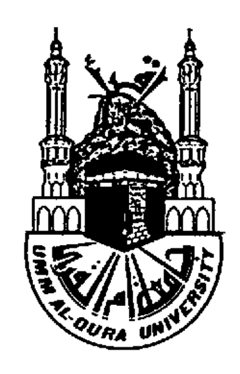
المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية



من التراث الإسلامي
الكتاب السادس

شرح التسهيل لابن عقيل

المساعد

على تسهيل الفوائد

شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل
على كتاب التسهيل لابن مالك

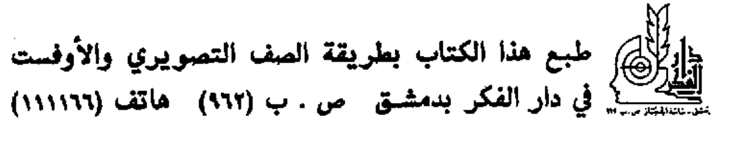
تحقيق وتعليق
د. محمد كامل بركات

الجزء الثاني



الطبعة الأولى

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م


طبع هذا الكتاب بطريقة الصف التصويري والأوفست
في دار الفكر بدمشق ص . ب (٩٦٢) هاتف (١١١١٦٦)



بسم الله الرحمن الرحيم

٢٨ ـ باب الحال[١]

(وهو مادل على هيئة وصاحبها ، متضمناً ما فيه معنى « في » غير تابع ولاعمدة) ـ فما دل على هيئة يشمل الحال ونحو : تربعت[٢] والقهقرى ، ومتكئ في قولك : زيد متكئ ، وراكب في قولك : مررت برجل راكب .

وخرج بقوله : وصاحبها : الأوَّلان ؛ فإن تربع والقهقرى إنما يدلان على الهيئة لا على صاحبها ، وخرج بقوله : متضمناً : مادل على هيئة وصاحبها وليس في نفسه معنى في ، ولا في جزئه ، نحو : بنيت صومعة ، وخرج بقوله : ما فيه معنى« في » ما معنى في لمجموعه لا لجزء مفهومه ، نحو : دخلت الحمام ، أي في الحمام ، فليس[٣] معنى في مختصاً بجزء من الحمام دون جزء ، بخلاف ضاحكاً مثلا في قولك : جاء زيدٌ ضاحكاً ،فإن معنى في مختص بجزء مفهومه ؛ فإن ضاحكاً دال على الهيئة وصاحبها ، ومعنى في لبعض مفهومه ، وهو المصدر ، على حذف مضاف ؛ فإن التقدير :جاء زيد في حال ضحك .

وخرج بقوله : غير تابع : راكب : في قولنا : مررت برجل راكب ونحوه ؛ فإنه يصدق عليه في حال ركوب ؛ وخرج بقوله : ولاعمدة : متكئ ، من : زيد متكئ ونحوه : فإنه يصبح تقديره : زيد في حال اتكاء ؛ ولا يرد قائماً في :ضربي

---

(١) ذكر في هامش النسخه(ز) الحال يذكر ويؤنث ، فيقال : نحن في حال حسن ، وحال حسنة ، وقد ذكرت العبارة بالنسخة(د) في أول الكلام عن الحال ، ولم تذكر في (غ) .

(٢) في (غ) : تربع

(٣) في (د) : وليس

زيداً قائما ؛ لأن العمدة في الاصطلاح ما عَدمُ الاستغناء عنه أصل لا عارض كالمبتدأ ، والفضلة ما جواز الاستغناء عنه أصل لا عارض كالحال .

وعروض جواز الاستغناء عن العمدة لا يخرجها عن كونها عمدة ، كما في قولك :صحيح ، في جواب : كيف زيد ؟ وعروض امتناع الاستغناء عن الفضلة لا يخرجها عن كونها فضلة ، كما في هذه الحال ، وكذا في قوله تعالى[1] :﴿ وإذا بطشتم بطشتم جبّارين ﴾[2] وقوله : ﴿ وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين ﴾[3] .

(وحقه النصبُ) ـ لأنه فضلة ، وإعراب الفضلات النصب ، ونصبها نصب التشبيه بالمفعول به ، في قول أبي علي[4] وأبي بكر[5] ، وهو ظاهر قول سيبويه ؛ وقيل : نَصب المفعول به ، وهو قول أبي القاسم[6] ؛ وكلام سيبويه يرده ، قال : وليس بمفعول كالثوب في قولك : كسوت الثوبَ زيداً ؛ وقيل : نصب الظرف ، لقول سيبويه : لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل ؛ فإنه يدل على أن الحال وقع فيها الفعل[7] ، فيكون ظرفا ؛ ورُدَّ بأن الظرف أجنبي من الاسم ، والحال هي الاسم الأول .

(وقد يُجَرُّ بباء زائدة) ـ قال المصنف : كقول رجل فصيح من طيئ[8] :

---

(١) سقطت من (د ، ز)

(٢) الشعراء : ١٣٠

(٣) الدخان : ٣٨

(٤) الفارسيّ

(٥) ابن السراج

(٦) الزجاجيّ

(٧) سقطت من (غ)

(٨) في (غ) : رجل من طيئ فصيح

١ ـ كائن دعيت إلى بأساءَ داهمةٍ ... فما انبعثتُ بمزؤود ولا وكل[١]

أي فما انبعثت مزؤوداً ولا وَكِلاً ، ومثله :

٢ ـ فما رجعَتْ بخائبةٍ ركابٌ ... حكيم بن المسيِّب منتهاها[٢]

أي فما رجعت خائبةً ، وقد أوّلا علي أن الباء فيها للحال لا زائدة ، وتقدير الأول : فما انبعثت ملتبساً بمزؤود ، ويعني نفسه ، كما في قولك : لقد صحبك مني رجل كذا ، وتقدير الثاني : فما رجعت ملتبسة بحاجة خائبة .

ولا يرد عليه أنه لم يقيد بالنفي ، والسماع بتقدير تسليمه إنما هو معه لإشعار الزيادة به ، وذكر في حروف الجرّ أن الحال ربما جُرَّت بمن زائدة[٣] ، ومثل له بقراءة زيد بن ثابت ـ رضي الله عنه[٤] ـ وجماعة : ﴿ ما كان ينبغي لنا أن نُتَّخذ من دونك من أولياء ﴾[٥] بضم النون وفتح الخاء ، أي نتخذ أولياء .

والبأساء الشدة ، قال الأخفش : بني على فَعْلاء وليس له أفعل لأنه اسم ، كما يجيء أفعل في الأسماء ليس معه فعلاء نحو أحمد .

وزأدته أزأده زأداً أذعرته ، وزئد فهو مزؤود أي مذعور ؛ ويقال : رجل وَكِلٌ بالتحريك ووُكَلةٌ أيضا كهمزة ، وتُكَلَة أي عاجز يكل أمره إلى غيره ويتكل عليه .

---

(١) في المغني ١١٠/١ قال : ذكر ذلك ابن مالك ، وخالفه أبو حيان ، وخرج البيتين : هذا والذي بعده على أن التقدير : بحاجة خائبة ، وبشخص مزؤود ، أي مذعور ...

(٢) لم ينسبه صاحب المغني ولا في معجم شواهد العربية ، وجاء به في المغني ١١٠/١ في مواضع زيادة الباء ، قال : والخامس : الحال المنفيّ عاملها ، كقوله : فما رجعت بخائبة ... البيت .

(٣) في (غ) : الزائدة .

(٤) سقطت من (د ، ز)

(٥) الفرقان : ١٨

(واشتقاقه) ـ أي الحال .

(وانتقالـه غالبـان لا لازمـان) ـ ومن وروده غير مشتق قوله تعالى :﴿ فانفروا ثبات ﴾[1] ، وقوله :﴿ فما لكم في المنافقين فئتين ﴾[2] ، ومن وروده غير منتقل قوله تعالى :﴿ وخلق الإنسان ضعيفا ﴾[3] ، وقوله : ﴿ طبتم فادخلوها خالدين ﴾[4] .

وقيل : لاتكون الحال إلاَّ منتقلة أو شبهها ، نحو : خلق زيدٌ طويلا ؛إذ من الجائز أن يخلق قصيرا ؛ والخلاف في غير المؤكدة ، فأما الحال المؤكدة فتكون منتقلة وغيرها ، نحو : ﴿ وأن هذا صراطي مستقيما ﴾[5]

(ويُغني عن اشتقاقه وصفهُ) ـ نحو :﴿ فتمثَّل لها بشراً سويّاً ﴾[6] .

(أو تقدير مضاف قبله) ـ كقول[7] العرب : وقع المصطرعان عِدْلَيْ عَيْرٍ ؛ أي مثل عدلي عير .

(أودلالته على مفاعلة) ـ نحو : كلمته فاه إلى فيَّ ، أي مشافهةً ، وبعتُه يداً بيد ، أي مناجزةً ؛ وفسره سيبويه بقوله : بايعته نقداً ، ولا بد من ذكر الجار والمجرور ، ولا يقتصر على ما قبله ، كما لا يقتصر عليه في مثل : سادوا كابراً عن كابر .

(أو سعر) ـ أي دلالته على سعر : نحو : بعت الشاءَ شاةً بدرهم ، والبُرَّ

(١) النساء : ٧١
(٢) النساء : ٨٨
(٣) النساء : ٢٨
(٤) الزمر : ٧٣
(٥) الأنعام : ١٥٣
(٦) مريم : ١٧
(٧) سقطت هذه العبارة من (د)

قفيزاً بدرهم ؛ ويجوز الرفع على الابتداء ، وهو على حذف الصفة ، أي شاة منه ، وقفيزاً منه .

(أو ترتيب) ـ نحو : علمته الحساب باباً باباً ، أي مفصّلا ، وادخلواأولاً أولا ، أي واحداً بعد واحد ؛ ولا تفرد هذه الحال ، فلم تستعمل العرب هذا إلا مكررا . واقتضى كلام الزجاج أنه لو أفرد لفهم منه معنى المكرر ، قال : كما قالوا : لك الشاءُ شاةً بدرهم ، وهو يفهم التفصيل .

وفي نصب الثاني أقوال :

فعن الفارسيّ ، هو معمول للأول ، لوقوع الأول حالاً ، وعنه أيضا أنه صفة للأول ، وهما مركبان[1] ، وقد جاء التركيب بإعراب الاسمين ، قال : تزوجتها راميّةً هرْمزيةً ، وقال الزجاج : هو توكيد للأول ، وقال ابن جني : هو صفة له ،وهو كما في قول الفارسي الثاني[2] ، لكنه لم يدَّعِ تركيبا ، وقدره : بابا ذا باب ، والأقرب كونه منصوباً نصب الأول ، وهما معاً الحال ، لتأولهما بالمفرد ، أي مفصَّلاً ، كما أن الاسمين في قولك : هذا حلو حامض ، الخبر ،لتأولهما بذلك ، أي مُزّ

(أو أصالة) ـ نحو : هذا خاتمك حديداً ، وهذه جُبَّتُك خزّاً ، وهما من أمثلة سيبويه ، وقال تعالى :﴿ أأسجد لمن خلقت طينا ﴾[3] ؟

(أو تفريع) ـ نحو : هذا حديدك خاتماً .

(أو تنويع) ـ نحو : هذا تمرك شهريزاً . قال اللحياني : تمر شِهريز

---

(١) زاد بعدها في (ز ، غ) : قال

(٢) سقطت هذه الكلمة من النسخة (د) ؛ وهي مفهومة من عبارة النسخة (ز) : وهو كثاني قولَي الفارسيّ ، وعبارة النسخة (ز) : وهو كتأويل قول الفارسي .

(٣) الإسراء : ٦١

وشُهريز ، وسِهريز وسُهريـز بـالسين والشين جميعـا لضرب من التمر . وإن شئتَ أضفت مثل : ثوبِ خزٍّ ، وثوبِ خَزٍّ .

(أو طور واقع فيه تفضيل) ـ نحو : هذا بسراً أطيب منه رطبا .

(وجعلُ فـاه ، من : كلمتـه فـاه إلى فيَّ ، حـالاً أولى من أن يكـون أصلـه : جاعلاً فاه إلى فيَّ ، ومن فيه إلى فيَّ) ـ والحاليـة مـذهب سيبويـه وليس فيهـا غير استعمال جامد موضع مشتق ، وهو في هذا الباب معهود نحو :بعته يداً بيد ، وكذا التعريف كما سيـأتي ؛ وأمـا تقـدير جـاعل كما صـار إليـه الكوفيـون ، ومـال إليـه الفارسي في الحلبيات ، فأمر لا يحتـاج إليـه ، ولم يؤلف في هـذا البـاب ، ولو كان كـذلـك لقيس عليـه ، فَعَـدمُ اقتيـاسـه دليل على أنـه وضع موضع غيره ، كما قـال سيبويه .

وما ذهب إليه الأخفش من أن الأصل : من فيـه ردَّه المبرد بـأنـه لا يُعقل ، فإن الإنسان لا يتكلم من في غيره ، أي فكان الوجه أن يقال :كلمته فيَّ إلى فيـه ؛ وا نفصل الفـارسي عنـه بـأن منظـور فيـه إلى جـانب المعنى ؛ لتضمن كلمتـه معنى كلّمني ، وكلمني من فيه صحيح ، أي لم يكلمني من كتابه ولا بواسطة .

ورد على الأخفش بـأنـه لم يـوجـد حـذف حرف ملتزمـاً ، وعلى مـا خرجـه سيبويه من الحالية جرى الجماعة ، ومنهم السيرافي ، ولكنه جعلـه اسما واقعـا موقع المصدر الواقع موقع الحال ، أي مشافهة ، ثم يؤول هذا بمشافهٍ وبمشـافهـة ، قـدره سيبويه لكنه تفسير معنى ؛ فإن الاسم الذي تنقله العرب إلى المصـدريـة لا بـد أن يكون نكرة ،كذا زعم سيبويه ، وفيه بحث ونظر .

(ولا يقاس عليه ، خلافـاً لهشـام) ـ فلا يقـال مثلا : مـاشَيْتُـهُ قـدمـه إلى قدمي ،لأن فيه إيقاع جـامـد موقع مشتق ، ومعرفـة موقع نكرة ، ومركب موقع مفرد ، بـل يقتصر على المسموع . وحكى الفراء أنهم قـالـوا : كلمتـه فـاه إلى فيَّ ،

وحاذيته ركبته إلى ركبتي ، وجاورته منزله إلى منزلي ، وفاضلته قوسه عن قوسي ، وصارعته جبهته على جبهتي ؛ وقالوا هذا كله بالنصب والرفع .

(**فصل**) ـ (الحال واجب التنكير)ـ لئلا يوهم النعتية عند نصب ذي الحال أوعدم ظهور إعرابها ؛ وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز يونس والبغداديون تعريفها نحو : جاء زيدٌ الضاحكَ ، قياساً على الخبر ، وعلى ما سمع منها كذلك كما سيأتي ؛ وقال الكوفيون : إن كان فيها معنى الشرط جاز كونها بصورة المعرفة نحو : عبد الله المحسنَ أفضل منه المسيءَ ؛ وإلا فلا يجوز : جاء زيدٌ الراكبَ ، وكلا القولين ضعيف ؛ أما أولهما فللفرق بين الخبر والحال ، إذ السكوت على الاسم وعدم غلبة الاشتقاق في الخبر يدفع إيهام النعتية ، بخلاف الحال ، والسماع قليل مؤول .

وأما ثانيها فلاحتمال غير الحالية فيما ذكروه ، وهو كون المحسن والمسيء خبري كان مضمرة ، أي إذا كان .

(وقد يجيء معرفا) ـ أي في الصورة ، وقرينة هذا الحمل قوله من قبل : الحال واجب التنكير ، فهي وإن كانت بصورة المعرفة نكرة بناء على قول الجمهور .

(بالأداة) ـ نحو : مررت بهم الجماء الغفير[1] ، وأوردها أو أرسلها العراك[2] ، وادخلوا الأول فالأول .

---

(١) في (د) : الجم الغفير

(٢) زاد بعدها في (د) ، وذكر بهامش (غ) :

... ولم يذدها : ولم يشفق على نغص الدخال ـ

هكذا وردت الزيادة ؛ وفي شرح شواهد ابن عقيل للعدوي والجرجاوي ص : ١٢٩ :

٣ ـ وأرسلها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يَشْفَق على نغَص الدِّخالِ

قاله لبيد العامريّ ، أي معاركةً مزاحمة ، ولم يمنعها عن ذلك ، ولم يَخَفْ عليها من تنغصها ومشقتها من مداخلتها في بعضها ومزاحمتها على الماء فتتكدر وينغص عليها فلا تتم الشرب .

ويقال : جاؤوا الجماءَ الغفير ، وجماء غفيراً ، وجمٌّ الغفير ، وجماءَ الغفير ، والجماءَ الغفيرة بالتاء ، والمعنى : جاؤوا بجماعتهم : الشريف والوضيع ، ولم يتخلف أحد ، وكانت فيهم كثرة ؛ وهو وما ذكر معه نكرة واقعة موقع الحال ، وال زائدة .

(أوالإضافة) ـ نحو : كلمته فاه إلى فيَّ ، وطلبته جهدي وطاقتي ، ورجع عودَه على بدئه ، ومررت بزيد وحدَه ، وتفرقوا أيادي سبا .

(ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاًإلى ضمير ما تقدم) ـ فيقولون : مررت بالقوم ثلاثتَهم وأربعتَهم وخمستَهم .. وهكذا إلى العشرة بالنصب ؛ ومذهب سيبويه أنه اسم موضوع موضع المصدر الواقع موقع الحال كمذهبه في : وحدَه ، والتقدير : مخمسا لهم ، فوضع خمسة موضع خمس مصدر خمست القوم ، وخمس موضع مخمس . وقيل هو منصوب ظرفا ، كما قيل في : مررت بزيد وحده .

(ويجعله التميميون توكيداً) ـ فيقولون : قام القوم ثلاثُتهم ، بالرفع ، ورأيت القوم ثلاثتَهم ، بالنصب ، ومررت بالقوم ثلاثتِهم ، بالجر .

قيل : وظاهر كلام المصنف في الشرح أن المعنى في اللغتين على حد واحد ، إذ قال : النصب عند الحجازيين على تقدير : جميعا ، ورفعه التميميون توكيداً على تقدير : جميعهم ؛ وذكر غيره بينهما فرقا ، وهو أن النصب على الحال أو الظرف يقتضي ألا يكون مع المذكورين غيرهم ، للزوم الكذب ؛ إذ المعنى : مررت بالقوم

= يصف رَجلا يرسل إبله أوخيله للشرب وسط الزحام . والشاهد في قوله : « العِراكَ » حيث وقع حالاً ، وهو معرفة ، والحال عند جمهور النحويين لا تكون إلاَّ نكرة ؛ وأجابوا بأن قوله : « العِراكَ » معرفة لفظا ، مؤول بنكرة ، أي أرسلها معاركةً .

مع التقييد بالعدد المذكور ، فلو زادوا على ذلك كان كذبا ؛ وأما الإتباع فمعناه : مررت بالثلاثة كلهم ، وإذا كان معهم غيرهم لم يكذب ذلك .

(وربما عومل بالمعاملتين مركبُ العدد) ـ أي بالنصب والإتباع المذكورين وهذا هو الصحيح ، ومنهم من منع . وعلى الجواز تقول : جاؤوا خمسة عشرهم ، وجئن خمس عشرتهن ، أي جميعا ؛ حكاه الأخفش في الأوسط .

(وقضّهم بقضيضهم) ـ فتقول : جاء القومُ قضّهم بقضيضهم ، بالنصب والرفع ، فالنصب على الحال ، والرفع على التوكيد ، كما في ثلاثتهم وأخواته ، قال سيبويه : كأنه قال : انقض أولهم على آخرهم .

(وقد يجيء المؤول بنكرة علماً) ـ قالوا : جاءت الخيل بدادِ ، وهو علَم جنس فوقع حالاً لتأوله بنكرة ، أي متبددةً .

(فصل[1]) ـ (إن وقع مصدر موقع الحال فهو حال ، لامعمول حال محذوف ، خلافا للمبرد والأخفش) ـ فقوله تعالى : ﴿ ثم ادْعُهُنَّ يأتينكَ سَعْياً ﴾[2] ، ﴿ ثم إني دعوتهم جهاراً ﴾[3] ، وقول العرب : قتلته صبراً ، ولقيته فجأة ، ومفاجأة ، مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المصادر في موضع الحال ؛ أي ساعياتٍ ومجاهراً ، ومصبوراً وفاجئاً أو مفاجئاً وفجاءةً بالضم والمد ، ومنه : قطري بن الفجاءة ؛ يقال : فجأه الأمر وفجئه بالكسر أيضا فجأة ، وفاجأه مفاجأة .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصادر معمولات لأفعال مقدرة ، وتلك الأفعال هي الحال ، والتقدير : يسعين سعيا .. وكذلك الباقي .

---

(١) ثبت « الفصل » بالنسخة المحققة من التسهيل ، وسقط من نسخ التحقيق ، ومن بعض نسخ التسهيل .

(٢) البقرة : ٢٦٠

(٣) نوح : ٨ ، ولم تذكر « ثم » في النسخ .

ورُدَّ بأن الدالَّ على الفعل المذكور إن كان المصدر فليُقس في كل فعل له مصدر ولايقتصر فيه على السماع ؛ ولم يقل بهذا[1] بصري ولاكوفي إلاَّ المبرد في طريق كما سيأتي ؛ ولايمكن كون الفعل المذكور دالاًّ على ذلك الفعل المحذوف لأن اللقاء لايدل على المفاجأة ، وكذلك الباقي ؛ وماذهب إليه الكوفيون من أنها منصوبة بالأفعال السابقة مفعولات مطلقة لاأحوالا ، لأن في اللقاء معنى المفاجأة ، وكذا الباقي ، لايخفى ضعفه مما ذكر .

(ولايطرد فيما هو نوع للعامل ، نحو : أتيته سرعةً ، خلافا للمبرد) ـ قال سيبويه : لاتقول : أتيته سرعة ولارُجْلة ، بل حيث سمع . انتهى .

ولم يخالف في هذا أحد من الكوفيين والبصريين إلا المبرد ، فعنه في نقل اقتياس ذلك[2] مطلقاً ، وعنه اقتياسه فيما هو نوع للعامل دون غيره ، وعلى هذا لايجوز : جاء زيدٌ بُكاءً ، ولاضحك زيدٌ بُكاء ، وعلى الأول يجوز

(بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع) ـ أي سواء قلنا إنه في موضع الحال أم لا ، فلا يقاس ما هو نوع للعامل كالمثالين الأولين ، ولا[3] غيرهُ ، كالمثالين الآخرين .

(إلا في نحو : أنت الرجل عِلْماً ، وهو زهيرٌ شعراً ، وأما عِلْماً فعالم) أي فلا يُقتصر في هذه الأنواع الثلاثة على السماع ، بل يقاس ، فتقول : أنت الرجل أدباً ونبلاً ، وزيدٌ حاتمٌ جوداً والأحنف حلماً ، وأما نبلاً فنبيل ، وأما سمناً فسمين ، وما أشبه ذلك مثله : والنصب في الأنواع الثلاثة على الحال ، وتقدير الأول :

---

(١) في (د) : هذا

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (ز) : ولا على غيره .

أنت الكامل في حال علم وحال أدب وحال نبل ، وهو معنى قول الخليل : أنت الرجل في هذه الحال .

وقال ثعلب : إنه مصدر مؤكد ، ويتأول الرجل باسم مما بعده ، أي أنت العالم علما ، والمتأدب أدباً ، والنبيل نبلا ، والتمييز فيه محتمل ، لتأول الرجل بالكامل ، فيكون منقولا من الفاعل ، وتقدير الثاني : هو مثل زهير في حال شعر ، وكذا الباقي ، والتمييز فيه أيضاً محتمل ، بل ظاهر ؛ لأنه على تقدير مثل ؛ وقد نصبوا على التمييز في : زيد القمر حُسناً ونحوه ؛ وتقدير الثالث : مهما يذكر إنسان في حال علم مثلا ، فالمذكور عالم .

وأصله أن يوصف شخص بعلم وغيره ، فيقال للواصف ذلك ، والمعنى إنكار ما وصف به من غير المذكور ، واالناصب للحال ماقبلها من فعل الشرط المقدر ، وصاحبها الضمير المرفوع به ؛ ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء ، وصاحبها الضمير الذي فيه ؛ وقد نص سيبويه على جواز نصبها بما قبلها وما بعدها ، ومراده ماذكر ، لكن شرط الثاني أن لايمنع مانع من عمله فيما قبله ، فإن منع تعين الأول ، نحو : أما علماً فلا علم له ، وقد أشار سيبويه إلى هذا ، وصرح به غيره .

(وترفع تميم المصدرَ التاليَ أمَّا ، في التنكير[1] جوازاً مرجوحاً) ـ قال سيبويه : وقد يرفع في لغة تميم ، فيقولون : أما علمٌ فعالم ، بالرفع ، وكذا الباقي ، والنصب في لغتها أحسن . انتهى .

وقضية كلامه أن غير تميم تنصبه ، سواء الحجاز وغيرهم ، وقال المصنف في الشرح إن النصب لغة الحجاز .

(وفي التعريف وجوباً) ـ فيقولون : أما العلمُ فعالمٌ ، بالرفع . وظاهر إطلاق كلام المصنف أنهم يرفعون المعرف بالألف واللام وغيرهما وجوباً ،

---

(١) في (غ) : في النكرة .

فيقولون مثلا : أما علمُ النحو فعالمٌ ؛ وظاهر كلام سيبويه يقتضي تخصيص ذلك بذي ال ، وهو المنقول ، قال سيبويه : فإن أدخلت الألف واللام رفعوا . يعني بني تميم . انتهى . ولا يبعد أن يجري المضاف إلى ذي ال مجرى ما دخلت عليه .

(وللحجازيين في المعرّف رفعٌ ونصبٌ) - فيقولون : أما العلم فعالم ، بالوجهين ، وكذا ماأشبهه . وظاهر كلام المصنف التساوي ، وسيبويه ذكر الرفع وجُملاً من مسائله ، ثم قال : وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام ، وهذا قد يشعر بأن الرفع أكثر .

(وهو في النصب) - أي المعرف المذكور .

(مفعول له عند سيبويه) - قال سيبويه : كأنه أجاب من قال : لمه ؟ انتهى .

وبهذا يتقرر المفعول من أجله ، وإنما كان كذلك لامتناع الحالية للتعريف ، وكذا المصدرية ، لأن المصدر التوكيدي لايكون معرَّفاً .

(وهو والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش) - فتقول في : أما علماً فعالمٌ مثلا : إن علما منصوب بعالم ، والتقدير : مهما يكن من شيء ، فالمذكور عالم علماً ؛ ورُدَّ بأن ذلك لايطرد له في كل موضع ، فقد تدخل الفاء على ما يمتنع عملُ ما بعده فيما قبله ، نحو : أما علماً فلا علمَ له[1] أو فهو ذو علم أو فإن له علما ، وكذلك يقول الأخفش في المعرف نحو : أما العلم فعالم ، ويرده ماذكر وما سبق من أن المصدر التوكيدي لا يكون معرفا .

وأما ما ذهب إليه الكوفيون ، واختاره المصنف في الشرح ، وبعض المغاربة ، وأجازه السيرافي من أن المنكر والمعرف ينتصبان على المفعولية ، أي مهما

---

(١) سقطت من (د)

تذكر علما أوالعلم ، فمردود لعدم اطراد ذلك في الأسماء التي ليست بمصادر كعلم ، ولا صفات كعالم ؛ وأما ما حكاه الفراء عن الكسائي عن العرب : أما قريشاً فأنا أفضلها ، وما حكاه يونس عن قوم من العرب : أما العبيدَ فذو عبيد ، وأما العبدَ فذو عبد ، بالنصب ، فقليل جدا ، والوجه في هذا الرفع ، وقال سيبويه ، وذكر ماحكاه يونس : إنه قليل خبيث .

(**فصل**) - (لايكون صاحب الحال في الغالب نكرة) - استظهر بالغالب على ما جاء حالا من النكرة ، وليس فيه شيء مما ذكر من الشروط ، نحو قولهم : عليه مائة بيضاً ، وفيها رجل قائما .

(مالم يختص) - إما بوصف نحو : مررت برجل قرشي ماشيا . ويكفي وصف واحد ، خلافا لبعض المغاربة في اشتراط وصفين ، وقد حكى سيبويه : هذا غلام لك ذاهبا ، وقال تعالى : ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم . أمراً من عندنا[1] ﴾ ؛ وإما بإضافة ، كقوله تعالى : ﴿ في أربعة أيامٍ سواءً للسائلين[2] ﴾ ، ﴿ وحشرنا عليهم كلَّ شيءٍ قبلاً[3] ﴾ في قراءة ضم القاف والباء . وإما بعمل نحو : مررت بضارب هنداً قائماً ؛ والوجه في هذه المسائل الإتباع لا الحال .

(أويسبقْه نفي) - نحو : ﴿ وما أهلكنا من قريةٍ إلاَّ ولها كتابٌ معلومٌ[4] ﴾ وقوله :

٤ - ماحُمَّ من موت حمىً واقيا ولاترى من أحد باقيا[5]

---

(١) الدخان : ٤ ، ٥

(٢) فصلت : ١٠

(٣) الأنعام : ١١١

(٤) الحجر : ٤

(٥) في ش . ش . ابن عقيل ص : ١٣٣ : يعني ليس هناك موضع حماية يحفظ الإنسان من الموت ، ولا ترى أحداً باقياً مخلداً في الدنيا ، والشاهد في قوله : حمىً واقياً ، حيث جاءت الحال من النكرة ، والمسوغ وقوع النكرة بعد النفي .



قال صاحب البديع : النكرة المنفية تستوعب جميع أنواعها ، فنزلت منزلة المعرفة .

(أو شبهُه) ـ وهو النهي والاستفهام ، كقول قطري :

٥ ـ لايركنَنْ أحـــد إلى الإحجـــام يــوم الــوغى متخــوفـــاً لِحِمام[1]

وقول الآخر :

٦ ـ يـاصـاح هـل حُمَّ عيشٌ بـاقيـاً فترى لنفسك العـذر في إبعـادهـا الأملا ؟[2]

يقال حُمَّ الشيء وأحم أي قُدِّر فهو محموم .

(أو تتقدم الحال) ـ أي على صاحبها ، نحو : هذا قائماً رجلٌ ، وفيها قـائمـاً رجلٌ ، وأنشد سيبويه :

٧ ـ وبـــالجسم منّي بيِّنـــاً لـــو علمتِـــه
شُحـوبٌ ، وإن تستشهـدي العين تشهـدِ[3]

---

(١) في ش . ش . ابن عقيل ص : ١٣٤ : قاله قطري بن الفجاءة ، واسمه جعونة ، وقيل : قـالـه الطرماح ؛ يعني لا ينبغي للإنسان أن يميل في يوم الحرب إلى التأخر عن القتال خائفا من الموت .
والشاهد في قوله : متخوفاً ، حيث وقع حالا من أحد مع أنه نكرة ، وصاحب الحـال لا يكون إلاّ معرفة ، لوجود المسوغ ، وهو تقدم النهي .

(٢) في ش . ش . ابن عقيل ص : ١٣٣ : قـالـه رجل من طيىء ؛ يعني يـا صـاحب ، لم يقـدر الله للإنسان في هذه الدنيا حياة خالدة ، ترى من أجلها لنفسك العذر في الإبعاد في الأمل .
والشاهد في قوله : حُمَّ عيشٌ باقياً ، حيث جاءت الحال من النكرة لوقوعها بعد استفهام .

(٣) جاءت الرواية في (ز ، غ) : وإن تستشهد بدون ياء ، مع إثبات كسرة التاء والهاء من علمتِهِ في (ز) وفي ش . ش ابن عقيل ص ١٣٠ : يعني وفي جسدي تغير ظاهر من عـدم عطفـك عليَّ لو علمتـه لعطفت أو لرحمتني ، وإن تطلبي الشهادة من العين على ذلك تشهد لك بهذا التغير .
والشاهد في قوله : بيِّناً ، حيث وقع حالا من شحوب مع أنه نكرة ، لأنه وجد مسوغ ، وهو تقـدم الحال على صاحبها ؛ وذكر رد ابن هشام والرضي ، وإجابة بعضهم على الرد ، ولم يذكر قائله .

وأنشد غيره :

٨ ـ ومـــــا لام نفسي مثلَهـــــا لِيَ لائمٌ   ولا سَدَّ فقري مثل مـا ملكت يـدي[1]

ونصب الحـال المتقـدمـة من النكرة إنمـا يكـونَ في قليـل من الكـلام ؛ قـال سيبويه :

أكثر ما يكون في الشعر ، وأقل ما يكون في الكلام . انتهى .

ويقال : شحَب جسمه يشحب بالضم شحوباً إذا تغير جسمه ، وشحُب جسمه بالضم شحُوبة لغة فيه ، حكاها الفراء .

ويجوز : هذا قائمٌ رجلٌ ، على طريق البدل ؛ وحكى الفراء : هذه خراسانية جارية ، بنصب خراسانية على الحال ، ورفعها على البيان .

(أو تكن جملة مقرونة بالواو) ـ كقوله تعـالى : ﴿ أو كالـذي مرَّ على قريـة وهي خاويةٌ على عروشِها ﴾[2] وقول الشاعر :

٩ ـ مضى زمن والنـــــاس يستشفعـون بي   فهـل لي إلى ليلى الغـداةَ شفيـعُ[3] ؟

---

(١) في ش . ش ابن عقيل ص ١٣١ : والشاهد في قولـه : مثلَها لي لائمٌ ، حيث جـاءت الحـال من النكرة ، والمسوغ تقدم الحال على صاحبها . ولم يذكر قائله .

(٢) البقرة ٢٥٩

(٣) ذكره صاحب المغني ضمن أحكام الجمل بعد المعارف وبعد النكرات ج ٢ ص ٤٢٨ وما بعـدهـا ، حيث ذكر قيود الضابط الذي وضعـه النحـاة على سبيل التقريب : « الجمل بعـد النكـرات صفـات وبعـد المعارف أحوال » ، قال في القيد الرابع : انتفاء المانع ، والمانع أربعة أنواع ، أحدها : ما يمنع حالية كانت متعينة لو لا وجوده . . . والثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ، ويمتنع فيـه الاستئنـاف لأن المعنى على تقييد المتقدم ، فتتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة . . ثم ذكر شـاهـدين من القرآن الكريم والبيت : مضى زمن . . . الخ وقـال : والمعـارض فيهن الواو ، فـإنهـا لا تعترض بين الموصـوف وصفتـه ، خلافا للزمخشري ومن وافقه . . . ولم ينسب البيت وقد نسبه في معجم الشواهد إلى قيس بن ذريح .

(أو يكن الوصف به[1] على خلاف الأصل) ـ نحو : مررت ببُرٍّ قفيزاً بدرهم ، وبماءٍ قِعْدةَ رجل .

(أو يشاركه فيه معرفة) ـ نحو : هذا رجلٌ وعبد الله منطلقَين ، وهؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقِين .

(ويجوز تقديمُ الحال على صاحبه[2] وتأخيره) ـ وذلك لأن الحال تنزل من صاحبها منزلة الخبر ، فالأصل فيها التأخير كالخبر ، ويجوز التقديم .

(إن لم يعرض مانعٌ من التقديم[3]) ـ أي فيجب حينئذ تأخير الحال .

(كالإضافة إلى صاحبه) ـ نحو : عرفت مجيء هند مسرعةً ، فلا يجوز تقديم هند مسرعة على هند ، لما في ذلك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ ونحوه في وجوب التأخير ، على خلاف فيه يأتي بباب التعجب ، قولك : ماأحسن هنداً مجردةً ، فتقول : ماأحسن مجردةً هنداً أم لا ؟

(أو من التأخير ، كاقترانه بإلاّ على رأي) ـ أي كاقتران صاحب الحال بإلاّ نحو : ما جاء راكباً إلاّ زيدٌ ، فيمتنع تأخير هذه الحال عن صاحبها عند قوم منهم الأخفش ، نص على ذلك في المسائل ، وقوله :

☆ ما راعني إلاّ جناحٌ هابطاً[4] ☆ ـ ١٠

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (غ) : صاحبها .

(٣) في (د) : من التقدم ، وفي (ز ، غ) : إن لم يمنع مانع .

(٤) في أمالي ابن الشجري ١ / ٣٨٦ : جاء به شاهداً على حذف النون من : عرنتن ، قالوا فيه : عرتن ، حذفوها منه ثالثة ساكنة ، كما حذفوا الألف من علابط ، وهو القطيع الضخم من الغنم ، فقالوا : علبط ، قال :

ما راعني إلاّ زَبَاحٌ هابطاً   على البيوت قَوْطُه العُلابِطا =

على إضمار ناصب مقدر بعد جناح ، أي راعني هابطاً ، وجناح اسم رجل .

(وكإضافته إلى ضمير ما لابس الحال) ـ أي وكإضافة صاحب الحال نحو : جاء زائرَ هندٍ أخوها ، وسار منقاداً لعمرٍو صاحبُه ؛ فلا يؤخر الحال فيها عن صاحبها .

(وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيفٌ على الأصح لا ممتنع) ـ فإذا قلت : مررت بهند ضاحكةً ، امتنع عند أكثر النحويين ، ومنهم سيبويه ، وأكثر البصريين ، تقديم ضاحكة على هند ؛ ونقل ابن الأنباري الاتفاق على أن ذلك خطأ ؛ وزعم ابن هشام أنه لم يسمع تقديمه من لسان العرب ؛ وفي كلاميها إن لم يؤولا نظر . فذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان الجواز وقال :

١١ ـ تسلَّيتُ طرّاً عنكمُ بعـــــدَ بيْنِكم بـــذكراكمُ حتى كأنكمُ عنـــدي[1]

والكوفيون يفصِّلون ، فيمنعون مع الظاهر في الاسم كالمثال ، ويجيزون مع المضمر نحو مررتُ ضاحكةً بكِ ، ومع غير الاسم نحو : مررتُ تضحكُ بهندٍ .

= قال في الحاشية : وفي رواية : إلاَّ جناح : خصائص ٢ / ٢١١

قال : القَوْطُ القطيع من الغنم يكون ضخماً وغير ضخم ، فلذلك وصفه بالعُلابِط ، ونصب العَلابط بها بط ، لأن هبط لازم ومتَعدٍّ . . .

والشاهد هنا نصب هابطا على الحال ، بإضمار ناصب مقدر ، أي راعني هابطا ، ولا يعرف قائله .

(١) في ش . ش . العين على الأشموني والصبان ٢ / ١٧٧ : الشاهد في قوله : طرّاً ، حيث وقع حالاً من المجرور في : عنكم ، وتقدم عليه ، ومعناه جميعاً ، وهو من المشتقات ؛ والبين الفراق . ولا يعرف قائله .

وليس لمن منع حجة فيها روح ، وما يذكر من تأويل ما سمع من ذلك متكلف جداً ، فالحق ما ذهب إليه المصنف من الضعف لقلة السماع ، هذا إن كان الجارُّ غير زائد ، وأما الزائد فلا منع فيه ، فنقول : ما جاء راكباً من أحد ، فليس كلام المصنف على إطلاقه ، وكذلك ليس هو على إطلاقه في المفهوم من قوله : بحرف ، إذ من المجرور بالإضافة مالا يمتنع معه التقديم نحو : هذا شاربٌ السويق ملتوتاً غدا ، فيجوز : هذا ملتوتاً شاربُ السويق غدا ، وكذا ما أشبهه ، مما إضافته غير محضة ، وأما أعجبني سيرُ هندٍ راكبةً ، ونحوه مما إضافته محضة ، فلا يجوز فيه التقديم بإجماع ؛ وقوله :

١٢ ـ نحن وطئنا خُسَّأً ديارَكم إذ أسلمَتْ حُماتُكم ذمارَكم[١]

ليس خُسَّأً فيه بمعنى بُعَّداً حالاً من المخاطبين من قوله : ﴿ قِردةً خاسئين ﴾[٢] ، بل بمعنى زاجرين ، من خسأتُ الكلبَ ، حالاً من ضمير المتكلم ، والذمار ما وراء الرجل مما يحق عليه أن يحميه .

(ولا يمتنع تقديمه على المرفوع) ـ فتقول : جاء مسرعاً زيدٌ . ومنه :

١٣ ـ فما كان بين الخير لو جاء سالماً أبو حجرٍ إلاَّ ليالٍ قلائلُ[٣]

---

(١) في اللسان ـ وطأ : وطئ الشيء يطؤه وَطْئاً داسه

وفيه ـ خسأ : الليث : خسأت الكلب أي زجرته ، فقلت له : اخسأ . . والمثال فيه شاهد على مجيء الحال من ضمير المتكلمين في قوله : وطئنا خُسَّأً . ولا يعرف قائله .

(٢) البقرة : ٦٥ : « فقلنا لهم : ﴿ كونوا قردة خاسئين ﴾ ،والأعراف : ١٦٦ : ﴿ قلنا لهم : كونوا قردة خاسئين ﴾ .

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان جـ ٣ ص ١١٦ قال : أي بين الخير وبيني ، شاهداً على حذف « وبيني » والشاهد هنا تقديم الحال على صاحبه المرفوع في قوله : سالماً أبو حُجر . . وقائله النابغة الذبياني من قصيدة يرثي بها النعمان بن الحارث الغساني .

(والمنصوب) ـ فنقول : ما لقيت راكبةً هنداً ؛ ومنه قول الحارث بن ظالم :

١٤ ـ وقطَّع وصلها سيفي وإني فَجعتُ بخالدٍ طُرّاً كلابا[1]

(خلافا للكوفيين في المنصوب الظاهر مطلقاً) ـ أي سواء كانت الحال اسماً نحو : رأيت راكبةً هنداً ، أو فعلا نحو : رأيت تركبُ هنداً ؛ والسماع يرد قولهم ، فمن الاسم ما تقدَّم ، وأما الفعل فقوله :

١٥ ـ لن يراني ، حتى ترى ، صاحبٌ لي
أجتني سخطه ، يَشيبُ ، الغُرابا[2]

أي لن يراني صاحبٌ لي أجتني سخطه حتى ترى الغراب يَشيبُ . وفهم من قوله : الظاهر ، الجواز مع المضمر ، نحو : مسافراً أكرمتْني هندٌ .

(وفي المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال) ـ فيمنعون : مسرعاً جاء زيدٌ . وفهم من قوله : الظاهر ، الجواز مع المضمر ، قيل : وهو إجماع ؛ قال تعالى : ﴿ خُشَّعاً أبصارُهم يخرجون . . ﴾[3] ، وقال :

١٦ ـ مُزْبِداً يَخْطِرُ ما لم يرني وإذا يخلو له لحمي رتع[4]

---

(١) قاله الحارث بن ظالم المري ، والشاهد في قوله : طراً كلاباً ، حيث تقدم الحال طراً على صاحبه المنصوب : كلاباً .

(٢) المعنى كما يقول الشارح : لن يراني صاحبٌ لي أجتني سخطه ، حتى ترى الغراب يشيب ؛ والشاهد في تقديم الحال ـ جملة يشيب ـ على صاحبها المنصوب : الغرابا ؛ ولم أعرف قائله .

(٣) القمر : ٧

(٤) في أمالي ابن الشجري ١ / ١٢٠ : وأصل رتع أكل ماشاء ، ومنه قول سويد بن أبي كاهل : =

وقوله : المؤخر ، جارٍ على ما زعم بعض النحويين من أن الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر ، إذا كان الفعل متقدما نحو : قام مسرعاً زيدٌ ، وإنما يمنعون إذا تأخر الفعل ، والصحيح الجواز مطلقا ، وقد سبق شاهد : جاء مسرعاً زيدٌ ، ومن كلامهم : شَتَّى تؤوب الحَلبَةُ ، أي متفرقين يرجع الحالبون ؛ وقال :

١٧ ـ سريعاً يَهونُ الصعبُ عند أولي النُّهَى
إذا برجاءٍ صادقٍ قابلوا البأسا[1]

= ويحيِّيني إذا لاقيته وإذا يخلو له لحمي رتع

وفي المقتضب ٤ / ١٧٠ :

مُزْبِداً يَخْطِرُ ما لم يرني وإذا يخلو له لحمي رتع

قال في الحاشية : مزبداً من أزبد الجمل إذا ظهر الزبَد على مشافره ساعة هياجه ؛ ويَخطِر من الخَطْر بسكون الطاء ، وهو ضرب الفحل بذنبه حين هياجه .

قال : والبيت في المقتضب مركب من بيتين ، وروايتها :

مُزْبِدٌ يخطر ما لم يرني فإذا أسمعته صوتي انقمع
ويحيِّيني إذا لاقيته وإذا يخلو له لحمي رتع

وهكذا الرواية برفع مُزبد في المفضليات والشعراء والخزانة والإصابة ٣ / ١٧٣ .

قال في شرح المفضليات لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباريّ ص ٤٠١ : ويقال : انقمع دخل بعضه في بعض ؛ والمعنى أنه يتعظَّم إذا لم يرني ، فإذا رآني تضاءل ؛ والبيت التالي جاء في شرح المفضليات بعد ثلاثة أبيات من القصيدة الطويلة ، لسويد بن أبي كاهل اليشكريّ ، مطلعها :

بسطت رابعةُ الحبلَ لنا فوصلنا الحبلَ منها ما اتَّسع

(١) هو مثال لجواز تقديم الحال إذا تأخر الفعل ، كما في : شَتَّى تؤوب الحَلبَةُ ، أي متفرقين يرجع الحالبون ؛ والشاهد في قوله : سريعاً يَهونُ الصعبُ . . حيث تقدم الحال ـ سريعاً ـ وتأخر الفعل : =

(واستثنى بعضهم من حـال المنصـوب مـا كان فعـلاً) ـ أي استثنى بعض الكوفيين الفعل ، فأجاز تقديمه حـالاً لمنصوب ، كما سبق تمثيلـه وشـاهـده ، وإنما فعل ذلك لانتفاء مانع التقديم في الاسم ، وهو ما زعموا من الالتباس ، وهو إيهام كون الحـال مفعولاً ، وصـاحبهـا بـدل منـه ، وهو ضعيف ، إذ المتبـادر إلى الفهم الحال ، فالصحيح الجواز مطلقاً .

(ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبـه) ـ فلا يقـال : جـاء[1] غلامُ هنـدٍ مجردةً . قـال المصنف : بـلا خـلاف ، وليس كـذلـك ؛ فقـد أجـاز هـذا بعض البصريين ، ويحكى عن الفارسي ، وقـال صـاحب البـديع : إنـه قليل ؛ فـإن كان المضـاف عـاملاً ، أي بمعنى الفعل جـاز ؛ نحو : عرفت قيـام زيـدٍ مسرعـاً ، وهـو راكب الفرس عُرياً ، قال تعالى : ﴿ إليه مرجعكم جميعاً ﴾[2] .

(إلاّ أن يكون المضـاف جزأه أو كجزئـه) ـ أي جزء مـا أضيف إليـه نحو : ﴿ ونزعنا ما في صـدورهم من غِلٍّ إخوانـاً ﴾[3] ؛ أو كجزء مـا أضيف إليـه نحو : ﴿ أن اتَّبِـعْ ملـةَ إبراهيمَ حنيفـاً ﴾[4] ؛ وذلـك لصحـة الاستغنـاء عن المضـاف ؛ بخلاف : جاء غلام هند مجردة ، إذ العامل في صـاحب الحـال حينئـذ لا يصح أن يعمل في الحال بوجه .

(**فصل**) ـ (يجـوز تقـديم الحـال على عـاملهـا إن كان فعـلاً متصرفـاً) ـ

= يهون الصعب . ولا أعرف قائل هذا البيت .

(١) في (د) : ما جاء .

(٢) يونس : ٤ .

(٣) الحجر : ٤٧ .

(٤) النحل : ١٢٣ .

فتقول : مسرعاً جاء زيدٌ ، ومنه : ﴿ خُشَّعاً أبصارُهم يخرجون ﴾[1] ، وشتَّى تؤوبُ الحلبةُ ، وسريعاً يهون الصعبُ ... البيت[2] .

ومنعُ الجرمي التقديمَ لشبه[3] الحال بالتمييز ، يرده السماع والقياس ؛ إذ الحال أشبه بالظرف ، والظرف لا يمتنع تقديمه ، والبصريون قاطبة على خلاف قوله ، وللكوفيين في تقديم الحال تفصيل طويل . وحاصل ما يتعلق بهذا المقام أنهم يمنعون تقديمها أول الكلام إذا كانت من ظاهر ؛ فلا تقول : راكباً جاء زيدٌ ، ولا ضاحكةً لقيت هنداً ، ولا راكبةً مررتُ بهندٍ ؛ والسماع السابق يرد عليهم .

(أو صفةً تشبهه) ـ أي تشبه الفعلَ المتصرِّفَ ، بتضمنها معنى الفعل وحروفه ، وقبول علامات الفروع . وقد نص سيبويه وغيره على جواز تقديمها على ما جرى مجرى الفعل من اسم فاعل وما في حكمه ، فتقول : راكباً زيدٌ ذاهبٌ ، وزيدٌ مجرداً مضروبٌ ، وموسراً ومعدماً[4] سَمْحٌ .

(ولم يكن نعتاً) ـ مثَّل المصنف هذا : مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجُها ، فلا يجوز أن يقال : مررت برجل مكسوراً سرجها ، ذاهبة فرسه ؛ وهذا صحيح في هذا المثال ، لكن ليس المنع لتقديم الحال على العامل الواقع نعتاً ، بل لما في ذلك من لزوم تقديم ضمير سرجها على مفسره ، وليس من المواضع المستثناة في ذلك ؛ وقد نص النحاة على منع التقديم هنا ، فلو كان عامل الحال نعتاً وليس فيه هذا جاز تقديم الحال عليه وحده ، فيجوز : مررت بامرأةٍ

---

(١) القمر : ٧ .

(٢) سبق تخريجه في الصفحة ٢٤ .

(٣) في (غ) : لتشبيه .

(٤) في (غ) : ومعدوماً .

ضاحكةً راكبةٍ ، بتقديم ضاحكةً حالاً على عاملها راكبةٍ صفة امرأة ؛ فنصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه مفعولاً به وحالاً وظرفاً ومصدراً ؛ وإنما منعوا تقديم الحال على المنعوت ، فلا تقول في المثال : مررت ضاحكةً بامرأةٍ راكبةٍ ؛ فقول المصنف : ولم يكن نعتاً ، ليس على إطلاقه ، ومعناه على طريق كلام النحويين أنه إن كان نعتاً امتنع تقديم صاحب الحال عليه وعلى المنعوت .

(ولا صلةً لألْ)[1] ـ فلا تقول : مسرعاً الجائي زيدٌ ، ولا ال مسرعاً جائي زيد ؛ بل يجب التأخير فتقول : الجائي مسرعاً زيدٌ .

(أو حرفٍ مصدريّ) ـ نحو : يعجبني أن تقوم مسرعاً ، فلا تقول : أن[2] مسرعاً تقوم ؛ وهذا إذا كان الحرف المصدري مما يعمل ، فإن كان لا يعمل لم يمتنع ، فتقول : عجبت مما باكياً يُرَى زيدٌ ، والأصل[3]: مما يُرى زيدٌ باكياً . وفهم من كلامه أن العامل إن كان صلة لغير ال أو الحرف المذكور لم يمتنع التقديم عليه نحو : من الذي خائفاً جاء ؟ الأصل[3] : من الذي جاء خائفاً ؟

(ولا مصدراً مقدَّراً بحرف مصدريّ) ـ نحو : يعجبني ركوبُ الفرس مُسْرَجاً ، فلا يجوز : مُسْرَجاً ركوب الفرس[2] ؛ فإن كان المصدر غير مقدَّر بالحرف جاز نحو : قائماً ضرباً زيداً ، الأصل[3] : ضرباً زيداً قائماً ، أي اضرب .

(ولا مقروناً بلام الابتداء أو القسم) ـ نحو : لأصبرُ مُحتسباً ، ولأقومنَّ طائعاً ؛ فلا يجوز تقديم الحال على اللام ، فلا تقول : محتسباً لأصبر ، ولا طائعاً لأقومنَّ ، وأما تقديمها على العامل بعد اللام فيجوز كما في المفعول فتقول : لمحتسباً

---

(١) في (غ) : ولا صلة ال .

(٢) أي يعجبني أن مسرعاً تقوم .

(٣) في (ز) : للأصل .

أصبرُ ، وواللهِ لطائعاً أقوم . قال تعالى[1] : ﴿ لإلى الله تحشرون ﴾[2] ؛ وهذا في لام الابتداء ، ما لم توجد إن ، فإن وجدت امتنع ، فلا تقول : إن زيداً لمسرعاً ذاهب .

وقضية كلام المصنف أنه حيث يجوز تقديم الحال لا يفترق أمر الجملة والمفرد ، قُرنت الجملة بالواو أم لم تقرن بها ، فتقول : ويده على رأسه جاء زيد ، وهكذا نقل صاحب رؤوس المسائل عن الجمهور أنهم يجيزون تقديم الجملة الحالية مع الواو على عاملها الفعلي ، ونقل أيضاً أن الفراء يمنع ذلك ؛ والذي في كتب المغاربة الجواب بالمنع في الجملة المقرونة بالواو ، وإن تصرَّف العامل ، وأن الكسائي والفراء وهشاما أجازوا : وأنت راكبٌ تحسنٌ ، وأنت راكب حَسُنْتَ[3] .

(ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلاً غير متصرِّف) ـ نحو : ما أنصرك مستنجَداً فلا تقول : ما مستنجَداً أنصرك .

(أو صلةً لأل أو حرفٍ مصدريٍّ أو مصدراً مقدَّراً بحرف مصدريٍّ أو مقروناً بلام الابتداء أو القسم) ـ وذلك كما سبق تمثيله . وقد يفهم من عدم تعرضه لما وقع نعتاً في هذا الموضع ، كما تعرض لغيره مما تضمنه كلامه السابق ، أن مقصوده هناك أن ما كان نعتاً امتنع التقديم معه في الجملة لا على حدِّ المذكور معه من المواضع المذكورة ، فيقوى بهذا تنزيل كلامه على ما ذكر الناس كما تقدم ؛ ويُفْهَم أيضاً مما ذكر أن ما كان مما يقتضي التصدير حالاً لا يقع مع المتأخر ويقع مع المتقدم ؛ فيجوز : كيف جاء زيدٌ ؟ ويلزم تقديمه لما فيه من الاستفهام ، وكيف

---

(١) في (د) : قال الله تعالى .

(٢) آل عمران : ١٥٨ .

(٣) في (غ) اضطراب في العبارتين : رأيت راكباً لا يحسن ، وأنت راكبة حسنة .

في هذا ونحوه حال على الأصح ، لإبدال الحال منه نحو : أراكباً أم ماشياً ، وقيل : هو ظرف .

(أو جامداً ضُمِّن معنى مشتق) ـ كحرف التنبيه واسم الإشارة ؛ فإذا قلت : هذا زيدٌ قائماً ، امتنع : قائماً هذا زيدٌ ، سواء جعلت العامل التنبيه أو اسم الإشارة ؛ وفي العامل ثلاثة مذاهب عند البصريين : أحدها : جواز كونه الحرف أو الاسم ، وهو قول الجمهور ، فعلى التقدير الأول يجوز : ها قائماً ذا زيدٌ ، وعلى الثاني يمتنع .

المذهب الثاني ، وهو أن العامل الاسم لا الحرف ، وهو مذهب ابن أبي العافية .

الثالث أنه ليس واحداً منهما ، بل محذوف يدل عليه الاسم المبهم ، تقديره : انظر إليه قائما ، وهو مذهب السهيلي ؛ ومنع مع ذلك أيضاً تقديم الحال .

(أو أفعلَ تفضيل) ـ نحو : هو أكفأهم ناصراً ، فلا تقول : هو ناصراً أكفأهم ، لانحطاطه عن اسم الفاعل ونحوه ، لعدم قبول علامة التأنيث والتثنية والجمع .

(أو مُفهِمَ تشبيه) ـ نحو : زيدٌ مثلك شجاعاً ، فلا يجوز : شجاعاً مثلُك ، وكذا لو حذفت مثل نحو : زيدٌ الشمسُ طالعةً ، فلا يجيز البصريون : زيدٌ طالعةً الشمسُ ، وأجازه الكسائي .

(واغتُفِر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالباً) ـ وإن لزم من ذلك عمل ما هو كالعامل المعنوي فيما تقدَّم عليه نحو : هذا بسراً أطيب منه رطباً ، ومررت برجل خيرَ ما يكون خيرٌ منك خيرَ ما تكون ؛ فأفعل التفضيل عامل في الحالين

في المثالين ، لتضمنه معنى عاملين ؛ أي هذا يزيد طيبه في هذه الحال على طيبه في هذه الحال ؛ وهذا مذهب ابن جني وابن كيسان وابن خروف ، وهو الأظهر من كلام المازني ، وقال به الفارسي في التذكرة ، واختاره ابن عصفور مرة ، وقال المصنف إنه مذهب سيبويه .

وقيل : العامل فيهما كان التامة مقدرة مع إذا فيما يستقبل ، ومع إذْ لما مضى ، وهو مذهب المبرد والزجاج والسيرافي والفارسي في الحلبيات ، واختاره ابن عصفور مرة .

ويجوِّز بعض المغاربة كون المضمر كان الناقصة ، والمنصوبان خبر إن لا حالان ؛ واستدل بالتعريف نحو : زيدٌ المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ .

ولم يتعرض المصنف لشرح قوله : غالباً ، وكأنه يشير به إلى أن المذكور مع مخالفة الأصل غالبٌ ، وما هو الأصل وهو التأخير غير غالب ، فيقتضي بهذا جواز التأخير ؛ لكن الذي نصَّ عليه الناس منع التأخير فيهما كتقديمها ؛ ولعله مال إلى ما ذهب إليه بعض المغاربة من جواز تأخيرهما عن أفعل ، بشرط إيلاء أفعل إحداهما قبل المفضل عليه ، وإيلاء الأخرى المفضل عليه نحو : هذا أطيبُ بسراً منه رطباً ؛ ولا حاجة حينئذ إلى إضمار : إذا كان ، أو إذ كان ، إلاَّ أن هذا يحتاج إلى سماع .

(وقد يُفعل ذلك بذي التشبيه) - فيعمل في حالين : إحداهما متقدمة عليه ، والأخرى متأخرة عنه ، كقوله :

١٨ - أنا فذًّا كهُمْ جميعاً فإنْ أُمْدَدْ[١] أُبدْهم ، ولات حين بقاء

وقوله :

---

(١) في (د) : أشدد ، ولم أعثر على البيت فيما تحت يدي من مراجع ؛ والشاهد في قوله : أنا فذًّا =

١٩ ـ تعيِّرنـــا أننـــا عـــالـــةٌ ونَحْنُ صعـــاليـــكَ أنتم ملـوكا[1]

أي نحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم ، فحذف مِثْلاً وأقام المضاف إليه مقامه مضمَّناً معناه ، وأعمله ما فيه من معنى التشبيه . قيل : والصحيح أن النصب بمقدَّرٍ أي إذا كنت فذًّا ... وإذا كنا صعاليك .

(فإن كان الجامد ظرفاً أو حرف جر مسبوقاً بمُخْبَر عنه جاز على الأصح توسيط الحال بقوة إن كانت ظرفاً أو حرف جر ، ويضعف إنْ كانت غير ذلك) ـ فالظرف نحو : زيدٌ عند عمرو في الدار ، بجعل عند عمرو حالاً ، وفي الدار خبر زيد ، وهو العامل في الحال ؛ وحرف الجر نحو : زيدٌ في البستان مع عمرو ، بجعل في البستان حالاً عامله مع عمرو خبرُ زيد ؛ وكذا لو كان الخبر والحال ظرفين ، أو حرفَيْ جرٍّ ، ومنه :

٢٠ ـ ونحن منعنـا البحرَ أن تشربـوا بـه وقـد كان منكم مـــاؤه بمكان[2]

= كهم جميعاً ، حيث عمل ذو التشبيه : كهم ، في حالين : متقدمة عليه هي : فذًّا ، ومتأخرة عنه هي : جميعاً .

(١) في المغني ٢ / ٤٣٩ شاهد (٦٨٤) : قد قالوا : زيدٌ زهيرٌ شعراً وحاتمٌ جوداً ، وقيل في المنصوب فيهما إنه حال أو تمييز ، وهو الظاهر ، وأيّاً كان فالحجة قائمة به ، وقد جاء أبلغ من ذلك ، وهو إعماله ـ أي إعمال ذي التشبيه ـ في الحالين ، وذلك قوله :

تُعيِّرنـا أننـا عـالـةً ونحن صعـاليـكَ أنتم ملـوكا

إذ المعنى : تعيرنا أننا فقراء ، ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم .

(٢) في شرح الشواهد الكبرى للعيني ـ هامش خزانة الأدب ـ ٣ / ١٧٣ : قد ذكر بعضهم أن هذا البيت من أبيات قالها بعض الخوارج ، حين حالوا بين الحسين بن علي ـ رضي الله عنهما ـ وبين الماء بأرض كربلاء ، حتى مات أكثر شيعته عطشاً .. والشاهد في قوله : وقد كان ، حيث وقعت هذه الجملة حالاً من الضمير الذي في منكم ، وهو الضمير المجرور بالحرف ، وهو شاذ ، لأن تقديم الحال على العامل الحرفيّ لا يجوز ، وما جاء من ذلك يكون شاذاً ...

واحترز بمسبوق من تأخر المخبر عنه ، فلا خلاف حينئذ في جواز توسط الحال فتقول : في الدار عند عمرو زيدٌ ، وفي الدار قائماً زيدٌ ، إذ لا محذور فيه .

وقوله : على الأصح ، إشارة إلى ما ذهب إليه الأخفش في أحد قوليه ، والفراء من إجازة توسط الحال بين المخبر عنه المتقدم والخبر المتأخر ظرفاً ومجروراً ، سواء كانت الحال كذلك كما سبق أم اسماً أم جملة اسمية بالواو ، وهو المشار إليه بقوله : ويضعف نحو : ﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾[1] في قراءة من نصب مطويات ، وكقوله :

٢١ ـ بنا عاذَ عوفٌ وهو باديَ ذِلَّةٍ ... لديكم ، فلم يَعْدَمْ ولاءً ولا نصرا[2]

ونحو : زيد وماله بالبصرة كثيرٌ ، وجمهور البصريين على المنع مطلقا ؛ وما ذكره المصنف من التفصيل مَدْركَهُ فيه أن الظروف ونحوها يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ، وأن ماورد من ذلك غير ظرف ولا شبهه قليل ؛ وما اختاره نحو ما اختاره ابن برهان من جواز تقدم الحال إذا كانت ظرفا ونحوه على العامل الذي هو كذلك والمخبر عنه ، وجعل منه قوله تعالى ﴿ هنالك الولاية لله الحق ﴾[3] قال : هناك ظرف هو حال ، ولله خبر الولاية وعامل في الحال . ومن لازم هذا إجازته التوسط ، وهو إذاً عين ما ذهب إليه المصنف .

ويزيد : وجمهور البصرين على منع التقديم على المخبر عنه والخبر جميعا ، لا

---

(١) الزمر : ٦٧ .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ صـ ١٨٢ شاهد / ٣٧٤ قال : الشاهد في : باديَ ذِلَّةٍ ، حيث وقع حالاً من الضمير المجرور بالظرف ، وهو : لديكم ، وتقدم عليه ، وهو شاذ .

(٣) الكهف : ٤٤

يقال : قائماً زيدٌ في الدار ، ولا قائماً في الدار زيدٌ ، ولا عندك زيد مع عمرو ، ويجعل عندك حالاً ، وحكى في ذلك الإجماع ، لكنة مُعترض بأن الأخفش أجاز في : فداءً لك أبي وأمي ، أن يكون فداءً حالاً عامله لك ، وأجاز الكوفيون : قائماً أنت في الدار .

ويتلخص من هذا في التوسط ثلاثة أقوال ، وفي التقدم كذلك : المنع فيهما : وهو قول جمهور البصريين .

والجواز فيهما : وهو قول الأخفش :

والتفرقة بين الظرف ونحوه وغيرهما : وهو قول ابن برهان فيهما[1]

وقول المصنف في التوسط فقط .

وفي الصورتين ، قول رابع ، وهو للكوفيين : التفرقة بين الظاهر فيمتنع ، والمضمر فيجوز .

(ولا تلزم الحالية في نحو : فيها زيدٌ ، قائماً فيها ، بل تترجح على الخبرية) ـ فيجوز رفع قائم ونصبه في هذا ونحوه ، وهو ما تكرر فيه الظرف أو الجار والمجرور الذي يصلح أن يكون خبراً ، ولكن الراجح النصب ، قال تعالى :﴿ ففي الجنة خالدين فيها[2] ﴾ ، ﴿ أنهما في النار خالدين فيها[3] ﴾ ، وذلك لأنه من حيث تقدم كان الأولى له أن يكون عمدة .

---

(١) سقطت من (د)

(٢) هود : ١٠٨

(٣) الحشر : ١٧

(وتلزم هي[1] في نحو : فيك زيدٌ راغبٌ) ـ أي فيجب رفع راغب خبراً ، ويمتنع نصبه حالاً ، تكرر فيك أم لم يتكرر ، لأن فيك لا يصلح للخبرية .

(خلافا للكوفيين في المسألتين) ـ إذ أوجبوا النصب في الأولى ، وجوّزوه في الثانية ؛ ومجيء النصب في القرآن في الصورة الأولى لا يقتضي الوجوب ، بل الرجحان ، وهو مُسلَّم ، فهو الأحسن والأجود ؛ فلو لم يوجد تكرير في هذه الصورة جاز الوجهان ؛ قال المصنف : بلا خلاف ، فتقول : فيها زيدٌ قائمٌ ، وقائماً ، برفع قائماً ونصبه إن شئت ؛ ولو تكرر فيها الظرف والمخبر به جاز الوجهان أيضا ، وحكم برجحان الرفع ، قال تعالى : ﴿ وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون ﴾[2] .

واستشهد الكوفيون للنصب في المسألة الثانية بقوله :

٢٢ ـ فلا تَلْحَني فيها فإنَّ بحبها أخاك مصابَ القلب جمٌّ بلابلُه[3]

في رواية نصب مصاب ؛ وأوّل على أن التقدير : فإن بحبها أخاك شغف أو فتن ؛ والمشهور في الرواية رفع مصاب .

(**فصل**) ـ (يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد صاحبها أو

---

(١) أي الخبرية

(٢) آل عمران : ١٠٧

(٣) لم ينسبه في معجم شواهد العربية ، وفي ش .ش الأشموني والصبان للعيني جـ١ ص ٢٧٢ : هو من أبيات الكتاب الخمسين . يقال : لحيت الرجل ألحاه لحياً إذا لمته وعذلته ، من باب فتح يفتح ، فيها أي في المحبوبة ، والفاء في فإن للتعليل ، والشاهد في بحبها ، فإنه يتعلق بقوله : مصابَ القلب ، بضم مصاب ، فهو معمول الخبر قدم على الاسم ، ولايجوز ذلك إلاّ عند البعض .. والشاهد هنا على نصب مصاب ، على رواية الشارح وتقديره ، ولايعرف قائله .

تعدده ، بجمع و[1] تفريق) ـ فالأوّل[2] وهو تعددها مع اتحاد صاحبها نحو : جاء زيدٌ راكباً مسرعاً ، وهذا مذهب أبي الفتح وجماعة ، قياساً على الخبر والنعت ، فكما جاز تعدد الخبر والنعت ، مع كون المخبر عنه والمنعوت واحداً ، جاز ذلك في الحال ؛ وذهب أبو علي الفارسي وجماعة ، منهم ابن عصفور ، إلى المنع كما في الظرف ، إلاّ مع أفعل التفضيل ، لتضمنه معنى عاملين نحو : هذا بسراً أطيب منه رطباً .

والثاني وهو تعدد الحال مع تعدد صاحبها ، بجمع في الحال نحو : جاء زيدٌ وعمروٌ مسرعَين ، ومنه : ﴿ وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ﴾[3]

والثالث وهو تعدد الحال مع تعدد صاحبها ، بتفريق في الحال نحو : لقيتُ زيداً مُصعداً منحدراً .

(ولا تكون لغير الأقرب إلاّ لمانع) ـ قال ابن السراج : إذا أزلت الحال عن صاحبها ، ولم تلاصقه ، لم يَجُزْ ذلك ، إلاّ أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه ،فإذا تعدد صاحب الحال ، وتعددت بتفريق ، فإما أن يخاف لبس نحو : لقيت زيداً مصعداً منحدراً ، أو لا نحو : لقيت هنداً مصعداً منحدرةً ؛ فإن خيف لبسٌ تعيَّن كون أول الحالين لثاني الاسمين ، وثانيها لأولها ، تقليلا للفصل ؛ وفي التمهيد خلاف هذا ، فقال في المثال الأول : تجعل الأولى[4] للفاعل ، والثانية للمفعول ، والعكس يجوز مالم يلبس . انتهى .

---

(١) في (غ) : أو تفريق
(٢) في (د ، ز) : فالأولى
(٣) إبراهيم : ٣٣
(٤) أي الحال

وهذا يقتضي أن ما سبق أنه واجب في المثال لا يجوز ، وعلى المذكور أولاً جرى ابن مالك ؛وإن لم يُخَفْ لبسٌ فالأولى جعل أولاهما لثانيها ، وثانيتها[1] لأولها كما سبق ، فتقول في المثال الثاني : مصعدةً منحدراً ، ومنه :

٢٣ ـ عهدتُ سعادَ ذاتَ هوىً مُعَنىً ... فزدتُ وعاد سلواناً هواها[2]

ويجوز العكس ، ومنه :

٢٤ ـ لقي ابني أخَوَيه خائفاً ... مُنْجِدَيه ، فأصابوا مَغْنماً[3]

ويجوز أيضا الأمران في المثال الأول ، عند علم المخاطب بصاحب كل من الحالين . نص عليه ابن السراج .

(وإفرادُها بعد إمَّا ممنوع) ـ أي في النثر والنظم ، فيجب أن تُردف بأخرى مقرونة بإمَّا أو بأو ، قال تعالى : ﴿ إمَّا شاكراً وإمَّا كفورا ﴾[4]

وقال :

٢٥ ـ وقد شفَّني أن لا يزال يروعني ... خيالك إمَّا طارقاً أو مغاديا[5]

---

(١) في (د ، ز) : وثانيها

(٢) في مغنى اللبيب شاهد ٨٠٣ ص ٥٦٥ : في مسألة تعدد الحال مع اختلاف الصاحب ، واستحالة التداخل ، ويجب كون الأولى من المفعول ، والثانية من الفاعل ، تقليلا للفصل . قال : ومنه : عهدت سعاد ...

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان قال : الشاهد في : خائفاً منجديه [illegible] خائفاً حال من ابني ، ومنجديه من أخويه ، والعامل فيها لقي ، وهذا مثال لتعدد الحال [illegible] صاحبها .

(٤) الإنسان : ٣

(٥) في الدرر جـ١ ص ٢٠٢ ، جـ٢ ص ١٨٦ : استشهد به على أنه يجب للحال إذا وقعت بعد إمَّا =

يقال : شفَّه الهمُّ يشفُّه بالضم شفّاً هزله ، وشفشفه أيضا ، وطرق يطرق طروقا فهو طارق إذا جاء بليل .

(وبعد «لا» ، نادر) ـ فالوجه المستعمل في الكلام أن تُردَف بأخرى معها « لا » نحو : جئتك لا راغباً ولا راهباً ، ويستباح في الشعر إفرادها ، قال :

٢٦ ـ قهرت العدا لا مستعينا بعصبة ... ولكن بأنواع الخدائع والمكر[١]

(ويضمر عاملها جوازاً لحضور معناه) ـ كقولك للراحل[٢] : راشداً مَهدياً ،أي تذهب ، وللقادم :مسروراً مأجوراً ، أي رجعت.

(أو تقدُّمِ ذكره في استفهام) ـ نحو : راكباً ، لمن قال : كيف جئت ؟ أي جئتُ .

(أو غيره) ـ نحو : بلى مسرعاً ، لمن قال : ألم[٣] تنطلق ؟ أي انطلقت ، ومنه : ﴿ بلى قادرين ﴾[٤] ، أي نجمعها ، وحذف لدلالة : ﴿ أن لن نجمع ﴾[٥] عليه[٦] ؛ كذا قدره سيبويه ، وجعله الفراء مفعولا بيحسب مقدراً لدلالة : ﴿ أيحسب الإنسان ﴾ ؟ والتقدير : بلى فليحسبنا قادرين .

= أن تردف بأخرى معاداً معها إمّا أو أو . قال في جـ٢ : ونسبه أبو حيان للأخطل .

(١) في(د ، ز) : الخديعة ، وفي الدرر جـ١ ص ١٢٩ ، وفي الأشموني مع الصبان جـ٢ :ص ١٨ : استشهد به على وقوع الحال بعد لا دون أن تكرر ضرورة ؛ ولم يعرف قائله .

(٢) في(غ) : للرجل .

(٣) في النسخ الثلاث : لم ، والسياق يعضد التحقيق .

(٤) القيامة : ٤

(٥) القيامة : ٣

(٦) زيادة في (غ)

(ووجوباً إن جرتْ مثلاً) ـ كقولهم : حَظيَّين بناتٍ ، صَلِفَين كَنَّاتٍ ، أي عرفتم . ولا يجوز ذكره لأن الأمثال لا تغير . وحظيين من الحظوة بضم الحاء وكسرها ، يقال : حظيت امرأة عند زوجها حُظوة وحِظَةً ، وصَلِفَت تصلَف صَلَفاً إذا لم تحظ عند زوجها وأبغضها ، فهي صَلِفَة من نساء صلائف ، والكَنَّة بالفتح امرأة الابن ، وتكسَّر على كنائن كأنه[1] جمع كنينة .

(أو بيَّنت ازديادَ ثمن أوغيره شيئا فشيئاً) ـ فالأول نحو[2] : بعته بدرهم فصاعداً ، أي فذهب الثمن صاعداً ، وكذلك أخذته بدرهم فزائداً ؛ والثاني نحو : تصدق بدينار فسافلاً ، أي فانحط المتصدَّق به سافلا . قاله المصنف .

قال شيخنا[3] ـ رحمه الله ـ في هذا الثاني : لم أره لغير المصنف ، وإن لم ينقل عن العرب فهو ممنوع ، لأن حذف الفعل العامل في الحال وجوبا على خلاف الأصل .

(مقرونة بالفاء أو ثم) ـ فالأول كما سبق ، والثاني نحو : ثم صاعدا ، أو ثم زائداً ، أو ثم سافلاً . قال سيبويه : وثم بمنزلة الفاء ، تقول : ثم صاعداً ، إلاَّ أن الفاء أكثر في كلامهم . انتهى .

وفهم من كلامه أن الواو لا تأتي هنا ، وقد نص على ذلك النحويون : سيبويهِ وغيره ، لأن المقصود بيان أن الأدنى الدرهم ، وأنه تصاعد الثمن بعد ذلك ، والواو لا تعطي هذا ، إذ يحتمل (وصاعداً) أن الثمن كان صاعداً قبل ذلك .

---

(١) سقطت من (د) .
(٢) سقطت من (د ، ز) .
(٣) أي أبو حيان

(أو[1] نابَتْ عن خبر) ـ نحو : ضربي زيداً قائماً .

(أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ وغيره) ـ فالأول نحو :أقائماً وقد قعد الناس ؟ وكذا إن أردت التوبيخ ولم تستفهم نحو : قاعداً ـ قد علم الله ـ وقد سار الركب . والثاني نحو : هنيئاً مريئاً . قال سيبويه : وإنما نصبه لأنه ذكر خيراً أصابه إنسان ، فقلت : هنيئاً مريئاً ، كأنك قلت : ثبت له هنيئاً مريئاً ، أو هنأه ذلك هنيئاً مريئاً . ومذهب المبرد في قاعد ونحوه أنها مصادر جاءت على فاعل ، وقد سبق الكلام في هذا في آخر باب المصدر .[2]

(ويجوز حذف الحال ، مالم تَنُبْ عن غيرها) ـ نحو : ضربي زيداً قائماً ، وكالواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل كما تقدم .

(أو يتوقف المراد على ذكرها) ـ كحال عاملها صُحبَ بنفي أونهي نحو :﴿ وما خلقنا السموات والأرضَ وما بينهما لاعبين ﴾[3] ، ﴿ ولا تمشِ في الأرض مَرحاً ﴾[4]وكذلك :﴿ وهذا بعلي شيخا ﴾[5] ، وجئت راكباً في جواب : كيف جئت ؟

(وقد يعمل فيها غيرُ عاملِ صاحبِها ، خلافاً لمن منع) ـ وهم الأكثرون ، تشبيها لها بالصفة والموصوف . وظاهر كلام سيبويه ما اختاره المصنف ، تشبيهاً بالتمييز والمميز ، فكما يتحد عاملها نحو : طاب زيدٌ نفساً ، ويختلف نحو : لي

---

(١) في (غ) : أو نائبة .

(٢) باب المفعول المطلق

(٣) الدخان : ٣٨ ، وقد جاءت في (غ) : ﴿ وما خلقنا السماء .. ﴾ ـ الأنبياء : ١٦

(٤) الإسراء : ٣٧

(٥) في النسخ الثلاث :(هذا ...) والآية كما في التحقيق ـ هود : ٧٢

عشرون درهماً ، كذلك تكون الحال مع صاحبها ، ومن الاختلاف : إنَّ هذا زيدٌ منطلقاً .

وظاهر كلام سيبويهِ أن منطلقاً منصوب باسم الإشارة ، وهو حال من زيد ، والعامل في زيد إنَّ ، وكذلك الكلام في ﴿ وإن هذه أمتكم أمةً واحدةً ﴾[1]

ومن اختلافهما أيضا قوله :

٢٧ ـ هايِّناً ذا صريحُ النصح فاصغ له
وطِعْ ، فطاعةُ مُهْدٍ نصحَه رشَدُ[2]

يقال : طاع يطوع إذا انقاد .

(فصل) : (يؤكد بالحال ما نصبها من فعل) ـ نحو : ﴿ ثم ولَّيتمْ مُدْبرين ﴾[3] ، ﴿ ولا تعثَوا في الأرض مفسدين ﴾[4] .

(أو اسمٍ يشبهه) ـ نحو : ﴿ وهو الحقُ مصدِّقاً ﴾[5] ؛ ومن مُثُلِ سيبويه : هو رجلٌ صدق معلوماً ذلك ، أي معلوما صلاحه ؛ كذا قدره سيبْويه . ورجل صدق بمعنى صالح ، فأجري مجرى : هو صالحٌ معلوماً صلاحُه .

---

(١) المؤمنون : ٥٢

(٢) في مغني اللبيب جـ٢ ص ٥٦٤ الشاهد ٨٠١ ـ جاء به عند قوله : من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين نحو : ﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾ يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة ، وعلى الأول فيجوز : قائماً ذا زيدٌ ، قال :

ها بَيِّناً ذا صريحُ النصح فاصغ له وطع ...

برفع صريح ، وفتح طاء وطع ؛ ولم يذكر قائله ؛ والبيت هنا شاهد على اختلاف الحال مع صاحبها .

(٣) التوبة : ٢٥

(٤) البقرة : ٦٠ ، الأعراف : ٧٤ ، هود : ٨٥ ، الشعراء : ١٨٣ ، العنكبوت : ٣٦

(٥) البقرة : ٩١

(وتخالُفَها لفظاً أكثر من توافُقِها) ـ فالأول كما تقدم ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ وأرسلناك للناس رسولاً ﴾[1] ، وقوله[2]:﴿ وسخر لكم الليلَ والنهارَ والشمس والقَمَر والنجومَ مسخرات[3] بأمره ﴾ ، ومنه :

٢٨ ـ أصِخ مُصيخاً لمن أبدى نصيحته   والزم تَوَقِّيَ خلط الجدِّ باللعب[4]

أصاخ له استمع .

(ويؤكد بها أيضا في بيان يقين) ـ نحو : هذا زيدٌ معلوماً ، أي لا شك فيه .ومنه قول سالم بن دارة :

٢٩ ـ أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نسبي   وهل بدارةَ ياللناسِ من عار[5]؟

أي لا شك فيَّ[6] .

(أو فخرٍ) ـ نحو : أنا فلان شجاعاً أو كريماً .

(أو تعظيم) ـ هو فلان جليلاً مهيباً .

(أو تصاغُرٍ) ـ أنا عبدُك فقيراً إلى عفوك .

(أو تحقير) ـ هو فلان مأخوذاً مقهوراً .

---

(١) النساء : ٧٩

(٢) زاد في (غ) : عز وجل

(٣) الأعراف : ٥٤ ، وسقطت : ﴿ والنجوم مسخرات ﴾ من (د)

(٤) ش . ش . العيني على الأشموني والصبان جـ٢ ص ١٨٥ : الشاهد في مصيخاً حيث وقع حالا من ضمير أصخ مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى ؛ ولم يذكر قائله .

(٥) في المرجع السابق : قاله سالم بن دارة اليربوعي ، والشاهد في : معروفا حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية .

(٦) في (غ) : فيه .

(أو وعيد) ـ أنا فلان متمكناً منك ، فاتق غضبي .

ومنه

٣٠ ـ أنا أبو المرقال عقّاً فظّاً لمن أعادي مِدْسَراً دِلظّا[1]

المدسر الدفاع ، والدلظ الغليظ الخلق .

(خبرُ جملةٍ جزآها معرفتان جامدان جموداً محضاً) ـ وذلك كما مثل ، ونحو : زيدٌ أبوك عطوفاً ، وأخوك زيدٌ معروفاً ؛ وإنما لزم التعريف لأن هذه الأحوال إنما تؤكد شيئاً استقر وعُرف .

وفي البسيط : وقد يجوز أن يكون الخبرُ نكرةً ، وإذا فات الجمود لم تكن الحال مؤكدة ، بل معمولة لما هو مشتق أو في حكمه ؛ ولاتكون الحال المؤكدة لهذه المعاني إلاّ بلفظ دال على معنى ملازم كما سبق ، أو شبيه بالملازم في تقدم العلم به ، كما لو كان عندك علم بانطلاق شخص في حاجتك ، ثم سمعت من وراء حائط حِسّاً ، فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا عبد الله منطلقا في حاجتك .ذكر ذلك سيبويه .

---

(١) في اللسان ـ دلظَ : دلظَه يَدْلظُه دَلْظاً : ضربه ، وفي التهذيب : وكزَه ولَهزَه ؛ ودلظَه يَدْلِظُه : دفع في صدره ، والمِدْلَظُ : الشديد الدفع ، والدِّلَظُّ على مثال خِدَبّ ، واندلظ الماء اندفع ... ودلَظَ مَرَّ فأسرع ...

والدَّسْرُ : الطعن والدفع الشديد ، يقال : دسره بالرمح ـ ورجل مِدْسَرٌ .

والفظ : الخشن الكلام ، وقيل : الفظ الغليظ ... والفظظ خشونة في الكلام ...

وعقّ والده يَعُقهُّ عقاً وعقوقاًومَعَقّةً : شقّ عصا طاعته ؛ وعق والديه قطعهما ولم يصل رحمه منهما ؛ وقد يُعَمُّ بلفظ العقوق جميع الرحم . ورجل عُقَق وعُقُق وعَق ؟ أنشد ابن الأعرابي للزَّفَيان :

أنا أبو المقدام عقّاً فظّاً
بمن أعادي مِلْطساً ملظا
أكظُّه حتى يموت كظّا ..... الخ الأبيات

بهذه الرواية .

والشاهد في قوله : عقا فظا ، حيث جاءت الحال مؤكدة في بيان وعيد .

(وعاملها أحق أو نحوه) ـ فإن كان المخبر عنه غير أنا فتقدير العامل : أحقه أو أعرفه ، وإن كان أنا فالتقدير : أحق أوأعرف أوأعرفني .

(مضمراً بعدهما) ـ أي بعد المبتدأ والخبر ، لأن الدالّ عليه هو الجمله ، فلا يقدر إلاّ بعد تمامها ، كما في قولك : زيدٌقائمٌ غير شك .

(لا الخبر مؤولاً بمسمىًّ ، خلافاً للزجاج) لأن الخبر جامد جموداً محضاً ، والتأويل المذكور بعيد ، لا إشعار للاسم به عند ذكره ، بخلاف نحو : زيدٌ أسد .

(ولا المبتدأ مضمَّناً تنبيهاً ، خلافاً لابن خروف) ـ والتقدير عنده نحو : تنبه لزيد معلوماً ، وهو أبعد من قول الزجاج ، لأن الذي ضُمِّن معنى التنبيه الحروف لا الأسماء .

(**فصل**) :(تقع الحال جملة خبرية) ـ فلا تقع الطلبيةُ حالاً ، خلافا للفراء في تجويزه : تركت عبد الله ، قم إليه ، وتركته ، غفر الله له ؛ على الحالية . ومنه ظاهر قول أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ وجدت الناس اُخْبُرْ تَقْلَهْ[1] ؛ لكنه مؤول على أنه معمول حال محذوفة أي مقولاً فيهم : اُخبر تقله ؛ قلاه يقلوه قِلاً وقلاء أبغضه ، ويقلاه لغة طيئ .

ودخل في قوله : خبرية جملة الشرط ؛ وفي البسيط تقع جملة الشرط حالاً نحو : افعل هذا إن جاء زيدٌ ؛ فقيل : تلزم الواو ، وقيل : لا ، وهو قول ابن جني .

(غير مفتتحة بدليل استقبال) ـ فلا تقول : امرر بزيد سيقوم ، أوسوف يقوم أولن يقوم . وعبارته قد تتناول المفتتحة بأداة شرط استقبالي وأنها لاتمنع ،

---

(١) في اللسان : قلا : وفي حديث أبي الدرداء : وجدت الناس اُخْبُرْ تَقْلَه ... يقول : جَرِّب الناس ، فإنك إذا جربتهم قليتهم وتركتهم لما يظهر لك من بواطن سرائرهم .

والجملة التعجبية ، وإن قلنا إنها خبرية لاتقع حالا ، فلا يجوز : مررت بزيد ما أحسنه !

(مضمنة[1] ضميرَ صاحبها) - نحو : ﴿ وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ﴾[2] ،

ومنه :

٣١ - عهدتك لاتصبو وفيك شبيبة   فمالك بعد الشيب صبّاً متيّما[3]

ونحو :

٣٢ - كن للخليل نصيراً ، جارَ أو عدلا   ولاتشُحَّ عليه ، جادَ أوبخلا[4]

(ويغني عنه في غير مؤكدة) - فلا تغني الواو في المؤكدة عن الضمير ، فلاتقول :أبو بكر الخليفة ، وقد علم الناس ؛ بل تحذف الواو ، وتأتي بالضمير فتقول : قد علمه الناس .

(ولا مصدَّرة بمضارع مثبت عارٍمن قد) - فلا[5] يجوز : جاء زيدٌ ويضحك عمرو ، والاستغناء بالواو .

(أو منفي بلا أو ما) - فامتنع[6]: جاء زيد ولا يضحك عمرو أو وما يضحك عمرو .

---

(١) في (ع) : متضمنة

(٢) البقرة : ٣٦

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٢٠٣ : استشهد به على مجيء الجملة الحالية مصدرة بلا النافية ، وهو هنا شاهد على مجيء الحال جملة خبرية مضمنة ضمير صاحبها في قوله : « وفيك شبيبة » .

(٤) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ١٨٨ : الشاهد في : جار حيث وقع حالا وهو ماض بدون قد والواو ، لكونه قد عطف بأو ، وكذا إذا وقع بعد إلاً ... ، وكذا الكلام فى قوله : جاد .

(٥) سقط سطر من (د) إلى الرقم التالي .

(٦) في النسخ الثلاث : فامنع ، والسياق يعضد التحقيق .

(أو بماضي اللفظ تِالٍ لإلاّ) ـ فلا يجوز : ما جاء زيد إلاّ وضحك عمرو .

(أومتلو بأو) ـ فيمتنع : اضرب زيداً ، وذهب عمرو أومكث .

(واوٌ تسمى واوَ الحال ، وواوَ الابتداء) ـ أي يغني في غير المذكور عن الضمير واوٌ نحو : جاء زيدٌ وعمرو منطلق ، ومنه : ﴿ وطائفة قد أهمتهم أنفسهم[1] ﴾ .

وزعم ابن جني أنه لابد من تقدير الضمير ، فإذا قلت : جاء زيدٌ والشمس طالعة ، فتقديره : وقت مجيئه ، وكذا ما كان مثله ؛ وسميت واو الحال لمصاحبتها الحال ، وواو الابتداء ، إمّا لدخولها على المبتدأ ، كما تقدم ، وإما لوقوعها ابتداء الجملة الواقعة بعدها ، وقدرها سيبويه بإذ .

(وقد تُجاءُ مع الضمير في العارية من التصدير المذكور) ـ نحو : جاء زيدٌ ويدّه على رأسه ، ومنه : ﴿وهم ألوفٌ[2] ﴾ ، ونحو : جاء زيدٌ ولم يضرب عمراً ، أو وقد ضُرب ، أو وضُرب . ويَرد عليه المؤكدة ، فكما لاتغني الواو فيها عن الضمير ، لاتجاء معه ، فلا تقول : أبو بكر الخليفة ، وقد علمه الناس ، بل يجب حذف الواو فيتعين الضمير .

(واجتماعها) ـ أي الواو والضمير .

(في الاسمية) ـ نحو : ﴿ وهم ألوف[2] ﴾ ، ﴿ وأنتم عاكفون[3] ﴾ ، ﴿ وأنتم تشهدون[4] ﴾

(والمصدَّرة بليس) ـ نحو : ﴿ ولستم بآخذيه[5])

---

(١) آل عمران : ١٥٤

(٢) البقرة : ٢٤٣

(٣) البقرة : ١٨٧

(٤) البقرة : ٨٤ ، آل عمران : ٧٠

(٥) البقرة : ٢٦٧

(أكثر من انفراد الضمير) ـ نحو : ﴿ بعضكم لبعض عدو[1] ﴾ ، ونحو :

٣٢ ـ إذا جرى في كفــه الرشــاء جري القليب ليس فيــه مــاء[2]

وقول الفراء إن الاكتفاء بالضمير في الاسمية شاذ ، قول ضعيف ، لكثرة ماورد من ذلك في القرآن وغيره ؛ والزمخشري وافقه ، ولكنه في الكشاف رجع إلى قول الجمهور .

(وقد تخلو منها الاسمية عند ظهور الملابسة) ـ فتقع الجملة حالاً ولا واو معها ، ولا ضمير مذكور ، نحو : مررت بالبر قفيزٌ بدرهم ، أي قفيز منه ، وبيع السمنُ منَوان بدرهم ، أي منه ، فيستغنى بنية الضمير عن الواو . ذكر ذلك سيبويه .

(وقد تصحبُ الواوُ المضارعَ المثبتَ عارياً من قد) ـ نحو ما حكاه الأصمعي من قولهم[3] : قمتُ وأصكُّ عينَه . قال المصنف : ويمكن أن يكون منه : ﴿ إن الذين كفروا ويصدون[4] ﴾

(أو المنفيَّ بلا) ـ جوز المصنف أن يكون منه قراءة غير نافع : ﴿ ولا يُسألُ عن أصحابِ الجحيم[5] ﴾ ، وقراءة ابن ذكوان : ﴿ فاستقيما ولاتتَّبعانِ[6] ﴾ بتخفيف النون .

---

(١) البقرة : ٣٦ ، والأعراف : ٢٤

(٢) في اللسان : رشا : والرشأ على فَعَل بالتحريك الظبي إذا قوي وتحرك ومشى مع أمه ؛ والقليب البئر ، والدلو .. ، والشاهد في قوله : ليس فيه ماء ، حيث جاءت الاسمية المصدرة بليس حالية بدون واو .

(٣) سقطت هذه العبارة من (غ)

(٤) الحج : ٢٥

(٥) البقرة : ١١٩

(٦) يونس : ٨٩

(فيُجعل[1] على الأصح خبر مبتدأ مقدَّر) ـ أي وأنا أصكُّ ، وهم يصدُّون ، وأنت لاتسأل ، وأنتما لاتتبعان ؛ وقيل : لاحاجة إلى التقدير ، وقيل : الواو عاطفة .

(وثبوت قد[2] قبل الماضي غير التالي لإلاّ والمتلوّ بأو أكثر من تركها إن وجد الضمير) ـ نحو : ﴿ وقد كان فريقٌ منهم[3] ﴾ ﴿ وقد فصَّل لكم[4] ﴾ ﴿ آلآن وقد عصيت[5] ﴾ ؟ ؛ ومثال تركها : ﴿ هذه بضاعتُنا رُدَّت إلينا[6] ﴾ ﴿ وجاؤوا أباهم عِشاءً يبكون[7] . قالوا ﴾ ، ﴿ أوجاؤوكم حَصِرتْ صدورهُمْ[8] ﴾

وفي كلام ابن عصفور وغيره من متأخري المغاربة أنه لا بد من قد ظاهرة أومقدرة ؛ والقول بالتقدير حكي عن الفراء والمبرد ، والصحيح أنه لا حاجة إليه ، لكثرة ما ورد بدون قد ، والتقدير تكلف بلا دليل ، وهذا قول الكوفيين ومذهب الأخفش ، ونسب إلى الجمهور .

ولايخفى أن قول المصنف : وثبوت[9] قد ... إلى آخره ، إنما هو حيث يمكن

---

(١) أي المضارع المذكور

(٢) في (د) : وثبوت الواو .

(٣) البقرة : ٧٥

(٤) الأنعام : ١١٩

(٥) يونس : ٩١

(٦) يوسف : ٦٥

(٧) يوسف : ١٦

(٨) النساء : ٩٠

(٩) في (د ، ز) : وتنوب

دخولها ، بأن[1] كان الفعل قابلا لها[2] ، فلا[3] يرد عليه الماضي الجامد كليس ،وأن قد لا تدخل عليه .

وقضية كلامه منع « قد » في التالي لإلاّ والمتلوّ بأو ، فلا تقول : ما جاء زيدٌ إلاّ قد ضرب عمراً ، ولا : لأضربنّ زيداً قد ذهب أومكث .

(وانفرادُ الواو حينئذ أقل من انفراد قد) ـ فإذا وجد الضمير جاز إثبات الواو دون قد ، وقد دون الواو ، والأول أكثر ، ومنه : ﴿ وكنتم أمواتاً[4] ﴾ ، ﴿ الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا[5] ﴾ ، ﴿ وكان في معزل[6] ﴾ ، ومن الثاني :

٣٤ ـ بَصُرَتْ بي قـــد[7] لاح شيبي فصـــدَّت
فتسليتُ واكتسيتُ وقــــــــــارا[8]

(وإن عدم الضمير لزمتا) ـ أي الواو وقد ، فتقول : جاء زيدٌ وقد قام عمرو ؛ وقال علقمة :

٣٥ ـ فجـالـــدتّهم حتى اتقَـوْك بكبشهم وقـد حـان من شمس النهـار غروبُ[9]

---

(١) في (د) : إن كان

(٢) في (غ) : قابلا لدخولها

(٣) سقطت من (د)

(٤) البقرة : ٢٨

(٥) آل عمران : ١٦٨

(٦) هود : ٤٢

(٧) في (د) : وقد

(٨) لم أجده فيا تحت يدي من مراجع ؛ والشاهد في قوله : قد لاح حيث جاءت جملة الحال مصدرة بقد دون الواو مع وجود الضمير في : بي وشيبي .

(٩) قائله علقمة كما قال الشارح ، والشاهد فيه لزوم الواو وقد ، إن عدم الضمير في قوله : وقد حان .

وهذا في غير المنفي ، فتقول : جاء زيدٌ وما طلعت الشمس ، بدون قد ، وكذا إن وجد الضمير ، إلاّ أن الواو لاتلزم ، فتقول ، جاء زيدٌ مادرى كيف جاء ، بالواو وبدونها .

(**فصل**) :(لامحلَّ إعراب للجملة المفسِّرة ، وهي الكاشفةُ حقيقةَ ما تلته[1] ، ممّا يفتقر إلى ذلك) ـ كقوله تعالى[2] : ﴿ كمثل آدم ، خلقه من تراب[3] ﴾ ، وقول النابغة :

٣٦ ـ لكلفتني ذنبَ امرئٍ وتركته   كذي العُرِّ يُكوَى غيرُه وهو راتع[4]

وكونها لامحل لها من الإعراب هو المشهور ، وقيل هي بحسب ما تفسرٌ ، ففي : زيدٌ أضربته ؟ لامحل لها ، لأن المفسَّر كذلك ، وفي : ﴿ إنا كل شيءٍ خلقناه بقدر[5] ﴾ ، لها محل ، لأن المفسَّر خبر إن . واختار هذا الشلوبين ، وأيده بظهور الرفع والجزم في المفسر في مسألة أبي علي : زيدٌ الخبز آكلُه ، بنصب الخبز ، فآكله ارتفع ، وهو مفسر لمثله محذوف ناصب للخبز ، وفي مسألة الكتاب : إنْ زيدا تكرمْه يكرمْك ، فتكرمه مفسر لعامل زيد ، وقد ظهر الجزم فيه .

---

(١) في (غ) : تليه م وكذا في بعض نسخ التسهيل .

(٢) سقطت من (د)

(٣) آل عمران : ٥٩

(٤) قائله النابغة كما قال الشارح ، وهو النابغة الذبياني ـ ديوانه ص ٤٨ ـ من قصيدته العينية ، يعتذر إلى النعمان بن المنذر ، وصدره في الديوان :

☆ حملتَ عليَّ ذنبه وتركته ☆

وفي الحاشية : وروى الأصمعيّ : الجرب والعر : قرح يأخذ الإبل في أشفارها ، وربما كان في مشافرها ، مثل القوباء ، يسيل منه ماء أصفر ، وأهل الجاهلية يعترضون بعيراً من الإبل التي يقع ذلك فيها ، فيكوون مشفره وفخذه وعضده ، يرون أنهم إذا فعلوا ذلك ذهب القرح عنها كلها . يقول : أنا بريءٌ ، وغيري سقيم ، فحملتني ذنب السقيم وتركته . والشاهد في قوله : يُكوَى غيرُه ، بعد : كذي العر ، حيث وقعت جملة : يكوى مفسرة لما قبلها ، ولا محل لها من الإعراب على المشهور .

(٥) القمر : ٤٩

وفي شرح سيبويه المعروف بالصفار أن المفسِّر يكون على وفق المفسَّر في الإفرادية وغيرها ، فالمفرد يفسر المفرد ، والجملة تفسر الجملة ، وخلاف هذا لم يكثر ، نحو : ﴿ خلقه من تراب[1] ﴾ ، وكذا ﴿ هل أدلكم على تجارة[2] ﴾ ؟ ، ثم قال ﴿ تؤمنون[3] .... ﴾ .

والعُرُّ بالضم قروح مثل القوباء ، تخرج بالإبل متفرقة في مشافرها وقوائمها ، يسيل منها مثل[4] الماء الأصفر ، فتكوى الصحاح لئلا تعديها المراض ؛ تقول منه : عُرَّت الإبل فهي معرورة ؛ والعَرُّ بالفتح الجرب ، تقول منه : عَرَّت الإبل تَعَرُّ فهي عارّة ، وبيت النابغة بالضم ، قال ابن دريد[5] : من رواه بالفتح فقد غلط ، لأن الجرب لاتكوى منه :

(ولا الاعتراضية[6] ، وهي المفيدة تقوية) ـ فتؤكد الكلام الذي اعترضت بين أجزائه وتسدده ، ولهذا شرط فيها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة .

(بين جُزأيْ صلة) ـ نحو : أحب الذي ماله[7] ، والكرم زين ، مبذول للناس ، ونحوه الفصل بها بين الموصول وصلته ، نحو :

٣٧ ـ ذاك الذي ؛ وأبيك ، يعرف مالكا
والحقُّ يدفع تُرَّهاتِ الباطلِ[8]

---

(١) آل عمران : ٥٩
(٢) الصف : ١٠
(٣) الصف : ١١
(٤) سقطت من (د)
(٥) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد اللغوي صاحب جمهرة اللغة المتوفى : ٣٢١ هـ
(٦) في النسخة المحققة من التسهيل : ولا للاعتراضية
(٧) في (د ، ز) : الذي جوده
(٨) قائله جرير ـ ديوانه : ٤٣٠ ـ وفي المغني شاهد رقم : ٦٣٠ : يدمغ بدلاً من يدفع ، وفي الدرر جـ : ١ ص : ٦٥ ، ٢٠٤ : الشاهد في قوله : وأبيك ، وهي اعتراضية للقسم فصل بها بين الصلة والموصول .

الترهات الطرق الصغار غير الجادة تتشعب عنها ، الواحدة تُرَّهة فارسي معرب ، ثم استعير في الباطل .

(أو إسنادٍ) ـ كقوله :

٣٨ ـ وقد أدركتني ، والحوادث جمة   أسنةُ قومٍ لاضعافٍ ولاعُزْلِ[١]

عزل جمع أعزل ، والأعزل في الأصل الذي لاسلاح معه ، ثم قيل لأحد السّماكين أعزل تشبيها بذلك .

(أو مجازاةٍ) ـ خرَّج بعضهم عليه : ﴿ فاللهُ أولى بهما[٢] ﴾ بناء على أن الجواب : ﴿ فلا تتبعوا[٣] ﴾ ، والأكثر على أن ﴿ فالله أولى ﴾ جوابٌ لا اعتراض ، فالشاهد على هذا قول عنترة :

٣٩ ـ إما تريني قد نحلت ومن يكن   غرضاً لأطراف الأسنة ينحل

فلربَّ أبلجَ مثل بعلك بادنٍ   ضخمٍ على ظهر الجواد مُهَبَّلِ[٤]

يقال : نحلَ جسمه ينحَل نحولاً هزل ، ونَحِل بالكسر أيضا ، والفتح أفصح ، والغرض الهدف للرمي ، والهدف كل مرتفع من بناء أوكثيب رمل

(١) في الدرر جـ ١ ص ٢٠٥ : استشهد به على أن جملة الاعتراض تقع بين الفعل ومرفوعه في قوله : أدركتني ، والحوادث جمة ، أسنة قومٍ ...
قال السيوطي في الهمع : قال ابن الأعرابي في نوادره : هذا من أبيات لرجل من بني دارم أسره بنو عجل ، فلما أنشدهم إياه أطلقوه ، وذكر البيت الذي قبله ، وبيتين بعده .
قال صاحب الدرر : وقال ابن حبيب : أسر حنظلة بن العجلي جويرة بن زيد فلم يزل في الوثاق حتى قعدوا للشرب ، فأنشأ يتغنى بالأبيات فأطلقوه . قال : ورأيت في كتاب أيام العرب لأبي عبيدة مثل ذلك ، ولكن سماه حويرثة بن بدر ، وسمى الذي أسره حنظلة بن عمارة .

(٢) (٣) النساء : ١٣٥

(٤) لم أجده في مراجعي ، وقد جاء به الشارح شاهداً على وقوع الاعتراضية بين جزأي المجازاة في قوله : إما تريني قد نحلت ... فلربّ أبلج ، حيث وقعت الاعتراضية : ومن يكن غرضاً .. الخ

أوجبل ، ويقال : بلج الصبح يبلُج بالضم أي أضاء ، وصبح أبلج بيِّن البلج أي مشرق مضيء ، ويقال : رجل أبلج بين البلج إذا لم يكن مقرونا ، وفي حديث أم معبد[1] في صفة النبي ﷺ : « أبلج الوجه » أي مشرقه ، ولم ترد : بَلجَ الحاجب لأنها تصفه بالقرن[2] ؛ والبادن من البُدْن والبدُن كالعُسْر والعُسُر ، وهو السِّمَنُ ، تقول : بدَن الرجل بالفتح يبدُن بُدُناً ، وبَدُن بالضم يبدُن بدانة فهو بادن ، وامرأة بادن أيضا وبَدِين . ويقال : هبَّلَه اللحم إذا كثر عليه وركب بعضه بعضا وأهبله ، ورجل مهبَّل ، وفي حديث عائشة في حديث الإفك : « والنساء يومئذ لم يُهبِّلْهُنَّ اللحمُ[3] » .

(أونحو ذلك) ـ كالقسم وجوابه نحو : ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم . وإنه لقسَمٌ ، لو تعلمون ، عظيم[4] ﴾ ، وكأن واسمها نحو :

٤٠ ـ كأنَّ ، وقد أتى حول كميل   أثافيها حمامات مثول[5]

(ويميزها من الحالية امتناعُ قيام مفرد مقامَها) ـ فلو أتيت بمفرد مكان : وقد أتى حول كميل ، وغيره من هذه الجمل لكان ممتنعاً .

(وجوازُ اقترانها بالفاء) ـ كقوله :

---

(١)(٢) في اللسان ـ قرن : والقرَن والقرين البعير المقرون بآخر ، وفي رواية أم معبد في صفة النبي ﷺ : أزَجُّ أقرن مقرون الحاجبين

(٣) بخاري ـ مغازي : ٣٤ ، ومسلم توبة : ٥٦

(٤) الواقعة : ٧٥ ، ٧٦

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٢٠٦ : حول جديد ؛ قال : والبيت من شواهد المغني ، والشاهد في قوله : وقد أتى حول كميل ، حيث وقعت الاعتراضية بين كأنَّ واسمها : أثافيها ، وهو من أبيات لأبي الغول الطهوي .

٤١ ـ واعلم ، فعلمُ المرء ينفعــــه أن ســوف يــأتي كلُّ مــا قُــدرا[1]

(ولن) ـ كقوله تعالى : ﴿ فإن لم تفعلوا ، ولن تفعلوا ، فاتقوا النار ﴾[2]

(وحرفِ تنفيس) ـ كقوله :

٤٢ ـ ومــا أدري ، وســوف إخــال أدري أقــومٌ آلُ حِصْنٍ أم نســاء[3] ؟

(وكونُها طلبيةً) ـ نحو : ﴿ قل إن الهدى هدى الله[4] ﴾ هي معترضة بين ﴿ تؤمنوا ﴾ و﴿ أن يؤتى أحدٌ ﴾ ، ومنه :

٤٣ ـ إنَّ سليمى ، والله يكلــؤهــا ضنَّتْ بشيءٍ مــا كان يرزؤهــا[5]

والله يكلـؤهـا دعـاء ، يقـال : كـلأه الله كِـلاءة بـالكسر أي حفظـه وحرسه ؛وما رزأته ماله ورَزِئته أى ما نقصته .

(وقد تعرض جملتـان ، خلافـاً لأبي عليّ) ـ في زعمـه أن الاعتراض لايكون إلا بجملة واحدة ، وليس بصحيح ، فالاعتراض بجملتين كثير ، ومنه : ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون[6] ﴾ ، فهما جملتا اعتراض[7] .

---

(١) فى الـدرر جـ ١ ص ٢٠٧ : هو من شـواهـد العيني والمغني ، والشـاهـد فيـه تميز الاعتراضيـة عن الحالية با قترانها بالفاء .

(٢) البقرة : ٢٤

(٣) في الـدرر : ١ : ٢٠٦ : الشـاهـد وقوع الاعتراض : جملـة إخـال بعـد سوف ، والبيت لـزهير ـ ديوانه : ٧٣

(٤) آل عمران : ٧٣

(٥) في المغني شاهد رقم ٦٢٦ : البيت لابن هرمة وكذا نسب لابن هرمة في الأمـالي الشجريـة : ١ : ٢١٥ ، وفي معجم شواهد العربية ؛ والشاهد فيه : وقوع الاعتراض بين اسم إن وخبرها ، وهو دعاء .

(٦) النحل : ٤٣

(٧) وجملتا الاعتراض المذكورتان واقعتان بين قوله تعالى ! ﴿ نوحي إليهم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ بالبينات والزبر ﴾ ـ النحل : ٤٤ .

٢٩ ـ باب التمييز

ويقال له أيضاً باب التبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر .

(وهو ما فيه معنى مِنْ) ـ أخرج الحال ، فإنها تشارك التمييز فيما عدا ذلك من القيود التي تذكر .

(الجنسية) ـ أخرج : استغفرت الله ذنباً ونحوه ، فهو مفعول لا تمييز ، وإن كان على معنى مِنْ ، لأنها غير الجنسية .

(من نكرة) ـ احترز به من المعرفة المنصوبة على التشبيه بالمفعول به .

نحو : هو حسَنٌ وجهَه ، فإن فيه مافي : هو حَسَنٌ وجهاً إلا التنكير .

(منصوبةٍ) ـ احتراز من النكرة المضاف إليها ، وفيها معنى مِنْ الجنسية .

نحو : له رطلُ زيتٍ .

(فضلةٍ) ـ أخرج اسم لا المحمولة على إن ، نحو : لا خيراً من زيد فيها ، وفيها ما في التمييز إلاّ الفضلية .

(غير تابع) ـ يُخرج صفة اسم لا المنصوبة ، نحو : لا رجلَ ظريفاً ، فإنها نكرة فضلة منصوبة بمعنى من الجنسية ، لكنها تابع ، ويخرج أيضاً ، نحو : قبضت عشرة دراهم ، ففي[1] دراهم معنى مِنْ الجنسية ، وهو نكرة منصوبة فضلة ، لكنه تابع .

---

(١) في (د ، ز) : في دراهم .

(ويميِّز إما جملة ، وستبيَّن) ـ أي في الفصل الذي يلي هذا .

(وإما مفرداً عدداً) ـ نحو : ﴿ ثلاثين ليلة ﴾[1].

(أو مُفْهِمَ مقدارٍ) ـ وهو الكيل نحو : إردبٌّ قمحاً ، والوزن نحو : رطل زيتاً ، والمساحة نحو : شبر أرضاً ، وما أشبه ذلك كـ ﴿ مثقالَ ذرَّةٍ خيراً ﴾[2].

وبعض النحويين يجعل المقدار متناولاً للعدد أيضاً ، وعليه جرى ابن الضائع ، وما فعله المصنف هو طريق الفارسي .

(أو مثليَّةٍ) ـ كقول بعضهم : ما لنا مثلُه رجلاً ، ولنا أمثالُها إبلاً .

(أو غيريَّةٍ) ـ نحو : لنا غيرُها شاءً .

(أو تعجب) ـ نحو[3]: ويْحَه رجلاً ، وحسبك به فارساً ، ولله درُّه إنساناً ، و .

٤٤ ـ ☆ يا جارتا ما أنتِ جاره ☆[4]

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ﴾ ـ الأعراف : ١٤٢ .

(٢) الزلزلة : ٧ .

(٣) سقطت من (د ، ز) .

(٤) في شرح شواهد ابن عقيل صفحة ١٣٨ :

☆ يا جارتا ما أنتِ جاره ☆

قاله الأعشى ميمون ... يعني : يا جارتي .. أتَعجَّبُ من مجاورتك لي ، من حيث إنك لست كغيرك من المجاورين لغيري ؛ بل أنت أعظم من أن تكوني جارة ، أي أنت كالأهل . والشاهد في قوله : جارة ، حيث وقع تمييزاً بعد ما يدل على التعجب وهو : ما أنت ، وسواء كان بالصيغتين نحو : ما أحسن زيداً رجلاً ، وأكرم بأبي بكر رجلاً ، أو بغيرهما كما في قوله :

٤٥ ـ أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب

وفي رواية المقتضب ٣ / ٣٧ : أتهجر ليلى للفراق حبيبها ... والبيت للمخبل السعدي ، ذكره في الخصائص ٢ / ٣٨٤ وفي الإنصاف ص ٤٩٣ وما بعدها ، وفيه كلام كثير .

وظاهر كلام المصنف أن هذا كله قياس ، وبعض متأخري المغاربة قال : إن التمييز المنتصب عن تمام الاسم يفسر عدداً أو مقداراً أو شبيهاً بالمقدار نحو : عليه شَعر كلبين ذنباً ، أي مثل شَعر ، ولا يجيء بعدُ غير ذلك إلا قليلاً يُحفظ ولا يقاس عليه ، ومثل لذلك بجميع المثل السابقة من قوله : أو مثلية إلى آخرها ، وفيه نظر .

(بالنص على جنس المراد) ـ الباء متعلقة بيميز ؛ وربما أفهم هذا منع التمييز بمثل ، فلا يقال : لي عشرون مثلَه ، وقد أجازه سيبويه ، وحكى : لي ملءُ الأرض أمثالَك .

وفي شرح الصفار أن الكوفيين لا يجيزون : لي عشرون مثلَه ، لأن التمييز مبيِّن ومثل مبهمة . انتهى .

والصواب الجواز في مثل هذا ، لأن الإضافة بينت المراد ؛ وكلام المصنف محمول على ما لا بيان فيه كشيءٍ ، فلا تقول : عندي عشرون شيئاً ، وعلى هذا اختار المصنف في هذا الكتاب في نِعمَّا أن « ما » اسم تام مرفوع ، وليس تمييزاً ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(بعد تمامٍ بإضافةٍ) ـ نحو : ﴿ ملءُ الأرض ذهباً ﴾[1]، و ﴿ عدلُ ذلك صياماً ﴾[2]، ولله درُّه إنساناً .

(أو تنوين) ـ ظاهراً كان نحو : رطل زيتاً ، أو مقداراً نحو : خمسة عشر رجلاً .

(أو نون تثنية) ـ لي منوان عسلاً .

---

(1) من قوله تعالى : ﴿ فلن يُقبلَ من أحدهم ملءُ الأرض ذهباً ﴾ ـ آل عمران : ٩١ .
(2) من قوله تعالى : ﴿ أو عَدْلُ ذلك صياماً ﴾ ـ المائدة : ٩٥ .

(أو جمع) ـ نحو : ﴿ بالأخسرين أعمالاً ﴾[1]، قاله المصنف .

(أو شبهه) ـ أي شبه الجمع ـ نحو : ﴿ ثلاثين ليلة ﴾[2]. ولا يقع التمييز بعد نون شبيه المثنى ، فلا يقال : اثنان رجلاً ، ولا اثنتان امرأة .

(وينصبُهُ مميِّزُهُ لشبهه بالفعل) ـ نحو : هو مسرور قلباً ، باشتعال رأسه شيباً ، وسَرعان ذا إهالةً ؛ فقلباً منصوب بمسرور ، وشيباً باشتعال ، وإهالة وهو الشحم بسرعان ، وهو اسم فعل بمعنى سَرُع .

وهذا الذي ذكره المصنف مخالف لكلام المغاربة من جهة جعلهِ هذا من تمييز المفرد ، وهم يعدونه من تمييز الجملة ، نحو : طاب زيدٌ نفساً ، ويخصون تمييز المفرد بما هو عدد أو مقدار من مكيل أو موزون أو ممسوح ، فيقولون : التمييز ينتصب عن تمام الكلام ، وهو الواقع لبيان إبهام حصل في الإسناد ، سواء كان المسند فعلاً نحو : طاب زيدٌ نفساً ، أو شبهه نحو : زيدٌ طيّبٌ نفساً ؛ وينتصب عن تمام الاسم ، وهو الواقع لبيان إبهام اسم كالمعدود وما ذكر معه ، فما اصطلح عليه المصنف من جعل تمييز الجملة مخصوصاً بما وقع بعد جملة فعلية ، كما سيأتي ، وجعل تمييز المفرد ما كان بخلاف ذلك مخالف لاصطلاحهم ، ولا حجر في الاصطلاح ، ولعل اصطلاحه أقرب إلى الصواب ، وإن كان بعضهم نسب خلافه لسيبويه والنحويين ، ولكن ليس هذا موضع تقريره ، فإنه يحتاج إلى بسط .

(أو شبهه) ـ أي شَبَه شبهِ[3] الفعل ، كثلاثين ليلةً وبقية ما سبق من المثل بعده إلى : ما أنت جاره ؛ فناصب التمييز في هذه كلها ما سبق من الأسماء تشبيهاً لها في طلبها ما بعدها باسم الفاعل العامل .

(١) الكهف : ١٠٣ .
(٢) الأعراف : ١٤٢ .
(٣) في (غ) : شبيه .

(ويَجرُّه بالإضافة إن حذف ما به التمام) ـ كما سيأتي بيانه ؛ والذي بـه التمام هو المضاف إليه ، والتنوين ، ونون التثنية ، ونون الجمع ، ونون شبيه الجمع ، فـإذا حذف ما يسوغ حذفه من هذه جرَّ المميز التمييز بالإضافة .

(ولا يُحـذَف إلاّ أن يكون تنوينـاً ظـاهراً) ـ نحو : رطل زيتٍ ، وإردبّ قمحٍ ، وذراع ثوبٍ ، وهو مسرور قلبٍ ؛ والتنوين المقدَّر سيأتي حكمه .

(في غير : ممتلئٍ ماءً ، ونحوه) ـ وهو كل ما كان من المنوَّن مقـدَّر الإضـافـة إلى غير التمييز نحـو : البيت ممتلئٌ بُرّاً ، والكـوز ممتلئٌ مـاءً ، أي ممتلئُ الأقطـار ؛ وكذا : زيدٌ متفقئٌ شحماً ، أي متفقئُ الأقطار ؛ فلتقدير إضـافتـه إلى غير التمييز امتنعت إضافته إلى التمييز ، كما لا يضاف إليه المضاف صريحاً .

(أو مقـدَّراً في غير : مـلآن مـاءً ، وأحـد عشر درهمـاً ، وأنـا أكثر مـالاً ، ونحوهنَّ) ـ فما لا تنوين فيه من غير هذه الثلاثة يجوز فيه الإضافة ، نحو : زيـدٌ أشعث رأساً ، وهند شنباء أنياباً ، فيجوز نصب رأس وأنياب وجرُّهما بالإضافة[1] ، بحذف التنوين المقدر ، أي الذي منع من ظهوره شبـه الاسم للفعل المقتَضي منعـه بالجر بالكسر ، وأما التنوين المقدر في الثلاثة ، فلا يقدر حذفـه للإضـافـة ؛ أمـا ملآن ماءً ونحوه ، فلأنه[2] مقدَّر الإضافة إلى غير التمييز ، أي ملآن الأقطار ؛ وأمـا أحد عشر وبابه فللزوم تنوينه تقديراً ، ولو صرح بـالتنوين لم تمكن الإضـافـة إلى هذا المميز لإفراده ؛ وأما أكثر مالاً ونحوه ، فـالمراد بـه أفعل التفضيل الواقع بعـده سببيّ ، فإنه يجب نصب السببيّ ، ولا يجوز جرُّه بـالإضـافـة ، إذ لا يضـاف أفعل التفضيل إلا إلى ما كان المفضَّلُ بعضَه ؛ وعلامـة السببيّ صلاحيتـه للفـاعليـة بعـد

---

(١) سقط من (د) سطر من هنا إلى : بالكسر ، وأما ...

(٢) في (د) : فإنه .

تصيير أفعل فعلاً ، فتقدير أكثر مالاً : كثر مالُه ، فإن لم يصلح لذلك تعيَّنت الإضافة نحو : زيدٌ أكرمُ رجلٍ .

(أو يكون نون تثنية) ـ نحو : عندي رطلاَ زيتٍ .

(أو جمع تصحيح) ـ نحو : هم حسَنُو وجوهٍ ، ومنطلقو[1] ألسنٍ .

وخرج بقوله : جمع تصحيح نون عشرين وأخواته ، فلا يقال : عِشْرو درهمٍ ، بل : عشرون درهماً . هذا هو[2] المشهور ، وحكى الكسائي أن من العرب من يقول : عِشْرو درهمٍ ، وبعض النحويين قاس على[3] هذا الشاذ ، فأجاز ذلك في بقية العقود بعده .

(أو مضافاً إليه صالحاً لقيام التمييز مقامه) ـ فلو قلت : هو أشجع الناس رجلاً ، جاز في إفادة[4] هذا المعنى أن تحذف المضاف إليه ، وتقيم الذي كان تمييزاً مقامه ، فتقول : هو أشجع رجل . وضابطه صحة جعل ما ميزت به مقام أفعل التفضيل ، كما في المثال ، إذ يصح : زيدٌ رجلٌ ؛ فإن لم يَجُز ذلك تعيَّن بقاءُ الإضافة ونصبُ التمييز نحو : زيدٌ أكثر الناس مالاً .

وعلم من كلامه أن المضاف إليه لو لم يصلح للحذف ، وإقامة التمييز مقامه لم يجز إلاَّ نصب التمييز نحو : لله درُّه رجلاً . ويدخل فيه[5] أيضاً : زيد أكثر الناس مالاً ؛ إذ لا يصلح التمييز فيه لقيامه مقام المضاف إليه ، ولا مقام أفعل التفضيل ، فيتعين نصبه .

---

(١) سقطت العبارة من (ز ، غ) .
(٢) زاد هنا في (ز) : الصحيح .
(٣) في (ز) : قاس هذا على الشاذ .
(٤) في (ز) : في إفادته هذا المعنى .
(٥) في (ز) : فيها .

(في غير ممتلِئَيْنِ أو ممتلِئينَ غضباً) ـ فلا إضافة هنا ، إذ المميز مضاف إلى غير التمييز تقديراً ، كما سبق تقريره في : ممتلئ ، وملآن ؛ ولو قدَّم هذا على قوله : أو مضافاً إليه كان أحسن .

(ويجب إضافة مُفْهِم المقدار إن كان في الثاني معنى اللام) ـ فإذا قلت : عندي ظرف عسل وكيس دراهم ؛ فإن أردت ظرفاً يصلح للعسل وكيساً يصلح للدراهم تعينت الإضافة ؛ والتقدير : ظرف للعسل وكيس للدراهم ؛ وإن أردت عسلاً يملأ الظرف ودراهم تملأ الكيس ، جاز أن تضيف فتجر ، وأن تنون فتنصب .

(وكذا إضافة بعضٍ لم تُغيِّر تسميتُه[1] بالتبعيض) ـ فتقول : عندي جَوْز قطن ، وحَب رمان ، وتمرة نخلة ؛ بالإضافة لا غير .

(فإن تغيَّرت به) ـ أي تسميته بالتبعيض .

(رجحت الإضافة والجرُّ على التنوين والنصبِ) ـ فتقول : عندي جُبَّة خزٍّ ، وخاتمُ فضةٍ ، وسوارُ ذهبٍ ، بالجرِّ والنصب ، ولكن الجرَّ أرجح لبُعدِ الناصب عن الفعل .

(وكونُ المنصوب حينئذ تمييزاً أولى من كونه حالاً ، وفاقاً لأبي العباس[2]) ـ فإذا نصبت خزاً وفضةً وذهباً في المثل السابقة فسيبويه يعربها أحوالاً ، والمبرد يقول : هي تمييز ؛ ورجح المصنف قول المبرد بأنه لا يحوج إلى تأويل بمشتق ؛ وصحح جماعة منهم ابن هشام الخضراوي قول سيبويه ، ووجهه رفع هذه الأسماء الظاهرة والوصف بها ، ولو قصد التمييز لكانت الإضافة هي الراجحة ؛ وقد كثر

---

(١) في (د) : إضافته .

(٢) المبرد .

في كلامهم النصب ؛ ومن رفعهم[1] الظاهر قولهم :سرج خزٍّ صُفَّتُه ، وكتاب طين خاتمه ؛ فلو كان ما قبل هذا المنصوب معرفة رجحت الحالية ؛ وقال المصنف في باب الحال : إنه لا يكون إلاّ حالاً ، لكنه قال في هذا الباب : إن الحالية راجحة .

(ويجوز إظهار مِنْ مع ما ذكر في هذا الفصل إن لم يميز عدداً ، ولم يكن فاعل المعنى) ـ فتقول : لي ملء الكيس من ذهب ، وإردب من قمح ، وأمثالها من إبل ، وغيرها من شاء ، وويحه من رجل ، ولله دره من فارس ، وكذا الباقي ، ولا تقول : أحد عشر من درهم ، ولا : زيدٌ أكثر من مال ، وطيب من نفس .

(فصل) : (مميِّز الجملةِ) ـ وهو ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة نحو : طاب زيدٌ نفساً ، ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾[2].

وإنما خص هذا النوع بكونه مميز الجملة ، لأن لكل من جزأي الجملة فيه قسطاً من الإبهام يرفعه التمييز ، بخلاف : لي مثله رجلا ، وزيد طيب نفساً ، ونحوهما مما سبق في تمييز المفرد ، فإن الإبهام في أحد جزأي الجملة ، فأطلق على مميزه : مميز مفرد ، وعلى مميز هذا النوع : مميز جملة . وهذا ، كما سبق ، اصطلاح من المصنف يخالف اصطلاح المغاربة ، فإنهم يجعلون نحو : زيدٌ طيبٌ نفساً ، ومسرورٌ قلباً ، من التمييز المنتصب عن تمام الكلام الذي سماه المصنف : تمييز الجملة ، وقد سبق ذكره ، وعلى هذا لا يختص تمييز الجملة بما وقع بعد جملة فعلية ، كما ذكر المصنف ، بل يكون بعدها وبعد الاسمية كما مثل ، وبعد اسم الفعل نحو : سرعان ذا إهالة[3].

---

(١) في (د ، ز) : رفعه .

(٢) القمر : ١٢

(٣) في لسان العرب ـ سَرُع : والعرب تقول : لَسَرعان ذا خروجاً ، وتقول : لَسَرُع ذا خروجا .. =

(منصوب منها بفعل) ـ فالناصب له الفعل الذي في الجملة التي يميزها ، وهذا على اصطلاح المصنف في مميز الجملة ، وأما على المشهور فناصبه[1] الفعل أو مافي معناه ، من اسم فاعل ونحوه ، أو مصدر ، أو اسم فعل .

وكون ناصب التمييز الواقع بعد تمام الكلام هو الفعل أو الفعل ونحوه هو مذهب سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي ؛ قال ابن عصفور : وذهب المحققون إلى أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها ، لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه ، واختار ابن عصفور هذا القول .

(يقدَّر غالباً إسناده إليه مضافاً إلى الأول) ـ فإذا قلت : طاب زيدٌ نفساً قدرته بطابت[2] نفس زيد . ويتناول الإسناد المذكور إسنادَ الفعل[3] إليه على جهة المفعولية ، نحو : غرست الأرض شجراً ، فتقول : غرست شجر الأرض . ولم يختلف النحويون في إثبات التمييز المنقول من الفاعل ، واختلفوا في المنقول من المفعول ، فأثبته أكثر النحويين المتأخرين ، وتبعهم ابن عصفور والمصنف ، ونفاه الشلوبين والأُبَّدِيّ .

= ولسرعان ما صنعتَ كذا ، أي ما أسرعَ ..وفي المثل : « سَرْعان ذا إهالةً » . وأصل هذا المثل أن رجلاً كان يحمِّق اشترى شاة عجفاء ، يسيل رغامها هزالاً وسوء حال ، فظن أنه ودك ، فقال : سَرعان ذا إهالةً .. والإهالة ما أذيبت من الشحم ، وقيل : الإهالة الشحم والزيت .. والإهالة الودك ..

وفي تاج العروس ـ سرع : بعد أن نقل كلام صاحب اللسان قال : قال الصاغاني : ونصب إهالة على الحال ، وذا إشارة إلى الرغام ، أي سرع هذا الرغام حال كونه إهالة ، أو هو تمييز على تقدير نقل الفعل ، كقولهم : تصبب زيدٌ عرقاً ، والتقدير : سرعان إهالة هذه ؛ يضرب مثلاً لمن يخبر بكينونة لشيءٍ قبل وقته ، كما في العباب .

(١) في (غ) : فناصبها .

(٢) في (غ) : طابت .

(٣) في (د) : المفعول .

فأما قوله تعالى : ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾[1] ، فظاهرٌ في إثباته ، أي : فجرنا عيون الأرض ، وخرَّجه من نفاه على الحال ، أي مَحالَّ أو حواملَ للماء ، أو البدلية ، أي : فجرنا الأرض عيونها ، أو على إسقاط الجار ، أي : بالعيون . واحترز بقوله : غالباً من : امتلأ الكوزُ ماءً ، ﴿ وكفى بالله شهيدا ﴾[2]، ونحوهما .

(فإن صحَّ الإخبارُ به عن الأول فهو له أو للابسه المقدر) ـ فإذا قلت : كرُم زيدٌ أباً ، جاز أن تخبر بالأب عن زيد ، فتقول : زيدٌ أبٌ ، فإذا نصبت الأب تمييزاً احتمل وجهين ، أحدهما : أن يكون لزيد ، والمعنى أنه أبٌ كريم ، فلا يكون التمييز حينئذ منقولاً من الفاعل ، ويجوز دخول مِنْ عليه ، فتقول : من أبٍ ، كما في : كرم زيدٌ رجلاً ؛ والثاني أن يكون المقصود أن أباه كريم ، فيكون حينئذ منقولا من الفاعل ، وتمتنع مِنْ ، والأصل : كرم أبو زيد .

(وإن دلَّ الثاني على هيئة ، وعُني به الأول ، جاز كونه حالا ؛ والأجود استعمال مِنْ معه عند قصد التمييز) ـ مراده بالثاني ما صحَّ الإخبار به عن الأول ، وذلك نحو : كرم زيد ضيفاً ، فيجوز الإخبار بضيف عن زيد ، فتقول : زيدٌ ضيفٌ ، فإذا نصبت ضيفاً وقصدت به زيداً ، جاز فيه وجهان : الحالية لدلالته على هيئة ، والتمييز لصحة دخول مِنْ عليه ؛ والأجود عند قصد التمييز قَرْنُه بمن ، رفعاً لتوهم الحالية ؛ هذا إذا قصدت بضيف زيداً ، وإن أردت غير زيد تعيَّن كونه تمييزاً ؛ وامتنعت حينئذ مِنْ ، لأنه تمييز منقول من الفاعل ، والأصل : كرم ضيفُ زيدٍ .

(ولمميز الجملة من مطابقةِ ما قبله ، إن اتحدا معنى ، ما له خبراً) فتقول :

---

(١) القمر : ١٢ .

(٢) النساء : ٧٩ ، النساء : ١٦٦ ، الفتح : ٢٨ .

كرم زيدٌ رجلاً ، والزيدان رجلين ، والزيدون رجالا ؛ كما تقول[1] : زيدٌ رجل ، والزيدان رجلان ، والزيدون رجال[2] ؛ فأما ﴿ وحسن أولئك رفيقاً ﴾[3] فأفرد لأن رفيقا وخليطا وصديقا يستغنى بمفردها عن جمعها كثيرا في الإخبار وغيره ، أو لأن التقدير : وحسن رفيق أولئك رفيقاً ، فحذف المضاف وجاء التميز على وفقه .

(وكذا إن لم يتحدا ، ولم يلزم إفراد لفظ المميِّز لإفراد معناه ، أو كونه مصدراً لم يُقصد اختلافُ أنواعه) ـ وذلك نحو : حَسُن الزيدون وجوها ، وطَهُروا أعراضاً ؛ فإن كان معنى التمييز مفرداً تعين إفراد لفظه ، كقولك في أبناء رجل واحد : طاب الزيدون أصلاً ، وكرُموا أباً ، وكذا إذا لم يقصد اختلاف أنواع المصدر نحو : زكا الأتقياء سعياً ، وجاد الأذكياء وعياً ؛ فلو قصد اختلاف أنواع المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو : تخالف الناسُ آراء ، وتفاوتوا أذهانا ، ونحوه[4] : ﴿ بالأخسرين أعمالاً ﴾[5] .

(وإفراد المباين بعد جمع ، إن لم يوقع في محذورٍ ، أولى) ـ فطاب الزيدون نفسا ، وقروا عينا ، أولى من أنفس وأعين ، لإفادته المقصود باختصار .

قال تعالى : ﴿ فإن طِبْنَ لكم عن شيءٍ منه نفساً ﴾[6] ، فإن أوقع الإفراد في محذور تعين تركه فيجمع وإن كان بعد مفرد ، فتقول : كرم الزيدون آباء ، لقصد ما أكرمهم من آباء ، وما أكرم آباءهم ؛ ولو أفردت لأُوْهَم أن المقصود : كرم أبو الزيدين وهو واحد ؛ وكذا تقول : نظف زيدٌ ثياباً ، لأنك لو قلت : ثوبا ، لأوهم أنه ثوب واحد .

---

(١) ، (٢) ـ سقط ما بين الرقمين من (د) .

(٣) النساء : ٦٩

(٤) في (غ) : ونحو .

(٥) الكهف : ١٠٣ .

(٦) النساء : ٤ .

(ويَعرض لميز الجملة تعريفه لفظا) ـ إما بأل كقوله :

٤٦ ـ علام مُلئتَ الرعبَ ؟ والحربُ لم تَقِدْ لظاها ، ولم تُستعمل البيضُ والسمرُ[١]

أو بالإضافة نحو قولهم : غَبِنَ فلانٌ رأيَه ، ووجِع بطنَه ، وسَفِه نفسَه .

وليس المراد من قوله : مميز الجملة ، الاحتراز من مميز المفرد بأنه لم يَعرض ذلك فيه ، بل يحتمل أن يكون المقصود أن ذلك كثير في مميز الجملة ، بخلاف المفرد ، والسماع جاء في كل منهما ؛ ومن المفرد رواية البغداديين أن من العرب من يقول : قبضت الأحد عشر الدرهم ؛ وحكاية المصنف هذا[٢] تبين ما ذكرت من تأويل كلامه ، ويحتمل أن يكون ذكر الجملة لأجل ما سيأتي من التأويلات ، فإنها جميعها لا تأتي إلا في مميز الجملة .

(فيقدَّرُ تنكيرُه) ـ فتقدر زيادة ال ، وينوى بالإضافة الانفصال ، ويحكم بتنكير المضاف ، كما قال سيبويه في قولهم : كل شاة وسخلتها بدرهم ، أن المراد : كل شاة وسخلة لها ، قاله المصنف ، وفي الثاني بحث[٣] .

(أو يؤول ناصبه بمتعد بنفسه) ـ نحو : سوَّأ رأيَه ، أي جعله سيئاً ، وشكا بطنَه ، وأهلك نفسَه .

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٢٠٩ : على م ملئت الرعب والحرب لم تقد .. قال استشهد به على تعريف التمييز ، ولم أعثر على قائله وتتمته ؛ والعجز هنا .

(٢) أي هذا المذهب للبغداديين .

(٣) في هامش النسخة (ز) : وجه البحث أنه لا يتخرج غبن زيد رأيه ، ووجعَ بطنَه ، وسفِه نفسَه ، على أنها إضافة يراد بها الانفصال ، لأن هذا ضمير يعود على معرفة وليس من مواضع انفصال الإضافة ، فهي إضافة محضة ، ولا يسوغ قياسه على : كل شاة وسخلتها بدرهم ، لأن الضمير في هذه عائد على نكرة ، فيمكن أن يلحظ فيه التنكير بالنسبة إلى ما عاد عليه من النكرة ، وإن كان الأكثر خلافه . ألا ترى إلى جعل قول الشاعر :

٤٧ ـ ☆ أظبيٌ كان أمَّك أم حمارٌ ؟ ☆

من قبيل ما أخبر فيه عن النكرة بالمعرفة ؟ إذ الضمير في كان عائد على ظبي ، فهو نكرة من حيث المعنى لعوده على نكرة . والله أعلم . انتهى .

(أو بحرف جر محذوف) ـ والأصل : في رأيه ، وفي بطنه ، وفي نفسه ، ثم أسقط الحرف ، وتعدّى الفعل فنصب .

(أو يُنصَب على التشبيه بالمفعول به) ـ فيحمل الفعل اللازم على المتعدي ، كما حمل اسم فاعله على اسم فاعله ، إلاَّ أنه شاذ في الأفعال ، مُطَّرد في الصفات ، وجعل من تشبيه الفعل : أن امرأة كانت تهراق الدماء .

(لا على التمييز ، محكوماً بتعريفه ، خلافاً للكوفيين) ـ ووافقهم ابن الطراوة ؛ وحجتهم ما سبق مما صورته التعريف بال أو بالإضافة . وقال البصريون : لا حجة فيه لاحتمال ما سبق من التأويل .

(ولا يُمنع تقديم المميِّز على عامله ، إن كان فعلا متصرفاً ، وفاقاً للكسائي والمازني والمبرد) ـ خلافاً لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين وأكثر متأخري المغاربة .

وحجة من أجاز القياس على غير التمييز[1] من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف والسماع ، قال :

٤٨ ـ ضيعت حزمي في إبعادي الأملا
وما ارعويت ، وشيباً رأسي اشتعلا[2]

وهو كثير . ويستثنى من ذلك : كفى بزيد رجلا ، ونحوه من التمييز الذي ليس بمنقول ، فلا يجوز بإجماع : رجلاً كفى بزيد ، وهو عند المصنف من مميز الجملة ؛ وعند غيره من مميز المفرد .

وقياس قول المصنف أن نحو : زيدٌ طيبٌ نفساً من مميز المفرد ، مَنْعُ[3] التقديم لكنه صرح في غير هذا الكتاب بأن الوصف المشبه به[4] المتصرف كالفعل المتصرف

(١) في (د) : المميز .

(٢) في ش . ش . ابن عقيل : وشيبا تميز مقدم على عامله المتصرف وهو اشتعل ولم يذكر قائله ، ومثله في المغني ، والعيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٢٠١ .

(٣) في (ز) : يمنع .

(٤) سقطت من (د) .

في جواز تقديم التميز عليه ، وهذا يقتضي تفصيلاً عنده في المنتصب عن تمام الاسم ، جمعاً بين كلاميه .

وقياس من جعل هذا منتصباً عن تمام الجملة إجازة التقديم ، فتقول : زيدٌ نفساً طيبٌ ؛ فإن كان الوصف لا يشبه المتصرف امتنع التقديم ، فلا تقول : زيدٌ وجهاً أحسن من عمرو .

(ويُمنَع[1] إن لم يكنه بإجماع) ـ أي إن لم يكن الفعلَ المتصرِّفَ . وقضية ما سبق أن يكون المعنى : إن لم يكن الفعل المتصرف ولا ما أشبهه . ويدخل في هذا التمييز المنتصبُ بعد أفعل التفضيل ، كما سبق تمثيله ، وكلُّ تمييز بعد مفرد كمِثل ونحوها ، نحو : لي مثلُه رجلاً ، وكذا ما أشبه ذلك ، إلاَّ ما اقتضاه الجمع بين كلامَي المصنف ، من تخصيص بعض ذلك ، كما مرَّ .

وأجاز الفراء التقديم فيما انتصب فيه التمييز بعد اسم مشبه به الأول في نحو : زيدٌ القمرُ حسناً ، وثوبُك السَّلْقُ خضرةً ، فتقول : زيدٌ حسناً القمر ، وثوبك خضرةً السَّلقُ . وهذا يقدح فيما ذكر المصنف من إطلاق الإجماع ؛ وشرطه عند الفراء أن يكون المشبه به خبراً ، فإن جعلته في المثال مبتدأ امتنع التقديم ، وكذا لو قلت : مررت بعبد الله القمر حُسناً ، لم يجز : حُسناً القمر ، لأن القمر غير خبر .

(وقد يُسْتَباحُ في الضرورة) ـ كقوله :

٤٩ ـ ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلُها قد علمت ذاك معدٌّ كلُّها[2]

الأصل : لم يُرَ مثلُها ناراً ، فمثل عامل غير متصرف ، وقدم تمييزُه[3] عليه ، وخرج البيت على أن يرى علمية ، وناراً المفعول الثاني ، وفيه نظر .

(١) في (د) : ويمتنع .

(٢) الشاهد ٣٩٥ من شواهد العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٢٠١ ، قال إنه رجز لم يدر قائله ، والشاهد في قوله : ناراً ، فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو : مثلها . قال : وهو مختص بالضرورة .

(٣) في (د) : مميزه .

٣٠ ـ باب العدد

(مفسّر ما بين عشرة ومائة واحدٌ منصوب) ـ وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، والمؤنث كإحدى عشرة كالمذكر ، قال تعالى : ﴿ إني رأيت أحد عشر كوكباً ﴾[١] ، ﴿ فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً ﴾[٢] ، ﴿ وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ﴾[٣] . وأجاز الفراء : عندي أحد عشر رجالاً ، وقام ثلاثون رجالاً ؛ وأعرب الزمخشري « أسباطاً » من قوله تعالى : « اثنتي عشرة أسباطاً »[٤] تمييزاً ، وأعربه غيره بدلاً من اثنتي عشرة ، والتمييز محذوف ، والتقدير : اثنتي عشرة فرقة .

(ويضاف غيره) ـ أي غير ما بين عشرة ومائة .

(إلى مفسره مجموعاً مع ما بين اثنين وأحد عشر) ـ وهو من ثلاثة إلى عشرة نحو : ثلاثة رجال ، وعشر نساء .

(ما لم يكن مائة) ـ أي المفسَّر .

(فيفرد) ـ نحو : ثلاث مائة .

(غالباً) ـ استظهر به على مجيئه مجموعا نحو : ثلاث مئين ومئات ، ومنه :

---

(١) يوسف : ٤ .

(٢) البقرة : ٦٠ .

(٣) الأعراف : ١٤٢ .

(٤) الأعراف : ١٦٠ .

٥٠ ـ ثـلاث مئينٍ للملـوك وفى بهـا ردائي ....[1]

وأنشد المبرد :

٥١ ـ ☆ ثلاث مئينٍ قد مررن كواملا ☆[2]

والأكثرون يخصونه بالشعر ؛ وظاهر كلام سيبويه جوازه في الكلام .

وقال الفراء : بعض العرب تقول : عشر مـائـة أي مكان ألف ، قـال : وأهل هذه اللغة يقولون : ثلاث مئين ، وأربع مئين . انتهى .

وعلم من تخصيصه المائة بالـذكر أن الألف لا تفرد ، وهو كـذلـك ، فتقول : ثلاثة آلاف ، لا غير .

(ومفرداً مع مائة فصاعداً) ـ نحو : مائة درهم ، وألف درهم .

(وقد يجمع معهـا) ـ أي مع المـائـة ، كقراءة حمزة والكسـائي[3] : ﴿ ثلاث مائةِ سنينَ ﴾[4] بإضافـة مـائـة ؛ قـال الفراء : من العرب من يضع السنين موضع السنة .

(وقد يُفْرد تمييزاً) ـ أي يفرد ما كان مجروراً بعد مائة ، فينصب على التمييز نحو : عندي مائةٌ درهماً ، ومائتان كتاباً ، ومنه :

---

(١) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٤ ص ٦٥ : تمامه :

☆ ردائي ، وجَلَّتْ عن وجوه الأهاتم ☆

قاله الفرزدق ـ ديوانـه : ٨٥٣ ـ والشـاهـد في ثلاث مئينٍ ، حيث جمع المـائـة مع أنهـا تمييز الثلاث ، وهو شـاذ . وأراد بـالرداء السيف ، وقيل : هو على حقيقتـه ، يفتخر بـذلـك ، حيث رهن رداءه بـالـديـات الثلاث لثلاثة من الملوك قتلوا في معركة في قصة مشهورة ، ووجوه الأهـاتم أعيـانهم ، والأهـاتم بنو الأهتم سنان بن الأهتم .

(٢) أنشده المبرد ، والشاهد فيه كما في سابقه .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) الكهف : ٢٥ .

٥٢ - ☆ إذا عاش الفتى مائتين عاماً ☆[١]

وخص المغاربة هذا بالضرورة ، وكلام سيبويه عليه ، قال : وقد جاء في الشعر بعض هذا منوَّناً .

(وربما قيل : عِشْرو درهمٍ ، وأربعو ثوبه ، وخمسةٌ أثواباً ، ونحو ذلك) ـ حكى الكسائي أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسِّر منكَّراً ومعرَّفاً ؛ وأشار المصنف بقوله : وربما إلى قلة ذلك ، وقال المغاربة إن هذا شاذ لا يقاس عليه ، وقالوا في باب خمسة : إن كان المعدود جامدا فالأحسن الإضافة ، كثلاثة أثواب ، ثم الفصل بمن ، ثم النصب تمييزا ؛ وإن كان صفة فالأحسن الإتباع نحو : ثلاثةٌ صالحون ، ثم النصب حالا ، والإضافة أضعفها . وقضية هذا : إجازة ثلاثةٌ أثواباً بالنصب قياسا ، وهو قول الفراء ، ولم يُجز ذلك سيبويه في الكلام ، بل قال : قد ينونٍ في الشعر وينصب ما بعده ؛ ويمكن رد كلام المغاربة إليه ، بأن يكون مرادهم أنه ضرورة حسنة ، كما قالوا إن مائتين درهماً أحسن من مائةٍ درهماً ، مع أنهما معا ضرورة ؛ والمعنى أن ثلاثة أثواباً حسن في محله وهو الشعر .

(ولا يفسَّر واحدٌ واثنان) ـ فلا يقال : واحد درهم ، ولا اثنان درهم ، بل يقتصر على درهم ودرهمين .

(و « ثنتا حنظلٍ » ضرورة) ـ يريد قوله :

---

(١) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٤ ص ٦٧ الشاهد ٨٨٥ قال : تمامه :

☆ فقد ذهب اللذاذة والفتاء ☆

ويروى :

☆ فقد ذهب المسرَّة والفتاء ☆

قاله الربيع بن ضبع الفزاري أحد المعمرين ، والشاهد في : مائتين عاما ، والقياس فيه إضافة المائتين إلى العام ؛ وهذا شاذ لا يقاس عليه .

٥٣ ـ كأن خُصْيَيْه من التدلدل ظرفُ عجوز فيه ثنتا حنظل[1]

وقياسه : حنظلتان ، إلاَّ أنه جمع بين العدد والمعدود ضرورة ، ولم يضف في الشعر إلى مثنى ، لم يقولوا : اثنا[2] رجلين ، ولا ثنتا امرأتين ، وجاء أيضا نحو : ثنتا حنظل في شذوذ من الكلام ؛ حكى أبو زيد : شربت قدحا واثنيه ، وشربت اثني مُدّ البصرة ، يريد اثني قدح واثني مُدّ .

(ولا يُجمع المفسِّر جمع تصحيح ، ولا بمثالِ كثرةٍ ، من غير باب مفاعلَ ، إن كثر استعمال غيرهما ، إلاَّ قليلاً) ـ والحاصل في المسألة أن ثلاثة وأخواتها إلى العشرة لا تضاف بكثرة إلى جمع تصحيح إلا أن عدم في ذلك الاسم جمع التكسير نحو : ﴿ سبع بقرات ﴾[3] ، و﴿ تسع آيات ﴾[4] ، ويستثنى من هذا ما إذا جاور ما أهمل فيه جمع التكسير نحو : ﴿ سبع سنبلات ﴾[3] لمجاورة ﴿ سبع بقرات ﴾ حسُن ذلك ، وإن كان قد جُمع على سنابل ؛ وإذا وجد للاسم جمع تكسير ، فإن لم يكن له إلاَّ بناء القلة أو بناء الكثرة أضيف إلى[5] ما له منهما نحو : ﴿ في أربعة أيام ﴾[6] ، وثلاثة رجال ، وإن وجدا معاً ، فإن كان ما للكثرة من باب مفاعل[7] ، وما للقلة هو التصحيح لم يضف إلى جمع التصحيح إلاَّ على قلة ،

---

(١) في الدرر ١ / ٢٠٩ : استشهد به على أن تفسير الاثنين هنا ضرورة ، وكان القياس أن يقول : فيه حنظلتان ، والبيت من شواهد سيبويه والرضي ؛ قال الأعلم : الشاهد فيه إضافة ثنتا إلى حنظل ... واختلف في اسم هذا الشاعر ، فقيل لخطام المجاشعي ، وقيل لجندل بن المثنى ، وقيل لسلمى الهذلية ، وقيل لشماء الهذلية .

(٢) في (د) : اثني .

(٣) يوسف : ٤٣ .

(٤) الإسراء : ١٠١ ، والنمل : ١٢ .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) فصلت : ١٠ .

(٧) في (د) : من غير باب مفاعل .

فيكثر : ثلاث زيانب ، وثلاث أحامر ، ويقل : ثلاث زينبات ، وثلاثة أحمرين ، قال تعالى : ﴿ سبع سنابل ﴾[1] ﴿ عشرة مساكين ﴾[2] ، ويستثنى ما سبق من المجاورة .

وإن كان ما للكثرة من غير باب مفاعل ، فإن كثر في الاسم غير التصحيح أو غير الكثرة ، لم يَجُز التصحيح أو الكثرة إلاَّ قليلا ، فتقول : ثلاثة أفلس ، ويقل : ثلاثة فلوس ، قال تعالى : ﴿ أربعة أشهر ﴾[3] ، وتقول : ثلاثة زيود ، ويقل : ثلاثة زيدين ، وتقول : ثلاث هنود ، ويقل : ثلاث هندات .

وإن قلَّ غيرهما فيه أُوثِرَ التصحيح والكثرة ، فيكثر : ثلاث سعادات ، وثلاثة شسوع ، ويقل : ثلاث سعائد ، وثلاثة أشسع .

وكلام المصنف يدل على أنه يقل جمع المفسَّر بالواو والنون ، وبالألف والتاء ، إن كثر غيره ، فيقل : ثلاثة زيدين ، وثلاث هندات ، لكثرة زيود وهنود ، فإن لم يكثر غيره بأن لم يوجد كسبع بقرات ، أو وجد قليلا كثلاث سعادات ، لقلة سعائد تعيَّن ؛ ويدل[4] على أنه لا يجمع ، على مثال كثرة من غير باب مفاعل ، وإن كثر غيره إلاَّ قليلا ، فيكثر : ثلاثة أفلس ، ويقل : ثلاثة فلوس ، لكثرة أفلس وقلة فلوس ، ويكثر ثلاثة شسوع ، ويقل : ثلاثة أشسع للعكس ؛ ويدل[4] على أنه يجمع على مفاعل كثيرا ونحوه ، وإن وجد جمع كثرة غيره أو جمع قلة بصيغة التصحيح أو غيرهما ، فثلاث صحائف أكثر وأفصح من

---

(١) البقرة : ٢٦١ .

(٢) المائدة : ٨٩ .

(٣) البقرة : ٢٢٦ ، : ٢٣٤ ، التوبة : ٢ .

(٤) أي كلام المصنف (ابن مالك) .

ثلاث صحف ، قال تعالى : ﴿ سبع طرائق ﴾[1] ، وثلاثة أحامر أكثر من ثلاثة أحمرين ، وتنزيله على ما سبق من التقسيم لا يخفى .

(ولا يسوِّغ ثلاثةَ كلاب ونحوَه تأوُّلُه بثلاثة من كذا ، خلافا للمبرد) ـ أجاز في المقتضب : ثلاثة حمير ، وخمسة كلاب ونحوهما ، على إرادة مِنْ[2] ؛ ورُدَّ بأنه لا معنى إذاً في التقييد بجمع القلة ، لأن كل جمع كثرة صالح لما ذكر ، فيقال حينئذ : ثلاثة فلوس ، وثلاث دور ، على تقدير : من فلوس ، ومن دور .

(وإن كان المفسِّر اسمَ جنسٍ أو جمعٍ فُصل بمِنْ) ـ فتقول : عندي ثلاث من الشجر ، وثلاثة من القوم ، قال تعالى : ﴿ أربعة من الطير ﴾[3] .

(وإن ندر مضافاً إليه لم يُقَسْ عليه) ـ كقول العرب : خمسة رجلة ، ونحو : « ليس فيما دون خَمس ذَوْدٍ صدَقة »[4] ،والأصل قَرْنُ هذا المفسِّر بمن ؛ وفي المسألة ثلاثة مذاهب :

أحدها أن إضافة اسم العدد إلى اسم الجمع أو اسم الجنس لا تنقاس ، وهو قول الأخفش ، وتبعه المصنف .

والثاني اقتياس ذلك ، لكنه قليل ، واختاره صاحب البسيط[5] ، وهو قول أبي علي .

والثالث أنه إن كان اسم الجمع يستعمل للقلة جاز ، وإن كان يستعمل

---

(١) المؤمنون : ١٧ .
(٢) أي من حمير ، ومن كلاب .
(٣) البقرة : ٢٦٠ .
(٤) بخاري ـ زكاة ٣٢ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٥٦ .
(٥) ضياء الدين بن العلج .

للكثرة ، أو لها وللقلة لم يجز ، فتقول : ثلاث ذَوْدٍ ، وثلاثة نفر ، وتسعة رهط ، لأنها لا تكون إلا للقليل ، ولا تقول : ثلاثة بشر ، لأن بشرا يكون للكثير ، ولا ثلاثة قوم ، لأن قوما يكون للقليل وللكثير ، واختاره ابن عصفور مرة ، وأفهم كلامه مرة أخرى المذهب الثاني .

(ويغني عن تميز العدد إضافته إلى غيره) ـ فتقول : اقبض عَشرتك ، وعِشري زيد ، من غير مفسِّر ، لأنك لم تضفه إلاَّ وهو عند السامع معلوم الجنس ، فاستغنى عن مفسِّره ، قال :

٥٤ ـ وما أنت ؟ أم ما رسومُ الديار وستُّوك قد كربت تكمل[1]

(**فصل**) ـ (تحذف تاء الثلاثة وأخواتها ، إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة) ـ نحو : ثلاث فتيات .

(أو مجازاً) ـ نحو : ثلاث درجات . وعلم من قوله : واحد المعدود أن تأنيث الجمع دون الواحد لا اعتبار به ، فتقول : ثلاثة سجلات ، لأن الواحد مذكر ؛ وعلم من قوله : مؤنث المعنى ، أن تأنيث المفرد مع تذكير المعنى لا أثر له نحو : طلحة علَم مذكر ؛ وعُلِمَ أيضا أنها تثبت إن لم يكن واحد المعدود كما ذكر نحو : ثلاثة رجال ؛ ومما وُجِّه به ذلك أن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة ، فالأصل أن تكون بالياء لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها ، واستصحب هذا الأصل مع المذكر لتقدم رتبته .

(أو كان المعدود اسمَ جنسٍ أو جمعٍ مؤنثاً) ـ نحو : عندي ثلاث من البط ،

---

(١) في الدرر ١ / ٢١٠ قال : استشهد به على أنه يغني عن تميز العدد إضافته إلى غيره في قوله : ستُّوك ، والبيت من قصيدة للكميت بن زيد ، ديوانه ٢ / ٢٩ .

وأربع من الإبل . واحترز بمؤنث من المذكر ، فتقول : عندي ثلاثة من الموز[1] ، لأنه لم يستعمل إلا مذكرا ؛ وقال تعالى : ﴿ فخذ أربعةً من الطير ﴾[2] .

(غير نائبٍ عن جمع مذكر) ـ قالوا : ثلاثة رَجلة ، فأثبتوا التاء في العدد ، وإن كان حقها أن لا تثبت ، لأن اسم الجنس أو الجمع لا يعتبر في التأنيث والتذكير حالُ واحدِهِ ، وإنما يعتبر حاله ، بدليل قولهم : ثلاث من البط ذكور ، وواحده بطة ذكر ، ولم يقولوا : ثلاثة ، بل ثلاث .

وإنما ثبتت التاء في ثلاثة رَجْلة ، لأن رَجْلة نائب عن جمع مفرده راجل ، فعُدل عن جمع راجل على أفعال ، كصاحب وأصحاب ، إلى فَعْلة ، فثبتت التاء في عدده ، كما كانت تثبت مع المنوب عنه[3] . ورَجْلة بفتح الراء وكسرها ، فإذا أزلت التاء فالفتح لا غير ، كالركب والصحب .

(ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير) ـ فإن سبق اسمَ الجنس أو اسمَ الجمع المؤنثين دليلُ تذكير ، لزم بقاء التاء نحو : لي ثلاثة ذكور من البط ، وأربعة فحول من الإبل ، وإن تأخّر الوصف الدال على التذكير لم يعتبر ، فتقول : لي ثلاث من البط ذكور ، وثلاث من الإبل فحول ، وهذا ظاهر كلام المصنف ، أعني لزوم التاء عند السبق المذكور ، وصرح بذلك في الشرح ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وأجاز بعض المغاربة حذف التاء ملاحظة لما بعدُ ، قال : والأولى ملاحظة المقدَّم .

(وربما أُوِّل مذكر بمؤنث ، ومؤنث بمذكر ، فجيء بالعدد على حسب التأويل) ـ فالأول كقوله :

---

(١) في (غ) : من الوز ، ويعضد التحقيق ما جاء بهامش (ز) عند ذكر هذه اللفظة : وكذلك السدر والقمح ، ومعول هذا على السماع ، ولم يستعمل العرب هذه الألفاظ إلاَّ مذكرة .

(٢) البقرة : ٢٦٠ .

(٣) سقطت من (د) .

٥٥ ـ وإن كـلابـاً هـذه عشرُ أبطن وأنت بريءٌ من قبـائلهـا العشرِ[1]

أوَّل الأبطن بالقبائل فأنث ؛ والثاني كقوله :

٥٦ ـ ثـلاثـة أنفس ، وثـلاث ذَوْد لقـد جـار الـزمـان على عيـالي[2]

أوَّل الأنفس بالأشخاص فذكَّر .

(وإن كان في المذكور لغتان ، فالحذف والإثبات سيان) ـ كحال وعضُد ، فتقول على لغة من ذكَّر : ثلاثة أحوال ، وثلاثة أعضاد ، وعلى لغة من أنث : ثلاث أحوال ، وثلاث أعضاد ، وكذلك أكثر أسماء الأجناس المميز واحدها بالتاء نحو : ثلاثة من النمل ، وثلاث من النحل[3] .

(وإن كان المذكور صفة نابت عن الموصوف ، اعتُبر غالباً حالُه لا حالها) ـ فتقول : ثلاثة ربَعات بالتاء إن أردت رجالا ، وثلاث ربعات ، بلا تاء إن أردت نساء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فله عشر أمثالها ﴾[4] ، أي عشر حسنات أمثالها ؛ ولو اعتبرت الصفة لقيل : عشرة أمثالها ، لأن واحدَ أمثال مذكر . واحترز بغالبا من دواب ، فإن من العرب من يسقط التاء معها ، مع تذكير الموصوف ، لجريان دابة مجرى الأسماء الجامدة .

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان جـ ٤ ص ٦٣ شاهد رقم ٨٨٣ : قاله رجل من بني كلاب سمي النوَّاح ، والشاهد في : عشر أبطن ، وكان القياس عشرة أبطن ، لأن البطن مذكر ، وهو دون القبيلة ، ولكنه كنى بالأبطن عن القبائل ، بدليل قوله : من قبائلها العشر .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٢٠٩ قال : استشهد به على إضافة ثلاثة إلى اسم الجمع ، والبيت من شواهد الرضي ، قال البغدادي على أنه يجوز إضافة العدد إلى اسم الجمع ، وهو هنا الذود ، وأنشده سيبويه شاهدا على تأنيث ثلاثة أنفس ، وكان القياس ثلاث أنفس ، لأن النفس مؤنثة ، لكنه أنث لكثرة إطلاق النفس على الشخص ، وقائله الحطيئة ضمن أبيات للحطيئة لها قصة ـ ديوانه ١٢٠ .

(٣) في (غ) : من النخل .

(٤) الأنعام : ١٦٠ .

(**فصل**) - (يُعطف العشرون وأخواته على النيف) ـ أخواته ثلاثون إلى تسعين ، والنيف في التعيين تسعة فما دونها ، وفي غير التعيين بضعة ، كما سيأتي ، ويقال في التأنيث : بضع ، كما يقال فيه تسع فما دونها ، فلا يقال لشيء من هذه : نيف إلاَّ وبعده عشر أو عشرون أو بعض أخواتها ، ويقال في المذكر : ثلاثة وعشرون ، وفي المؤنث : ثلاث وعشرون ، كما يقال عند عدم العطف : ثلاثة وثلاث .

(وهو إن قُصد التعيينُ واحدٌ أو أحد ، واثنان وثلاثة ، وواحدة أو إحدى واثنتان وثلاث ، إلى تسعة في التذكير ، وتسع في التأنيث) ـ فتقول : أحدٌ أو واحدٌ وعشرون ، وهكذا إلى تسعة وعشرين ، وتسع وعشرين .

(وإن لم يُقصد التعيين فيهما) ـ أي في التذكير والتأنيث .

(فبضعة وبضع) ـ فتقول : عندي بضعة وعشرون درهما ، وبضع وعشرون جارية ؛ فيعلم أن الذي عندك يزيد على العقد المذكور ، لكنه متردد بين تسعة فما دونها إلى ثلاثة ، لأن بضعة وبضعاً يطلقان في اللغة على ثلاثة إلى تسعة ، وهما بكسر الباء ، من بَضعت الشيء قطعته ، كأنه قطعة من العدد .

(ويستعملان أيضا دون تنييف) ـ فلا يكون بعدهما عشرة ولا عشرون ولا شيء من أخواتها ، قال تعالى : ﴿ في بضع سنين ﴾[1] .

(وتُجعل العشرة) ـ أي والعَشر .

(مع النيف) ـ إن قُصد به التعيين ، كأحد وإحدى ، إلى تسعة وتسع ، أو لا ، كبضعة وبضع .

---

(١) الروم : ٤ .

(اسماً واحدا مبنيا على الفتح) ـ نحو : أحد عشر رجلا ، وإحدى عشرة امرأة ، وبضعة عشر ، وبضع عشرة ؛ والأصل العطف ، فحذف العاطف ، وبني الاسمان ، لتضمن معنى حرف العطف ، وكانت الحركة فتحة ، طلباً للتخفيف .

وأجاز الكوفيون إضافة الأول إلى الثاني ، وأنشدوا :

٥٧ ـ عُلِّق من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرةٍ من حجَّتِه[1]

(ما لم يظهر العاطف) ـ فإن ظهر زال التركيب ، وأعرب الجزآن ، فتقول : عندي ثلاثة وعشرة ، إن أردت المذكر ، وثلاث وعشر ، إن أردت المؤنث ، وجاء من فك التركيب قوله :

٥٨ ـ كأن بها البدرَ ابنُ عشر وأربع إذا هبَوات الصيف عنه تجلَّتِ[2]

(ولتاء الثلاثة والتسعة وما بينهما ، عند عطف عشرين وأخواتها ، ما لها قبل التنييف) ـ فتثبت التاء للمذكر ، وتسقط للمؤنث ، فتقول : عندي ثلاثة وعشرون رجلا ، وثلاث وعشرون جارية ، وكذا تفعل في نيفٍ عَدِمَ التعيين ، فتقول : بضعة وعشرون للمذكر ، وبضع وعشرون للمؤنث .

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان جـ ٤ ص ٧٢ ش ٨٨٨ :

كَلِف من عنائه وشقوته ...

قال العيني : رجز لم يدر راجزه ، وقيل : قاله نقيع بن طارق .. والشاهد في : ثماني عشرة حيث أضاف صدره إلى عجزه ، بدون إضافة عشرة إلى شيء آخر ، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة .

(٢) في الدرر جـ ٢ ص ٢٠٥ : استشهد به على أن ابن مالك جوز إظهار العاطف (الواو) التي بني العدد لأجل تضمنها ، وإعراب العدد حينئذ ، وقال في الهمع : إن أبا حيان أنكر أن العرب تستعمل ذلك .. وقال الدماميني : فإن ظهر العاطف منع التركيب والبناء لفقد المقتضى ، كقوله :

كأن بها البدر ...

قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائل البيت .

(ولتاء العشرة[1] في التركيب عكس ما لها قبله) ـ فتسقط في المذكر ، وتثبت في المؤنث ، فتقول : ثلاثة عشر ، أو بضعة عشر رجلا ، وثلاث عشرة ، أو بضع عشرة امرأة .

(ويسكِّن شينَها في التأنيث الحجازيون) ـ فتقول : ثلاث عشْرة ، أو بضع عشْرة امرأة ، بتسكين الشين ، وأما مع المذكر فتفتح ، فتقول : ثلاثة عشَر أو بضعة عشَر رجلا ، بفتح الشين .

(ويكسِرها التميمون) ـ فيقولون : ثلاث عشِرة أو بضع عشِرة امرأة ، بكسر[2] الشين ، وعلى لغتهم قرأ بعض القراء : ﴿ فانفجرت منه اثنتا عشِرة عينا ﴾[3] .

(وقد تفتح) ـ قرأ الأعمش[4] : ﴿ اثنتا عشَرة ﴾ بالفتح .

(وربما سكن عين عشَر) ـ فمن العرب من يقول : أحد عْشر ، بسكون العين لتوالي الحركات ؛ وقرأ يزيد بن القعقاع[5] : ﴿ أحد عْشر كوكبا ﴾[6] بتسكين العين ؛ وقرأ هبيرة[7] ، صاحب حفص[8] : ﴿ اثنا عْشر شهرا ﴾[9]

---

(١) في (د ، غ) : عشرة .

(٢) في (د) : بتسكين الشين ، وهو سهو .

(٣) البقرة : ٦٠ .

(٤) سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي الكوفي ، توفي سنة ١٤٨ هـ .

(٥) يزيد بن القعقاع أبو جعفر المخزومي أحد القراء العشرة ، ويقال اسمه جندب بن فيروز ، وقيل فيروز ، مات بالمدينة سنة ١٣٠ هـ ، وقيل : قبلها أو بعدها بقليل .

(٦) يوسف : ٤ .

(٧) هبيرة بن محمد التار أبو عمر الأبرش البغدادي ، أخذ القراءة عن حفص بن سليمان عن عاصم .

(٨) أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي أخذ القراءة عن عاصم ، توفي سنة ١٨٠ هـ .

(٩) التوبة : ٣٦ .

بسكون العين ، وفيها الجمع بين الساكنين ، على غير حدّهما ، ومنهم من يسكن الحاء في أحْد عشر .

(ويقال في مذكر ما دون ثلاثة عشر : أحد عشر ، واثنا عشر ؛ وفي مؤنثه : إحدى عشرة ، واثنتا عشرة) ـ وأصل أحَد وإحدى وَحد ووحدى ، فأبدلت واوهما همزة على غير قياس .

(وربما قيل : وحد عشر ، وواحد عشر ، وواحدة عشرة[1]) ـ فمن قال : وحد عشر ، نطق بالأصل ولم يبدل ، ومن قال : واحد عشر وواحدة عشرة ، جرى على القياس ، لأن اسم العدد إنما هو واحدٌ وواحدة ، ولذا إذا عددت قلت : واحد اثنان ثلاثة ، واحدة ثنتان ثلاث .

(وإعراب اثنا واثنتا باق ، لوقوع ما بعدهما موقع النون) ـ وهذا مذهب الجمهور ، وهو أنهما معربان ؛ وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أنهما مبنيان كالباقي ؛ ويدل للإعراب[2] كونها بالألف رفعا ، وبالياء جرا ونصبا ، ولو كانا مبنيين لكانا بالياء على كل حال ؛ ولم يوجد شيء من الأسماء المثناة قد ركب مع غيره من الأسماء ؛ وعشر وعشرة مع اثنا واثنتا مبنيان على الفتح ، لتضمن معنى حرف العطف ، وقيل : لوقوعها موقع النون .

(ولذلك لا يضافان) ـ أي لوقوع ما بعدهما موقع النون ، فلا يقال : اثنا عشرك ، وإنما لم يحذف ما بعدها كما تحذف النون للإضافة[3] ، فيقال : اثناك واثنتاك ، للإلباس ، وإنما[4] يقال : اثنا عشر[5] ، واثنتا عشرة لك .

---

(١) في (د) : وواحدة عشر .
(٢) في (د) : على الإعراب .
(٣) في (د) : بالإضافة .
(٤) في (د ، غ) : فإنما .
(٥) في (د ، غ) : أو اثنتا .

(بخلاف أخواتها[1]) ـ فتقول : أحد عشَرك ، وكذا[2] الباقي مما للمذكر والمؤنث كذلك نحو : ثلاث عشرتهن ، وثماني عشرتهن .

(وقد يجري ما أضيف منها[3] مجرى بعلبك أو ابن عرس ، ولا يقاس على الأول ، خلافا للأخفش ، ولا على الثاني ، خلافا للفراء) ـ الأجود فيا أضيف من هذا المركب بقاء الجزأين على ما كانا عليه قبل الإضافة من البناء على الفتح ، كما يفعل ذلك فيهما عند دخول ال ، وهو في ال إجماع ، فتقول : هذه خمسةَ عشَرَك بفتح الجزأين ، كما تقول : الخمسةَ عشرَ ، بفتحهما .

وحكى سيبويه عن بعض العرب إعراب الجزء الثاني مع بقاء الأول على الفتح نحو : أحدَ عشرُك مع أحدَ عشرِ زيدٍ ، برفع الراء في الأول ، وكسرها في الثاني ، وفتح الصدرين[4] ، وإليه أشار المصنف بقوله : مجرى بعلبك ؛ وأجاز الأخفش القياس على هذا ، وهي لغة ضعيفة عند سيبويه .

وحكى الفراء أنه سمع من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي : ما فعلت خمسةُ عشرك ، بإضافة الصدر إلى العجز ، وإليه أشار المصنف بقوله : أو ابن عرس ، وأثبت الفراء ذلك قياساً مطرداً ؛ ونسبه ابن عصفور مرة إلى الكوفيين ، ومرة إلى الفراء ، واختار ابن عصفور في المسألة ما سبق عن الأخفش ، وقال إنه الأفصح ، وقال في بناء الجزأين معاً إنه ضعيف .

(ولا يجوز بإجماع ثماني عشرةٍ إلاَّ في الشعر) ـ وكذا قال في الشرح إن ذلك لا يجوز بإجماع إلا في الشعر ، ويعني إضافة النيف إلى العقد ؛ وقد سبق أن

(١) في (د ، غ) : أخواتها .
(٢) في (د ، غ) : وكذلك .
(٣) في (د) : إليها .
(٤) أي أحدَ في العبارتين .

الكوفيين يجيزون ذلك في المركب مطلقا ، إلا أن البناء عندهم أجود ، ولا يختص ذلك بثماني عشرة ، إلا أنه موضع السماع الذي ذكره الكوفيون ، والبصريون حملوا ذلك على الضرورة إن صح النقل فيه .

(وياء الثماني في التركيب مفتوحة أو ساكنة أو محذوفة ، بعد كسرة أو فتحة) ـ ياء الثماني زائدة ، وهو اسم أجري في إعرابه مجرى المنقوص ، تقول : جاءني ثمانٍ كقاضٍ ومررت بثمانٍ ، ورأيت ثمانياً . واستعملت في التركيب أربع استعمالات :

أحدها : فتح الياء ، وهو الوجه ، كما يفتح صدر غيره في المركبات ، فتقول : ثمانيَ عشرة بفتح الياء ، كما تقول : أحدَ عشر .

الثاني : تسكينها نحو : ثماني عشرة ، كما سكنت ياء معدي كرب ، لشبهها عند[1] التركيب ياء دردبيس .

الثالث : حذفها وكسر النون لأنها ياء زائدة ، وبقيت الكسرة دليلا عليها نحو : ثمانِ عشرة .

الرابع : حذفها وفتح النون ، لأنها لما كانت تحذف في الإفراد كان الآخر النون ، فجعلت فتحة بناء التركيب عليه .

(وقد تحذف) ـ أي الياء .

(في الإفراد ، ويجعل الإعراب في متلوّها) ـ أي متلو الياء وهو النون فتقول : هذه ثمان ، ورأيت ثمانا ، ومررت بثمان . قال :

---

(١) سقطت هذه العبارة من (غ) .

٥٩ ـ لهـا ثنـايـا أربـعٌ حسـانُ وأربـع ، فثغرهـا ثمـانُ[١]

(وقد يُفعل ذلك) ـ أي حذف الياء ، ويجعل الإعراب على ما قبلها .

(برَباع) ـ وهو ما فوق الثَّنِيِّ من الحيوان .

(وشَناح) ـ وهو الطويل .

(وجوار وشبهها) ـ وهو جمع فاعلة المعتلة اللام على فواعل نحو : غاشية وغواش ، وناصية ونواص ؛ والفرق بين هذا ورباع وشناح أن الياء في هذين زائدة ، بخلاف الجمع المذكور ، والمشهور في هذا الباب[٢] كله إثبات الياء وإجراء الكلمة مجرى المنقوص ؛ فمعظم العرب يقول : هذا الرباعي والشناحي ، ورأيت الرباعي والشناحي ، ومررت بالرباعي والشناحي ، وبعضهم يحذف ، وسهل ذلك عليهم زيادتها ، فتقول : هذا رباع وشناح ، ومررت برباع وشناح[٣] ، ورأيت رباعا وشناحا ؛ وقرأ ابن مسعود[٤] : ﴿ وله الجوارُ المنشآت ﴾[٥] برفع الراء ، وبعض السلف : « ومن فوقهم غواشٌ »[٦] برفع الشين .

(وقد يستعمل أحد استعمال واحد في غير تَنْيِيف) ـ كقوله تعالى : ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك ﴾[٧] ، ﴿ قل هو الله أحد ﴾[٨] ، وقوله :

---

(١) ذكره الأشموني في شرحه مع حاشية الصبان جـ ٤ ص ٧٢ ولم يذكر قائله ، والشاهد في قوله : فثغرها ثمانُ بضم النون ، وجعل الإعراب عليها بعد حذف الياء .

(٢) سقطت من (د ، غ) .

(٣) سقطت عبارة : مررت ... من (د) .

(٤) في (د) : ابن عامر ، وفي الأشموني : بعض القراء .

(٥) الرحمن : ٢٤ .

(٦) الأعراف : ٤١ .

(٧) التوبة : ٦ .

(٨) الإخلاص : ١ .

٦٠ ـ وقــد ظهرتَ فــلا تخفي على أحـــد إلاّ على أحـــــد لا يعرف القمرا[١]

أي إلاّ على واحد .

(وقد يغني بعد نفي أو استفهام عن قوم أو نسوة) ـ نحو : ﴿ فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴾[٢] أي من قوم ؛ وكقول أبي عبيدة : يا رسول الله ، أحدٌ خيرٌ مِنَّا ؟ أي أأحدٌ ، فحذف همزة الاستفهام ، والمعنى : أقَوْمٌ[٣] ؛ وكقوله تعالى : ﴿ لَسْتُنَّ كأحدٍ من النساء ﴾[٤] أي كنسوة . وحق أحد إذا أغنى عن قوم أو نسوة التنكير .

(وتعريفه حينئذ نادر) ـ أي حين إذ يغني ، قال اللحياني : قالوا : ما أنت من الأحد ، أي من الناس ، وأنشد :

٦١ ـ وليس يظلمني في أمر غـــانيـــة إلاّ كعمرو ، وما عمرو من الأحـد[٥]

(ولا تستعمل إحدى في تنييف وغيره دون إضافة) ـ هكذا وقع في نسخ[٦] التسهيل ، ولم يتعرض لهذا في شرحه كلامَه ؛ وصوابه :

(ولا تستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة) ـ فلا تقول : جاء

---

(١) في ابن يعيش ١ / ١٢١ : حتى بَهرْتَ فما تخفَى على أحد ... البيت ، جاء به شاهدا على معنى : بهر القمر الكواكب إذا غطاها ؛ وفي الدرر ٢ / ٢٠٥ : استشهد به على أن استعمال أحد بلا تنييف ولا إضافة قليل ؛ والشاهد هنا على استعمال أحد استعمال واحد في غير تنييف في الشطر الثاني . والبيت لذي الرمة ـ ديوانه / ١٩١ .

(٢) الحاقة : ٤٧ .

(٣) زاد في (د) : خير مِنَّا ؟

(٤) الأحزاب : ٣٢ .

(٥) في التصريح ٢ / ٢٠٠ : وله استعمالات ـ أحد ـ منها : أن يكون اسماً عاماً في جميع من يعقل ، نحو : ﴿ فما منكم من أحد ﴾ ، وهذا ملازم للتنكير غالبا ؛ قال : ومن تعريفه قوله : وليس يظلمني ... البيت ، ولم ينسبه هنا ولا في المعجم .

(٦) في (ز) : نسخة .

إحدى ، بل : إحدى النساء مثلا ، قال تعالى : ﴿ قالت إحداهما ﴾[1] ، ﴿ إنها لإحدى الكبر ﴾[2] ، ﴿ إحدى الحسنيين ﴾[3] ، ﴿ إحدى ابنتيَّ هاتين ﴾[4] ، ولا يضاف إلى علَم ؛ وقول النابغة :

٦٢ - ☆ إحدى بَلِيٍّ وما هام الفؤادُ بها ☆[5]

وبَلِيٌّ حيٌّ من قضاعة ، مؤول على حذف مضاف ، أي إحدى نساء بَلِيّ ، وأما في التنييف فلا يضاف ، نحو : إحدى عشرة ، وإحدى وعشرون .

(وقد يقال لما يُستعظم مما لا نظير له : هو أحَدٌ الأحَدِين ، وإحدى الإحَد) - ومعناه إحدى الدواهي التي يقال لكل واحدة منها لا نظير لها ؛ وزاد ثعلب : وأحد الآحاد[6] ، بهذا المعنى ، قال :

٦٣ - حتى استثاروا فيَّ إحدى الإحد ... ليثاً هزبراً ذا سلاح مُعتدِ[7]

(ويختص أحد بعد نفي محض أو نهي أو شبههما بعموم من يعقل ، لازم الإفراد والتذكير) - فتقول : ما جاء أحدٌ ، ولا يقم أحدٌ ، ومثال شبه النفي : ليتني أسمع أحداً يتكلم ، المعنى : لا أسمع أحدا يتكلم ، ذكره الفراء في كتاب

---

(١) القصص : ٢٦ .

(٢) المدثر : ٣٥ .

(٣) التوبة : ٥٢ .

(٤) القصص : ٢٧ .

(٥) في ديوان النابغة الذبياني ، قصيدة : ١٣ ص ١٠٥ ، عجزه :

إلاَّ السَّفَاهَ وإلاَّ ذِكْرةً حلَمَا

قال في الحاشية : وروى الأصمعي : إلاَّ سَفَاهاً ، والحلُم ما رأيته في النوم ، يقول : إنما ذكره لها باطل ومحال ؛ والشاهد هنا على إضافة إحدى إلى علَم - بَلِيّ - على تأويل حذف مضاف ، أي إحدى نساء بَلِيّ .

(٦) في (غ) : الإحد .

(٧) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : إحدى الإحد ، بمعنى إحدى الدواهي التي يقال لكل واحدة منها لا نظير لها .

الحد ؛ وشبه النهي : لأضربن أحداً يقول ذلك ، المعنى : لا يقل أحدٌ ذلك ، ذكره الفراء أيضا في كتاب الحد ، وساقه مساقا يشعر بشهرته .

واحترز بالمحض من أليس ونحوه ، فلا تقول : أليس أحدٌ يفعل ؟ قال المصنف : ومن : ما زال ونحوه ، فلا تقول : ما زال أحدٌ يفعل .

وهذا هو مذهب الفراء ، وهو الصحيح ، وأجازه الكسائي في المستقبل نحو : ما يزال أحدٌ يقول ذلك ؛ وأجازه هشام فيه وفي الماضي .

والمراد بأحد في هذا الاستعمال من يعقل على سبيل الإحاطة ، ولذا لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولا يعرَّف ، لأنه قصد به حالة واحدة ، بخلاف رجل ونحوه من النكرات ، فإنه وإن استعمل في النهي والنفي للعموم ، فإنه يصح أن يراد به الوحدة أيضا .

(ولا يقع بعد إيجاب يراد به العموم ، خلافا للمبرد) ـ نص سيبويه وغيره على أن أحداً هذا لا يقع في الإيجاب ، وأجاز المبرد ذلك عند العموم ، وجعل منه : قام كل أحد ، وقال غيره : إن أحداً هذا ليس هو المختص بالنفي ، بل بمعنى واحد ، وعمَّ بكل ، ومادة هذا واو وحاء ودال ، ومادة المختص بالنفي همزة وحاء ودال .

وظاهر كلام المصنف أن هذا المختص بالنفي هو المستعمل في التنييف ؛ وكلام غيره على خلافه ، والذي للتنييف عندهم هو الذي فاؤه واو أبدل منها الهمزة . وقضية كلام المصنف في توافقها أن تقول بقول المبرد ، أعني إجازةَ وقوعه في الإيجاب العام ، إلا أن تقول إن الاستقراء اقتضى أنه لا يستعمل للعموم إلا مع غير الإيجاب ، وهو منتقض بإفادته العموم في : كل أحد يقول ذلك ، ولا ينكر أن هذا من كلامهم ؛ ويجاب عن هذا بأن العموم لكل ، وعموم أحد تَبعٌ له في ذلك ، فخالف : ما قام من أحد . فالحاصل أن الاستقراء على أن أحداً لا يفيد بنفسه العموم إلا في غير الإيجاب ؛ وإذا انتهى البحث إلى هذا هان الأمر .

(ومثله) ـ أي مثل أحد المذكور آنفا في الاختصاص بالنفي والنهي وشبههما وجميع ما تقدم .

(عَريب وديَّـار وشَفْر وكتيـع[1] وكرَّاب ودُعْـوِيّ ونُمِّيّ وداريّ ودَورِيّ وطُـورِيّ وطُـوئيّ[2] وطـؤويّ وطَـأْويّ[3] ودُبِّيّ ودُبِّيـج ودِبِّيـج وأَريم وأَرم ووابر ووابن وتـأمور وتُـؤْمـور) ـ فهـذه ثنتـان وعشرون كلمـة كلهـا مختصـة بمـا سبـق ذكره ، وزاد غيره ألفاظاً انتهت إلى ست[4] عشرة لفظة ، فالمجموع ثمان[5] وثلاثون كلمة ، ومن المزيد : طُورانِيّ وطارفٌ وأنيس[6] .

(وقد يغني عن نفي ما قبل أحد نفيُ مـا بعـده إن تضمن ضميره) ـ مثـالـه ما حكى[7] سيبويه أن أحداً لا يقول ذلك . قال سيبويه : وهو ضعيف خبيث .

(أو ما يقوم مقامه) ـ أي مقام الضمير كقوله :

٦٤ ـ ولـو سُئلت عنَّـا نـوار وأهلهـا إذن أحـدٌ لم تنطـق الشفتـان[8]

أي شفتاه ؛ وهو عند من لا يرى قيام ال مقام الضمير ، على حـذف الضمير . أي لم تنطق الشفتان منه .

---

(١) في (ز) : وكَتْع

(٢) سقطت من (د)

(٣) سقطت من (غ)

(٤) في (غ) : ستة عشر

(٥) في النسخ الثلاث : ثمانية وثلاثون كلمة

(٦) ذكر في هامش (ز) من المزيد : وصـافر ولاعِيَ قَرْوٍ ونـافخ ضَرَمِـه ودُوِّيّ وأومي وأرَميّ وآبِرٌ وعَيَن وعَيْن وعائن وعائنة ودؤوي بالهمز .

(٧) في (غ) : ما حكاه

(٨) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : إذن أحد لم تنطق الشفتان ، حيث أغنى نفي ما بعـد أحد عن نفي أحد ، وقد تضمن ضميره على تقـدير : لم تنطق شفتـاه ، أومـا يقوم مقـامـه على تقـدير : لم تنطق الشفتان منه .

(وقد لا يصحبُ شَفْر نفياً) ـ كقوله :

٦٥ ـ فوالله ما ينفك منا عداوة ولا منهم ما دام من نسلنا شَفْر[١]

(وقد تضم شينه)

(فصل) : (لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف) ـ فلا يقال : ثلاثتان ونحوه للاستغناء بستة ، كما استغنى بثلاثين وما بعدها عن جمع عشرة ، ويقال : ألفان ومائتان وآلاف وألوف ومئات ومئون ، لأنه لم يوضع لتثنيتها ولا لجمعها صيغة مخصوصة .

وخرج بقوله : المفتقرة . . أحدٌ واثنان ، ولو أسقطه وقال : لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد إلا مائة وألف ، كما قال غيره كان أولى ، فإن ما عدا المذكورين من أسماء العدد لا يُفعل به ذلك ، افتقر إلى تمييز أم لم يفتقر ، فواحد إذا أريد به العدد لم يثن ولم يجمع ، وكذلك اثنان ، وإن أريد بواحد الصفة نحو : مررت برجل واحد ثُنِّيَ ومنه :

٦٦ ـ ☆ فلما التقينا واحدَين علوته ☆[٢]

وجمع ، ومنه :

٦٧ ـ ☆ طاروا إليه زرافات ووحدانا ☆[٣]

وجمع أيضا بالواو والنون ، قال :

٦٨ ـ ☆ وقد رجعوا كحيٍّ واحدينا ☆[٤]

---

(١) الشاهد في قوله : ما دام من نسلنا شفر ، حيث لم يصحب شفر نفياً ؛ ولم أعثر عليه في مراجعي .

(٢) وهذا مثال على تثنية واحد إذا أريد به الصفة في قوله : واحدين ، أي شخصين منفردين .

(٣) وهذا مثال لجمع واحد جمع تكسير ، لأنه أريد به الصفة في قوله : زرافات ووحدانا ، أي جماعات ومنفردين ، بتقدير موصوف مناسب .

(٤) في شرح المفصل ٦ / ٣٢ : ويثنى ويجمع ـ أي واحد ـ كما يفعل بسائر الصفات ، قال الشاعر : =

(واختُصَّ الألف بالتمييز مطلقا) ـ فميز به ثلاثة وأخواته نحو : ثلاثة آلاف ، وأحد عشر وعشرون وأخواتها نحو : أحد عشر ألفا ، وعشرون ألفا ، وأحد وعشرون وأخواته نحو : أحد وعشرون ألفا ، ومائة وألف وما تفرع منهما نحو : مائة ألف ، ومائتي ألف ، وألف ألف ، ومائة ألف ألف .

(ولم يميَّز بالمائة إلاَّ ثلاثٌ وإحدى عشرةَ وأخواتها) ـ فتقول : ثلاثمائة إلى تسعمائة ؛ قال المصنف : وتقول : إحدى عشرة مائة إلى تسع عشرة مائة ؛ ويحتاج ما ذكره إلى سماع ؛ وأما ما في الحديث أن جابرا قال : « كنا خمس عشرة مائة»[1] ، يعني أهل الحديبية ، وأن البراء قال : « كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة »[2] ، فيحتمل أن يكون من لفظ الراوي عنهما ، ممن لا يتقن العربية . فالمعروف في مثل هذا إنما هو : ألف وأربعمائة ، وألف وخمسمائة ، ونحو ذلك .

وفهم من حصر المصنف أنه لا يقال : عشرون مائة ، ولا عشر مائة ، وإنما

= ☆ فقد رجعوا كحيٍّ واحدينا ☆

ونسبه في معجم شواهد العربية للكميت بن زيد ـ ديوانه ٢ / ١٢٢

(١) ، (٢) في جامع الأصول ٩ / ٢١٨ ، ٢١٩ روايات البخاري وأبي داود ، أن المسور بن مخرمة ومروان قالا : خرج رسول الله ، ﷺ ، زمن الحديبية ، في بضع عشرة مائة من أصحابه . . . وفي رواية لمسلم وأبي داود ٩ / ٢٢٤ عن سلمة بن الأكوع قال : قدمنا الحديبية مع رسول الله ، ﷺ ، ونحن أربع عشرة مائة . . .

وفي رواية لمسلم عن معقل بن يسار قال : رأيتني يوم الشجرة ، والنبي ﷺ يبايع الناس ، وأنا رافع غصنا من أغصانها عن رأسه ، ونحن أربع عشرة مائة . .

وفي رواية أخرى لمسلم ، عن أبي الزبير ، أنه سمع جابراً يُسأل : كم كانوا يوم الحديبية ؟ قال : كنا أربع عشرة مائة ، فبايعناه . . .

وفي رواية للبخاري ومسلم عن عمرو بن دينار قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال لنا رسول الله ﷺ يوم الحديبية : أنتم اليوم خير أهل الأرض ، وكنا ألفا وأربعمائة . قال : ولو كنت أبصر اليوم لأريتكم مكان الشجرة .

وفي رواية لهما عن ابن أبي أوفى قال : كان أصحاب الشجرة ألفاً وثلاثمائة . .

ترك ذلك للاستغناء بألفين وألف ؛ على أن الفراء حكى أن بعض العرب يقول : عشر مائة ، وقد سبق هذا ، إلاّ أن الأولى لغة أكثر العرب .

(وإذا قُصد تعريفُ العدد أُدخل حرفُه عليه ، إن كان مفرداً غير مفسَّر ، أو مفسَّراً بتمييز) ـ فالمفردُ من العدد غيرُ المفسَّر هو الواحد إلى العشرة إذا لم يضف ثلاثة وما بعدها ، وعشرون وأخواته ، ومائة وألف إذا لم يضافا فتقول : الواحد والاثنان والمائة والألف ، والمفسَّر بالتمييز نحو : عشرون درهما وأخواته ، فتقول : العشرون أو الثلاثون درهما ، قال المصنف : والمائة درهما ، والألف درهما ؛ قال : وهذا على لغة من لا يضيف ، يعني مائة وألفاً إلى التمييز . وهذا ذكره ابن كيسان ، ونصوص النحويين على أن مميز مائة وألف مجرور بالإضافة لا غير ، وأما ما ورد من أن حذيفة قال : « أتخاف علينا يا رسول الله ، ونحن ما بين الست مائة إلى السبع مائة »[1] بالنصب ، فقد عرفت ما يقال فيه .

(وعلى الآخر إن كان مضافا) ـ فتقول : قبضت ألف[2] الدرهم ، وإنما قال على الآخر ، ولم يقل على الثاني ، ليشمل ما فيه أكثر من إضافة[3] ، نحو[4] : قبضت خمسمائة ألف الدينار[5] .

(وعليهما شذوذا لا قياسا ، خلافا للكوفيين) ـ روى الكوفيون مصاحبة ال للجزأين في العدد المضاف نحو : قبضت العشرة الدراهم ، والخمسة الأثواب ؛ وحكى أبو زيد ذلك عن قوم من العرب ليسوا فصحاء ، وهو عند البصريين ، إن صح ، محمول على زيادة ال في الأول ، وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه .

---

(١) مسلم ـ إيمان / ٣٥ ، والترمذي ـ قدر / ٧

(٢) في (د) : قبضت ألف ألف درهم

(٣) في (د) : ليشمل أكثر ما فيه من إضافة

(٤) في (د) : ليشمل خمس مائة ألف الدينار

(٥) في (غ) : الدنانير

(ويدخل على الأول والثاني إن كان معطوفاً ومعطوفا عليه) - وهو إجماع ، أعني جوازه ، فتقول : قبضت[1] الأحد والعشرين درهما ؛ وأجاز قوم : الأحد عشرين درهما ، وأجازه[2] الأبدي تشبيها بالأحد عشر درهما ، ولا يجوز : أحد والعشرون درهما ، وأجاز قوم : الأحد والعشرون الدرهم .

(وعلى الأول إن كان مركبا) - نحو : قبضت الخمسة عشر درهما ؛ ولا يجيز أكثر أهل البصرة غير هذا ، ومنه قوله ﷺ : « إن كنت صائما فصُمْ الثلاث عشرة والأربع عشرة والخمس عشرة »[3] ، أي يوم الثلاث عشرة ليلة ، وهكذا الباقي ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

(وقد يدخل على جزأيه بضعف) - نحو : قبضت الخمسة العشر درهما ، حكاه الأخفش عن العرب ، وأجازه الكوفيون .

(وعليهما وعلى التمييز بقبح) - نحو : قبضت الخمسة العشر الدرهم[4] ، حكاه الأخفش ، وأجازه الكوفيون وطائفة من الكتاب ، والحق قصره على السماع كالذي قبله ، مع إمكان تأويلهما بزيادة ال في الجزء الثاني والتمييز .

(فصل) - (حكم العدد المميَّز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقا ، إن وُجِد العقل) - فتقول عند تمييز المركب بمذكر ومؤنث عاقلين : وجدت خمسة عشر رجلا وامرأة ، ولا تقول : خمس عشرة ، بل تغلّب المذكر مطلقا ، أي قدَّمتَه ، كما مثل ، أو أخرته نحو : خمسة عشر امرأة ورجلا ، أو وصلت التمييز كما

---

(١) في (د) : قبضت ألف الأحد والعشرين درهما

(٢) في (د) : واختاره

(٣) جامع الأصول ٧ / ٢١٤ ، ٢١٥ :أن تصوم البيض : ثلاثَ عشرة ، وأربعَ عشرة ، وخمس عشرة ، وفي رواية : فعليك بالغرِّ البيض : ثلاث عشرة . . . الخ

(٤) في (د) : درهم .

مثل ، أو فصلته ببين نحو : خمسة عشر بين رجل وامرأة ، أو بين امرأة ورجل ، ويفعل ذلك ولو لم يكن إلا رجل واحد .

(وإلاَّ فلسابقها ، بشرط الاتصال) ـ أي وإلا يوجد العقل فيهما نحو : اشتريت ستة عشر جملا وناقة ، أو ست عشرة ناقة وجملا .

(ولمؤنثها إن فُصلا ببين وعدم العقل) ـ نحو : عندي ست عشرة بين ناقة وجمل ، أو بين جمل وناقة ؛ وقال سيبويه : يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة ، وليس بجيِّدٍ كلام[1] العرب ؛ قال السيرافي : إنما جاز لأنك تقول : ثلاثة أيام ، وتريد مع لياليها ، قال تعالى : ﴿ ألا تكلم الناس ثلاثة أيام ﴾[2] ، ﴿ وألا تكلم الناس ثلاث ليال ﴾[3] ، والقصة واحدة .

(ولسابقها في الإضافة مطلقا) ـ نحو : عندي عشرة أعبد إماء ، أو عشرة إماء وأعبد ، ولا فرق بين العاقل وغيره .

(والمراد بكُتِبَ لعَشْر بين يوم وليلة ، عشر ليال وعشرة أيام ، وباشتريت عشرةً بين عبد وأمة ، خمسة أعبد وخمس آم) ـ والفرق استتباع الأيام الليالي وبالعكس ، فالعدد المذكور لكل من الليالي والأيام ، وأما في غير الليالي والأيام فنصف العدد المذكور ذكور ونصفه إناث ، إذ لا استتباع ولا دليل على تفاوت[4] .

(**فصل**) ـ (يؤرخ بالليالي لسبقها) ـ والتاريخ عدد الليالي والأيام

---

(١) في (د) : في كلام العرب

(٢) آل عمران : ٤١

(٣) مريم : ١٠

(٤) في (غ) : التفاوت .

بالنسبة إلى ما مضى وإلى ما بقي من سنة أو شهر ؛ يقال : أرَّخ ووَرَّخ لغتان ، تأريخاً وتوْريخاً ، كتأكيد وتوكيد ، ولما كانت الليالي سابقة على الأيام اعتمدت في التاريخ ؛ فإذا قيل : كُتب لخمس ، فمعناه[1] لخمس ليال ، فسكت عن الأيام لعدم الحاجة إلى ذكرها ؛ وزعم قوم منهم الزجاجي ، أن هذا من تغليب المؤنث على المذكر ، ورُد عليهم بأن التغليب إنما هو في لفظ يعم القبيلين ، ويجري عليهما معا حكم أحدهما نحو : ﴿ فمنهم من يمشي ﴾[2] فأعاد ضمير الذكور العقلاء على كل دابة تغليباً .

(فيقال أولَ الشهر : كتب لأول ليلة منه ، أو لغُرَّته أو مُهَلِّه أو مستهلِّه) ـ وكذا في أول شهر كذا ، هذا إن أرَّخت أول ليلة منه ، وإن أرخت نهاراً قلت : في أول يوم .

(ثم لليلة خلت ، ثم خلتا ، ثم خلون إلى العشر) ـ وقال غيره : وإذا أرخت بعد مضي يوم قلت : ليوم مضى ، أو يومين ، قلت : ليومين مضيا . وإنما قيل : خلون ، لأن التقدير : لثلاث ليال ، وكذا إلى العشر ، فالعدد مضاف إلى معدود جمع[3] ، ولو ظهر لكانت النون أحسن من التاء ، كالأجذاع انكسرن .

(ثم خلت إلى النصف من كذا) ـ فتقول : لإحدى عشرة خلت وهكذا إلى أربع عشرة خلت ، وإنما قيل : خلت ، لأن التقدير : لإحدى عشرة ليلة ، فلو ذكر المميز لكان الفعل هكذا ، ولو قلت : خلون مراعاة للعدد جاز ، إلاَّ أن الأجود خلت ، لأنه جمع كثرة ، بخلاف ثلاث وأخواته ، فلذا كانت النون هناك أحسن ، وكان العكس هنا ، وبعد أربع عشرة تقول : كتب لنصف شهر كذا .

---

(١) زاد هنا في (د) : كتب

(٢) النور : ٤٥

(٣) زاد في (د) : قلة .

(وهو أجود من : لخمس عشرة خلت أو بقيت) ـ أي التأريخ بالنصف أجود من التأريخ بالعدد الماضي أو المستقبل .

(ثم لأربع عشرة بقيت ، إلى عشر بقين ، إلى ليلة بقيت) ـ والكلام في أربع عشرة بقيت ، وعشر بقين كما سبق في خلت وخلون ؛ وقضية هذا أنه إنما يؤرخ في النصف الأول بما مضى ، وفي الثاني بما بقي . وقال بعض المغاربة : إن منهم من يؤرخ بما مضى ، لأنه محقق ، بخلاف مابقي ، والأكثرون يؤرخون بالقليل فيما مضي أو بقي ، فإذا تساويا فالخيار ، ثم إذا أرخوا بما بقي منهم من يتحفظ فيقول : إن بقيت ، ومنهم من لايتحفظ .

(ثم لآخر ليلة منه ، أو سلخه أو انسلاخه[1] ، ثم لآخر يوم منه ، أو سلخه أو انسلاخه) ـ قال[2] بعض المغاربة : المنسلخ آخر يوم من الشهر ، وقال أبو عمرو : الديداء أو الدأداء[3] من الشهر آخره .

(وقد تخلف التاءَ النونُ ، وبالعكس) ـ فتقول : لثلاث خلت أو بقيت ، وهكذا ماكان نحوه ، وتقول : لأربع عشرة خلون أو بقين ، وكذا نحوه ، وقد سبق تقرير ذلك .

(فصل) : (يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله فيُفرَد) ـ فيقال : ثان وثانية ، وثالث وثالثة ، إلى عاشر وعاشرة ، بالتاء للمؤنث ، وبلا تاء للمذكر .

(أو يضاف إلى أصله) ـ نحو : ثالث ثلاثة ، وعاشر عشرة ، وإنما قال

---

(١) سقط ما بعد هذا من المتن من (ز)

(٢) في (ز) : وقال

(٣) في (غ) : الديداء والديداء

المصنف : من اثنين ، وإن كان فاعل استعمل فيما قبل ذلك كواحد ، لأن المقصود بيان مايضاف إلى أصله ويفرد ، وهذا لم يُصنَع من اسم العدد كثان وما معه ، فلا يأتي فيه الاستعمالان ، لأنه اسم العدد ، لكنه جار على الفعل كثانٍ وباقيها ، قالوا : وحد يحد فهو واحد ، وثنى يثني فهو ثان ، وثلث يثلث فهو ثالث ، وكذا الباقي ، فالجميع على صيغة فاعل إلا أن واحداً ليس له أصل يضاف إليه ، بخلاف الباقي ، وهذا هو الباب المترجم بباب اسم الفاعل المشتق من العدد ، وبعض النحويين يعد واحداً مع ثان وباقيها لأنه داخل تحت هذه الترجمة .

(وينصبه إن كان اثنين) ـ فتقول : هذا ثانٍ اثنين ، بتنوين ثان ونصب اثنين مفعولاً به ، لأن العرب تقول : ثنيت الرجل إذا كنت الثاني منهما .

(لا مطلقاً ، خلافاً للأخفش[1]) ـ والحاصل في المسألة ثلاثة أقوال : أحدها : وجوب الإضافة ، فيضاف اسم الفاعل المشتق من العدد إلى أصله وجوباً سواء كان ثانياً أم غيره ، فتقول : ثان اثنين ، وثانية اثنتين ، وثالث ثلاثة وكذا الباقي ، بالإضافة لا غير ؛ وهذا هو المشهور ، وهو مبني على أن العرب لم تقل : ثنيت الاثنين ، ولا ثلثت الثلاثة ، وكذا الباقي .

والثاني : جواز النصب مع الإضافة فيها كلها ، على معنى متمم اثنين ، ويقال : ثانٍ اثنين بنصب اثنين ، لأن العرب قالوا : ثنيت الرجلين أي كنت ثانيهما ، وهو اختيار المصنف .

والثالث : التفصيل بين ثان وباقيها ، فلا يقال : ثالث ثلاثة ، بنصب ثلاثة ، وكذا الباقي بعده ، لأن العرب لم تستعمل منه فعلاً بهذا المعنى ،

---

(١) زاد في (د) : وثعلب

ويقال : ثانٍ اثنين بنصب اثنين ، لأن العرب قالوا : ثنيت الرجلين أي كنت ثانيهما ، وهو اختيار المصنف .

(ويضاف المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركَّب المصدَّر بأصله) - فتقول : هذا تاسع تسعة عشر ، وهذه تاسعة تسع عشرة ، إلى حادي أحد عشر وحادية إحدى عشرة ، والأصل : تاسع عشر تسعة عشر ، فأزيل التركيب ، ويعرب فاعل لزواله .

(أو يعطف عليه العشرون وأخواته) - فيقال : التاسع والعشرون ، والحادي والعشرون ، وكذا باقي أخوات العشرين .

(أو تركب معه[1] العشرة تركيبها مع النيف مقتصراً عليه) - فيقال : التاسع عشر ، والحادي عشر ، وكذا ما بينهما ، ويبنى الجزآن ، كما يبنى الصدر والعجز في تسعة عشر وأخواتها ،[2] ويعطى فاعل ما يستحقه اسم الفاعل من لحاق التاء في التأنيث ، وسقوطها في التذكير ، ويجعل العجز في التذكير والتأنيث كما كان مع أحد وإحدى وأخواتها[3] ، فتقول في المؤنث : التاسعة عشرة والحادية عشرة ، وفي المذكر : التاسع عشر والحادي عشر ، وهذا الوجه أنكره المغاربة ، بناء على أن أصله : تاسع عشر تسعة عشر ، فحذف عشر من الأول ، وتسعة من الثاني ، وكذا الباقي ، ومن ثم قيل : هذا إجحاف يحتاج إلى سماع ، وفيه بحث .

(أو مضافاً إلى المركب المطابق له) - فيقال : حادي عشر أحد عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر ، وفي المؤنث : تاسعة عشرة تسع عشرة ، إلى حادية عشرة إحدى عشرة ، وأول هذين المركبين مضاف إلى ثانيهما ، وكلاهما مبني .

---

(١) في (ز) : أو يركب مع العشرة

(٢) ،(٣) سقط ما بين الرقمين من (د)

(وقد يعرب الأول مضافاً إلى الثاني مبنياً عند الاقتصار على ثالث عشر ونحوه) ـ فيقال : هذا ثالثُ عشر ، ورأيت ثالثَ عشر ، ومررت بثالث عشر ، بإعراب ثالث رفعاً ونصباً وجراً ، وبناء عشر على الفتح ، وكذا الباقي ، والأصل : ثالث عشر ثلاثة عشر ، فحذف عجز المركب الأول غير منوي ، فأعرب الصدر ، وحذف صدر المركب الثاني منوياً فبقى عجزه على بنائه ؛ نظيره : لا حولَ وقوةَ[1] ، ببناء قوة على تقدير لا ، وهذا الوجه حكاه الكسائي وهو عند المغاربة شاذ لا يقاس عليه .

(ويستعملُ الاستعمالَ المذكورَ في الزائد على عشرة الواحدُ مجعولاً حادياً) ـ فيستعمل واحد استعمال فاعل المصوغ من اثنين وأخواته ، بعد تحويله إلى حادٍ[2] ، فتقول : حادي عشر ، وحادية عشرة ، والحادي والعشرون ، والحادية والعشرون ، وحادي مقلوب واحد ، جعلت فاؤه مكان لامه ، فانقلبت ياءً لكسر ما قبلها ، وقال الفراء : ليس مقلوباً ، بل هو من حدا يحدو ساق ، فالواحد الزائد يسوق العشرة ، وحكى الكسائي : واحد عشر على القياس ، إذ النقل : وحَد يَحِدُ .

(وإن قُصد بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة جعلُ الذي تحت أصله معدوداً به استعمل مع المجعول استعمال جاعل ، لأن له فعلاً) ـ فتقول : هذا ثالث اثنين ، أي جاعل اثنين ثلاثة ، فإن كان ماضياً وجبت الإضافة ، أو غيره جازت ؛ وذِكرُ جاعل أولى من ذكر مُصَيِّر ، وإن كان هذا هو المشهور ، لموافقة جاعل المذكور وزناً ومعنى ، فإذا قصدت الحال أو الاستقبال جاز أن

---

(١) في (د) : ولا قوة

(٢) في (د) : حادي

تقول : رابع ثلاثة ، بتنوين رابع ونصب ثلاثة ، كما تفعل مع اسم الفاعل ، وكذا الباقي . ولم يذكر النحويون فيه سماعا ، بل قاسوه ، وذلك لوجود الفعل ، قالوا : ثَلَثْتُ الاثنين ، وربَعْتُ الثلاثة ، إلى عَشَرتُ التسعة ، ولم يذكر سيبويه النصب به ، وتأوله على الماضي ، ومصدر هذه الأفعال فَعْل كضَرْب ، فكانّ حقه أن يقول : المصوغ من ثَلْث إلى عَشْر ، فإن كان فاعلاً من المصدر أُخذ ، لكنه قال ذلك توسعاً للتقريب على المتعلم .

وأفهم قوله : من ثلاثة أن ذلك لا يكون في اثنين ، [1]فلا تقول : ثاني واحد ، لا بجَرِّ واحد ولا بنصبه ، بل لا يضاف إلا إلى اثنين نحو : ﴿ ثاني اثنين ﴾[2] أي أحدهما ، هذا مذهب سيبويه ، وأجاز الأخفش : ثاني واحد ، وقال الكسائي : من العرب من يقول : ثاني واحد .

وأفاد قوله : لأن له فعلاً ، أن من لا فعل له لا يعامل بهذه المعاملة كثاني اثنين وثالث ثلاثة ، إذ لا يقال : ثنيت الاثنين ، ولا ثلثت الثلاثة ، وأجاز الجرمي : ثالث ثلاثة ، وثلثت الثلاثة .

(وقد يجاوَزُ به العشرة فيقال : رابعُ ثلاثةَ عشر ، أو رابعُ عَشَر ثلاثةَ عَشَر ، ونحو ذلك ، وفاقا لسيبويه ، بشرط الإضافة) ـ فيستعمل فاعل مع المركب الذي تحت أصله كما استعمل مع المفرد ، فكما كنت تقول : ثالث اثنين ، كذلك تقول : ثالث اثني عشر ، وكذا الباقي ، ويجوز أن يفرد اسم الفاعل كما مثل فتعربه حينئذ ، ويجوز أن تركبه مع عشر فتقول : ثالث عشر اثني عشر ، فتبنيه ، وكذا الباقي ، وهذا أجازه سيبويه قياساً على : ثالث اثنين وأخواته ، وعليه أيضاً النحويون المتقدمون ، ومنعه الجمهور ومنهم الأخفش

---

(١) ، (٢) سقط ما بين الرقمين من (د)

(٣) التوبة : ٤٠

والمازني والمبرد ، لأن الفعل لم يسمع بهذا المعنى ، لم يقولوا : ربَعت الثلاثة عشر أي صيَّرتهم أربعة عشر ، وهذا الرد قد يقال إنه إنما يقتضي لو ثبت أن لا يُنصَب ، وسيبويه ومن قال مثل قوله يوافق على وجوب الإضافة فيه مع تركيب فاعل وإفراده ، على أن من النحويين من أجاز : ثالث اثني عشر ، بالتنوين ، وحكى بعضهم أن العرب تقول : ربَعت الثلاثة عشر أي رددتهم أربعة عشر .

(وحكم فاعل المذكور في الأحوال كلها بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حكم اسم فاعل[1]) ـ فيكون للمؤنث بالتاء ، وللمذكر بلا تاء ، فتقول : ثان وثانية[2] إلى عاشر وعاشرة ، وثاني اثنين وثانية اثنتين ، وثالث ثلاثة وثالثة ثلاث[3]، وثالث اثنين وثالثة اثنتين ، والثالث والثلاثون رجلا ، والثالثة والثلاثون امرأة ، والثالث عشر ثلاثة عشر ، والثالث ثلاثة عشر ، وثالث عشر ، والثالثة عشرة ثلاث عشرة ، والثالثة ثلاث عشرة ، وثالثة عشرة ، ورابع عشر ثلاثة عشر ، ورابع ثلاثة عشر[4]، ورابعة عشر[5] ثلاث عشرة ، ورابعة ثلاث عشرة .

(فصل) ـ (استُعمل كخمسة عشر ظروفٌ كيومَ يومَ ، وصباحَ مساءَ ، وبينَ بينَ) ـ ولا يقاس على ما سمع من ذلك ، وسمع في الزمان مع ما ذكر : أزمانَ أزمانَ ، قال :

٦٩ ـ إذ نحن في غِرَّة الدنيا وبهجتها   والدار جامعة أزمانَ أزمانا[6]

(١) في (غ) : اسم الفاعل .

(٢) في (ز) : وثالثة

(٣) في (غ) : ثلاثة

(٤) سقطت هذه العبارة من (د)

(٥) في (غ) . عشرة

(٦) قال في معجم شواهد العربية : للأعلم بن جرادة السعدي ، أو لابن المعتز : وليس في =

ومعنى فلان يأتينا يومَ يومَ ، وصباحَ مساءَ ، كل يوم ، وكل صباح ومساء . ولا يقال قياساً على هذا : وقتَ وقتَ ، ونهارَ ليلَ ، وعامَ عامَ ، إلا إن سمع ، والمسموع في المكان : بينَ بينَ ، فلا يقال : خلفَ خلفَ ولا أمامَ أمامَ ،والبناء لتضمن معنى الواو كخمسة عشر ، والأصل : يوم ويوم ، وصباح ومساء .

(وأحوالٌ أصلها العطف) ـ وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها لكنها أكثر من الظرف .

(كتفرَّقوا شَغَرَ بَغَرَ) ـ أي منتشرين ، كأنه[1] من شغر البلد إذا[1] خلا ، وبغر النجم أي الثريا سقط وهاج بالمطر ، فبتفرقهم شغرت أماكنهم ، وسقطوا في تلك الوجوه .

(وشَذَرَ مَذَرَ) ـ هو بفتح الشين والميم وكسرهما ، وقيل : الميم بدل من الباء ، ومعناه : ذهبوا في كل وجه ، والشذر قطع الذهب ، والشذرة القطعة والشذر أيضاً صغار اللؤلؤ ، ومَذِرت البيضة والمعدة بكسر الذال فسدت ، وكأنهم بتفرقهم وخروجهم إلى غير أوطانهم فسدت أحوالهم .

(وجَذَعَ مَذَعَ) ـ أي متقطعين ، والجذع القطع وتحزيز في اللحم ، وحكى أبو عبيد عن الكسائي : مذَع في الخبر إذا حدثك بعضه وكتم البعض فهو يرجع إلى معنى القطع .

(وأخْوَلَ أخولَ) ـ أي شيئاً بعد شيء ، قال ضابئ[2] يصف ثوراً :

= ديوانه ، أو لجرير ، وليس في ديوانه ، وفي الخصائص : ٢ / ٣٦٤ :

☆ إذ نحن في غرّة الدنيا ولذّتها . . .

وقبله قال صاحب الخصائص : وإن شئت كان مركباً على حد قوله : وذكر البيت . . . قال في التحقيق : وفي بعض النسخ : على حد قول جرير . والشاهد فيه تركيب : أزمانَ أزمانا ؛ وهو من شرح ابن عقيل .

(١) سقطتا من (ز)

(٢) هو ضابئ بن الحارث البرجمي ، كما جاء في اللسان ـ سقط .

٧٠ ـ يُساقط عنه روقُه ضارياتِها سِقاط شرار القين أخولَ أخولا[١]

وذهب القوم أخول أخول إذا تفرقوا شتى .

(وتركت البلاد حيثَ بيثَ) ـ أي مبحوثة ، يقال : استحاث الشيء تطلبه وقد ضاع في التراب ، وباث عن[٢] الشيء يبوث بَوْثاً ، واستباث عنه بحث عنه ، ويقال : تركتهم حيثَ بيثَ ، أي متفرقين متبددين ، وكذلك حَوْثاً بَوْثاً ، وحَوْثَ بَوْثَ ، وحاثِ باثِ بالبناء على الكسر ، وحِيث بِيث بكسر الحاء والباء .

(وهو جاري بيتَ بيتَ) ـ أي ملاصقاً .

(ولقيته كِفَّةَ كِفَّةَ) ـ أي مواجهاً ، قال الأحمر : لقيته كفة كفة مثل لقيته مواجهة .

(وأخبرته صَحرةَ بَحرةَ) ـ أي متكشفاً ، وقال الجوهري : يقال : لقيته صحرةَ بحرةَ ، وهي غير مُجراة ، إذا رأيته وليس بينك وبينه ساتر . انتهى . ولا يعني بغير مجراة منعَ الصرف ، إنما يعني عدم التنوين للبناء ، وقد صرَّح في نظائرهما بالبناء ، والصَّاحِرُ الذي يقابل قِرنه في الصحراء ولا يخاتله ، أي لا يخدعه .

(وأحوال أصلها الإضافة) ـ وهي محفوظة أيضا .

---

(١) في الخصائص ٢ / ١٣٠ : سقاط حديد القين ، وجاء في تحقيقه : هذا في وصف الثور يردع عنه الكلاب ، والروق : القرن ، وحديد القين الشرار ، وضارياتها : أي الضاري من الكلاب ؛ وفي الدرر ١ / ٢٠٨ : استشهد به على أن أخول أخول وشبهها توسعوا فيها ونصبوها على أنها مفعول فيها من جهة المعنى ، وهي في الحقيقة أحوال ، وفي القاموس وشرحه : ذهبوا أخول أخول أي متفرقين ، وفي التهذيب : أي واحداً واحداً ، وفي العباب إذا تفرقوا شتى .

(٢) في (د) : على .

(كبادي بدَا أو بادي بَدِي) ـ يقال : افعل ذلك بادي بدا أو بادى بَدي ، بمعنى مبدوءاً به ، وياء بادي فيها ساكنة كياء معدي كرب ، وبادي اسم فاعل من بَديَ كبقيَ ، وهي لغة الأنصار ،والمشهور في اللغة بدأ بالهمز ، وبدَاء مصدر بدِيَ موازن بَقيَ ، وبدِي بكسر الدال لعله اسم فاعل كشجٍ[1] ، وجمعه مع بادي تأكيد كجمع بادي مع بدا .

(وأيدي سبا وأيادي سبا) ـ قالوا : ذهبوا أيدي سبا وأيادي سبا أي متفرقين .

(وقد يُجرُ بالإضافة الثاني من مركب الظروف) ـ فيقال : جئتك يومَ يومٍ بجر يوم الثاني ، وصباحَ مساءٍ بجرِّ مساء ، وبينَ بينٍ بجر بين الثاني ، والمعنى كالبناء أي كل يوم وكل صباح ومساء وبين هؤلاء وبين هؤلاء .

(ومن بيتَ بيتَ وتاليبه) ـ وهما كفة كفة ، وصحرة بحرة ، فتقول : هو جاري بيتَ بيتٍ بالإضافة ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ، وكذا لقيته كفة كفَّةٍ وصحرةَ بحرةٍ بإضافة الأول للثاني ، والمعنى مع الإضافة كا لمعنى مع البناء .

(ويتعين ذلك للخلوِّ من االظرفية) ـ كقوله :

٧١ ـ ولولا يومُ يومٍ ما أردنا جزاءً والقروض لها وفاء[2]

---

(١) في (د) : كشجي .

(٢) في (ز،غ) : ولولا يوم يوم ... البيت ، وفي شواهد العربية : قائله الفرزدق ـ ديوانه ص ٩ ـ برواية : والقروض لها جزاء ، وفي الدرر ١/ ١٦٨ بنفس الرواية : جزاء ، قال : استشهد به على أن المركب من الظروف إذا أضيف يتصرف ، فيقع ظرفاً وغير ظرف ، ويومُ يوم هنا مبتدأ محذوف الخبر لوقوعه بعد لولا ؛ واستشهد به الدماميني بعدما ساق كلام ابن مالك الذي اعتمد عليه السيوطي في الهمع ، ثم قال الدماميني : قلت الإضافة والتركيب لا يجتمعان ، فإذا ذكر التركيب لم يحتج إلى اشتراط عدم الإضافة .

أخرج يوما عن الظرفية باستعماله مبتدأ فتعينت الإضافة ، إذا لم يثبت التركيب إلا عند الظرفية .

(وقد يقال : باديَ بَدْءٍ ، وبادي بَداءٍ ، وبَدِيءٍ[1] أو بَدْءٍ ، وبَدْءَ ذي بَدْءٍ أو ذي بَدْأةٍ ، أو ذي بَداءةٍ) ـ هذا بإضافة الأول للثاني ، والمعنى كالبناء ؛ وجاء هذا الهمز على المشهور في اللغة .

(وقد يقال : سباً بالتنوين) ـ وأصله : سبأ بالهمز ، وهو اسم رجل ولدَ عامةَ قبائل اليمن .

وقال ابن دريد في كتاب الاشتقاق : سبأ لقب واسمه عبد شمس وهو يُصرف ولا يُصرف ؛ وقال الزجاج في قوله تعالى :﴿ وجئتك من سبأ ﴾[2] هي مدينة تعرف بمأرب من صنعاء على ثلاث ليال ، يُصرف لأنه اسم البلد ، ولا يصرف لأنه اسم مدينة ، وقولهم : أيدي وأيادي سباً بالتنوين أبدلوا فيه الهمزة ألفاً وأضافوا فصار سباً كعصاً[3] والمعنى مع الإضافة والبناء واحد .

(وحاثِ باثِ) ـ أي بالبناء على الكسر ، إما على أصل حركة التقاء الساكنين ، وإما كراهية[4] توالي ست فتحات ، لأن الألفين[5] بمنزلة فتحتين .

(وحَوْثاً بَوْثاً) ـ وقد تقدم ذكره وذكر بقية اللغات ؛ وعين الكلمتين واو ، وقد تلعبوا بها في هذا الاجتماع ؛ فمن قال : حاثِ قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح

---

(١) سقطت من (ز،غ)

(٢) النمل : ٢٢ وفي القرآن الكريم سورة سبأ وقصتهم : ﴿ لقد كان لسبأ في مسكنهم آية ﴾ سبأ : ١٥

(٣) في(د،غ) : كعصى : والفعل عصوته أي ضربته بالعصا يعضد التحقيق .

(٤) في (د،غ) : كراهة

(٥) في (ز) : الألف

ما قبلها ؛ ومن قال : حيث بيث صيرَّ الواو ياء لانكسار ما قبلها ؛ والأصل حَوْثَ وبَوْثَ ، قاله الصاغاني ؛ وقيل في حيث بيث[1] إن الثاني قلب للأول ، كما في قولهم : « لا دَرَيْتَ ولا تليتَ »[2] ؛ وفي حوْثَ بَوْثَ إن الأول قلب للثاني ، كقولهم : وقعوا في حَوْصَ بَوْصَ ؛ وفيه نظر .

(وكَفَّةً عن كَفَّة) ـ فيصير في هذا ثلاث استعمالات : كَفَّةَ كَفَّةَ بالبناء ، كَفَّةَ كفَّةٍ بالإضافة ، كَفَّةً عن كَفَّةٍ ؛ والجميع بفتح الكاف ، والمعنى واحد .

(وألحقوا[3] بهذا : وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ ، وحِيصَ بِيصَ ، والخازَ بازَ) ـ أي ألحق بما ذكر من الظرف والحال ماليس بواحد منهما .

ومعنى وقعوا في حيص بيص : وقعوا في شدة ذات تأخر وتقدم ، من حاصَ عن الشيء يحيص تأخر عنه خوفا منه ؛ وباص يبوص بَوْصاً تقدَّم ، وحيص بيص بالياء فيهما لمشاكلة الثاني الأول ، كما في : «لا دريت ولا تليت » ؛ ومن قال : حوص بوص ، عكس نحو : « مأزورات غير مأجورات »[4] .

وحكى أبو عمرو : وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ ، وحِيصَ بِيصَ ، وحَيْصِ بَيْصِ[5] . وقالوا أيضا : حاص باص . وفي الخاز باز لغات : بناء الجزأين على الفتح كحاثَ

---

(١) في (ز) : وبيث

(٢) من أحاديث منكر ونكير لبعض الموتى في القبر

(٣) في (غ) وفي النسخة المحققة من التسهيل : وألحق .

(٤) من حديثه ﷺ لزائرات القبور : « ارجعن مأزورات غير مأجورات ـ ابن ماجة ـ جنائز /٥٠

(٥) سقطتا من النسخة ـ المحققة من التسهيل ، وذكرتا بدون ضبط في نسخ التحقيق الثلاث ؛ وفي اللسان ـ حيص : الحَيْصُ الحَيْدُ عن الشيء ، وحاص عنه يحيص حَيْصاً رجع ، ويقال : ما عنه محيص ، أى محيد ومهرب ، وكذلك المحاص والانحياص مثله ؛ وفي كتاب ابن السكيت : وقع القوم في =

باثَ ، تشبيها بخمسة عشر ، وعلى الكسر كحاثِ باثِ بكسر الثاء فيها ، وفتح الأول أوكسره ؛ قيل : وضم الثاني ، وفيه بحث ؛ وإعراب الأول وإضافته إلى الثاني معرباً ، وخِزْباز كقرطاس ؛ وخاز باء كقاصعاء ، غيرَ مصروف ، وهو عشب وذباب وصوت الذباب ، وداء في اللهازم ،وبعض أسماء السنور[1] .



= حَيْصَ ، بَيْصَ ، وحِيصَ بِيصَ ، وحَيْصِ بَيْصِ ، وحاصِ باصِ ، أي في ضيق وشدة ؛ وقيل : أي اختلاط من أمر لا مخرج لهم منه ؛ ونصب حيصَ بيصَ على كل حال ؛ قال الجوهري : وحيصَ بَيْصَ اسمان جعلا واحداً ، وبُنيا على الفتح مثل : جاري بيتَ بيتَ .

(١) وفي القاموس المحيط ذكر في الخاز باز عشر لغات ، ثم قال ، هو ذباب يكون فى الروض ، أو هي حكاية أصواته ، وداء يأخذ في أعناق الإبل والناس ، ونبتتان ، والسنور .

٣١ ـ باب كم وكأين وكذا

(كم اسم لعدد مبهم ، فيفتقر إلى مميِّز) ـ ودليل اسميتها الإسناد إليها وعود الضمير عليها ، ومثالها : كم رجلاً جاءك ؟ ودخول حرف الجر عليها ، والإضافة إليها ، وتسليط عوامل النصب عليها نحو : كم كانت دراهمك ؟ وكم يوماً صمتَ ؟ وكم فرسخاً سرت ؟ وهي في حالتها ، أعني الاستفهامية والخبرية ، أشد إبهاماً من اسم العدد ، لأن اسمه يدل على العدد نصا ولا يدل على جنس المعدود ، والأمران في كم مبهمان ، فافتقارها إلى مميز أشد[1] من افتقار اسم العدد ؛ وفي البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن كم الخبرية حرف للتكثير في مقابلة رب ، ويرده ما سبق من دليل اسميتها .

والجمهور على بساطة كم ، وقال الكسائي والفراء : هي مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية ، وحذف الألف كما في : لِمَ ؟ وبِمَ ؟ ولا بُعْدَ فيه ، كما قالوا في كذا وكأين بالتركيب من كاف التشبيه واسم الإشارة وأي .

(ولا يحذف إلا لدليل) ـ نحو : كم مالك ؟ أي كم درهماً أو ديناراً ، وكم غلمانك ؟ أي كم رجلاً ؟ وكم سرت ؟ أي فرسخاً أو يوماً ؟ قال تعالى : ﴿ قال قائل منهم : كم لبثتم ﴾[2] ؟

وكلامه يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين مميز الاستفهامية ومميز الخبرية ، فنقول : كم قد أتاني زيد ، وكم عندك ضارب زيداً ؛ ومنع بعضهم ذلك في

---

(١) في (د،ز) : أشد افتقاراً من اسم العدد

(٢) الكهف : ١٩ ، والشاهد حذف مميز كم : يوماً أو عاماً لدلالة الفعل (لبثتم) عليه .

الخبرية ، لأنـه لا يقتصر على مضـاف دون مضـاف إليـه ، فلا يقـال في : عنـدي ثلاثة أثواب : عندي ثلاثـة ، كـذا لا يقـال : كم لـك ، أي كم غلمـان ؛ وصرح ابن العلج وابن عصفور بجواز حـذف مميز الخبريـة ، وقيل يقبح حـذفـه إلا أن يقـدر منصوباً ، ومن الحذف :

٧٢ - كم عمـةٌ لـك يـاجرير وخـالـةٌ فـدعـاء قـد حلبت عليَّ عشـاري[1]

٧٣ - كم بجـود مقرفٌ نـال العـلا وكريم بخلـه قـد وضعـه[2]

في رواية من رفع عمة ومقرفٍ .

(وهو إن استفهم بها كمميز عشرين وأخواتـه) ـ فيكون مفرداً منصـوبـاً كما سبق ، وهي صالحة لقليل العدد وكثيره ؛ وفي البسيط أنهـا عنـد بعضهم للتكثير ، قال : والظاهر الأول لصلاحية الجواب بـالأقل نحو : ثلاثـة واثنين في جواب : كم رجـلا جـاءك ؟ وحكى الأخفش عن العرب : كم مكث عبـد الله ؟ يـومـاً أو يومين ؟

(لكن فصله جائز هنا في الاختيار ، وهناك في الاضطرار) ـ فيفصل بين كم الاستفهامية ومميزها في سعـة الكلام نحو : كم لـك درهمـا ؟ وكم أتـاك رجلا ؟ وكم

---

(١) قائله الفرزدق يهجو جريرا ـ ديوانه ٤٥١ ـ ولم يذكر الشطر الثاني في (ز،غ)
قـال في الـدرر ٢١١/١ : استشهـد بـه على مجيء تمييز كم الخبريـة مجروراً مفرداً .. والبيت من شـواهـد سيبويه ، قال الأعلم : ويجوز في قوله : كم عمة الرفع والنصب والجر ، وبين كل وجه ، والشاهـد هنـا على رواية الرفع وحذف مميز الخبرية على تقدير : كم مرة حلبت عليَّ عشاري عمة لك وخالة ... والفدعـاء التي اعوجت إصبعها من كثرة حلبها ، ويقال : الفدعاء التي أصاب رجلها فدع من كثرة مشيها وراء الإبل .

(٢) قـال في الـدرر ٢١٢/١ : البيت من شواهـد سيبويـه ، قـال الأعلم : الشـاهـد فيـه جواز الرفع والنصب والجر في مقرف ... وهنـا على حـذف مميز الخبريـة كسـابقـه على تقـدير : كم مرة مقرفٌ نـال العلا ... والبيت من قصيدة لأنس بن زنيم يخاطب بها عبد الله بن زياد . قال فى معجم شواهد العربية : أو أبو الأسود ، أو عبد الله بن كريز .

ضربت رجلا ؛ والاتصال هو الأصل والأقوى ، ولا يجوز الفصل مع عشرين وأحد عشر وأخواتها إلا في ضرورة الشعر كقوله :

٧٤ ـ على أنني بعــــد مـــــا قـــــد مضى　　ثـــلاثـــون للهجر حـــولاً كميـــلا[١]

وقوله :

٧٥ ـ في خمسَ عشرةَ من جمـــادَى ليلـــةً　　لا أستطيـــع على الفراش رقـــادي[٢]

وإنما فصل في كم اختياراً للزومها الصدر، بخلاف نظيرها من الأعـداد المميزة بمنصوب ، فجعل هذا القدر من التصرف عوضاً من ذلـك التصرف الـذي سلبتـه . قاله سيبويه .

(وإن دخل عليها حرف جر فجرُّه جـائز بمن مضمرة ، لابإضـافتهـا إليـه ، خلافـا لأبي[٣] إسحـاق) ـ قـال سيبويـه : وسـألتـه ، يعني الخليل ، عن قـولهم : على[٤] كم جذع بيتك مبنيٌّ ؟ فقال : القيـاس النصب ، وهو قول عـامـة النـاس ، وأما الذين جرُّوا فـإنهم أرادوا معنى مِنْ ، ولكنهم حـذفوهـا تخفيفـاً وصـارت على عوضاً منها . انتهى .

فمـذهب الخليـل وسيبـويـه والجمـاعـة ، كما قـال ابن خروف ، أن الجرَّ بمن

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٧١/٤ : قاله العباس بن مرداس السلمي ، والشاهد في قوله : ثلاثون للهجر حولاً .. حيث فصل بين ثلاثون وبين مميزه حولاً بالجار والمجرور للضرورة .

(٢) في المقتضب ٥٦/٣ ، قال في الحاشية : الشاهد فيـه الفصل بين العـدد : خمس عشرة ، وتمييزه : ليلةً ، بالجار والمجرور : من جمادى ، للضرورة ؛ قال : ولم أقف على قائله .

(٣) الزجاج

(٤) سقطت من (د)

مضمرة ، وخالف الزجاج وحده ، فحكى النحاس عنه أنه كان يخفض هنا بكم ولا يحذف شيئا ، وهو ضعيف لا لتزامهم حينئذ دخول حرف الجر عليها ، ولو كان على الإضافة لم يلتزم ذلك ، ولأنها بمنزلة عدد لا يكون ذلك فيه .

وقول ابن بابشاذ : إن الحذف ليس مذهب المحققين ضعيف ، فقد رأيت كلام الخليل وتقرير سيبويه له ، وهو نص كلام غيرهما ؛ وقول من أجاز الجرَّ بدون دخول حرف الجر عليها ضعيف لعدم القياس والسماع .

(ولا يكون مميزها جمعاً ، خلافا للكوفين) - وفاقا للبصريين إلاّ الأخفش ، إذ فصَّل ، فأجاز كونه جمعاً عند قصدِ السؤال عن أصناف الجمع نحو : كم رجالاً عندك ؟ على قصد السؤال عن عدد أصناف القوم الذين عنده ، لا عن مبلغ أشخاصهم ، وتبعه فيه بعض المغاربة .

(وما أوهم ذلك فحال ، والمميز محذوف) - نحو أن يقال : كم لك شهوداً ؟ وكم عليك رقباء ؟ فيكون التقدير : كم إنساناً لك شهوداً ؟ وكم نفساً عليك رقباء ؟ ولم يسمع من كلام العرب : كم غلماناً لك ؟

وفي رؤوس المسائل : لا خلاف في جواز : كم لك غلمانا ؟ وأما كم غلمانا لك ؟ فجائز عند الكوفيين ، ممتنع عند البصريين .انتهى . فاتفق على الأول لإمكان الحالية ، وخالف البصريون في الثاني لأن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي .

(وإن أخبر بكم قصداً للتكثير ، فمميزها كمميز عشرة أو مائة) - فيكون جمعاً مجروراً كمميز عشرة نحو : كم غلمان ملكت ! ومفردها مجروراً كمميز مائة نحو : كم ثوبٍ لبست ! وتمييزها بالمفرد أكثر من تمييزها بالجمع ؛ بل قال بعض النحويين إن الجمع شاذ ، وهي في الحالين للتكثير عند المبرد ومن بعده من

النحـاة ، وخـالف أبـو بكر بن طـاهر وتلميـذه ابن خروف فـزعمـا أنها للتعليـل والتكثير كرُبَّ ، وقالا : إنه مذهب سيبويه والكسائي ، واستدل لـه ابن عصفور بقول الفرزدق :

٧٦ ـ (مكرر ٧٢) ☆ كم عمة لك ياجرير وخالة ☆[١]

إذ ماذكره في البيت وما بعده يمنع التكثير ، من كونهم فُدعاً يَقْذُن الفُصْلان بالرجلَين ، حالبات لعشار الفرزدق ، كلفات ، وتوضحه رواية الرفع .

(مجروراً بإضافتها إليه) ـ كما في عشرة ومائة .

(لا بِمنْ محـذوفـةً ، خلافـا للفراء) ـ وعزاه بعضهم للكـوفيين ، ويظهر من كلام الخليل الميل إليه ، واستدل له بقول الأعشى :

٧٧ ـ ☆ كم ضاحك مِنْ ذا ومِنْ ساخرٍ ☆[٢]

فقوله : ومن ساخر ، دليل على أن التقـدير : كم من ضـاحـك ، ورُدَّ بجواز معاملة كم ضاحك ، معاملـة كم من ضـاحـك ؛ لتوافقهما في المعنى ، فعطف مع مِنْ كذلك ، ويؤيد الإضافة منع جرِّه عند انفصاله في النثر .

---

(١) سبق توضيح مـا في البيت من شـاهـد على روايـة الرفـع وجـواز رفـع عمـة ونصبهـا وجرِّهـا ، والشـاهـد هنـا على مجيء ، كم الخبريـة للتقليـل والتكثير كرُبَّ ، وقـائلـه الفرزدق ـ ديـوانـه ٣٦١/١ ـ صادر ـ بيروت

(٢) في أمالي ابن الشجري ٣٦٤/١ : وذهب الخليل إلى أن النكرة بعد كم في نحو : كم رجل عنـدي ، تجرُّ على إرادة مِنْ ، والدليل على جواز ذلك ، كما قال الخليل : قول الأعشى :

☆ كم ضاحك مِنْ ذا ومِنْ ساخرٍ ☆

أراد : كم من ضاحك ، فلذلك عَطف عليه بمِنْ ، فقال : ومن ساخر .

قال : وبالجملة إن إضمار الجار وإعماله بغير عوض ضعيف ، وإنما استجـازوا إضمار مِنْ بعـد كم ، لأنـه قـد عرف موضعها ، وكثر استعمالها فيه .. والبيت للأعشى ـ ديوانه ص ١٠٦ .

(وإن فُصل نُصب ، حملاً على الاستفهامية) ـ كقوله :

٧٨ ـ كم نـــالني منهم فضـلاً على عـــدم   إذ لا أكاد من الإقتـــار أجتمـــل[1]

وزعم بعض قدماء النحاة أن الأصل في كم الاستفهامية والخبرية نصب المميز ، وأن جرَّه بمِنْ مقدرة فيها ، وضعَّفه سيبويه بأن الأكثر في الاستفهام النصب فأوِّل جرُّها ، والأكثر هنا الجرُّ فلا تأويل .

(وربما نصب غير مفصول) ـ في ذلك خلاف ، وقد حكى سيبويه الجواز لغة عن بعض العرب ، ومنه :

[مكرر (٧٦) (٧٢)]   ☆ كم عمةً لك ياجرير وخالةً[2] ☆

في رواية من نصب ، وهي لغة قليلة ، وقال بعضهم إنها لغة تميم ؛ وظاهر كلام سيبويه والمبرد والفارسي جواز نصب الجمع كالمفرد مع الفصل ودونه ، فتقول : كم ملكت غلماناً ، وكم غلماناً ملكت ، بالنصب ، وإليه ذهب السيرافي ، وذهب الشلوبين إلى المنع في الجمع ، لأن التمييز يلزمه الإفراد إلا فيما استثني .

---

(١) في الدرر ٢١٢/١ : أحتمل بالحاء المهملة ، قال : استشهد به على أن مميز كم الخبرية ينصب إن فصل منها حملاً على الاستفهامية ، والبيت من شواهد سيبويه ، قال الأعلم : الشاهد فيه نصب ما بعد كم على التمييز من أجل الفصل لقبح الفصل بين الجار والمجرور ؛ يقول : أنعموا عليَّ وأفضلوا عند عدمي لشدة الزمان وشمول الجدب ، وقوله : إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل ، أي حين يبلغ مني الجهد وسوء الحال إلى أن لا أقدر على الارتحال لطلب الرزق ضعفاً وفقراً ، ويروى : أجتمل بالجيم أي أجمع العظام لأخرج ودكها وأتعلل به ، والجميل الودك .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٨٢/٤ : قاله القطامي ، وكم خبرية ، وفضلاً مميزها ، وفيه الشاهد حيث فصل بينها بالجملة ـ نالني منهم ـ ويجوز في فضلاً الرفع على أنه فاعل نالني ، والجر على لغة من جر مميزكم ، والنصب هو الأظهر ؛ وأجتمل من اجتملت الشحم إذا أذبته ، وعن بعض من لايوثق به : أحتمل ـ بالحاء المهملة ـ وما أظنه صحيحاً .

(٢) سبق توضيح الشاهد في هذا البيت وجواز الرفع والنصب والجر في عمة .

(وقد يُجَرُّ في الشعر مفصولاً بظرف أو جار ومجرور) ـ فالأول كقوله :

٧٩ ـ كم دون ميَّة موماةٍ يُهال لها إذا تيمَّمها الخرِّيت ذو الجلَد[1]

والثاني كقوله :

٨٠ ـ كم في بني بكر بن سعد سيد ضخم الدسيعة ماجد نفَّاع[2]

وفي هذه المسألة مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقا في الكلام ، وهو قول الكوفيين ، ويعزى ليونس .

والثاني : تخصيصه بالشعر مطلقاً ، وهو مذهب جمهور البصريين .

والثالث : تخصيصه بالشعر إذا كان الظرف أو المجرور ناقصاً ، نحو : كم بك مأخوذٍ أتاني ، وكم اليوم جائعٍ جاءني ؛ ومنعه إذا كان تاما ، وهو مذهب يونس ؛ ويردُّه قولُه :

كم دون مية موماةٍ ...

وقوله :

٨١ ـ كم دون سلمى فلواتٍ بيدِ ...[3]

والموماة واحدة الموامي أي المَفاوز ، وأصلها مَوْمَوة على فَعْلَلَة ، وهو مضاعف

---

(١) في ش ، ش ـ العيني على الأشموني والصبان ٨١/٤ : قاله ذو الرمة ، ولم أجده في ديوانه ، وهو في ملحقات ديوانه ٦٦٥ ، وكم خبرية ، وموماة مميزها ، وفيه الشاهد ، حيث فصل بينها بالظرف ، ويُهال لها أي يفزع منها والخريت الماهر الحاذق .

(٢) في العيني ٨٢/٤ : قاله الفرزدق ، والشاهد في سيد مميز كم ، وهو مجرور مع الفصل بالجار والمجرور ، وضخم الدسيعة عظيم العطية .

(٣) هو مثال للرد على يونس في منعه جرّ تمييز كم مفصولاً بظرف أو مجرور تام .

قلبت واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وهاله الشيء يهوله أفزعه ، والخريت الدليل الحاذق ، والدسيعة العطية ، يقال : فلان ضخم الدسيعة .

(لا بجملة) ـ فلا تقول : كم جاءني رجلٍ ، بخفض رجل في الكلام ولا في الشعر ، هذا مذهب البصريين ، وأجازه الكوفيون في الكلام ، ويقتضيه كلام المبرد ، وأنشد :

٨٢ ـ ☆ وكم قد فاتني بطلٍ كميٍّ ☆[1]

البيت بالخفض ، وقال : لولا أن القافية مخفوضة لاختير الرفع أو النصب ، وروى سيبويه البيت بالرفع ولم يُجزْ فيه الجرَّ .

(ولا بهما معاً) ـ أي ولا بالجملة والظرف أو المجرور ؛ ومن منع في الجملة وحدها منع في الجملة والظرف أو المجرور بطريق الأَوْلَى ، وحكى بعض النحويين جر فضل في قوله :

(مكرر ٧٨) كم نالني منهمُ فضلا[2] ... البيت .

فإن ثبت فهو شاذ لا يقاس عليه في نظم ولا نثر .

(**فصل**) : (لزمت كم التصدير) ـ أي استفهامية كانت أو خبرية ؛ ولهذا

---

(١) في (ز ، غ) : كم ، وفي سيبويه ١٦٦/٢ : فكم ، وبطلٌ كميٌّ بالرفع ، وعجزه :
☆ وياسرُ فتيةٍ سمحٌ هضومُ ☆
بالرفع أيضا ، ثم قال : وقد يجوز في الشعر أن تجرَّ وبينها وبين الاسم حاجز فتقول : كم فيها رجلٍ ، وقال المحقق : البيت من الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، وأشار إلى رواية بعض النسخ : كم قد فاتني ، بالخرم ، وفاتني أي فقدته بالموت ، والكمي الشجاع ، والياسر الداخل مع القوم في الميسر لكرمه ، والسمح الكريم الجواد ، والهضوم الذي يهضم ماله للصديق والجار والسائل ، والشاهد هنا على رواية الخفض ، وفاقا للكوفيين والمبرد ، وقد أجازه سيبويه في الشعر ، كما أشرت ، وليس كما قال الشارح .

(٢) سبق توضيح وجواز الرفع والنصب والجر في المميز .

امتنع النصب في : زيد كم ضربته ؟ أو كم دراهم أعطيتـه ؟ وهـذا التصـدير لكم في غير الجر كما سيأتي ، على أنه قد جاء في الاستفهامية عند الاستثبات تقـديم العـامل عليها معطوفة ؛ حُكِيَ من كلامهم : قبضتَ عشرين وكم ؟ في استثبـات قـائل : قبضت عشرين كذا وكذا .

وتقـديم العـامل على الخبريـة لغـة حكاهـا الأخفش نحو : فككتُ كم عـانٍ ، وملكت كم غـلام !. وهي لغـة قليلـة ، ثم قيـل : لا يقـاس على مـاسُمع للقلـة ، وقيل : يقاس ، وهو الصحيح ؛ لأنها لغة .

(وبُنيت في الاستفهـام لتضمنهـا معنى حرفـه) ـ وهـو همـزة الاستفهـام ، وبذلك علل النحويون بناءها ؛ ويجوز أيضا أن تعلل بمشـابهتهـا الحرف في الوضع والجمود .

(وفي الخبرية[1] لشبهها بـالاستفهـاميـة لفظـاً ومعنى) ـ إذ هي لعـدد مبهم كالاستفهاميـة ؛ ويجوز أن يعلل البنـاء أيضـا بمـا سبق . وقـال الشلوبين : بنيت لتضمنهـا معنى حرف الكثرة الـذي كان حقـه أن يوضع ، وهو نظير مـا قـالـه ابن مالك في أسماء الإشارة ؛ ورد ابن هشام قول الشلوبين بأنـه لا يُعرف لأحـد ، ولا نظير لـه في كـلامهم ، والقيـاس لا يعطيـه ، لأن التضمين فرع الـوجـود ، فمـا لم يوجد لا تضمن كلمة معناه ، ومثل هذا يأتي في اسم الإشارة .

(وتقع في حالتيها مبتـدأ) ـ نحو : كم درهمـاً لـك ؟ ، ﴿ كم من فئـة قليلـة غلبت فئة كثيرة ﴾[2]، فلك خبر كم ، وكذا غلبت ؛ وأجـاز العَبْـدي في : كم رجلٍ جاءني ، كون جاءني خبراً ، وهو كلام الناس ، وكونـه صفـة أغنت عن الخبر ، كما

---

(١) في النسخة المحققة من التسهيل وفي (غ) : وفي الخبر .

(٢) سقطت من (د) : فئة كثيرة ، البقرة : ٢٤٩

أغنت عنه في قولهم : أقلُّ رجل يقول ذلك إلاَّ زيداً ، وأقل صفة رجل أغنت عن خبر أقل ، والفرق واضح .

(ومفعولاً) ـ أي مفعولا به ، إما لفعل متعد بنفسه نحو : كم جزءاً[1] قرأتَ ؟ وكم رجالٍ صحبتُ !. وإما لمتعدٍّ بحرف الجرِّ نحو : على كم مسكين تصدقت ؟ أو تصدقتُ !.

(ومضافاً إليها) ـ نحو : غلامَ كم رجلاً ضربتَ ؟ ورقبةَ كم أسير فككتُ !.

(وظرفاً) ـ نحو[2]: كم ميلاً سرتَ ؟ وكم يومٍ صمتُ !.

(ومصدراً) ـ نحو[2]: كم ضربةً ضربتَ زيداً ؟ وكم طعناتٍ طعنتُ !.

(فصل) : (معنى كأين وكذا كمعنى كم الخبرية) ـ فيفيدان من التكثير ماتفيده كم الخبرية ، وهذا في كأين صحيح ، فعليه استعمال العرب ، وأما كذا فالظاهر أنها تكون للعدد قليلاً أو كثيراً ؛ وكأين مركبة من كاف التشبيه وأي الاستفهامية ، قيل : ويحتمل أن تكون بسيطة ؛ وكذا مركبة من كاف التشبيه ومن ذا اسم إشارة .

(ويقتضيان مميزاً منصوباً) ـ كقوله :

٨٣ ـ وكائن[3] لنا فضلاً عليكم ونعمةً[4]
قديماً ، ولا تدرون ما مَنَّ مُنعِمُ[5]

---

(١) في (غ) : كم جزء

(٢) سقطت من النسخ الثلاث ، والسياق يقتضى إثباتها

(٣) في (د) : وكأي

(٤) في ش . ش . ع : منة ، وكذا في المغني

(٥) قال في الدرر : ٢١٢/١ : استشهد به على جواز نصب تمييز كائن ، والأكثر الجر . ولا يعرف قائله .

وقوله :

٨٤ ـ عِـدِ النفسَ نُعمَى بعـد بـؤسـاكَ[1] ذاكراً
كـذا وكـذا لطفـاً بـه نُسيَ الجهـدُ[2]

ولا يجوز أن يضافا إلى المميز ولا إلى غيره ، لأن المركب يحكى ، والإضافة تقتضي نزع التنوين فتفوت الحكاية ، ولأن اسم الإشارة لا يضاف .

(والأكثر جَرُّهُ بِمِنْ بعد كأين) ـ كقوله تعالى : ﴿ وكأين من آيـة ﴾[3]، ﴿ وكأين من نبيٍّ ﴾[4]، ﴿ وكأين من قرية ﴾[5] .

وهي زائدة لتأكيد البيان ، ولما كان أصله الاستفهام صار كأنه غير واجب ، وإن جاء مجروراً بغير لفظ مِنْ فهو بِمِنْ مقدَّرة ؛ هذا قول الخليل وسيبويه والكسائي ؛ وليس جرُّه بالإضافة ، خلافاً لابن كيسان ، ولا يكون مميز كذا إلاّ منصوباً .

(وتنفرد من كذا بلزوم التصدير) ـ فلا تقول : رأيت كأين من رجل ،

---

(١) في الدرر ٢١٣/١ : بعد بؤسك

(٢) في الدرر : استشهد به على أن مميز كذا لا يكون إلا مفردا منصوبا ، وفي ش ـ ش ـ العيني على الأشموني والصبان ٨٦/٤ : والشاهد في قوله : كذا وكذا حيث استعمل مكررا بالعطف لكونه كناية عن العدد ؛ والنفس بالنصب مفعول عِدْ الذي هو أمر من وعد ، ونعمى بضم النون مفعول ثان ، وبؤسى بضم الباء الشدة ، وذاكراً حال ، ولطفاً تمييز ، والجهد بالفتح الطاقة ، وبالضم المشقة .
قال في الدرر : وقال ابن مالك : وقد ورد كذا مفردا ومكررا بلا واو ، ولم يذكر لهما شاهداً ، وأنكر ابن خروف استعماله مفرداً ، وقد ألف أبو حيان « كتاب الشذا في أحكام كذا » ، وألف بعده ابن هشام « فوح الشذا بمسألة كذا » ...

(٣) يوسف : ١٠٥

(٤) آل عمران : ١٤٦

(٥) الحج : ٤٨ ، محمد : ١٣ ، الطلاق : ٨

وتقول : رأيت كذا وكذا رجلاً ؛ وتقع كأين مبتدأ ومفعولاً ، قال في البسيط : وخبراً ، والقياس يقتضي وقوعها ظرفا ومصدرا وخبراً لكان مثل كم الخبرية في تمثيل ابن قتيبة دخول حرف الجر عليها نحو : بكأين تبيع ثوبك ؟ والقياس لايأباه كما في كم ، ومثل به أيضا ابن عصفور .

(وأنها قد يستفهم بها) ـ استشهد المصنف على هذا بما جاء من أن أبي بن كعب قال لعبد الله[1]: كأين تقرأ سورة الأحزاب ؟ أو كأين تعُد سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثاً وسبعين . فقال أُبَيّ : قط ، أي ماكانت كذا قط . والذي ذكره غيره من النحويين أن كأين للخبر مثل كذا .

(ويقال : كَيْءٍ) ـ بياء ساكنة بعد الكاف وهمزة مكسورة منوّنة ، وهذه اللغة حكاها المبرد ، والأصل : كيِّءٍ بتقديم الياء المشدَّدة على الهمزة ، ثم خُفِّفت كميِّتٍ .

(وكاءٍ[2]) ـ بالألف بعد الكاف ، وهمزة مكسورة منوّنة ؛ والألف بدل من الياء المخففة ، وبهذا قرأ ابن كثير .

(وكإٍ) ـ بحذف الألف ، وهمزة مكسورة منونة بعد الكاف .

(وكأْيٍ) ـ وهي مقلوبة من كيْءٍ المذكورة أولاً بعد الأصلية التي هي كأين ، وبهذه قرأ ابن مُحَيْصِن والأشهب ، وحكاها ابن كيسان والأعلم ؛ وزعم ابن خروف أن الأعلم غلط فيها ، وهي كاي بألف ثم ياء ، ورُدَّ بأن غير الأعلم قد ضبطها كما سبق ، لا كما ذكر ابن خروف ، وبأن ماذكره ابن خروف لم يحكه غيره ، قال ابن عصفور : وهو جائز في القياس ، كما قالوا في رأس راس بألف جاز في كأي كاي ؛

---

(١) عبد الله بن مسعود ؛ مسند الإمام أحمد ٥ ،١٣٢

(٢) في (ز) : وكائن .

وأفصح لغاتها الأصل ، وبها قرأ الجمهور ؛ ثم ماقرأ به ابن كثير ، وهي كثيرة في كلام العرب[1] ، خصوصا في الشعر .

(وقلَّ ورود كذا مفرداً أو مكرراً بلا واو) ـ الذي وجد في لسان العرب أن كذا إذا كني بها عن غير عدد أفردت نحو : نزلت بمكان كذا ، أو عطفت نحو : بمكان كذا وكذا ، وإذا كني بها عن عدد عطفت نحو : عندي كذا وكذا درهماً ، والمميِّز منصوب مفرد ؛ قيل : فإن وردت مفردة في العدد حمل على حذفِ المعطوفِ ، أو مكررة فيه أو في غيره بلا عطف ، حمل على حذف العاطف[2] ، كما قالوا في كيت وكيت : كيت كيت .

(وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه) ـ هذا شيء ذكره الكوفيون ، ووافقهم فيه الأخفش والمبرد وابن كيسان والسيرافي وابن الدهان وأبو علي الفارسي في أحد قوليه ؛ فتقول على هذا : مررت بكذا رجالٍ ، بجرِّ رجال ، قيل على الإضافة ، وقيل على البدلية ، فيكون متردداً بين كونهم ثلاثة وما فوق ذلك إلى التسعة ؛ ومررت بكذا رجلٍ بجرِّ رجل على ماسبق ، فيكون كناية عن مائة أو ألف ، وكذا الكلام في الباقي .

والحاصل أنها تعامل معاملة ماكني بها عنه في اللفظ والتمييز ، فتفرد أو تركب أو تعطف ، ويفرد التمييز أو يجمع ، ويجر[3] أو ينصب على حسب لفظ

---

(١) في لسان العرب ـ كون : الأزهري : وفي كأيّ ثلاث لغات : كأيٍّ بوزن كعيّن وكائن بوزن كاعن ، وكاين بوزن ماين ، لاهمز فيه ؛ وفي شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٤ : وفيها خمس لغات : قالوا : كأيّ ، فهي أيّ دخلت عليها الكاف وكاءٍ بوزن كاعٍ ، وكيِّئ ، وكأيٍ بوزن كعْي ، وكأٍ بوزن كعٍ وشجٍ ، حكاها أبو الحسن بن كيسان .

(٢) في (د) : المعطوف . ثم كرر العبارة بلفظ العاطف ، وهو سهو وتكرار من الناسخ .

(٣) في (ز) : أو يجر .

المكنى عنه وتمييزه ، وليس لهم في هذا سماع ، وإنما استندوا إلى الرأي لا الروايـة ؛ ووافقهم ابن عصفور ، إلا أنه قـال فيما يقتضي جر التمييز : إنـه يُجَرُّ بِمِنْ ، ويُعَرَّف ويُجمع فتقول : عندي كذا من الرجال ، قاصداً من ثلاثة إلى تسعـة ، وكـذا من الدراهم قاصداً مائة وبابه ؛ ومـذهب جمهور البصريين أن التمييز لا يكون إلاَّ مفرداً منصوباً ، كيف كانت كذا[1] ، أريد بها عدد قليل أو كثير ، وإليـه ذهب الفـارسي مرةً ، وزعم ابن عصفور أن مـا اختـاره مـذهب البصريين ؛ وسبقـه إلى مثلـه ابن السيد ، فزعم أن الكوفيين والبصريين اتفقوا على أن كذا وكذا كنايـة عن الأعـداد المعطوفة ، وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة ؛ والصواب ماتقدَّم .



(١) سقطت من (ز).

٣٢ ـ باب نعم وبئس

(وليسا باسمين فيليا عوامل الأسماء ، خلافا للفراء) ـ وأكثر الكوفيين ، واستدلوا بدخول حرف الجر ، كقول رجل من بني عُقيل وُلدت له بنت ، فقيلَ له : نعم الولد . فقال[1]: والله ماهي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرّها سرقة . وقال الرؤاسي : سمعت العرب تقول : فيك نعمت الخصلة . فجعلها مبتدأ خبره فيك .

(بل هما فعلان) ـ وفاقاً للبصريين والكسائي ، بدليل إلحاق تاء التأنيث مع المؤنث ، نحو : نعمت المرأة هند ؛ والإضمار فيها كالفعل نحو : نعما رجلين الزيدان ، ونعموا رجالاً الزيدون ، ونعمن نساء الهندات ؛ حكاه الكسائي والأخفش . وأما قول العقيلي فعلى حذف الموصوف ، أي بولد نعم الولد ، وكذا ماحكى الرؤاسي أي فيك خصلة نعمت الخصلة .

وزعم بعضهم أنه لاخلاف بين البصريين والكوفيين في فعلية نعم وبئس في قولك : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، وأن الاسم الذي بعدهما فاعل مرفوع بها ، وإنما الخلاف بينهم في أن مجموع الجملة صار اسما أو لا ؛ فذهب البصريون إلى أنها جملة غير مؤولة باسم ، وذهب الكسائي إلى أنها اسم محكيّ كتأبط شرّاً ، فنعم الرجل اسم للممدوح ، وبئس الرجل للمذموم ، وهما جملتان في الأصل .

---

(١) سقطت من (د)

وذهب الفراء إلى أن الأصل : رجل نعم الرجل أو بئس الرجل ، فحذف الموصوف ، وأقيمت الجملة التي هي صفة مقامه ، كأنك قلت : ممدوح زيد أو مذموم زيد ، وعلى هذا الاسمُ المرفوع الذي يلي نعم وبئس فاعل عند البصريين والكوفيين . وعلى الطريقة الأولى قال صاحب البسيط : ينبغي كونه تابعاً لنعم بدلاً أو عطفاً ، ونعم اسمٌ يراد به الممدوح ، كأنك قلت : الممدوح الرجل زيد . ورد قول الكوفيين على الطريقة الثانية بعدم دخول النواسخ ونحوها ، فلا يقال : إن نعم الرجل قائم ، كما يقال : إن تأبط شرا قائم .

(لا يتصرفان) ـ فلا يكونان بغير صيغة الماضي .

(للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة) ـ فلزمت نعم المدح ، وكانت قبل ذلك للدلالة على إصابة نعمة نحو : نَعِم الرجل ؛ ولزمت بئس الذم ، وكانت لإصابة بؤس نحو : بَئِس الرجل ، فلما خرجتا عن أصلهما إلى غيره لم يُتصرف فيهما ؛ ودليل المبالغة استعمال نعم في صفة الله تعالى والأنبياء ، واستعمال بئس في عذاب الكفار ونحوه ؛ وربما توهم عدم المبالغة فيما روي أن شريك بن عبد الله القاضي ذكر عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه فقال جليسٌ له : نعم الرجل عليّ ، فغضب وقال : ألعليّ يقال : نعم الرجل ؟ فأمسك القائل حتى سكن غضب شريك ، ثم قال له : ألم يقل الله تعالى : ﴿ فلنعم المجيبون ﴾[1]؟ و ﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾[2]؟ قال شريك : بلى . فقال : ألا ترضى لعليّ مارضيه الله لنفسه ولأنبيائه ؟

(وأصلهما فَعِل) ـ على مثال سمع ، كما سبق ذكره .

---

(١) الصافات : ٧٥

(٢) ص : ٣٠

(وقد يَردان كذلك) ـ فيقال : نَعِمَ الرجل زيدٌ ، وبَئِسَ الرجل بكرٌ ، بفتح الفاء وكسر[1] العين فيهما .

(أو بسكون العين وفتح الفاء) ـ نحو : نَعْم الرجلُ أو بَأْسَ ، بفتح الفاء[2] وسكون العين تخفيفاً .

(أو كسرها) ـ أي كسر الفاء مع سكون العين ، وهي اللغة الفاشية مع بُعدها من الأصل ، فكسرت الفاء إتباعا لكسرة العين ، ثم خففت العين بالتسكين .

(أو بكسرهما[3]) ـ أي كسر الفاء والعين ، وكسرت الفاء إتباعاً لكسرة العين ؛ فهذه أربع لغات ، قال بعض المغاربة : أفصحها نِعْمَ ، وهي لغة القرآن ، ثم نِعِم وعليها ﴿ فنِعِمَّا هي ﴾[4] ، ثم نَعِم وهي الأصلية ، ثم نَعْمَ وهي في المرتبة الرابعة[5] .

وظاهر كلام المصنف أن الجميع مسموع في نعم وبئس ، وكذا ظاهر كلام غيره ؛ وزعم بعضهم أنه لم يُسمع في بئس إلاَّ الفاشية ، وبعضهم يترك حينئذ الهمزة[6] ، والباقي إنما قيل بالقياس .

وحكى الأخفش والفارسي في بِئْسَ بَيْسَ بفتح الباء ثم ياء ساكنة ، وهو غريب . والأصل بَئِس فخففت الهمزة بجعلها بين الهمزة والياء ، ثم سُكنت بعد التسهيل ، وأخلصت ياء على حد قولهم في يومَئِذٍ يَوْمَيْذٍ .

---

(١) ، (٢) سقط ما بينهما من (د)

(٣) في (د ، غ) : أو كسرها

(٤) البقرة : ٢٧١

(٥) وفي لسان العرب ـ نعم ـ قال الجوهري : وفيها أربع لغات : نَعِمَ ، ونِعِمَ ، ونِعْمَ ، ونَعْمَ ....

(٦) في (ز) : الهمز

والأوجه الأربعة المذكورة فيهما غيرَ متصرفتين[1] ، جائزة فيهما وهما متصرفتان كما يستخرج[2] ذلك مما سيأتي .

وحكى الكوفيون أنه سمع في نَعِم نَعِيم على وزن فَعِيل ، وهو شاذ ؛ ووجهه إشباع كسرة العين فتولدت الياء ، كقوله :

☆ يحبُّكِ عظمٌ في التراب تريب ☆[3]

- ٨٥

أي تَرِب .

(وكذلك كل ذي عين حَلْقية من فَعِلَ ، فِعلاً أو اسماً) - فيجوز في شَهِدَ وفَخِذَ ونحوهما ماسبق من اللغات الأربع ، إلاَّ إن شذَّت العرب في الفك فلا تسكن العين ، لئلا يؤدي إلى الإدغام الذي تركوه في نحو : لَحَحَتْ عينُ الرجل إذا لصقت من الرمص ، وكذا لا تسكن عين ما سكنت لامه لما اتصل بها من ضمير نحو : شَهِدْتُ ، أو كان اسم فاعل فعل[4] معتل اللام كبعير سخٍ مثال عمٍ ، يقال : سَخِيَ البعير بالكسر يَسْخَى سَخىً فهو سَخٍ ؛ وهو أن يعترض له ريح بين الجلد والكتف إذا وثب بالحمل الثقيل ، فهذا ونحوه لا يجوز تسكين عينه .

(وقد تُجعل العين الحلقية متبوعة الفاء في فعيل) - فيقال في صغير[5] وبعير وبهيمة[6] : صِغير وبِعير وبِهيمة بكسر الصاد والباء ، وكذا ماأشبهها ، وهي لغة تميم .

---

(١) في (د) : والأربعة الأوجه فيهما غير متصرفتين

(٢) في (د ، ز) : كما سيتخرج .

(٣) صدر البيت كما جاء بهامش (د ، ز) :

☆ يحبُّكِ قلبي ما حييتُ وإن أمت ☆

وقد جاء به الشارح مثالاً على تولد الياء من إشباع كسرة العين في فَعِلٍ فيصير فعيلاً ، كما حكى الكوفيون أنه سُمع في نَعِم نعيم على وزن فَعيل ، وفي المثال : تَرِيب أي تَرِب .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) ، (٦) سقط ما بينهما من (د).

(وتـابعتَهـا في فَعْل) ـ نحو : فحَم ودهَر وكأَس بفتح الحـاء والهـاء والهمزة ؛ ومذهب البصريين أن الفتح فيما ثبت سكونه من هـذا النوع مقصور على السماع ، وأن الوارد منـه بوجهين ممـا وضـع على لغتين ، وليس أصلـه السكـون ثم فتـح ولا العكس ، ومذهب الكوفيين أن بعضه ذو لغتين ، وبعضه أصلـه السكون ثم فتح ، واختاره ابن جني .

(وقـد يتبع الثـاني الأولَ في مثل : نَحْو ومَحْموم) ـ فيقـال : نَحَو ومَحَموم بفتـح الحـاء ؛ واستـدل ابن جني بفعـل العرب هـذا على مـاالختـاره من مـذهب الكوفيين ، فقال : لو لم تكن الفتحة عارضةً في نَحَوٍ لزم قلب الواو ألفـاً لتحركهـا وانفتـاح مـاقبلهـا ، وفي مَحَموم لزم ثبوت مَفَعـول ، ولا سبيـل إلى ذلـك . قـال المصنف : وهو حسن .

ونظير هـذا قولهم : جيَل وتَـوَم ، مخففين من جيـأَل وتـوْءم ، فـالفتحـة على الياء والواو عارضة ، منوي في محلها[1] السكون ، فلذا[2] لم ينقلبـا ألفين ؛ وقولهم : بِيُوت بكسر الباء وبعدها ضمـة ، مع رفضهم مثلـه في المفرد ، وهو أخف ، وذلـك لعروض الكسرة للإتباع ، والضمة منوية في محلها .

(وقـد يقـال في بِئْس : بَيْس) ـ وقـد سبـق حكايـة هـذا عن الأخفش وأبي علي ، وسبق توجيهـه ، وقـال المصنف : الوجـه فيـه أن أصلـه بئس ، فخفف أي بقلب الهمزة ياء ، ثم فتحت الياء التفاتا إلى الأصل ، وترك مـانشـأ عن الكسرة ، لأن استعمال الكسرة أكثر ، فكانت جـديرة بـأن تنوى مع رجوع الفتحـة ، لشبـه الفتحة بالعارضة في قلة الاستعمال .

---

(١) في (د) : في موضعها

(٢) في (ز) : فلذلك .

(**فصل**) : (فاعل نعم وبئس في الغالب ظـاهرٌ معرفٌ بـالألف واللام) ـ نحو : ﴿ نعم المولى ونعم النصير ﴾[1]، ﴿ ولبئس المهـاد ﴾[2] واستظهر بقولـه : في الغالب على ماجـاء بخلافـه[3]، ممـا سيـذكر ، وبقولـه : ظـاهر من المضمر ، ويـأتي تفصيل القول فيه .

(أو مضافٌ إلى المعرَّف بها مباشراً أو بواسطة) ـ فالأول نحو : ﴿ ولنعم دار المتقين ﴾[4]، ﴿ ولبئس مثوى المتكبرين ﴾[5]، والثاني كقوله :

٨٦ ـ فنعم ابنُ أختِ القـوم غيرَ مكـذَّب   زهيرٌ ، حسـامٌ مفرد من حمـائـل[6]

---

(١) الأنفال : ٤٠ ، والحج : ٧٨ ، وقد سقطت من (ز) : ونعم النصير .

(٢) البقرة : ٢٠٦

(٣) في (د) : بخلاف ذلك .

(٤) النحل : ٣٠

(٥) النحل : ٢٩

(٦) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٨/٣ : قالـه أبو طـالب عم النبي ﷺ ، قـال : ويروى بالواو : ونعم ، والشاهد في قوله : فنعم ابن أخت القوم ، فإن فـاعل نعم فيـه مظهر مضـاف إلى ماأضيف إليه المعرف بال ، وغير مكذب حال ، وزهير مخصوص بالمدح مبتدأ ، والجملة مقدماً خبره ، وهو اسم رجل ، وحسام صفته ، ومفرد صفته ، والحمائل جمع حمالة السيف بالكسر .

وفي الدرر ١٠٩/٢ برواية :   زهيرٌ حساماً مفرداً من حمائل

قال : استشهد به على مجيء فاعل نعم مضافا لما أضيف إلى مافيه ال ، واستشهد به في التوضيح على ذلك ، قال صاحب التصريح : فغير حال ، وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتـداء وخبره مـاقبل ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، وحسـام مفرد خبران لمبتـدأ محـذوف أي هو حسـام مفرد ، لانعتـان لزهير ، لأن المعرفة لا ينعت بالنكرة . وفي شرح الشواهد الكبرى للبغـدادي : قـال ابن هشـام في السيرة زهير هو ابن أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، وأمه عاتكة بنت عبد المطلب . انتهى .

وزهير هو المخصوص بالمدح مبتدأ وجملة نعم ابن أخت القوم خبره ، والحسام السيف القـاطع ، وهو منصوب على المدح .. وزهير المذكور أحد الخمسة الذين سعوا في نقض الصحيفـة التي تعـاقـد فيهـا قريش على قطيعة بني هاشم .

وفي ال المصاحبة لفاعل هذا الباب أو لما اتصل به أقوال :

أحدها : أنها للجنس حقيقة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، قال : لأنك تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ، ودليله جوازه : نعم المرأة هند ، في فصيح الكلام ، ولا يقولون : قام فلانة ، في الفصيح[1] .

والثاني : أنها للجنس مجازاً ، على حدِّ قولهم : كل الصيد في جوف الفَرا ، وهو حمار الوحش .

والثالث : للعهد الذهني .

والرابع : للعهد في الشخص الممدوح ؛ وإليه ذهب أبو إسحاق بن ملكون ، وأبو منصور الجواليقي .

(وقد يقوم مقام ذي الألف واللام « ما » معرفةً تامةً ، وفاقاً لسيبويه والكسائي) ـ نحو : ﴿ فنعِمَّا هي ﴾[2] ، أي نعم الشيء هي ، فما فاعل نعم ، وهي المخصوص بالمدح ، ومعنى كون ما تامة أنها معرفة لا تفتقر إلى صلة ، أي ليست كالموصولة ، وهذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج ؛ وجوزه الكسائي والجرمي والفراء والفارسي ؛ وقال سيبويه في : غسلته غسلا نعِمَّا ، أي نعم الغسل ، كقولهم : إني مما أن أصنع ، أي من الأمر أن أصنع أي صنعي ؛ ويؤيد تعريف ما هنا كثرة الاقتصار عليها ، ولو كانت نكرة مميزة كانت بخلاف ذلك . قاله المصنف ، وفيه نظر .

(لاموصولة ، خلافاً للفراء والفارسي) – حيث قالا : إنها موصولة في موضع رفع على الفاعلية ، يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ، فإذا قلت : بئس

---

(١) في (د) : في فصيح

(٢) البقرة : ٢٧١

ما صنعت ، فالتقدير على هذا : بئس الـذي صنعتـه صنعـك ، وهـذا أحـد أقوال الفراء والفارسي في ما ، وهو غير مطرد في مواضعهـا ، فلا يتـأتى ذلـك في : بئسما زيـد ونحوه إلا بتكلف وخروج عمـا استقر من القواعـد ، والظـاهر أنهما لا يقولان هذا في مثل ذلك، وسيأتي تحرير القول في هذا .

(وليست بنكرة مميزة ، خلافاً للزمخشري ، وللفارسي[1] في أحـد قوليـه) – فإذا قلت : نعما زيد ، أو نعما صنعت ، فما نكرة منصوبة على التمييز ، وفـاعل نعم مضمر على حدِّ : نعم رجلاً زيدٌ . وزعم بعض المغاربة أن هـذا مـذهب البصرين ، والحق أن طائفة منهم قالوه ، والمحققون منهم على القول المذكورأولا .

وممن أجاز هذا في ما هـذه الجرمي وابن كيسـان والكسـائي والفراء ، ورده كثيرون بأن ما شديدة الإبهام فلا تصلح للتمييز .

وتلخيص ما قيل في « ما » مع تحرير محل ما :قيل : إن « ما » هذه إما أن يقع بعدها اسم أو فعل :

إن وقـع بعـدهـا اسم كقـول العرب : بئسما تـزويـج ولا مهر ، فثـلاثـة أقوال :فاعل معرفة تامة ، والاسم المخصوص ، وهو مذهب المحققين .

تمييز تركيب « مـا » مع الفعل ، والاسم فـاعل ، وهـو أحـد أقـوال الفراء ، وقيل على هـذا إن المركب مبتـدأ خبره مـا بعـده ، أي المـذموم تزويج ولا مهر . وإن وقع بعدها فعل نحو : نعِمّا صنعت ، فثمانية أقوال :

فاعل معرفة تامة ، والمخصوص محذوف ، والفعل صفته ، أي نعم الشيء شيء صنعت ، وهو أيضاً مذهب المحققين

---

(١) في النسخ الثلاث : والفـارسي ، والتحقيق عن النسخـة المحققـة من التسهيل ، وهو أنسب لبقيـة العبارة .

منصوب على التميز ، والفعل صفته ، والمخصوص محذوف .
تمييز ، والفعل صفة مخصوص محذوف ، أي نعم شيئاً شيء صنعته .
موصول ، والفعل صلة ، والمخصوص محذوف .
موصول وهو المخصوص ، وما أخرى محذوفة هي التمييز ،أي نعم[1] شيئاً الذي صنعته .
تمييز ، والمخصوص ما أخرى موصولة والفعل صلتها :
مصدرية ، ينسبك منها مع الفعل مصدر هو فاعل نعم .
التركيب السابق ذكره .

(ولا يؤكد فاعلها توكيداً معنوياً) - فلا يقال : نعم الرجل نفسه ، أو بئس الرجل عينه ، وهو اتفاق ، وهو على قول[2] إن اللام للجنس ظاهر ،وأما على العهد فقد يقال : لا يمتنع ، وفيه بحث . قال المصنف : ولا يمتنع التوكيد اللفظي نحو : نعم الرجل الرجل زيد .

(وقد يوصف ، خلافا لا بن السراج والفارسي) - قال المصنف : لا يمتنع النعت على الإطلاق ، كما قالا ، بل يمتنع عند قصد التخصيص ، مع كون الفاعل للجنس ، فلو تأولنا الفاعل بالجامع لأكمل الخصال ، لم يمتنع النعت ، لقبوله هذا التأويل ، وعلى هذا قوله :

٨٧ - نعم الفتى المُرِّيُّ أنت إذا هُمُ حضروا لدى الحجَرات نار الموقد[3]

---

(١) سقطت من (د)
(٢) سقطت من (د ، غ)
(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ /٣١ :قاله زهير بن أبي سلمى - ديوانه ٢٧٥ - من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان بن حارثة المري ، والشاهد في المري ، فإنه صفة للفتى الذي هو فاعل نعم ، فهذا حكم فيه خلاف ، فالجمهور على منع نعته ، خلافا لأبي الفتح ، وحمله أبو علي وابن السراج على البدل ، ولا حجة لهما ، وقوله : أنت مخصوص بالمدح مبتدأ ، وإذا للمفاجأة ، وهم مبتدأ ، وحضروا خبره ، والحجَرات جمع حَجَرة بفتحتين ، وهي شدة الشتاء . =

وحمله ا بن السراج والفارسي على البدل . وقضية كلام المصنف جواز ما عدا ما ذكر من التوابع ، فيجوز العطف والبدلية ، لكن بما يصلح لمباشرة نعم ،وعطف البيان كالصفة .

(وقد ينكر مفرداً) ـ نحو : نعم امرؤ زيد .

(أو مضافاً) ـ نحو : نعم صاحبُ قوم زيدٌ . حكاها الأخفش عن ناس من العرب ، وأجازها هو وابن السراج والكوفيون ، ومنعها سيبويه وعامة النحوين ، إلاّ في الضرورة .

(ويضمر) ـ أي فاعل نعم وبئس .

(ممنوع الإتباع) ـ فإذا قلت : نعم رجلاً ، لم يتبع الضمير المستكن في نعم بتوكيد ولا غيره ، لشبهه بضمير الشأن في قصد الإبهام تعظيماً لمعناه ، وما روي من : نعم هم قوماً أنتم ، فشاذ ، وهو توكيد للمضمر المستكن في نعم على المعنى .

(مفسراً بتمييز) ـ كرجل في المثال المذكور ، وكونه تمييزاً هو قول سيبويه وغيره من البصريين ، والفراء من الكوفيين ؛ وذهب الكسائي إلى أنه حال .

(مؤخر) ـ أي يؤخر ذلك المنصوب عن نعم وبئس ، فلا يقال : رجلاً نعم زيدٌ ، ولا رجلاً بئس عمرو ، وهو اتفاق . وتأخيره عن الفعل والمخصوص يأتي الكلام فيه .

(مطابق) ـ أي يطابق ذلك المنصوب الخصوص ،نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، ونعمت امرأة[1] هند ، ونعم رجلين الزيدان ، ونعم امرأتين الهندان ، ونعم رجالاً الزيدون ، ونعم نساءً الهندات .

= وفي مغني اللبيب ٢ / ٥٨٧ : وحمله الفارسيّ وابن السراج على البدل ، وقال ابن مالك : وذكر عبارة ابن مالك في التسهيل

(١) في (ز) : المرأة .

(قابل ال) ـ فلا يميز المضمر المذكور بمثل وغير وأي وأفعل من ، لأن هذا التمييز عن فاعل مقرون بأل ، فاشتراط صلاحيته لها .

(لازم غالباً) ـ احترز بغالب من قولهم : إن فعلت كذا فبها ونعمت ؛ أي ونعمت فعلة فعلتك ، وقد نص سيبويه على لزوم ذكر[1] التمييز هنا ، وهو الصحيح ، وقال بعضهم في المسموع بخلاف ذلك : إنه شاذ ، وشرط بعضهم التعويض كالتاء في نعمت .

(وقد يرد) ـ أي التمييز .

(بعد الفاعل الظاهر مؤكداً) ـ نحو : نعم الرجل رجلاً زيدٌ .

(وفاقا للمبرد والفارسي) ـ ويشهد لهما ظاهر قوله :

٨٨ ـ والتغلَبيون بئس الفحل فحلُهم فحلاً ، وأمُّهمُ زلّاءُ مِنطيقُ[2]

وظاهر كلام سيبويه المنع ، وتأول البيت من وافقه على الحال المؤكدة ، وفصل ابن عصفور بين أن يفيد التمييز فائدة زائدة على الفاعل أو[3] لا ؛ فإن أفاد جاز نحو : نعم الرجل رجلاً صالحاً زيدٌ ؛ وإلا فلا ، نحو : نعم الرجل رجلاً زيد .

(ولا يمتنعُ عندهما) ـ أي عند المبرد والفارسي .

---

(١) (ز) : ذلك .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٣٤ : قاله جرير يهجو الأخطل ، والتغلبيون مبتدأ ، وفحلهم مخصوص بالذم مبتدأ ، والجملة مقدما خبره ، والكل خبر للمبتدأ الأول ؛ والشاهد في : فحلاً ، حيث جمع بينه وهو تمييز ، وبين الفاعل الظاهر للتأكيد ، وقيل : حال مؤكدة . والزّلّاء بفتح الزاي وتشديد اللام ممدودة هي اللاصقة العجز خفيفة الإلية ، والمنطيق هنا المرأة التي تتأزر بحشية تعظم بها عجيزتها .

(٣) في (د) : أم لا .

(إسنادُ نعم وبئس إلى الذي الجنسية) ـ نحو : نعم الذي يأمر بالمعروف زيد ، أي الآمر بالمعروف ، على قصد الجنس . ومنع كون الذي فاعل نعم وبئس مطلقاً الكوفيون ، وجماعة من البصريين منهم ابن السراج والجرمي ، وأجاز قوم من النحويين ذلك في من وما الموصولتين مقصوداً بها الجنس ، وعليه جرى ابن العلج والمصنف ، واستشهد لجوازه وجواز المضاف إليهابقوله :

٨٩ ـ فنعم مَـزْكأً مَنْ ضاقت مذاهبهُ ونعم مَن هو في سرٍّ وإعلان[١]

فمن فاعل نعم بشهادة مزكأ مَنْ ، إذ لو لم يصح الإسناد إلى مَنْ ، لامتنع الإسناد إلى ما أضيف إليها ، وقول أبي علي أن مَنْ تمييز لايصح ، لأن التمييز لايقع بالاستقراء إلاّ نكرة صالحة لأل .

(وندر نحو[٢] : نعم زيدٌ رجلاً) ـ والأصل :نعم رجلاً زيدٌ ، ففي نعم ضمير مستتر ، ورجلاً تمييز ، وزيد مبتدأ خبره الجملة قبله ؛ وندوره من جهة تقدم المبتدأ على التمييز ، فهو في هذا نظير

مكرر ٨٨ ـ ☆ نعم الفحل فحلهم فحلا[٣]

ومذهب البصريين وجوب تقديم التمييز على المخصوص ، وقد نص على منع تقدمه عليه سيبويه ، فلا يقال : نعم زيدٌ رجلاً ، وأجاز ذلك الكوفيون ، بناء

---

(١) في ش . ش . العينى على الأشموني والصبان ١ / ١٥٥ : قوله : مزكأ مفعل من زكأت إلى فلان أي لجأت إليه ، قوله : ونعم من هو ؛ قال ابن القطاع : نعم مكررة ، وقيل إن فاعله مستتر تقديره : ونعم هو من هو ، ومن تمييز ، وهو مخصوص بالمدح ؛ وحكى أبو علي بأن من ههنا نكرة تامة غير موصوفة ، وفيه الشاهد ، وقيل : من موصولة فاعل نعم وهو مبتدأ وخبره هو آخر محذوف تقديره : نعم من هو هو في سر وإعلان .. ولا يعرف قائله .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) سبق تخريجه وبيان القول فيه ، وصيغته :

☆ والتغلبيون بئس الفحل فحلهم .. فحلا .. ☆

منهم على أن زيداً فاعل بنعم لا مبتدأ ، ولا ضمير في نعم أو بئس في هذا التركيب ، تقدم المنصوب على المرفوع أو تأخر ، وقد سبق أن المنصوب فيه حال عند الكسائي ، تمييز عند الفراء ، وتقديم المنصوب على المرفوع فيه قبيح عند الفراء .

(ومُرَّ بقوم نعموا قوماً) ـ وندوره من جهة مطابقة الضمير مفسره ، وحق المضمر هنا الإفراد والاستتار ، قال سيبويه[1] : لاتظهر علامة الإضمار في نعم ، لا يقولون : نعموا رجالاً ، يكتفون بالذي يفسره . انتهى . وهو قول البصريين ، وأجاز قوم من الكوفيين تثنية هذا الضمير وجمعه ، فيقولون : قومك نعموا رجالاً ، وأخواك نعما رجلين ، وروى ذلك الكسائي عن العرب .

(ونعم بهم قوماً) ـ المراد نعموا ، لكن زيد الباء في الفاعل كما في ﴿ كفى بالله ﴾[2] .

(ونعم عبدُ الله خالدٌ ، وبئس عبدُ الله أنا إن كان كذا ، وشهدتُ صِفينَ ، وبئست صِفُّون) ـ والأول من قول رسول الله ﷺ ، قال : « نعم عبد الله خالد بن الوليد »[3] ـ والثاني من قول ابن مسعود أو غيره من العبادلة ،رضي الله عنهم ، والثالث من قول سهل بن حنيف ، رضي الله عنه ، وظاهرها جواز كون فاعل هذا الباب مضافاً إلى علَم أو علماً .

واختار الجرمي القياس على الأول ، فيقول : نعم عبدُ الله زيدٌ ؛ والصحيح

---

(١) سقطت من (د) .
(٢) الرعد : ٤٣ ، والإسراء : ٩٦ : ﴿ قل كفى بالله شهيداً ... ﴾ والعنكبوت : ٥٢ : ﴿ قل كفى بالله بيني وبينكم شهيداً ﴾
(٣) جامع الأصول ج ١٠ ص ٦٨ أخرجه الترمذي عن أبي هريرة .

وهو[1] قول عامة النحويين ، المنع ، وهذا مؤول على حذف التمييز ، وعبد الله المخصوص بالمدح ، وخالد بدل ؛ وعبدالله في الثاني ، وصفون في الثالث المخصوصان ، والتقدير : نعم رجلاً عبد الله... ، وبئس[2] رجلاً... ، وبئست بقعة... ، وهو مع هذا أيضا شاذ لحذف التمييز ، فالصحيح في نعم رجلاً زيدٌ ونحوه ، منع حذفه كما تقدم .

وذكر الجوهري صفين في مادة صفين فقال : صفين موضع كانت به وقعة بين عليّ ومعاوية ، رضي الله عنهما ، وهذا يقضي بأصالة النون ، والكلام المذكور عن سهل ، رضي الله عنه ، يقضي بزيادتها .

(ويُدَلُّ على المخصوص بمفهومَيْ نعم وبئس) - أي بحذف المخصوص بمفهوميها وهو المقصود بالمدح بعد نعم ، وبالذم بعد بئس ، للدلالة عليه ، كقوله تعالى : ﴿ فنعم الماهدون ﴾[3] أي نحن ، ﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾[4] أي أيوب . وشرط بعض المتأخرين تقدم ذكره كما في الآيتين ؛ إذ سبق : ﴿ والأرض فرشناها ﴾ ، و﴿ إنا وجدناه ﴾ ؛ والأكثرون على عدم تقييد الدلالة بذلك كما[5] في حذف خبر المبتدأ أو المبتدأ .

(أو يذكر قبلها معمولاً للابتداء أو لبعض نواسخه) - نحو : زيد نعم الرجل ؛ ومثال الناسخ :

---

(١) سقطت من (د ،ز)

(٢) سقطت من (د)

(٣) الذاريات : ٤٨

(٤) ص : ٤٤

(٥) سقطت من (د)

٩٠ - إذا أرسلوني عند تعذير حاجة … أمارس فيها كنت نعم الممارس[1]

٩١ - إن ابن عبد الله نعـ … ـم أخو الندى وابن العشيره[2]

٩٢ - يمينا لنعم السيدان وجدتما … على كل حال من سحيل ومبرم[3]

(أو بعد فاعلها مبتدأ) - نحو : نعم الرجل زيد ، وبئس الغلام عمرو . ولا يجوز فيه غير هذا عند ابن خروف ؛ ويقال إنه مذهب سيبويه ؛ وقال المصنف في الشرح : إنه المتعَين .

(أو خبر مبتدأ لا يظهر) - وأجاز هذا جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصيمري ، ونسب إلى سيبويه ، والتقدير : نعم الرجل هو زيد ؛ وأجاز جماعة كونه مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : ذلك الممدوح أو المذموم . وقال ابن

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : قاله يزيد بن الطثرية ، أي عند تعذر الحاجة وتعسرها ؛ والشاهد في : كنت نعم الممارس ، حيث دخل كان الذي من نواسخ المبتدأ على المخصوص بالمدح وقدم على نعم ؛ وقال ا بن مالك : إذا دخل الناسخ على المخصوص يجوز تقديمه على نعم ، ثم أنشد البيت المذكور ، والضمير في كنت هو المخصوص بالمدح .

(٢) في الدرر ٢ / ١١٤ : استشهد به على أن نعم وبئس يذكر المخصوص قبلها منسوخا كالمثال في البيت ؛ وهو من شواهد العيني ، قال :الاستشهاد فيه في جواز دخول إن على نعم وتقديم المخصوص ، وقال ا بن مالك : يجوز إدخال النواسخ على المخصوص ، فإذا دخل يجوز تقديمه ويجوز إبقاؤه مؤخراً ، إلاّ إن فإنها إذا دخلت يجب تقديمه ، كقوله إن ابن عبد الله ...الخ والبيت من أبيات لأبي دهبل الجمحي يمدح بها المغيرة بن عبد الله .

(٣) في الدرر ٢ /٤٧ : استشهد به على أن جواب القسم لا يقترن بقد إذا كان جامداً ، واستشهد به الرضي على أن نعم إذا وقعت جواب القسم لا يربطها بالقسم إلا اللام وحدها .
وفي البيت شاهد آخر ، وهو أنه قد يدخل الفعل الناسخ على المخصوص بالمدح أو الذم ، وأصله : لنعم السيدان أنتما ، فأدخل عليه الناسخ فصار : وجدتما ، فضمير التثنية نائب الفاعل لوجد ، وهو المفعول الأول ، وقوله : لنعم السيدان جواب القسم ، والقسم وجوابه في موضع المفعول الثاني لوجد ، وجملة المدح خبره
والسحيل بالمهملتين الخيط - أو الحبل - الذي لم يحكم فتله ، والمبرم الذي أحكم فتله ؛ وأراد بالأول الأمر السهل ، وبالثاني الأمر الشديد ؛ وضمير المثنى للحارث بن عوف ، وهرم بن سنان . والبيت من معلقة زهير

خروف : ثبت باتفاق كونه مبتدأ لدخول نواسخ المبتدأ عليه ، ولا دليل على جواز الوجهين الآخرين مع تكلف الإضار ، فينبغي أن لا يقال به .

(وأول معمولَي فعل ناسخ) ـ نحو : نعم الرجل كان زيداً ،وظننت زيداً ؛

مكرر ٩٢ - ☆ لعمري لنعم السيدان وجدتما ☆[1]

واحترز بالفعل من الحرف ، فلا يجوز : نعم الرجل إن زيداً ، لأن خبر إن لا يتقدم عليها .

(ومن حقه) ـ أي المخصوص بالمدح أو الذم .

(أن يختص) ـ بأن يكون معرفة أو مقارباً لها بالتخصيص نحو : نعم الفتى رجل من بني فلان ، ونعم العمل : ﴿ طاعة وقول معروف ﴾[2] قاله المصنف وأورد عليه قولهم : نعم المال أربعون ، ونعم مالاً ألفٌ .

(ويصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالممدوح بعد نعم ، وبالمذموم بعد بئس) ـ كما قال في : نعم الرجلُ زيدٌ : الرجل الممدوح زيدٌ ؛ وفي بئس الرجل عمرو : الرجل المذموم عمرو ؛ ومفسر الفاعل كالفاعل ، فيتناول ما ذكر من الضابط : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس رجلاً عمرو .

(فإن باينَه أوِّل) ـ أي لم يصلح المخصوص لجعله خبراً عن الفاعل نحو : ﴿ بئس مثل القوم الذين كذّبوا بآيات الله ﴾[3] ؛ وتأوله الفارسيّ على وجهين :

أحدهما جعل الذين صفة للقوم ، والمخصوص محذوف ، أي مثل هؤلاء .

---

(١) سبق تفصيل القول في البيت ، ونصه : يمينا لنعم السيدان وجدتما ...

(٢) محمد : ٢١

(٣) الجمعة : ٥

والثاني أن المخصوص مضاف للذين محذوف ، أي مثل الذين .

(وقد يحذف) - أي المخصوص .

(وتخلفه صفته اسماً) - نحو : نعم الصديق حليم كريم ، وبئس الصاحب عذول خذول .

(وفعلاً) - نحو : ﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم ﴾[1] في قول ، ونحو : نعم الصاحب تستعين به فيعينك ، أي صاحب تستعين به .

وقال ابن إصبع : أجاز الكسائي : نعم الرجل يقوم ، ونعم الرجل عندي ، ومنعه أكثر النحويين . انتهى . أي رجل يقوم ، أو عندي . ومن الأول قول الأخطل :

٩٣ - إلى خالد حتى أنخن بخالد فنعم الفتى يُرجَى ونعم المؤمَّل[2]

أي فتى يرجى ، ولا يجيز الكسائي : نعم رجلاً يقوم ، أي رجل يقوم .

(وقد يغني متعلق بها) - كقوله :

٩٤ - بئس مقام الشيخ : أمرس امرسِ إمَّا على قَعْوٍ وإمَّا اقْعَنسس[3]

---

(١) البقرة : ٩٠ وسقطت « أنفسهم من النسختين : (د ، ز) ، وفي (د) : ﴿ ولبئس ما شروا به ﴾ البقرة : ١٠٢ .

(٢) هو مثال لما أجازه الكسائي من قولهم : نعم الرجل يقوم ، أي رجل يقوم ، والشاهد في قوله : فنعم الفتى يرجى ؛ وقائله الأخطل .

(٣) في الدرر ٢ / ١١٥ :

بئس مقام الشيخ إمرسْ امرسِ
بين حواسي خشبات يُبَّسِ
إما على قَعْوٍ وإمَّا اقْعَنْسَسِ

قال : استشهد به على قلة حذف المخصوص وصفته ، وبقاء متعلقها ، والأصل : مقام مقول فيه =

أي مقام مقول فيه : أمرس امرسِ ، فحذف الموصوف وهو المخصوص ، وحذف صفته ، وأبقى معمولها ، وهي الجملة المكررة .

يقال : مرس الحبل يمرس مرسا إذا وقع في أحد جانبي البكرة ، فإذا أعدته إلى مجراه قلت : أمرسته ، وأمرس في الرجز من هذا ، ويقال أيضا : أمرسته إذا أنشبته بين البكرة والقعو ؛ فهو من الأضداد ، والقعو خشبتان في البكرة فيهما المحور ، والمحور العود الذي تدور عليه البكرة ؛ واقعنسس تأخر ورجع إلى خلفه . يقول المرتجز : إن استقى الشيخ ببكرة وقع حبلها في غير موضعه ، فيقال له : أمرس ، وإن استقى بغير بكرة ومتح أوجعه ظهره ، فيقال : اقعنسِس واجذب الدلو .

(وإن كان المخصوص مؤنثا جاز أن يقال : نعمت وبئست مع تذكير الفاعل) ـ فتقول : نعمت الثواب الجنة ، ونعم الثواب الجنة ، بثبوت التاء وسقوطها ، وكلاهما جيد ، إلا أن سقوطها أجود ، ومن ثبوتها :

٩٥ ـ نعمت جزاء المتقين الجنهْ دار الأماني والمنى والمنهْ[1]

(وتلحق ساء ببئس) ـ فتجري مجراها في جميع ما تقدم ، فيقال : ساء الرجل فرعون ، وساءت المرأة الخائنة ، وساء رجلا هو ، وساءت امرأة هي ، ومنه : ﴿ ساء مثلاً القوم ﴾[2] ؛ وساء هذا محول من فَعَل المفتوح العين إلى فَعُل

= إمرس ، أبقى مقول المقول . وفي القاموس وشرحه : واقعنسس تأخر ورجع إلى خلف ؛ قال الراجز : بئس مقام الشيخ . . الخ ، يقول : إن استقى ببكرة وقع حبلها في غير موضعه ، فيقال له : إمرس ، وإن استقى بغير بكرة ومتح أوجعه ظهره فيقال له : اقعنسس واجذب الدلو . ولا يعرف قائله .

(١) الشاهد في البيت على جواز ثبوت التاء وحذفها ، إن كان المخصوص مؤنثا مع تذكير الفاعل ، والشاهد هنا على ثبوتها في قوله : نعمت جزاء المتقين الجنة ؛ فالفاعل مذكر وهو جزاء ، والمخصوص مؤنث وهو الجنة ؛ ولا يعرف قائله .

(٢) الأعراف : ١٧٦ .

فهو داخل فيا سيذكره ، إلا أنه أفرده بالذكر لأنه على فَعُل تقديراً لا لفظا ، بقلب عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(وبها وبنعم فعُل موضوعاً) ـ نحو : حَسُن الخلق خلق الحكماء ، وقَبُحَ العناد عناد المبطلين ؛ وقال تعالى : ﴿ كَبُرتْ كلمةً ﴾[1]

(أو محوَّلاً من فَعَل أو فَعِل) ـ قال المصنف : ومنها قول العرب : لقضُوَ الرجل فلان ، وعَلُم الرجل فلان ، بمعنى : نعم القاضي هو ، ونعم العالم هو . انتهى .

وظاهر قوله : قول العرب ، سماع عَلُم الرجل فلان بضم عين علم ، ونص غيره على أن علم وجهل وسمع تبقى على لفظها عند قصد هذا الاستعمال ولا تحول إلى فَعُل بضم العين ، وكلام صاحب الإفصاح يقتضي إثبات علم وجهل هنا بضم العين .

(مضمَّناً تعجُّباً) ـ فالمعنى : ما أحسن خلق الحكماء ! . وما أقضى فلانا ! . وما أعلمه ! .

(ويكثر انجرار فاعله بالباء) ـ نحو : حَسُن بزيد رجلاً ، لما تضمن معنى التعجب عومل معاملة : أحسِنْ بزيد رجلا ، وامتنع ذلك في نعم لعدم هذا التضمن ؛ ومن هذا قوله :

٩٦ ـ فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها ... وحُبَّ بها مقتولة حين تُقتَل[2]

---

(١) الكهف : ٥

(٢) في الدرر ٢ / ١١٨ : استشهد به ـ أي السيوطي في همع الهوامع ٢ / ٨٩ ـ على أنه يجوز جرّ فاعل حب المفرد عن ذا ، وجاء فاعلها بالباء الزائدة تشبيها بفاعل أفعل في التعجب . والبيت من شواهد الرضي ، قال البغدادي : على أن حُبَّ فيه للمدح والتعجب ، وأصلها : حَبُبَ بضم العين للتحويل ، فإن نقلنا حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها صار حُبَّ بضم الأول ، وإن حذفنا ضمة =

(واستغناؤه عن الألف واللام) ـ كقوله تعالى : ﴿ وحَسُن أولئك رفيقاً ﴾[1] بمعنى ما أحسن .

(وإضماره على وَفْق ما قبله) ـ نحو : الزيدون كَرُموا رجالاً ، تنزله منزلة : ما أكرمهم رجالا . ولا يجوز هذا الإضمار في نعم وبئس إنما يضمر فيهما مفرداً يفسره ما بعده . وقوله تعالى : ﴿ كبرت كلمة ﴾[2] يحتمل كونه مثل : نعمت امرأة ، أي كبرت هي ، أي الكلمة كلمة ، والمخصوص محذوف أي كلمة تخرج ؛ وهذا قول ابن برهان ؛ ويحتمل أن يكون فاعل كبرت ضميراً عائداً إلى قوله : ﴿ اتخذ الله ولداً ﴾[3] ؛ وهذا قول الزمخشري في الكشاف .



= العين صار حَبَّ بفتح الأول ، والإدغام في الصورتين واجب لاجتماع المثلين والأول منهما ساكن ، وفاعلهما الضمير المؤنث المجرور بالباء لأن هذه الصيغة تعجبية لكونها بمعنى أحبب بها .

قال ابن الحاجب في أمالي المفصل : مقتولةً نصب على الحال من الضمير في : بها ، وبها فاعل حب زيدت فيه الباء على غير قياس كقوله تعالى : ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ ، وقال صاحب التخمير : الباء في بها ههنا للتعجب ، ونظيره قولهم : كفاك بزيد رجلاً . وقال ابن السراج : الباء دخلت لأنها دليل التعجب ، كما قالوا : إنك من رجل عالم ! . لم تسقط من لأنها دليل التعجب ، وقيل : هي كالباء في ﴿ كفَى بالله شهيدا ﴾ رعد : ٤٣ ، إسراء : ٩٦) ومقتولة حال انتهى

قال : هذا والرواية في البيت :

☆ وأطيب بها مقتولة حين تقتل ☆

بصيغة التعجب ؛ وقتل الخمر مزجها وكسر قوتها بالماء ، جعل مزجها بالماء قتلا لها .

والبيت من قصيدة للأخطل يمدح بها خالد بن عبد الله بن أسيد القرشي الأموي ـ ديوانه ص ٤ ـ

(١) النساء : ٦٩ .

(٢) الكهف : ٥ .

(٣) البقرة : ١١٦ ، يونس : ٦٨ ، الكهف : ٤ .

٣٣ ـ باب حبذا

(أصل حَبَّ من حبذا حَبُبَ أي صار حبيبا) ـ ولذلك لا يتعدَّي ؛ وأصله : حبَب بفتح الباء متعديا ، لقول العرب : حببت زيداً ، وهو أقل من أحببت ، فحول إلى فَعُل بضم الباء .

(فأدغم كغيره) ـ من الثلاثي المضعَّف كشدَّ وشذَّ .

(وألزم منعَ التصرف) ـ لخروجه عن أصله إلى المدح .

(وإيلاءَ ذا فاعلا) ـ أي وألزم إيلاء ذا ، فلا يكون فاعل حب في هذا الاستعمال إلاّ ذا اسم الإشارة . وأما قوله :

☆ وحُبَّ من يتحبَّبُ ☆[1]

٩٧ ـ

فعلى الأصل ، لا لقصد المدح المقصود بحبذا . وما اختاره المصنف من أن ذا فاعل حب هو مذهب جماعة من النحويين ، واختاره الفارسي في البغداديات ،

---

(١) في هامش (د) : صدره :

هجرت غضوب وحُب من يتحبب وعدت عوادٍ بعد وليك تشعب

وفي شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٨ : فأما حبَبْتُ فمتعد في الأصل ، ووزنه فعل بفتح العين ، فإذا أريد به المدح نقل إلى فَعُل ، فتقول : حَبَّ زيدٌ ، أي صار محبوبا ، ومنه قوله :

☆ وحُبَّ بها مقتولة حين تقتل ☆

فضم التاء منه دليل على ما قلناه ، وكذلك قول الآخر :

☆ هجرت غضوب وحُبَّ من يتجنب ☆

وقد ذهب الفراء إلى أن حُبَّ أصله حَبُبَ على وزن فَعُل مضموم العين ككرم . وفي معجم شواهد العربية أن البيت لساعدة بن جؤية .

وابن برهان ، وهو كما قال المصنف : ظاهر مذهب الخليل[1] وسيبويه ؛ قال سيبويه : وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة حَبَّ الشيء ؛ وقرره سيبويه ولم يعترض عليه .

(في إفرادٍ وتذكير وغيرهما) ـ فلا[2] يتغير ذا ؛ لأن حبذا جرى مجرى المثل ، فتقول : حبذا رجلا زيد ، ورجلين الزيدان ، ورجالاً الزيدون ، وامرأة هند ، وامرأتين الهندان ، ونساء الهندات .

(وليس هذا التركيب مزيلاً فعلية حب ، فيكون مع ذا مبتدأ ، خلافاً للمبرد وابن السراج ومن وافقهما) ـ ونسبه ابن هشام اللخمي وابن أبي الربيع وغيرهما إلى الخليل وسيبويه ، لقول سيبويه تِلو ما سبق : ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا ، وهو اسم مرفوع . انتهى .

والقائلون بالأول جعلوا ضمير : وهو اسم ، عائداً إلى ذا لا إلى حبذا ، تبقية لأول كلامه على ظاهره ؛ قال ابن خروف : حب فعل ، وذا فاعل ، وزيد مبتدأ خبره حبذا ، هذا قول سيبويه ، وأخطأ من زعم غير ذلك .

وحبذا على القول الثاني مبتدأ خبره ما بعده ، ورد بأن فيه دعوى خروج الشيء عما استقر له بغير دليل ، وترجيح ابن عصفور له بكثرة دخول يا على حبذا دون استيحاش بخلاف : ألا يا اسقياني ، ضعيف ؛ فدخول « يا » على الأمر أكثر من دخولها على حبذا ، ومنه قراءة الكسائي : ﴿ ألا يا اسجدوا ﴾ والمنادى في الموضعين محذوف ، أو « يا » للتنبيه كألا ، وهذا ظاهر كلام سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم .

(ولا اسمية ذا فيكون مع حب فعلاً فاعله المخصوص ، خلافاً لقوم) ـ منهم

---

(١) ،(٢) سقط ما بينهما من (د)

أبو الحسن الأخفش ، وأبو بكر خطاب ، ونسب إلى ابن درستويه ؛ ورد بعدم النظير ، فلم يركب فعل من فعل واسم[1] ، وبأنه دعوى بلا دليل ؛ والاستدلال عليه بأنه ينفي الشذوذ في إفراد ذا في حبذا الزيدان ضعيف ، فقد عهدنا لزوم اللفظ طريقة واحدة كقولهم : الصيفَ ضيعت اللبن ، وهذا لم يعهد .

(وتدخل عليها « لا » فتحصل موافقة بئس معنى) ـ فيقال في الذم : لا حبذا كما يقال في المدح : حبذا ؛ قال :

٩٨ ـ ألا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا العاذل الجاهل[2]

وفي دخول لا على حبذا خروج عما استقر في كلامهم ، لأنه إن كان حب فعلا فاعله ذا ، أو كان حبذا كله فعلاً لزم دخول لا على الماضي الذي لا يتصرف ، وهي لا تصحبه ، وإن كان حبذا كله اسما لزم عدم تكرار لا داخلة على المبتدأ ، ولا يجوز إلا في الشعر ، خلافا للأخفش والمبرد ؛ ولا يجوز كون لا ناصبة حبذا نحو : لا رجل في الدار ، لأن حبذا خصوص ، ونظير خروجهم عن قياسهم في قولهم : لا حبذا إفرادهم ذا مذكراً فيهما مع المؤنث والمثنى والمجموع .

(ويذكر بعدها) ـ أي بعد حبذا ولا حبذا .

(المخصوص بمعناهما مبتدأ مخبراً عنه بهما) ـ وقد سبق في كلام ابن خروف أن هذا قول سيبويه ، والرابط للجملة بالمبتدأ اسم الإشارة ، كقوله تعالى : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾[3] في قراءة من رفع اللباس .

(أو خبرَ مبتدأ لا يظهر) ـ أي واجب الحذف ، وكأنه لما قيل : حبذا ،

---

(١) سقطت من (د)

(٢) قال في الدرر ٢ / ١١٧ : استشهد به على ما في البيت قبله ؛ أي على أن حبذا تدخل عليها « لا » فتساوي بئس في العمل والمعنى . قال : ولم أقف على قائله .

(٣) الأعراف : ٢٦

قيل : من المحبوب ؟ فقيل : زيد ، أي هو زيد . قال المصنف : والحكم هنا على زيد بالخبرية أسهل منه في : نعم الرجل زيد ؛ لأن مُضْعِفَه ثَمَّ دخول الناسخ ولا يدخل هنا . وهذان الوجهان ذكرهما المصنف بناء على ما اختاره في حبذا ؛ وقال ابن كيسان : إن الاسم تابع لذا على البدل تبعاً لازماً ؛ وسبق في كلام المصنف أن من جعل حبذا اسماً أعربه مبتدأ وخبره على هذا المخصوص ، وهذا قول المبرد ، وأجاز الفارسي كون حبذا خبراً والمخصوص مبتدأ ، ومنع ما اختاره المبرد ، وأجاز بعضهم الوجهين ، وثالثا وهو كون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ؛ وأجاز بعضهم كونه عطف بيان ، وبعضهم كونه بدلاً لازماً ، وهذان على أن ذا فاعل قد يتوجهان ، وأما على أن حبذا مبتدأ فيبعدان .

(ولا تعمل فيه النواسخ) ـ لا برفع زيد ولا بنصبه[1]، بخلاف نعم إذ يقال : نعم الرجل كان زيدٌ ، برفع زيد والسبب في ذلك جريان هذا مجرى المثل ، والأمثال لا تغير .

(ولا يُقدَّم) ـ فلا يقال : زيدٌ حبذا ، وإن قيل : زيدٌ نعم الرجل ؛ والعلة أن حبذا زيدٌ كالمثل ؛ وأغفل الأكثرون التنبيه على هذه المسألة والتي قبلها ، لكن نبه على هذه ابن بابشاذ ، وعلل باحتمال توهم كون ذا في : زيدٌ حبذا مفعولاً ، وهو توهم بعيد ، وإنما المانع ما سبق .

(وقد يكون قبله) ـ أي قبل المخصوص .

(أو بعده تمييزٌ مطابق) ـ أي في الإفراد وغيره نحو : حبذا رجلاً زيدٌ ورجلين الزيدان ، ورجالاً الزيدون ، وامرأةً هند ، وامرأتين الهندان ، ونساءً الهنداتُ ؛ ويجوز تأخير المنصوب عن المخصوص فيها كلها ، إلا أن التقديم أولى وأكثر ، قاله المصنف .

---

(١) في (د ، ز) : ولا نصبه .

(أو حال عامله حَبَّ) ـ نحو : حبذا راكباً زيدٌ ، أو زيدٌ راكباً ، ومنه :

٩٩ ـ يا حبذا المالُ مبذولاً بلا سرفٍ ... في أوجه البرِّ إسراراً وإعلانا[1]

واختلف في المنصوب بعد حبذا ، فقيل : حال مطلقاً ، وهو قول جماعة من البصريين منهم الأخفش والفارسي ؛ وقيل : تمييز مطلقاً ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء ؛ وقيل : إن كان مشتقاً فحال ، أو جامداً[2] فتمييز ؛ وفي البسيط لابن العلج جواز نصبه بأعني فيكون مفعولاً .

(وربما استغني به) ـ أي بالتمييز .

(أو بدليل آخر عن المخصوص) ـ كقول بعض الأنصار ، رضي الله عنه :

١٠٠ ـ بسم الإله وبه بَدَيْنا ... ولو عبدنا غيره شقينا

فحبذا ربّاً وحَبَّ دينا[3]

أي فحبذا ربّاً الإله .

والثاني كقوله :

١٠١ ـ هويتُكِ حتى كاد يقتلني الهوى ... وزرتُكِ حتى لامني كل صاحب

وحتى رأى مني أدانيك رقةً ... عليك ولولا أنت ما لان جانبي

---

(١) هو مثال على مجيء الحال ، عامله حبَّ ، قبل المخصوص أو بعده ، كما في المثالين ، والشاهد في البيت على مجيئه بعده في قوله : يا حبذا المالُ مبذولاً .. ولا يعرف قائله .

(٢) في (ه) : وإن كان جامداً .

(٣) في الدرر ٢ / ١١٦ ، جاء به مرة شاهداً ، على أن الذال من حبذا لو كانت إشارية ما حذفت ، قال : والبيت من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد فيه في قوله : حَبَّ ، حيث جاء للمدح مفتوح الحاء ، مع غير ذا ، وكان الأصل ضم حائه .. ثم جاء به بعد ذلك ،شاهداً على أن حذف المخصوص ، استغناء بما دلَّ عليه قليل ، والأصل : فحبذا رَبّاً الإله . وهذا الرجز لعبد الله بن رواحة الأنصاري ، رضي الله عنه .

ألا حبــذا ، لــولا الحيــاء ، وربـــا مَنَحتُ الهوى من ليس بالمتقارب[1]

أي ألا حبذا حالي معكِ ، يشير إلى ما سبق في البيتين الأولين .

(وقد تفرد حَبَّ) ـ أي من ذا ، فتستعمل وحدها ، ويكون مرفوعها حينئذ كل اسم يصح أن يكون فاعلاً ، هكذا أطلق ، وفيه نظر .

(فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها) ـ فتقول : حبَّ زيدٌ رجلاً ، بفتح الحاء وضمها ؛ والأصل : حبُبَ ، فنقلت ضمة العين إلى الفاء ، وهذا إن كان المقصود به التعجب جاز إسناده إلى كل فاعل كما سبق ، وإن كان بمعنى نعم لم يسند إلا إلى ما يكون فاعلاً لنعم ، كغيره من هذا النوع ، كما سيأتي بيانه ، وإن قصد بحبَّ مفرداً معنى أحبَّ صلح لكل فاعل ، وتعدَّى ، ولزم فتح فائه ، كما يلزم فتحها مصاحباً لذا .

(وكذا كل فعلٍ حلقيّ الفاء مرادٍ به مدحٌ أو تعجبٌ) ـ فيجوز في : حَسُنَ الرجلُ زيدٌ ، وحسُن زيدٌ رجلاً ، فتح الحاء على الأصل ، وضمُّها على نقل ضمة العين إليها ، وكذا غلظ وخشن ونحوهما . ولا يختص ذلك بالفاء الحلقية ، وإن أوهم كلامه ذلك ، بل يجوز في : ضرب زيدٌ رجلاً ، أو ضرب الرجلَ زيدٌ ، هذا النقل أيضاً ؛ وفي قوله : مدح أو تعجب إشارة إلى جواز استعمال فَعُل بضم العين

---

(١) زاد في الدرر ٢ / ١١٦ بيتاً رابعاً :

بأهلي ظبـاءٌ من ربيعـة عـامر عِذابُ الثنـايـا مشرفـاتُ الحقـائبِ

وقال : استشهد به على ما في البيت قبله ، أي على أن حذف المخصوص استغناء بما دل عليه قليل ، وهذه الأبيات للمرار بن هماس الطائي .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : الشاهد فيه حذف المخصوص بالمدح لأن تقديره : ألا حبذا حالي معك ؛ وقيل : تقديره : ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا أن أستحيي أن أذكرهن ؛ والحياء مبتدأ خبره محذوف ، أي يمنعني ، ومنحت أعطيت ما ليس بالقريب ، برواية ما بدل من .

لها ، وسبق من كلامه في آخر باب نعم أن فعل الأصل أو المحول ملحق بنعم حال كونه مضمناً تعجباً ، وللناس في هذه المسألة خلاف :

فالفارسيّ وأكثر النحويين على إلحاقه بنعم فقط ، فثبت له أحكام نعم ؛ وأجاز الأخفش والمبرد إلحاقه بباب التعجب ؛ وفي البسيط أن الأكثرين ومنهم الأخفش قالوا بكون فاعله كنعم وحبذا ، ظاهراً عاماً ومضافاً ومضمراً مفسّراً وإشارةً ، نحو : حَسُن ذا زيدٌ ؛ وقال بعضهم بكون فاعله كل اسم ، وأجاز حب زيدٌ . انتهى .

والصحيح جواز الاستعمالين فيه ؛ فإن جعل كنعم لزم فاعلها ، أو كالتعجب فلا .

(وقد يجرُّ فاعل حبَّ بباء زائدة ، تشبيهاً بفاعل[1] أفْعِلْ تعجباً) - كقوله :

مكرر ٩٦ فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحَبَّ بها مقتولة حين تقتل[2]

يروى بضم الحاء وفتحها ، وسبق له في الكلام على فَعُل أنه يكثر انجرار فاعله بالباء ، وأنشد في جملة ما أنشد لذلك هذا البيت . وظاهر كلامه هنا أنه قليل في حُبَّ لقوله : وقد يُجَرُّ .. والعلة المقتَضية لدخول الباء تضمنه التعجب ، فلا فرق بين حُبَّ وغيرها ، ومعظم الشواهد التي ذكرها المصنف وغيره لذلك في حب . وحكى الكسائي عن العرب : مررت بأبيات جادَ بهن أبياتاً ، وجُدْن أبياتاً ؛ حذف الباء وجاء بضمير الرفع .

☆ ☆ ☆

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) سبق تخريجه وتفصيل القول فيه .

٣٤ ـ باب التعجب

(يُنصَب المتعجَّبُ منه مفعولاً) ـ فزيداً في قولك : ما أحسن زيداً ، مفعول عند سيبويه والبصريين ؛ وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنه انتصب بأفعل فرقاً بين الاستفهام والخبر ؛ فالأصل زيدٌ أحسن من غيره ، فأتوا بما ، فقالوا : ما أحسن ، على سبيل الاستفهام ، ونقلوا الصفة مرة من زيد إلى ضمير ما فانتصب زيد للفرق .

(بموازن أفعلَ) ـ كأحسن وخير وشر في قولهم : ما خيرَ اللبن للصحيح ، وما شرَّهِ للمبطون .

(فعلاً) ـ وهو مذهب البصريين ، ودليله بناؤه على الفتح ، ونصبه المفعول الصريح ، والهمزة فيه للنقل .

(لا اسماً ، خلافاً للكوفيين غير الكسائي) ـ وأبو الحسن بن عصفور ، نقل ذلك عن الكوفيين ، ولم يستثن الكسائي ؛ واحتج على اسميته بعدم تصرفه ، وبتعجبهم من الله ، قالوا : ما أعظم الله !. ولا يصح شيءٌ أعظم الله . ورد الأول بأن عدم تصرفه للزومه طريقة واحدة كليس ، فلا يحتاج إلى التصرف ؛ والثاني بأنه محمول على السبب المعلم بالسبب الموجب ، أي ما أعظم قدرة الله !.

(مخبراً به) ـ أي بموازن أفعل .

(عن ما متقدمةً[1]) ـ فلا يقال : أحسنَ زيداً ما ، لأن الخبر إذا رفع ضميراً

---

(١) في (د) : عن ما مقدَّمةً ، وفي (ز) : عن ما تقدَّمه ، والتحقيق عن (غ) والنسخة المحققة من التسهيل .

مستتراً عائداً على المبتدأ وجب تقديمه ، وهذا كذلك ؛ ولأن ما أحسن زيداً جرى مجرى المثل في عدم التصرف فيه ، والاتفاق على أن ما مبتدأ ، وشذت رواية عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب .

(بمعنى شيء) - فتكون ما نكرة تامة ، ومسوِّغ الابتداء معنى التعجب والخبر الفعل ؛ وهذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ؛ ومعنى التام في ما أنها لا تحتاج إلى صفة ؛ ووجه هذا المذهب أن الموضع للإبهام لمناسبة التفخيم[1] التعجب ؛ فناسب النكرة المبهمة التي لا شيء أشد إبهاماً منها ؛ ولذلك لم يضعوا موضعها شيئاً ، فلا يقولون : شيء أحسنَ زيداً في معنى : ما أحسن زيداً ؛ لأن شيئاً لا يعطي إبهام ما نصّاً . فإن قيل : فلا يفسَّر بشيء ، وقد قلتم : بمعنى شيء ، قيل هو تقريب للتعليم ، وشيء لا ينافي إرادة ذلك الإبهام ، وإن كان ليس نصاً فيه .

(لا استفهامية ، خلافاً لبعضهم) - وهو قول الفراء وابن درستويه ، ويعزى للكوفيين ، قالوا : ما استفهامية دخلها معنى التعجب ؛ وتأوله ابن درستويه على الخليل ، واستدلوا بالإجماع على أن قولهم : أي رجل زيد ؟ استفهام دخله معنى التعجب ؛ ورد بأن الاستفهام المضمن تعجباً لا يليه غالباً إلا الأسماء نحو : ﴿ الحاقة ؛ ما الحاقة ﴾[2] وما هذه مخصوصة بالأفعال ، وقولهم باسمية أفعل قد بان بطلانه .

(ولا موصولة ، خلافاً للأخفش في أحد قوليه) - بل في أحد أقواله ؛ فعنه أنها نكرة تامة كقول الجمهور ، وأنها نكرة موصوفة بأفعل ، وأنها معرفة موصولة

---

(١) هكذا في النسخ الثلاث ، وأظن أن المقصود : التفخيم بالتعجب أو التفخيم التعجبي ، أو لمناسبة التفخيم للتعجب .

(٢) الحاقة : ١ ، ٢ .

به ، والخبر على هذين محذوف وجوباً ، وبالثالث قال طائفة من الكوفيين ، ورد دعوى حذف الخبر بمخالفة النظائر ، فلا يلتزم حذف الخبر دون شيء يسد مسده كما في لولا ، فما اقتضى هذه الدعوى لزوماً باطل لبطلانها .

(وكأفعَل أفعِلْ) ـ في الدلالة على التعجب ، إلا أنه لم يختلف في فعلية أفعِل كما اختلف في فعلية أفعَل ، لأنه وزن لم يأت في الأسماء إلا قليلاً جداً كأصبِع من لغات إصبع ؛ وفي كلام ابن الأنباري ما يوهم أنه اسم .

(خبراً) ـ وإن كانت صيغته صيغة الأمر ؛ وهو خبر بمعنى إنشاء التعجب ، فمعنى أحسِنْ بزيدٍ ، كمعنى : ما أحسنَ زيداً ، والهمزة في أحسن للصيرورة ، كما في أبقل المكان ؛ والمعنى أحسنَ زيدٌ أي صار ذا حُسن ؛ وهو مذهب جمهور البصريين ، وإنما جاؤوا به أمراً للمبالغة ، يقولون : كن ما شئت ؛ إذا أرادوا المبالغة .

(لا أمراً) ـ خلافاً للزجاج ومن وافقه ، في زعمهم أنه أمر حقيقةً ، ليس المراد به الخبر ، والهمزة فيه على المشهور للنقل ، وقالوا ذلك للمحافظة على حقيقة الصيغة ، والأصل : حَسُن زيدٌ ، ثم دخلت همزة النقل على معنى أحسنَ زيداً أمرٌ ما ، ثم جيء بصيغة الأمر على معنى : دُم أيها الأمر له ، أو احكم أيها المخاطب[1] له بذلك ، وهذا أمر حقيقة ، وهو ضعيف ، إذ يلزم من ذلك أن لا يكون الناطق به متعجباً ، ولا خلاف في[2] أن الناطق به متعجب .

(مجروراً بعده المتعجب منه بباء زائدة) ـ كما مثل ، وهو في زيادة الباء نظير قول العرب : كفى بالله ، أي كفى الله .

(لازمة) ـ فلا تحذف ؛ فلا يقال : أحسِنْ زيد ، لا برفع زيد عند من

---

(١) في (ز) : أيها الأمر .

(٢) سقطت من (د) .

يراه الفاعل ، ولا بنصبه عند من يراه مفعولاً ، كما سيأتي . هكذا قيل ، ولا ينبغي ذكر إطلاق هذا الثاني هنا[1] ؛ لأن الكلام على تقدير الزيادة ؛ والقائل بالمفعولية لا يرى الزيادة إلاَّ إن جعل الهمزة للنقل ، ومن جعل من القائلين بالمفعولية الهمزة للصيرورة لم تكن الباء عنده زائدة ، بل للتعدية ، وهذا القول هو ما أشرت إليه بقولي قبل هذا : والهمزة فيه على المشهور للنقل .

(وقد تفارقه) ـ أي تفارق المتعجب منه الباء .

(إن كان أن وصلتها) ـ فيجوز في : أَجْوِدْ بأن يكتب زيد : أَجْوِدْ أن يكتب زيد ، ومنه :

١٠٢ ـ وقال نبي المسلمين تقدموا　　وأحبب إلينا أن تكون المقدما[2]

(وموضعه رفع بالفاعلية) ـ وهو قول جمهور البصريين ، فزيد في قولك : أحسن بزيد ، في موضع فاعل صيغة الأمر ، فلو اضطر شاعر فحذف الباء لرفع .

(لا نصب بالمفعولية ، خلافاً للفراء والزمخشري وابن خروف) ـ وهو قول من يرى أن أَفْعِلْ[3] أمر حقيقةً ، وقد سبق ذكره عن الزجاج ، ولا حجة في دعوى النصب في قوله :

١٠٣ ـ لقد طرقت رحال القوم ليلى　　فأبعد دار مرتحل مزارا[4]

---

(١) في (د) : ولا ينبغي إطلاق هذا الثاني هنا ، وفي (غ) : ولا ينبغي ذكر إطلاق الثاني هنا .

(٢) في الدرر ٢ / ١١٩ برواية : أن يكون المقدما ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٩ : قاله عباس بن مرداس .. وروى ابن عصفور : وقال أمير المؤمنين ... والشاهد في : وأحبب إلينا ، فإنه صيغة التعجب أي ما أحب إلينا ، وقد فصل فيه بينه وبين معموله بالظرف ، وهو حجة على الأخفش والمبرد في منعهما ذلك ؛ وأصل : أن تكون : بأن تكون . وفي الدرر ٢ / ١١٩ قال : استشهد به على جواز حذف الباء التي تجر المتعجب منه بعد أنْ وأنَّ المصدريتين .

(٣) في (د) : الفعل .

(٤) في الدرر ٢ / ١٢٠ برواية : رحال الحي ليلى وأبعد ... وفي (ز ، غ) : ألا طرقت .. قال =

بنصب دار ، لاحتمال كون أبعد دعاء ، أي أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبته ، كأنه يحث نفسه على الإقامة في منزل طروق ليلى ، لأنه صار بطروقها مزاراً ؛ والقائلون بمفعوليته يجعلون في الأمر مضمراً هو الفاعل ؛ ثم قيل هو ضمير لمصدر الفعل الدال على الأمر ؛ وقيل : هو ضمير للمخاطب . ورد القول الأول بقولهم : أسهل به ، ولو كان الضمير كما زعم لقيل : اسهلي ، لأن المصدر السهولة ؛ والثاني بقولهم : أحسنْ بك ، فلو كان الضمير المرفوع للمخاطب لزم كونه نظير : مر بك ، وهو ممتنع .

(واستفيد الخبر من الأمر هنا) ـ أي في : أحسن بزيد .

(وفي جواب الشرط) ـ نحو : ﴿ فليمدد له الرحمن ﴾[1] ، و « ومن كذب .

= في الدرر : استشهد به على أن الدليل على كون المجرور بعد أفعل نصب ، حذف الجار ونصبه على إسقاط الخافض .

قال أبو حيان في شرح التسهيل : والدليل على أن المجرور في موضع نصب شيئان:أحدهما جواز حذفه اختصاراً كقوله تعالى : « أسمع بهم وأبصر » ـ مريم / ٣٨ ـ واقتصاراً كقوله ـ في شاهد سابق ـ :

فذلك إن يلق المنية يلقَها حَميداً ، وإن يستغن يوماً فأجدر

والثاني أنهم لما حذفوا الباء نصبوا الاسم ، كقول الشاعر :

لقد طرقت رحال الحي ...

وقول الآخر :

فأجدر مثل ذلك أن يكونا

أي ما أبعد دار مرتحل مزاراً ، وما أجدر مثل ذلك ؛ وأيضاً فإنه لا يعهد صيغة أمر ترفع الاسم الظاهر ، وإن كان خبراً في المعنى ، دون لام الأمر . وقد تأول هذين البيتين من ذهب إلى أن المجرور ليس في موضع نصب ، بأن قوله : فأبعد دار مرتحل مزارا ، يمكن أن يكون أبعد فيه دعاء ، على معنى : أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبه ، كأنه يحرض نفسه على الإقامة في منزل طروق ليلى ، لأنه صار بطروقها مزاراً ، وبأن أجدر أمر عارٍ من التعجب ، أي اجعل مثل ذلك جديراً ، وأجدر به أي اجعله جديراً بأن يكون ، أي حقيقاً بالكون ، يقال : أجْدَرَ بكذا إجدارة أي صار جديراً به ، وأجدرته به أي جعلته جديراً به أي حقيقاً ؛ وبأنه تعجب ، ومثل في موضع رفع ، وهو مبنيّ لإضافته إلى مبني مثل قوله تعالى : ﴿ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾ ـ الذاريات : ٢٣ ـ في قراءة من فتح اللام . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(١) مريم : ٧٥ ، وزاد في (د) : « مَدًّا » .

عليَّ متعمداً ، فليتبوأ مقعده من النار »[1]، وفي رواية : فليلج النار[2]، أي فيمد ، وفيتبوأ أو فيلج .

(كما استفيد الأمر من مثبَت الخبر) ـ نحو : ﴿ والمطلقات يتربَّصْنَ ﴾[3]، ﴿ والوالدات يرضعن ﴾[4] أي ليتربصن وليرضعن .

(والنهيُ من منفيِّه) ـ نحو : ﴿ لا تُضَارُّ والدةٌ بولدها ﴾[5] في قراءة الرفع ، أي لا تضارِرْ .

(وربما استفيد الأمر من الاستفهام) ـ نحو : ﴿ أأسلمتم ﴾[6]؟ ، ﴿ فهل أنتم منتهون ﴾[7]؟ أي أسلموا ، وانتهوا .

(ولا يُتعجَّب إلاَّ من مختص) ـ بتعريف أو نحوه ؛ لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى ، فيجوز : ما أحسن زيداً ، وما أسعد رجلاً اتقى الله ؛ ويمتنع : ما أحسنَ غلاماً ، وما أسعد رجلاً من الناس .

(وإذا عُلم جاز حذفه مطلقاً) ـ أي معمولاً لأفعلَ ، كقوله :

١٠٤ ـ جزى الله عنا ، والجزاء بفضله   ربيعةَ خيراً ، ما أعفَّ وأكرما[8]

---

(١) بخاري علم ٣٨ ، جنائز ٣٣ ، مناقب ٥ ، ومسلم إيمان ١١٣ ، زهد ٧٣ .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) البقرة : ٢٢٨ .

(٤) البقرة : ٢٣٣ .

(٥) البقرة : ٢٣٣ .

(٦) آل عمران : ٢٠ .

(٧) المائدة : ٩١ .

(٨) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٠ : قاله علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، والشاهد في : ما أعف وأكرما ، فإنها صيغتان للتعجب أصلها : ما أعفهم وأكرمهم ؛ لأن المتعجب منه إذا علم جاز حذفه ، سواء كان معمول أفعَل كما نحن فيه ، أو معمول أفعِل ـ كما يأتي في الشرح ـ .

أي ما أعفهم وأكرمهم ؛ أو لأفعِلْ كقوله تعالى : ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾[1] أي وأبصر[2] بهم ؛ وعلى قول الجمهور إن المجرور في موضع رفع بأفعل إنما جاز حذفه ؛ لأنه في المعنى كمعمول أفعل فحمل عليه ؛ والفارسيّ وقوم على أنه لم يحذف بل حذف الحرف فاستتر الضمير . ورد بعدم بروزه ، فلا يقال : أسمع بالزيدين وأبصروا .

(وربما أكد أفْعِل بالنون) ـ كقوله ، أنشده ابن الأعرابي :

١٠٥ ـ ومُستبدِلٍ من بعد غَضْبَى صُرَيْمَةً ... فأحْرِ به بطول فقر وأحريا[3]

---

(١) مريم : ٣٨ .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) ورد هذا الشاهد هكذا في النسخ الثلاث وفي المغني ـ شاهد ٥٥٦ جـ ٢ صـ ٣٣٩ ـ وفي الدرر ٢ / ٩٨ ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٢١ :

☆ فأحر به من طول فقر وأحريا ☆

وفي ش . ش . العيني :

☆ ومستبدل من بعد غضْبَى صُريمةً ☆

قال : وأشذ من هذا ... توكيد أفعل في التعجب كقوله : وجاء بالبيت ... ثم قال في هامشه : قوله : ومستبدل من بعد عضبي .. بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة ، هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد في القاموس ، وإنما الذي فيه في فصل الغين المعجمة : غضبى كسلمى مائة من الإبل .

وفي الدرر ٢ / ٩٨ : استشهد به على شذوذ توكيد فعل التعجب ... قال السيوطي في شرحه ـ همع الهوامع ـ بعد أن ذكر البيت وقبله : وشذ قوله .. قال الشارح :

اختلف الناس في إنشاد هذا البيت في موضعين : في غضيا وفي أحريا بالمثناة التحتية فقيل : غضبى ، بالموحدة ، وفي أحريا ، وعليه صاحب الصحاح قال في باب الباء الموحدة : غضبى اسم مائة من الإبل ، وهي معرفة لا تنون ولا يدخلها ال ، وأنشد البيت ، ثم قال : أراد النون الخفيفة فوقف . وقيل : غضيا بالمثناة التحتية ، وأحربا بالموحدة ، وعليه صاحب المحكم وابن السكيت في إصلاحه ...

وقال ابن السيرافي في شرحه : أراد رب إنسان كان ماله قليلا بعد أن كان كثيرا ... فأحر به تعجب ، كما تقول : أكرم به بزيد ما أحراه أن يطول فقره ، وقوله : وأحربا تعجب من قولهم : حرب الرجل إذا ذهب ماله وإذا قل .

=

أراد أحرِيَنْ بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلها ألفاً في الوقف ؛ وغَضْبَى اسم مائة من الإبل ، وهي معرفة لا تنون ولا تدخلها الألف واللام ، والصريمة تصغير الصِّرمة ، وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين .

(ولا يؤكِّدُ مصدرٌ فعلَ تعجب) ـ فلا يقال : ما أحسن زيداً إحساناً ، ولا أحسِنْ به إحساناً ؛ لاستغنائه عن ذلك بما فيه من المبالغة ؛ وهذا قول الجمهور ، وأجاز ذلك الجرمي .

(ولا أفعلَ تفضيل) ـ كما سبق في فعل التعجب ؛ ولا خلاف في منع هذا .

(فصل) : (همزة أفعلَ في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الأصل أو الحال) ـ فالأول نحو : ما أحسن زيداً وما أصبره ، فحسُن وصبَر لازمان ، فتعدَّيا بالهمزة ؛ والثاني نحو : ما أعرف زيداً بالحق ؛ فعرف قبل الهمزة متعد إلى الحق بنفسه ، فلما قصد به المبالغة ضمن معنى ما لا يتعدى من أفعال الغرائز كقوي وكمل ، فقصر عن نصب مفعوله ، فوصل إليه بالباء ، كبصُر[1] ونحوه من غير المتعدي .

(وهمزة أفعِل للصيرورة) ـ وقد سبق تقرير ذلك عند الكلام على أفعِلْ ، وهذا على قولنا إن المجرور بالباء فاعل ، وأما على أنه مفعول فقد سبق أنه قيل : إنها كذلك ، وقيل للنقل ، وهو المشهور .

= قال المصنف : وعلى هذا فلا تأكيد ولا نون .. ثم قال : لم يذكر في الصحاح حرب بالكسر إلاّ بمعنى اشتد غضبه ، وأما حرَب بمعنى أخذ ماله فبالفتح ، وقد حرَب ماله أي سلبه . انتهى .

وصريمة تصغير صِرمة بكسر الصاد المهملة وسكون الراء قطعة من الإبل نحو الثلاثين ، صغرها للتقليل ؛ ويقال : فلان حري أن يفعل كذا أي جدير ولائق .

قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله . وفي الشرح : أنشده ابن الأعرابي .

(١) زاد في (د) : بها .

(ويجب تصحيحُ عينيها) ـ نحو : ما أبين الحقَّ وما أنوره[1] ، وأبْيِن به وأنْوِرْ[2] ، وكان حقها الإعلال ، كما في أقام وأقم ، لكن حمل فعل التعجب على أفعل في التفضيل ؛ لأنهما من وادٍ واحد ؛ والتصحيح في أفعَل وأفعِل قول الجمهور والمسموع من العرب ، وأجاز الكسائي الإعلال في أفعِلْ فيقول : أطوِلْ بهذه النخلة وأطِلْ بها ، بمعنى ما أطولها .

(وفكُّ أفعِلْ المضعَّف) ـ نحو أعزز بزيد وأجلل ؛ وهذا قول الجمهور والمسموع ؛ وأجاز الكسائي الإدغام فيقول : أجِلَّ بزيد ؛ ولو كان أجلّ ونحوه لغير التعجب لم يلزم فيه الفك ، لأن ثانيه معرض للحركة ، نحو : أجلل الله ، بخلاف ثاني المستعمل في التعجب فإنه لا يكون إلاَّ ساكناً ؛ لأنه لا يأتي بعده ساكن فيحرك له ، إنما تأتي بعده الباء وهي متحركة .

(وشذَّ تصغير أفعَل[3]) ـ لأنه فعل ، والتصغير وصف في المعنى ، والأفعال لا توصف ، لكن شبهه بعض العرب بأفعل التفضيل ؛ قال المصنف : وهو في غاية الشذوذ ، فلا يقاس على قوله :

١٠٦ ـ يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا
من هؤليائكن الضال والسمر[4]

---

(١) في (د) : وأنوره .

(٢) سقطت العبارة الثانية من (د) ، وفي (غ) : وأنور به .

(٣) زاد هنا في النسخة المحققة من التسهيل : مقصوراً على السماع ؛ ولم يذكر في نسخة من نسخ التحقيق الثلاث .

(٤) ذكره ابن هشام في المغني ـ شاهد ٩١٨ ج ٢ ص ٦٨٢ ـ في ما أعطى حكم الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى ، نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب ، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعلَ في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل في التفضيل فيما ذكرنا ، قال : وذكر البيت ثم قال : ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ، ذكره الجوهري ، ولكن النحويين مع هذا قاسوه ، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان ، وليس كذلك . . .

وفي الدرر ١ / ٤٩ : استشهد به على المرتبة الأولى من مراتب المشار إليه ، وهي القربى ، واستشهد =

(خلافا لابن كيسان في اطراده) ـ وذلك للشذوذ والخروج عن القياس ، وهذا[1] على القول بالفعلية ؛ فأما الكوفيون الصائرون إلى الاسمية ، فلا يرون التصغير فيه شاذاً ولا خارجاً عن القياس ، بل ظاهر كلام المغاربة اطراد ذلك أيضا مع القول بالفعلية ، وفي كلام سيبويه إيماء إليه .

(وقياس أفعِل عليه) ـ فتقول عند ابن كيسان في أحسِن بزيد : أُحَيْسِنْ بزيد ، بالتصغير ، قياسا على تصغيرهم أفعلَ ، وهو ضعيف ؛ فإن الخارج عن القياس لا يكون أصلاً في القياس .

(ولا يتصرَّفان) ـ فلا يكون أفعَل[2] إلاَّ على صيغة الماضي ، ولا أفعِل إلاَّ على صيغة الأمر ؛ وعلة ذلك تضمنها معنى التعجب ، فأشبها الحرف ، لأن الموضوعَ للدلالة على المعاني الحروفُ ؛ وقال المصنف إنه لا خلاف في أنها لا يتصرفان . انتهى .

وقد ذهب هشام بن معاوية الضرير من أئمة الكوفيين إلى جواز تصرف أفعلَ إلى المضارع ، قال : فتقول : ما يُحسِنُ[3] زيداً ! . عند إحاطة العلم بأنه يكون .

= به الكوفيون ، غير الكسائي ، على اسمية فعل التعجب ، وهو : ما أملح ، لأن التصغير من خصائص الأسماء ، وأجيب بأن التصغير راجع إلى المصدر المدلول عليه بالفعل ، وقيل إنما صغر فعل التعجب حملاً له على أفعل التفضيل . . وقيل إنما صغر لأنه لزم طريقة واحدة فأشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها . .

ويا حرف نداء ، والمنادى محذوف أي صاحبي ونحوه ، والملاحة البهجة وحسن المنظر ، والغزلان جمع غزال وهو ولدالظبية ، وشدَنٌ ماضي شدنَ الغزال بالفتح قوي وطلع قرناه . . والضال السدر البري جمع ضالة ، والسمر بفتح السين وضم الميم جمع سمرة وهو شجر الطلح . والبيت من جملة أبيات لكامل الثقفي ، وقال العيني إنه من قصيدة للعرجي وأشار في معجم شواهد العربية إلى أنه في ديوانه ١٨٢ ، وفي ديوان المجنون ١٦٨ .

قال في الدرر : وقد روى لذي الرمة وللحسين بن عبد الله ، وفي معجم الشواهد لكثير عزة . . والله أعلم .

(١) في (د ، ز) : وهذا هو

(٢) في (د) : الفعل .

(٣) مضارع أحسنَ .

(ولا يليهما غير المتعجب منـه إن لم يكن يتعلق بهما) ـ فلا يفصل بين أفعلَ ومنصوبه ، ولا بين أفعِلْ والباء مما يتعلق بمعموليهما مثلا ، فلا يقـال : مـا أحسن بمعروف أمراً ، ولا أحسِنْ بمعروف بـأمر ، وذلـك لعـدم تصرفهما فلا يقـويـان على هذا الفصل كالحرف ؛ قال المصنف : ولا خلاف في ذلك .

(وكذا إن تعلق بهما) ـ أي بأفعَل وأفعِل .

(وكان غيرَ ظرفٍ أو حرفِ جرٍّ) ـ فلا يجوز : مـا أحسنَ مُقبلاً زيـداً ، ولا أكرِمْ رجلاً بزيد . قال المصنف : بإجماع ؛ يعني فيهما ؛ وقد أجاز الجرمي وهشـام الفصل بالحال ؛ وقال ابن المصنف : إن الفصل بالنداء كالفصل بـالحـال ، لا يجوز بلا خلاف ؛ وذكر والده في شرح هذا الكتاب ، قول عليّ رضي الله عنه ، وقـد مرَّ بعمار بن ياسر ، رضي الله عنه ، لما قتل : أعزز علَيَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجدَّلاً ، أن هذا يصحح الفصل بالنداء .

(وإن كان أحدَهما) ـ أي وإن كان المتعلق بهما الظرف أو حرف الجر .

(فقد يلي وفاقاً للفرَّاء والجرمي والفارسي وابن خروف والشلوبين) ـ وإليـه ذهب أيضاً المـازني والزجـاج ؛ وذهب المبرد وأكثر البصريين ، ومنهم الأخفش في المشهور عنه إلى المنع ، ونسبه الصيمري إلى سيبويه ، وقـال الشلوبين إن الجواز هو الصواب ، وإنـه المشهور المنصور ، وكلام سيبويـه قـابل للتـأويل ؛ فقولـه : ولا يزيل شيئا عن موضعه ، قال فيه السيرافي : إنما أراد بذلك أنك تقدّم مـا وتوليهـا الفعـل ، ويكـون المتعجب منـه بعـد الفعـل ؛ ولم يتعرض للفصـل بين الفعـل والمتعجب منه . انتهى .

وعلى قول هؤلاء المجوزين هو فصيـح ، ومن المسمـوع في ذلـك مـا سبـق من كلام عليّ رضي الله عنـه ، ففيـه الفصل بـالجـار والمجرور ؛ وقول عمرو بن معـدي كرب :

لله در بني سليم ، ما أحسن في الهيجا لقاها ، وأكثر في اللزبات عَطاها ، وأثبت في المكرمات مقامها[1] . وقال :

١٠٧ ـ أقيمُ بدار الحزم ما دام حزمُها ... وأحْرِ إذا حالت بأن أتحوّلا[2]

وذهب بعض إلى إجازة الفصل بقبح ؛ فحصلت ثلاثة أقوال : المنع ، والجواز بقبح ، والجواز فصيحاً هو الصحيح .

(وقد يليها عند ابن كيسان لولا الامتناعية) ـ فتقول : ما أحسنَ ، لولا بخلُه ، زيداً ؛ وأحسِنْ ، لولا بخلُه ، بزيدٍ ـ ولا حجة له على ذلك .

(ويُجَرُّ ما تعلق بها من غير ما ذكر) ـ وهو المتعجب منه ، والظرف ، والحال ، وكذا التمييز .

(بإلى إن كان فاعلاً) ـ أي في المعنى نحو : ما أحبَّ زيداً إلى عمرو ، والمعنى : يحب عمرو زيداً حباً بليغاً[3] ، وكذا : أحبب بزيد إلى عمرو .

---

(١) ذكره في الهمع ٢ / ٩١ : ما أحسن في الهيجاء لقاها ، على أنه شعر ، وجاء به في الدرر ٢ / ١٢١ بهذا النص ، وقال : استشهد به على جواز فصل التعجب من معموله بالظرف والمجرور ، وظاهره أن هذا شعر ، وليس كذلك ، بل هو نثر من كلام عمرو بن معدي كرب الزبيدي ، وكان أتى مجاشع بن مسعود بالبصرة يسأله الصلة ، فقال له : اذكر حاجتك ، فقال : حاجتي صلة مثلي . فأعطاه عشرة آلاف درهم ، وفرسا من بنات الغبراء ، وسيفاً قلعيا ، وغلاماً خبازاً . فلما خرج من عنده ، قال له أهل المجلس : كيف وجدت صاحبك ؟ فقال لله در بني سليم ، ما أشد في الهيجاء لقاءها ، وأكرم في اللزبات عطاءها ، وأثبت في المكرمات بناءها . والله لقد قاتلتها فما أجبنتها ، وسألتها فا أبخلتها ، وهاجيتها فما أفحمتها ؛ ثم قال :

ولله مسؤولا نوالاً ونائلا ... وصاحب هيجا يوم هيجا مجاشع

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٤ : قاله أوس بن حجر ، والشاهد في : وأحر حيث فصل بينه وبين فاعله ـ وهو : بأن أتحول ـ بالظرف ؛ فأجازه الجرمي ، ومنعه الأخفش . قال في شواهد العربية إنه بديوانه ٥٨٣ .

(٣) في (ز) : والمعنى : يحب زيدٌ عمراً حباً بليغاً ، وفي (غ) : والمعنى : يحب زيداً عمرو حبا بليغا .

(وإلا فبالباء[1] ، إن كانا من مفهم علما أو جهلا) ـ أي وإلا يكن فاعلاً في المعنى ، فيجر بالباء إن كان مما ذكر نحو : ما أعرف زيدا بعمرو ، وما أجهله ببكر ، وما أبصر خالداً بالشعر ، وأبصر بعمرو بالفقه ، وأجهِلْ بخالد به .

(وباللام إن كانا من متعد غيره) ـ أي إن كان أفعلَ وأفعِلْ مما كان يتعدى بنفسه ، غير المفهم المذكور نحو : ما أضرب زيداً لعمرو ، وما أنصرني له ؛ وأضرب بزيد لعمرو ، وأنصِرْ بي له .

(وإن كانا من مُتعدٍّ بحرف جرٍّ فبما كان يتعدَّى به) ـ نحو : ما أزهد زيداً في الدنيا ، وما أبعده عن الشر ، وما أصبره على الأذى ؛ وكذلك أفعِلْ .

(ويقال في التعجب من : كسا زيدٌ الفقراءَ الثيابَ ، وظن عمرٌ بشراً صديقاً : ما أكسى زيداً للفقراء الثيابَ ، وما أظنَّ عمراً لبشرٍ صديقا ؛ وينصب الآخر بمدلول عليه بأفعل ، لا به ، خلافاً للكوفيين) ـ أي وفاقاً للبصريين ؛ وهذا النقل عن البصريين والكوفيين ذكره ابن كيسان في المهذب ، فعلى قول الكوفيين يكون أفعل الواقع بعد ما هو الناصب للثياب والصديق ، وعلى قول البصريين الناصب لكل منهما عامل مدلول عليه بالذي بعد ما ، أي يكسوهم الثياب ، ويظنه صديقا .

وقضيته أن التركيب جائز عند الفريقين من غير شرط ؛ وإنما اختلف في التخريج ؛ والذي نقله غيره أن باب كسا إذا بني منه أفعل للتعجب ، فمذهب البصريين والكوفيين نصب ما كان فاعلاً بأفعل ؛ ثم قال البصريون : ويجوز تعديته إلى أحد مفعوليه باللام ، فتقول : ما أكساك لعمرو ، أو للثياب ؛ وإن

---

(١) في (ز) : وإلا فالباء .

جاء من كلامهم : ما أكساك لعمرو الثيابَ ، فعلى تقدير عامل ، أي : يكسوهم الثيابَ ؛ وقال الكوفيون : تعدى أفعل بعد نصبه ما كان فاعلاً إلى الأول باللام ، وإلى الثاني بنفسه . وأما باب ظن ، فقال البصريون : يقتصر فيه على الفاعل ، فينصب بأفعل ، ولا يُعدَّى إلى شيء من المفعولين[1] ، لا بحرف ، ولا بنفسه ؛ وقال الكوفيون : يذكر المفعولان ، ثم إن لم يلبس عُدِّيَ باللام للأول ، وبنفسه للثاني ، كالمثال السابق ، وإن ألبس عُدِّي لكل باللام نحو : ما أظنَّ زيداً لأخيك لأبيك ؛ أصله : ظن زيدٌ أخاك أباك .

(فصل) : (بناء هذين الفعلين) ـ أفعلَ وأفعِلْ .

(من فِعْلٍ) ـ فمن قال ماأكلبه من الكلب ، وما أحمره من الحمار ، فقد أخطأ ؛ وشذ قولهم : أقِمنْ به ، أي أحقق ، من قولهم : هو قِمنٌ بكذا[2] ، أي حقيق ، فبنوا أفعل من وصف لا فعل له شذوذاً .

(ثلاثي) ـ فلا يبنى أفعلَ ولا أفعِل من دحرج ولا من تدحرج ونحوهما ، لما فيه[3] من هدم بنية الفعل .

(مجرَّد) ـ احترز من ثلاثي زيدَ فيه كعلَّم وتعلَّم وقارب واقترب وسيأتي تمام هذا .

(تام) ـ أخرج الناقص ككان وكاد ؛ وهذا مذهب الجمهور ، فلا تقول : ما أكونَ زيداً قائما ، لأنه لا فائدة فيه ؛ وأجازه الفراء وابن الأنباري .

---

(١) إلى شيء من المفعول .

(٢) في (د) : هو قمين بكذا ؛ وفي اللسان ـ قمن ـ وفيه لغتان : هو قَمِنٌ أن يفعل ذلك ، وقمين أن يفعل ذلك بالياء . قال ابن كيسان : قمين بمعنى حريّ . . ابن سيده هو قَمَنٌ بكذا وقَمَنٌ منه ، وقَمِنٌ وقمين أي حَرٍ وخليق وجدير .

(٣) في (ز) : لما فيها .

(مثبت) ـ قال المصنف : فلا يبنيان مما نفي لزوماً نحو : لم يَعِج ، أو جوازا نحو : لم يَعُج . انتهى . فالأول بمعنى انتفع ، والثاني بمعنى مال ، وعاج يَعيج لازم النفي كما قال المصنف ، وهو المشهور ، وعاج يعوج لا يلزمه ، وقد جاء عاج يعيج في إثبات ، ولكن المعنى على النفي ، أنشد القالي في نوادره عن أحمد بن يحي عن ابن الأعرابي :

١٠٨ ـ ولم أر شيئــا بعــد ليلى أَلَــذّه ولا مشربــاً أروَى بــه فــأعيــج[1]

وإنما شرط الثبوت لأن فعل التعجب مثبت .

(متصرِّف) ـ أخرج يذر ويدع ونحوهما ؛ وشذَّ ماأعساه وأعْسِ به ، أي ماأحقه وأحقق به .

(قابل معناه للكثرة) ـ ذكره الفراء ، وهو صحيح ، فما لا يقبل الزيادة لا يتعجب منه نحو : مات وفني وحدَث ، وشذَّ ما أحسنه ، وما أقبحه في ألفاظ ؛ ولهذا لا يتعجب من صفات الله تعالى ، فلا يقال : ما أعلم الله ، لأن علمه لا يقبل الزيادة ، وقالت العرب : ما أعظم الله وأجلّه ؛ وقال :

١٠٩ ـ مــا أقــدر الله أن يُــدني على شحَــط
مَنْ دارُه الحَــزْنُ ممن دارُه صُــول[2]

---

(١) البيت مثال لمجيء عاج يعيج في إثبات والمعنى على النفي . . وفي اللسان ـ عيج : العَيْجُ شبه الاكتراث ، وأنشد :

ومــا رأيت بهــا شيئــاً أعيــج بــه إلا الثُّمامَ وإلاّ مــوقــدَ النــار

تقول : عاج به يعيج عيجوجة فهو عائج به ؛ قال ابن سيده : ما عاج بقوله عَيْجاً وعيجوجة لم يكترث له أو لم يصدقه . . وقد يستعمل في الواجب ، وشربت شربةَ ماءً مِلْحاً فما عِجْتَ به أي لم أنتفع به ، أنشد ابن الأعرابي :

ولم أر شيئــا بعــد ليلى أَلَــذّه ولا مَشربــاً أروَى بــه فــأعيــج

أي أنتفع به ، وما عاج بالدواء عَيْجاً أي ما انتفع به . . .

(٢) في الدرر ٢ / ٢٢٤ قال : استشهد به على شذوذ ما أقدر الله ، لعدم قبول صفات الله الكثرة ، =

(غير مبني للمفعول) . فلا يقال في ضُرب زيدٌ : ما أضربَ زيداً ؛ لإيهامه أن التعجب من الفاعل .

(ولا معبَّرٍ عن فاعله بأفعل فعلاء) ـ سواء كان عيباً كبرص وحول ، أو من المحاسن كشَهِل وهَيِف ؛ لأنه وإن كان ثلاثيا فأصله أن يكون على أفعل ، ولذا صَحَّتْ العين في حَوِل وهَيِفَ ؛ وحق ما يبنى منه فعل التعجب أن يكون ثلاثيا محضا ، وفي ما كان مما يعبَّر عن فاعله بأفعل فعلاء عاهةً قولان : المنع لجمهور البصريين ، والجواز للأخفش وبعض الكوفيين ، ومنهم الكسائي وهشام ، فأجازوا : ما أعوره ! . وما كان لوناً منع التعجبَ منه البصريون ، وأجازه الكسائي وهشام ، وقال بعض الكوفيين : يجوز في السواد والبياض دون غيرهما من الألوان ؛ وروى الكسائي أنه سمع : ماأسود شعره .

(وقد يُبنَيان من فعل المفعول إن أُمن اللَّبسُ) ـ قالوا : ما أشغله من شُغل ، وما أجنَّه من جُنَّ ، في ألفاظ ؛ وهو في التفضيل أكثر من التعجب كأزهى[1] من ديك ، وأشهر[2] من غيره ، وأشغل[3] من ذات النِّحْيَيْن . واختار

= ورجح في الهمع جواز التعجب من صفات الله ، وساعد على ذلك أدلة . . . وفي شرح التسهيل لأبي حيان ، وأما صفات الله تعالى فلا يجوز التعجب منها ، لا يقال : ما أعلم الله ، لأن علمه تعالى لا يقبل الزيادة ، وقالت العرب : ما أعظم الله وأجله ، وقال الشاعر : ما أقدر الله . . . وتأول النحويون قول العرب على وجوه . .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ١٠١ : قاله حندج بن حندج المري . . قوله : ما أقدر الله مثل ما أعظم الله ، وهو صيغة التعجب ، وفيه إشكال على قول الفراء ، حيث جعل ما في باب التعجب استفهامية ، وهو ضعيف لاقتضاء الاستفهام الجواب ، وأما على قول سيبويه الذي هو الوجه فلا إشكال ، لأنه جعل ما نكرة بمعنى شيء ، وحظها الرفع على الابتداء وما بعده خبره . . وقيل : لفظه تعجب ومعناه الطلب والتمني . . والشحط البعد ، والحزن وصول موضعان .

(١) من زُهِي

(٢) من شُهِر

(٣) من شُغل ، والنِّحْيَيْن تثنية نِحْي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن ، وذات النحيَيْن =

المصنف أن نحو هذا ، وهو مالا يُلبِس لا يقتصر فيه على السماع ، وهو مذهب خطاب الماردي ، والمصحَّح أنه لا يجوز إلا حيث سُمع ، وهو قول الجمهور .

(ومن فِعل أفعَل مُفهِمَ عسر أو جهل) ـ كحمق ورعن ولَدَّ إذا كان عسر الخصومة ، وإن كان مذكرها على أفعل ومؤنثها على فعلاء ، ناسبت في المعنى جهل وعسر فجرتْ في التعجب والتفضيل مجراها ، فقيل : ما أحمقه وأرعنه وألدَّه ، وهو أحمق منه وأرعن وألَدُّ ؛ وأكثر المغاربة عدُّوا هذا في الشواذ ، وما ذكرهُ المصنف ذكره خطاب الماردي ، وقال بعض المغاربة : إنه يظهر من كلام سيبويه .

(ومن مزيد فيه) ـ قالوا : ما أشوقه من اشتاق ، وما أخصرهُ من اختُصِر ، وفي هذا أيضا البناء من فعل المفعول ؛ وعدَّ الفارسيُّ من هذا ما أحياه من استحيا ، وردَّ بسماع حَيَّ بمعنى استحيا ، وعَدَّ سيبويه ما أفقره وما أغناه من افتقر واستغنى ، ورد بسماع فَقُر و فَقِر بمعنى افتقر ، وغني بمعنى استغنى ؛ واعتذر عن سيبويه بأنه إنما ذكر ما جاء على الفصيح والذين يقولون : افتقر واستغنى يقولون : ما أفقره وما أغناه ، ومثل هذا يقال في : ماأحياه من استحيا .

(فإن[1] كان أفعل قيس عليه ، وفاقاً لسيبويه) ـ والمحققين من أصحابه ، ولا فرق بين ما همزته للنقل كأعطى ، أو لغيره كأغفى أي نام ، فيقال : ما أعطاه وما أغفاه ، وهذا ظاهر كلام سيبويه ، قال : وبناؤه أبداً من فعَل

ـ امرأة من تيم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ؛ فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه ، فساومها ، فحلت نحياً ، فقال لها امسكيه حتى أنظر إلى غيره ، ثم حلَّ الآخر ، وقال لها أمسكيه ، فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ، ثم أسلم وشهد بدرا ؛ رضي الله تعالى عنه .

(١) في (د ، ز) : وإن ، والتحقيق من (غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل .

و فَعِل وفعُل[1] وأفعل ، وهو محكي عن الأخفش أيضا ؛ وقال ابن هشام الخضراوي : إنه الصحيح ، وقال الصفار : إنه الصحيح الذي يعضده النظر ؛ وذهب المازني والمبرد وابن السراج والفارسي إلى المنع مطلقا ، وحكي عن الأخفش ، وفصل بعضهم بين ما همزته للنقل فلا يجوز ، أو لغيره فيجوز ، وصححه ابن عصفور ، ونسبه إلى سيبويه .

(وربما بنيا من غير فعل) ـ سبق تمثيل بناء أفعِلْ من غير فعل بما شذ من قولهم : أقمِنْ به ، ومثل المصنف لأفعلَ بما شذ ، كما قال ، من قولهم : ما أذْرعَ فلانة ، أي ما أخفها في الغزل ، وهو من قولهم : امرأة ذَراع أي خفيفة اليد في الغزل ، ولم يسمع منه فعل ، ورد عليه بأن ابن القطاع حكى : ذرعت المرأة خفَّت يداها في العمل ، فهي ذَراع ، فلا يكون ما أذرعها شاذا .

(أو فعل غير متصرِّف) ـ وقد سبق تمثيله .

(وقد يغني في التعجب فعلٌ عن فعل مستوفٍ للشروط ، كما يغني في غيره) ـ قالوا في قعد وجلس ضدَّي قام : ما أكثر قعوده وجلوسه ، ولم يقولوا : ما أقعده وأجلسه ، ذكره ابن برهان .

(ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ، ذي مصدر مشهور ، إن لم يستوف الشروط ، بإعطاء المصدر ما للمتعجب منه ، مضافاً إليه بعد : ما أشدَّ أو أشدد ونحوهما) ـ فيقال : ما أشد دحرجَتَه وانطلاقه ، وما أشد كونَ زيد صديقك ، وما أفظع موتَ زيد ، وأقْبحَ عَوَرَ عمرو ، وأشدد بدحرجته . . . إلى آخرها .

---

(١) سقطت من (غ)

واحترز بقوله : مشهور من يذر ويدع ، فليس لهما مصدر ، وقد روي لهما الوذَر والودْع ، فلا يعطى هذا المصدر ذلك الحكم ، وإنما يتعجب منهما بجعل الفعل صلة لما المصدرية نحو : ما أكثر ما يذر أو يدع زيدٌ الشرَّ ، وأكثر بما يذر أو يدع زيدٌ الشَّر .

(وإن لم يَعدم الفعلُ إلاَّ الصَّوغَ للفاعل جيء به صلة لما المصدرية آخذةً ما للمتعجَّب منه بعد : ما أشدَّ أو أشدد ونحوهما) ـ نحو : ما أكثر ما ضُرب زيدٌ ، وأكثر بما ضُرب زيدٌ ؛ ولا يؤتى بالمصدر للإلباس ؛ فإن لم يُلبس جاز نحو : ما أكثر شغل زيد ، وأكثر به ؛ ولو كان المانع النفي جُعل الفعلُ المنفيُّ صلةً لأنْ نحو : ما أقبح أن لا يأمر بالمعروف ، وأقبح بأن لا يأمر . وأجاز البغداديون : ما أحسن ماليس يذكرك زيد ، وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد ، وتابعهم ابن السراج ؛ وما لا يقع صلة لما ولا لأن لا يأتي ذلك فيه كنعم وبئس ، ثم هذا العمل لا يختص بما عدم الشروط ، بل يأتي في المستوفي للشروط ، وهو واضح .



٣٥ ـ باب أفعل التفضيل

(يصاغ للتفضيل موازن أفعَل اسماً) ـ وهذا لا خلاف فيه ، واسميته واضحة .

(مما صيغ منه في التعجب فعلا على نحو[1] ما سبق من اطراد وشذوذ ونيابة أشد وشبهه) ـ فمثل : أقمِنْ به هناك قولهم هنا : هو أقمن منه ، أي أحق ، ومثله أيضا هنا قولهم : ألصُّ من شِظاظ ، أي أكثر لصوصية ، وهو رجل من بني ضبة ، وفي بنائه من أفعل الخلاف السابق في التعجب ؛ وقالوا : هو أعطاهم للدراهم ، وهذا المكان أشجر ، أي أكثر شجراً ، يقال : أشجر المكان ، أي صار ذا شجر ؛ ولا شذوذ فيهما على ما سبق من الصحيح في أفعل . وقالوا : هذا أخصر من هذا ، وهو من اختصر مبنيا للمفعول ، وقالوا : أشغل من ذات النحيين ، من شُغل مبنيا للمفعول ؛ والكلام فيه كما سبق ؛ وقالوا : أسود من حنَك الغراب ؛ وكما قلت هناك : ما أشد دحرجته ، وأشدد بدحرجته ، تقول : هو أشدُّ دحرجةً ، وكذا الباقي .

(وهو هنا اسم ناصبٌ مصدر المحوج إليه تمييزاً) ـ فأشد ونحوه مما يتوصل به إلى التفضيل اسمٌ ينصب مصدر الفعل المحوج إلى الإتيان به على التمييز ، فتقول : هو أشدُّ دحرجةً ، وأصح تعليما ، وأكثر اقترابا ، وهو أقطع موتاً ، وهو أقبح عَوراً ، وهو أحسن كحلا .

(وغلب حذف همزة أخير وأشر في التفضيل ، وندر في التعجب) ـ فيقال

---

(١) سقطت من (ز) .

في التفضيل : هو خير من كذا ، وشرٌّ من كذا ، ورفض أخير وأشر إلاَّ نادراً ؛ قرأ أبو قلابة : « مَنِ الكذابُ الأشَرُّ »[1] ، وقال :

١١٠ ـ ☆ بلالُ خيرُ الناس[2] وابنُ الأخير ☆

وشذَّ أيضا حذفُ همزة أحب في التفضيل ؛ قال الأحوص :

١١١ ـ وزادني كَلَفــاً بــالحب أن مُنعتْ وحَبٌّ شيءٍ إلى الإنسـان مـا مُنعـا[3]

أي وأحبُّ . ويقال في التعجب : ما أخيره وما أشرَّه ، وندر حذف الهمزة ، قالوا : ما خيرَ اللبن للصحيح ! . وما شرَّه للمبطون ! . ونـدر فيـه أيضـا حـذف همزة أشد ، قال :

١١٢ ـ مــا شــدَّ أنفسَهم وأعلمهم بمــا يحمي الــذمــارَ بــه الكريمُ المسلمُ[4]

(ويلزم أفعلَ التفضيل عارياً) ـ أي من ال والإضافة .

---

(١) القمر : ٢٦ .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبـان ٣ / ٤٣ قـال : شطر بيت من الرجز بـدليل قـول الفارضي : نحو قول الشاعر : بلال ... الخ .

وفي الدرر ٢ / ٢٢٤ قال : استشهد به على ندور إثبات همزة أخير في التفضيل والتعجب ، وأخير في البيت مثال للتفضيل ، وهما من واد واحد ، فكل ما جاز في أحدهمـا جـاز في الآخر اطراداً أو شـذوذاً ؛ وفي التصريح : وأما خير وشر في التفضيل فأصلها أخير وأشر ، وحذفت الهمزة بـدليل ثبوتهـا في قراة أبي قلابة ، وقول الشاعر : بلال ... الخ ولا يعرف قائله .

(٣) في الدرر ٢ / ٢٢٤ قال : استشهد به على أن حذف الهمزة من أفعل التفضيل نـادر إذا كان غير خير وشر ؛ وقال صاحب التصريح إنه ضرورة ؛ وعبارة الأشموني : وقد يعـامل معـاملتها في ذلـك حب كقول الشاعر :

وحب شيء إلى الإنسان ما منعا .

قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائل هذا البيت ؛ وقائله الأحوص كا في الشرح ـ ديوانه ١٣٣ .

(٤) البيت شاهد على ندور حذف همزة أشد في التعجب ، والشاهد في قوله : ما شـدَّ أنفسهم .. أي ما أشدَّ أنفسهم .

(الإفراد والتـذكيرُ) ـ سواء كان لمفرد أم لغيره ، لمـذكر أم لغيره نحو : زيـد أفضل من عمرو ، والزيدان أو الزيدون أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعـد ، والهندان أو الهندات أفضل من دعد .

(وأن يليَه أو معمولَه المفضولُ مجروراً بمِن) ـ فـالأول نحو : زيـدٌ أفضل من عمرو ، والثـاني كقـولـه تعـالى : ﴿ النبيّ أولى بـالمـؤمنين من أنفسهم ، وأزواجـه أمهـاتهم[1] ، وأولـو الأرحـام بعضهم أَوْلَى ببعض في كتـاب الله من المـؤمنين ﴾[2] وقوله :

١١٣ ـ فـلأنت أسمـح للعُفـاة بسـؤلهم عنـد الشصـائب من أب لبنينـا[3]

الشصائب جمع شِصْب بكسر الشين المثلثة وبعدها صاد مهملة ثم باء موحدة ، وهو الشدَّة ، شَصِبَ الأمر بالكسر اشتـد ، وشصَب العيش بـالفتح يَشْصُبُ بـالضم شُصوباً ، وأَشْصَبَ الله عيشه .

(وقد يسبقانه) ـ كقوله :

١١٤ ـ فقلت لهـا : لا تجـزعي وتصبَّري فقـالت بحـق إنني منـك أصبرُ
فقلت لهـا : والله مـا قلتِ بـاطـلاً وإني بمـا قـد قلتِ لي منـكِ أخبرُ[4]

ولا يجوز ذلك إلا في نادر من الكلام .

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) الأحزاب : ٦ .

(٣) وهـذا البيت شـاهـد على أن يلي المفضولُ مجروراً بمن أفعـلَ التفضيـل أو معمـولـه ، وذلـك في قوله : فلأنت أسمح للعفاة ... من أب لبنين .. ولا يعرف قائله .

(٤) وفي هـذين البيتين شـاهـدان على أن يسبـق المفضـولُ مجروراً بمن أفعـلَ التفضيـل في نـادر من الكلام ، وذلك في قوله في البيت الأول : إنني منك أصبر ، وقوله في البيت الثاني :

☆ وإني بما قد قلت لي منك أخبر ☆

ولا يعرف قائلها .

(ويلزم ذلك إن كان المفضولُ اسمَ استفهام ، أو مضافاً إليه) ـ فالأول نحو : ممن أنت أحلم ؟ ومن أي رجل أنت أكرم ؟ وممَّ قدُّك أعدل ؟ والثاني نحو : من وجه مَنْ وجهُك أجمل ؟ ذكر هذه المسألة الفارسي في التذكرة ؛ قال المصنف : وهي من المسائل المغفول عنها . انتهى .

ويجب سبقُ مَنْ ، والحالة هذه ، ما كان أفعل خبراً له ، كما مثل ، ونحو : ممن كان زيدٌ أفضلَ ؟ وممن ظننت زيداً أفضل ؟ ولا يجوز التوسط ، فلا يقال : زيدٌ ممن أفضل ؟ ولا كان زيدٌ ممن أفضل ؟ ولا ظننت زيداً ممن أفضل ؟

(وقد يُفصل بين أفعل ومِنْ بِلَوْ وما اتصل بها) ـ كقوله :

١١٥ ـ ولَفُوكِ أطيَبُ لو بذلت لنا ... من ماء مَوْهَبَةٍ على خمر[1]

ويروى : أشهى لو يحل لنا ... وعلى شهد . والموهبة بفتح الميم والهاء وبينهما واو ، وبعد الهاء ثانية الحروف نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء ، والجمع مواهب .

وجاء الفصل أيضا بالنداء ، قال جرير :

١١٦ ـ لم نلق أخبثَ يا فرزدقُ منكمُ ... ليلاً ، وأخبثَ بالنهار نهارا[2]

(ولا يخلو المقرون بمن ، في غير تهكم ،) ـ احترز من قوله :

---

(١) في الدرر ٢ / ١٣٧ قال : استشهد به على فصل من من أفعل التفضيل بغير معموله ضرورة ، والبيت من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد فيه في قوله : أطيب فإنه أفعل التفضيل ، وقد فصل بينه وبين مِنْ التي هي صلته بكلمة « لو » في قوله : لو بذلت لنا ، والأصل أن لا يفصل بينهما .
وفي القاموس وشرحه : ومن المجاز الموهبة غدير ماء صغير في الجبل يستنقع فيها الماء ، والجمع مواهب ، كذا في الصحاح وفي التهذيب ، وأما النقرة في الصخرة فموهبة بفتح الهاء ، جاء نادرا ، قال : ولفوك أطيب ... الخ أي موضوع على خمر ممزوج بالماء ، ونص الصحاح :

ولفوك أشهى لو يحل لنا ... من ماء موهبة على شهد

قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٢) في الدرر ٢ / ١٣٨ برواية : لم ألق .. وأخبث في النهار .. قال : استشهد به على قلة الفصل بين =

١١٧ ـ لأكلـــــــة من إقـــــــط بسمن ألين مَسّــــاً في حــوايـــــا البطن

من يَثْرِبيَّاتٍ قِذاذٍ خُشْنِ[1]

قذاذ بقاف وذالين معجمتين جمع قُذ ، وقُذ جمع أقذ ، والأقذ السهم الذي لا ريش له .

(من مشاركة المفضَّل في المعنى) ـ نحو : العسل أحلى من التمر ، ولا يقال : الماء أروى من الخبز .

(أو تقدير مشاركته)ـ كقولهم في الشرِّير : هذا خير من هذا ؛ أي أقل شرّاً ، قال تعالى : ﴿ قال ربِّ السجنُ أحبُّ إليّ ﴾[2] ، وأما قول بعضهم : الصيف

= أفعل التفضيل ومِنْ بغير المعمول ، وعبارة أبي حيان في شرح التسهيل : وجاء الفصل بالمنادى كقول جرير : لم ألق أخبث ... الخ

وفي البيت شاهد آخر ، وهو حذف « من » من أفعل التفضيل لتقدم ما يدل عليها ، أعني في قوله : وأخبث في النهار .. فإن الأصل : وأخبث منكم ، فحذف مِنْ لدلالة من عليه في قوله :

لم ألق أخبث يا فرزدق منكم ..

(١) في اللسان ـ خشن : والخشونة ضد اللين ، وقد خَشُن بالضم ، فهو خَشِن ، والجمع خُشْن ، قال الراجز :

تعَلَّمَنْ يــــا زيـــــدُ يـــــا بن زَين لأكَلَـــــــــةٌ من إِقِــــــــطٍ وسَمْنِ

وشَرْبتــــــــان من عليّ الضـــــــأن أَلْيَنُ مَسّــــــاً في حــــوايــــــا البطن

مِنْ يَثْرِبِيَّـــــــــاتٍ قِـــــــذاذٍ خُشْنِ يرمي بهـــــــــــا أَرْمَى من ابن تِقْنِ

وهو مثال من الرجز ، جاء به الشارح ، ليبين احتراز المصنف بقوله : « في غير تهكم » ، من قوله : ولا يخلو المقرون بِمن ، في غير تهكم ، من مشاركة المفضل في المعنى ، نحو : العسل أحلى من التمر ؛ ولا يقال : الماء أروى من الخبز ؛ وقد احترز بقوله : في غير تهكم ، من قول هذا الراجز متهكما :

لأكلة من إقط وسمن

وشربتـــــــان من عليّ الضـــــــأن ألين مَسّــــاً في حــــوايــــا البطن

من يثربيَّات قِذاذٍ خُشَن

حيث خلا المقرون بِمنْ من مشاركة المفضَّل في المعنى .

(٢) يوسف : ٣٣ .

أحرُّ من الشتاء ، فقيل : هو بالنسبة إلى الأمزجة ، فإن حرها في الصيف أشد ، أو على معنى أن الشتاء يُتحيَّل فيه على الحر بموقيات البرد ، والصيف لا يحتاج إلى تحيل ، فحره أشد من حر الشتاء . ويجوز أن يكون على التهكم ، وعن بعض أهل العلم أنه قال : العسل أحلى من الخل ؛ قيل : وهو إما على إرادة معنى أطيب ، لأن الخل يؤتدم به ، فله من الطيب نصيب ، إلا أنه دون نصيب العسل ؛ وإما على معنى : حلي بعيني أي حسُن منظره ، أو أراد بالخل العنب ، كما يسمى العنب خمراً ، والتهكم لا يمتنع .

(وإن كان أفعل خبراً حُذف ، للعلم به ، المفضولُ غالباً) ـ كقوله تعالى : ﴿ [قال :] أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير ؟ ﴾[1] ﴿ ذلكم أقسط عند الله ، وأقوم للشهادة ، وأدنى ألا ترتابوا ﴾[2] ـ ودخل في الخبر ما أصله الخبر ، قال تعالى : ﴿ إن ما عند الله هو خير لكم ﴾[3] ، ﴿ تجدوه عند الله هو خيراً ﴾[4] ، وقال :

١١٨ ـ سقيناهمُ كأساً سقَونا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت أصبرا[5]

أي أصبر منا ، ولو لم يُعلم لم يجز حذفه . واستظهر بغالباً على ذكره[6] ، فهو جائز مع العلم به ، ﴿ قل ما عند الله خير من اللهو ﴾[7] .

---

(١) البقرة : ٦١ .
(٢) البقرة : ٢٨٢ .
(٣) النحل : ٩٥ .
(٤) المزمل : ٢٠ .
(٥) في الدرر ٢ / ١٣٧ برواية : سقوناهمُ كأسا ... قال : استشهد به على أنه يكثر حذف من من أفعل التفضيل إذا كان خبر الناسخ كالمثال في البيت ، والأصل : ولكنهم كانوا على الموت أصبر منا . والبيت من قصيدة للنابغة الجعدي الصحابي ـ ديوانه ٧٣ .
(٦) في (د) : على ما ذكره ، والمقصود هنا ذكر أفعل التفضيل جوازا .
(٧) الجمعة : ١١ .

(ويقلُّ ذلك إن لم يكن خبراً) ـ ومنه : ﴿ فإنه يعلم السرَّ وأخفى ﴾[1] وقوله :

١١٩ ـ دنوتِ ، وقد خلناكِ كالبدر ، أجملا　　فظل فؤادي في هواكِ مضللا[2]

أي دنوت أجمل من البدر ، وقد خلناك كالبدر ؛ فأجمل حال عامله دنوت ؛ وأجاز البصريون حذف المفضول للعلم به ، إذا كان أفعل فاعلاً نحو : جاءني أفضلُ ، أو اسم إن نحو : إن أكبر الله ؛ ومنعه الكوفيون ؛ وزعم الرماني أنه لا يجوز الحذف إلاَّ في الخبر ، ولا يجوز في الصفة نحو : مررت برجل أفضل من عمرو .

(ولا تصاحبُ مِن المذكورة) ـ أي التي للتفضيل ، فإن لم تكن له صاحبت ، كما إذا صيغ أفعل مما يتعدى بمن ، فإنها تصاحبه مجرداً أو مضافاً أو بال[3] ، قال الكميت :

١٢٠ ـ فهم الأقربون من كل خير　　وهم الأبعدون من كل ذام[4]

وإذا تجرد هذا قلت : زيدٌ أقرب من الخير من عمرو ، وإن شئت : من عمرو

---

(١) طه : ٧ .

(٢) في ش . ش . العيني ٣ / ٤٦ قال : الشاهد في قوله : أجملا ، فإنه أفعل تفضيل حذفت منه مِنْ لكونه حالا ، والتقدير : دنوتِ أجملَ من البدر ، وقد خلناك أي ظنناك كالبدر . وقائله غير معروف .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) رواه الصبان في حاشيته على الأشموني ٣ / ٤٧ :

وهم الأبعدون من كل ذم .

قال : بمن المذكورة ، أي الداخلة على المفضل عليه ، أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين ال أو الإضافة كقوله : فهم الأقربون ... البيت ، وهو المقصود من قوله هنا : ولا تصاحب مِنْ المذكورة غير العاري ، وهو المضاف وذو ال ..

من الخير ؛ وكذا لو كان الجار غير مِنْ نحو : زيد أضرب لعمرو[1] من بكر ، قال تعالى : ﴿ ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾[2] ، ونحو : زيدٌ أضرب من بكر لعمرو[3] ، فلو قلت : زيد أعلم بالنحو منه بالفقه ، قال شيخنا : تعيَّن تأخير المجرور الثاني ، وامتنع : زيد أعلم منه بالفقه بالنحو ، أو زيد أعلم بالفقه بالنحو منه ؛ لأن المعنى : زيد يزيد علمه بالنحو على علمه بالفقه ، وذلك يؤدي إلى تقديم معمول المصدر المتضمن عليه ، وفيه نظر ظاهر ، والأقرب أنه إن امتنع فلقبح توالي معمولين بحرفين بلفظ واحد ؛ هذه المسألة مثل : هذا بُسراً أطيبُ منه رطباً ، فعلى قياسها ينبغي أن يجوز : زيد بالنحو أعلم منه بالفقه ، بل هذا أسهل الجواز :زيد بالفقه أبصر من عمرو ، وامتناع : زيد قائماً أحسن من عمرو ؛ وإنما جاز هذا لأن المجرور يتسع فيه أكثر من غيره ، وقد سبق قوله :

(مكرر ١١٤) - ☆ وإني بما قد قلت لي منك أخبر ☆

وهو شاهد الجواز .

(غيرَ العاري) - وهو المضاف نحو : أفضل الناس ، وذو ال نحو : الأفضل .

(إلاَّ وهو مضاف إلى غير معتدٍّ به) - كقوله :

١٢١ - نحن بغَرس الوَدِيِّ أعلمنا منا بركض الجياد في السدفِ[4]

---

(١) في (ز) : زيد أضرب من بكر لعمرو .

(٢) ق : ١٦ .

(٣) في (ز) : من عمرو لبكر .

(٤) جاء في المغني (٦٨٦) - ٢ / ٤٤١ برواية : في السُّدَف بضم السين المشددة ، قال : ... وعليه خرج أبو الفتح قوله : نحن بغرس ... فادّعى أن « نا » مرفوع مؤكد للضمير في أعلم ، وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة أفعل وكونه بمن ، وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى جعله من تخليط الأعراب .

وأُوِّل على نية طرح المضاف إليه ، وهو معنى قوله : غير معتد به . والسَّدَف الصبح وإقباله ، ذكره الفراء ، وأنشد البيت ، والسدف أيضاً الليل .

(أو ذو ألف ولام زائدتين ، أو دال على عارٍ متعلق به مِنْ ، أو شاذ) كقوله :

١٢٢ ـ ولست بالأكثر منهم حصىً وإنما العزَّةُ للكاثر[1]

وأول على زيادة ال ، أو على تعلق مِنْ بأكثر محذوفاً دلَّ عليه المذكور ، أي لست بالأكثر أكثر منهم ، أو هو شاذ .

(**فصل**) ـ (إن قرن أفعل التفضيل بحرف التعريف ، أو أضيف إلى

= وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٤٧ جاء برواية : في السَّدَف ، قال : قاله سعد القرقرة ، وهو أصح مما قاله ابن عصفور أنه لقيس بن الخطيم الأنصاري .

ونحن مبتدأ ، وأعلمنا خبره ، وفيه الشاهد ، حيث جمع فيه بين الإضافة ومِنْ ؛ وأجيب بأن تقديره : أعلم منَّا ، والمضاف إليه في نية المطروح ؛ والوَدِيّ بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء جمع وَدِيَّة ، وهي النخلة الصغيرة ؛ والجياد جمع جواد وهو الذكر والأنثى من الخيل ؛ والسَّدَف بفتح السين المهملة والدال وفي آخره فاء الصبح وإقباله .

(١) في المغني ش ٨٠٨ جـ ٢ صـ ٥٧٢ : ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الأعشى : ولستَ بالأكثر .. بتاء المخاطب المفتوحة .. إنه يبطل قول النحويين : « لا تجتمع ال ومِن في اسم التفضيل » فجعل كلاً من « ال » و « مِن » معتداً به جارياً على ظاهره ، والصواب أن تقدر ال زائدة ، أو معرفة ، ومِن متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور أو بالمذكور ، على أنها بمنزلتها في قولك : أنت منهم الفارس البطل ، أي أنت من بينهم ...

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٤٧ : ولستُ ..بتاء المتكلم المضمومة : قاله الأعشى ميمون من الرجز ، التاء للخطاب والباء زائدة ، فتكون الضمة خطأً مطبعياً .

والشاهد في : بالأكثر منهم ، حيث جمع فيه بين الألف واللام ومِن ، وذلك ممتنع ، لا يقال : زيد الأفضل من عمرو ؛ وأجيب بأن مِن لبيان الجنس أي من بينهم ، أو التقدير بالأكثر بأكثر منهم ، والمحذوف بدل من المذكور ، أو ال الزائدة ، أو مِن بمعنى في أي فيهم ، وحصى تمييز أي عددا ، والكاثر بمعنى الكثير ؛ والبيت من قصيدة رقم / ١٨ صـ ١٤٣ في ستين بيتاً ـ ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس .

معرفة مطلقاً لـه التفضيل ، أو مؤولاً بمـا لا تفضيل فيـه ، طـابق مـا هو لـه في الإفراد والتـذكير وفروعها) ـ فـالأول كالأفضـل ، فتقـول : زيـد الأفضــل ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون أو الأفاضل ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات أو الفضل ؛ وإنما طابق مع ال لأن دخولها عليه أبعد شَبَهه لأفعل التعجب ، بخلاف المقرون بمن .

والثـاني نحو : يـوسف أحسن إخـوتـه ، أي الأحسَن من بينهم ، فليس على معنى مِنْ ، بل على اختصاص الموصوف بأفعل التفضيل ، ولا يكون حينئذ بعضاً مما أضيف إليه .

والتزم البصريـون أن أفعـل التفضيـل إذا أضيف إلى معرفـة ، لا يكـون إلاَّ بعضَ ما أضيف إليه ؛ فمنعوا : أحسن إخوته ، وأجـازه الكوفيون . وقـال زيـادة الحارثي :

١٢٣ ـ ولم أر قـومـاً مثلَنـا خيرَ قـومهم أقـلَّ بـه مِنَّـا على قـومهم فخرا[١]

فهذا مثل : أحسن إخوتـه ، ومـا استعمل من أفعل التفضيل هـذا الاستعمال

---

(١) في نسخ التحقيق الثلاث : على قومنـا .. وفي خـزانـة البغـدادي ش ٣١١ جـ ٤ صـ ٣٦٤ : على قومهم ، وهو أنسب لما جاء بالشطر الأول : خير قومهم ؛ قال : فإنه وصف النكرة وهي قوما بخير ، وهو بمعنى التفضيل ، ولو كانت الإضافة معنوية للتعريف لما وقع صفة للنكرة .

قال الشلوبين ـ في حاشية الفصل ـ هذا إذا جعلت خيراً للتفضيل ، فإن جعلت خيراً فيها من الخير الذي هو ضد الشر لم يكن من هذا الباب .

وجوَّز شراح الحماسة أن يكون : خيرَ قومهم بدلاً أيضاً من : قوماً ، لكن قـال ابن جني ـ في إعراب الحماسة ـ في هذا البيت شاهد لجواز : مررت برجل أكرم أصحابه على أصحابه ، على الصفـة ، لأنها هنـا أظهر من البدل ، والباء في بـه ضمير الخير الـذي دل عليـه قولـه : خير قومهم ، وليس الثـاني هو الأول ، لأن خيراً الأول صفة ، والثاني المقدر مصـدر ، كقولـك : أنـا أوثر الخير وأكره الشر ، فـدلت الصفـة على المصـدر ... وقولـه : أقلَّ بـالنصب مفعول ثـان لقولـه : ولم أر ، وفخراً تمييز ، وتقـدير البيت : لم أر خير قومٍ مثلِنا أقلَّ بذلك فخراً منا على قومنا ، والمعنى : إنـا لا نبغي على قومنـا ولا نتكبر عليهم ، بل نعـدهم أمثالنا ونظراءنا ...

طابق ما هو له لزوماً ، فتقول : الزيدان أحسنا إخوتها .. وكذا الباقي .

والثالث نحو : زيد أعلم المدينة ، أي عالم المدينة ، فهذا أيضاً يطابق لزوماً فتقول : الزيدان أعلما المدينة ، أي عالماها ... وكذا الباقي .

وكون أفعل ينسلخ عن معنى التفضيل أنكره كثيرون من النحويين ، وأثبته أبو عبيدة والمبرد والمتأخرون ، ومنهم الزمخشري والمصنف ، واستشهدوا له بقوله تعالى : ﴿ هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض ﴾[1] ، ﴿ وهو أهون عليه ﴾[2] ، وهو كثير ، وإن قبل التأويل بالرد إلى التفضيل ، ومنه قول الشافعي:[3]

١٢٤ ـ تمنّى رجال أن أموت ، وإن أمت فتلك سبيلٌ لستُ فيها بأوحد[4]

(وإن قيّدت إضافته بتضمين معنى مِنْ جاز أن يطابق ، وأن يستعمل استعمال العاري) ـ فالأول كقوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ﴾[5] ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس ﴾[6]

---

(١) النجم : ٣٢ .

(٢) الروم : ٢٧ .

(٣) جاء في هامش النسخة (ز) : نسبة البيت إلى الشافعي خطأ تبع فيه المصنف ـ ابن عقيل ـ أبا حيان في شرح التسهيل نسب البيت إلى الشافعي ، والبيت ليس للشافعي ، وإنما تمثل به لما قيل له : إن الأشهب يدعو عليك في سجوده فيقول : اللهم أهلك الشافعي ، وإلا أذهب علم مالك ، وقد تمثل بالبيت قبل الشافعي الوليد بن عبد الملك لما بلغه أن أخاه سليمان بن عبد الملك يتمنى موته . ومات الوليد سنة ٩٦ هـ . وبعد البيت :

فقل للذي يبقى خلاف الذي مضى تنبأ لأخرى مثلها فكأن قد

وهي أبيات ذكرها ابن عساكر في تاريخ دمشق مع ترجمة الوليد بن عبد الملك . قال ذلك علي الأبياري عفا الله عنه .

(٤) والشاهد في البيت جواز انسلاخ أفعل عن معنى التفضيل في قوله : لست فيها بأوحد ، أي بوحيد .

(٥) الأنعام : ٢٣ .

(٦) البقرة : ٩٦ ، وزاد في (د) : على حياة .

واحترز بقوله : معنى مِن عما سبق من قصد إخلائه من معناها نحو : يوسف أحسن إخوته ، وهذا ممتنع على تضمين معنى مِنْ ؛ وإنما يجوز على تضمين معناها : يوسف أحسن أبناء يعقوب .

(ولا يتعين الثاني) ـ وهو أن يستعمل كالعاري فلا يطابق .

(خلافاً لابن السراج) ـ ورد عليه بالسماع ، قال تعالى : ﴿ أكابر مجرميها ﴾[1] ، ﴿ وما نراك اتبعك إلاَّ الذين هم أراذلنا ﴾[2] ، وإلى هذا ذهب أيضاً صاحب البديع ، فأوجب فيما كان على معنى مِنْ عدمَ المطابقة كالمقرون بها ، وأجاب عن الآيتين بأن أفعل لم يضمن معنى مِن ، بل المقصود به المعروف بذلك ، وعلى جواز الوجهين قال ابن الأنباري : الإفراد والتذكير أفصح ؛

وقال أبو منصور الجواليقي : المطابقة أفصح ، فرد على ثعلب في قوله : واخترنا أفصحهن ، وقال : كان الأولى : فصحاهن ، لأنه الأفصح ، كما شرط في الكتاب .

(ولا يكون حينئذ) ـ أي حين إذ تفيد إضافته بتضمين معنى مِنْ له.[3]

(إلاَّ بعضَ ما أضيف[4] إليه) ـ ولذلك امتنع : يوسف أحسن إخوته ، على تضمين معنى مِنْ ، وجاز : يوسف أحسن أبناء يعقوب ، لأن يوسف ليس بعضَ إخوته ، وهو[5] بعض أبناء يعقوب[6] ؛ وهذا على مذهب البصريين ؛ وأجاز

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة .

(٢) هود : ٢٧ .

(٣) في (د) : أي حين إذ إضافته بتضمين معنى مِنْ .

(٤) في (د) : ما يضاف إليه .

(٥) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٦) سقطت هذه العبارة والتي قبلها من (ز) .

الكوفيون : يوسف أحسن إخوته ، على معنى مِنْ ، قالوا : كما لو صرَّحت بها ، وقالوا : إن أفعل حينئذ لا يتعرف .

(وشذَّ : أظلمي وأظلمُهُ) ـ يشير إلى قول الراجز :

١٢٥ ـ يا ربَّ موسى أظلمي وأظلمُه   فاصبب عليه ملكا لا يرحمه[1]

وكان القياس : أظلمنا .

(واستعماله عارياً دون مِنْ) ـ أي عارياً من الإضافة وال .

(مجرداً عن معنى التفضيل) ـ كما سبق ذكره عن أبي عبيدة ومن ذكر معه .

(مؤولاً باسم فاعل[2]) ـ نحو : ﴿ هو أعلم بكم ﴾[3] أي عالم .

(أو صفة مشبهة) ـ نحو : ﴿ وهو أهون عليه ﴾[4] ، أي هين ، إذا لا تفاوت في نسبة المعلومات والمقدورات إلى الله تعالى .

---

(١) في (غ) برواية : سلط عليه ملكاً لا يرحمه .
وفي خزانة البغدادي ش ٣١٣ ـ جـ ٤ صـ ٣٦٩ جاء به على أنه ضرورة ، قال : والقياس : أظلمنا ، وهو قطعة من رجز رواه أبو علي في إيضاح الشعر ، عن أحمد بن يحي ثعلب .. قال : معناه : أظلمنا .. ورب منادى مضاف إلى موسى ، وضمير أظلمه الغائب راجع إلى موسى هذا ، وهو خصم صاحب هذا الرجز ، وكلام أبي علي مبني على رفع أظلمي وأظلمه بالابتداء ، والخبر الجملة الدعائية ؛ ويجوز نصبها على الاشتغال ....

وفي الدرر ١ / ٨٠ : استشهد به على مذهب الفراء والأعلم ، وهو جواز دخول الفاء على كل خبر هو أمر أو نهي : والبيت من شواهد الرضي ، قال الشارح : على أنه والقياس أظلمنا ، قال : فالمعنى : أظلمنا فاصبب عليه ... قال : وروي : سلط عليه .. ولم يعرف قائله .

(٢) في (د ، ر) : باسم الفاعل ، والتحقيق من (غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل .

(٣) النجم : ٣٢ .

(٤) الروم : ٢٧ .

(مطردٌ[1] عند أبي العباس) ـ وعليه المتأخرون ، وحكى ابن الأنباري الجواز عن أبي عبيدة ، والمنع عن النحويين .

(والأصح[2] قصره على السماع) ـ قيل لقلة ما ورد من ذلك ، وفيه نظر ظاهر ، ولعل وجهه أن الوارد قابل للتأويل ، إلاّ أن في بعض التأويل تكلفاً وموضع التكلف قليل ، ومنه : ﴿ هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرُ لكم[3] ﴾ أي طاهرات ، ﴿ لا يصلاها إلاّ الأشقى[4] ﴾ أي الشقي ؛ والوجه أن ذلك مطرد ، والله أعلم .

(ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك) ـ أي عارياً كما تقدم .

(أكثر من المطابقة) ـ فالإفراد نحو : ﴿ خير مستقراً وأحسن مقيلاً[5] ﴾ ، ﴿ نحن أعلم بما يستمعون به[6] ﴾ ، والمطابقة نحو :

١٢٦ ـ إذا غـــاب أســـودُ العين كنتمُ   كرامـــاً ، وأنتم مـــا أقـــام ألائمُ[7]

أي لئام ، فألائم جمع ألأم بمعنى لئيم ، وإذا صح جمع أفعل العاري المجرد عن معنى التفضيل إذا جرى على جمع ، جاز تأنيثه إذا جرى على مؤنث ، وعلى هذا يكون قول ابن هانئ :

---

(١) في (د) : مطرداً ؛ وهو خبر : « واستعماله » ، في أول العبارة .

(٢) في (د فقط) : والأفصح .

(٣) هود : ٧٨

(٤) الليل : ١٥ .

(٥) الفرقان : ٢٤

(٦) الإسراء : ٤٧

(٧) قال في المغني ش ٦١٤ جـ ٢ ص ٣٨١ : ولكن ربما استعمل أفعل التفضيل الذي لم يُرو به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً ، قال : إذا غاب عنكم ... الخ ألائم . أي لئام ، فعلى هذا يتخرج البيت . وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : قاله الفرزدق ؛ وأسود العين جبل ، ولقد أفحش في الغلط من قال إنه اسم رجل ، ومنهم الركني ، يقول : أنتم لئام أبداً ، لأن الجبل لا يغيب ، وما أقام =

☆ كأن صغرى وكبرى من فقاقعها[1] ☆

صحيحاً لأنه تأنيث أصغر وأكبر بمعنى صغير وكبير ، لابمعنى التفضيل .

(ونحو : هو أفضل رجل ، وهي أفضل امرأة ، وهما أفضل رجلين أو امرأتين ، وهم أفضل رجال ، وهن أفضل نسوة[2] ، معناه ثبوت المزية للأول على المتفاضلين ، واحداً واحدا ، أواثنين اثنين ، أوجماعةً جماعةً) - فيجب عند إضافة أفعل إلى نكرة إفراد أفعل، إذ معنى : أفضل رجل : أفضل من كل رجل قيس فضله بفضله ، وكذا الباقي ، فحذفت : من كل ، وأضيف أفعل إلى ما كان كل مضافاً إليه ؛ ويجب مطابقة النكرة في هذا لما أسند إليه أفعل ، كما سبق تمثيله ، ولا يجوز عدم المطابقة ، فلا يقال : الزيدون أفضل رجل ، ويجب أيضا كون النكرة مما يصدق على المسند إليه أفعل ، فلا يجوز : زيد أفضل امرأة .

(وإن كان المضاف إليه مشتقاً جاز إفراده ، مع كون الأول غيرَ مفرد) -

---

= أي أسود العين أي مدة إقامته ، وكنى به عن عدم إزالة البخل عنهم كما يزول أسود العين - الجبل - عن موضعه .

والشاهد في ألائم فإنه جمع ألأم ؛ وإنما يجمع أفعل إذا جرد عن معنى التفضيل ، وكان عارياً عن ال ومن مؤولاً باسم الفاعل ، كما في قوله تعالى : ﴿ هو أعلم بكم ﴾ أى عليم بكم ، وكذلك ألأم بمعنى اللئيم .

(١) في النسخ الثلاث : من فواقعها ، والتحقيق من المغني وشرح شواهد العيني على الأشموني والصبان .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ : ٤٨ قال : تمامه :

☆ حصباءُ دُرٍّ على أرض من الذهب ☆

قاله أبو الحسن بن هانئ المعروف بأبي نواس الحكمي ، والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة هي النفاخات التي تعلو الماء أو الخمرة - قال يس : والمحفوظ فى البيت : من فواقعها بالواو - والحصباء الحصا .

والشاهد في صغرى وكبرى ، فإنه قد قيل : إنه لحن ، لأن اسم التفضيل إذا كان مجردا من ال والإضافة يجب أن يكون مفردا مذكرا دائماً ، فتأنيثه لحن ، واعتذر عنه بأن أفعل العاري إذا تجرد عن معنى التفضيل جاز جمعه ، فإذا جاز جمعه جاز تأنيثه .

(٢) في (د ، غ) : نساء ، والتحقيق من (ز) ومن النسخة المحققة من التسهيل .

كقوله تعالى : ﴿ ولا تكونوا أولَ كافرٍ به[1] ﴾ إذ المعنى أول من كفر ، وتضمن الإفراد والمطابقة ما أنشده الفراء :

١٢٨ ـ وإذا همُ طعموا فألأم طاعمٍ وإذا همُ جاعوا فشَرُّ جياعِ[2]

وأما قوله تعالى : ﴿ ثم رددناه أسفل سافلين[3] ﴾ فجمع ، وإن كان ما قبله بلفظ مفرد وهو الإنسان ، لأن المقصود به الجنس بدليل الاستثناء . ومقتضى عبارة المصنف جواز : الزيدان أفضل مؤمن أومؤمنَين .

(وألحق بأسبقَ مطلقاً أوّلُ صفةً) ـ فيجري مجرى أفعل التفضيل في جميع ما تقدم ، فيكون بال ومجرداً ومضافاً إلى معرفة أونكرة ، وتثبت له تلك الأحكام كلها ؛ وإنما أفرده بالذكر لأنه قد يخرج عن الوصفية كما سيأتي ؛ ويثبت له مع الوصفية أيضا مالم يثبت لأفعل التفضيل ، كما يذكر أيضا ، ومثاله بال : الأول ، فيثنى ويجمع ويؤنث[4] ، ومثاله مضافا إلى نكرة : ﴿ إن أولَ بيتٍ[5] ﴾ وإلى معرفة : ﴿ وأنا أولُ المؤمنين[6] ﴾ . وتقول : ما رأيته مذ أول من أمس ، أي مذ يوم أول من أمس . ويلزمه مع الإضافة إلى النكرة ومع مِن الإفرادُ .

(وإن نوَيت إضافتَه بُني على الضم) ـ قال سيبويه : وتقول : ابدأ بهذا[7] أوّلُ ، أي بالضم ، والمعنى : أولُ الأشياء ، فقطع عن الإضافة ونوَيت وبُني على الضم كما في : قبلُ وبعدُ . ولا يكون هذا في أفعل التفضيل غيرِه ؛ لا يجوز : ابدأ

---

(١) البقرة : ٤١

(٢) البيت مثال لتضمن الإفراد والمطابقة في قوله : فألأم طاعم .

(٣) التين : ٥

(٤) سقطت من (د)

(٥) آل عمران : ٩٦

(٦) الأعراف : ١٤٢

(٧) في (د) : من أول

بهذا أسبقُ ، تريد : أسبق الأشياء[1] ؛ وحكى الفارسي في المثال ضمَّ اللام ، ووجهه ما سبق ، وفتحها ، وهو غير منصرف للوصف والوزن .

(وربما أعطي مع نيتها ما له مع وجودها) ـ كما حكى الفارسي في المثال أيضاً من كسر اللام بلا تنوين ، بتقدير الإضافة إلى مقدَّر الثبوت ، نحو :

☆ خالط من سلمى خيا شيم وفا[2] ☆

(وإن جُرِّد عن الوصفية جرى مجرى أفكل) ـ فيصير اسما مصروفا ، إذ ليس فيه غير وزن الفعل كأفكل ، وهو الرعدة ، نحو : ما له أولٌ ولا آخِرٌ ، فلو سمي به منع للعلمية والوزن .

(وألحق آخَر بأول غير المجرد) ـ أي من الوصفية ، فألحق بأولَ الوصفِ[3]

---

(١) في (د) : أسبق شيء

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ : ٧٢ ، ٧٣ جاء بها في باب إعراب الأسماء الستة بالحروف في حالة الإضافة لغير ياء المتكلم ، قال في الإضافة : ولو نية كما في التسهيل وجمع الجوامع للسيوطي ، كقول العجاج :

☆ خالط من سلمى خيا شيم وفا ☆

أي خياشيمها وفاها .

قال في الهمع : خص البصريون ذلك بالضرورة ، وجوزه الأخفش والكوفيون ، وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجا على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته ، فأبقى المضاف على حاله ...

وفي الدرر ١: ١٤/ قال : استشهد به على أن الشاعر أفرد فماً عن الإضافة في حال النصب . قال :

وقبله :

من طلل أمسى يحاكي المصحفا ... رسومه والمذهب المزخرفا

إلى أن قال :

فعمها حولين ثم استودفا ... صهباء خرطوماً عقارا قرقفا

فشَّ في الإبريق منها نزفا ... حتى تناهى في صهاريج الصفا

خالط من سلمى خياشيم وفا

(٣) أي الذي هو وصف .

(فيما لـه من الإفراد والتـذكير وفروعها من الأوزان) ـ فتقـول : الآخَرَ والآخَران والآخَرون والأواخر[1] والأخرى والأخريان والأخر .

(إلاَّ أن آخَر يطابق في التنكير والتعريف ما هو لـه) ـ فإن جرى على نكرة كان نكرة ، وهو في المطابقة كالمعرف الجاري على معرفة ، تقول : مررت بزيد ورجل آخَر ، ورجلين آخَرين ، وكذا في التأنيث ، فخالف في مطابقته في التنكير أفعل التفضيل ، فإنه يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير كما سبق ، فعدل به عما هو به أولى ، ويمنع آخَر من الصرف للصفة والعدل كثلاث .

(ولا تليه مِنْ وتاليها) ـ لأنه لايدل على التفضيل بنفسه ، ولا بتأويل كتأويل أوّل بأسبق ، وألصّ بأسرق .

(ولا يضاف ، بخلاف أول) ـ فيقال : أول فارس ، وأول الفرسان[2] ، وأول أصحابك ؛ ولا يجوز : آخَر رجل ، ولا آخر الرجال[3] ، ولا آخر أصحابك ؛ وبهذا يرد قول من ذهب من المتأخرين من الفقهاء في قوله ﷺ في حديث الولوغ : « أخراهن بالتراب[4] » ، إلى أن أخرى في الخبر[5] تأنيث آخَر بفتح الخاء ، لا تأنيث آخِر بكسرها ، وفَعل ذلك توفيقاً بين الخبر على هذه الرواية ، وبين خبر ، « وعفّروه الثامنة بالتراب » .

(وقد تنكّر الدنيا والجُلّى لشبهها بالجوامد) ـ قال الراجز :

(١) سقطت من (ز)

(٢) في (د) : الفارسين .

(٣) في (د) : الرجلين ؛ وقد سقطت العبارة من (غ) .

(٤) بخاري وضوء :٣٣ ، مسلم طهارة : ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، نسائي طهارة : ٥٠ ـ ٥٢ ومياه : ١٠٧ ، ابن ماجة طهارة : ٣١

(٥) زاد هنا في (ز) : على هذه الرواية ، ولا داعي لها هنا ، لمجيئها في موضعها المناسب بعد قليل .

١٣٠ - ☆ فى حب دنيا طال ما قد مدّتِ[١] ☆

وقال الآخر :

١٣١ - ☆ وإن دعوتِ إلى جُلَىّ ومكرمة[٢] ☆

والدنيا تأنيث الأدنى ، والجلى تأنيث الأجلّ ، وكان حقهما إذا نكرا أن يذكرا ، لكن كثر استعمالهما استعمال الأسماء ، فلذلك جاز هذا فيهما .

(وأما حُسْنَى وسُوءَى فمصدران) - قرئ في الشاذ : ﴿ وقولوا للناس حُسنَى[٣] ﴾ ، وهو مصدر على فُعلَى كالرُّجعَى[٤] ، فالحسن والحسنى على الفُعل والفُعلَى مصدران كا لعُذر والعُذرى ، والسُّوء والسُّوءَى .

(**فصل** : (لا يرفع أفعل التفضيل فى الأعرف ظاهراً) - فلا يقال : مررت برجل أفضل منه أبوه ، برفع الأب بأفضل ، إلاّ في لغة ضعيفة حكاها سيبويه وغيره ، وذلك لشبهه في التنكير بأفعل في التعجب ، فلزم التذكير ورفع المضمر .

(إلاّ قبل مفضولٍ هو هو مذكورٍ أو مقدّرٍ) - فإنه في هذا يرفع الظاهرَ عند جميع العرب . والعِلم في هذه المسألة : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد . وهذا مثال المفضول المذكور ، فضمير منه هو المفضول ، وهو عائد

---

(١) الرجز للعجاج ديوانه ص : ٥ ، والشاهد في قوله : « في حب دنيا » حيث جاءت دنيا منكّرة .

(٢) في اللسان - جلّى - ... والجُلَىّ الأمر العظيم ، ومنه قول بُشَامة بن حَزْن النَهشلي :

وإن دعوتِ إلى جُلَىّ ومكرمة ... يوماً كراماً من الأقوام فادعينا

قال ابن الأنباري : من ضمّ الجُلَىّ قصره ، ومن فتح الجيم مدّه ، فقال : الجَلاّء الخصلة العظيمة .

والشاهد هنا في قوله : « إلى جُلَىّ حيث جاءت مُنَكَّرة .

(٣) فى (ز ، غ) حسنا - البقرة : ٨٣

(٤) سقطت من (غ)

على الكحل المرفوع بأحسن ، والمفضول هو الكحل ، والكحل هو الزائد في الفضل فالكحل فاضل مفضول ، فالمفضول هو الفاضل ، لكن اختلف محله ، ففضّل في محل ، على نفسه في محل آخر ؛ ومثال المفضول المقدَّر : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد ، أومن زيد ، والتقدير : من كحل عين زيد ، فحذف في الأول مضاف ، وفي الثاني اثنان ، والأصل : منه في عين زيد ، لكنَّه اختصر للدلالة ، إذ المقصود بذلك واضح .

(وبعد ضمير مذكور أو مقدَّر ، مفسر بعد نفي أ شبهه ، يصاحب أفعل) ـ فالمذكور نحو ما سبق في المثال ، وهو ضمير في عينه ، فالكحل وهو المرفوع بأفعل قبله هذا الضمير ، ومفسره رجل الموصوف بأحسن ، فهو بعد ضمير صفته ذلك ، وبعد الكحل ضمير هو المفضول ، وهو عين المفضَّل ، فالكحل قبل مفضول هو هو .

ومثال المقدَّر قول بعض العرب : ما رأيت قوما أشبه بعض ببعض من قومك . والأصل : ما رأيت قوما أبين فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك . ثم حذف منه العائد على شبه ، وأدخلت مِنْ على شبه مضافاً لبعض وما يقتضيه ، فصار التقدير[1] : ما رأيت قوماً أبين فيهم شبهُ بعض ببعض ، من شبه بعض قومك ببعض ، ثم حذفت شبه ، وما يضاف إليه ، وما يقتضيه ، فصار : ما رأيت قوماً أبين فيهم شبهُ بعض ببعض من قومك ؛ ثم فيهم وأبين مع مرفوعه ، معوضاً عنه أشبه فصار : ما رأيت قوماً أشبهَ بعض ببعض من قومك .

وهذا التقدير كله يرشد إليه المعنى مع العلم بأصل التركيب الذي يعطيه . قال المصنف : ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد

---

(١) سقطت من (د ، غ)

نفي ، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي نحو : لا يكن غيُرك أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك ، وهل في الناس رجلٌ أحقٌ به الحمدُ منه بمحسنٍ لا يَمُنُّ ؟

(ولا ينصب مفعولاً به) ـ فلا يقال : زيدٌ أضْرَبُ من عمرو بكراً ، بنصب بكر بأضرب ، بل إن كان مما يتعدى لواحد ، وليس[1] مفهم علم أوجهل عُدِّيَ إليه باللام ، فتقول : لبكر[2]، وإن أفهم ما ذكر فبالباء[3] ، نحو : زيدٌ أعرف بالنحو وأجهل بالفقه .

(وقد يدل على ناصبه) ـ نحو :

١٣٢ ـ فما ظفرت نفسُ امرئٍ يبتغي المنى ... بأبذل من يحي جزيلَ المواهب[4]

أى يبذل جزيل المواهب .

(وإن أوِّل بما لاتفضيل فيه جاز على رأي أن ينصبه) ـ لأنه حينئذ كاسم الفاعل ، وعليه : ﴿ الله أعلمُ حيث يجعل رسالاته[5] ﴾ ، والمانع يقول : صورته

---

(١) زاد هنا في (د) : من

(٢) أي زيدٌ أضرب من عمرو لبكر .

(٣) في (د) : فالباء زائدة ، وفي (ز) : فالباء .

(٤) في حاشية يس على التصريح : ٢ / ١٠٦ : قوله : فيمتنع منه المفعول به ، ادعى المصنف في باب المفعول فيه الإجماع على ذلك ، ومرَّ ما يتعلق بذلك في كلام الشارح . قوله : والمطلق ، فأما قوله :

١٣٣ ـ أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم ... لؤماً ، وأبيضهم سربالَ طبّاخِ

فمنصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور ، كما إذا وقع بعده المفعول به نحو :

فما ظفرت نفس امرئ تبتغي المنى ... بأبذل من يحي جزيل المواهب

أى يبذل جزيل المواهب ، كما قال الشارح ابن عقيل ، قال يس :

وحكمة كونه لاينصب المفعول المطلق إعطاؤه حكم فعل التعجب ، لأن معناهما المبالغة .

(٥) الأنعام : ١٢٤ ، هكذا في النسخ الثلاث ، فلعلها قراءة ، وهي لاتؤثر في الشاهد .

صورة أفعل التفضيل ، فلا يعمل كهو ، ولذا كان الأكثر فيه الإفراد والتذكير دون المطابقة ، كما سبق ، حيث في الآية ناصبه مقدَّر ، أي يعلم حيث ...

(وتتعلق به حروف الجرّ على نحو تعلقها بأفعل المتعجَّب به) - وهو ما سبق في قوله : ويجرّ ما تعلق بها ... إلى آخره ، فتقول : زيدٌ أحبُّ إليَّ من عمرو ، وأعلم بالفقه من خالد ، وأضرب لبكر من غيره ، وأرغب في الخير من عمرو ، ومحمد أرأف بنا من غيره .



٣٦ ـ باب اسم الفاعل

(وهو الصفة) ـ وهذا يتناول اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، دون الأسماء الجامدة .

(الدالة على فاعل) ـ أخرج اسم المفعول وما بمعناه نحو : درهمٌ ضَرْبُ الأمير ؛ أي مضروبه[١] .

(جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها) ـ أي في الحركات والسكنات ؛ فأخرج غير الجاري كسهل وكريم ، والجاري على الماضي لا المضارع كفَرِح ويقِظ ، وأخرج باب أهيف وأعمى ، فإنما جرى على المضارع في التذكير دون التأنيث ، لأن مؤنثه على فعلاء ، بخلاف اسم الفاعل فإنه جار فيهما . لأن التاء في نية الانفصال ، وأخرج أمثلة المبالغة .

(لمعناه أو معنى الماضي) ـ أي لمعنى المضارع من الحال والاستقبال ، فخرج باب ضامر الكشح ، ومنطلق اللسان ، فلا ينوى به استقبال ولا مُضيّ ، بل المراد معنى ثابت ، ولذا أضيف إلى الفاعل معنى ، كالصفة التي لا تجري على المضارع ، فيقال : ضامر الكشح كما يقال : لطيف الكشح .

(ويوازن في الثلاثي المجرد فاعلاً) ـ أي المجرد من حروف الزيادة نحو : ضرب فهو ضارب ، وسلم فهو سالم ، وفره فهو فاره ، وسيأتي بيان المقيس وغيره بباب أبنية الأفعال .

---

(١) في (غ) : مضروب له

(وفي غيره) - أي غير الثلاثي المجرد .

(المضارعَ مكسوراً[1] ماقبل الآخر ، مبدوءاً بميم مضمومـة) - نحو : مُـدحرِج ومُكرِم ، وكذا الباقي .

(وربما كسرت) - أي الميم .

(في مُفعِل) - قالوا : أنتنَ فهو مِنْتِن ، بكسر الميم إتباعاً للعين .

(أو ضُمَّت عينُه) - وقالوا أيضا : مُنتُن بضم التاء إتباعاً للفاء .

(وربما ضمت عينُ مُنفعِل مرفوعاً) - حكاه ابن جني وغيره في مُنحدر .

(وربمـا استغني عن فـاعل بمُفعِل) - قـالوا : حبَّـه فهو مُحِب ، ولم يقولوا : حاب

(وعن مُفعَل بمفعول فيما لـه ثلاثي) - قـالـوا : أحبـه فهـو مَحبـوب ، ونـدر مُحَبٌّ في قوله :

☆ مِنّي بمنزلة المُحَبِّ المكرَمِ[2] ☆

- ١٣٤

(١) في (ز) : المكسور ، وفي النسخة المحققة من التسهيل : مكسورَ .

(٢) في خزانة الأدب ٢٢٧/٣ - ش ٢٠٠ - صدره :

☆ ولقد نزلتِ - فلا تظني غيرَه - ☆

على أن معنـاه : نـزلتِ قريبـة مني قرب المحب المكرم ... وهـذا البيت من معلقـة عنترة العبسيّ ؛ قـال أبو جعفر النحـاس في شرحـه ، وتبعـه الخطيب التبريزيّ : البـاء في قـولـه : بمنزلـة متعلقـة بمصـدر محذوف ، لأنه لما قال : نزلت ، دلَّ على النزول ... أي ولقد نزلت مني منزلةً مثلَ منزلة المحب ...

وقال الزوزني : يقول : ولقـد نزلت من قلبي منزلـة من يُحَبُّ ويُكرَمُ . وقولـه : فلا تظني غيره ، مفعول ظن الثاني محذوف اختصـاراً لا اقتصـاراً ، أي فلا تظني غيره واقعـاً أو حقـاً ، أي غير نزولـك من منزلـة المحبّ ... والمحب ، وهـو مـوضـع الشـاهـد هنـا ، اسم مفعـول جـاء على أحب وأحببت وهـو على الأصل ، والكثير في كلام العرب محبوب ؛ قال الكسائي : محبوب من حببت ، وكأنهـا لغـة قـد مـاتت ، أي تركت ؛ وجملة : فلا تظني غيره جملة معترضة بين المجرور ومتعلقه ، فإن مني متعلق بنزلت .

(وفيما لا ثلاثيَّ له) ـ قالوا : أرَقه أي ملكه ، فهو مرقوق .

(وعن مُفعِل بفاعل ونحوه) ـ قالوا : أيفع الغلام إذا شبَّ فهو يافع ، والقياس : موفع ، على أنه سُمع : يفَع الغلام ، وقالوا : أورق الشجر فهو وارق ، والقياس مورق ، وقالوا : أعقت الفرس فهي عقوق إذا حملت ، قال القالي : ولا يقال : مُعِق .

(أو بمُفعَل) ـ قالوا : أسهب الرجل في الكلام إذا أكثر فهو مُسْهَب ، وألفَج ذهب ماله فهو مُلفَج ، وفي الحديث : « ارحموا مُلْفَجَكم »[1].

(وعن فاعل بمُفعِل أو مِفعَل) ـ قالوا عَمَّ الرجل بمعروفه ، ولَمَّ متاع البيت ، فهو مُعِمٌّ ومِعَمٌّ ، ومُلِمٌّ ومِلَمٌّ ، ولم يُقل بهذا المعنى عامٌّ ولا لامٌّ ، ولانظير لهما . حكاه ابن سيدة .

(وربما خلف فاعلٌ مفعولاً) ـ كقوله :

١٣٥ ـ لقد عيَّل الأيتامَ طعنةُ ناشرهْ أناشر لا زالت يمينك آشرهْ[2]

أي مأشورة ، والمأشورة المقطوعة بالمنشار ، وناشرة اسم رجل .

---

(١) لم أجد مادة لفج أو ألفج بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، وفي اللسان ـ لفج : وألفج الرجل أفلس ، وألفج الرجل لزق بالأرض من كرب أو حاجة .. وقيل الملفَج الذي أفلس وعليه دين ... قال ابن الأثير : الملفِج بكسر الفاء أيضا الذي أفلس وعليه دين ، وجاء في الحديث : « أطعموا ملفَجكم » الملفَج بفتح الفاء الفقير ، ابن دريد : ألفج فهو مُلفَج ، وهذا أحد ما جاء على أفعَل فهو مُفْعَل ، وهو نادر مخالف للقياس الموضوع .

(٢) في اللسان ـ أشر : يقال : أشرت الخشبة أشراً ، ووشرتها وشراً إذا شققتها مثل نشرتها نشراً ، ويجمع على مآشير ومواشير ، ومنه الحديث : « فقطعوهم بالمآشير » أي بالمناشير ، وقول الشاعر :

لقد عيَّل الأيتامَ طعنةُ ناشرهْ أناشرَ لا زالت يمينك آشِرَهْ

أراد لا زالت يمينك مأشورة أو ذات أَشْر ، كما قال عز وجل : ﴿ خلق من ماء دافق ﴾ الطارق: ٦ أي مدفوق ، ومثل قوله عز وجل : ﴿ في عيشة راضية ﴾ القارعة : ٧ أي مرضية ؛ وذلك أن الشاعر =

(ومفعولٌ فاعلاً) ـ قالوا : قطَّ الشَّعرُ علا فهو مقطوط ، ولم يقولوا : قاط ، ذكره ابن سيدة ، وهو نادر . وأثبت بعضهم في كاسٍ كونه بمعنى مكسو ، والأصح أنه اسم فاعل من الرجلَ ، كقوله :

☆ وأن تعرَين إن كُسِيَ الجواري ☆[1]

١٣٦ ـ

(**فصل**) : (يعمل اسم الفاعل غيرُ المصغَّر والموصوفُ ، خلافاً للكسائي) ـ في المسألتين ، وبقوله أخذ أبو جعفر النحاس في المصغَّر ، وباقي الكوفيين في المسألتين إلاَّ الفراء ، فإن مذهبه كمذهب البصريين ، وهو أن المصغر لا يعمل ، فلا تقول : هذا ضويربٌ زيداً ، بالنصب ، بل تجب الإضافة ، وكذا الموصوف قبل العمل ، فلا تقول : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً ، فإن أخذ معموله جاز أن يوصف ، فتقول : هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ ، ومحل الخلاف في المسألتين الإعمال في المفعول[2]، ومن هذا يخرج أن ما استدل به الكسائي على إعمال المصغر

= إنما دعا على ناشرة لا له ، بذلك أتى الخبر ، وإياه حكت الرواة ، وذو الشيء قد يكون مفعولا كا يكون فاعلا ، قال ابن بري : هذا البيت لنائحة هَمَّام بن مُرَّة بن ذُهل بن شيبان ، وكان قتله ناشرة ، وهو الذي ربَّاه ، قتله غدْراً ، وكان همام قد أبلى في بني تغلب في حرب البسوس ، وقاتل قتالا شديداً ، ثم إنه عطش ، فجاء إلى رحله يستسقي ، وناشرة عند رحله ، فلما رأى غفلته طعنه بحربة فقتله وهرب إلى بني تغلب .

(١) جاء في هامش النسخة (ز) : وأول البيت :

☆ مخافة أن يرين البؤس بعدي ☆

والشعر لبعض الخوارج ، وقبله :

لقد زاد الحياة إليَّ حبّاً بناتي أنهنَّ من الضعاف [من الصغار]
مخافة أن يرين البؤس بعدي وأن يعرين . . . . .

وهي أبيات حسنة ذكرها أبو العباس المبرد في كتاب الكامل ـ قاله علي الأبياري . والشاهد في قوله : كُسِيَ الجواري ، على أن كاسٍ اسم فاعل من كسا فهو كاسٍ .

(٢) في (غ) : في المعمول ، وفي (ز) : في المفعول ، وعلى المعمول ضرب واضح .

من قول العرب : أظنني مرتحلا وسويراً فرسخاً ، ليس بحجة للمدعي ، لأنه إنما عمل في الظرف ، وأما الاستدلال على إعماله بعد الوصف بقوله :

١٣٧ ـ وقائلة تخشى عليَّ : أظنُّه ... سيودي به تَرحالُه وجعائله[1]

فخُرِّج على أن تخشى حال من الضمير المستكن في اسم الفاعل ، أو على أن أظنه معمول لمحذوف ، أي قالت أو تقول : أظنه .

(فرداً وغيرَ[2] مفرد) ـ فلا تمنع تثنيتُه ولا جمعُه سلامةً ولا تكسيراً إعمالَه ، فتقول : هذان ضاربان زيداً ، وهؤلاء ضاربون أو ضاربات أو ضواربٌ عمراً ، كما تقول : هذا ضاربٌ عمراً . وفرقوا بين التصغير والتكسير ، مع أنهما معاً من خواص الأسماء بأن التكسير جاء بعد استقرار العمل ، فيكسر بسبب الجريان ، وفيه نظر ؛ ومن هنا نزع النحاس إلى قول الكسائي .

(عملَ فعلِه مطلقاً) ـ فإن كان الفعل لازماً أو متعدِّياً لواحد أو لغيره كان اسم الفاعل كذلك نحو : هذا قائم أبوه ، وضاربٌ عمراً ، ومُعطٍ زيداً درهماً ، ومُعْلِمٌ خالداً عمراً مقيماً .

(وكذا إن حُوِّل للمبالغة من فاعل إلى فعَّال) ـ نحو ما حكى سيبويه من قولهم : أما العسل فأنا شرَّاب .

(أو فَعُول) ـ نحو ماروى الكسائي من قولهم : أنت غيوظٌ ، ما علمتُ ، أكبادَ الرجال .

---

(١) في معجم شواهد العربية ذكر القافية مرة : وجعائله ، ومرة : وحوائله . وفي المغني ش ٦٧٦ جـ٢ ص٤٣٢ : وجعائله ، وقال في هامشه : قرأ الدسوقي : أظنه بوزن أعزَّةٍ وجعله جمع ظن ، كما قرأ : سيردي به ، وليس بشيء . انتهى . قال : فإن جملة : « تخشى عليَّ » حال من الضمير في قائلة ، ولا يجوز أن يكون صفة لها ، لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل .

(٢) في (د ، غ) : أو غير مفرد .

(أو مِفْعـال) ـ كقول بعض العرب : إنـه لمنحـارٌ بَـوائكهـا ، أي ينحرسمان الإبل ، يريد المبالغة في الوصفية بالجود .

(خلافاً للكوفيين) ـ في منع إعمال أمثلـة المبـالغـة ، وهي خمسـة ، الثلاثـة المذكورة ، وما سيأتي من فعيل وفَعِل ، قالوا لزيادتهـا بـالمبـالغـة على الفعل ، إذ لا مبالغة فيه[1] ، وزعموا أن ماجاء منصوباً معها على إضمار فعل يفسره المثال ، أي تغيظ أكباد الرجال ، وكذا الباقي ؛ قالوا : ولذا لا يجوز تقديم المنصوب بعد هـذه الأمثلـة ، ورد الأول بكثرة ورود المنصـوب معهـا نثراً ونظماً ، والأصـل عـدم التقدير ؛ والثاني بسماع التقديم ، ومنه مـاسبق في عمل فعَّـال ، ومـذهب سيبويـه جواز إعمال الخمسـة ، ومنع المـازني والزيـادي والمبرد وأكثر البصريين إعمـال فعيل وفعِـل ، وأجـاز الجرمي إعمـال فعِـل ، وخـالف في فعيـل ، والصحيـح مـذهب سيبـويـه ، إلا أن إعمـال فعِـل وفعيـل قليـل ، وهـذا هـو الـذي جرى عليـه في الكتاب .

(وربما عمل محوَّلاً إلى فعيل) ـ كقول بعض العرب : إن الله سميعٌ دعـاءَ من دعاه ، وحكى اللحياني في نوادره : إن الله سميعٌ دعائي ودعاءَك .

(وفَعِل[2]) ـ كقول زيد الخيل :

☆ أتاني أنهم مَزِقون عرضي ☆[3]

---

(١) أي في الفعل .

(٢) في النسخة المحققة من التسهيل : أو فعِل ، والتحقيق من نسخ التحقيق الثلاث .

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٩٨/٢ عجز البيت :

☆ جحاش الكِرْمَلَيْن لها فديد ☆

وقد ذكر في هامش (ز) قال الشارح : قاله زيـد الخيل الـذي سماه رسول الله ﷺ زيـد الخير . أنهم فاعل أتـاني ، ومزقون خبر أن جمع مَزِق ، والشـاهـد فيـه ، وهو مبـالغـة في مـازق ، فعمل عملـه ونصب عرضي ، والجحاش جمع جحش للصغير من الحمير : خبر مبتدأ محذوف أي هم جحاش . والكرملين اسم مـاء =

وقال :

١٣٩ - حـــــــذرٌ أمـــــوراً لا تضير وآمنٌ   مـــاليس يُنجيـــه من الأقـــدار[1]

أعمل مَزِقاً وهو محول للمبالغة من مازِق ، يقال : مزقت الثوب أمزقه مزقاً مزِقته ، وحذِر محوَّل من حاذر .

(وربما بُني فعَّال ومِفعال وفعيل وفعول من أفعلَ) - قالوا : درَّاك من أدرك ، ومعطاء من أعطى ، ونذير من أنذر ، وزهوق من أزهق ، قال :

١٤٠ - جهـولٌ وكان الجهـلُ منهـا سجيـةً   غَشَمْشَمــةٌ للقـــائـــدين زهـوق[2]

أي كثيرة الإزهاق لمن يقودها ، يصف ناقة ، وغشمشمة عزيزة النفس .

(ولا يعمل غير المعتمد) - هذا مذهب جمهور البصريين ، وأجاز الأخفش والكوفيون إعمال غير المعتمد ، واستدل الأخفش بقوله تعالى : ﴿ ودانية عليهم ظلالُها ﴾[3] في قراءة من رفع دانية ، فقال : هو مبتدأ يتعلق به عليهم ، وظلالها فاعله ، ورد بجواز كون ظلالها مبتدأ خبره دانية .

= في جبل طيئ ، والفديد الصياح والتصويت ، يقول : إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع تصوت عنده . ومثل ذلك في الدرر ١٣٠/٢

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٩٨/٢ : قاله أبو يحيى اللاحقي . زعم أن سيبويه سأله : هل تُعدّي العرب فعِلا بفتح الفاء وكسر العين ؟ قال : فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب ، وأثبته سيبويه في كتابه . قال المازني : وحذر خبر مبتدأ محذوف أي هو حذر ، والشاهد فيه حيث عمل عمل حاذر ونصب أموراً ، ولا تضير صفة أمور ، وآمن بالمد عطف على حذر وما بعده ه ، والبيت يحتمل المدح والذم .

(٢) في اللسان - غشم : ... وناقة غشمشمة عزيزة النفس ، قال حُميد بن ثور :

جهـولٌ وكان الجهـلُ منهـا سجيـةً   غشمشمــةٌ للقـــائـــدين زهــوق

يقول : تزهق قائدها أي تسبقه من نشاطها ، فعُول بمعنى مُفْعِل ، وهو نادر .

(٣) الإنسان : ١٤

(على صاحب مذكور) ـ وهذا يشمل الخبر والنعت والحال نحو : زيدٌ مكرمٌ رجلاً طالباً العِلمَ محققاً معناه ؛ ويدخل في الخبر ما صحب الناسخ نحو : كان زيدٌ ضارباً عمراً .

(أو منوي) : كقوله :

١٤١ ـ وماكلٌ ذي لُبٍّ بمؤتيك نصحَه ... وما كلُّ مؤتٍ نصحَه بلبيب[1]

(أو على نفي صريح) ـ نحو : ما ضاربٌ زيدٌ عمراً .

(أو مؤول) ـ كقوله :

١٤٢ ـ وإن امرأً لم يُعْنَ إلاَّ بصالح ... لغيرُ مُهين نفسَه بالمطامع[2]

(أو استفهام موجود) ـ نحو : أضاربٌ أنت زيداً ؟

(أو مقدَّر) ـ كقوله :

١٤٣ ـ ليت شعري مقيمٌ العذرَ قومي ... أم همُ في الحب لي عاذلونا[3]

التقدير : أمقيم . وذكر المصنف في غير هذا الكتاب الاعتماد على النداء ، وأنشد له شاهداً :

---

(١) في الدرر ١٢٨/٢ : استشهد به على أن اعتماد اسم الفاعل على الوصف المقدَّر مما يسوِّغ ال في البيت ، أي ما كل رجل مؤت نصحه ، والبيت من شواهد سيبويه في باب الإدغام ... والمعنى أن الإنسان قد ينصح من يستغشه ، فينبغي للعاقل اللبيب أن يرتاد موضعاً مستحقاً للنصيحة ـ قال : ولم أعثر على قائله ، وفي معجم شواهد العربية أنه لأبي الأسود الدؤلي ـ ديوانه ٩٩

(٢) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد في قوله : لغيرُ مُهينٍ نفسه ، حيث اعتمد اسم الفاعل مهين في عمله على نفي مؤول في قوله : لغير مهين نفسه ، بمعنى أنه لا يهين نفسه .

(٣) وهذا الشاهد أيضاً لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه في قوله : مقيمٌ العذرَ قومي ، حيث اعتمد اسم الفاعل مقيم في عمله على استفهام مقدر أي أمقيمٌ العذرَ قومي .

١٤٤ ـ فيا موقداً ناراً لغيرك ضوءُها ويا حاطباً في غير حبلك تحطبُ[1]

وقال ابنه : المسوغ فيه الموصوف المقدر لا حرف النداء ، لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل ، لأن النداء من خواص الأسماء .

(ولا الماضي) ـ وهذا قول البصريين ، لأن اسم الفاعل عمل لشبهه بالمضارع ، فيعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، لا إذا كان بمعنى الماضي ، فلا تقول : هذا ضاربٌ زيداً أمسِ ، بنصب زيد ، بل تجب إضافته .

(غيرُ الموصول به ال) ـ فتقول : هذا الضاربُ زيداً أمسِ ؛ لأنه واقع موقع الفعل ، لأن حق الصلة الفعل ، فعمل بالنيابة لا بالشبه ، ولذلك يعطف الفعل عليه ، قال تعالى : ﴿ وأقرضوا الله قرضاً حسناً ﴾[2] بعد قوله : ﴿ إن المصدقين والمصدقات ﴾ ؛ ويرجع إلى الفعل عند الضرورة نحو :

١٤٥ ـ ☆ ما أنت بالحكم الترضَى حكومته ☆[3]

---

(١) جاء به صاحب الدرر في باب المنادى ١ / ١٤٨ فذكر الشطر الأول فقط برواية : أيا موقداً ... وقال : استشهد به على أن المنادى إنما يظهر نصبه إذا كان مضافاً ... ثم عاد وذكر البيت بتمامه في ٢ / ٢٤١ ضمن الاستدراكات لإتمام البيت دون أي تعليق ، والشاهد في البيت في قوله : فيا موقداً ناراً ، حيث اعتمد اسم الفاعل في العمل على النداء : يا موقداً ، كما ذكر ابن مالك في غير التسهيل .

(٢) الحديد : ١٨ ، وفي (ز ، غ) لم يذكر من الآية غير : « وأقرضوا » وسقط ما بعدها من النسختين إلى : ويرجع إلى الفعل .

(٣) ذكر في هامش (ز) عجز البيت :

☆ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ ☆

وفي الدرر ١ / ٦١ ذكر البيت في شواهد الموصول ، ثم قال : واستشهد به العيني في باب الكلام قال : الاستشهاد فيه في دخول الألف واللام في الفعل المضارع تشبيهاً له بالصفة ، لأنه مثلها في المعنى ، وهذا ضرورة عند النحويين ، وقال ابن مالك : ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول :

☆ ما أنت بالحكم المرضي حكومته ☆

ثم قال : والبيت ثاني بيتين للفرزدق يهجو بهما أعرابياً فضل جريراً على الفرزدق والأخطل في مجلس عبد الملك ، وأولهما :

يا أرغم الله أنفاً أنت حامله يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل

وتوافق البصريون والكوفيون على جواز إعماله بمعنى الماضي مع ال الموصولة إلاَّ ما شذَّ من مقالة ستأتي ، فلو لم تكن ال موصولة ، بل كانت لمجرد التعريف لم تعمل في المفعول به ماضياً عند البصريين ، ولذا قال المصنف : غير الموصول ، ولم يقل : غير المقرون .

(أو محكيٌّ به الحال) ـ كقوله تعالى : ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾[1]، فباسط إخبار عن ماض ، وإنما عمل لقصد حكاية الحال الماضية ، قالوا : وفي قوله[2]: ﴿ وكلبهم باسط[1]﴾ واو الحال ، وباسط واقع موقع يبسط لحكاية الحال ، إذ يقال : جاء زيدٌ وأبوه يضحك ، ولا يحسن : وأبوه ضَحِكَ .

(خلافاً للكسائي) ـ في إجازته إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي في غير الموضعين المذكورين ، وهو أيضاً قول هشام وأبي جعفر بن مضاء ، واحتجوا بأن عمل اسم الفاعل لكونه في معنى الفعل ، ورد بالمنع ، بل عمله لمشابهته له في عدد الحروف ، وموازنته في الحركات والسكنات مع موافقة المعنى ، واحتجوا بالسماع ومنه ﴿ باسط ذراعَيْه[1]﴾ ، ورد بما سبق من حكاية الحال ، ويقول العرب : هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ وسوير فرسخاً ، ورد بأن المجرور والظرف يعمل فيهما اللفظ المحتمل للفعل ، وإن لم يكن مشتقاً ، فاسم الفاعل بمعنى الماضي أحرى ، ويدل على بطلان هذا المذهب[3] الوصف بالمعرفة ، قال :

١٤٦ ـ لئن كنتَ قد بُلِّغتَ عنِّي خيانةً   لَمبلغُك الواشي أغشُّ وأكذبُ[4]

---

(١) الكهف : ١٨ .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) في (د) : القول .

(٤) البيت من قصيدة للنابغة الذبياني يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ـ ديوانه ص ١٣ ـ وقد جاء به الشارح دليلاً على بطلان مذهب الكسائي لمجيء الوصف بالمعرفة في قوله : لمبلغك الواشي ، فمبلغك بمعنى الماضي ، والواشي صفته ، ولو عمل مُبْلغ لم يتعرف ، بل كان نكرة ، ولا يوجد في لسانهم : مررت بضاربِ هندٍ أمسِ ضاحكٍ ؛ وهذا الخلاف في نصبه المفعول .

فَمبلغـك بمعنى المـاضي ، والواشي صفتـه ، ولو عمل مبلغ لم يتعرف ، بل كان نكرة ، ولا يوجد في لسانهم : مررت بضاربِ هندٍ أمسِ ضاحـكٍ ؛ وهـذا الخلاف في نصبه المفعول ، فأما الرفع به للظاهر ونحوه فذهب بعضهم إلى منعه ، وبه قـال ابن جني ، وبعضهم إلى إجـازتـه ، واختـاره ابن عصفور ، وحكى هو الاتفـاق على رفعه المضمر المستتر ، وليس كذلك ، بل هو قول الجمهور ، ومنعـه ابن طـاهر وابن خروف .

(بل يدل على فعل ناصبٍ لما يقع بعده من مفعولٍ به يُتوهم أنـه معمولـه) ـ فاذا لم يؤول باسط بحكاية الحال أمكن كون ذراعيه منصوباً بيبسط مـدلولاً عليـه بباسط ، وعلى ذلك خرج ابن طاهر ما استشهدوا به من قولهم :

☆ بالغٌ ديارَ العدو[1] ... البيت

ـ ١٤٧

فجعل التقدير : يبلغ ديار العدو ؛ واختلف البصريون في مسـألـة من[2] اسم الفاعل بمعنى الماضي ، وهي : هذا ظانٌ زيـدٍ أمسِ قـائمـاً ونحوه ، ممـا يتعـدى إلى أكثر من واحد ، فـذهب الجرمي والفـارسيّ والجمهور ، وعليـه جرى المصنف ، إلى أن قـائمـاً منصوب بفعل دل عليـه اسم الفـاعل المـاضي ، أي ظنَّـه قـائمـاً ، وذهب السيرافي والأعلم وأبـو عبـد الله ابن أبي العـافيـة وأبـو علي الشلـوبين إلى أن قـائمـاً منصوب بظان المـذكور وإن كان مـاضيـاً ، لقوة شبهـه هنـا بـالفعل ، من حيث طلبـه ذلـك المعمول ، ولا يمكن إضـافتـه إليـه ، فصـار كالموصول بـه ال ، إذ هـو معرفة مثله .

(وليس نصبُ ما بعد المقرون بـال مخصوصـاً بـالمضيّ ، خلافـاً للرُّمَّـانيّ ومن وافقه) ـ فيعمل اسم الفاعل المقرون بال ماضياً ومستقبلاً[3] وحـالاً ، خلافـاً لقوم

(١) لم أعثر على قائله ، ولا على بقيتـه ، والشـاهـد في قولـه : بـالغٌ ديـارَ ، حيث جعل ابن طـاهر التقدير : يبلغ ديار العدو ، فجعل ديارَ منصوباً بيبلغ مدلولاً عليه ببالغ .

(٢) سقطت من (غ)

(٣) في (د ، غ) : أو مستقبلا .

منهم الرماني ، وليس في تقدير سيبويه له بالذي فعل حجة لهم ، فالمقصود به بيان الزائد[1] مع ال ، وهو العمل وهو ماض ، لأنه كان يعمل قبلها حالاً ومستقبلاً ، فلم يحتج إلى بيان ما تقرر له ، بل بيّن ما لم يكن ثابتاً قبلُ . ويرد عليهم قوله تعالى : ﴿ والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيراً والذاكرات ﴾[2] ، هكذا قيل ، وفيه بحث ، ورد عليهم أيضاً بقوله :

١٤٨ ـ إذا كنتَ مَعْنيّاً بجدٍ وسُؤدَدٍ فلا تكُ إلاَّ المجملَ القولَ والفعلا[3]

وقوله :

١٤٩ ـ الشاتِمَيْ عرضي ولم أشتمهما والنَّاذرَيْن إذا لم ألْقَهُما دمي[4]

(ولا على التشبيه بالمفعول به ، خلافاً للأخفش) ـ في زعمه أن ال ليست موصولة ، وإنما هي حرف تعريف ، فيبعد الوصف بها عن الفعل لكونها من خواص الاسم كالتصغير والوصف ، فالمنصوب بعده مشبه بالمفعول مثل : الحسن الوجه . ورد بأن المشبه إنما يكون سببياً ، وهذا ينصب الأجنبي أيضاً نحو : مررت بالضارب غلامَه والضارب زيداً ؛ وقال أصحاب الأخفش : هو مشبه إن كانت ال للعهد لا إن كانت موصولة .

---

(١) سقطت عبارة : بيان الزائد من (غ) .

(٢) الأحزاب : ٣٥ .

(٣) في الدرر ٢ / ١٢٩ : استشهد به على إعمال اسم الفاعل الواقع صلة لأل حال كونه للاستقبال ، راداً بذلك على الرماني القائل إنه لا يعمل في هذه الحالة إلاَّ إذا كان للماضي . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٩٩ : من قصيدة لعنترة العبسي ـ معلقته ـ وأراد بالشاتمين ابن ضمضم : حصين ومرة ، وعرض الرجل حسبه ، وقوله : الناذرين تثنية ناذر أراد ينذران على أنفسهما بأنا إذا لقيناه لنقتلنه ، يقولان ذلك في الخلاء ، فإذا لقيتهما أمسكا عن ذلك هيبة لي ، وجبناً عني . والشاهد في الناذرين حيث عمل عمل فعله وهو مثنى ، وتثنية اسم الفاعل وجمعه كالمفرد في العمل والشروط .

(ولا بفعل مضمر ، خلافاً لقوم) ـ فإذا قلت : هذا الضارب زيداً ، فالتقدير عندهم : ضرب أو يضرب زيداً ، وهي دعوى لا دليل عليها ؛ وقول ابن المصنف : إن إعمال اسم الفاعل بال ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً جائز مرضي عند جميع النحويين ، لا يخفى ما فيه بعد معرفة ما تقدم .

(**فصل**) : (يضاف اسمُ الفاعل المجرَّدُ) ـ أي من الألف واللام ، ودخل في العبارة المثال[1]: فعال وإخوانه ، لصدق اسم الفاعل عليها .

(الصالحُ للعمل) ـ خرج المراد به الماضي ، فليس فيه نصب لمتعلقه ، بل يجب إضافته نحو : هذا ضاربُ زيد أمس ، وهذان ضارباه أمس .

(إلى المفعول به) ـ نحو : هذا ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غداً ، والأصل : ضاربٌ زيداً بالنصب . وظاهر كلام سيبويه أن النصب أولى من الجر ؛ وقال الكسائي : هما سواء ؛ ودخل في العبارة خبر كان لصدق المفعول عليه كما سبق في بابه ، فتقول : هذا كائن أخيك ، بالإضافة أو النصب ، والإضافة من نصب[2]، ولولا ذلك لم يجز ، لأن الكائن هو الأخ ، فكان يلزم إضافة الشيء إلى نفسه ، فقولك كائن أخيك بالإضافة دليل على ذلك .

(جوازاً إن كان ظاهراً) ـ كما سبق تمثيله ، وقال تعالى : ﴿ هدياً بالغ الكعبةِ ﴾[3]، و ﴿ غيرَ مُحِلِّي الصيدِ ﴾[4]، والنصب جائز ، قال تعالى : ﴿ والله مخرجٌ ما كنتم تكتمون ﴾[5]، ﴿ ولا آمِّينَ البيتَ الحرامَ ﴾[6].

---

(١) في (غ) : مثال .

(٢) في هذه العبارة اضطراب ونقص ، وقد جاءت هكذا في النسخ الثلاث ، وهي لا تعطي معنى واضحاً يتناسب مع ما قبلها وما بعدها ، فلعل كلمة سقطت بين قوله : والإضافة ، وقوله : من نصب ، مثل : دليل أو تؤيد أو شيء يشبه ذلك .

(٣) المائدة : ٩٥ .

(٤) المائدة : ١ .

(٥) البقرة : ٧٢ .

(٦) المائدة : ٢ .

(متصلاً) ـ أي باسم الفاعل ، وأخرج المفصول منه ، فإنه يجب نصبه إلاّ ما شذَّ ، كما سيأتي ، قال تعالى : ﴿ إني جاعلٌ في الأرض خليفةً ﴾[1].

(ووجوباً إن كان ضميراً متصلاً) ـ نحو : زيدٌ مكرمُك ، والزيدان مكرماك ، والزيدون مكرموك ؛ فالكاف في موضع جرٍّ عند سيبويه والمحققين ، فإن لم تتصل فالنصب كقوله :

١٥٠ ـ لا تَرْجُ أو تَخْشَ غيرَ الله إنَّ أذىً واقيكه اللهُ لا ينفكُّ مأموناً[2]

فالهاء في موضع نصب ، لفصله من اسم الفاعل بالكاف ؛ وأورد عليه معمول اسم الفاعل من كان الناقصة ، فإنه يجوز جرُّه ونصبه مع الاتصال بالوصف نحو : المحسن زيدٌ كائنه أو كائنٌ إياه ، والجواب أن حمل[3] الاتصال هنا على ما يشمل مقابل المنفصل من المضمر والمفصول من اسم الفاعل ، أو يحمل[4] هذا على الأول ، ويفهم الثاني من اشتراطه الاتصال في جرِّ الظاهر كما سبق .

(خلافاً للأخفش وهشام في كونه منصوب المحل) ـ زاعمين أن التنوين في مكرمك ، والنون في مكرماك ، حُذفا لصون الضمير عن الانفصال ، والضمير منصوب ، إذ لا دلالة على الجرِّ ؛ ورد باعتبار المضمر بالظاهر ، فكما أن الظاهر يجرُّ ، كذلك المضمر ، وأجاز هشام إثبات التنوين نحو : ضاربُنْك ، والنون نحو : ضاربانك . قال :

---

(١) البقرة : ٣٠ .

(٢) الشاهد في قوله : واقيكه الله ، حيث أتى بالضمير الثاني المتصل ـ الهاء ـ بعد فصله من اسم الفاعل بالكاف ، فهو في موضع نصب . قال في التصريح ١ / ١٠٧ : أتى بالضمير الثاني متصلاً ، ولو فصله لقال : واقيك الله إياه ... فالهاء في موضع نصب . ولا يعرف قائله ، ولم ينسبه في معجم شواهد العربية .

(٣) في (د) : والجواب حمل .. وفي (غ) : بحمل .

(٤) في (غ) : يحتمل .

١٥١ ـ ☆ أمُسْلِمُني للموت أنت فميت ☆[1]

وقال غيره : إنما جاء في الشعر ويمتنع في الكلام .

(وشذَّ فصلُ المضاف إلى الظاهر[2] بمفعول) ـ كقراءة من قرأ : ﴿ مُخْلِفَ وعدَه رسُلِه ﴾[3] بنصب وعدَه وجرّ رسلِه .

(أو ظرف) ـ كقوله :

١٥٢ ـ رُبَّ ابن عمٍّ لسليمى مُشْمَعِلْ ... طباخِ ساعاتِ الكرى زادَ الكَسِلْ[4]

فصل بين المثال وما أضيف إليه بساعات الكرى . يقال : اشمعلَّ القومُ في الطلب اشمعلالاً : إذا بادروا .

(ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعاً على حدّه) ـ فيجوز في هذين الإضافة إلى المفعول ، نكرة ومعرفة ، بشرط الاتصال بالوصف ، قال تعالى : ﴿ والمقيمي الصلاة ﴾[5]، وقال الشاعر :

١٥٣ ـ إنْ يَغْنَيا عنّيَ المستوطنا عدَنٍ ... فإنني لستُ يوماً عنهما بغني[6]

---

(١) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد في قوله : أمسلمني ، حيث زعم هشام أن النون فيه هي نون التنوين ، والظاهر أنها للوقاية .

(٢) في (د ، غ) : إلى ظاهر .

(٣) إبراهيم : ٤٧ .

(٤) سيبويه ١ / ٩٠ (١٧٧) ـ قال في الحاشية : ديوان الشماخ ١٠٩ ونسب فيه إلى جبار بن جزء بن ضرار ، وهو ابن أخي الشماخ ... والمشمعل الجاد في الأمر ، الخفيف في جميع ما أخذ فيه من عمل ، والكرى النعاس ، والكسِل بكسر السين الكسلان ، وأراد بابن عم سُليمى زوجها الشماخ ، كانت سُليمى زوجاً له ، وهذا مما يصحح نسبته إلى جبار بن جزء ؛ والشاهد فيه إضافة طباخ إلى ساعات ، على تشبيهه بالمفعول به ، لا على أنه ظرف ، وعلى ذلك يعد زاد الكسل مفعولاً ثانياً .

(٥) الحج : ٣٥ .

(٦) في شرح الشواهد الكبرى للعيني ٣ / ٣٩٣ : أقول : قائله مجهول ، وكثيراً ما يحتج ابن هشام بالأبيات المجهول قائلها ، والجهالة لا تضر في الاحتجاج إذا احتج بها المتقدمون مثل سيبويه وأمثاله ، =

فإن لم يتصل به فالنصب ؛ ويجوز في المتصل النصب على طرح النون للطول ، وقرأ الحسن وبعض رواة أبي عمرو : ﴿ والمقيمي الصلاةَ ﴾ بنصب الصلاة ، والجرُّ هو الأكثر . واحترز بقوله : على حدِّه من جمع التكسير وجمع السلامة المؤنث ، فحكمها حكم المفرد .

(أو كان المفعول به معرفاً بها) ـ نحو : الضاربُ الرجلَ .

(أو مضافاً إلى المعرَّف[1] بها) ـ نحو : الضاربُ غلامَ الرجلِ .

(أو إلى ضميره) ـ أي أو كان المفعولُ مضافاً إلى ضمير المعرف بها نحو : الرجلُ أنت الضاربُ غلامَه . وقال المبرد : لا يجوز في هذه الجرُّ ، بل يتعين النصب . ورد عليه بقوله :

١٥٤ ـ الودُّ أنتِ المستحقَّةُ صَفْوِهِ منّي وإن لم أرجُ منكِ نوالا[2]

روي بإضافة المستحقة إلى صفوه ، والأفصح في هذه المسائل الثلاث النصب .

= فإن في كتابه أبياتاً مجهولة ، وقد احتج بها .

قوله : إن يغنيا من غني فلان عن كذا فهو غان ، يعني استغنى عنه ولا حاجة له به ...

وقوله : المستوطنا عدن أصله : المستوطنان ، فحذفت النون للإضافة ، والألف واللام فيه بمعنى الذي ، أي اللذان استوطنا عدن ...

والاستشهاد فيه في قوله : المستوطنا عدن ، حيث دخلت الألف واللام في المضاف المثنى ، لكون الإضافة لفظية .

(١) في بعض نسخ التسهيل : إلى معرف بها .

(٢) في الدرر ٢ / ٥٧ : استشهد به على أن إضافة الصفة لا تعرفها ، بدليل إضافتها إلى ما فيه ضمير يرجع إليها .. وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٤٦ قال : الود مبتدأ ، وأنت بالكسر مبتدأ ثان ، والمستحقة صفوه خبره ، والجملة خبر الأول ، وفيه الشاهد ، فإن المستحقة مضاف إلى صفوه ، وهو مضاف لضمير ما هو مقرون بال وهو الود ، وذهب المبرد إلى أن مثل هذا لا يجوز فيه إلا النصب ، والصحيح جواز الجر كما في الشاهد ، وهو حجة عليه .

(ولا يغني كون المفعول به معرَّفاً بغير ذلك) ـ أي غير الثلاثة المذكورة ، كتعريف العلمية والإشارة والإضمار ؛ ولا تجوز الإضافة في قولك : الضاربُ زيداً ، والضاربُ ذينك ، والضاربك ، بل يتعين النصب إذ لا مقتضى للجرِّ .

(خلافاً للفراء) ـ في إجازته الجر في الثلاثة ، ولا مستند له في ذلك من نثر ولا نظم .

(ولا كونه ضميراً ، خلافاً للرماني والمبرد في أحد قوليه) ـ فإذا قلت : هذا الضاربُك أو هؤلاء الضواربُك ، فمذهب سيبويه والأخفش أن الكاف في موضع نصب ، والفراء يجيز الجر والنصب كما سبق ، والمبرد في أحد قوليه والرماني يلزمان الجر ، وتبعهما الزمخشري ، مع منعه جر الظاهر المعرَّف بغير الثلاثة السابقة ، فإن قلت : هذان الضارباك أو هؤلاء الضاربوك ، جاز كونُ الكاف في موضع نصب ، ويكون سقوط النون للطول ، وكونُها في موضع جر ، ويكون سقوط النون للإضافة ؛ وقال المصنف : إن الوجهين جائزان في هذا بإجماع ، وليس كذلك ، بل جوازهما قول سيبويه ، وقال الجرمي والمازني والمبرد وجماعة : هو في موضع جرٍّ فقط ، إذ الأصل سقوط النون للإضافة ، فلا يعدل عنه إلاَّ إذا تعين غيره كما في نحو قولك : هذان الضاربا زيداً بنصب زيد .

(ويُجَرُّ المعطوفُ على مجرور ذي الألف واللام إن كان مثله) ـ نحو : جاء الضاربُ الغلامِ والجاريةِ .

(أو مضافاً إلى مثله) ـ نحو : جاء الضاربُ الغلام وجارية المرأة .

(أو إلى ضميره) ـ نحو : جاء الضارب المرأة وغلامها . والمسألة الأولى متفق عليها ، وحكى المصنف الاتفاق أيضا في الثانية والثالثة ، وحكى ابن عصفور عن المبرد منع الجرِّ في الثالثة وتعين النصب ، وحكى الشلوبين عنه جواز الجر فيها ، وروى بالوجهين قوله :

☆ الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدَها[1] ☆

يروى بنصب عبد وجرّه ، وحكي أيضاً عن المبرد منع الجرِّ في الثانية .

---

(١) في سيبويه ١ / ١٨٣ (٩٤) : ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله : هو الضاربُ زيداً والرجلَ ، لا يكون فيه إلاَّ النصبُ ، لأنه عمل فيها عمل المنوَّن ، ولا يكون : هو الضاربُ عمرٍو ، كما لا يكون : هو الحسنُ وجهٍ ؛ ومن قال : هذا الضاربُ الرجلِ ، قال : هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله . ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى :

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عُوذاً تُـزَجِّي بينها أطفالها

وإذا ثنَّيت أو جمعت فأثبتَّ النون قلت : هذان الضاربان زيداً ، وهؤلاء الضاربون الرجلَ ؛ لا يكون فيه غير هذا ، لأن النون ثابتة ؛ ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ والمقيمين الصلاةَ ، والمؤتون الزكاةَ ﴾ - النساء : ١٦٢ .

وفي هامشه : ديوان الأعشى ٢٥ من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب يقول : يهب المائة الهجان من الإبل ، ومعها عبدها ، أي راعيها ؛ والهجان : البيض ، يستوي فيه الواحد والجمع ، وهي أكرم الإبل عليهم ، والعوذ جمع عائذ وهو جمع نادر ، وهي الحديثات النتاج ، لأن ولدها يعوذ بها لصغره ، وتزجي تسوق سوقاً رفيقاً ، والطفل كل صغير من ولد الحيوان ، واستشهد به سيبويه على عطف عبدها على المائة ؛ واعتُرض عليه بأنه ليس مثل : الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله ، لأن عبدها ليس أجنبياً ، لأنه بمثابة : عبد المائة ؛ لأن الضمير فيه عائد إلى المائة ، وأما الضارب الرجل وعبد الله ، فإن المعطوف ليس فيه ضمير الأول ، فهو أجنبي . وأجيب بأن سيبويه لم يقصد ذلك ، وإنما عنَى أن المعطوف على ما فيه الألف واللام من ذلك يكون بمنزلته في الجرّ .

وفي الخزانة ٤ ش ٢٩٤ ص ٢٥٦ بعد أن ذكر البيت برواية :

تزجي خلفها أطفالها

قال : على أنه قد يجعل ضمير المعرَّف باللام في التابع مثلَ المعرف باللام ، فإن قوله : عبدها بالجر معطوف على المائة ، وهو مضاف إلى ما ليس فيه ال ، واغتُفر هذا لكونه تابعاً والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع ...

قال أبو بكر بن السراج : ... وينشدون هذا البيت جرّاً :

☆ الواهبُ المائةِ الهِجانِ وعبدِها ☆

وكان أبو العباس المبرد يفرق بين عبدها وزيد ، ويقول : إن الضمير في عبدها هو المائة فكأنه قال : وعبد المائة ، ولا يُستحسن ذلك في زيد ولا يجيزه ، وأجازه سيبويه والمازني ، ولا أعلمهم قاسوه إلاَّ على هذا البيت . وقال المازني : إنه من كلام العرب ، والذي قاله أبو العباس أولى وأحسن . انتهى . =

(لا إن كان غيرَ ذلك ، وفاقاً لأبي العباس) ـ كأن يكون المعطوف علَماً ، أو اسم إشارة ، أو مضافاً إلى معرفة غير مصحوبة بال ؛ فلا يجوز عند المبرد جرُّ زيدٍ في قولك : هذا الضاربُ الرجل وزيد ، لعدم صحة : الضاربُ زيد ، وأجاز ذلك سيبويه ، وممن حكاه عن سيبويه المصنف والشلوبين ؛ وظاهر كلام سيبويه أنه سماع من العرب ، فإنه قال : من قال : هذا الضاربُ الرجل ، قال : هذاالضاربُ الرجل وعبد الله ؛ ووجهه أنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع ؛ ولهذا جاز : رُبَّ رجل وأخيه . وتفصيل القول في تابع معمول اسم الفاعل الصالح لنصب المفعول بتلخيص : أن المعمول إن كان منصوبا نصب التابع نحو : هذا مكرمٌ زيداً وعمراً ، وأجاز الكوفيون والبغداديون الجرَّ مستدلين بقول امرئ القيس :

١٥٦ ـ فظلَّ طُهاةُ اللحم ما بين مُنضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ معجَّلِ[1]

= وقال الأعلم : قد غلط سيبويه في استشهاده بهذا ، لأن العبد مضاف إلى ضمير المائة ، وضميرها بمنزلتها ، وهذا جائز بإجماع ، وليس مثل : الضارب الرجل وعبد الله ، لأن عبد الله علَمٌ كالفرد ، لم يضف إلى ضمير الأول فيكون بمنزلته . وإنما احتج سيبويه بهذا بعد أن صحَّ عنده بالقياس جوازُ الجرِّ في الاسم المعطوف ، وأنشد البيت ليُريَ ضرباً من المثال في الاسم المعطوف ، لأنه حجة له ، لا أنه ليس يجوز فيه غيره . هذا كلامه .

(١) في (ز) : من بين منضج ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٠٧ في الأصل : ما بين منضج ، وفي شرح الشاهد كرر : من بين منضج ، قال : قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة ؛ قال : وفي ديوانه : وظل بالواو ، وطهاة اللحم اسمه جمع طاه ، وهو الطباخ ، ومن بين منضج خبره ، وصفيف شواء كلام إضافي مفعول اسم الفاعل ، والشاهد في قوله : أو قدير ، فإن أو فيه بمعنى الواو ، وهو عطف على شواء ، قال الصبان : وهذا غير ظاهر وإن أقره شيخنا .
وفي المغني ٢ / ٤٦٠ ش ٧٠١ ـ القدير المطبوخ في القدر ، وهو عندهم عطف على صفيف . وخرِّج على أن الأصل : أو طابخ قدير ، ثم حذف المضاف ، وأبقى جرُّ المضاف إليه ... أو أنه عطف على صفيف ، ولكن خفض على الجوار ، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة ... قال العيني في قدير : وهو ما طبخ في قدر ، ومعجل بالجرّ صفته ، والمعنى من بين منضج صفيف شواء ، وهو الذي فُرِّق وصُفَّ على الجمر ، وهو شواء الأعراب ، أو طابخ قدير أي وطابخ قدير .

قالوا : جُرَّ قدير عطفاً على موضع صفيف ، إذ يجوز خفضه بإضافة منضج ؛ وخُرِّج على تقدير : منضج ، أي ومنضج قدير ، وأو بمعنى الواو لأجل بين ، وإن كان المعمول مخفوضاً ، والتابع نعت أو توكيد ، فقيل[1] : يجرُّ فقط نحو : هذا ضاربُ زيدٍ العاقل نفسِه ، وقيل : ينصب أيضا ؛ وعطف البيان كالنعت ، وإن كان التابع بدلا أو عطف نسق ، فالوصف إن عري من ال فالجرُّ نحو : هذا ضاربُ زيدٍ أخيك وعمرٍو ، ويجوز النصب عند من لم يشترط المحرز كالأعلم فيقول : أخاك وعمراً ، ومن شرطه منع النصب ، فإن نصب في العطف أضمر له ناصبا ، وهو ظاهر قول سيبويه ؛ وإن قرن بالوصف بال مثنى أو جمع سلامة لمذكر فالجر والنصب ، ذكره ابن عصفور والأبدي ، فتقول : هذان الضاربا زيدٍ أخيك وعمرٍو ، وهؤلاء الضاربو زيدٍ أخيك وعمرٍو ، وإن شئت أخاك وعمراً ، وفي جواز النصب نظر بناء على اشتراط المحرز[2] ، فإن قرن بها وهو غير ذينك ، فالتابع إن عَري من ال أو من الإضافة إلى ما هي فيه أو إلى ضمير ما هي فيه نصب ، نحو : هذا الضاربُ الرجلَ أخاك وزيداً ؛ وأجاز سيبويهَ العطف على اللفظ ، ومنعه المبرد ؛ وإن لم يَعْرَ فقد سبق ذكر جرِّه[3] ، وذكر ما نقل عن المبرد [من[4]] الخلاف فيه ، والنصب لا يخفى حكمه بعد معرفة ما تقدم[5] .

(**فصل**) : (يعمل اسم المفعول عمل فعله) ـ أي فعل المفعول ، فيرفع المفعول به لفظا نحو : زيدٌ مضروبٌ غلامُه ، أو محلا نحو : ممرورٌ به ؛ وما أقيم مقام الفاعل في الفعل أقيم هنا .

(مشروطاً فيه ما شُرط في اسم الفاعل)ـ من الاعتماد ، وأن لا يعمل

---

(١) في (د) : قيل .

(٢) في (د) : بناء على اشتراك النصب والجرّ .

من (٣) إلى (٥) سقط من (غ) .

(٤) سقطت من النسخ الثلاث ، والسياق يحتمل وجودها .

مصغراً ، ولا موصوفاً قبل العمل ، ولا مقصوداً به المضيُّ ، وحكمه في هذا وفي الحمل على موضع المعمول واتصال الضمائر ، حكم اسم الفاعل اتفاقاً واختلافاً .

(وبناؤه من الثلاثي على زنة مفعول) ـ كمضروب وممرور به ؛ وفي البسيط أصله أن يكون من الثلاثي على وزن مُفعَل ، أي ليكون جاريا على[1] مضارعه ، وإلاَّ لم يعمل ، ثم عدل عنه إلى مفعول ، لئلا يلتبس بما هو من أفعل ، وكان الثلاثي أولى بالزيادة لخفته . انتهى . وقال الأهوازي النحوي ـ وليس هو المقرئ المكنيّ بأبي علي ـ إن نفع لا يقال منه منفوع[2] .

(ومن غيره) ـ أي غير الثلاثي .

(على زنة اسم فاعله ، مفتوحاً ما قبل آخره) ـ نحو : مُكرَم ومستخرج .

(ما لم يُستغنَ فيه بمفعول عن مُفعَل) ـ كمزكوم ومحموم ومحزون .

(وينوب ـ في الدلالة لا العمل ـ عن مفعول بقلة فِعْلٌ) ـ كذِبح وطِرح أي مذبوح ومطروح .

(وفعَل) ـ كقبَض ولفَظ ، أي مقبوض وملفوظ .

(وفُعلة) ـ كلقمة ومضغة ، أي ملقوم وممضوغ .

ولا يعمل شيء من هذه ، فلا يقال : مررت برجل ذِبْح كبشُه .

(وبكثرة فَعيل) ـ كأجير وصريع من[3] الصفات ، ولا يعمل أيضا ، وقال ابن عصفور في آخر باب ما لم يسم فاعله من المقرب : واسم المفعول وما كان من

---

(١) في (د) : على زنة مضارعه .

(٢) في (غ) : إن يفع لا يقع منه ميفوع .

(٣) سقط الجار والمجرور من (ز ، غ) .

الصفات بمعناه ، حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول . انتهى . فعلى هذا يجوز : مررت برجل جريح أبوه ، ويحتاج إلى سماع .

(وليس مقيساً ، خلافا لبعضهم) ـ فاستعمال فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ، ومع كثرته قال المصنف : لا ينقاس ، فلا يقال : ضريب في مضروب ، وعليم في معلوم ، وقويل في مقول ، وتبيع في متبوع[1] ، وأجاز بعضهم القياس على ما سمع بشرط أن لا يكون له فعيل بمعنى فاعل ، فلا يجوز عنده عليم ولا قدير بمعنى معلوم ومقدور ، ويجوز ضريب بمعنى مضروب . ونقل ابن المصنف الإجماع على أنه لا ينقاس ، وخفي عليه ما ذكره والده من الخلاف ، وقد ذكر المصنف هذه المسألة في باب التذكير والتأنيث أيضا ، ولكن لم يذكر فيها خلافا .

(وقد ينوب عن مُفْعَل) ـ نحو : أعلَّه المرضُ فهو عليل أي مُعَلّ .

☆ ☆ ☆

---

(١) في (ز ، غ) : متبع .

٣٧ ـ باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

(وهي الملاقيـة فِعْلاً) ـ وهـذا يشمل الصفـة المـذكورة واسم الفـاعل الـلازم وغيره ، ويخرج[١] قرشيّاً وثباتا[٢] ، فإنها لا يلاقيان فعلا ، فحقهما أن لا يشبَّهـا ، وسيأتي في آخر الباب أن المنسوب قد يشبَّه .

(لازماً) ـ أخرج الملاقية فعلاً متعدّياً ، فلا يشبَّه ، وسيـأتي في آخر البـاب ما يتعلق بهذا .

(ثابتاً معناها تحقيقاً) ـ كحسَن وقبيح ، وخرج قـائم وقـاعـد ونحوهمـا[٣] ، والمغاربة يقولون : اسم الفاعل من غير المتعدّي كنائم وجالس ودائم يدخل في هذا الباب ، وكذا اسم المفعول من المتعـدّي إلى واحـد نحو : مضروب الظهر ؛ وسيـأتي كلام المصنف في هذا .

(أو تقديراً) ـ كمتقلِّب ، فيقدر ثبوت معناه .

(قابلةً للملابسـة والتجرد) ـ قـال المصنف : احترز بـه من أب وأخ ، فـإنهما لا يقبلان الملابسة والتجرد لمن جرَيا عليه . واعترض بخروج هذا بقوله : الملاقيـة فعلا ، فإنه لا يلاقي فعلا بمعناه ، وأيضـا فـما ذكره من ثبوت المعنى يقتضي سقوط هذا القيد ، فإن الثابت معناه لشخص لا يقبل الملابسـة والتجرد بـالنسبـة إليـه ، وفيهما بحث .

---

(١) في (د) : ونحو هذا .

(٢) هذا اللفظ غير واضح ، ففي (د) : ونباتا ، وفي (ز) : وتبانا .

(٣) في (د) : ونحو هذا .

(والتعريف والتنكير بلا شرط) ـ أخرج أفعل التفضيل ، فإنه يقبل التعريف بشرط فَقْد مِنْ ؛ واعترض بخروج هذا بالملاقية فعلا ، فإن أفعل التفضيل لا يلاقي فعلا ولا مصدراً بمعناه ، وإنما هو مشتق من مصدر ليس بمعناه وهو ضعيف .

(وموازنتها المضارع[1] قليلة ، إن كانت من ثلاثي) ـ نحو : طاهر العرض ، وظاهر الفاقة ، وخامل الذكر ؛ والكثير عدم الموازنة كحسن وضخم وجميل ؛ وقول الزمخشري : إن الصفة المشبهة هي التي لا تجري على فعلها ، هو ظاهر قول الفارسي في الإيضاح ؛ وينبغي حمله على أن هذا هو الباب فيه ، أي الكثير . وقد[2] اتفق النحاة على أن شاحطاً في قوله :

١٥٧ ـ من صديقٍ أو أخي ثقةٍ ... أو عدوٍّ شاحطٍ دارا[3]

صفة مشبهة .

(ولازمة ، إن كانت من غيره) ـ نحو : منطلق اللسان ، ومطمئن القلب ، ومستسلم النفس ، وقال رجل من طيئ :

١٥٨ ـ ومن يكُ مُنْحلَّ العزائم تابعاً ... هواه ، فإنَّ الرشدَ منه بعيدُ[4]

(١) في (د ، ز) : للمضارع .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) في المغني ٢ / ٤٥٩ ش ٧٠٠ جاء به في معرض التفرقة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، قال : وقول جماعة أنها لا تكون إلا غير مجارية للمضارع مردود باتفاقهم على أن منها شاحطاً في البيت . وفي سيبويه ١ / ١٩٨ (١٠٢) قال الشارح ـ عبد السلام هارون ـ في هامشه : والشاحط البعيد ، وهو اسم فاعل أجري مجرى الصفة المشبهة ، يصف الدهر أنه يعم بنوائبه الصديق والعدو ، والقريب والبعيد . والشاهد فيه نصب داراً بشاحط . والبيت لعدي بن زيد العِبادي النصراني ـ جاهلي .

(٤) في معجم شواهد العربية جـ ١ : البيت لجرير ـ ديوانه ١٦٧ برواية بعيد ، وفي رواية أخرى نديد ـ والشاهد في قوله : مُنحلَّ العزائم ، على أن موازنة الصفة المشبهة للمضارع لازمة إذا كانت من غير الثلاثي نحو : منطلق اللسان ، ومطمئن القلب .. ومنحل العزائم .

(ويميزها من اسم فاعل الفعل اللازم[1] اطراد إضافتها إلى الفاعل معنى) - كحسن الوجه ، ومنطلق اللسان ، فالوجه فاعل معنى ، وكذا اللسان ، ويطرد إضافة الصفة إليه دون اسم الفاعل ، وهذا ظاهره يخالف ظاهر ما سبق عن المغاربة من أن اسم الفاعل من اللازم يجري مجرى الصفة المشبهة ، وإن حمل كلامهم على إجازة ذلك عند قصد الثبوت فيلحق بالصفة المشبهة لم يخالف ، وكلام المصنف في آخر الباب على هذا ، وستراه .

واختلف في إضافة الصفة المشبهة ، فقيل : هي من نَصبٍ ، فأصلُ حسن الوجهِ بالخفض : حسن الوجه بالنصب ، وقبل النصب هو مرفوع ، فالنصبُ من رفعٍ ، والخفضُ من نصْبٍ ، وإلى هذا ذهب ابن السيِّد والشَّلَوْبين وأكثر أصحابه ، واستدل على ذلك بقولهم : مررتُ بامرأةٍ حسنة وجهها ، بالتاء مع الخفض كما مع النصب ، ولو كانت الإضافة من رفع لسقطت التاء معها ، كما مع الرفع .

وقيل : الإضافة من رفع ، والنصب من خفض ، فالخفض نشأ عن الرفع ، والنصب عن الخفض ، وإليه ذهب السهيلي ، وقيل : كل منهما ممكن ، وإليه ذهب أبو الحسن الدباح ، وأبو عبد الله الخضراوي .

(وهي إما صالحةٌ للمذكر والمؤنث معنى ولفظا) - أي يصلح معناها لكل منهما ، وبنت العرب للكل لفظا كالحُسْن والقُبح والكرَم والبُخل .

(أو معنى لا لفظا) - وهي الصالحة لهما معنى ، واختص كلٌّ بلفظ ، كقولهم للمذكر آليّ وللمرأة عَجْزاء .

(أو لفظاً لا معنى) - وهي الخاصة بالمذكر والمؤنث[2] ، ووزنها صالح لكل منهما كحائض وخصيّ ، فإن فاعلاً وفعيلا صالحان للمذكر والمؤنث .

---

(١) في (د) : ويميزها عن اسم الفاعل اللازم ...

(٢) في (ز ، غ) : وهي الخاصة بالمذكر أو المؤنث .

(أو خاصة بأحدهما معنى ولفظا) - كآدر وأكمر فلفظهما ومعناهما للمذكر فقط ، ورتقاء وعفلاء لفظها ومعناها للمؤنث فقط . والأدرة نفخة في الخصية ، يقال : رجل آدر بيِّن الأدَر[1] ، والأكمر العظيم الكمرة ، والرتقاء[2] المرأة التي لا يستطاع جماعها لارتتاق[3] ذلك الموضع ، والارتتاق ضد الانفلاق[4] ، والعَفْلاء[5] ذات العَفَل ، والعَفَلةُ بتحريك الفاء في ذين هو شيء يخرج من قبل المرأة شبيه بالأدرة للرجال .

(فالأولى تجري على مثلها وضدها) - وهي التي يقال فيها تشبّه عموماً ، فيجري مذكرها على المذكر والمؤنث ، وكذلك مؤنثها ؛ تقول : مررت برجلٍ حسن أبوه ، وحسنة أمه ، وبامرأة حسن أبوها ، وحسنة أمها .

(والبواقي تجري على مثلها) - وهي التي يقال فيها إنها تشبه خصوصاً ، فتقول : مررت برجلٍ آليّ الابن ، وبامرأة عجزاء البنت ، وبرجل خصيّ الابن ، وبامرأة حائض البنت ، ورجل آدر الابن ، وامرأة رتقاء البنت .

(لا ضدها ، خلافا للكسائي والأخفش) - في إجازتها في الأقسام الثلاثة الجريان على الضد نحو : مررت بامرأة آليّ ابنها ، وبرجل عجزاء بنته ، وبرجل حائض بنته ، وامرأة خصيّ ابنها ، ورجل رتقاء بنته ، وامرأة آدر ابنها .

---

(١) في (د) : الأدرة .

(٢) في اللسان - رتق : وهي رتقاء بينة الرَّتَق التصق ختانها فلم تُنَلْ لارتتاق ذلك الموضع منها ، فهي لا يستطاع جماعها - أبو الهيثم : الرتقاء المرأة المنضمة الفرج التي لا يكاد الذكر يجوز فرجها لشدة انضمامه .

(٣) في (غ) : لارتياق .

(٤) في (د) : الانفتاق .

(٥) في لسان العرب : عفَل : قال الليث : عفَلت المرأة عفَلاً فهي عَفْلاء ؛ قال أبو عمرو الشيباني : القرَن بالناقة مثل العفَل بالمرأة ... والعفَل شيء مدوَّر يخرج بالفرج ، قال : والعفَل لا يكون في الأبكار ، ولا يصيب المرأة إلاَّ بعد أن تلد .. وقال ابن دريد : هو غلظ في الرحم ...

(**فصل**) : (معمول الصفة المشبهة ضميرٌ بارز متصل) ـ نحو : مررت برجل حسن الوجه جميله ، فمعمول جميل ضمير بارز متصل .

(أو سببيٌّ موصولٌ) ـ نحو : رأيت رجلاً جميل ما اشتمل عليه من الصفات ، ولم يثبت بعضهم كون الموصول يكون معمول الصفة المشبهة ، والصحيح جوازه ، ومنه :

١٥٩ ـ إن رُمْتَ أمناً وعزةً وغنى   فاقصد يزيد العزيز من قصده[١]

(أو موصوفٌ يشبهه) ـ أي يشبه الموصول ، وهو الموصوف بما يكون صلة من جملة أو شبهها نحو : رأيت رجلاً طويلاً رمحٌ يطعن به ، قال الشاعر :

١٦٠ ـ أزورُ امرأً جمّاً نوالٌ أعدَّه   لمن أمَّه مستكفياً أزمة الدهر[٢]

(أو مضافٌ إلى أحدهما) ـ أي الموصول أو الموصوف نحو : رأيت رجلا غنيَّ غلامِ مَن صحبه ، حديدَ سنانِ رمحٍ يطعن به .

(أو مقرونٌ بال) ـ نحو : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ .

---

(١) في (ز) : يزيدَ العزيزَ بالنصْب ، وفي (د ، غ) كذلك بدون ضبط ، وفي منهج السالك ٢ / ٣٦ كذلك جاء بالنصب ، وفي الصبان على الأشموني ٣ / ١٣ ، ١٤ ذكر الشاهد برواية : بزيد العزيزَ مَنْ قَصَده ، شاهداً على رفع الصفة والموصول بعدها ، والشاهد هنا على كون الموصول يجيء معمول الصفة المشبهة في قوله : العزيز مَنْ قصده .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٦ : الشاهد في : جَمّاً نوالٌ ، حيث رفع جمّاً نوالٌ ، مع أنه غير متلبس بضمير صاحب الصفة لفظا ، وفي المعنى . التقدير : جمّاً نواله ، أي عظيماً عطاؤه ؛ وأعدَّه من الإعداد ، جملة في محل الرفع صفة لنوال ، كذا قالوا ، والأصوب أن يكون صفة لامرأً ، والضمير المنصوب يرجع إليه ؛ قال الصبان : جمّاً أي كثيراً ، ونوال أي عطاء فاعله ، وجملة أعدَّه صفة نوال ، والضمير البارز فيها لنوال ، والمستتر لامرأً ، ولم يبرز لأمن اللبس ؛ قال العيني : أمه أي قصده ، ومستكفيا مفعول ثان لأعدَّه ؛ قال الصبان : مستكفيا حال من فاعل أمَّ ، وأزمة الدهر شدته ، قال : وما في العيني مما يخالف ما قلنا غير ظاهر .

(أو مجردٌ) ـ نحو : مررت برجل حسنِ وجهٍ .

(أو مضافٌ إلى ضمير الموصوف) ـ نحو : مررت برجلٍ حسنِ وجهه .

(أو إلى مضافٍ إلى ضميره لفظا) ـ نحو : مررت برجل حسن شامة خدِّه .

(أو تقديراً) ـ نحو : مررت برجلٍ حسنِ شامةِ الخدِّ . أي خدِّه .

(أو إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف) ـ نحو : مررت بامرأةٍ حسنةِ وجهِ جاريتِها جميلةِ أنفِه . فأنف معمول جميلة ، وهو مضاف لضمير يعود إلى وجه ، ووجه مضاف إلى جارية ، وجارية مضافة إلى ضمير عائد على المرأة .

وبهذا انتهى ما ذكر المصنف من أقسام معمول الصفة المشبهة إلى أحد عشر قسماً ، وقيل في هذا إنه يحتاج إلى سماع ؛ وذكر في الشرح قسما آخر ، وهو أن يكون المعمول مضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو : مررت برجلٍ حسنِ الوجنة جميل خالها . وهو تركيب نادر . قال :

١٦١ ـ سبتني الفتاةُ البضَّـةُ المتجرِّدِ الـ ـلطيفة كشحهِ ، وما خلتُ أن أُسْبَى[1]

يقال : رجل بضٌّ أي دقيق الجلد ممتلئ ، وجارية بضَّة كانت أدْماء أو بيضاء ، وقد بضَضْتَ يا رجلُ بالفتح والكسر بضاضة وبضوضة ، وقال الأصمعي : البضُّ الرخص الجسد ، وليس من البياض خاصة ، ولكن من الرضوضة ، وكذلك المرأة يقال لها بضَّة ؛ والكَشْحُ ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف .

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧ قال : البضة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أي رقيق الجلد ممتلئه . والشاهد في البضة المتجرد اللطيفة كشحه ، فإن الكشح هو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف مضاف إلى ضمير المتجرد المضاف إليه البضة . ونظيره : مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ، فإن المعمول مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى ، وهذا تركيب نادر . يقال : فلان حسن المتجرَّد بفتح والمجرد والجردة كقولك حسن العرية والمعرى ، وهما بمعنى واحد .

(وعملها في الضمير جرٌّ بالإضافة إن باشرته وخلت من ال) - نحو : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلِه ؛ وأجاز الفراء التنوين والنصبَ نحو : جميلٍ أباه . ورد بأن المقدور على اتصاله في مثله لا يفصل .

(ونصبٌ على التشبيه بالمفعول به إن فصلت) - نحو : قريش نجباء الناس ذريةً وكِرامهموها . ولا خلاف في نصبه في هذا ونحوه ؛ وحكى الكسائي : هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها .

(أو قرنت بال) - نحو : مررت بالرجل الحسنِ الوجه الجميله ، وقيل[1] : هو في موضع جرٍّ ، وقيل يعتبر بظاهر الضمير ، ففي الحسن وجهاً الجميله ، الضمير في موضع نصب ، لامتناع : الجميل وجهٍ بالجرِّ ، وفي الحسن الوجه الجميله ، يجوز في الضمير النصب والجر ، لجوازهما في الجميل الوجه .

هذا كله في الصفة المصروفة ، وأما غيرها نحو : الحسن الوجه الأحمره ، فالضمير نصب عند سيبويه ، وإليه رجع المبرد عن الجرِّ ؛ وظاهر كلام الفراء ترجيح الجرِّ .

(ويجوز النصبُ مع المباشرةِ والخلوِّ من ال ، وفاقا للكسائي) . فإن قصدت الإضافة فالجر ، وإلاَّ فالنصب على التشبيه ؛ وإنما يمكن القصدان والمعمول ضمير في غير المنصرفة نحو : رأيت غلاماً حسن الوجه أحمره . فعلى الإضافة تكسر الراء ، وعلى التشبيه تفتحها ، لكن لم يُجز النصب من القدماء غير الكسائي ، كذا قال المصنف ، وذكر ابن عصفور الوجهين ، ولم يخص النصب بالكسائي - وروى عن بعض العرب : لا عهدَ لي بألأمَ فعالاً منه ولا أوضعَه ، بفتح العين .

---

(١) سقطت من (ز) .

(وعملها في الموصول والموصوف رفعٌ ونصبٌ مطلقاً) ـ أي قرنت الصفة بأل أم لا نحو : رأيت الرجلَ الجميل ما اشتملت عليه ثيابه ، الطويل[1] رمح يطعن به ،[2] ورأيت رجلا جميلا ما اشتملت عليه ثيابه ، طويلا رمح يطعن به . فيجوز في حاء : ورمح ، على التقديرين الرفع والنصب .

(وجرٌّ[3] إن خلت من ال وقصدت الإضافة) ـ فنقول : رأيت رجلا جميلَ ما اشتملت عليه ثيابُه ، طويلَ رمحٍ يطعن به[4] .

(وإن وليها سببيٌّ غير ذلك) ـ أي غير الضمير والموصول والموصوف ، وهي تسعة أقسام بما ذكر المصنف في شرحه ، وقد مضى تمثيلها .

(عملت فيه مطلقاً رفعاً ونصباً وجرّاً) ـ أي قرنت الصفة بأل أم لا ، قرن المعمول بها أو تجرد أو أضيف ؛ والرفع في الباب على الفاعلية ، ونصب النكرة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، ونصب المعرَّف بالإضافة على التشبيه . وأجاز بعض النحويين[5] التمييز ، وهي نزعة كوفية ، ونصب المعرف بأل على التشبيه ، وأجاز بعضهم التمييز .

(ويقل نحو : حسنُ وجهِه) ـ بجرِّ وجه ، ومنه :

١٦٢ ـ على أنني مطروفُ عينيه كلما تصدَّى من البيض الحسانِ قبيلُ[6]

---

(١) في (د) : طويل .

(٣) في (غ) : وجرّاً

من (٢) إلى (٤) سقط من (د)

(٥) في (ز) : بعضهم .

(٦) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد في قوله : مطروفُ عينيه بجرِّ عينيه على مثال : حسنُ وجهه ، وهو قليل في رأي ابن مالك ، وقد ذكر الشارح آراء النحاة فيه ، وصحح ما ذهب إليه ابن مالك .

وفي الحديث : « أعور عينه اليمنى »[1] ، ولم يجز سيبويه ذلك إلا في الشعر ، ومنعه المبرد مطلقاً ، وأجازه الكوفيون مطلقاً ، والصحيح جوازه على قلة ، كما ذهب إليه المصنف .

(وحسنٌ وجهَه) ـ بنصب وجه ، ومنه :

١٦٣ ـ لو صُنْتَ طرفك لم تُرَعْ بصفاتها ... لما بدت مجلوةً وجناتُها[2]

وجعل منه : ﴿ ومن يكتمها فإنه آثمٌ قلبَه ﴾[3] بالنصب .

(وحسنٌ وجهٌ) ـ برفع وجه ، ومنه ما أنشده الفراء عن بعض العرب :

١٦٤ ـ بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ ... فهل أنت مرفوعٌ بما ههنا راسُ[4] ؟

(ولا يمتنع ، خلافاً لقومٍ) ـ وفي الإفصاح للخضراوي أن مثل : حسنٌ وجهٌ ، بالرفع لا يجوز في قول أحد ؛ وليس ذلك بصحيح ، فقد أجازه الكوفيون ، ولكن أكثر البصريين على المنع ، وهو اختيار ابن خروف .

---

(١) بخاري لباس ٦٨ ، فتن ٣٦ ، مسلم إيمان ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، فتن ١٠٠ ، ترمذي فتن ٦٠ ، أحمد ٢ / ١٣٢ ، ١٤٤ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث . في صفة الدجال .

(٢) في التصريح ٢ / ٧٢ : أما إذا أريد به ـ اسم المفعول ـ معنى الثبوت ، فإنه يرفع السببي على الفاعلية ، وينصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، ويجره بالإضافة ، وعلى ذلك جاءت الشواهد ، فمن شواهد الرفع : بثوب ودينار . . البيت ، ومن شواهد النصب : لو صنت طرفك . . البيت ، ومن شواهد الجر :

تمنّى لقائي الجون مغرور نفسِه . . البيت .

وفي الدرر ٢ / ١٣٥ : الشاهد في قوله : مجلوة وجناتها ، فمجلوة اسم مفعول ، فلما جاء بمعنى الثبوت والدوام صار صفة مشبهة . . ونصب وجناتها على التشبيه بالمفعول به ، وقد نسب العيني الأبيات التي منها الشاهد لعمر بن لحأ التيمي بالحاء المهملة ، وفي شواهد العربية : لجأ بالجيم .

(٣) البقرة : ٢٨٣

(٤) في الدرر ٢ / ١٣٤ : استشهد به على أن اسم مفعول المتعدي إلى واحد أجري مجرى الصفة المشبهة فرفع في قوله : مرفوع بما ههنا راسٌ . ولا يعرف قائله .

وضابط الباب أن ما تكرر فيه الضمير من المسائل ، أو عري عنه ، فهو ضعيف ، وما وجد فيه واحد فهو قوي ، إلاّ ما اتفق على ضعفه ، وهو : الحسنُ وجهه ، والحسنُ وجهٍ ، على أن الفراء قال : إن القياس يقتضي جواز : الحسنُ وجهٍ ، وقال السيرافي : لا يبعد إضافة المعرف إلى المنكر نحو : يا حسنَ وجهٍ ، وحسن معرَّف بالنداء .

(فصل) : (إذا كان معنى الصفة لسابقها رفعت ضميرَه وطابقته في إفراد وتذكير وفروعهما) ـ نحو : مررت برجل حسَنٍ ، ورجلين حسنين ، ورجال حسَنين ، وبامرأة حسنة ، وامرأتين حسنتين ، ونساءً حسناتٍ .

(مالم يمنع من المطابقة مانع) ـ ككون الصفة لا تقبل التذكير كربعة ، أو التأنيث كجريح ، أو التثنية والجمع والتأنيث كأفعل مِنْ ، وكالمصدر في أفصح اللغتين .

(وكذا[1] إن كان معناها لغيره ولم ترفعه) ـ فإنها تطابق السابق أيضا ، ما لم يمنع من المطابقة مانع نحو : مررت برجلٍ حسنِ الوجه ، وبرجلين حسنَيْ الغلمان ، وبرجال حسنِي الغلمان ، وبامرأة حسنة الغلام ، وبامرأتين حسنتي الغلمان ، وبنساء حسان الغلمان .

(فإن رفعَتْه) ـ أي رفعت الصفة ما هي له من غير السابق وهو السببيُّ .

(جرت في المطابقة مجرى الفعل المسند إليه) ـ فتقول : مررت برجلين حسن غلامهما ، وبرجال حسن غلمانهم ، وبامرأة حسن غلامها ، وبرجل حسنة جاريته ، وبنساء حسن غلمانهن ، كما تقول في الفعل حسُنَ مع ما عدا المؤنث ، وحسُنت مع المؤنث .

---

(١) في (غ) كما في بعض نسخ التسهيل : وكذلك

(وإن أمكن تكسيرها حينئذ مُسندةً إلى جمع) ـ أي حين إذ رفعت السببيَّ نحو : كريمٌ أو حسنٌ آباؤه . واحترز من التي لا يمكن تكسيرها نحو : شراب وضراب ، فتقول : مررت برجل شراب آباؤه ، إذ لا يمكن غيره ، وجمع السلامة للمذكر يأتي ذكره .

(فهو أولى من إفرادها) ـ كقولك : مررتَ برجل حسان أو كرام آباؤه ، أولى من حسن أو كريم آباؤه . وهذا ما نصَّ عليه سيبويه في بعض نسخ الكتاب . وقال السيرافي في الفصل الذي فيه هذا : إنه ليس من كلام سيبويه ، وهذا القول معروف للمبرد ، واختاره أبو موسى ؛ ومذهب الجمهور أن الإفراد أولى من التكسير ، وهو اختيار الشلوبين والأُبَّذِيّ ، وفصل بعضهم بين أن يتبع جمعاً فيختار التكسير ، أو مفرداً أو مثنى فيختار الإفراد .

(وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة : « يتعاقبون فيكم[1] ملائكة ») ـ فيقال على هذه اللغة : مررت برجل قائِمَيْن غلاماه ، وقائِمين غلمانه ، كما قالوا : قاما غلاماه ، وقاموا غلمانه .

(وقد تعامَل غيرُ الرافعةِ ما هي له ، إن قُرن بال معاملتها إذا رفعته) ـ قال الفراء : العرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة ، فيقولون : مررت على رجل حسنةٍ العينُ ، المعنى : حسنةٍ عينُه . انتهى .

وعلى هذا يقال : مررت برجل حسانٍ الغلمانُ ، وكريمةٍ الأم ، كما يجوز في الرفع نحو : حسانٍ غلمانُه ، وكريمةٍ أمُّه ؛ وكذا يجوز : بامرأةٍ كرامٍ الآباءُ ، وكريمٍ الأبُ ، كما يجوز كرامٍ آباؤها ، وكريمٍ أبوها ، فتعامل الصفة ، والمعمول بال ، في الجر والنصب ، معاملتها والمعمول مضاف إلى الضمير في الرفع ، ومنع

---

(١) رواه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة ـ التاج والجامع للأصول ١ / ١٣٤ .

بعض النحويين ذلك ، وعليه متأخرو المغاربة ، فيوجبون عند رفع الصفة الضميرَ مطابقتها الموصوفَ ، واستشهد للقول الأول بقوله :

١٦٥ ـ أيا ليلةً خُرْسَ[١] الدجاج شهدتها ببغداد ما كادت عن الصبح تنجلي[٢]

وفي قوله : وقد تُعامل ، تقليل لذلك ، وهو الوجه ، فلا يمنع ولا يقاس لقلته .

(وإذا قُصد استقبالُ المصوغة) ـ أي الصفةالمصوغة .

(من ثلاثي) ـ أي من فعل ثلاثي ، على فعَل كعفَّ ، أو فعِل كشبع ، أو فعُل كشرُف .

(على غير فاعل) ـ كعفيف وشبعان وشريف .

(رُدَّت إليه) ـ أي إلى فاعل فتقول : عافّ وشابع وشارف ؛ وما ذكر من قيد الاستقبال نص عليه الفراء قال : العرب تقول لمن لم يمت : إنك لمائت ، ولا تقول لمن مات : هذا مائت ، إنما يقال في الاستقبال ؛ وأطلق بعض المغاربة القول بالرد إلى فاعل إذا ذهب مذهب[٣] الزمان ، لكنه مثل بالمستقبل فقال : نحو : حاسِنٌ غداً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وضائقٌ به صدرُك ﴾[٤] ،

---

(١) في (ز ، غ) : خَرْسَى الدجاج ، وفي اللسان ـ بغدد :

فيا ليلةً خُرْسَ الدجاج طويلةً ببغدانَ ما كانت عن الصبح تنجلي .

(٢) قال في اللسان : أنشد الكسائي : فيا ليلة . . البيت ، قال : يعني خُرْساً دجاجُها . قال الأزهري : الفصحاء يقولون : بغداد بدالين . . وفيها لغات : بغداد وبغداذ وبغذاذ وبَغْدِين وبَغْدان ومَغْدان ، كلها اسم مدينة السلام ، وهي فارسية معناها : عطاء صنم ، لأن بغ صنم ، وداد وأخواتها عطية . . .

والشاهد في قوله : ليلة خرس الدجاج . . حيث عوملت الصفة غير الرافعة ما هي له ، إن قرن بال معاملتها إذا رفعته ، وقول الفراء : العرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة .

(٣) سقطت من (ز)

(٤) هود : ١٢

وكذا قراءة بعض السلف : ﴿ إنك مائت وإنهم مائتون ﴾[1] ، وقول الشاعر :

١٦٦ ـ وما أنا مِنْ رُزْءٍ وإن جلَّ جازعٌ ولا بسرور بعد موتك فارحٌ[2]

(ما لم يقدَّر الوقوعُ) ـ فإنه حينئذ يبقى على ما بني عليه ، ولا يحول إلى فاعل كقراءة الجمهور : ﴿ إنك ميتٌ وإنهم ميتون ﴾[1] أي في عداد الموتى .

(وإن قُصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة) ـ نحو : زيدٌ قائم الأب ، أي قائم أبوه .

(ولو كان مِنْ متعدٍّ إن أُمن اللبسُ ، وفاقاً للفارسيّ) ـ نحو : زيدٌ ظالمُ العبيدِ ، وثمَّ ما يرشد إلى إرادة[3] أن العبيد هم الظالمون ؛ ولم يفصل الفارسيّ بين أمن اللبس وغيره ، ولكن التفصيل للمصنف ، والذي ذكره غيره أن المتعدي إن تعدَّى لغير واحد لم يشبَّه بلا خلاف ، فلا يقال : زيدٌ معطي الأب درهما ، ولا مُعْلِم الأب عمراً قائماً ، أو بحرف جرٍّ ، وكذلك عند الجمهور ، وأجازه الأخفش وصححه ابن عصفور ، ومنه قولهم : هو حديثُ عهدٍ بالوجَع ، والمانع تعلق الوجع بعهد لا بحديث ؛ وإن جاء غضبان الأب على زيد ؛ علق المانعون على بمحذوف ، لدلالة الصفة ، أي غضب على زيد ؛ أو لواحدٍ بنفسه ، فكثيرون على المنع ، وطائفة فيما حكى الأخفش ، على الجواز ، وقال آخرون : إن حذف المفعول اقتصاراً جاز ، وإلاَّ فلا ، فتقول : زيدٌ

---

(١) الزمر : ٣٠

(٢) في شرح الحماسة للمرزوقي ٨٥٨ لأشجع بن عمرو السلمي : والمعنى أن المنايا والعطايا تساوت أقدارها عندي بعدك ، لأنك كنت المرجوَّ عندي ، والمخوف عليه لديّ ، فأصبحت بعدك لا أجزع لمصاب وإن جلَّ ، ولا أفرح لنائب خير . . قال : ولو قال بدل جازع وفارح : جَزِع وفَرِح كان أفصح وأكثر ، لأن فَعِلَ إذا كان غير متعدٍّ فالأجود والأقيس في مصدره فَعَلٌ ، وفي اسم الفاعل فَعِلٌ ، وإذا كان متعدياً فبابه فاعل . .

والشاهد هنا على قول المصنف : وإذا قصد استقبال المصوغة ـ الصفة المشبهة ـ من ثلاثي على غير فاعل رُدَّت إليه ، أي إلى فاعل ، وذلك في قوله : جازع وفارح بدل جَزِع وفَرِح .

(٣) سقطت من (د)

ضارب الأب ، ولا تقول : ضارب الأب عمراً . واختاره ابن عصفور وابن أبي الربيع ، والسماع كذلك جاء . قال :

١٦٧ ـ ما الراحمُ القلب ظلاَّماً وإن ظُلِما ولا الكريمُ بمنَّاعٍ وإن حُرِما[1]

وخص بعضهم الخلاف بحال ذكر المفعول ، وقال : عند عدمه لا خلاف في جواز التشبيه .

(والأصح أن يجعل اسم المفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقا) ـ فيرفع السببيَّ وينصبه ويجره ، فتقول : مررت برجل مضروب أبوه أو الأب ، بجر الأب أو نصبه . وقوله : الأصح ، يقتضي خلافاً ، قال شيخنا[2] : ولا نعلم أحداً منعها ؛ وقوله : إلى واحد ، يقتضي[3] منع ذلك فيما كان[4] من متعد إلى غير واحد ، وإن لم يذكر غير القائم مقام الفاعل معه نحو : مررت برجل معطى الأب ، أو مُعْلم الأخ ؛ أو ذكر نحو : معطى الأب درهما ، أو معلم الأخ زيداً قائما ، والقسم الثاني ذكر غيره منعه .

(وقد يُفعل ذلك بجامد لتأوله بمشتق) ـ نحو : هذا منهل عسل ماؤه ، أو عسلَ الماء ، أي حلو ، ومنه :

---

(١) جاء الفيْلان : « ظلما وحرما » مبنيين للفاعل في بعض الروايات ، وللمفعول في بعضها الآخر ، وفي الدرر ٢ / ١٣٦ : استشهد به على أنه سمع استعمال الوصف المتعدي من صفة مشبهة مع أن المفعول حذف اختصاراً . . والاستشهاد فيه قوله : ما الراحم القلب ، فإن الراحمَ اسم فاعل أضيف إلى فاعله ، وإضافة اسم فاعل إلى فاعله لا تجوز إلا إذا أمن اللبس ، وفاقا للفارسيّ ومن تبعه ، والجمهور على منعه ، وقالت جماعة : إن حذف مفعوله اقتصارا جاز ، وإلاَّ فلا ، ومن هذا القبيل البيت المذكور . . والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس . . قال : ولم أعثر على قائل البيت .

(٢) أبو حيان

(٣) في (د ، غ) : يمنع ذلك

(٤) في (د) : إذا كان

١٦٨ ـ فلـولا اللهُ والمهرُ المفـدَّى لأُبْتَ وأنت غربـال الإهـاب[1]

أي مثقّب الإهاب . ونحو : مررت برجل قرشيّ أبوه أو الأب ، أي منتسب إلى قريش . وفي الغرة لابن الدهان : إذا قلت : مررت برجل أسد ، لم ترفع الظاهر ، فلا تقول : أسد أبوه ، فأما :

١٦٩ ـ سل المرءَ عبدَ الله إذ فرّ[2] هل رأى كتيبتنا في الحرب كيف قراعها
ولو قام لم يلق الأحبة بعدها ولا في أسوداً هصرها ومصاعها[3]

فقال قوم : هصرها ومصاعها بدل من قراعها ؛ وقيل : مرفوعان بأسود ، والهصر الكسر ، يقال هصره واهتصره بمعنى ، والمصاع القتال .

وفي بعض نسخ التسهيل : (ولا تعمل الصفة المشبهة في أجنبيّ محض ، ولا تؤخر عن منصوبها) ـ فلا تعمل إلاّ في سببيّ ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يعمل فيه وفي الأجنبي ، فتقول : هذا ضاربٌ زيداً ، وهذا مستفاد مما ذكر ، حين قسّم معمولها في أوائل الباب . ولا يجوز تقديم معمولها المنصوب عليها ، فلا

---

(١) في الدرر ٢ / ١٣٦ : استشهد به على أن الجامد المضن معنى المشتق يجري مجرى الصفة المشبهة . والشاهد في قوله : غربال الإهاب أي مثقب الإهاب ، أجري مجرى الصفة المشبهة في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى ، ولو رفع بها أو نصب جاز . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت ، وفي شواهد العربية نسبه إلى حسان بن ثابت ، ثم قال : وليس في ديوانه ، ونسب في الوحشيات : ٨ إلى عفيرة بنت طرامة .

(٢) في (د) وضع كلا من العبارتين : إذ فرّ ، في الحرب ، موضع الأخرى .

(٣) في الدرر ٢ / ١٣٦ ذكر النص الذي جاء بالشرح : وفي الغرة . . الخ ثم قال : وفي الأشموني : خاتمة : قال في الكافية : وذكر نص الكافية في هذا الموضع : كأنت غربال الإهاب وكذا . . . ضمن غربال معنى مثقب فأجريت مجراها في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى ، ولو رفع بها أو نصب جاز . والله أعلم . أما النص الأخير فقد ذكر نص ما جاء بالشرح حول : هصرها ومصاعها ، لم يزد عنه شيئا .

تقول : جاءني رجل الوجه حسن ، تريد : حسن الوجه ، بخلاف اسم الفاعل ، فيجوز :[1] جاءني رجلٌ زيداً ضاربٌ .

وفي البسيط أنه يجوز الفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها إذا كان مرفوعاً أو منصوبا ، كقوله تعالى : ﴿ جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ﴾[2] وفي شرح الخفّاف : لم يفصلوا بين الصفة المشبهة ومعمولها ، فيقولوا : كريم فيها حسب الآباء[3] ، إلاَّ في الضرورة ، كقوله :

١٧٠ ـ ☆ الطيبون إذا ما ينسبون أباً ☆[4]

☆ ☆ ☆

---

(١) في (د) : فتقول .

(٢) ص : ٥٠

(٣) في (د) : الأب .

(٤) في الدرر ٢ / ١٣١ : والطيبون . . وصدر البيت :

سيري أمامُ فإن الأكثرين حصاً . .

قال : استشهد به على أن الصفة المشبهة لا يفصل بينها وبين معمولها إلا في الضرورة كالمثـال في البيت : فالطيبون صفة مشبهة ، وأبا تمييز لها ، وفصل بينها بإذا ومتعلقها . . والبيت للحطيئة ـ ديوانه / ٦ .

٣٨ ـ باب إعمال المصدر

(يعمل المصدرُ مُظهَراً) ـ هذا قول جمهور البصريين ، فلا يعمل في مجرور ولا ظرف ولا غيرهما وهو مضمر ، وأجاز الكوفيون إعماله مضمراً ، فيقولون : مروري بزيد حسن ، وهو بعمرو قبيح ، فيعلقون الباء بهو ، واستدلوا لذلك بقوله :

١٧١ ـ وما الحرب إلاَّ ما علمتم وذقتمُ ... وما هو عنها بالحديث المرجَّمِ[1]

أي وما الحديث عنها ، وخرجه الأولون على تعليق عن بمحذوف ، أي أعني عنها ، أو بالمرجم ضرورة ، وأجاز أبو علي في رواية ، والرماني وابن جني ، إعماله في المجرور ، وأجاز جماعة إعماله في الظرف ، وأطلق النحويون النقل عن الكوفيين في إعمالهم ضمير المصدر ، مع اختلاف النقل عنهم في إعمال صريحه .

(مكبَّراً) ـ فلا يقال : عرفت[2] ضُريبَك زيداً ، لقوة جانب الاسمية بالتصغير ، كما قوي بالإضمار ؛ وشرط بعضهم في إعمال المصدر الإفراد ، فلا يعمل مثنى ولا مجموعاً ، ولم يشترطه بعضهم . ومِن إعماله مجموعاً قولهم : تركته بملاحس

---

(١) فيه الشاهد على رأي الكوفيين بجواز إعمال ضمير المصدر ، وفي الدرر ٢ / ١٢٢ قال : وهذا البيت شرحه البغدادي في شرح شواهد الرضي ، قال : يقول : ما الحرب إلا ما جربتم وذقتم ، فإياكم أن تعودوا إلى مثلها ، وقوله : وما هو عنها ، أي ما العلم عن الحرب ، أي ما الخبر عنها بحديث يرجم فيه بالظن .. ثم ذكر قول الخطيب وأبي جعفر النحوي والزوزني .. ثم قال : وقال الأعلم : هو كناية عن العلم .. وأورد الشارح المحقق هذا البيت في باب المصدر على أن ضمير المصدر يعمل في الجار والمجرور ، وقال : أي ما حديثي عنها ، فجعله ضمير الحديث ، والمرجم الذي يرجم بالظنون ، والترجيم الظن ، والمعنى أنه يحضهم على قبول الصلح ويخوفهم من الحرب . والبيت من معلقة زهير .

(٢) سقطت من (ز) .

البقر أولادها . فملاحس جمع ملحس بمعنى لَحْس ، أي تركته[1] بحيث لا يدري أين هو ، كقولهم : بمباحث البقر ، أي بالمكان القفر ، ويقال بحيث تلحس بقر الوحش أولادها ، وقوله :

١٧٢ ـ وقد وعَدتُك موعداً لو وفتْ به   مواعيدَ عُرقوب أخاه بيثرب[2]

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) في الخصائص ٢ / ٢٠٧ : ومما جاء من المصادر مجموعاً ومُعْمَلاً أيضاً قوله :

☆ مواعيدَ عرقوب أخاه بيثْرِب ☆

و (بيتْرَب) .

قال في الحاشية : هذا عجز بيت أوله :

☆ وواعَدْتَني مالا أحاول نفعَه ☆

وهو من أبيات للشماخ ، أوردها في فرحة الأديب ، في المقطوعة ٣٤ ؛ وقد روى ابن السيرافي : بيتْرَبِ ، بالتاء والراء المفتوحة ، فردّ عليه صاحب الفرحة ، وذكر أن الرواية : بيثرِب ، مدينة الرسول ، صلى الله عليه وسلم .

وجاء به ابن يعيش في مبحث منصوبات المفعول المطلق ١ / ١١٣ قال : قد تقدم من قولنا إن المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات ، وقد يحذف فعله لدليل الحال عليه ... فن ذلك إذا رأيت رجلاً يعد ولا يَفي قلت : مواعيدَ عُرقوب .. فهو مصدر منصوب بوعدتني ، ولكنه ترك لفظه استغناء عنه ، بما فيه من ذكر الخُلف ، واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد .

وجاء ببيتين أحدهما للشماخ ، والآخر يروى للأشجعي ، يخالف صدرُ كل منها صدرَ بيت الشارح ـ ابن عقيل ـ فقال : قال الشماخ :

وواعَدْتَني مالا أحاول نَفْعَه   مواعيدَ عُرقوب أخاه بيَتْرَبِ

ويروى للأشجعيّ :

وعَدْتِ ، وكان الخُلْفُ منكِ سجيَّةً   مواعيدَ عُرقوبٍ أخاه بيتْرَبِ

وأشار إليه صاحب معجم شواهد العربية في قافية الباء المكسورة وقال : للشماخ أو الأشجعيّ ؛ وواضح أن لكل منها بيتاً يتفق مع الآخر في العجز ـ موضع الشاهد ـ ويختلف في الصدر ؛ ثم ذكر ابن يعيش قصة مواعيد عُرقوب ، وقال : أنكر أبو عبيد يثْرِب ، لأن عرقوباً رجل من العماليق ، وكانوا بالبعد من يثرب ، مدينة الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، وإنما هي يتْرَب بتاء معجمة ثنتين من فوقها ، وراء مفتوحة ، وهي موضع قريب من اليمامة .

هذا ، ولم يذكر ابن يعيش موضع الشاهد المقصود هنا ـ في شرح ابن عقيل ـ وهو جواز إعمال المصدر مجموعاً في قوله : مواعيدَ عُرقوب أخاه ... بنصب أخاه مفعولاً لمواعيد ، مما وضحه في الخصائص =

ومواعيد جمع موعد ، وأجاز ابن العلج إعماله في التمييز ، قال : لأن التمييز قابل لعمل الضعيف فيه كالأحوال والظروف نحو : عجبت من تصبباته عرقاً ، قال : ويحتمل أن يكون منه قوله عليه السلام : « ألا أخبركم بأحبّكم إليّ وأقربكم مني مجالس ؟ محاسنكم أخلاقاً »[1] ، فالمحاسن جمع محسن ، لم يُتكلم له بواحد كمذاكير ، وهو عامل في أخلاق ، وعرقوب رجل من العمالقة ، ضربت به العرب المثل في الخلف ، فقالوا : مواعيد عرقوب ، وذلك أن أخاه سأله شيئاً ، فقال عرقوب : إذا أطلع نخلي . فلما طلع قال : إذا أبلح ، فلما أبلح قال : إذا أزهر ، فلما أزهر قال : إذا أرطب ، فلما أرطب قال : إذا أتمر ، فلما أتمر جذّه من الليل ولم يعطه شيئاً .

(غير محدود[2]) ـ أي بالتاء ، فلا يقال : عجبت من ضربتك زيداً ، وشذّ قوله :

١٧٣ ـ يُحابي به الجَلْدُ الذي هو حازم   بضربة كفّيه الملا نفسَ راكب[3]

= ٢ / ٢٠٧ ، وفي الدرر ٢ / ١٢٢ ، هذا ، وقد نسبه في شرح سيبويه ١ / ٢٧٢ لابن عبيد الأشجعي ، وروى صدره:

☆ وعدتِ وكان الخلف فيك سجيّةً ☆

(١) بخاري ـ فضائل الصحابة ٢٧ ، مناقب ٢٣ ، ترمذي ـ بر ٧١ برواية : « إنّ من أحبكم إليّ أحسنكم أخلاقاً ... » وفي مسند الإمام أحمد ٤ / ١٩٢ ، ١٩٤ برواية : إن أحبكم إليّ ... محاسنكم أخلاقاً ... » وفيها الشاهد .

(٢) زاد في إحدى نسخ التسهيل : بالتاء .

(٣) في الدرر ٢ / ١٢٢ : استشهد به على شذوذ إعمال المصدر المحدود بالتاء . قال : والبيت من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد في قوله : بضربة كفيه ، فإن ضربة مصدر محدود أضيف إلى فاعله ، ونصب الملا مفعوله ، وهو شاذ ، لأن المصدر المحدود لا يعمل . ويحابي يحيي من الإحياء ، والجَلْد الصلب والحازم الضابط ، والملا بالقصر التراب ، ونفس راكب مفعول يحابي . وقد خطأ صاحب الدرر العيني والصبان ويس في إعادة الضمير في به على الماء ، وأنه خطأ في الرواية صحته : بها ، والضمير يعود على الداوية في بيت قبله ، وأنه أحيا نفسه .. ولا أرى داعياً لهذا كله ، فقد جاءت الرواية « به » في جميع المراجع ، واتفقت على أنه أحيا به نفس راكب معه كما جاء بنص البيت . ولا يعرف قائله .

أنشده الفارسيّ في التذكرة .

(ولا منعوتٍ قبل تمامه) ـ أي قبل أخذه ما يتعلق به من مجرور وغيره ، لأن هذا المصدر مقدَّر بحرف مصدريّ والفعل ، فهو كفعلٍ موصول به ، فلا يجوز : عجبت من ضربك الكثير زيداً ، ويجوز : من ضربك زيداً الكثير . وحكم بقية التوابع حكم النعت ، فيمتنع : عجبت من شربك وأكلك اللبن ، وقتالك نفسه[1] زيداً ، ومن إتيانك مشيك إلى زيد ؛ وإن أخّرت جاز . وقد ردَّ الفارسيّ على السيرافيّ قوله في أنت ، من قوله :

١٧٤ ـ أَرَواحٌ مودِّعٌ أم بكورُ أنت فانظر لأي ذاك تصير[2]

إنه فاعل للمصدر من جهة الوصف ؛ وخرَّجه بعضهم على أنه فاعل فعل محذوف يفسِّره فانظر ، وممن ذكر هذا سيبويه ، وأجاز السيرافيّ والأعلم كونه مبتدأ خبره رواح ، إما مبالغة ، وإما على معنى ذو رواح .

(عملَ فعِله) ـ فإن كان فعله لازماً لزم المصدر ، أو متعدِّياً تعدَّى على حسب تعدِّيه ، فتقول : عجبت من قيامك ، ومن ضربك زيداً ، ومن إعطائك زيداً درهماً ، ومن ظنك عمراً قائماً ، ومن إعلامك زيداً عمراً منطلقاً ؛ ولا يتقيد إعماله بما تقيَّد به إعمال اسم الفاعل ، بل يعمل ماضياً كما في الحال والاستقبال ، لأن عمله بالنيابة عن الفعل ، لا بالشبه ، وعن بعضهم منع إعماله ماضياً ، وعزى

---

(١) في (ز) : نفسك .

(٢) جاء البيت في أكثر المراجع بضبط مودّع اسم فاعل ، وفي بعضها بضبطه اسم مفعول ، وقيل : يجوز هذا ، وفي سيبويه ١ / ١٤٠ : لأيّ ذاك ، كما في التحقيق ، وفي الخصائص ١ / ١٣٢ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٨٩ : لأي حال ، وفي رواية : لأي أمر ..

قال صاحب الدرر ٢ / ١٤٥ : وقد خرج رفع أنت على وجوه : أجاز السيرافي أنه مرفوع على الفاعلية بالمصدر رواح أم بكور على التنازع ، وقيل إنه فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أي أنت الهالك ، أو خبر محذوف المبتدأ أي الهالك أنت ، أو مبتدأ خبره رواح إما على المبالغة أو الحذف أي أنت ذو رواح ؛ والبيت لعدي بن زيد ديوانه / ٨٤ .

إلى ابن أبي العافية ، وقول سيبويه : باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، قيل معناه : مجرى الفعل المضارع له ، ماضياً كان أو غيره ، أي المشابه ، وقد صرح آخر الباب بما يقتضي هذا ، إذ قال : وتقول : عجبت من ضرب أخيه[1] ، يكون المصدر مضافاً ، فعل أو لم يفعل ، ويكون منوناً .

(والغالب ، إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله ، تقديرهُ به بعد أن المخففة أو المصدرية أو ما أختها) ـ فلا يلزم تقدير المصدر غير البدل بواحد من الأحرف الثلاثة ؛ وما اختاره المصنف من أن ذلك غالب وليس بلازم ، استند فيه إلى مجيئه غير محتاج ، بل غير سائغ فيه ذلك التقدير ، ومنه قول العرب . سمع أذني زيداً يقول كذا ، إذ لا يسوغ : أن تسمع أذني ، فإن الحال لا يسد مسدَّ خبر المبتدأ الذي هو حرف مصدري والفعل ، وجعل المصنف مما هو غير مقدَّر بالحرف قول بعض العرب : اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم ، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لغَيّ[2] ، ونوزعَ فيما ادعاه ، فلا مانع من التقدير في هذا ، وفي سمع أذني ، ولا يلزم من صحة التقدير جواز النطق ؛ وقال ابن العلج : اختلف ، هل من شرط تقدير الفعل الحرف السابك أم لا ، فمنهم من يقدر نفسَ الفعل ، ومنهم من يقدره بأن ، والأول قال : إنما يقدر الحرف حيث يكون المصدر معمولاً لشيء متقدم ، لأنه إذا نزل منزلة الفعل لم يكن معمولاً فيقدر الحرف ، وعند الابتداء به لا يحتاج إلى الحرف ، قال : وهذا أصح قياساً وسماعاً ، أما القياس فمن حيث أن الفعل إذا قُدِّر بالحرف كان معناه المصدر ، فلم يقع المصدر موقع الفعل ، بل موقع نفسه ، وأما السماع فلجواز : ضربي زيداً قائماً ، ومنع : أن أضرب زيداً قائماً ، إلاَّ بخبر[3] ، وإنما كان الحال خبراً مع ظهور

(١) في (ز) : أخيك .

(٢) في (ز ، غ) : لعي بالمهملة ، والغَيّ بالمعجمة الذي يقابل الرشد أنسب لسياق العبارة .

(٣) أي يخبر به عن المصدر المؤول كقولهم : أن تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه .

المصدر ، لأن الحال كالزمان ، والزمان يخبر به عن المصدر ، فلما خرج عن لفظه منع . انتهى ـ وكلام المغاربة على اشتراط تقدير الحرف .

واحترز بقوله : بدلاً من اللفظ ، من المصدر المبدل من فعله في الأمر ونحوه وسيأتي . وقوله : أو المصدرية يوهم أن المخففة غير المصدرية ، وليس كذلك ، وإنما أراد الاحتراز عن التفسيرية والزائدة ، فخصها بذلك الاحتراز ، مع ما عُلم من أنَّ المخففة أصلها المثقلة ، وقد سبق في باب الموصول عدُّها في الحروف المصدرية .

وقوله : أختها ، أي أخت أن ، وهي الموافقة لها في الدلالة على المصدرية مع الفعل ، وقد سبق الكلام عليها بباب الموصول ، واحترز من بقية أقسام ما ، ولا يكون المقدر بأن الشأنية وضعاً إلا ماضي المعنى أو مستقبله ، وأما المقدَّر بالأخريين[1] فيكون للأزمنة الثلاثة .

(ولا يلزم ذكرُ مرفوعه) ـ بل يحذف مقتصراً على المصدر ، لازماً أو متعدياً نحو : عجبت من قيامٍ حصل اليوم ، أو ضرب ، أو يذكر مع المفعول دون الفاعل كقوله تعالى : ﴿ أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ ، يتيماً ﴾[2].

والفرق بين المصدر والفعل وشبهه ، حيث استغنى المصدر عن المرفوع ولم يستغنيا أن الفاعل كالجزء[3] من الفعل ، ولذا سكنوا له آخر الفعل نحو : ضربْت ، والجزء لا يحذف ، فكذلك شبهه ، ثم حمل شبه الفعل على الفعل ، ولم تثبت هذه الجزئية للمصدر ، بل هو كالمنفصل ، بدليل إضافته إلى الفاعل ، وليس كحسن الوجه ، لأن هذا يقبل الإضمار ، والمصدر لا يقبله ، لأنه بمنزلة أسماء الأجناس .

---

(١) في (ز) بالآخرين ، وفي (غ) بالأخرا ، هكذا بالألف .

(٢) البلد : ١٤ ، ١٥ .

(٣) في (د) : جزء .

وذهب قوم إلى أن الفاعل مضمر في المصدر عند عدم ذكره لفظاً . قال ابن هشام الخضراوي : أهل البصرة متفقون على أن لا إضمار ، وأهل الكوفة يضمرون الفاعل ، ويقولون : لا بد من ذلك ، لأنه كاسم الفاعل ، ويردُّه أن نحو : عجبت من أكل التفاحة ، لا دليل فيه على فاعل يُجعل الإضمارُ له ، والإضمار يستدعي عهداً ، فهو محذوف لا محالة .

وأفهم قول المصنف : ولا يلزم ، أنه يجوز ذكر مرفوعه ، وهو قول البصريين ، وقال الفراء : لا يجوز أن يلفظ بالفاعل بعد المصدر المنون ، قال : لأنه لم يُسمع ، ورُدَّ عليه بقوله :

١٧٥ ـ حرب تردَّدُ بينهم بتشاجر قد كفَّرت آباؤها أبناؤها[1]

فآباؤها مرفوع بكفّرت ، أي لبست الدروع ، وأبناؤها مرفوع بتشاجر ، ورُدَّ باحتمال كون آباؤها أبناؤها مبتدأ وخبراً ، أي آباؤها مثل أبنائها في ضعف الحلوم ، ويؤيده قوله قبلُ[2]:

١٧٥ ـ هيهات قد سفهت أمية رأيها فاستجهلت ، حلماؤها سفهاؤها[3]

أي مثل سفهائها .

(ومعموله كصلة في منع تقديمه وفصله) ـ لأن المصدر هنا مقدر بحرف

---

(١) (٣) في لسان العرب : كفر : ورجل كافر ومكفّر في السلاح داخل فيها ، والمكفَّر الموثَّق في الحديد كأنه غطي به وستر ، والمتكفِّر الداخل في سلاحه ، والتكفير أن يتكفَّر المحارب في سلاحه ، ومنه قول الفرزدق :

هيهات قد سفهت أمية رأيها فاستجهلت حلماؤها سفهاءها

هكذا بنصب سفهاء

حرب تردد بينها (هكذا) بتشاجر قد كفَّرت آباؤها أبناؤها

قال : رفع أبناؤها بقوله : تردّد ، ورفع آباؤها بقوله : قد كفَّرت أي كفَّرت آباؤها في السلاح .

(٢) سقطت من (د) ، والمقصود قول الشاعر قبل البيت السابق : هيهات ... البيت .

مصدري والفعل ، والحرف المصدري موصول ، كما سبق ، والفعل صلته ، فكما لا يتقدم معمول الصلة على الموصول ، لا يتقدم المعمول على المصدر ، لتضمنه الموصول والصلة ، ولهذا أيضاً لا يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، وهذا بمقتضى ما سبق منه محمول على ما ثبت له ذلك في هذا الباب ، لقوله أوله : والغالب ... إلى آخره .

(ويُضمر عاملٌ فيما أوهم خلاف ذلك ، أو يُعَدُّ نادراً) ـ فما أوهم التقديم قوله :

- ١٧٦ ☆ وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان[1] ☆

فيقدر إذعان قبل قوله : للذلة ، ويكون المصدر المذكور مفسراً له ، هكذا قيل ، أو يعد هذا في النادر ، وقد سهل بعضهم في الجار والمجرور والظرف بجواز تقديمهما .

ومما يوهم الفصل : ﴿ إنه على رجعه لقادر . يوم تبلى السرائر ﴾[2]، فظاهره نصب يوم برجع ، وقد فصلا بقادر ، فيضمر عامل في يوم ، أي يرجعه يوم تبلى السرائر . أو يقال : يحتمل في المصدر المنسبك ما لا يحتمل في الموصول ، إذ هو غير صريح في الموصولية ، وقد جوز الأخفش تقديم المفعول به على المصدر نحو : يعجبني عمراً ضربُ زيدٍ .

---

(١) في الدرر ٢ / ١٢٤ : استشهد به على أن ما ورد من المصدر عاملاً فيما قبله بحسب الظاهر ، يؤول بإضمار فعل يفسره ذلك المصدر . فإذعان مصدر ، وللذلة معمول له مع تقدمه عليه عند ابن السراج ، وأما غيره فيجعله معمولاً لفعل محذوف . قال الأشموني ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٩١ : فليست اللام من قوله : للذلة متعلقة بإذعان المذكور ، بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور . والتقدير ، وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان .

(٢) الطارق : ٨ ، ٩ .

(وإعمـالـه مضـافـاً أكثر من إعمـالـه منـونـاً) ـ وهـذا مرجعـه الاستقراء ، والمعروف أنـه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمـال المضـاف ، وقيل : إن من الكوفيين من لا يُعمل المصـدر بحـال ، ويجعل مـا وجـد بعـده من عمل لفعل مقدر . ومن إعمال المضاف في القرآن : ﴿ ولولا دفعُ اللهِ الناسَ ﴾[1] . قال الفراء : ولا يوجد المنوَّن في كتاب الله إلاَّ بفاصل نحو : ﴿ أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ ، يتيماً ﴾[2] .

(وإعماله منونا أكثر من إعماله مقروناً بـالألف واللام) ـ وعلى جواز إعمـال المنون البصريون ، فيقولون : عجبت من ضرب زيدٍ عمراً ، أو عمراً زيـدٍ ، بـالجمع بين الفاعل والمفعول ، مقـدِّمـاً مـا شئت منها ؛ وعجبت من ضربٍ زيـداً وعمراً ، بالاقتصار على أحدهمـا . واختلف في جواز : عجبت من ضربٍ عمروٌ ، برفع عمرو نيـابـة عن الفـاعل . والجواز قول جمهور البصريين ، والمنـع لـلأخفش ، واختـاره الشلوبين ، وصححـه الخضراوي ، وكان ابن خروف يقول : يجوز إذا لم يقـع لبس نحو : عجبت من جنونٍ بـالعلم زيـدٌ . ومنع الكوفيون إعمـال المنون ، وقـالـوا إن العمل الموجود بعـده لفعل ، فقـدروا في قـولـه تعـالى : ﴿ أو إطعـامٌ في يـوم ذي مسغبة ، يتيماً ﴾ يطعم يتيماً .

وأمـا المصـدر المحلى بـال فـالمعروف أن الكوفيين يمنعون إعمـالـه ، ويجعلـون ما جاء بعده من عمل لفعل مقـدر ، كما سبق عنهم في المنون ، ونقل ابن أصبغ عن الفراء إجازة إعماله ، لكن على استقباح ، وأن البغداديين منعوه البتة ، ومن قـال من البصريين بالمنع ابنُ السراج ، ومذهب سيبويـه جواز إعمـالـه بلا استقبـاح ، فتقول : عجبت من الضرب زيد عمراً ، وصححه بعض المغاربـة ، ونقل ابن أصبغ

---

(١) الحج : ٤٠ .

(٢) البلد : ١٤ ، ١٥ .

أن مـذهب سيبويـه وكافـة البصريين أنـه مستقبح ، وهـذا معروف عن الفـارسيّ وجماعة من البصريين .

وقال ابن الطراوة وأبو بكر بن طلحة : إن عـاقبت ال الضمير جـاز إعمـالـه نحو : يا زيـد عجبت من الضرب عمراً ، تريـد : من ضربـك ؛ وإن لم تعـاقبـه لم يجز ، نحو : عجبت من الضرب زيد عمراً[1] ، وما أنشده سيبويه في إعماله :

١٧٧ ـ ضعيفُ النكايـــــة أعـــــداءَه يَخـــالُ الفِرارَ يُراخي الأجـــل[2]

وأنشد القالي في أماليه :

١٧٨ ـ قَــلَّ الغَنـــاءُ إذا لاقى الفتى تلفـــاً قـولُ الأَحبَّـةِ لا يبعُـدْ وقـد بَعُـدا[3]

أي قلَّ أن يغني قول الأحبـة شيئـاً ، إذا لاقى الفتى تلفـاً . رفع بـه الفـاعل ، ونصب بـه الظرف ، وحـذف المفعول المنصوب وهو شيئـاً . وقـد جمع بين الفـاعل والمفعول في قوله :

---

(١) في (غ) : عجبت من الضرب زيداً ، وقد سبق مثله مما هو جائز ، وأمـا هـذا المثل فهو لعـدم الجواز عند ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحـة ، وقـد سبق أيضـاً تصحيح مـذهب سيبويـه في إعمـالـه بلا استقباح .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٨٤ : هو من أبيات الكتـاب الخمسين . أي هو ضعيف النكاية ، والشاهد فيه أن النكاية مصـدر معرف بـاللام ، وقـد عَمِل عَمَل فعلـه فنصب أعـداءه ، ويخال يظن ، والفرار مفعوله الأول ، ويراخي الأجل جملة مفعولـه الثـاني أي يحسب أن الفرار يبـاعـد الأجل ويطيله .

وفي الكتـاب ١ / ١٩٢ : وتقـول : عجبت من الضرب زيـداً ، كما قلت : عجبت من الضـارب زيـداً ، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين . قال الشاعر .. وأورد البيت . وقال الشـارح في هـامشـه : والنكايـة مصدر نكيت العدو ، ونكيت فيه إذا أثرت ، يتعدى ولا يتعدى .. والشاهـد فيـه إعمـال المصـدر المعرف باللام ، لأن اللام هنا معاقبة للتنوين .

(٣) لم أجده فيما تحت يـدي من مراجع ، والمعنى أي قلَّ أن يغني قولَ الأحبـة شيئـاً ، إذا لاقى الفتى تلفـاً . رفع بـه الفـاعل ، ونصب بـه الظرف ، وحـذف المفعول المنصوب وهو شيئـاً ، والبيت مثـال آخر لإعمال المصدر المعرف باللام : الغناء ، على ما هو موضح بالمعنى .

١٧٩ ـ عجبت من الرزق المسيء إلهَـه   وللترك بعضَ الصالحين فقيرا[١]

وما ذكر من الأكثرية يقتضي أن إعماله مضافاً أحسن من إعماله منوناً ، وهو قول جماعة ، ويعزى إلى الفراء ، وذهب الزجاج والفارسيّ والشلوبين إلى أن أقوى عمله إذا كان منوناً ، ونسب إلى الأكثرين ؛ وقال ابن عصفور : المحلى بال إعماله أقوى من إعمال المضاف في القياس[٢] .

(ويضاف إلى المرفوع أو المنصوب ، ثم يستوفى العمل ؛ كما كان يستوفيه الفعل) فإذا أضيف إلى الفاعل ، نصب بعد ذلك المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ كذكركم آباءكم ﴾[٣] و﴿ ولو لا دفعُ الله الناس ﴾[٤] ، وهو كثير في القرآن وغيره ؛ وإذا أضيف إلى المفعول رفع بعد ذلك الفاعل ، وليس بالكثير . وجاء عن ابن عامر أنه قرأ : ﴿ ذكر رحمة ربك عبدُه زكرياءُ ﴾[٥] بضم الدال والهمزة ، قيل : ومنه : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع ﴾[٦] . وإضافته إلى الفاعل عند وجوده مع المفعول أحسن ، وقيل بالعكس ، وليس في كلام سيبويه ترجيح .

(مالم يكن الباقي[٧] فاعلاً ، فيستغنى عنه غالباً) ـ بل قال بعضهم :لايجوز[٨] إلا في الشعر ، وقال ابن أبي الربيع : جاء في الشعر ، وفي قليل من الكلام ، وقد

(١) في (د ، ز) : بعض المحسنين ، والبيت للرد على أبي حيان وابن طلحة في منعها : عجبت من الضرب زيد عمراً ، قال في التصريح ٢ / ٦٣ : والمعنى : عجبت من أن يُرزق المسيءُ إلهَـه ، ومن أن تُرك بعض الصالحين فقيرا .

(٢) ملحوظة : جاء بعد هذا الكلام في النسخة (ز) : والحمد لله وحده ، وصلى الله على محمد وآله . هذا آخر الجزء الأول من المساعد على تسهيل الفوائد ، من تجربة مؤلفه ، ومن نسخة نسخت من خطه .

(٣) البقرة : ٢٠٠

(٤) الحج : ٤٠

(٥) مريم : ٢

(٦) آل عمران : ٩٧

(٧) في (د) وبعض نسخ التسهيل : الثاني

(٨) في (د) : ليس يجوز

نص سيبويه على جوازه في الكلام .

(وقد يضاف إلى ظرف فيعمل بعده عملَ المنوَّن) ـ فتقول : عرفت انتظار يوم الجمعة زيدٌ عمراً . ذكره سيبويه ، ومن منع ذكرَ الفاعل والمصدرُ منونٌ[1] ، منع هذه .

(ويُتْبَعُ مجرورُه لفظا ومحلاً) ـ فيجر أو يرفع أو ينصب ، فتقول : عجبت من أكل زيدٍ الظريفِ الطعامَ ، بجرِّ الظريف ، وكذا باقي التوابع ، وعجبت من شرب اللبن الصرفِ زيد ، بجرِّ الصِّرف ، وكذا باقيها ؛ وإن شئت رفعت الظريف ونصبت الصرف ، وكذا الباقي .

وعلى رأي من يضيفه إلى المفعول القائم مقام الفاعل ، ومنهم المصنف ، يجوز : عجبت من شرب اللبن الصرف ، بالجر والرفع ، إذا لم يذكر الفاعل ، وكذا الباقي ، وستأتي المسألة .

وماأجازه من الإتباع على المحل هو مذهب جماعة من البصريين ، ومذهب المحققين منهم المنع ، وهو قول سيبويه ، وذهب أبو عمرو إلى الجواز في العطف والبدل ، والمنع في النعت والتأكيد ؛ وبالجواز قال الكوفيون ، لكن إذا أضفت إلى المفعول وراعيت المحل ، فلا بد من الفاعل عندهم نحو : عجبت من شرب الماء واللبن زيدٌ ، وللمجيز قراءة الحسن : ﴿ أنَّ عليهم لعنةَ اللهِ والملائكةُ والناسُ أجمعون ﴾[2] ، وقال :

١٨٠ ـ ما جعل امرأً القومُ سيداً إلاَّ اعتيادُ الخلُقِ المجَّدا[3]

---

(١) في (ز) : المنوَّن

(٢) آل عمران : ٨٧

(٣) لم أجده في المراجع التي تحت يدي ، وقد جاء به الشارح شاهداً على جواز الإتباع على المحل ، من قول المصنف : « ويُتبع مجرورَه لفظاً ومحلاً » في قوله : اعتيادُ الخلُقِ المجَّدا ، بنصب : « المجَّدا » إتباعاً للخلق على المحل ، وهو مذهب الكوفيين بشرط ، ومذهب جماعة من البصريين ؛ ومذهب المحققين منهم المنع ، وهو قول سيبويه ، كما يقول الشارح .

وهو شاهد على الكوفيين ، ومن أجاز اعتبار المحل من البصريين ، فالاختيار عنده إتباع اللفظ .

(ما لم يمنع مانع) ـ فتقول : يعجبني إكرامك زيد وعمراً بنصب عمرو عطفاً على محل الكاف ، ولا تجر بدون إعادة المضاف ، قال ابن الأنباري : وليس بمستحيل ، لأن بعض العرب قاله ، وقرأ قارئون : ﴿ تسَّاءلون به والأرحامِ ﴾[1] عطفاً على الهاء .

(فإن كان مفعولاً ليس بعده مرفوعٌ بالمصدر ، جاز في تابعه الرفعُ والنصبُ والجرُّ) ـ فيجوز عند إضافة المصدر إلى المفعول الظاهر ، وعدم ذكر الفاعل ، في التابع مطلقا ثلاثة أوجه ، فتقول : عجبت من تطليق المرأة وضربها ، بالجرِّ على اللفظ ، وبالرفع على تقدير الفعل النائب ، وبالنصب على تقدير فعل الفاعل .

(ويعمل عملَه[2] اسمُه[3] غيرُ العلَم) ـ ومنه حديث الموطأ : « من قبلة الرجلِ امرأتَه الوضوءُ »[4] ، وقوله :

١٨١ ـ إذا صحَّ عونُ الخالقِ المرءَ لم يجد عسيراً من الآمال إلاَّ مُيسَّرا[5]

وإنما لم يعمل العلَم من أسماء المصادر لمخالفته المصدر في عدم قصد الشياع ، وأنه لا يضاف ، ولا يقبل ال ، ولا يقع موقع الفعل ، وذلك نحو : برَّة للمبرَّة ، وفجار للفَجرة ، مما دلَّ على معنى المصدر دلالة مغنية عن ال ، لتضمن الإشارة إلى

---

(١) النساء : ١

(٢) في بعض نسخ التسهيل : عمل المصدر

(٣) اسم المصدر

(٤) موطأ الإمام مالك ـ طهارة ٦٥ ، ٦٦

(٥) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه عمل اسم المصدر عَوْنُ في المرء . ولا يعرف قائله .

الحقيقة ، وأما غير العلم من أسماء المصادر فإنه يساوي المصدر في المعنى والشياع وقبول ال والإضافة والوقوع موقع الفعل ، ولذلك عمل عملَه .

وإعمال اسم المصدر الذي ليس بعلَم مذهب الكوفيين والبغداديين ، وقال البصريون : لا يعمل إلاَّ في ضرورة ، وهذا الخلاف في غير مفعل ونحوه من أسماء المصادر ، فهذه تعمل بلا خلاف ، ومنه :

١٨٢ ـ ألم تعلم مُسَرَّحِيَ القوافي فلا عِيّاً بهنَّ ولا اجتلابا[1]

وقول ابن عصفور في قوله :

١٨٣ ـ أظلوم إنَّ مصابكم رجلاً أهدى السلام تحيةً ظُلْمُ[2]

إنه من اسم المصدر الذي لا يعمل إلاَّ حيث سُمع وَهْمٌ .

(وهو ما دلَّ على معناه) ـ أي اسم المصدر الذي يعمل هو ما دل على معنى المصدر ، وخرج بهذا ما لا يدل على ذلك ، وقد يطلق عليه اسم مصدر لاشتماله

---

(١) في سيبويه ١ / ٢٣٣ : وإن كان المَفْعَلُ مصدراً أجرى مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير . . وذلك قولك : إن في ألف درهم لَمَضْرباً ، أي إن فيها لَمَضْربا ، فإذا قلت : ضُرب به ضَرْباً قلت : ضُرب به مَضْرباً ، وإن رفعت رفعت . ومثل ذلك : سُرِّحَ به مُسَرَّحاً أي تسريحاً فالمسرَّح والتسريح بمنزلة الضرب والمضرب . قال جرير :

ألم تعلم مسرَّحِي القوافي . . البيت

أي تسريحي القوافي . وفي الهامش قال الشارح : يخاطب العباس بن يزيد الكندي مفتخراً ، يقول : إنه يسرح القوافي ويطلقها من عقلها سهلة لينة اقتداراً عليها ، فلا يعيا بهن ولا يعجز ، ولا يجتلبها من شعر غيره ساطياً عليها ، وسكن الياء في القوافي للضرورة ، وحقها النصب بالمصدر مُسَّرحِيَ ، وهو موضع الشاهد ، إذ أجرى المسرَّح مجرى التسريح . ومثله في المقتضب ١ / ٧٥ ـ ديوان جرير / ٦٢

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٨٨ : قاله الحارث بن خالد المخزومي ، ونفى نسبته للعرجي ، وفي معجم شواهد العربية نسبه للمخزومي أو العرجي وذكر أنه في ديوان العرجي ١٩٣ ـ قال : والشاهد في مصابكم حيث عمل عمل فعله وهو مصدر ميمي ، والتقدير : إن إصابتكم رجلا أهدى السلام تحية ، وظلم خبر إن .

على حروفه ودلالته على ما يتعلق بـه كاسم مـا يُفعَل بـه كالـدُّهن ، أو يُفعل فيـه ككِفات ، أو يُفعل كالطحن .

(وخالفه) ـ أي خالف المصدر .

(بخلوِّه ، لفظاً[1] وتقـديراً ، دون عوض ، من بعض مـا في فعلـه) ـ كقبلـة وعَـوْن ووضـوء وغسـل ، فهي تـدل على مـا دلَّ عليـه تقبيـل وإعـانــة وتـوضـؤ واغتسال ، لكن خلت من بعض ما في الأفعال ، وحقُّ المصـدر تضمُّن مـا في الفعل بمساواة كتوضأ توضؤاً ، أو بزيادة كاغتسل اغتسالا .

واحترز بقوله : لفظاً وتقديراً من قتال ، فهو مصدر وإن خلا من المَدَّة التي في قاتل ، لأنها مقدَّرة ، وقد أثبتها بعضهم فقال : قيتالاً ؛ وبـدون عوض ، من[2] عدة ، فهو مصدر وعد ، ولا واو فيه ، لكن التاء عوض عنها ، وكذا تعليم مصـدر علَّم ، والتاء في أوله عوض التضعيف ؛ ولذا إذا ضُعِّف المصدرُ لم يجئ نحو : كـذَّب كِـذَّابـا[3] ؛ ولم ينسب التعويض للمـدَّة قبل الميم[4] لأنهـا كألف انطلاق ، ممـا زيـد لترجيح لفظ المصدر على لفظ الفعل الزائد على ثلاثة ، دون حاجة لتعويض .

(فإن وُجد عملٌ بعد ما تضمَّن حروف الفعل من اسم ما يُفعَل به أو فيـه فهو لمدلول به عليه) ـ كما روى عن بعض العرب من نحو : أعجبني دَهْنُ زيـدٍ لحيتَـه ، وكَحْـلُ هنـدٍ عينَهـا ، وكقـولـه تعـالى : ﴿ ألم نجعـل الأرضَ كِفـاتــاً . أحيــاءً وأمواتاً ﴾[5] فالدهن ما يُدهن بـه ، وكـذا الكحل مـا يُكحل بـه ، والكفـات مـا

---

(١) في (غ) وفي بعض نسخ التسهيل : أو تقديراً

(٢) أي احترز من عدة .

(٣) فهو اسم مصدر وليس بمصدر

(٤) أي في تعليم

(٥) المرسلات : ٢٥

تكفت فيه الأشياء ، أي تجمع وتحفظ ، فالمنصوب بعد هذه ونحوها عامله محذوف دلَّ عليه المذكورُ ، أي دهَن وكحلَت وتكفت .

واعلم أن كلام المصنف يقتضي خلاف قول البصريين والبغداديين والكوفيين ، فإنه أعطى تفرقة بين هذه وغيرها من أسماء المصادر ، فلا تعمل هذه عنده ويعمل غيرها ، وكلام البصريين على المنع مطلقاً إلاَّ في الشعر ، وكلام غيرهم في الجواز . وقالوا في تحقيق الخلاف إن ما كان مما أخذ من مواد الأحداث أصل وضعه لغير المصدر كالثواب لما يثابُ به ، والعطاء لما يُعطَى ، والدهن لما يدهن به ، والطحن لما يطحن ، والكلام للجمل المقولة ، والكِفات لما يكفت فيه ؛ هل يجوز أن يعبَّر به عن المصدر تجوُّزاً أو يعمل عمله أم لا ؟

فالبصريون يمنعون ، والكوفيون والبغداديون يجوِّزون ، واستثنى الكسائي ثلاثة ألفاظ : الخبز والدهن والقوت ، فلم يُجِز : عجبت من خبزك الخبزَ ، ولا من دهنك رأسَك ، ولا من قوتك عيالَك ، وأجازها الفراء ، وقال هشام : لا تمتنع في القياس .

(**فصل**) : (يجيء المصدر الكائِن بدلاً من الفعل معمولٌ) ـ نحو : ضرباً زيداً ، وفي ناصب هذا المصدر من الأمر[1] قولان ؛ أشهرهما فعل من لفظه ناب هو منابه ، أي اضرب ، والثاني : التزم ، فلا يكون ضرباً مصدراً ، بل مفعولاً ، ونسبه الخضراوي لسيبويه ، وعلى القولين لا يجوز إظهار ناصبه .

واختلف في اقتياس وقوع المصدر بدلاً من الفعل ، فنقل أكثر المتأخرين عن سيبويه منعه وقصره على السماع ؛ وقيل يقاس في الأمر والدعاء والاستفهام بتوبيخ وغيره ، وفي التوبيخ بغير استفهام ، وفي الخبري المقصود به إنشاء أو وعد ،

---

(١) في (د ، ز) : في الأمر

وعزي إلى الأخفش والفراء ، واختاره المصنف ، وقال : إن كلام سيبويه دلالة على اقتياسه فيما كان أمراً أو دعاءً أو توبيخاً أو إنشاءً ؛ وقيل : يقاس في الأمر والاستفهام فقط ، وعزي إلى الأخفش والفراء ، واختاره بعض متأخري المغاربة .

فالأمر كقوله[1] :

١٨٤ ـ على حينَ ألهَى النَّاسَ جُلُّ أمورهم فنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ ندلَ الثعالبِ[2]

أنشده سيبويه ؛ والدعاء :

١٨٥ ـ يا قابلَ التَّوْبِ غُفراناً مآثمَ قد أسلفتُها ، أنا منها خائفٌ وجِلُ[3]

---

(١) سقطت من (د ، ز)

(٢) في سيبويه ١ / ١١٥ ، ١١٦ : ومما أجري مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر :

يمرُّون بالدَّهنا خِفافاً عِيابُهم ويخرجن من دارينَ بُجْرَ الحقائب
على حينَ ألهى النَّاسَ جُلُّ أمورهم فندلاً زُرَيقُ المالَ ندل الثعالب

وكأنه قال : اندل .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ١١٦ : قاله الأحوص فيما زعم بعضهم ، وعزاها الجوهري إلى جرير ، والصحيح ما قاله في الحماسة البصرية أنها لأعشى همدان ، يهجو لصوصا أو تجاراً : يمرون بالدهنا ، موضع ببلاد تميم ، يمد ويقصر وهنا بالقصر ، وخفافا حال ، وعياباً مرفوع به جمع عيبة وهو ما يجعل فيه الثياب ، ويخرجن عطف على يمرون ، وأتته على تأويل الجماعة ، وهو غريب ، ودارين موضع في البحرين يؤتى منه بالطيب ، وبجر الحقائب حال من يخرجن ، جمع بجراء وهي الممتلئة ، والحقائب جمع حقيبة ، وهي وعاء يجعل الرجل فيه زاده ، ويحتقبه الراكب خلفه في سفره ؛ وألهى من الإلهاء وهو الإشغال ، وجل أمورهم فاعله .

والشاهد في : فندلاً حيث جاء بدلاً من فعله ، إذ التقدير فيه : اندل يازريق ندلا ، وهو النقل والاختطاف ، وزريق اسم قبيلة أو اسم رجل ، والمال منصوب بالمقدر الذي ذكرناه ، وندل الثعالب منصوب بنزع الخافض ، أي كندل .

(٣) البيت شاهد على وقوع المصدر بدلا من الفعل قياساً في الدعاء ، مما يدل عليه كلام سيبويه ؛ والشاهد في قوله : غفراناً مآثمَ ، بنصب مآثم بغفران الذي هو دعاء ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٨٥ أن مآثم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح .

والاستفهام بتوبيخ :

١٨٦ ـ أعَلاقةً أمَّ الوليد بعد ما أفنانُ رأسك كالثَّغام المُخْلِس[١] ؟

والتوبيخ بغير استفهام :

١٨٧ ـ وفاقاً بني الأهواء والغَيِّ والوَنَى وغيرُك معنيٌّ بكل جميل[٢]

والخبري للإنشاء :

١٨٨ ـ حمداً اللهَ ذا الجلال وشكراً

وبداراً لأمره وانقيادا[٣]

وفي الخبري للوعد :

١٨٩ ـ قالت : نعَم ، وبلوغاً بُغيةً ومُنىً فالصادقَ الحب مبذولٌ له الأمل[٤]

(عامله على الأصح البدل ، لا المبدول منه ، وفاقاً لسيبويه والأخفش)

---

(١) في سيبويه ١ / ١١٦ : الشاهد في البيت نصب أم الوليد بقوله : أعلاقة ؟ وكذا قال في الدرر ١ / ١٧٦ ؛ وهو هنا شاهد على الاستفهام بتوبيخ . . قال : لأنها بدل من الفعل : تعلّق ، فعملت عمله ؛ يصف علو سنه ، وأن الشيب قد جلل رأسه ، فلا يليق به اللهو والصبا ؛ وأفنان الرأس خصل شعره ، جمع فنن ، وأصل الفنن الغصن ، والثغام كسحاب نبت إذا يبس صار أبيض ، أو نبت له نَوْر أبيض ، والمخلس ما اختلط فيه السواد بالبياض ؛ والعَلاقة والعَلَق أن يعلق الحب بالقلب ، والبيت للمرار الأسديّ .

(٢) الشاهد في البيت في قوله : وفاقاً بني الأهواء . . . حيث نصب بني بوفاق ، وهو شاهد على التوبيخ بدون استفهام ؛ يقول : إنه يوافق أصحاب الأهواء والغي والونى ، وغيره معنيٌّ بكل جميل . ولم أعرف قائله .

(٣) ،(٤) جاء بها الصبان على الأشموني ٢ / ٢٨٥ عند الحديث عن الخلاف حول ما ينقاس وما لا ينقاس من عمل المصدر الذي يجيء بدلاً من اللفظ بفعله ، فقال : اختلف فيه ، فقيل : لا ينقاس عمله ، وقيل : ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط ـ وهذه قد مضت أمثلتها ـ قال : وقيل : والإنشاء نحو : حمداً اللهَ ، حيث عمل المصدر حمداً في لفظ الجلالة ، قال : والوعد نحو :

قالت : نعَم ، وبلوغاً بُغيةً ومنىً ..

حيث عمل المصدر : بلوغاً في بغية .. ولا يعرف قائلها .

ـ وهو أيضاً قول الزجاج والفارسيّ ، وذهب المبرد والسيرافي وجماعة إلى أن عامله ناصب المصدر المبدل من لفظه ، والصحيح الأول ، بدليل إضافة المصدر إليه ، قال تعالى : ﴿ فضربَ الرقاب ﴾[٨]

وفي بعض نسخ التسهيل بعد هذا :

(والأصح أيضاً ، مساواة هذا المصدر اسم الفاعل ، في تحمل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب به ، والمجرور بحرف يتعلق به) ـ وهذا مبني على أن العمل للبدل أو المبدل منه ، فإن قلنا إنه للمبدل منه ، فلا ضمير في المصدر ، بل هو في ذلك الفعل ، وإن قلنا للبدل ففيه الضمير ؛ وأما جواز تقديم المنصوب على المصدر فمبني على هذا الخلاف ، فعلى أن العمل للمبدل منه يقدَّم ، فنقول : زيداً ضرباً ، وعلى أنه للبدل ، قالوا : لا يقدَّم ، وحكم المجرور بالحرف حكم المفعول الصريح ، على أن بعضهم قال بجواز التقدم مع القول بأن العمل للبدل ، وعلى ذلك كلام المصنف ؛ والتحقيق أنه إن قيل : العمل للمبدل منه جاز التقديم ، وإن قيل للبدل ، فإن قلنا بالمشهور ، وهو أن المذكور مصدر ناصبه فعل قام هو مقامه ، فكذلك يجوز التقديم ، وإن قلنا ما نسب إلى سيبويه ، من أنَّ ضرباً وبابه منصوب بالتزمْ ، فالظاهر على هذا كون ضرباً في معنى أن يضربَ ، وهو الناصب لزيد ، وحينئذ لا يجوز التقديم .



(٥) محمد : ٤ .

٣٩ ـ باب حروف الجرِّ سوى المستثنى بها

والكوفيون يسمونها : حروف الإضافة ، لإضافتها الفعل إلى الاسم ، وحروف الصفات ، لأنها تحدث صفة في الاسم . والمستثنى بها هي : خلا وعدا وحاشا ، وقد مضى الكلام على شيء يتعلق بها هناك ، وملخص ما يقال ، أن سيبويه لم يعرف إلاَّ الجرّ بحاشا ، فهي عنده حرف جرٍّ لا غير ، وقال الفراء : لا يكون إلاَّ فعلاً ، والجرُّ بعدها بلام مقدَّرة ، والأصل : قام القوم حاشا لزيد ، وقال الأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم : تكون حرفاً ، وقد تكون فعلاً ، وهو الصحيح ، لثبوت النصب بها من كلام العرب ، ولم يحفظ سيبويه إلاَّ فعلية عدا وخلا ، ونقل الأخفش الجرَّ بها ، وقد سبق للمصنف في الظروف كون مذ ومنذ حرفي جرٍّ ، إذا خفض ما بعدهما ، وسيأتي في الباب الحوالة على ذلك .

(فمنها مِنْ ، وقد يقال : مِنَا) ـ وهذا هو الأصل عند الكسائي والفراء ، قالا : وحذفت الألف لكثرة الاستعمال ، وأنشد الكسائي لبعض بني قضاعة :

١٩٠ ـ بذلنا مارِنَ الخطِّيّ فيهم وكلَّ مُهنَّدٍ ذكَرٍ حُسامِ
مِنَا أن ذَرَّ قرنُ الشمس حتى أغابَ شريدَهم قتَرُ الظلام[1]

---

(١) الشاهد في قوله : مِنَا بالألف ، فإن الكسائي زعم أنها الأصل ، وأن الألف حذفت لكثرة الاستعمال ، وفي الدماميني : قال أبو حيان : وخرجه أبو الفتح بن جني على أن مِنَا مصدر مَنى إذا قدَّر ، وأنه استعمل ظرفاً كخفوق النجم ، قال : قلت : وتخريجه على ذلك غير جيد ، إذ حاصل الكلام حينئذ : أوقعنا بهم زمن تقدير طلوع الشمس إلى حين انتشار الظلام ، ولا طائل تحته ، وليس مراداً ، وإنما المراد أن الإيقاع بهم حصل من طلوع الشمس إلى حين فشو الظلمة وإخفائها لشريدهم ، فمنا حينئذ كمن الابتدائية . والبيتان لبعض قضاعة .

والبصريون على أنها ثنائية وضعاً ؛ وخرج البيت على أن مِنَا مصدر مَنى يمنى قدَّر ، وهو مصدر يستعمل ظرفاً لطلوع الشمس ، أي تقدير إن ذرَّ قرن الشمس إلى آخر النهار .

(وهي لابتداء الغاية مطلقاً على الأصح) - خلافاً لمن زعم أنها لا تكون كذلك في الزمان ، وهو المنقول عن البصريين ، وأجاز ذلك الكوفيون ، فمثالها في المكان : ﴿ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾[1]، وفي الزمان : ﴿ من أولِ يومٍ أحقُّ أن تقومَ فيه ﴾[2]، ﴿ للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ ﴾[3]، وقال الأخفش في المعاني : قال بعض العرب : من الآن إلى غدٍ . انتهى . وهو كثير في لسان العرب ، نثراً ونظماً ، فالوجه اقتياسه ، ومثالها في غيرها : قرأت من أول القرآن إلى آخره ، وفي الحديث : « من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم »[4].

(وللتبعيض) - وهو قول الفارسي والجمهور ، وصححه ابن عصفور ، وهو كثير في كلامهم : ﴿ منهم من كلَّم اللهُ ﴾[5]، ﴿ فمنهم من يمشي على بطنه ﴾[6]، وعلامتها جواز إغناء بعضٍ عنها ، وفي قراءة ابن مسعود : ﴿ حتى تنفقوا بعضَ ما تُحبُّون ﴾[7]، وفي البديع قيل إن مِنْ لأقل من النصف : ﴿ منهم المؤمنون ، وأكثرهم الفاسقون ﴾[8]. انتهى .

---

(١) الإسراء : ١ .
(٢) التوبة : ١٠٨ .
(٣) الروم : ٤ .
(٤) بخاري بدء الوحي ٦ ، جهاد ١٠٣ ، مسلم جهاد ٧٤ ، أبو داود أدب ١١٩ .
(٥) البقرة : ٢٥٣ .
(٦) النور : ٤٥ .
(٧) ﴿ لن تنالوا البِرَّ حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ آل عمران : ٩٢ .
(٨) آل عمران : ١١٠ .

وزعم المبرد والأخفش الصغير والسيرافي وجماعة أنها لا تكون إلاَّ لابتداء الغاية ، وقالوا في : أكلت من الرغيف ، إنه يرجع إلى الابتداء ، لأنه إنما أوقع الأكل على جزء ، فانفصل من الجملة ، وهو ضعيف ، لصحة وقوع بعض هنا ، وعدم صحة وقوع ذلك في : سرت من الكوفة .

(ولبيان الجنس) - وهو قول جماعة من المتقدمين والمتأخرين ، منهم النحاس وابن بابشاذ ، وجعلوا منه : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾[١]، أي الرجس الذي هو الأوثان ، ﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم ﴾[٢]، ﴿ خلق الإنسان من صلصال كالفخار ﴾[٣]، وأنكره أكثر المغاربة . وكذا من قال : إنها لا تكون إلاَّ لابتداء الغاية ، وتكلفوا تأويل ما ظاهره ذلك .

(وللتعليل) - ﴿ أطعمهم من جوعٍ وآمَنَهم من خوف ﴾[٤]، ومن لا يرى ذلك قال بالتضمين ، أي خلصهم بالإطعام من جوع ، وبالأمن من خوف .

(وللبَدل) - ﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾[٥]، ﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة ﴾[٦].

(وللمجاوزة) - فتكون بمعنى عن ﴿ فوَيْلٌ للقاسيةِ قلوبُهم من ذكر الله ﴾[٧] أي عن ذكر الله ، وقالوا : حدثته من فلان أي عنه .

---

(١) الحج : ٣٠ .

(٢) النور : ٥٥ .

(٣) سقطت كالفخار من (د ، غ) . الرحمن : ١٤ .

(٤) قريش : ٤ .

(٥) التوبة : ٣٨ .

(٦) الزخرف : ٦٠ .

(٧) الزمر : ٢٢ .

(وللانتهاء) ـ وأثبته الكوفيون ، قال المصنف : وقد أشار سيبويه إليه ، قال : وتقول : رأيته من ذلك الموضع ، فجعلته غاية رؤيتك . قال ابن السراج : وحقيقة المسألة أنك إذا قلت : رأيت الهلال من موضعي ، فمِنْ لك ، وإذا قلت : رأيت الهلال من خلل السحاب ، فمِنْ للهلال ، والهلال غاية لرؤيتك ، فلذا جعل سيبويه مِنْ غايةً في قولك : رأيته من ذلك الموضع ، وأنكر المغاربة ذلك ، وقالوا : تكون لابتداء الغاية ، وانتهائها في بعض المواضع ، وحملوا كلام سيبويه على هذا .

(وللاستعلاء) ـ أثبته الأخفش والكوفيون وبعض اللغويين ، واستشهد له بقوله تعالى : ﴿ ونصرناه من القوم ﴾[1]، وخرج على التضمين ، أي منعناه بالنصر من القوم .

(وللفصل) ـ وهي الداخلة على المتضادين ونحوهما : ﴿ والله يعلم المفسدَ من المصلح ﴾[2]، ﴿ حتى يَميزَ الخبيثَ من الطيب ﴾[3]، ولا نعرف زيداً من عمرو .

(ولموافقة الباء) ـ وهو قول كوفي ، وقاله بعض البصريين ، ومنه : ﴿ ينظرون من طرفٍ خَفِيّ ﴾[4]، قال الأخفش : قال يونس : أي بطرف خفي ، كما يقولون : ضربت في السيف ، أي بالسيف ، أي جعلوا من كالباء ، كما جعلوا في كالباء[5].

---

(١) الأنبياء : ٧٧ .

(٢) البقرة : ٢٢٠ .

(٣) آل عمران : ١٧٩ .

(٤) الشورى : ٤٥ .

(٥) سقطت العبارة الأخيرة من (د) .

(ولموافقة في[1]) ـ وهو قول كوفي ، وجعل منه : ﴿ أروني ماذا خلقوا من الأرض ﴾[2] ، وقال عدي بن زيد .

١٩١ ـ عسى سائلٌ ذو حاجة إن منعته من اليوم سؤلاً أن يُيَسَّرَ في غد[3]

وخرج على أنها للتبعيض ، والتقدير في البيت : من مسؤولات اليوم .

(وتزاد لتنصيص العموم) ـ نحو : ما قام من رجل ، فقبل دخولها يحتمل الكلام نفي الوحدة ، فلما دخلت تعين العموم .

(أو لمجرد التوكيد) ـ نحو : ما جاء من أحد ، إذا الكلام قبل دخولها نصٌّ في العموم ، وقيل : إن مذهب سيبويه أن مِنْ في الموضعين لتأكيد الاستغراق ، ولم تدخل في : ما جاءني من رجل ، إلاّ على أن المراد به الاستغراق .

(بعد نفي) ـ كما مثل ، ولا فرق بين أداةٍ منه وأداةٍ .

(أو شبهه) ـ وهو النهي والاستفهام ، وإنما يحفظ ذلك مع هل ، ومنه :

---

(١) زاد بعدها في بعض نسخ التسهيل ، وفي النسخة المحققة منه : وإلى ، أي وموافقة إلى ، ولم تأت هذه الزيادة في نسخ التحقيق الثلاث ، وقد ذكر في المغني ١ / ٣٢٢ من معاني مِنْ الغاية ، قال سيبويه : وتقول : رأيته من ذلك الموضع ، فجعلته غاية لرؤيتك ، أي محلاً للابتداء والانتهاء ...

وفي همع الهوامع ٢ / ٣٥ : وقال الكوفية : تأتي مِنْ بمعنى في ... وبمعنى إلى نحو : رأيته من ذلك الموضع ـ تقصد الموضع الذي رأيت فيه صاحبك ـ قال : فجعلته غاية لرؤيتك ، أي محلاً للابتداء والانتهاء ؛ وقربت منه أي إليه ؛ وسيأتي بيان موافقة إلى لِمنْ في موضعه من هذا الباب .

وفي الأشموني مع الصبان ٢ / ٢١٤ قال الأشموني : من معاني إلى موافقة مِنْ ، لقوله :

تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيُسقى فلا يروى إليَّ ابن أحمرا ؟

أي منّي .

(٢) فاطر : ٤٠ .

(٣) والشاهد فيه مجيء مِنْ بمعنى في في قوله : من اليوم ، أي في هذا اليوم .

﴿ هل لنا من شفعاء ﴾[1]؟ ولو قلت : كيف تكرم من رجل أتاك ؟ لم يَجُزْ .

(جارَّةً نكرةً) ـ كما مثل ؛ واشتراط النفي أو شبهه وكون المجرور نكرة قول جمهور البصريين ، لكن في فصيح الكلام ، وأجازوا في الضرورة زيادتها في الواجب والمعرفة والنكرة .

(مبتدأ) ـ نحو : ﴿ من شفعاء ﴾[1] ، و﴿ ما لكم من إلـه غيره ﴾[2] ، ونحو :

☆ ألا لامِنْ سبيلٍ إلى هندٍ ؟ ☆[3]

ـ ١٩٢

وزيادتها فيه بعد لا قليلة ، بخلاف ما[4] .

([5] أو فاعلاً) ـ ومنه : ﴿ ما يأتيهم من ذكرٍ من ربِّهم محدثٍ ﴾[6]، ونحو : هل قام من أحد ؟ ، ولا يقم من أحد ، واسم كان كالفاعل[7]، قال تعالى : ﴿ وما كان معه من إله ﴾[8]، وتقول : ليس من رجلٍ قائماً .

---

(١) الأعراف : ٥٣ : ﴿ فهل لنا من شفعاء ﴾ ؟

(٢) الأعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ وهود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، والمؤمنون : ٢٣ ، ٣٢ .

(٣) في الدرر ١ / ١٢٥ ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٣ صدر البيت :

☆ فقام يذود الناس عنها بسيفه ☆

قال العيني : قوله : فقام عطف على ما قبله من الأبيات ، ويذود الناس جملة وقعت حالاً ، أي يدفع ، من ذادَ ذوداً ، وقال عطف على فقام ، وألا للتنبيه ، ولا لنفي الجنس ، ومن زائدة لإفادة استغراق الجنس ، وفيه الشاهد حيث أبرزت للضرورة ، وإن كانت هي الدالة على البناء والمعنى المذكور ، والخبر محذوف وهو نحو حاصل .

(٤) أي بخلاف زيادتها بعد ما ، فإنها كثيرة .

من (٥) إلى (٧) سقط من (د) .

(٦) الأنبياء : ٢ .

(٨) المؤمنون : ٩١ .

(أو مفعولاً به) ـ قال تعالى : ﴿ وما أرسلنا من رسولٍ إلاّ بلسان قومه ﴾[1] ، و ﴿ هل تُحِسُّ منهم من أحدٍ ﴾[2] ؟ وتقول : ما ضَرب من أحد ، والمتسع فيه كذلك نحو : ما ضُرب من ضرب شديد ، وما سير من ميل ، وما صيم من يوم ، ولا تدخل على ثاني ظنّ ، وثالث أعلَم ، وخبر كان ، وتدخل على مفعولَيْ أعطى ، وأول مفعولَيْ ظنَّ وأعلم ، وفي ثاني أعلم نظر .

(ولا يمتنع تعريفه ، ولا خلوه من نفي أو شبهه ، وفاقاً للأخفش) ـ واختلف النقل عن الكوفيين ، فقيل : يجيزون زيادتها في الواجب وغيره ، بشرط تنكير المجرور ، ونقل عن الكسائي وهشام القول بزيادتها في الواجب مع المعرَّف ، ومنه : ﴿ ولقد جاءك من نبأ المرسلين ﴾[3] ، ﴿ يغفرْ لكم من ذنوبكم ﴾[4] ، ﴿ ولهم فيها من كل الثمرات ﴾[5] ، وجاء منه مواضعُ كثيرة ، وتكلف تأويلها لا يخفى ، والأولى إسقاط التكلف .

(وربما دخلت على حال) ـ كقراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وجماعة : ﴿ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء ﴾[6] بضم النون وفتح الخاء ، أي أولياءَ .

(وتنفرد مِنْ بجرِّ ظروف لا تتصرَّف ، كقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع ، وعن وعلى بعد اسمين :) ـ وقال قوم : منْ زائدة مع قبل وبعد ، وعليه

---

(١) إبراهيم : ٤ .
(٢) مريم : ٩٨ .
(٣) الأنعام : ٣٤ .
(٤) الأحقاف : ٣١ ونوح : ٤ .
(٥) محمد : ١٥ .
(٦) الفرقان : ١٨

جرى المصنف ، وقيل : هي لابتداء الغاية ، فإذا قلت : جئت من قبل زيدٍ أو من بعده ، اقتضى ذلك تعقيباً[1] لا تقتضيه ولا بدَّ عند عدمه[2] مِنْ ، فلو جئت ظهراً[3] وجاء عصراً أو بالعكس ، لم يَحسُنْ مجيء مِنْ لعدم الاعتقاب .

وقال المصنف أيضاً : إنها مع لدن وعن زائدة ، والكلام[4] فيه كما تقدَّم ، وقال : إنها مع عند ولدى ومع وعلى لابتداء الغاية . وعن مع مِنْ بمعنى جانب ، وعلى بمعنى فوق ، قال جرير :

١٩٣ ـ وإني لعَفٌّ الفقرِ مُشتركُ الغنَى ... سريعٌ إذا لم أرضَ داري انتقاليا
جريءِ جنانٍ لا أهالُ من الرَّدَى ... إذا ما جعلتُ السيفَ مِنْ عَنْ شماليا[5]

وقال آخر :

١٩٤ ـ غدَتْ من عليه تنفُضُ الطلَّ بعدما ... رأت حاجبَ الشمس استوى فترفَّعا[6]

وقال الفراء ومن وافقه من الكوفيين : عن وعلى مع مِنْ على ما كانا عليه من الحرفية .

---

(١) أي تعاقباً .

(٢) يبدو في هذه العبارة شيء من الخلل ، فهي في (د ، ز) : ولا بد عند عدم مِنْ ، والتحقيق من (غ) أي : اقتضى ذلك تعقيباً ـ أي تعاقباً ـ لا تقتضيه مِنْ عند عدمه ، أي عدم التعاقب ، على ما يتضح من المثال التالي .

(٣) في (ز) : مِنْ ظُهر .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) في (د ، غ) : جريء الجنان ، والشاهد في قوله : مِنْ عَنْ شماليا ، حيث جاءت عن اسماً بمعنى جانب ، أي من جانب شمالي . والبيتان لجرير .

(٦) في المقتضب ٢ / ٣٢٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٢٩ :
البيت ليزيد بن الطثرية ، والشاهد فيه مجيء على اسماً بمعنى فوق بعد مِنْ في قوله : مِنْ عليه .

(وتختص مكسورةَ الميم ومضمومتَها في القسم بالرب) ـ فتقول : من ربي لأفعلن ، بكسر الميم وضمها ، ولا تضم إلا في القسم ، ولا تجرُّ إلاّ الربَّ فيه .

وللنحويين في المضمومة الميم قولان : أحدهما : حرف ، واختاره المصنف ؛ والثاني اسم مقتطع من أيمن ، لأنه لم يثبت ضم ميم مِنْ حرفاً ، ورجح الأول بدخولها على الرب ، وأيمن وما استعمل منها لا تدخل عليه ، وبسكون النون ، ولو كان بقية أيمن لأعرب .

(والتاءُ واللاَّمُ بالله) ـ أي يختصَّان بالله ، نحو : ﴿ وتالله لأكيدنَّ أصنامكم ﴾[1]، ولله لا يبقى أحد .

(وشذَّ فيه : مُنَ اللهِ وتَرَبِّي) ـ أي شذَّ في القسم دخول من على الله ، رواه الأخفش ، وأورده المبرد في المدخل إيراداً يشعر بعدم الشذوذ ، وشذ أيضاً فيه دخول التاء على الرب نحو : تَربِّي لأفعلن ، وقالوا أيضاً : تربِّ الكعبة . وأطلق ابن عصفور في المقرب كون التاء تجرُّ الرب من غير تعرض لشذوذ ، لكنه قال في شرح الجمل إنه قليل جداً ، وقالوا أيضاً : تالرحمن وتحياتك .

(ومنها : إلى للانتهاء مطلقاً) ـ أي في الزمان والمكان آخِراً وغيرَه نحو : سرت إلى آخر النهار ، وإلى آخر المسافة ، وإلى نصف النهار ، وإلى نصف المسافة ، وإذا وجدت قرينة تدل على دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ، أو خروجه عمل بمقتضاها نحو : اشتريت الشقة إلى طرفها ، فالطرف داخل ، فلا يعهد شراء[2] الشقة دونه ، ونحو : اشتريت الفدان إلى الطريق ، فالطريق خارج ؛ وعند عدم القرينة قيل : يدخل ، وقيل : إن كان من جنس ما قبله

---

(١) الأنبياء : ٥٧ .

(٢) في (د ، ز) : شِرَى الشقة .

احتمل الدخول ، والأظهر أن لا يدخل ، قاله عبد الدايم القيرواني ، وقيل : لا تدخل مطلقاً ، وعليه أكثر المحققين ففي[1] : اشتريت البستان إلى الشجرة الفلانية ، الشجرة خارجة عن الشراء ، لأنها للانتهاء ، والشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء ، لكن[2] يجوز فيُجعَل القرب من الانتهاء انتهاء ، فلابد من قرينة ، وإن لم توجد أعملت الحقيقة .

(وللمصاحبة) ـ قاله الكوفيون وكثير من البصريين ، كما قال الخضراوي : وعليه حمل المفسرون قوله تعالى : ﴿ مَنْ أنصاري إلى الله ؟ ﴾[3]، ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾[4]؛ وخرَّجه من منع على تضمين معنى الإضافة ، أي مَنْ يُضيف نصرته ، ولا تضيفوا أموالهم .. قال الفراء : وإنما تجعل إلى كمع إذا ضممت شيئاً إلى شيء ، لقول العرب : الذود إلى الذود إبل ، فإن لم يكن ضمٌّ لم يجز ، فلا يقال : إلى فلان مال ، أي معه . والذود ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها ، ومعنى المثل : إذا جمع القليل مع القليل صار كثيراً .

(وللتبيين) ـ وهي المتعلقة في تعجب أو تفضيل بحب أو بغض ، لتبيين فاعلية مصحوبها : ﴿ ربِّ السجنُ أحبُّ إليَّ ﴾[5].

(ولموافقة اللام) ـ ﴿ والأمر إليك ﴾[6] ، فاللام الأصل ، كما قال تعالى :

---

(١) في (د ، ز) : في

(٢) في (ز) : إلا .

(٣) الصف : ١٤ .

(٤) النساء : ٢ .

(٥) يوسف : ٣٣ .

(٦) النمل : ٣٣ .

﴿ لله الأمر ﴾[١]، ﴿ هل لنا من الأمر من شيء ؟ ﴾[٢]، ﴿ إن الأمر كله لله ﴾[٣]، وكذا : ﴿ يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ﴾[٤] لقوله : ﴿ الذي هدانا لهذا ﴾[٥]، ﴿ قل الله يهدي للحق ﴾[٦] ، ﴿ يهدي للتي هي أقوم ﴾[٧].

(وفي) ـ وهو مذهب كوفي ، وقال به العتبيّ ، واستشهد له بقوله تعالى : ﴿ هل لك إلى أن تزكّى ؟ ﴾[٨] وقول النابغة :

١٩٥ ـ فلا تتركَنّي بالوعيد كأنني ... إلى الناس مطليٌّ به القارُ أجربُ[٩]

وخرج على التضمين ، أي أدعوك إلى أن تزكى ، وكأنني مبغض إلى الناس ، فإن الجمل الأجرب المطلي بالقطران[١٠] مبغض .

(ومِنْ) ـ قاله الكوفيون والعتبيّ ، واستشهد له بقول ابن أحمر :

١٩٦ ـ تقول وقد عاليتُ بالكُور فوقها ... أيُسقَى فلا يَرْوَى إليَّ ابنُ أحمرا ؟[١١]

---

(١) الروم : ٤ ، وزاد في (د) : ﴿ من قبلُ ومن بعدُ ﴾ .

(٢) آل عمران : ١٥٤ .

(٣) آل عمران : ١٥٤ .

(٤) البقرة : ١٤٢ ، ٢١٣ .

(٥) الأعراف : ٤٣ .

(٦) يونس : ٣٥ .

(٧) الإسراء : ٩ .

(٨) النازعات : ١٨ .

(٩) في الدرر ٢ / ١٣ : استشهد به على مجيء إلى بمعنى في . قال الدماميني : وتأوله بعضهم على تعلق إلى بمحذوف ، أي مطلي بالغار مضافاً إلى الناس ، فحذف وقلب الكلام ؛ وقال ابن عصفور : هو على تضمين مطلي معنى مبغض ، قال : ولو صح مجيء إلى بمعنى في لجاز : زيدٌ إلى الكوفة بمعنى في الكوفة . والوعيد التهديد ، والقار القطران .. والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني يستعطف فيها النعمان بن المنذر .

(١٠) في (د) : بالقار .

(١١) في الدرر ٢ / ١٣ : استشهد به على مجيء إلى بمعنى مِنْ ، أي فلا يروى منّي ، وخرجه بعضهم =

أي فلا يُروَى منّي ، وخرج على تقدير : فلا يَرْوَى ظمؤه إليّ .

(ولا تزاد ، خلافاً للفراء) ـ وخَرَّج هو على ذلك قراءة من قرأ : ﴿ فاجعل أفئدةً من الناس تهوَى إليهم ﴾[1] بفتح الواو ، ونظيرها باللام في : ﴿ ردف لكم ﴾[2] .

قال المصنف : وأولى منه كون الأصل : تهوي بكسر الواو ، لكن فتحت على لغة طيئ في قولهم في رَضِيَ : رَضَى ، وفي ناصِيَة : ناصاة ، ورد عليه بأنه ليس من لغة طيئ أن يقولوا في يجزي يجزَى بالفتح ، بل ذلك مخصوص عندهم بنحو رضي ونحو الناصية ، وتخريج الآية على هذا تضمين تهوى بمعنى تميل .

(ومنها اللام للمِلك) ـ المالُ لزيدٍ .

(وشبهه) ـ أدوم لك ما تدوم لي .

(وللتمليك) ـ وهبت لزيد ديناراً .

(وشبهه) ـ ﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ، وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة[3] ﴾ .

(وللاستحقاق) ـ الجلباب للجارية ، والحبل للفرس .

(وللنسب) ـ لزيدٍ عَمٌّ هو لعمرو خالٌ .

(وللتعليل) ـ ﴿ لتحكم بين الناس بما أراك الله ﴾[4]، وكذا الجارَّة اسم من

= على حذف مضاف، أي فلا يُرْوَى ظمؤه إليَّ ، والبيت لابن أحمر الباهلي .
وفي ش . ش . العيني . على الأشموني والصبان ٢ / ٢١٤ قال : تقول أي الناقة ، وقد عاليت أي علوت ، بالكور بكاف مضمومة ثم راء الرحل .. وابن أحمر هو عمرو بن أحمر قائل البيت .

(١) إبراهيم : ٣٧ .
(٢) النمل : ٧٢ .
(٣) النحل : ٧٢ .
(٤) النساء : ١٠٥ .

غاب حقيقةً أو حكماً ، عن قائل قول[1] متعلق بـه ، نحو : ﴿ وقـال الـذين كفروا للـذين آمنـوا : لـو كان خيراً مـا سبقـونـا إليـه ﴾[2]، ﴿ الـذين قـالـوا لإخـوانهم وقعدوا ﴾[3].

(وللتبليغ) ـ وهي الجارَّة اسم سامع قول أو ما في معناه ، نحو : قلت لـه ، وبنيت له ، وشكرت له ، ونصحت له .

(وللتعجب) ـ :

١٩٧ ـ فللّـــــه عينــــاً من رأى من تفرق　　أشَتَّ وأنــــأى من فراق المحصَّب[4]

(وللتبيين) ـ وهي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبههـا ، مبينـةً صـاحب معنـاهـا ، نحو : ﴿ هَيْتَ لـك ﴾[5]، وسُقْيـا لـزيـد ، والمتعلقـة بحب في تعجب أو تفضيـل مبينـة مفعـوليـة مصحـوبهـا ، نحـو : مـا أحبَّ زيـداً لِعمرو ، ﴿ والذين آمنوا أشدُّ حُبّاً لله ﴾[6].

(وللصيرورة) ـ ﴿ فالتقطه آلُ فرعون ليكون لهم عدوّاً وحزَنا ﴾[7].

(ولموافقة في) ـ ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾[8]، ﴿ لا يُجَلِّيها

---

(١) في (د) : عن قول قائل .

(٢) الأحقاف : ١١ .

(٣) آل عمران : ١٦٨ .

(٤) في لسان العرب ـ حصب : التحصيب إذا نفر الرجل من منى إلى مكة للتوديع ، أقام بـالأبطح حتى يهجع بها ساعة من الليل ، ثم يدخل مكة .. فالتحصيب نزول المحصَّب بمكة ، وأنشد : فللّه عينا من رأى ... البيت ، والشاهد في قوله : فللّه عينا من رأى ... حيث جاءت اللام للتعجب .

(٥) يوسف : ٢٣ .

(٦) البقرة : ١٦٥ .

(٧) القصص : ٨ .

(٨) الأنبياء : ٤٧ .

لوقتها إلاَّ هو ﴾[1].

(وعند) ـ كقراءة الجحدريّ : ﴿ بل كذَّبوا بالحق لِمَا جاءهم ﴾[2] قال أبو الفتح : أي عند مجيئه إياهم ، نحو : كتب لخمسٍ خَلَوْنَ .

(وإلى) ـ ﴿ سُقناه لبلد ﴾[3]، ﴿ كُلٌّ يجري لأجل ﴾[4].

(وبَعْدَ) ـ ﴿ أقِمِ الصلاةَ لدلوك الشمس ﴾[5] أي بعد زوالها .

١٩٨ ـ فلما تفرَّقنا كأنّي ومالكاً ... لطول اجتماع لم نَبِتْ ليلةً معاً[6]

أي بعد طول .

(وعلى) ـ ﴿ يَخرُّون للأذقان ﴾[7]، ﴿ دعانا لجنبه ﴾[8]، ﴿ وتلَّه للجبين ﴾[9].

(ومِنْ) ـ :

١٩٩ ـ لنا الفضل في الدنيا وأنفُك راغمٌ ... ونحن لكم يوم القيامة أفضلُ[10]

أي ونحن منكم .

---

(١) الأعراف : ١٨٧ .

(٢) ق : ٥ .

(٣) الأعراف : ٥٧ .

(٤) الرعد : ٢ ، فاطر : ١٣ ، الزمر : ٥ .

(٥) الإسراء : ٧٨ .

(٦) في المغني ١ / ٢١٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٧١ : الشاهد على مجيء اللام بمعنى بعد ؛ والبيت من قصيدة لمتمم بن نويرة الصحابي اليربوعي ، يرثي بها أخاه مالكاً .

(٧) الإسراء : ١٠٧ ، ١٠٩ ، ﴿ ويخرون .. ﴾ .

(٨) يونس : ١٢ .

(٩) الصافات : ١٠٣ .

(١٠) في الدرر ٢ / ٣١ : استشهد به على مجيء اللام بمعنى مِنْ ، واستشهد به الأشموني على هذا المعنى =

وكون اللام للصيرورة هو قول الأخفش ، ومن منع ذلك ردَّها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه ، وكونها بمعنى مِنْ وما بعده هو قول الكوفيين والقتبي .

(وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياساً في نحو : للرؤيا تعبرون) ـ وهو كل عامل ضَعُف بالتأخير ، نحو : لِزيدٍ ضربت . واحترز بالواحد من المتعدي إلى اثنين ، فلا تزاد مع معموله ، كذا قال المصنف ، وقد جاء السماع بخلافه ، قال الشاعر :

٢٠٠ ـ أحجَّاجُ لا تعطي العُصاةَ مناهمُ ولا الله يعطي للعصاة مُناها[1]

وإذا زيدت معه في التأخير عن العامل ففي التقديم أولى .

و (﴿ إنَّ ربَّك فعَّالٌ لما يريد[2] ﴾) ـ وهو العامل الفرعيّ ، ومنه : ﴿ مُصدِّقاً لما معهم ﴾[3]، والقياس على هذين النوعين سائغ .

(وسماعاً في نحو : ﴿ ردف لكم ﴾[4]) ـ ومنه :

٢٠١ ـ وملكت ما بين العراق ويثرب مُلكاً أجار لمسلم ومعاهد[5]

= أيضاً . قال الصبان : راغم أي لاصق بالرَّغام بفتح الراء ، وهو التراب ، كناية عن الذلة والاحتقار . والبيت لجرير .

(١) في المغني ١ / ٢١٨ ش ٣٦٤ قال : وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلى الأخيلية ، أحجاج لا تعطي ... البيت ، ثم قال : وهو شاذ لقوة العامل .

(٢) هود : ١٠٧ .

(٣) البقرة : ٩١ .

(٤) النمل : ٧٢ .

(٥) في الدرر ٢ / ٣٢ : استشهد به على مجيء اللام زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله ، وهو هنا سماعاً لا قياساً ، والبيت لابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك .

أي ردفكم ، وأجار مسلماً . ولم يذكر سيبويه زيادة اللام ، وذهب إليه المبرد .

(وفتحُ اللام مع المضر لغةٌ غيرِ خزاعة) ـ فيقول غيرهم من العرب : لكم ولنا ولها وله ، بفتح اللام ، وأما خزاعة فيكسرون اللام مع المضمر ، كما فعل هم وغيرهم مع المظهر ، وهذا في غير الياء[1] والمستغاث .

(ومع الفعل لغة عكل وبَلْعَنْبر) ـ ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير : ﴿ وإن كان مكرُهم لَتزول منه الجبال ﴾[2] بفتح اللام[3] ، وحكى أبو زيد أنه سمع من يقول[4] : ﴿ وما كان الله لَيعذِّبهم ﴾[5] .

بفتح اللام[6] .

(وتساوي لامَ التعليل معنى وعملاً كي مع أنْ) ـ :

٢٠٢ ـ فقالت : أكلَّ الناس أصبحت مانحاً   لسانَك كيما أنْ تَغُرَّ وتخدعا[7] ؟

فمعنى كي فيه التعليل ، وعملها الجرّ ، وظهور أن بعدها كما في البيت شذوذ .

---

(١) في هامش (ز) : أي ياء المتكلم لاطراحهم كسر ما قبلها .

(٢) إبراهيم : ٤٦ .

من(٣) إلى (٦) سقط من (ز) .

(٤) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٥) الأنفال : ٣٣ .

(٧) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٠٤ : قاله جميل بن عبد الله وهو أصح مما قاله الزمخشري أنه لحسان ؛ والهمزة للاستفهام ، وكلَّ الناس منصوب بمانحاً ، من المنح وهو العطاء ، وهو خبر أصبحت ، ولسانك مفعول ثان له .

والشاهد في كيما أن ، حيث ظهرت فيه أن للضرورة .

وفي المغني ١ / ١٨٣ : فكي إما تعليلية مؤكِّدة لِلاَّم ، أو مصدريَّة مؤكَّدة بأن ، ولا تظهر أنْ بعد كي إلاَّ في الضرورة ، كقوله : فقالت : أكلَّ الناس ... البيت ، وعن الأخفش أن كي جارَّة دائماً ، وأن النصب بعدها بأنْ ظاهرةً أو مضمرةً ؛ ويردُّه نحو : ﴿ لكيلا تأسَوْا ﴾ ـ الحديد : ٢٣ .

(وما أختِها) ـ أي أخت أن ، وهي المصدرية :

٢٠٢ ـ إذا أنت لم تنفع فضُرَّ فإنما يُرادُ الفتى كيما يضرُّ وينفعُ[١]

(والاستفهامية) ـ كقولك سائلا عن العلة : كي مَ فعلته ؟ وفي الوقف : كيه ؟ كما تقول : لم فعلت ؟ ولمه ؟

(ومنها الباء للإلصاق) ـ نحو : وصلت هذا بهذا ، ونحو : مررت بزيد ؛ والإلصاق في هذا مجاز ، لما ألزق المرور بمكان بقرب زيد ، جعل كأنه ملزق[٢] به ، ونحو : أمسكت بزيد ، أي باشرت إمساكه ؛ وهذا لا يعطيه أمسكت زيداً ، وإنما يعطي منعه التصرف بوجهٍ ما ؛ ولم يذكر سيبويه للباء معنى غير الإلصاق ؛ وحركة الباء الكسر ، وربما فتحت مع الظاهر فقالوا : بَزيدٍ ، حكاه أبو الفتح عن بعضهم .

(وللتعدية) ـ وهي الداخلة على الفاعل فيصير مفعولاً ، نحو : ﴿ ذهب اللهُ بنورهم ﴾[٣] ، ودفعت بعض الناس ببعض ، وصككت الحجرَ بالحجر .

---

(١) في ديوان النابغة الجعديّ : يُرَجّى الفتى . . . وفي الحاشية : تخريجه : قال العيني : قيل : إن قائله هو النابغة الذبياني ، وقيل الجعدي ، والأصح أن قائله قيس بن الخطيم ؛ كذا ذكره البحتري في حماسته . ولم أجده في ديوان الذبياني ، وهو في ديوان الجعدي ، بيت مفرد برقم ٦ ص ٢٤٦ . وفي الحاشية أيضاً : وقال العيني : إن دخول كي على ما المصدرية نادر ، ورأيت في طبقات النحاة لأبي بكر محمد الشهير بالتاريخي ، عند ترجمة يونس بن حبيب ، أن يونس قال : كان عبد الأعلى بن عامر فصيحاً ، وهو الذي يقول ؟ إذا أنت لم تنفع فضر . . . البيت ، بنصب يضرَّ وينفعا . . . هذا وقد نسبه الباقلاني في إعجاز القرآن لقيس بن الخطيم ، بنصب يضر وينفع ، وكذا ذكره في معجم شواهد العربية ـ ملحقات ديوان قيس ص ١٧٠ .

والشاهد في كيما حيث دخلت على ما المصدرية ، وهو نادر ، وقيل : كافة ؛ والمعنى أن الفتى يرجى ليضر من يستحق الضرّ ، وينفع من يستحق النفع .

(٢) في (ز) : ملتزق .

(٣) البقرة : ١٧

(وللسببية) ـ قال المصنف : وهي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازاً ، نحو : ﴿ فأخرج به من الثمرات ﴾[1] ، و﴿ تُرهِبون به عدوَّ الله ﴾[2] ، وكتبت بالقلم ؛ قال : والنحويون يعبرون عنها بالاستعانة ، واخترت السببية لأجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى ؛ إذ يجوز أن تستعمل فيها السببية دون الاستعانة . انتهى .

والمغاربة فرقوا بينهما ، فقالوا : السببية هي الداخلة على سبب الفعل ، نحو : عنفته بذنبه ؛ وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : كتبت بالقلم .

(وللتعليل) ـ وهي التي تحسن غالباً في موضع اللام ، نحو : ﴿ فبظلم من الذين هادوا ﴾[3] . واحترز بغالب من قولهم : غضبت لفلان ، إذا غضبت من أجله وهو حيّ ، وغضبت بفلان ، إذا غضبت من أجله وهو ميت ، وهذه هي التي عبّر عنها المغاربة بباء السبب .

(وللمصاحبة) ـ وهي التي تحسن في موضعها مع ، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو : ﴿ قد جاءكم الرسول بالحق ﴾[4] ، أي مع الحق ، أو مُحِقّاً ، ﴿ اهبط بسلام ﴾[5] ، أي مع سلام أو مسلما ؛ ولمساواة هذه الباء مع ، قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به .

---

(١) البقرة : ٢٢ ، إبراهيم : ٣٢
(٢) الأنفال : ٦٠
(٣) النساء : ١٦٠
(٤) النساء : ١٧٠
(٥) هود : ٤٨

(وللظرفية) ـ وهي التي يحسن مكانها في : ﴿ ولقد نصركم الله ببدر ﴾[1] ، ﴿ نجيناهم بسحَر ﴾[2] .

(وللبدل) ـ وهي التي يحسن مكانها بدل ، كقول رافع بن خديج : ما يسرني أني شهدت بدراً بالعقبة ؛ وقوله :

٢٠٤ ـ فليت لي بهم قوماً[3] . . . البيت

(وللمقابلة) ـ وهي الداخلة على الأثمان والأعواض ، نحو : اشتريت الفرس بألف ، وكافأت الإحسان بضعف ؛ وقد تسمى باء العوض .

(ولموافقة عن) ـ ﴿ ويوم تشقق السماء بالغمام ﴾[4] ، ﴿ يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ﴾[5] ؛ قال الأخفش : ومثله : ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾[6] ؛ وأثبت هذا المعنى لها الكوفيون بعد السؤال ، وذكروا الآية ، وبيت علقمة :

٢٠٥ ـ فإن تسألوني بالنساء[7] . . . البيت .

---

(١) آل عمران : ١٢٣

(٢) القمر : ٣٤

(٣) في المغني ١ / ١٠١ وما بعدها ، ذكر الباء حرف جر لأربعة عشر معنى ، ذكر منها : الإلصاق والتعدية والاستعانة والسببية والمصاحبة والظرفية والبدل . . . قال : كقول الحماسيّ : فليت لي بهم . . . البيت ، والشاهد في قوله : بهمُ ، أي بدلهم ؛ والبيت من مقطعة لقريط بن أنيف من شعراء بلعنبر :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شَنُّوا الإغارةَ فرساناً وركبانا

(٤) الفرقان : ٢٥

(٥) الحديد : ١٢

(٦) الفرقان : ٥٩

(٧) البيت من قصيدة لعلقمة الفحل ، مدح فيها الحارث بن أبي شمر الغساني ـ ديوانه ١٣١ :

فإن تسألوني بالنساء فإنني خبير بأدواء النساء طبيب

والشاهد في قوله : بالنساء ، ومجيء الباء بمعنى عن ، أي عن النساء .

(وعلى) ـ قال الأخفش في قوله تعالى : ﴿ مَنْ إنْ تأمنه بقنطار . . . ﴾ و ﴿ مَنْ إن تأمنه بدينار ﴾[1] أي على قنطار ، وعلى دينار ، لقوله تعالى : ﴿ هل آمنكم عليه إلاَّ كما أمِنتكُم على أخيه ﴾[2] . وأثبت لها ذلك الكوفيون أيضاً .

(ومن التبعيضية) ـ أثبته الكوفيون والقتبيّ ، وذكره الفارسيّ في التذكرة ، وروى عن الأصمعيّ في قوله :

٢٠٦ ـ شَرِبْن بماء البحر ثم ترفَّعتْ ۝ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نئيجُ[3]

واستدلَّ الكوفيون بقوله تعالى : ﴿ يشربُ بها عبادُ الله ﴾[4]

(وتُزادُ مع فاعلٍ) ـ نحو : ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾[5] ، وأحْسِنْ بزيدٍ .

(ومفعول) ـ نحو : ﴿ ولا تُلْقُوا بأيديكم ﴾[6] ، ﴿ وهُزِّي إليكِ بجذع النخلة ﴾[7] .

(وغيرهما) ـ نحو : بحسبك درهمٌ ، وما زيدٌ بقائمٍ .

---

(١) آل عمران : ٧٥

(٢) يوسف : ٦٤ ، وزاد في (د) ح « من قبل » .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ـ هذليين ١ / ٥١ ـ وبه شاهدان : أحدهما موافقة الباء لمن التبعيضية في قوله : بماء البحر ، أي من ماء البحر ، وهو موضع الشاهد هنا ؛ والآخر مجيء متى جارّة موافقة لمن أو وسط في قوله : متى لجج ـ مغني ١ / ١٠٥ ، ٣٣٥ ـ ونئيج من نأجت الريح تنأج نئيجاً تحركت بسرعة مع صوت .

(٤) الإنسان : ٦

(٥) الرعد : ٤٣ ، والإسراء : ٩٦

(٦) البقرة : ١٩٥

(٧) مريم : ٢٥

(ومنها : في للظرفية ، حقيقةً) ـ نحو : زيدٌ في البيت ، والمالُ في الكيس .

(أو مجازاً) ـ نحو : نظرت في العلم ، ﴿ ولكم في القصاص حياة ﴾[1]

(وللمصاحبة) ـ أثبته الكوفيون والقُتَبيّ ، وتبعهم المصنف ، ومذهب سيبويه والمحققين أنها لا تكون إلاَّ للدعاء حقيقةً أو مجازاً ، واحتج للمصاحبة بقولهم : فلان عاقل في حلم ، وقوله تعالى : ﴿ قال ادخلوا في أمم ﴾[2] ، ﴿ فخرج على قومه في زينته ﴾[3] ، والظرفية المجازية ممكنة[4] .

(وللتعليل) ـ ﴿ لمسَّكم فيما أخذتم ﴾[5] ، ﴿ فذلكُنَّ الذي لمتنَّني فيه ﴾[6]

(والمقايسة) ـ وهي الداخلة على تالٍ بقصد تعظيمه وتحقير مَتلُوِّه نحو : ﴿ فما متاعُ الحياة الدنيا في الآخرة ﴾[7] ، و« ما أنتم في سواكم من الأمم »[8] .

(ولموافقة على) ـ أثبته الكوفيون والقُتَبيّ ، وجعل منه : ﴿ في جذوع النخل ﴾[9] ، وحكى يونس أن العرب تقول : نزلت في أبيك أي على أبيك .

---

(١) البقرة : ١٧٩
(٢) الأعراف : ٣٨ ، وزاد في (د) : « قد خلت من قبلكم »
(٣) القصص : ٧٩
(٤) أي في أمثلة المصاحبة
(٥) الأنفال : ٦٨
(٦) يوسف : ٣٢
(٧) التوبة : ٣٨
(٨) ترمذي جنة ١٣ ، مسند الإمام أحمد ١ / ٣٨٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤٥ ، ٢ / ٢٧٨ ، ٣ / ٢٣ ، ٦ / ٤٤١
(٩) طه : ٧١

(والباء) ـ أثبته المذكور أيضاً ، وجعل منه : ﴿ يذرؤكم فيه ﴾[1] أي بـه ، وحكى يونس عن بعض العرب : ضربته في السيف .

(ومنها : عن للمجاوزة) ـ وهو الأكثر فيها نحو : صدَّ عنه ، وأعرض عنه ، وسقاه عن ظمأ ، وتوافقها فيه مِنْ ، ولذا تعاقبا في بعض الأفعال ، وقرئ : ﴿ الذي أطعمهم عن جوع ﴾[2] ، وقالوا : كساه عن عري ، ومن عري[3] ، ومنعه عن الشيء ، ومنه.

(وللبدل) ـ كقولهم : حجَّ فلان عن فلان ، وقال تعالى : ﴿ واتقوا يوماً لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً ﴾[4] .

(وللاستعلاء) ـ أثبته الكوفيون والقتبيّ ، مستدلِّين بقوله :

٢٠٧ ـ لاَهِ ابنُ عمِّك لا أفضلتَ في حسَبٍ عني ولا أنت ديَّاني فتخزوني[5]

أي لا أفضلت عليَّ ، ولا أنت مالكي فتسوسني ، وخرج على تضمين معنى الانفراد .

---

(١) الشورى : ١١

(٢) قريش : ٤

(٣) سقطت من (ز)

(٤) البقرة ح ٤ ، ١٢٣

(٥) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ : قال ذو الإصبع العدواني ، واسمه الحرثان بن الحارث بن محرث ، من قصيدة طويلة ـ بالمفضليات ٣٢٥ ـ أي لله در ابن عمك ، يقال هذا في المدح ، وابن عمك مُبتدأ ، ولله خبر . والشاهد في عنّي فإن عن بمعنى على وأنت مبتدأ وديـاني خبره ، أي ولا أنت مالك أمري فتخزوني أي تسوسني من خزاه يخزوه إذا ساسه وقهره ، خزواً ، والخزي مصدر خزِيَ يخزَى إذا ذلَّ ، والمعنى فما أنت ديَّاني فما تخزوني .

(ولـلاستعـانـة) ـ أثبتـه من سبـق ، وجعلـوا منـه : ﴿ ومـا ينطـق عن الهوى ﴾[1] ، وحكى الفراء : رميت عن القوس ، وبـالقـوس ، وحكى أيضـاً : على القوس .

(وللتعليل) ـ أثبتـه الكوفيون ، وجعلوا منـه قولهم : أطعمتـه عن جوع ، ووافقهم ابن السرَّاج ، وخرج المصنف على ذلـك : ﴿ ومـا كان استغفـارُ إبراهيم لأبيه إلا عن مَوْعدة ﴾[2] ، ﴿ وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ﴾[3] .

(ولموافقة بعد) ـ أثبته الكوفيون والقتبيّ ، وجعلوا منـه : ﴿ لتركبن طبقـاً عن طبق ﴾[4] وقوله :

٢٠٨ ـ ☆ ومَنْهَلٍ ورَدْتُه عن مَنهلِ ☆[5]

(وفي) ـ كقوله :

٢٠٩ ـ وآسِ سَراةَ الحيِّ حيث لقيتَهم ولا تـكُ عن حَمْـل الرِّبـاعـة وانيـا[6]

أي في حمل ، كقوله[7] تعالى : ﴿ ولا تَنيـا في ذكري ﴾[8] ، قـالـه المصنف .

---

(١) النجم : ٣

(٢) التوبة : ١١٤

(٣) هود : ٥٣

(٤) الانشقاق : ١٩

(٥) في أمـالي ابن الشجري ٢ / ٢٦٩ قـال : وتكون عن مكان بعـد ، قـال العجـاج : ومنهل . . . البيت ، قال : أراد : بعد منهل ، ثم جاء بالآية وقال : أي حالا بعد حال .

(٦) جـاء في الـدرر ٢ / ٢٥ : وواس . . قـال : من المواسـاة ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٢٤ قال الصبان : وآس سراة الحي . . من آساه بمد الهمزة أي واسـاه ؛ أي أعـط أشرافهم ، والرِّباعة بالكسر نجوم الحمالة ، أي أقساط ما يتحمله الإنسان من ديـة أو غيرهـا ، فعن بمعنى في بـدليل : ﴿ ولا تنيا في ذكري ﴾ والبيت للأعشى ـ ديوانه ٢١٧

(٧) في المغنى ١ / ١٤٨ كما في الصبان : بدليل قوله تعالى ﴿ ولا تنيا في ذكري ﴾ .

(٨) طه : ٤٢

والرَّباعة نحو من الحمالة ، والحَمالة بالفتح ما يحمل عن القومَ من دية وغرامة .

(وتزاد هي) ـ كقوله :

٢١٠ ـ أتجـزَع إنْ نفسٌ أتـاهـا حِمامُها فهلاّ التي عن بين جنبيـكَ تـدفـع[1] ؟

قال ابن جني : أراد : فهلاً عن التي بين جنبيك تدفع ؟ فحذف عن وزادها بعد التي عوضاً .

(وعلى) ـ كقول الراجز :

٢١١ ـ إن الكريم وأبيـك يعتمـل إن لم يجـد يـومـاً على من يتكل[2]

قال ابن جني : أراد : من يتكلم عليه ، فحذف عليه ، وزاد على عوضاً .

(والباء) ـ كقوله :

٢١٢ ـ ولا يـواتيـك فيما نـاب من حـدَثٍ إلاَّ أخـو ثقـة ، فـانظر بمن تـثـق[3]

أي من تثق به ، فحذف به ، وزاد الباء قبل مِنْ عوضاً عن المحذوفة .

(عوضاً) ـ كما سبق تمثيله .

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٢٤ قال الصبان : قوله : أتجزع إن نفس . . . يصح في إن فتح الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة ، وكسرها على أنها شرطية داخلة على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه ، وأبقى فاعله وهو نفس ، أي إن هلكت نفس والحمام الموت ، وقوله : فهلا . . الخ الأصل : فهلا تدفع عن التي بين جنبيك ، فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضاً عنه

(٢) في المغني ١ / ١٤٤ بعد أن ذكر زيادتها للتعويض ، جاء بعبارة الشارح عن ابن جني

(٣) قال في الصبان على الأشموني ٢ / ٢١٩ : ولا يؤاتيك مهموز الفاء ، ولك إبدال الهمزة واواً أي يساعدك ، وفي الدرر ٢ / ١٥ : استشهد على زيادة الباء عوضا . والبيت لسالم بن وابصة ـ معجم شواهد العربية .

(ومنها على) - ومذهب ابن طاهر وتلميذه ابن خروف وغيرهما أنها لا تكون إلاَّ اسماً ، وهو أحد قولي الشلوبين ، ونسبوه[1] إلى سيبويه ، لقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم : وهو اسم ولا يكون إلاَّ ظرفاً ، ومشهور قول البصريين أنها حرف ، إلاَّ إن جُرَّتْ بِمن ، واستدل الأخفش بقولهم : سوَّيتُ عليَّ ثيابي ، على اسميتها ، إذ لا يجوز : فرحت بي ، وعنه قال ابن عصفور : إنها تكون اسماً في : هوِّن عليك ، ونحوه ، وإذا كانت اسماً فقيل : مبنية ، كما بنيت عن اسماً ، وقيل : معربة ، لأنه الأصل في الأسماء .

(للاستعلاء حِسًّا) - ﴿ وعليها وعلى الفُلك تُحملون ﴾[2] .

(أو معنى) - ﴿ ولهنَّ مثل الذي عليهنَّ ﴾[3] .

(وللمصاحبة) - أثبته الكوفيون والقتبيُّ ، وخرج المصنف عليه : ﴿ وآتى المالَ على حبه ﴾[4] ، ﴿ لذو مغفرة للناس على ظلمهم ﴾[5] .

(وللمجاوزة) - أثبته من تقدَّم ، مستدلين بقوله :

٢١٣ - إذا رضيت عليَّ بنـــو قشير   لَعَمْرُ الله أعجبني رضـــاهـــا[6]

---

(١) في (د) : ونسبه

(٢) المؤمنون : ٢٢

(٣) البقرة : ٢٢٨

(٤) البقرة : ١٧٧

(٥) الرعد : ٦

(٦) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٢٢ : قاله القحيف العامري العقيلي ، والشاهد في قوله : عليَّ ، فإن على فيه بمعنى عن ، ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف ، وبنو قُشير قبيلة ، وعمر الله مبتدأ وخبره محذوف أي قسمي ، وجواب القسم محذوف مدلول عليه بجواب إذا ، والشاعر يمدح حكيم بن المسيب القشيري ويقول : إذا رضيت عني بنو قشير أعجبني ذلك

(وللتعليل) ـ﴿ ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾[1] ، وقال الكوفيون والقُتَبيّ : تكون بمعنى اللام ، وأنشدوا :

٢١٤ ـ رعَتْه أشهراً وخلا عليها فطار النَّيُّ فيها واستعارا[2]

أي وخلالها ، يصف إبلا سمنت ، والنَّيُّ الشحم ، واستغار استفعل من السعير ، أشبع الفتحة فتولدت الألف .

(وللظرفية) ـ﴿ واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ﴾[3] ، ﴿ ودخل المدينة على حين غفلة ﴾[4] ، وأثبته من تقدَّم .

(ولموافقة مِنْ) ـ أثبته أولئك أيضاً ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ إذا اكتالوا على الناس ﴾[5] ، ﴿ إلاَّ على أزواجهم ﴾[6] .

---

(١) البقرة : ١٨٥

(٢) في النسخ الثلاث : واستعارا بالعين المهملة ، وفسرها الشارح بقوله : واستعار استفعل من السعير ؛ وهي رواية . وفي خزانة الادب ٤ / ٢٥٠ :

رعته أشهراً وخلا عليها فطار النَّيُّ فيها واستغارا

بالغين المعجمة ؛ قال : على أن علَى فيه ليست بمعنى اللام كما قاله الكوفيون وابن قتيبة في أدب الكاتب ، لأنه يقال : خلا له الشيء بمعنى تفرغ له ؛ قال ابن السيد : كان الوجه أن يقال : وخلا لها ، ولكن قوله : وخلا عليها ، يفيد ما يفيد قوله : إنه وقف عليها ، فخلا ضُمِّن معنى وقف وحبس عليها . . . والبيت من قصيدة للراعي . . . وقوله : رعته أي رعت الناقة ذلك النبات أشهراً وتخلَّت به لم يرعه غيرها ، وطار النَّيُّ أي ارتفع الشحم ، واستغارا أي هبط فيها ، والنَّيُّ مصدر نَويَت الناقة أي سمنت تنوى نواية ونيّاً فهي ناوية . . .

وقال ابن السيد في شرحه : وصف ناقة فقال : رعت هذا الموضع أشهر الربيع ، وخلالها فلم يكن لها فيه منازع فسمنت ، والنَّيّ الشحم ومعنى طار أسرع ظهوره ؛ وقال ابن قتيبة في كتاب المعاني : استغار وغار واحد ، كأنه قال : ظهر النَّيُّ فيها واستتر . . . قيل : ويروى بالعين المهملة .

(٣) البقرة : ١٠٢

(٤) القصص : ١٥

(٥) سورة المطففين : ٢ ، وزاد في (د) : ﴿ يستوفون ﴾ .

(٦) المؤمنون : ٦ ، والمعارج : ٣٠

(والباء) ـ وهو قولهم أيضاً ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ حقيق على أن لا أقول ﴾[1] ، وقالوا : اركب على اسم الله .

(وقد تُزاد دون تعويض) ـ كقول حميد بن ثور :

٢١٥ ـ أَبَى اللهُ إلاَّ أنَّ سَرَحةَ مالكٍ على كلِّ أفنانِ العِضاهِ تروقُ[2]

أي تروق[3] كل أفنان ، وراق كأعجبَ[4] متعدٍّ بنفسه ، راقني حسن الجارية ؛ وفي الحديث : « مَن حلَف على يمين[5] .. » ، والذي نصَّ عليه سيبويه أن على وعن لاتزادان .

(ومنها حتى لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده) ـ قال المصنف : فتقول : ضربت القوم حتى زيدٍ ، فيحتمل كون زيد مضروباً انتهى الضرب به ، وكونه غير مضروب انتهى الضرب عنده ، فهو كالمجرور بإلى ، أشار إلى هذا سيبويه والفراء وثعلب ، وبعضهم يقول ، وعليه جرى المغاربة : إن دلَّت قرينة على الثاني عمل بمقتضاها ، وإلاَّ فهو داخل ؛ ومن الخارج للقرينة :

---

(١) الأعراف : ١٠٥ .

(٢) في الدرر : ٢ : ٢٣ : استشهد به على زيادة على دون تعويض ، قال : لأن راق يتعدى بنفسه ، قال : وفي التسهيل وشرحه ؛ وأورد العبارة ، ثم قال : كذا أنشده المصنف شاهداً على هذا المعنى ، قال ابن هشام ـ والأشموني ـ وفيه نظر ، لأن راقه الشيء بمعنى أعجبه ، ولا معنى له هنا ، وإنما المعنى : تعلو وترتفع . قال : ويمكن أن يقال : السرحة كناية عن امرأته ، وأفنان العضاه كناية عن نسوة ، وحينئذ يصح الإعجاب إليهنَّ .
وفي حاشية الصبان على الأشموني : ٢ / ٢٢٢ : الأفنان جمع فنن وهو الغصن ، والعِضاه جمع عضه كعنب ، أوعِضَهة كعنبة ، أوعضاهة كرسالة : كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها ، كذا في القاموس .

(٣) في (د) : تروق على كل أفنان .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) ترمذي نذور : ٧ ، نسائي أيمان : ٣٩ ، مسلم أيمان : ١٤ .

٢١٦ ـ سقى الحيا الأرضَ حتى أمكُنٍ عُزيت لهم فلا زال عنها الخير مجدودا[1]

وفي الإفصاح أن مذهب المبرد والفارسيّ وابن السراج أنه داخل ، ومذهب الفراء والزجاجيّ وجماعة أنه داخل ، مالم يكن غير جزء[2] ، نحو قولهم : إنه لينام الليل حتى الصباح . والذي يقتضيه ظاهر كلام سيبويه وتمثيله أنه داخل إذا كان بعضا ، ولا شك في حمل هذا على ما إذا لم توجد قرينة تقتضي الخروج كالبيت .

(ومجرورها إما بعضٌ لما قبلها من مفهم جمع إفهاماً صريحاً) ـ كرجال وقوم .

(أو غير صريح) ـ وهو مادل على الجمع بغير لفظ موضوع له نحو : ﴿ لَيَسْجُنُنَّه حتى حين[3] ﴾ ، فمجرور حتى منتهى أحيانٍ مفهومة لم يصرَّح بذكرها .

(وإما كبعض) ـ كقوله :

٢١٧ ـ ألقَى الصحيفةَ كي يُخففَ رحلَه والزَّادَ ، حتىَّ نعلَه ألقاها[4]

أي ألقى ما يثقله ، ويروى نعله بالأوجه الثلاثة .

---

(١) في المغني : ١ / ١٢٤ برواية : مجدوداً ، وفي الأشموني مع الصبان : ٢ / ٢١٤ برواية : مجدوداً ، كما في (ز ، غ) . وفي (د) والدرر مجذوذاً بالمعجمات ، وقد ذكر الصبان الروايات الثلاث .. قال الصبان : الحيا بالقصر ، وقد يُمدُّ أي المطر ، والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه . وفي الدرر : ٢ : ١٧ : استشهد به على أن القرينة هنا دالة على عدم دخول الغاية فيما قبلها .. وكذا قال في المغني .

(٢) في (د) : ما لم يكن جزاء .

(٣) يوسف : ٣٥

(٤) قال الصبان في حاشيته : ٢ / ٢١٤ : الضمير في ألقى يرجع إلى المتلمس في قصته هو وطرفة مع =

(ولا يكون ضميراً) ـ هذا مذهب سيبويه ، وأجاز الكوفيون ذلك[1] ، فتدخل على المضمرات المجرورات كلها ، واستدلوا بقوله :

٢١٨ ـ فلا والله لا يُلْفِي أناسٌ فتىً حتّاك يا ابن أبي زياد[2]

وهو عند البصريين ضرورة .

(ولا يلزم كونُهُ آخرَ جزء ، أوملاقيَ[3] آخر جزءٍ ، خلافاً لزاعم ذلك) ـ هو

= عمرو بن هند ، وهي مشهورة ، وقوله : حتى نعله بالجر ، لأن الكلام في الجارة كما هو ظاهر ،وإن روي أيضا بالنصب على الاشتغال ، فحتى ابتدائية ، والهاء في ألقاها للنّعل، أو على العطف ، فحتى عاطفة ، والهاء للنعل أو الصحيفة أو الثلاثة ، وجملة ألقاها توكيد ، والرفع على الابتداء ، فحتى ابتدائية ، والهاء للنعل ، والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتّى قوله : ألقاها ، بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل أو الثلاثة ؛ وأورد أن الذي قبل حتى : الصحيفة والزاد ، والنعل غير داخل فيها قطعا ؛ وأجيب بتأويلها بالمثقل ، وهو يشمل النعل ، فكأنه قال : ألقى ما يثقله ، حتى نعله ...

وفي الدرر : ٢ : ١٧ : وأنشد سيبويه هذا البيت على أن حتى فيه حرف جر ، وأن مجرورها غاية لما قبله ، فكأنه قال : ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع ، حتى انتهى الإلقاء إلى النعل ؛ وعليه فجملة ألقاها للتأكيد ؛ والضمير يجوز فيه أيضا أن يعود على النعل وعلى الصحيفة ، فقوله : حتى نعله ألقاها ، روي على ثلاثة أوجه .

(١) أي دخولها على الضمير .

(٢) في الدرر : ٢ / ١٦ : استشهد به على أن حتى تجرُّ المضمر عند الكوفية والمبرد ، وفي ابن عقيل ـ على الألفية ـ وقد شذَّ جرُّها الضمير ، قال الخضري : قال ابن هشام الخضراوي : وكذا لاتعطفه أيضا ، فهي مختصة بالظاهر عاطفةً وجارَّةً ، وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى إياك .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : ٢ / ٢١٠ : الفاء للعطف ، ولا لتأكيد القسم ، ولا يلفي جوابه ، أي لايجد ، وفتى مفعول ، والشاهد في حتّاك ، حيث جرّت حتىَّ الضمير ، والأصل أن تجر المظهر ، قال : وهو شاذ ، ويروى : يابن أبي يزيد . وزاد الأشموني شاهدا آخر هو :

٢١٩ ـ أتتْ حتّاك تقصدُ كلَّ فَجٍّ ترجّي منك أنها لاتخيب

واعتبره ابن هشام في المغني : ١ / ١٢٣ ضرورة .

(٣) سقطت هذه العبارة من (ز) .

كما قال المصنف : الزمخشري ، وهو قول المغاربة ، فلا يجوز عندهم : سرت البارحة حتى نصف الليل ، بل يؤتى حينئذ بإلى ، ويجوز ، أكلت السمكة حتى رأسها ، وسرت النهار حتى الليل ؛ ورُدَّ عليهم بقوله :

٢٢٠ ـ إنَّ سلمى من بعد يأسيَ همَّتْ بوصالٍ لوصحَّ لم يُبقِ بوسا
عيَّنتْ ليلةً فما زلت حتى نصفِها راجياً فعدتُ يؤوسا[1]

وفيه بحث[2] .

(ويختص تالي الصريح[3] المنتهي به بقصد زيادةٍ ما) ـ فإذا قلت : ضربت القومَ حتى زيد ، وكان الضرب انتهى به ، ففي ذكر القوم غِنًى عنه ، لكن يقصد بذكره التنبيه على أن فيه زيادة ضعف أوقوة أوتعظيم[4] أو تحقير .

(وبجواز عطفه) ـ وهي لغة ضعيفة ، ويأتي الكلام فيها بباب العطف إن شاء الله تعالى ، وإن وجدت قرينة تقتضي العطف تعيَّن نحو : ضربت القومَ حتى زيداً أيضاً ؛ إذ المعنى : ضربت القوم حتى ضربت زيداً أيضا ، وهذا لا يعطيه إلاَّ العطف .

---

(١) في الدرر : ٢ / ١٥ : استشهد به على أنه لايشترط في مجرور حتى كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء ، كما قال الزمخشري ...
قال ابن هشام في المغني : ١ / ١٢٤ : وهذا ليس محل الاشتراط ، إذ لم يقل : فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها ، وإن كان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرح به .

(٢) في المغني : ١ / ١٢٣ : الشرط الثاني ـ لمخفوض حتى ـ خاص بالمسبوق بذي أجزاء ، وهو أن يكون المجرور آخراً نحو : أكلت السمكة حتى رأسِها ، أوملاقياً لآخر جزء نحو : ﴿ سلامٌ هي حتى مطلع الفجر ﴾ ـ القدر : ٥ ـ ولا يجوز : سرت البارحةَ حتى ثلثِها أونصفِها ، كذا قال المغاربة وغيرهم ، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلاَّ الزمخشري ، واعترض عليه بقوله : عينت ليلةً . البيت قال : وهذا ليس محل الاشتراط .... الخ كما سبق بيانه .

(٣) أي مفهم الجمع إفهاما صريحا ، وهو القوم في المثال .

(٤) سقطت من (ز) .

(واستئنافه) ـ قال المصنف : فتقول : ضربت القومَ حتى زيدٌ ، برفع زيد على الابتداء ، والخبر محذوف ؛ وروي بالأوجه الثلاثة قوله :

٢٢١ ـ عَمَمْتَهم بـالنَّـدى حتى غُـواتُهمُ فكنتَ مـالِكَ ذي غَيٍّ وذي رشَـد[١]

وجوازُ كون هـذا ونحوه مبتـدأ قولُ بعض الكوفيين ، وشرط البصريون ذكر ما يصلح خبراً نحو : حتى نعله ألقاها ، وحتى غواتهم حجة عليهم .

(وإبدال حائها عيناً لغةٌ هذيلية[٢]) ـ وفي قراءة ابن مسعود : ﴿ ليسجننه عتّى حين ﴾ ، وسمع عمرو رجلا يقرأ كذا ، فقال : من أقرأك ؟ قال : ابن مسعود . فكتب إليه : إن الله أنزل هذا القرآن عربياً ، وأنزله بلغة قريش ، فلا تقرئهم بلغة هذيل ، والسلام .

(ومنها الكاف للتشبيه[٣]) ـ ودليل حرفيتها وصلهم بها في السعة نحو : جاء الذي كزيد ، وكونها على حرف واحد ، وليس هذا شأن الأسماء الظاهرة ، وعلى حرفيتها لا بد من متعلق كغيرها من حروف الجرِّ ؛ وذهب الأخفش وابن عصفور في بعض كتبه ، والزمخشري في مطوَّل الكشاف إلى أنها لاتتعلق بشيء ..

(ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل) ـ كقوله :

٢٢٢ ـ ☆ وأم أوعال كها أوأقربا[٤] ☆

---

(١) قال في المغني : ١ / ١٣٠ : وقد يكون الموضع صالحا لأقسام حتىَّ الثلاثة كقولك : أكلت السمكة حتى رأسها ، فلك أن تخفض على معنى إلى ، وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء ، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله :

☆ عممتهم بالندى حتى غواتهمُ ☆

(٢) في (د) وفي النسخة المحققة من التسهيل : هذلية .

(٣) في (د) : كاف التشبيه

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٠٨ : صدره

☆ خلّى الذّنابات شَمالاً كثَبا ☆

=

والمغاربة يخصونه بالضرورة ، وقد شذَّ دخولها على ضمير المتكلم والمخاطب فى قول الحسن : أنَا كَكَ وأنت كَيْ .

(وعلى أنت وإياك وأخواتِها أقلُّ) ـ قالوا : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا ، وقالوا : أنت كهو ، وأنكر ذلك الكوفيون . والمراد بأخواتها ضمائر الرفع المنفصلة وضمائر النصب المنفصلة ، ونوزعَ في كون كأنت ونحوه أقل من كها ، فقيل : إن لم يكن أكثر منه فلا أقل من كونهما سيَّيْن[1] .

(وقد توافق على) ـ أثبته الكوفيون والأخفش ، وحكى هو عن بعض العرب أنه قيل له : كيف أنت ؟ فقال : كخير ؛ وحكى الفراء : كيف أصبحت ؟ فقال : كخير ، أي على خير وخرج الأخفش على هذا قولهم : كن كما أنت ، والتقدير : كن على الحال الذي أنت عليه ، وما موصولة ، وأنت مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة الصلة ، ومما خرج غيرُه عليه هذا ، أنَّ أنت فاعل فعل مضمر ، أي كن كما كنت ، والكاف على بابها ، والمعنى : كن فى المستقبل مشبها ما كنت عليه ؛ وأول قولهم : كخير على معنى كصاحب خير .

(وقد تزاد إن أمن اللبس) ـ وجعل منه : ﴿ ليس كمثله شيء[2] ﴾ ، وقيل : الزائد مِثْل ، وقيل : مثل بمعنى الصفة ، ولا زيادة ؛ وخرج على زيادة الكاف : ﴿ كأمثال اللؤلؤ المكنون[3] ﴾ . وقد تزاد خالية من معنى التشبيه ،

= قاله العجاج من قصيدة مرجزة يصف بها الحمار الوحشيّ ، والضمير في خلّى يرجع إليه ـ الحمار الوحشيّ . والذّنابات اسم موضع ، ويروى : نحّى ، وشمالاً مفعول ثان ، وكَثَباً صفته ، أي قريبا .

وقال الصبان : شمالاً ظرف أي ناحية شماله ، وكثباً أي قريبا من ، والمفعول الثاني لخلّى إما شمالاً وكثباً حال ، أوبالعكس ، وأم أوعال اسم موضع مرتفع ـ هضبة ـ وهو منصوب عطفاً على الذنابات ، أومرفوع بالابتداء خبره كها ، أي كالذنابات ..

قال العيني : وفيه الشاهد حيث أدخل كاف التشبيه على الضمير وهو قليل . والبيت من قصيدة للعجاج ـ ملحقات ديوانه : ٧٤

(١) في (د) : سِيَّان .

(٢) الشورى : ١١

(٣) الواقعة : ٢٣

حكى الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون بالإقط ؟ فقال : كهَيِّن ، أي هيِّناً .

(وتكون اسماً) ـ أي في الكلام ، وهو قول الأخفش ، وظاهر قول الفارسيّ ؛ وذهب سيبويه إلى أنها لاتكون اسماً إلاّ في الضرورة ، وقال أبو جعفر ابن مضاء : الأظهر كونها اسماً أبداً ، لكونها بمعنى مثل ، وما كان بمعنى اسم فهو اسم .

(فتُجَرُّ) ـ كقوله :

٢٢٣ ـ تيَّمَ القلبَ حبٌّ كالبدر ، لا ، بل فاق حُسْناً من تيَّم القلبَ حُبَّا[1]

(ويُسنَدُ إليها) ـ نحو :

٢٢٤ ـ أتنتهون ؟ ولن ينْهَى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيتُ والفُتُلُ[2]

---

(١) في الدرر ٢ / ٢٨ : استشهد به على مجيء الكاف اسماً بالإضافة . في قوله ! حُبٌّ كالبدر ... وكذا استشهد به أبو حيان والدماميني في شرح التسهيل . قال : ولم أعثر على قائل ، ولم يذكره صاحب معجم الشواهد في غير الهمع والدرر .

(٢) في أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٢٩ : يهلك بدل يذهب .

وفي الدرر : ٢ / ٢٩ : استشهد به على مجيء الكاف فاعلة لينهى ، واستشهد به الرضي على هذه المسألة ، ونقل البغداديّ عن ابن عصفور أنه قال : ومنه استعمال الحرف اسماً للضرورة ، كقول الأعشى : أتنتهون ... البيت ، فجعل الكاف فاعلة لينهى ...

وفي المقتضب ١٤١/٤ : ووقعت ـ الكاف ـ فاعلة ومفعولة على هذا المعنى ، وذلك قوله : أتنتهون ... البيت ، فالكاف ههنا في معنى مثل ، إنما أراد : شيء مثل الطعن .

وقال الشارح في الحاشية : وقوع الكاف اسما يجيء في الاختيار عند أبي الفتح ، وهو عند سيبويه مخصوص بالضرورة ؛ قال في ١ / ٢٠٣ : « إلاّ أنّ ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها . بمنزلة مثل ... ومعنى البيت : لايَنْهَىَ أصحابَ الجور مثلُ طعن نافذ إلى الجوف ، يغيب فيه الزيت وفتيل الجراحة . والبيت من قصيدة مشهورة للأعشى ـ ديوانه : ٥٥ ـ ٦٣ ـ وفي شرح المعلقات العشر للتبريزى : ٢٨٨ ـ ٣٠٧ .

(وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة) ـ ولذلك[1] استدل به[2] على الحرفية ومنه :

٢٢٥ ـ ما يُرْتَجى وما يُخاف جمعا فهْوَ الذي كالليث والغيث معا[3]

واحتمال كونها اسما ، وصدر الصلة محذوف ، أي الذي هو مثل الغيث ، بعيد لما تقرر في الموصولات .

(وتزاد بعدها ما كافّةً) ـ كقوله :

٢٢٦ ـ أخٌ ماجدٌ لم يُخْزِني يوم مَشْهَدٍ كما سيفُ عمرو لم تَخُنْه مَضارِبُه[4]

وإن أجَزْنا وصل ما المصدرية بالجملة الاسمية ، احتمل كون ما في البيت مصدريةً جارَّة .

---

(١) في(غ) : ولذا

(٢) أي بوقوعها صلة ، وسيتضح في التعليق على الشاهد .

(٣) في النسخ الثلاث : ما نرتجى ... وما نخاف ... والتحقيق من المغني ١٨١/١ ش ٢٩٧ قال : وتتعين الحرفية في موضعين :ـ وفي الحاشية : إنما تتعين في الموضع الأول عند الذين لا يجيزون زيادة الاسم ، وتتعين في الثاني لأنها لو كانت اسما لما صلح لأن يكون صلة ، لأنه حينئذ مفرد ، والصلة لا تكون إلا جملة ـ قال صاحب المغني : أحدهما : أن تكون زائدة ، خلافا لمن أجاز زيادة الأسماء .
والثاني : أن تقع هي ومخفوضها صلة ، كقوله : ما يرتجى ... البيت ، قال : خلافا لا بن مالك في إجازته أن يكون مضافا ومضافا إليه ، على إضمار مبتدأ ، كما في قراءة بعضهم :﴿ تماماً على الذي أحسنُ ﴾ ـ الأنعام : ١٥٤ ـ وهذا تخريج للفصيح على الشاذ .

(٤) في المغني ١٧٨/١ : لم يَخْزُني ، والتحقيق من النسخة(ز) ، وقد سبق في قول ذي الإصبع العدواني :ولا أنت ديّاني فتَخْزوني ؛ قال العيني : أي فتسوسني ، من خزاه يَخْزُوه إذا ساسه وقهره ، أما في البيت هنا فلم يُخْزِني من أخزاه يُخزيه من الخِزْي إذا خذله . قال صاحب المغني : وزعم صاحب المستوفى أن الكاف لا تكف بما ، وردَّ عليه بقوله : أخ ماجد ... البيت . والشاهد هنا في قوله : كما سيفُ عمرو ... حيث جاءت ما كافّة ، على قول المصنف والشارح هنا . والبيت كما في معجم شواهد العربية للبختريّ بن المغيرة .

(وغيرَ كافة) ـ أنشد القالي :

٢٢٧ ـ وننصر مولانا ونعلم أنه   كما الناسِ ، مجرومٌ عليه وجارمُ[1]

وقالوا : هذا حقٌ ، كما أنك ذاهبٌ ، وخرجه الخليل على زيادة ما ، وجرِّ الكاف ما بعدها ، ذكره سيبويه .

(وكذا بعد رُبَّ والباء) ـ أي تزداد ما كافة وغير كافة ؛ فالكافة بعد رُبَّ نحو :

٢٢٨ ـ رُبَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم   وعناجيجُ بينهنَّ المِهارُ[2]

وغير الكافة نحو :

٢٢٩ ـ ماويّ يارُبَّتما غارةٍ   شعواءَ كاللَّذعةِ بالميسَمِ[3]

---

(١) أورده المغني ١٧٨/١ ـ شاهداً على أنَّ ما زائدة ملغاة ، والكاف جارَّة ؛ والشاهد هنا على أنَّ ما غير كافة كما في المتن ، ولذا جرَّت الكافُ الاسمَ بعدها ؛ قال الشارح : وخرجه الخليل على زيادة ما ، وجرّ الكاف ما بعدها ، ذكره سيبويه . انتهى .

وفي ش .ش العيني على الأشموني والصبان ٢٣١/٢ : قاله عمرو بن البراقة النِّهميّ ، والشاهد في قوله : كما الناسِ .. حيث دخلت ما على الكاف ولم تكفَّها عن العمل ، ويروى : مظلومٌ عليه وظالم ، وواضح أن رواية التحقيق أصح .

(٢) في المغني ١٣٧/١ : ومن دخولها على الجملة الاسمية قول أبي دؤاد :

ربما الجاملُ المؤبّل فيهم ... البيت .

قال : وقيل : لاتدخل المكفوفة على الاسمية أصلاً ، وإن ما في البيت نكرة موصوفة ، والجامل جر لهَو محذوفاً والجملة صفة لما .

وفي ش .ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٣٠/٢ : قاله أبو دؤاد الحارثة بن الحجاج ... والشاهد في ربما حيث دخلت على رب ما الكافةّ ، فكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الاسمية ، وهو نادر ... قال الصبان : الجامل القطيع من الإبل ، والمؤبّل المعَدُّ للقنية ، والعناجيج الخيل الجياد ، والمهار جمع مهر وهو ولد الفرس ، والأنثى مهرة ، وفيهم خبر الجامل ، وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل .

(٣) ذكره أبو زيد في نوادره/٥٥ ، وابن الشجري في أماليه ١٥٣/٢ وصاحب الإنصاف ش ٥٩ ص ١٠٥ وابن يعيش في شرح المفصل ٣١/٨ وصاحب الهمع ٣٨/٢ وصاحب الدرر ٤٢/٢ برواية : =

والكافة بعد الباء نحو :

٢٣٠ ـ فلئن صبرتَ لا تُحير جـــوابـــاً لبما قـــد تُرَى وأنتَ خطيبُ[(١)]

وغير الكافـة :﴿ فبما رحمـةٍ من الله ﴾[(٢)] ، ﴿ فبما نَقْضهم ﴾[(٣)] . والجـامـل القطيع من الإبل مع رعاته وأربابـه ، وإذا كانت الإبل للقنيـة فهي إبل مؤبَّلـة ، وإذا كانت مهملـة فهى إبل أُبل ، والعنـاجيج جيـاد الخيـل واحـدهـا عنجـوج ، والمهار جمع مهر ، وهو ولـد الفرس ، والأنثى مهرة ، والجمع مُهَر ، ويقـال : غـارة شعواء : أى فاشية ، ولذعته النـار لـذعـاً أحرقتـه ، والميسم المكواة ، وأصل اليـاء

= أماويّ ؛ قال ابن يعيش : وقالوا رُبَّت ، فـألحقوه تـاء التـأنيث ، كما قـالوا ثُمت ، قـال الشـاعر : مـاويّ يارُبتما .. البيت ، قال في الحاشية : هذا البيت أول أبيات أربعة لضمرة بن ضمرة النهشليّ أوردها أبو زيد في نوادره ؛ وماويّ مرخم ماوية ، وهو اسم امرأة ، ويا في قوله : ياربتما للتنبيه أو للنداء ، والمنـادى بهـا محذوف ، ورواية أبي زيد : ماويّ بل ربتما غارة ؛ والشعواء الغارة المنتشرة ، واللذعة من لذعته النار إذا أحرقته .. والميسم ما يوسم به البعير بالنار ...

والشاهد هنا ، كما ذكره صاحب الدرر ، على أن رب قد تلحقها التاء فلا تكفّها مـا ، قـال : والبيت من شواهد الرضي ، قال البغدادي : على أن التاء لحقت رُبَّ للإيذان بـأنَّ مجرورهـا مؤنث ، ومـا زائـدة بين رُبَّ ومجرورها ... وجواب رب في بيت بعد الشاهد .

(١) في المغني ٣١٠/١ قال : ذكره ابن مالـك ، وأن مـا الكافـة أحـدثت مع البـاء معنى التقليل ، كما أحـدثت مـع الكاف معنى التعليـل في نحـو : ﴿ واذكروه كما هـداكم ﴾ البقرة : ١٩٨ ـ والظـاهر أن البـاء والكاف للتعليل ، وأن ما معها مصدرية ـ ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل ..

وفي الدرر : ٢ / ٤١ قـال : استشهـد به على كف مـا للبـاء ، كما يقتضيـه السيـاق ، والبيت من شواهـد الدماميني عند قول التسهيل في بـاب القسم : وقـد يلي لقـد ولبما المضـارع المـاضي معنى .. وتحير مضـارع أحار أي أجاب ، يقال : كلمته فلم يُحِرْ جواباً أي لم يرده ، واللام في لئن موطئة للقسم لا للتأكيد كما وهم العيني ، وقوله : لبما ، اللام في جواب القسم ، وما بعدهـا جواب القسم ، لاجواب الشرط ، كما وهم العيني أيضـا ، وقـد تُرى بـالبنـاء للمفعول ، والرؤيـة بصريـة لا ظنيـة ، كما زعم العيني ، وجملة وأنت خطيب حالية . والبيت لصالح بن عبد القدوس .

(٢) آل عمران : ١٥٩ .

(٣) النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ .

واو فتجمع مياسم على اللفظ ، ومواسم على الأصل ، ويقال ، كلمته فما أحار لي جوابا ، أي ماردَّه .

(وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل) ـ فمعنى[1] لبما قد ترى وأنت خطيب : لربما

(وقد تُحدثُ في الكاف معنى التعليل[2]) ـ قاله الأخفش في قوله تعالى :﴿ كما أرسلنا فيكم رسولا منكم ﴾[3] ، أي فاذكروني كما فعلت هذا ، وحكى سيبويه : كما أنه لايعلم ، فتجاوز الله عنه ، أي لأنه .

(وربما نصبت حينئذ مضارعاً) ـ نحو :

٢٣١ ـ وطرفَك إمَّا جئتنا فا حبسنَّه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر[4]

والأكثر عدم النصب ، ومن كلامهم : انتظرني كما آتيَكَ .

من (١) إلى (٢) سقط من (ز)

(٣) البقرة : ١٥١

(٤) في الأشموني والمغني كما في النسخ الثلاث : فاحبسنَّه ، وفي الدرر والإنصاف : فاصرفنَّه ، قال في المغني ١٧٧/١ : واختلف في نحو قوله : وطرفك إما جئتنا ـ البيت ، فقال الفارسيّ : الأصل كيا ، فحذف الياء ، وقال ابن مالك : هذا تكلف ، بل هي كاف التعليل ، وما الكافة ، ونصب الفعل بها لشبهها بكي في المعنى ، وزعم أبو محمد الأسود في كتابه المسمى : نزهة الأديب ، أن أبا علي حرَّف هذا البيت ، وأن الصواب فيه :

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا ..البيت

وفي الإنصاف ص ٥٨٦ : ومحل الاستشهاد بالبيت قوله : كما يحسبوا ، فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن كما مثل كيا ، ويجوز أن ينصب الفعل المضارع بعدها ، على تقرير أن ما زائدة غير كافة ، ويجوز أن يرفع بعدها على تقدير أن ما زائدة كافة ... والبيت لعمر بن أبي ربيعة ـ ديوانه ٩٢ ، وفي العيني على الأشموني والصبان ٢٨١/٣ أنه للبيد العامري .

(لا لأن الأصل كيا) ـ كما زعم الكوفيون والفارسيّ ، فحذفت الياء ، بل لشبهها بكي ، ولا يتكلف دعوى الحذف .

(وإن ولي ربما اسمٌ مرفوع فهو مبتدأ بعده خبرُه ، لاخبر مبتدأ[1] محذوف ، وما نكرة موصوفة بها) ـ فقوله : ربما الجامل ... البيت ، ما : فيه كافة هيأت رُبَّ للدخول على الجملة الاسمية ، كما هيأتها للفعلية نحو :﴿ربما يودُّ ﴾[2] ، وهذا قول المبرد ، قال : تليها الاسمية والفعلية كإنما ، تقول : ربما قام زيدٌ ، وربما زيدٌ قائم ؛ وذهب الفارسيّ والجمهور ؛ ومنهم ابن عصفور ، إلى أنَّ رُبَّ لا تدخل على الجملة الاسمية ، فما في البيت نكرة موصوفة . بمبتدأ مضمر وخبر مظهر[3] .

(خلافاً لأبي عليّ في المسألتين) ـ يعني مسألة : كما يحسبوا ، ومسألة : ربما الجامل .

(وتزاد ما غيرَ كافَّة بعد مِنْ وعَنْ) ـ نحو :﴿ مما خطيئاتهم ﴾[4] ،﴿ قال[5] : عما قليل ﴾[6]

(ومنها : مذ ومنذ ، وقد ذكِرا في باب الظروف) ـ وسبق الكلام عليهما هناك .

(ومنها :رُبَّ) ـ وسيأتي ذكر الخلاف في اسميتها .

---

(١) سقطت من(ز)
(٢) الحجر : ٢ ، وفي (ز) :﴿ ربما يود الذين ﴾
(٣) في(غ) : وخبر مضمر
(٤) نوح : ٢٥ ، وفي (ز) ﴿ خطاياهم ﴾
(٥) سقطت من (ز)
(٦) المؤمنون : ٤٠

(ويقـال : رُبَ ورَبْ)[1] ـ وذكر المصنف في الشرح فيهـا عشر لغـات[2] : منهـا أربع بتشـديـد البـاء ، والبـاقي بتخفيفهـا ، وهي: رُبَّ ورُبَّت ورَبَّ ورُبَّت

---

(١) في (د) : ربت ، وفي (غ) : ربه ، وزاد في النسخة المحققة من التسهيل : ويقال : رُبَ ورُبْ ورَبْ ورُبَّتَ ورُبَّتْ ورُبَتْ ورَبَّ ورَبَ ورَبَتْ .

(٢) وقال ابن هشام في المغني ١٣٨/١ : وفي رُبَّ ست عشرة لغة : ضم الراء وفتحها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف ، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة ومحركة ، ومع التجرد منها ، فهذه اثنتا عشرة ، والضم والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف .

وحكى السيوطي في الهمع ٢٥/٢ سبع عشرة لغة ، زاد عما ذكره ابن هشام : رُبَّتَا ، قال : وزاد أبو حيان : رُبَتا .

وفي لسان العرب ـ ربب :... ورُبَّ كلمة تقليل يُجَرُّ بها ، فيقال : رُبَّ رجل قائمٌ ، ورَبَّ رجلٍ قائم ، وتدخل عليها التاء فيقال : رُبَّتَ رجل ، ورَبَّتَ رجل ... ، وتدخل عليها ما ليمكن أن يُتكلَّمَ بالفعل بعده ، فيقال : رُبما ، وفي التنزيل العزيز :﴿ ربما يود الذين كفروا ﴾ ، وبعضهم يقول : رَبما بالفتح ، وكذلك : رُبَّتما ورَبَّتما ورُبَتما ، والتثقيل في كل ذلك أكثر في كلامهم ...

قال اللحياني : وقال الكسائي : إن سمعت بالجزم ـ أي تسكين البـاء ـ يوما فقد أخبرتك ، يريد إن سمعت أحداً يقول : رُبْ رجلٍ ، فلا تنكر ، فإنه وجه القياس . قال اللحياني : ولم يقرأ أحد :(رَبَّما) بالفتح ، ولا (رَبَما)

وقال أبو الهيثم : العرب تزيد في رُبَّ هاء ، وتجعل الهاء اسما مجهولا لايُعرف ويبطل معها عمل رُبَّ ، فلا يخفض بها ما بعد الهاء ... وأنشد :

كائن رأيتَ وهـايـا صَـدْعِ أعظمـه ورُبَّـةُ عطبـاً أنقـذتَ م العطبِ

وفي الأشموني مع الصبان ١٠٨/٢ : واه رأبت وشيكاً .... من عطبه

نصب عطباً من أجل الهاء المجهولة ، وقولهم : رُبَّهُ رجلاً ، ورُبَّها امرأة أضمرت فيها العرب ، على غير تقدُّمِ ذكر ....

وحكى الكوفيون : رُبَّهُ رجلاً قد رأيت ، ورُبَّهما رجلين ، ورُبَّهم رجالاً ، ورُبَّهنَّ نساء ، فمن وحَّد قال : إنه كناية عن مجهول ، ومن لم يوحِّدْ قال : إنه ردٌّ كلام ، كأنه قيل له : مالك جوارٍ ؟ قال : رُبَّهُنَّ جواريَ قد ملكت .

وقال ابن السراج : النحويون كالمجمعين على أن رُبَّ جواب . والعرب تسمى جمادى الأول : رُبَّاً ورُبيٌّ ، وذا القعدة : رُبَّةَ . وقال كراع : رُبَّةٌ ورُبَّى جميعا جمادى الآخرة ، وإنما كانوا يسمونها بذلك في الجاهلية ...

٢٣٢ ـ

ورَبَّت ، ورُبَ ورُبَت ورَبَ ورَبَت ورُبْ ورَبْ[1] ، وزاد غيره ربتـــا ، وبعض المصنفين قال : إن فتح الراء فى الجميع شاذ ، وأن فتح الراء وتخفيف الباء مفتوحة بلا تاء ضرورة ؛ والوقف على ما فيه التاء فيها بالتاء ، وقيل بالهاء .

(وليست اسماً ، خلافاً للكوفيين والأخفش فى أحد قوليه) ـ وإليه صار ابن الطراوة ، واستدلوا بقول الشاعر :

٢٣٣ ـ إن يقتلـوك فـإن قتلـك لم يكن عـاراً عليـك ، ورُبَّ قَتْـل عـارُ[2]

فرب عندهم مبتـدأ ، وعـار خبره ؛ ومـذهب جمهور البصريين أنها حرف ، والبيت مُحتمِل لكون عار خبر مبتـدأ محـذوف ، أي هو عـار ، وكون قتل مبتـدأ مجروراً برب كما جُرَّ بالبـاء حَسْبُ في : بحسبـك درهم ، ولو كانت رُبَّ اسما لجـاز : بِرُبَّ رجلٍ مررت كما تقول : بزيدٍ مررت .

(بل هي حرف تكثير[3]، وفاقا لسيبويه) ـ وكذا قـال ابن خروف إن هـذا

---

(١) ذكر فى(ز) سبع لغات فقط .

(٢) في المغني ١٣٤/١ : رُبَّ حرف جر ، خلافا للكوفيين في دعوى اسميته ، وقولهم إنه أخبر عنه في قوله : إن يقتلوك ... البيت ـ ممنوع ، بل عار خبر لمحذوف ، والجملة صفـة للمجرور ، أو خبر للمجرور ، إذ هو في موضع مبتدأ ، كما سيأتي ...

وفي المقتضب ٦٥/٣ : ولا يجـوز مثـل هـذا في بـاب رُبَّ ، لأنهـا حرف ، فـأمـا قـولـه : ان يقتلوك ... البيت ، فعلى إضمار هو ، لا يكـون إلاَّ على ذلـك ، فهـذا إنشـاد بعضهم ، وأكثرهم ينشـده : وبعضُ قتلٍ عارٌ ، فلا شاهد .

وفي حاشيته : نقل ابن السيد فيما كتبه على الكامل قول المبرد : هكذا أنشده النحويون : ورُبَّ قتل عارٌ ، على إضمار : هو عارٌ ؛ وأنشدنيه المازني : وبعضُ قتلٍ عارٌ ، وهو الوجه .

والبيت لثابت قطنة .

(٣) قـال في المغني ١٣٤/١ : وليس معنـاهـا التقليل دائما ، خلافـا لـلأكثرين ، ولا التكثير دائما ، خلافـاً لابن دُرُسْتُـويـه وجمـاعـة ، بـل ترد للتكثير كثيراً ، وللتقليـل قليـلاً ؛ وفي لسـان العرب : قـال الزجاج : من قال إن رُبَّ يعني بها التكثير ، فهو ضد ما تعرفه العرب .

مذهب سيبويه ، وكلام سيبويه في باب كم يقتضي ذلك ، ولا معارض له في كتابه ، لكن الأكثرون على أنها للتقليل ، وهو المنسوب عند كثيرين لسيبويه وغيره من أكابر البصريين والكوفيين ، كأبي عمرو والخليل والكسائي والفراء ؛ وحاصل ماقيل فيها أنها للتقليل ، أو للتكثير مطلقا ، أو له في مواضع الافتخار ، أو للتقليل والتكثير ، أو لا دلالة لها على واحد منها ، وإنما يُفْهَم من خارج ؛ فما أفهم التقليل :

٢٣٤ ـ ألا رُبَّ مولود وليس له أبٌ وذي ولَدٍ لم يَلْدَه أبوان[١]

ومما أفهم التكثير قوله عليه السلام : « يارُبَّ كاسيةٍ في الدنيا ، عاريةٌ يوم القيامة »[٢] وقول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول[٣]: رُبَّ صائمِه لن يصومه ، وقائمِه لن يقومه .

(والتقليل بها نادر) ـ ومن تتبَّع كلام العرب نثراً ونظماً عرف ذلك .

هذا معنى كلام المصنف ، والمغاربة يقولون : هي لتقليل جنس الشيء أو تقليل نظيره ، ومازعم المصنف أنه نادر ، قال بعض المغاربة : إنه أكثر ما يقع فيها ، والأقرب أنها تستعمل لهما .

(ولا يلزم وصفُ مجرورها) ـ وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وعليه نصَّ

---

(١) في المغني ١٣٥/١ : ومن الثاني ـ أي التقليل ـ وذكر البيت وبيتين بعده :

وذي شامةٍ غرّاءَ في حُرِّ وجهه مجلَّلةٍ لا تنقضي لأوان
ويكمل في تسع وخمس شبابُه ويهرم في سبع معاً وثمان

قال : أراد ـ أي بالأبيات الثلاثة ـ عيسى وآدم عليهما السلام ، والقمر .

(٢) رواه البخاري عن أم سلمة في حديث طويل : كتاب التهجد ١٩ ، والتحريض على صلاة الليل ٥/ : عارية في الآخرة .

(٣) زاد في المغني هنا : بعد انقضاء رمضان .

الأخفش ، وقاله أيضا الزجاج والفراء وابن طاهر وغيرهم ، واختاره ابن عصفور ، ووجّه بأن مافيها من معنى القلة أو الكثرة يغني عن الوصف كما في كم الخبرية ، واحتج له بقول أم معاوية :

٢٣٥ ـ يارُبَّ قائلةٍ غداً   يالهفَ أمِّ معاويةْ !.[1]

وقوله : ألا رُبَّ مولودٍ ... البيت .

(خلافاً للمبرد ومن وافقه) ـ كابن السراج والفارسيّ ، وعليه أكثر المتأخرين ومنهم الشلوبين ، وفي البسيط أنه رأى البصريين ، واحتج له بأن عاملها يحذف غالباً ، فجعل التزام الوصف كالعوض ، ورد بأن الغالب ذكره ، ويجتمعان نحو : رُبَّ رجلٍ عالم لقيت ، فلا عوضية ؛ وفي حذفه وذكره مذاهب :

ـ نادر الحذف ، وهو قول الخليل وسيبويه ؛ ـ كثيره ، قول الفارسيّ والجزوليّ ؛ ـ مُمتنعه ، قول كلدة الأصفهانيّ ؛ ـ لازمُه ، حكاه الضياء في البسيط : إن لم تقم دلالة وجب ذكره ، كقولك ابتداءً : رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيت ، وإن قامت ونابت الصفة منابه لم يجز أن يظهر نحو : رُبَّ رجل يفهم هذه المسألة ، لمن قال : فهمتها ، والتقدير : وجدت ؛ وإلاَّ جاز الأمران ، نحو أن يقال : مالقيت رجلاً عالماً ، فلك أن تقول : رُبَّ رجلٍ عالم لقيت ، ولك حذف لقيت ، قاله ابن أبي الربيع ، وسيأتي قول[2] آخر للمذكور عنه[3].

---

(١) جاء به في المغني ١٣٧/١ دليلاً على صحة استقبال ما بعدها ، قوله :

٢٣٦ ـ فإن أهلك فرُبَّ فتىً سيبكي   عليَّ مهذَّبٍ رخص البنان

وقوله ـ وصحته : وقولها ـ أم معاوية ؛ أو أن قائله من الرجاز يحكي قول أم معاوية ـ :

يارُبَّ قائلة غداً   يالهفَ أم معاويه

وهو هنا شاهد على إغناء مافي رب من معنى القلة أو الكثرة عن وصف مجرورها : قائلةٍ .

من (٢) إلى (٣) سقط من (غ) ، وفي (ز) : مثل بدل قول ، وقد استدرك العبارة بهامش الصفحة .

(ولا مُضِيٌّ[١] ما يَتعلَّقُ به) ـ خلافاً للمبرد والفارسيّ ، وهو المشهور ، واختاره ابن عصفور ؛ بل يكون ماضياً وحالاً ومستقبلاً ، إلاَّ أن المضيَّ أكثر ، وهو قول بعض النحويين ، واختاره المصنف ، وقصر ابن السراج المنع على الاستقبال ؛ واحتج الأول بقوله :

مكرر ٢٣٦ فإن أهلِكْ فرُبَّ فتىً سيبكي   عليَّ مخضَّبٍ رخصِ البنان[٢]

وخُرِّج على أن سيبكي صفة ، والعامل ماضٍ محذوف ، أي لم أقض حقَّه ، بدليل قوله بعد :

بقية ٢٣٦ ـ ولم أكُ قد قضيت حقوق قومي   ولا حقَّ المهنَّد والسنان

على أن هذا إنما هو على قول الجمهور في أن رُبَّ تحتاج إلى ما تتعلق به ، وذهب الرماني وابن طاهر إلى أنها لا تتعلق بشيء ، كالباء في بحسبك درهم ، ولولا ولعل في لغة من جرَّ بها ، وإنما هي خافضة لمبتدأ ، وعلى التعليق[٣] ، قيل موضع مجرورها نصبٌ أبداً ، وهو مذهب الزجاج ، ورد بقولهم : رُبَّ رجلٍ عالم قد لقيته ، إذ يؤدِّي إلى تعدِّي الفعل إلى الظاهر ومضمره ، وقيل : يكون محله النصب والرفع ، على حسب العامل ، وهي زائدة في الإعراب ، ويجوز الاشتغال عند وجود الضمير ، وهو قول الأخفش والجرميّ ، وأقرب شبه لها على هذا اللام المقوية في : لزيد ضربت .

(بل يلزمُ تصديرُها) ـ أي على ما تتعلق به ، فليس في كلام العرب : لقيتُ رُبَّ رجلٍ عالمٍ ، ولا يلزم تصديرُها أوَّلَ الكلام ، قال :

---

(١) معطوف على قوله : ولا يلزم وصف مجرورها .

(٢) في المغني ١٣٧/١ : والدليل على صحة استقبال مابعدها قوله :

☆ فإن أهلِكْ فرُبَّ فتىً سيبكي   عليَّ ... البيت

وهو لجحدر بن مالك اللص .

(٣) في (غ) : وعلى التعليل .

٢٣٧ ـ تيقَّنتُ أنْ رُبَّ امرئ خيل خائناً أمينٌ ، وخوَّانٍ يُخال أميناً[1]

وقال :

٢٣٨ ـ أماويَّ إني رُبَّ واحدِ أمِّه وجدتُ فلا قتلٌ لديَّ ولا أسرُ[2]

(وتنكيرُ مجرورها) ـ أي الظاهر الذي يليها نحو : رُبَّ رجلٍ لقيت ؛ وأجاز بعض النحويين تعريفه بال ، وأنشدوا :

مكرر ٢٢٨ ـ ☆ ربما الجامل المؤبل فيهم .. ☆

البيت بالجرِّ ، وخرج على زيادة ال ، إن صحَّتْ هذه الرواية .

(وقد يُعطفُ على مجرورها وشبهه مضافٌ[3] إلى ضميرِهما) ـ نحو : رُبَّ رجلٍ وأخيه أكرمت ؛ والمراد بشبهها كم وأي وكل نحو : كم عبدٍ وأخيه أعتقت ،

---

(١) في الدرر ١٩/٢ : استشهد به على مجيء رُبَّ خبراً لأنْ المخففة من الثقيلة ، وتقدّم الاستشهاد به أيضا في النواسخ ٣٣١/١ على مجيء خبر أن جملة مقرونة برب ، فظاهر ماهناك أن الخبر هو الجملة لانفس رب ، وظاهر ماهنا بالعكس ، فليتأمل .

والشاهد هنا على لزوم تصديرها أول الكلام ، كما قال الشارح .

(٢) في الدرر ١٨/٢ :

ملكت فلا أسرٌ لديَّ ولاقتلُ

وفي ٥٦/٢ :

تركت فلا قتل لديه ولا أسر

قال : وروى الدماميني : أخذت بدل ملكت ، ورواه الرضي : أجرت ، وهو الصحيح ، وروى صاحب اللباب :

أقلت فلا غرمٌ عليَّ ولا جدلُ .

من جدل عليه إذا صال عليه بالظلم ، وليس كذلك فإن البيت من قصيدة رائية لحاتم الطائي ـ ديوانه ١١٨ ـ

قال صاحب الدرر : استشهد به على مجيء رب خبراً لأن المخففة من الثقيلة عند أبي حيان ، ونقض الدماميني ذلك بوقوعها خبراً لأن في قوله : أماويّ .. البيت ، قال : وهذا عجيب منه ـ رحمه الله ـ فإن مافي البيت لا ينافي الصدرية ... وجاء بكلام كثير حول تنكير ، واحد أمه ، وتعريفه ..

والشاهد هنا ، كما في البيت السابق ، على عدم لزوم تصديرها أول الكلام ، كما سبق القول .

(٣) في (د) : مضافا

وأيّ فتى هيجاء أنت وجارها ، وكل شاة وسخلتها بدرهم ، وهو على نية جعل ضمير النكرة في حكم النكرة ، والغالبُ أن العرب لا تفعل ذلك إلاَّ بعد ما تطلب التنكير كرُبَّ ، وما ذكر بعد سبق لفظ النكرة كما مثل ؛ قال سيبويه : وهو على جوازه ضعيف ، وقاسه الأخفش ، وحكى الأصمعي أنه قال لامرأة : ألفلان أبٌ وأخٌ ؟ فقالت : رُبَّ أبيه[1] رب أخيه ؛ وهو أضعف مما قبلُ ؛ وشرط ماقبلُ أيضا كونه في العطف بالواو ، وفي سلوك هذا مع غير رب ونحوها خلاف ، وصححوا الجواز نحو : هذا رجلٌ وأخوه ، تريد التنكير أي وأخ له ، إلاَّ أن هذا مع رب ونحوها نص ، بخلاف هذا .

(وقد تجرُّ ضميراً) ـ نحو :

٢٣٩ ـ رُبَّهُ امرأ بك نال أمنعَ عزةٍ   وغِنىً بُعَيْدَ خصاصةٍ وهوان[2]

وقضية قوله : وقد ، أن ذلك قليل ، وقد صرَّح بالقلة في غير هذا الكتاب ، ومرة قال : شاذ ، فإن عنَى القلة بالنسبة إلى جرِّ الظاهر ، والشذوذ من حيث القياس ، فذلك صحيح ، والنحويون أوردوا هذا على أنه جائز فصيح ، وكثير من النحويين ، ومنهم الفارسيّ ، على أن هذا الضمير معرفة ، وقال قوم منهم ابن عصفور نكرة .

(لازماً تفسيرُه) ـ نحو : رُبَّهُ رجلاً ، ولا يُحذف ، وإن دلَّ الكلام عليه ،

---

(١) في (د) : ورب أخيه

(٢) في معجم شواهد العربية لم يذكره في غير الهمع ٢٧/٢ ، والدرر ٢٠/٢ ـ

وفي الدرر : نال أو في عزة ... قال : استشهد به على جواز جرِّرُبَّ للضمير المفرد المذكر ، وتفسيره بنكرة مطابقة له في المعنى ؛ وذلك في قوله : رُبَّهُ امرأ ... البيت ، قال : ولم أعثر على قائل هذا الشاهد .

وقد سبق تفصيل أقوال النحاة واللغويين في : رُبه ، بما يتمشى ويكمل ويوضح قول المصنف والشارح هنا ، بجواز جرِّ رُبَّ للضمير .

فلا تقول في جواب : هل رأيتَ رجلاً عـالمـاً ؟ رُبَّـهُ رأيت ، بخلاف : نعم رجـلاً زيدٌ .

(بمتأخِّرٍ) ـ وجَرَى تفسيرُ الضمير المتقدِّم بالظاهر المتأخر هنا ، مجرى التفسير في : نعم رجلاً ، لتقاربهما معنى ، قـال الزجـاج : رُبَّـه رجلاً معنـاه : أقلل بـه في الرجال . انتهى . وهو أمدح من رُبَّ رجلٍ .

(منصوبٍ على[1] التمييز) ـ كما تقدم ، وسُمع جرُّه شذوذاً ، رُوي :

مكرر٢٣٢ واهٍ رأبْت وشيكاً صَـــــدْعَ أعظمِـــــه
ورُبَّـــهُ عَطِبـــاً أنقـــذت من عطبــه[2]

بالجرِّ ، والمشهور فيه النَّصْبُ ، ووجه الجرِّ نيَّةُ مِنْ ، أي مِنْ عَطِبٍ ، كقولهم : نعمَ مِنْ رجلٍ .

(مطـابقٍ للمعنى) ـ المقصود للمتكلم لا للفـظ المضمر في الأغلب ، نحو : رُبَّـه امرأةً ورجلين ، وكذا الباقي .

---

(١) سقط الجار والمجرور من (د) .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشمـوني والصبـان ٢٠٨/٢ : أي رُبَّ واهٍ ، من وهى الحـائــط إذا همَّ بـالسقوط ، ورأبت أصلحت ، ومـادتـه : رأب ، وقـد صحفـه كثير منهم فظنـه من الرؤيـة البصريـة ، وصـدع أعظمـه كلام إضـافي مفعولـه ، ووشيكا نصب على أنـه صفـة لمصـدر محذوف أي رأبـا وشيكا أي سريعا .

والشاهد في : ورُبَّهُ عَطِباً حيث دخلت رُبَّ على الضمير ، وهو مجهول عند البصرية ، فلا يعود على ظاهر ، وعطِبـاً تمييز بحسب الضمير ، ويروى : عَطِبٍ بـالجرِّ على نيـة منْ ، وهو شـاذ .. والعطِب الأول صفة مشبهة بكسر الطاء ، والثاني مصدر بفتحتين ، أي ربه من عطب ، أي مشرف على الهلاك ، أنقذته من عطبــه ، أي من هــلاكــه . وقــد جــاءت الروايــة في (د ، غ) والــدرر : عَطِبٍ بــالجرّ ، وفي اللســان ـ ربب : وقـال أبـو الهيثم : العرب تـزيـد في رُبَّ هـاء ، وتجعـل الهـاء اسماً مجهـولاً لا يُعرف ، ويبطل معها عمل رب ، فلا يخفض بها مابعد الهاء .. وأنشد :

مكرر ٢٣٢ ـكائن رأبت وهـــايـــا صَـــدْعِ أعظمـــه ورُبَّـــهُ عَطِبـــاً أنقـــذت مِ العطَب

(ولزومُ إفرادِ الضمير وتذكيره ، عند تثنية التمييز وجمعه وتأنيثه ، أشهرُ من المطابقة) ـ والإفراد مذهب البصريين ؛ فتقول : رُبَّهُ رجلاً ورجلين ورجالاً وامرأةً وامرأتين ونساءً ، والمطابقة قولُ الكوفيين ، قال ابن عصفور : قالوه قياساً ، والصواب أنهم قالوه سماعاً ، فحكوا عن العرب : رُبَّها امرأة ، ورُبَّهما رجلين ، أو امرأتين ، ورُبَّهم رجالاً ، ورُبَّهنَّ نساءً ؛ ومن التزم وصف مجرور رُبَّ ، لم يقُلْ ذلك في : رُبَّهُ رجلاً .

قال ابن أبي الربيع : استغني بدلالة الإضمار على التفخيم عن الوصف ، فرُبَّهُ رجلاً بمنزلة : رُبَّ رجلٍ عظيم لا أقدر على وصفه ، وقال أيضا : إنه يلزم حذف ما تتعلق به رُبَّ هنا ، لما فيه من زيادة التعظيم ، وفيه نظر ، وقد ذُكِرَ في قوله :

٢٤٠ ـ رُبَّهُ فتيةٌ دعوت إلى ما يورث الحمد دائمًا فأجابوا[1]

---

(١) في المغني ٤٩١/٢ : الخامس ـ أي من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة ـ أن يُجَرَّ برُبَّ مفسَّراً بتمييز ، وحكمه حكم ضمير نعم وبئس ، في وجوب كون مفسره تمييزاً ، وكونه هو مفرداً ، وقال : رُبَّهُ فتيةً دعوت ... البيت ، قال : ولكنه يلزم أيضا التذكير . وقد جاء البيت بالمغني ـ ش٧٣٨ ص٤٩١ ـ على هذا النحو :

رُبَّهُ فتيةً دعوتُ إلى ما يُورث المجدَ دائبـاً فأجابوا

وجاء على هذا النحو أيضا في الأشموني ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٠٨/٢ ـ قال : الشاهد في : رُبَّه فتيةً ... حيث جاء الضمير فيه مفرداً ، والمميز جمعاً ، فإن فتية جمع فتى ، والمشهور أن الضمير يفرد دائما والمميز بحسب القصد ؛ وعند الكوفية هذا الضمير يرجع إلى مذكور تقديراً، فيثنى ويجمع ويؤنث على حسب مميزه ؛ وكلمة ما موصولة ، ودائبا بالباء الموحدة أي دائما ، صفة لمصدر محذوف ، أي إيراثا دائبا ؛ وقد جاءت الرواية في نسخ التحقيق الثلاث : دائماً بالميم .

وفي الدرر ٢٠/٢ ، ٢١ : واختلف في الضمير المجرور برب ، فقيل : معرفة ، وإليه ذهب الفارسيّ وكثيرون ، وقيل : نكرة ، واختاره الزمخشري وابن عصفور ، لأنه عائد على واجب التنكير ؛ وجعل ابن مالك دخول رب والكاف على الضمير نادراً ، فقال في ألفيته :

وما رووا من نحو : رُبَّهُ فتىً نزر كذا كها ، ونحوه أتى

وقوله :

مكرر ٢٣٩ ـ ☆ رُبَّهُ امرأً بك نال أمنع عزة ☆

وقوله :

مكرر ٢٢٣ ـ ☆ ورُبَّه عطباً أنقذت من عطبه ☆

(**فصل**[١]) : (قد يلي ـ عند غير المبرد ـ لولا الامتناعية ، الضمير الموضوع للنصب والجرّ) ـ أشار بقد إلى قلة ذلك ، بالنسبة إلى ماهو حقها من وقوع ضمير الرفع بعدها ، لأنه عبارة عن الظاهر ، والظاهر بعدها مرفوع ، وعلى ماهو حقها جاء قوله تعالى : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾[٢]، وهو أكثر كلام العرب ، ويجوز في لغة : لولاكَ ولولاكِ ولولا كما ولولاكم ولولاكن ولولاي إلى آخره ، وأنكر ذلك المبرد ، وقال في قوله :

٢٤١ ـ وكم موطنٍ لولاي طِحْتَ كما هَوى بأجرامه من قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهوي[٣]

ـ أنشده سيبويه ـ إن في القصيدة لحناً كثيراً ، وقال الشلوبين : اتفق أئمة

---

(١) سقط لفظ « فصل » من (ز ، غ) ومن بعض نسخ التسهيل

(٢) سبأ : ٣١

(٣) في المقتضب ٧٣/٣ : وكذلك قول الأخفش : وافق ضميرُ الخفضِ ضميرَ الرفع في : لولاي ، فليس هذا القول بشيء .. قال الشارح المحقق : في الكامل ٤٨/٨ ـ ٤٩ : أما قوله : لولاك فإن سيبويه يزعم أن لولا تخفض المضمر ، ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء ، فيقال : إذا قلت : لولاك فما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة ؟ وضمير النصب كضمير الخفض فتقول : إنك تقول لنفسك : لولاي ، ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء ، كقولك : رماني وأعطاني ، قال يزيد بن الحكم الثقفي :

وكم موطن لولاي طحت ... البيت

فيقال له : الضمير في موضع ظاهره ، فكيف يكون مختلفاً ؟ وإن كان هذا جائزاً فلم لايكون في الفعل وما أشبهه ؟ وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع ، ولكن وافق ضمير الخفض ، كما يستوي الخفض والنصب ، فيقال : فهل هذا في غير هذا الموضع ؟ قال أبو العباس : والذي أقوله : إن هذا خطأ =

البصريين والكوفيين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء على رواية : لولاك عن العرب ، قال : فإنكار المبرد هذَيان ، وقال رؤبة :

٢٤٢ ـ ☆ لولا كما لخرجت نفساكما[1] ☆

وأنشد الفراء :

٢٤٣ ـ أتُطمِعُ فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يَعرض لأحسابنا حَسَنْ[2]

واحترز بالامتناعية من التحضيضية ، فإنما يليها الفعل ظاهراً أو مضمراً أو معموله . ويقال : طاح يَطوح ويَطيح هلك وسقط ، وكذلك إذا تاه في الأرض ، وطوَّحه توَّهه وذهب به ههنا وههنا ، وهوَى بالفتح يَهوِي هُوِيّاً سقط إلى أسفل ، وكذلك الهُوِيُّ في السير إذا مضى ، وهوَى وانهوَى بمعنى ، وقد جمعهما يزيد بن الحكم الثقفي في قوله :

☆ وكم موطن لولاي ... البيت ☆

= لا يصلح إلا أن تقول : لولا أنت ، كما قال الله عز وجل : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾ ـ سبأ : ٣١ ومن خالفنا يزعم أن الذي قلناه أجود ، ويدعي الوجه الآخر ، فيجيزه على بعده .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٠٦/٢ : قاله يزيد بن الحكم ، وكم خبرية بمعنى كثير ، وموطن مميزه ، والشاهد في لولاي ، فإنه حجة على المبرد ، وطحتَ بفتح التاء جوابه ، أي هلكت ، من طاح يطوح ويطيح ، والكاف للتشبيه ، وما مصدرية أو موصولة ، وهوى سقط ، من باب ضرب ، والأجرام جمع جرم الشيء وهو جثته ، والباء في محل النصب ، والقُنَّة مثل القلة أو هي أعلى الجبل ، والنِّيق أرفع موضع في الجبل ، ومُنْهوٍ بضم الميم الهاوي وهو فاعل هوَى .

(١) هذا الرجز لرؤبة ، جاء به الشارح رداً على المبرد ، وشاهداً على مجيء الضمير الموضوع للنصب والجر بعد لولا الامتناعية في قوله : لولاكما .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٠٦/٢ : قاله عمرو بن العاص ، والشاهد في لولاك ، فإنه حجة على المبرد ، حيث أنكر مجيء نحوه في الفصيح . والحاصل أن الأصل في لولا أن يكون فيما يليه ضمير الرفع ، فلولاك ولولاه ولولاي قليل ، وأنكره المبرد أصلاً ، وقال : لا يوجد في كلام من يحتج به ، وأراد بحَسن الحسن بن عليّ بن أبي طالب ، رضي الله عنهما .

والقُنَّـة بـالضم أعلى الجبل مثل القُلَّـةِ ، والنِّيق أرفع موضع في الجبل ، والجمع نياق .

(مجرورَ الموضع عند سيبويه) ـ لامتناع النصب ، إذ لم يأتوا بنون الوقـايـة في لولاي ، والرفع[1] ، لأنه ليس من ضمائره .

(مرفوعَه عنـد الأخفش والكوفيين) ـ ووضع ضمير الجرّ موضع ضمير الرفع ، كما عكس ذلـك في : مـا أنـا كأنت ، ولا أنت كأنـا ، وفيـه إقرار لولا على مـاثبت لها ، وعـدم مخـالفـة الأصل ، بعـدم تعلق الجـارّ ، على أنـه قـد قيل : إنهـا تتعلق بمحـذوف واجب الإضمار ، أي لـولاي حضرت ؛ ورُدَّ بلـزوم تعـدّي فعـل المضمر المتصل إلى مضمره[2] ؛ والأقرب على الجرّ أنها لا تتعلق كما في لعلَّ على الجرّ .

(ويُجَرُّ بلعـلَّ وعـلَّ في لغـة عُقيـل) ـ حكى ذلـك عنهم أبـو زيـد ، وأنكر بعض النحويين ذلك ، وخرَّج :

 ☆ لعلَّ أبي المغوار[3] ... ☆ البيت

(١) أي وامتناع الرفع

(٢) في (د) إلى مظهره .

(٣) في خزانة الأدب ٣٧٠/٤ : ش٨٧٧ :

فقلت : ادع أخرى وارفـع الصـوت جهرة لعـلَّ أبي المغـوار منـك قريب

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٠٥/٢ : دعوة بـدل جهرة ، قـال كما قـال في الخزانـة : قاله كعب بن سعد الغنوي ، وفي اللسان : كعب بن سويد الغنوي .

قـال في الخزانـة : على أن لعـل في لغـة عقيـل جـارة كما في البيت ، ولهم في لامهـا الأولى الإثبـات والحذف ، وفي الثانية الفتح والكسر .

قال ابن جني في سر الصناعة : حكى أبو زيد أن لغة عقيل : لعل زيدٍ منطلق ، بكسر اللام الآخرة من لعل وجر زيد ، وروى البيت لكعب بن سعد :

فقلت ادع أخرى وارفـع الصـوت ثـانيـا لعل أبي المغوار ... البيت

وقال أبو الحسن الأخفش : ذكر أبو عبيدة أنه سمع لام لعل مفتوحـة في لغـة من يجرّ بهـا في الشعر ، كقوله :

ونحوه ، على حذف مضاف ، وهو ضعيف ، فهي لغة ثابتة ، وممن حكاها أيضا الأخفش والفراء .

(وبمتى في لغة هُذيل) ـ قال المصنف وغيره : فتكون بمعنى مِنْ ، وحكوا من كلامهم : أخرجها متى كُمِّهِ ، أي مِنْ كُمِّهِ ؛ وقال بعض النحويين : إن متى تكون بمعنى وسط ، فتجرُّ مابعدها ، وحكى : وضعها متى كُمِّهِ ، أي وسطه .

(**فصل**) : (في الجرِّ بحرف محذوف) :

(يُجَرُّ برُبَّ محذوفة بعد الفاء كثيراً) ـ نوزعَ في قوله : كثيراً ، لقلَّة ما ورد من ذلك ، ومنه :

٢٤٥ ـ فَحُورٍ قد لهوتُ بهنَّ عِينٍ نواعمَ في المروط وفي الرياط[1]

المروط جمع مِرط يكسر الميم ، وهو كساء من صوف أو خز يؤتزر به ، والرِّياط والرَّيْطُ جمع ريطة ، وهي الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ولم تكن لفقين .

(وبعد الواو أكثر) ـ ودواوين العرب مشحونة بذلك .

=

٢٤٦ ـ لعلَّ اللهِ يمكنني عليها جهاراً من زهير أو أسيدِ

ونقل ابن مالك اللغتين الأخريين في علّ .

والبيت السابق جاء به في الخزانة برقم/٨٧٨ من قصيدة لخالد بن جعفر ، وزهير هو ابن جذيمة بن رواحة العبسيّ ، وأسيد بفتح الهمزة وكسر السين أخو زهير .

(١) في ش ، ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٣٢/٢ ؛ قاله المتنخل مالك بن عويمر الهذليّ ـ هذليين ١٩/٢ .

والشاهد في قوله : فحورٍ ، حيث أضمر رُبَّ بعد الفاء ، أي فرُبَّ حُورٍ ، جمع حوراء ، وهي الشديدة بياض العين ، مع شدة سوادها ، وعِينٍ بالجرِّ صفة ، جمع عَيناء ، وهي الواسعة العين ... والمروط جمع مِرط بكسر الميم ، وهو إزار له علم ، والرياط جمع ريطة بكسر الراء ، وهي الملاءة التي لم تلفق .

(وبعد بَلْ قليلاً) ـ نحو :

٢٤٧ ـ بل جَوْزِ تَيْهاءَ كظهرِ الحَجَفَتْ[1]

جَوْز كل شيء وسطه .

(ومع التجرُّد أقلُّ) ـ أي التجرُّد من الواو والفاء وبل نحو قول جميل :

٢٤٨ ـ رسمِ دارٍ وقفت في طللـــــه كـدت أقضي الحيــاة من جَلَلــهِ[2]

أي من أجله ، ويقال : من عظمه في عيني ـ

(وليس الجرُّ بالفاء وبل باتفاق) ـ وكذا نقل الاتفاق ابن عصفور ، فمن عـدَّ الفاء وبل من حروف الجر فهو واهم أو متجوز .

---

(١) في الخصائص لابن جني ١ /٣٠٤ قال الشارح المحقق :بعده :

قطعتهـــا إذا المهـــا تجـــوَّفت مـــآرنـــا إلى ذراهـــا أهـــدفت

جوز التيهاء وسطها ، والحجفة الترس من جلد ، وتجوفت في جوفها ، والمآرن أصلها المآرين جمع المئران ، وهو كناس الوحش ،وذراها ظلها ، وأهدفت لجأت . وقوله : جوز تيهاء أي رُبَّ جَوْزِ تيهـاء ، وقولـه : كظهر الحجفـة أي في الاستواء ، وقولـه : قطعتهـا إذا المها تجـوفت مـآرنـا أي في وقت الظهيرة حين يدخل بقر الوحش كنسه من الحر ، وتلجأ إلى ظل المآرين .

وفي الإنصاف صـ٣٧٩ بعـد أن ذكر البيت :أراد : بل رُبَّ جوز ـ أي أن الجرَّ برب مضمرةبعـد بل ، قـال الشـارح المحقـق : هـذا البيت من شـواهـد ابن يعيش في شرح المفصـل صـ١٢٨١ ، ورضي الـدين في شرح شافيـة ابن الحـاجب رقم ١٠١/ ، وابن جني في سر صنـاعـة الإعراب رقم ١٠٧ ج١ صـ١٧٧ ، وفي الخصـائص ١ /٣٠٤ ، وقـد أنشـده ابن منظـور ـ ح ج ف ، ونقـل عن ابن بري أنـه من أرجـوزة لسـؤر الـذئب . والتيهاء الصحراء يضل سالكها ، وجوزها وسطهـا ، وشبـه الصحراء بظهر الترس ، لأنها غير ذات أعلام يهتدي بها السائر ، وذكر الوسط ليشير إلى أنه لم يتهيبها وأنـه توسطهـا ، كنـايـة عن كونـه قويـاً جلـداً جريئاً لا يهاب . وللنحاة في هذا البيت شاهدان : أحدهما في قولـه : بل جوز تيهـاء ، حيث جرَّ جوز تيهاء برب المحذوفة بعد بل ، والثاني في قوله : الحَجَفَتْ ، حيث وقف على تاء التأنيث بالتاء لا بالهاء .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ /٢٣٣ : قالـه جميل بن معمر ـ ديوانـه ١٨٧ ـ أي رب رسم دار ، وفيه الشاهد ؛ حيث جرَّ رسم برب المضمرةٍ ولم يتقـدمهـا واو ولا فـاء ولا بل ، وهو قليل جداً ، ورسم الدار ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الدار كالرمـاد ونحو ، والطلل مـا شخص من آثـارهـا ، وقوله : من جلله أي من أجله ، وقيل : من عظمه في عيني .

(ولا بالواو ، خلافاً للمبرد ومن وافقه) - بل هي عاطفة ، والجرُّ برُبَّ ، ولهذا لايصحبها العاطف ، وقال المبرد وبعض الكوفين : الجرُّ للواو ، قالوا :ويدل على أنها ليست للعطف ، مجيئها في أول القصيدة نحو :

٢٤٩ - ☆ وقاتم الأعماق خاوي المخترقن[1] ☆

والأقرب الأول ، وهو قول البصريين ، والعطف[2] أول القصائد لعله على ما في النفس ، كما قال زهيرأول قصيدته :

٢٥٠ - ☆ دَعْ ذا وعَدِّ القولَ في هَرِمٍ[3] ☆

ولم يسبق في اللفظ ما يشار إليه ، وإنما عادتهم الغَزَل أول القصائد ، وذكر الأطلال ونحو ذلك ، فإذا ترك هذا في أول قصيدة ، عطفوا أو أشاروا إلى ما يقدِّرون من ذلك المفهوم ، بمقتضى كثير من استعمالهم أو أكثره .

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ /٣٢ : قاله رؤبة بن العجاج من قصيدة مرجزة تنيف على مائة وسبعين بيتا ، والواو فيه واو رُبَّ ، أي ورُبَّ قاتمِ الأعماق ... والقاتم المكان المظلم المغبر ، من القتام وهو الغبار ؛ والأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ، وهو مابعد من أطراف المفازة ، والخاوي من خوى البيت إذا خلا عن الساكن ؛ والمخترق الممر الواسع المتخلل للرياح ؛ لأن الماء يخترقه ، مفتعَل من الخرق ، وهي المفازة الواسعة تنخرق فيها الرياح . وقد جاء بالبيت شاهداً على التنوين الغالي في المخترقن ؛ والشاهد هنا على أن الجرَّ بالواو ، في رأي المبرد ومن وافقه من الكوفيين ؛ بدليل مجيئها في أول القصيدة ، ولا شيء قبلها تعطف عليه .

(٢) في (ز) : والعاطف

(٣) في الدر ٢ /٣٩ عجزه :

☆ خير البُداة وسيد الحضر ☆

قال استشهد به على طريق التنظير ، لأن البحث في واو رُبَّ ، فإن القائل بالعطف في الواو التي في أول القصائد نظَّر بهذا - أي جاء بهذا الشاهد نظيراً - لأن الشاعر عنده يمكن أن يعطف على ما في نفسه كالبيت السابق - وقاتم الأعماق ... كما يشير إلى ما في نفسه ، كما في هذا البيت .. ومن العرب من يجعل أول القصيدة :

☆ لمن الديار بقنة الحجر ☆

وقد ثبت أن هذا المطلع من وضع حماد الراوية ، في قصة مشهورة مع المفَضل الضبيِّ أمام الخليفة المهدي . وبيت الشاهد أول قصيدة لزهير بن أبي سلمى - ديوانه ٨٨ ..

(ويُجَرُّ بغير رُبَّ أيضا محذوفاً في جواب ما تضمَّن مثلَه) ـ نحو : زيدٍ ، في جواب من قال : بمن مررتَ ؟ ومنه ما في الخبر أنه عليه السلام قال : « أقربِهما بابا »[1] جوابا لقائل : فإلى أيها أهدي ؟

(أو في معطوفٍ على ما تضمنه بحرفٍ متصل) ـ نحو : لك مما يداك تجمع ما تنفقه ، ثم غَيرِك المخزونُ ؛ أي ثم لغيرك .

(أو منفصل بلا) ـ نحو :

٢٥١ ـ مـــا لمحبٍّ جلـــدٌ إن هُجرا ولا حبيبٍ رأفـــةٌ فيَجْبُرا[2]

(أو لو) ـ حكى الأخفش في المسائل أنه يقال : جئ بزيدٍ أو عمرو ولو كليهما ؛ وأجاز في كليهما الجرّ بتقدير : ولو بكليهما ، والنصب بإضمار ناصب ، والرفع بإضمار رافع ، وقال الشاعر :

٢٥٢ ـ متى عُـذْتُمْ بنـا ، ولـو فئـةٍ منّـا
كُفيتُم ، ولم تَخْشَوْا هـوانـاً ولا وهنـا[3]

وجوّز سيبويه في قولهم : ائتني بدابةٍ ، ولو حماراً ، الجرّ على ضعف .

---

(١) في (د) : أقربها إليك داراً ؛ جواباً لمن قال : بخاري أدب ٣٢/ وشفعة ٣/

(٢) في الدرر ٢ /٤٠ : استشهد به على أن حرف الجر يحذف في جواب ما يضمر مثله ، أو معطوف عليه متصل أو منفصل بلا ، واستشهد به الأشموني على هذه المسألة ، وروايته : أن يَهْجُرَا ، قال الصبان : أي قوة للهجر ، والشاهد في قوله : ولا حبيبٍ ، وقوله : فيجبرا بالنصب على إضمار أن . انتهى

قال : والبيت من شواهد العيني أيضا ، قال : والشاهد في قوله : ولا حبيبٍ ، حيث جاء تقديره : مجروراً لكونه عطف على قوله : لمحبٍّ بحرف منفصل : ولا ، لحبيب رأفة .... ولا يعرف قائله .

(٣) في الدر ٢ /٤٠ : استشهد به على حذف الجارّ بعد لو ، وفي الأشموني في مبحث حذف الجار :السادس : في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله : متى عذتم بنا ... البيت ، قال الصبان : أي ولو عذتم بفئة ، وعدم صحة كون الجرّ هنا بالعطف على نا ، لأن لو لاتدخل إلا على الجملة دون المفرد ، والغالب في مثل هذا النصب ، كقولهم : ائتني بدابةٍ ، ولو حماراً ، كما في الهمع .

(أو في مقرونٍ ، بعد ما تضمنه ، بالهمزة) ـ نحو أن يقال : مررت بزيدٍ ، فتقول : أزيد بن عمرو ؟ أي أبزيد ؟

(أو هلاَّ) ـ يقال : جئت بدرهمٍ ، فتقول هلاَّ دينارٍ ؟ حكى هذين الأخفش في المسائل ، ثم قال : وهذا كثير .

(أو إن ، أو الفاء الجزائيتين) ـ كقولهم : مررت برجل ، إن لا صالح فطالح ؛ أي إن لا أمر بصالح ، فقد مررت بطالح ؛ حكاه يونس ؛ وأجاز : امرر بأيهم هو أفضل ؛ إن زيدٍ وإن عمرو ، بتقدير : إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو ، وقال سيبويه : هو قبيح ، لكنه جعل إضمار الباء بعد إن لتضمن ما قبلُ لها ، أسهلَ من إضمار رُبَّ بعد الواو ؛ وهذا يقتضي اطراده عنده .

(ويقاس على جميعها ؛ خلافا للفراء في جواب نحو :بمن مررت ؟) ـ قال المصنف : والصحيح جوازه ، لقول العرب : خيرٍ بالجرِّ ، لمن قال : كيف أصبحت ؟ لأن معنى كيف ؟ بأي حال ؟ فإذا جعلوا معنى الحرف[1] دليلاً ، كان لفظه أولى . انتهى .

والمغاربة جعلوا قولهم : خير بالجر ، في المثال المذكور ، من النادر الذي لايقاس عليه ، وكلامهم يقتضي المنازعة في اقتياس باقي ما ذكر المصنف .

(وقد يُجرُّ بغير ما ذكر محذوفاً)نحو :

٢٥٣ ـ إذا قيل : أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ ... أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ[2]

أي إلى كليب .

(ولا يقاس منه إلاَّ على ما ذكر في باب كم) ـ وهو جرُّ مميز كم الاستفهامية بمن مضمرة ، إذا دخل على كم حرفُ جرٍ .

---

(١) في (د) : حرف الجر .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ /٩٠ : قاله الفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً ... والشاهد في كليب ، حيث جاء بالجر ، وأصله : إلى كليب ، فأسقط الجار وأبقى عمله ، والأصابع مرفوع بأشارت ، والباء تتعلق به ـ ديوان الفرزدق /٥٢٠

(وكان) ـ مثل له المصنف في بيت زهير :

٢٥٤ ـ بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[1]

أي ولا بسابق ، وهذا من عطف التوهم ، وهو لا ينقاس .

(ولا المشَّبهة بإنَّ) ـ مثل له المصنف بقوله :

٢٥٥ ـ ☆ ألا رجل جزاه الله خيراً[2] ☆ ...البيت ،

أي ألا من رجل ... وهذا من الشذوذ بحيث لايقاس عليه .

(وما يذكر في باب القسم) ـ وهو جرُّ الجلالة دون عوض .

(١) في المغني ، في أقسام العطف ٢ /٤٧٦ : والثالث : العطف على التوهم نحو : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ ، بالخفض على توهم دخول الباء في خبر ليس ، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ، ولهذا حَسُن قولُ زهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ البيت ،

وفي موضع آخر صـ٦٧٨ : الأول أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه ، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاًإذا كان جائيا

وهذا البيت رواه الأعلم في قصيدة لزهير وفي موضع آخر من الكتاب ١ /١٥٤ نسب لصرمة الأنصاري ، قال ا بن خلف : وهو الصحيح ، ويروى لابن رواحة عبد الله كما في الخزانة ٣ /٦٦٦ ، وروي : سابقاًعلى الأصل بدل سابقٍ .

(٢) في ش . ش . العيني ٢ / ١٦ جاء به الأشموني برواية :

ألا رجلاً جزاه اللهُ خيراً يَدُلّ على محصلةٍ تبيتَ

قال العيني : هذا من أبيات الكتاب ، وبعده :

تُرجِّلُ لِمَّتي وتَقُمُّ بيتي وأعطيها الإتاوةَ إن رضيتُ

قال الأزهري : هما لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ، وألا هنا للعرض والتحضيض ، وفيه الشاهد ، ومعناهما طلب الشيء ، ولكن العرض طلب بلين ، والتحضيض بَحثٌ ، ورجلاً منصوب بمقدّر ، تقديره : ألا تروني رجلاً ، ويقال فيه : حذف على شريطة التفسير ، أي ألا جزى الله رجلاً جزاه الله ؛ ويروى : رجلٍ ، بالجرِّ ، وفيه الشاهد هنا ، على تقدير : ألا من رجل ؛ وأنشده ابن فارس بالرفع ، فإن صَّح فوجهه أن يكون مبتدأ تخصَّص بتقديم الاستفهام عليه ، وخبره قوله : يَدُلُّ ، وعلى النصب هو صفة ، والمحصِّلةُ المرأةالتي تحصِّل تراب المعدن .

(وقد يُفصَل في الضرورة بين حرف جر ومجرور بظرف) ـ أنشد أبو عبيدة :

٢٥٦ ـ إن عمراً ، لا خير في ، اليومَ ، عَمرو وإنَّ عمراً مخبِّرُ الأحزان[١]

(أو جار ومجرور) ـ كقوله :

٢٥٧ ـ رُبَّ في الناس مُوسرٍ كعديمٍ وعديمٍ يُخالُ ذا إيسار[٢]

(وندر في النثر الفصلُ بالقسم بين حرف الجر والمجرور) ـ حكى الكسائي[٣] :

اشتريته بِو الله درهمٍ ، وأجاز عليّ بن المبارك الأحمر ـ تلميذ الكسائي ، ورفيق الفراء في مناظرة سيبويه ـ : رُبَّ والله رجلٍ عالمٍ لقيتُ ؛ ونسبة ا بن عصفور هذا لخلف الأحمر البصريّ وَهْمٌ .

(والمضاف والمضاف إليه) ـ حكى الكسائي : هذا غلامُ ـ والله ـ زيدٍ ، وحكى أبو عبيدة : إن الشاة تعرف ربَّها ، حين تسمع صوتَ ـ والله ـ ربِّها .

☆ ☆ ☆

---

(١) لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية في غير الهمع ٢ /٣٧ ، والدرر ٢ /٤٠ ، وفي الدرر :

☆ إنَّ عمراً مكثِّر الأحزان ☆

قال : استشهد به على الفصل بين الجار ومجروره بالظرف ضرورةً ؛ وفي الأشموني : تنبيه : لايجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار ،وقد يُفصل بينهما في الاضطرار ، بظرف أو مجرور ، كقوله : إن عمراً ..البيت

(٢) في (ز) : تخاله ذا يَسارٍ ؛ وفي الدرر ٢ /٤٠ : استشهد به على فصل رُبَّ من مجرورها بالجار والمجرور اضطراراً ؛ واستشهد به الدماميني في شرح التسهيل على هذه المسألة .

(٣) في (ز) : حكى سيبويه .

٤٠ ـ باب القسم

وهو جملة تؤكد ما تلاها من جملة خبرية غير تعجبية ، ويرادف القسم الألية والحلف والإيلاء واليمين ، والفعل المستعمل من الأولين غير جار عليهما ، إذ هو أقسم وآلى ، ومن الثالث والرابع جارٍ : حلف وألَى ، والخامس لم يستعمل منه جارٍ ولا غيره ، وهو اسم جارحة لا مصدر ، وكانوا عند التحالف يضرب كل بيمينه على يمين صاحبه ، تأكيداً للعقد ، حتى ينتهي الحلف ، فمن ثَمَّ قيل للحلف يمين .

(وهو صريح) ـ وهو ما يُعْلَم بمجرد نطقك به كونك[1] مقسماً نحو[2] : حلفت بالله ، وأنا حالفٌ . ولَعَمْرُ الله ، وأَيمِن الله .

(وغير صريح) ـ وهو ماليس كذلك نحو : عَلِم الله ، وعاهدتُ الله ، وواثقت الله[3] ، وعليَّ عهدُ الله ، وفي ذمتي ميثاق ؛ فإنما يُعلم كونه قسماً بقرينة كذكر الجواب .

(وكلاهما جملة فعلية أو اسمية) ـ كما سبق تمثيله ، وسيتكلم المصنف على شيء منه .

(فالفعلية غير الصريحة في الخبر كعلمت وواثقت ، مضمنة معناه) ـ ومنه قوله :

---

(١) زاد هنا في(د) : خالفا

(٢) سقطت من(د)

(٣) سقط لفظ الجلالة من(ز)

٢٥٨ ـ إني علمتُ ،على مــــاكان من خلُــقٍ لقـــــد أراد هــواني اليـــومَ داود[١]

وقوله :

٢٥٩ ـ واثقت مَيَّـــةَ لا تنفـــكُ مُلْغيــــةً قـولَ الـوشـاة فمـا ألغت لهم قيــلا[٢]

والجملة بعد ما ضمن معنى القسم ، من علمت ونحوه ، قيل : في موضع مفعول علمت ، وقيل :لا ، لأن القسم لايعمل في جوابه ، وإن لم يضمن معناه ، وعلقت باللام ، فالجملة مفعول لا محالة .

(وفي الطلب كنشدتُك وعَمْرْتُك) ـ فليسا بصريحين في القسم ، بل للناطق بها قَصدُه[٣] وعدمُه ، ويُعلَم القصدُ بإيلائهما الله نحو : نشدتك الله ، وعمرتك الله ، وإنما يستعملان في الطلب نحو : نشدتك الله إلاَّ أعنتني ، وعمرتك الله لاتطع هواك ؛ ويستعمل أيضا في الطلب عزمت وأقسمت ، ولذا قال : كنشدتك ؛ والمغاربة لا يسمون هذا ونحوه قسماً ، بل استعطافاً ،لأن القسم لا يجاب إلا بجملة خبرية ، وهذا يجاب بالطلب ؛ ووجهه أن القسم يتعلق به الحنْثُ أو البرُّ ، ولا يتحقق ذلك إلا فيما يدخله الصدق والكذب ، ويؤيد ذلك أنهم لايقولون : أقسم بالله هل قام زيد ؟

كذا قيل ، وفيه بحث ـ وماذكره المصنف طريقة لبعض النحويين . والاسم الكريم مع نشدت وعمرت منصوب على إسقاط الخافض ، أي بالله ، والأصل : نشدتك بالله ، من نشد زيد الضالة طلبها ، والمعنى طلبت منك بالله ، وكذلك

---

(١) لم أجده فما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه مجيء الفعلية غير الصريحة قسماً في قوله : إني علمت ، والقرينة ذكر الجواب : لقد أراد هواني .

(٢) الشاهد فيه كسابقه ، مجيء القسم جملة فعلية غير صريحة ، وذلك قوله : واثقت ، والقرينة الجواب : مجيء : لاتنفك ملغية قول الوشاة .

(٣) أي قصد القسم وعدم قصده .

الأصل : عمرتك بالله ، والمعنى ذَكَّرْتك به تذكيراً يعمر القلب ولا يخلو منه .

(وأبدل من اللفظ بهذه : عَمْرَكَ الله ، بفتح الهاء وضمّها) ـ وعَمْر مصدر على حذف الزوائد ، والتقدير : تعمير ، ومن نصب الجلالة جعل الكاف في موضع الفاعل ، ومن رفعها فالكاف المفعول وهي الفاعل ، والمعنى على مقتضى ما سبق في عمرتك الله الذي هذا بدل منه : أسألك بتعمير قلبك بالله ، أو بتعمير الله قلبك . وللنحويين فيه كلام مضطرب منتشر متكلّف .

(وقَعْدَكَ الله ، وقعيدَكَ الله) ـ قيل مصدران كالحس والحسيس ، والناصب أقسم ، والمعنى المراقبة ، أي أقسم بمراقبتك الله ، هما بمعنى الرقيب أقسم ، كالخِلّ والخليل ، والمقصود بهما الله ، والناصب أقسم ، والله بدل منهما .

(كما أبدل في الصريحة من فعلها المصدرُ) ـ كقسم وأَلِيَّة ، قال :

٢٦٠ ـ قسماً لأصطبرنْ على ما سُمْتِني ... مالم تسومي هجرةً وصدودا[1]

وقال :

٢٦١ ـ أَلِيَّةً لَيَحيقَنْ بالمسيء إذا ما ... حوسب الناسُ طُراً سُوءُ ما عملا[2]

(أو ما بمعناه) ـ نحو : يمين وقضاء ويقين وحق ، قال :

٢٦٢ ـ يميناً لنعم السيِّدان وُجِدْتُما ... على كل حال من سحيل ومُبْرَمِ[3]

---

(١) هذا البيت شاهد على إبدال المصدر من فعلِ جملة القسم الصريحة في قوله : قسماً بدلاً من أقسم ، ولا أعرف قائله .

(٢) وهذا البيت أيضا شاهد على استعمال المصدر أليّةً بدلا من فعله .

(٣) وهذا البيت لزهير من معلقته ، يمدح به الحارث بن عوف وهرم بن سنان لقيامهما بالصلح بين عبس وذبيان ، والشاهد في قوله : يمينا لنعم السيدان ، حيث أبدل من فعل القسم ما هو بمعنى المصدر ، وهو قوله : يميناً .

وحكى ثعلب أنهم ينصبون قضاء الله قسماً ، فيقال على هذا : قضاء الله لأفعلنَّ ، وقال

٢٦٣ ـ ويقيناً لأشربنَّ بما شربوه وما جلا ....الخ[1]

وقال تعالى :﴿ فالحقُّ والحقَّ أقولُ ؛ لأملأنَّ ﴾[2]

(ويُضمرُ الفعلُ في الطلب كثيراً ، استغناء بالمقسَمِ به مجروراً بالباء) ـ نحو : بالله لا تخالف ، بالله وافق ؛ التقدير :نشدتك بالله .

(ويختص الطلب بها) ـ أي بالباء ، فلا تستعمل فيه الواو ولا غيرها من حروف القسم

(وإن جُرَّ في غيره) ـ أي غير الطلب .

(بغيرها) ـ أي بغير الباء .

(حُذِف الفعل وجوباً) ـ نحو :﴿ والله ربِّنا ماكنا مشركين ﴾[3] ، ﴿ تالله لقد آ ثرك الَّله علينا ﴾[4] ، لله لا يؤخَّر الأجلُ ، من ربي إنك لأشِرٌ ، فلا يجوز ذكر الفعل مع واحد من هذه الحروف ، وأجازه الكسائي مع الواو نحو : حلفت والله لأقومنَّ ، وأقسمت والله لأذهبنَّ ؛ ولا يحفظه البصريون ، فإن ورد شيء على

---

(١) وهذا البيت أيضا كسابقه في استعمال ما هو بمعنى المصدر بدلا من فعل القسم ، وذلك قوله : يقيناً لأشربنَّ . ولا يعرف قائله .

(٢) ص : ٨٤،٨٥ ـ قال في الارتشاف لوحة ٨٦٢ :(ويبدل في الجملة ـ الصريحة من فعلها المصدر : قسماً وأليَّةً نحو : أليَّةً باليعملات ، ونحو : قسماً لأصطبرنَّ ، وما في معناه نحو : يميناً لنعم السيدان ... ، وقضاءَ الله لأقومَنَّ ، ويقيناً لأسيرنَّ ، قال تعالى :﴿ فالحق والحق أقول : لأملأنَّ ﴾ فهذه كلمات نابت مناب أقسم ...

(٣) الأنعام : ٥٣

(٤) يوسف : ٩١

نحـوه أوّل على تمـام الكـلام عنـد حلفت ، ثم ابتـدئ بـالقسم مقـدراً تعلـق الـواو بمحذوف .

(وإن حُذفا معاً) ـ أي فعل القسم وحرفه .

(نُصِبَ المُقْسَمُ بــه) ـ نحـو : اللهَ ، أو يمينَ الله ، أو عهـدَ الله لأفعلَنَّ ؛ والتقـدير عنـد الفـارسيّ وجمـاعـة : أحلف اللهَ ، أي بـالله[1] ، وعنـد الـزجـاجي وجماعة : ألزم نفسي يمينَ الله ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ ويجوز الرفـع على الابتـداء أو على الخبريـة ، والجـزء الآخر محـذوف ، وبـالـوجهين روي قوله:

٢٦٤ ـ فقلت : يمين الله أبرح قـاعـداً ولو قطعُـوا رأسي لـديـكِ وأوصـالي[2]

والتقـدير على الرفـع : يمينُ الله قسمي ، أو قسمي يمين الله ، ولا يحـذف الحرف إلا إذا لم يدخل الكلام معنى التعجب ، فلا يحذف في: تالله ولله لا يبقى[3] أحد

(وإن كان الله) ـ أي وإن كان المقسَم به لفظ الله .

(١) أي على نزع الخافض

(٢) في المقتضب ٣٢٦/٢ برواية

☆ ولو ضربوا رأسي لديك وأوصالي ☆

قال الشارح المحقق : استشهد به سيبويه ١٧٤/٢ على رفع يمين الله بـالابتـداء وحـذف الخبر ، والروايـة في المقتضب بالرفع وقال : يريد : يمين الله عليَّ .

وفي الخزانة : روى : يمين الله مرفوعـا ومنصوبـا ، أمـا الرفع فعلى الابتـداء والخبر محـذوف ، وأمـا النصب فعلى أن أصله : أحلف بيمين الله ، فلما حذفت الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه ، ثم حـذف فعل القسم وبقي منصوبا . وأجاز ابنا خروف وعصفور أن ينتصب بفعل مقـدر يصل إليـه بنفسـه تقـديره : ألزم نفسي يمين الله ، ورد بأن ألزم ليس بفعل قسم ، وتضمن الفعل معنى القسم ليس بقيـاس . وأبرح فعل ناقص ، وحذفت لا الناهية على القياس ، والأوصـال المفـاصل ، وقيل مجتمع العظـام ، المفرد وصل بكسر الواو وضمها : كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره ، والبيت لا مرئ القيس ـ ديوانه ٣٢

(٣) في(د) : من تالله أو من لله سقى على الأيام من أحد

(جاز جرُّه بتعويض آ ثابتَ الألف[1]) ـ فيجرُّ مع تعويض همزة مفتوحة بعدها ألف نحو :آللهِ لأفعلنَّ ، والمغاربة يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام ، والمراد الصورة ، لامعنى الاستفهام .

(أو ها محذوف الألف أوثابِتَها ، مع وصل ألف الله وقطعها) ـ نحو : هالله وهألله وهاالله وها ألله[2] ، والمغاربة يقولون في هذا ها التنبيه .

(وقد يُستغنى في التعويض بقطعها) ـ يقول قائل : والله لأفعلنَّ ، فتقول : أفألله لتفعلن ؟ وإن شئت : فألله ، بغير همزة سابقة ، وهمزة القطع عوض من الحرف .

(ويجوز جرُّ الله دون عوض) ـ حكى سيبويه : اَللهِ لأفعلن ، يريد والله ، وحكى غيره : كلاَّ ، اَللهِ لأفعلنَّ ، يريد : كلاَّ والله ، ومنه :

٢٦٥ ـ ألا رُبَّ مَنْ تغتَشُّه لك ناصحٍ ومؤتمن بالغيب غيرُ أمين[3]

والرفع جائز ، ومنعُ بعضهم له من جهة أنه لا خبر له ضعيف ، إذ يصح تقديره : قسمي ، ويجوز كونه مبتدأ بجعل الجلالة الخبر ، كما تقدم قريباً .

(ولا يشارك في ذلك ، خلافا للكوفين) ـ فإذا حُذف جارُّ المقسَمِ به لم يجز جرُّه ، إلا إن كان اسم الله تعالى . هذا قول جمهور البصريين ، وأجاز الكوفيون وبعض البصريين الجرَّ في غيره ، وعليه جرى الزمخشري ، وفي الإفصاح أن أبا

---

(١) في النسخ الثلاث : بتعويض إثبات الألف والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) جاءت الصور مضطربة في النسخ وغير واضحة ، والتحقيق على أساس مثالين لحذف ألف ها وإثباتها مع وصل همزة الله ، ومثالين أيضا مع قطع همزة الله .

(٣) في الدرر ٤٣/٢، ٤٤ : استشهد به على جرِّ لفظ الجلالة ، دون حرف ولا عوض ، وكلامه مختصر من شرح أبي حيان للتسهيل ، وخلاصته ما جاء به الشارح هنا .

عمرو حكى أن من العرب من يضمر حرف الجرّ مع كل قسم ؛ كما أضمروا رُبَّ مع الواو وغيرها ، وعلى طريق الجمهور ، يجب في غير اسم الله النصب أو الرفع ، ومنع الكوفيون النصب ، وأوجبوا الخفض أو الرفع ، قالوا : ولا يجوز النصب إلا في كعبة الله وقضاء الله ، وأنشدوا :

٢٦٦ ـ لا كعبةَ الله ما هجرتكمُ   إلاَّ وفي النفس منكمُ أربُ[1]

(وليس الجرُّ في التعويض بالعوض ، خلافاً للأخفش ومن وافقه) ـ بل هو بحرف محذوف ، وإن كان لا يلفظ به ، كما أن[2] النصب بعد الفاء والواو بأن لازمة الحذف . وفي البسيط أن قول الكوفيين . فإذا قلت : اللهَ ، فكأنك قلت : أبالله ، وشبهة الأولين أن الواو في القسم عوض الباء ، والتاء عوض الواو ، ولا خلاف أن الجرَّ بالواو والتاء .

(فإن ابتدئ في الجملة الاسمية بمتعيّن للقسم حذف الخبر وجوباً) ـ نحو : لعمرُ الله ، وأيْمن الله ، فالخبر محذوف وجوباً ، ولا يجوز كون عَمر وأيْمن خبرين ، لدخول اللام ، وليست اللام جواب قسم محذوف ، بل هي لمجرد التأكيد ، قيل : لأن القسم لا يدخل على القسم وأورد : ﴿ وليحلفُنَّ إن أردنا إلاَّ الحسنى ﴾[3] ، وهو ضعيف .

(وإلاَّ فجوازاً) ـ أي وإلاَّ يكن متعيناً للقسم ، كقول من لم يتعين عليه يمين : عليَّ عهد الله ، ويمين الله تلزمني ، فيجوز حذف عليَّ وتلزمني ، ولا يجب الحذف .

---

(١) في الدرر ٤٣/٢ : استشهد به على جواز نصب كعبة الله ، رداً على من أنكر ذلك .

(٢) في(د) : كما في .. ، وسقط الحرفان من (ز) .

(٣) التوبة : ١٠٧

وحكى سيبويه : عليَّ عهد الله ، فلا أثر لإنكار بعض المتأخرين إظهاره .

(والمحذوف الخبر ، إن عَرِيَ من لام الابتداء جاز نصبُهُ بفعل مقدَّر) ـ نحو : عَمْرَ الله ، أي أحلف بعَمْر وعهد ، ثم حذف الجار ، فنصبها الفعل . واستعمال عَمْر دون لام قليل .

(وإن كان عمراً جاز أيضا ضمُّ عينه) ـ نحو : عُمرك الله لقد كان كذا ، والقياس جواز الضم أيضا مع اللام ، لكن التزمت العرب معها الفتح لأنه أخف(١)

(ودخول الباء عليه) ـ كقوله :

٢٦٧ ـ رقيّ بعَمركم لا تهجرينـــــــــا   ومَنِّينـــــا المُنَى ثم امطُلينـــــــا(٢)

(ويلزم الإضافة مطلقاً) ـ أي مع اللام ودونها ، ويضاف إلى الظاهر والمضمر ، ومعناه عند البصريين البقاء ، وقال بعض الكوفيين والهروي : هو ضد الخُلو ، وقد سبق ذكر هذا المعنى في عمَّرتك الله ، واختار هذا السهيليّ ؛ ورد الأول بأن العمر إنما هو للإنسان ، ولا يضاف إلى الله ، إنما يوصف بالبقاء ؛ قال : وأيضاً فهم لا يحلفون ببقاء الله ولاقِدَمِه .

(وإن كان ايُمن الموصول الهمزة ، لزم الإضافة إلى الله غالباً) ـ احترز بالموصول من المقطوع الهمزة ، جمع يمين ، فيجوز فيه ما يجوز في مفرده من جرِّه

---

(١) جاء في هامش (ز) : حاشية : قوله : لكن التزمت العرب معها الفتح لأنه أخف ، ليس بصحيح ، فقد حكى بعض أهل اللغة ـ ضم العين مع اللام أيضا ؛ وفي اللسان ـ عمر : العَمْر والعُمْر والعُمُر الحياة ، فإذا أقسموا فقالوا : لعَمْرُك فتحوا لا غير ...

(٢) في الدرر ٤٥/٢،٤٦ : استشهد به على ما في البيت قبله ، وفي التسهيل وشرحه للدماميني : وجاز دخول الباء عليه ـ أي عمرك ـ كقوله : رقي بعمرك .. البيت . قال أبو حيان وليس هذا بقسم ؛ قلت : إن أراد عند أصحابه المغاربة فسلم ولا يضر ، وإن أراد إجماعا فغير صحيح ، فقد سبق باعترافه أن من النحويين من يسمي ذلك قسما ، والمصنف ممن يرى ذلك ، فما يرد عليه ، والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ـ ديوانه ١٣٧

بالحرف ، ونصبه عند حذفه . ودليل أن همزة هذا للوصل ، سقوطها بعد متحرك ، قال :

٢٦٨ ـ فقال فريقُ القوم لما نشدتهم نعَمْ ، وفريقٌ لَيْمُنَ الله ما ندري[1]

وأطبقوا ، إلاَّ الرماني ، على اسميته ، وقال هو : إنه حرف جرٍّ ؛ والجمهور على وجوب رفعه ، وجوّز ابن درستويه جرَّه بواو القسم .

(وقد يضاف إلى الكعبة والكاف والذي) ـ نحو : أيْمَن الكعبة لأفعلن ، ومن كلام عروة بن الزبير : لَيْمُنك[2] لئن ابتليتَ لقد عافيتَ ، ولئن أخذتَ لقد أبقيتَ ، وفي الخبر أنه عليه السلام قال :« وايمُ الذي نفسي بيده[3] ...» ، وأنشد الكسائي :

٢٦٩ ـ ☆ لَيْمُنُ أبيهم لبئس العِذْرة اعتذروا[4] ☆

---

(١) في الدرر ٤٤/٢ برواية : فقال فريق القوم : لا ، وفريقهم : نعم ... وبقية المراجع على رواية التحقيق .

وفي المغني ١٠٠/١ : أيْمنَ المختص بالقسم اسمٌ لاحرف ، خلافاً للزجاج والرماني ، مفرد مشتق من اليمن ، وهو البركة ، وهمزته وصل ،لا جمع يمين وهمزته قطع ، خلافا للكوفيين ، ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه ، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس وأكلب ، وقول نُصيْب : فقال فريق القوم ـ البيت ، فحذف ألفها فى الدَّرْج ، ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر وإضافته إلى اسم الله تعالى ، خلافاً لابن دُرُستُويه في إجازة جرّه بحرف القسم ، ولابن مالك في إضافته إلى الكعبة ولكاف الضمير ، وجوّز ابن عصفور كونه خبراً ، والمحذوف مبتدأ ، أي قسمي آيمنُ الله . والبيت لنصيب ـ ديوانه / ٩٤

(٢) فى(د) : لايمنك

(٣) فتح الباري على صحيح البخاري ٥٢٤/١١ ـ رواه أبو هريرة .

(٤) في الدرر ٤٤/٢ : استشهد به على أن إضافة ايمن إلى الله شاذة عند ابن هشام ، وفي التسهيل وشرحه للدماميني : وقد تضاف إلى الكعبة .. والكاف .. والذي .. قال الشارح : وقد تضاف إلى غير ذلك ، أنشد الكسائي :

☆ لَيْمُن أبيهم لبئس العِذْرة اعتذروا ☆

قال : ولم أعثر على قائله ولا تتمته .

فأضافه إلى الأب ، وسكن نونه ؛ وحكى المفضَّل تسكينها إن لم تلق ساكنا ، وكسرها إن لقيته نحو : ليُنِ[1] الله ؛ وعلى هذا هي مبنية ، ومقتضى بنائها شبهها الحرف في لزوم حالة واحدة ، وهي الابتدائية ، ولذا فتحوا الهمزةَ .

(وقد يُقال فيه ، مضافاً إلى الله ، إِيُمن وإِيَمن وأَيَمن) ـ قال بعض المغاربة : ولا خلاف في أن المكسورة الهمزة ، همزتها للوصل ، وسيأتي ذكر الخلاف فى المفتوحَتها[2] ، لكن مع ضم الميم .

(وأَيْمُ) ـ بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون ؛ ونقلت عن تَميم .

(وإِيمُ) ـ بكسر الهمزة وضم الميم وحذف النون ؛ ونقلت عن سُليم .

(وإِمُ) ـ بهمزة مكسورة وميم مضمومة ، ونقلت عن أهل اليمامة ،

(ومن مثلَّث الحرفين) ـ أي الميم والنون ، قال الجوهري : وربما قالوا : مُنُ الله ، بضم الميم والنون ، ومَنَ الله ، بفتحها ، ومِنِ الله ، بكسرهما . انتهى .

قال بعض متأخري المغاربة : وينبغي أن يُعتقد في المفتوح النون والمكسورها أنه بُني على السكون ، ثم حرك لا لتقاء الساكنين ، لأنها من أيمن .

(وم مثلثاً) ـ حكى الكسائي والأخفش مُ الله ، وحكى الهرويّ مَ الله ، بالفتح .

(وليست الميم بدلا من واو[3] ، ولا أصلها من ، خلافاً لمن زعم ذلك) ـ وبالأول قال بعض النحويين إلحاقا للميم بالتاء ، فجعلها معاً بدلين من واو القسم ؛ ورد بأن لإبدال التاء من الواو في القسم نظائر في غيره ، كاتَّصفَ

---

(١) في(د) : لايمن الله .

(٢) في النسخ الثلاث : فتحته ، والتحقيق يناسب السياق .

(٣) في(د،ز) : من الواو ، والتحقيق من(غ) والنسخة المحققة من التسهيل .

وتراث ، ولم تبدل الميم من الواو إلا في موضع شاذ وهو فم ، وفيه مع شذوده خلاف ، على أن كون التاء بدلا من الواو في القسم غير مجمع عليه ، فقد قال السهيلي بعدم بدليته ، وبالثاني قال الزمخشري ، زعم أنها من المستعملة مع رُبَّ فحذفت نونها ، ورد بأن الميم لا تستعمل في الأشهر إلا مع الله ، ومن لا تستعمل في الأشهر إلاَّ مع الرب . واحترز بالأشهر من قول بعض[1] العرب : م ربي ، وقول بعضهم من الله ؛ والذي نص عليه سيبويه أنها من ايم ، قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم : واعلم أن بعض العرب يقول : مُ الله لأفعلنَّ ،يريد ايمُ الله .

(ولا أيمُن المذكور[2] جمع يمين ، خلافاً للكوفيين) ـ لأن همزة الجمع مقطوعة وهذه موصولة ، ولكسر بعضهم همزته ، وفتح بعضهم الميم ، وإفعَل ليس في الجمع .

(وقد يُخبرَ عن[3] الله مقسَماً به بلك أو عليَّ) ـ كقوله :

٢٧٠ ـ لـكَ الله لا أُلْفَى لعهدكَ ناسياً ... فلاتكُ إلاَّ مثلَ ما أنا كائن[4]

وقوله :

٢٧١ ـ نهى الشَّيبُ قلبي عن صِباً وصبابةٍ ... ألا فعليَّ اللهُ أُوجَدُ صابيا[5]

أي لا أوجَد .

(وقد يُبتدأ بالنذر قسماً) ـ كقوله :

---

(١) سقطت من (ز)

(٢) في(د) وبعض نسخ التسهيل : المذكورة .

(٣) في(غ) وبعض نسخ التسهيل : عن اسم الله .

(٤) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : لك الله ، حيث أخبر عن الله مُقسماً به بلفظ لك .

(٥) لم أجده أيضا فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه كالذي قبله في قوله : فعليَّ الله ، حيث جاء القسم بلفظ عليَّ .

٢٧٢ - عليَّ إلى البيت المحرَّم حجـــة أوافي بهـا نـذراً ولم أنتعـل نعـلا[١]
لقــد منحت ليلى المـودة غيرَنـا وإن لهـا منّـا المـودَّةَ والبـذلا

(**فصل**) :(المقَسمُ عليـه جملـة مؤكـدة بـالقسم ، تصـدَّر في الإثبـات بـلام مفتوحة) - أي إذا كانت اسمية ، كقوله تعالى :﴿ ثم لنحنُ أعلمُ ﴾[٢] .

(أو إن مثقلة أو مخففة) - نحو :﴿إنَّ سعيكم لشتَّى ﴾[٣] ، ﴿ إنْ كلُّ نَفْسٍ لـمَّا عليها حافظ ﴾[٤] .

(ولا يستغنى عنها غالباً دون استطالـة) - استظهر بغـالبـاً على مـا جـاء عن أبي بكر ، رضي الله عنه ،. والله أنا كنت أظلم منه ؛ فإن طـال مـا بين القسم وجوابـه قـال المصنف : حسُن الحـذف ، كقـول بعض العرب : أقسم بمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين ، وختمهم بالمرسل رحمةً للعالمين ، هو سيدهم أجمعين .

(وتُصدَّرُ في الشرط الامتناعي بلو أو لولا) - نحو : لو قـام زيـدٌ لقمت ، أو لولا زيدٌ لأتيتك . وظاهر كلامه هنا أن لو ولولا ومادخلتا عليـه جواب القسم ، وكلامـه في الجوازم على أن جواب القسم محذوف ، أغنى عنـه جواب لو أو لـولا ، وكلام المغاربة على أن الجواب للقسم ، لا للوولا لولا ، ويلزم مُضيّه لإغنـائـه عن جوابها .

(وفي النفي بما أو إن أو لا) - نحو : والله مازيدٌ قائمٌ[٥] ، أو مايقوم زيـدٌ ،

---

(١) لم أجدها أيضا فيا تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيهما على الابتداء بالنذر قسماً في قوله :
☆ عليَّ إلى البيت المحرم حجة ☆ .

(٢) مريم : ٧٠

(٣) الليل : ٤

(٤) الطارق : ٤

(٥) في(ز) : قائما

ووالله إن زيدٌ قائم ، أو إن يقومُ زيدٌ ، ووالله لا زيدٌ قائم ولا عمرو ، أو لا يقوم زيدٌ

(وقد تصدَّر بلن أو لم) - وهو نادر لا يقاس عليه ، وقال ابن جني إنه ضرورة ، قال أبو طالب :

٢٧٣ - والله لن يصلوا إليكَ بجمعهم حتى أوارَى في التراب دفينا[١]

وحكى الأصمعي أنه قال لأعرابي : ألك بنون ؟ قال : نعم ، وخالِقِهم لم تَقُمْ عن مثلهم منجبة .

(وتُصدَّرُ في الطلب بفعله) - كقوله :

٢٧٤ - بعيشك ياسلمى ارحمي ذا صبابة أبَى غيرَ ما يُرضيك في السرِّ والجهر[٢]

(أو بأداته) - نحو :

٢٧٥ - بربكِ هل للصَّبِّ عندك رأفة فيرجوَ بعدَ اليأس عيشاً مجدَّدا[٣]

(أو بإلاَّ) - نحو :

٢٧٦ - بالله ربك إلاَّ قلتِ صادقةً هل في لقائك للمشغوف من طمع[٤]؟

---

(١) في الدرر ٤٥/٢ : استشهد به على مجيء جواب القسم مصدَّراً بلن ، وفي التسهيل وشرحه : وقد تصدَّر الفعلية الجوابية بلن كقول أبي طالب ، وأنشد البيت ، والخطاب للنبي ﷺ ،لما أراد قريش أن يسلمه أبو طالب إليهم . ديوانه ص ٤ ، والرواية في الدرر والمغني : حتى أوسَّد ..

(٢) في(غ) : بحسبك ، وفي الدرر ٤٥/٢ : بعينيك ، وأشار إلى رواية بعيشك ، وكذا الرواية في المغني : بعيشك ، قال في الدرر : استشهد به على مجيء القسم الطلبي مصدراً بفعله ، وكذا استشهد به في شرح التسهيل ، وروايته : بعيشك ، وهي المشهورة فيا وقفنا عليه ، ولم أعثر على قائله .

(٣) في(ز) : فيرجو بُعيد اليأس ، وفي الدرر ٤٥/٢ كما في النسختين(د، غ) : فيرجُوَ بعد اليأس .. قال : استشهد به على أن القسم في الطلب يتلقى بأداته وكذا ، استشهد به الدماميني في شرح التسهيل ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٤) في(ز) : للمحبوب بدل للمشغوف ، وفي الدرر ٤٦/٢ : استشهد به على مجيء جواب القسم مصدراً بإلاَّ ، وكذا استشهد به الدماميني ، قال : واعلم أن التقدير فيه : أسألك بالله إلاَّ قلت =

(أو لـمَّا بمعناها[1]) ـ نحو :

٢٧٧ ـ قـالت لـه : بـالله يـاذا البُرْدَين لمـا غنثت نفَسـاً أو اثنين[2]

قـال ابن دريـد : غنث فى الإنـاء نفَسـا أو نفسين إذا شرب منـه ، بفتـح النـون ، وأنشد البيت

(وقد تدخل اللام على ما النافية اضطراراً) ـ كقوله :

٢٧٨ ـ لعمرك يـاسلمى لَمَـا كنتُ راجيـاً حيـاةً ولكنَّ العـوائـد تخرقُ[3]

(وإن كان أولُ الجملة مضارعاً مثبتـاً مستقلا غيرَ مُقـارِنٍ حرفَ تنفيس ، ولا مقدَّمٍ معموله ، لم تُغنه اللام غالباً عن نون توكيد[4]) ـ نحو : والله ليقومنَّ زيدٌ ، قال تعـالى :﴿ قل : بلى وربِّي لتبعثُنَّ ﴾[5] . واحترز بقولـه : غـالبـاً ، من قول ابن رواحة ، رضي الله عنه :

٢٧٩ ـ فـلا وأبي لنـأتيهَـا جميعـاً ولـو كانت بهـا عربٌ ورومُ[6]

= والاستثناء مفرغ ، والمعنى ماأسألك إلا قولك ، فالمثبت لفظاً منفي معنى ليتـأتى التفريغ ، والفعل مؤول بالمصدر لتتأتى المفعولية ، فإن قلت : تأويل الفعل بالمصدر بـدون سابـك ليس قيـاسـاً فيلزم الشـذوذ ، مثل تسمع بالمعيديّ برفع الفعل ، أي سماعك ، وادعاء الشذوذ هنـا غير متـأت لاطراد مثل هـذا التركيب وفصاحته .. قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(١) أي بمعنى إلاَّ .

(٢) في المغني ٢٨١/١ : والثالث ـ أي من أحوال إمَّا ـ أن تكون حرف استثناء ، فتدخل على الجملة الاسمية نحو :﴿ إنْ كلُّ نفس لَّما عليها حافظ ﴾ ـ الطـارق : ٤ ـ فيمن شـدد الميم ، وعلى المـاضي لفظـاً لا معنى نحو : أنشدك الله لـمَّا فعلت ، أي ماأسألك إلاَّ فعلك ، قال :قالت له .. البيت : قـال : وفيـه رد لقول الجوهري : إن لَّما بمعنى إلاَّ غير معروف في اللغة .

(٣) في البيت شاهد على دخول اللام في جواب القسم على ما النافيـة اضطراراً في قولـه : لمـا كنت راجياً .. ولم أعرف قائل البيت ولا مرجعه .

(٤) في(د،ذ) وبعض نسخ التسهيل : التوكيد

(٥) التغابن : ٧

(٦) في المغني ٦٤٢/٢ في حـذف نون التوكيـد : يجـوز في نحـو : لأفعلنَّ في الضرورة كقـولـه : فـلا =

وفي الحديث أن النبيﷺ ، قال :« ليرد عليَّ أقوام أعرفهم ويعرفوني »[1]. وهذا مخالف لقول جمهور البصريين ، ويأتي تمام هذا .

وخرج بمضارع الماضي ، فلا يصحب النون ، وبمثبت المنفي ، فلا يؤكد بها إلا فيما سيأتي ، وبمستقبل الحال ، فيكون باللام فقط ، كقوله :

٢٨٠ ـ لئن تكُ قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلمُ ربِّي أن بيتيَ واسعُ[2]

وقيل : لا يُقسَمُ على الحال ، لإغناء مشاهدته عن القسم ، وحكي عن المبرد ، ورُدَّ بأنه قد يعوق عن المشاهدة عائق ، والصحيح جوازه ؛ ثم قال المغاربة : يُجعل الفعلُ خبرَ مبتدأ ، أو يحول إلى فاعل ويُخبر به ، فنقول : والله لأنا أقوم الآن ، أو لأنا قائم ، ونقل : والله لأقوم ، وفيه نظر ، وقرأ قنبل :﴿ لأقسم بيوم القيامة ﴾[3] .

وخرج المقارنُ حرفَ تنفيس ، فيكون باللام فقط ، قال تعالى :﴿ ولسوف يعطيك ربُّك فترضَى ﴾[4] ، وأجاز البصريون قياساً على سوف : والله لسيقوم زيدٌ ، ومنعه الفرَّاء ، لتوالي أربع متحركات فيما هو ككلمة ، إذ اللام كالجزء ، ولذا قالوا : لَهْوَ ،بتسكين الهاء كعضد ، ورد عليه بقول العرب : والله لكذب

= وأبي .. البيت ، والشاهد في قوله : لَنأتيها .. حيث حذفت نون التوكيد ضرورة . والبيت لعبد الله بن رواحة ، رضي الله عنه

(١) بخاري فتن/١ ، مسلم فضائل/٢٦ ، مسند الإمام أحمد ٣٨٨،٣٣٣،٥٠،٤٨/٥

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢١٥/٣ : اللام في لئن للتأكيد ، ويك أصله يكن ، وهي زائدة ههنا فلا تعمل شيئا ، أو تامة أي لئن يكن الشأن ، والشاهد في قوله : ليعلم ، إذ أصله : ليعلمن ، بنون التوكيد فحذفها .

(٣) القيامة : ١ ، وفي شرح شواهد العيني السابق ذكره : كقراءة ابن كثير :﴿ لأقسم بيوم القيامة ﴾ .

(٤) الضحى : ٥

زيدٌ كذبا ماأحسب أن الله يغفر[1] له ، وحكم قد حكم سوف ، فيكون باللام فقط نحو : والله لقد يقوم زيدٌ .

وخرج ما تقدَّم معموله ، فباللام فقط ، قال تعالى :﴿ لإلى اللّه تُحشرون ﴾[2] ، وقال الشاعر :

٢٨١ ـ قسماً لَحينَ تشبُّ نيرانُ الوغَى يُلْفَى لديَّ شفاءُ كلِّ غليل[3]

(وقد يُستغنىَ بها) ـ أي بالنون .

(عن اللام) ـ كقوله :

٢٨٢ ـ وقتيل مُرَّةَ أثأرنَّ فإنه فِرْغٌ ، وإن أخاكم لم يُثأرِ[4]

---

(١) في(د) : يغفره

(٢) آل عمران : ١٥٨

(٣) البيت شاهد على خروج ما تقدم معموله من حكمه السابق :(وإن كان أول الجملة مضارعاً مثبتا مستقبلا غير مقترن حرف تنفيس ولا مقدَّم معموله لم تغنه اللام غالباً عن نون توكيد) وقد اكتفى باللام في قوله :لحين تشبُّ ..الخ

(٤) في المغني ٦٤٥/٢ : حذف لام الجواب : وذلك ثلاثة : حذفت لام جواب لو نحو :﴿ لو نشاء جعلناه أُجاجاً ﴾ ــ الواقعة : ٧٠ ـ وحذف لام قد ، يحسن مع طول الكلام نحو :﴿ قد أفلح من زكاها ﴾ ــ الشمس : ٩ ـ وحذف لام لأفعلن يختص بالضرورة لقول عامر بن الطفيل : وقتيل مُرَّةَ أثأرنَّ .. البيت ، وفي أمالي ابن الشجري ٣٦٩/١ : أراد لأثأرن ، وقوله فرغ ، يقال فيه : ذهب دم فلان فرغاً أي باطلا لم يُطلب ، وقد جاء حذف النون وإبقاء اللام في قراءة ابن كثير﴿ لأقسم بيوم القيامة ﴾ ـ على ما سبق بيانه ـ

وفي الدرر ٤٧/٢ : والبيت من شواهد الرضي ، قال البغدادي : على أنه قد يخلو المضارع عن اللام استغناء بالنون كما هنا .. ثم جاء بنص التسهيل ، وقال : ومثله لأبي علي في التذكرة ، وذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر إلى أن حذف اللام ضرورة ، وتبعه ابن هشام في المغني .. قال ابن الأنباري : وروى الضبي : وقتيل بالخفض ، ورواية الدرر : لم يُقْصَد . قال : وقالوا : لم يُقصد : لم يقتل ، يقال : أقصدت الرجل إذا قتلته ..وروى الحرمازي : وقتيلَ بالنصب .. وقال الأثرم : وقتيلُ بالرفع .. ومن روى : فرع بالمهملة فإنه يقصد أنه رأس عال في الشرف . والبيت من مقطعة لعامر بن الطفيل =

وحاصل كلامه أنه يكثر في المضارع المثبت اللامُ والنونُ ؛ وقد يستغنى بإحداهما عن الأخرى ، وهذا خلاف قول جمهور البصريين : إنه يلزمه اللام والنون ، إلا في ضرورة ، وما ذكره صار إليه الفارسيّ ، تبعاً للكوفيين .

(وقد يؤكد المنفيُّ بلا) ـ كقوله :

٢٨٣ ـ تالله لا يُحمدَنَّ المرء مجتنباً فعلَ الكرام ، وإن فاق الورى حسبا[1]

والأكثر أن لا يؤكد نحو :﴿ لا يبعث الله من يموت ﴾[2] .

(ويكثر حذف نافي المضارع المجرد مع ثبوت القسم) ـ نحو : ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾[3] . وخرج بالمجرد المقترن بالنون ، فلا تحذف لا معه للإلباس ، إذ المتبادر حينئذ الإثبات . وقضية كلامه أن النافي يحذف مطلقا ، والسماع ورد مع لا ، ومنع بعضهم حذف لا[4] لعدم السماع ، ولالتباس الحال بالمستقبل .

(ويقل مع حذفه) ـ أي حذف القسم ، كقول النمر بن تولب :

٢٨٤ ـ وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم يلاقونه حتى يؤوب المنخَّل[5]

= العامري ، وفي معجم شواهد العربية : وليس في ديوانه ولا ملحقاته ، وفي رواية : لم يقصد ، قال : إنه لعاتكة بنت زيد ـ ديوانها ١٤٥

(١) في(ز) : لا تحمدَنَّ المرء ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢١٥/٣ :والشاهد في قوله : لايُحمدَنَّ ، فإنه منفي أكد بالنون .

(٢) النحل/٣٨

(٣) يوسف : ٨٥

(٤) في (د ، غ) : حذف ما

(٥) في المغني ٢ / ٦٣٧ : في حذف لا النافية وغيرها : يطرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفيّ مضارعاً نحو : ﴿ تا لله تفتأ . . ﴾ الآية ، وقوله :

☆ فقلت يمين الله أبرح . . .☆ البيت

وسمع بدون القسم قوله :

وقولي إذا ما أطلقوا . . . يلاقونه . . . البيت .

وهو موضع الشاهد ، حيث قدره المصنف في شرحه : والله لا يلاقونه .

قدَّره المصنف : والله لا يلاقونه ، قال : ولا يحذف عند حـذف القسم إلاَّ إذا تعيَّن معنى النفي كالبيت ، وبعضهم لم يحمـل البيت على القسم ، وقـال : إنَّ حـذف لا فيه ضرورة ، كما في قوله :

٢٨٥ ـ تنفـكُّ تسمـع مـا حييـتَ بهـالـكٍ حتى تكـونَـه[1]

والمنخلّ اسم شاعر ، وهو بفتح الخاء المشدَّدة .

(وقد يُحذف نافي الماضي إن أمن اللبسُ) ـ كقوله :

٢٨٦ ـ فـإن شئت آليْتُ بين المقـا م والركنِ والحجر الأسـود
نسيتُـكِ مـادام عقلي معي أمـدُّ بـه أَمـدَ السرمـد[2]

وبعضهم يجعله ضرورة[3] .

(ويكثر ذلك لتقدّم نفي على القسم) ـ كقول المنخّل :

٢٨٧ ـ فـلا والله نـادى الحيُّ ضيفي هـدوءاً بـالمسـاءة والعـلاط[4]

---

(١) في الإنصـاف ٨٢٤ ، وفي معجم شـواهـد العربيـة : البيت لابن براز ، وفي الـدرر ١ / ٨١ : لخليفة بن نزار ، قال : استشهد به على نفي تنفك تقديراً ، إذ المعنى : لا تنفك . . ومـا مصـدريـة ، أي مدة حياتك تسمع : مات فلان وفلان حتى تكونه ، أي تكون أنت الهالـك يومـاً مـا ، والشـاهـد على أن حذف لا هنا ضرورة .

(٢) في المغني ٢ / ٦٣٧ : ويقل ـ أي حـذف النـافي مع المـاضي ـ كقـولـه . . . وذكر البيتين ؛ وفي الدرر ٢ / ٤٩ : الشاهد في قوله : نسيتُك . . حيث حذف حرف النفي من الماضيْ الواقع جواباً للقسم ، والأصل : ما نسيتُكِ ؛ واستشهد بها الدمـاميني عنـد قول التسهيل : وقـد يحـذف نـافي المـاضي عنـد أمن اللبس ، قـال : وإنمـا سهل الحـذف في هـذا أن الفعل نسيتـك مـاضٍ لفظـاً ، مستقبل معنى . والبيتـان لأمية بن أبي عائذ الهذلي .

(٣) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٤) في المغني ٢ / ٦٣٧ برواية :

فـلا والله نـادى الحي قـومي طـوال الـدهر مـا دعي الهـديـلُ

وفي الـدرر ٢ / ٥١ كما في النسخ ، بروايـة اللفـظ الأخير : والـذعـاط بـدل : والعـلاط ، وفي الشرح فسَّر =

أي لا نادى ، وقد اجتمعا[1] في قوله تعالى : ﴿ فلا وربِّك لا يؤمنون ﴾[2] .
يقال : علطه بشَرٍّ إذا ذكره بسوء .

(وقد يكون الجواب مع ذلك) ـ أي مع تقدم نفي على القسم .

(مُثبتاً) ـ نحو : ﴿ إنه لقرآنٌ كريمٌ ﴾[3] ، وهو كثير ، فلا يحسن قوله : قد لما يشعر به من التقليل استعمالا .

(وقد يُحذَف لأمن اللبس نافي الجملة الاسمية) ـ والمغاربة منعوا حذفه ، واستشهد المصنف بقوله :

٢٨٨ ـ فوالله ما نِلْتُم وما نِيلَ منكم بمعتدلٍ وَفْقٍ ولا متقاربِ[4]

= العلاط قال : استشهد به على أنه قد يغني النفي السابق عن النفي المباشر للجواب ؛ وفي المغني : ويسهله تقدم لا على القسم ، ويكثر ذلك لتقدم النفي على القسم ، والعلاط بالمهملتين الخصومة ، مصدر : علطه بشَرٍّ إذا ذكره بسوء .

(١) أي النافي السابق والمباشر

(٢) النساء : ٦٥

(٣) الواقعة : ٧٧ ، وقبله : ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم . وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ﴾ ولا هنا لها عند المفسرين توجيهات لا تقطع بأنها نافية .

(٤) في المغني ٢ / ٦٣٨ : قال ابن الخباز : وما رأيت في كتب النحو إلا حذف لا ، وقال لي شيخنا : لا يجوز حذف ما ، لأن التصرف في لا أكثر من التصرف في ما ، انتهى .

قال : وأنشد ابن مالك : فو الله ما نلتم . . البيت ، وقال : أصله : ما ما نلتم ، ثم في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية ، وفي بعضها قدره ما الموصولة .

وفي الدرر ٢ / ٤٩ : استشهد به على حذف النافي من الجملة الاسمية الواقعة جواباً للقسم ، قال : والأصل : ما ما نلتم ، فحذف ما النافية وأبقى الموصولة ، وكذا قدره الدماميني في شرح التسهيل عند قوله : « وقد يحذف نافي الجملة الاسمية . . . وجوز المصنف في هذا الوجه ـ حذف ما النافية ـ وجها آخر هو أن يكون المحذوف ما الموصولة ، بناء على رأي الكوفيين في تجويز حذف الموصول .

قلت : ويظهر لي وجه ثالث أقرب من هذين الوجهين ، وهو أن يجعل قوله : بمعتدل مفعولاً به والباء زائدة ، وما المذكورة نافية في الموضعين ، والفعلان تنازعا ، وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج إلى تقدير ما محذوفة لا نافية ولا موصولة ، فالجملة فعلية لا اسمية . . والبيت لعبد الله بن رواحة ، رضي الله عنه

قال[1] : أراد : ما مانلتم ، فحذف النافية ، وأبقى الموصولة ، ويجوز على مذهب الكوفيين كون الباقية النافية ، ويمتنع ذلك على مذهب البصريين .

(وقد يكون الجواب قسماً) ـ مثَّل بقوله تعالى : ﴿ وليحلفُنَّ إن أردنا إلاَّ الحسنى ﴾[2] أي والله ليحلفُنَّ ، ومنع بعض المغاربة وقوع القسم جواب قسم .

(ولا يخلو ، دون استطالة ، الماضي المثبتُ المجابُ به من اللام مقرونة بقد أو ربما أو بما مرادفتها ، إن كان متصرفاً) ـ فإن وجدت استطالة جاز حذف اللام نحو : ﴿ قُتِلَ أصحابُ الأُخْدودِ ﴾[3] ، جواباً لقوله : ﴿ والسماءِ ذاتَ البروج ﴾[4] ؛ وخرج المنفي ، فلا تصحبه اللام إلاَّ ضرورة ، كما تقدم ؛ واللام مع قد نحو : ﴿ لقد آثرك الله علينا ﴾[5] ، ومع ربما ، نحو :

٢٨٩ ـ لئن نزحت دارٌ لليلى لربَّما غَنينا بخير والديارُ جميعُ[6]

ومع بما ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

٢٩٠ ـ ولئن بان أهلُهُ لبما كان يُوهَلُ[7]

---

(١) أي المصنف ابن مالك في شرحه للتسهيل .

(٢) التوبة : ١٠٧

(٣) البروج : ٤

(٤) البروج : ١

(٥) يوسف : ٩١

(٦) في الدرر ٢ / ٤٧ : استشهد به على أن دخول اللام مع ربما في الماضي شاذ ؛ وفي الدماميني أن جواب القسم إذا وقع في كلام غير مستطيل ماضياً مثبتاً ، فلا بد من أن يكون مقروناً باللام وقد جميعاً ، مثل : ﴿ تالله لقد آثرك الله علينا ﴾ ـ (يوسف : ٩١) ـ أو ربما ، كقوله : لئن نزحت . . . البيت ، وهو لقيس بن ذريح ؛ والشاهد في قوله : لربما حيث جمع بين اللام وربما .

(٧) لم يذكره صاحب معجم الشواهد في غير الدرر والديوان / ٢٣٢ ـ وفي الدرر ٢ / ٤٧ : فلئن بان . . . قال : استشهد به على شذوذ دخول لام جواب القسم على بما ، واستشهد به الدماميني على هذه المسألة ، ثم قال : هذا كما قلنا : إذا لم يكن هناك استطالة ، وأما مع الاستطالة فيجوز أن يخلو من اللام =

أي لربما[1] .

(وإلاَّ فغيرُ مقرونـة) ـ أي وإلاَّ يكن متصرِّفـاً فـاللام غير مقرونـة بمـا ذكـر نحو :

٢٩١ ـ ☆ لعمري لنعم الفتى مالك[2] ☆

(ونحو) :

٢٩٢ ـ ☆ لعمري لنعم الحيُّ جرَّ عليهم[3] ☆

(وجاء[4] المتصرِّف أيضا باللام فقط) ـ ومنه ﴿ لظلُّوا من بعده ﴾[5] ، ومن كـلام امرأة من غفـار : « والله لنزل النبي ، ﷺ » ؛ وحكى سيبـويـه : والله

= وقد ، وأن يكون مع أحدهما دون الآخر ، ونقل في الأصل أن أبا حيان أوَّله بتقـدير فعل بعـد اللام وهو أي لَبانَ .

(١) حيث قال في المتن : (وبما مرادفتها) ـ أي مرادفة ربما .

(٢) في (د) : تمامه :

☆ إذا الحرب أصلت لظاها رجالا ☆

والشاهد في قولـه : لنعم ، حيث جـاءت اللام في جواب القسم غير المتصرف ، غير مقرونـة بمـا ذكر ، أي قد وربما وبما مرادفتها .

(٣) في (ز) : لنعم الحي حي عليم ، وفي (غ) : لنعم الجري عليهم ، وفي (د) : تمامه :

بما لا يواتيهم حصين بن محصم .

والبيت كما ورد بالخزانة ٤ / ٣ (٧٥) من معلقة زهير بن أبي سلمى :

لعمري لنعم الحيُّ جرَّ عليهم ... بمـا لا يـواتيهم حُصَين بن ضمضم

جرَّ من الجريرة ، وهي الجنـايـة ؛ ويواتيهم يوافقهم ؛ وحصين بن ضمضم هو ابن عم النـابغـة الـذبيـاني ، وجنايته أنه لما اصطلحت قبيلـة ذبيـان مع قبيلـة عبس ، امتنع حصين من الصلح واستتر منها ، ثم عـدا على رجل من بني عبس فقتله ، وإنما مدح حيّ ذبيان لتحملهم الديات إصلاحا لذات البين ...

والشاهد فيه كسابقه ، حيث جـاءت اللام في جواب القسم غير المتصرف غير مقرونـة بمـا ذكر ، في قوله : لعمري لنعم الحيّ .

(٤) سقطت عبارة المتن هذه من النسخة المحققة من التسهيل ، وقـد أشرت في حـاشيـة التحقيق إلى وجودها في إحدى نسخ التسهيل

(٥) الروم : ٥١

لكذب[1] ، ولا يجوز حذف اللام وقد ، وقال بعضهم : ولا بد مع اللام من قد ، ظاهرة أو مقدَّرة .

(وقد يلي لقد ولما المضارعُ الماضي معنى) ـ كقوله :

٢٩٣ ـ لئن أمست ربوعهمُ يَبَاباً لقد تدعو الوفود لها وفودا[2]

وقوله :

٢٩٤ ـ فلئن تَغَيَّر ما عهدتُ وأصبحت صدقَتْ فلا بذلٌ ولا ميسور
لما يُساعفُ في اللقاء وَليُّها فرحٌ بقرب لقائها مسرور[3]

(ويجب الاستغناء باللام الداخلة على ما تقدَّم من معمول الماضي) ـ فلا يقرن بقد ، كقول أم حاتم :

٢٩٥ ـ لعمري لَقِدْماً عضَّني الجوعُ عضَّةً فآليت أن لا أمنعَ الدهرَ جائعا[4]

(كما استغني) ـ أي عن النون[5] .

---

(١) وفي المقتضب ٢ / ٣٣٥ : فأما قولك : والله لكذَب زيدٌ كذباً ما أحسب الله يغفره له ، فإنما تقديره : لقد ، لأنه أمر قد وقع ، ولا يقال هذا إلاَّ على شيء متقدم . . .

(٢) في الدرر ٢ / ٤٨ :

☆ لقد تدعو الوفود بها وفودا ☆

قال : استشهد به على شذوذ دخول اللام في جواب القسم مع مضارع مقرون بقد ، واستشهد به الدماميني عند قول التسهيل : وقد يلي لقد المضارع الماضي معنى . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) في الدرر ٢ / ٤٨ :

☆ فرح بقرب مزارها مسرور ☆

قال الشاهد في قوله : لما حين دخلت اللام على بما مع الفعل المضارع في جواب القسم شذوذاً ؛ ونقل البغدادي بعد أن ساق هذين البيتين عن أبي حيان أنه قال في لما : إن الباء سببيةِ ، وما مصدرية ، ويقدر بعد اللام فعل ، أي : لَبانَ بما كان يوهل .

(٤) البيت لأم حاتم ، كما جاء بالشرح ، والشاهد في قوله : لَقِدْماً عضَّني الجوعَ . . حيث استغنى باللام الداخلة على ما تقدَّم من معمول الماضي ، ولم يقرن بقد .

(٥) أي نون التوكيد .

(بالداخلة على ما تقدم من معمول مضارع) ـ كقوله تعالى : ﴿ لإلَى اللهِ تُحشَرونَ ﴾[1] وشذَّ عدمُ الاستغناء في قوله :

٢٩٦ ـ ولَبَعْـدَهُ لا أخلـدَنَّ ، ومـا لَـه   بـدلٌ إذا انقطع الإخاءُ فـودَّعَـا[2]

وفي البيت شذوذ آخر ، وهو دخولها على جواب منفيّ ، قال المصنف : فلو كان مثبتاً كان دخولها عليه مع تقدم اللام أسهل ، أي مع تقدمها داخلةً على المعمول .

(**فصل**[3]) : (وإذا توالى قسمٌ وأداة شرط غير امتناعي ، استغني بجواب الأداة مطلقاً ، إن سبق ذو خبر) ـ وقد ذكر المسألة أيضا في الجوازم ، فتقول : زيدٌ والله إن يقم أقم ، وزيدٌ إن يقم والله أقم ؛ فتجيب الشرط ، تقدَّم أو تأخَّر ؛ وكلام غيره على أن ذلك لا يتعيَّن ، بل يجوز ؛ واحترز بغير[4] الامتناعيّ من لو ولولا ، فالجواب لها[5] مطلقاً نحو : والله لو أتيتني لفعلت ، ولو أتيتني والله لفعلت ؛ وكذا إن سبق ذو خير ؛ وبعض المغاربة قال عند تقدم القسم : إنه يحذف جواب لو و لولا لدلالة جواب القسم عليه .

---

(١) آل عمران : ١٥٨ .

(٢) في (ز) : لا أخذ لنَّ . والشاهد في البيت عدم الاستغناء عن النون شذوذا مع وجود اللام الداخلة على ما تقدَّم من معمول المضارع في قوله : ولَبعْدَه لا أخلدنَّ . . ولم أعثر على البيت فيا تحت يدي من مراجع .

(٣) سقط لفظ : فصل ، من النسخ الثلاث ، ومن بعض نسخ التسهيل ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، وسياق الكلام يعضد وجوده .

(٤) سقطت من (د ، ز)

(٥) أي للأداة

(وإلاَّ فبجواب ما سبق منهما) ـ أي وإلاَّ يسبق ذو خبر ، فتقول : والله إن جئتني لأخرجنَّ ، وإن جئتني والله أخرجْ .

(وقد يغني حينئذ جوابُ الأداة مسبوقةً بالقسم) ـ كقول ذي الرمة :

٢٩٧ ـ لئن كانت الدنيا عليَّ كما أرى تباريح من مَيٍّ فلَلْموتُ أروحُ[1]

وأجاز هذا الفراء ومنعه الجمهور .

(وقد يُقْرَنُ القسمُ المؤخَّر بفاءٍ فيغني جوابه) ـ نحو : إن جئتني فوالله لأخرجنَّ ؛ وليس للشرط جواب محذوف أغنى عنه جواب القسم ، كما يقتضيه ظاهر كلام المصنف ، وإنما جوابُ الشرط القسمُ وجوابه .

(وتُقرنُ أداة الشرط) ـ أي سواء كانت إنْ أو غيرها ، إلاَّ أنَّ ذلك مع إنْ كثير .

(المسبوقة) ـ أي بقسم ملفوظ به نحو : ﴿ وأقسموا بالله جَهْدَ أيمانِهم لئن أمرتَهم ليَخرجُنَّ ﴾[2] ، أو مقدَّر نحو : ﴿ لئن لم ينته المنافقون ﴾[3] ؛ ومن غير إنْ :

٢٩٨ ـ لمتى صلَحْتَ ليُقضَيَنْ لك صالحٌ ولتجْزَينَّ إذا جُزيتَ جميلا[4]

---

(١) في (غ) كما في المغني ١ / ٢٣٦ : تباريحَ من ليلى . . قال في المغني : وليست موطئة في قوله : لئن كانت الدنيا . . . البيت ، والشاهد هنا على إغناء جواب الأداة مسبوقة بالقسم في قوله : لئن كانت الدنيا . . . فللموت أروح . والبيت لذي الرمة . . ديوانه ٨٦

(٢) النور : ٥٣

(٣) الأحزاب : ٦٠

(٤) في المغني ١ / ٢٣٥ ش ٣٨٥ : قال : اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنيٌّ على قسم ما قبلها ، لا على الشرط ، ومن ثَمَّ تسمى اللام المؤذنة ، وتسمى الموطئة أيضا ؛ لأنها وطأت الجواب للقسم ، أي مهدته له ، وأكثر ما تدخل على إن ، وقد تدخل على غيرها ، كما في البيت ولم ينسبه في المغني ولا في معجم الشواهد .

(بلام مفتوحة تسمّى الموطِّئة) ـ لأنها وطأت الجواب للقسم الذي قبلها ، وتسمى المؤذنة أيضا ، لأنها آذنت بالقسم .

(ولا تُحذَف والقسمُ محذوفٌ إلاَّ قليلاً) ـ والمغاربة يقولون : أنت فيها بالخيار ؛ وقال سيبويه : لا بد من هذه اللام مظهرةً أو مضمرةً ؛ ومن حذفها : ﴿ وإن لم ينتهوا ﴾[1] ، ﴿ وإن أطعتموهم ﴾[2] ، ﴿ وإن لم تغفر لنا ﴾[3] ، وقال بعض المغاربة : إن الجواب إذا كان منفيا لا تحذف اللام ، لعدم ما يدل على القسم ؛ قال تعالى : ﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون . . ﴾[4] الآية .

(وقد يُجاء بلَئن بعد ما يغني عن الجواب ، فيحكم بزيادة اللام) ـ كقول عمر بن أبي ربيعة :

٢٩٩ ـ ألِمْ بزينبَ إن البينَ قد أفِدا قلَّ الثَّواءُ لئن كان الرحيلُ غدا[5]

لام لئن زائدة ، وما قبلها دليل جواب الشرط المحذوف[6] .

(فصل) : (لا يتقدم على جواب قسمٍ معمولُه إلاَّ إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً) ـ فلا تقول : والله زيداً لأضربنَّ ، وتقول : واللهِ عندك ، أو

---

(١) المائدة : ٧٣

(٢) الأنعام : ١٢١

(٣) الأعراف : ٢٣

(٤) الحشر : ١٢

(٥) سقط الشطر الأول من (د ، ز) ، وفي المغني ١ / ٢٣٦ ش ٣٩٠ : قال : وليست موطئة في قوله : لئن كانت الدنيا . . . البيت ، وقوله : لئن كان ما حدثته . . . البيت ، وقوله : ألم بزينب . . البيت ، بل هي في ذلك كله زائدة ، وتحدث عن البيتين الأولين ، ثم قال : وأما الثالث ، فلأن الجواب قد حذف مدلولاً عليه بما قبل إن . والبيت لابن أبي ربيعة ـ ديوانه ٣٠٩

(٦) سقطت من (د ، غ)

في الدار ، لأقومنَّ ؛ قال تعالى : ﴿ عما قليل ليُصبِحُنَّ ﴾[1] ، وقال :

٣٠٠ ـ رضيعَيْ لِبانِ ثديَ أمٍّ تحالفا بأسحمَ داجٍ عَوْضُ لا نتفرق[2]

والمغاربة نصوا على المنع مطلقاً ، في المثبت والمنفي بما ، وإن اختلفوا في المنفي بلا ، وصححوا المنع مطلقاً ، وفي البسيط : هذه اللام لا يعمل ما بعدها في ما قبلها ؛ وأجازه الفراء وأبو عبيدة .

(ويستغنى للدليل ، كثيراً ، بالجواب عن القسم) ـ نحو : لأفعلنَّ كذا ، ولقد فعلت كذا ، وفي : لزيدٌ منطلقٌ خلاف : البصريون : هي لام الابتداء ، والكوفيون : لام القسم .

---

(١) المؤمنون : ٤٠

(٢) في الإنصاف ص ٤٠١ قال : وعَوْض بمعنى الدهر ، قال الشاعر : رضيعي لبان . . . البيت ؛ وفي حاشيته : هذا البيت من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ـ ديوانه ١٥٠ ـ مدح بها المحلق ؛ قال : والبيت المستشهد به من شواهد رضي الدين ، في باب الظروف من شرح الكافية لابن الحاجب ، واللبان بكسر اللام هو اللبن ، فإن لم تنونه فهو مضاف إلى ثدي الأم ، وإن نونته جررت ثدي أم على البدل ، أو نصبته على البدل أيضا ، باعتبار موضع اللبان ، لأنه في المعنى مفعول به لرضيعي ، أو نصبته بتقدير : أعني أو نحوه ؛ وتحالفا يروى : تقاسما ، أي حلف كل منهما وأقسم ، أو عقدا محالفة بينهما ؛ والأسحم الذي تحالفا عليه يقال : هو الدم ، وكان من عادتهم أن يغمسوا أيديهم في الدم عند التحالف ؛ ويقال : هو الرحم ، أو حلمة الثدي ، أو الليل .

وعوضُ يأتي ظرفا لما يستقبل من الزمان ، مبنياً على الضم في محل نصب ، ويأتي بمعنى القسم ، تقول : لا أفعل هذا عوض ، تحلف بالدهر والزمان ، وهذا المعنى هو الذي أراده المؤلف هنا ، وهو موضع الشاهد ؛ قال في الدرر ١ / ١٨٣ : استشهد به على أن عوض كثر استعماله حتى أجري مجرى القسم ؛ وفي شرح التسهيل لأبي حيان : قال ابن السيد في بيت الأعشى : رضيعَيْ لبان . . . البيت : عوض صنم كان لبكر بن وائل ، وقيل هو اسم من أسماء الدهر ، فيكون ظرفا . . . وقوله : رضيعي لبان ، يعني أن الندى الذي بات يصطلي النار مع المحلق ـ في البيت السابق ـ هو وهو رضيعا لبان ، أي رضعا من لبن واحد ؛ واللبان بكسر اللام لبن المرأة خاصة ؛ والندى الكرم ؛ والمحلِّق بكسر اللام هو عبد العُزّى بن حنتم ، والمحلق لقب غلب عليه . . . وقوله : بأسحم داجٍ يعني الليل ، أي تحالفا في ظلمة ليل شديد السواد ؛ وقيل : هو الرحم ، أي تحالفا في ظلمة الأحشاء ؛ وقيل : غير ذلك .

(وعن الجواب بمعموله) ـ نحو : ﴿ يومَ ترجفُ الراجفة ﴾[1]

(أو بقسمٍ مسبـوقٍ ببعض حروف الإجـابـة) ـ وهي : بلى ولا ونعم وإيْ وكذا إن ، في قولٍ ، وأجل وجير ، ومنه : ﴿ بلى وربنا ﴾[2] .

(والأصح كونُ جَيْر منها ، لا اسماً بمعنى حقّاً ، وقد تفتح راؤها) ـ مـذهب قوم منهم سيبويه أن جَيْر اسمٌ ، واستدل بتنوينهـا ، وقـال المصنف : الأصح أنهـا حرف بمعنى نعم ، لا اسم بمعنى حقا ، لذا بُنِيَتْ .

(وربما أغنت هي ولا جرم عن لفظ القسم مُراداً) ـ

٣٠١ ـ قـالوا : قُهِرتَ ، فقلت : جَيْرِ لَيُعْلَمنْ   عمـــا قليـــل أيُّنـــا المقهُـــورُ[3]

وحكى الفراء عن العرب : لا جرم لآتينَّك .

(وقـد يُجـابُ بجَيْر دون إرادة قسم) ـ كما يجـاب بـأخواتهـا إلاَّ إي فـإنهـا لا تستعمل إلاَّ مع القسم .

☆ ☆ ☆

---

(١) النازعات : ٦

(٢) الأنعام : ٣٠ : ﴿ قالوا : بلى وربنا ﴾ .

(٣) في الدرر ٢ / ٥٢ : استشهد به على أن جير تغني عن القسم ، واستشهـد بـه الـدمـاميني في شرح التسهيل على هذه المسألة ، قال : لأنها للتصديق والتحقيق ، والقسم للتـأكيـد ، فحسن إغنـاؤهـا عنـه . قال : ولم أعثر على قائله ، ولم يذكره صاحب المعجم في غير الهمع والدرر .

٤١ ـ باب الإضافة

تطلق الإضافة اصطلاحاً على النسبة ، ومنه قول سيبويه : هذا باب الإضافة ، وهي النسبة ، وعلى هذا الباب :

(المضاف هو الاسم المجعول كجزء) ـ هذا يشمل الموصول والمركب المزجيّ والموصوف بصفة لازمة .

(لما يليه) ـ هو أحسن من : كجزء اسم ، لتناوله الاسم والجملة والحرف المصدري .

(خافضاً له) ـ أخرج الموصول وما ذكر معه ؛ وما اختاره من أن المضاف إليه مجرور بالمضاف هو مذهب سيبويه ، ودليله اتصال الضمير به : وإنما يتصل بعامله ؛ وقال الزجاج : العامل معنى اللام ؛ وفي المضاف والمضاف إليه أقوال ، والصحيح قول سيبويه : إن الأول المضاف ، والثاني مضاف إليه الأول ، وقيل عكسه ، كلٌّ يُستعمَل لكلٍّ .

(بمعنى في إن حَسُنَ تقديرها وحدَها) ـ نحو : ﴿ وهو أَلَدُّ الخصام ﴾[1] ، ﴿ تَربُّصُ أربعة أشهر ﴾[2] ؛ وأغفل هذا أكثر النحويين .

(وبمعنى مِنْ إن صحَّ تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني) ـ نحو :

---

(١) البقرة : ٢٠٤

(٢) البقرة : ٢٢٦

بابُ ساجٍ ، وبُرْدُ حريرٍ . وخرج بقوله : إن صحَّ : يومُ الخميس ونحوه ، فلا يصح : يومٌ من الخميس ، وإن صحَّ الإخبار ؛ وبقوله : مع صحة : يدُ زيدٍ ونحوه ، فهي بمعنى اللام عند ابن السراج والفارسيّ وكثير من المتأخرين ؛ وقال ابن كيسان والسيرافي : بمعنى مِنْ لأن المضاف جزء من المضاف إليه . وزاد الكوفيون : الإضافة بمعنى عند نحو : ناقةٌ رقودُ الحَلْبِ ، أي عند الحلب .

(وبمعنى اللام ، تحقيقاً أو تقديراً فيما سوى ذيْنِك) ـ أي فيما سوى معنى في و مِنْ نحو : هذا غلامُ زيدٍ وعبدُ عمرٍو[1] . وذهب ابن الضائع إلى أن الإضافة لا تكون إلاَّ على معنى اللام ، وهي للاستحقاق ، وأكثر المتأخرين على أنها قسمان : بمعنى مِنْ وبمعنى اللام ، وهو قول الجرميّ ، وأبطل ابن درستويه كونها على معنى حرف ، للزوم كون كل مضاف نكرة ، والأصل على هذا : ثوبٌ من خزٍّ ، وغلامٌ لزيد ؛ ورد بأنه إنما يلزم لو قلنا إن الحرف مقدَّر ، وإنما قلنا : هي على معنى كذا ، على أن منهم من ذكر التقدير ، وعليه جَرَى الجُزوليّ ، وهو مقتضى كلام المصنف في بعض كتبه .

(ويُزال ما في المضاف من تنوين أو نون تشبهه) ـ نحو : جيءَ بغلام زيدٍ ، وأساور فضة ، فأزيل من أساور ونحوه التنوين المقدر ، وفي : غلامَيْ زيد ، وقومٍ ضاربيه ، واقبض اثنيك وعِشْريك ، أزيلت النون المشبهة للتنوين ، فلا تُزال نون لا تشبهه كنون سنين مُجرًى كحين[2] .

(وقد تُزال منه تاءُ التأنيث) ـ كقراءة بعضهم : ﴿ لأَعدُّوا له عُدَّهُ ﴾[3] ، وقوله :

---

(١) في (ز ، غ) : عند عمرو .

(٢) في (د) : إذا أجري مجرى حنين .

(٣) التوبة : ٤٦

٣٠٢ ـ ونـارٍ قُبيـل الصبـح بـاكرتُ قَـدْحَهـا حَيَـا النَّـارِ قـد أوقـدتُهـا للمسـافر[1]

أي عُدَّتَهُ ، وحياة النَّارِ .

(إن أُمِنَ اللبسُ) ـ كما سبق ، فإن خيف التباس بمذكر أو بجمع لم تحـذف ، كما في ابنة وثمرة .

(ويتخصص بالثاني إن كان نكرة) ـ كغلام رجل .

(ويتعرف به إن كان معرفة) ـ كغلام زيد .

(ما لم يوجبْ تأوُّلَه بنكرةٍ وقوعه موقعَ مالا يكونُ معه معرفـةً) ـ نحو : لا أباك ، ورُبَّ رجلٍ وأخيه ، وكم ناقةٍ وفصيلهـا ، وفعل ذلـك جهـدَه ؛ لأن لا إنمـا تعمل في النكرة ، ورب وكم لا يَجرَّان غيرَها ، والحال نكرة .

(أو عدم قبوله تعريفاً لشدة إبهـامـه ، كغَير ومِثل وحَسْب) ـ نحو : مررتُ برجلٍ غيرك أو مثلك أو حسبك من رجل . ووجـه الإبهـام فيهـا واضح ، فغيرك مثـلاً صـالـح لكل مغـاير ، وتعليـل عـدم تعريفهـا بـذلـك مـذهب ابن السراج والسيرافي ، ومذهب سيبويه والمبرد التعليل بكونهـا في معنى اسم الفـاعل الـذي لا يتعرف بالإضافة ، والمعنى رجل مغاير أو مماثل أو كافٍ .

(أو تكن إضافتـه غير محضـة ولا شبيهـة بمحضـة ، لكونـه صفـةً ، مجرورهـا مرفوع بهـا في المعنى أو منصوب) ـ نحو : رأيت رجلا حسنَ الخَلْقِ محمـودَ الخُلُـقِ ، ورأيت رجلا مكرمَ زيدٍ ؛ فالإضافة في هـذه المثل ونحوهـا بنيـة الانفصـال ، لأن الموضع للفعل . وخرج بصفـة المصـدرُ ، وبمرفوع ومنصوب سَحْقُ عمـامـةٍ ، وكرامُ الناسِ ، فالإضافة فيهما محضة .

---

(١) لم أعثر عليه فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه حذف تاء التأنيث من المضاف في قولـه : حيا النار ، أي حياة النار .

(وليس من هذا المصدرُ المضافُ إلى مرفوعه أو منصوبه ، خلافاً لابن بَرْهان) - بل إضافته محضة ، خلافاً له ولابن الطراوة ، بدليل نعته بالمعرفة نحو : عجبت من ضرب زيدٍ عمراً ، أو عمروٍ زيدٌ الشديد ؛ وتشبيهه بحَسَن الخلق ومكرم زيد ضعيف ، للفرق بأن الوصف متحملٌ ضميراً ، وبه يتحقق الانفصال عن الإضافة ، والمصدر ليس كذلك .

(ولا أفعلُ التفضيل ، ولا الاسمُ المضاف ، خلافاً للفارسيّ) - أما أفعل التفضيل فذهب إلى أن إضافته غير محضة ، كقول الفارسيّ ، الكوفيون وابن السراج ، واختاره الجزوليّ وابن عصفور ؛ وعن ابن السراج أيضا : إن كان على معنى مِنْ فنكرة ، وإلاَّ فمعرفة .

ووجه الانفصال أنه مضاف إلى ما هو بعضه نحو : أفضل الناسِ ، فإن لم يُقدّر الانفصال لزم إضافة الشيء إلى نفسه ، وضعفه ظاهر .

ووجه أن إضافته محضة ، وهو مذهب سيبويه والأكثرين ، ثبوت لوازم التعريف من نعت المعرفة به ، وعدم جواز جرّه برُبَّ ، ونصبه حالاً ؛ وقد نصَّ سيبويه على أن العرب لا تنصبه حالاً ، وأما الاسم المضاف إلى الصفة نحو : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، ودار الآخرة ، فذهب الفارسيّ وغيره إلى أن الإضافة فيه غير محضة ، لشبهها بإضافة حسَن الوجه ، والأصل في كل منها الانفصال ، والتقدير : الصلاة الأولى ، والمسجد الجامع ، والدار الآخرة ، كما أن الأصل انفصال إضافة حسن ؛ وأجاز هذا القول ابن عصفور ، وذهب الأكثرون إلى أنها محضة ، بدليل امتناع ال مع الإضافة ، لا يقال : المسجد الجامع إلاَّ بالتبعية ، وكذا الباقي ، وكذا يمتنع دخول ربَّ عليها ، ونعتها بالنكرة ، ولم يحفظ هذا إلاَّ بصورة التعريف كما مثل ، ولم تجئْ نكرة نحو : مسجد جامعٍ ؛ واختار المصنف في المسألة غير القولين المذكورين وسيأتي ذكره وتقريره .

(بل إضافة المصدر وأفعل التفضيل محضة) ـ لما سبق من التقرير .

(وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة) ـ وهذا اختيار المصنف ؛ والمذكور في كتب النحويين تقسيم الإضافة إلى محضة وغيرها ؛ وتقرير ما اختاره أن في هذه الإضافة اتصالاً من جهة أنه لم يُنْوَ معه ضمير كما نوي في الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها ، وانفصالاً من قبل أن المعنى على التبعية ، لكن مع هذا الانفصال لم يحكم بتنكير المضاف ، مراعاةً لشبهه بالمتصل لفظاً ونيةً ، وهذا النوع مقصور على السماع ؛ ثم قال الفراء وبعض البصريين : لاحاجة إلى تأويل ، لاختلاف اللفظين ، ونقل أيضا عن الكوفيين ، وقال الجمهور : لا بد من التأويل ، ثم قال الأكثرون : هو على حذف الموصوف[1] ، أي صلاة الساعة الأولى ، أي من الزوال ، ومسجد الوقت الجامع ، ودار الحياة الآخرة ، وقيل : الأول يراد به المسمى ، والثاني الاسم ، أي الصلاة التي تسمى بالأولى .

(وكذا إضافة المسمَّى إلى الاسم) ـ نحو : سعيد كرز ، وشهر رمضان ، ويوم الخميس ، أي مسمى كرز ، وكذا الباقي ، وإنما أوَّلوا الأول بالمسمَّى والثاني بالاسم ، لأن الثاني أعرف من الأول ، أو أخصُّ وضعاً ؛ وغير المصنف يرى أن إضافته محضة .

(والصفة إلى الموصوف) ـ نحو قولهم : سحق عمامة ، وجرد قطيفة[2] ، أي عمامة سحق ، وقطيفة جرد ، وقوله :

---

(١) في (د) : على حذف مضاف في صلاة الساعة الأولى .

(٢) في الصبان على الأشموني ٢ / ٢٥٠ قال الأشموني : ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف في قولهم : جَرْد قطيفة ، وسَحْق عمامة ، وتأويله أن يقدر موصوف أيضا ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أي شيء جرد من جنس القطيفة ، وشيء سحق من جنس العمامة ؛ قال الصبان : قوله : جرد قطيفة . . الخ : جرد بمعنى مجرودة ، وسحق بمعنى بالية .

٣٠٣ ـ إنــا محيُّــوك يـــا سلمى فحيينـــا وإن سقَيْتِ كرام النـاسِ فـاسقينـا[١]

أي الناس الكرام .

قال ابن عصفور : والإضافة في هـذا غير محضـة ، وقـال غيره محضـة ، وقول المصنف ثالث ، ولا ينقاس ، لايقال في : جاءني زيدٌ الظريفُ : ظريفُ زيـدٍ ؛ وفي كتاب ابن عطية : أن قوماً من النحويين يضيفون الصفـة إلى الموصوف نحو : كريمُ زيدٌ .

(والموصوف إلى القائم مقام الوصف) ـ كقولهم في زيد الـذي سماه رسول الله ﷺ : زيـد الخير : زيـد الخيل ، أي صـاحب الخيل ، لأنـه كان صـاحب خيـل كريمة ، وقوله :

٣٠٤ ـ فـإنَّ قريشَ الحـقِّ لم تتبـع الهـوى ولن يقبلـوا في الله لـومـــةَ لائِم[٢]

أي قريشاً أصحابَ الحق .

(والمؤكَّد إلى المؤكِّد) ـ كحينئذٍ ويومئذٍ ، وقوله يخاطب ضيفين طرقاه :

٣٠٥ ـ فقلت : انجـوَا عنهـا نجـا الجلـدِ إنــه سيرضيكـمـا منهـا سَنـامٌ وغـاربُـه[٣]

---

(١) في شرح شواهد العيني على هامش الخزانة ٣ / ٣٧٠ : قائله هو بشامة بن حزن النهشليّ . قال : والاستشهاد فيه في قوله : كرام الناس ، فإن إضافة الكرام إلى الناس من إضافـة الصفـة إلى الموصوف ، كما في نحو : سحق عمامة .

(٢) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيـه إضـافـة الموصوف إلى القـائم مقـام الوصف في قوله : قريشَ الحقّ ، أي قريشاً أصحاب الحق .

(٣) في (د ، ز) : سنام وكاهل ، وفي (غ) و ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٤٣ : سنام وغاربه ؛ قال : قاله أبو الجراح ، قاله القالي ، وقال الصاغاني : أبو الغمر الكلابي ، وقد نزل عنـده ضيفان ، فنحر لهما ناقة ، فقالا : إنها مهزولة ، فقـال معتـذراً لهما ، أي انجُوَا عن النـاقـة من نجوت جلـد البعير عنه إذا سلخته ، وكذلك أنجيته ؛ والشاهد في نجـا الجلـدِ ، حيث أضـاف المؤكَّـد إلى المؤكِّـد ، لأن النجـا مقصوراً هو الجلـد ، والأحسن مـا قـالـه الفراء : إن العرب تضيف الشيء إلى نفسـه عنـد اختلاف =

يقال : نجوتُ جلدَ البعير عنه وأنجيته سلختُه ، والنجا مقصور وهو الجلد ، فكأنه قال : جلد[1] الجلد ، فأضاف المؤكَّد إلى المؤكِّد ، وقال الفراء : أضاف النجا إلى الجلد ، لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه ، إذا اختلف اللفظان نحو : ﴿ لحق اليقين ﴾[2] ، ﴿ ولدَارُ الآخرة ﴾[3] . و[4] مذهب أكثر البصريين المنع إلا إن سمع ، وبقولِ الفراء ، قال بعض البصريين ، ويحكى أيضاً عن الكوفيين[5] .

(والملغَى إلى المعتبَر) ـ كقوله :

٣٠٦ ـ إلى الحـول ، ثم اسمُ السـلام عليكمـا ... ومَنْ يَبْـكِ حولاً كاملاً فقـد اعتـذرْ[6]

أي ثم السلام .

ومن كلامهم : هذا حيّ زيد ، أي زيد . وقال الفارسيّ : من إلغاء

اللفظين ، كقوله : « حق اليقين » . وسنام فاعل لسيرضيكما ، وغاربه عطف عليه ، وهو بالغين المعجمة أعلى الظهر .

(١) في (ز ، غ) : الجلد الجلد

(٢) الحاقه : ٥١ ﴿ وإنه لحقُّ اليقينِ ﴾

(٣) يوسف : ١٠٩

من (٤) إلى (٥) سقط من (د)

(٦) في الدرر ٢ / ٥٨ : استشهد به على أن الخلاف بين النحاة يجري فيما ألغي فيه المضاف ، يعني أن ما كان المضاف فيه لغواً ؛ اختلف في إضافته ، فقيل : هي محضة ، وقيل : لفظية ، وصرح في التسهيل بأن هذه الإضافة شبيهة بالمحضة لا محضة ، وعبارته : « والملغى إلى المعتبر » وهي أوضح ، وساق الدماميني البيت على ذلك . . وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان٢ / ٢٤٣ أن البيت قاله لبيد بن ربيعة ، وإلى الحول متعلق بقوله : وقولا في البيت الذي قبله وهو :

فقوما وقولا بالذي تعلمانه ... ولا تخمشا وجهاً ولا تحلقا شعرَه

والخطاب لابنتيه ، والمعنى اذكراني بعدي بالذي تعلمانه فيَّ . . ثم ابكيا عليَّ إلى الحول . . ثم اسم السلام عليكما ، كناية عن الأمر بترك ما كان قد أمرهما به . . وفيه الشاهد حيث أضيف اسم إلى السلام ، وهو إضافة الملغى إلى المعتبر .

المضاف : ﴿ كمن مثلُه في الظلمات[1] ﴾ ، أيْ كمن هو ؛ ﴿ ومثَلُ الجنـة التي وُعـدَ المتقون فيها أنهار[2] ﴾ .

(والمعتبر إلى الملغى) ـ ومعنى كـونـه ملغى أنـه لا يُعتـدُّ بـه إلاَّ كالاعتـداد بالحرفِ الزائد المؤكد ، ومنه قول الحطيئة :

٣٠٧ ـ فلـو بلغَتْ عَـوَّا السماء قبيلـةٌ لـزادت عليهـا نَهْشَـلٌ وتعلَّتِ[3]

وقول بعض الطائيين :

٣٠٨ ـ أقـام ببغـدادِ العراقِ وشـوقُـه لأهـل دمشـقِ الشـام شـوقٌ مبرِّحُ[4]

(**فصل**) :(لا يُقدَّم على مضافٍ معمولُ مضافٍ إليه) ـ فلا يقال في : جـاءني غلامُ مكرمٍ زيـداً : جـاءني زيـداً غلامُ مكرمٍ ، لأن معمول المضـاف إليه من تمامه ، والعامل كتمام المضاف .

(إلاَّ على غير ، مراداً[5] بـه نفْيٌ) ـ نحو : زيـدٌ غيرُ ضـاربٍ عمراً ، فيجوز : زيدٌ عمراً غيرُ ضارب ، ومنه :

---

(١) الأنعام : ١٢٢

(٢) محمد : ١٥

(٣) في اللسـان ـ عَوَّا : الأزهري : العوَّا اسم نجم مقصـور يكتب بـالألف ، وهي مـؤنثـة من أنـواء البرد ...

وقال أبو زيد : العواء ممدودة ، والجوزاء ممدودة ، والشعري مقصور ... قال ابن سيدة : قال الفرزدق :
فلو بلغت عَوَّا السِّماك قبيلة ... البيت .

ونسبـه ابن بري إلى الحطيئـة ؛ والشـاهـد في قـولـه : عـوّا السماء أو السماك ، من إضـافـة الملغى إلى المعتبر .

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : ٢ / ٢٤٤ : قاله بعض الطائيين ، والشـاهـد في : بغـداد العراق ، ودمشـق الشـام ، فـإن الإضـافـة فيها إضـافـة المعتبر إلى الملغى ، وبغـداد لاينصرف ، فبالإضافة دخلها الجرُّ ؛ وشوقه مبتدأ ،وشوق الثاني خبره ، والواو للحـال ، ومبرِّح بـالتشـديـد : شـديـد مؤلم .

(٥) في (د) وبعض نسخ التسهيل : مراد به النفي .

٣٠٩ ـ إنَّ امرأً خصَّني عمـــداً مـــودتَـــه   على التنـــائي لعنـــدي غير مكفـــور[١]

أي لغير مكفور عندي . والصحيح منع هذه المسألة ، والبيت ونحوه من الشذود ، وعلى أن الظرف يتسع فيه ما لايتسع في غيره ؛ ولم يذكر الزمخشري ولا المصنف في المسألة خلافاً ، بل حكما بالجواز ، نظراً إلى المعنى ، وإلى ظاهر ماورد ، والمعنى المشار إليه هو أن قولك : زيدٌ غيرُ ضاربٍ في معنى زيدٌ لاضارب ؛ والصحيح جواز التقديم مع لا ، فكذلك غير .

ومن كلام بعض المغاربة : لم يختلف في منع : هذا زيداً غيرُ ضاربٍ ، وأجاز ذلك بعضهم في الظرف وشبهه ، والصحيح المنع ، وبعضهم نقل الخلاف في حق ، فقال : أجاز بعضهم : أنا زيداً حق ضارب ، والصحيح المنع ، وقوله :

٣١٠ ـ وإلاّ أكن كلَّ الشجـــاع فـــإنني   بضرب الطُّلَى والهـــام حـقٌ عليم[٢]

(١) في المغني : ٢ / ٦٧٦ : خصني يوماً مودته ... وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : ٢ / ٢٨٠ قال الأشموني : خاتمة : قال في شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكمل بما أضيف إليه تكمل الموصول بصلته ، والصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله ، وكذا المضاف إليه لايعمل في المضاف ولا فيما قبله ، فلا يجوز في نحو : أنا مثلُ ضاربٍ زيداً ، أن يتقدم زيداً على مثل ، وإن كان المضاف غيراً وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ، كما يتقدم معمول المنفي بلا ؛ فأجازوا : أنا زيداً غيرُ ضاربٍ ، كما يقال : أنا زيداً لا أضرب ، ومنه قوله : إن امرأ خصَّني ... البيت ، فقدم عندي وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه ، لأنها دالة على نفي ـ وهو موضع الشاهد في البيت ، فكأنه قال : لعندي لا يكفر ، أي لغير مكفور عندي .والبيت لأبي زبيد الطائي ـ ديوانه : ٧٨

(٢) في الدرر : ٢ / ٥٩ : فإن لا أكن .. قال : استشهد به على تجويز تقديم معمول المضاف إليه إن كان المضاف لفظة حق عند قوم ، قال الدماميني في شرح التسهيل : وهو عندهم نادر .. إلى أن قال : ومن الغريب أن أبا الفتح بن جني لما أنشد في التنبيه على المشكل في الحماسة قول الأشتر : فإن لا أكن كل الشجاع ... البيت ، قال : أجازوا : أنت زيد غيرُ ضارب ، وأنت زيد مثل ضارب ، حملاً على معنى : لاتضربه ولا تسبّه : وقال : أبو بكر : الموضعان على إضمار فعل يفسره الظاهر ، فقال : أجازوا بالتعميم ، ولم ينقل المنع إلا عن أبي بكر ـ ابن السراج ـ قال في معجم شواهد العربية : البيت للأشتر أوعبد العزيز بن زرارة .

نادر . وبعضهم نقل الخلاف في تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إذا كان الكلام في معنى ما يجوز معه التقديم ، ومثَّلَ بمسألة غير وحق ؛ والمعنى في مسألة حق : أنا ضاربٌ زيداً حقا ، وصحح المنع .

واحترز بمراد من : أكرم القوم غير شاتم زيداً ، فلايقال : أكرم القوم زيداً غيرُ شاتمٍ . والطّلى الأعناق ، قال الأصمعيّ : الواحدة طُلَيْةٌ ، وقال أبو عمرو والفراء :طُلاة .

(خلافاً للكسائي في جواز : أنت أخانا أولُ ضاربٍ) ـ حكاه ثعلب عنه ، وغير الكسائي يمنع ، وهو الصحيح ؛ قيل : ولا يظهر فرق بين أول وغيره من أفعل التفضيل ، فيجوز على هذا عنده : هذا بالله أفضل عارف ، وهذا عمراً أكرم ضارب . انتهى .

ولعل الفرق أن ما أجازه الكسائي من مسألة أول[1] في معنى ما يجوز معه التقديم ، إذ المعنى : أنت ضاربٌ أخانا أولاً ، وعلى هذا يكون مذهب الكسائي الجواز في كل ما كان كذلك ، وقد سبق ذكر أن هذا مذهبٌ ، فلعله قول الكسائي .

(ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه ، إن صح الاستغناء به ، وكان المضاف بعضَه) ـ نحو : قُطعتْ بعض أصابعِه ، وقوله :

٣١١ ـ وتَشْرَقُ للقول الذي قد أذعتَه كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدمِ[2]

فبعض وصدر مُذكَّران ، وقد اكتسبا التأنيث مما بعدهما ، وهما بعضٌ منه ،

---

(١) في (د) : أن ما أجازه الكسائي من : أنت أخانا أول ضارب .

(٢) في الدرر : ٢ / ٥٩ : استشهد به على أن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه تأنيثاً أوتذكيراً ـ والشاهد هنا على اكتساب التأنيث ـ إن صح حذفه ، وكان بعضاً أوكبعض .. والشاهد في قوله : كما شرقتْ صدرُ القناةِ .. قال : والبيت من قصيدة للأعشى ميمون .

ويصح الاستغناء عنها مع إرادتها نحو :قُطعتْ أصابعهُ ، وشَرِقَتْ القناةُ ، فلو لم يُستَغْنَ لم يؤنث ، قال الأخفش : لا تقول العرب في : قُطعتْ رأسُ هند : قُطعَتْ هند ، ويراد رأسها ، لأن اللفظ لايُفْهمُ ذلك . ومعنى قوله : ويؤنث ، أنه يجوز التأنيث ، والتذكير الأصل ، وهو الأفصح ، وكذا قرأ الجمهور : ﴿ يلتقطه بعض السيارة[1] ﴾ ، وقرئ شاذاً : ﴿ تلتقطه بعض ﴾ بتاء التأنيث .

(أو كبعضه) ـ نحو : اجتمعت أهل اليمامة ، وكما قرئ شاذا ﴿ لاتنفع نفساً إيمانها[2] ﴾ ، بالتأنيث ؛ وزاد الفارسيّ : أن يكون المضاف مذكراً هو كل المؤنث نحو : ﴿ يوم تجد كلُّ نفس[3] ﴾ ، ﴿ ووفيت كلُّ نفس[4] ﴾ ، والأفصح في هذا النوع التأنيث ، وبه جاء القرآن .

(وقد يرد مثل ذلك في التذكير) ـ فيذكر المضاف المؤنث لتذكير المضاف إليه نحو :

٣١٢ ـ رؤيةُ الفكر ما يؤول له الأمـ ـرُ معينٌ على اجتناب التواني[5]

---

(١) يوسف : ١٠

(٢) الأنعام : ١٥٨

(٣) آل عمران : ٣٠

(٤) آل عمران : ٢٥

(٥) في ش ـ ش . العيني على الأشموني : ٢ / ٢٤٨ قال : والشاهد فيه حيث قال : له الأمر ، ولم يقل : لها ، على تأويل الفكر الذي يؤول أي يرجع له الأمر ، وحيث قال : معين ، ولم يقل : معينة ، لأنه خبر لقوله ! رؤية الفكر ، وذلك لسريان التذكير من المضاف إليه وهو الفكر ؛ والتواني التكاسل ؛ ويروى : على اكتساب الثواب .

وفي الدرر : ٢ /٦٠ قال : استشهد به على ما في البيت قبله ـ على أن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه تأنيثا أوتذكيرا ـ قال : وهو من شواهد العيني أيضا ، وروايته له : وساق ما ذكرته سابقا ، ثم قال : قال البعلي ـ وهو أحد شراح التسهيل ـ ويجوز أن يكون الاستشهاد في قوله : معين ، فإنه مذكر ، مع أن المبتدأ ـ رؤية ـ مؤنث ، وذلك لسريان التذكير إليه من المضاف إليه ، وهو الفكر . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

وخُرِّج عليه : ﴿ إنَّ رحمةَ الله قريبٌ من المحسنين[1] ﴾ ، والشرط في هذا كما تقدم في ذاك ، فما صلح للحذف ، وليس بعضاً ولا كبعض نحو : يوم الجمعة ، وذات صباح[2] ، لم يعامل بذلك ، وكذا مالا يستغنى عنه ، فلا يؤنث في : حَسُنَ غلامُ هندٍ ، ولا يذكر في : كَرُمَتْ أمُّ زيدٍ .

(ويضاف الشيء بأدنى ملابسة) ـ نحو : ﴿ إلاّ عشية أو ضحاها[3] ﴾ ، لما كانت العشية والضحى طرفي النهار ، صح إضافة إحداهما إلى الأخرى ، ومنه قول صاحب الخشبة لحامليها : خذا طرفيكما .

(**فصل**) : (لا زمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماء ، منها ما مرَّ في الظروف) ـ كعند ولدى وحيث ، وسائر ما سبق .

(والمصادر) ـ كسبحان وبله المعرب ؛ قاله المصنف ، ولم يسبق لذلك ذكر في[4] الظروف ، لكنه أشار إلى ما يتناول ذلك ، مما ذكره في الكتاب في ذلك الباب ، وقد ذكر غيره أن سبحان قد يفرد علماً . واحترز بالمعرب من بله المبني ، فإنه اسم فعل ولا يضاف .

(والقسم) ـ كعمرك الله ، وقعيدك الله ؛ وكان ينبغي أن يتعرض لما سبق في الاستثناء كسوى وبيد ، وقد ذكره في الشرح .

(ومنها : حَُمادَى) ـ ومعناها[5] الغاية ، يقال : حَُماداك أن تفعل كذا ، أي غايتك ، ولم يُسمع غيرَ مضاف ، ولو لا ذلك لصَحَّ إفراده كما تفرد غاية .

---

(١) الأعراف : ٥٦

(٢) في (ز ، غ) : ذي صباح ، والمثالان لعدم تأنيث المذكر في الأول ، وعدم تذكير المؤنث في الثاني .

(٣) النازعات : ٤٦

(٤) في (ز) : في الكتاب .

(٥) في (د) : ومعناه الغاية في الحمد .

(وقُصارَى) ـ يقال : قُصاراك أن تفعل كذا ، بضم القاف ، وقَصاراك أن تفعل ، بفتحها ؛ وقصرك أي غايتك[1] ، ومنه :

٣١٣ ـ قَصْرُ الجديد إلى بِلَى والعيش في الدنيا انقطاعُه[2]

(ووَحْدَ ، لازمَ النصبِ) ـ أي في أكثر الاستعمال ، وسيذكر أنه قد يُجَرُّ ، ثم قال يونس : هو منصوب على الظرفية ، وأصل : جاء زيدٌ وحدَه : على وحدِه ، فحذف الحرف ، فانتصب ، كما في : مررت زيداً ، ويؤيده قولُهم : زيدٌ وحدَهُ ، فلو لم يكن ظرفاً لم يخبر به عن الجثة ؛ وقال سيبويه : هو اسم وضع موضع المصدر الواقع موقع الحال ، والأصل : إيحاد ثم موحد ، وقيل : هو مصدر محذوف الزوائد ، واختلف عن[3] العرب : أنطق له بفعل أم لا ، والصواب أنه نطق ؛ حكى الأصمعي : وَحَد الرجلُ يَحدُ انفرد ، فوحد وَحْدَه على هذا كَوعَد وَعْده ، وليس بمحذوف الزوائد ؛ وإذا قلت : ضربت زيداً وحده ، فالمبرد يجوز كون الحال للفاعل أو[4] للمفعول ، وسيبويه يعين الفاعل ، وقرر بأن وضع المصدر موضع اسم الفاعل أكثر .

(والإفراد والتذكير) ـ لأنه مصدر ، وشذ قولهم : قلنا ذلك وحدينا ، وجلسا على وحديهما .

---

(١) في (غ) : وقصرك أن تفعل .

(٢) في الدرر / ٢ : ٦٠ : استشهد به على أن قصارى التي تلزم إضافتها ، يقال فيها : قصر ، مع لغات عدّها في الأصل ـ الهمع ـ وفي التسهيل وشرحه ، ومنها حمادى وقصارى بالقاف كالأول وزنا ومعنى ، تقول قصاراك أن تفعل ، وقد يقال : قَصارك بفتح القاف وحذف الألف الأخيرة ، وقصرك بفتح القاف وحذف الألفين ، قال الشاعر : قصر الجديد ... البيت . قال : ولم أعثر على قائله ؛ ولم يذكره صاحب معجم الشواهد في غير الهمع : ٢ / ٥٠ ، والدرر : ٢ / ٦٠

(٣) سقطتا من (غ)

(٤) في (غ) : والمفعول

(وإيلاء ضمير) ـ فلا يضاف إلى ظاهر ، بل إلى ضمير مطابق نحو : جاء زيد وحده ، وهند وحدها ، وكذا الباقي .

(وقد يُجَرُّ بعلى) ـ حكى أبو زيد : قبض كلَّ درهم على وحده ، وحكى ابن سيده : جلس على وحده ، وقالوا : جلسوا على وحدهم، وقد سبق : على وحديهما ، وممن حكاه ابن سيدة .

(وبإضافة نَسيج وجحيش وعُيير) ـ يقال في المدح : فلانٌ نسيج وحده ، أي منفرد بالفضل من علم أو غيره ، وأصله في الثوب ، لأن الثوب إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله غيره ، وإذا لم يكن رفيعاً عمل على منواله سدًى لعدَّة[1] أثواب ، ومثله في المدح : قَريعُ[2] وحده ، ويقال في الذم : فلان جُحيش وحدِه ، وعُيير وحده ، وهو الذي يستبد برأيه ؛ وجُحيْش تصغير جحش ، وهو ولد الحمار ، وعُيير تصغير عَير وهو الحمار ؛ ويؤنث نسيج ويثنى ويجمع نحو : هي[3] نسيجة وحدها ، وهما نسيجَا وحدِهما ، وهما نسيجتا وحدهما ، وهم نسيجو[4] وحدهم ، وهن نسائج وحدِهنَّ ، قاله الخليل .

ويجري قَريع وجُحيش على هذا ، وقيل : يترك نسيج موحداً في غير الإفراد ، ومذكراً في التأنيث ، وقيل لا يوصف بنسيج وحده إلاَّ الواحد .

---

(١) في (غ) : لعشرة أثواب .

(٢) في الصبان على الأشموني : ٢ / ٢٥١ : أوإضافة نَسيج وقَريع على وزن كريم ، وجُحيش وعُيير مصغَّرَيْن إليه ، ملحقات بالعلامات على الأصح ، يقال : هو نسيج وحدِه ، وقريع وحده، إذا قصد قلة نظيره في الخير ... والقريع السيد .. ويقال : هما نسيجَا وحدِهما ، وهم نسيجو وحدِهم ... وهكذا ، وزاد الشاطبيّ : رُجيل وحده .

(٣) في (ز) : هذه

(٤) في (ز) : نسجان

(وربما ثُنّي مضافاً إلى ضمير مثنّى) ـ كما سبق من قولهم : على وحديهما ووحدينا .

(ومنها كلا وكلتا ، ولا يضافان إلاّ إلى معرفة مثناة لفظاً ومعنى) ـ نحو[1] : كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين ، وكلاهما وكلتاهما وكلانا[2] ، قال :

٣١٤ ـ كلانا غنيٌّ عن أخيه حياتَه ... ونحن إذا مُتْنا أشدُّ تغانيا[3]

(أومعنى لا[4] لفظاً) ـ كقوله :

٣١٥ ـ إنّ للخير وللشر مَدًى ... وكلا ذلك وَجْهٌ وقَبَل[5]

وذكر ابن الأنباري أن كلا تضاف إلى مفرد إذا كررت نحو : كلاي وكلاك ، أي كلانا ، وكلا زيد وكلاي ، وكلاك وكلا عمرو محسنان ؛ ومثّل بما فيه مبنيٌّ كهذه[6] ، وأشعر أن ذلك مسموع ، وجعلها كأي نحو :

من (١) إلى (٢) سقط من (غ)

(٣) قال ابن هشام في المغني ص ٢٠٤ : وقد سئلت قديماً عن قول القائل : زيد وعمرو كلاهما قائم : أوكلاهما قائمان ، أيها الصواب ؟ فكتبت : إن قدّر كلاهما توكيداً قيل : قائمان ، لأنه خبر عن زيد وعمرو ، وإن قدّر مبتدأ فالوجهان ، والمختار الإفراد .. ويتعين مراعاة اللفظ في نحو : كلاهما محب لصاحبه ، لأن معناه : كل منهما ، وقوله : كلانا غنيّ .. البيت .

وفي الدرر : ٢ / ٦٠ : استشهد به على لزوم إضافة كلا وكلتا إلى معرفة مثناة لفظاً ومعنى ، وفي الأشموني مع الصبان : ٢ / ٢٦٠ : ولا يضافان إلاّ إلى معرفة ، أو مادلّ على اثنين ، بالنص نحو : كلاهما و« كلتا الجنتين » ـ الكهف ٣٣ ـ ، أو بالاشتراك كقوله : كلانا غنيٌّ .. البيت فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع ؛ وفي معجم شواهد العربية أن البيت لعبد الله بن جعفر أو المغيرة بن حبناء .

(٤) في (ز ، غ) وبعض نسخ التسهيل : دون لفظ

(٥) في ش ـ ش . العيني على الأشموني والصبان ـ ٢ / ٢٦٠ : قاله عبد الله بن الزبعرى القرشيّ ، من قصيدة قالها يوم أحد وهو مشرك ، ثم أسلم . مَدى بفتح الميم أي غاية ؛ والشاهد في كلا حيث أضيف إلى ذلك ؛ وهو وإن كان مفرداً في اللفظ ، ولكنه يرجع إلى شيئين في المعنى ، لأن المذكور هو الخير والشر ، فكأن المعنى : وكلا ما ذكر من الخير والشر ... كما في ﴿ عوانٌ بين ذلك ﴾ ـ البقرة : ٦٨ ـ وقَبَل بفتحتين أي جهة .

(٦) أي كهذه المثل السابقة .

ومـا ذكر المصنف من اشتراط التعريف هـو طريـق البصريين ، وقـال الكوفيون : يضـاف للنكرة المحـدودة نحو : كلا رجلين عنـدك قـائم ، ومن كـلام العرب : كلتـا جـاريتين مقطوعـة يـدهـا ، أي لا تغـزل ، ولا يعرف البصريـون هذا .

(وقد تُقْرنُ بالعطف اضطراراً) - أي مع الواو خاصة نحو :

٣١٧ - كـلا أخي وخليلي واجـدي عضـداً في النـائبـات وإلمـام الملمـات[2]

(ومنها ذو وفروعه) - وهي : ذوَا وذَوُو وذات وذواتا وذوات .

(ولا يُضَفْن إلاَّ إلى اسم جنس ظـاهر) - نحـو : ذو مـال أو عِلْم ، وكـذاالبـاقي ؛ والمعروف منـع إضـافتهـا إلى المضمر إلاَّ في الشعر ؛ وقـال صـاحب رؤوس المسائل : منع الكسائي إضافة ذي إلى مضمر ، وتبعه[3] النحاس والزبيـدي

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : ٢ / ٢٦١ : صدره :

☆ فلئن لقيتك خاليَيْن لتعلمَنْ ☆

قال : الشاهد في : أيِّي وأيُّك ؛ وذلك أن أيّـاً لا يضـاف إلى مفرد معرفـة إلاَّ إذا تكرر ، ولا يـأتي ذلك إلاَّ في الشعر ....

والشطر هنا مثال لجعل كلا وكلتا كأي في هذا الحكم .

(٢) في المغنى ١ / ٢٠٣ :

☆ وساعداً عند إلمام الملمات ☆

وقال : هو ضرورة نادرة ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبـان ٢ / ٢٦٠ قـال : الشـاهـد فيه أن كلا أضيف إلى كلمتين ولا يجوز ذلك ، فلا يقال : كلا زيدٍ وعمروٍ قاما ، وهـذا ضرورة نـادرة ، وكلا أخي مبتدأ ، وخليلي عطف عليه ، وواجدي خبره ، وإفراده باعتبار لفظ كلا ، فالياء مفعول أول لواجدي ، وعضداً مفعول ثان ، والنائبـات المصـائب ، والإلمـام الإتيـان والنزول ، والملمـات جمع ملمـة ، وهي النازلة من نوازل الدهر .

(٣) في (غ) : ومنعه .

وغيرهما، وأجازه غيرهم ؛ وفي البسيط : أكثر النحويين على منع إضافة ذي لمضمر أو عَلَم ، وأجاز[1] ابن بَرِّي إضافتها إلى ما يضاف إليه صاحب لأنها بمعناه ؛ وإنما منعه النحويون إذا كانت[2] وصلة للوصف ، فإن لم يكن كذلك لم يمتنع نحو ؛ رأيت الأمير وذويه ، ورأيت ذا زيدٍ .

(وكذا أولو وأولات) ـ قال تعالى : ﴿ إنما يتذكر أولو الألباب ﴾[3] ، ﴿ وإنْ كُنَّ أولات حَمْلٍ ﴾[4] .

(وقد يُضافُ ذو إلى علَم وجوباً إن قُرِنا وَضْعاً) ـ كقولهم : ذو الكلاع وذو سُلَيم وذو يزَن .

(وإلاَّ فجوازاً) ـ كقولهم : في قطريّ وعمرو[5] وتبوك : ذو قطريّ وذو عمرو[5] وذو تبوك .

(وكلاهما مسموع) ـ فلا يقال إلاَّ ما سمع من الواجب والجائز ، وكلام الفراء يقتضي القياس ، قال ، وقد ذكر الإضافة في زيد بطة : كأنك[6] قلت : زيد ذو[7] بطة ، وأنت لو قلت : ذو زيد لجاز ؛ وقال أيضا : سمعت من الفصحاء : قد وضعت المرأة ذا بطنها .

(والغالبُ في ذي الجوازِ الإلغاءُ) ـ فلا ينظر إلى معنى ذي ، أي بل تكون مثلها في قولهم : ذو صباح ؛ واحترز بالغالب مما وجد مكتوباً في حجر من أحجار الكعبة : أنا ذو مكة ، أي صاحبها .

---

(١) في (غ) : واختار .

(٢) في (غ) : وكانت .

(٣) في (د) : إنما يذكر ، والصواب ما في التحقيق ـ الزمر : ٩ ، وفي (غ) : وما يذَّكر ..

(٤) الطلاق : ٦ .

(٥) في (د) : وعمر ، وذو عمر .

من (٦) إلى (٧) سقط من (د) .

(وربما أضيف جمعُه إلى ضمير غائب) ـ أنشد الأصمعيّ :

٣١٨ ـ إنمــــا يصطنــــع المعـــ ـــروف في النـــاس ذووه[1]

(أو مخاطب) ـ كقول الأحوص :

٣١٩ ـ وإنـا لنرجو عـاجـلاً منـك مثلمـا رجوناه قِدْمـاً من ذويـك الأفـاضل[2]

(ولازمتها) ـ أي الإضافة . .

(معنى لا لفظا أسماء) ـ فيجوز حذف ما تضاف إليه ، وتبقى مضافة في المعنى .

(كقبل وبعد) ـ وأكثر استعمالها بالإضافة لفظا ، والاكتفاء بالإضافة المعنوية كثير ، قال الله تعالى : ﴿ للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ ﴾ ، أي من قبل الحوادث ومن بعدها .

---

(١) في الدرر ٢ / ٦١ :

☆ إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ☆

قال : استشهد به على أن المختار جواز إضافة ذو وأولو ونحوهما إلى المضمر ، ونسب ذلك إلى أبي حيان والجمهور ، وظاهر كلام التسهيل قلة ذلك ، وجاء بلفظ التسهيل ، ثم قال : وأنشد الدماميني البيت على ذلك ، وقبله :

أنت مـــا استغنيت عن صـاحبـك الـدهر أخـوه
فـــإذا احتجت إليـــه ســاعــة مجّـك فــوه
أفضـل المعروف مــا لم تبتـذل فيـه الـوجـوه

إنما يعرف .. البيت .

قال : ولم أعثر على قائله . وفي اللسان ـ ذو :

إنمـــا يصطنـــع المعـــ ـــروف في النــــاس ذووه

(٢) في اللسان ـ ذو : قال ابن بري : إذا خرجت ذو عن أن تكون وصْلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس لم يمتنع أن تدخل على الأعلام والمضمرات .. قال الأحوص :

ولكن رجـونـا منـك مثـلَ الـذي بـه صُرِفنـا قـديمـاً من ذويـك الأوائـل

والشاهد في قوله : من ذويك ، حيث دخلت « ذوي » على ضمير المخاطب ـ الكاف ـ والبيت بديوان الأحوص ص ١٧٩ .

(وكآل بمعنى أهل) ـ وقيل : ليس بمعنى أهل ، وألفه قيل : بدل من همزة مبدلة من هاء ، وهو بدل لازم ، واستدل له بقولهم في تصغيره : أهيل ، وقيل : منقلبة عن واو ، وأصله :أوَل ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، بدليل قولهم في تصغيره : أويل ، وقيل إن هذا القول هو الصحيح .

(ولا يضاف غالباً إلاَّ إلى علَم من يعقل) ـ كآل محمد ؛ ولو قال : يعلم ، لكان أحسن ، لإضافته إلى لفظ الله ؛ قال :

٣٢٠ ـ نحن آلُ اللهِ في بلدتنا ... لم نزَلْ آلاً على عهد إرَمْ[١]

وشرطوا في العلَم كونَه من أعلام من له خطر ؛ وخرج بالغالب إضافته إلى اسم غير علم ، كقوله :

٣٢١ ـ وانصر على آل الصليـ ... ـب وعابديه اليومَ آلَكْ[٢]

وقوله :

٣٢٢ ـ أنا الفارسُ الحامي حقيقةَ والدي ... وآلي ، فمن يحمي حقيقةَ آلكا[٣] ؟

---

(١) في الدرر ٢ / ٦٢ قال : استشهد به على أن آلاً لا يضاف غالباً إلاَّ إلى علَم عالم ، وهذا التعبير أحسن من تعبير التسهيل : إلاَّ إلى علَم من يعقل ، ليليق بإضافته إلى لفظ الجلالة في موضع الشاهد : نحن آل الله ...

(٢) في الأشموني مع الصبان ١ / ١٣ يقول الأشموني : واختلف في جواز إضافته ـ آل ـ إلى المضمر ، فمنعه الكسائي والنحاس ، وزعم أبو بكر الزبيدي ، صاحب مختصر العين ، أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه ، قال عبد المطلب بن هاشم ، حين قدم أبرهة بالفيل إلى مكة لتخريب الكعبة :

وانصر على آل الصليـ ... ـب وعابديه اليوم آلك

والشاهد هنا على احتراز ابن مالك بقوله : غالباً ، حيث جاء آل مضافاً إلى اسم غير علم هو الصليب ، وفيه الشاهد الآخر على إضافته إلى الضمير في قوله : آلك .

(٣) في (د ، ز) : أنا الرجل الحامي ... وفي (ز) : كا تحمي حقيقة آلكا . والبيت مثال آخر لإضافة آل إلى الضمير في موضعين من البيت ، في قوله : آلي .. وآلكا أي وآلك .

وأجاز بعضهم إضافته إلى المضمر ، ومنعه آخرون ، أو إلى علَم ما لا يعقل ، كقوله :

٣٢٣ ـ من الجرد من آلِ الوجيه ولا حق تُذكِّرنا أو تارنا حين تصهل[1]

والوجيه ولا حق علَما فرسين .

(وككُلّ[2] غيرَ واقعٍ توكيداً أو نعتاً) ـ قال تعالى : ﴿ وكلُّهم آتيهِ يومَ القيامة فردا ﴾[3] ، ﴿ وكلٌّ أتَوْهُ داخرين ﴾[4] . وخرج نحو : قام القوم كلهم ، وأكلت شاةً كل شاةٍ ، فتضاف فيها لفظاً ومعنى ، وسيأتي مذهب الفراء في المؤكد بباب التوكيد .

(وهو عند التجرُّد منويُّ الإضافة ، فلا تدخل عليه ال) ـ فلا يقال : الكل ، لئلا يُجمع بين آلْ والإضافة . واختلف أمعرفة هو أم نكرة ، والأول لسيبويه والجمهور ، والثاني للفارسيّ ، والخلاف في بعض أيضاً ، ودليل التعريف قولهم : مررت بكلٍّ قائما ، وببعضٍ جالساً .

(وشذَّ تنكيرُه وانتصابُه حالاً) ـ كقولهم : مررتُ بهم كُلاًّ ، وبه استدلّ الفارسيّ ، ورُدَّ بشذوذه .

(ويتعيَّنُ اعتبارُ المعنى فيما له من ضمير وغيره ، إن أضيف إلى نكرة) ـ نحو : كلٌّ رجلٍ جاءَ مكرمٌ ، وكلٌّ رجلين جاءا مكرمان ، وكذا الباقي ، قال

---

(١) الوجيه ولا حق علما فرسين ، وفيها الشاهد ، حيث أضيف آل إلى علَم ما لا يعقل في قوله : آل الوجيه . ولم أعثر له على مرجع ولا قائل .

(٢) أي من الأسماء التي لازمت الإضافة معنى لا لفظا : كُلّ .

(٣) مريم : ٩٥ .

(٤) النّمل : ٨٧ .

تعالى : ﴿ إن كلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظ[1] ﴾ ﴿ كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ ﴾[2] ، وقال الشاعر :

٣٢٤ ـ وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم دُوَيْهِيَةٌ تصفَرُّ منها الأناملُ[3]

(وإن أضيف إلى معرفة فوجهان) ـ أي وإن أضيف لفظاً أو معنى ، قال تعالى : ﴿ وكلٌّ أتَوْهُ داخرين ﴾[4] ، ﴿ قل كلٌّ يعملُ على شاكلته ﴾[5] ، ﴿ وكلهم آتيه يوم القيامة ﴾[6] ، ومن مثُل النحاة : كلهم يقومون ، وكلهنَّ قائمات ، والمسموع في المضاف مراعاة اللفظ ، وهو الإفراد ، كما سبق في « آتيهِ » ، وقبله : ﴿ إلاَّ آتي الرحمن عبداً ﴾[7] .

(وإفرادُ ما لكلا وكلتا أجودُ من تثنيته) ـ وقد اجتمع الأمران في قوله :

٣٢٥ ـ كلاهما حين جدَّ الجريُ بينهما قد أقلعا ، وكلا أنفيهما رابي[8]

(١) الطارق : ٤ .

(٢) آل عمران : ١٨٥ ، الأنبياء: ٣٥ ، العنكبوت : ٥٧ .

(٣) في المغني ١ / ١٩٦ قال ابن هشام : واعلم أن لفظ كُلّ حكمه الإفراد والتذكير ، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه ، فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها ، وجاء بأمثلة وشواهد ثم قال : ومنه قول لبيد : وكل أناس ... البيت ، والشاهد في قوله : وكل أناس .. تدخل بينهم ... حيث أضيفت كل إلى أناس ، وروعي المعنى في قوله : بينهم . والبيت للبيد بن ربيعة الصحابي ، رضي الله عنه .

(٤) سبق تخريجه : النمل : ٨٧ .

(٥) الإسراء : ٨٤ .

(٦) مريم : ٩٥ ، وقد سبق تخريجه .

(٧) مريم : ٩٣ .

(٨) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ٧٨ قال : قاله الفرزدق ، كلاهما أي كلا الفرسين ، وهو مبتدأ ، وقد أقلعا خبره ، وحين جدَّ أي حين اشتد الجري وقوي بين الفرسين المذكورين ، وهذا إسناد مجازيّ ، وأصله : جدًّا في الجري ، قد أقلعا أي كفَّا عنه ، وكلا مبتدأ ورابي خبره . والجملة حال ، وهو من ربا يربو ربواً وهو النفس العالي ، يقال ربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو =

وقال تعالى : ﴿ كلتا الجنّتين آتَتْ أُكُلَها ﴾[1] ، وقال الشاعر :

٣٢٦ ـ في كِلْتَ رجليهـا سُـلامَى واحـدهْ كلتـاهمـا مقرونـةٌ بـزائـدهْ[2]

(ويتعيَّنُ) ـ أي الإفراد .

(في نحو : كلانا كفيلٌ صاحبـه) ـ وذلـك لأنـه لو قيل : كفيلا ، لزم الجمع بين تثنيةٍ وإفرادٍ في خبر واحد ؛ وضابطـه أن يكون كلٌّ منهما محكومـاً عليـه بحكم الآخر ، بالنسبة إليه ، لا إلى ثالث ، ومنه:

مكرر٣١٤ كـلانـا غنيٌّ عن أخيـهِ حيـاتَـه ونحن إذا مُتنـا أشـدُّ تغـانيـا[3]

ومثله في تعيُّن الإفراد : كلاهما يحبُّ الآخر ، وكلتاهما مكرمةٌ للأخرى .

(**فصل**) : (ما أفرد لفظاً من اللازم الإضـافـة معنى ، إن نُوي تنكيرُه) ـ كقوله :

=

فزع . والشاهد في موضعين : الأول أنه اعتبر معنى كلا وثنى الخبر في قوله : قد أقلعا ، والثـاني أنـه اعتبر لفظ كلا ووحد الخبر في قوله : وكلا أنفيهما رابي .

(١) الكهف : ٣٣ .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ٧٧ : قولـه : في كلت رجليهـا ، أي في إحـدى رجليها ، وفيه الشاهـد ، حيث استـدل بـه البغـداديون على أن كِلْتَ تجيء للواحـدة ، وكلتـا للمثنـاة ، وأجيب بـأنـه حـذف الألف للضرورة ، وقـدر أنهـا زائـدة ، فلا يجوز الاحتجـاج بـه ، وسُلامَى واحـدة السلاميات وهي العظام التي تكون بين مفصلين من مفاصل الأصابع ، وهو مرفوع بـالابتـداء ، وواحـدة صفته ، وفي كلت رجليها خبره مقدّماً .

(٣) في المغني ١ / ٢٠٤ : ويتعين مراعاة اللفظ في نحو : كلاهمـا محب لصـاحبـه ، لأن معنـاه : كل منهما ، وفي قولـه : كلانـا غني ... البيت ، وفي الأشموني مـع الصبـان ٢ / ٢٦٠ قـال الأشموني من شروط ما تضاف إليه كلا وكلتا : الثاني : الدلالة على اثنين إما بـالنص نحو : كلاهـا ، و« كلتـا الجنتين » ، أو بالاشتراك كقوله : كلانا غني ... البيت . قـال : فـإن كلمـة نـا مشتركـة بين الاثنين والجمع ؛ وقـد سبق تخريجه تحت رقم / ٣١٤ .

٣٢٧ ـ فســـاغ لي الشرابُ وكنتُ قبْـلاً : أكادُ أُغَصُّ بـــالمـــاءِ الفُراتِ[1]

وكقراءة بعضهم : ﴿ للهِ الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ ﴾ بالجرِّ والتنوين ، أي أوّلاً وآخراً .

(أو لفظ[2] المضاف إليه) ـ كما حكى الفراء في المعاني أن من العرب من يقول : مِنْ قبلِ ، بكسر اللام وحذف التنوين للإضافة المقدرة ، قال : وكذلك في النصب ، أي يفتحون ويحذفون التنوين ، وحكى الفارسيّ : ابدأ بذا من أوّلِ ، بالجرِّ لنية المضاف إليه[3] .

(أو عوض منه تنوين) ـ نحو : ﴿ وكلٌّ أتوه داخرين ﴾[4] ، و ﴿ أيّاً ما تدعوا ﴾[5] ويومئذ وحينئذ .

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٦٩ : قاله عبد الله بن يعرب ، وكان له ثأر فأدركه فأنشده ، قال في معجم شواهد العربية : أو يزيد بن الصعق ، قال العيني : ساغ لي الشراب أي استمرأ لي الشراب ، والواو في : وكنت للحال ؛ والشاهد في قوله : قَبلاً ، فإنه حذف المضاف إليه منه ، ولم يَنْوِه ، فلذلك أعربه ، ولو كان منويا لبني على الضم ؛ وأغصُّ من غَصِصَ يَغصَصُ ، من باب علم ؛ ويروى : بالماء القراح ؛ وفي (ز ، غ) وأشار إليه في شرح العيني : بالماء الحميم ، قال : وقد قيل : الحميم البارد ، من الأضداد .

(٢) أي أو نوى لفظ المضاف إليه .

(٣) قال الأشموني في شرحه مع الصبان ٢ / ٦٨ : وحكى أبو علي الفارسيّ : ابدأ بذا من أوّلُ ، بالضم ؛ ومنه قوله :

٣٢٨ ـ ☆ على أيّنا تعدو المنيةُ أوّلُ ☆

ثم قال بعد ذلك : وقرئ : ﴿ للهِ الأمرُ من قبلِ ومن بعدِ ﴾ بالجرّ من غير تنوين ، أي من قبل الغلب ومن بعده ؛ وحكى أبو علي : ابدأ بذا من أوّلِ . بالجرّ من غير تنوين أيضا .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٤٣٩ :

لعمرك مــا أدري وإني لأوجــل على أينــا تعــدو المنيــة أوّلُ

قائله معن بن أوس ـ ديوانه ٥٧ ـ والشاهد فيه بناء أول على الضم لحذف المضاف إليه ، ونية معناه .

(٤) النمل : ٨٧ .

(٥) الإسراء : ١١٠ .

(أو عطف على المضاف اسمٌ عامل في مثل المحذوف) ـ نحو :

٣٢٩ ـ قبلَ وبعدَ كُلِّ قولٍ يُغتنَمْ حَمْدُ الإلهِ البَرِّ وهَّابِ النعمْ[1]

وكذا :

٣٣٠ ـ أمامَ وخلفَ المرءِ من لطف ربِّه كوالئُ تَزْوِي عنه ما كان يحذَرُ[2]

وإنما عبَّر بعامل دون مضاف ليدخل مثلُ : « إنَّ أحدَكم ليُفتن في قبره مثلَ أو قريباً من فتنة الدجال »[3] ، وقال :

٣٣١ ـ بمثلِ أو أنفعَ من وبلِ الديمْ علقت آمالي فعمت النعمْ[4]

(لم يُغيِّر الحكمُ) ـ هذا جواب : إن نُويَ ، ويعني أنه يبقى على ما كان عليه من إعرابٍ كغير إذ مما سبق ذكره ، أو بناءٍ كإذ ، وإنما كسرت ذالُها لالتقائها ساكنة مع التنوين ساكناً . وقول الأخفش : الكسرة إعرابٌ ، لأن البناءَ للإضافة ، فيزول بزوالها ، مردود بقول بعض العرب : يومئذاً ، بفتح الذال والتنوين ، وبقول العرب : كان ذلك إذٍ ، بالكسر بلا إضافة .

---

(١) رواه الجرجاني في أسرار البلاغة ص ١٣٥ ونسبه للشافعي ، رضي الله عنه ، والشاهد في قوله : قبلَ وبعدَ كلِّ قول ، أي قبل كل قول وبعد كل قول .. حيث حذف المضاف إليه بعد قبل ، وعطف بعد على قبل ، وبقي حكم قبل وبعد على ما كان عليه من إعراب قبل الحذف والعطف .

(٢) الشاهد فيه كالذي قبله في قوله : أمامَ وخلفَ المرء .. أي أمام المرء وخلف المرء ، حيث حُذف المضاف إليه بعد أمام ، وعُطف خلف على أمام ، وبقي حكم أمامَ وخلفَ على ما كان عليه من إعراب قبل الحذف والعطف ، والكوالئ جمع كالئ وهو الحافظ جمع حفظة ؛ وتزوي أي تنحّي وتبعد وتصرف ، وما كان يحذر ، أي ما كان يخاف ؛ ولم أعثر على قائله .

(٣) رأيتكم تفتنون في القبور ـ في قبوركم ـ ... بخاري علم ٢٤ ، وضوء ٣٧ ، جمعة ٢٩ ، مسلم كسوف ٨ ، ١١ ، مساجد ١٢٣ ، ١٢٥ ، جنائز ١١٥ .

(٤) في ش . العيني ٣ / ٤٥١ : وبل الديم : الوبل المطر الشديد ، وكذلك الوابل ، والديم جمع ديمة ، قال أبو زيد : الديمة المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق ؛ والشاهد في قوله : بمثل أو أنفع : بمثل جار ومجرور يتعلق بعلقت ، والمضاف إليه محذوف ، تقديره : بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم ، =

(وكـذا لـو عكس هـذا الآخِرُ) ـ فحـذف مـا أضيف إليـه من الاسم لتقـدم عاملٍ في مثل المحذوف ، لم يغير الحكم ، كقوله :

٣٣٢ ـ أكالئهـــا حتى أعرِّسَ بعـــــد مــــا يكـون سُحَيْراً أو بُعيـدَ فـأهجعـا[1]

أي بُعَيْدَ سُحَيْر ، فهذا عكس قبلَ وبعدَ كُلِّ قولٍ ... لكن الحـذف في الـدالِّ ما بعده أكثر من الحذف في الدالِّ ما قبله .

(وإن لم يُنْـوَ التنكيرُ ، ولا لفـظُ المضـاف إليــه ، ولم يثبت التنــوينُ ، ولا العطفُ ، بُني المضافُ على الضمِّ ، إن لم يشابه ما لا تلزَمـه الإضـافـةُ معنىً) ـ نحو : ﴿ للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بَعْدُ ﴾[2] ، وابدأ بهـذا أَوَّلُ ، وخُـذْ هـذا حَسْبُ ؛ فهذه ونحوها مقطوعة عن الإضافة لفظاً ، مضافةٌ معنىً ، ولفـظ المضـاف إليـه غيرُ منويٍّ ، فتبنى على الضم ؛ وإنما بنيت لشبهها حرف الجواب ، في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها ، أو في تعلقها بما بعـدهـا معنى مـا يجعلهـا كالحرف لتعلقـه بغيره ، وكانت حركة بنائها الضم ، لتخالف حالة إضافتها لفظاً ، وتسمى ، والحالة هذه ، غايات ، لأنها صارت بحذف ما تضاف إليه مُنتهىً[3] عندها .

ويُعزَى لسيبويه أنها حينئذ نكرات لقوله : كانت مبهمة تقع على كل شيء ؛ والصحيح أنها معارف ، لأنها إنمـا تـذكر بعـد تقـدم كلام أو شيء واقع ، فتقول : كان هـذا من قبلُ ، أي من قبل ذلـك ؛ وكلام سيبويـه محمول على أنهـا تقطع عن كل شيء ، رفعاً لتوهم أن قطعها سماع .

= أو أنفع عطف على المقدر ؛ ولا يعرف قائله .

(١) أكالئها أراقبها ، وفي اللسان : كلأ ، كالأه مكالأة وكِلاءً راقبه ؛ والشاهد في قولـه : أو بعيـد ، أي بُعَيد سُحير ، بحذف المضاف إليه الدال عليه ما قبله ، وهو أقل من الدال عليه ما بعده .

(٢) الروم : ٤ .

(٣) في (د) : ينتهي عندها .

وخرج بقوله : إن لم يشابه ، ما كان من اللازم الإضافة معنى ، يُصغَّر ويثنى ويجمع كثلاث ورُباع ومثل ، فهذه لا تتأثر بالقطع عن الإضافة ، نُويت أم لم تُنْوَ .

(فصل) : (تضاف أسماءُ الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل ، فتبنى وجوباً ، إن لزمت الإضافة) ـ يتناول قوله : المبهمة ، ما لا يختص بوجه كحين ومدة ووقت ، وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء . وخرج المختصُّ بتعريفٍ أو غيره ، وغير المحدودة تخرج يومين وليلتين ونحوهما ؛ وأجاز ابن كيسان إضافة المثنى للجملة ، والصحيح المنع ، ونصَّ ابن السراج على أنه لم يسمع ، والواجب البناء في إذ وإذا ، وهما الأصل في إضافة أسماء الزمان إلى الجمل ، فلا يضاف إليها إلاَّ ما ساواهما في الإبهام أو قاربها .

(وجوازاً راجحاً إن لم تلزم ، وصُدِّرت الجملة بفعل مبنيّ) ـ شمل مبنيَّ الأصل نحو :

٣٣٣ ـ على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا
وقلت : ألَمَّا أصْحُ ؟ والشيبُ وازعُ[1]

وعارِضُ البناء نحو :

---

(١) في (د) وفي الإنصاف : تَصْحُ ، والتحقيق من (ز ، غ) والدرر والمغني والعيني على الأشموني والصبان ؛ قال في الإنصاف ٢٩٢ : هذا البيت من كلام النابغة الذبياني ـ ديوانه ٥١ ـ وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٦٩ ، وابن يعيش ٣٣٥ ، ٥٤٥ ، ورضي الدين في شرح الكافية في باب الظروف ، والبغدادي في الخزانة ، وابن هشام في مغني اللبيب ، والأشموني وابن عقيل ... وعاتبت فعل ماض من العتاب وهو اللوم في تسخّط وكراهية ، والمشيب الشيب ، والصِّبا الصبوة وهي الميل إلى شهوات النفس ، وأصْحُ مضارع من الصحو ، وأصله ضد السكر ، والوازع اسم الفاعل من وزع يزع ، أي نهاه وزجره وكفه عن فعل المقابح ، والشاهد في قوله : على حين عاتبت ، فإنه يروى بفتح حين وبجرّه ، أما فتحه مع دخول حرف الجر عليه ، فبسبب بنائه على الفتح ، لكونه أضيف إلى جملة صدرها فعل ماض مبني فاكتسب المضاف البناء من المضاف إليه ، وأما جرُّه فعلى الأصل .. والبناء راجح عند ابن مالك .

٣٣٤ ـ لأجتــــــــــذبَنْ منهنَّ قلبي تحلُّماً على حينَ يستصبين كلَّ حليم[١]

(فإن صُدِّرت باسمٍ أو فعل معرب ، جاز الإعرابُ باتفاق) ـ أي من البصريين والكوفيين ـ وليس معنى الجواز بالنسبة إلى البصريين ما تبادر إلى الفهم منه ، فإنهم يوجبون الإعراب .

(والبناءُ ، خلافاً للبصريين) ـ وهذا يوضح ما سبق في الجواز ، والسماع ورد بالوجهين ، وتأويله متكلف ، قال تعالى : ﴿ هـذا يوم ينفع ﴾[٢] ، و ﴿ يوم لا تملك ﴾[٣] قرئ في السبعة فيهما بفتح الميم ورفعها ، وقال :

٣٣٥ ـ ألم تعلمي يـــــــا عَمْرَكِ الله أنني كريمٌ على حينَ الكرامُ قليـــــــلُ[٤]
وأنّيَ لا أُخْــزَى إذا قيـــل : مملــقٌ سخيٌّ ، وأُخــزى أن يقــال : بخيــلُ

---

(١) في (د ، ز) : لأجتـذبَنْ عنهنَّ .. وفي المغني ٢/ ٥١٧ ش ٧٦٢ قال : أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني ، بناء أصليا كقوله : على حين عاتبت .. البيت ، أو بناء عارضا كقوله : لأجتذبَنْ منهن .. البيت قال : رويا بالفتح ، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك ، ومرجوح عند ابن عصفور .

وفي الدرر ١ / ١٨٧ : استشهد به على إضافة حين إلى جملة فعلية مبنية الصدر : يستصبين في البيت ـ مضارع مبني لاتصاله بنون النسوة ـ واستشهد به في التوضيح على البناء العارض ، قال في التصريح : روي بخفض حين على الإعراب ، وفتحه على البناء ، لكونه مضافاً إلى مبنيّ . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٢) المائدة : ١١٩ .

(٣) الانفطار : ١٩ .

(٤) في المغني ٢ / ٥١٨ : فإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة اسمية ، فقال البصريون : يجب الإعراب ، والصحيح جواز البناء ، وذكر الآيتين ، والبيت :

٣٣٦ ـ إذا قلت هذا حين أسلو ...

والبيت : ألم تعلمي ... ثم قال : رويا بالفتح . والبيت :

إذا قلت هــــــذا حين أسلـــــو يهيجني نسيم الصبــــــا من حيث يطّلـــع الفجر ـ

لأبي صخر الهذلي .

روي بفتح نون حين ، ووافق الكوفيين بعضُ المغـاربـة في جواز الوجهين مع الجملة الاسمية ، وفي كلام بعض المغاربة أن المضـاف إلى الجملـة الابتـدائيـة لا يجوز إعرابه ، وهذا لا يُعرف من يقول بـه ، ونحوه مـا في البسيـط من أن المضـاف إلى مُصدَّرة بمضـارع يبنيـه الكـوفيـون ، ليس إلاَّ ، وزاد أن البصريين يجيزون فيـه الـوجهين ، وكـلاهمـا وهمٌ ، فللكـوفيين الـوجهـان ، وللبصريين الإعراب فقـط ، ويجوز في هذه الظروف الإعرابُ والبناءُ ، مضافةً إلى إذ نحو : مضى يومئذ قمت ، وحينئذ وساعتئذ وليلتئذ .

(وإن صُـدِّرت بلا التبرئـة ، بقي اسمهـا على مـا كان عليـه) ـ من بنـاء أو نصب ، نحو : جـاء يومٌ لا نـافعٌ ولا ضـارٌّ ، حكى الأخفش : جئتـك يوم لا حرَّ ولا بردَ ، ببناء حر وبرد .

(وقد يُجَرُّ ويُرفَعُ) ـ وحكاهما الأخفش في حر وبرد .

(وإن كانت المحمـولـة على ليس أو مـا أختهـا ، لم يختلف حكمها[1]) ـ بـل يبقى كل من لا وما على عملها قبل الإضافة ، ومنه :

٣٣٧ ـ فكن لي شفيعاً يـومَ لا ذو شفـاعـةٍ ... بمغنٍ فتيـلاً عن سـوادِ بن قـاربِ[2]

وقال :

٣٣٨ ـ تبـدَّتْ لقلبي فـانصرفتُ بـودِّهـا ... على حين مـا هـذا بحين تصـابي[3]

---

(١) في النسخ الثلاث : حكمها ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، والسياق بعدها يعضده .

(٢) في (ز ، غ) وفي المغني ، وفي موضع من الدرر : وكن لي ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٥٦ : قاله سواد بن قارب الأزدي الصحابي ، رضي الله عنه .. والشاهد في يوم ، فإنه بمنزلة إذ في كونه اسم زمان مبهم لما يأتي ، فلذلك نزل منزلته فيما أضيف إليه ، فهذا ونحوه نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه بمنزلة ما قد وقع ومضى .

(٣) في الدرر ١ / ١٨٨ : استشهد به على أن الجملة المضاف إليها لفظ حين ، إن صدرت بما أو لا =

(ولا يضاف اسمُ زمانٍ إلى جملة اسمية ، غير ماضية المعنى ، إلاّ قليلاً) - فيقلّ مثل : آتيك حين زيد ذاهبٌ ، لأن الظرف حينئذ كإذا ، ولا يضاف إلى جملة اسمية ، هذا هو المعروف من مذهب سيبويه ، فإن أريد المضيُّ جاز أن يضاف إلى الاسمية والفعلية ، لأنه مثل إذْ ، قال المصنف في المسألة[1] : والصحيح جواز الاسمية ، لكن على قلة ؛ وقد سبق في الظروف أن إذا قد تضاف إلى الاسمية ، وفاقا للأخفش ، ومضى[2] الكلام عليه ، ومما ظاهره الاستقبال ، والجملة اسمية ، مع بعض هذه الظروف ، قوله تعالى : ﴿ يوم هم بارزون ﴾[3] .

(وقد تضاف آية بمعنى علامة ، إلى الفعل المتصرِّف مجرَّداً) - ومن حقها الإضافة إلى المفرد كعلامة ، ومن الجملة :

٣٣٩ - بآية تُقْدمون الخيلَ شُعثاً كأنَّ على سنابكها مُداما[4]

وكون الإضافة إلى الفعل ، هو مذهب سيبويه ، وزعم[5] ابن جني أنه على تقدير ما المصدرية ، ولا يجيز إضافة آية إلى الفعل .

(أو مقروناً بما المصدرية) - نحو :

=
أختي ليس ، لم يختلف الحكم في بقاء رفعها الاسم ونصبها الخبر ، والإضافة بحالها . ولا يعرف قائله .

(١) زاد في (ز) : الأولى .

(٢) في (غ) : ومرَّ .

(٣) غافر : ١٦ .

(٤) في الدرر ٢ / ٦٣ : استشهد به على أن آية بمعنى علامة تضاف إلى الفعل بدون ما المصدرية أو النافية ومعها ، وظاهر كلامه أن المسألتين على حد السواء ؛ وظاهر التسهيل أن الأولى قليلة .. وشعثا متغيرة من السفر والجهد ، وشبَّه ما ينصبُّ من عرقها ممتزجاً بالدم على سنابكها بالمدام وهي الخمرة ، والسنابك جمع سنبك وهو مقدم الحافر . قال : ولم أعثر على قائله ، وفي معجم شواهد العربية نسبه للأعشى ، وقال : وليس في ديوانه ، وقال البغدادي : ولم أره منسوبا إلى الأعشى إلاّ في كتاب سيبويه .

(٥) في (د) : وذهب .

٣٤٠ ـ ألا مَنْ مُبلـــغٌ عنِّي تميمــاً بـآيـةِ مـا يُحبُّـون الطعـامـا[1]

ومذهب سيبويه أن ما زائدة ، وما ذهب إليه المصنف من المصدرية مذهب ابن جني ، وعزي إلى المبرد نصّاً ، وكلام المصنف على موافقة سيبويه في الصورة الأولى ، وابن جني في الثانية ، وهو مقتضى ما في البسيط عن المبرد .

(أو النافية) ـ نحو :

٣٤١ ـ ألِكني إلى قـومي الســلامَ رسـالــة بـآيـةِ مـا كانـوا ضعـافـاً ولا عُـزْلا[2]

وبهذا استدل على أن الإضافة للفعل ، إذ لا تقدر ما المصدرية قبل النافية ؛ ومذهب سيبويه اطراد إضافة آية إلى الفعل ، وقال المبرد : لا يطرد . ويقال : ألكني إلى فلان : كن رسولي ، وتحمل رسالتي إليه ، وقد أكثر الشعراء من هذه اللفظة .

(ويشاركها في الإضافة إلى المثبت المتصرف لدن) ـ نحو :

٣٤٢ ـ لـزِمْنَـا لَـدُنْ سـاءلتمـونـا وفـاقكم فـلا يـكُ منكم للخـلاف جُنـوحُ[3]

---

(١) في الدرر ٢ / ٦٣ : استشهد به على إضافة آية إلى الجملة الفعلية مقرونة بما المصدرية ، قال الدماميني : وزعم سيبويه أن ما هذه زائدة ، ولا حاجة إلى ذلك إلا على تقدير كونها لا تضاف إلى مفرد ، وليس كذلك ، قال تعالى : ﴿ إن آيــة ملكــه ﴾ ـ البقرة : ٢٤٨ ـ بل ذلك هو الأصل والغالب ... قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله ، وفي معجم شواهد العربية أنه ليزيد بن عمرو بن الصعق .

(٢) في المغني ص ٤١٩ ، ٤٢٠ : في الجملة المضاف إليها ، ومحلها الجرّ ، ولا يضاف إليها إلاّ ثمانية ، منها : آية بمعنى علامة ، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها ، مثبتا أو منفيا بما كقوله : ألكني إلى قومي السلام ... البيت ، والشاهد في قوله : بـآية ما كانوا ضعافاً .. حيث أضيفت آية إلى الفعل المنفي بما ، والبيت لعمرو بن شأس .

(٣) في المغني ص ٤٢١ قال : والخامس والسادس : لَدُنْ ورَيْثَ ، فإنها يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ، ويشترط كونه مثبتاً ، بخلافه مع آية . فأما لدن فهي اسم لمبدأ الغاية زمانية كانت أو مكانية ، ومن شواهد إضافتها :

=

(ورَيْثَ) - نحو :

٣٤٣ - خليليَّ رِفْقـاً رَيْثَ أقضي لُبَـانـةً من العَرصـاتِ المـذْكِراتِ عهـودا[١]

وَريْثَ مصدر ، يقال : راثَ عليَّ خيرُك رَيْثاً أي أبطـأ ، وفي شرح الكتـاب للصفَّار : المصدر المستعمل بمعنى الزمان يجوز إضافته إلى الفعل نحو : أتيتك ريث قام زيد ، أي قدر بطء قيامه .

(وقد تُفصَل لَدُنْ والحين بأنْ) - نحو :

٣٤٤ - وَليتَ فلم تقطـع لَـدُنْ أن وَلِيتنـا قرابـةَ ذي قُرْبَى ولا حـقَّ مسلمِ[٢]

ونحو :

٣٤٥ - وجـالتْ علَى وَحْشِيِّهـا أمُّ جـابرٍ على حين أن نـالـوا الربيـعَ وأمرعُـوا[٣]

(ورَيْثَ بما) - وهي زائدة أو مصدرية ، نحو : ريثما يتسنَّى[٤] .

=

لزمنا لدن ساءلتمونا وفاقكم ... البيت

حيث أضيفت لدن إلى الفعل ساءلتمونا .

(١) في المغني ص ٤٢١ : وأما ريث فهي مصدر راث إذا أبطـأ ، وعوملت معـاملـة أسماء الزمـان في الإضافة إلى الجملة .. قال :

خليليَّ رِفقاً رَيْثَ أقضي لُبانةً ... البيت

والشاهد في قوله : ريث أقضي ، حيث أضيفت ريث إلى الفعل أقضي ، ولا يعرف قائله .

(٢) في الدرر ١ / ١٨٤ : استشهد به على أن لدن لا تضاف إلى الجملة عنـد ابن الـدهـان ، وإن ورد ما يوهم ذلك أُوِّل بحذف أن المصدرية ، بدليل ظهورها في قولـه : لـدن أن وليتنـا .. وفي شرح التسهيل لأبي حيـان : وأمـا قولـه : وليت فلم تقطع ... البيت فخرج على زيـادة أن ، وإضـافـة لـدن إلى الجملـة الفعلية ، وعلى جعل أن مصدرية ، أي لدن ولايتك إيانا . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) لم أجد البيت فيا تحت يدي من مراجع ، والشاهـد فيـه الفصل بين حين والجملة بعده بـأن في قوله : على حين أن نالوا .. ولا يعرف قائله .

(٤) في (ز ، غ) : نحو : ريث ما ينسى .

(وقالوا : اذهب بذي تَسلَمُ ، أي يذي سلامتك) ـ فالباء بمعنى في ، وذي بمعنى صاحب ، وهي صفة وقت محذوف ، أي اذهب في وقت ذي سلامة لك ، وقيل : ذي موصولة ، وأعربت على لغة بعض طيئ ، والمعنى : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ، والأول للجمهور .

(ولا بذي تَسلَمُ ما كان كذا) ـ حكاه ابن السكيت ، فأقسموا بذي ، وقالوا : لاأفعل بذي تسلَمُ ، وبذي تسلمان ، وبذي تسلمون ، وفي الإثبات أيضا .

(ويختلف فاعلا اذهب وتسلم بحسب المخاطب) ـ نحو اذهب بذي تسلم ، واذهبي بذي تسلمين ، واذهبا بذي تسلمان ، واذهبوا بذي تسلمون ، واذهبن بذي تسلمن .

(وعَوْدُ ضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر) ـ نحو :

٣٤٦ ـ مضَتْ مائةٌ لعام ولدتَ فيه وعشرٌ بعد ذاك وحجتان[1]

---

(١) في (ز ، غ) كما في المغني : مضت سنة ، والبيت للنابغة الجعدي ـ ديوانه : ١٦١ ، وفي معجم شواهد العربية : أو النمر بن تولب . قال في المغني صـ٥٩٢ عن اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع ، وفقده في بعض ، فالأول قد مضى مشروحا ، والثاني الجملة المضاف إليها نحو : يومَ قام زيدٌ ، فأما قوله : مضت سنة لعام ولدت فيه .. البيت ، فنادر ؛ وهذا الحكم خفي على أكثر النحويين ، والصواب في مثل ذلك : أعجبني يوم ولدت فيه ، تنوين اليوم ، وجعل الجملة بعده صفة له ..

وفي الدرر ١ : ١٨٩ : مضت مائة لعام ولدت فيه .. البيت ، استشهد به على ندور إعادة ضمير الجملة إلى المضاف إليه ، وقال في التسهيل : وعود ضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر ، واستشهد الدماميني بالبيت على ذلك ،قال : وذلك أن المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناه ، فكما لايعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف ، لايعود إليه ضمير من الجملة المذكورة ، فإن سمع ذلك عُدَّ نادراً ..

وخرِّج على إضمار فعل ، أي : أعني فيه ؛ وقال الكوفيون إن سبَق الضميرُ تمامَ الجملة امتنعت الإضافة ، نحو : ﴿ يوماً تُرجعون فيه إلى الله ﴾[1] ، وإن تأخرَّ ، فإن لم تُقدِّر كلاماً آخر ، فالجملة صفة ، ولا إضافة ، وإن قَدرْتَ أضَفْتَ ، ورَدَّ ابنُ عصفور قولهم بالبيت ، إذ فيه الإضافة ، والضمير متأخر ، وبقوله :

٣٤٧ ـ وتَسخنُ ليلــــــــةَ لايستطيـــــــع نُبــاحــــاً بهــــا الكلب إلاَّ هريرا[2]

قـد أضيف مع تـوسط الضمير ، وهم يمنعـون ذلـك ، والرد بـالبيت الأول لا يخفى ما فيه بعد ما سبق عنهم .

(ويجوز في رأي الأكثر بناءُ ما أضيفت إلى مبنيّ من اسم ناقص الـدلالـة) ـ كغير وبين ودون ، لمشـابهتهـا[3] الحروف بعـدم قبـول التثنيـة والجمـع والنعت والتعريف ، قال : وهذا يقتضي بناءها مطلقاً ، لكن ألغي في الإضافة لمعرب ، واعتبر مع المبني للمشاكلة ؛ قال الفراء : أسـد وقضـاعـة يبنون غيراً ، واقعـةً موقع إلاَّ ، نحو : ما قام أحدٌ غيرَك ، وما قام غيرَك ، وأنشد عن الكسائي :

٣٤٨ ـ لم يمنـــع الشَّربَ منهـــــا غيرَ أن نطقتْ
حمـــامـــةٌ في غصـونٍ ذاتِ أو قـــــال[4]

---

(١) البقرة : ٢٨١

(٢) جاء به في المغني ٢ / ٥٩٢ شاهداً على نفس الحكم في البيت السابق ، وفي الدرر قال : استشهد به على ما في البيت قبله ، ومعنى : لايستطيع نباحا بها الكلب ، يعني لشدة بردها . والبيت للأعشى ـ ديوانه : ٦٩

(٣) في (ز ، غ) : لمناسبتها الحرف .

(٤) في الدرر ١ / ١٨٨ ، ١٨٩ : استشهد به على أن « غير » إذا أضيفت إلى أن أو أنّ المشددة فلا خلاف في جواز بنائها على الفتح .. قال ابن هشام في حواشي الألفية : إنهم جعلوا ما يلاقي المضاف من المضاف إليه كأنه المضاف إليه ، وقال في المغني صـ١٥٩ : وانتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلاَّ عندهم ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحالية عند الفارسيّ ، واختاره ابن مالك ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذش . ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني كقوله :
=

بفتح الراء ،وقال تعالى : ﴿ وحيلَ بينهم وبينَ ما يشتهون[1] ﴾ بفتح النون ، وكذا : ﴿ ومِنَّا دونَ ذلك[2] ﴾ . واختار المصنف في هذا الإعراب ، لأن الإضافة حقُّها أن تكف سببَ البناء ، لاقتضائها الرجوع إلى الأصل ، ولذا رجَح شَبه أيّ بكل وبعض على شبهها حرفي الشرط والاستفهام ؛ وخُرِّج ما فيه فعل ، بما سبق ، على حذف الفاعل أو نائبه ، أي ما قام قائمٌ غيرَك ، وغيرَك نصب على الاستثناء أو الحال كما في المثال قبله ، ولم يمنع مانعٌ غيرَ أن .. ، وحِيلَ حولٌ .. وبينهم في موضع الصفة للمحذوف ، ونظير هذا في حذف الفاعل : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن »[3] ، أي ولا يشرب الشارب ، وهذه نزعةٌ كوفيَّة ، وأما دون ذلك فصفة لمبتدأ ، أي صنفٌ دون ذلك .

(ما لم يشبه تام الدلالة) ـ كمِثْل ، فهو وإن وافق غيراً وما معه ، في أنَّ معناه لا يتمُّ إلاَّ بمضافٍ إليه ، خالفها لشبه تام الدلالة في التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه ؛ وألحق قومٌ منهم الزمخشريّ وابن عصفور مِثْلاً بغير ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ مِثْلَ ما أنكم تنطقون ﴾[4] في قراءة فتح اللام ، وهو صفة حق ، وبقراءة بعض السلف : ﴿ مِثْلَ ما أصابَ ﴾[5] بفتح اللام ، وهو فاعل يصيبكم ،

= لم يمنع الشَّرْبَ منها غيرَ أن نطقت .. البيت ؛

وغير فاعل يمنع لكنه بني على الفتح جوازاً لإضافته إلى مبني ، وروي بالرفع أيضا ، والأوقال جمع وَقْل بفتح فسكون ، وهو ثمر الدوم اليابس .. والبيت لأبي قيس بن الأسلت الأوسيّ ، قال في معجم شواهد العربية : ولم ينسبه سيبويه ولا الأعلم .

(١) سبأ : ٥٤

(٢) الجن : ١١

(٣) ابن ماجة ـ فتن / ٣

(٤) الذاريات : ٢٣

(٥) هود : ٨٩

ويُخَرَّجُ الأول على الحال من ضمير مستكن في حق ، وأصله : حاقٌ ، من حقَّ يحقُّ ، كبرٌّ في بارٍّ ، والثانية على أن الفاعلَ اللهُ ، أي : يصيبكم اللهُ مثلَ ما أصاب .

(فصل) :(يجوز حذفُ المضاف ، للعلم به ، ملتفتاً إليه ومُطَّرحاً) ـ فالأول نحو : ﴿ أو كصيبٍ من السماء ﴾[1] التقدير : أو كذوي صيِّبٍ ، ولذا رتب على وفق[2] المحذوف[3] ، فقيل : ﴿ يجعلون ﴾[4] ؛ والثاني ، وهو الأكثر ، نحو : ﴿ واسأل القرية التي كنا فيها[5] ﴾ ، فأجري على ما بعد المضاف إليه ، حكم المذكور لا المحذوف ؛ واجتمع الأمران في قوله : ﴿ وكم من قرية أهلكناها[6] ﴾ الآية .

وخرج بقوله : للعلم ، ما يجهل معناه عند الحذف ، فإنه يمتنع حذفه ، إلا في ضرورة نحو :

٣٤٩ ـ عشيَّةَ فرَّ الحارثيُّون بعدَما قضَى نحبَه في ملتقى القوم هَوْبَرُ[7]

أي ابن هَوْبَر .

---

(١) البقرة : ١٩

(٢) في (د) : على وفق المضاف المحذوف

(٣) زاد هنا في (ز) : على هذا القائم مقامه ، وفي (غ) : على سد القائم مقامه ، ولا أرى لها ضرورة في الحكم

(٤) أي يجعلون أصابعهم في آذانهم

(٥) يوسف : ٨٢

(٦) الأعراف : ٤

(٧) في الدرر ٢ : ٦٤ : استشهد به على أن المضاف يحذف لغير دليل في الضرورة ؛ وفي اللسان ـ نحب : والنحبُ الموتُ ، وفي التنزيل : ﴿ فمنهم من قضى نحبه ﴾ ، وقيل : معناه : قتلوا في سبيل الله ، وقال الزجاج والفراء : ﴿ فمنهم من قضى نحبه ﴾ أي أجله ، وقيل : النحب المدة والوقت ، وقيل النحب النفس ، وفي ملتقى القوم : أي في لقائهم ، والشاهد في حذف المضاف مع الجهل به ضرورة في قوله : هوبر اي ابن هوبر . وقائله ذو الرمة .

(ويُعربُ بإعرابه المضافُ إليه قياساً ، إن امتنعَ استبدادُه به) ـ نحو : ﴿ واسأل القرية ﴾[1] ، ﴿ وأشربوا في قلوبهم العجل[2] ﴾ أي حبَّ العجل ، فالقرية لاتُسأل ، والعجل لا يُشرَب .

(وإلاَّ فسماعاً) ـ أي وإلا يمتنع استبداده ، بل تصح النسبة إليه لم يحذف إلاَّ سماعاً كالبيت السابق ؛ وقوله :

٣٥٠ ـ وما ذِيّاً تخيَّره سُلَيم   يكاد شعاعه يغشى العيونا[3]

أي أبو سليمان ، ورخَّم سليمان مضطراً ، والماذيُّ الدرع اللينة السهلة .

(وقد يخلفه في التنكير إن كان المضافُ مِثْلاً) ـ نحو : مررتُ برجلٍ زهير شعراً ، وهذا زيدٌ زهيراً شعراً ، الأصل : مثل زهير ، ولذا نعت به النكرة ، ونُصب حالاً .

(وقد يُحذَفُ مضافٌ ومضافٌ إليه ، ويُقام ما أضيف إليه الثاني ، أوما أضيف إليه صفةُ الثاني محذوفةً ، مقامَ ما حذف) ـ فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ تدور أعينهم كالذي يغشى عليه ﴾[4] ، أي كدوران عين الذي ؛ والثاني كقوله :

---

(١) يوسف : ٨٢

(٢) البقرة : ٩٣

(٣) لم أجد هذا البيت في مراجعي ، وفي اللسان ـ مذى : .. والماذِيُّ العسل الأبيض ، والماذيَّةُ الخمرة السهلة السلسة ، شبهت بالعسل ، ويقال : سميت ماذِيَّة للينها .. والماذية من الدروع البيضاء ، ودرع ماذيَّة سهلة لينة ، والماذيّ السلاح كله من الحديد ، قال ابن شميل وأبو خيرة : الماذيّ الحديد كله : الدرع والمغفر والسلاح أجمع ما كان من حديد فهو ماذِيّ ، ويقال : خالص الحديد . والشاهد في قوله : سليم ، وحذف المضاف « أبو » بعد ترخيم سليمان ، سماعاً وضرورة .

(٤) الأحزاب : ١٩

٣٥١ ـ ولا الحجـــاج عينَيْ بنتِ مـــاءٍ تقلِّبُ طرفهـــا حـــذرَ الصقـور[1]

أي صاحب عينين مثل عينَيْ بنت ماء .

(وقد يُقام مقامَ مضاف محذوفٍ ، مضافٌ إلى محذوفٍ قائم مقامَه رابعٌ) ـ نحو :

٣٥٢ ـ أَيْتُنَّ إلاَّ اصطيـــادَ القُلـــوُ بِ بـأعين وَجْرَةَ حينـاً فحينـاً[2]

أي مثل أعين ظباء وجرة ؛ ووجرةَ موضع بين مكة والبصرة ، أربعون ميلاً ، ليس فيه منزل تأوي إليه الوحش .

(وقد يستغنى بمضاف إلى مضاف إلى مضاف إلى رابع ، عن الثاني والثالث) ـ نحو : ﴿ من أثر الرسول ﴾[3] أي من أثر حافر فرس الرسول .

(ويجوز الجرُّ بالمضاف محذوفاً إثر عاطفٍ متصل أو منفصل بلا ، مسبوق

---

(١) في سيبويه ٢ / ٧٣ (١ / ٢٥٤) جاء قبله ببيت :

طليـقُ الله لم يمْنُنْ عليـه أبـو داود وابنُ أبي كثير

ولا الحجاج .. البيت ، وقال في الحاشية : البيتان نسبهما الجاحظ في البيان ١ / ٣٨٦ إلى إمام بن أقرم النميري ، ذكر أنه كان سجيناً فتحيَّل حتى استنقذ نفسه دون أن يمن عليه من حبسه فيطلقه ـ ونعت الحجاج بالجبن ، وشبه عينيه عند تقليبه لهما حذراً وجبناً بعيني بنت الماء ، وهي ما يصاد من طير الماء كالغرانيق ونحوها إذا نظرت إلى الصقور فقلبت حماليقها حذراً منها ، قال الجاحظ : لأن طير الماء لايكون أبداً إلاَّ متسلق الأجفان قال : والشاهد فيه نصب : عيني بنت ماء على الذم ، ولو قطعه فرفعه لجاز ، والشاهد هنا : حذف مضاف ومضاف إليه ، وإقامة ما أضيف إليه صفة الثاني في قوله : عيني بنت ماء ، أي صاحب عينين مثل عينيْ

(٢) لم أجد البيت في مراجعي ، والشاهد فيه أنه قد يُقامُ مقامَ مضافٍ محذوفٍ ، مضافٌ إلى محذوفٍ قائم مقامه رابعٌ ، وذلك في قوله : بأعين وجرة ، أي مثل أعين ظباء وجرة .

(٣) طه :٩٦

بمضافٍ مثل المحذوف ، لفظاً ومعنى) ـ فالمتصل نحو : ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك ،ونحو :

٣٥٣ ـ أكُلَّ امرئ تحسَبينَ امرأً ونارٍ تَوقَّدُ بالليل نارا[١]؟

أي : ومثل أخيك ، وكلَّ نار .

والمنفصل نحو : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ، ولا بيضاءَ شحمةً ، ونحو :

٣٥٤ ـ ولم أر مثلَ الخيرِ يتركه الفتى ولا الشرِّ يأتيه امرؤ وهو طائع[٢]

أي : ولا كل بيضاء ، ولا مثل الشرِّ . ولا يشترط في هذا الحذف[٣] تقدم نفي أو استفهام ، خلافاً لبعض النحويين ، كقوله :

٣٥٥ ـ لوَ أنَّ طبيبَ الإنس والجنِّ داويا الـ ـذي بيَ من عفراءَ ما شفَياني[٤]

---

(١) في الدرر ٢ / ٦٥ : استشهد به على جواز إبقاء ثاني المتضايفين على جرّه بعد حذف المضاف بشرطه ، واستشهد به في التوضيح على هذه المسألة ، قال فيه وفي شرحه : فأبقى نار على جره مع أنه مضاف إليه كل محذوفة ، أي : وكلّ نارٍ .. قال في المغني ١ / ٢٩٠ : وسهل حذفها تقدم ذكرها .. والبيت لأبي دؤاد الإيادي أو عديّ بن زيد .

(٢) في الدرر ٢ / ٦٥ : استشهد به على مافي البيت قبله .. قال : وفي التسهيل وشرحه : « ويجوز الجرُّ بالمضاف محذوفا إثر عاطف متصل أو منفصل بلا .. كما في البيت في قوله : ولا الشرِّ ، أي : ولا مثل الشرِّ ؛ قال في الدرر : قال الشارح : والجر في هذا النوع بالشروط المذكورةمقيس ، وظن بعضهم أن الحذف في هذا النوع مشروط بتقدم نفي أو استفهام ، وليس ذلك شرطا ، بل يجوز مع عدمها . قال : ولم أقف على قائله .

(٣) في (د) : في مثل هذا المحذوف .

(٤) في الدرر ٢ / ٦٥ : استشهد به على جواز بقاء ثاني المتضايفين على جرّه من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام في قوله : طبيب الإنسِ والجنِّ ، أي : وطبيب الجن . والبيت من قصيدة لعروة بن حزام العذري

وقوله :

٣٥٦ ـ لو أن عُصْمَ عمايتين ويذبل سمعا حديثك أنزلا الأوعالا[1]

والجرُّ في هذا مقيس[2] .

(وربما جَرَّ المضافُ المحذوفُ دون عطف) ـ حكى الكسائي عن العرب : أطعمونا لحماً سميناً شاةٍ ذبحوها ، بجرِّ شاةٍ على تأويل : لحم شاةٍ ، وقال :

٣٥٧ ـ رحمَ اللهُ أعظماً دفنوها بسجستانَ طلحةِ الطلحاتِ[3]

أي : أعظم طلحة الطلحات . وأجاز الكوفيون القياس على هذا .

(ومع عاطف مفصول بغير لا) ـ كقراءةِ بعضهم : ﴿ والله يريد الآخرة ﴾[4] بالجرِّ[5] أي : باقي الآخرة[6] ، كذا قدَّره بعض المحققين ، وقدره كثيرون : عرض الآخرة ؛ وهذا غير مقيس .

(**فصل**) :(يجوز في الشعر فصلُ المضاف بالظرف والجار والمجرور ، بقوةٍ ،إن تعلَّقا به) ـ أي بالمضاف ؛ نحو قوله :

---

(١) الاستشهاد فيه كالذي قبله في قوله : عصم عمايتين ويذبل ، أي : وعصمَ يذبلٍ .

(٢) في (د) : والجر في هذا كله مقيس .

(٣) في الدرر ٢ / ١٦٢ قال : استشهد به ـ أي السيوطي في الهمع ـ على أن المختار إثبات بدل الكل من البعض ، وفي البيت شاهدان آخران ، أحدهما ، وهو الشاهد هنا ، حذف أعظم وبقاء طلحة على جرّه من غير عطف ولا إضافة إلى مثل المحذوف ، أي أعظم طلحة ، وهو غير الغالب في استعمال العرب والثاني في جمعه الطلحات بالتاء .. وسجستان ناحية معروفة في أرض العجم ، والبيت لابن قيس الرقيات ـ ديوانه / ٢٠

(٤) الأنفال :٦٧

من(٥) إلى(٦) سقط من (غ)

٣٥٨ ـ فرُشْني بخيرٍ لا أكونَنْ ومِدحتي كناحتِ يوماً صخرةٍ بعسيلِ[1]

ونحوه :

٣٥٩ ـ لأنتَ مُعتادُ في الهيجا مصابرةٍ يَصْلَى بها كلُّ من عاداك نيرانا[2]

أي : كناحتِ صخرةٍ يوماً[3] ، ومعتادُ مصابرةٍ في الهيجا[3] ؛ ويوماً معمول ناحت ، وفي الهيجا معمول معتاد ؛ قال المصنف : وهو جدير بأن يجوز اختياراً ؛ وفي الخبر عنه عليه السلام : « هل أنتم تاركو لي صاحبي[4] » ؟ وفي كلام بعض[5] من يوثق بعربيته : تَرْكُ يوماً نفسِك[6] وهواها سعيٌ لها في رداها .

(وإلاَّ فبضعف) ـ نحو :

٣٦٠ ـ كما خُطَّ الكتابُ بِكفِّ يوماً يهوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ[7]

ونحو :

---

(١) في الدرر ٢ / ٦٦ : فَرِشْني بخير لا أكونَ . قال : استشهد به على فصل المضاف من المضاف إليه بالظرف ، فناحت مضاف ، وصخرة مضاف إليه ، ويوماً ظرف فصل بينهما .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : فرُشني أي أصلح حالي بخير ، من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش ،والواو في : ومدحتي بمعنى مع .. والعَسِيل مكنسة العطار التي يجمع بها العطر ، وهو كناية عن كون سعيه فيها لافائدة فيه ، مع حصول التعب والكد .

(٢) الشاهد في هذا البيت كالذي قبله ، والفصل فيه بالجار والمجرور في قوله : معتادُ في الهيجا مصابرةٍ أي معتادُ مصابرةٍ في الهيجا ، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور . في الهيجا .

(٣) سقطتا من (د)

(٤) بخاري تفسير سورة ٢ ، ٧ (البقرة والأعراف)

(٥) سقطت « بعض » من (ز)

(٦) في (ز) : ترك نفسك يوما .. ولا شاهد فيه .

(٧) في المقتضب ٤ / ٣٧٧ (٤ / ٦٤٩) قال الشارح في الحاشية : استشهد به سيبويه ١ / ٩١ على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف للضرورة ، والأصل : بكفِّ يهوديٍّ . وصف رسوم الدار =

٣٦١ ـ هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما[1]

وجاء الفصل بالقسم في النثر ، حكى الكسائي : هذا غلامُ واللهِ زيد .

(ومثله في الضعف الفصلُ بمفعول به متعلق بغير المضاف) ـ كقول جرير :

٣٦٢ ـ تَسقي امتياحاً نَدَى[2] المسواكَ ريقتِها

كما تضمَّن ماءَ المزنة الرَّصَفُ[3]

أي نَدَى ريقتِها المسواكَ ؛ ماحَ فاهُ بالسواك مَيْحاً إذا استاك ، والامتياح مثل السواك ، والرَّصَفُ حجارة بعضها مرصوفٌ إلى بعض ، قال العجاج :

= فشبهها بالكتابة في دقتها والاستدلال بها ، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب ، وجعل الكتابة بعضها متقارب ، وبعضها مفترق متباين ، ومعنى يزيل : يفرق ما بينها ويباعد ، ونسب البيت إلى أبي حية النميري سيبويه وشراحه .

(١) في سيبويه ١/١٨٠ (٩٢) : وقالت دُرْنَا بنت عبعبة ، من بني قيس بن ثعلبة ، وفي الحاشية : الأصوب نسبته إلى عَمرة الخثعمية ، ترثي ابنيها ، كما في الحماسة ١٠٨٢ بشرح المرزوقي .

وفي الإنصاف ص٤٣٤ : وقالت امرأة من العرب : دُرْنا بنت عبعبة الجحدرية ، وقيل : عَمْرة الجُشمية ؛ وفي حاشيته : هذا البيت لشاعرة من شواعر العرب ، من كلمة ترثي فيها أخوين لها ، وقد اختلف الرواة في تسميتها ، فسماها سيبويه والزمخشري وابن يعيش : دُرْنا بنت عبعبة ، من قيس بن ثعلبة ، وسماها أبو تمام في ديوان الحماسة : عَمْرة الخثعمية ، وروى الخطيب التبريزيّ عن أبي رياش أن الصواب أن قائل الأبيات : درماء بنت سيار بن عبعبة الجحدرية ..

قال في الدرر ٢/٦٦ : استشهد به على أن فصل المضاف من المضاف إليه بالمجرور خاص بالضرورة هنا ، لأنه أجنبيّ ، واستشهد به العيني على ذلك أيضا ، قال الاستشهاد فيه في قوله :

☆ أخوا في الحرب من لا أخا له ☆

حيث فصل بالأجنبيّ بين المضاف : أخوا ، والمضاف إليه : من لا أخا له .. قال في شرح سيبويه : تقول : كانا ينصران من لا ناصر له من القوم ، إذا خشي نبوة من نبوات الدهر ، أو خشي أن ينبو عن مقاومة عدوه ، وفي حاشية الإنصاف : وأصل النَّبْوة أن يضرب بالسيف فلا يمضي في الضريبة .

(٢) في (ز ، د) : بذي المسواك ، وفي الشرح قال في (ز) : أي ندى ريقتها ، وفي المراجع كلها : ندى .

(٣) في الدرر ٢/٦٦ ، كما في ش ـ ش . العيني على الأشموني والصبان ٢/٢٧٧ ، ٢٧٨ : قال في =

٣٦٣ ـ مِنْ رصَفٍ نــــازع سَيْــلاً رَصَفَــــا   حتى تناهَى في صهــاريـج الصَّفَــا[1]

أي مزج هـذا الشراب من مـاء رصَف ، نـازع رصفـاً آخر ، لأنـه أصفَى لـه وأرق ، فحذف الماء ، وجعل مسيله من رصَفٍ إلى رصَف ، منازعةً منه إليه .

(وبفاعل مطلقاً) ـ أي تعلَّق بالمضاف نحو :

٣٦٤ ـ مــا إنْ وجــدنــا للهـوَى من طِبٍّ   ولا عَــدِمنــا قهرَ وَجْــدٌ صَبٍّ[2]

أو بغير المضاف نحو :

٣٦٥ ـ أَنْجبَ أيـــامَ وَالِــــدَاهُ بــــه   إذْ نَجــلاهُ ، فنعم مـــــانَجــلا[3]

= الدرر : استشهد به على أن فصل المضاف من المضاف إليه بالأجنبي من الضرورة ، واستشهد به في التوضيح على هذه المسألة أيضا ـ وهو هنا شاهد على ضعف الفصل ـ وفي التصريح ـ ٥٩/٢ ـ : تسقي مضارع سقى متعدٍّ لاثنين وفاعله ضمير يرجع إلى أم عمرو في البيت قبله :

مـــا استـوصف النـــاس من شيء يروقهمُ   إلاَّ رأوا أمَّ عمرو فـــوق مــــا وصفـــوا

قال : وندى مفعوله الأول ، وهو مضاف ، وريقتها مضاف إليه ، والمسواك مفعوله الثاني ، فصل به بين المضاف والمضاف إليه ، أي تسقي ندى ريقتها المسواك ؛ والامتياح الاستياك ؛ والمزنة السحاب ؛ والرَّصَف جمع رَصَفَة ، وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض ، وماء الرصف أرقُّ وأصفى . والبيت من قصيدة لجرير ، يمدح بها يزيد بن عبد الملك ، ويهجو آل المهلَّب ـ ديوانه ٣٨٦ ـ .

(١) في اللسان ـ رصف : ... والرَّصفُ الحجارة المتراصفة ، واحدتها رَصَفَة بالتحريك ، والرَّصَف حجارة مرصوف بعضها إلى بعض ، وأنشد العجاج :

فشنَّ في الإبريــق منهـــا نُــزَفــا   من رصَفٍ نــــازع سيـــلاً رصفــــا

حتى تناهَى في صهاريج الصَّفا

قال الباهليّ : أراد أنه صبَّ في إبريق الخمر من ماء رصَف نازع سيلاً كان في رصف ، فصار منه في هذا ، فكأنه نازعه إياه ... والبيت مثال لتوضيح معنى الرصف .

(٢) في النسخ الثلاث : ما إن عرفنا ... ولاجهلنا ... وقد ذكرت الروايتين في العيني ـ ٤٨٣/٣ ، والتصريح ٥٩/٢ ـ قال العيني : لم أقف على اسم راجزه ، وكذا لم ينسبه في معجم شواهد العربية ؛ قال في التصريح : فأضاف قهر إلى مفعوله ، وهو صب ، وفصل بينهما بفاعل المصدر ، وهو وجد ؛ والأصل : ما وجدنا للهوى طبا ، ولا عدمنا قهر صب وجد ، والصب العاشق .

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٧٧/٢ : قاله الأعشى ميمون بن قيس ـ ديوانه =

أي أنجب والداه به أيام إذ نجلاه .

(وبنداء) ـ كقول بُجير أخي كعب ـ بن زهير ـ :

٣٦٦ ـ وِفَـاقُ ، كعبُ ، بُجَيْرٍ مُنقـذٌ لـك مِنْ
تعجيلِ تهلكـةٍ والخُلْـدِ في سقَرا[1]

أي وِفاقُ بُجيرٍ يا كَعبُ .

وقول الفرزدق :

٣٦٧ ـ إذا مـا أبـا حَفْصٍ أتَتْـكَ رأيتَهـا على شعراء النـاس يعلـو قصيـدهـا[2]

أي إذا ما أتتك يا أبا حفص .

(وبنعت) ـ كقول الفرزدق :

٣٦٨ ـ ولئن حلفتُ على يـديـك لأحلفَنْ بيمينِ أصَـدقِ ، مِنْ يمينِـك ، مُقْسِمِ[3]

أي بيمينِ مُقسمٍ أصدقَ . وقال آخر :

ص٢٣٥ ـ برواية : أنجبَ أيامُ والديه به ... قال في الحاشية : أنجب الرجل ولد ولـداً نجيبـاً أي كريـا ؛ نسب الإنجاب للأيام ، كما تقول : نام ليلُ فلان ، تريد أنه هو الـذي نـام ؛ وقـال العيني : وأنجب فعل ، ووالداه فاعله ؛ والشاهد في أيامَ ، فإنه ظرف منصوب ، فصل بـه بينهما ، إذ التقـدير : أنجب والـداه به أيامَ إذ نجلاه ؛ وهو نفس تخريج الشارح للبيت .

(١) في العيني الكبير ٤٨٩/٣ : قـائلـه هو بجير بن زهير بن أبي سلمى ، وهو أخو كعب ، أسلم قبل أخيه كعب ؛ وهما شاعران مجيدان ؛ والبيت من قصيدة ، يحرض بها بجير أخاه كعبا على الإسلام ، يقول لـه : وفـاقُ بُجيرٍ يـاكعبُ منقـذٌ لـك من تعجيـل الهلاك في الـدنيـا ، والخلـود في جهنم في الآخرة . والاستشهاد في قوله : كعبُ ، فإنه منادى ، فصل به بين المضاف والمضاف إليه .

(٢) وهذا مثال آخر للفصل بين الظرف إذا ومخفوضه : جملة أتتك ، بـالنـداء : أبـا حفص ، أي إذا ما أتتك ياأبا حفص قصيدتي ؛ وقائله الفرزدق ـ ديوانه ١٦٨/١

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٧٨/٢ : قالـه الفرزدق ـ ديوانـه ٢٢٦/٢ ـ ، واللام في لئن للتأكيد ، وفي لأحلفن جواب الشرط ؛ والشاهد في أصـدق من يمينـك ، حيث فصل بين المضـاف وهو بيمين ، والمضاف إليه وهو مقسم ، أي بيمين مُقسمٍ أصدق ..

٣٦٩ ـ نجوتُ ، وقد بَلَّ المراديُّ سيفَه من ابن أبي شيخ الأباطحِ طالبِ[1]

أي من ابن أبي طالب .

(وفِعْل مُلْغىً) ـ نحو ما أنشد ابن السِّكيت :

٣٧٠ ـ ☆ بأيِّ تراهمُ الأرضين حلُّوا ☆[2]

أي بأيِّ الأرضين .

(وإن كان المضافُ مصدراً جاز أن يضاف ، نظماً ونثراً ، إلى فاعله مفصولاً بمفعوله) ـ ولا يختص ذلك بالشعر ، خلافاً لأكثر النحويين ، والعمدة قراءة ابن عامر : ﴿ قتلَ أولادَهم شركائهم ﴾[3]، ومن النظم :

٣٧١ ـ ☆ زَجَّ القَلوصَ أبي مَزادَهْ[4] ☆

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٧٨/٢ : قاله معاوية بن أبي سفيان ، رضي الله عنهما ، لما اتفق ثلاثة من الخوارج ، بعد التحكيم ، على قتل عليّ بن أبي طالب ومعاوية وعمرو بن العاص فسلم معاوية وعمرو ، وقتل عليّ ، رضي الله عنه . والواو في وقد للحال ، والمراديّ هو عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم ، لعنه الله ، والشاهد في قوله : من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ ، إذ التقدير : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، حيث فصل بالنعت بين المضاف أبي والمضاف إليه طالب ، والأباطح مكة ، فإن أبا طالب كان شيخها ومن أعيان أهلها وأشرافها .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ : عجزه :

☆ آلدَّابَران أم عسفوا الكِفارا ☆

قال : والدابران بفتح الدال والباء الموحدة ، والكفار بكسر الكاف موضعان ، والهمزة للاستفهام وفيه إضمار ، والتقدير : هل حلوا الدابران ؟ أم عسفوا أي أم توجهوا نحو الكفار ؟ والباء في : بأي تتعلق بحلوا ، والشاهد في قوله : بأي تراهم الأرضين ، حيث فصل بين المضاف أي والمضاف إليه : الأرضين بالفعل الملغى : تراهم . قال الصبان : والفعل الملغى الذي يستقيم المعنى المراد بدونه .

(٣) الأنعام :١٣٧ في قراءة حفص : « قتلَ أولادِهم شركاؤهم » ، وفي قراءة ابن عامر فصل بين المصدر المضاف : قتل والمضاف إليه : شركائهم ، وهو الفاعل في المعنى بالمفعول : أولادَهم .

(٤) في الشواهد الكبرى للعيني ـ ٤٦٨/٣ :

فزجَجْتُها بمِزَجَّةٍ زجَّ القَلُوصَ أبي مَزادَهْ =

(وربما فُصل في اختيارٍ[1] اسمُ الفاعل المضافُ إلى المفعول ، بمفعول آخر ، أو جار ومجرور) ـ فالأول كقراءة بعض السلف : ﴿ فلا تحسبنَّ اللهَ مُخلفَ وعدَه رسلِهِ ﴾[2] بنصب وعد وجرّ رسل ، والثاني نحو ماسبق من الخبر : ﴿ هل أنتم تاركو لي صاحبي ﴾[3] ؟ وخُرِّج على حذف النون كقراءة بعضهم : ﴿ بضارِّي به من أحَدٍ ﴾[4]، ولا إضافةَ حينئذ .

(**فصل**[5]) : (الأصح بقاءُ إعراب المعرب المضاف[6] إلى ياء المتكلم) ـ خلافاً للجرجاني وابن الخشاب وغيرهما في قولهم : إنه مبنيٌّ ؛ وفي البسيط ، نقل قول : إن الإضافة إلى المبنيّ مطلقاً يحصل عنها البناءُ مطلقاً ، قال : ولذا جعل بعضهم الإضافة إلى ياء المتكلم موجبة للبناء ؛ وقال ابن جني : إن المضاف إلى الياء لا يوصف بإعراب ولا بناء ، والجمهور على أنه معرب تقديراً في الأحوال

=

قال : أنشد الأخفش هذا البيت ولم يعزه إلى أحد . قوله : فزججتها ؛ يقال : زججت الرجل أزجّه زَجّاً فهو مزجوج ، إذا طعنته بالزّج ؛ بِمِزَجَّةٍ ، بكسر الميم وفتح الزاي وتشديد الجيم ، وهو رمح قصير كالمزراق ؛ والناس يلحنون فيها فيفتحون ميمها ؛ والقَلوص بفتح القاف الشابةَ من النوق ؛ وأبو مزادة كنية رجل ؛ يخبر أنه زج امرأته بالمزجة ، كما زجَّ أبو مزادة القلوص ... وزجَّ نصب بنزعِ الخافض ، أي زججتها زجّاً كزَجِّ أبي مزادة للقلوص ، والقلوص منصوب على أنه مفعول ، ولكنه اعترض بين المصدر المضاف وبين فاعله ، لأن زجَّ مضاف إلى أبي مزادة ، وهو موضع الشاهد ، حيث فصل بالقلوص ، بين المضاف ، وهو زجَّ ، والمضاف إليه وهو أبي مزادة .

وقال الزمخشري : سيبويه بريء من إجازة مثل هذا ، وليس لقائله في هذا عذر إلاّ مَسّ الضرورة لإقامة الوزن ، ووجهه أن يجر القلوص على الإضافة ، ويقدَّر مضاف إلى أبي مزادة محذوف ، بدلا عن القلوص ، تقديره : زجَّ القلوص قلوص أبي مزادة .

(١) في (د ، ز) وفي بعض نسخ التسهيل : في الاختيار .

(٢) إبراهيم :٤٧

(٣) بخاري تفسير سورة البقرة والأعراف

(٤) البقرة :١٠٢ ﴿ وماهم بضارين به من أحد ﴾ في قراءة حفص .

(٥) في هامش (غ) في مقابل « فصل » : المضاف لياء المتكلم بخط كبير مغاير لخط النسخة .

(٦) في (د) وفي بعض نسخ التسهيل : إذا أضيف إلى ياء المتكلم .

الثلاثة ، وسيأتي اختيار المصنف . وخرج بالمعرب المبنيّ ، فإنه يبقى على بنائه نحو : لدن وأحدَ عشر ، ولو سكت عن المعرب لم يضر ، لإشعار بقاء الإعراب بمقصوده .

(ظاهراً في المثنّى مطلقاً) ـ أي رفعاً ونصباً وجرّاً نحو : قام غلاماي ، ورأيت غلامَيَّ ، ومررتُ بغلاميَّ ، وهذا بناء على أنه معرب بالحروف .

(وفي المجموع على حدِّه ، في غير[1] رفع) ـ وهذا أيضا بناء على ذلك القول ، والمراد جمع المذكر السالم ، وقال : في غير رفع ، لاعتقاد ظهور علامة النصب والجر نحو : ضربت مسلميَّ ، ومررت بمسلميَّ ، وتقدير علامة الرفع نحو : ضربت مسلميَّ ، ومررت بمسلميَّ ، وتقدير علامة الرفع نحو : قام مسلميَّ ، فعلامة الرفع الواو المقدَّرة ، إذ أصله : مُسلمويَ ، فقلبت الواو ياءً ، وسبقه[2] إلى هذا ابنُ الحاجب ، وهو غير سديد ، فالمقدَّر مالم يوجد ، والواو موجودة ، إلاَّ أنها انقلبت ياءً[3] ، فكما لا يقال في ميزان : الواو مقدَّرة ، كذلك هنا .

(وفيما سواهما مجروراً) ـ أي سوى المثنى والمجموع على حدِّه ، فإذا قلت : مررت بغلامِي ، فعلامة الجر الكسرة الظاهرة على الميم ، وكذا بغلماني وبهنداتي ونحو ذلك . ونظير ماذهب إليه المصنف في هذا قولُ مَنْ زعم أن مَنْ زيدٌ ؟ في جواب من قال : قام زيدٌ معرب بالحركة[4] الظاهرة ، وليست الحركة للحكاية ، بخلاف مَنْ زيداً لقائل : ضربت زيداً ، ومَنْ زيدٍ لقائل : مررت بزيدٍ ؛ والجمهور في المحكيّ والمضاف إلى الياء أن الإعراب مقدر في الأحوال الثلاثة .

---

(١) في بعض نسخ التسهيل : غير مرفوع

من (٢) إلى (٣) سقط من (د)

(٤) في (غ) : بالحركات الظاهرة .

(ومقـدَّراً فيا سوى ذلـك) ـ نحو : قـام غـلامي ، ورأيت غـلامي ، وكـذا ما أشبهه .

(ويُكسر متلوُّها) ـ أي متلوَّ الياء .

(إن لم يكن حرفَ لينٍ يلي حركةً) ـ نحو : غلامي وظبْيي ودَلْوي وعَدْوي ؛ وخرج بقوله : يلي حركة : علامـة التثنيـة ، وعلامـة جمع المـذكر السـالم ، وألف المقصور ، وياء المنقوص ، وسيأتي ما يُفْعَل في هذه .

(وتُفتَـح اليـاء أو تُسكَّن) ـ نحـو : قـام غـلامِي وغـلامِيَ ، ويـا غـلامِي ويـا غلامِيَ ، ثم قيل : الأصـل الحركـة ، فـالأكثر فيا كان على حرف واحـد من المضمر الحركة ، وقيل : السكون ، لأنه حرف علة كواو ضربوا .

(وإن نودي المضاف إليها) ـ أي إلى الياء .

(إضـافـة تخصيص) ـ نحو : يـاغـلامي ؛ وخرج : يـا مكرمي ، للحـال أو الاستقبال ونحوه ، فإضـافتـه للتخفيف ، فـاليـاء في نيـة الانفصـال ، فلم يُشبـه : يا قاضٍ ، في جواز الحذف ، فلا تحذف الياء في : يـا مكرمي ، ولا تقلب ألفـاً ، ولا يُفتَح ما قبلها ، وإنما تُفتح أو تُسكَّن .

(جازَ[1] أيضاً) ـ أيَ مع الفتح والتسكين .

(حذفُها) ـ نحو : يا غلامِ .

(وقلبُها ألفاً) ـ نحو : يا غلاما .

(والاستغناء عنها) ـ أي عن الألف .

(بالفتحة) ـ فتقول : يا غلامَ ، كما استغني بالكسرة عن الياء ، وهذا أجازه

(١) في (ز) : وجاز أيضاً .

الأخفش ، ولم يتعرض غير المصنف لما اشترط من إضافة التخصيص ، بل أطلقوا ذكر الأوجه في المنادى المضاف إلى الياء .

(وربما وردت الثلاثة) ـ أي الحذف ، والقلب ألفاً ، والاستغناء بالفتحة .

(دون نداء) ـ فالحذف : ﴿ فبشِّر عِبادِ الذين ﴾[1] ، حذفت الياء وصلاً ووقفاً وخطاً ؛ والقلبُ :

٣٧٢ ـ أطوِّفُ ما أطوِّفُ ثم آوي إلى أُمَّا ويُرويني النقيعُ[2]

وخصَّه بعضهم بالضرورة ؛ والاستغناء بالفتحة :

٣٧٣ ـ ولست بمدرك ما فات مني بلهفَ ولا بليتَ ولا لوأنّي[3]

وقيل : إن حذف الألف فيه ضرورة .

(وقد يُضَمُّ فيه) ـ أي في النداء .

(ما قبل الياء المحذوفة ، وتنوى الإضافة) ـ كقراءة بعضهم : ﴿ قال ربُّ احكم بالحق ﴾[4] ، ﴿ ربُّ السجنُ أحبُّ إليَّ ﴾[5] ، وليس من باب : افتدِ

---

(١) الزمر : ١٧ .

(٢) في الدرر ٢ / ٦٩ : ومن القلب قول الشاعر : أطوف ما أطوف ... البيت ، يريد إلى أمي ، وقال ابن عصفور : ويجوز أن تقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة في الضرورة نحو قوله : أطوف ما أطوف .. البيت .

(٣) في (ز ، غ) : فلست براجع ، وفي (د) : وليس براجع ، والتحقيق عن الإنصاف والأشموني والتصريح والدرر ، قال في الإنصاف ص ٣٩٠ : ومحل الاستشهاد قوله : بلهفَ ، أي بقولي : يا لهفا ، على أن اللهف مضاف إلى ياء المتكلم ، ثم قلبت الكسرة التي قبل ياء المتكلم فتحة ، وقلبت الياء ألفا ، ثم حذف هذه الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، مجتزئاً بالفتحة التي قبلها ، لأنها ترشد إليها وتدل عليها .

(٤) الأنبياء : ١١٢ .

(٥) يوسف : ٣٣ .

مخنوقُ[1] ، لقلّة هذا ؛ وحكى سيبويه عن بعض العرب : يا قومُ لا تفعلوا ، ويا ربُّ اغفر لي ، ووجه هذه اللغة أنه لما حذف الياء ، قدر كأن الاسم لا ياء معه ، فبنى على الضم ، وأجاز أبو عمرو وغيره استعمال هذه اللغة بدون نداء نحو : جاء غلامُ ، ومنه :

٣٧٤ ـ ذريني إنما خَطَئي وصَوْبي علَيَّ ، وإنما أتلفتُ مالُ[2]

أي مالي ؛ ورده أبو زيد الأنصاري ، وقال : المعنى : وإن الذي أتلفته مال لا عرض .

(وتفتح) ـ أي الياء .

(في الحالين) ـ أي النداء وغيره .

(بعد حرف اللين) ـ ألفاً كان أو واواً أو ياءً .

(التالي حركةً) ـ خرج نحو : دَلْو وظَبْي .

(ويُدغم فيها) ـ أي في الياء .

---

(١) أي افتد يا مخنوقُ ، فالمنادى هنا مبنيّ على الضم ، وليس من باب المضاف إلى ياء المتكلم .

(٢) في الدرر ٢ / ٦٩ : وإنما أهلكت مالُ ؛ قال : استشهد به على قلة حذف الياء من مالي .. وقال ابن عصفور : وأما الوجهان اللذان في النداء ، وهو الضم نحو : جاء غلامُ ، وأنت تريد الإضافة ، فأجازه أبو عمرو وغيره على قلة ، وأنشد : ذريني .. البيت ، يريد مالي ، وردَّه أبو زيد الأنصاري وقال : المعنى أن الذي أنفقته مال لا عرض ، ولهذا البيت قصة طويلة بين الطوال والأحمر وابن قادم وأبي عصيدة وغيرهم من أدباء العصر ، مع أمير المؤمنين المتوكل ، حين أراد اختيار المؤدبين لأولاده ، فألقوا بينهم هذا البيت ، فقالوا : ارتفع مال بإنما إذ كانت بمعنى الذي ، ثم سكتوا ، فقال أبو عصيدة : هذا الإعراب ، فما المعنى ، فأحجم الناس عن القول ، فقيل له : فما عندك ؟ قال : أراد : ما لومك إياي وأنا إنما أنفقت مالاً ولم أنفق عرضاً ، فالمال لا ألام على إنفاقه .. فاختير هو وابن قادم ، والبيت لأوس بن غلفاء ، وقبله :

ألا قالت أمامة يوم غول تقطع بابن غلفاء الحبال

(إن كان ياءً أو واواً) ـ وذلك بعد قلب الواو ياءً ، لاجتماعها ساكنة مع الياء نحو : قاضِيَّ واثنيَّ وابنيَّ ومصطفيَّ وعشريَّ في قاض واثنين وابنين ومصطفين وعشرين ، وكذا بنون ومصطفون وعشرون .

(وإن كان ألفاً لغير تثنية ، جاز في لغة هذيل القلبُ والإدغامُ) ـ نحو : عصيَّ وفتيَّ في عصاي وفتاي ، وذكر سيبويه هذه اللغة ، ولم يعزها لهذيل ، فقال : وباشرت العرب[1] يقولون : بُشْرَيَّ وهُدَيَّ ، وحكاها عيسى بن عمر عن قريش ، وليس القلب بمتحتم عندهم ، أعني أصحاب اللغة المذكورة ، بل يجيزون إقرار الألف ، كما يفعل غيرهم من العرب ، وقد فعل أكثر العرب فعلهم في الأكثر عنهم مع كلمتي : لدى وعلى الظرفية ، فقالوا : لديَّ وعليَّ ، فقلبوا ، ومنهم من أقر الألف فقال : لداي وعَلايَ ، فأما ألف التثنية فكل العرب يقرها نحو : غلاماي وفتيايَ وراميايَ .

(وربما كسرت مدغماً فيها) ـ وهي لغة حكاها الفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة : ﴿ وما أنتم بمصرخيِّ ﴾[2] ، ومنها :

٣٧٥ ـ قال لها : هل لكِ يا تافيِّ ؟ قالت له : ما أنتَ بالمرضيِّ.[3]

(١) في (د) : وناس من العرب .

(٢) إبراهيم : ٢٢ .

(٣) في (د) : يا نافيّ ، وفي (ز) : يا تاقيّ ، وفي (غ) : قال لها :
هل لك رأي فيّ

والتحقيق من حاشية يس على التصريح ٢ / ٦٠ ـ قال صاحب التصريح : على أصل التقاء الساكنين ـ ط / ١٨ ـ والكسر مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم ، وعليه قراءة حمزة والأعمش ويحي بن وثاب : ﴿ وما أنتم بمصرخيِّ إنيّ .. ﴾ بكسر الياء في الوصل .. وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب ، وأجازها أبو عمرو بن العلاء ، قاله الشاطبيّ ، وبذلك سقط ما قاله المعري في رسالته : أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة : ﴿ وما أنتم بمصرخيِّ ﴾ بالكسر .. قال يس : قوله : في لغة بني يربوع ، قال شاعرهم ، وهو الأغلب العجلي : قال لها .. البيت ، وقول الزمخشري : =

(أو بعد ألف) ـ كقول بعض العرب : عصايِ ، وهي لغة قليلة ، أقل من كسرها مدغماً فيها ، وبها قرأ الحسن وأبو عمرو في شاذه ؛ وأما قراءة نافع : ﴿ ومحيايْ ﴾[1] بسكون الياء ، فمن إجراء الوصل مجرى الوقف .

(ويجوز في أبي وأخي : أبيَّ وأخيَّ ، وفاقاً لأبي العباس) ـ ووجه ما أجازه ردُّ المحذوف في الإفراد ، ويدلُّ لذلك قوله :

٣٧٦ ـ كان أبيَّ كرماً وسُوداً يُلْقي على ذي اللَّبَدِ الجديدا[2]

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر ، خلافاً للمبرد في إجازته في الكلام ، وهو مذهب الكوفيين .

(وحذفُ ميم الفم مضافاً أكثر من ثبوته) ـ ومن ثبوته :

= هي ضعيفة ، واستشهدوا لها ببيت مجهول ، مردود بأن غيره قال إنه للأغلب ، قال أبو شامة : ورأيته أنا في أول ديوانه ، فأول هذا الرجز :

☆ أقبل في ثوبَيْ معافريٍّ ☆
☆ عند اختلاط الليل والعشيِّ ☆
☆ يجرّ ثوباً ليس بالخفيِّ ☆

(١) الأنعام : ١٦٢ ، قال في التصريح : وتندر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع : ﴿ ومحيايْ ومماتي ﴾ في الوصل ، بسكون ياء محياي ، ولبيان أن ذلك في الوصل عطفَ عليه : ومماتي ، وإلاَّ فلا حاجة لذكره .

(٢) في الدرر ٢ / ٧٠ : استشهد به ـ السيوطي في الهمع ـ على أن الكوفيين والمبرد وابن مالك جوزوا أن يقال : أبيَّ بردِّ اللام ؛ وهذا البيت استشهد به أبو حيان والدماميني في شرح التسهيل ، على هذه المسألة ، ولم يذكرا تجويز الكوفيين لها ، ولعل السيوطي وقف على ذلك من وجه آخر ؛ قال الدماميني بعد الاستشهاد بالبيت : لأن أبيَّ فيه متعين الإفراد ، بدليل : يُلقى .. والسود السيادة ، وروي : وَجُودا مكانه ، واللبد جمع لبدة وهي الخرقة التي يرفع بها صدر القميص ، والجديد خلاف البالي ، وفي بعض الكتب : الحديد بالحاء المهملة ، وذلك غير صواب ، لأن الشاعر يفتخر بكرم أبيه ، وأنه يكسو العريان ... قال : ولم أعثر على قائله .

٣٧٧ ـ وطعن كفم الـــزِّقِّ غـــذَا والــزِّقُّ مــلآنُ[1]

وكذا :

٣٧٨ ـ يُصبح ظمآنَ وفي البحر فمه[2]

و « لَخلوف فم الصائم.. »[3] ، فلا يخص ذلك بالشعر ، وقد سبقت المسألة أول الكتاب .

(وفيَّ مع حذف الميم واجبٌ) ـ لوجوب رد الواو التي هي عين ، وقلبها بالإدغام ، وتخفيف الياء ممتنع ، لبقاء الاسم المعرب على حرف واحد ، ولا نظير لذلك ، فتقول : فيَّ رفعاً ونصباً وجرّاً ، وهو قياس ذي إن أجيز إضافتها لمضمر ، فتقول : ذيَّ في الأحوال الثلاث ، كما تقول فيَّ كذلك ، والأصل : ذُويَ كفُويَ ، فقلبت وأدغمت .

☆ ☆ ☆

---

(١) في شرح الحماسة للمرزوقي ص ٣٧ : قاله شهل بن شيبان الملقب بالفِنْد الزِّمانيّ ، شاعر جاهلي قديم ؛ أي وبطعن في اتساعه وخروج الدم منه ، كفم الزق إذا سال بما فيه ، وهو مملوء ؛ وغذا يغذو غَذْوّاً ـ وفي اللسان غَذْواً بالفتح ـ إذا سال ، وغذاه يَغذوه غَذْواً ، والاسم الغذاء ؛ وغذا في موضع النصب على الحال ، والأجود أن يُجعل قد مضمرة ، قال ابن جني : غذا حال من المضاف إليه ، وهو قليل ، ويجب أن تكون قد ههنا مرادة محذوفة ، أي قد غذا ، من حيث كانت « قد » تقرب الماضي من الحال . والشاهد هنا مجيء فم مضافاً ، مع ثبوت ميه .

(٢) في الدرر ١ / ١٤ : استشهد به على أن بقاء ميم فم حال الإضافة من الضرورات عند الفارسيّ وأنه يجوز في الاختيار عند ابن مالك وأبي حيان ؛ وفي المخصص : وقد اضطر الشاعر فأبدل من العين في فم الميم في الإضافة ، وأنشد البيت شاهداً على ذلك ، قال : وهذا الإبدال إنما هو في الإفراد دون الإضافة ، فأجرى الإضافة مجرى الإفراد في الشعر للضرورة . والشطر لرؤبة بن العجاج من قصيدة طويلة .

(٣) بخاري صوم ٢ ، ٩ ، لباس ٧٨ ؛ مسلم صيام ١٦٢ ـ ١٦٤ ؛ ترمذي صوم ٥٤ ؛ والنسائي صيام ٤١ ، ٤٣ ؛ وابن ماجة صيام / ١ ؛ والموطأ صيام ٥٨ .

٤٢ ـ باب التابع

(وهو ما ليس خبراً) ـ أخرج نحو : حامض في : هذا حلو حامض ، لمشاركته ما قبله في الإعراب والعامل ، وليس تابعاً ، بل خبر .

(من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله) ـ أخرج التمييز في نحو : اشتريت رطلاً عسلاً ، فإن العامل في رطل اشتريت ، وفي عسل رطل ، وسيأتي ذكر الخلاف في العامل في التابع .

(مطلقاً) ـ أخرج المفعول الثاني والحال والتمييز أيضاً في نحو : أعطيت زيداً درهماً ، وظننت زيداً كريماً ، ولقيت زيداً راكباً ، ورطلاً عسلاً ؛ فكل منها لا يشارك ما قبله ، لصحة : أعطى زيدٌ درهماً ، وظنَّ زيدٌ كريماً ، ولُقِيَ زيدٌ راكباً ، وهذا رطلٌ عسلاً .

(وهو توكيدٌ ، أو نعتٌ ، أو عطفُ بيانٍ ، أو عطفُ نسَقٍ ، أو[1] بدلٌ) ـ لأنه إما أن يتبع بحرفٍ أوْ لا ، والأول عطف نسق ، والثاني إن نُوِي معه تكرار العامل فبدل ، أوْ لا ، وهو بلفظ محصور فتأكيد ، أو غير محصور ، وهو مشتق فنعت ، أو جامد فعطف بيان .

(ويجوز فصلُه من المتبوع بما لا تتمحض مباينته) ـ فما كان معمولاً لما قبل

---

(١) في همع الهوامع ٢ / ١١٥ قال السيوطي : قال أبو حيان : ولم يحدَّه جمهور النحاة ، لأنه محصور بالعد فلا يحتاج إلى حد ، فلذلك قلت : التوابع : نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف نسق ... فإذا اجتمعت رتبت كذلك ، بأن يقدم النعت .. إلخ .

التابع أو بعده ولا علقه[1] ، أو كان جملة لا ترتبط بجملة التابع ، فهو[2] مباين يمتنع الفصل به ، ولهذا منعوا : مررت برجل على فرس عاقل أبلق ، وكذا زيدٌ طعامَك وعمرٌو آكلان ، لأن طعامك أجنبي عن المتعاطفين ، لأنه معمول الخبر ، وقد قدَّمتَه على أحدهما ، فلو قدمته عليهما ، أو أخرته عنهما جاز .

وقوله : بما لا تتمحض مباينته[3]، ثبت في نسخة البهاء الرقي ، وهو حسن . وجاء الفصل بالمبتدأ نحو : ﴿ أفي اللهِ شكٌّ فاطرِ السموات ﴾[4]، وبالخبر نحو : زيدٌ قائمٌ العاقلُ ، وبجواب القسم : ﴿ قل بلى وربي لتأتينكم ، عالِم الغيبِ ﴾[5]، وبمعمول الموصوف : هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ ، وبمعمول المضاف إلى الموصوف : ﴿ سبحان الله عما يصفون . عالِم الغيب والشهادة ﴾[6]، وبمعمول الصفة : ﴿ حَشْرٌ علينا يسيرٌ ﴾[7]، وبفعل عامل في الموصوف نحو : أزيداً ضربتَ القائمَ ؟ وبالمفسّر : ﴿ إن امرؤٌ هلكَ ليس له ولدٌ ﴾[8]، وبجملة الاعتراض : ﴿ وإنه لقسَمٌ ، لو تعلمون ، عظيمٌ ﴾[9]، وبالاستثناء نحو : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيداً خيرٌ منك ؛ وبالمعطوف نحو : هذان رجلان وزيدٌ منطلقان ، حكاه سيبويه ، ومن

(١) وردت هذه العبارة هكذا في النسخ الثلاث ، ولا أدري لها معنى ، والنص التالي من الهمع يوضح الحكم .

(٢) قال في الهمع : ولا يجوز الفصل بمباين محض ، أي أجنبي بالكلية من التابع والمتبوع ، فلا يقال : مررت برجل على فرس عاقل أبلق .

(٣) في (ز ، غ) : مالم تتمحض مباينته .

(٤) إبراهيم : ١٠ ـ ﴿ قالت رسلهم : أفي اللهِ شكٌّ فاطرِ السموات ﴾ ؟

(٥) سبأ : ٣ ـ ﴿ قل بلى وربي لتأتينكم ، عالِم الغيب ﴾ ، وزاد في (ز) : ﴿ والشهادة ﴾ وليست في هذه الآية ، وزادها ثم ضرب عليها في (غ) .

(٦) المؤمنون : ٩٢ ـ ﴿ سبحان اللهِ عما يصفون . عالِم الغيب والشهادة ، فتعالى عما يشركون ﴾ .

(٧) ق : ٤٤ ـ ﴿ يوم تشقق الأرض عنهم سراعاً ، ذلك حشرٌ علينا يسيرٌ ﴾ .

(٨) النساء : ١٧٦ .

(٩) الواقعة : ٧٦ .

الفصل في التأكيد ما حكى من : قبضتُ المالَيْن أجمَعين[1] ، ﴿ ويرضَيْنَ بما آتيتَهن كلُّهنَّ ﴾[2].

(وإن لم يكن توكيدَ توكيدٍ[3]) ـ نحو : ﴿ فسجدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون ﴾[4]، فلا يفصل بين : كلُّهم وأجمعون .

(أو نعت مُبْهمٍ) ـ نحو : ضربتُ هذا الرجلَ زيداً ، فلا يجوز : ضربتُ هذا زيداً الرجل .

(أو شبهه) ـ في عدم الاستغناء عن الصفة ، ومثل المصنف بقولهم : طلعت الشعرى العَبُور ؛ واعترض باستغنائها في قوله : ﴿ وأنه هو رب الشعرى ﴾[5].

(ولا يتقدم معمول تابع على متبوع ، خلافاً للكوفيين) ـ في إجازتهم : هذا طعامَك رجلٌ يأكلُ ، وزيداً قمتُ فضربتُ ؛ وعلى طريقتهم جرى الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ في أنفسهم قولاً بليغاً ﴾[6].

☆ ☆ ☆

---

(١) سقطت عبارة الحكاية من (ز ، غ)

(٢) الأحزاب : ٥١ .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) الحجر : ٣٠ ، ص : ٧٣ .

(٥) النجم : ٤٩ .

(٦) النساء : ٦٣ : ﴿ وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً ﴾ ؛ وجاء في هامش (ز) : حاشية : فعلّق « في أنفسهم » من قوله تعالى : ﴿ فقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً ﴾ ببليغاً ، وهو صفة لقولاً ، ولا يجوز ذلك للعلة المتقدمة ، وأما « في أنفسهم » فمتعلق بقُلْ .

٤٣ ـ باب التوكيد

التوكيد مصدر وَكَّدَ ، ويقال أيضاً : أكَّد تأكيداً ، لغتان ؛ وربما أطلق سيبويه والأخفش والمبرد على التأكيد الصفة .

(وهو معنويّ ولفظيّ) ـ والمعنوي هو المعتدُّ به في التوابع .

(فالمعنويُّ هو[1] التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع) ـ قال المصنف نحو : قتلَ العدوَّ زيدٌ نفسُه ، فبذكر النفس عُلم أن زيداً باشر القتل[2]، ولولاه لجاز اعتقاد كونه أمراً ، وهذا يقتضي كونه رافعاً التجوز لا غير ؛ وذكر غيره أنه يرفع ذلك والسهو والنسيان ، فربما توهم السامع أن الإسناد المذكور وقع سهواً أو نسياناً ، فرفع التوكيد هذا التوهم أيضاً .

(أو أن يراد به الخصوص) ـ فإذا قلت : قام القومُ كلُّهم ، رفعت بكلٍّ احتمالَ وضع العام موضع الخاص ، هذا هو المشهور .

(ومجيئه في الغرض الأول) ـ وهو رفع توهم الإضافة .

(بلفظ النفس والعين ، مفردَين مع المفرد) ـ نحو : جاء زيدٌ نفسُه ، وعمرو عينُه ، وهند نفسُها ، وزينب عينُها ؛ ويجوز الجمع بتقديم النفس نحو : زيدٌ نفسُه عينُه ؛ ولا يكون هذا النوع بغيرهما ؛ وأما قولك : أبداً سرمداً ، فنعت يفيد التوكيد ، بدليل تبعية النكرة .

---

(١) سقطت من (د ، غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، وفي ذكرها توضيح للعبارة .

(٢) سقطت من (د ، ز) .

(مجموعَيْن مع غيره) - أي غير المفرد ، وهو المثنى والمجموع .

(جمعَ قِلّةٍ) - كأنفس وأعين دون نفوس وعيون ، وسمع في العين الباصرة أعيان ، ولا يقال في التوكيد : أعيانها ، بل أعينها لا غير .

(مضافين إلى ضمير المؤكَّد ، مطابقاً له في الإفراد وغيره) - كما سبق من نفسه ونفسها ، ونحو : جاء الهندان أو الزيدان أنفسها أو أعينها ، ولم يقولوا : نفساهما ولا عيناهما ، كراهة اجتماع تثنيتين ، وإجازة[1] المصنف لذلك مخالفة لما عليه الناس ؛ وجاء الزيدون أنفسهم أو أعينهم ، والهندات أنفسهن أو أعينهن .

(ولا يؤكَّد بها غالباً ضميرُ رفع متصل إلاّ بعد توكيده بمنفصل) - نحو : قم أنت نفسُك ، وقاموا هم أنفسُهم ، وكذا العين[2] ؛ وإنما التزموا ذلك لحصول اللبس في بعض الصور نحو : هند ذهبت نفسُها أو عينُها[3] . واستظهر بغالباً مما ذكر الأخفش في مسائله من أنه يجوز على ضَعْف : قاموا أنفسهم ، وفي شرح الصفار يجوز : هَلُمَّ لكم أنفسكم ، دون تأكيد للفصل ، وهو بخلاف : رويدكم وزيد ، فلا يجوز هذا ، لتنزيل كُم منزلة الجزء من رويد ، ولهذا لا يفصل بينهما بشيء .

(وينفردان بجواز جرِّهما بباء زائدة) - نحو : جاء زيدٌ بنفسه ، وعمرو[4] بعينه ؛ بخلاف غيرهما من ألفاظ التأكيد ؛ وأما قولهم : جاءوا بأجْمُعِهم ، بضم الميم وفتحها ، فليس من ألفاظ التوكيد ، وإن أعطى معناه ، بدليل التزام الباء معه.

(ولا يؤكد مثنى بغيرهما ، إلاّ بكلا وكلتا) - نحو : قام الزيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما ، وسنذكر الخلاف في تثنية أجمع وجمعاء .

---

(١) في (د ، ز) : وأجازه ابن المصنف .

(٢) أي وكذا التأكيد بالعين ، كما وقع بالنفس .

(٣) واللبس في أن يُظن وقوع نفسُها أو عينها فاعلاً لذهبت .

(٤) في (ز ، غ) : وزيد بعينه .

(وقد يؤكِّدان ما لا يصح في موضعه واحدٌ ، خلافاً للأخفش) - نحو : اختصم الرجلان كلاهما ، ورأيت إحدى المرأتين كلتيهما ؛ والجواز مذهب الجمهور ، ومنهم المبرد ، والفراء وهشام وأبو علي ، ثلاثتهم على المنع ، وحكى ابن عصفور عن الأخفش الجواز ، ووجه المنع عدم الفائدة ، ولم يسمع ذلك عنهم . وخرج بقولنا : لم يسمع نحو : جاء القومُ كلهم أجمعون .. إلى آخر الألفاظ ، بناء على أن كُلاًّ رفع إرادة الخصوص ، وفيه نزاع منقول عن الشيبانيّ ، وفي كلام سيبويه ما يقتضيه ، وأنه إنما يرفع المجاز جملة بعد انقضاء ألفاظ التوكيد .

ورُدَّ عدم الفائدة بأنه يفيد في نحو : ضربت أحد الرجلين كليهما ، برفع توهم الغلط بذكر الرجلين بدل الرجال أو الفرَسَين ، ونحو ذلك .

(ومجيئه في الغرض الثاني) - وهو رفع توهم الخصوص .

(تابعاً لذي أجزاء ، يصح وقوع بعضها موقعَه) - فإنما يؤكد بكُلّ وأخواتها ما يتجزأ ذاتاً ، أو بحسب العامل ، نحو : قبضت المال كلَّه ، ورأيت زيداً كلَّه ، بخلاف جاء زيدٌ كلُّه ؛ وقد يجيء كُلّ للتكثير دون الإحاطة نحو : ﴿ ولقد أريناه آياتِنا كلَّها ﴾[1].

(مضافاً إلى ضميره) - أي ضمير المؤكد كما سبق تمثيله ؛ وتقول للمؤنث : كلها ، وكذا ما ألحق به ، ولجمع المذكر العاقل كلهم ، ولجمع المؤنث كلهن ، وكذا ما ألحق به ، وقد سبق بباب المضمر تفصيل ذلك .

(بلفظ كُلّ أو جميع أو عامة) - وأغفل كثير من النحويين أو أكثرهم ذكر جميع وعامة في ألفاظ التأكيد ، وذكرهما سيبويه ، وهما مثل كُلّ في المعنى ، فيقال : جاء القوم جميعهم أو عامتهم ، كما تقول : كلهم ؛ وقال الخضراويّ في

---

(١) طه : ٥٦ .

الإفصاح : خالف المبرد سيبويه في عامتهم ، وقال : هو بمعنى أكثرهم لا كلهم .

(وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما) ـ نحو :

٣٧٩ ـ تَمُتُّ بقُرْبَى الـــــــزينَبين كليهما إليــك ، وقربى خـــالـــد وحبيب[1]

قال ابن عصفور : وهو من الحمل على المعنى للضرورة ، أي بقربى الشخصين .

(وبكُلِّهما عنهما) ـ أي عن كليهما وكلتيهما ، تقول : قـام الرجـلان كُلُّهما ، وكذا المرأتان ، ويحتاج إلى شاهد .

(وبالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكَّد بكُلّ ، عن الإضافة إلى ضميره) نحو :

٣٨٠ ـ كم قـد ذكرتُـكِ لـو أُجـزَى بـذكركمُ يا أشبـهَ النـاس كُلِّ النـاس بـالقمر[2]

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٨ : قاله هشام بن معاوية ؛ ويمت ينتسب من المت بفتح الميم وتشديد التاء المثناة من فوق ، أي ينتسب إليك بقرابة الزينبين وقرابة خالد وحبيب ، والشاهد في كليهما ، فإنه وقع موقع كلتيهما ، على تأويل الشخصين للضرورة .

(٢) نسبه في معجم شواهد العربية إلى عمر بن أبي ربيعة ، ثم ذكر أنه في ديوان كثير ٢ / ١٩٦ ، وفي المغني ١ / ١٩٤ قال : وترد كُلّ باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها ، على ثلاثة أوجه .

فأما أوجهها باعتبار ما قبلها فأحدها : أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة ، فتدل على كماله ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى نحو : أطعمنا شاةً كُلَّ شاة ، وقوله :

٣٨١ ـ ☆ همُ القوم كلُّ القوم يا أمَّ خالد ☆ ... الأشهب بن رميلة ـ

والثاني : أن تكون توكيداً لمعرفة ، قال الأخفش والكوفيون : أو لنكرة محدودة ، وعليها ففائدتها العموم ، وتجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد نحو : ﴿ فسجد الملائكة كلُّهم ﴾ ـ الحجر : ٣٠ ، ص : ٧٣ ـ

قال ابن مالك : وقد يخلفه الظاهر كقوله : كم قد ذكرتك .. البيت ، وخالفه أبو حيان ، وزعم أنَّ كُلّ في البيت نعت ، مثلها في : أطعمنا شاةً كلَّ شاةٍ ، وليست توكيداً ، وليس قوله بشيء ، لأن التي يُنعتُ بها دالة على الكمال ، لا على عموم الأفراد .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٥ : قاله كثير عزة ، وكم خبرية مبتدأ ، وقد ذكرتك خبره ، والشاهد في : كلِّ الناس ، حيث أضيف كُلّ إلى اسم ظاهر ، لأن إضافته تجب إلى اسم مضمر ، وقال ابن مالك : وقد يخلفه الظاهر ، كما في البيت ، ورد عليه أبو حيان .. الخ ما ذكر في المغني .

والـذي ذكره غيره أن كُلاًّ في التـأكيـد إنمـا يضـاف إلى الضمير ؛ وأمـا البيت فخرِّج على النصب كما في : زيـد الرجـل كلَّ الرجـل ، والمعنى : يـا أشبـه النــاس الكاملين .

(ولا يستغني بنيــة إضــافتــه ، خـلافــاً للفراء والـزمخشريّ) ـ ونقـل عن الكوفيين ، وعليه خرج قراءة من قرأ : ﴿ إنَّا كُلاًّ فيها ﴾[1] ، وأوَّلَها بعضُ المانعين على الحال من الضمير المستتر في قوله : ﴿ فيها ﴾ والعامل فيها ، وقدم الحـال ، كما في قراءة بعضهم : ﴿ والسموات مَطْويَّاتٍ بيمينه ﴾[2] ، وبعضهم على البدل من اسم إنَّ ، كما قيل في :

٣٨٢ ـ يوماً أجمعا[3] .

---

(١) غافر : ٤٨ : ﴿ إنَّا كُلٌّ فيها ، إن الله قد حكم بين العباد ﴾ .

(٢) الزمر : ٦٧ .

(٣) رواه في الدرر ٢ / ١٥٧ :

قــد صرَّت البكرةُ يــومــاً أجمعــا حتَّى الضِّيــاءَ بــالــدُّجى تقنَّعــا

وقال استشهد به على جواز توكيد النكرة المحدودة ـ أي المؤقتة ـ عنـد الأخفش والكوفيين ، وهـذا هو معنى قوله في الألفية :

وإن يُفــد تــوكيــدُ منكــور قُبــلْ وعن نحــاة البصرة المنــع شمــلْ

وفي التسهيل وشرحه للدماميني : وإن أفاد توكيدُ النكرة جاز ، وفـاقـاً للأخفش والكوفيين ، وفي شرح المصنف ـ ابن مالك ـ أن بعض الكوفيين أجـازه وإن لم يُفِـدْ ، وهـذا بعيـدٌ جـداً ... وهـذا الشطر الأول استشهد به الدماميني مفرداً ، واستشهد به أبو حيان هكذا :

إنــا إذا خطــافنــا تقعقعــا قــد صرَّت البكرة يــومــاً أجمعــا

وهكذا أورده صاحب الإنصاف صـ ٤٥٤ قال : والخُطَّاف بوزن رُمَّان الحـديـدة المعوجـة تكون في جـانب البكرة ، وتقعقع تحرك وسمع لـه صـوت ، وصَرَّتْ صـوَّتَتْ ، والبكرة مـا يستقى عليـه المـاء من البئر .. والاستشهاد بالبيت في قوله : يومـاً أجمعـا ، حيث أكـد يومـاً ، وهو نكرة محـدودة ، ذات مبـدأ ونهاية ، بقوله : أجمعا . وزعم قوم منهم ابن جني في إعراب الحماسة بأن هذا البيت مصنوع ...

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبـان ٣ / ٧٨ قـال : قـائلـه مجهول ؛ وقــال أبـو البركات الأنباريّ : لا يستقيم الاحتجاج به ؛ وقيل : مصنوع لا يحتج به ، والرواية الصحيحة :

☆ قد صرَّت البكرةُ يوماً أجمعَ ☆

=

٣٨٣ - و : حَوْلاً أكتعا[1].

(ولا يُثَنَّى أجمع ولا جمعاء ، خلافاً للكوفيين ومن وافقهم) - وهم أهل بغداد ، وعليه جرى ابن خروف ، والصحيح المنع ، لاستغنائهم بكلا وكلتا ، وباب الاستغناء كثير ، وكذا أكتع وكتعاء ، وأبصع وبصعاء ، وأبتع وبتعاء ، وأما ما حكي من : قبضت المالَين أجمعَين ، فخلاف المعروف من كلامهم .

(ويَتبع كُلَّه أجمعُ) - نحو : قبضتُ المالَ كُلَّه أجمعَ .

(وكُلَّها جمعاءُ) - نحو : هدمت الدارَ كُلَّها جمعاءَ .

(وكُلَّهم أجمعون) - نحو : ﴿ فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون ﴾[2].

(وكُلَّهنَّ جُمَعُ) - نحو : أقبلت النساء كلُّهن جُمَعُ .

(وقد يُغنين عن كُلّ) - فيؤتى بأجمع وفروعه دون كُلّ نحو : ﴿ لأغوينَّهم

= بلا تنوين ، أراد : يومي أجمع ، فالألف بدل من ياء الإضافة ؛ وصرَّت صوتت ، والبكرة للبئر ، أراد : صوتت بكرة البئر يوماً من أوله إلى آخره . والشاهد في : أجمعا ، حيث احتجَّتِ به الكوفية على جواز تأكيد النكرة المحدودة ... وقطع الزمخشري بعدم جواز تأكيد النكرة لا بكل ولا بأجمع .

(١) قال في المغني صـ ٦١٤ : وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في : ﴿ ولا يحزَنَّ ويرضَين بما آتيتَهن كلُّهن ﴾ - الأحزاب : ٥١ - مع أنهما مفردان ، والجمل أحْمَلُ للفصل ، وقال الراجز :

يا ليتني كنت صبياً مُرضَعا ... تحملني الذلفاءُ حولاً أكتعا

إذا بكيت قبلتني أربعا ... إذاً ظللت الدهرَ أبكي أجمعا

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٦ - بعد أن ذكر البيتين : رجز لم يعلم قائله - وكذا لم ينسبه في معجم شواهد العربية - والمنادى محذوف ، أي يا قوم ليتني ، وكنت صبياً مرضعاً خبر ليت ، والذلفاء هنا اسم امرأة ، وإذا للشرط ، وقبلتني جوابه ، وأربعاً صفة مصدر محذوف ، أي تقبيلاً أربعا ، وإذاً حرف مكافأة وجواب ، وهنا جواب لشرط محذوف ، أي إن لم يكن الأمر كذلك ، إذاً ظللت . والشاهد في مواضع : في أكتعا حيث أكد به وهو غير مسبوق بأجمع ، وشرطه ذلك ، وأكد به حولا وهو نكرة ، وشرطه أن يكون معرفة ، وفي أجمعا ، حيث أكد به الدهر ، وهو غير مسبوق بكل ، وهو شرط ، وفصل بينهما بقوله : أبكي ، والأصل عدمه .

(٢) الحجر : ٣٠ ، ص : ٧٣ .

أجمعين ﴾[1]، ﴿ لموعدهم أجمعين ﴾[2]، ﴿ من الجِنَّة والناسِ أجمعين ﴾[3]؛ ولما كان الأكثر في الاستعمال أن يتبعن كُلاًّ جعل انفرادهن عنها استغناء .

(وقد يُتْبَعْن بما يوازنهن من كتع وبَصع وبَتع[4]) ـ فيقال : أجمع أكتع أبصع أبتع ، جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ، أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون[5]، جمع كتَع ، بصَع ، بتَع ؛ وأكتع من قولهم : أتى عليه يومٌ كتيع أي كامل ، وأبصع ، بالصاد المهملة ، هذا هو المشهور ، ويقال : بالمعجمة أيضاً ، قال الجوهري : وليس بالغالب ، قال : والبصع ، يعني بالمهملة ، الجمع ، سمعته من بعض النحويين ، ولا أدري ما صحته ؛ وقيل : أكتع من تكتَّع الجلد تقبَّض وفيه الجمع ، وأبصع من قولهم : إلى متى تكرع ولا تبصَع ؟ أي تروي ، وفيه معنى الغاية ، وأبتع من البتَع ، وهو طول العنق ، يقال : بَتِعَ بالكسر ، فهو فرس بتع والأنثى بتعة .

(بذا الترتيب أو دونَه) ـ فتقول : أجمع أكتع أبصع أبتع[6]، وإن شِئت قدمت أبصع أو أبتع ، لكن بعد أجمع[7]؛ هذا قول الجمهور ، وأجاز الكوفيون وابن كيسان تقديم أكتع على أجمع .

---

(١) الحجر : ٣٩ ، ص : ٨٢ .

(٢) الحجر : ٤٣ .

(٣) هود : ١١٩ ، السجدة : ١٣ .

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٦ في « تنبيه » للأشموني : وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع ، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع ، فيقال : جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع ، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء ، والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون ، والهندات كلهن جمع كتع بصع ؛ وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع .

(٥) سقطت أمثلة الجمع من (ز ، غ) .

(٦) في (د) قدّم أبتع على أبصع .

(٧) قال الأشموني بعد ما سبق بيانه في (٤) : قال الشارح : ولا يجوز أن يتعدى هذا=

(وقد يغني ما صيغ من كتع عما صيغ من جمع) ـ نحو :

مكرر ٣٨٣ ـ ☆ تحملني الذَّلفاءُ حولاً أكتعا[1]☆

ومـا ذكره مـذهب ابن كيسـان والكوفيين ، والجمهـور على المنـع ، وجـاء في الرجز ضرورة .

(وربمـا نُصب أجمع وجمعـاء حـالَين) ـ حكى الفراء : أعجبني القصرُ أجمـعَ ، والـدَّارُ جمعـاءَ ، بـالنصب على الحـال ؛ وحكى عنـه الشلوبين إجـازة نصب أجمعين وجمعاوين أيضاً[2] في التثنية على الحال .

(وجمعاهما كهما على الأصح) ـ فيجوز نصب أجمعين وجُمع على الحال ، وهو قول ابن كيسـان ، وعن الفراء منع ذلـك ، وهو قول البصريين ؛ واحتـج للجـواز بقوله عليه السلام : « فصلُّوا جلوساً أجمعين »[3] ؛ وخُرج على أنـَّه توكيـدُ محـذوفٍ منصوبٍ ، أي أعينكم أجمعين[4] .

(وقد ترادف جمعاءُ مجتمعةً ، فلا تفيد توكيداً) ـ كما جاء في الخبر : من بهيمـة جمعاء أي مجتمعة الخلق ، وأجاز ذلك الشلوبين في قوله :

= الترتيب ، وشـذ قول بعضهم : أجمع أبصع ، وأشـذ منـه قول الآخر : جمع بتـع . قـال الصبـان : قـولـه : ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب ، أي بتقديم أو تأخير أو بحذف بعض مـا في الأثنـاء .. وقولـه : وأشـذ منه .. الخ أي لأن في الأول حذف واسطة واحدة وهي أكتع ، وفي الثـاني حـذف واسطتين وهمـا : كتع وبصع .

(١) سبق تخريج هذا الشاهد قريباً .

(٢) سقطت « أيضا » من (غ) ، وسقطت « في التثنية » من (د)

(٣) رواية البخاري ومسلم وأبي داود والنسـائي عن أبي هريرة : « إنما جعل الإمـام ليؤتمّ بـه . . . وإذا صلّى جـالسـاً فصلُّوا جلوسـاً أجمعـون » ، وفي روايـة أبي داود : « وإذا صلّى قـاعـداً فصلُّوا قعـوداً أجمعين » .

(٤) في هامش (ز) : وقاله القاضي عياض أيضا .

٣٨٤ ـ أرمى عليهـــــا وهي فرعٌ أجمـــعُ وهي ثـــــلاث أذرع وإصبـــعُ[1]

أي مجتمع .

(ولا يتحد توكيدُ معطوف ومعطوف عليه إلاَّ إذا اتحد معنى عامليهما) ـ فتقول : انطلق زيد ، وذهب عمرو كلاهما ؛ فإن لم يتحد المعنى لم يَجُز ، فلا تقول : مات زيد ، وعاش عمرو كلاهما ؛ ومنه : وهي فرع أجمع ، وحولا[2] أكتعا ، فإن لم يُفد لم يَجُز ، نحو : اعتكفت وقتاً كلَّه ؛ وعن بعض الكوفيين الجواز مطلقا .

(وإن أفاد توكيدُ النكرة جاز ، وفاقاً للأخفش والكوفيين) ـ نحو : صمت شهراً كلَّه ، وقمت ليلةً كلَّها ، ومنه : وهي فرع أجمع ، وحولاً أكتعا[2] ؛ فإن لم يفد لم يجز نحو : اعتكفت وقتا كله ، وعن بعض الكوفيين الجواز مطلقا ؛ وأما البصريون فمنعوا ذلك مطلقا .

(ولا يُحذف المؤكَّد ويقام المؤكِّد مقامه ، على الأصح) ـ وهذا مذهب الأخفش والفارسيّ وثعلب وغيرهم ، فلا يقال : الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ ، أي ضربته[3] ، فإن التوكيد ينافي الحذف ؛ ومذهب الخليل وسيبويه والمازني وغيرهم

---

(١) في (ز ، غ) ذكر الشطر الأول فقط ، وبه الشاهد ، وفي الخصائص ٢ / ٣٠٧ جاء به في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض ، قال : ويقولون : تكون الباء بمعنى عن وعلى ، ويحتجون بقولهم : رميت بالقوس ، أي عنها وعليها ، كقوله : أرمي عليها . . . البيت ، قال الشارح : هذا في الحديث عن قوس ؛ وقوله : فرع أجمع ، أي عملت من غصن ، ولم تعمل من شق عود ، وذلك أقوى لها ، وبعده : وهي ثلاث أذرع وإصبعُ ؛ أي هي تامة . انتهى . والشاهد هنا في مجيء أجمع بمعنى مجتمع ، على ما أجازه الشلوبين . والرجز لحميد الأرقط .

(٢) مرَّ هذا المثال والذي قبله ضمن شاهدين سبق تخريجها

(٣) زاد هنا في (د) : نفسه .

الجـواز ؛[1] وفي كتـاب سيبـويـه : مررت بـزيـد ، وأتـاني أخـوه أنفسهما ، برفـع أنفس ، على تقدير : هما صاحباي أنفسُهما ؛ فيكون تأكيداً للضمير المستتر المستكن في صاحباي أو لقوله : هما ، ونصبهما على تقدير : أعينهما أنفسَهما[2] .

(ولا يُفصل بينهما بإمَّا ، خلافاً للفراء) ـ والكسائيّ أيضاً ، فأجازا : مررت بالقوم ، إما أجمعين ، وإما بعضهم ، ومنعه البصريون .

(وأُجريَ في التوكيد مجرى كُلٍّ ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والظهر والبطن) ـ وكذلك الصغير والكبير ، والقوي والضعيف ؛ نحو مررت بالقوم ، قويِّهم وضعيفهم ، وصغيرهم وكبيرهم ، وأخصبوا الزرع والضرع[3] ، ومُطروا السهل والجبل ، وضُرب زيدٌ اليد والرجل ، والظهر والبطن ، أو المعنى على التعميم ككُلّ ، فهي توكيد مثلها ، وتجوز البدلية ، والوجهانِ[4] ذكرهما سيبويه .

(ولا يلي العوامل شيء من ألفاظ التأكيد ، وهو على حالِهِ في التأكيد ، إلاَّ جميعا وعامة مطلقاً) ـ أي مبتدأين وغير مبتدأين نحو : القوم مررت بجميعهم وعامتهم ، وجميعهم يتحدثون وعامتهم ، لأن استعمالها في التوكيد قليل ، والكثير فيهما أن يستعملا في غيره ، وأشار بحالِه في التوكيد ، إلى جواز : زيدٌ فاضت نفسُه أو فقئت عينه ، لأنه ليس على معنى التوكيد ، بل قصد بالنفس مدلولها قبل التأكيد ، وبالعين الباصرة .

من (١) إلى (٢) سقط من (ز)

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٧ بعد أن ذكر الأشموني عبارة التسهيل ، قال الصبان في حاشيته : قوله : الضرع والزرع أي جميعهم ، وكذا يقال فيما بعده . . . وكذا الأمر في اليد والرجل ، والبطن ، إذا أريد بها الجملة ، أما إذا أريد العضوان فقط فبدل بعض من كل .

(٤) في (ز) : والوجهين .

(وكُلاًّ وكِلاَ وكلتا مع الابتداء بكثرة) ـ نحو : ﴿ وكلّهم آتيه ﴾[1] ،

٣٨٥ ـ كلُّه لم أصنع[2]

٣٨٦ ـ كـلاهـــا حين جـــدّ الجريُ بينهما قـــد أقلعـــا وكـلا أنفيهما رابي[3]

٣٨٧ ـ ☆ كلتاهما قد قرنت بزائده ☆[4]

(ومع غيره بقلة) ـ

---

(١) مريم : ٩٥ : « وكلهم آتية يوم القيامة فرداً »

(٢) في الدرر ١ / ٧٣ : استشهد به على أن الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياسا عند الفراء ، إذا كان منصوباً مفعولاً به ، والمبتدأ لفظ كل ، نقل الصفار أنه مذهب الكسائي أيضا ، وقال ابن جني : لحذف هذا الضمير وجه من القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة ، وهو إلى الحال أقرب ، لأنها ضرب من الخبر ، وهو في الصفة أمثل بشبه الصفة بالصلة ، وفي حذفه من : لم أصنع ، ما يقوم مقامه ويخلفه ، لأنه يعاقبه ولا يجتمع معه ، وهو حرف الإطلاق ، أعني الياء في أصنعي ، فلما حضر ما يعاقب الهاء صارت لذلك كأنها حاضرة ، ومفهوم كلام الفراء أن المبتدأ إذا لم يكن كُلاًّ يمتنع حذف العائد ، والصحيح فيه أيضا الجواز بقلة . وكل يروى بالرفع والنصب ، ورجح سيبويه الرفع ، وعليه البيانيون ، وأم الخيار زوجته ، والذنب الذي ادعت عليه هو الشيب والصلع والعجز . والبيت مطلع أرجوزة لأبي النجم العجليّ :

قـــد أصبحت أم الخيـــار تـــدعي عليّ ذنبـــاً كلـــه لم أصنـــع

(٣) ذكره صاحب معجم شواهد العربية للفرزدق في الخصائص ٢ / ٤٢١ ، ٣ / ٣١٤ والنوادر ١٦٢ ، والإنصاف ٤٤٧ وابن يعيش ١ / ٥٤ ، ش . ش . المغني للبغدادي ٢ / ٥١ ، والتصريح ٢ / ٤٣ ، والمغني ٢٠٤ ، والهمع ١ / ٤١ ، والدرر ١ / ١٦ ، وديوانه ٣٣ ولم أجده بالديوان طبعة صادر بيروت ؛ قال صاحب الإنصاف ٤٤٧ : فقال : أقلعا حملاً على المعنى ، وقال : رابي ، حملاً على اللفظ . . . قال في الحاشية : هذا البيت من كلام الفرزدق . . وكان جرير قد زوج ابنته عضيدة للأبلق ، فعيَّره الفرزدق وهجاه ولم يقف العيني على سبب الشعر ولا السيوطي ، فزعما أن الكلام في وصف فرسين ، وتبعهما العلامتان : الصبان والأمير ، والصواب ما ذكرناه . . . والاستشهاد بالبيت في قوله : « كلاهما قد أقلعا » مراعاة للمعنى ؛ وقوله : « وكلا أنفيهما رابي » مراعاة للفظ . قال : والضمير في كلاهما وما بعده يعود إلى عضيدة وزوجها الأبلق ، أو يعود إلى جرير وابنته على نوع من الالتفات . . وأقلعا كفَّا عنه وتركاه ، ورابي منتفخ . . .

(٤) وفي الإنصاف ٤٣٩ ، وفي ش . ش العيني على الأشموني والصبان ١ / ٧٧ : =

٣٨٨ ـ ☆ فيصدر عنها كلُّها وهو ناهلٌ ☆[(١)]

وقال سيبويه في : كليهما وتمرا : أعطني كليهما .

(واسم كان في نحو : كان كلُّنا على طاعة الرحمن ، ضميرُ الشأن لا كلُّنا) .

يشير إلى قول عليّ ، رضي الله عنه :

٣٨٩ ـ فلمــــا تبيَّنَّــــا كان كلُّنــــا على طــاعــة الرحمن والحـق والتُّقَى[(٢)]

فاسم كان ضمير الشأن ، وكلنا مبتدأ ، خبره على طاعة ، وكذا إذا قلت : كان كلُّهم منطلقون .

=

☆ كلتاهما مقرونة بزائدة ☆

وصدر البيت :

☆ في كلت رجليها سلامى واحدةْ ☆

قال في الإنصاف : ذهب الكوفيون إلى أن كلا وكلتا فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل كِلاَ كَلّ ، فخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء في كلتا للتأنيث ، والألف فيهما كالألف في الزيدان والعمران ، ولزم حذف نون التثنية منها للزومها الإضافة ؛ وذهب البصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية ، والألف منها كالألف في عصا ورحا . . .

(١) في الأشموني مع الصبان ٣ / ٨٥ :

يميــــدُ إذا والت عليــــه دلاؤهم فيصــدر عنــه كلُّهــا وهــو نــاهــلُ

وفي الدرر ٢ / ٩٠ :

يميــد إذا مــادت عليــه دلاؤهم فيصــدر عنهــا كلُّنــا وهــو نــاهــلُ

قال في الدرر : استشهد به على أن مجيء كُلّ معمولة لغير الابتداء قليل ؛ قال : وفي المغني ١ / ١٩٥ : من أقسام كل : أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به ، وحكمها أن لا يعمل فيها غالباً إلاَّ ابتداء نحو . ﴿ إن الأمرَ كلَّه لله ﴾ ـ آل عمران : ١٥٤ ـ فيمن رفع كُلاًّ . . . ومن القليل قوله : يميد إذا مادت . . . البيت .

(٢) في الأشموني مع الصبان : وأما قوله :

فلما تبيَّنا الهدى كان كلُّنا . . . البيت

فاسم كان ضمير الشأن ، لا كلُّنا . وكذا قال في المغني تعقيبا على البيت السابق : ولا يجب أن يكون منه قول عليّ ، رضي الله عنه ، :

فلما تبينا الهدى كان كلُّنا . . . البيت ، بل الأولى تقدير كان شأنية .

(وتلزم تابعيَّةُ كُلّ بمعنى كامل ، وإضافتُه إلى مثل متبوعه مطلقاً ، نعتاً لا توكيداً) ـ ويُنعَتُ به اسم جنس معرَّف[1] نحو : أنت الرجلُ كلُّ الرجال ، أي الكامل ، أو مُنكَّر نحو : أطعمنا شاةً كُلَّ شاةٍ ، وعني بمطلقاً أنه تلزم إضافته لمثل المنعوت لفظاً ومعنىً ، وتعريفاً وتنكيراً ، وهو نعتٌ فيه معنى التوكيد ، وليس من ألفاظ التوكيد للزوم إضافته إلى الظاهر .

(ويلزم اعتبار المعنى في خبر كُلٍّ ، مضافاً إلى نكرة ، لا مضافاً إلى معرفة) ـ سبقت المسألة في باب الإضافة ، أتمّ من المذكورة هنا ، حيث قال : ويتعين اعتبار المعنى فيا له من ضمير . . إلى قوله : فوجهان ، ومضى الكلام على ذلك .

(ولا تعرُّضَ في أجمعين إلى اتحاد الوقت ، بل هو ككل في إفادة العموم مطلقا ، خلافاً للفراء) ـ في زعمه أن أجمعين تفيد الاجتماع في وقت الفعل ، والصحيح قول البصريين ، وهو التسوية بين كُلّ وأجمعين في إفادة التعميم مطلقاً ، ودليله : ﴿ لأغوينهم أجمعين ﴾[2] ، فإغواؤهم ليس في وقت واحد .

(فصل) : (التوكيدُ اللفظيُّ إعادة اللفظ) ـ نحو : ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾[3] ،

٣٩٠ ـ أخاك أخاك إن من لا أخا له ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح[4]

---

(١) في (ز) : معرفة .

(٢) الحجر : ٣٩ ، ص : ٨٢ .

(٣) الفجر : ٢١

(٤) نسبه في معجم شواهد العربية إلى إبراهيم بن هرمة ـ ملحقات ديوانه ٢٦٣ قال في الحاشية : أو مسكين الدارمي ـ ديوانه ٢٩ ـ وفي سيبويه ١ / ١٢٩ (حاشية) : وذكر الشنتمري أنه لإبراهيم بن هرمة وليس بذاك ، بعد أن ذكر في الأصل أنه للمسكين .

وفي ش . ش العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٩٢ قاله مسكين الدارمي ، والشاهد في أخاك أخاك حيث نصبه على الإغراء ، أي الزم ، والتكرار للتأكيد ، والهيجا الحرب ، يمد ويقصر .

٣٩١ ـ فـــــأين إلى أين النَّجـــــاءُ ببغلتي
أتـاك أتـاك الـلاحقـون ، احبس احبس[1]

٣٩٢ ـ فتلـك ولاةُ السُّـوءِ قـد طـال مكثُهم فحتَّـامَ حتَّـامَ العنـاءُ المطـوَّلُ[2]

٣٩٣ ـ قم قـائمـاً ، قم قـائمـا إنـك لا ترجـع إلاَّ سـالمـا[3]

٣٩٤ ـ أيـا من لست أقـلاه ولا في البعـد أنسـاه
لـك الله على ذاك لـك الله ، لـك الله[4]

(أو تقويتـه بموافقـهِ معنىً) ـ نحـو : قمتَ أنت ، وقمتُ أنـا[5] ، وقيـل في :

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٩٨ : ببغلةٍ ، أتى في شواهد التنازع ، قال : والفاء للعطف ، وأين للاستفهام متعلق بمحذوف ، أي فـأين تـذهب ، والنجـاء بـالمدّ الإسراع مبتـدأ ، وخبره إلى أين مقدّماً ، والشاهد في أتاك أتاك اللاحقون ، فإنها عاملان في اللفظ ، ولكن الثـاني منها لا يقتضي إلاّ التأكيد ، إذ لو كان عاملاً لقـال : أتوك أتـاك ، أو أتـاك أتوك . . . ومفعول احبس محـذوف تقديره : احبس نفسك ، والثاني تأكيد .

وفي الدرر ٢ / ١٥٨ قال استشهد به على ما في الأبيـات قبلـه ـ من التوكيـد اللفظي ، والبيت من شواهـد الرضيّ ، قـال البغـدادي على أن المستقبل يجـوز تكريره بـلا فصـل ، والظـاهر أن المراد أنـه من تكرير المفردات لا الجمل ، وهو الظاهر أيضا من كلام ابن جني في إعراب الحماسـة ، قـال : في أول البيت توكيد الاستفهام ، وفي الثاني توكيد الخبر ، وفي آخره توكيد الأمر ؛ وقال ابن الشجري في أماليـه : هـذا البيت فيه تكرير ثلاث جمل ؛ أراد : إلى أين تذهب ، إلى أين تذهب ؟ أتاك أتـاك اللاحقون ، احبس احبس . . قال : والصحيح أن الثلاثة من توكيد المفردات . . . ولا يعرف قائله مع شهرته .

(٢) في (د ، ز) والعيني : قد طال ملكهم .

في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٨٠ : قاله الكميت بن زيـد الأسـديّ ، والولاة جمع وال ، والشـاهـد في : فحتـام حتـام ، حيث كررت حتى للتـأكيـد ، ودخلت عليهـا مـا الاستفهـاميـة ، وحذفت ألفها اكتفاء بالفتحة ، والعَناء المشقة والتعب ، وهو مبتدأ ، والمطول صفته والخبر محـذوف ، أي منهم أو بين الناس أو نحو ذلك .

(٣) في الدرر ٢ / ١٦٠ : استشهد به على مـا في الأبيـات قبلـه ـ من التوكيـد اللفظي ـ ولا يعرف قائله .

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبـان ٣ / ٨٠ قـال : أقـلاه من قـلاه يقليـه قليـا ، إذا بغضه ، ويقلاه لغة طيئ ، والبيت على لغتهم ، والشاهد في تأكيد الجمل الاسمية بإعادة لفظها .

(٥) هـذان المثـالان من التوكيـد اللفظي أو تقويتـه بموافقـه معنى ، قـال الأشموني : ومنـه توكيـد=

﴿ ثم أنتم هؤلاء ﴾[1] إن هؤلاء توكيد أنتم .

(وإن كان المؤكَّدُ به ضميراً متصلاً) ـ كالتاء في قمت ، والكاف في رأيتك ، والهاء في مررت به .

(أو حرفاً غيرَ جوابٍ) ـ نحو : إن ، وخرج الجوابُ نحو : نَعم وأخواته .

(لم يُعَدْ في غير ضرورة ، إلاَّ معموداً بمثل عامده أولاً) ـ نحو : قمت قمت ، ورأيتك رأيتك ، وزيدٌ مررت به به ، وإن زيداً إن زيداً لقائمٌ ، وأما الجواب فتقول فيه : نعم نعم ، وأجل أجل ، وكذا الباقي ، لأنه قام مقام جملة ، وأشار بالضرورة إلى قوله :

٣٩٥ ـ فــلا والله لا يُلفَى لمــا بي ولا لِلمــا بهمْ أبــداً دواء[2]

وأجاز ابن هشام توكيد الحرف غير الجواب بإعادته وحده نحو : إنَّ إنَّ زيداً قائم ، وأشار الزمخشري إلى ذلك في المفصل .

(أو مفصولاً) ـ نحو :

٣٩٦ ـ ليتَ ، وهل ينفعُ شيئاً ليتُ ؟ ليتَ شباباً بوعَ فاشتريت[3]

= الضمير المتصل بالمنفصل ، كما في المثالين ، حيث يوافق الضمير أنت تاء الفاعل للمخاطب معنى ، وكذا الضمير أنا مع تاء الفاعل للمتكلم .

(١) البقرة : ٨٥ والآيات المشابهة للمثال : ﴿ ها أنتم هؤلاء حاججتم ﴾ ـ آل عمران : ٦٦ ، ﴿ ها أنتم هؤلاء جادلتم ﴾ ـ النساء : ١٠٩ ، ﴿ ها أنتم هؤلاء تدعون ﴾ ـ محمد : ٣٨ . ﴿ هاأنتم أولاء تحبونهم ﴾ ـ آل عمران ١١٩ .

(٢) في ش . ش. العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٨٣ : الشاهد في : للمابهم ، حيث كررت اللام للتوكيد وهما حرف واحد ، وهو غاية الشذوذ والقلة ، وما موصولة ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان أنها ضرورة . والبيت من قصيدة لمسلم بن معبد الوالبي .

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ : ٦٣ قال : هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤبة ، ولم يثبت ـ وفي معجم شواهد العربية أنه بملحقات ديوانه ١٧١ ـ قال : وليت للتمني ولو في المستحيل ، وليت الثالث تأكيد له ، وليت الثاني فاعل مع فعله ، أعني : ينفع معترض بين المؤكد والمؤكد ، وشيئاً مفعول به ، وهل للنفي ، ويروى : =

ونحو :

٣٩٧ ـ حتى تراهـا وكأنَّ وكأنْ أعناقهـا مُشَدَّداتٌ بقَرنْ[1]

(وإن عُمِدَ أوَّلاً بعمول ظاهر ، اختير عَمْدُ المؤكَّد بضميره) ـ فنحو : مررتُ بزيد به ، أجود من : مررت بزيد بزيد[2] ، قال تعالى : ﴿ ففي رحمة الله هم فيها خالدون ﴾[3]، ﴿ ففي الجنة خالدين فيها ﴾[4]، ومنهم من يعرب به وفيها بدلاً .

(وفصلُ الجملتين بِثُمَّ ، إن أمن اللبس ، أجود من وصلهما) ـ نحو : ﴿ كلاَّ سوف تعلمون . ثم كلاَّ سوف تعلمون ﴾[5]، ﴿ وما أدراك ما يوم الدين . ثم ما أدراك ما يوم الدين ﴾[6]؛ فإن ألبس ، بأن احتمل الكلام كون الثانية لغير التوكيد ، لم يُؤتَ بثُمَّ عند قصد التأكيد نحو : ضربتُ زيداً ضربتُ زيداً .

= ☆ ليت ، وما ينفع شيئاً ليتُ ☆

والشاهد هنا على مجيء الجملة المعترضة فاصلا بين الحرفين : المؤكَّد والمؤكِّد : ليت الأولى والثالثة .

(١) في ش ـ ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٨٣ : قاله خطام المجاشعي ، وقيل : الأغلب العجيلي ـ أو العِجْليّ ـ من الرجز ، وحتى للغاية ، والضير في تراها يرجع إلى المطيّ المذكورة قبله ـ وذكرها صاحب الدرر ٢ / ١٦٠ :

إنـا على التشـواق منـا والحـزن ممـا نغـدُ للمطيّ المستغن
نسـوقها سنـاً ، وبعض السـوق سَن حتى تراهـا .. البيت

والشاهد في كأن وكأن ، حيث أكد الحرف قبل أن يتصل به معموله ، فأعاد الحرف المؤكد ، مفصولا بحرف العطف ، والقرن حبل يُقرن به البعيران .

(٢) في (ز) : مررت زيد زيد ، وفي (د) : أجود من : بزيد بزيد ، وفي (غ) : أجود من : زيد زيد .

(٣) آل عمران :١٠٧.

(٤) هود : ١٠٨

(٥) التكاثر : ٣، ٤

(٦) الانفطار : ١٧، ١٨

(ويؤكَّد بضمير الرفع المنفصل المتَّصل مطلقاً) ـ أي مرفوعاً كان المتصلُ أو منصوباً أو مجروراً نحو : قمتُ أنا ، ورأيتُك أنت ، ومررت بك أنت .

(ويجعل المنصوبُ المنفصلُ في نحو : رأيتك إيَّاك ، توكيداً لا بدلاً ، وفاقا للكوفيين) ـ قال المصنف : ليجري المتناسبان مجرى واحداً ، وذلك أن رأيتك إياك ، مثل فعلتَ أنتَ ، وأنت تأكيد إجماعاً ، فليكن إياك توكيداً ؛ فقول الكوفيين أصح من قول البصريين ؛ ورُدَّ بأن الإجماع على أن أنت توكيد ، بمعنى أنه لا يكون إلاَّ كذلك ، مُنْتَفٍ ، فقد أجازوا في : قمتَ أنت ، البدلية ، والمطابقة ترجح جانب البدلية ، فلو لم يطابق كان توكيداً نحو : رأيتك أنت .

☆ ☆ ☆

٤٤ ـ باب النعت

ويقال له : الوصف والصفة ، والنعت عبارة الكوفيين ، وربما استعملها البصريون .

(وهو التابع المقصود بالاشتقاق) ـ فخرج بالمقصود ما كان مشتقاً ، ثم غلب حتى صار التعيين[1] به أتمّ من العلَم الموضوع أوّلاً ، كالصِّديق تابعاً لأبي بكر ، فهو عطف بيان لا نعت ، لأن اشتقاقه حينئذ غير مقصود ، بخلاف النعت ، وخرج أيضاً سائر التوابع .

(وضعاً) ـ نحو : مررت برجل كريم .

(أو تأويلاً) ـ كرجل ذي مال .

(مسوقاً لتخصيص) ـ نحو : ﴿ والصلاة الوسطى ﴾[2]، ﴿ منه آياتٌ محكماتٌ ﴾[3]

(أو تعميم) ـ نحو : إن الله يرزق عبادَه ، الطائعين والعاصين .

(أو تفصيل[4]) ـ نحو : مررت برجلين : عربيّ وعجميّ .

(أو مدح) ـ نحو : سبحان الله العظيم .

(أو ذم) ـ نحو : من الشيطان الرجيم .

---

(١) في (ز) : التعبير

(٢) البقرة : ٢٣٨

(٣) آل عمران :٧ وزاد في (د) : ﴿ هنّ أم الكتاب ﴾

(٤) سقطت بمثالها من (د ،غ)

(أو ترحم) ـ نحو : لطف الله بعباده الضعفاء .

(أو إبهام) ـ نحو : تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة .

(أو توكيد) ـ نحو : ﴿ ومناةَ الثالثةَ الأخرى ﴾[1].

(ويوافق المتبوعَ في التعريف والتنكير) ـ نحو : رأيت رجلاً كريماً ، والرجلَ الكريمَ ، أو رجلاً طويلاً ثوبُه ، والرجلَ الطويلَ ثوبه ؛ وإنما قال المتبوع دون المنعوت ، ليتناول المتبوع ما النعت له لفظاً ومعنى كالأول ، أو لفظاً لا معنى كالثاني ، بخلاف المنعوت ، فإنه إنما يصدق حقيقة على الأول .

واشتراط هذا التوافق مذهب سيبويه وجمهور البصريين[2] ، فإن كان الموصوف بألْ وليس لشخص بعينه ، والصفة أفعلُ مِنْ ، أو مثلك وأخواته نحو : ما يحسن بالرجل أفضل منك أو مثلك ، فحكى سيبويه عن الخليل ، أنه نعت للرجل ، وقد سبقت المسألة أول الكتاب ؛ وأجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة ، إذا كان النعت لمدح أو ذم ، وجعلوا منه : ﴿ الذي جَمعَ ﴾[3] صفةً لهُمَزةٍ ، وأجاز الأخفش ذلك ، إذا خصصت النكرة قبل ذلك بوصف ، وجعل منه : ﴿ الأوْليان ﴾[4] صفةً لآخران ، لسبق ﴿ يقومان ﴾[4]؛ وأجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة ، وشرط ابن الطراوة كون الوصف لا يوصف به إلاَّ ذلك الموصوف ، وجعل منه :

٣٩٨ ـ فبتُّ كأني ساورتني ضئيلةٌ   من الرُّقْشِ في أنيابها السم ناقعُ[5]

(وأمرُه في الإفراد وضدَّيه) ـ وهما التثنية والجمع .

---

(١) النجم : ٢٠

(٢) زاد في (د) : والكوفيين .

(٣) الهمزة :٢ : ﴿ الذي جمع مالاً وعدَّده ﴾

(٤) المائدة : ١٠٧ : ﴿ فآخران يقومان مقامها ، من الذين استحقَّ عليهم الأوْليان ﴾ .

(٥) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٦٠ رواه الأشموني : أبيتُ قال العيني : قاله =

(والتذكير والتأنيث ، على ما ذكر في إعْمَال الصفة) ـ وقد سبق الكلام على ذلك .

(وكونُه مَفُوقاً في الاختصاص ، أو مساوياً ، أكثر من كونه فائقاً) ـ فالأول نحو : رأيت زيداً الفاضلَ ، والثاني نحو : رأيت الرجلَ الشجاعَ ، والثالث نحو : هذا رجلٌ فصيحٌ أو لحَّانٌ ؛ وهذا الثالث موجود في النكرات ، وأما المعرفة ، فنصوص جماهير أهل العربية على أن النعت فيها يكون في درجة المنعوت في التعريف أو دونه ، لا يكون أعرف منه ، وقد سبق بباب المعرفة والنكرة ، بيان مراتب المعرفة ، وحكم النعت مبنيّ على ذلك ؛ وقال بعض المتأخرين : يوصف كل معرفة بكل نكرة ، كما يوصف كل نكرة بكل نكرة ، وعليه جرى ابن خروف .

(وربما تَبع في الجرِّ غيرَ ما هو له ، دونَ رابطٍ ، إن أُمن اللبسُ) ـ هذه مسألة الخفض على الجوار ، والعلم في تمثيلها : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَربٍ ، فحقُّ خَرب الرفعُ ، لأنه نعت جُحر ، لكنه جُرَّ لمجاورته المجرور ، مع العلم بأنه للجحر ، وهذا المثال حكاه سيبويه وغيره عن العرب ، وحكوا فيه الرفع والجر ، ومن ذلك قراءة الأعمش وغيره : ﴿ ذو القوة المتين ﴾[1] بجرِّ المتين ؛ وكلام سيبويه يقتضي جواز ذلك قياساً مع أمن اللبس ، ولم يُسمَع إلاَّ في ذلك ، وقال الفراء وغيره : هو سماع ، وخرَّج السيرافيّ وابن جني المثال المذكور وغيره على معنى : خَربٍ جُحرهُ ،

= النابغة الذبياني ـ ديوانه / ٥١ ـ ساورتني أي واثبتني ، والضئيلة الحية الدقيقة ، أتت عليها السنون الكثيرة ، فقلَّ لحمها واشتد سمها ، والرقش جمع رقشاء حية فيها نقط سود وبيض ، والسم مبتدأ وفي أنيابها خبره ، وناقع أي بالغ طري ، وهو صفة للسم ، وفيه الشاهد ، حيث وقعت النكرة صفة للمعرفة ، قال ابن الطراوة : ويجوز ذلك إذا كان الوصف خاصاً لايوصف به إلاَّ ذلك الموصوف ؛ ومنع ذلك البصرية ، إلاَّ ما روي عن الأخفش ، ولا حجة فيه .

(١) الذاريات :٥٨ : ﴿ إن الله هو الرزاقُ ذو القُوَّةِ المتين ﴾

أو الجُحْرُ منه ، ثم رَجع بعد الحذف إلى خربٍ ، فهو جارٍ على مَنْ هُوَ له بهذا التقدير[1] ، والجمهورُ على الأوّل .

(وقد يُفعَلُ ذلك بالتوكيد) ـ أنشد أبو الجرّاح :

٣٩٩ ـ يا صاحِ بلِّغْ ذوي الزوجاتِ كلِّهمُ
أنْ ليس وصلٌ إذا انحلّتْ عُرَى الذَّنَبِ[2]

خفض كلهم لجوار الزوجات ؛ وأثبت بعض النحويين الإعرابَ على الجوار في العطف ، وخرَّج عليه : ﴿ من نارٍ ونحاسٍ ﴾[3] في قراءة خفض[4] : ﴿ ونحاسٍ ﴾ ، وقول امرئ القيس :

---

(١) قال ابن هشام في المغني صـ٦٨٣ : تنبيه : أنكر السيرافيُّ وابن جنّي الخفضَ على الجوار ، وتأوّلا قولهم : خَربٍ بالجرّ على أنه صفة لضب ؛ ثم قال السيرافي : الأصل : خَربِ الجُحْرُ منه ، بتنوين خَربٍ ورفع الجحر ، ثم حذف الضمير للعلم به ، وحُوِّل الإسنادُ إلى ضمير الضب ، وخفض الجحر كما تقول : مررتُ برجلٍ حسن الوجه ، بالإضافة ، والأصل : حَسنٍ الوجهُ منه ، ثم أُتي بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر . وقال ابن جني : الأصل : خربٍ جحرُه ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف ، فارتفع واستتر . قال ابن هشام : ويلزمها استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له ، وذلك لايجوز عند البصريين ، وإن أمن اللبس .

(٢) في المغني صـ ٦٨٢ ، ٦٨٣ قال : إن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره ، كقول بعضهم : هذا جحر ضَبٍّ خربٍ ، بالجرّ ، والأكثر الرفعُ ... قال : والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً ، كما مُثّل ، وفي التوكيد نادراً ، كقوله :

ياصاح بلغ ... البيت

قال الفراء : أنشدنيه أبو الجراح بخفض كلِّهم ، فقلت له : هلاّ قلت : كلَّهم يعني بالنصب ، فقال : هو خيرٌ من الذي قلتُه أنا ، ثم استنشدته إياه ، فأنشدنيه بالخفض .

قال في الدرر ٢ / ٧٠ : استشهد به على أن الجمهور من البصريين والكوفيين أثبتوا الجرَّ بالمجاورة للمجرور في النعت والتوكيد ، وهذا شاهد الثاني ، وفي شرح شواهد الرضيّ : وجَرُّ الجوار لم يسمع إلاّ في النعت على القلة ، وقد جاء في التأكيد في بيت على سبيل الندرة .. وقد روي : استرخت موضع : انحلّت ، وأراد باسترخاء عرى الذنب استرخاء الذكر ، والبيت لأبي الغريب ، وله حكاية هزلية في شرح الشريشيّ على المقامات .

(٣) الرحمن : ٣٥ : ﴿ يُرسَلُ عليكما شواظٌ من نارٍ ونحاسٌ ﴾

(٤) في (د) : في قراءة حفص ، وقراءة حفص التي عليها المصاحف : ﴿ ونحاسٌ ﴾ كما هو مبيَّن .

☆ ... أو قديرٍ معجَّلِ[١] ☆

وجرى على ذلـك بعضُ الشـافعيَّــة ، وخرجـوا عليــه : ﴿ وأرجلِكم إلى الكعبين ﴾[٢] في قراءة الجرِّ .

(**فصل**) : (المنعوتُ به مفردٌ) ـ كرجل كريم .

(أو جملةٌ) ـ نحو : رجل ضربته قائم ؛ وفي البديع : الوصف بالفعلية أقوى من الاسمية ، وأكثر الأفعال الماضي .

(كالموصولِ بها) ـ شبَّهها بهذه لا بالحاليَّة[٣]، لجواز اقتران الحال بالواو ، ولا بالخبرية ، لجواز كون الخبر جملة طلبيَّة ؛ وتجويز الزمخشري اقتران الواقعة صفةً بالواو مخالفٌ لكلام الناس ، وتوجيهه ذلك بإفادتها توكيد الارتباط بالمنعوت معكوس ، فالواوُ حقُّها مغايرة ما بعدها لما قبلها ، وعلم من التشبيه المذكور أنه لا بد من ضمير للموصوف ، كجملة الصلة ؛ وأجاز الكوفيون إقامة الـ

---

(١) البيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة ، وتمامه :

فظلَّ طُهاةُ اللحم ما بين مُنْضجٍ صفيفَ شُواءٍ أو قديرٍ مُعَجَّلِ

وفي الديوان : وظلَّ بالواو ، قال ابن هشام في المغني صـ ٤٦٠ : وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين ـ الحال والتميز ـ كقوله : فظلَّ طهاة اللحم .. البيت قال : القدير المطبوخ في القدر ، وهو عندهم عطف على ضعيف ، وخُرِّج على أن الأصل : أوطابخ قدير ، ثم حذف المضاف ، وأبقى جَرُّ المضاف إليه ، أو أنه عطف على صفيف ، ولكن خفض على الجوار ، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٠٧ قال : وطهاة اللحم اسم ظلَّ ، جمع طاهٍ وهو الطباخ ، ومن بين منضج خبره ، وصفيف شواء كلام إضافي مفعول اسم الفاعل مُنضج ، قال الصبان : وهو ما فرِّق وصفاً على الجمر ، وهو شوَّاء الأعراب ، وقدير معطوف على منضج بتقدير مضاف ، أي وطابخ قدير ، أي مطبوخ في القدر ، ومعجل صفة قدير ، وقول العيني : قدير معطوف على شواء غير ظاهر .

(٢) المائدة : ٦

(٣) في (ز) : لا بالحال

مقام المضمر في جملة الصلة ؛ وقد سبق الكلام في المسألة[1] في المعرف بالأداة .

(منعوتُها نكرةٌ) ـ كما سبق .

(أو مُعَرَّف بال الجنسيَّة) ـ وجعل من ذلك : ﴿ وآيةٌ لهم الليلُ نَسلَخُ منه النهارَ ﴾[2]، لكون الليل غير معيَّن[3]، فأشبه النكرة ؛ ورُدَّ بأنه معرفة لفظاً ، وعلى ذلك مدار النعت ، ولهذا ينعت المذكور بالمعرفة ، وأما هذه الجملة فحال أو تفسيرية لإبهام كونه آية ، ونظيره : ﴿ كمَثَل آدمَ خلقَه من تُرابٍ ﴾[4].

(وقد ترد الطلبية محكيةً بقول محذوفٍ واقع نعتاً) ـ نحو :

☆ جاؤوا بَمَذْقٍ ، هل رأيتَ الذئبَ قط ؟ ☆[5]

أي مقولٌ فيه ، والمذق بالذال المعجمة ، يقال : مذقت اللبن فهو ممذوق

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) يس : ٣٧

(٣) في (د) : لغير معين

(٤) آل عمران : ٥٩

(٥) البيت من الرجز للعجاج بن رؤبة ـ ملحقات ديوانه / ٨١ ، وفي الإنصاف صـ ١١٥ : جاؤوا بضَيحْ ، والضَّيْحُ هو اللبن الرقيق الذي خلط كثيراً بالماء . قيل إن الراجز نزل بقوم ، وانتظر طويلاً ، عساهم أن يجيئوه بقراه ، ثم جاؤوه بلبن مشوب بكثير من الماء ، فقال فيهم :

بِتْنا بحسَّانَ ومعزاه تئط
تلحس أذنيه ، وحينا تمتخط
ما زلت أسعى بينهم وألتبط
حتى إذا جن الظلام واختلط
جاؤوا بمذق ، هل رأيت الذئب قط

وحسان اسم رجل ، وجن الظلام ستر كل شيء ، والمذق اللبن إذا كثر خلطه بالماء .

وفي الدرر ٢ / ١٤٨ : استشهد به على أنه إن وردت جملة طلبية بمعنى النعت ، تؤول بأنها نعت لمحذوف ، فالتقدير : مقول فيه : هل رأيت الذئب قط ؟ وتئط يصوّت جوفها ، وألتبط أعدو وأدور بين حيِّهم ، وروي : وأختبط أي أسأل معروفهم من غير وسيلة .

ومَذِيق ، إذا مزجته بالماء ، وشبه اللبن للغُبرة[1] بلون الذئب .

(أو شِبْهَه[2]) ـ كقول أبي الدرداء : « وجدتُ النـاسَ ، اخْبُرْ تَقْلـه[3] » أي مقولاً فيهم ذلك ، فالجملة معمول مقولاً ، وهو حال أو مفعول ثان ، ويقال : قلاه يقلوه قِلاً وقَلاءً أبغضه ، فإن كسرت القاف قصرت ، أو فتحت مددت ، ويقلاه[4] لغة طيئ .

(وحكمُ عائد المنعوتِ بها حكمُ عائد الواقعة صلةً أو خبراً) ـ يعني في الذكر والحذف ، وقد سبق بيان ذلك .

(لكن الحذف من الخبر قليل ، ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر) ـ فيكثر : جاء الذي ضربت ، أي ضربته ، ومنه : ﴿ عن الذي أوحينا إليك ﴾[5] ، ودونه : مررت برجل ضربت ، أي ضربته ، ومنه :

☆ وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ[6] ☆

(١) في (د) : المغبر

(٢) في (ز) : أو شبهها

(٣) في اللسان ـ قلا : وفي حديث أبي الدرداء : وجدت الناس : أُخْبُرْ تَقْلَه : القلا البغض ، يقول : جَرِّب الناس ، فإنك إذا جربتهم قليتهم وتركتهم ، لما يظهر لك من بواطن سرائرهم ، لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر ، أي من جرَّبهم وخبرهم أبغضهم وتركهم ، والهاء في تقله للسكت ، ومعنى نظم الحديث : وجدت الناس مقولاً فيهم هذا القول .

وفي الدرر ٢ / ١٤٩ : استشهد به على ما في البيت قبله ، وهو أن أخبر تقله صفة للناس ، مع أنها جملة طلبية ، وهي مؤولة ، أي مقولا فيهم ، وفي الميداني : ويجوز : وجدت الناسُ .. بالرفع على وجه الحكاية ، والهاء في تقله للسكت بعد حذف العائد ، أي أن أصله : اخبر الناس تقلهم ، ثم حذف الهاء والميم ، ثم أدخل هاء الوقف ، وتكون الجملة في موضع النصب بوجدت ، أي وجدت الأمر كذلك .

(٤) في (د) : يقلى ، وفي (ز) : يقلاَ

(٥) الإسراء : ٧٣ : ﴿ وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا ﴾

(٦) في هامش (ز) : أوله :

أبحت حمى تهامة بعد نجد ...

ودون هذا : زيدٌ ضربت ، أي ضربته ، وجامع العموم في قراءة ابن عـامر : ﴿ وكلٌّ وعدَ اللهُ الحسنَى ﴾[1] أي وعده ؛ وبعض أهل العربيـة يقول : إن حـذف صدر الصلة مبتـدأ إنمـا يجوز مع الطول في غير أي ، فلا يشترط في الصفـة طول ، ومنه :

☆ ورُبَّ قتلٍ عارٌ ☆[2]

- ٤٠٣

أي هو عارٌ .

(وتختصُّ المنعوتُ بها اسمُ زمان ، بجواز حذف عـائـدهـا المجرور بفي ، دون وصف) ـ نحو : ﴿ واتقوا يـومـاً لا تجـزي نفسٌ ﴾[3] أي لا تجـزي فيـه ؛ ثم قـال سيبويه : حذفتْ فيه اعتباطاً ، أي لأول وهلة[4] ، إذ يجوز مع الظرف مـالا يجوز مـع غيره ؛ وقـال الأخفش والكسـائي : حـذفت[5] تـدريجـاً ، فحـذف الحرف ،

= وفي المغني صـ ٥٠٣ : حميت حمى تهامـة .. قـال في بـاب الأشيـاء التي تحتـاج إلى رابـط : الجملـة الموصوف بهـا ، ولا يربطهـا إلاّ الضمير ، إمّـا مـذكـوراً نحـو : ﴿ حتى تُنَزِّلَ علينـا كتـابـاً نقرؤه ﴾ ـ الإسراء : ٩٣ ـ أو مقدَّراً نحو :

☆ وما شيء حميتَ بمُستباح ☆

أي حميته ... وفي صـ ٦٣٣ باب حذف المفعول : يكثر بعد : لو شئت ، وبعد نفي العِلم ، وعـائـداً على الموصول ، نحو : ﴿ أهذا الذي بعث الله رسولاً ؟ ﴾ أي بعثه ـ الفرقان : ٤١ ، قال : وحذف عـائـد الموصوف دون ذلك نحو :

وما شيء حميت بمستباح

أي حميته ، وعائد المخبر عنه دونها ، كقوله :

☆عليَّ ذنباً ، كلُّه لم أصنع ☆

أي لم أصنعه

(١) النساء : ٩٥ : ﴿ وكُلاًّ وعد اللهُ الحسنى ﴾

(٢) سبق تخريج هذا الشاهـد برقم ٢٣٣ صـ ٢٨٤ من المغني والمقتضب ، والبيت لثـابت قطنـة ، من قصيدة يرثي بها يزيد بن المهلب، ويذكر خذلان قومه إياه .

(٣) البقرة : ٤٨ ، ١٢٣

(٤) في هامش (ز) : أي إن لم تكن في موضع الصفة .

(٥) في (د) : حذف العائد تدريجاً

فاتصل الضمير بالفعل ، فحذف وهو منصوب . وخَرج بقوله : دون وصف نحو : لا تكره يوماً ، تسوءك فيه راحتُك[1] ، فلا يحذف لوقوعه وصفَ يوم ؛ وخَرج باسم زمان نحو : رأيت رجلاً رغبت فيه ، فلا يحذف ، ذكره ابن الدهان .

(ويجوز أيضاً حذفُ المجرور بمِنْ ، عائداً على ظرف أو غيره ، إن تعيَّن معناه) - نحو : شهرٌ ،[2] صمتُ يوماً ، مباركٌ ، أي يوماً منه ؛ وعندي بَزٌّ ، كرٌّ بدرهم ، أي كرٌّ منه ؛ وخرج بإن تعيَّن : سَرَّني[3] شهرٌ صمت منه ، فلا يحذف ، لاحتمال صُمْتُه .

(والمفردُ مشتقٌ لفاعل) - وهو اسم الفاعل ، والمثال ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل .

(أو مفعول) - كاسم المفعول ، وأفعل المفضَّل به المفعول نحو : هو أحنُّ من زيدٍ . وخرج بقوله : لكذا وكذا[4] المشتق لمكان أو زمان أو آلة .

(أو جارٍ مجراه أبداً) - وهي أوصاف تضمنت معنى الفعل ، دون حروفه ، واستديم النعتُ بها دون شرط ، كلوذعيّ وجرشع وصمحمح وشمردل ، فلوذعيّ جرى مجرى فطن ، وجرشع مجرى غليظ ، وصمحمح مجرى[5] شديد ، وشمردل ، بدال غير معجمة ، مجرى سريع ، وهي كثيرة ، ولذا قال : كلوذعيّ .

(وذي بمعنى صاحب ، وفروعه) - والفروع : ذوَا وذوَيْ وذَوُو ، بالواو والياء ، وذات وذاتا وبالياء وذوات[6] .

---

(١) في (ز) : يسرُّك فيه راجيك .

(٢) في (ز) : إن صمت .

(٣) في (د ، غ) : سرَّك .

(٤) أي لفاعل أو مفعول .

(٥) سقطت هذه العبارة من (ز)

(٦) سقطت بعض الفروع من بعض النسخ .

(وأولي) ـ بمعنى أصحاب نحو : ﴿ أولو الألباب ﴾[1] .

(وأولات) ـ بمعنى صواحب نحو : ﴿ وأولاتُ الأحمال ﴾[2] .

(وأسماء النسب المقصود) ـ نحو : قرشيّ ؛ وخرج بالمقصود : قمريّ ونحوه من الأسماء المنسوبة في الأصل ، وغلبت على أجناس لا يعرض فيها لنسب[3] .

(والجاري في حالٍ دون حالٍ ، مطردٌ وغيرُ مطَّردٍ) ـ فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية نحو : جاء زيدٌ هذا . وخرج بالمكانية هنا ونحوه ، فلا يوصف به على حدِّ الوصف بهذا[4] ونحوه ، إلاّ أنه يقع ظرفاً في موضع الصفة ، كأن يُذكرَ مكانٌ فيقال : مررت برجل هناك ، أي كائن هناك .

وكون اسم الإشارة المذكور يوصف به هو قول البصريين ، لتضمنه معنى المشار إليه ، وقال الكوفيون والسهيليّ : لا يوصف به لجموده ، ولذا لا يتحمل ضميراً ، وإنما جُعل اسم الإشارة جارياً مجرى المشتق ، في حال دون حال ، لأن استعماله غيرَ نعت أكثر من استعماله نعتاً ، وكذا ما يُنعتُ به من الموصولات .

(وذو الموصولة وفروعها) ـ أي في التأنيث والتثنية والجمع ، ومنه قولهم : بالفضل ذو فضلكم اللهُ به ،وبالكرامة ذات أكرمكم اللهُ بَهْ ، أي الذي والتي .

(وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل) ـ وهي الذي والتي وفروعهما من لفظهما كالذين ، أو غير لفظها كالألى واللاتي . وخرج بالمبدوءة مَنْ وما وأيّ الموصولات .

---

(١) البقرة : ٢٦٩ ، آل عمران : ٧ ، الرعد : ١٩ ، إبراهيم : ٥٢ ، ص : ٢٩ ، الزمر : ٩ ، ٨

(٢) الطلاق : ٤ : ﴿ وأولاتُ الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ .

(٣) في (د) : لا يتعرض فيها للنسب .

(٤) في (ز ، غ) : بها

(ورجل بمعنى كامل) ـ نحو : مررت بزيد الرجل ، أي الكامل في الرجوليّة ، ولذا يرفع الظاهر نحو : أرجلٌ عبدُ الله ؟ مع العلم بأنه رجل ، ووقوع رجل بهذا المعنى خبراً نحو : زيدٌ الرجل ، أكثر من وقوعه نعتاً .

(أو مضاف إلى صِدْقٍ أو سَوْءٍ) ـ نحو : هو[1] رجلٌ رجلُ صدقٍ ، أي صالح ، أو رجلٌ رجل سوء ، أي فاسد .

(وأيّ مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوتَ معنىً) ـ نحو : مررت برجل أيِّ رجل ، أو أيِّ فتىً ، والمعنى على الكمال . وسبقت له هذه المسألة في باب الموصول .

(وكُلّ وجِدّ وحقّ ، مضافات إلى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت) ـ نحو : زيدٌ الرجلُ كُلّ الرجل ، وجِدّ الرجل ، وحقّ الرجل ، وهو رجلٌ كلّ رجل ، وجِدّ رجل ، وحقّ رجل ؛ والمقصود كماله في ذلك ، فهذه المذكورات يطرد النعت بها ، ولا يتوقف على سماع .

(وغيرُ المطرد النعت بالمصدر) ـ [2] فالنعت بالمصدر وما ذكره بعده مقصور على السماع[3]، وللمصدر مزية يقارب بها الاطراد ، ومنه قولهم : رجلُ رِضىً وعَدل وزور وصوم وفطر ، فإن أردت المبالغة ، على معنى جعل الموصوف المصدر ، لكثرة وقوعه منه فهو مجاز ، وإن لم تردها فهو على حذف مضاف ، أي ذي[4] رضىً ، وعُزي إلى البصريين ؛ أو على التأويل بوصف ، أي راضٍ ، ونسب إلى الكوفيين .

---

(١) في (غ) : نحو : رجل صدق أو رجل سوء ، أي فاسد .
من (٢) إلى (٣) سقط من (د)
(٤) في (غ) : أي ذو رضى .

(والعدد) ـ نحو : أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائةً ، حكاه سيبويه ، وأنشد :

٤٠٤ ـ لئن كنتَ في جُبٍّ ثمانين قامةً ورُقِّيتَ أسبابَ السماء بسُلَّمِ[1]

(والقائم بمسمَّاه معنى لازم ، ينزله منزلة المشتق) ـ نحو : لبست ثوباً خزًّا ملمسه ، أي شديد الليونة ؛ وشربتُ ماء عسلاً طعمهُ ، أي شديد الحلاوة ؛ فإن أردت أن في الثوب خزًّا ، وفي الماء عسلاً ، لم يَجُزْ النعت[2].

(ويُنصَبُ أيُّ المنعوتُ به) ـ أي الصالح للنعت به .

(حالاً بعد معرفة) ـ نحو :

٤٠٥ ـ ☆ فللّه عينَا حَبْتَرٍ أيَّما فتى[3] ☆

---

(١) في سيبويه ٢٣١/١ : قاله الأعشى ـ ديوانه ٩٤ ـ والجب البئر ، وأسباب السموات مراقيها أو نواحيها ، وشاهده جعل ثمانية وصفاً لجب ، لأنها نائبة مناب طويل وعميق .

(٢) في هامش (ز) : لعدم تنزله منزلة المشتق .

(٣) صدره :

فأومأت إيماءً خفيًّا لحبترٍ ..

ورواية سيبويه ـ ٣٠٢/٢ ـ :

ولله عينَا حبترٍ أيُّما فتى ؟

قال : وسألته عن قوله ، وهو الراعي : فأومأت إيماءً ... البيت ، فقال : أيُّا تكون صفةً للنكرة ، وحالاً للمعرفة ، وتكون استفهاماً مبنيًّا عليها ، ومبنية على غيرها .. وأيًّا فتى استفهام .. وفي الحاشية : كان الراعي أمر ابن أخت له ، يقال له : حبتر بنحر ناقة من إبل أصحابه ، لأنه كان في غير محله ، على أن يخلفها على صاحبها إذا لحق بأهله ، فأومأ إليه بذلك ، أي أشار حتى لا يشعر به ، ففهم حبتر إشارته لذكائه وحدة بصره . والشاهد فيه : أيما فتى ، لما تضمنته من معنى المدح والتعجب الذي ضمنته حبذا ، وأيما رفع بالابتداء بتقرير : أي فتى هو ؟ وما زائدة للتوكيد .

وفي الدرر ٧١/١ : استشهد به على أن أيّاً تقع حالا عند ابن مالك ـ بعد معرفة ـ قال في الهمع : قال أبو حيان : ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً ، وأنشدوا البيت برفع أيما على الابتداء ، والخبر =

وسبقت له المسألة في باب الموصول .

(وما في نحو : رجلٌ ما شئتَ من رجلٍ ، شرطية محذوفة الجواب ، مصدرية منعوت بها ، خلافاً للفارسيّ) ـ إذ التقدير : ماشئت من رجل فهو ذلك ، والجملة من الشرط والجواب صفة رجل ، ويوضح شرطيتها وقوع مِنْ بيانية بعدها ، كما وقعت في : ﴿ وما تفعلوا من خيرٍ يعلمه الله[1] ﴾ ،يُبطل مصدرية أن المصدر المقدَّر هنا معرفة ، لأن فاعل الصلة كذلك ، ولا تنعت نكرة بمعرفة ، ولو جاز ما أجازه[2] الفارسيُّ لم يمتنع : مررت برجل أن يرضَى ، كما لم يمتنع : مررت برجل رضىً .

(فصل) : (يفرَّق نعت غير الواحد بالعطف إذا اختلف) ـ نحو : مررت برجلين : كريم وبخيل ، وبالزيدين القرشيّ والتميميّ ، ونصَّ سيبويه والمبرد والزجاج وغيرهم على منع : مررت بهذين : القصير والطويل ؛ قال الزياديّ : وقد يجوز على البدل وعطف البيان ، أي على حدِّ ما أجاز سيبويه وغيره : هذان زيدٌ وعمروٌ .

(ويُجمع إذا اتفق) ـ نحو : مررت برجلين كريمين ، وبالرجلين القرشيين .

(ويُغَلَّبُ التذكيرُ والعقلُ عند الشمول وجوباً) ـ نحو : مررت برجل وامرأة صالحَيْنْ ، وبزيدٍ وهند الصالحَيْنْ ، واشتريت عبداً وفَرساً مختارين .

محذوف ؛ وفي شرح الحماسة للمرزوقي ص١٥٠٤ : وانتصب « أيّما فتى » على الحال ، كأنه أحمده حين حسنت فطنته ، وتسرَّع إلى مراده ، ويقال : مررت برجلٍ أيِّ رجل ، فتجعله صفة للنكرة ، وبزيد أيَّ رجل ، فيصير حالاً للمعرفة ، وعلق المدح بعينيه ، لأنه بها أدرك إيماءه ، أي إشارته ...

(١) البقرة : ١٩٧

(٢) في (د) : ماذكره الفارسيّ

(وعند التفصيل اختياراً) ـ نحو : مررت باثنين : صالح وصالح[1] ، ويجوز : صالح وصالحة ، وباثنين : ذي عذار وذي عذرة ، ويجوز ذي عذار وذات عذرة ، وانتفعت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين ، ويجوز سابقين وسابقات .

(وإن تعدّد العامل ، واتحد عمله ومعناه ولفظه أو جنسه ، جاز الإتباع مطلقاً) ـ فاللفظ نحو : هذا زيدٌ وهذا بشرٌ ، أو ذهب زيدٌ وذهب بشرٌ العاقلان ؛ ورأيت زيداً ورأيت عمراً الشجاعَين ؛ ومررت بزيدٍ ومررت بعمرو الصالحَيْن ، فالجمهور على جواز الإتباع والقطع[2] ، وقال ابن السراج : إن قدرت الثاني عاملا فالقطع ، أو توكيداً والعامل الأول جاز الإتباع ؛ والجنس نحو : هذا زيدٌ وذاك بكر ، أو ذهب زيدٌ وانطلق بكرٌ العاقلان ، ورأيت زيداً وأبصرت بكراً الشجاعَين ، وسيق المالُ إلى زيدٍ وبُلغ به إلى بكر الماجدَين ؛ فمذهب سيبويه والكسائي والمبرد جواز الإتباع والقطع ، وقال ابن السراج : يجب القطع .

(خلافاً لمن خصص ذلك بنعت فاعلَيْ فعلين ، وخبرَيْ مبتدأين) ـ وفي كلام سيبويه مايوهم ذلك ، لكنه مؤول ، ويؤيد التأويل قوله : وتقول : هذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد ، وكذا قوله : مضى عبد الله وانطلق أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا بفعلين ، فقوله[3] : من وجه واحد ، وبفعلين ،يقتضي أن المنتصبَين من وجه واحد أو بفعلين كذلك[4] المثال ، والمجرورين من وجه واحد يصح فيهما الإتباع ، فلا يتقيد الإتباع بما فهم بعض النحويين من خصوص الصورتين المذكورتين ، وإلى هذا أشار بقوله قبلُ : مطلقاً .

(١) في (د) : صالح وطالح .

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (د) : فقول سيبويه

(٤) سقطت من (د)

(فإن عدم الاتحادُ وجب القطعُ) ـ وذلك إما في العمل نحو : مررت بزيدٍ ولقيت عمراً الكريمين ، فيقطع النعت عند الجمهور ، وذهب الكسائي وابن الطراوة إلى جواز الإتباع بصفة الآخر ، لأنه أقرب ؛ وأجاز الفراء أيضا الإتباع ، وقال : يتبع الأول فيه[1] .

وإما في المعنى والجنس نحو : مررت بزيد ، وانتفعت بعمرو ، ومررت بزيد أمام عمرو ، فيقطع عند الجمهور ، وأجاز الأخفش والجرميّ الإتباع ، وإذا كان العامل واحداً ، وكذا العمل ، فالإتباع والقطع جائزان نحو : جاء زيد وعمرو العاقلان ؛ فإن اختلف العمل والنسبة نحو : ضرب زيدٌ عمراً العاقلان ، فالقطع ، فإن اتحدت النسبة فالقطع عند البصريين ، وأجاز الكسائي وغيره الإتباع ، وقال الفراء : يُغَلَّبُ المرفوع ، وخيَّر ابن سعدان ، فتقول : خاصم زيدٌ عمراً العاقلان أو العاقلَينْ . وأصل هذا الخلاف في المسألة ، أعني مسألة القطع والإتباع ، الخلاف في عامل النعت ؛ ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي وأكثر المحققين أنه تبعيَّة للمنعوت ، وصححه المغاربة ، وقال المبرد وابن السراج وابن كيسان : عامل المنعوت .

(بالرفع على إضمار مبتدأ) ـ نحو : مررت بالزيدَين الخياطان ، أو الكريمان ، أي هما .

(أو بالنصب على إضمار فعل لائق) ـ فيقدر في المدح أمدح ، وفي الذم أذم ، وفي الترحم أرحم ، وفي التخصيص أعني .

(ممنوع الإظهار في غير تخصيص بوجهيه) ـ فيجب إضمارُ المبتدأ والفعل في نعت غير التخصيص ، وهو المذكور قبل ذكره ، وأما التخصيص فيجوز معه

---

(١) سقطت من (د)

إظهار الرافع والناصب نحو : مررت بزيد الخياط ، وإن شئت : هو الخياطُ أو الخياط ، وإن شئت : أعني الخياطَ .

(في نعت غير[1] مؤكَّد) ـ نحو : ﴿ إلهين اثنين ﴾[2] ، و﴿ نفخة واحدة ﴾[3] .

(ولا ملتزم) ـ كالشِّعرى العَبُور ، وقد سبق مافيه .

(ولا جارٍ على مشارٍ به) ـ نحو : مررت بذلك الرجل ، فيجوز ، فيما عدا الثلاثة المذكورة ، الإتباعُ والقطعُ ، اتحد العاملُ أو تعدَّد ، على ماسبق من البيان .

(وإن كان لنكرة ، فيشترط تأخره عن آخر) ـ كقول أبي الدرداء ، رضي الله عنه : نزلنا على خالٍ لنا ذو مال وذو هيئة ، فإن لم يتقدم آخر ، لم يجز القطع إلاَّ في الشعر ، وهذا هو المشهورُ ، وعن سيبويه جواز القطع .

(وإن كثرت نعوتُ معلومٍ أو منزَّلٍ منزلتَه ، أُتبعَتْ أو قُطعتْ ، أو أُتبع بعض دون بعض) ـ فأما المجهول فيتبع بما يميزه منها ، حتى لو لم يميَّز إلاَّ بجميعها أتبعت جميعها ؛ قال ابن خروف : وربما قطع بعض النكرة وبعض المعرفة في الضرورة ؛ قال السهيليّ : أو في ضعيف من الكلام . ومثل المصنف للمنزَّل منزلة المعلوم لتعظيم أو غيره بقول الخِرْنِق :

٤٠٦ ـ لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سَمُّ العداةِ وآفةُ الجُزْرِ[4]

---

(١) في هامش (ز) : أي القطع لا يكون إلاَّ في نعت غير مؤكد .

(٢) النحل : ٥١

(٣) الحاقة : ١٣

(٤) في سيبويه ٢٠٤/١ (١٠٤) برفع : النازلون ، والطيبون ، والبيتان لخِرْنِق بنت هفَّان من بني قيس بن ثعلبة ، ولايَبْعَدَنْ بفتح العين ، أي لا يهلكن ، وسَمُّ العداة ، أي هم كالسم لأعدائهم ، يقضون =

النــــــــــــــازلين بكل معتَرَكٍ والطيبـــون معــــاقـــــدَ الأزْر

(وقُدِّمَ المتبع) ـ قال ابن أبي الربيع : ولا يعكس ؛ هذا هو الصحيح الثابت من كلام العرب ، وفيه خلاف ؛ وقال ابن العلج : كذا قال بعض النحويين ، والصحيح جوازه ، لأن القطع عارضٌ ، فلا حكم له ؛ ويروى بيت الخرنق برفعهما ، ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وبالعكس .

(وقد يلي النعتَ لا أو إمَّا ، فيجب تكريرُهما ، مقرونين بالواو) ـ نحو : ﴿ لا باردٍ ولا كريمٍ ﴾[1]، ﴿ لاظليلٍ ولا يُغْني ﴾[2]، وفي البسيط : قيل : لا يلزم تكريرها في الوصف ، ونحو : لابد من حسابٍ إمَّا شديدٍ ، وإمَّا يسيرٍ .

(ويجوز عطف بعض النعوت على بعض) ـ قال ابن خروف : إذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة ، لم يعطف إلاَّ بالواو ، وإلاَّ جاز العطف بحروف العطف إلا حتى[3]. انتهى ؛ وفي التباعد ظهور الواو حسن نحو :

= عليهم ، والعُداة جمع عادٍ ، كقضاة وقاض ، والآفة العلة والمرض ، والجزر جمع جزور ، وهي الناقة تجزر ، جعلتهم آفة للإبل لكثرة ما ينحرون منها ، والمعترك موضع ازدحام القوم في الحرب ، والأزر جمع إزار وهو مايستر النصف الأسفل من البدن ، والرداء ماستر النصف الأعلى منه ، والمعاقد جمع معقد حيث يعقد الإزار ويثنى ، وطيب المعاقد كناية عن العفة ، وأنها لا تُحَلُّ لفاحشة . وجاء به في هذا الموضع شاهداً على نصب : معاقد بالطيبون ؛ وفي جـ ٦٤/٢ (٢٤٩) ذكر البيتين بنصب : النازلين ، ورفع : والطيبون ، وفي الإنصاف ص٤٦٨ ذكر البيتين برفع : النازلون ، ونصب : والطيبين ، وفي الحاشية قال هما من كلام الخرنق وهي أخت طرفة بن العبد البكري لأمِّه ... قال ابن الأنباري : فنصبت الطيبين على المدح ، فكأنها قالت : أعني الطيبين ، ويروى أيضا : الطيبون بالرفع ، أي وهم الطيبون ، وفي الحاشية : والاستشهاد بالبيتين في هذا الموضع ، لأنها قطعت قولها : الطيبين عن الموصوف : « قومي » من الرفع إلى النصب ، بإضمار فعل ، وفي رواية سيبويه : « النازلين » بالنصب أيضا على القطع ؛ قال ابن هشام : ويجوز رفع النازلين والطيبين على الإتباع لقومي ، أو على القطع بإضمار هُمْ ، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وعكسه على القطع فيهما .

(١) الواقعة : ٤٤

(٢) المرسلات : ٣١

(٣) زاد في (د) : وأم

﴿ هو الأوَّلُ والآخِرُ ﴾[1]، وعنـد التقـارب يختـار ترك العطف نحـو : ﴿ هـو الله الخالق البارئُ المصور ﴾[2].

(فإن صلح النعت لمباشرة العامل ، جاز تقديمه ، مبدلا منه المنعوت) - نحو : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد ، اللهِ ﴾[3]، ومنه :

٤٠٧ - ولكني بُليتُ بِـوَصْـلِ قـومٍ لهم لحمٌ ومنكَرةٌ جسُـومُ[4]

أي وجسوم منكرة . قال ابن عصفور : ويؤخذ من هذا وجهان : أحدهما أنه وصف مقدم ، والثاني جعل الثاني بدلا .

(وإذا نُعت بمفردٍ وظرف وجملة ، قُـدِّمَ المفردُ وأُخِّرت الجملـة غـالبـاً) - فالأقيس تقديم المفرد ، وتوسيط الظرف أو شبهه ، وتأخير الجملة نحو : ﴿ وقـال رجلٌ مـؤمنٌ من آل فرعـونَ يكتمُ إيمـانَـه ﴾[5]، وقـد تُقَـدم الجملة نحـو : ﴿ يحبهم ويحبـونـه أذِلَّـة ﴾[6]، وخرَّج عليـه الفـارسيّ : ﴿ وهـذا كتـابٌ أنـزلنـاه إليـك مبـاركٌ ﴾[7]. وقـال ابن عصفـور مرةً لايجـوز ذلـك إلا في ضرورة ، أو نـادر من الكلام ، وقال مرة : إلاَّ في قليل من الكلام ، أو في الشعر ؛ قـال ابن جني : وإن كانت صفة رافعـةً ظـاهراً ، وأخرى لم ترفعـه ، قـدمت هـذه على الرافعـة ، نحو : مررت برجل قائم عاقل أبوه ، ثم الظرف بعد الرافعة ، ثم الجملة .

---

(١) الحديد : ٣

(٢) الحشر : ٢٤

(٣) إبراهيم : ١ ، ٢

(٤) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه تقديم النعت على المنعوت في قولـه : ومنكرة جسوم ، أي وجسوم منكرة ، وعلى رأي ابن عصفور يجوز فيه وجهان : اعتباره نعتـا مقـدمـا ، أو جعل الثاني بدلا منه .

(٥) غافر : ٢٨

(٦) المائدة : ٧٤ : ﴿ يأتي الله بقومٍ يحبهم ويحبونه ، أَذِلَّةٍ على المؤمنين ﴾ .

(٧) ص : ٢٩

(**فصــل)** : (من الأسماء مــاينعت بـــه وينعت ، كاسم الإشـــارة) ـ نحــو : ﴿ كبيرهم هذا ﴾[1]، ﴿ ابنتيَّ هـاتين ﴾[2]، ﴿ أهـذا الـذي بعث الله رسولا ﴾[3]؟ ﴿ أهذا الذي يذكر ﴾[4]؟ وهذا مـذهب البصريين ، وقـال الكوفيون : لا ينعت به ولا ينعت ، وتابعهم السهيليّ ، ونقل عن الزجـاج ؛ ويُخرَّج مـا ظـاهره ذلـك على البـدل أو عطف البيـان ،. وإنمـا قـال : كاسم الإشـارة ، لينبــه على أن غيره كذلك ، وهو المشتق الجائز أن يُبدأ به ، والذي والتي وفروعهما من لفظهما .

(ونعته مصحوب ال خـاصـة) ـ قـال النحـاس : وأجمعوا على أنـه لا ينعت بالمضاف ، وحكى عن الكسائي : هـذا عبـد الله قـائم ، فتـأولـه قوم على النعت ، وأنكره الفراء وقـال : مَن قـال : هـذا الرجلُ عـاقلٌ ، لم يقل : هـذا غلامُ الرجل عاقل . ووجـه ذلـك أن المراد بيـان جنســه ، والإضـافـة بغير مِن الجنسيـة ، لأن المضـــاف ليس بجنس ، فكل من كان رجــلا ليس بصـــاحب الرجـــل ولا أخي الرجل ، قاله الفراء .

(وإن كان جامداً محضاً ، فهو عطف بيان على الأصح) ـ فـالرجل في نحو : مررت بهذا الرجل ، عطف بيان ، كما هو في : رأيت شخصاً رجلاً ، وإليـه ذهب الزجـاج وابن جني والسُّهيليّ وابن السيـد ، وجوز ابن عصفـور الـوجهين ، وحكاه عن النحويين وقال : إن ال على النعت للعهد ، وعلى العطف للحضور ، والبدلية أيضا جائزة ، وذكرها الزجاج .

---

(١) الأنبياء : ٦٣ : ﴿ قال : بل فعله كبيرهم هذا ﴾ .
(٢) القصص : ٢٧ : ﴿ قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتيَّ هاتين ﴾ .
(٣) الفرقان : ٤١
(٤) الأنبياء : ٣٦ : ﴿ أهذا الذي يذكر آلهتكم ﴾ ؟

(ومنها ما لاينعت ولا ينعت به كالضمير مطلقا) ـ أي لمتكلم أو مخاطب أو غائب ، وقال : كالضمير ليشير إلى ماهو مثله في ذلك ، كا التعجبية وقبلُ وبعدُ والمصدر الذي بمعنى الأمر والدعاء كسقيا لك ، واللام في ذلك متعلقة بأعني ، أو في موضع خبر مبتدأ محذوف ، أي الدعاء لك .

(خلافا للكسائي في نعت ذي الغيبة) ـ ونقل غير المصنف عن الكسائي تقييد ذلك بنعت المدح أو الذم أو الترحم ، واحتج الكسائي بقولهم : اللهم صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ ، وقوله :

٤٠٨ ـ ☆ فلا تَلُمْه أن ينامَ البائسا[1] ☆

وخرَّجه غيرُه على البدلية ، وأجاز بعضهم نصب البائس بأعني .

(ومنها مايُنعت ولا يُنعت به كالعَلَم) ـ ونحوه أسماء الأجناس كرجل .

(وما يُنعت به ولا يُنعت كأيّ السابق ذكرها) ـ وكذا كُلّ وجد وحق ، وفي البسيط[2] أن الكوفيين قالوا إن كُلاًّ توصف ويوصف بها ، وقال بعض النحويين : إن البصريين لا يصفون بها ؛ ومما ينعت به ولا ينعت مالا يستعمل إلا تابعا كبَسَنْ ولَيْطان من قولهم : حَسنْ بَسنْ وشيطان ليطان .

---

(١) في سيبويه ١ / ٢٥٥ (٢ / ٧٥) صدره :

☆ قد أصبَحتْ بقَرْقَرى كوانسا ☆

قال سيبويه : وزعم الخليل أنه يقول : مررتُ به المسكين ، على البدل ، وفيه معنى الترحم ، وبدله كبدل : مررت به أخيك ، وقال : فأصبحت بقرقرى .. البيت ، وكان الخليل يقول : إن شئت رفعته من وجهين فقلت : مررت به المسكينُ ، كأنه لما قال : مررت به ، قال : المسكينُ هو ، كا يقول مبتدئا : المسكينُ هو ، والبائسُ أنت .. وإن شاء قال : مررتُ به المسكينَ .. والشاهد نصب البائس بإضمار فعل على معنى الترحم . وقرقرى موضع مخصب باليمامة ، ويقال كنس الظبيّ ويقَر الوحش : دخل كناسه ، أي بيته ، فاستعاره هنا للإبل ، ينعت إبلا بركت بعد أن شبعت ، فلذا نام راعيها ، لأنها غير محتاجة إلى الرعي .

(٢) في (د) : وفي المبسوط .

(**فصل**) : (يُقام النعتُ مقامَ المنعوتِ كثيراً إن عُلم جنسُه) ـ إما باختصاص النعت به ، كمررت بكاتب راكب[1] صاهلاً ، أو بمصاحبته[2] مايعينه نحو : ﴿ أن اعمل سابغاتٍ ﴾[3] ، و﴿ فليضحكوا قليلاً ، وليبكوا كثيراً ﴾[4] ، حذف المنعوت للعلم به ، مع قبول النعت لمباشرة ما كان يباشره المنعوت .

(ونُعتَ بغير ظرف وجملة) ـ كما سبق تمثيله ، وذلك لأن الجملة وشبهها لا يصلحان لمباشرة ما يباشره[5] المنعوت .

(أو بأحدهما ، بشرط كون المنعوتِ بعضَ ما قبلَه من مجرور بِمِنْ أو في) ـ نحو : ﴿ وإن من أهل الكتاب إلاَّ ليؤمنَنَّ به ﴾[6] ، ونحو قوله :

٤٠٩ ـ لو قلتَ ما في قومها لم تِيثَمِ يَفْضُلُها في حسبٍ ومِيسَمِ[7]

---

(١) في (غ) : راكباً

(٢) في (د) : أو بمصاحبة .

(٣) سبأ : ١١ ـ أي دروعاً سابغات .

(٤) التوبة : ٨٢ ـ أي ضحكاً قليلاً ... وبكاءً كثيراً .

(٥) في (د) : ما باشره المنعوت ، وفي (غ) : ما باشر المنعوت .

(٦) النساء / ١٥٩ .

(٧) في معجم شواهد العربية : لحكيم بن معية أو أبي الأسود الحماني ، وفي حاشية سيبويه ١ / ٣٧٥ (٢ / ٣٤٥) هو حكيم بن معية ، وفي ش . ش . العيني علي الأشموني والصبان ٣ / ٧٠ : قاله أبو الأسود الحماني يصف امرأة ، وفي الدرر ٢ / ١٥١ ، ١٥٢ : قيل إنه لحكيم بن معية ، وقيل لحميد الأرقط ، قال في الدرر :استشهد به على جواز حذف المنعوت ، وهو بعض اسم تقدم مجرور بفي ، أي ما في قومها أحد يفضلها ، والبيت من شواهد سيبويه والرضيّ ، قال البغدادي : على أن جملة يفضلها صفة لموصوف محذوف هو بعض المجرور بفي ، وقال سيبويه : يريد مافي قومها أحد يفضلها ، وقوله : لم تِيثَم جواب لو الشرطية ، أي لم تكذب فتأثم ، فكسر الثاء على لغة من يكسر حروف المضارعة إلا الياء للكراهة وهم بنو أسد ، وقبل كسر التاء قلبت الهمزة ألفاً ، وبعد كسر التاء قلبت الألف ياءً لانكسار ما قبلها ، وما في قومها خبر لمبتدأ محذوف هو الموصوف بقوله يفضلها ، والحسب ما يعده الإنسان من مفاخره ، وأراد به الشرف النَّسبيّ ، وهو شرف الآباء ، وأراد بالميسم الشرف الذاتيّ ، فالميسم الحسن والجمال من الوسم وهو الحسن .

أي أحد يفضلها ، والميسم الجمال ، قال المصنف : ومثلُ هذا لو استعمل في غير الشعر لحسُنَ ، نحو : ما في الناس[1] إلا يشكر أو يكفر ، وجعل ابن عصفور البيت من ضرورة الشعر ، ومثال الظرف : ما في بني تميم[1] ، إلاَّ فوق ما تريد .

(فإن لم يكن كذلك ، لم يقم الظرف والجملة مقامه إلاَّ في الشعر) ـ فما ليس بعضاً نحو : ما من البصرة إلاَّ يسير إلى الكوفة ، أي رجل يسير ، وما في الدار إلاَّ يسكنها ، أي رجل يسكنها ، وما في الدار إلاَّ فوقها ، أي رجل فوقها ؛ وما هو بعض وليس مجروراً بأحدهما نحو : كان[2] القوم فريقين ، يضربون الأعناق ، وآخرين يأسرون ، أي فريقاً يضربون .

(واستغني لزوماً عن موصوفات[3] بصفاتها ، فجرت مجرى الجوامد) ـ نحو : دابة وأبطح وحسنة وسيئة[4] .

(ويعرض مثل ذلك لقصد العموم) ـ نحو : ﴿ ولا رطبٍ ولا يابسٍ ﴾[5] ، ﴿ لا يغادرُ صغيرةً ولا كبيرةً ﴾[6] .

(وقد يُكتفَى بنيَّةِ النعت عن لفظه للعلم به) ـ نحو : ﴿ وكذَّب به قومُك ﴾[7] أي المعاندون ، ﴿ تدمِّرُ كُلَّ شيءٍ ﴾[8] أي أُمرتْ بتدميره ، ﴿ لرادُّك إلى معادٍ ﴾[9] أي تحبه .

---

(١) أي أحد .

(٢) في (ز ، غ) : فإن القوم ، وهو خطأ واضح في التعبير .

(٣) في (د) : عن موصوفات بعضه .

(٤) فهذه كلها صفات استغني بها عن موصوفاتها ، فجرت مجرى الجوامد .

(٥) الأنعام : ٥٩ .

(٦) الكهف : ٤٩ .

(٧) الأنعام : ٦٦ .

(٨) الأحقاف : ٢٥ .

(٩) القصص : ٨٥ .

٤٥ ـ باب عطف البيان

سمي بذلك لتكرير الأول زيادة في البيان ، فكأنك رددته على نفسه ، وقيل : لأن أصله العطف ، فجاء أخوك زيد ، أصله : وهو زيد ، فحذف الحرف والضمير ، وأقيم زيد مقامه ؛ ويسمي الكوفيون عطف البيان الترجمة .

(هو التابع الجاري مجرى النعت ، في ظهور المتبوع ، وفي التوضيح والتخصيص) ـ خرج التوكيد ، وما جيء به من النعت للتوكيد ، فإنه وإن حصل به توضيح ، أي زيادة بيان ، لا يحصل به تخصيص .

(جامداً) ـ ذكره توكيداً لإخراج النعت ، إذ يحصل به زوال الاشتراك ، فقولك : مررت بزيد الطويل ، كقولك : مررت بزيد كرز في ذلك .

(أو بمنزلته) ـ هو ما كان صفة ، فصار بالغلبة علماً كالصعق .

(ويوافق المتبوع في الإفراد وضدّيه) ـ وهما التثنية والجمع نحو : هذا أخوك زيدٌ ، وهذان صاحباك الزيدان ، وهؤلاء أصحابك الزيدون .

(وفي التذكير والتأنيث) ـ كما سبق في نحو : هذه أمتك هند .

(وفي التعريف) ـ كما سبق .

(والتنكير) ـ نحو : مررت بإنسان رجل .

(خلافاً لمن التزم تعريفهما) ـ وقال الشلوبين : هو مذهب البصريين ، قال المصنف : ولم أجد هذا النقل من غير جهته . انتهى . وكما نقل الشلوبين نقل صاحب البسيط ، وزاد فقال : إن البصريين قالوا : لا يكون إلاّ بالمعارف ، ثم

خصص بعضهم ذلك بالأعلام والكنى نحو : زيدٍ أبي عمرو[1]، ونحوهما كالألقاب ، وهو الأكثر في عطف البيان ؛ وبعضهم جعله في المعارف مطلقاً ، والقياس كونه بالمعارف والنكرات ، كمذهب بعض الكوفيين . انتهى . وبعضهم نقله عن الفراء ، وبه قال الفارسيّ والزمخشريّ ، فأجاز هؤلاء تعريفها وتنكيرهما ، إلاّ أن أكثر[2] النحويين ، كما نقل ابن عصفور ، على اشتراط تعريفها ، وعلى التنكير خرَّج الفارسيّ « زيتونة » من ﴿ شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ ﴾[3] على البيان ، وخرَّجوا عليه أيضاً ﴿ من ماءٍ صديدٍ ﴾[4]، وكذا رد الأجناس النكرة على الأسماء في نحو : مررت بثوب خز ، وبباب ساج ، وأجازه ابن عصفور أيضاً .

(ولمن أجاز تخالفهما) ـ وهو الزمخشريّ ، أعرب ﴿ مقامُ إبراهيمَ ﴾[5] عطف بيان من ﴿ آياتٌ ﴾[5]، قال المصنف : وخالف إجماع البصريين والكوفيين به .

(ولا يمتنع كونهُ أخصَّ من المتبوع ، على الأصح) ـ خلافاً لأكثر المتأخرين في اشتراط كونه مساوياً لمتبوعه أو أعمَّ منه ، وقد أجاز سيبويه في : ذا الجُمة[6] من : يا هذا ، ذا الجمة ، أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلاً ، فالصحيح جواز كونه فائقاً ومفوقاً ومساوياً ، كما سبق في النعت .

(ويجوز جعله بدلاً ، إلاّ إذا قُرن بأل بعد منادَى) ـ نحو : يا أخانا[7]

---

(١) في (غ) : نحو : زيدٌ أبو عمرو ـ على الحكاية ـ والتحقيق على الإضافة .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) النور : ٣٥ : ﴿ يوقد من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ ﴾ .

(٤) إبراهيم : ١٦ : ﴿ ويُسقَى من ماءٍ صديدٍ ﴾ .

(٥) آل عمران : ٩٧ : ﴿ فيه آياتٌ بيناتٌ مقامُ إبراهيمَ ﴾ .

(٦) قال الصبان ٣ / ٨٦ : قوله : ذا الجُمَّة بضم الجيم الشعر الواصل إلى المنكب ، ولم يجعله نعتاً لأن نعت اسم الإشارة لا يكون إلاّ محلًّى بأل .

(٧) في (ز) : يا أخا الحارث .

الحارث ، ويا رجل الحارث ، ويجوز في الحارث في المثال الثاني الرفع والنصب ، وإنما امتنع البدل في المسألة ، لأن ما فيه ال لا يدخل عليه حرف النداء لفظاً ولا تقديراً ، والبدل على نية تكرار العامل أو نحوه .

(أو تبع مجروراً ، بإضافة صفة مقرونة بال ، وهو غير صالح لإضافتها إليه) ـ كقوله :

٤١٠ ـ أنـا ابنُ التَّـاركِ البكريِّ بشرٍ   عليـه الطيرُ ترقبـهُ وقـوعـا[1]

فبشر عطف بيان ، وليس بدلاً ، لامتناع : التارك بشر ، وعن الفارسيّ جواز كونه بدلاً ، فيحتمل في الثواني ما لا يحتمل في الأوائل ، فإن صلح لذلك جازت البدلية أيضاً نحو : أنا الضارب الرجل غلام القوم ، إذ يجوز : الضارب غلام القوم .

(وكذا إذا أفرد تابعاً لمنادى ، فإنه ينصب بعد منصوب ، وينصب ويرفع بعد مضموم) ـ فخرج بقوله : أفرد ، ما إذا كان عطف البيان غير مفرد ، أي مضافاً ، فإنه يجب نصبه ، ويجوز كونه بدلاً نحو : يا زيد أبا عمرو ، ويا عبد الله أخا عمرو ، ومثال المفرد بعد منصوب : يا أخانا زيداً ، وبعد مضموم : يا غلام بشر ، وبشراً ؛ ويتعين العطف[2] في نحو : هند ضربت الرجل

---

(١) في الدرر ٢ / ١٥٤ : هذا البيت من أبيات للمرار بن سعيد الفقعسيّ ، وفي شرح شواهد العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٨٧ كما في معجم شواهد العربية : قاله المرّار الأسديّ ، وكذا في سيبويه ١ / ٩٣ (١٨٢) ، قال العيني : والشاهد في بشر ، فإنه عطف بيان عن البكريّ ، وليس ببدل ، لأنه في حكم تنحية المبدل ، فيكون التارك داخلاً على بشر ، ولا يجوز : التارك بشر ، كما لا يجوز : الضارب زيد . وهو بشر بن عمرو ، وكان قد جرح ولم يعلم جارحه ، يقول : أنا ابن الذي ترك بشراً بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات ، وذلك لأنها لا تتناول منه ما دام به رمق ، والطير مبتدأ وترقبه خبر ، والجملة حال من البكري ، وعليه يتعلق بوقوعاً المنصوب على التعليل ، أي ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه .

(٢) زاد في (ز) : أيضاً .

أخاها ، وكذا مررت بهند[1] القائم الرجل أخوها[2] ، إذ في البدلية لزوم الخلو من الربط[3] ، وكذا يتعين في : زيد أفضل الناس ، الرجال والنساء ، أو النساء والرجال ، لامتناع : أفضل الرجال والنساء ؛ وقد غلطوا من قال : أنا أشعر الجن والإنس ، ويتعين أيضاً في نحو : يا أيها الرجل غلام زيد ، فتمتنع البدلية ، لأنه ليس[4] في تقدير جملتين ، والوصف[5] ، لأن ذا ال لا يوصف بمضاف لعلم .

(وجَعْلُ الزائد بياناً عطفاً أولى من جعله بدلاً) ـ نحو : ﴿ ويُسقَى من ماءٍ صديد ﴾[6] ، ﴿ أو كفارةٌ طعامُ مساكينَ ﴾[7] ، ﴿ من شجرة مباركة زيتونة ﴾[8] .

☆ ☆ ☆

---

(١) في (د) : بامرأة .

(٢) في (غ) : أخاها .

(٣) في (د) : من الرابط .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) أي ويمتنع الوصف .

(٦) إبراهيم : ١٦ .

(٧) المائدة : ٩٥ .

(٨) النور : ٣٥ .

٤٦ ـ باب البدل

هذا اصطلاح البصريين ، وأما الكوفيون فنقل عنهم ابن كيسان تسميته تكريراً ، ونقل الأخفش أنهم يسمونه الترجمة والتبيين .

(وهو التابع) ـ أي لفظاً أو تقديراً ، وهو التابع على الموضع نحو :

٤١١ ـ أَبَنِي لُبَيْنَى لستُمُ بيــــدٍ   إلاَّ يــداً ليست لهـا عضــدُ[1]

ومثل هذا يأتي في غير البدل من التوابع ، حيث يراعى الموضع .

(المستقل بمقتضى العامل تقديراً) ـ فأخرج النعت وعطف البيان والتوكيد ، واختلف في عامل البدل ، فالأكثر أن العامل مقدر معه ، وهو من جملة ثانية ، ولذا ظهر العامل في : ﴿ للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾[2] ،

---

(١) في نسخ التحقيق الثلاث : أبني سُلَيم .. ، وفي سيبويه :
يابْنَيْ لُبَيْنَى لستما بيد ..

وفي الشرح بالحاشية قال : لستم .. والتحقيق من المقتضب والمراجع التي ذكرها الشارح المحقق بالحاشية ٤ / ٤٢١ : البيت لم ينسبه سيبويه ولا الأعلم ، ونسبه الزمخشريّ في المفصل ١ / ٢٠٣ إلى طرفة بن العبد ، وكذلك نسب إلى طرفة في شواهد الكشاف ص ٩٤ ، وذكر بعده بيتاً آخر ، كما ذكر ثالثاً في ص ٧٧ ، والبيت في ديوان طرفة مفرداً ص ٦٢ ، قال : ووجدت البيت أيضاً مطلع أبيات ثمانية لأوس بن حجر ـ ديوانه ص ٢١ ـ ٢٢ ، قال : وانظر ابن يعيش ٢ / ٩٠ ـ ٩١ ، قال : استشهد به سيبويه ١ / ٣٦٢ (٢ / ٣١٦ ، ٣١٧) على نصب ما بعد إلاّ على البدل من موضع الباء وما عملت فيه ، والتقدير : لستم يداً إلاّ يداً لا عضد لها ، قال : وتقول : لست بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به ، كأنك قلت : لست إلاّ شيئاً لايعبأ به ، والباء ههنا بمنزلتها فيما قال الشاعر : أبني لبيني .. البيت ، وقال الأعلم : ولا يجوز الجر على البدل من المجرور ، لأن ما بعد إلاّ موجب ، والباء مؤكدة للنفي . العضد قوم اليد وبشدتها تشتد .. ولبينى اسم امرأة وبنو لبينى من بني أسد بن وائلة ، يعيرهم بأنهم أبناء أمة ، ولستم بيد أي أنتم في الضعف وقلة النفع كيد بطل عضدها ، ويروى : مخبولة العضد ، والخبل الفساد .

(٢) الأعراف : ٧٥ .

﴿ من الـذين فرقـوا ﴾[1] ، ﴿ لمن كان يرجـو الله ﴾[2] وهـو في حرف الجر كثير متفـق عليـه ، ويجب في نحـو : مررت بـزيـد بـه ، واختلف في إظهـار الرافع والنـاصب ، والأكثر على المنع ، وقيـل : يجـوز ، واختـاره ابن عصفـور ، وعليـه خرّج : ﴿ اتبعوا من لا يسـألكم أجراً ﴾[3]، وهو قليل في الكـلام ، وشرطـه قيـام قرينـة تؤمن من اللبس ؛ وقـال قوم منهم المبرد : ليس على التكرار ، بل العـامل هو الأول ، وهو ظاهر قول سيبويـه ، واختـاره ابن عصفور والمصنف في الشرح ، وأيد بإبدالهم المجرور من المجرور بلا إعادة خـافض ، والفعل المنصوب من مثلـه ، والمجزوم من مثله بلا إعادة ، والجميع فصيح .

(دون مُتْبِـع[4]) ـ أخرج المعطـوف ببـل ولكن ، لـدخـولـه تحت المستقـل المذكور ، ولكن بمتبع وهو بل ولكن .

(ويوافق المتبوع ويخـالفـه في التعريف والتنكير) ـ فمثـال الموافق : ﴿ اللهِ الـذي لـه ﴾[5] في قراءة الجرِّ ، ﴿ حـدائـقَ وأعنـابـاً ﴾[6]، والمخـالف بتعريفـه : ﴿ صراط الله الذي ﴾[7]، وبتنكيره : ﴿ ناصية كاذبة ﴾[8]

ولم يشترط البصريـون في إبـدال المعرفـة من النكرة ، والنكرة من المعرفـة ، اتحـاد لفـظ ، ولا وجود وصف ، ونقل ابن مـالـك عن الكـوفيين أنهم لا يبـدلـون النكرة من المعرفـة ، إلاَّ إن كانت من لفـظ الأول ؛ ونسب بعض النحـويين هــذا

---

(١) الروم : ٣٢ .

(٢) الأحزاب : ٢١ ، والممتحنة : ٦ .

(٣) يس : ٢١ .

(٤) أي دون أداة إتباع .

(٥) إبراهيم : ٢ : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد . الله الذي له .. ﴾ .

(٦) النبأ : ٣٢ .

(٧) الشورى : ٥٣ .

(٨) العلق : ١٦ .

لنحاة بغداد ، ونُقل عن الكوفيين أيضاً أنهم لا يفعلون ذلك وعكسه إلاَّ بالشرط المذكور ؛ وكلام الكوفيين على خلاف هذا ، قال الكسائيُّ والفراء في : ﴿ قتال فيه ﴾[1] أنه على نية عن ، وصرح بعن في قراءة عبد الله ، وأجاز الفراء في : ﴿ هارون أخي ﴾[2]، كونه مترجماً لـ وزيراً ، قال : فيكون نصباً للتكرير .

ونقل أيضاً عن الكوفيين والبغداديين اشتراط وصف النكرة المبدلة من المعرفة ، وتابعهم السهيليّ وابن أبي الربيع ، ونقل عن بعض الكوفيين في إبدال النكرة من النكرة ، اشتراط وصف المبدلة ، ويدل للبصريين : ﴿ حدائق وأعناباً ﴾[3]، وقوله :

٤١٢ ـ فألقت قناعاً دونه الشمسُ واتقت بأحسن موصولين : كفٌّ ومعصمِ[4]

وقوله :

٤١٣ ـ فلا وأبيكِ خيرٍ منك إنّي ليؤذيني التحمحم والصهيلُ[5]

(ولا يُبدلُ مضمَرٌ من مضمر) ـ نحو : رأيتك إياك .

---

(١) البقرة : ٢١٧ : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه ﴾ .

(٢) طه : ٣٠ .

(٣) النبأ : ٣١ ، ٣٢ : ﴿ إن للمتقين مفازاً ، حدائق وأعناباً ﴾ .

(٤) في البيت شاهد للرد على بعض الكوفيين ، لاشتراطهم وصف المبدلة في إبدال النكرة من النكرة ، وهو يؤيد مذهب البصريين في عدم اشتراطهم ذلك ، وذلك في قوله :

☆ بأحسن موصولين : كف ومعصم ☆

(٥) في الخزانة ٢ / ٣٦٢ : على أن « خيرٍ » بالجرّ بدل من أبيك بتقدير الموصوف ، أي : رجل خير منك ، وهذا البدل بدل كل من كل ، ومع اعتبار الموصوف يكون الإبدال جارياً على القاعدة : إذا كان البدل نكرة من معرفة يجب وصفها .. هذا على رواية الجرّ ، وفيه رواية أخرى وهي رفع خير ، قال أبو الحسن الأخفش في شرح نوادر أبي زيد : ومن روى : خيرٌ منك بالرفع فكأنه قال : هو خيرٌ منك ؛ والبيت لشمير بن الحارث الضبيّ . والتحمحم صوت الفرس إذا طلب العلف ، وصهيل الفرس صوته مطلقاً ، فهو من عطف العام على الخاص .

(ولا من ظاهر) ـ نحو : رأيت زيداً إياه .

(وما أوهم ذلك جعل توكيداً) ـ كالمثالين السابقين . قال المصنف : ومثلت بهما[1] جرياً على عادة المصنفين ، والصحيح عندي أن نحو : رأيت زيداً إياه ، لم يسمع في كلام العرب ، نثره ونظمه ، ولو استعمل كان توكيداً ، وأما رأيتك إيّاك ، فسبق الكلام فيه ؛ وجعل الزمخشريّ من أمثلة البدل : مررت بك بك ، وهذا توكيد لفظي ، وإلاّ لم يكن للتوكيد اللفظي مثال يختص به .

(إن لم يُفِدْ إضراباً) ـ نحو : إياك إياي قصد زيدٌ ، وما مثل به من بدل المضمر من المضمر أو الظاهر ، هو بدل الشيء من الشيء ، وأما بدل الاشتمال وبدل البعض فنحو : حُسن الجارية أعجبتني هو ، وثلث التفاحة أكلتها إياه ، وحُسن الجارية أعجبتني الجارية هو ، وثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه ؛ وفيهما ما تقدم ، وفي الصور خلاف من جهة الربط بتقدير البدلية ، فمن جعل البدل معمولاً لعامل المبدل منه أجاز ، ومن جعله على التكرير ، منهم من منع ، لخلوّ الخبر عن الربط ، ومنهم من أجاز نظراً إلى المعنى ، كما في : زيد نعم الرجل ، وأفهم كلام المصنف جواز إبدال ظاهر من مضمر ، وستأتي المسألة .

(فإن اتحدا معنى سمي بدل كل من كل) ـ هكذا عبَّر الجمهور ، ولا يطرد ، لوقوعه حيث لا يصدق ذلك ، نحو :﴿ إلى صراط العزيز الحميد[2] اللهِ ﴾ ، والجيِّد أن يقال : بدل موافق من موافقٍ ؛ وبعض المغاربة يقول : بدل الشيء من الشيء ، والمقصود إبدال لفظ من لفظ ، مع كونهما لمعنى واحد ، إما حقيقة نحو : رأيت أخاك زيداً ، أو مجازاً نحو :

٤١٤ ـ أحبُّ رَيَّا ما حييتُ أبداً ولا أحب غيرَ ريَّا أحدا[3]

---

(١) في (ز ، غ) : وتمثيله بها .

(٢) إبراهيم : ٢١١

(٣) لم أجده في مراجعي ، والشاهد فيه إبدال لفظ من لفظ ، مع كونهما لمعنى واحد مجازاً في =

فأبداً في معنى ما حييت تجوزاً .

(ووافق أيضا في التذكير والتأنيث) ـ نحو : رأيت[1] أخاك زيداً ، أو جاريتك هنداً .

(وفي الإفراد وضدّيه) ـ وهما التثنية والجمع نحو : عرفت ابنيك المحمَدَين ، وأصحابك الزَّيدِين .

(مالم يُقصد التفصيلُ) ـ فلا يطابق نحو : «فأذن لها بنَفَسين : نفسٌ في الشتاء ، ونفسٌ في الصيف »[2] ،قال :

٤١٥ ـ وكنتُ كذي رجلين : رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشَلَّتِ[3]

وقد يقع التفصيل[4] بلفظ بعض ، نحو :ضربت الناس ، بعضهم قائماً ،

= قوله : ما حييت أبداً ، فإن أبداً في معنى ما حييت تجوُّزاً .

(١) في(ز) : ما رأيت أخاك زيداً ، وجاريتُك هندٌ ، وفي (غ) : رأيت أخاك زيداً ، وجاريتك هند

(٢) « اشتكت النار إلى ربها .. فأذن لها بنفسين » الخ رواه البخاري ومسلم والترمذي عن أبي هريرة ـ جامع الأصول ١١ /١٤٦

(٣) في المقتضب ٤ / ٢٩٠ : فكنت كذي رجلين .. البيت بالفاء ، قال : يُنشَد رفعاً وخفضاً ، وفي الحاشية للشارح المحقق : استشهد به سيبويه ١ / ٢١٥ على أنه يجوز في رجل .. ورجل ... الجرّ على الإبدال ، أو القطع بالرفع ، على قطع البدل بجعله خبراً لمبتدأ محذوف . وقدر البغدادي المبتدأ المحذوف بقوله : هما ، فيكون الكلام جملة واحدة ، أو التقدير : إحداهما رجل صحيحة ، والأخرى رجل .. فيكون الكلام جملتين ..

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٢٨ : قاله كثير عزة ـ ديوانه ١ /٤٦ ـ واختلف في معناه ، فقيل : تمنى أن تشل إحدى رجليه ، وهو عندها ، حتى لا يرحل عنها ، وقيل : لما خانته عزة العهد فزلت عنه ، وثبت هو عليه ، صار كذي رجلين ..الخ وقيل إنه بين خوف ورجاء ، وقيل : تمنى أن يضيع قلوصه فيبقى في حيها ، فيصير كذي رجلين ..الخ ، وعطف الثانية على الأولى ، لأن البدل منه مثنى ، فوجب أن يؤتى باسمين ، وهذا يسمى بدل المفصل من المجمل .

(٤) في (د) : بدل التفصيل ، قال ابن هشام في المغني ٢ /٤٧٢ : ويسمى بدل التفصيل .

وبعضهم قاعداً ، ولم يطابق أيضاً مع المصدر ، قال تعالى :﴿ مفازاً ،حدائق وأعنابا ﴾[1]

(وقد يتحدان لفظا ، إن كان مع الثاني زيادة بيان) ـ كقراءة يعقوب :﴿ وترى كُلَّ أمةٍ جاثيةً ، كُلَّ أمةٍ تُدْعَى إلى كتابها ﴾[2] ، قال ابن جني : أبدل الثانية من الأولى ، لأن الثانية ذكر سبب الجُثُوِّ .

(ولا يُتبع ضمير حاضر ، في غير إحاطة ، إلا قليلا) ـ فالإحاطة نحو :﴿ تكون لنا عيداً ، لأَوَّلنا وآخرنا ﴾[3] ، ونحو : أكرمتكم أصاغركم وأكابركم ، وأما غيرها فالبصريون ، إلاَّ الأخفش ، على المنع ، والكوفيون على الجواز ، واحتج بقوله تعالى :﴿ الذين خسروا أنفسهم ﴾[4] ، وقول حُميد :

٤١٦ ـ أنا سيف العشيرة فاعرفوني حُميداً قد تَذرَّيْتُ السَّناما[5]

(١) النبأ : ٣١ ، ٣٢

(٢) الجاثية :٢٨

(٣) المائدة : ١١٤

(٤) الأنعام : ١٢ : ﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة لاريب فيه ، الذين خسروا أنفسهم فهم لايؤمنون ﴾

(٥) في خزانة الأدب للبغدادي ٥ /٢٤٢ (٣٩٠) : وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثامن والسبعون بعد الثلاثمائة : أنا سيف العشيرة ... البيت ، قال : وحُميداً بدل من ياء اعرفوني ، لبيان الاسم ، أو هو منصوب على المدح ، قال أبو بكر الخفاف في شرح الجمل : قال الزجاج : حُميداً بدل من الياء ، وهذا لاحجة فيه ، لاحتمال أن يكون منصوباً بإضمار فعل على المدح ، كأنه قال : فاعرفوني مشهوراً ،وأناب قوله : حُميداً مناب قوله : مشهوراً ، لكونه عَلَمًا .

وحميد يروى مصغَّراً ومكبراً ، وأنشد صاحب الصحاح بدله : جميعاً ؛ وتذرَّيْتُ السَّنام بمعنى علوته من الذِّروة والذُّروة ، بالكسر والضم ، وهو أعلى السنام ، وحقيقة تذرَّيت السنام علوت ذروته ،

ونسب يا قوت هذا البيت في حاشية الصحاح إلى حُميد بن بحدل ، شاعر إسلامي ؛ وقال ابن الأعرابي : بَحْدَلَ الرجلُ إذا مالت لثتُهُ أي لحم أسنانه ، وقال الأزهري : البحدلة الخفة في السعي ... وحميد مضاف إلى جدِّه ، لأنه حميد بن حريث بن بحدل من بني كلب بن وبرة ، وينتهي نسبه إلى قضاعة .

فالذين بدل من ضمير الخطاب في : ﴿ ليجمعنكم ﴾ ، وحميداً بدل من الياء[1] ؛ وأفهم قوله : ضمير حاضر ، جواز ذلك مع الغائب كثيراً ، وهو كما ذكر ، ومنه

٤١٧ ـ على حالةٍ لو أنَّ في القوم حاتماً على جوده لضَنَّ بالماء حاتم[2]

فحاتم بدل من الهاء في : جوده ؛ وحكى سيبويه عن الخليل : مررت به المسكين .

(ويُسمَّى بدل بعض إن دل على بعض الأول) ـ نحو : مررت بقومك ناسٍ منهم ؛ والبصريون يرون وقوع بعض الشيء ، على أقله ونصفه وأكثره ، والكسائي وهشام يوقعانه[3] على ما دون نصف الشيء ، وقال ابن الأعرابي : العرب تسمى النصف بعضا ،فعلى الأول يجوز : قبضت المال نصفه أوثلثيه ، على أنه بدل بعض ، وعلى الثاني ليس من بدل البعض ؛ وشرط بعض المغاربة في بدل بعض صحة الاستغناء بالمبدل منه ،فيجوز لذلك : جدع زيد أنفه ، ويمتنع : قطع زيدٌ أنفه .

(وبدلَ اشتمالٍ ، إن بايَنَ الأولَ ، وصحَّ الاستغناءُ به عنه[4] ، ولم يكن بعضه) ـ فخرج بالمباينة البدلُ الموافق ، وبالاستغناء بدلُ الإضراب والغلط ، والقصدُ صِحَّةُ الاستغناء بالأول ، وبالثالث بدلُ بعض ، وذلك نحو : عجبت من

(١) في قوله : فاعرفوني .

(٢) في شرح شذور الذهب صـ ١٠٩ : وإبدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل ، وذلك أن الظاهر إن كان بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً ، كقوله تعالى : ﴿وما أنسانيه إلاَّ الشيطانُ أن أذكره ﴾ ـ الكهف : ٦٣ ـ فأن أذكره بدل من الهاء في أنسانيه ، بدل اشتمال ، ومثله : ﴿ ونرثه ما يقول ﴾ ـ مريم : ٨٠ ، وقول الشاعر : على حالة ..البيت ، إلاَّ أن هذا بدل كل من كل . والشاهد هنا إبدال حاتم من ضمير الغيبة في جوده ؛ والبيت كما في معجم شواهد العربية للفرزدق ، قال : وليس في ديوانه ، وأنا لم أجده في نسخة صادر ـ بيروت ـ التي تحت يدي .

(٣) في النسخ الثلاث : يوقعونه ، فلعله سهو من النساخ .

(٤) سقطت من (ز)

زيـدٍ ، حلمِـه أو قراءتِـه ، ونحـو :﴿ عن الشهرِ الحرامِ ، قتـالٍ فيـه ﴾[1] ، ودُعيَ زيدٌ إلى الطعامِ ، أكلِه ، و﴿ قُتِل أصحـابُ الأخـدودِ ، النَّـارِ ﴾[2] ؛ ولا بـد من صحة الاستغناء بالأول ، فلو كان الملابسُ لايغني عنـه الأول كالأخ والعم ، وجيء بـه بـدلاً ، فهـو بـدل إضراب أو غلـط ، قـالــه المصنف ، وحكى البصريـون عن الكوفيين إجازة : مررت بزيدٍ ابْنِهِ ، كما جاز : سُلبَ[3] زيدٌ ثوبُه ، وخَطَّؤوهم في ذلك ، للفرق ، بأن في سلب دلالة على المسلوب .

(وبدلَ إضرابٍ أو بَداءٍ ، إن باينَ الأولَ مطلقاً وقصداً) ـ عنَى بمطلقـاً أنـه ليس موافقاً ولا ملابساً بوجه ؛ فخرج بـدل الشيء ، وبـدل بعض وبـدل اشتمال ؛ وخرج بقصداً بدلُ الغلط ؛ وهذا البدل يجري مجرى المعطوف ببل ، ويقـال لـه : بدل الإضراب ، وبدل البداء نحو :أعـطِ السـائلَ رغيفـاً درهمـا ، أمرت برغيف ثم رقَّ قلبـك فـأضربت وأبـدلت الـدرهم ، ولـو جيء ببـل لحسُنَ ، لكن يـزول اسم البدل ، ومنـه مـا حكى أبو زيـد : أكلت لحمـاً سمكاً تمراً ، وأنكره بعضهم ، ويجعل هذا على حذف العاطف ؛ ويشهد لصحته قولـه عليـه السلام :« إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى عشرها »[4] وقد ذكر سيبويه بدل البداء .

(وإلا فبـدل غلـط) أي وإلا يقصـد ، بل قصـد الثـاني فقـط نحو : مررت برجـل حمـــار ، أردت أن تقـول : مررت بحمار ، فغلطت أو نسيت ، ذكره سيبويه ، وقال خطَّاب الماوردي : لايوجـد هـذا في كلام العرب ، لا نثرهـا و لا نظمها ، وقال : إنه عني بطلب ذلك في الشعر والكلام فلم يجده ، وإنه طالب بـه غيره فلم يعرفه ؛ وقال ابن السيد وغيره إنه وجد في الشعرِ ، وجعلوا منـه قول ذي الرمة :

---

(١) البقرة : ٢١٧ : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه ﴾ ؟

(٢) البروج : ٤ ، ٥

(٣) في (ز ،غ) : سرق ، وفي التعليق قال : وخَطَّؤوهم في ذلك ، للفرق ، بأن في سلب دلالة على المسلوب .

(٤) أحمد ٤ ، ٣١٩ ، ٣٢١

٤١٨ ـ لميــــاءُ ، في شفتيهــــــاحُــوَّةٌ لعَسٌ   وفي اللّثـــات وفي أنيــابهـــا شنَبُ[1]

فالحوة السواد ، واللَّعَس سواد مُشْرَبٌ بحمرة ، وخرج على التقديم والتأخير ، أي في شفتيها حمرة ، وفي اللثات لعَس ، وفي أنيـابهـا شنب ، وأيـد بـأن ذا الرمـة يوجد في شعره التقديم والتأخير كثيراً ، وقال المبرد : لا يـأتي في كلام مستقيم ، بل في لفظ الغلاط .

(ويختص بدلا البعض والاشتمال باتّباعهما ضميرَ الحاضر كثيراً) ـ نحو :

٤١٩ ـ وهم ضربــــــوك ذات الرأس حتى   بــدت أم الــدمــاغ من العظـــام[2]

ونحو

٤٢٠ ـ ذَريني إن أمرَكِ لن يُطـــاعــــا   ومـــا ألفيتِني حلمي مُضـــاعـــا[3]

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبـان ٣ /١٢٧ : قـالـه ذو الرمـة غيـلان ـ ديـوانـه /٥ ـ ولَمياء فَعلاء من اللَّمى بـالفتح ، وهي سمرة في بـاطن الشفـة ، وهو مستحسن ، وارتفـاعـه على أنـه خبر مبتـدأ محـذوف أي هي لميـاء ، وحُوَّة مبتـدأ خبره في شفتيهـا ، وهو حمرة في الشفتين تضرب إلى السواد ، والشاهد في لعس فإنه بدل غلط من حوة ، فإنه حمرة في باطن الشفـة ، واحتج بـه على المبرد في دعواه أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب مطلقاً ؛

وفي الدرر ٢ / ١٦٢ : استشهد به على أن بدل الغلط يكون في الشعر كالمثال في البيت ، وعلة منعه أن الشعر يقع في الغالب عن تروٍّ.. قال في الهمع : ورد بأنه من باب التقـديم والتـأخير ، وتقـديره : في شفتيها حوة ، وفي اللثات لعس ، وفي أنيابها شنب ، وهذا التأويل نسبه أبو حيـان لأحـمد بن عبـد النور المالقي ، وفيه أيضاً قبل هذا : وتأول المانعون ذلك ، فقال أبو بكر بن خطاب : اللعس مصـدر وصفت به الحوة تقديره : حوة لعسـاء ، كما تقول : حكم عـدل ، وقول فصل ، أي عـادل وفـاصل ، وقـد رد هـذا التخريج في البيت لأن النعت لم يستقر فيه أن يغير المنعوت عن معنـاه ، إنمـا يقر المنعوت على دلالتـه ، ويزيده بياناً .

(٢) في (ز) : أم العظام من الدماغ ؛ وهذا البيت شاهـد على جواز الإبـدال من ضمير المخـاطب في قوله : ضربوك ذات الرأس ، حيث أبدل ذات الرأس من ضمير المخاطب في : ضربوك .. قـال ا بن جني : إنما يجوز البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب إذا كان بدل البعض أو بدل الاشتمال ، نحو قولك : عجبت منك عقلك ، وضربتك رأسك ؛ ومن أبيات الكتاب في ذلك : ذريني .. البيت .

(٣) في سيبـويـه ١ /٧٨ (١٥٦) : وقـال رجـل من بَجيلـة أو خثعم ... وفي العيني ، كما في معجم =

وأفاد بذكر الاختصاص أن إبدال الظاهر من ضمير الغائب يكون فيهما[1] ، وفي بدل الشيء نحو : مررت به أبي عبد الله ، وقد سبق ذلك ، ونحو : زيد عجبت منه حُسْنِه ، والقوم ضربت وجوهها أوّلها .

(ويتضمَّن ضمير أوما يقوم مقامه) ـ نحو : ضربت زيداً رأسه ، وأعجبتني الجارية حُسْنُها ؛ ويُقدَّر الضميرُ للدلالة نحو : ﴿ مَنِ استطاع إليه سبيلاً[2] ﴾ أي منهم ، ويقوم ألْ مقام الضمير ، ومنه : ﴿ النَّارِ ذاتِ الوقود[3] ﴾ .

(**فصل**) :(المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول) ـ هذا مذهب الفارسيّ والرماني وخطاب الماورديّ .

(خلافاً لمن جعله الثاني) ـ وهو قول الفارسيّ في الحجة .

(أوالعامل) ـ وهو قول المبرد والسيرافيّ وابن[4] خروف ؛ قال المصنف : والصحيح الأول ، والآخران لايطردان ؛ فمن الاشتمال : أعجبني زيدٌ كلامُه ،

= شواهد العربيةنسبه إلى عديّ بن زيد العباديّ ، وكذلك في الدرر ٢ /١٦٥ ـ قال : استشهد به على إبدال الظاهر من ضمير الحاضر ، لما أفاد الاشتمال ، والبيت من شواهد سيبويه والرضي ، على أن قوله : حلمي بدل اشتمال من ياء المتكلم قبله ؛ ورواية الرضي : إنَّ حكمك ... قال ا بن جني في إعراب الحماسة : إنما يجوز البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب ، إذا كان بدل بعض أو بدل اشتمال ، كما في البيت ..

وقوله : ذريني خطاب لامرأته ، أي اتركيني ودعيني ، وجملة : إن أمرك .. مستأنفة للتعليل ، وما ألفيتنيـ ... معطوفة على الجملة المستأنفة ؛ وروى العيني : ولا ألفيتني ، والتاء فاعل ألفيت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، وحلمي بدل من الياء ، ومضاعا مفعول ثان لألفى ، يقول لها : ذريني من عذلك ؛ فإني لاأطيع أمرك ، ولا وجدتني سفيها مضيعاً حلمي ، وعقلي يأمرني بإتلاف مالي في اكتساب الحمد

(١) أي في بدل البعض وبدل الاشتمال .

(٢) آل عمران : ٩٧ : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾

(٣) البروج : ٥ : ﴿ قُتل أصحابُ الأخدود . النَّارِ ذات الوقود ﴾ .

(٤) في (د) : وابن جني .

والثاني غير مستمل على الاول ، ومنه : ﴿ قتالٍ فيه[1] ﴾ والعامل غير مشتمل على البدل ، كذا قال ، وفي الثاني نظر .

(والكثير كون البدل معتمداً عليه) ـ نحو : إنَّ هنداً حُسنُها فايقٌ ، وإنَّ زيداً نجابتُه بيِّنةٌ ، وإن زيداً عينُه حسنةٌ ، وإنَّ هنداً طرفُها غنجٌ ، وقال تعالى : ﴿ ويومَ القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوهُهم مُسودَّةً ﴾[2] في قراءة من نصب[3] ، فمسودَّةً حال من البدل ، وكلُّ اسم صحَّ كونهُ بدلاً ، وكونُه مبتدأ خبرهُ ما بعَده ، فالرفع بالابتداء أقيس ، قاله سيبويه ، وقال : إنه الأكثر في كلامهم ، ومنه : ﴿ وجوهُهم مسودةٌ ﴾[2] بالرفع ، قراءة السبعة .

(وقد يكون في حكم الملغَى) ـ كقوله :

٤٢١ ـ إن السيوفَ ، غُدوَّها ورَواحَها تركت هَوازنَ مثلَ قَرْن الأعضبِ[4]

جعل الخبر للسيوف ، وألغى البدل ، ولولا ذلك لقال : تركا .

---

(١) البقرة : ٢١٧ : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه ﴾

(٢) الزمر : ٦٠

(٣) في (غ) : في قراءة من نصب « مسودة » حالاً من البدل .

(٤) في الخزانة : ٥ / ١٩٩ الشاهد :٣٧١ ـ قال : قوله : غدوَّها بدل من السيوف ؛ قال المبرد في الكامل : هو بدل اشتمال ، وقد روعي المبدل منه في اللفظ ، بإرجاع الضمير إليه من الخبر ، ولم يُراعَ البدل ، ولو روعي لقال : تركا بالتثنية . وهذا أيضا كلام أبي علي في إيضاح الشعر ، وفيه أنه يحتمل أن نصب غدوَّها على الظرف ، وكأنه قال : إن السيوف وقت غدوها ورواحها .
وهوازن أبو قبيلة ، والأعضب ، بإهمال العين ، قال صاحب العباب : العَضْباء الشاة المكسورة القرن الداخل ، وهو المَشاش ، ويقال : هي التي انكسر أحد قرنيها ، وقد عَضِبَتْ بالكسر ، وكبش أعضب بَيِّنَ العضب . والشاهد من قصيدة للأخطل ـ ديوانه : ٢٨ ـ
وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : ٣ / ١٣٢ قال الصبان : قوله : تركت ـ في البيت ـ فيه الشاهد ، فإنه خبر ، أنثه اعتماداً على المبدل منه ، والأعضب ولد البقرة إذا طلع قرنه ، وقيل ما كسر قرنه ، وهو أنسب بالمقام .

(وقد يُستغنَى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه) ـ نحو : أحسن إلى الذي صحبت زيداً ، بنصب زيداً بدلاً من الهاء المقدَّرة ، أي صحبته ، ويُجرُّ بدلاً من الذي ، ويرفع خبر مبتدأ[1] ؛ وقال السيرا فيّ وغيره : ينوى بالبدل حلوله محل المبدل منه ، وفرع على ذلك أنه لايحسن : جاء الذي ضربت سعيداً ، بنصب سعيداً ، بدلا من الهاء المقدرة ، وضعف بأن البدل من جملة أخرى .

(ويُقرَنُ البدل بهمزة الاستفهام ، إن تضمَّن متبوعُه معناها) ـ نحو : كيف زيدٌ ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ ؟ ومن في الدار ؟ أزيدٌ أم عمرٌو ؟ ومتى تجيء ؟ أيوم الجمعة أم يوم السبت ؟ . واقتضى كلامه أنه إن صرّح بالأداة لم يقرن نحو : هل أحدٌ جاءك ؟ زيدٌ أم[2] عمرو ؟ واسم الشرط كاسم الاستفهام ، فيقرن البدل بإنْ نحو : متى تقمْ ، إن ليلاً أونهاراً أقُمْ ، ومَنْ تضربْ ، إن رجلاً أوامرأة أضربْ .

(وقد تبدل جملة من مفرد) ـ نحو : عرفت زيداً أبُو مَنْ هو ، فالجملة بدل من زيد ، أي أبوته ؛ وفي البسيط منع إبدال الجملة من المفرد ، وفي المثال المذكور قولان آخران : الحالية والمفعولية ، بتضمين عرفت معنى علمت المتعدية إلى اثنين وخرج على إبدال الجملة من المفرد قوله :

٤٢٢ ـ لقد كلمتني أم عمرو بكلمة   أتصبرُ يومَ البَيْن أم لستَ تصبرُ[3]

(وَيبدلُ فعلٌ من فعل موافق في المعنى ، معَ زيادة بيان) ـ نحو :

---

(١) زاد هنا في (د) : محذوف .

(٢) في (ز) : أو عمرو .

(٣) في المغني : ٢ / ٤٥٦ شاهد : ٦٩٦ : لقد أذهلتني ، وفي النسخ الثلاث : لقد كلمتني .. قال ابن هشام في باب : ما افترق فيه عطف البيان والبدل : الثالث : أنه ـ أي عطف البيان ـ لايكون جملة ، بخلاف البدل .. وهو أصح الأقوال في : عرفت زيداً أبُو مَنْ هو . وقال : لقد أذهلتني أم عمرو ـ البيت . والشاهد في قوله :

بكلمة : أتصبر ... الخ حيث وقعت جملة أتصبرُ بدلاً من كلمة . ولا يعرف قائله .

﴿ يُضاعَفْ له العذابُ[1] ﴾ ، وفي البسيط : اتفقوا على بدل الشيء ، وأما الاشتمال فقيل : ممتنع ، والفعل لايشتمل على الفعل ، وقيل جائز ، ومنه : ﴿ يضاعفْ له العذاب[1] ﴾ ، وبدل الغلط أجازه سيبويه وجماعة ، والقياس يقتضيه ، وبدل البعض ممتنع ، فالفعل لايتبعَّض .

(وما فُصِّلَ به مذكورٌ ، وكان وافياً ، ففيه البدلُ والقطعُ) ـ نحو : مررت بالرجال : زيد وعمرو وخالد ، وثلاثة : قرشيّ وتميميّ وأسديّ .والمراد بالوافي مايصح إطلاقه على المذكور ؛ وجاز القطع في هذا كما جاز في الواحد نحو : مررت بزيد أخيك ، نص سيبويه على جواز الإبدال فيه والقطع ، وكذلك الأخفش ، وهو قبيح عند أصحابه ، إلاَّ في الطول نحو : ﴿ بِشَرٍّ مِنْ ذلكم النارُ[2] ﴾ .

(وإن كان غيرَ وافٍ تعيَّن قطعهُ ، إن لم يُنْوَ معطوفٌ محذوفٌ) ـ كما في الحديث : « اجتنبوا السبعَ الموبقات : الشركُ بالله ، والسحرُ[3] ... » أي منهنَّ ، وكذا : ﴿ مقامُ إبراهيمَ[4] ﴾ أي منها ، ولقيت ثلاثة : زيدٌ وعمروٌ ، أي منهم ؛ والبدل ممتنع ، إلاَّ إذا نوي معطوفٌ محذوفٌ ، كما في الخبر المذكور ، من رواية : « اجتنبوا السبعَ الموبقات : الشركَ بالله ، والسحرَ .. » بالنصب على تقدير : وأخواتها ، لما ثبت في الخبر ، أن الموبقات سبع ، واقتصر على اثنتين هنا ، تنبيهاً على أنها أحق بالاجتناب .

(ويُبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ، ثم بعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم

---

(١) الفرقان : ٦٩ : ﴿ ومَنْ يفعلْ ذلك يَلْقَ أثاماً . يُضاعَفْ له العذابُ ﴾
(٢) الحج : ٧٢ : ﴿ قل أفأنبئكم بشرٍّ من ذلكم ؟ النار وعدها الله الذين كفروا ﴾ .
(٣) أخرجه البخاري في : ٧٦ كتاب الطب ، : ٤٨ باب الشرك والسحر من الموبقات .
(٤) آل عمران : ٩٧ : ﴿ فيه آياتٌ بيناتٌ ، مقامُ إبراهيمَ ﴾ .

بالبدل ، ثم بالنسق) ـ نحو : مررت بأخيك الكريم محمد نفسه رجلٍ صالحٍ ورجلٍ آخر ، وذلك لأن النعت كجزء من متبوعه ، وعطف البيان جارٍ مجراه ، والتوكيدُ كعطف البيان فى جريانه مجرى النعت ، والبدل تابع كلا تابع ، لأنه كالمستقل ، وأخر النسق لتخلل الواسطة[1] .

☆ ☆ ☆

(١) أي أداة العطف .

٤٧ ـ باب المعطوف عطفَ النَّسَق

الكوفيون يقولون : باب النسق ، وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة .

(وهو المجعول تابعاً بأحد حروفه) ـ أي حروف العطف ، وبالقيد خرج ما عدا عطف النسق من التوابع .

(وهي : الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو وبل ولا) ـ وفي حتى وأم خلاف ، أهما من حروف العطف أم لا ؟ وسيأتي ذكره .

(وليس منها لكن ، وفاقاً ليونس) ـ فهي عنده للاستدراك لا للعطف ، والعطف بما قبلها من واو ، ولم يسمع من كلام[1] العرب استعمالها بغير واو فتقول : ماقام زيدٌ ، ولكن عمرو ، وقول النحويين : لكن عمرو ، من كلامهم لا من كلام العرب .

وقيل : لكن عاطفة ، ولا تجوز الواو حينئذ ، وهو قول أكثر النحويين ، ومنهم الفارسيّ ، وقيل : عاطفة ، ولا بد من الواو ، وهي زائدة ، واختاره ابن عصفور ، وحمل عليه مذهب سيبويه والأخفش ؛ وقيل : عاطفة ، وأنت في الواو بالخيار ، قاله ابن كيسان ، وعلى أن العطف للواو ، قيل : من عطف المفرد ، وهو قول الأكثرين ، وقيل : من عطف الجمل ، والتقدير : ولكن قام عمرو ، واختاره المصنف .

(ولا إمَّا ، وفاقاً له ولا بن كيسان وأبي عليّ) ـ خلافاً للرمَّانيّ ، والكلام

---

(١) في د : من لسان العرب

في[1] الثانية نحو : قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ ، والعطف عند الأوَّلين للواو ؛ وأطلق عليها سيبويه العطفَ توسُّعاً ، إذ كانت صاحبة المعنى ، ومخرجة للواو عن الجمع ، وأما :

٤٢٣ ـ لا تتلفوا آبالكم أيْما لنا أيْما لكم[2]

فلا حجة فيه على أن العطف لإمَّا ، لأنه من الضرورات النادرة ، والقائل إنها تعطف ، لا يرى إخلاءها من الواو قياساً على هذا البيت[3] .

(ولا إلاَّ ، خلافاً للأخفش والفراء) ـ وجعل الأخفش من ذلك :

﴿ إلاَّ الذين ظلموا منهم ، فلا تخشوهم[4] ﴾ ، والفراء :﴿ إلاَّ ما شاء ربُّك[5] ﴾ في الآيتين .

وخرجت الأولى على أن الذين مبتدأ خبره فلا تخشوهم ، وإلا بمعنى لكن ، وإلاَّ ما شاء على الاستثناء ، فلأهل النار أنواع من العذاب غير النار ، ولأهل الجنة أنواع من النعيم غير الجنة .

---

(١) زاد هنا في (د) : إمَّا

(٢) في الدرر : ٢ / ١٨٢ برواية : لا تفسدوا آبالكم .. قال : استشهد به ـ أي السيوطيّ في همع الهوامع ـ على أن ميم أمَّا الأولى تبدل ياء ، مع فتح الهمزة أو كسرها ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وقوله : وربما استغنى عن واو أمَّا ، قال الراجز :

لاتفسدوا آبالكم ... البيت ، بفتح الهمزة ؛، وإبدال الميم ياء ، وسيأتي في الذي بعده :

٤٢٤ ـ يا ليتما أمُّنا شالت نعامتها أيما إلى جنة أيما إلى نار

أن ذلك مقيد بتخفيف أمَّا ، أي حذف الواو ، وآبال جمع إبل ، والإبل اسم جمع ، وفي القاموس أنه واحد يقع على الجمع ، والصحيح أنه اسم جمع ، لأنه لا يقال للجمل الواحد إبل ، قال ! ولم أعثر على قائله .

(٣) سقطت من (ز ، غ)

(٤) البقرة : ١٥٠ والمائدة : ٣

(٥) هود : ١٠٧ ، ١٠٨

(ولا ليس ، خلافاً للكوفيين) ـ وكذا حكاه عنهم النحاس وغيره ، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين ؛ وهي كـ لاَ في العطف ، فيقولون : قام زيدٌ ليس عمروٌ ، كما يقال : لا عمرو ، وفي صحيح البخاري ، من قول أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه :

بأبي شبيه بالنبيّ ليس شبيهٌ بعليّ

كذا ثبت برفع شبيه ، وخرج على أن ليس على بابها ، والخبر محذوف ، أي ليْسَهُ .

(ولا أي ، خلافاً لصاحب المستوفَى)[١] ـ وهو مذهب الكوفيين[٢] نحو : هذا الغضنفرُ أي الأسدُ ، وخرج على أن أيْ حرف تفسير ، وما بعدها عطف بيان ، ويوضح أنها غير عاطفة اطراد حذفها ؛ وأثبت هِشام العطف بكيف بعد النفي نحو : ما مررت بزيد ، فكيف عمرو[٣] ، حكاه ابن عصفور عن الكوفيين ، وقال سيبويه في : مامررت[٤] بزيد فكيف أخَيِّهُ : هذا رديء لا يتكلم به العرب ؛ وأثبت الكسائيُّ العطف بلولا ومتى نحو : مررت بزيد ، فلولا عمرو أو فمتى عمرو ، وأباه الفراء كالبصريين ؛ وأثبت الكوفيون العطف بأين وهلا ، مستدلين بقول العرب : هذا زيدٌ فأين عمرو ، ولقيت زيداً فأين عمراً ، وجاء زيدٌ فهلا عمروٌ ، وحكى بعضهم عن البغداديين أن كيفَ وهلاَّ وأين من أدوات العطف .

(فالستة الأوائل تشرك لفظاً ومعنى) ـ قيل : هذا[٥] هو الصحيح ، والأكثرون على أن أم وأو تشركان لفظاً لا معنى ، وهو ضعيف ، فقائل : أزيدٌ في

---

(١) أبو سعيد علي بن مسعود

(٢) زاد هنا في (د) : والمبرد

(٣) في (د) : بعمرو

(٤) في (ز . غ) : مررت .

(٥) في (ز . غ) : هذا هو الصحيح

الدار أم عمرو ؟ كل منهما عنده مشارك للآخر في جواز ثبوت الحكم له ونفيه عنه ، وكذلك أو فيما يجاء بها له من شك أوغيره .

(وبل ولا ، لفظا لا معنى) ـ نحو : ما قام زيدٌ بل عمرو ، وجاء زيدٌ لا عمرو .

(وكذا أم وأو ، إن اقتضيا[1] إضراباً) ـ كما سيأتي بيانه .

(وتنفرد الواو بكون مُتْبَعِها في الحكم محتملاً للمعية برجحان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة) ـ وهذا كلام مخالف لقول الناس ، فسيبويه وأكثر النحويين على أنها محتملة للمعاني الثلاثة ، ولا توجب الواو تقدم المتقدم ولا غيره ؛ وحكى السيرافيّ وغيره إجماع أهل البصرة والكوفة على ذلك ، لكن ليس الأمر على ذلك ، فمذهب هشام وقطرب وثعلب والزاهد وغيرهم أنها تقتضي الترتيب عند اختلاف الزمان ، فالمتقدم لفظا هو المتقدم في الزمان ، وممتنع عندهم تقديم المؤخر ، والصواب خلافه ؛ وقرأ بعض فصحاء العرب عند عمر بن عبد العزيز ، فقدَّم آخِرَ الزلزلة على ما قبله ، فقال عمر : يقدِّم اللهُ الخيرَ وتؤخِّرُه ؟ فأنشد :

٤٢٥ ـ خذا بطن هَرْشَى أو قفاها فإنما ... كلا جانبي هَرْشَى لهنَّ طريقُ[2]

يعني أن التقديم والتأخير سواء ، هكذا رد هذا المذهب ، وفيه بحث ظاهر .

---

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : إن اقتضتا

(٢) قائله عقيل بن علّفة في قصة أوردها صاحب الخزانة : ٢ / ٢٧٨ (٤ / ٤٨٣) برواية : خذوا وأورده صاحب الكشاف ـ الزمخشري ـ في تفسير الزلزلة ، وهَرْشَى بالفتح والقصر ثنية في طريق مكة ، حرسها الله ، قريبة من الجُحْفة ، يُرَى منها البحر ، وهذا مثل في التخيير ، ولهرشى طريقان ، من سلك أيها شاء أصاب ، وضمير لهنَّ للإبل ، والمعنى : ياصاحبيَّ سيرا في بطن هذه الثنية أو قفاها ، أي أمامها أو خلفها ، فإن كلا جانبيها طريق للإبل ، كأنه ظن أن التقديم والتأخير في هذا المقام لا يضر ، وهو غفلة عن المزايا القرآنية .

والوجه الاعتماد على نقل الحذاق من أئمة اللغة ، أنها لا تفيده[1] بعينه ، بل بواسطة الاستقراء ، وقائلو ذلك أعلم وأثبت من المخالفين ، وليس لمن خالف ما فيه رُوح .

(وبِعَدمِ الاستغناء عنها في عطف ما لا يُستغنَى عنه) ـ نحو : هذان[2] زيد وعمرو ، وإن إخوتك زيداً وعمراً وبكراً لنجباء[3] ، وسواء عبد الله وبشر ، وأجاز الكسائيّ في : ظننت عبدَ الله وزيداً مختصمين ، ثم والفاء وأو ، وأوجب البصريون والفراء الواو ، وقال الفراء : رأيت رجلا يقول : اختصم عبد الله فزيد .

(وبجواز أن يُعطفَ بها بعضُ متبوعها تفضيلاً) ـ نحو : ﴿ وجبريل وميكال ﴾[4] ، ﴿ والصلاة الوسطى ﴾[5] ، وزعم الفارسيّ وابن جني أن المعطوف عليه أريد به غير المعطوف .

(وعاملٌ مضمرٌ[6] على عامل ظاهر ، يجمعهما معنى واحدٌ) ـ نحو : ﴿ تَبوَّؤوا الدار والإيمان ﴾[7] أي اعتقدوا الإيمان ، لأن في تبوَّؤوا واعتقدوا معنى لازموا[8] ، وكذا قوله :

☆ وزجَّجنَ الحواجب والعيونا[9] ☆

ـ ٤٢٦ ـ

---

(١) أي لا تفيد الترتيب .

(٢) في (غ) : هذا زيد وعمرو .

(٣) في (د) : نجباء ، وفي (غ) : النجباء .

(٤) البقرة : ٩٨ ﴿ من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال ﴾ . .

(٥) البقرة : ٢٣٨ : ﴿ حافظوا على الصلواتِ والصلاةِ الوسطَى ﴾ .

(٦) أي وبجواز أن يعطف بها عامل مضمر ... الخ .

(٧) الحشر : ٩ : ﴿ والذين تبوؤا الدار والإيمان ﴾ .

(٨) في (د ، ز) : لازَمَ .

(٩) وصدر البيت : ☆ إذا ما الغانيات برزن يوما ☆

أي وكحلن العيونا ، إذ يجمعها معنى حسَّنَّ . وهذان مذهبان في المسألة جمعها المصنف ، أحدهما إضمار عامل موافق ، والثاني تضمين الأول معنى يصلح للمعمولين .

(وإن عطفتَ على منفيّ غير مستثنى ، ولم تقصد المعيَّة ، وَلِيَتْها لا مؤكِّدة) ـ نحو : ما قام زيدٌ ولا عمرو ؛ فبذكر لا ، يُعلَم نفي القيام عنهما مطلقاً ، أي في حال افتراق واجتماع ، ولو تُرِكَتْ لاحتمل إرادة نفي الاجتماع فقط .

واحترز بغير مستثنى من : قاموا إلاَّ زيداً وعمراً ، فلا يجوز : ولا عمراً ، وإن كان معنى إلاَّ زيداً لا زيداً ، لكن لا تعرض فيه ذلك اللبس ، فاستغنى عنها ، بخلاف المثال الأول ، ومثله : ﴿ وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم ﴾[1] .

(وقد تليها[2] زائدة إن أمن اللبس) ـ وهو عند فهم المعيَّة ببعض الجملة ،

= وفي الإنصاف ٢ / ٦١٠ ش ٣٩٢ : والبيت من كلام الراعي النميري ، واسمه عبيد بين حصين ، وبرزن ظهرن ، وزججن دققن ، رجل أزج وامرأة زجاء ، ومحل الاستشهاد في قوله : والعيونا ، فإن ظاهر الأمر أن هذه الكلمة معطوفة على الحواجب ، مع أن العامل في المعطوف عليه لا يصح أن يتسلط على المعطوف ؛ لأن العيون لا تزجج ، وإنما تكحل مثلاً ، ومن أجل هذا لم يرتض المحققون والأثبات من العلماء أن تكون هذه الواو قد عطفت العيون على الحواجب مع بقاء معنى زججن على معناها الأصلي ، بل ذهبوا إلى أحد طريقين : الأول : أن يكون قوله : العيونا مفعولاً به لفعل محذوف يناسبه ، وكأنه قال : زججن الحواجب وكحلن العيونا ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، والثاني : أن يتوسع في معنى زججن فتجعل بمعنى حَسَّنَّ أو جَمَّلْنَ ، مما يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد .

(١) سبأ : ٣٧ .

(٢) أي لا .

وتكـون لا زائـدة لتـأكيـد النفي السـابـق ، نحـو : ﴿ ولا المسيء ﴾[1] ، ﴿ ولا النور ﴾[2] ، ﴿ ولا الحرور ﴾[3] ، ﴿ ولا الأموات ﴾[4] .

(ويقـال في : ثُمَّ فُمَّ وثُمَّتْ وثُمَّتَ) ـ فـأبـدلوا من الثـاء فـاء ، كما قـالوا في جـدث جـدف ، وألحقـوا ثُمَّ التـاء سـاكنـةً ومتحركـة ، كما تلحـق رُبَّ ، قـال الأسود[5] بن يعفر :

٤٢٧ ـ بُـدِّلتُ شيبـاً قـد عـلا لِمَّتِي ... بعـد شبـاب حسَن مُعجبِ
صـاحبتُـه ثُمَّتَ فـارقتـه ... ليت شبـابـاً زال لم يـذهبِ[6]

(وتشركها الفاء في الترتيب[7] ، وتنفردُ ثُمَّ بالمهلة[8]) ـ

(والفاءُ العاطفة جملة أو صفة بالسببية غالباً) ـ نحو : ﴿ فتاب عليه ﴾[9] ، ﴿ فقضى عليه ﴾[10] ، ﴿ فاستغفر ربَّه ﴾[11] .

---

(١) غافر : ٥٨ : ﴿ وما يستوي الأعمى والبصير ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا المسيء ﴾ .

(٢) فاطر : ١٩ ، ٢٠ : ﴿ وما يستوي الأعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور ﴾ .

(٣) فاطر : ٢١ : ﴿ ولا الظل ولا الحرور ﴾ .

(٤) فاطر : ٢٢ : ﴿ وما يستوي الأحياء ولا الأموات ﴾ .

(٥) من شعراء المفضليات ص ٤٤٥ وما بعدها ، قال صاحب المفضليات : هو الأسود بن يَعْفُر بن عبد الأسود بن جندل بن نهشل ، وإليه نسبته : النهشليّ .. ولم أعثر على هذين البيتين ضمن مختاراته بالمفضليات ، وفي الخزانة ١ / ٤٠٦ : وهو شاعر مقدَّم فصيح من شعراء الجاهلية ، ليس بمكْثر .

(٦) الشاهد في قوله : ثُمَّتَ فارقتُه ، حيث ألحقت التاء بثُمَّ .

(٧) هذه العبارة من النسخة المحققة من التسهيل ، وقد سقطت من نسخ التحقيق الثلاث إلى قوله : بالمهملة ، ولم يتعرض لها الشارح ، وقد زاد في إحدى نسخ التسهيل بعد قوله : في الترتيب : (وليست كالواو في عدم الترتيب ، خلافاً لبعض النحويين) .

(٨) آخر العبارة التي سقطت من نسخ الشرح .

(٩) البقرة : ٣٧ : ﴿ فتلقَّى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ﴾ ، طه : ١٢٢ : ﴿ ثم اجتباه ربه فتاب عليه ﴾ .

(١٠) القصص : ١٥ : ﴿ فوكزه موسى فقضى عليه ﴾ .

(١١) ص : ٢٤ : ﴿ وظن داود أنما فتنَّاه ، فاستغفر ربه ﴾ .

(وقد يكون معها مهلة) ـ نحو : ﴿ فتصبح الأرض مُخْضَرَّةً ﴾[1] .

(وتنفرد[2] أيضا بعطف مفصَّل على مجمل ، متحدتين معنى) ـ نحو : ﴿ فقالوا : أرنا الله جهرةً ﴾[3] ، ﴿ فجعلناهنَّ أبكاراً ﴾[4] .

(وبتسويغ الاكتفاء بضمير واحد ، فيا تضمن جملتين من صلةٍ) ـ نحو : الذي يطير ، فيغضب زيدٌ ، الذُّبابُ ، والذي تقوم هندٌ ، فيغضب ، عمّرو .

(أو صفةٍ) ـ نحو : مررت برجل يبكي ، فيضحك عمرو ، وبامرأة يبكي زيدٌ فتضحكَ[5] .

(أو خبر) ـ نحو : خالدٌ يقوم ، فيقعد عمرو ، وهندٌ يقوم عمّرو فتقعدُ . ولو جيء في هذه المسائل بغير الفاء لم يَجُز ، لأن الفاء بما فيها من السببية تجعل ذلك كلاما واحداً نحو : الذي إن يَطِرْ فيغضب[6] زيدٌ الذبابُ .

(وقد تقع موقعَ ثُمَّ) ـ نحو : ﴿ فخلقنا العلقة مُضْغَةً ، فخلقنا المضغةَ عظاماً ، فكسونا العظامَ لحماً ﴾[7] . ومذهب جمهور البصريين أن الفاء ترتب مطلقاً ، وقال الجَرْميّ : إلاَّ في الأماكن والمطر ، فيقال : عفا مكان كذا فمكان كذا[8] ، ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا ، وإن كان الوقت واحداً ؛ وأثبت

---

(١) الحج : ٦٣ : ﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً ، فتصبح الأرضُ مُخْضَرَّةً ﴾ .

(٢) أي الفاء .

(٣) النساء : ١٥٣ .

(٤) الواقعة : ٣٦ .

(٥) في (غ) : يضحك زيد فتبكي .

(٦) في (د ، ز) : يغضب .

(٧) المؤمنون : ١٤ ، وسقطت من (د) الجملة الأولى ، والعبارة الأخيرة : العظام لحما ، وسقطت من (ز) العبارة الأخيرة فقط .

(٨) في (د) : يقال : عفا مكان كذا وكذا ، ونزل المطر بمكان كذا وكذا .

الفرَّاءُ تقدُّمَ ما بعد الفاء ، وجعل منه : ﴿ فجاءها بأسُنا ﴾[1] ونحوه ، وقال أيضا[2] : إن الفعلين الواقعين معاً ، إذا رجعا إلى معنى[3] واحد ، عطفت أيها شئت بالفاء ، نحو : أحسنتَ إليَّ فأعطيتَني ، وبالعكس[4] .

(وثُمَّ موقعَها) ـ كقوله :

٤٢٨ ـ كهَزِّ الرُّدَيْنيّ تحت العَجاج جرَى في الأنابيب ثم اضطربْ[5]

أي[6] فاضطرب .

وقيل إن ثُمَّ كالواو ، لا تُرتِّب ، ونسب إلى الأخفش والفراء وقطرب أيضا ، وجعل منه : ﴿ ثم جَعل منها زوجَها ﴾[7] ، ﴿ ثم قلنا للملائكة اسجدوا ﴾[8] .

(وقد يُحكم على الفاء وعلى الواو[9] بالزيادة ، وفاقا للأخفش) ـ في نحو :

---

(١) الأعراف : ٤ : ﴿ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً ﴾ .

(٢) في (ز) : وقال : إنما الفعلين الواقعين معا ، وهو خطأ واضح في التعبير .

(٣) في (غ) : سقطت : الواقعين ، ووضع : إلى فعل واحد ، موضع : إلى معنى واحد .

(٤) أي : أعطيتني فأحسنت إليَّ .

(٥) في الدرر ٢ / ١٧٤ : استشهد به على أن ثم تقع موقع الفاء في إفادة الترتيب بلا مهلة ، قال : إذ الهزّ مع الجري في الأنابيبَ يعقبه الاضطراب بلا تراخ ، والرُّدينيّ صفة للرمح نسب إلى امرأة اسمها رُدَينة ، كانت تقوّم الرماح ، والعجاج الغبار ، والأنابيب جمع أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصب ، والبيت من قصيدة لأبي دؤاد الإيادي ـ ديوانه ٢٩٢ ـ ؛ والشاهد بالمغني ١١٩ (١٢٤) ، والعيني ٤ / ١٣١ ، والتصريح ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠ ، والهمع ٢ / ١٣١ .

(٦) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٧) الزمر : ٦ : ﴿ خلقكم من نفس واحدة ، ثم جعل منها زوجها ﴾ .

(٨) الأعراف : ١١ .

(٩) زاد هنا في (د) : وثم ، وسيأتي حديث الشارح عن زيادتها بقوله : وأثبت بعضهم ... دليلا على أنه لم يثبت في المتن .

٤٢٩ ـ أراني إذا مـــا بِتُّ بِتُّ على هـــوًى فثُمّ إذا أصبحت أصبحت غــاديــا[1]

وقـال الأخفش : زعموا أنهم يقولـون : أخـوك فـوّجـد ، يريـدون : أخـوك

---

(١) اختلفت رواية هذا البيت ، كما اختلف الحكم حول الشاهد فيه ، فقد جاء في المغني والأشموني :

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هـــــوًى فثم إذا أمسيت أمسيت غــــاديــــا

وجاءت رواية الأشموني : عاديا بالعين المهملة ، وحققه الصبـان في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٩٥ ـ قال الأشموني في التنبيه : زعم الأخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة ، فلا تكون عاطفة ألبتة ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾ ـ التوبة ١١٨ ـ

وفي حاشية الصبان قـال : الهوى بـالقصر العشق وإرادة النفس ، وكأن الثـاني هو المراد في البيت ، يقول : أصبح مريـد الشيء ، وأمسي تـاركاً لـه ، يقـال عـدا فلان هـذا الأمر إذا تجـاوزه وتركـه ، ا هـ دماميني .

قال الشمني : وهذا يدل على أن عادياً بـالعين المهملـة ، وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمعجمة ، وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية ـ كما جاء بالتحقيق ـ قـال ابن القطـاع : غـدا إلى كذا أصبح إليه ، ا هـ كلام الشمني .

وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافي وقال : كذا روايـة أبي بكر ، ثم قـال : يقول : إن لي حـاجـة لا تنقضي أبدا . والبيت لزهير .

وقد جاء به ابن الشجري في أماليه ٢ / ٣٢٦ ، وابن هشام في المغني ١ / ١١٧ شاهداً على زيـادة ثم ، وفي الدرر ٢ / ١٧٢ قال : استشهد به على ما في البيت قبله ـ على أن الفاء ترد زائدة ـ قـال : والأصل ثم بغير فاء ، وهذا البيت استشهد به أبو حيان في شرح التسهيل على زيـادة الفـاء على روايـة الأخفش ، ثم قال : وقال المهاباذي : وقد تكون ثم زائدة على مذهب أبي عليّ والكوفيين نحو بيت زهير :

☆ وثم إذا أصبحت أصبحت غاديا ☆

وقال ابن هشـام في المغني ١ / ١١٩ في آخر حـديثـه عن ثُمَّ : مسـألـة : أجرى الكوفيون ثُمّ مَجرَى الفاء والواو في جواز نصب المضـارع المقرون بهـا بعـد فعل الشرط ، واستـدل لهم بقراءة الحسن : ﴿ ومن يخرج من بيتـه مُهـاجراً إلى الله ورسولـه ، ثم يـدركَـه المـوتُ ﴾ ـ النسـاء : ١٠٠ ـ بنصب « يـدرك » ، وأجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب ، فأجاز في قوله ﷺ :

« لا يبولَنَّ أحدُكم في المـاء الـدائم الـذي لا يجري ، ثم يغتسل منـه [بخـاري ـ وضوء ٦٨ ، ومسلم ـ طهارة ٩٤ ـ ٩٦ ، وترمذي ـ طهارة ٥١/] » ثلاثة أوجه : الرفع بتقـدير : ثم هو يغتسل ، وبـه جـاءت الرواية ، و الجزم بالعطف على موضع فعل النهي ، والنصب ، قال : بإعطاء ثم حكمَ واو الجمع ...

وقد جاء في كتاب الكواكب الدرية للشيخ محمد بن أحمد بن عبد البـاري الأهـدل ـ بـاب نواصب =

وَجد ؛ وقال أيضاً في المسائل الصغرى : تقول : كُنَّا ومن يأتنا نأته ، يزيدون الواو في باب كان ، ولا يحسن زيادتها ، أي لا يطرد في غير ذلك ، وخرج عليه أيضا : ﴿ وفتحت أبوابها ﴾[1] . وأثبت بعضهم زيادة ثُمَّ ، ونسبه للأخفش والكوفيين ، وخرج عليه : ﴿ ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾[2] .

(وقد تقع ثم في عطف المقدَّم بالزمان ، اكتفاء بترتيب اللفظ) ـ قال الفراء : العرب تستأنف بثم فعلاً وقع قبل الفعل الأول ، تقول : قد أعطيتك ألفاً ، ثم قد أعطيتك قبل ذلك ألفاً ؛ قال المصنف : ويمكن أن يكون منه : ﴿ ثم آتينا موسى الكتاب ﴾[3] وقبله : ﴿ ذلك وصاكم به ﴾[4] والوصية لنا بعد إيتاء موسى .

(فصل)[5] : (المعطوف بحتَّى بعضُ متبوعه) ـ بأن يكون واحداً من جمع نحو : ضربت القومَ حتى زيداً ، أو جزءاً من أجزاء نحو : أكلت السمكة حتى رأسَها ، فلا يجوز : ضربت الرجلَين حتى أفضلهما ، لأن المعطوف بها ليس واحداً من المذكورَين[6] .

المضارع ص ٦٩ ـ : ومنها ثم العاطفة ، عند بعض النحاة ، ومنه قول أنس بن مدركة الخثعميّ :

٤٣٠ ـ ☆ إني وقتلي سُليكاً ثم أعقلَه ☆

عند من نصب .

(١) الزمر : ٧٣ : ﴿ حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها ﴾ .

(٢) التوبة : ١١٨ .

(٣) ، (٤) الأنعام : ١٥٣ ، ١٥٤ : ﴿ ذلكم وصَّاكم به لعلكم تتقون . ثم آتينا موسى الكتاب ﴾ .

(٥) سقط لفظ : فصل ، من (ز) .

(٦) قال ابن هشام في المغني ١ / ١٢٧ : الثاني من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو ، إلاَّ أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه : أحدها أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط : أحدها أن يكون ظاهراً لا مضمراً ، كما أن ذلك شرط مجرورها ، ذكره ابن هشام الخضراويّ ، ولم أقف عليه لغيره . والثاني أن يكون بعضاً من جمع قبلها نحو : قدم الحاجُّ حتى المشاةُ ، أو جزء من كل نحو : أكلت السمكة حتى رأسَها ، أو كجزء نحو : أعجبتني الجارية حتى حديثُها ، ويمتنع أن تقول : حتى ولدَها .

(أو كبعضه) ـ وهو المختلط به نحو : خرج الصيادون حتى كلابُهم ، والجند حتى أثقالُهم . قال سيبويه : ولو قلت : كلمت العرب حتى العجم ، لم يَجُزْ ، ويُختبر شبه بعض[1] بإلاّ ، ولذا جاز : أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُها ، وامتنع : حتى ابنُها ؛ وقال الفراء في كتاب الحدود : يقال : أتصيد بكلبك الأرانبَ ؟ فتقول : نعم ، حتى الظباءَ ، لأنهنّ من الصيد . قال الصفار : وهذا خطأ عند البصريين ، وقال المصنف : قد يقدر المباين بعضاً بالتأويل نحو :

مكرر٢١٧ ألقى الصحيفةَ كي يخففَ رحلَه والزَّادَ ، حتى نعلَه ألقاها[2]

أي ألقى ما يثقله .

(وغاية له في زيادة أو نقص) ـ وهذا هو معنى قول النحويين : إن المعطوف بها لا يكون إلا عظيماً أو حقيراً أو قويا أو ضعيفا ؛ ووجهه أن حتى لما تتناهى إليه الأشياء ، قال المصنف : ودخل في الزيادة الأقدم والأعظم والأكثر ، وفي النقص الأصغر والأحقر والأقل ، وقد اجتمع الضعف والقوة في قوله :

٤٣١ ـ قهرناكمُ حتى الكماةَ فإنكم لتَخشَوْنَنا حتى بنينا الأصاغرا[3]

---

(١) وقال ابن هشام أيضا : والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع ، ولهذا لا يجوز : ضربت الرجلين حتى أفضلها ، وإنما جاز : حتى نعلَه ألقاها ، لأن إلقاء الصحيفة والزاد في معنى : ألقى ما يثقله ، على النحو المبين في البيت الآتي .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٩٧ : عزي إلى المتلمس ، ولم يقع في ديوانه ، وإنما هو لأبي مروان النحوي ـ أو مروان ـ قاله في قصة المتلمس حين فرَّ من عمرو بن هند ، وقد سبق ذكرها ، والشاهد في حتى نعلَه ، إذ تؤول بأنه ألقى ما يثقله حتى نعله ، ويجوز فيه النصب على العطف بالتأويل المذكور والرفع على الابتداء ، وألقاها خبره ، وتكون حتى ابتدائية ، والجر على أن تكون حتى جارة بمعنى إلى .

(٣) في المغني ١ / ١٢٧ : فأنتمْ تهابوننا ، ومثله في الأشموني ، وفي الدرر ٢ / ١٨٨ : وأنتمْ تخافوننا .. قال في المغني : والثالث من شروط العطف بحتى ، أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها ، إما في زيادة أو نقص ... وقد اجتمعا في قوله : قهرناكمُ حتى الكماةَ ... البيت ، فالزيادة في الكماة ، والنقص في : بنينا الأصاغرا .

(مفيد ذكرها) ـ فلا يجوز : أتيتك الأيام حتى يوماً ، كما لا يجوز : إلاَّ يوماً ، فإن عُيِّن وقتٌ جاز نحو : حتى يومَ الجمعة ، أو إلاَّ يومَ الجمعة ؛ وهذا القيد ذكره الفراء ، قال : لا بد أن يكون الاسم بعد حتى مخصوصاً كما في الاستثناء ، وأما ﴿ حتى حين ﴾[1] فالمراد به الموت .

(وإن عطفت على مجرور لزم إعادة الجارِّ ، ما لم يتعين العطفُ) ـ نحو : اعتكفت في الشهر حتى في آخره ، وإنما أعيد لئلا يتوهم أن حتى جارَّة ؛ وبما أجاب به من اللزوم أجاب ابن الخباز ، وقال ابن عصفور : الأحسن إعادة الخافض ، ومثل المصنف لتعيُّن العطف بقوله :

٤٣٢ ـ جودُ يُمناك فاضَ في الخلق حتى بائسٍ دانَ بالإساءة دينا[2]

[3]وقال الخضراوي : لا يجوز العطف إلاَّ حيث يجوز الجرُّ ، ولذا لا يعطف المضمر ، فلا تقول : ضربت القوم حتى إيَّاك[4] .

(ولا تقتضي ترتيباً على الأصح) ـ فحتى كالواو في إفادة الجمع من غير

---

(١) يوسف : ٣٥ : ﴿ ليسجننه حتى حين ﴾ ، المؤمنون : ٢٥ ، ٥٤ : ﴿ فتربصوا حتى حين ﴾ ، ﴿ فذرهم في غمرتهم حتى حين ﴾ ، الصافات : ١٧٤ ، ١٧٨ : ﴿ فتولَّ عنهم حتى حين ﴾ ، ﴿ وتولَّ عنهم حتى حين ﴾ ، الذاريات : ٤٣ : ﴿ تمتعوا حتى حين ﴾ .

(٢) في النسخ الثلاث : حينا موضع دينا ، والتحقيق من المغني والهمع والدرر ، قال في المغني ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ : الثالث من أحوال حتى : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض ، فرقاً بينها وبين الجارة ، فتقول : مررت بالقوم حتى بزيدٍ ، ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه ، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف نحو : عجبت من القوم حتى بنيهم ، وقوله : جُودُ يُمناك ... البيت ، قال : وهو حسن ، وردَّه أبو حيان ، وقال في المثال : هي جارة ، إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض ، بخلاف العاطفة .. قال : وهي في البيت محتملة .. وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن ، ولم يجعلها واجبة .

من (٣) إلى (٤) سقط من (ز ، غ) ، وقال ابن هشام في المغني ١ / ١٢٧ : من أوجه الفرق بين حتى العاطفة والواو ، أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط ، أحدها : أن يكون ظاهراً لا مضمراً ، كما أن ذلك شرط مجرورها ، قال : ذكره ابن هشام الخضراويّ ، ولم أقف عليه لغيره .

تعرض لترتيب ولا مهلة ، قال عليه السلام : « كلُّ شيء بقضاء وقدر ، حتى االعجزِ والكيْسِ »[1] قال الشاعر :

٤٣٣ ـ لَقوميَ حتى الأقدمون تمالؤوا   على كل أمر يورث المجد والحمدا[2]

وقال الزمخشريّ : الفاء وثم وحتى تقتضي الترتيب ، وأوّل كلامَه في حتى ؛ وكون حتى من حروف العطف هو قول البصريين، والكوفيون لم يثبتوا ذلك ، وروى سيبويه وأبو زيد وغيرهما العطف بها ، إلاَّ أنها لغة ضعيفة غير مشهورة ؛ وقال الأخفش في الأوسط :زعموا أن قوماً يقولون : ضربت القوم حتى أخاك ، وليس بالمعروف .

(وأم متصلة) ـ سموها بذلك ، لأنها لا يستغنى بما قبلها عما بعدها .

(ومنقطعة) ـ وسميت بذلك لاستقلال الجملة بعدها .

(فالمتصلة المسبوقة بهمزة صالح موضعها لأيّ) ـ نحو : ﴿ أَلَهُمْ أرجلٌ يمشون بها ﴾[3] ، الآية ، ﴿ أفي قلوبهم مرض ﴾[4] الآية ؛ ويدل على تقدير أم والهمزة بأيّ ، إبدال ما في حَيِّز أم والهمزة من أيّ نحو :

٤٣٤ ـ وما أدري إذا يممت أرضاً   أريد الخير ، أيّهما يليني[5]

---

(١) مسلم ـ قدر ١٨ ، موطأ قدر ٤ : « كل شيء بقدر حتى العجزِ والكَيْسُ » .

(٢) في الدرر ٢ / ١٨٨ : استشهد به على أن حتى لمطلق الجمع ، وليست للترتيب ، فالأقدمون عطف على قومي ، وهم سابقون عليهم . وتمالؤوا اجتمعوا وتشاوروا . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت . وفي الأشموني : قال الشاعر : رجاليَ حتى الأقدمون .... البيت .

(٣) الأعراف : ١٩٥ : ﴿ ألهم أرجلٌ يمشون بها ؟ أم لهم أيدٍ يبطشون بها ؟ أم لهم أعين يبصرون بها ... ﴾ .

(٤) النور : ٥٠ : ﴿ أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله ﴾ .

(٥) جاء بهذين البيتين ، وهما للمثقب العبديّ عائذ بن مِحْصَن بن ثعلبة بن وائلة بن عديّ ، دليلاً على تقدير أم والهمزة بأيّ ، حيث أبدل ما في أم والهمزة من أيّ في قوله : أيّهما يليني : آلخير ... أم الشر ..

أألخيرُ الـــذي أنـــا أبتغيـــه   أم الشر الـــذي هـــو يبتغيني

(وربما حُذفت ونُويتْ) ـ نحو :

٤٣٥ ـ لعمرك ما أدري ، وإن كنت دارياً   بسبـــع رَمَيْنَ الجمرَ أم بثمان[1]

وقرأ ابن مُحَيْصِنْ : ﴿ وسواءٌ عليهم أنذَرْتَهم ﴾[2] بهمزة واحدة .

(والمنقطعة ما سواها) ـ وهي ما لم يتقدمها لفظ الهمزة ، ولا يتقدَّر الكلام معها بأيّ ، ومن مجيئها بعد الجملة الخبرية : ﴿ وجعلوا له من عباده جزءاً ﴾[3] الآية .

(وتقتضي إضراباً مع استفهام) ـ نحو : ﴿ أم خُلقوا من غير شيء ﴾[4] ، وكذا ما بعده ، وهي بتقدير بل والهمزة ، أي بل أخلقوا ؟ ويكون الإضراب على جهة الإبطال ، وعلى الترك بلا إبطال ؛ ومن الثاني : ﴿ أم يقولون افتراه ، بل هو الحق من ربك ﴾[5] ، فهي للإضراب عن الإيجاب السابق من غير إبطال ، ويستأنف السؤال عما بعدها على جهة الإنكار .

(ودونَه) ـ فتقتضي إضراباً بلا استفهام ، فتقدر ببل وحدها ، بخلاف الأول

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة ـ ديوانه ٢٥٨ ـ وفي الدرر ٢ / ١٧٥ : استشهد به على أن الهمزة التي تقع قبل أم المتصلة قد تحذف وتنوى ، والأصل هنا : أبسبع رمين .. قال : والبيت من شواهد سيبويه والرضيّ ، قال البغداديّ : على أن الهمزة قد تحذف في الشعر قبل أم المتصلة ، فإن التقدير : أبسبع رمين الجمر أم بثمان ، ولم يرد المنقطعة ، لأن المعنى على ما أدري أيها كان .. قال : وكذا جعله ابن عصفور ضرورة ، وعمم سواء كانت مع أم أم لا ... وقوله : وإن كنت داريا أصله : وإني كنت داريا من الدراية ، والضمير في رمين لعائشة بنت طلحة وصواحبها .

(٢) يس : ١٠ : ﴿ وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ .

(٣) الزخرف : ١٥ : ﴿ وجعلوا له من عباده جزءاً ، إن الإنسان لكفور مبين . أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين ﴾ .

(٤) الطور : ٣٥ : ﴿ أم خُلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ﴾ .

(٥) السجدة : ٣ .

فـإنهـا تقـدر ببـل والهمـزة ؛ وخُرِّج على الإضراب فقـط : ﴿ أم مـاذا كنتم تعملون ؟ ﴾[1] ، ﴿ أم من هذا الذي هو جُنْدٌ لكم ؟ ﴾[2] ومذهب البصريين أنهـا تُقـدَّر[3] ببـل والهمـزة مطلقـاً ، وذهب الكسـائيّ وهشـام إلى أنهـا بمنزلـة بـل ، وما ذكره المصنف من التفرقة حسن ، فدخولها على الاستفهام يبعد تقديره .

(وعطفَها المفردَ قليلٌ) ـ يعني أم المنقطعة ، ومنه : إنها لإبل ، أم شـاء[4] ؟ وأم أيضـا لمجرد الإضراب ، وهي عـاطفـة مـا بعـدهـا على مـا قبلهـا ؛ والمغـاربـة يقـولـون : إنهـا لا تعطف إلاَّ الجمـل ، ويتكلفـون الرجـوع إلى ذلـك فيا أعطى خلافه .

(وفصل أم مما عُطفَ[5] عليـه أكثر من وصلهـا) ـ يعني أم المتصلـة ، نحـو : ﴿ أذلـكَ خيرٌ أم جنـةُ الخلـد ﴾[6] ؟ ومن الـوصـل : ﴿ أقريبٌ أم بعيـدٌ ما توعدون ﴾[7] ؟ ونحوه : أعندك زيدٌ أم عمرو ؟ وقال سيبويـه : أزيـداً لقيتَ أم بِشْراً ؟ بتقـديم الاسم أحسن ، قـال : ولـو قلت : ألقيت زيـداً أم عمراً ؟ كان جائزاً حسناً ، وقـال في تقـديم الاسمين : إنـه أضعف . قـال المصنف : ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفـه فمخطئ ؛ وأثبت أبو زيـد الأنصـاريّ زيـادة أم ، وخرَّج عليه : ﴿ أم أنا خير ﴾[8] ؟ وقال الأخفش : قال قوم : إنها لغة يمانية ، يزيدون

---

(١) النمل : ٨٤ : ﴿ أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما ، أم ماذا كنتم تعملون ﴾ ؟

(٢) الملك : ٢٠ : ﴿ أم من هذا الذي هو جند لكم ينصركم من دون الرحمن ﴾ ؟

(٣) في (د) : مقدَّرة .

(٤) في (د) : إن هناك لإبلا أم شاء ؟ وفي (ز) : ومنـه : إن هنـاك إبلاً أم شـاء ؟ وفي الأمـالي الشجرية ٢ / ٣٣٥ : ومن كلامهم : إنها لإبل أم شاء ؟ كأنه رأى أشخاصا من البعد ، فقال متيقنـاً : إنها لإبل ، ثم أدركه الشك ، فأضرب عن ذلك ، فقال : أم شاء ، على معنى : بل أهي شاء ؟

(٥) في (غ) وفي النسخة المحققة من التسهيل : مما عَطفت عليه .

(٦) الفرقان : ١٥ .

(٧) الأنبياء : ١٠٩ .

(٨) الزخرف : ٥٢ : ﴿ أفلا تبصرون ؟ أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ﴾ .

أم في الكلام ؛ وقال سيبويه في الآية : ﴿ أفلا تبصرون ﴾[1] ؟ أم أنتم بُصراء ؟ ونحوه قول الأخفش : أم تبصرون ؟ . وليست ميم أم بدلاً من واو ، وأصلها أو ، خلافاً لابن كيسان .

(وأو لشكٍّ) ـ نحو : قام زيدٌ أو عمرو ، وأقام زيدٌ أو عمرو ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قال : لبثت يوماً أو بعضَ يوم ﴾[2] .

(أو تفريق مجرَّد) ـ أي من الشك والإبهام والتخيير ، نحو :

٤٣٦ ـ فقالوا : لنا ثنتان ، لا بُدَّ منهما صدورُ رماحٍ أُشرعتْ أو سلاسلُ[3]

(أو إبهام) ـ نحو : ﴿ وإنا أو إيّاكم لعلَى هُدًى أو في ضلالٍ مُبينٍ ﴾[4] .

(أو إضراب) ـ كقراءة أبي السَّماك : ﴿ أوْ كُلَّما عاهدوا ﴾[5] ، وخرَّج عليه الفراء وأبو عبيدة[6] : ﴿ أو يزيدُون ﴾[7] ؛ وحكى الفراء : اذهب إلى زيد أو دع

---

(١) القصص : ٧٢ ، الزخرف / ٥١ ، الذاريات / ٢١ .

(٢) البقرة : ٢٥٩ : ﴿ قال : كم لبثت ؟ قال : لبثت يوماً أو بعضَ يوم ﴾ .

(٣) ذكره في المغنى ٦٥ (٨٣) ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٠٧ ، وفي ش حماسة المرزوقي ٤٥ ، وفي الهمع ٢ / ٢٣٤ ، وفي الدرر ٢ / ١٨١ ، قال في الدرر : استشهد به على مجيء أو للتقسيم ؛ قال أبو حيان : جعل الثنتين للجمع على جهة الإجمال ، ثم فصل بأو ، فجعل إحدى الثنتين لمن يقتل منهم ، وجعل الأخرى ، وهي السلاسل ، لمن يؤسر ؛ قال السيوطي في شرح شواهد المغني : وثنتان أي خصلتان ، وتفسيرهما قوله : صدور رماح ... الخ ، وخصَّ الصدور لأن المقاتلة بها تقع ، أو من ذكر البعض وإرادة الكل ، وأو في قوله : أو سلاسل ، قال التبريزي : أو على بابها من التخيير ، لأن السلاسل كنى بها عن الأسر ؛ ومعنى قوله : لا بد منهما ... على سبيل التعاقب ، أي لا بد من إحداهما ، أو المراد : لا بد منهما جميعا ، فصدور الرماح لمن يقتل ، والسلاسل لمن يؤسر ، أي يكون بعضنا كذا ، وبعضنا كذا ؛ فلما جعلهم صنفين ، صحَّ دخول أو للتقسيم . وأشرعت : هُيئت ، والضمير في : فقالوا للعدوّ في بيت قبل الشاهد . والبيت من قصيدة لجعفر بن علبة الحارثي .

(٤) سبأ : ٢٤ .

(٥) البقرة : ١٠٠ : ﴿ أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريقٌ منهم ﴾

(٦) في (ز) : وأبو عبيد

(٧) الصافات : ١٤٧ : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾

ذاك فلا تبرح اليوم ، وحكاه ابن برهان عن أبي عليّ ، وذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعيد العامل نحو : لست بِشْراً أو لست عمراً ، ولا تضرب زيداً أو لاتضرب عمراً ؛ وخصَّه ابن عصفور بذلك ، ومنع مجيئها للإضراب في غيره .

(أو تخيير) ـ نحو : ﴿ أو كسوتُهم أو تحريرُ رقبةٍ ﴾[1] ، ﴿ أو صدقة أو نسك ﴾[2] ؛ وإذا نهيت عن المخيَّر فيه فقال ابن كيسان : يجوز كون النهي عن واحد وكونه عن الجميع ، وقال السيرافي : هو للجميع فقط .

(وتُعاقبُ الواوَ في الإباحة كثيراً) ـ نحو : ﴿ أو آبائهن أو آباء بعولتهن ﴾[3] الآية ، ومن علامتها استحسان مجيء الواو في موضعها نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين ، أو جالسه وابن سيرين ، قاله المصنف ، والمغاربة فرقوا بينهما ، فمع أو له أن يجالس أحدهما دون الآخر ، ومع الواو ليس له ذلك ؛ وإذا نهيت عن المباح استوعب النهي جميع ما كان مباحاً باتفاق .

(وفي عطف المصاحب والمؤكِّد قليلا) ـ فالأول كقول قطريّ بن الفجاءة :

٤٣٧ ـ حتى خضبتُ بما تحدَّر من دمي ... أكناف سرجي أو عِنانَ لجامي[4]

---

(١) المائدة : ٨٩

(٢) البقرة : ١٩٦ : ﴿ ففديةٌ من صيامٍ أو صدقةٍ أو نُسكٍ ﴾

(٣) النور : ٣١

(٤) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ ص ١٣٦ وما بعدها ، قال في الحاشية : أحد زعماء الخوارج ، وقطريّ نسبة إلى موضع بين البحرين وعمان ـ قطر ـ وليس اسماً له ، واسمه جعونة بن مازن ، والبيت من قصيدة مطلعها :

لا يركنن أحدٌ إلى الإحجام . . .

بعده بيت ، ثم هذا البيت : حتى خضبت . . . البيت ، قال الشارح : وقوله : أو عنان لجامي ، أو ههنا ليست للشك ـ وهي موضع الشاهد ـ وإنما هي التي يراد بها أحد الأمرين ، على طريق التعاقب ، أي إما ذا ، وإما ذا ، ولك أن تريد الجمع ، لأن أصل أو الإباحة ، وهذا كما يُسأل الرجل فيقال له : ما كان طعامُك في بلدك ؟ فيقول : الحنطة أو الأرز ، والمعنى أحد هذين ، على أن يكون كل واحد منها بدلاً من صاحبه ، أو الجميع . ومعنى البيت : انتصبت للرماح حتى=

وقـال غيرهُ في البيت إن أو لإيجـاب أحـد الشيئين ، في وقت دون وقت ، نحو : إنما أنت طعنٌ أو ضربٌ ، أي تارة كذا ، وأخرى كـذا ، ومن أحسن شواهـد ما ذكر المصنف ، قوله ، ﷺ : « اسكن حِراء ، فإنما[1] عليـك نبيٌّ أو صِـدّيقٌ أو شهيـدٌ » ؛ والثـاني نحو : ﴿ ومن يكسب خطيئـة أو إثمـاً ﴾[2] ، وذهب الأخفش والجرمي والأزهري وجمـاعـة من الكوفيين إلى أن أو تـأتي بمعنى الواو ، وخرج على ذلك : ﴿ أو يزيدون ﴾[3] ، قال الجرميُّ : ومنـه : وكل حق لهـا داخل فيهـا أو خارج عنها ، وكل حق سميناه في كتـابنـا هـذا ، أو لم نُسَمِّـه ، قـال : وإن شئت بالواو ، وأنشد لابن أحمر[4] :

٤٣٨ ـ ألا فـالبثـا شهرين أو نصف ثـالث ... إلى ذاكما مـا غيبتني غيـابيـا[5]

وقال النحاس : هذا خطأ عند الخليل وسيبويه وأكثر البصريين .

(وتوافق ولا بعد النهي والنفي) ـ نحو : ﴿ أو كفورا ﴾[6] أي ولا كفورا ، ونحو : ﴿ ولا على أنفسكم أن تـأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبـائكم ﴾[7] أي ولا بيوت آبائكم .

= خضبت بما سال من دمي إما عنان الجامي ، وإما جوانب سرجي ، أي على حسب ما اتفق من الطعن ، فالعنان لما سال من أعاليه ، وجوانب السرج لما سال من أسفله .

(١) بخاري ـ قضائل الصحابة / ٦ ، مسلم ـ فضائل الصحـابـة / ٥ ، ٥١ ترمـذي ـ منـاقب / ١٨ ، ٢٧ .

(٢) النسـاء : ١١٢ .

(٣) الصافات : ١٤٧ : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾

(٤) في (د) : لابن الأحمر

(٥) قال ابن الشجري في أماليه ٢ / ٣١٧ : أراد : ونصف ثالث ، لأن لبث نصف الثـالث لا يكون إلا بعـد لبث الشهرين ، وكـذا قـال ابن جني في خصـائصـه ٢ / ٤٦٠ : أي شهرين أو شهرين ونصف ثالث ، ألا تراك لا تقول مبتدئا : لبثت نصف ثالث ، لأن ثالثا من الأسماء المضمنة بما معها .

(٦) الإنسان : ٢٤ : ﴿ ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ﴾ .

(٧) النور : ٦١

(والمعنى مع إمَّا شكٌّ) ـ نحو : لزيد من العبيد إمَّا تسعة وإمَّا عشرة ، ومنه :

٤٣٩ ـ سأحمل نفسي على حالةٍ[1] فإمَّا عليها وإمَّا لها

(أو تخيير) ـ نحو : ﴿ إمَّا أن تُعذِّبَ وإمَّا أن تتخذَ فيهم حُسْناً ﴾[2] .

(أو إبهام) ـ كقولك[3] ، مع علمك بمن لقيت : لقيت[3] إمَّا زيداً وإمَّا عمراً ، ومنه : ﴿ إما يعذبهم ، وإما يتوب عليهم ﴾[4] .

(أو تفريق مجرد) ـ نحو : ﴿ إمَّا شاكراً وإمَّا كَفُوراً ﴾[5] ، ومنه :

٤٤٠ ـ البَس لكل حالةٍ لبوسَها إمَّا نعيمَها وإمَّا بوسَها[6]

وهو المقصود من قول غيره : التفصيل ، وذكروا أيضا أنها للإباحة نحو : جالس إما الحسن وإما ابن سيرين ؛ وفي المنتخب للزجاج : لا يجوز : لا تضرب إما زيدا وإما عمرا ، لأنها تخيير ، وقد نهيت عن الفعل ، فالكلام مستحيل ، قيل : وتعليله يقتضي منع النفي أيضا .

---

(١) في (د) : على حالها ، والشاهد هنا مجيء إمَّا على معنى الشك في قوله : فإما عليها وإما لها .

(٢) الكهف : ٨٦

(٣) سقطتا من (ز ، غ)

(٤) التوبة : ١٠٦ : ﴿ وآخرون مرجون لأمر الله ، إما يعذبهم ، وإما يتوب عليهم ﴾ ، وفي (ز) : « إما أن تعذبهم ، وإما أن يتوب عليهم » .

(٥) الإنسان : ٣ : ﴿ إنا هديناه السبيلَ ، إما شاكراً ، وإمَّا كفوراً ﴾ .

(٦) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : إما نعيمها وإما بؤسها ، حيث جاءت إما لتفريق مجرد وهو ما عبر عنه غيره بالتفصيل ؛ قال في الهمع ٢ / ١٣٥ : وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد ، كما عبر به في أو ، والفرق بينها وبين أو في المعاني الخمسة ، أنها لتكررها ، يدل الكلام معها من أول وهلة على ما أتى بها لأجله من شك أو غيره ، بخلاف أو ، فإن الكلام معها أولاً دالٌّ على الجزم ، ثم يؤتى بأو دالة على ما جيء بها لأجله . .

(وفتح همزتها لغةِ تميمية) ـ وهي أيضا لغة قيس وأسد ، ولغة أهل الحجاز ومن جاورهم فتح الهمزة وكسرها .

(وقد تبدل ميمها الأولى ياءً) ـ وقد جاء ذلك مع فتح الهمزة وكسرها ، فمع الكسر نحو :

مكرر٤٢٤ يا ليتما أُمُّنا شالَتْ نعامتُها إيما إلى جنَّةٍ إيما إلى نار[1]

ومع الفتح قول بعضهم في فرس ضاع له : هو أيما مفتوق[2] اللسان ، وأيما مرضوضٌ .

(وقد يستغنى عن الأولى بالثانية) ـ نحو :

٤٤١ ـ تُهاضُ[3] بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألَمَّ خيالها[4]

وقال الفراء : يقولون : عبد الله يقوم ، وإما يقعد ، وذكر نحوه ثعلب ، وقال النحاس : لا يجيز البصريون فيها إلاَّ التكرير .

---

(١) في الدرر ٢ / ١٨٢ ، ١٨٣ : استشهد به على أن ميم إمّا الأولى تبدل ياء مع فتح الهمزة أو كسرها ؛ وجاء به في المغني ص ٥٩ بفتح الهمزة ، قال : وفيه شاهد ثانٍ وهو فتح الهمزة ، وثالث وهو الإبدال وشالت نعامتها كناية عن موتها . . . فإن النعامة باطن القدم ، وشالت ارتفعت ، ومن هلك ارتفعت رجلاه ، وانتكس رأسه ، وظهرت نعامة قدمه ، قال : والبيت من أبيات لسعد بن قرط أحد بني جذيمة يهجو بها أمه ، وكان عاقاً لها . قال في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٠٩ : وعزو الجوهري إياه إلى الأحوص ليس بصحيح .

(٢) في (ز) : مفلوق .

(٣) في المغني وفي أمالي ابن الشجري وفي الأشموني : تُلِمّ موضع تُهاض .

(٤) في الدرر ٢ / ١٨٣ : استشهد به على أن إما الأولى قد تحذف ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وقد يستغنى عن الأولى بالثانية ، مثاله قول ذي الرمة :

وكيف بنفس كلما قلت أشرفت على البرء من حوصاء هيض اندمالها

تهاض بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألَمَّ خيالها

على أن البصريين لا يجيزون فيها إلاَّ التكرير ، وأجاز الفراء أن لا تكرر ، وأن تجري مجرى أو . . وفي معجم شواهد العربية أن البيت للفرزدق ـ ديوانه ٦١٨ ، قال في الحاشية : أو لذي الرمة

(وبأو عن وإمّا) ـ كقراءة أُبَيّ : ﴿ وإنّا أو إيّاكم لإمّا على هُدًى أو في ضلال مبين ﴾[1] ، وأنشد ابن خالويه :

٤٤٢ ـ يعيش الفتى في الناس إما مشيّعاً على الهم أو هلباجةً ميتاً غَمّا[2]

(وربما استغنى عنها بـ وإلاّ) ـ كقول العبدي[3]:

٤٤٣ ـ فإما أن تكون أخي بصدقٍ[4] فأعرف منْك غثيّ من سميني[5]
وإلاّ فاطرحني واتخذني عدوّاً أتّقيك وتتقيني .

(وربما استُغني عن واو وإمّا) ـ كقوله :

مكرر ٤٢٣ ـ لا تفسدوا آبالكم أيمالنا أيما لكم[6]

فتَح الهمزة وأبدل من الميم ياءً .

---

(١) سبأ : ٢٤ : ﴿ وإنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾ .

(٢) في اللسان ـ شيع : والمشَيَّع الشجاع ، ومنهم من خص فقال : من الرجال ، والهِلْباجَ والهِلْباجَةُ والهَلَبْجُ والهُلابجُ الأحمق الذي لا أحمقَ منه ، وقيل : هو الوخم الأحمق المائق القليل النفع ؛ زاد الأزهري : الثقيل من الناس . . .
والشاهد في قوله : إما مُشَيَّعاً على الهمِّ أو هلباجةً . . . بالاستغناء بأو عن وإمَّا .

(٣) في (ز ، غ) : كقول الشاعر

(٤) في النسخ الثلاث : بحق ، والتحقيق من المغني ١ / ٦١ ، والدرر ٢ / ١٨٥ وش . ش . العيني ٣ / ١١٠

(٥) قال في المغني : وقد يستغنى عن إمَّا الثانية بذكر ما يغنى عنها نحو : إمَّا أن تتكلم بخير ، وإلاّ فاسكت ، وقول المثقب العبدي :

فإما أن تكون أخي بصدق . . . وإلاّ فاطرحني . . .

ونص التسهيل : « وربما استغني عنها ـ وإمَّا ـ بوَ إلاّ »
قال الشارح : كقول العبديّ : فإما أن تكون أخي بحق . . . البيت

(٦) في الدرر ٢ / ١٨٢ : استشهد به على أن ميم أمَّا الأولى تبدل ياءً ، مع فتح الهمزة أو كسرها ؛ وفي شرح التسهيل لأبي حيان عند قوله : وربما استغني عن واو وإمَّا ، قال الراجز : لا تفسدوا آبالكم . . الخ بفتح الهمزة وإبدال الميم ياء ، وسيأتي في الذي بعده : ياليتما أمنا . . الخ وقد مضى =

(والأصل : إن ما ، وقد تستعمل اضطراراً) ـ كقوله :

٤٤٤ ـ لقد كذَبتْك نفسُك فاكذبنْها   فإن جزعا وإن إجمالَ صبرِ[1]

وما ذكره من تركيب إما هو مذهب سيبويه ، وأنكر ذلك غيره ، وقال : لا معنى لإن هنا .

(والمعطوف ببل مقرر بعد تقرير نهي) ـ أي ممكن فيما يراد به نحو : لا تضرب خالداً بل بشراً ؛ فخالد قد قرر النهي عن ضربه ، وبشر قد قرر الأمر بضربه ، ومنه : ﴿ ولا تحسبنَّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً ، بل أحياءٌ ﴾[2] .

(أو نفي صريح) ـ نحو : ما قام زيدٌ بل عمروٌ ؛ فزيد قد تقرر نفي القيام عنه ، وعمرو قُرِّرَ إثباتُ القيام له ؛ ووافق المبرد على هذا في الصورتين ، وأجاز مع ذلك كون بل ناقلة حكم النهي والنفي لما بعدها ، وتابعه أبو الحسين بن

= الحديث عنه .وآبال جمع إبل اسم جمع ، وقال في القاموس إنه واحد يقع على الجمع ، والصحيح أنه اسم جمع ، لأنه لا يقال للجمل الواحد إبل . قال : ولم أعثر على قائله .

(١) وفي المقتضب ٣ / ٢٨ : وزعم ـ أي الخليل ـ أن إمَّا هذه إنما هي إنْ ضُمَّت إليها ما لهذا المعنى ـ أي الشك ـ ولا يجوز حذف ما منها إلاَّ أن يضطر إلى ذلك شاعر ، فإن اضطر جاز الحذف ؛ لأن ضرورة الشعر ترد الأشياء إلى أصولها ، قال : لقد كذبتك نفسك . . . البيت

قال في الحاشية : استشهد به سيبويه في مواضع ثلاثة ، على حذف ما من إمَّا للضرورة ، ووافقه المبرد هنا ـ أي في المقتضب ـ وفي الكامل ، أما في نقده للكتاب ، فقد وافقه في هذا البيت ، ولم يتعرض له بالنقد ، وخالفه في البيت الآخر ، وهو قول النمر بن تولب :

٤٤٥ ـ سقتْه الرواعدُ من صَيِّفٍ   وإنْ من خريف فلن يعدما

فقال : إنْ فيه شرطية ؛ وقال أبو علي في الإيضاح : تقديره : فإما جزعت جزعاً ، وإما أجملت صبراً . والبيت لدريد بن الصمّة ، من قصيدة يخاطب فيها امرأته ، ويرثي معاوية أخا الخنساء ؛ والرواية الصحيحة كسر الكاف في كذبتكِ ؛ وقوله : فاكذبيها بياء المخاطبة .

(٢) آل عمران : ١٦٩

عبد الوارث ، وهو ابن أخت الفارسيّ ، وهو خلاف الواقع في لسان العرب .

(أو مؤوَّل) ـ نحو : زيدٌ غير قائم بن قاعد ، قال تعالى : ﴿ لو يعلمُ الذين كفروا ﴾[1] الآية ، ثم قال : ﴿ بل تأتيهم بغتةً ﴾[2] ، وقال : ﴿ أغَير اللهِ تدعون إن كنتم صادقين . بل إيَّاهُ تدعون ﴾[3] .

(أو بعد إيجابٍ لمذكورٍ موطَّأ به) ـ نحو : ﴿ إن هم إلاَّ كالأنعام ، بل هم أضلُّ ﴾[4]

(أو مردود) ـ نحو : ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً ، سبحانه ، بل عباد مكرمون ﴾[5] ، ﴿ أم يقولون به جِنَّةٌ ، بل جاءهم بالحق ﴾[6] .

(أو مرجوعٍ[7] عنه) ـ لكونه غلطاً في اللفظ ، نحو : أنت عبدي ، بل سيدي[8] ؛ أو في الإدراك نحو : سمعتُ رُغاءً ، بل صهيلاً ؛ أو نسياناً نحو : له عليَّ درهمان ، بل ثلاثة ؛ أو لتبدُّل رأي نحو : ادع لي زيداً ، بل عمراً ، وكون بل تأتي بعد الإيجاب هو قول البصريين ، وقال الكوفيون : لا تقع نَسقاً[9] إلاَّ بعد نفي أو جارٍ مجراه .

---

(١) الأنبياء : ٣٩ : ﴿ لو يعلم الذين كفروا ، حين لا يكُفُّون عن وجوههم النار ، ولا عن ظهورهم ، ولا هم ينصرون . بل تأتيهم بغتة ﴾ .

(٢) الأنبياء : ٤٠

(٣) الأنعام : ٤٠ ، ٤١

(٤) الفرقان : ٤٤

(٥) الأنبياء : ٢٦

(٦) المؤمنون : ٧٠

(٧) في (ز) : أو مرجوعا عنه .

(٨) في (د) : بل سيدك ، وفي (ز) : بل أنت سيدي

(٩) أي عطف نسق .

(وقد تكرر بل رجوعاً عما وَلِيَ المتقدمة) ـ نحو : ﴿ بل قالوا أضغاثُ أحلام ، بل افتراه ؛ بل هو شاعر ﴾[1] .

(أو تنبيهاً على رجحان ما ولي المتأخرة) ـ نحو : ﴿ بل ادّارَكَ علمُهم في الآخرة ، بل هم في شكٍّ منها ، بل هم منها عَمُوْن ﴾[2] .

(وتزاد لا قبل بل تأكيداً لتقرير وغيره) ـ فالأول نحو : جاء زيدٌ ، لا بل عمروٌ ، وخذ هذا ، لا بل ذاك ، فلا زائدة لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول ؛ ومنه :

٤٤٦ ـ وَجهُكَ البدرُ ، لا بل الشمسُ لو لم يُقضَ للشمس كسفَةٌ وأفولُ[3]

ومثال الثاني : ما قام زيدٌ ، لا بل عمروٌ ، ولا تضرب خالداً ، لا بل بِشْراً ، فهي زائدة لتأكيد بقاء النفي والنهي ، ومنه :

---

(١) الأنبياء : ٥

(٢) النمل : ٦٦

(٣) في المغني ص ١١٣ ، وفي التصريح ٢ / ١٤٨ ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١١٣ : أو أفول . وفي الدرر ٢ / ١٨٧ : استشهد به على أن بل تزاد قبلها لا ، لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان : قوله : وتزاد لا قبل بل لتأكيد التقرير وغيره ؛ قال المصنف في الشرح نحو : قام زيد ، لا بل عمرو ، وخذ هذا ، لا بل ذاك ، فلا للإضراب عن جعل الحكم للأول ، وكذا كل ما لا نهي فيه ولا نفي ، فلو وجد أحدهما قيل : لا أفادت تأكيد تقريره ، ولم تقتض إضراباً . . الخ ومذهب ابن دستوريه ، في الهداية له ، أنها تزاد عليها بعد الإيجاب لا بعد النفي ؛ لأنها حرف نفي ، فأغنى عنها تقدم حرف النفي ، ففي الإيجاب نحو : جاءني زيدٌ بل عمروٌ ، ويجوز : لا بل عمرو ، وفي النفي : ما قام زيدٌ بل عمرو ، ليس إلاّ ؛ وذهب الجزوليّ إلى أنها تزاد بعد الإيجاب والأمر والنفي والنهي ، وهي معها في الإيجاب والأمر نفي ، وفي النهي والنفي تأكيد ؛ قال ابن عصفور : وهذا الذي ذهب إليه من زيادة لا على بل في النفي والنهي لا ينبغي أن يقال به إلاّ أن يشهد له السماع .

٤٤٧ ـ وما سلوتُكِ ، لا بل زادني شغفاً هجرٌ وبُعدٌ تمادَى لا إلى أجلِ[1]

وقوله :

٤٤٨ ـ لا تَملَّنَّ طاعةَ الله ، لا ، بل طاعة الله ما حييتَ استديما[2]

ويقال في : لا بل : نَابَنْ ، بإبدال اللامين نوناً ، ونَابَلْ ، ولاَبَنْ ، بإبدال أحد اللامين .

(ولكنْ ، قبل المفرد ، بعد نفي أو نهي كبَلْ) ـ نحو : ما قام زيدٌ ، لكن عمروٌ ، ولا تضرب زيداً ، لكن بكراً ؛ وما ذكره هو مذهب البصريين ، وقال الكوفيون : يعطف بها بعد الإثبات كبَلْ ؛ هكذا نقل عنهم صاحب اللباب[3] ، ونقل غيره عنهم أن بل لا تكون في الإثبات ، وقد تقدم ؛ فإن وقعت لكن بعد جملة فليست عاطفة عند الجمهور ، بل هي حرف ابتداء ، وأجاز ابن أبي الربيع وغيره ، كونها عاطفة للجملة ؛ قال ابن أبي الربيع ، وقد أنشد بيت زهير :

---

(١) في المغني والتصريح والأشموني :

وما هجرتكِ لا بل زادني شغفا هجرٌ وبُعدٌ تراخَى لا إلى أجلِ

(٢) قال في الدرر استطراداً بعد تعليقه على البيت السابق :

وما ذهب إليه ابن دستوريه ، واستبعده ابن عصفور ، مسموع من لسان العرب ، قال الشاعر في النفي :

وما سلوتك ، لا ، بل زادني شغفا . . البيت

ومن زيادتها بعد النهي قول الآخر :

لا تملَّنَّ طاعةَ اللهِ ، لا ، بل طاعة الله . . البيت

ومن زيادتها في الموجب : وجهك البدر ، لا بل الشمس . . البيت ، وقوله :

٤٤٩ ـ وكأنما اشتمل الرضيع برَيْطةٍ لا ، بل تزيدُ وثارةً وليانا

(٣) في (ز) : صاحب الكتاب ، وفي (غ) : صاحب الكشاف .

٤٥٠ ـ إنَّ ابنَ ورقـــاءَ لا تُخشَى بـــوادرُه ... لكن غـوائلُـــه في الحرب تُنْتظَرُ[١]

على مجيئها بغير واو : يظهر لي أنها[٢] عاطفة للجملة وللمفرد ، إذا كانت بغير واو ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ وتقع حينئذ بعد الإيجاب والنفي والنهي والأمر ، ولا تقع بعد الاستفهام ، لا يجوز : هل قام زيدٌ ؟ لكنْ عمروٌ لم يقم

(ويُعطف بلا بعد أمرٍ) ـ نحو : اضرب زيداً لا عمراً ، وغفر الله لزيدٍ لا لفلانٍ ، وهلاَّ تضرب زيداً لا عمراً .

(أو خبرٍ مُثبتٍ) ـ نحو : زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ ، أو لا عمروٌ ، ويقوم زيدٌ لا عمروٌ ، وقام زيدٌ لا عمروٌ ، وضربت زيداً لا عمراً ، ومررت بزيدٍ لا عمرٍو ؛ وقال الكسائي : لا يكادون يقولون ذلك حتى تكرر ، يعني الباء[٣] ، ونصَّ سيبويه على جوازه ؛ ومنع قوم منهم الزجاج العطف بلا بعد الماضي ؛ وشرط

---

(١) في الدرر ٢ / ١٨٩ : استشهد به على أن لكنْ إن وليتها جملة ، فهي حرف ابتداء ، سواء كانت بواو أو بدونها ؛ وفي المغني ـ ص ٢٩٢ ـ لكنْ ساكنة النون ضربان : مخففة من الثقيلة ، وهي حرف ابتداء لا تعمل ، خلافا للأخفش ويونس ، لدخولها بعد التخفيف على الجملتين ؛ وخفيفة بأصل الوضع ، فإن وليها كلام ، فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة ، ويجوز أن تستعمل بالواو نحو : ﴿ ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ ـ الزخرف ٧٦ ـ وبدونها نحو : إن ابن ورقا . . . البيت

وزعم ابن أبي الربيع أنها في اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة ، وأنه ظاهر قول سيبويه ، وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين : أحدهما أن يتقدمها نفي أو نهي . . . والثاني أن لا تقترن بالواو ، قاله الفارسيّ وأكثر النحويين ، وقال قوم : لا تستعمل مع المفرد إلاَّ بالواو . وابن ورقاء هو الحارث ابن ورقاء الصيداوي ، وبوادره جمع بادرة ، وهي ما يبدو من حدة الشخص في الغضب . . . وروي : غوائله وهي جمع غائلة ، ما يكون من شر وفساد . . . والبيت من أبيات لزهير يمدح بها الحارث بن ورقاء المذكور ـ ديوانه / ٣٠٦

(٢) كلام ابن أبي الربيع

(٣) أي في حالة الجر بالباء

العطف بها عدم صدق ما قبلها على المعطوف ، فلا يجوز : قام رجلٌ لا زيدٌ ، بل يأتي بغير[1] .

(أو نداء) ـ نحو : يا زيدُ لا عمرو ، ونصَّ على جوازه سيبويه ، وقال ابن سعدان : ليس هذا في كلام العرب ، وأجاز الفراء : لعل زيداً لا عمراً قائمٌ ، كما جاز : إن زيداً لا عمراً قائم ، وإذا كانت الجملة في محل مفرد عطفت بلا نحو : زيدٌ يقوم لا يجلس ، وكذا زيدٌ قامَ لا قعَد ، وفيه ما سبق[2]، والصحيح الجواز ؛ وأجاز الكسائي والفرَّاء كون ﴿ لا تُضارّ والدةٌ ﴾[3] بالرفع منسوقاً على ﴿ لا تُكلَّفُ نفسٌ ﴾[4]، والصحيح أنه مستأنف ، فلا يعطف بها بعد نفي ، فلا يقال : لن يقومَ زيدٌ لا يقعدَ ، بالنصب ، بل يرفع على القطع . وقد يحذف المعطوفُ عليه بها نحو : أعطيتك لا لتظلم ، أي لتعدل لا لتظلم .

(فصل) : (لا يُشترط في صحة العطف ، وقوعُ المعطوف موقع المعطوف عليه) ـ ولذلك جاز : قام زيدٌ وأنا ، ورب رجل وأخيه ، ومررت برجل قائم أبواه لا قاعدَين .

(ولا تقدير العامل بعد العاطف) ـ بل منه ما يمتنع تقديره نحو : اختصم زيد وعمرو ، ومن يأتني ويسَلْني أعطه .

(بل يشترط صلاحيةُ المعطوف ، أو ما هو بمعناه ، لمباشرة العامل) ـ نحو تخاصم زيدٌ وعمرو ، وإن شئت قدمت عمراً ؛ ونحو : قام زيدٌ وأنا ، إذ يجوز : قمت ؛ ونحو : رب أخي رجل ورجل ، في : ربَّ رجل وأخيه ؛ فإن لم يصلح لمباشرة العامل ، ولا هو بمعنى ما يصلح لذلك ، أضمر له عامل ، ويكون من

---

(١) أي باستعمال غير في موضع لا .

(٢) زاد في (د) : في الماضي .

(٣) البقرة : ٢٣٣ : ﴿ لا تضار والدة بولدها ﴾ .

(٤) البقرة : ٢٣٣ : ﴿ لا تكلف نفس إلا وسعها ﴾ .

عطف الجمل ، نحو : ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾[1]، وأقوم أنا وزيد ، و ﴿ ولا نُخلفُه نحن ولا أنت ﴾[2]، و ﴿ لا تضارَّ والدة بولدها ، ولا مولودٌ له ﴾[3]، أي : ولتسكن زوجك ، ويقوم زيد ، ولا تخلفه أنت ، ولا يُضارَّ مولودٌ له ، وكذا حكم البدل نحو : ادخلوا أو لكم وآخركم ، أي ليدخل ، نص على هذا المعنى سيبويه ، فيكون من إبدال الجمل بعضها من بعض . وكلام غير المصنف على أنه من عطف المفردات ، وهو ظاهر كلام سيبويه في العطف .

(ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ، ما لم يفصل بتوكيد أو غيره) ـ نحو : ﴿ لقد كنتم أنتم وآباؤكم ﴾[4]، ﴿ لقد وُعدنا نحن وآباؤنا ﴾[5]،

٤٥١ ـ ذُعرتم أجمعون ومَنْ يليكم | برؤيتنا وكنا الظافرينا[6]

ونحو : ﴿ يدخلونها ومن صَلَح ﴾[7]، وقال :

٤٥٢ ـ لقد نلتَ عبدَ اللهَ وابنك غايةً | من المجد من يظفَرْ بها فاق سوددا[8]

فصلَ بالنداء ، وجعل المصنف : قمتُ وزيدٌ ، ضعيفاً ، ومنه قول بعض

---

(١) البقرة : ٣٥ ، والأعراف : ١٩ .

(٢) طه : ٥٨ .

(٣) في النسخ : ﴿ ولا مولود ﴾ والتحقيق لاستكمال المعنى .

(٤) الأنبياء : ٥٤ .

(٥) المؤمنون : ٨٣ : ﴿ لقد وُعدنا نحن وآباؤنا هذا من قبل ﴾ .

(٦) في (د ، ز) : وكنا ظافرينا ، وفي التصريح ٢ / ١٥٠ : ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بتوكيد لفظي ـ كما في الآيتين ـ أو بتوكيد معنوي كما في قوله : ذعرتم أجمعون .

(٧) الرعد : ٢٣ : ﴿ جناتُ عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم ﴾ .

(٨) في (د ، غ) وفي الدرر : نال سوددا ، قال في الدرر ٢ / ١٩١ : الشاهد فيه الفصل بين المعطوف عليه ـ وهو تاء الفاعل ـ والعطف ، بالمنادى ـ عبدَ الله ـ وسوغ ذلك العطف عليه ، والشاهد هنا في قوله : وابنك ، بالعطف على ضمير الرفع المتصل ، لوجود الفاصل .

العرب : مررت برجلٍ سواءٍ والعدم ، ونصَّ سيبويـه والخليل على قبحـه ، وبعض النحويين خصَّـه بضرورة الشعر ؛ وعطفُ المنفصل كعطف الظـاهر ، وفي كتـاب سيبويه : كنا وأنتم ذاهبين ، وحُمل على أنه أجازها بشرط المصحح .

(أو يُفصل العاطف بلا) ـ نحو : ﴿ ولا آباؤنا ﴾[1]، وعن الفارسيّ أن العطف على المرفوع المتصل جائز بلا طول ، بدليل الآية .

(وضمير النصب المتصل في العطف عليه كالظاهر) ـ فيعطف عليه الظـاهر والمضمر بلا شرط ، نحو : زيـدٌ رأيتـه وعمراً ، ورأيتـه وإيـاك ، كما تقول : رأيت زيداً وعمراً ، ورأيت زيداً وإيـاك ؛ ولا خلاف في هـذه ؛ ومَنْعُ الأبـديّ الأخيرة من جهـة المقـدرة على الاتصـال نحـو : رأيتـك وزيـداً ، مردودٌ ، قـال تعـالى : ﴿ يخرجون الرسولَ وإياكم ﴾[2]، ﴿ ولقـد وصينـا الـذين أوتوا الكتـاب من قبلكم وإياكم ﴾[3].

(ومثلُه في الحالَين) ـ أي ومثل الظاهر في حال عطفه والعطف عليه .

(الضميران المنفصلان) ـ نحو : زيـدٌ وأنـا قـائمـان ، أو أنـا وزيـدٌ ؛ وزيـداً وإياك أكرمتُ ، أو إياك وزيداً .

(وإن عُطف على ضمير جرٍّ اختير إعـادةُ الجار ولم تلـزم ، وفـاقـاً ليـونس والأخفش والكوفيين) ـ واختاره الشلوبين ؛ ومذهب جمهور البصريين اللزوم إلاَّ في الضرورة ؛ وقـال الجرمي والـزيـادي : يجـوز في الكـلام إن أكـد الضمير ؛ والصحيـح الجـواز مطلقـاً ، قـال تعـالى : ﴿ وكفرٌ بـه والمسجـدِ الحرامِ ﴾[4]،

---

(١) الأنعام : ١٤٨ : ﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ ، النحل : ٣٥ : ﴿ نحن ولا آباؤنا ﴾ .

(٢) الممتحنة : ١ .

(٣) النساء : ١٣١ .

(٤) البقرة : ٢١٧ .

﴿ تساءلون بـه والأرحـام ﴾[1]، ومن كلام العرب : مـا فيهـا غيره وفرسِـه ، بجرِّ فرس .

(وأجاز[2] الأخفش العطف على عـاملين ، إن كان أحـدهمـا جـارّاً ، واتصل المعطوفُ بالعاطف) ـ نحو : إن في الدار زيداً ، والحجرة عمراً ؛ وهـذا أحـد قولي الأخفش في المسـألـة ، وشَرط حينئـذ أن يتقـدم المجرورُ المعطوفَ ، تقـدَّم المجرورُ المعطوفَ عليـه أو تـأخر ، فلو قلت : وعمراً الحجرةِ ، لم يجـز ؛ والقـول الآخر عن الأخفش المنع ، كما هو المعروف عن سيبويه ، وغير المعروف ما نقل عنه النحـاس من الجواز بالشرط المذكور ؛ ومن النحويين من أجاز ذلك مع كل عـامل ، ذكره الفـارسيّ ، ونسب للأخفش ، فيجـوز على هـذا : كان أكـلا طعـامـك زيـدٌ وتمراً عمرو ، أي وكان أكـلا تمراً ، ونقـل المصنف الإجمـاع على منـع ذلـك غير جيــد ؛ وأجاز[3] بعضهم مع المجرور فقط ، بشرط تقدم المجرور في المتعـاطفين . فحصل في المسألـة أقوال : المنع مطلقـا ، وهو المعروف عن سيبويـه وقول المبرد وابن السراج وغيرهمـا ؛ والجـواز مطلقـاً ، ونسب لـلأخفش ؛ والجـواز مـع المجرور ، تقـدم أو تأخر ، بشرط تقدم المجرور المعطوف ، وهو المشهور عن الأخفش وقول الكسـائيّ والفراء والزجاج وغيرهم ، والجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين ، وحجـة من أجاز ظاهر السماع ، ومنه : ﴿ وتصريفِ الرياح آيـات ﴾[4]، في قراءة من نصب ﴿ آيات ﴾ ، وقوله :

مكرر٣٥٣ـأكل امرئ تحسبين امرأ ونـار تـوقَّـدُ بـالليـل نـارا[5]؟

---

(١) النساء : ١ : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ ﴾ فالعطف هنا ليس على ضمير جرّ ، كما جاء بالمتن ، فلعلها قراءة ، ولم يُشِرْ إليها الشارح .

(٢) في (ز) : واختار .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث ، ويبدو في العبارة بعض قصور ، فلعلها : وأجازه بعضهم .

(٤) الجاثية : ٥ : ﴿ وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ﴾ .

(٥) في (د ، ز) : في الليل ، وفي الإنصاف صـ ٤٧٣ : قال في الحـاشيـة : هـذا البيت من شواهـد =

وحجة المنع أن العاطف لو ناب عن عاملين لناب عن أكثر ، ولا يجوز ذلك بإجماع ، ذكره ابن السراج ، ومثاله : جاء من الدار إلى المسجدِ زيدٌ والحانوتِ البيتِ عمرٌو ، ذكره في البسيط أي وجاء من الحانوت إلى البيت عمرو ، وما ذكره من الاتصال أخرج الانفصال بغير ما سنذكره ، فلا يجوز : ضربت أمس[1] زيداً بسوط ، واليوم عُودٍ عمراً ، ولا بد من كون المتصل بالعاطف المجرور كما سبق ، هكذا مذهب الأخفش .

(أو انفصل بلا) ـ نحو : ما في الدار زيدٌ ، ولا الحجرةِ عمرٌو .

(والأصح المنع مطلقاً) ـ لقبول ما استدل به التأويل .

(وما أوهم الجواز ، فجرُّه بحرفٍ مدلولٍ عليه بما قبل العاطف) ـ ولو قال : بجارٍّ لشمل الاسم ، كما في : ونارٍ توقَّدُ .. إذ التقدير : وكل نارٍ ، لكان حسنا .

(**فصل**) : (قد تُحذف الواو مع معطوفها) ـ نحو : ﴿ سرابيلَ تقيكم

= سيبويه والزمخشري في المفصل وابن يعيش ، وابن هشام في المغني وفي أوضح المسالك ، والأشموني وابن عقيل ، والبيت من كلام أبي دؤاد الإيادي ، واسمه جارية بن الحجاج ، ويقال : حارثة ، ويقال : جريرة ، ويقال : جويرية .

ومعنى البيت : هل تظنين كل رجل رجلا ؟ وهل تظنين كل نار توقد بالليل ناراً ؟ والاستشهاد بالبيت في قوله : ونارٍ ، فإن هذه الواو عاطفة ، ونار يحتمل وجهين من الإعراب :

الأول : أن يكون مجروراً بتقدير مضاف يكون معطوفاً على كل ، وعلى هذا يكون الشاعر قد حذف المضاف ، وأبقى المضاف إليه على جرّه .. وهذا الوجه هو أقرب وجوه الإعراب في هذه العبارة ونظائرها ، وهو الذي يعنيه صاحب الإنصاف بالاستشهاد به في هذا الموضع .

والوجه الثاني : أن تجعل الواو العاطفة قد عطفت جملة على جمَلة ، فتقدر فعلاً كالفعل السابق في الكلام ، وتقدر له مفعولاً أول يكون مضافاً إلى نار المجرور ، وتقدير الكلام على هذا : أتحسبين كلَّ امرئ امرأ ؟ وتحسبين كلَّ نارٍ ناراً ؟ فحذف الفعل وفاعله ومفعوله الأول ، وأبقى المضاف إليه والمفعول الثاني ، وهذا الوجه أقل قبولاً من الوجه السابق ، لما فيه من كثرة المحذوفات .

(١) سقطت من (ز ، غ) .

الحرَّ ﴾[1] أي والبردَ ، ﴿ لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح ﴾[2] أي ومن أنفق بعده وقاتل ، ﴿ لا نفرِّق بين أحد من رسله ﴾[3] أي وأحد .

(ودونه) ـ نحو ما في الحديث : « تصدق الرجل من ديناره ، من درهمه ، من صاع[4] بُرِّه ، من صاع تمره » أي ومن درهمه إن كان ذا درهم ، وكذا الباقي ، ومنه :

٤٥٣ ـ كيف أصبحتَ ؟ كيف أمسيتَ ؟ مما يـزرع الـودَّ في فـؤاد الكريم[5]

أي وكيف أمسيت ؟

---

(١) النحل : ٨١ : ﴿ وجعل لكم سرابيلَ تقيكم الحرَّ ﴾ .

(٢) الحديد : ١٠ : ﴿ لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ ؛

(٣) البقرة : ٢٨٥ .

(٤) سقطت هذه العبارة من (د) والحديث بمسلم ـ زكاة / ٧٠ ، نسائي ـ زكاة / ٦٤

(٥) في ديوان المعاني ٢ / ٢٢٥ عن أبي زيد ، برواية يثبت في موضع يزرع ؛ وفي الدرر ٢ / ١٩٣ : يغرس في موضع يزرع ؛ قال في الدرر : استشهد به على جواز حذف واو العطف بدون معطوفها ، الأصل : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ؟ بذلك قدره أبو حيان في شرح التسهيل ، قال : وهذه مسألة خلاف ؛ ذهب الفارسيّ إلى جواز إضمار حرف العطف ، وإبقاء المعطوف ، وتبعه المصنف وابن عصفور ، واستدلوا بهذا السماع الذي أنشدنا ، وذهب ابن جني في سر الصناعة إلى أنه لا يجوز ذلك ، وبه قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع ؛ قال السهيليّ : لم يجز لأن الحروف دالة على معان في نفس المتكلم ، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر عما في نفسه ، وحكم حروف العطف حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك ، إلا أن حرف الاستفهام يسوغ إضماره في بعض المواضع ، لأن للمستفهم هيئة تخالف المخبر ؛ وحجة المجيز : ﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع ﴾ توبة : ٩٢ أي وقلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا .. ، وقوله : كيف أصبحت .. البيت ، والجواب أنه لو كان كذلك لانحصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ، ولم يرد الشاعر ذاك ، إنما أراد أن يجعل الكلام ترجمة على سائره ، يريد الاستمرار على هذا الكلام ، كما تقول : قرأت ألف باب ، جعلتها ترجمة لسائر الأبواب ، ولو قلت : ألفاً وباباً لأشعرت بانقضاء المقروء حيث عطفت الباب على الألف ، انتهى . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

وما ذكره المصنف قول الفارسيّ ، واختاره ابن عصفور ، ومنع ذلك ابن جني والسهيليّ واختاره ابن الضائع ؛ وخرج الخبر على بدل البداء[1] ، وأما البيت فعلى معنى الاستمرار على هاتين الكلمتين ، مما يزرع ، ولو قدر عاطف لانحصر في الكلمتين من غير مواظبة ، فهو نحو : قرأت ألف باء[2] ، ترجمة عن الجميع ، ولو عطفت لأشعر بانقضاء المقروء عند الباء[3] ، قاله ابن الضائع[4] ، وفيه نظر .

(ويشاركها في الأول الفاء وأم) ـ نحو : ﴿ اذهب بكتابي هذا فألْقِه إليهم ﴾[5] أي فذهب فألقاه ؛ ﴿ فأرسِلُون . يوسفُ ﴾[6] أي فأرسلوه فأتاه فقال ؛ ونحو قول أبي ذؤيب :

٤٥٤ ـ دعاني إليها القلبُ إنِّي لأمرهِ سميعٌ ، فما أدري أرُشدٌ طِلابُها[7] ؟

أي أم غَيٌّ ؟

(وفي الثاني أو) ـ كقول عمر : صلَّى رجل في إزار ورداء ، في إزار وقميص ، في إزار وقباء ؛ أي ليصل رجل في كذا أو كذا ؛ وحكى أبو الحسن في المعاني : أعطه درهماً درهمين ثلاثة ، أي أو درهمين أو ثلاثة .

---

(١) وقال الصبان : بدل الإضراب ، كما في الدماميني ، قال : ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت .

(٢) هكذا في النسخ الثلاث ، وفي الدرر ، كما سبق في تخريج البيت : ألفَ بابٍ .. الخ

(٣) في الدرر : حيث عطفت الباب على الألف .

(٤) في (ز) : ابن الصايغ ، ورواية الدرر تعضد التحقيق .

(٥) النمل : ٢٨ .

(٦) يوسف : ٤٥ ، ٤٦ : ﴿ أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون . يوسفُ أيها الصديقُ أفْتِنا .. ﴾

(٧) في المغني صـ ٤٣ : مسألة : سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها ، كقول الهذليّ : دعاني إليها القلب .. البيت تقديره : أم غَيّ ، كذا قالوا ، وفيه بحث .

وفي الدرر ٢ / ١٧٦ : استشهد به على أن أم قد تحذف هي والمعطوف بها ، والأصل : أم غَيّ ، والضمير في إليها : لأسماء المتقدمة الذكر في مطلع القصيدة ، وروي : مطيع بدل سميع ، والشاهد من قصيدة لأبي ذؤيب الهذليّ .. هذليين ١ / ٧١ .

(ويغني عن المعطوف عليه المعطوفُ بالواو كثيراً) ـ نحو : بلَى وعمراً ، لقائل : ألم تضرب زيداً ؟ أي بلى زيداً وعمراً ، ونعَم وخالداً ، لقائلَ : ألقيت سعيداً ؟ وكقول بعض العرب : وبك وأهلاً وسهلاً ، لمن قال : مرحباً بك .

(وبالفاء قليلاً) ـ نحو : ﴿ فانفجرت ﴾[1]، ﴿ فانفلق ﴾[2] أي فضرب فانفجرت ، فضرب فانفلق ، وكذا : ﴿ فعِدَّةٌ ﴾[3] أي فأفطر فعدة .

(وندر ذلك مع أو) ـ كقول أمية الهذليّ :

٤٥٥ فهل لك أو من والد لك قبلنا[4] .

أي فهل لك من أخ أو من والد ؟

(وقد يُقدَّم المعطوفُ بالواو للضرورة) ـ نحو :

٤٥٦ ـ ألا يا نخلةً من ذاتِ عرق ... عليكِ ، ورحمةُ اللهِ ، السلام[5]

أنشده الكوفيون ؛ وذكر المغاربة للمسألة شروطاً لم يذكر المصنف منها إلاّ

---

(١) البقرة : ٦٠ : ﴿ فقلنا اضرب بعصاك الحجر ، فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ﴾ أي فضرب فانفجرت .

(٢) الشعراء : ٦٣ : ﴿ فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر ، فانفلق .. ﴾ أي فضرب فانفلق .

(٣) البقرة : ١٨٥ : ﴿ ومن كان مريضاً أو على سفَر ، فعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَر ﴾ أي فأفطرَ فعِدَّةٌ ..

(٤) سقطت من (د) ، وفي (ز) : قبلها ، وعجزه :

☆ يُوسِّم أولاد العشار ويفصل ☆ ؟

(٥) في الدرر ٢ / ١٩٣ : استشهد به على أن تقدم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة ؛ وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وقد يقدم المعطوف بالواو للضرورة : أهمل المصنف قيود هذه المسألة ، وذكر أصحابنا لها أربعة شروط : أحدها : أن يكون العاطف الواو ، وهذا ذكره المصنف ، وليس مجمعاً عليه ، بل كونه بالواو فقط هو مذهب البصريين ، وقال هشام : وتقديم الواو والفاء ولا جيد .. والشرط الثاني : أن لا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً ؛ الثالث : أن لا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف ؛ والرابع : أن لا يكون المعطوف مخفوضاً بالباء ... والبيت للأحوص ـ حواشي ديوانه ١٨٥

كون العطف بالواو ، وهذا قول البصريين ، وأجاز هشام وثعلب ذلك مع الفاء وثم وأو ولا .

الثاني : أن لا يقع العاطف صدراً نحو : وعمرٌو زيدٌ قائمان .

الثالث : أن لا يباشر العاطف عاملاً لا يتصرف نحو : إنَّ وزيداً عمراً قائمان ، وما أحسن وزيداً عمراً .

الرابع : كون المعطوف غير مخفوض نحو : مررت وزيدٍ بعمرٍو ، ومع الشروط ، مذهب البصريين اختصاصه بالشعر ، ومذهب الكوفيين جوازه في الكلام ، وهو عند البصريين في المنصوب أقبح منه في المرفوع ؛ ومنع هشام التقديم فيما لا يستغنى[1] ، نحو : اختصم زيدٌ وعمرو ، وقال النحاس : هو مذهب البصريين ، فالشروط حينئذ خمسة ، وأجاز ذلك ثعلب .

(وإن صلَح لمعطوف ومعطوف عليه مذكورٌ بعدهما ، طابقهما بعد الواو) - نحو : زيدٌ وعمروٌ منطلقان ، ومررت بهما ؛ قال ابن عصفور : ولا يفرد الخبر إلاَّ حيث سمع ، وهو على الحذف من الأول نحو : ﴿ واللهُ ورسولُه أحقُّ أن يُرضُوه ﴾[2] أي والله أحق أن يرضوه ، ورسوله أحق أن يرضوه ؛ وقال مرة أخرى : الأحسن أن لا يفرد ؛ وقال الخضراويّ : قيل : حذف خبر الأول ، وقيل : خبر الثاني ؛ وقيل : أنت مخيَّر ، وهو الصحيح .

وحكمُ حتى حكمُ الواو[3] .

(وطابق أحدَهما بعد لا وأو وبل ولكن) - والذي يظهر في لا كون الحكم

(١) زاد هنا في (د) : عنه .

(٢) التوبة : ٦٢ .

(٣) هذه العبارة الأخيرة ذكرت في (د) ضمن المتن ، ولم يتضح موضعها في (ز ، غ) ولم تذكر بالمتن في النسخة المحققة من التسهيل ، فلعلها تكملة لكلام الشارح .

للأول نحو : زيدٌ ، لا هند ، قائم ؛ وفي بل ولكن للثاني نحو : هند ، بل عمرو ، ذاهب ، وما هند ، لكنْ عمرو ذاهب ؛ ونقل الأخفش عن العرب كون الحكم مع أو للأول أو للثاني نحو : زيدٌ أو هند منطلق أو منطلقة .

(وجاز الوجهان بعد الفاء وثُمَّ) ـ أي المطابقة ، ومراعاة أحدهما نحو : زيدٌ فعمروٌ منطلقان ، أو منطلق ؛ ومررت بهما أو به ؛ وكذلك ثم ، والإفراد مع ثم أحسن .

(ويُعطف الفعلُ على الاسم) ـ نحو : ﴿ صَافَّاتٍ ويَقْبِضْنَ ﴾[1]، ﴿ فالمغيراتِ صُبْحاً . فأثَرْنَ ﴾[2].

(والاسمُ على الفعل) ـ نحو : ﴿ يُخرج الحيَّ من الميِّتِ ، ومُخرجُ الميِّتِ من الحيِّ ﴾[3]، وقوله :

٤٥٧ ـ باتَ يُعَشِّيها بعَضْبٍ باترِ يَقصدُ في أسوُقِها وجائرِ[4]

(والماضي على المضارع ، والمضارع على الماضي ، إن اتحد جنس الأول والثاني بالتأويل) ـ نحو : ﴿ إن نشَأ نُنزِّلْ عليهم من السماء آيةً فظلَّتْ ﴾[5]، ﴿ تبارك الذي إن شاء جعل .. ﴾ ثم قال : ﴿ ويجعل لك قصورا ﴾[6].

(١) الملك : ١٩ : ﴿ أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافَّاتٍ ويقبضْنَ ﴾ .
(٢) العاديات : ٣ ، ٤ .
(٣) الأنعام : ٩٥ .
(٤) في الأمالي الشجرية ٢ / ١٦٧ : يغشيها ، بالمعجمة ، وفي الحاشية : ويروى يعشيها ، بالعين المهملة ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٢٠ قال : رجز لم يدر قائله ، ويعشيها من العشاء بفتح العين ، وهو طعام العشيّ ، والضمير (ها) يرجع إلى المرأة ، لأنه في وصف رجل يعاقب امرأته بالسيف القاطع من قوله : بعضب باتر .. والأسوق جمع ساق ، والشاهد في : وجائِر ، فإنه عطف على يقصد ، وهو من عطف الاسم على الفعل ، والمسهِّل له كون جائر بمعنى يجور .
(٥) الشعراء : ٤ .
(٦) الفرقان :١٠ : ﴿ تبارك الذي إن شاء جعل لك خيراً من ذلك ، جنات تجري من تحتها =

(وقد يُفصَلُ بين العاطف والمعطوف ، إن لم يكن فعلاً ، بظرف أو جارٍّ ومجرور) ـ نحو : ﴿ وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾[1] ، ﴿ ومن الأرض مثلهنَّ ﴾[2] ؛ فإن كان المعطوف فعلاً لم يُفْصَل ؛ فلا يجوز : قام زيدٌ وفي الدار قعد ، ولا زيدٌ يقوم وعندك يقعد .

وإطلاق المصنف يقتضي أنه لا فرق بين عاطف على حرف واحد وبين غيره ؛ والمغاربة يقولون : إن كان على أكثر من حرف جاز الفصل بالمذكورَين[3] وبالقسم نحو : قام زيدٌ ثم والله عمروٌ ؛ وإن كان على حرف[4] لم يَجُز إلاَّ في ضرورة الشعر ؛ ولم يفرقوا في الأمرين بين الفعل والاسم .

(ولا يُخَصُّ بالشعر ، خلافاً لأبي عليّ) ـ وكلامه يقتضي أنه لا فرق بين ما هو على حرف واحد وغيره ؛ فما نقله عن أبي عليّ يوافق المغاربة من وجه دون وجه ؛ وتعليل الفارسيّ يرشد إلى ذلك ، حيث قال : إن حرف العطف شديد الاتصال بمعطوفه ، وهو نائب مناب العامل ، ولا يُفصَل بين العامل ومعموله ، فالنائب أولى ، والراجح الجواز ؛ فتأويل الاثنين متكلف .

(وإن كان مجروراً أعيد الجارُّ) ـ نحو : مرَّ بكرٌ بزيدٍ ، وأمس بعمرٍو ، ولا يجوز : وأمس عمرٍو ، بالجرّ ، بدون ذكر الحرف ، عند سيبويه وغيره من البصريين ؛ وكذا : ومن بعده عمرو ؛ وأجاز الفراء كون « يعقوب » في قراءة من فتح الباء في قوله : ﴿ ومِنْ وَراءِ إسحاقَ يعقوبَ ﴾[5] مجروراً .

= الأنهارُ ، ويجعَلْ لك قصوراً ﴾ .

(١) النساء : ٥٨ .

(٢) الطلاق : ١٢ : ﴿ الله الذي خلق سبعَ سمواتٍ ، ومن الأرض مثلَهُنَّ ﴾ .

(٣) في (ز) : بالمذكور ؛ والمقصود بالمذكورَين : الظرف والجار والمجرور .

(٤) كالواو والفاء .

(٥) هود : ٧١ : ﴿ فبشرناها بإسحاقَ ، ومن وراءِ إسحاقَ يعقوبَ ﴾ .

(أو نصب بفعل مضمر) - وعلى ذلك خرَّج القراءة المذكورة أبو علي وابن جني وغيرهما ، أي : ووهبنا لهما يعقوب ؛ وكذا تقول : مُرَّ اليومَ بزيدٍ وغداً عمراً ، التقدير : والْقَ غداً عمراً ، كما أنَّ مررتُ بزيدٍ وعمراً ، عند سيبويه ، على تقدير : ولقيت عمراً .

☆ ☆ ☆

٤٨ ـ باب النداء

هو بكسر النون وضمها ، وهو في اللغة الدعاء لعاقل أو غيره ؛ وفي الاصطلاح الدعاء بيا وأخواتها ، وهمزته بدل من واو ، لقولهم : ندوت القوم ندوَة جلست معهم في النادي ، وهو المجلس الذي ينادي فيه بعضهم بعضاً .

(المنادَى منصوبٌ لفظاً) ـ نحو : يا عبدَ الله ، ويا خيراً من زيد ، ويا رجلاً خذ بيدي .

(أو تقديراً) ـ نحو : يا زيدُ ، ويا رجلُ .

(بأنادي ، لازمَ الإضمار) ـ فالمضاف والمطول والنكرة التي لم يقبل عليها ، والعلَم المفرد ، والنكرة المقبل عليها ، منصوبة بفعل مضمر ، لا يجوز إظهاره ، وهو للإنشاء كأعتقت وبعت ؛ ويدل على حذف الفعل قولهم : يا إيَّاك ، فصَلوا لحذف العامل ، هذا قول جمهور البصريين ، وقيل : ناصب المنادى يا ، وهي على حرفيتها ، وقيل : هي اسم فعل ، وقيل : ناصبه معنوي .

(استغناء بظهور معناه ، مع قصد الإنشاء ، وكثرة الاستعمال ، وجعلهم كعوض منه[1]) ـ وكلٌّ منها كافٍ في اللزوم المذكور ، ولا سيما قصد الإنشاء ، فالإضمار معين على ذلك ، فإن الإظهار يوهم الإخبار ؛ وقول بعضهم : إن النداء بالصفة ، نحو : يا فاسق ، أو يا فاضل ، خبر ، إذ يحتمل التصديق والتكذيب ، وبغيرها إنشاء ، مردود ؛ إذ يمكن أن يقال لمن نادى بيا زيد ، مَن لم يُسَمَّ به[2] : كذبتَ ، ليس زيداً .

---

(١) أي من الفعل المضمر : أنادي .

(٢) أي من لم يُسمَّ بزيد .

(في القرب همزةً) ـ نحو :

٤٥٨ ـ أزيدُ أخا ورقاءَ إن كنتَ ثائراً فقد عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فخاصِمِ[1]

(وفي البعد ، حقيقةً أو حكماً ، يا) ـ والمراد بالحكم نداء الساهي والغافل ؛ والاستعمال ، بشهادة الاستقراء ، يقتضي أن ينادى بها القريب والبعيد .

(أو أيا) ـ نحو :

٤٥٩ ـ أيا ظبيةَ الوعساء بين جلاجل وبين النَّقا آأنتِ أَمْ أُمُّ سالم[2]؟

والوعساء الأرض اللينة ذات الرمل ، وجلا جل بفتح الجيم موضع ، قال الجوهريّ : قال ذو الرمة : أيا ظبية الوعساء . . البيت ، قال : ويروى بالحاء مضمومة .

---

(١) في سيبويه ٢ / ١٨٣ (١ / ٣٠٣) قال في الحاشية : ورقاء حيّ من قيس ، ويقول العرب : فلان أخو تميم ، أي من قومهم ؛ والثائر طالب الثأر ؛ وأحناء الأمور أطرافها ونواحيها ، جمع حِنْو ؛ أي إن كنت طالباً لثأرك ، فقد أمكنك ذلك ، فاطلبه وخاصم فيه . والشاهد فيه نصب أخا ورقاء ، جرياً على محلِّ المنادَى المفرد ، وهو النصب .

(٢) في الدرر ١ / ١٤٧ : استشهد به على أن أيا تكون للقريب ، كما في البيت ؛ والبيت لذي الرمة ؛ يحكى أنه أردف أخاه ، فعرضت لهما ظبية ، فقال : أيا ظبية الوعساء ... البيت ، فقال أخوه : فلو تحسن التشبيه والوصف لم تقل لشاة النقا : آأنت أمْ أُمُّ سالم ؟

جعلت لها قرنين فوق جبينها وظلفين مشقوقين تحت القوائم ؛

فقال ذو الرمة :

هي الشبه إلاّ مدريبها وأذنها سواء ، وإلاّ مشقة في القوائم

ووالوعساء موضع بين الثعلبية والخزيمة ، وجلاجل جبل من جبال الدهناء .

وفي الإنصاف صـ ٤٨٢ : فيا ظبية الوعساء ؛ والشاهد خاص بأيا ... قال في الحاشية : وجلاجل قد ضبطها ابن منظور بفتح الأولى ، وقال ياقوت : جُلاجل بالضم وكسر الثانية ، ويروى بفتح الأولى ، ورأيته بخط أبي زكريا التبريزي بحاءين مهملتين ، الأولى مضمومة : جبل بالدهناء .

والاستشهاد في قوله : آأنت أم أم سالم ، فإن ظاهر ما تدل عليه العبارة أنه لا يعلم أيها أجمل ، فاستفهم لتخبره ، ولكن الحقيقة أنه عارف أن أم سالم أجمل ، فتجاهل ليأخذ الإقرار بأن أم سالم أجمل ؛ وهذا نوع من البديع يسمى تجاهل العارف ... ويظهر أن صاحب الانتصاف لم يقف على حقيقة القصة التي ساقها صاحب الدرر ، والتي يبدو أنها تصور حقيقة الموقف .

(أو هيا) ـ نحو :

٤٦٠ ـ هيا أمَّ عمرٍ هل ليَ اليومَ عندكم بغَيبةِ أبصار الوشاة سبيل[1] ؟

(أو آ) ـ نحو : آ زيدُ ، حكاه الأخفش في الكبير ، وجعلها ابن عصفور مرة للقريب كالهمزة ؛ قال المصنف :ولم يذكرها إلاّ الكوفيون ، وليس ما ذكر بجيد .

(أو أيْ) ـ نحو :

٤٦١ ـ ألم تسمعي أيْ عبد في رونق الضحى بكاءَ حمامات لهنَّ هديل[2] ؟

وقال المبرد وجماعة من المتأخرين منهم الجزوليّ : هي للقريب ، وكلام سيبويه يرد هذا ، فروى عن العرب أن الهمزة للقريب ، وغيرها للبعيد . وقد تستعمل ما للبعيد للقريب المقبل عليه ، مبالغة في التنبيه والنداء .

(أو آيْ) ـ نحو ما حكاه الكسائيّ أنه سمع رجلا يقول : آيْ إمَّا ؛ وعدّ ابن عصفور منها وَا ، والذي ذكره سيبويه والجمهور أنها لا تستعمل إلاّ في الندبة ، وحكى بعضهم أنها تستعمل في غير الندبة قليلاً .

(ولا يلزم الحرف إلاّ مع الله ، وفي بعض النسخ : والضمير[3]) ـ نحو : يا الله ، بقطع الهمزة ووصلها ، فإن جئت بالميم فقلت : اللّهم ، لم يؤت بيا ،

---

(١) قال في الدرر ١ / ١٤٨ : استشهد به على أن هيا للبعيد ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في النسخ الثلاث وفي المغني ص ٧٦ برواية : هدير بالراء ، وفي معجم شواهد العربية جاء به مرة برواية : هدير ، وأخرى برواية : هديل ، وقال إنه لكثير ـ ديوانه ١ / ٢٣١ برواية هدير ؛

وفي الدرر ١ / ١٤٧ صحح رواية : هديل ، وخطأ الأخرى ؛ والهديل أنسب لصوت بكاء الحمام ؛ قال في الدرر : استشهد به على أن أيْ بالفتح والقصر للنداء ، وبين في الأصل الخلاف فيها ، أهي للقريب أم للبعيد أم للمتوسط ، والأكثر على رواية : هدير بالراء ، وهو غلط . قال في المغني أيْ بالفتح والسكون ، على وجهين : حرف النداء البعيد أو القريب أو المتوسط ، على خلاف في ذلك . . وروى البيت ، ثم قال : وفي الحديث : أيْ رَبِّ ، وقد تُمدُّ ألِفُها . وحرف تفسير . . .الخ

(٣) وهكذا جاء بالنسخة المحققة من التسهيل ، وقد نبهت في الحاشية على الخلاف .

وسيأتي الكلام عليه ؛ ونحو : يا إيَّاك قد كفيتك ؛ وهذا هو الأصل ، إذ العامل محذوف ، والمنادى مفعول ، وأمَّا :

٤٦٢ ـ يـــا أبجرَ بنَ أبجرٍ يـــا أنتـــا أنت الـــذي طلَّقتَ عـــامَ جُعْتَـــا[1]

---

(١) هـذا الرجز جـاء بروايـات متعـددة ومختلفـة ، ففي الأشمـوني والـدرر كما في النسـخ الثـلاث : يا أبجر بن أبجر . . . وفي أمالي ابن الشجري ٢ / ٧٩ : يا أقرع بن حابس يـا أنتـا . . . وفي الإنصـاف ١ / ٣٢٥ جاء به ضمن خمسة أبيات من مشطور الرجز ، برواية :

يـــا مُرَّ يـــابنَ واقـــعٍ يـــا أنتـــا أنت الـــــذي طلقت عـــــام جعتـــــا

حتى إذا اصطبحت واغتبقتـــــــــــا أقبلت معتـــــــــاداً لمـــــــا تركتـــــا

قد أحسن الله وقد أسأتا

وفي الخزانة ٢ / ١٣٩ (١ / ٢٨٩) جاء بروايـة : يـا أبجر . . في أول الحـديث ، ثم ذكر الروايتين الأخريين في خلال حديثه عن الشاهد وصاحبه ، ثم قال : وقد صحفه أبو عبـد الله بن الأعرابي أيضـا في نوادره :

يا قُرّ يا ابن واقع يا أنتا .

نبه على تصحيفه أبو محمد الأسود الأعرابي فيما كتبه على نوادره وسماه : ضالّة الأديب .

وقائله سالم بن دارة ، وهو سالم بن مُسافع بن عقبة بن يربوع . . . بن عبد الله بن غطفـان شـاعر مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وكان رجلا هجاء ، وبسببه قتل .

ودارة لقب أمـه ، واسمهـا سيقـاء ، من بني أسـد ، وقـال التبريـزي في شرح الحماســة : ودارة هـو يربوع ، وإنما سمي دارة ، لصفة أطلقت عليه في قصة طويلة : غلام كأن وجهه دارة القمر .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٣٥ : قاله الأحوص ؛ قال في الخزانـة : وروايـة العيني كرواية الشارح ، وزعم أن قائله الأحوص ، وهو وهم ، ثم ذكر منشأ الوهم .

قال العيني : وأبجر منادى ، وابن أبجر صفته ، والمنادى إذا وصف بابن ، والابن بين العلمين ، يبنى المنادى مع الابن على الفتح ؛ والشاهد في : يا أنتا ، فأنت ضمير رفع ، وحق المنادى أن يكون منصوباً ، فلذلك حكم بشذوذه لكونه مضمراً .

وفي حاشية الإنصاف : والاستشهاد به ههنا في قوله : يا مُرّ يابنَ واقع ، وفي قوله : ياأنتـا ، فـإن النداء الثاني : ياأنتا يدل على النداء الأول : يامر يابنَ واقع في معناه ، فيكون الاسم العلم المنادى واقعاً موقع الضمير ، وقد علم أن الضمير مبنيّ فيكون الواقع موقعه مبنياً أيضا ؛ قال ابن يعيش : فـإن قيل : فلم بُنِيَ ، وحق الأسماء أن تكون معربـة ؟ فـالجواب أنـه إنمـا بني لوقوعـه موقع غير المتمكن . . إذ وقع موقـع المضمر .

فمن وضع المرفوع موضع المنصوب ، وحسّنه هنا كون الظاهر المعرفة على صورة المرفوع ، فخلفه ضمير الرفع ، كما أتبع بالرفع ، وعكس هذا قراءة الحسن : ﴿ إيَّاكَ تُعبَدُ[1] ﴾ بضم التاء ، فناب ضمير النصب عن ضمير الرفع . قال ابن عصفور : ولا ينادى مضمرٌ إلاَّ نادراً ، ونصَّ على منع نداء ضمير المتكلم ، نحو : يا أنا ، وضمير الغيبة نحو : يا إياه أو يا هو ؛ وقال في الرجز[2] : إن منهم من جعل يا تنبيها ، وأنت مبتدأ والثاني توكيد أو مبتدأ أو فصل أو بدل[3]

(والمستغاث) ـ نحو : يا لزيد .

(والمتعجَّب منه) ـ نحو : يا للماء ! .

(والمندوب) ـ نحو : يا زيداه ! .

(ويقلُّ حذفُه مع اسم الإشارة) ـ وخرج عليه : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم[4] ﴾ ؛ ومذهب البصريين المنع ، وأجازه الكوفيون ، واختاره المصنف ، ومنه :

---

(١) الفاتحة : ٥

(٢) يا أبجز بن أبجر يا أنتا . .

(٣) قال في الخزانة ٢ / ١٣٩ (١ / ٢٨٩) : وظاهر كلام الشارح المحقق ـ الرضيّ على الكافية ـ أن نداء الضمير مطرد ، وأنه لا فرق بين نداء الضمير المرفوع والضمير المنصوب . قال ابن الحاجب في الإيضاح : نداء الضمير شاذ ، وقد قيل إنه على تقدير : يا هذا أنت ، ويا هذا إياك أعني .

وقال أبو حيان في تذكرته : وأما يا أنتا فشاذ ، لأن الموضع موضع نصب ، وأنت ضمير رفع ، فحقه أن لا يجوز ، كما لا يجوز في إياك ، لكن بعض العرب قد جعل بعض الضمائر نائباً عن غيره ، كقولهم : رأيتك أنت ، بمعنى رأيتك إياك ، فناب ضمير الرفع عن ضمير النصب ؛ وكذلك قالوا : يا أنتا ، والأصل يا إياك ؛ وقد يقال : إن يا في يا أنت حرف تنبيه ، وأنت مبتدأ ، وأنت الثانية تأكيد لفظيّ ، والخبر هو الموصول ؛ وهذا أولى من ادعاء نداء المضمر بصورة المرفوع ، وجعله شاذا .

(٤) البقرة : ٨٥ ـ أي ثم أنتم يا هؤلاء . . قال الصبان : وما ذكره أحدُ أوجهٍ منها : أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم

٤٦٣ ـ ذا ، ارعواءً ، فليس بعد اشتعال الرَّأ س شيباً إلى الصِّبا من سبيل[1]

واختلف في جواز نداء اسم الإشارة مع الكاف ، والمنع للسيرافيّ ، وهو شبيه بمنع النحويين : يا غلامك ، في غير الندبة ، والجواز لسيبويه وابن كيسان .

(واسم الجنس المبنيّ للنداء) ـ ومنه ما في الخبر : « اشتدِّي أزمةُ تنفرجي »[2] ، « وثوبي حجرُ »[3] ، وقولهم : أصْبِحْ ليلُ[4] ، وافْتَدِ مخنوقُ[5] ؛

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٣٦ : هو من الخفيف ، وذا اسم إشارة منادى ، حذف حرف ندائه ، وأصله : يا ذا ، ارعواءً ، وفيه الشاهد ، واحتجت به الكوفية على جواز حذف حرف النداء مع إسم الإشارة ، وخالفتهم البصرية ـ قال الصبان : قوله : ذا ارعواءً ، أي يا ذا ارعَوِ ارعواءً ، أي انكف عن دواعي الصبا انكفافا . قال العيني : وارعواءً نصب على المصدر ، أي يا ذا ارعَوِ ارعواءً ، من ارعوى عن القبيح إذا رجع . والفاء للتعليل ، ومن زائدة ، وسبيل اسم ليس ، وإلى الصبا خبره ، وشيباً تمييز .

(٢) أي يا أزمةُ ، وفي الدرر ١ / ١٥٠ : استشهد به على جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس عند قوم ، ولم يقيده ، وقيده في التصريح بالمعين ؛ أعني الذيَ لا يجوز حذفه ، قال : لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف ، فحقه أن لا يحذف كا لا تحذف الأداة ، واسم الإشارة في معناه فأجري مجراه ، خلافاً للكوفيين فيها ، احتجوا بقوله تعالى : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ ـ أي يا هؤلاء ؛ وبقول ذي الرمة في البيت :

٤٦٤ ـ إذا هملت عيني ، لها قال صاحبي بمثلك ، هذا ، لوعةٌ وغرامُ

أي يا هذا ، ولوعة مبتدأ وتقدم خبره : بمثلك . . .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان ، قوله : واسم الجنس للنداء . . . هذا أيضاً عند أصحابنا لا يأتي إلاَّ شذوذاً أوضرورة . واستدلوا للجواز بما روي عنه ﷺ : اشتدي أزمة تنفرجي ، وثوبي حجَرُ ؛ قال المصنف : وهذا من أفصح الكلام ، إذا ثبت كونه لفظ رسول الله ﷺ . ولم أجده فيما تحت يدي من مراجع الحديث .

(٣) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ، مع شرح الشواهد للعيني ٣ / ١٣٦ : قال ﷺ ، حكايةً عن موسى عليه السلام ، حين فَرَّ الحجر بثوبه ، حين وضعه عليه ، وذهب ليغتسل ، أي ثوبي يا حجَرُ .

(٤) قال : مثل يضرب لمن يظهر الكراهية للشيء ؛ أي صِرْ صُبْحاً . انتهى تصريح ؛ قال الصبان : ولو قال : أي ائت بالصبح ، أو تبدل بالصبح لكان أوضح .

(٥) قال : مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة ، وهو يبخل بافتداء نفسه بماله . انتهى تصريح .

والمغاربة يقولون : لا يأتي إلاَّ شذوذاً أو ضرورةً ؛ وعُلِم من كلامه أن الحرف يحذف مع العلَم غير الله ، نحو : ﴿ يوسفُ أعرض عن هذا[1] ﴾ ، ومع المضاف ، نحو : غلامَ زيدٍ أقبلْ ، والموصول ، نحو : مَنْ لا يزال محسناً أحسِنْ إليَّ ، وأيّ ، نحو : ﴿ أيُّها المؤمنون ﴾[2] ، والمطوَّل ، نحو : خيراً مِنْ زيدٍ أقْبِلْ ، وفي النكرة التي لم يقبل[3] عليها خلاف ؛ وعنها احترز بقوله : المبنيّ للنداء ، فاختياره الجواز .

(وقد يُحذف المنادى قبل الأمر والدعاء ، فتلزم يا) ـ فالأمر كقراءة الكسائي : « ألا يا اسجدوا »[4] ، والدعاء نحو :

٤٦٥ ـ يـا لعنـةُ الله والأقـوام كلهم والصالحين على سمعانَ من جارِ[5]

وقيل : يا فيها للتنبيه كألا .

(وإن وليها ليت أو رُبَّ أو حبذا ، فهي للتنبيه لا للنداء) ـ نحو : ﴿ يا ليتني كنت معهم ﴾[6] ؛

٤٦٦ ـ و ☆ يا ربَّ سارٍ بات ما توسَّدا[7] ☆

---

(١) يوسف : ٢٩ ، أي يا يوسف .

(٢) النور : ٣١ : ﴿ وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ﴾ ـ أي يا أيها .

(٣) أي النكرة غير المقصودة .

(٤) النمل : ٢٥ : ﴿ ألاَّ يسجدوا لله الذي يخرج الخبء ﴾ .

(٥) في سيبويه ٢ / ٢١٩ (١ / ٣٢٠) ـ قال في الحاشية : البيت من الخمسين ـ أي التي لا يعرف قائلها ـ قال : يدعو على سمعان جاره ، أن تناله لعنة الله والناس أجمعين ، لأنه لم يرع حق الجوار . والشاهد فيه حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه ؛ والمعنى : يا قوم ، أو يا هؤلاء ، لعنة الله على سمعان ، ولذا رفع لعنة بالابتداء ، ولو أوقع النداء عليها لنصبها .

(٦) النساء : ٧٣ : ﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزا عظيما ﴾ .

(٧) جاء به في الدرر ١ / ١٣ :

=

٤٦٧ ـ و ☆ يا حبذا جبلُ الرَّيان من جبل ☆[1]

وإنما كانت مع هذه للتنبيه ، لأن الناطق بها قد يكون وحده ، كقول مريم : ﴿ يا ليتني مِتُّ قبل هذا ﴾[2] .

وقد يُجمع بين ألا ويا توكيداً في نداء وغيره نحو :

٤٦٨ ـ ألا يا بنَ الذين فَنُوا وبادوا أما والله ما ذهبوا لتبقَى[3]

ونحو :

٤٦٩ ـ ألا يا ليت أياماً تولَّتْ يكون إلى إعادتها سبيلُ[4]

(وقد يعمل عاملُ المنادَى في المصدر) ـ نحو :

٤٧٠ ـ يا هندُ دعوةَ صَبٍّ هائمٍ دنفٍ مُنِّي بلطفٍ ، وإلاَّ مات أو كربا[5]

= يا رُبَّ سارٍ باتَ ما توسَّدا إلاَّ ذِراعَ العَنْس أو كفَّ اليدا

شاهداً على قصر اليد ، وهي لغة معروفة فيها ؛ والشاهد هنا على مجيء يا قبل رُبَّ للتنبيه لا للنداء ، والعَنْس بفتح العين وسكون النون الناقة الصلبة . . .

(١) البيت لجرير ـ ديوانه ٥٩٦ ـ جاء به ابن يعيش ٧ / ١٤٠ ـ دليلاً على اسمية حبذا عند قوم بعد التركيب ، وذلك بكثرة ندائه ، كما في البيت ؛ وجاء به في الهمع ٢ / ٨٨ ، والدرر ٢ / ١١٥ شاهداً على أن ذا من حبذا لا تتبع ، وتلزم الإفراد والتذكير . . . والشاهد هنا مجيء يا قبل حبذا للتنبيه . وعجز البيت :

☆ وحبذا ساكن الرَّيان مَنْ كانا ☆

(٢) مريم : ٢٣

(٣) لم أجده في مراجعي ، وهو مثال للجمع بين ألا ويا توكيداً للنداء في قوله : ألا يا بن الذين .

(٤) وهذا البيت أيضاً لم أجده في مراجعي ، وهو مثال للجمع بين ألا ويا توكيداً للتنبيه ، حيث وليتها ليت في قوله : ألا يا ليت أياماً . .

(٥) في الدرر ١ / ١٤٨ قال : استشهد به على أن عامل المنادى قد يعمل في المصدر ؛ وفي التسهيل وشرحه للدماميني : وقد يعمل عامل المنادى في المصدر كقوله : يا هند دعوة صب . . . الخ فيكون حذف عامل المصدر واجباً ، ولم يتقدم ذكره ، ويكون عامل المنادى هو العامل في المصدر : دعوة . ولم يعرف قائله .

(والظرف) ـ نحو :

٤٧١ ـ يا دارُ بين النَّقا والحَزْنِ ما صنَعتْ   يَدُ النَّوى بالأُلى كانوا أهاليكِ[1]

(والحال) ـ نحو :

٤٧٢ ـ ياأيها الرَّبعُ مبكياً بساحته   كم قد بذلتَ لمن وافاك أفراحا[2]

واستقبح قوم ، منهم المازنيّ ، الحالَ من المنادَى ، وأجازه قوم منهم المبرد ، وقال : أناديه قائماً ، ولا أناديه قاعداً ، وأنشد :

٤٧٣ ـ ☆ يا بؤس للجهل ضرَّاراً لأقوام[3] ☆

(وقد يُفصلُ حرف النداء بأمر) ـ كقول بنت لطيفة لأمها :

٤٧٤ ـ ألا يا فابْكِ تهياماً لطيفا   وأذري الدمع تسكاباً وكِيفَا[4]

أي يا لطيفة ، فرخمت وفصلت بالأمر .

---

(١) في الدرر ١ / ١٤٩ برواية : أيدي النوى ؛ قال : استشهد به على إعمال عامل المنادى في الظرف ، وكذا استشهد به الدماميني في شرح التسهيل ، ثم قال : والظاهر أن الظرف هنا حال ، فهو معمول لكائناً المعمول لأدعو ، والحال من المفعول ؛ قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) وهذا البيت شاهد على أن عامل المنادى يعمل في الحال في قوله : يا أيها الربع مبكيا . . . الخ ولا يعرف قائله .

(٣) في النسخ الثلاث : يا بؤس للحرب ، والتحقيق عن سيبويه والرضي في شرح الكافية والبغدادي في الخزانة ، والإنصاف ص ٣٣٠ ؛ قال في الإنصاف : والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله : يا بؤس للجهل : معناه : ما أبأس الجهل ! . على صاحبه ، وأضره له ، وضراراً حال ، وقد جعله المبرد حالاً من المضاف الذي هو المنادى ، ومن المعلوم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، فيكون العامل في هذه الحال هو العامل في المنادى ، وهو حرف النداء النائب مناب أدعو ، ومن العلماء من جعل هذه الحال من المضاف إليه الذي هو الجهل ، فيكون العامل فيه هو المضاف لأنه هو العامل في صاحبه ، ومن هؤلاء رضي الدين والأعلم الشنتمري . والبيت للنابغة الذبياني ـ ديوانه ٧١

(٤) في النسخ الثلاث : شوالاً موضع : تهياماً في الدرر ، وقال في النسخ الثلاث : كقول بنت لطيفة لأمها ، وفي معجم الشواهد : لجداية بنت خالد ، وفي الدرر ١ / ١٥١ : استشهد به على الفصل بين =

(**فصل**) : (يُبنَى المنادَى ، لفظاً أو تقديراً ، على ما كان يُرفع به لولم يُنادَ ، إن كان ذا تعريفٍ مستدامٍ) ـ فاللفظ نحو : يا زيدُ ، والتقدير : يا موسى ؛ وكذا : يا هؤلاء ، ويا سيبويه ، ويا برق نحره ، ولذا يُتبع بالرفع نحو : يا هؤلاء الرجالُ .

ودخل في قوله : يرفع به ، ما يرفع بالضم ، كما مثل ، وما يرفع بالألف نحو : يا زيدان ، وبالواو نحو : يا زيدون ؛ وتقول على مذهب سيبويه : يا اثنا عشر ، بالألِف ، لأن عشر بمنزلة النون ؛ والكوفيون يقولون : يا اثني عشر .

ونبه بقوله : لولم ينادَ ، على يا مكرمان ونحوه مما لا يستعمل إلاّ في النداء . وقوله : مستدام يريد به أن ما كان لزيد وما ذكِر معه من التعريف باق مع النداء ، وهو قول ابن السراج ، وصححه ابن عصفور مرة ، ووجه بأن في المعارف ما لا يمكن سلب تعريفه ، كاسم الإشارة والمضمر واسم الله ؛ وقال المبرد والفارسيّ : سلب تعريف العلمية ، وعرف بالإقبال ، وصححه ابن عصفور مرة .

(أو حادث ، بقصد واقبال) ـ نحو : يا رجلُ ويا فتى ويا قاضٍ ؛ وقيل : تعريفه بال محذوفة ، وناب حرف النداء منابها ، وصححه ابن عصفور مرة ؛ ومذهب سيبويه أن المنادى بني إجراءً له مجرى الأصوات ، يعني أنه بني لاختلاطه بالحرف ، فصار كالصوت الذي يصوت به للبهيمة لما يراد منها نحو : عدَس .

= المنادى وحرف النداء بالأمر ؛ وفي التسهيل وشرحه للدماميني : وقد يفصل حرف النداء ـ عن المنادى ـ بالأمر ؛ والأوْلَى : بجملة أمرية ، كقول حذام بنت خالد النخعية ، تخاطب ابنتها لطيفة : ألا يا فابك . . الخ أرادت : ألا يا لطيفة فابك ، فرخمت وفصلت ؛ وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وقوله : وقد يفصل حرف النداء بأمر ؛ قال المصنف في الشرح : كقول جداية بنت خالد النخعية ، تخاطب أمتَها لطيفة : ألا يا فابك . . . الخ وروايته : تهتانا ، يعني موضع : تهياماً .

وذهب الفارسيّ وجماعة من البصريين إلى أنه بُني لوقوعه موقع حرف[1] الخطاب . وفي نداء النكرة غير المقصودة أقوال :

أحدها : جوازه ، مقبلاً عليها وغير مقبل ، وهو قول جمهور البصريين .

والثاني : المنع مطلقاً ، وهو قول الأصمعيّ .

والثالث : إن كانت خلفاً من موصوف جاز نحو : يا ذاهباً ؛ وإلاّ فلا ، وهو قول الكسائيّ .

والرابع : إن كانت النكرة مقبلاً عليها جاز ، وإلاّ فلا ، وهو قول المازنيّ ، قال : ولا يتصور نداء نكرة غير مقبل عليها ، وما جاء منوناً لحقه التنوين ضرورة نحو :

٤٧٥ ـ فيا راكباً إمَّا عرضتَ فبلِّغَنْ   نَداماي من نجرانَ أن لا تلاقيا[2]

(غيرَ مجرورٍ باللام) ـ وهو المستغاث والمتعجب منه ، نحو : يا لزيد ، ويا للماء ! .

---

(١) في (د) : ضمير الخطاب .

(٢) في (د ، غ) والأشموني : أيا راكبا وهي الرواية المشهورة ، والتحقيق من (ز) وسيبويه والمفضليات والمقتضب ؛ وفي المقتضب ٤ / ٢٠٤ قال في الحاشية : استشهد به سيبويه ، قال الأعلم : الشاهد فيه نصب راكباً ، لأنه منادى منكور ، إذ لم يقصد به قصد راكب بعينه ، إنما التمس راكباً من الركبان يبلغ قومه خبره وتحيته ، ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم ، ولم يجز له تنوينه ونصبه ، لأنه ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه . والراكب راكب الإبل ؛ وعرضت بمعنى أتى العروض ، وهي مكة والمدينة وما حولها ، وبمعنى تعرضت وظهرت ، وبمعنى بلغت العرض ، وهي جبال نجد ؛ والندامى جمع ندمان بمعنى نديم ، وهو المجالس والمصاحب على الشراب وغيره ؛ ونجران مدينة بالحجاز من شق اليمن ، وأن مخففة من أنَّ الثقيلة ، اسمها ضمير الشأن ، ولا النافية للجنس خبرها محذوف أي لنا ، والجملة خبر أن المخففة ، والمصدر المؤول مفعول ثان لبلغن ، ومن نجران حال من نداماي . والبيت من قصيدة لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ـ مفضليات ٣١٥

(ولا عـاملٍ فيما بعـده) ـ يشمل المضـاف نحو : يـا غلام زيـد ، ويـا أخـا رجل ، ويـا رجل سـوء ؛ والمشبـه بـالمضـاف ، ويسمى المطـوَّل والممطـول ، من مطلت الحديدة مددتها ، نحو : يا عظيماً فضله ، ويا لطيفاً بالعباد ، ويا ضارباً زيـداً ، ويـا عشرين رجـلا ؛ فهـذا كلـه ينصب ؛ وإنما يطـول الاسم إذا لفـظ بالمعمول ، فلو كان مستتراً لم يحصل بـه طول إلاَّ إن ظهر مـا يقتضيـه ، فتقول : يا ضاربُ ، بالضم ، وإن كان فيه ضمير مستتر ؛ فإن قلت : يـا ضـارب وزيـد ، ولم تقدر زيداً معطوفاً على الضمير المستتر في ضارب بينهما ، لأنهما مناديان مفردان مقصودان بـالنـداء ؛ وإن قـدرت العطفَ نصبت ضـاربـاً ونونت زيـداً مرفـوعـاً للعطف على الضمير ؛ ويتعين هـذا الثـاني في مشترك ونحوه ، فتقـول : يـا مشتركاً وزيدٌ .

(ولا مكمل قبـل النـداء بعطف نسـق) ـ نحـو : يـا زيـداً وعمراً ، لمن سمي بهما ؛ وقـال الأخفش في ثلاثـة وثلاثين . إن أردت جمعـاً يبلغ هـذا العـدد نصبت الاسمين ، أو ثلاثة على حدة ، وثلاثين على حـدة ، بنيت ثلاثـة وعطفت ثلاثين ، كالحـارث ، أي ترفع وتنصب ؛ وقـال بعضهم في الثـاني : إن قُصـدَ كلٌّ بـالنـداء[1] بنيتَ ، أو ثلاثة مبهمة في ذلك العدد نصبتها ؛ وقال الفارسيّ : إن سميت بثلاثـة وثلاثين نصبت ، أو ناديت جمـاعـة هـذه عـدتهـا ضممت ثلاثـة ، وجـاز في ثلاثين ما يجوز في الحارث[2] .

---

(١) في (غ) : إن قصـد بـالنـداء الثـاني . . . وهـذه العبـارة فيهـا شيء من القصور في النسـخ ، توضحها عبارة المقتضب التالية

(٢) قـال المبرد في المقتضب ٤ / ٤٢٤ (٤ / ٥٥٤) : وكـذلـك إن سميت رجلاً : ثـلاثـةً وثـلاثين ، لقلت : يا ثلاثةً وثلاثين أقبل ، وليس بمنزلة قولك للجماعة : يـا ثلاثـةُ وثلاثون أقبلوا ، لأنـك أردت : ياأيها الثلاثة ، وياأيها الثلاثون .

ولو قلت : يـا ثلاثـةُ والثلاثين ، لجاز الرفـع والنصب ، مثـل : يـا زيـدُ والحـارثُ ، والحـارثَ ، ولكنـك أردت : يـا من يقـال لـه : ثلاثـةٌ وثلاثون ، فكل مـا لحق هـذه الأسماء من تنـوين أو اسم يُضم =

(ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال) ـ قال الفراء : النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها ، يقولون : يا رجلاً كريماً أقبل ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون ، انتهى . وفي الخبر من قوله عليه السلام في سجوده : « يا عظيماً يُرَجَّى لكل عظيم »[1] ؛ وفي رؤوس المسائل : إذا جيء بعد النكرة بفعل أو ظرف أو جملة ، وجب نصبها عند البصريين ، قصدت واحداً بعينه أو لا ؛ وأجاز الكسائيّ الرفع أيضا ؛ وفصّل الفراء ، فأوجب النصب مع ضمير الغيبة ، والرفع مع ضمير الخطاب . انتهى .

فتقول : يا رجلاً ضرب زيداً ، ويا رجل[2] ضربتَ زيداً ؛ ومن النصب وهي مفردة : أيا راكباً . . البيت . وليست جملة الشرط صفة ، لاشتمالها على الأمر ، ومنه مع الصفة :

= إليها ، فهو بمنزلة الإضافة .

قال في الحاشية : في ابن يعيش ١ / ١٢٨ : وأما قوله : يا ثلاثة وثلاثين ، فإن سميت بها ، وجعلتها علماً نصبتها ، كما لو سميت بزيد وعمرو ، لأنك جعلتها بإزاء حقيقة واحدة ، فكان الثاني من تمام الأول ، وتابعاً له في إعرابه ، بإشراك الواو ، فصار كأن الأول عامل في الثاني فانتصب ، كما ينتصب : يا خيراً من زيد ، فحرف النداء نصب الاسم الأول ، والثاني يتبعه في الإعراب لزوماً ، كطريقته التي كان عليها قبل التسمية ، وهي متابعة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب .

فإن ناديت جماعة هذه عدتهم قلت : يا ثلاثة وثلاثون ، وإن شئت نصبت الثاني فقلت : يا ثلاثة وثلاثين ، كما تقول : يا زيدُ الحارثُ والحارثَ ؛ فالرفع عطف على اللفظ ، والنصب على المحل ، لأنهما اسمان متغايران ، كل واحد منهما بإزاء حقيقة غير الأخرى ، وليس كذلك إذا سميت بها وجعلتها عبارة عن حقيقة واحدة .

وما يراه ابن يعيش هو ما رآه المبرد هنا ، والظاهر أنه يريد : يا ثلاثة والثلاثين مثل يا زيد والحارث .

(١) مجمع الزوائد جـ٢ ص١٢٨ ـ من حديث عائشة ، رضي الله عنها : « فخرجت غُيَيْرَى ، فإذا أنا به ساجداً كالثوب الطريح ، فسمعته يقول : « سجد لك سوادي وخيالي ، وآمن بك فؤادي ؛ ربِّ هذه يدي وما جنيت على نفسي ؛ ياعظيمُ ـ هكذا وردت في هذه الرواية ـ تُرَجّى لكل عظيم ؛ فاغفر الذنب العظيم » .

(٢) في (ز) : ويا رجلا

مكرر٤٥٦ ألا يـــــا نخلـــــةً من ذات عِرْقٍ عليـــك ، ورحمـــةُ الله ، الســلامُ[1]

(ولا يجوز ضمُّ المضافِ الصالِح للألف واللام ، خلافاً لثعلب) ـ نحو : يا حسَنُ الوجه ، وهو ضعيف ، لأن الضم للبناء ، ومقتضيه في المفرد مفقود في المضاف ، ولو كانت إضافة مجازية ؛ وأما رواية الفراء عن بعض العرب في مشبه المضاف : يا مهتمٌّ بأمرنا لا تهتم ، بضم مهتم ، فتأويله أن بأمرنا متعلق بمهتم ، ومهتم مفرد ، لا مشبه بالمضاف .

(وليس المبنيُّ للنداء ممنوعَ النعتِ ، خلافاً للأصمعيّ) ـ وعِلّتهُ شبهِهِ بالمضمر أو بالأصوات ؛ وقال به أيضاً قوم من الكوفيين ؛ ومذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويين الجواز ، وقال الفارسيّ : يجوز ، والقياس المنع ؛ وزعم الأصمعيّ أنه طالع أشعار العرب وكلامها ، فلم يجد منادى منعوتاً ، وما وقع منه شاذ يتأول على القطع ، على أعني ، أو على الابتداء ، نحو :

٤٧٦ ـ ☆ . . . يا عمرُ الجوادُا[2] ☆

أي أعني ؛و

---

(١) في مجالس ثعلب ١٩٨ (٢٣٩) وفي اللسان ـ شيع :

ألا يـــــا نخلـــــةٌ من ذاتِ عِرْقٍ بَرُودَ الظـــــلِّ شـــــاعَكم الســـــلامُ

قال : شاعكم : تبعكم ؛ وفي الحاشية : ذات عرق : مهل أهل العراق ، وهو الحدّ بين نجد وتهامة ؛ وقيل : كنى بالنخلة ههنا عن المرأة . والبيت من أبيات نسبت إلى الأحوص ، كما في الخزانة ١٠ / ١٩٢ .

٣١٢ ـ برواية : عليك ورحمة الله السلام .

وفي الدرر ١ / ١٤٨ : استشهد به على أن النكرة الموصوفة تنصب ، فنخلة نكرة موصوفة بالجار والمجرور . والبيت للأحوص ـ حواشي ديوانه ١٨٥

(٢) في الدرر ١ / ١٥٣

فمـــا كعبُ بنُ مـــامـــةَ وابنُ سُعـــدَى بـــأجـــود منـــك يـــا عُمَرَ الجـــوادَا

قال في المقتضب ٤ / ٢٠٨ (٤ / ٥١٨) : ومما جاء من نعت المنادى المفرد منصوباً قول جرير : فما كعب بن مامة . . البيت .

٤٧٧ ـ ☆ يا حكَمُ الوارثُ عن عبد الملك[1] ☆

أي أنت الوارثُ ؛ وأما

٤٧٨ ـ ☆ يا حكَمَ بنَ المنذرِ[2] بنِ الجارودْ ☆

فعلى نداءٍ ثانٍ .

واحتجَّ المجوِّزون بقول العرب : يا زيدَ بنَ عمرو ، بفتح الدال ، ولو كان ابن معمول فعل مضمر لم يكن لفتحها وجه .

(ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة إتباعاً ، إن كان علَماً ، ووُصفَ بابن متصل مضاف إلى علَم) ـ نحو : يا زيد بن عمرو ، بضم الدَّال وفتحها ، وقال المبرد : الضم أجود[3] ، وقال ابن كيسان : الفتح أكثر في كلامهم ، والضم القياس ؛ وقال : البصريون كلهم يختارون الفتح ، ويجيزون الضم ، ومن الفتح .

مكرر ٤٧٨ يا حكَمَ بنَ المنذرِ بنِ الجارودْ   سرادق المجد عليك ممدودْ[4]

وهو على المشهور إتباع لحركة ابن ، فالساكن حاجز غير حصين ؛ وإذا ضممت

= قال في الدرر :استشهد به على جواز نصب المنادى الموصوف بغير ابن ـ ورواية الدرر بنصب عمر ـ عند الكوفيين ، وأوله المانعون بالقطع ، أي أنه مفعول لفعل محذوف . والبيت لجرير ـ ديوانه ١٣٥ ، والشاهد هنا على نصب النعت على الموضع .

(١) في المقتضب ٤ / ٢٠٨ (٤ / ٥١٨) قال في الحاشية : استشهد به ابن هشام في المغني ١ / ١٩ على أن الوارث نعت مرفوع على لفظ المنادى . قال : والبيت من أرجوزة لرؤبة ـ ديوانه ١١٨ ـ وقد انتحلها لنفسه أبو نخيلة السعدي ، وقصته في شرح شواهد المغني للسيوطي ١٩ ـ ٢٠

(٢) في المقتضب ٤ / ٢٣٢ (٤ / ٥٦٠) قال في الحاشية : استشهد بد سيبويه ـ ١ / ٣١٣ ـ على بناء حكَمَ على الفتح ، إتباعاً لحركة ابن ، فجعل النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم . . ونسبه الجوهريّ إلى رؤبة ، ورده العيني ٤ / ٢١٠ ـ ٢١١ (ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٤٢) وهو بملحقات ديوان رؤبة ١٧٢ وفي سيبويه : قال الراجز وهو من بني الحرماز .

(٣) في المقتضب ٤ / ٢٣٢ بعد ذكر الشاهد : يا حكَمَ بن المنذر ، بفتح الميم ، قال : ولو أنشد : يا حكَمُ ابن المنذر كان أجود .

(٤) سبق تخريج هذا البيت ، على فتح ميم حكم ، وما جاء في نسبته .

فالأحسن كون ابن نعتاً ، ويجوز عطف البيان والبدل ، وكونه منادى أو معمولَ فعل ؛ وإذا فتحت فالنعت لا غير ؛ وفي البسيط : إذا فتحت فإتباع عند سيبويه[1] ، وقيل : ابن مقحم .

واحترز بالظاهرة من المقدَّرة نحو : ﴿ يا عيسى بنَ مريم ﴾[2] فلا فائدة في نية الفتح ؛ وأجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة .

وخَرج بعلَمٍ خلافهُ نحو : يا غلام ابن زيد ؛ وبوصفه بابن ، من كون ابن بدلاً أو عطف بيان ، أو منادى ، أو مفعولاً ، فلا يجوز حينئذ إلاَّ ضمُّ المنادى .

واحترز بمتصل من الفصل نحو : يا زيد الفاضل بن عمرو ؛ وقال ابن عصفور : فإن قلت : يا زيدُ وعمرو بن عبد الله ، إن جعلت ابنا صفة لعمرو ضمته وفتحته ، ولزيد الضم لا غير ؛ أو صفة لزيد ، لم يجز فيها إلاَّ الضم . انتهى . وفيه تقديم النسق على النعت .

وخرج بمضاف إلى علَم : يا زيدُ ابن أخينا ونحوه ، فالضم لا غير .

(لا إن وصف بغيره) ـ أي بغير ابن ، نحو : يا زيدُ الكريم .

(خلافاً للكوفيين) ـ في إجازتهم فتح المبني على الضم إذا وصف بمفرد نحو :

يا زيد الكريم ؛ وقالوا : إن العرب تفعل ذلك ، إذا نصبت النعت إتباعاً ، ورووا بيت جرير :

مكرر ٤٧٦ فما كعبُ بن مامةَ وابنُ سعدى بأجودَ منك يا عُمر الجوادا[3]

(١) في سيبويه ٢ / ٢٠٣ (١ / ٣١٣) قال : ومثل ذلك قولك : يا زيدَ بنَ عمرو ، وقال الراجز : يا حكمَ بن المنذر .. البيت ، قال في الحاشية : والشاهد فيه إتباع الموصوف ، وهو الحكم ، للصفة ، وهي ابن ، لأن النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم ..

(٢) المائدة : ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٦ .

(٣) سبق تخريج هذا البيت أيضاً ، على ضم راء عمر ، ونصب النعت بعده : الجوادا .

بفتح راء عمر ؛ وقال ابن كيسان : سببه جعل الاسم والنعت كالشيء الواحد ؛ وخرَّج المانعون البيت على حذف الألف للساكن بعدها ، والأصل : يا عمرا ، بناء على أن الألف تلحق غير المندوب والمتعجب فيه والمستغاث ؛ أو على أنه نصب المنون من المنادى اضطراراً ، نحو :

٤٧٩ - ☆ يا عَدِيّاً لقد وقتك الأواقي[1] ☆

ثم حذف التنوين على حد :

٤٨٠ - ☆ عمرو الذي هشم الثريد لقومه[2] ☆

---

(١) في المقتضب ٤ / ٢١٣ (٤ / ٥٤٣) : مثل ذلك اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين اضطراراً في الشعر ؛ فإن الأولين يرون رفعه ، ويقولون : هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف ، فلحقه التنوين على لفظه ؛ وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يُلزمونه النصب ، وحجتهم في ذلك ما ذكرت لك ؛ ويقولون : هو بمنزلة قولك : مررت بعثمانَ يا فتى ؛ فمتى لحقه التنوين رجع إلى الخفض ؛ فمما جاء على ذلك قول مهلهل :

رفعت رأسها إليّ وقالت : يا عَدِيّاً لقد وقتك الأواقي

والأحسن عندي النصب ، وأن يرده التنوين إلى أصله ، كما كان ذلك في النكرة والمضاف .

قال في الحاشية : رواية أمالي ابن الشجري والخزانة والعيني :

☆ ضربت صدرها إليّ وقالت ☆

يريد أنها متعجبة من حالي إلى هذه الغاية ، مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن لأهل .

والأواقي جمع واقية ، والأصل : الوواقي ، فأبدلت الواو الأولى همزة وجوباً ؛ والواقية الحافظة .

والبيت من قصيدة لمهلهل ، وهو عديّ بن ربيعة أخو كليب . وروي : يا عديٌّ بالرفع في الخزانة ١ / ٣٠٠ .

(٢) في (ز ، غ) : لضيفه ؛ ويروى : عمرو العُلاَ ؛ وفي المقتضب ٢ / ٣١٢ .

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجافُ

قال في الحاشية : روى المبرد هذا البيت في هذا الفصل بروايتين : عمرو الذي ، وعمرو العُلاَ ، واقتصر في الكامل على الرواية الأولى ، فنقده علي بن حمزة في كتابه : التنبيهات على أغاليط الرواة .. وفي الروض الأنف ١ / ٩٤ ذكر أصحاب الأخبار أن هاشماً كان يستعين على إطعام الحاج بقريش =

ولا يخفى ما في التأويلين من التكلف ، فالوجه أن يجعل ذلك شاذاً ولا يقاس عليه .

(وربما ضُم الابنُ إتباعاً) ـ رواية الأخفش عن بعض العرب : فأتبعوا ابناً للمنعوت ، ونظيره قراءة من قرأ : ﴿ الحمدُ لُلّه[1] ﴾ بضم اللام .

(ويلحق بالعلَم المذكور نحو : يا فلان بن فلان ، ويا ضل بن ضل ، ويا سيد بن سيد) ـ وكذا ما أشبهه ، مما كان المنادى فيه غيرَ علم ، ووصف بابن مضاف إلى غير علم ، وهو موافق للفظ المنادى نحو : يا فاضل بن فاضل ، ويا شريف بن شريف ، ويا كلب بن كلب ؛ وكذا لو عرفت الثاني فقلت : ابن الفاضل ، وابن الشريف ، وابن الكلب ؛ وذكر المغاربة أن البصريين يضمون في هذا كله المنادى وينصبون ابنا ، والكوفيون وابن كيسان يجوزون ضم المنادى وفتحه ، ويحذفون في غير النداء التنوين من الموصوف ، قال الكميت :

= فيرفدونه بأموالهم ويعينونه ، ثم جاءت أزمة شديدة ، فكره أنْ يكلف قريشاً أمر الرفادة ، فاحتمل إلى الشام بجميع ماله ، واشترى به أجمع كعكاً ودقيقاً ، ثم أتى الموسم ، فهشم ذلك الكعك هشماً ، ودقه دقاً ، وصنع للحاج طعاماً مثل الثريد ، وبذلك سمي هاشماً ، لأن الكعك اليابس لا يثرد ، وإنما يهشم هشماً ، فبذلك مدح ، حتى قال شاعرهم فيه ، وهو عبد الله بن الزبعري :

عمرو العلا هشم الثريد لقومه ... قوم بمكة مسنتين عجافِ

وأسنتوا أصابهم القحط ، وقد نسبه ابن دريد في الاشتقاق ص ١٣ لمطرود بن كعب الخزاعيّ ؛ ونسبه في اللسان ـ هشم ـ لابنة هاشم ، وفي ـ سنت ـ لابن الزبعري .. قال في حاشية الإنصاف ص ٦٦٤ : قال أبو رجاء : والسر في هذا الاضطراب أن للخزاعيّ كلمة على هذا الرويّ ، ولابن الزبعرى كلمة أخرى على الرويّ نفسه ؛ والاستشهاد بهذا البيت في قوله : عمْرو ، حيث حذف التنوين منه لغير سبب من الأسباب المذكورة في حذف التنوين ، وإنما حذفه للتخلص من التقاء الساكنين : التنوين وسكون اللام في الذي ... ولم يسلك الشاعر الطريق المعتاد في ذلك ، بل حذف التنوين رأساً ، فكان ذلك ارتكاباً للضرورة .

(١) أول سورة الفاتحة ، وأول سورة الأنعام ، وأول سورة الكهف ، وأول سورة سبأ ، وأول سورة فاطر ...

٤٨١ ـ تنــاولهــا كلبُ بنُ كلبٍ فــأصبحت   ترامى بها الأطـوادُ لهفـاً على لهفِ[1]

ومُجوِّزُ فتح ذي الضمة في النداء ، مُوجِبٌ في غيره حـذف تنوينـه لفظـاً) ـ نحو : جاء زيدٌ بن عمرو ، فيحذف تنوين زيد للساكن وكثرة الاستعمال ، وكـذا فلانٌ بن فلان وما ذكر معـه ، وقـد سبق ؛ ويظهر من كلام سيبويـه أن العرب لا تحـذف من فلان بن فلان شيئـاً ، وكـلام النـاس على خـلافـه ، وقـال المبرد : لا خلاف في حـذف التنـوين من فـلان بن فـلان ، وحكـوا سماعـه عن العرب ، وشرط بعض المتأخرين في العلَمين التذكير ، وغلّط ، وإنما هو شرط ابن ، وقـال بعض المغاربة : شرط التذكير فيهما صحيح ، فنسبة الرجل إلى أمـه عـارٌ عنـدهم ، فتقول : زيد ابن فاطمة بتنوين زيـد ، وإنما حـذفوا في عمرو بن هنـد الملـك ، وهي أمه للكثرة .

(وألفِ ابن في الحالَين خطّاً) ـ أي حال النـداء ، وحـال غير النـداء ، وعلى شرط التذكير ، تثبت الألف في : زيد ابن فاطمة ؛ وقـال الخِـدَبُّ في : زيـد بن عمرو ونحوه : يجوز ، إن حذف الساكن[2] ، إثبات الألف ؛ قال : والحـذف أحسن لمصاحبة الكثرة .

(وإن نُوِّنَ فللضرورة) ـ نحو :

---

(١) لم يذكر في معجم الشواهـد روايـة الشرح : قـافيـة الفـاء المكسورة ـ على لهفِ ـ وذكر روايـة الدرر ١ / ١٥٣ :

تنـــاولهـــا كلبُ بنُ كلبٍ فـــأصبحت   بكف لئيم الـــوالـــدَين يقـــودهـــا

قال : استشهد به على أن الكوفيين وابن كيسـان يجرون المنـادى الموصوف بغير ابن إجراء الموصوف به ، كما أجرت العرب ذلـك في غير النـداء ... قـال : والبيت في الأصل ـ الهمع ـ نسب للكميت ـ وكـذا نسبه له في معجم الشواهد ـ وفي كامل المبرد : وقال رجل يذكر امرأة زوجت عن غير كفء ...

والشاهد هنا حذف التنوين من الموصوف بابن في غير النداء في قوله : تناولها كلبُ بنُ كلبٍ ...

(٢) في (د ، ز) : للساكن .

☆ جاريةٌ من قيسٍ ابن ثعلبه[1] ☆

قال ابن عصفور : وأنشده سيبويه على الضرورة ؛ وقال ابن الباذش : فإذا كان بدلاً نونت ؛ وأما ﴿ عُزَيرُ ابنُ الله ﴾[2] في قراءة حذف التنوين ، فقيل فيه : حذف التنوين للوصف بابن ، والخبر أو المبتدأ محذوف ، أي معبودنا ؛ وقيل : ابن خبر ، وحذف التنوين لأنه ممنوع الصرف ، وهو ضعيف ، لثبوت تنوينه .

(وليس مركباً ، فيكون كمرءٍ في إتباع ماقبل الساكن مابعده ، خلافاً للفارسيّ) ـ قال ابن برهان : مذهب الفارسيّ في نحو : زيد بن عمرو ، أنهم بنوا الصفة مع الموصوف ، والدال تابعة للنون ، كالميم في : هذا مُرءٌ ، ورأيت مَرءاً ، ومررت بِمرءٍ ، فلما صارت الدال غير حرف إعراب لم تنون ، فالتنوين لايكون وسطاً ، وهو منتقض بالإجماع على فتح المجرور الذي لاينصرف نحو : صلى الله على يوسف بن يعقوب .

---

(١) في الخزانة ٢ / ٢٣٦ (١ / ٣٣٢) ش ١٢١ قال : وهذا البيت مطلع أرجوزة للأغلب العِجْليّ ، وبعده .

☆ كريمةٌ أخوالها والعَصَبه ☆

قال : على أن تنوين قيس شاذ ؛ لأن ابن وقع بين علمين مستجمع الشروط ، فكان القياس حذف تنوين قيس ، إلاّ أنه نونه لضرورة الشعر .

قال ابن جني في سر الصناعة : من نونه لزمه إثبات الألف في ابن خَطّاً ؛ وقال ابن الحاجب في الإيضاح : وزعم قوم أن ابن ثعلبة بدل ، وقصده أن يخرجه عن الشذوذ ، وهو بعيد ؛ لأن المعنى على الوصف ، وأيضاً فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين ، لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلاً . انتهى .
قال : وأراد بجارية امرأة من العرب اسمها كلبة ، كان بينهما مهاجاة ؛ وجارية خبر مبتدأ محذوف ، أي هذه جارية ، ومن قيس صفة لها ، وقيس بن ثعلبة قبيلة ، قال في حاشية سيبويه ٣ /٥٠٦ (٢ /١٤٨) : قيس بن ثعلبة حي من بكر بن وائل ، قال : والشاهد في البيت تنوين قيس مع أنه موصوف بابن مستكمل الشروط .

(٢) التوبة : ٣٠ .

(والوصف بابنةٍ كالوصف بابنٍ) ـ وحكى ابن كيسان خلافاً في : ياهند ابنة زيد ، أيعامل معاملة ابن ؟

ومنهم من أجاز قياساً ، ومنهم من منع ، لأن السماع في ابن ، وهو خارج عن القياس ، فلا يتجاوز ؛ واختار ابن كيسان القياس ، فيجوِّز ضمَّ دال هند وفتحها ، وعلى الآخر تضم لاغير ، وأما ابنة فينصب ، وعلى مااختار ابن كيسان تقول : جاءتني هندُ ابنةُ زيدٍ ، بحذف التنوين ، في لغة من صرف هنداً .

(وفي الوصف ببنت[1] في غير النداء وجهان) ـ فتقول في لغة من صرف هنداً : هذه هندٌ بنت[1] عاصم ، بالتنوين وتركه ؛ وتُرك لكثرة الاستعمال ، ذكره سيبويه[2] .

(ويُحذف تنوينُ المنقوص المعيَّن[3] بالنداء ، وتثبت ياؤه عند الخليل[4]

---

(١) في (غ) : بابنة .

(٢) في سيبويه ٣ / ٥٠٦ (٢ / ١٤٨) : وقال يونس : من صرف هنداً قال : هذه هندٌ بنت زيد ، فتون هنداً ؛ لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن ، ولم تدركه علة ، وهكذا سمعنا من العرب . وكان أبو عمرو يقول : هذه هندُ بنت عبد الله ، فيمن صرف ، ويقول : لما كثر في كلامهم حذفوه ، كما حذفوا : لا أدر ، ولم يك ، وخذ ، وكل ، وأشباه ذلك ، وهو كثير . وقال الأشموني في تنبيهاته ـ منهج السالك ٢ / ١٢٧ ـ : حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن ، فيجوز الوجهان ، نحو ؛ ياهند ابنة زيد ، خلافاً لبعضهم ؛ ولا أثر للوصف ببنت هنا ؛ فنحو : يا هند بنت عمرو واجب الضم .

وفي همع الهوامع ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ : وإذا كان الموصوف علماً مؤنثاً ، ونعت بابنة مضافاً إلى علم ، فحكمه في النداء من جواز الفتح ، وفي غيره من وجوب حذف التنوين ، حكم المذكر الموصوف بابن ، نحو : يا هند بنة عمرو ، وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره ، وحجتهم القياس على ابن ؛ وذهب قوم إلى المنع ، لأن السماع إنما ورد في الابن ، وهو خروج عن الأصل ، فلا يقاس عليه ؛ وفي الوصف ببنت في غير النداء وجهان ، رواهما سيبويه عن العرب ، نحو : هذه هند بنت عاصم ، بالتنوين وبحذفه ، لكثرة الاستعمال فقط ، وليس فيه التقاء الساكنين الذي في ابن وابنة ، ولو كان المنادى المؤنث مبنياً في الأصل ، نحو : يا رقاش بنة عمرو ، لم تغير حركة البناء الأصلية ، ويكون فتح الاتباع تقديراً . ذكره أبو حيان .

(٣) أي النكرة المقصودة .

(٤) في النسخة المحققة من التسهيل : عند الخليل فقط .

وسيبويه ، لاعند يونس) ـ فتقول : يا قاضيَ ، بإثبات الياء ، لذهاب التنوين بالبناء ، ووجه حذفها أن النداء دخل على منوَّن محذوف الياء ، مع أن النداء مكان تخفيف ، فإن أريد غير معيَّن[1] ثبتت ، نحو : يا عاصياً تُبْ قبل الموت .

(فإن كان ذا أصل واحد ، ثبتت الياء بإجماع) ـ نحو : يامُري ، وياتَفِي لمن سُمِّي به ؛ والأصل : يامُرْئي ، فردت اللام في النداء ، ولو لم ترد لبقي على حرف واحد ، لأن العين محذوفة ، وكذلك تَفِي ترد لامه ، وإلاَّ يبْقَ على حرف ، لأن فاءه محذوفة .

(ويترك مضموماً أو يُنصب ما نُوِّن اضطراراً من منادى مضموم) ـ فالأول قول الخليل وسيبويه والمازني ، وهو الأكثر ، حتى أن سيبويه قال في النصب : لم نسمع عربيا يقوله ، ولكن حفظه غيره .

والثاني قول أبي عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي والمبرد ؛ ومن الضم قول الأحوص :

٤٨٣ ـ سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يامطرٌ السلامُ[2]

ومنه في النكرة المقصودة :

---

(١) النكرة غير المقصودة .

(٢) في الدرر ١ / ١٤٩ : استشهد به على تنوين المنادى العلَم مضموماً في الضرورة ، واستشهد به سيبويه على ذلك ؛ قال الأعلم : الشاهد فيه تنوين مطر وتركه على ضمه لجريه في النداء على الضم ، واطراد ذلك في كل علم مثله ، فأشبه المرفوع غير المنصرف في غير النداء ، فلما نون ضرورة ترك على لفظه ، كما ينون الاسم المرفوع الذي لا ينصرف ، فلا يغير التنوين من رفعه ، وهذا مذهب الخليل وأصحابه واختيارهم ، وأبو عمرو ومن تابعه يختارون نصبه مع التنوين ، لمضارعته النكرة بالتنوين ، ولأن التنوين يعاقب الإضافة فيجرونه على أصله لذلك ، وكلا المذهبين مسموع من العرب ، والرفع أقيس ؛ والبيت للأحوص ـ ديوانه ١٧٣ .

٤٨٤ ـ ليت التحيَّة كانت لي فأشكرها   مكانَ يا جملٌ حُيِّيتَ يا رجلُ[1]

الرواية المشهورة : ياجمل بالضم ؛ ومن النصب :

مكرر ٤٧٩ضربت صدرها إليَّ وقالت   يا عَدِيّاً لقد وقتك الأواقي[2]

وفي النكرة البيت السابق في رواية نصب جمل ؛ ويظهر أثر الخلاف في المقصور نحو : يافتى ، فيجوز في نعته على الأول الرفع والنصب ، ويتعين على الثاني النصب .

(**فصل**) : (لا يباشر حرفُ النداء في السعة ذا الألف واللام) ـ فلا يقال : يا الغلام إلاَّ في شعر كما سيأتي .

(غير المصدر بها جملة مسمى بها) ـ نحو : ياالرجل قائم ، لمن هذا إسمه ، قال سيبويه : وجاز لأن معناه : يا مقولاً له ذلك ، وقاس على ذلك المبرد ما سمي به من موصول ذي آل نحو : ياالذي قام ، لمسمى به ؛ ونص سيبويه على المنع ، وفرَّق بأنه بمنزلة مفرد فيه ال كالحارث ، وإذا أريد نداء هذا ، فقيل : تقول : ياحارث ، وقيل : ياأيها الحارث ، وقيل : يامن هو كالحارث ، وهو الصحيح .

(أو اسم جنس مشبه به) ـ نحو : ياالأسد شدةً ، وياالخليفة جوداً ؛ أجاز

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٤٤ قال : فأشكرها بالنصب لأنه جواب تمن ، ومكانَ نصب على الظرف ؛ والشاهد في : يا جملٌ حيث نونه مضموماً ، ويروى بالنصب ، والأول أشهر ؛ ويا رجلُ بالضم بلا تنوين ، لأنه منادى مفرد معرفة بالقصد ـ نكرة مقصودة ـ قال في الدرر ١ / ١٤٩ : والبيت من قصيدة لكثير ، سببها أن عزة هجرته ، وحلفت لا تكلمه ، فلما تفرق الناس من منى لقيته ، فحيَّت الجمل ولم تحيِّه ، فقال :

حيتك عزة بعد الهجر وانصرفت   فحيِّ ويحك من حياك يا جمل

ليت التحية كانت لي . . . ـ البيت ـ ديوان كثير ١ / ١٥٩

(٢) سبق تخريج هذا الشاهد ؛ قال في الدرر ١ / ١٤٩ : استشهد به على تنوين المنادى العلم ، بالنصب إذا نون ضرورة ، رجوعاً به إلى أصله عند أبي عمرو وعيسى بن عمر ومن وافقهما ؛ والبيت من مقطعة لمهلهل بن ربيعة ؛ ويروى : ضربت نحرها . . . ، رفعت رأسها . .

ذلك محمد بن سعدان ؛ ووجهه أنه في تقدير : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة .

(خلافاً للكوفيين ، في إجازة ذلك مطلقاً) ـ كان مما سبق أو من غيره ؛ واحتج الكوفيون بقوله :

٤٨٥ ـ فيا الغلامان اللذان فرَّا   إياكما أن تكسبانا شرَّا[1]

وقوله :

٤٨٦ ـ عبَّاسُ يا الملك المتوَّج والذي   عرفت له بيت العلا عدنانُ[2]

والبصريون جعلوا ذلك ضرورة .

(ويوصف بصحوبها الجنسيّ مرفوعاً ، أو بموصولٍ مصدَّرٍ بها أو باسم إشارة أيٌّ مضمومةً متلوَّةً بهاء التنبيه) ـ فأخرج بالجنسيّ نحو : الفرزدق والحارث

---

(١) (٢) في المقتضب ٤ / ٢٤٣ : وأما هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين :

فيا الغلامان اللذان فرا . . . البيت ، فإن إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان فرا ، كما تقول : يارجل العاقل ، أقبل ؛ قال في الحاشية : استدل به الكوفيون على جواز نداء ما فيه ال ، ورد عليهم الأنباريّ في الإنصاف ص ٣٣٦ بأنه من حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، والتقدير : فيا أيها الغلامان . . وفي الإنصاف ، قال في الحاشية : وقوله :

☆ إياكما أن تكسباني شرا ☆

رُوِيَ في مكانه :

☆ إياكما أن تعقبانا شرا ☆

وهو تحذير ، وتقدُيره : احذرا من أن تكسباني شرا ؛ ويجوز في حرف المضارعة في : تكسباني الفتح على أنه مضارع كسب الثلاثيّ ، والضم على أنه مضارع أكسب ، وكل أهل اللغة يجيزون أن تقول : كسبت زيداً مالاً ، أو علماً ، إلاّ ابن الأعرابيّ ، فإنه كان يوجب أن تقول : أكسبت زيداً مالا ، بالهمزة .

ومحل الاستشهاد قوله : فيا الغلامان ، حيث جمع بين حرف النداء وأل ، والبصريون يقررون أن الجمع بين حرف النداء وأل جائز في موضعين : نداء اسم الله تعالى : ياالله ، وما تحكيه من الجمل نحو أن تنادي من يسمى : الرجل منطلق ، وفيما عدا هذين لا يجوز الجمع بين حرف النداء وال في الاختيار ؛ واما الكوفيون فقد أجازوا ذلك اعتمادا على ما ورد منه في البيت ، ونحو قول الآخر :

عباسُ يا الملك المتوج والذي   عرفت له بيت العلا عدنانُ

والصعق ، مما ال فيه للمح الصفة أو للغلبة ؛ فلا يقال : ياأيها الفرزدق ، وكذا الباقي ؛ على أن الجرميّ أجاز : ياأيها الحارث ، وكذا لا يوصف بنحو : الزيدَين والزَّيدِين ، فلا يقال : ياأيها الزيدان ، ولا ياأيها الزيدون ، ومثال الجائز : ياأيها الرجل ، ومثال الموصول : ﴿ ياأيها الذي نُزِّل عليه الذكرُ ﴾[1] ؛ وفي كتاب سيبويه منع : ياأيها الذي رأيت ؛ وهو محمول على ما إذا سمي به ، وتعليله يرشد إليه ، قال : لأنه اسم غالب ، كما لا يجوز : ياأيها النضر ، وأنت تريد الاسم الغالب . ومثال اسم الإشارة قول طرفة :

٤٨٧ ـ ألا أيُّهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذاتِ هل أنت مخلدي[2] ؟

وقيده المصنف في الشرح بالخلو من الكاف ، فلا يجوز : ياأيها ذلك[3] الرجل ؛ وأجازه ابن كيسان ، قال : وهو أقل من العاري منها ، لشبه المتصل بها بالمضاف ، حتى قال بعضهم : ياذينك الرجلين بالنصب ، وقضيّة كلام المصنف جواز : ياأيهذا بدون وصف لذا ، وصرح هو وابن عصفور بالجواز ، وشاهده :

٤٨٨ ـ أيُّهذان كُلا زاديكما ودعاني واغلاً فيمن وغَل[4]

(١) الحجر : ٦

(٢) في جميع المراجع ذكر هذا الشاهد في باب نصب المضارع بعد حذف أنْ الناصبة ، مع جواز الرفع ، وجاء به في الدرر ١ / ١٥٢ شاهداً على وصف المنادى باسم الإشارة الخالي من الكاف ؛ وفي الإنصاف ص ٥٦٠ قال في الحاشية : والزاجري أي الذي يكفني ويمنعني ؛ والوغى الحرب ، يقول : أنا لست خالداً ، ولا بد أن يأتيني الموت يوماً ، فليس مما يقتضيه العقل أن أقعد عن شهود الحرب مخافة الموت .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث ، وكان الأولى أن يمثل بـ : يا أيهذاك الرجل ، وقد جاء في الأشموني بالمثال على هذه الصورة ؛ قال في تنبيهاته : يشترط لوصف أيّ باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب ، كما هو ظاهر كلامه ، وفاقاً للسيرافيّ ، وخلافاً لابن كيسان ، فإنه أجاز : ياأيها ذاك الرجل .

(٤) في مجالس ثعلب ص ٥٢ (٤٢) :

أيهذان كلا زادكما وذراني واغلاً فيمن يَغِلْ

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٥٣ قال الصبان : قوله : ودعاني أي اتركاني ، =

وصرح ابن الضائع باشتراط نعت اسم الإشارة ؛ وضعَّف الجرميّ والفارسيّ وغيرهما نعت أيّ باسم الإشارة .

وإطلاق الوصف على الواقع بعد أيّ هو مذهب سيبويه ، وقال ابن السيد : الظاهر أنه عطف بيان ، لعدم اشتقاقه ؛ ويرده التزامه ، واللزوم يكون في الصفات نحو : الجماء الغفير ، وعطف البيان كالبدل ، لا يكون لازماً ، واتفق على أن هذا غير بدل .

وتقييده بالمرفوع للتنبيه على أنه لا يجوز في هذه الصفة ما يجوز في صفة غيرها من المنادى المفرد المعرفة ،[1] بل يلزم رفعها ، كما سيأتي تقريره ؛ وقال : مضمومةً ، ليعلم أن حقَّ أيّ الضمُّ كالمنادى المفرد المعرفة[2] ؛ ولا يقبح ، وإن كانت ها التنبيه عوضاً من الإضافة ، إذ لا تتحقق العوضية لولا الإفراد ؛ وإنما عوَّضوا لأن أيّاً لا تستعمل في غير النداء إلاَّ مضافةً ، لفظاً أو نيَّةً ، وكان التعويض بها لما فيها من تأكيد معنى النداء .

وإذا وقع بعدها اسم إشارة فُتحت الهاءُ لزوماً ؛ ومع غيره يجوز ضمها أيضاً ، وعليه قراءة : ﴿ ياأيُّهُ الساحرُ ﴾[3] بضم الهاء ؛ وقال الفراء : لغةُ العرب فتحُها ، وبعض بني مالك من بني أسد يضمُّون ؛ وقال الكوفيون وابن كيسان : ها متصلة

= والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ، ولم يُدْعَ .

قال العيني : والشاهد في قوله : أيهذان ، حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة ، وحذف حرف النداء ، والواغل هو الذي يدخل على القوم ولم يدع ؛ وأصل يغل ـ ورواية الأشموني : وغل ـ يوغل ، لأنه من وغل ، حذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء .

وفي الدرر ١ / ١٥٢ : استشهد به على وصف المنادى باسم الإشارة الخالي من الكاف ؛ قال : وفي عبارة الأصل سقط ، والصواب : وأما باسم الإشارة العاري من الخطاب فيجوز . قال : ولم أقف على قائله .

من (١) إلى (٢) سقط من (د)

(٣) الزخرف : ٤٩

باسم الإشارة ، لفظاً أو تقديراً ، فياأيها الرجل أصله : ياأيهذا الرجل ؛ وأجاز ابن كيسان : ياأيٌّ الرجل ، بدون ها ، ومنعه الكوفيون والبصريون ، وليس مسموعاً .

(وتؤنث لتأنيث صفتها) ـ نحو : ﴿ ياأيتها النفس المطمئنة ﴾[1] ؛ ولا تثنّى ولا تجمع ، قال تعالى : ﴿ أيُّها الثَّقَلان ﴾[2] ، ﴿ أيها المؤمنون ﴾[3] ؛ وفي البديع أنها تكون بلفظ واحد للاثنين والواحد والجماعة والمؤنث ، قال : والاختيار في المؤنثة إثبات التاء .

(وليست موصولة بالمرفوع ، خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ ، خلافاً للأخفش ، في أحد قوليه) ـ فالمرفوع عنده جزء الصلة ، وهو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ ؛ ورُدَّ بأنه لم يظهر قط ، فلا يقال : ياأيها هو الرجل ؛ وبأنه لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجمل الفعلية كغيرها ؛ قال هذا المازنيّ ؛ وبأنه لا يُبْنَى في النداء ما يوصل[4] ، وإنما ينصب ، نحو : يا خيراً من زيدٍ ؛ قاله الزجاج .

(ولا جائزاً نصبُ صفتها) ـ بل يجب رفعها ، وهو قول الجمهور من البصريين ؛ لأنها هي المنادى في المعنى ، والمرفوع بعد أيّ صفةُ أيّ عند سيبويه ؛ عطفُ بيان عند ابن السِّيد ؛ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، وأيّ موصولة ، وهو أحد قولَي الأخفش ؛ صفةُ خبرِ مبتدأ محذوف ، والأصل : ياأيٌّ هو هذا الرجلُ ، فجاء بأيّ يلتمس اسمه ، ثم استأنف بقوله[5] : هو هذا الرجل ، لبيان أيّ ، وهو قول

---

(١) الفجر : ٢٧

(٢) الرحمن : ٣١

(٣) النور : ٣١ : ﴿ وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ﴾

(٤) في (غ) : ما يطول ، والمقصود واحد .

(٥) سقطت من (ز) .

الكوفيين ؛ نعتٌ لاسم إشارة ملفوظ به أو مقدَّر ، واسم الإشـارة تبيين لأيّ ، وهو قول ابن كيسان .

(خلافاً للمازنيّ) ـ لعدم سماع ذلك ، والقياس يأباه ، لما تقدم ؛ على أن ابن الباذش قال : إن النصب مسموع عن بعض العرب ؛ وقال الزجـاج : لم يُجز أحـد من النحويين هذا المذهب قبل المازنيّ ، ولا تابعـه أحـد ، وهو مطّرح ، لمخـالفتـه كلام العرب ؛ فالكلام فيما يلي أياً ، فإن جيء بعد الوصف له رُفِعَ ، وإن أضيف نحو : ياأيها الرجل ذو الجمـة ، أو لأي[1] نُصِبَ مضـافـاً نحو : ذا الجمـة ؛ ورفع على اللفظ ، ونصب على الموضع إن أفرد ، نحو : ياأيها الرجلُ الطويلُ ، وهو اتفاق .

(ولا يستغنى عن الصفة المذكورة) ـ فلا يقال : ياأيها ، دون وصف بـأحـد الثلاثة السابقة .

(ولا يتبعها غيرهـا) ـ أي لا يتبع غير الثلاثـة المـذكورة أيـاً ، فلا يقـال : ياأيها صـاحب الفرس ، ولا أخـا عمرو ؛ لأن هـذا مستفـاد ممـا تقـدم ، ومحلـه في الوصف الأول ، فأما الثاني فلا يمتنع ذلك فيـه ؛ والصواب أنـه أراد : ولا يتبعهـا غيرها من التوابع ؛ فلا يقال : ياأيها الرجل وزيد أقبلا ؛ وفي البسيـط : لا يجوز العطف ، لو قلت : يـاأيهـا الطويل والقصير ، لم يجز إلاَّ على تـأويـل : والقصير أدعوه ؛ وكلامه في الشرح على هذا .

(واسم الإشارة ، في وصفه بما لا يستغنى عنه كأيٍّ) ـ فإذا قـدر اسم الإشـارة وصلة لنداء مافيه ال ، وجب رفع النعت ، وكونـه مصحوبـاً بـال الجنسيـة ، نحو ياذا الرجل ، وأنشد بعضهم في ذلك قوله :

---

(١) أي بوصف لأيّ

ياذا المخوِّفنا بقتل أبيه إذلالاً وحَيْنا[1]

وإن قدرت الاكتفاء باسم الإشارة جاز في الصفة الرفع والنصب ، وإجازة النصب بالقياس ولم يسمع ؛ وأوجب بعضهم رفع ذي ال بعد اسم الإشارة مطلقاً ، وقال : إنما يكتفى باسم الإشارة إذا أتبع بغير ذي ال ، وقال : إنه المفهوم من كلام سيبويه .

(وكغيرها في غيره) ـ قال في الشرح : يساوي اسم الإشارة أياً في وجوب رفع صفته ، واقترانها بال الجنسية ، ويخالفها بجواز استغنائه عن الوصف ، وأن يتبع بغير وصف ؛ وهذا هو ما سبقت الإشارة إليه من كلامه : فلا تتبع أيّ إلاّ

---

(١) في معجم شواهد العربية أن الشاهد في ابن يعيش ١٢٧/١ ، وفي شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١ في المنادى المبهم قال : واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه ال ، كقولك : ياهذا الرجل وياهؤلاء الرجال ، وأنشد سيبويه لِخُزَز بن لَوْذان السدوسيّ :

☆ ياصاح ياذا الضامر العنس ☆

والعنس الناقة الشديدة ، وأصل العنس الصخرة في الماء ، قيل لها ذلك لصلابتها ...ولعبيد :

☆ ياذا المخوفنا بقتل شيخه ☆

هكذا رواه ابن يعيش ، ورواه سيبويه ٢ / ١٩١ (٣٠٧/١) ، والخزانة ٢ /٢١٢ (٣٢١/١) وقيل في الحاشية : ديوان عبيد ص ٢١ ، وفيه الشاهد ، وعجزه :

☆ حُجْرٍ تَمنِّيَ صاحب الأحلام ☆

وهو غير الشاهد الوارد بنسخ التحقيق ، والذي وجدته بأول ديوان عبيد ص ٦ في أول نونيته التي يخاطب بها امرأ القيس أيضا ، كما فعل في القصيدة الأخرى :

☆ ياذا المخوفنا بقتل أبيه إذلالاً وحَيْنا ☆

وبعده :

☆ أزعمت أنك قد قتلت سراتنا كذبا ومَيْنا ☆

والشاهد في البيت وصف اسم الإشارة المنادى بما فيه ال في قوله : ياذا المخوِّفنا ...

وقد روى صاحب الخزانة في أثناء حديثه عن البيت الأول أبياتا من النونية فقال : وقال عبيد أيضا :

ياذا المخوفنا بقتل أبيه إذلالا وحينا ...الخ

بوصف ، ولا يستغنى عن الوصف ، واسم الإشارة يخالفها في الأمرين ، هذا كلامه في شرحه .

قال المبرد في المدخل : إن قلت : ياهذا الرجل ، فأخرجته مخرج أيّ ، لم يكن إلاّ رفعاً ، وإن أردت أن تقف عليها ثم تنعت ، كان الرفع والنصب ؛ وقال الخليل : إذا قلت : ياهذا ، وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم تؤكده باسم يكون عطفا ، فإن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ، نحو : ياهذا زيدٌ ؛ وزيداً ، كقولك : ياتميم أجمعون ، وأجمعين ، وكذا ياهذان زيدٌ وعمروٌ ، أو زيداً وعمراً ؛ فمعنى قوله : وكغيرها في غيره : وكغير أي من المناديات ، في غير مالا يستغنى عنه من الأوصاف ،. فيوصف حينئذ بذي ال ، ولا يتعين الرفع ، كما تقدَّم ، وبالمضاف أيضا ، وفي غيره من التوابع ، فيتبع بكل تابع

(وقيل : ياألله ، وياآلله) ـ يعنى بقطع الهمزة ووصلها ، وجمع بين يا وال لأنها عوض عن الهمزة ، والأصل : إلاه ، على وزن فِعال ؛ ومن القطع :

٤٩٠ ـ مبــــارَكٌ هـــو ومَنْ سمَّـــــاهُ على اسمـــك اللهم يــــاأللَّـــهُ[1]

(والأكثر : اللهمَّ) ـ أي الأكثر في نداء هـذا الاسم الشريف : اللهم ، دون ياألله ، والميم المشدَّدة زائدة عند البصريين ، وهي عوض من حرف النداء ؛ وقال

---

(١) في الإنصاف ص ٣٣٩ : وأما قولهم : إنا تقول في الدعاء : ياألله ، فالجواب عنه من ثلاثة أوجه : أحدهما : أن الألف واللام عوض عن همزة إلَه ، فتنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة ، وإذا تنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه ؛ والذي يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء : ياألله ، بقطع الهمزة ، قال الشاعر : مبارك هو .. البيت

قال في الحاشية : هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدهما ابن منظور ـ أله ـ ولم يعزهما ؛ والاستشهاد بها في قوله :ياألله ، حيث ورد لفظ الجلالة منادى مقطوع الهمزة .. قال ابن منظور : الفراء : ومن العرب من يقول إذا طرح الميم ـ من اللهم ـ ياألله اغفر لي ، بهمزة ، ومنهم من يقول : يا آلله ، بغير همز ، فمن حذف الهمزة فهو على السبيل ؛ لأنها ألف ولام مثل لام الحارث من الأسماء وأشباهه ومن همزها توهم الهمزة من الحرف ؛ إذ كانت لا تسقط منه الهمزة ، قال مبارك هو ـ البيت .

الكوفيون : هي بقيَّة : أُمَّنا بخير[1] ؛ ولا يستعمل اللهم فى غير النداء ؛ قيل : وشذَّ قوله :

٤٩١ ـ كحَلْفَةٍ من أبي رياح يسمعها لاهُمَّ الكُبارُ[2]

وفيه رواية أخرى : لاهُه الكبار .

وشذَّ أيضا حذفُ ال منه ، نحو :

٤٩٢ ـ لاهمَّ إن الحارثَ بنَ جبلَةْ زنَى على أبيه ثم قتلَهْ[3]

---

(١) في ش .ش . العيني على الأشموني والصبان ١٤٧/٣ قال الأشموني في تنبيهاته : مذهب الكوفيين أن الميم في اللهم بقية جملة محذوفة ، وهي : أَمَّنا بخير ، وليست عوضاً من حرف النداء .. قال الصبان ورُدَّ هذا بأنه يقال : اللهم لا تؤمَّهم بخير ؛ وفي التصريح ١٧٢/٢ : وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض : آمَّنا بخير ، فيجيزون : يااللهم ، في السعة ، ويبطل ذلك أنه حذفت على غير قياس وقد التزم .. قال يس في الحاشية : قوله : وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض : أمنا بخير ، أي اقصدنا به ـ من أمَّ يؤمُّ بمعنى قصد ـ فحذفت الهمزة ، وجعلا شيئاً واحداً ، كما فعل كذلك في هَلُمَّ ، على القول بأن أصلها : هل أم ..

(٢) رواية الخزانة ٢٦٦/٢(٣٤٥/١ ـ٣٤٦) :

☆ يسمعها لاهُه الكبار ☆

قال : والأزهريّ أورد هذا الشعر على غير هذه الرواية ، قال في التهذيب : وقد كثر اللهمَّ في الكلام حتى خففت ميها في بعض اللغات ، وأنشدني بعضهم :

كحلفة ... يسمعها اللّهُمَ الكُبارُ ؛

وإنشاد العامة : يسمعها لاهُه الكُبارُ .... ا هـ .

وأورده جماعة من النحويين :

يسمعها لاهُمَّ الكُبارُ ....

وفي الدرر ٥٤/١: يسمعها اللّهُمَ الكُبارُ .

وقال : استشهد به على أن اللهم قد استعملت فى غير النداء شذوذاً ، واللهم في البيت مخففة الميم ؛ ثم أورد عبارة التهذيب .. ثم قال : والبيت من قصيدة للأعشى ميمون ـ ديوانه ١٩٥/

(٣) في الإنصاف ص ٧٧ قال في الحاشية : نسبه في الخزانة ٢٢٨/٤ لشهاب بن العيف العبديّ ، وفي معجم شواهد العربية : أو عبد المسيح بن عسله ؛ قال في حاشية الإنصاف : وقوله : زنى على أبيه ، يروى بتخفيف النون ويروى بتشديدها ، ومعناها ضيق على أبيه ، وجاء بالبيت شاهداً على دخول لا =

ومذهب الخليل وسيبويه أنه لا يوصف ، لكونه مع الميم كالصوت ، أي غير متمكّن في الاستعمال ؛ وقال المبرد والزجاج : يوصف على اللفظ والموضع ، وخرّجا على ذلك :﴿ اللهم مالِكَ الملك ﴾[1] ،﴿ اللهم فاطرَ السموات ﴾[2] ؛ وعلى الأول هو نداء ثان ، بدليل أنه لم يسمع في الكلام : اللهم الرحيم ونحوه ؛ وأما : (لاهم الكبار[3]) ، فقيل فيه : لما كان غير منادى وصف ؛ وقيل : رفع على القطع .

(وشذَّ في الاضطرار : يااللّهُمَّ) ـ وهذا قول البصريين ؛ إذ فيه عندهم الجمع بين العوض والمعوض ، قال :

٤٩٣ ـ إني إذا ما حدَثٌ أَلَمَّا أقول : يااللهمَّ يااللهمّا[4]

وأجاز ذلك الكوفيون في الكلام ، لأن الميم عندهم ليست عوضاً .

(فصل) :(لتابع غير أيّ واسم الإشارة من منادى كمرفوع ، إن كان غير مضاف ، الرفعُ والنصبُ) ـ فيشمل التابعُ النعتَ والأربعةَ الباقيةَ من التوابع ؛ وخرج بقوله : كمرفوع ، المنصوبُ ، وهو المنادى المضاف والمطول والنكرة غير

=النافية على الفعل الماضي لفظاً ومعنى ، بدون تكرار في البيت الذي بعده :

☆ وكان في جاراته لا عهد له ☆

☆ فأي أمر سيئ لا فعلَه ☆

والشاهد هنا على حذف ال شذوذاً للضرورة من قوله :لاهم .

(١) آل عمران :٢٦

(٢) الزمر :٤٦

(٣) سبق تخريج هذا الشاهد .

(٤) في شرح شواهد العيني على الأشموني والصبان ١٤٦/٣ : قاله أبو خراش الهذليّ ، وقبله

إن تغفر اللهم تغفر جمّاً وأيُّ عبدٍ لك لا أَلَمّا

وكلمة ما في الشاهد زائدة ، وحدثٌ مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر ، أي إذا ألم حدث ، وهو الذي يحدث من مكاره الدنيا ؛ وألَمَّ نزل ؛ وأقول خبر إنّ ، والشاهد في قوله : يااللّهمَّ ، حيث جمع فيه بين العوض والمعوض للضرورة .

المقصودة ؛ وبقي المفرد العلم والنكرة المقصودة ؛ فينصب صفةً ما عداهما ، نحو : ياعبدَ اللهِ الكريمَ ، وياخيراً من زيد الكريم ، إن كان علماً أو نكرة مقصودة ، وإلاّ وصفتَه بالنكرة ، نحو : ياخيراً من زيد كريماً ، كما تقول : يارجلاً كريماً ، لغير مقصود ؛ وخرج المضاف من الصفة ، وسيأتي حكمه .

فيجوز في تابع هذين ، أعني العلَم المفرد[1] ، والنكرة المفردة المقصودة ، الرفع والنصب ، إذا كان غير مضاف ، وغير ما سيأتي استثناؤه ؛ والسماع ورد بالأمرين ، نحو :

٤٩٤ ـ ألا يازيدُ والضحاك سيرا ... فقد جاوزتما خَمَرَ الطريق[2]

و ﴿ ياجبالُ أوِّبي[3] معه والطيرُ ﴾ بالرفع والنصب ، وكذا الباقي ، ومنه : ياحكمُ الوارث عن عبد الملك[4] ، وياعمر الجوادا[5] .

---

(١) سقطت من(د)

(٢) في(د) ذكر صدر البيت فقط،ولم يذكر عجزه ، وكذلك فعل صاحب الهمع ، وقال : همع ١٤٢/٢ ـ وقالت العرب

☆ ألا يازيدُ والضحاك سيراً ☆

وتبعه صاحب الدرر ـ١٩٦/٢ ـ١٩٧ ـ قال : وهذا الشاهد ليس شعراً ، بل هو نثر ، كما لا يخفى .. والحقيقة أنه شعر ، ذكره صاحب معجم شواهد العربية ضمن قافية الوافر ، وقال إنه في جمل الزجاجيّ ١٦٥ ، وفي شرح المفصل لا بن يعيش ١٢٩/١ بعد أن ذكر الحكم في : يازيد الظريف ، والظريف ، ويازيد الحارث ، والحارث ، قال : قال الشاعر :

ألا ياقيس والضحاك سيرا ... وقد جاوز تما خَمر الطريق

يروى برفع الضحاك ونصبه ، ولولا أن موضعه نصب لما جاز النصب في نعته وما عطف عليه ..

وفي اللسان :

خَمَرَ : بالتحريك ما واراك من الشجر والجبال ونحوها .. قال : والخَمَرُ وهدةٌ يختفي فيها الذئب ، وأنشد :

☆ فقد جاوَزْتُما خَمَر الطريق ☆

(٣) سبأ : ١٠ : ﴿ ولقد آتينا داود منا فضلاً ، ياجبال أوِّبي معه والطير ﴾ .

(٤) ، (٥) ـ سبق تخريج هذين الشاهدين .

(مالم يكن بدلاً أو منسوقاً ، عارياً من ال ، فلها تابعَين ، مالها منادَيين) ـ فإن كان البدل مفرداً نكرة نصبت ونونت نحو : يازيد رجلاً صالحاً ، أو معرفة نحو : يازيد بطةُ ، ضممت ولم تنون ؛ لأنه على تقدير تكرير حرف النداء النائب مناب العامل ؛ ولهذا امتنع البدل بالنكرة المقبل عليها ، واسم الإشارة نحو : يازيد رجل ، ويازيد هذا ؛ إذ لايحذف حرف النداء منها[1] ؛ وامتنع أيضا : يازيد الرجل ، على البدل[2] ؛ إذا لايدخل يا على مثله[3] .

وإن كان المنسوق نكرة غير مقصودة نصبت ونونت نحو : يازيدُ وغلاماً ؛ وكذا إن كان مضافاً نحو : وغلام عمرو ، وشبه ذلك ؛ وإن كان نكرة مقصودة أو علما بنيت على الضم ، نحو : يازيدُ ورجلُ ، أو يازيدُ وعمرُو ؛ ومنع الأولى الأخفش ، وأجازها المبرد .

(خلافاً للمازنيّ والكوفيين ، في تجويز : يازيدُ وعمراً) ـ وأجازوا ذلك قياساً على ما فيه ال ؛ وغيرهم يوجب الضم بلا تنوين .

وزعم الكسائي ومن أخذ بقوله من الكوفيين ، أن الضمة في : يازيدُ ، ضمة إعراب ؛ ولعل صاحب رؤوس المسائل قال لهذا : إن قياس قول الكوفيين جواز : يازيد وعمرو ، بالرفع والتنوين .



(١) أي فيقال فيها : يازيد يارجل ، ويازيد ياهذا .
(٢) ولايمتنع على الصفة .
(٣) أي فلا يقال : يازيد ياالرجل .

(ورفعُ المنسوقِ المقرون بال راجحٌ عند الخليل وسيبويه والمازنيّ ، ومرجوح عند أبي عمرو ويونس وعيسى والجرميّ) - ووجه الأول المشاكلة ، وقال سيبويه إنه أكثر ما سمعه من العرب ؛ ووجه الثاني أن ما فيه ال لم يَلِ حرفَ النداء ولا يليه ، فلا يكون مثل ما وليه .

(والمبرد في نحو : الحارث ، كالخليل ، وفي نحو الرجل ، كأبي عمرو) - فيرجح في الحارث الرفع ، لشبهه بالمجرد ، من حيث لم يتأثر بال في التعريف ؛ ويرجح في الرجل النصب لتأثره بال ، فأشبه المضاف ؛ وهكذا نقل عن المبرد ابنُ السراج في أصوله ؛ والذي في المقتضب للمبرد اختيار مذهب أبي عمرو ، وهو النصب مطلقاً .

(وإن أضيف تابع المنادى وجب نصبه مطلقاً) - فتقول : يازيدُ أخا عمرو ، ويارجلُ صاحبَ الغلامِ ، كما تقول : ياغلامَ زيد صاحبَ عمرو ، ويا طالعاً جبلاً صاحبَ فرس ، ويا رجلاً صاحبَ ثوبٍ ؛ وكل تابع من نعت وغيره كذلك ؛ قال سيبويه : قلت له ، يعنى للخليل : أفرأيت قول العرب كلهم :

☆ أزيدُ أخا ورقاء ...[1] ☆

- ٤٩٥ -

لأيّ شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويل ؟ قال : لأن المنادى إذا

---

(١) في سيبويه ٢ :١٨٣ (١ :٣٠٣) :

أزيدُ أخا وَرْقاءَ إن كنتَ ثائراً فقد عرضَتْ أحناءُ حَقٍّ فخاصمِ

قال في الحاشية : ورقاء حي من قيس ، ويقول العرب : فلان أخو تميم أي من قومهم ؛ والثائر طالب الثأر ؛ وأحناء الأمور أطرافها ونواحيها ، جمع حِنْو . أي إن كنت طالبا لثأرك ، فقد أمكنك ذلك ، فاطلبه وخاصم فيه .

والشاهد فيه نصب أخا ورقاء ، جرياً على محل المنادى المفرد ، وهو النصب .

وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه .

(ما لم يكن كالحسن الوجه ، فله ما للحسن) - يعني مثله في أن إضافته غير محضة ، فيكون له ما للحسن من الرفع والنصب إذا كان المنادى مضموماً نحو : يازيدُ الحسن الوجه ، ويا زيدُ الضارب الرجل ، إلاَّ أن يتبع أيّاً ، فلا يجوز فيه عند الجمهور إلاَّ الرفع نحو : ياأيها الحسن الوجه ، وقال :

٤٩٦ - يــاصــاح يــا ذا الضــامرُ العَنْسِ والرَّحْــلِ والأقتــاب والحِلْسِ[1]

---

(١) في سيبويه ٢ /١٩٠ (١ /٣٠٦) : فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ، ليس إلاَّ ، ويفسّر بها ، ولا توصف بما يوصف به غير المبهمة ، ولا تفسَّر بما يفسَّر به غيرها إلاَّ عطفاً ، ومثل ذلك قول الشاعر ،وهو ابن لوذان السدوسيّ

يــا صــاح يــا ذا الضــامرُ العَنْسِ والرَّحْــل ذي الأنســاع والحِلْسِ

قال في الحاشية : العنس الناقة الشديدة الصلبة ؛ والأنساع جمع نِسْع بالكسر ، وهو سير يضفر وتشد به الرحال ، والحلس بالكسر والتحريك كل شيء ولي ظهر البعير أو الدابة تحت البرذعة . قال : والشاهد فيه رفع وصف المنادى ، وهو مضاف إضافة غير محضة ، فإن الضامر مضاف إلى العنس ولكن إضافة ذا إليها ليست بمحضة ، والتقدير : يا هذا الذي ضمرت عنه ؛ وقد خولف سيبويه في رفع الضامر بجرِّها على إضافة ذا إليها ، وهي بمعنى صاحب ، على أن تكون العنس بدلاً من الضامر ؛

قال في المقتضب ٤ /٢٢٣ (٤ /٥٥٢) :

وعلى هذا أنشد هذا البيت :

يــا صــاح يــاذا الضــامرُ العَنْسِ والرحــل والأقتــاب والحلسِ

يريد الذي ضمرت عَنْسُه . قال في الحاشية :

استشهد به سيبويه على رفع الضامر ، وإن كان مضافا إلى العنس لأن إضافته ليست محضة ؛ وذا اسم إشارة ... قال :وذهب الكوفيون إلى أن الرواية :

يا صاح يا ذا الضامر العنسِ

بخفض الضامر ، بإضافة ذا إليه ، وذا بمعنى صاحب ؛ والسيرافي يحمل رواية سيبويه على مثل قوله :

علفتُها تبناً وماءً بارداً ؛ =

فالضامر العنس كالحسن الوجه ، فإن قدرت اسم الإشارة مكتفىً بـه رفعت أو نصبت ، وإن جعلته كأيّ فالرفع ؛ خلافاً للمازنيّ في تجويز النصب أيضاً .

(ويُمنَع رفعُ النعت في نحو : يا زيدُ صاحِبَنا ، خلافاً لابن الأنباريّ) ـ والمراد ما كان إضافته محضة ؛ وقد سبق عن سيبويه أن العرب كلهم تنصب : أخا ورقاء ؛ وسبق ابن الأنباريّ إلى ما أجازه من الكوفيين أبو عبد الله الطوال والكسائيّ والفراء ؛ وأجرى الفراء التوكيد بالمضاف مجرى النعت المذكور ، فأجاز : يا زيدُ نفسُه ونفسَه ؛ ومذهب سيبويه والجمهور وجوب النصب ؛ وقد سبق توجيهه عن الخليل .

(وتابعُ نعتِ المنادى محمولٌ على اللفظ) ـ فتقول : يازيدُ الطويلُ الجسيمُ ، برفع الجسيم نعتاً للطويل ؛ وكذا ترفع لو نعته بمضاف نحو : ذو الجُمَّة ؛ فلو جئت بالواو في المضاف فقلت : وذو الجمة ، فالجمهور على وجوب النصب ، عطفته على النعت أو على المنادى ؛ وقال المازنيّ : إن عطفت على النعت رفعت كما في الصفة .

(وإن كان مع تابع المنادى ضميرٌ جيء به دالاً على الغيبة باعتبار الأصل ، وعلى الحضور باعتبار الحال) ـ فتقول : يا زيدُ نفسُه ، ويا تميمُ كلُّهم ، بالغيبة الكائنة قبل النداء ، كأنك قلت : أدعو زيداً وتميماً ؛ وتقول : نفسُك وكلكم ، بالحضور المتجدد بالنداء ، كأنك قلت : أدعوك أو أدعوكم ؛ ومنع الأخفش

= فيكون معنى الضامر المتغير ، كأنه قال : المتغير العنس والرحل ، ويدخل الرحل في لفظ الضامر ، لإرادة معنى التغير به ، أو يضمر له عامل يناسبه .

وصاح مرخم صاحب ، والضامر من ضمر الحيوان من باب نصر : دقّ وقلّ لحمه .. والأقتاب جمع قتب : رحل صغير على قدر السنام ؛ وروي : الأقتاد جمع قتد ، وهو خشب الرحل ، والحلس كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله . وقد نسب البيت في سيبويه إلى خَزَز بن لوذان السدوسيّ ، وكذلك في شرح المفصل ١ /١١٦ ، ونسبه في الأغاني إلى خالد بن المهاجر ، وفي معجم الشواهد نسبه إلى خالد بن المهاجر أو ابن لوذان السدوسي .

الخِطابَ ، والحجة عليه قول العرب ؛ يا تميمُ كلكمْ ؛ وقوله فيا جاءت به الروايـة ، وهو الرفع ، على تقدير : كلكم مَدْعُوّ ، بعيد ؛ وكذا إجازتـه النصب على تقـدير : كلكم دعوت .

(والثاني في نحو : يازيدُ زيدُ ، مضموم أو مرفوع أو منصوب) ـ فـالضم على نداء ثـان ، والرفع عطف بيـان على اللفـظ ، والنصب عطف بيـان على الموضع ؛ ويروى في قول رؤبة :

٤٩٧ ـ إنيِّ وأسْطـــــــارٍ سُطِرْنَ سطرا لقـــائـلٌ : يـــانصرُ نَصْرٌ نَصْرا[1]

(١) ملحقات ديوان رؤبة ١٧٤ ، ورواية سيبويه ٢ /١٨٦ (١ /٣٠٥)
☆ لقائلٌ : يا نصرُ نصراً نصراً ☆

قال : وأما قول رؤبة ، فعلى أنه جعل نصراً عطفَ البيـان ونصبـه .. قـال : وبعضهم ينشـد : يـا نصرُ نصرٌ نصراً ، قال في الحاشية : سطرن : كتبن ؛ ويعني بالأسطار آيـات الكتـاب الكريم ؛ ونصر هـذا هو نصر بن سيار ؛ وقد فهم سيبويـه أن نصراً الثـانيـة والثـالثـة عطف بيـان على الأولى ، لكن قـال أبو عبيدة : نصر المنادى نصر بن سيار أمير خراسان ، ونصر الثاني حاجبه ، ونصبه على الإغراء ، يريد : يـا نصر عليك نصرا ؛ وقال الزجـاج : نصر الـذي هو الحـاجب بـالضـاد المعجمـة ؛ وقـال الجرميّ : النصر : العطية ، فيريد : يا نصرُ عطيـةً عطيـةً ؛ نصب : نصراً نصراً ، حملاً على محل نصر الأولى ، لأنهـا في محل نصب .

وفي المقتضب ٤ /٢٠٩ (٤ /٥١٩) برواية التحقيق ، قال : فإن هذا البيت ينشد على ضروب : يا نصرُ نصراً نصراً ، بجعـل المنصـوبين تبييناً لمضـوم : عطف بيـان ؛ ويـانصرُ نصرٌ نصراً ، بجعلها تبييناً وإجراء أحـدهمـا على اللفـظ ، والآخر على الموضع ؛ ويـانصرُ نصرُ نصراً ، بجعل الثـاني بـدلا من الأول ، ونصب الثـاني على التبيين ، وأمـا الأصمعي فـزعم أن هـذا الشعر : يـا نصرُ نصرا نصرا ، وأنـه إنمـا يريـد المصدر ، أي انصرني نصرا ؛ وقال أبو عبيدة : هذا تصحيف ، إنما قالـه لنصر بن سيـار إغراء ، أي عليـك نصرا ..

وفي الحاشية ذكر روايات البيت : نصر الأول روى فيه وجهان : ضمه ونصبـه ؛ ونصر الثـاني روى بـأربعـة أوجـه : ضمـه ، ورفعـه منونـاً ، ونصبـه ، وجرُّه ؛ ونصر الثـالث روى فيـه وجـه واحـد ، وهـو النصب ... ثم وجه هذه الروايات ، ثم قال : ونصر هو صاحب نصر بن سيار أمير خراسـان ، منع رؤبـة من الدخول إلى الأمير ، فتلطف به ، وأقسم له بأنه يدعو له ، وطلب منه المعونة ، وبعده :

بلغـــــك الله فبلـــــغ نصرا نصر بن سيـــــار يُثْبِني وفرا

بضم الثاني بلا تنوين ، وبضمه وتنوينه ، وبنصبه .

وجعل المضموم على نداء ثان ، مؤكداً للأول ، هو قول سيبويه ، وحكاه عن أبي عمرو ؛وأكثر النحويين يجعلونه بدلاً ، وردّه المصنف بأن حق البدل مغايرة المبدل منه ، إذ لامعنى لإبدال الشيء من نفسه ، فهو نداء ثان يؤكد الأول .

(والأول في نحو : ياتيمُ تيم عَديّ[1] ، مضموم أو منصوب ، والثاني منصوبٌ لاغير) ـ فالضم لأنه منادى مفرد معرفة ، وحينئذ يكون الثاني منادى مستأنفا ، أو منصوباً بأعني أو عطف بيان أو بدلاً ؛ قال المصنف : أو توكيداً ، وفيه نظر . وأما نصبه فعلى نية الإضافة لمثل ما أضيف إليه الثاني ، والأصل : ياتيم عَدِيّ تيم عَدِيّ وهذا قول المبرد ، والثاني حينئذ منصوب توكيداً أو عطفاً أو بدلاً أو منادى مستأنفاً ، أو على أن يجعل الأول والثاني اسما واحداً بالتركيب ، كما فعل في : لارجلَ ظريفَ ، بفتح الصفة والموصوف ، والفتحة في الأشهر للبناء ، وهما بعد التركيب مضافان إلى عَدِيّ ، كقولهم : ما فعلت خمسة عشرك ، ومجموع الاسمين في موضع نصب ، وهذا قول الأعلم ، أو على أن تيم الأول مضاف إلى عَدِيّ المذكور ، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وهو قول سيبويه ، ثم قيل : الأصل عنده : ياتيم عديّ تيمه ، فحذفت الهاء وأقحم تيم ، وقيل : الأصل : يا تيم عديّ تيم عديّ ، فحذفت عديّ ، ثم حصل الإقحام .

ورد الأول بأن العرب لاتقول : يا زيد عمرو زيده ، كما لاتقول : زيد قطع الله يدَ ورجلَه ، ذكره الفراء ؛ وهذا إن ثبت يدل على بطلان ذلك التقرير ، ويدل على بطلان الإقحام ؛ لأنه لولاه لم يمتنع ذلك ، إلاّ أن في منع

---

(١) سقطت هذه العبارة من (د ،غ)

ذلك نظراً ؛ إذ لاتختص المسألة بالعلَم كما مثل ، بل يكون في غيره ، نحو : يا رجل رجل القوم ، ومن أمثلة النحويين : يارجل رجلنا .

وفي البسيط : الجواز في غير باب النداء ، حتى تقول : لاغلام غلام رجل ، وفيه نظر ، وفيه أيضاً يجوز : يا زيد زيدنا ، وفي جواز : يا زيد زيدي نظر ، لشدة اتصال الياء ، لذا كسر لها ما قبلها ، فغُيِّر كما غُير ضربت لاتصال الفاعل ؛ والمثال الذي في الأصل هو من قوله :

٤٩٨ ـ يا تيم تيم عديّ لأبالكم لا يُلْقينكمُ في سوءة عُمَرُ[1]

وقال آخر :

٤٩٩ ـ يازيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّل تطاول الليلُ عليكَ فانزل[2]

---

(١) في الدرر ٢ :١٥٤ :

يا تيمُ تيمَ عديٍّ لأبالكمُ لايُلْقينكُمْ في سوءةٍ عُمَرُ

قال استشهد به على أن اللفظ المكرر ، إذا اتصل به ما لم يتصل با لأول ، اتجه كونه بياناً ، لما فيه من زيادة الفائدة ، رادّاً بذلك على من قال :إن عطف البيان إذا أتى بلفظ الأول تعين للبدلية ، لأن الشيء لايبين نفسه ؛ وهو من شواهد الرضي ؛ قال البغدادي : على أن تيماً الأولى يجوز فيه الضم والنصب ، وفي الثاني النصب لاغير .. قال اللخميّ في شرح أبيات الجمل : وأضاف تيماً إلى عديّ للتخصيص ، واحترز به عن تيم مرة ، وعن تيم غالب بن فهر ، وعن تيم قيس بن ثعلبة ، وعن تيم شيبان ، وعن تيم ضبة ، وعديّ المذكور هو أخو تيم وهما ابنا عبد مناة ، ومعنى : لاأبالكم : الغلظة في الخطاب ؛ ولا يلقينكم بالقاف من الإلقاء وهو الرمي ، قال ابن سيدة : من رواه بالفاء فقد صحف وحرف ، وروى : لايوقعنكم ، والسَّوءة بالفتح الفعلة القبيحة ، والبيت من قصيدة لجرير يهجو بها عمر بن لجأ ـ ديوانه :٢٨٥

(٢) في سيبويه ٢٠٥/٢ (٣١٥/١) : وقال بعض ولد جرير ، قال في الحاشية : وتسب إلى عبد الله بن رواحة ـ السيرة ٧٩٤ ، والروض الأنف ٢٥٨/٢ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، والخزانة ٣٦٢/١ ، والهمع ١٢٢/٢ ورواية سيبويه : يازيدَ زيدَ بفتح الأول والثاني ؛ قال : لأنهم قد علموا أنهم لولم يكرروا الاسم كان الأول نصباً ، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لولم يكرروا .

قال السيرافيّ : مذهب سيبويه أن قولك يازيد زيد عمرو ؛ زيد الأول هو المضاف إلى عمرو ، والثاني هو توكيد للأول وتكرير له ؛ ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأن الثاني =

(**فصل**) : (حالُ المضافِ إلى الياء ، إن أضيف إليه منـادى ، كحالـه إن أضيف إليه غيرهُ) ـ فإذا قلت : ياغلامَ غلامي ، فحكمه حكم : قام غلامُ غلامي ؛ وقد تقـدم في آخر بـاب الإضـافـة الكلام فيما يضـاف إلى اليـاء ، ولا فرق بين أن يضـاف إليـه شيء أو لا ؛ وقـال هنـاك ، وقـد ذكر حـذف اليـاء وقلبهـا ألفـاً والاستغناء عنها بـالفتحـة[1] في النـداء ؛ وربمـا وردت الثلاثـة دون نـداء ، وقـال هنا : إن قلب الياء ألفاً وحذفها شذوذ ؛ وقد سبق تمثيل ذلك كله .

(إلاَّ الأمّ والعَمّ المضاف إليهما ابن ، فاستعمالهما غالباً بفتح الميم أو كسرها دون ياء) ـ وحكم ابنة وبنت كحكم ابن ؛ واحترز بغالباً من بقية اللغـات ، وستـأتي ؛ والفتح والكسر لغتان فصيحتان ، وقرئ بهما في السبعة في : « يابنَ أُمَّ » ، فـالفتح على جعل الاسمين واحداً بالتركيب كبعلَبكَّ ، وهو قول سيبويه .

وقيل : لأن الأصل : أمّا بفتح ماقبل الياء ، فقلبت ألفـا وحـذفت ؛ وقـال ابن الضـائـع : الاجتزاء بـالألف[2] عن الفتحـة ضعيف ؛ وأمـا الكسر فعلى حـذف اليـاء ، والاجتزاء بـالكسرة عنها ؛ وهو ظـاهر كـلام الـزجـاجيّ ، وعليـه جرى المصنف ، والأصل : يابن أمي بلا تركيب ، فحذفت الياء ؛ وكلام المغـاربـة على أنه مركب ، فهو كأحد عشر مضاف إلى الياء .

=مضاف إلى الاسم الظـاهر المـذكور ، وتقـديره : يـازيـد عمرو زيـد عمرو ، وحـذف عمرو الأول اكتفـاء بالثاني ؛ قال السيرافي : وعندي وجـه ثـالث ، لم أعلم أحـداً ذكره ، وهو قوي في نفسي ، وذلـك أن تجعل أصله : يازيد زيد عمرو ، فيكون زيد عمرو الثاني نعتاً للأول ، مثل قولنا : يا زيـد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب . وقد سبق توجيه هذا الشاهد عنـد تخريج الشـاهـد السـابق على منواله . واليعملات الإبل القوية على العمل ؛ والذبل جمع ذابل أي ضامرة من طول السفر .. وروى :

☆ تطاول الليل هُديتَ فانزل ☆

وهو المناسب ، أي انزل عن راحلتك ، واحْدُ الإبلَ ، فإن الليل قد طال ، وحدث للإبل الكلال ، فنشطها بالحداء ، وأزل عنها الإعياء .

(١) في (غ) : بالألف

(٢) في (د) : بالفتحة عن الألف ، وليس هذا مقصوداً هنا .

(وربما ثبتت) ـ أي ياء المتكلم ؛ قال :

٥٠٠ ـ يـــا بنَ أمِّي ويـــا شُقَيِّـقَ نفسي أنت خليتني لـــدهرٍ شـــديـــدِ[1]

وتسكن وتحرك .

(أو قلبت ألفاً) ـ نحو :

٥٠١ ـ ☆ يابنةَ عَمّا لا تلومي واهجعي[2] ☆

(وتاءُ يـاأبتِ عوضٌ من يـاء المتكلم) ـ وكـذا التـاء في : يـاأُمَّتِ ، ولـذا لم يجتمعا إلاَّ في ضرورة ، نحو :

---

(١) في سيبويه ٢/٢١٣ (١/٣١٨) : وقـال الشـاعر ، أبو زُبيـد الطـائي . يـابن أمي ... البيت ، قال : وقالوا : يابن أمِّ ويابن عَمَّ ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحـد ، لأن هـذا أكثر في كلامهم من : يـابن أبي ويا غلام غلامي ؛ وقد قالوا أيضا : يـابن أمِّ ويـابن عمِّ ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما ، ثم أضـافوا إلى الياء .

قال في الحاشية : والشاهد فيه إثبات الياء في أمي لأنها غير مناداة ، فجرت في إثبـات اليـاء مجرى المضاف إليه في قولك : يابن زيدٍ في إثبات التنوين .

وقال في الـدرر ٢/٧٠ : استشهـد بـه على قلـة إثبـات يـاء يـابن أمي ؛ وفي التوضيح وشرحـه ، في مبحث : يابن أم ، ويابن عم ... والعرب لا يكادون يثبتون الياء والألف فيهما إلاَّ في الضرورة .

وفي ش . ش . العيني ٣/١٥٧ : قاله أبو زيد حرملة بن المنذر من شعر يرثي بـه أخـاه ؛ وفي معجم شواهد العربية أنه لأبي زبيد الطائي ـ ديوانه ٤٨

(٢) في سيبـويـه ٢/٢١٤ (١/٣١٨) : وقـالـوا : يـابن أم ويـابن عم ، فجعلـوا ذلـك بمنزلـة اسم واحـد ... وإن شئت قلت : حـذفوا اليـاء لكثرة هـذا في كـلامهم ، وعلى هـذا قـال أبـو النجم : يـابنـة عما .. البيت

قال السيرافي مـاملخصـه : فيها أربعـة أوجـه : فتح أمَّ وعمَّ ، إتبـاعـاً لنون ابن ، وموضعها خفض بالإضافـة ، ويجوز فيهما الكسر ، لأنهما لما جعلا كاسم واحـد حـذفت اليـاء وبقيت الكسرة ، كما يفعل في الاسم الواحد ، والوجه الثالث أن تثبت الياء ، وإثبـاتهـا على وجهين : أحـدهـا أن تثبتهـا كما تثبتهـا في غلامي ، والآخر وهو الأجود ، أن تثبتها كما في : يابنَ أخي ، ويـاغلامَ غلامي ، والرابع أن تجعل مكان الياء ألفا .

قال في الحاشية : والمجوع النوم بالليل خاصة . قـال : استشهـد بـه على إبـدال اليـاء ألفـاً كراهـة لاجتماع الكسرة والياء ، كما ذكر الشنتمري .

٥٠٢ ـ أيـــا أبتي لازلت فينـــا فـــإنمـــا لنـا أملٌ في العيش مـادمت عـائشا[١]

وكون اجتماعهما مخصوصاً بالضرورة هو قول البصريين ، وأجاز ذلك في الكلام كثير من الكوفيين .

(وكسرُها أكثر من فتحها) ـ وقرئ بهما في السبعة ، إلاّ أن أكثرهم على الكسر ؛ وقال سيبويه : وزعم ـ يعني الخليل ـ أنه سمع من العرب من يقول : ياأُمَّةُ لا تفعلي ، بالضم ؛ وذكر سيبويه : ياأبتُ أيضا بالضم ؛ وعلى إجازة ذلك الفراء والنحاس ، ومنعه الزجاج .

(وجعلها هاء في الخط والوقف جائز) ـ ولم تكتب في المصحف إلاّ بالتاء ، وكتبُها هاء دون ذلك ، وبالتاء وقف عليها في السبعة ، وبعضهم بالهاء ، وكلاهما صحيح فصيح ؛ وقول المغاربة : إن الوقف بالهاء للبصريين ، وبالتاء للفراء ضعيف ؛ ووقف أبو عمرو بالتاء ، وهو من رؤوس البصريين .

(فصل) : (يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير : ياهَنُ وياهَنان وياهَنُون) ـ وسبق في العلَم أن هَناً كناية عن اسم جنس غير علَم ؛ وقال ابن عصفور : هو كناية عن نكرة من يعقل ، وقد يكنى به عن معرفة من يعقل . وأصلُ هَنٍ : هَنَوٌ لقولهم : هنوات ، فحذفت لامه .

(وفي التأنيث : ياهنت وياهنتان وياهنَات) ـ وهنت بسكون النون

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١٥٨/٣ قال الأشموني : وأما قوله : أيا أبتي .. البيت فضرورة .

قال العيني : والشاهد في أبتي حيث جمع فيه بين العوض والمعوض ، وهما التاء وياء المتكلم ، لأن التاء عوض عن ياء المتكلم في قوله : ياأبت ؛ وهذا لايجوز إلاّ في الضرورة ، وأجازه مطلقا كثير من الكوفية . وعائشاً خبر مادمت ؛ ولم ينسبه صاحب معجم شواهد العربية ولا العيني في الشواهد الكبرى ٢٥١/٤

وفتحها ، كما سبق في العلَم ؛ وتاؤه للإلحاق والتأنيث ، كهي في أخت وبنت ؛ وسبق في العلم أيضا أنه في الكناية كهَنٍ .

(وقد يلي أواخرهن مايلي آخر المندوب) ـ وهو الألف وهاء السكت ، فتقول : ياهناه[1] وياهنانيه وياهنوناه[2] وياهنتاه[1] وياهنتانيه وياهناتوه . نقل أبو علي القالي في الأمالي عن أبي حاتم أن العرب تقول ذلك .

(ومنه : ياهناه بالكسر والضم) ـ فالكسر لالتقاء الساكنين ، والضم تشبيها بها الضمير ؛ وبالضم روي قوله :

٥٠٣ ـ وقد رابني قولُها : ياهَنا ... هُ وَيْحكَ أَلْحقْتَ شرًّا بشرّ[3]

---

(١) قال الأشموني في خاتمته : بضم الهاء وكسرها .

(٢) في (ز) : وياهنانوه .

(٣) قال في المقتضب ٢٣٥/٤ : واعلم أن للنداء أسماء يُخَصُّ بها ، فمنها قولهم : ياهنَاهُ أقبل .. ولايكون ذلك في غير النداء ، لأنه كناية للنداء .. قال في الحاشية : ومثله في سيبويه ٣١١/١ ، وفي أمالي ابن الشجري ١٠١/٢ ـ ١٠٢ ؛ ولايقال : هذا هناه ، ولامررت بهناه ، وإنما يكنون بهذه الكلمة عن اسم نكرة ، كما يكنون بفلان عن الاسم العلم ، وهي مع ذلك كلمة ذم ، قال امرؤ القيس :

وقد رابني قولها ياهنا ... ه ويحك ألحقت شراً بشر

فمعنى ياهناه : يارجل سوء . واختلف البصريون في أصل تركيب هذه الكلمة ووزنها ، فذهب بعضهم إلى أن أصلها هناو ، فعال من هنوك ، فأبدلوا من الواو الهاء .

وقال آخرون : بل أبدلت من الواو الهمزة لوقوع الواو طرفا بعد ألف زائدة ، ثم أبدلت من الهمزة الهاء ، كما قالوا في إياك هياك ، وهذا عندي هو الصواب .

وقال قوم منهم : إن الهاء أصلية وليست ببدل ، وجعلوها من الكلم التي جاءت لامها في لغة هاء ، وفي أخرى واواً كسنة وعضة .. وقال الفراء وغيره من الكوفيين ، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي زيد الأنصاري : إن الألف والهاء زائدان ، ولام الكلمة محذوفة كما حذفت في هن ، وقد رد هذا المذهب ابن جني .. وانظر اللسان ، وشرح ديوان امرئ القيس ص٩ ـ ١٠ .

ومنهم من يزيد الألف والهاء ، فيقول : ياهناه أقبل ، بضم الهاء وخفضها ، حكاها الفراء ؛ فمن ضم الهاء قدَّر أنها آخر الاسم ، ومن كسرها قال : كسرتها لاجتماع الساكنين .

(وليست الهاء بدلاً من اللام ، خلافاً لأكثر البصريين) ـ والأصل على هذا القول : هَناو ، فالمادة : هـ ن و ، فَتَعَاوَر على اللام الهاءُ والواوُ ؛ وإنما قالوا ذلك لأن معنى ياهن وياهناه واحد ، وليست الهاء للسكت ، كما زعم القائل الأول ، لثبوتها وصلاً ؛ ورُدَّ هذا القول بأنها جاءت مكسورة ؛ ولو كان الأمر كما زعموا لوجب الضم ؛ وهاء السكت ثبت فيها الضم والكسر في الوصل بلا خلاف ؛ وقال الفراء : يقال : ياحسرتاه ، بكسر الهاء وضمها ، والكسر أكثر ؛ وأما ثبوتها وصلاً فقد جاء ذلك كما تقدم ، وفي القرآن ، قال تعالى : ﴿ مَالِيَهْ . هلَكَ عنِّي سُلْطانِيَهْ ﴾[1]، أثبتها في الوصل من السبعة غير حمزة ؛ وهذا القول الذي اختاره المصنف هو قول الفراء ، واختاره ابن عصفور أيضا ، ونسب للأكثرين .



(١) الحاقة :٢٨ ، ٢٩

٤٩ ـ باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها

الاستغاثة دعاءُ المستنصرِ المستنصَر به ، والمستعين المستعانَ به .

(إن استُغيثَ المنادَى أو تُعجِّبَ منه جُرَّ باللام مفتوحةً بما يُجر في غير النداء) ـ قال المصنف : المعروف في اللغة : استغثتُ زيداً ، قال تعالى : ﴿ إذ تستغيثون ربكم ﴾[١]، ﴿ فاستغاثه الذي من شيعته ﴾[٢]، فالداعي مستغيث ، والمدعو مستغاث ، والنحويون يقولون : استغاث به فهو مستغاث به ، وكلام العرب بخلافه . انتهى .

وممن ذكره بالباء سيبويه في كتابه ، وجاء من كلام العرب كذلك ؛ قال :

٥٠٤ ـ حتى استغاثت بأهل الملح ماطَعِمَتْ ... في منزلٍ طعمَ نومٍ غيرَ تأويبِ[٣]

وقال :

٥٠٥ ـ حتى استغاثت بماء لا رشاء له ... من الأباطح في حافاته البُرَكُ[٤]

(١) الأنفال :٩

(٢) القصص :١٥

(٣) ، (٤) البيتان شاهدان على مجيء الفعل استغاث بالباء ، على ماذكره سيبويه في كتابه ، ويقول الشارح : وجاء من كلام العرب كذلك ، والمثالان من الشعر ؛ والشاهد في قوله : حتى استغاثت بأهل الملح ... وحتى استغاثت بماء ..

وفي اللسان ـ أوب : والتأويب في السير نهاراً نظير الإسآد في السير ليلا ... والتأويب أن يسير النهار أجمع ، وينزل الليل ؛ وقيل : هو تباري الرُّكاب في السير ..

وفي اللسان ـ برك : والبِرْكة كالحوض ، والجمع البِرَك ، يقال : سميت بذلك لإقامة الماء فيها ـ والبركة مستنقع الماء ، والبركة شبه حوض يحفر في الأرض ، لايجعل له أعضاء فوق صعيد الأرض ، وهو البِرْكُ أيضا ؛ والبُرْكة بالضم طائر من طير الماء أبيض ، والجمع بُرَك وأبراك .. والبُرَكُ أيضا الضفادع ، وقد فسر به بعضهم قول زهير ، يصف قطاة فرَّت من صقر إلى ماء ظاهر على وجه الأرض :

حتى استغاثت بماء ... البيت .

وجميع ما ينادى يصح كونه مستغاثاً ومتعجَّباً منه ؛ ويمتنع هناك كونه بَالْ ، إلاَّ فيما ذكر ؛ ولا يمتنع هنا لفصل الاسم من حرف النداء باللام ؛ ومثال المستغاث : يالله ؛ ومثالُ المتعجَّبِ منه : يالماء !. وياللعجب !. ويالدواهي !.

وإنما سيق المتعجَّب منه هذا المساق ، لأن الاستغاثة لطلب النصر أو العون ؛ ورؤية الأمر العظيم المتعجَّب منه يقتضي بالعادة طلب الشخص من يرى ذلك ، فكأنه استغاث عند رؤية ذلك العظيم بما هو من جنسه ليحضر ، فقال : يالماء !. ويالدواهي !.

وإنما جيء باللام ، لأن ذلك أعون على مَدِّ الصوت ، وهو معين على المقصود بالاستغاثة ، وفُتحت لأن المنادى واقع موقع المضر ، مع قصد التفرقة بين المستغاث والمستغاث به ؛ ثم قيل : زائدة ، لأن أدعو يتعدَّى بنفسه ، واختاره ابن خروف ؛ وقيل : متعلقة بيا ، وهو لابن جني : وقيل : بالفعل المقدَّر تعدِّياً ، وهو مذهب سيبويه ، واختاره ابن عصفور وابن الضايع . وإنما قوي العامل باللام ، مع تقدمه ، وهو فعل ، لالتزام إضماره .

وقوله : بما يجر في غير النداء ، يعني لفظاً أو تقديراً ، فتقول : يالَزيدٍ ويَالأحمدَ ويالزيدَين ويالزيدين ويالفتى ويالقاضي ويالَصاحبي ويالرقاش ويالهذا .

(وتكسر اللامُ مع المعطوفِ غيرِ المعاد معه يا) ـ نحو : يالَزيدٍ ولِعمروٍ ؛ قال :

٥٠٦ ـ يبكيك ناءٍ بعيدُ الدار مُغْتَرِبٌ   يالَلكهولِ ولِلشُّبَّان للعَجبِ[1]

---

(١) في الخزانة ١٥٤/٢ (٢٩٦/١) : على أن لام المستغاث إن عطفت بغير يا كسرت ، فلام=

وكسرت على أصلها[1]، ولالبس لعطفه على المستغاث ، فإن أعيدت يا فُتحت[2]، نحو :

٥٠٧ ـ فيا لَسعدٍ ويا للنَّاسِ كُلِّهم ويالغائبهم ويالَمنْ شهدا[3]

وليس ذكر هذه اللام بلازم في المعطوف ، بل يجوز : يالَزيد وعمرو ، ومنه :

٥٠٨ ـ يالَعَطَّافِنا ويالَرِياح وأبي الحشرج الفتى النَّفَّاحِ [4]

(ومع[5] المستغاث من أجله) ـ نحو :

مكرر ٥٠٦ ـ ☆ يالَلكهول وللشبان للعجب[6] ☆

ونحو :

= للشبان مكسورة ، والقياس فتحها ، وجاز الكسر لعدم اللبس . والنائي أراد به بعيد النسب ، وبعيد الدار وصف لناء؛ يقول : يبكي عليك الغريب ، ويُسَرُّ بموتك القريب ، وهو أحد الأعاجيب . والبيت لا يعرف قائله .

(١) أي على أصل لام الجرّ ، فإنها في الأصل مكسورة .

(٢) أي اللام .

(٣) لم أجد هذا البيت في مراجعي ، والشاهد فيه فتح اللام إن أعيدت يا كا في قوله : ويالَلناس ـ ويالَغائبهم ، ويالَمَنْ شهدا .

(٤) في المقتضب ٢٥٧/٤ (٥٣٥/٤) : الفتى الوضَّاح في موضع : الفتى النفَّاحِ ، قال في الحاشية : استشهد به سيبويه ٣١٩/١ (٢١٧/٢) : على فتح لام المستغاث به المعطوف لتكرر يا مع المعطوف ؛ والشاهد هنا على عدم لزوم ذكر اللام مع المعطوف في قوله : وأبي الحشرج ، بدون لام ؛ والنفاح كثير النفح أي العطية ، ورواية المقتضب : الوضاح من الوضح ، وهو البياض ، كأنه أبيض الوجه لكرمه ؛ وعطاف ورياح وأبو الحشرج أسماء رجال من قومه ، يرثيهم ويقول : لم يبق للعلا والمساعي من يقوم بها بعدهم ، على ماجاء بالبيت الذي قبله :

يالَقومِ مَنْ للنهى والمساعي !. يالَقومي مَنْ للندى والسماح !.

(٥) أي وتكسر اللام مع المستغاث من أجله .

(٦) جاء به هنا شاهداً على كسر اللام مع المستغاث من أجله في قوله : للعجب .

٥٠٩ - ☆ يالَقومي لِفُرقة الأحباب[1] ☆

وهي متعلقة بفعل محذوف غير الذي تعلقت به لام المستغاث ، أي أدعوك لزيد ، وقطع به ابن عصفور ؛ وقطع ابن الضايع بتعلقها بفعل النداء ؛ ولا يضر اتفاق اللفظين لاختلاف المعنيين ؛ وقال ابن الباذش : تتعلق بمحذوف في موضع الحال ، والأصل : يالعمرو مدعوًّا لزيد .

(وقد يُجَرُّ بِمِنْ) - نحو :

٥١٠ - يـاللرجـال ذوي الألبـابِ مِنْ نفَرٍ لا يبرحُ السَّفَـهُ المُرْدِي لهم دِينَـا[2]

(ويستغنى عنه إن علم سببُ الاستغاثة) - كقول عديّ بن زيد :

٥١١ - ☆ وهل بالموت يالَلناسِ عارٌ ؟ ☆[3]

وقال ابن العلج : وقد يجرونه مجرى النداء فيأمرون نحو :

---

(١) في سيبويه ٢١٩/٢ (٣٢٠/١) : قال في الحاشية : لم يعرف قائله ولا تتمته ؛ والشاهد فيه كسر اللام الثانية ، لأنها لام المدعو له ، أي المستغاث له .

(٢) في الدرر ١٥٦/١ : استشهد به على أن المستغاث من أجله قد يجر بمن ، قال : لأنها تأتي للتعليل كاللام ، وهذه عبارة التسهيل وشرح الدماميني له . والبيت من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد به في قوله : من نفر ، حيث جر المستغاث من أجله بمن ، وذلك لما قلناه من أن من للتعليل قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) في الدرر ١٥٦/١ :

فهل من خالد إما هلكنا وهل بالموت يالَلناسِ عارُ ؟

وفي (ز ، غ) : من عار ؟ قال في الدرر : استشهد به على أن المستغاث من أجله قد يحذف إن علم ولم يقدره ؛ وفي التسهيل وشرحه للدماميني : ويستغنى عنه - أي عن المستغاث من أجله . إن علم سبب الاستغاثة ، كقول الشاعر - عديّ بن زيد - :

☆ وهل بالموت يالِلناس عار ؟ ☆

أي يالِلناس لمن يشمت بنا .

٥١٢ ـ يــــــالبكرٍ أنشروا لي كليبـــــــاً   يــــــــالبكرٍ أين أين الفِرارّ ؟[1]

(وقد يُحذف المستغاث ، فيلي يا المستغاثُ من أجله) ـ ولامـه على حـالها من الكسر ، نحو :

٥١٣ ـ يـــا لأُنـــاسٍ أَبَـوْا إلاَّ مثـــابرةً   على التـوغُّـل في بغي وعـــدوان[2]

أي يالقومي لأناس ؛ ولام المستغاث ولام المستغاث لـه إذا دخلتـا على اليـاء كُسِرَتا ، أو على مضمر غيره فُتحتا ؛ وأجاز ابن جني في قوله :

٥١٤ ـ فيــاشـوق مــاأبقى !. ويــالي من النــوى
ويادمع ماأجرى !. وياقلب مـاأصبَى !.[3]

---

(١) في الخزانة ١٦٢/٢ (٣٠٠/١) : على أن هذه اللام داخلـة على المنـادى المهـدد ، وهـذا المعنى هو الجيد ، ومأخذه من هذا البيت واضح لاخفاء به ، ولامعنى للاستغاثة فيه كما حققه الشارح ؛ وفيه مخالفـة لسيبويه في جعلها للاستغاثـة ؛ وحملهـا النحـاس على الاستهزاء فقـال : إنمـا يـدعوهم ليهزأ بهم ، ألا تراه قال : أنشروا لي كليبا ؟ وقال الأعلم : والمستغاث من أجله في البيت هو المستغاث به ، والمعنى : يـالبكر أدعوكم لأنفسكم ، مطالباً لكم في إنشاء كليب وإحيائه ، وهذا منه استطالة ووعيد ، وكانوا قـد قتلوا كليبـاً أخـاه في أمر البسوس . وهـذا البيت لمهلهـل أخي كليب . وقـولـه : أنشروا ـ يقـال : أنشر الله الميت إذا أحياه ، ويتعدى بدون الهمزة أيضا ، فإن نشر من باب قعد ، جـاء لازمـا نحو : نشَر الموتى : أي حَيُوا ، ومتعديا نحو : نشرهم الله .

(٢) في الدرر ١٥٦/١ : استشهد به على أن المستغاث به قد يحـذف ، فيلي يـا المستغـاث من أجلـه ، أي : يالقومي لأناس ؛ واستشهد به الدمـاميني على هـذا المعنى ، قـال : أي : يـالقومي ، لأن التـالي يـا لايصلح هنا مستغاثا ، وإن صح نداء الناس في الجملة ، لكنه هنا لم يقصد الاستنصـار بهم لأنهم مهجوون بهذا الوصف الذي وصفهم به ، ولايهجو عاقل من يستنصر بـه . والمثـابرة المواظبـة والمـداومـة ، والتوغل التعمق . ولايعرف قائله .

(٣) في منهج السـالك ١٤١/٢ قال الأشموني في تنبيهاته : ماأطلقه من فتح لام المستغـاث هو مع غير ياء المتكلم ، فأما معها فتكسر نحو : يالي ، وقد أجـاز أبو الفتح في قولـه : فيـا شوق مـاأبقى ... البيت أن يكون استغاث بنفسه ، وأن يكون استغاث لنفسه ، والصحيح ، وفـاقـاً لابن عصفور أن يـالي حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف ، بنـاء على مـا سيـأتي من أن العـامل في المستغـاث فعل النـداء المضمر ، فيصير التقدير : يا أدعو لي .. وذلك غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها .

كون يالي مستغاثا ، كأنه استغاث بنفسه من النوى ، كونه مستغاثا له ، فيكون استغاث لنفسه ، وحذف المستغاث ؛ وعيَّن ابن عصفور الثاني ، لئلا يرجع الكلام إلى : أدعو لي ، وهو ممتنع في غير بابه ، وهذا بناء منه على مذهب سيبويه في متعلق اللام ، ولا يرد ذلك على القولين الآخرين .

(وإن ولي يا اسمٌ لا ينادَى إلاَّ مجازاً ، جاز فتحُ اللام ، باعتبار استغاثته ، وكسرُها باعتبار الاستغاثة من أجله ، وكون المستغاث محذوفاً) ـ وعلى ذلك جاء عن العرب الوجهان في : ياللعجب ، وياللماء ، وياللدواهي ؛ ففتح اللام على جعله بمنزلة المستغاث ، والمعنى : تعال فقد جاء وقتك ، وإنما يفعل ذلك عند الاستعظام ؛ وكسرها على حذف المستغاث ، والمقصود أنك دعوته لذلك الشيء

(وربما كان المستغاث مستغاثاً من أجله تقريعاً وتهديداً) ـ نحو : يالَزيدٍ لِزيدٍ !. أي أدعوك لنفسك ؛ وجعل منه قول مهلهل :

يالبكر أنشروا لي كليباً ... البيت .

(وليست لام الاستغاثة بعض آلٍ ، خلافاً للكوفيين) ـ وقال ابن عصفور : إن الفراء حكى هذا المذهب عن بعض الناس ، ووُجِّهَ بالوقف على اللام ، نحو :

٥١٥ ـ فخيرٌ نحنُ عند البَأْسِ منكم ... إذا الداعي المثوِّبُ قال : يالا[1]

=

قال العيني في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١٦٣/٣ : قيل إنه من كلام المحدثين ـ وقد نسبه في معجم شواهد العربية للمتنبي ، ديوانه ٤٠/١ ـ قال معناه : ياقومي شوقي مأأبقاه ، وما للتعجب مبتدأ ، وأبقى خبره ، وكذا الكلام في الشطر الثاني . والشاهد في : ويالي من النوى ، فإن اللام فيه لام الاستغاثة ، وهي مكسورة ؛ وعن ابن جني يجوز كونه مستغاثا به ، كأنه استغاث به من النوى ، وهو البعد ؛ وأصبَى أفعل من صبا يصبو إذا مال .

(١) في المغني ٢١٩/١ : وزعم الكوفيون أن اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل ، والأصل : ياآل زيد ، ثم حذفت همزة آل للتخفيف ، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، واستدلوا بقوله : فخير نحن عند الناس .. البيت برواية : عند الناس ، والتحقيق من (ز) والخزانة برواية : عند البأس ، وهو أنسب =

فأصل يالزيد على هذا : ياآل زيد ، فحذفت الفاء والعين وبقيت اللام ، ونظيره قولهم : مُ الله في : أيمن الله ؛ ورد هذا القول بكسرها في : يالزيد ولعمرو ، ورد أيضا بقولهم : يالك ، فلا يكون أصله : ياآلك ؛ وإن قلنا : تضاف آل إلى المضمر ، إذ لا يجوز : ياغلامك إلاَّ في الندبة ؛ على أن السيرافيّ منعه في الندبة أيضا ، وفيه بحث ؛ وأما يالا فيحتمل أن الأصل : ياقوم لافرار ، فتكون لا نافية ؛ ويحتمل كونها لام الجر لحقتها ألف الإطلاق ، واكتفى بها من المجرور ، كالاكتفاء بالفاء في قولهم : بلى فا ، أي فافعل[١].

(وتعاقبها ألف كألف الندبة[٢]) ـ فيدخل في المستغاث والمتعجب منه بدل اللام ألفٌ في آخر الكلمة ، ومنه :

= للموقف ؛ قال ابن هشام : فإن الجارّ لايقتصر عليه ؛ وأجيب بأن الأصل : ياقوم لافرار ، أو لا نفر ، فحذف مابعد لا النافية ؛ أو الأصل : يالَفلان ، ثم حذف مابعد الحرف ، كما يقال : ألا تا ؟ فيقال : ألا فا ؛ يريدون ! ألا تفعلون ؟ وألا فافعلوا .

وفي الخزانة ٦/٢ (٢٢٨/١) برواية :

فخير نحن عند البأس منكم ... البيت .

قال : على أن اللام خلطت بيا ، أراد أنه خلطت لام الاستغاثة الجارة بيا حرف النداء ، وجعلتا كالكلمة الواحدة ، وحُكيتا كما تحكى الأصوات ، وصار المجموع شعاراً للاستغاثة .

قال أبو زيد في نوادره : أراد يالَبني فلان ، يريد حكاية الصارخ المستغيث ؛ وهذا مذهب أبي عليّ وأتباعه ، والأصل عندهم : يالَبني فلان ، أو يالَفلان ، فحذف مابعد لام الاستغاثة ـ على النحو المبين في المغني ـ وهذا أحد مذاهب ثلاثة .

ثانيها : أن المنادى والمنفيّ بلا محذوفان ، أي ياقوم لاتغدوا . ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ، وابن هشام في المغني .

ثالثها : أنه بقية ياآل فلان ؛ وهو مذهب الكوفيين ... قال الشارح المحقق : وهو ضعيف ؛ لأنه يقال ذلك فيما لا آل فيه نحو : يالله ، ويالَلدواهي ، ونحوهما .

(١) والعبارة في المغني والخزانة : أو الأصل : يالَفلان ، ثم حذف مابعد الحرف ، كما يقال : ألاتا ؟ فيقال : ألافا ؛ يريدون : ألا تفعلون ؟ وألا فافعلوا .

(٢) في (ز) وفي بعض نسخ التسهيل : كألف المندوب .

٥١٦ ـ حتى يقـولَ النـاسُ ممـا رأوا يـاعجبَـا للميتِ النـاشرِ[1] !.

وإذا وقفت ألحقت هـاء السكت ، لا إذا وصلتَ ، فتقـولَ : يـاعجبـاه !.
وكلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الأصل ، ولا يجمع بين اللام والألف ، فلا يقـال ! يـالعجبـا !. ولهـذا قـال : وتعـاقبهـا ؛ وهـذا كقـولهم : جحـاجحـة وجحاجيح ، فجعلوا الهاء بدلا من الياء ، ولا يجتمعان ؛ والجحاجحة والجحـاجيح جمع الجحاجح ، وهذا جمع الجحجاح وهو السيد[2].

(وربما استغنى عنهـا[3] في التعجب) ـ وكـذا في الاستغـاثـة ، فتقول فيهما : يالزيد ، ويـاللعجب !. ويـازيـدا ، ويـاعجبـا ، إن وصلت ، وتزيـد الهـاء إن وقفت ؛ ويازيدُ ، وياعجبُ ، كصورة النداء ، ومنه :

٥١٧ ـ ☆ ياريَّها اليوم على مبير[4] ☆

---

(١) جاء به في الخصائص ٣/٣٢٥ على الجمع بين قوله تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنـات ثم لم يـأتوا بأربعة شهداء ، فـاجلـدوهم ثمـانين جلـدة ﴾ ـ النور :٤ ـ وقول الشـاعر : حتى يقول النـاس ... البيت والتقاؤهما أن معنى الآية : فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلـدة ؛ ومعنى قولـه : حتى يقول النـاس ، أي حتى يقول كل واحد من الناس : ياعجبا !. ؛ ألا ترى أنه لولا ذلك لقيل : ياعجبنا !.

والشاهد هنا على دخول ألف كألف الندبـة في آخر المستغـاث والمتعجب منـه بـدل اللام في قولـه : ياعجبَا !. والبيت للأعشى ، وهو في الغزل ، وقبله :

لـو أسنـدت ميتـاً إلى نحرهـا عـاش ولم ينقـل إلى قـابر .

والناشر الذي حي بعد الموت ، والقابر وصف من قبر الميتَ إذا دفنه ـ ديوان الأعشى /١٠٥

(٢) وفي اللسـان ـ جحح : والجحجح السيـد السمح ، وقيـل : الكريم ، وفي حـديث سيف بن ذي يزن :

بيض مَغالبة غُلب جحاجحة

جمع جحجاح وهو السيد الكريم ...

(٣) في هامش (ز) : أي عن الألف المعاقبة للام الاستغاثة في التعجب إذا دل دليل على ذلك .

(٤) لم أجـده فيا تحت يـدي من مراجـع ، وهـو شـاهـد على الاستغنـاء عن الألف المعـاقبـة لـلام =

يريد ناقته ؛ تعجب من كثرة ريّها على هذا الماء .

(**فرع**) : لاتجيء مع المستغاث والمتعجب منه إلاّ يا خـاصـة ، وقلَّ مجيء وا ، ومنه قول عمر لعمرو بن العاص : واعجبا لك يابن العاص .

☆ ☆ ☆

= الاستغاثة في التعجب ، حيث جاء كصورة النداء في قولـه : يـارَيَّهـا اليوم على مبير ، متعجبـاً من كثرة ريها على هذا الماء .

٥٠ ـ باب الندبة

يقال : ندَب الميت أي بكى عليه وعدد محاسنه ، يندبه ندباً ، والاسم النُّدبة بالضم .

(المندوب هو المذكور بعد يا أو وا تفجعاً لفقده ، حقيقةً أو حكماً) ـ ولا يستعمل للندبة غير الحرفين ؛ ووا هي الأصل ؛ والحقيقة كقول الباكي على ميت : وازيداً ، أو يازيدا ؛ ومنه قول جرير ، يرثي عمر بن عبد العزيز ، رضي الله عنه :

٥١٨ ـ نَعَى النعاةُ أميرَ المؤمنين لنا ... ياخير من حجَّ بيتَ الله واعتمرا[1]

حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له ... وقمت فيه بأمر الله ياعمرا

والحكم بتنزيل الموجود منزلة المفقود ، كقول الخنساء ومن أسر معها من آل صخر ، وصخر غائب ، لا يرجى حضوره : واصخراه ! واصخراه !

(أو توجُّعاً لكونه محلَّ ألم أو سببَه) ـ كقول قيس العامريّ :

٥١٩ ـ فوا كبدا من حُبِّ مَنْ لا يحبني ... ومن عبراتٍ مالهنَّ فناءُ[2]

---

(١) في الدرر ١٥٥/١ : استشهد به ـ في الهمع ـ على أن ألف المندوب قد تعرى من الهاء ؛ والبيت من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد فيه ههنا في قوله : ياعمرا ، حيث ألحق في آخره ألف الندبة ؛ لأنه الذي انتهى به الاسم ؛ واستشهد به في التصريح على أن المندوب هو المتفجع عليه حقيقة ، وكذلك الدماميني ، وهو موضع الاستشهاد هنا . والبيت من قصيدة لجرير يرثي عمر بن عبد العزيز . ديوانه /٣٠٤

(٢) استشهد به في التصريح ١٨١/٢ على أن المندوب هو المتوجع منه لكونه محل ألم ، كقول قيس العامري المجنون : فواكبدا ـ البيت ؛ وهو موضع الاستشهاد هنا .

وقول ابن قيس الرقيات :

٥٢٠ ـ تبكيهمُ دهمــــاءُ مُعْــولــــةً   وتقــول سلمى : وارزِيَّتِيَــــهْ[1]

(ولا يكون اسم جنس مفرداً) ـ فلا يقال عند الجمهور : وارجلاه ! وأجاز الرقاشيّ ندبة النكرة ؛ وفي الخبر : واجَبلاه ! وهو نادر . وخرج بمفرد نحو : واغلام زيداه !

(ولا ضميراً) ـ فلا يجوز : وا أنتاه !.

(ولا اسم إشارة) ـ نحو: واهذاه !

(ولا موصولاً بصلة لا تعينه) ـ فلا يجوز : وامَنْ ذهباه ! فإن عينت جاز نحو : وامن حفر بئر زمزماه ! وشرط الموصول الخلو من ال ، وكونه في الشهرة كالعلَم.

(ويساوي المنادى في غير ذلك من الأقسام) ـ فيكون علما مفردا ، أو مضافا، ومنقولا عن جملة ، واسم جنس مضافا ، وموصولا بغير ال معينا بصلته .

(والأحكام) ـ فيضم في الندبة ما يضم في النداء ، وينصب فيها ما ينصب فيه ، نحو : وازيدُ ، واغلامَ زيدٍ ، واضارباً زيداً ، واثلاثةً وثلاثين ؛ وإن دعت ضرورة إلى تنوينه جاز مع الضم ، وجاز النصب ، وبه روي قوله :

---

(١) رواية التصريح : يبكيهم الدهماء ... قال في حاشية المقتضب : استشهد به سيبويه ٣٢١/١ على إدخال هاء السكت على المندوب لبيان الحركة في الوقف ، بعد أن قدر المندوب على غير حاله في غير الندبة من حذف الزيادة التي تلحق آخره ؛ ونص المبرد : وأما قوله : تبكيهم دهماء من البيت ، فإنه لم يجعل للندبة علامة ، وأجرى مجرى قول من دعا وحرك الياء فقال : واغلاميَ ، أقبل ؛ فأثبت الهاء لبيان الحركة . وفي حاشية سيبويه : والبيت لابن قيس الرقيات يرثي سعدا وأسامة ابني أخيه ، وكانا قتلا في المدينة يوم الحرة ـ ديوانه ٩٩ ـ والدهماء السوداء ، وهي أيضا العدد الكثير من الناس ، والمعولة الباكية ، وهي حال مؤكدة ؛ والرزية المصيبة ، وأصلها من المهموز : رزيئة . وفي البيت روايات : تبكيهم أسماء .. وتقول ليلى .. وتقول سعدى .

٥٢١ ـ وافقعســــــــاً ، وأين مني فقعسُ أإبلي يـــأخــــذهـــا كرَوَّسُ[1] ؟

ولو قيل : وافقعسُ لجاز ؛ وهذا قول البصريين في الرجز ؛ وقال الكسائيّ والفراء وابن الأنباريّ : العرب تعوض من علامة الندبة تنوينـاً في الوصل ، يقولون : وازيداً ، واعمراً ، تشبيها بالمنصوب ، إذا وقف عليه لم ينون ، وإن وصل نون ، وأنشد الكسائيّ الرجز على ذلك . وفقعس أبو قبيلة من بني أسد ، وكروّس بتشديد الواو اسم رجل ، ويقال للعظيم الرأس كروَّس .

(ويتعين إيلاؤه وا عند خوف اللبس) ـ نحو : وازيدُ ، في ندبة من مات ، ويالحضرة من اسمه زيد .

(ويلحق جوازاً آخر ماتمّ بـه ألفٌ) ـ وليس إلحاقُها بحَتْمٍ ، فيجوز : وازيدُ ، ووا زيدا ؛ ودخل فيما ذكر المفرد وغيره ، فتقول : واغلامَ زيـداه ، واثلاثةً وثلاثيناه ، وامن قتله ابن ملجماه ، يعني علياً ، رضي الله عنه ، وامعدي كرباه ، واسيبويهاه ؛ وكذا واتأبط شراه ، ومنع هذا الشلوبين ، لأن الندبة مغيرة للحكاية مفسدة لها ؛ وكلام غيره على جوازه ، وهو قضية كلام سيبويه ؛ وتقول عند سيبويه فيمن اسمه اثنا عشر : وااثنـا عشراه ، كقولك فيمن اسمه رجلان : وارجلاناه ؛ وعند الكوفيين : وااثنيْ عشراه ، كقولك : واغلامَ زيداه ؛ وأجاز ابن كيسان الوجهين .

---

(١) في الدرر ١٤٨/١ : استشهد به على أن وا من حروف النداء ، قال : والجمهور على أنها من حروف الندبة ، والرجز من شواهد العيني في باب الندبة ، على تنوين فقعساً ، قال : فإنه لما اضطر نونه بالنصب ، ويجوز ضمه أيضا ، وقال ابن مالك : كذا روي بالنصب ، ولو قيل بالضم جاز ؛ وكذا استشهد به الدماميني ـ في شرح التسهيل ـ والتصريح ؛ وزاد الثاني : إلاّ أنه لايكون نكرة كرجل ، فلا يقال : وارجلاه ، خلافا للرّياشيّ ، مدعياً أنه جاء في الحديث : واجبلاه ؛ فإن صح فإنه نادر . انتهى . واستدرك يس عليه فقال : هذا إنما هو فى المتفجع عليه ، أما المتوجع منه فإنك تقول : وامصيبتاه ، وإن لم تكن المصيبة معلومة . وقد نسب الكسائيّ البيت لبعض بني أسد .

(يُفتح لها) ـ أي للألف .

(متلوُّها متحركاً) ـ نحو قولك في : يازيد : يـازيـداه ، وفي عبـد الملـك : ياعبد الملكاه .

(ويحذف إن كان ألفاً) ـ نحو : واموساه ، فالتقى ساكنـان ، فحـذفت ألف موسى ،لأن الأخرى تدل على معنى .

(أو تنويناً) ـ نحو : واغلامَ زيداه .

(أو ياءً ساكنةً مضافاً إليها المندوب) ـ نحو : واغلاماه ، تريد :واغلامي ؛ وهـذا مـذهب المبرد ؛ وأوجب سيبويـه إثبـات اليـاء ، فتقـول عنـده في لغـة من سكن ، فقال : ياغلامي : واغلامياه .

وخرج بقوله : ساكنة المتحركة فتفتح نحو قولك : يـاغلاميـاه ، في لغـة من قال : ياغلاميَ بفتح الياء ، وكذا واظبياه ، فيمن اسمه ظبي ؛ وبمضـاف السـاكنـة ولا إضافة فتثبت وتحرك بالفتح ، فتقول : وامن يرمياه ، واغلام القاضياه ، هذا إن قبلت الحركة ، وإن لم تقبل حذفت ، وجعلت علامة النـدبـة يـاء نحو : وامن أستعين بهيه .

(وقد تفتح) ـ أي اليـاء المـذكورة ، فيقـال : واغلاميـاه ، وقـد عرفت مـا فيه ؛ وأجاز ابن عصفور الوجهين بلا ترجيح ؛ قال ابن العلج : وقد تحـذف هـذه الألف ويكتفى بالهاء ، نحو قوله : وارَزِيَّتيَه .

(وقـد تلحق ألفُ النـدبـة نعتَ المنـدوب) ـ نحو : وازيـدُ الطويلاه ؛ وهو مـذهب يونس والفراء وغيره من الكوفيين ؛ ومـذهب سيبـويـه والخليـل وعـامـة البصريين المنـع ؛ واحتجـوا لمن أجـــاز بقــول بعض العرب : واجُمْجُمتَيَّ

الشَّامِيَّتَيْناه[1] ؛ ذكروا أنه سمع من عربي ضاع منه قدحان من خشب ، وقيل : هذا من تمثيل يونس ؛ وعلى أنه مسموع من العرب أبو البقاء[2] وابن عصفور .

(والمجرور بإضافة نعته) ـ أى نعت المنعوت[3] المندوب ، نحو :

٥٢٢ ـ ألا يـا عَمروُ عَمْراه وعمرو بن الـزُّبَيْراه[4]

(ويقاس عليه ، وفاقاً ليونس) ـ وذلك لتوسعهم فيها ، فلحقت عمراه ، وهو توكيد مندوب ، والزبيراه ، وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب ، والنعت كا لمضاف إليه ؛ قال يونس : لم تلحق المضاف إليه إلاَّ لكونه مع المضاف كالشيء الواحد ، والنعت مع المنعوت كذلك ؛ وفرق سيبويه بأن المضاف إليه من

---

(١) في سيبويه ٢٢٦/٢ (٣٢٤/١) : وأما يونس فيُلحق الصفةَ الألفَ ، فيقول : وازيدُ الظريفاه ، واجمجمتَيَّ الشَّاميَّتيناه . وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ . وفي الحاشية قال السيرافيّ : ندبة الصفة قول يونس والكوفيين ، والذي حكاه سيبويه عن يونس ، لست أدري : ألحاق علامة الندبة له من قياس يونس ، أو مما حكاه عن العرب فنحتج له به ؟ ويقال : إن الجمجمة هي القدح ، وإن إنسانا ضاعت له قدحان فندبهما .. وقد يجوز أن تكون جمجمتيَّ الشاميتيناه من جماجم العرب ، يعني ساداتهم ورؤساءهم ، وقد احتج الخليل لبطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر ، وقال من يخالفه : ليس الخبر مثل الصفة ، لأن الخبر منقطع عن المندوب ، والصفة من تمامه . وقال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٦٩/٣ : واجمجمتيَّ بضم الجيم تثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ ، وعلى القدح من خشب ، وهو المراد هنا .

(٢) العُكْبَريّ أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين توفي ببغداد سنة ٦١٦هـ ، وسيكون الفهرس الكامل للأعلام في نهاية الجزء الثالث والأخير من هذا الشرح إن شاء الله .

(٣) سقطت من (د)

(٤) في شرح الشواهد الكبرى للعيني(هـ / خ)٢٧٣/٤ : لم أقف على اسم قائله ـ ولم ينسبه في معجم الشواهد ـ قال : وأراد بعمرو عمرو بن الزبير بن العوام ؛ وألا للتنبيه ، ويا حرف نداء ، وعمرو منادى مفرد معرفة ، وعمراه تأكيد للمنادى ومندوب ، وقوله : عمرو بن الزبيراه عطف عليه . والشاهد في تحريك الهاء فى عمراه وفي الزبيراه بالضم ؛ وذلك لأن المندوب إذا وقف عليه لحقه بعد القلب هاء السكت نحو : وازيداه ، ولا تثبت الهاء في الوصل إلاَّ في الضرورة ، والبيت من الضرورة .

تمام الأول ، وهو بمنزلة التنوين ؛ وإذا ثبت السماع وكثر فالوجه القياس ..

(وقد تلحق منادى غير مندوب ولا مستغاث ، خلافا لسيبويه) ـ قال المصنف : أجاز غيرُ سيبويه أن تلحق الألف منادى خاليا من تعجب واستغاثة وندبة ، وذكر قول امرأة لعمر بن أبي ربيعة أنها رأت من نفسها ماهو أمنية المتمني ، فصاحت : ياعمراه ، فقال عمر : ياليتكاه

(وتليها في الغالب ، سالمةً ومنقلبة ، هاءٌ ساكنة ، تحذف وصلاً) ـ وذكر الغالب ، لأنه يجوز عدم ذكرها ، فتقول : وازيدا ، بغير هاء ؛ ومعنى سالمة أنها باقية على حالها ألفاً ، ومعنى منقلبة أنها تقلب بمجانس الحركة التي قبلها ، كما سيأتي ، فتقول في الوقف جوازاً : وازيداه ، واغلامَ زيداه ، وكذا الباقي .

(وربما ثبتت) ـ أي في الوصل ، مكسورةً ومضمومةً ؛ وهو قول الفراء ، فأجاز إثباتها فيه بالحركتين ؛ ومذهب سيبويه وعامة النحويين ، منع إثباتها في الوصل ؛ وما جاء منه فمن إجراء الوصل مجرى الوقف الذى لا يكون إلاّ في الضرورة ؛ وقولهم في هذه المسألة ضعيف ، وسبق في باب الاستغاثة ما يوضح ذلك .

(ويستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وهاء) ـ فلا يقال في : عبد الله : واعبد اللّهاه ، ولافي : جهجاه علَما : واجهجاهاه ، لما فيه من الثقل ؛ وصرح المغاربة بجواز : واعبد اللّهاه ، وإطلاق غيرهم من النحاة يقتضيه . ويقال : جهجهت بالسبع صحت به ليكفَّ ، ويقال : تجهجه عنّي أي انته .

(ولا تحذف همزة ذي ألف التأنيث الممدودة ، خلافاً للكوفيين) ـ فلا تحذف الهمزة كانت لغير التأنيث أو له ، فتقول في من اسمه : كساء : واكساءاه ؛ وإجازة الكوفيين حذف ما للتأنيث نحو : واحمراه في من اسمه حمراء ، يحتاج إلى سماع ؛ فالهمزة كالحرف الصحيح ، ولا يُحذف .

(**فصل**) : (يُبدِل من ألف الندبة مجانسٌ ما وليتْ من كسرة إضمار) ـ فتقول في أنتِ بكسر التاء علماً : واأنتيه ، وكذا واغلامكيه في غلامكِ بكسر الكاف ، دفعاً للبس ؛ ومنع السيرافيّ : واغلامكَ ، كما امتنع في النداء : ياغلامكَ ، ويحتاج جوازه إلى سماع .

(أو يائه) ـ نحو أن تسمي بقومي ، فتقول : واقوميه ، بحذف ياء قومي للساكن ، ولم تبق الألف لئلا يلتبس بـ واقوماه .

(أو ضمته) ـ نحو : واغلامهوه ، واغلامهموه[1] ، وتحذف صلة الهاء والميم للساكنين ، وتقلب ألف الندبة لضم ما قبلها ، لئلا يلتبس لو قلت : واغلامهاه بـ واغلامهماه .

(أو واوه) ـ فلو سميت بقاموا ، قلت : واقاموه ؛ نص عليه سيبويه ، وتحذف واو قاموا للساكنين ، وتقلب ألف الندبة واواً ، لأجل أمن اللبس ؛ إذا لو قلت : واقاماه لالتبس .

(وربما حَمل أمنُ اللبس على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء) ـ كما سبق من قول ابن أبي ربيعة : ياليتكاه ، لتلك المرأة التي ذكرت له ماذكرت .

(وقلبها ياءً بعد اسم مثنى جائز ، خلافاً للبصريين) ـ في التزامهم فتح النون ، فيقولون : وازيداناه ؛ وأجاز الكوفيون هذا ، وقلب الألف ياء ، نحو : وازيدانيه ؛ ويدل لهم أن أبا حاتم حكى أن العرب تقول في نداء هَنٍ مثنى : ياهنانيه .

---

(١) سقطت من(ز) .

(ولا تُقلب بعد كسرة فَعالِ) - فلا يقال :[1] وارقاشيه ، بل : وارقاشاه ،إذ لا لبس .

(ولا بعد كسرة إعراب) - فلا يقال : واعبدَ الملكيه ، بل : واعبدَ الملكاه ،لأمن اللبس .

(ولا يحرك لأجلها تنوين بكسرٍ ولا فتح) - بل يحذف لالتقاء الساكنين ، فتقول : واغلام زيداه ، كما تقدم ؛ وهذا قول البصريين ؛ قال ابن عصفور : وأهل الكوفة يحركونه ، فيقولون : واغلامَ زيدناه ؛ وزعموا أنه سمع من كلام العرب ؛ وقال ابن أصبغ : أجاز الفراء حذف التنوين وإقرار الكسرة وقلب الألف ياءً ، أي فتقول : واغلامَ زيديه ، وأجاز إثباته وتحريكه ، لالتقاء الساكنين ، بالكسر ، إن شئت ، نحو : واغلامَ زيدِنيه ، أو الفتح كما سبق .

(ولا[2] يستغني عنها بالفتحة) - فلا يقال[3] : واعمرَ ، بحذف الألف وإبقاء الفتحة .

(خلافاً للكوفيين في المسائل الأربع[4]) - وهي مسألة فَعالِ وما بعدها ؛ قال المصنف : وما رأوه حسن لو عضده سماع ، لكن لم يثبت ، فالأخذ به ضعيف ؛ وقد سبق أن في بعضها سماعاً ، كما ذكروا .

☆ ☆ ☆

من (١) إلى (٣) سقط من (د) .

من (٢) إلى (٤) سقط من (غ)

٥١ ـ باب أسماء لازمت النداء

أي لم تستعمل مبتدأ ولا فاعلاً ولا مجرورةً ، ولا نحو ذلك ، بل لم تستعمل إلاّ في النداء .

(وهي : فُلُ وفُلَة) ـ نحو : يا فلُ ويا فُلَة . وقال الشلوبين وا بن عصفور والمصنف وغيرهم : إن فلُ وفُلَة المستعملَين في النداء كنايتان عن العلَم العاقل ، ففلُ كناية عن علم المذكر ، وفلة كناية عن علم المؤنث ، فهما بمعنى فلان وفلانة ، فحصل فيهما الحذف ، ولم يحذفوا إلاّ في النداء ؛ وكلام الشلوبين وغيره على أن المحذوف منهما ما كان فيما هما بمعناهما ، وهو الألف والنون ؛ وكلام سيبويه في التصغير قد يعطى قيداً ، إلاّ أن كلامه في الترخيم على أن فلُ كناية عن رجل ، وفلة كناية عن امرأة ، وأن الكلمتين ليستا من فلان وفلانة ، وأن فلُ وفُلَة كهنٍ وهنةٍ ، حذفت لام كل منهما ؛ فالأصل على هذا فاء ولام وحرف علة ؛ وأجاز ا بن خروف الوجهين ، وقال : فُلُ لايستعمل إلاّ في النداء ، ويجوز كونه محذوفاً من فلان ، وكونه كلمة محذوفة استعملت في النداء كناية عن رجل ؛ وعلى المقالة الأولى الكوفيون ؛ وتقول في التسمية بفلُ المختص بالنداء ، إذا صغرت على الأول فُلين وعلى الثاني :فُلَيّ .

(ومكر مان) ـ فيقال للعزيز المكرم : يا مكرمان ؛ وقال ا بن السيد : إنما يكون هذا في الذم ، وما في النسخ من : يا مكرمان تصحيف يامكذبان .انتهى .

والأخفش وسيبويه ذكراه كما هو المشهور ، ولم ينص سيبويه على الذم في : مفعلان .

(وملأمان وملأم ولؤمان) ـ وتقال هذه الثلاثةفي نداء ضد العزيز المكرم .

(ونَوْمان) ـ يقال في نداء الكثير النوم : يانومان ؛ قال المصنف : والمشهور أن لا يستعمل شيء من هذه الخمسة في غير نداء ؛ وما عدا مَفْعَلان من هذه الأبنية لاينقاس ، وكلامه يقتضي أن مفعلان كذلك ، ولم يذكر منه إلا مكرمان وملأمان وكذا ذكر بعض المغاربة أنه لاينقاس ، وذكر في المسموع مع ملأمان : مخبثان ومكذبان ؛ وأكثرهم يقول : ينقاس ؛ ويقال على هذا للمؤنثة بالتاء : يا مخبثانة .

(والمعدول إلى فُعَل في سَبِّ المذكر) ـ نحو : يا فُسَق ويا خُبَث ، عدلاً عن فاسق وخبيث ؛ وكلامه على أنه لاينقاس ؛ ونص المبرد على أنه ينقاس ، وعليه جرى المغاربة ؛ وفي البسيط مذهب سيبويه أنه ينقاس ؛ وقال بعض أصحابنا : المسموع منه : يا لكع يا فسق ياخبث ياغدر . انتهى . ولكع معدول عن ألكع ، وهو اللئيم الأصل ؛ وغُدَر عن غادر .

(وإلى فَعالِ ، مبنياً على الكسر في سب المؤنث) ـ نحو : يا فَساقِ وياخَباث ، أي يافاسقة ويا خبيثة ، وبني على الكسر تشبيهاً بحذَامِ من جهة العدل والتأنيث والوزن ؛ وبناء هذه متحتم ، بخلاف حذَامِ ؛ وهذه المعدولات كلها معدولة عن معارف .

(وهو) ـ أي فَعالِ .

(والذي بمعنى الأمر ، مقيسان في الثلاثي المجرد) ـ فيقال : جَلاسِ وقَوامِ ونَطاقِ بمعنى اجلس وقم وانطق ، ويالآمِ ويانَجاسِ وياقَذارِ ، بمعنى لئيمة ونجسة وقذرة .

(وفاقاً لسيبويه) ـ والخلاف يختص بالذي بمعنى الأمر ، والمخالف فيه المبرد ، فقال : لاينقاس ، وأما الذي للسَّبِّ فمقيس وفاقاً ؛ وشرط قياس الأمر مع

ما ذكر ، تمام الفعل وتصرفه ؛ فلا يقال :كَوانِ قائمًا ، أي كن ؛ ولا وذارِ زيداً أي ذره ، ولا وداعِه أي دعه .

(وقد يقال : رجل مكرمان وملأمان ، وامرأة ملأمانة) - رواه ابن سيدة ، والمشهور خلافه ، وهو الاختصاص بالنداء ؛ وروى أبو حاتم : هذا زيدٌ ملأمان ، وهذه هند ملأمانة ؛ وذكر ابن عصفور في هذه مرَّةً : أن المنع للتعريف وزيادة الألف والنون ، ومرة أنه للعدل والعلَميَّة ، وجعله بدلاً من المعرفة قبله ؛ وعلى هذا يكون فيما رواه ابن سيدة إبدال معرفة من نكرة ، ولا يستقيم منع ملأمان للصفة وزيادة الألف والنون ، لثبوت ملأمانة ، على أن هذه المعدولات ، قال ابن الضائع فيها : إنها أعلام ؛ ونقل عن النحويين أنهم يقولون في يافُسَق ويا فَساقِ إنهما علَمان ؛ قال : نعم ، أصلها الوصف ، وجعلا علمين مبالغة .

(ونحو : أمسِكْ فُلاناً عن فُلِ ، وقعيدتهُ لَكاعِ ، من الضرورات) .

فالأول من قول أبي النجم :

☆ في لجة أمسك فلاناً عن فُلِ[1] ☆

- ٥٢٣

---

(١) في الدرر ١ /١٥٤ : استشهد به على مجيء فُلَ مجروراً لأجل الضرورة ، وهو من الأسماء التي يلزم نداؤها ، وجاء بالبيت هكذا :

تَدافُعَ الشِّيبَ ولم تُقْتَلِ ... في لُجَّةٍ أمسك فلاناً عن فُلِ

وفي المقتضب ٤ / ٢٣٨ :

تَدافُعَ الشِّيب ولم تقتَل ... في لَجَّةٍ أمسك فلاناً عن فُل

قال في الحاشية : استشهد به سيبويه ١ / ٣٣٣ على استعمال فل مكان فلان في غير النداء ضرورة .. قال : وتَدافعَ مصدر تشبيهيّ عامله محذوف ، أي تدافعت تدافعاً كتدافع الشيوخ ؛ والشيب جمع أشيب وهو الشيخ .. واللجة بفتح اللام وتشديد الجيم اختلاط الأصوات في الحرب .. وقوله : أمسك فلاناً .. هو على إضمار القول ، أي في لجة يقال فيها :أمسك . شبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضاً بقوم شيوخ في لَجَّةٍ وشر ، يدفع بعضهم بعضاً ، فيقال : أمسك فلانا عن فلان ، أي احجز بينهم .. وقد غفل عن هذا الأعلم . قال في حاشية سيبويه ١ /٣٣٣ : أمسك فلانا عن فل ، أي خذ هذا بدم هذا ، وأْسِرْ هذا بهذا .=

والثاني من قول الشاعر :

٥٢٤ ـ أطـــوِّفُ مـــــا أطـــوِّفُ ثم آوي إلى بيت قعيــــــدتــــــــهُ لكاعِ[1]

وإنمـا جعلها من الضرورات ، لاستعمال فُـل ولكاع في غير النـــداء ؛ وكـلام سيبويه في التصغير ، على أن فُل الذي في الشعر بعض فلان ؛ وكلامـه في الترخيم يقتضي أن الذي في النداء غير هذا ؛ وحينئذ لم يثبت استعمال المخصوص بالنداء في غيره .



قال : والشاهد فيه استعمال فل موضع فلان في غير النداء ضرورة ، وفي ذلك تقديران : أحدهما أن يكون أراد عن فلان فحذف النون للترخيم في غير نداء ، ثم حـذف الألف لأنهـا زائـدة ؛ والآخر أن يكون نقلـه محذوفا من قولهم : يا فل للضرورة والبيت من لامية أبي النجم العجلي المشهورة .

(١) في المقتضب ٤ / ٢٣٨(٤ /٥٢٢) :

أجـــــوّلُ مـــــا أجـــــوّلُ ثم آوي إلى بيتٍ قعيــــــــدتـــــــــه لَكاعِ

قال في الحـاشيـة : استشهـد بـه في الكامل ٧ / ٢٥٣ على أن الحطيئـة استعمل لكاعِ في غير النـداء للضرورة ، ورواه هناك برواية المقتضب ، واستشـهد بـه مرة أخرى في الكامل ٣ /١٠١ ورواه بـالروايـة المشهورة : أطوّف ما أطوّف ... ثم قال : قعيدة البيت ربته ، وإنما قيل : قعيدة لقعودها وملازمتهـا ... وأطوّف وأجوّل معناهما واحد ، أي أكثر الطوفـان والجولان ، أي الـدوران . والبيت للحطيئـة يهجو بـه امرأته ـ ديوانه ١٢٠ ، ١٤٨ ؛ ولكاع أي خبيثة أو سيئة الخلق أو قذرة .

٥٢ ـ باب ترخيم المنادى

والترخيم لغةً : التسهيل ، ومنه : صوت رخيم أي سهل لين ؛ وقيل : الرأفة والإشفاق ؛ واصطلاحاً حذف آخر الاسم باضطراد ، فلا يقال في يد إنه مرخم ، وإنما قال : المنادى ليخرج ترخيم التصغير .

(يجوز ترخيم المنادى المبنيّ) ـ أي للنداء ، فيخرج حَذامِ ونحوه ، فإنه لا يرخم ؛ وخرج بالمبنيّ المضاف والمطوّل والمستغاث مجروراً باللام ؛ وأجاز ابن خروف ترخيم غيره ، واحتج بقوله :

٥٢٥ ـ ☆ أعامِ لكَ ابنَ صعصعةَ بنِ سعدٍ[1] ☆

وقال ابن الضائع : هذا ضرورة ؛ وقال أبو الفضل الصفار : المجرور لا يرخم لشبهه المضاف ، لأنه معرب ، وغيره يرخم ؛ وفي المستغاث لغتان : يالزيد ، ويا زيد ؛ وفيما أنشد ابن خروف ، نداء المستغاث بغير ياء ، والمعروف خلافه ،

---

(١) في سيبويه ٢ / ٢٣٧ (١ / ٣٢٩) : ومما جاء وفيه معنى التعجب ، كقولك : يالك فارساً ؛ قول الأخوص بن شُريح الكلابيّ ـ قال في الحاشية : كذا في الأصل ، وفي السيرافيّ : شريح بن الأخوص ، وفي نسخة : الأحوص بن شريح ، وفي الشمنتري : الأحوص أبي شريح ـ :

☆ تمناني ليلقاني لقيط ... ☆

قال : وإنما دعاهم لهم تعجباً ؛ لأنه قد تبين لك أن المنادى يكون فيه معنى : أفعل به ، يعني : يالك فارساً ..

قال في الحاشية : أراد : يا عامر ، فرخَّم قال : والشاهد في قوله : لك ، دعائي لك ، والمعنى معنى التعجب ، كما يقال : يالك فارساً ، أي يا هذا ، دعائي لك من فارس ، أي أعجب لك في هذه الحال .

وفي الدرر ١ /١٥٨ : تمناني ليقتلني لقيط .. وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ١٧٦ : مَنّاني ليقتلني لقيط .. وفسر مناني أي بلاني .

وأورد على المصنف المندوب إذا لحقته علامة الندبة ، وكذا الأسماء المختصة بالنداء إذا قيل بأنها أعلام .

(إن كان مؤنثاً بالهاء مطلقاً) ـ فلا يشترط في ترخيمه علمية ولا زيادة على الثلاثة ، قال بعض العرب : يا شا ارْجُني[1] ، أي ياشاة أقيمي ، لاتسرحي . رجَن بالمكان يَرْجُنُ رجونا أقام به . ويرد عليه فُلَة ، فلا يرخم كغيره من المختص بالنداء ؛ وعن المبرد اشتراط العلمية فيما فيه الهاء ، فمنع ترخيم النكرة المقصودة ، ومذهب سيبويه والجمهور الجواز ، ومنه ما سبق ، وقوله :

٥٢٦ ـ يا ناق سيري عَنَقاً فسيحا إلى سليمان فنستريحا[2]

وفي البديع أنه إنما منع ترخيم النكرة العامة نحو : شجرة ونخلة ، وأنه يرخم منها ما كان مقصوداً .

(أو علماً زائداً على الثلاثة) ـ فلا يرخم اسم الجنس العاري من التاء ؛ وأجاز بعضهم ترخيمه مقصوداً ، فأجاز في غضنفر : يا غضنف ، وسمع من كلامهم ؛ أطرق كرا ، أي يا كروان ، ويا صاح أي يا صاحب ؛ ولا يرخم موصولٌ ولا اسمُ إشارة ، وأما الثلاثيّ المجرد كبكر وعمرو ، فسيأتي الكلام فيه .

---

(١) في سيبويه ٢ / ٢٤١ (١ / ٣٣٠) ارجُني ، كما في التحقيق ؛ قال في الحاشية : يقال : شاة راجن : مقيمة في البيوت ، ويقال أيضا : رجَن في العلف رجونا إذا لم يعف منه شيئا ، وهذا ما في الأصل ، وفي بعض النسخ : ادجني بالدال ، من الدجون ، وهو إلف البيت والإقامة به . وفي الأشموني (منهج السالك) ٢ / ١٤٨ : ونحو : ياشا ادْجُني ، أي أقيمي بالمكان ؛ يقال : دجن بالمكان يدجن دجوناً ، أي أقام به ؛ وذكرها الصبان أيضا في حاشيته بالدال . واللفظان متفقان معنى تقريبا .

(٢) جاء به سيبويه ١ / ٤٢١ ، وفي المقتضب ٢ / ١٤ في باب إعراب الفعل ، شاهداً على نصب الفعل : فنستريحا بأن مضمرة بعد فاء السببية ، وكذا في الأشموني والصبان ؛ وجاء به في الهمع ١ / ١٨٢ ، وفي الدرر ١ / ١٥٨ ـ في باب المنادى ؛ قال في الدرر : استشهد به على رد المبرد ، حيث زعم أن المنادى إذا كان نكرة مقصودة فلا يجوز ترخيمه ؛ فناق نكرة مقصودة أصلها : ناقة ... قال : وعنقاً منصوب على النيابة عن مصدر سيري ، والعَنَق بالتحريك ضرب من السير ، والفسيح المتسع ، وسليمان هو الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك بن مروان . والبيت لأبي النجم العجليّ .

(بحذف عجزه إن كان مركباً) ـ فأما المركب بإسناد فسيأتي الكلام عليه ، وأما تركيب المزج فنحو : حضرموت وسيبويه وخمسةَ عشرَ علماً ، فإنه يرخم عند البصريين ، ولم يسمع ، بل قاسوه على ما فيه تاء التأنيث ؛ وأما ما أنشد أبو زيد :

٥٢٧ ـ أقاتِليَ الحجاجُ إن لم أَزُرْ لــه   درابَ ، وأتركْ عند هند فؤاديا[1]

يريد دَرابَ جرْد ، فمن الترخيم في غير النداء ضرورةً ، وهو شاذ ؛ ومنع الفراء ترخيم الثالث ، ومنع أكثر الكوفيين الثاني ، ويرخم عند البصريين بحذف عجزه ، فتقول : يا حَضْرَ ويا سيبَ ويا خمسةَ ، بالفتح إن انتظرت الحرف ، وبالضم إن لم تنتظر ؛ واقتصر الفراء على حذف الهاء فيما آخره صوت ، وقال : تقلب الياءُ ألفاً ، فتقول : يا سيبوا ؛ وقال ابن كيسان : لا يحذف العجز بكماله إن حصل لبس ، كأن يكون ثَمَّ من اسمه : حضر ، ومن اسمه : حضرموت ، قال : فإن حذفت من الثاني الحرف والحرفين فلا بأس ؛ وقال الذين يحذفون العجز : إن حصل لبس ، رفع بترخيمه على لغة من ينتظر ، كما يفعل في قائمة ونحوه ، وتقول في الوقف : يا خمسة ، بالهاء ، على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر ؛ قاله ابن[2] العلج ، قال : وبعضهم يقف بالتاء .

(ومع الألف إن كان : اثنا عشر[3] أو اثنتا عشرة) ـ فتقول : يا اثنَ ويا اثنة ، بحذف عشر والألف قبله ، كما تقول في ترخيم : اثنين واثنتين : يا اثْنَ

---

(١) في الدرر ١ / ١٥٩ : استشهد به على أنه لا يجوز ترخيم المركب عند أبي حيان ، وأما ما في هذا البيت فإنه ضرورة ؛ وأصل درابَ : دارابجرد ، وهي ولاية بفارس ؛ قال في المعجم : دارابجرد ، بعد الألف الثانية باء موحدة ، ثم جيم ، ثم راء فدال مهملة . والبيت من جملة أبيات لسوار بن المضرب ، قالها في فراره من الحجاج .

(٢) صاحب البسيط .

(٣) هذه العبارة فيها خلاف بين النسخ ، على إعراب العدد أو حكايته .

ويا اثنةَ ، بحذف النون والألف ، لتنزل عشر منزلة النون . قال في البسيط[1]: ومن جعله من باب المضاف ويقول : لا يرخم المضاف ، لا يرخمه .

(وإن كان) ـ أي المنادى العلَم الزائد المبنيّ غير المؤنث بالهاء .

(مفرداً فيُحذف آخره) ـ فتقول في شمردل علَماً : يا شمردَ ؛ ويدخل في هذا ما كان كناية عن العلَم ، فتقول في : فلان : يا فُلا تعالَ ؛ قال الجرميّ : سمعته من العرب ، ومنع مع هذا ترخيم طامر من قولهم : يا طامر بن طامر[2].

واستشكل ذلك الفارسيّ من جهة أن طامراً كناية ، وهو علَم ، لحذف التنوين في قولهم : طامر بن طامر ، كما في قولهم : فلان بن فلان ، فليكن مثل فلان في الترخيم ؛ وأجيب بأن فلاناً كناية عن علَم ، وطامر ليس كذلك ؛ إذ قال اللغويون : معناه : بعيد بن بعيد ؛ وبعضهم يقول : هو كناية عن من لا يعرف ولا يعرف أبوه ، فهو كناية عن ما لا يرخم ، فأجري مجراه ؛ وأما حذف التنوين في الوصف بابن ، فلاتفاق الموصوف وما أضيف إليه ابن في اللفظ .

(مصحوباً ، إن لم يكن هاءَ تأنيث) ـ فإن كان اقتصر على حذفها نحو : ميمونة .

(بما قبله من حرف لين) ـ خرج الصحيح كجعفر وسفرجل .

(زائد) ـ خرج الأصليّ كمختار ومنقاد ؛ وأجاز الأخفش حذفه نحو : يا مُخْتَ ويا مُنْقَ .

(ساكن) ـ خرج المتحرك نحو : مُسَرْول ، وقال الكوفيون فيما آخره ثلاث زوائد ، وقيل الآخر حرف علة ، تحذف الثلاثة ، فتقول في : حَوْلايا وبَرْدَرايا :

---

(١) لابن العلج ضياء الدين .

(٢) في (غ) : يا ضامر بن ضامر .

يـا حَوْل ويـا بَرْد ، واقتصر البصريون على حـذف الحرف الأخير[1] ؛ وقيـاس قول الكوفيين حذف الثلاثة أيضاً في : رهبوتا ورغبوتا .

(مسبوق بحركة تجانسه ظاهرة) ـ نحو : منصور وعمار .

(أو مقدرة) ـ كمصطفَوْن ، علَماً ؛ وخرج فردوس ونحوه ، وسيأتي .

(وبأكثر من حرفين) ـ خرج نحو : عماد وسعيد وثمود ، ويـأتي مـا فيـه من خلاف . وشمـل كـلام المصنف نحـو : منصـور وعمـار ومِحْضير[2] وحمراء وسكران وسرحان وزيدان وزيدون وهندات . ومنع الكوفيون ترخيم ما سمي به من مثنى ومجمـوع على حـدّه ؛ وأجـازه البصريـون ، أعرب على الحرف الأخير أو بحرفين ؛ وشمل أيضاً نحو : طائفيّ ورهبوت ؛ ومن المسموع :

٥٢٨ ـ يـــا مَرْوَ إن مطيتي محبـــوســـــة ترجـو الحِبــاءَ وربُّهـــا لم يَيْئَسِ[3]

٥٢٩ ـ يـاأسمَ صبراً على مـا كان من حَـدَثٍ إن الحـــــــوادث مَلْقِيٌّ ومُنتظَرُ[4]

---

(١) في سيبويه ٢ / ٢٦١ (١ / ٣٣٩) : هذا باب تكون الزوائد فيـه أيضاً بمنزلـة مـا هو من نفس الحرف ، وذلك قولك في رجل اسمه حَوْلايا أو بَرْدَرايا : يا بَرْدَرايَ أقبل ، ويا حَوْلايَ أقبل .

وفي الحاشية : السيرافيّ : هذا الباب إلى آخره في أن الألف الأخيرة في حولايا وبردرايا بمنزلة الهاء في دِرْحاية وعُفارية ، وأنا إذا رخمنا حولايا وبردرايا لا نحذف غير الألف ، وإن كان ما قبلها زائداً ، كما لا نحذف ما قبل الهاء ، وإن كان ما قبلها زائداً .

(٢) سقطت من (غ) وذكر مـوضعهـــا في (د) : إدريس ، وفي ابن الشجريّ ٢ / ٨٤ : فَرسٌ مِحْضِير أي شديد الحَضْر وهو العَدْو .

(٣) في سيبويـه ٢ / ٢٥٧ (١ / ٣٣٧) : محبوسـةً بـالنصب على الحـال ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبـان ٣ / ١٧٨ : محبوسـةٌ بـالرفع على الخبر ؛ قـال العيني : قـالـه الفرزدق ـ ديـوانـه ٤٨٢ ـ والشاهد في : يا مرو ، حيث رخمه ، وأصله مروان ؛ قال في حـاشيـة سيبويـه : وحـذف الألف والنون لزيادتها ، وكون الاسم ثلاثياً بعد حذفها ؛ والحباء العطـاء ، وقـد أسنَـد الرجـاء إلى نـاقتـه ، وهو يعني نفسه ، مجازاً ؛ وقوله : وربها لم يَيْئَس ، أي وصاحب المطية غير آيس من حبائك .

(٤) في (ز) : على ما كان من قَـدرٍ ؛ وفي سيبويـه ٢ / ٢٥٨ (١ / ٣٣٧) : وقـال لبيـد : يـا أسمَ صبراً .. البيت =

أي يا مروان ويا أسماء .

(وإلاَّ فغير مصحوب) ـ أي وإلاَّ يكن كذلك ، فيحذف الآخر غير مصحوب ، فتقول : يا ميمون في ميمونة ، ويا جعف في جعفر ، ويا مُسَرْوَ في مُسَرْول ، ويا مختا في مختار ، ويا فِرْدَو في فردوس ، ويا يدا في يدان ، وكذا يا بنو في : بنون ؛ وفي البديع في : يدان علماً أنك تحذفها وإن بقيت الكلمة على حرفين ، لأنها قد استعملت كذلك ؛ قال : ومنهم من حذف النون فقط . انتهى . وهذا الثاني هو المشهور ؛ وقال في : قِرْشَبّ إن بعضهم قال بحذف المشدَّد ، لأن الباءين للإلحاق بقِرْطَعْب ، فهما زائدان صارا بالإدغام في قوة حرف واحد .

(خلافاً للفراء في نحو : عماد وسعيد وثمود) ـ مما قبل حرف العلة فيه حرفان ، فيحذف الآخر وحرف العلة ، فتقول : يا عِمَ ويا سَعِ ويا ثَمُ ، كما يقول هو والبصريون : يا عَمَّ في عَمَّار ، ويا إدْرِ في إدريس ، ويا مَنْصُ في منصور ؛ وخص بعضهم خلاف الفراء بثمود ونحوه ، وذكر أنه يوافق البصريين في عماد وسعيد ، فلا يحذف إلاَّ الأخير ، وفرّق بأن يا ثَمُو يؤدي إلى كون آخر الاسم

= قال في الحاشية : أو أبو زبيد الطائيّ ، والبيت لم يرد في ديوان لبيد ، لكن نسب إليه في ملحقاته ٣٦٤ .

وفي ش . ش . العيني ٣ / ١٧٨ : قاله أبو زبيد الطائي ، فيما زعم اللخميّ ـ ملحقات ديوان أبي زبيد ١٥١ ـ والحدث واحد أحداث الدهر ونوائبه ، يقول لها : اصبري على الحوادث ، فإنها مترادفة على الناس ، منها ما نزل وحلَّ ، ومنها ما هو منتظر ؛ قال العيني : والشاهد في أسمَ ، فإنه منادى مرخم أصله أسماء ، وصبراً نصب على المصدرية ، أي اصبري صبراً . قال الشنتمري : وأسماء عند سيبويه فعلاء ، لأنه جعل في آخرها زيادتين ، فحذفتا في الترخيم معاً كما حذفتا في مروان ، ولا نعرف في الكلام اسماً بهذا التأليف .. والظاهر أن أسماء أفعال ، على أنه جمع اسم فسمي به ، وحذفت الألف مع الهمزة التي هي لام الفعل لأنها زائدة رابعة كألف عمار ، فحذفت مع الأصليّ كما تحذف ألفه . قال : وإن كانت فعلاء فاشتقاقها من الوسامة .

المعرب واواً مضموماً ما قبلها ؛ وحكى ابن كيسان في المختار أن بعض النحويين يقول في ترخيم سعيد : يا سع ؛ فحصل في المسألة ثلاثة أقوال ، وقال الفراء في : هرقل ونحوه ، مما قبل الآخر فيه ساكن صحيح ، وليس مصحوباً بأكثر من حرفين ، بحذف الآخر والساكن قبله ؛ لأنه لو أبقى الساكن أشبه الأدوات ، وقال البصريون : لا يحذف إلاَّ الأخير .

(وله وللجرميّ في نحو : فِرْدَوس وغُرْنَيْق) ـ فيقولان : يا فِرْدَ ويا غُرْنَ ، كما يقال : يا مَنْصُ ويا إدْرِ في منصور وإدريس ؛ وقال الجرميّ فيما حكى أبو علي في البصريات إن أكثرهم يحذف .

والغُرْنَيق بضم الغين المعجمة وفتح النون من طير الماء ، طويل العنق ؛ وأما الرجل فغِرْنَيْق وغِرْنَوْق ، بكسر العين وفتح النون فيهما ، وغُرنيق بالضم وغُرانق ، وهو النبات الناعم ، والجمع الغَرانق بالفتح والغَرانيق والغرانقة .

(ولا يرخَّم الثلاثيّ المحرك الوسط ، العاري من هاء التأنيث ، خلافاً للكوفيين ، إلاَّ الكسائيّ) ـ فيقال عندهم : يا حَكَ في حكم ، ولم يرد به سماع ؛ وفي شرح الجمل لابن بابشاذ ، نقل ذلك عن الكوفيين والأخفش ، وهذا يقتضي دخول الكسائيّ ، فهو رأس الكوفيين ؛ وحكاه ابن هشام عن الفراء وجماعة ؛ ونقله ابن العلج عن الفراء وأكثر النحويين ؛ وقال الجرجانيّ : لم ينكره أصحابنا ، لأنه قياس ، ينزلون الحركة منزلة الحرف ؛ وأما الساكن الوسط كهند[1] وعمرو ، فنقل ابن عصفور الاتفاق على منع ترخيمه ؛ وقال ابن هشام : أجاز ترخيمَه أبو الحسن وحده ، فيما حكى عنه ، والمشهور عنه مذهب الفراء ، وحكى أبو البقاء جواز ذلك عن بعض الكوفيين .

---

(١) في (د) : كزيد .

(ويجوز ترخيم الجملة ، وفاقاً لسيبويه) ـ النحويون متفقلون على منع ترخيم العلَم المركب تركيب إسناد ؛ ونص سيبويه في باب الترخيم على المنع ، قال : الحكاية لا ترخم ، ومثَّل بتأبط شرا ، وبرَق نحرُه ، قال : ولو رخمت هذا لرخمت رجلاً يسمى :

☆ يا دار عبلة بالجواء تكلمي[1] ☆

قال المصنف : ونص في النسب على أن من العرب من يرخمه ، فيقول : يا تأبط . انتهى . والذي في النسب : وإذا أضفت إلى الحكاية حذفت ، وتركت الصدر ، وذلك قولك : تأبطيّ ؛ ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول : يا تأبط أقبل ، فيجعل الأول مفرداً ، فكذا يفرد في الإضافة ، يعني النسب . وليس هذا نصاً في الترخيم ؛ لاحتمال إرادة الإفراد لا على جهة الترخيم ، أي ينادى مرة : يا تأبط شرا ، ومرة : يا تأبط . ولذا قال : يفرد دون ترخيم ، وأتى به مبنياً على الضم .

(فصل) : (تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التام بدونه) ـ وقال في البديع : هو أكثر استعمالا وأقوى في النحو ، ولا يبالى بعدم النظير بعد الحذف ، ويقال في هذا : على لغة من ينتظر الحرف ، وفي الآخر : من

---

(١) في سيبويه ٢ / ٢٦٩ (١ / ٣٤٢) : واعلم أن الحكاية لا ترخم .. ولو رخمت هذا لرخمت رجلاً يسمى بقول عنترة :

☆ يا دارَ عبلةَ بالجِواء تكلمي ☆

قال في الحاشية : صدر بيت هو أول معلقة عنترة ، وعجزه :

☆ وعِمي صباحاً دارَ عبلةَ واسلمي ☆

والجِواء بالكسر وادٍ في ديار عبس وأسد في أسافل عدنة ؛ وعِم صباحاً كلمة تحية عندهم ، من النعمة ، كأنه محذوف من نعم ينعم ، كما تقول : كل من يأكل .

والبيت شاهد على عدم ترخيم الجملة المسمى بها .

لا ينتظر ؛ وعلى الأولى قراءة بعضهم : ﴿ ونـادوا يـا مـالِ ليقض ﴾[1]، وعلى الثانية ما روى سيبويه من قول بعض العرب : يا طلحُ ، بضم الحاء .

(فلا يغيَّر على الأعرف ما بقي) ـ بل يبقى على حركته نحو : يـا جعفَ ، أو سكونه نحو : يا هِرَقْ ؛ والتزم الكوفيون في الثـاني اللغـة الثـانيـة ، وسبق قول الفراء فيه .

(إلاّ بتحريك آخرٍ تلا ألفاً ، وكان مـدغمـاً في المحـذوف) ـ نحو : إسحـارّ ، لبنت ، ومُضارّ ، اسم فاعل أو مفعول[2]؛ وخرج : خِدَبٌّ ومُحمَرٌّ ، فيبقى ما قبل آخر كل منهما على سكونه بعـد حـذف الآخر للترخيم[3]؛ وقـال الفراء : يُحرَّك بمـا كان له من حركة ، فتقول : يا مُحْمَرِ ، إذ أصله : محمرر .

(بفتحة إن كان أصليّ السكون) ـ فإذا سميت بـأسحـارٍّ[4]، ثم رخمت ، فقـال سيبـويـه : تحـذف الراء الأخيرة ، وتفتـح السـاكنـة لأجـل الألف ، فتقـول : يا أسحارَ ؛ ثم قال السيرافيّ وجماعة : هذا لازم ؛ وقيل : هو اختيار ، ويجوز معه الكسر للساكنين ؛ وقيل : يسقـط كل سـاكن يبقى حتى ينتهي لمتحرك ، فتقول على هذا : يا أسْحَ .

---

(١) الزخرف : ٧٧ : ﴿ ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك ﴾ .

(٢) في سيبـويـه ٢ / ٢٦٣ (١ / ٣٤٠) : وإن حـذفت من اسم مُحارّ أو مُضـارّ قلت : يـا مُحْارِ ويا مُضارِ ، تجيء بالحركة التي هي له في الأصل ، كأنك حذفت من محارِر .. وإن سميته بمضـار ، وأنت تريد المفعول قلت : يا مُضارَ أقبل ، كأنك حذفت من مضارَر ..

(٣) في نفس المرجـع : وأمـا مُحْمرّ ، إذا كان اسم رجـل ، فـإنـك إذا رخمتـه تركت الراء الأولى مجزومة ، لأن ما قبلها متحرك ، فلا تحتاج إلى حركتها .

(٤) وفي نفس المرجع : وأما رجل اسمه : أسحارّ ، فإنك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بد من أن تحرك الراء الساكنة ، لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان ، وحركته الفتحة ، فتقول : يـا أسحـارَ أقبل . قال في الحاشية : الأسحارّ ، بفتح الهمزة وكسرها ، مع تشديـد الراء : بقل يسمن عليـه المـال ، الواحـدة إسحارة وأسحارة .

(وإلاَّ فبالحركة التي كانت له) ـ فتقول : يا مُضـارِ ، بـالكسر ، إنِ كان في الأصل اسم فاعل ، وبالفتح إن كان اسم مفعول .

(خلافاً لأكثرهم في رد مـا حـذف لأجل واو الجمع) ـ فـإذا سميت رجـلاً : قـاضُون أو مصطفَـون ، ثم رخمت على الأعرف ، قـال الأكثرون : يرد المحـذوف ، لحذف سبب حذفـه ، فتقول : يـا قـاضي ويـا مصطفى ؛ وقـال بعض النحـاة : لا يرد ؛ لأن ما حذف للترخيم منتظر ، واختاره المصنف ، فتقول : يـا قـاضُ ، بـالضم ، ويـا مصطفَ ، بـالفتـح ؛ ويجـوز على اللغـة الأخرى : يـا قـاضِي ويا قاضِ ، ويا مصطفَى ويا مصطفَ[1] .

(ولا يُمنع الترخيم ، على الأعرف ، من نحو : ثمود ، خلافاً للفراء ، في التزام حـذف واوه) ـ فتقول : يـا ثمو ، وسبب الحـذف الـذي سبق ذكره عن الفراء غير صحيح ، لانتظار المحذوف للترخيم .

(ويتعيَّن الأعرف ، فيما يوهمُ تقديرُ تمـامِـه تـذكيرَ مؤنث) ـ فلا يرخم عمرة وحفصة إلا على لغة الانتظار ، لئلا يلتبس بنداء من اسمـه عمرو وحفص ؛ وكـذا ضخمـة ، لـو رخم على غيرِ الأعرف التبس بصفـة المـذكر ؛ هـذا كـلام المصنف ؛ والمغاربة يخصون هذا بالصفات ، وأما الأعلام فلا يمتنع فيها ذلك عنـدهم ، فتقول في قائمة ونحوه علَماً : يا قائم على اللغتين[2] ؛ ولا يجوز فيه صفـةً إلاَّ اللغـة الأولى ؛ وهـو ظـاهر كـلام سيبـويـه ؛ لكن التعليـل بـاللبس يقتضي عـدم التفرقـة عنـد

---

(١) وفي سيبويه ٢ / ٢٦٢ (١ / ٣٤٠) : وذلك قولك في رجل اسمه قاضُون : يا قاضِي أقبل ؛ وفي رجل اسمـه نـاجيٌّ : يـا نـاجِي أقبل ؛ أظهرت اليـاء لحـذف الواو والنون ؛ وفي رجل اسمـه مصطفَون : يـا مصطفَى أقبل .. فحـذف الـواو والنـون ههنـا كحـذفهـا في مُسلِمينَ ؛ لأن حـذفهـا لم يكن إلاَّ لأنـه لا يسكن حرفان معاً ، والياء والألف ، يعني في قاضِي ومُصطفىً تثبتان كما ثبتت الميم في مُسلِمينَ .

(٢) لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر .

حصوله ، وبه علل سيبويه والمذكورون ؛ ويخرج من كلام المصنف وغيره جواز يارَبْعُ ، على لغة من لا ينتظر ، يريد ياربعةُ ، إذ لا لبس .

(وفيما يلزم بتقدير تمامه عدمُ النظير) ـ فلو سميت بطيلسان ، بكسر اللام رخمته على لغة من ينتظر ؛ وإلا لزم بتقدير التمام عدم النظير ؛ لأن فيعِلا ، بكسر العين غير موجود في الصحيح ؛ وما ذكره المصنف فى طيلِسان ذكره الأخفش فيه ، وهو قول المازني والمبرد[1] ، ونقل بعضهم نحوه عن سيبويه ، فيصير عند هؤلاء في الترخيم على اللغة الثانية ما يكون عليه الكلام ، ونقل ابن أصبغ عن كثير من النحويين اشتراط كون الباقي من الكلمة الصحيحة أو المعتلة له نظير من الكلمة التامّة ، إذا رخم على لغة من لا ينتظر ، وهو الصحيح ؛ وأجاز أبو سعيد السيرافيّ وغيره من النحويين الترخيم على اللغة المذكورة ، ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد الترخيم وتقدير التمام ، من كونه ليس على وزن من أوزانهم ، أو كون الكلام يكون عليه أولاً ، صحيحاً كان أو معتلاً .

(ويُعطَى آخرُ المقدر التام ما يستحقه لو تم به وضعاً) ـ فتظهر الضمة إن كان صحيحاً ، نحو : يا حارُ في حارث ، وياهرقُ في هرقل ، وتُقدَّر إن كان معتلا نحو : يا ناجِي بسكون الياء فى ناجية ، وتقول في ثمود : يا ثمِي .

(وإن كان ثنائيا ذا لين ضعيف ، إن لم يُعلَم له ثالث) ـ فإذا سميت بلات ، ثم رخمت على لغة من لا ينتظر ، حذفت التاء ، وضعَّفت الألف ، وتقلب همزة لحركتها ، فتقول : يا لاء .

(وجيء به إن عُلم) ـ نحو : ذات علَماً ، فتقول في ترخيمه على هذه اللغة : يا ذوا ، حذفت التاء ، ورددت المحذوف ، إذ أصله : ذوات ، ولذا قيل : ذواتا في

---

(١) سقطت من (د) .

التثنية ؛ ولا فرق بين التي بمعنى صاحب والطائية ، لقول بعضهم في التثنية : يعجبني ذواتا خرجتا ؛ وتقول في شاة علماً : يا شاهُ ، بحذف التاء ، ويرد ما حذف منه ، وهو هاء ، لقولهم : شويهه وشياه .

(فصل) :(قد يقدر حذف هاء التأنيث ترخياً ، فتُقْحَم مفتوحةً) ـ أكثر ما يستعمل ما فيه هاء التأنيث بالترخيم بحذفها ، فتقول : يا طلحَ أقبل ، وإذا أثبتوها ضموها نحو : يا طلحةُ ، وجاء عن العرب : يا طلحةَ ، بفتح التاء ، وممن ذكره سيبويه ، ومنه :

٥٣١ ـ كليني لِهَمٍّ يا أميمةَ ناصب   وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكبِ[(١)]

ثم قيل : الاسم مرخم ، والتاء أقحمت ساكنةً بين الحاء مثلاً[(٢)] وحركتها ، لأن الحركة بعد الحرف فحركت بحركة الحاء ، لأن تاء التأنيث يفتح ما قبلها ؛ وهذا قول جماعة منهم الفارسيّ ، أو زادوا التاء بعد الترخيم ، ليعلم أنها هي المحذوفة للترخيم ، وفتحت إتباعاً ، وهو قول آخرين ، ويدل عليه كلام سيبويه .

---

(١) في سيبويه : ٢ / ٢٠٧ (١ / ٣١٥) : وزعم الخليل ، رحمه الله ، أن قولهم : يا طلحةَ أقبل ، يشبه : ياتيمَ تيمَ عَدِيّ ، من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء ، لكان آخرَ الاسم مفتوحاً ، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء ؛ وقال النابغة الذبياني ـ ديوانه / ٢ ـ : كليني لهم يا أميمة ... البيت

قال في الحاشية : كليني : اتركيني ؛ وناصب : متعب ؛ وبطيء الكواكب : طويل يخيل للناظر إلى كواكبه أنها بطيئة في سيرها . قال : والشاهد فيه إقحام الهاء بعد حذفها ضرورة ، فترك المنادى على حاله قبل الهاء ؛ والقياس بناؤه على الضم بعد لحاق الهاء .

وفي الأمالي الشجرية : ٢ / ٨٣ : ولك في نداء طلحة وأشباهه بعد قولك : يا طلحة ، ثلاثة أوجه : الأول : يا طلحَ ، بالترخيم وفتح الحاء ، على اللغة المشهورة ؛ والثاني ! يا طلحُ ، بالضم ؛ والثالث : يا طلحةَ أقبل ، بفتح التاء وإقحامها ، وعليه أنشدوا قول النابغة .

(٢) في طلحة .

وإطلاق الإقحام على الأول على معنى أنه إدخال الشيء بين شيئين ؛ وعلى الثاني على معنى زيادة الشيء في غير موضعه ، والاسم على القولين مرخم على لغة من ينتظر ؛ وقيل : هو غير مرخم ، وفتحت التاء إتباعاً لحركة الحاء ، فأتبع الثاني للأول ، كما أتبع الأول الثاني في : يا زيدَ بنَ عمرو ، ففتحت الدال ، والاسم مبنيٌّ على الضم تقديراً ؛ وهذا ذهب إليه المصنف في الشرح ، وقال : إنه أسهل من دعوى سيبويه : حذف التاء وإقحامها ؛ وفي البسيط أنه قال به من المتأخرين ابن طلحة .

(ولا يفعل ذلك بألفه الممدودة ، خلافاً لقوم) ـ في إجازتهم : ياحمراءَ هلمي ، بالفتح قياساً على يا أميةَ ، وهو ضعيف ، لخروج فتح التاء عن القياس .

(ولا يستغنى ، غالباً ، في الوقف على المرخم ، بحذفها عن إعادتها) ـ فتقول : يا طلحهْ ، بهاء ساكنة ، ثم قيل : هي التي كانت عادت لتبين حركة الحاء ، وصارت هاء للوقف .

وحاصل هذا القول أنك إذا وقفت لا ترخيم ، وإنما يكون في الوصل ؛ وقيل : هي هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، حيث شبهه بارْمِهْ ، وإنما تلحق هذه الهاء على القولين إذا رخمت على لغة من ينتظر .

واستظهر بغالباً على ما حكى سيبويه من أن من العرب من يقف بغيرها[1] فيقول : يا حرمل[2] ، قال ابن عصفور : ولا يقاس عليه ؛ قيل : وظاهر كلام سيبويه خلاف قوله ؛ قال : أكثر العرب يلتزمون الوقف بالهاء ، ومنهم من يقف بغيرها ، وشبهه بارْمِ ؛ الأكثر في الوقف : ارْمِهْ ومنهم من يقول : ارمْ ،

(١) أي بغير الهاء .

(٢) في سيبويه :٢ / ٢٤٤ (١ / ٣٣١ ـ ٣٣٢) : وسمعنا الثقة من العرب يقول : يا حَرْملْ ، يريد يا حرملَةُ ، كما قال بعضهم : اِرْمْ ، يقفون بغير هاء .

بالسكون . انتهى . ويأتي قريبا من كلام سيبويه ما يقتضي أن الحذف بشرطه ضرورةٌ .

(أو تعويض ألف منها) ـ قال سيبويه : واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف ؛ وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها ؛ وهذا الكلام يقتضي أن يا حرمل أقل من هذا ، وأن هذا ضرورة ، وعليه جرى ابن عصفور ، قال : ولا يجوز الوقف بغيرها إلاَّ في الضرورة ، وبشرط كون ألف الإطلاق عوضا منها ؛ ومنه :

٥٣٢ ـ عوجي علينا واربَعي يا فاطما   أما ترينَ الدمعَ مِنِّي ساجما[(١)]

وقوله :

٥٣٣ ـ قفي قبل التفرق يا ضُباعَا   ولا يك موقفٌ منكِ الوداعا[(٢)]

(ويرخم في الضرورة ما ليس منادى من صالح للنداء) ـ خرج بما لا يصلح كاسم فيه ال فإن حذف منه فمن الحذف الذي ليس بترخيم ، نحو قول لبيد :

---

(١) في سيبويه : ٢ / ٢٤٣ (١ / ٣٣١) : وقال هُدْبة : عوجي علينا .. البيت ، قال في الحاشيه : والحق أن الرجز لزيادة بن زيدالعذري ، كما في الشعراء ، في قصة ذكرها ابن قتيبة ؛ قال : وفاطمة هذه هي أخت هدبة ، شبب بها زيادة ، فعدا عليه هدبة فقتله ؛ وعوجي : اعطفي وعرجي ـ وفي (د ، ز) : عودى ـ واربعي : أقيمي .
والشاهد فيه : يا فاطما ، حيث وقف بالألف على هذا المرخم المختوم با لهاء ؛ قال في الذى قبله : لأنهم إذا رخموا ما فيه الهاء ثم وقفوا عليه ردوها للوقف ، فلما لم يمكن الشاعر رد الهاء هنا جعل الألف عوضا منها .

(٢) في نفس المرجع ، قال في الحاشية : وضباعة هي بنت زفر بن الحارث الذي مدحه القطاميّ بالقصيدة ويروى : ولا يك موقفي .. والشاهد فيه ترخيم ضباعة ، والوقف على الألف بدلا من الهاء ، كما سبق القول في الشاهد السابق .

٥٣٤ ـ ☆ عفَت المنَا بِتَالعٍ فأبانِ[1] ☆

يريد المنازل ؛ ويروى : درس ؛ ومُتالع بضم الميم جبل ، وأبان جبل أيضا ، ويقال : أبانان ، والمراد مُتالع وأبان ، كما قيل : العمران .

(وإن خلا من علمية وهاء تأنيث) ـ فيرخم في غير النداء العلَم وغيره ، سواء كان بالهاء أم لا ؛ وفي كلام بعضهم منع ترخيم العاري من الهاء غير العلم ؛ وصرح بالجواز غيره فقال : يجوز في غير النداء ترخيم ما لا يرخم في النداء ، كخالد اسم فاعل ، وأنشد :

٥٣٥ ـ ☆ ليس حيٌّ على المنون بخالِ[2] ☆

أي بخالد .

(على تقدير التام بإجماع) ـ وهي لغة من لا ينتظر ، نحو :

٥٣٦ ـ مررتُ بعقبٍ وهو قد ذَلَّ للعِدَا فعدُّوا لقائي له خيرَ ناصرِ[3]

(١) قاله لبيد العامري الصحابي ، رضي الله عنه ، برواية : درس المنا .. وتمامه في الدرر : ٢ / ٢٠٨ :

☆ فتقادمت فا لحِبسِ بالسوبان ☆

وفي ش . ش . العيني : ٣ / ١٦١ بنفس الرواية ، وتمامه :

☆ فتقادمت با لحبس والسوبان ☆

قال العيني : والشاهد في المنا أصله المنازل ، حذفت منه الزاي واللام ، وهو حذف قبيح ؛ ودرس : عفا ؛ ومتالع بضم الميم اسم موضع ، وقيل : جبل ، وكذلك أبان ، والحبس بفتح الحاء المهملة وكسرها وسكون الباء والسوبان موضعان .

(٢) قال الأشموني مع حاشية الصبان : ٣ / ١٨٣ : يجوز الترخيم في النداء بشروط ثلاثة : الاضطرار ، وصلاحية الاسم للنداء ، والثالث أن يكون إما زائداً على الثلاثة أوبتاء التأنيث ، ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عيناً ، كما أفهمه كلامه ، ونص عليه في التسهيل ، ومنه :

☆ ليس حيٌّ على المنون بخال ☆

أي بخالد .

(٣) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : بعقب ، أي بعقبة ، على تقدير التام ـ لغة من =

ونحو :

٥٣٧ ـ أسعـــــدَ بن مــــالٍ ألم تعلمـــوا وذو الرأي مهما يقُــلْ يَصــــدُقِ[1]

(وعلى نية المحذوف ، خلافاً للمبرد) ـ لثبوت السماع ، قال :

٥٣٨ ـ ألا أضحت حبـــالكُمُ رمــــامـــا وأضحت منـكَ شـاسعـةً أُمـامـا[2]

أى أمامة ؛ وقال المبرد : الرواية :

☆ وما عهدٌ كعهدكِ يا أماما ☆

وهذه إن صحت لا تدفع مارواه سيبويه ؛ وقال :

٥٣٩ ـ إنَّ ابنَ حـارثَ إن أشْتَـقْ لرؤيتـــه أو أمتـدحْـه فـإن النـاس قـد علمـوا[3]

= لا ينتظر ـ وقد استشهدوا له في المراجع بقول امرئ القيس :

٥٤٠ ـ لنعم الفتى تعشــــو إلى ضــــوء نــــاره طريفُ بن مــــالٍ ليلــــة الجـــوع والخصر

أراد : ابن مالك ، فحذفت الكاف ، وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة الاسم التام ، ومثله الشاهد التالي .

(١) في سيبويه : ٢ / ٢٥٥ (١ / ٣٣٧) : وقال ، وهو مصنوع على طرفة ، وهو لبعض العباديين :

أسعدَ بنَ مالِ .. البيت ، قال في الحاشية : وسعد بن مالك حيٌّ من بكر بن وائل ، وهم رهط طرفة ؛ والشاهد فيه ترخيم مالك .

(٢) في سيبويه : ٢ / ٢٥٥ (١ / ٣٤٣) ، قال في الحاشية : الحبال هنا حبال الوصل وأسبابه ؛ والرمام جمع رميم ، وهو الخلق البالي ؛ والشاسعة البعيدة ؛ والشاهد فيه ترخيم أمامة في غير النداء للضرورة ، وترك الميم على لفظها مفتوحة ، وهي في موضع رفع . والبيت لجرير ـ ديوانه / ٥٠٢

(٣) في سيبويه / ٢ : ٢٧١ ، ٢٧٢ (١ / ٣٤٣) : وقال آخر ، وهو ابن حبناء التيميّ ؛ قال في الحاشية : هو المغيرة بن حبناء ، وحبناء اسم أمه ، وأما أبوه فهو عمرو بن ربيعة بن أسيد بن عبد عوف ...

وابن حارثة يعني ابن حارثة بن بدر الغداني ، أبوه سيد غدانة ؛ وقد علموا أي قد علموا سبب ذلك .

قال : والشاهد فيه ترخيم حارثة ، وتركه على لفظه مفتوحاً ، كما كان قبل الترخيم ، وهذا ينصر مذهب =

(ولا يُرخَّم في غيرها منادى عارٍ من الشروط ، إلاَّ ما شذَّ من : يا صاحِ) - وأصله : يا صاحب ، فهو نكرة مقبل عليها ، خالية من هاء التأنيث ، ولا يرخم ، لكن كثرة الاستعمال جعلته كا لعلَم ، ولم يسمع ترخيمه إلاَّ على لغة من ينتظر ؛ وهذا قول الشلوبين ؛ وقال ابن خروف : أصله : صاحبي ، وهو شاذ ، وفيه اللغات الخمس التي في غلامي ، ومنها البناء على الضم بعد الحذف ، وحينئذ يُرخَّم كأنه عَلم .

(وأطْرقْ كَرَا ، على الأشهر) - من قولهم :

٥٤١ - ....أطرقْ كَرَا إن النعـــــام في[1] القُرى

سيبويه فى حمل المرخم في غير النداء ضرورة على ما يحمل عليه في النداء على اللغتين .. وبيان ذلك أن حارث مضاف إليه ، فكان حقه أن يُجَرَّ بالكسرة الظاهرة مع التنوين ؛ لأنه ليس باسم قبيلة ولا بعلم مؤنث حتى يمنع من الصرف ، فهو هنا جارٍعلى مذهب من ينتظر الحرف المحذوف في المنادى المرخم .

(١) في (د ، ز) : بالقرى ؛ وفي الخزانة : ٢ / ٣٧٤ (١ / ٣٩٤) شاهد ١٤٤ : أطرقْ كرَا .. قال : وهو صدر بيت ، وهو :

أطرِقْ كرا ، أطرِقْ كرَا إن النعـــــامَ فى القُرى

على أن الكَرا ذكر الكروان ، وليس مرخماً منه . وهذا بيت من الرجز ، وهو مثل ؛ وقد اختلف فى قدره ،وفى معنى الكرا والكروان ، وفي معنى البيت ... وقد أورده الشارح في آخر بحث الترخيم هكذا : أطرق كرا ، إن النعام فى القُرى ، وفي أنه نثر لا نظم ؛ وصوابه : أطرق كرا مرتين ، كما نبه عليه ابن البَطَلْيَوْسيّ ، فيما كتبه على الكامل ؛ وزاد الشارح هناك - الرضي ١ / ١٤٦ :

☆ ما إن أرى هُنا كرا ☆

قال : ولم أر هذه الزيادة لغيره ...

وقال المبرد : هو مرخم الكروان ، وتبعه من جاء بعده ، قال القالي : الكرا : الكروان ، وهو عند أهل النظر والتحقيق من أهل العربية ترخيم كروان ؛ وإنما أراد الراجز : أطرِقْ يا كروان ، فرخَّم ...

وأما معناه فقد قال ابن الأنباريّ والقاليّ : معنى البيت : أَغْضِ ، فإن الأعزاء فى القُرى .

والكروان طائر ذليل ، يقول : ما دام عزيزٌ موجوداً ، فإياك أيها الذليل أن تنطق ، ضربه مثلاً ...

وقال ابن الحاجب في الإيضاح : وأطرق كرا ، مثَلٌ لمن يتكلم وبحضرته أولى منه بذلك ؛ كأن أصله خطاب للكروان بالإطراق لوجود النعام ...

والأشهر أنه ترخيم كروان ، على لغة من لا ينتظر ، فحذف الزائدان ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ وإنما كان شاذاً لانه نكرة مثل صاحب ، وحذف حرف النداء من نحوه شاذ عند غير المصنف ؛ ففيه حينئذ شذوذان عند غيره ؛ وقال المبرد : الكرا ذكر الكروان ، فلا ترخيم ، وشذوذه للثاني[1] .

(وشاع ترخيم المنادى المضاف ، بحذف آخر المضاف إليه) ـ وهذا قول الكوفيين ؛ ويرخم بحذف المذكور على قياسه لو كان هو المنادى ؛ واحتجوا بقوله :

٥٤٢ ـ خذوا حظكم يا آل عِكْرِمَ واذكروا　　أواصرنا والرَّحْمُ بالغيب تُذكَرُ[2]

ومنع البصريون ذلك ، لأنه غير منادى ، وخرَّج سيبويه السماع على الترخيم في غير النداء ضرورة .

(وندر حذفُ المضاف إليه بأسره) ـ قال عَدِيّ بن زيد :

---

(١) حذف حرف النداء من كرا ونحوه

(٢) في الإنصاف : ١ / ٣٤٧ : واحفظوا مكان : واذكروا ؛ قال في الحاشية : هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزنيّ ـ ديوانه / ٢١٤ ـ ورد في شرح المفصل وكتب المتأخرين : خذوا حذركم .. ؛ وقوله : يا آل عكرم ، أراد بني عكرمة بن خَصَفَة ابن قيس عيلان .. والأواصر جمع آصرة ، وهي كل ما يعطفك على آخر ، ومنها الرحم ؛ ومزينة قوم زهير ، وآل عكرمة بن خَصفة كلاهما من مضر ، يقول : خذوا حظكم من مودتنا ومسالمتنا ، وكانوا قد اعتزموا غزو قومه .

والاستشهاد با لبيت في قوله : يا آل عكرم ، فإنه مركب إضافيّ ، وقد رخمه بحذف آخر المضاف إليه ، فإن أصله : يا آل عكرمة ؛ فحذفت التاء ؛ وقد استدل الكوفيون بهذا البيت وأمثاله على جواز ترخيم المركب الإضافي المنادى بحذف آخر المضاف إليه ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد .. وأنكر ذلك عليهم البصريون ،
وقالوا إن الترخيم في هذا البيت ونحوه شاذ كالترخيم في غير النداء .

٥٤٣ ـ يـا عبـدَ هـل تـذكرَنّي سـاعـةً   في مـوكبٍ أورائـداً للقنيص[1]

أي يا عبدَ هند ، وهو علَم ، فإنه يخاطب عبدَ هند اللخميّ ؛ والقنيص والقنص الصيد ، ويقال للصائد أيضا قنيص كقانص وقناص .

(وحذفُ آخر المضاف) ـ قال أوس بن حجر :

٥٤٤ ـ يـا علقمَ الخير قـد طـالت إقـامتنـا
هـل كان منـا إلى ذي الغمر تسريـحُ ؟[2]

☆ ☆ ☆

(١) في حاشية الإنصاف : ١ / ٣٤٩ : واعلم أنا رأينـاهم يرخمون المركب الإضـافيّ المنـادى على عـدة وجوه :
الأول : أن يحذفوا آخر المضاف إليه ، كما في قوله : يا آل عكرم ..
والثاني : أن يحذفوا آخر المضاف ، وسيأتي شاهده .
والثالث : أن يحذفوا المضاف إليه كله ، ومن ذلك قول عديّ بن زيد .
ياعبدَ هل تذكرني ... البيت ، أراد أن يقول : يا عبـد هنـد ، لأنـه ينـادي عبـد هنـد اللخميّ ، فحذف المضاف إليه بتة .

(٢) في (ز ، غ) ذكر صدر البيت فقط ، والتحقيق من (د) ، قـال في حـاشيـة الإنصـاف : ١ /٣٤٩ : والوجـه الثـاني ـ في ترخيم المركب الإضـافيّ ـ أن يحـذفوا آخر المضـاف ، لأنـه هو المنـادى على التحقيق ، كقول الشاعر :

☆ يا علقم الخير قد طالت إقامتنا ☆

أراد يا علقمة الخير ، فرخمه بحذف التاء من المضاف ، إذ كان هو المنادى .

٥٣ ـ باب الاختصاص

والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان .

(إذا قصدَ المتكلمُ بعد ضمير يخصُّه) ـ أي يخص المتكلم ، نحو : بي ، أيها الفارسُ ، يُستجارُ ؛ وإني ، أيها العالمُ أحلُّ المشكلاتِ .

(أو يُشاركُ فيه) ـ كقولهم : اللهم اغفر لنا ، أيتها العصابةُ .

(تأكيدَ الاختصاص) ـ أي الاختصاص بالحكم المنسوب إلى ذلك الضمير .

(أَوْلاهُ أيًّا) ـ فلا تتقدم على الضمير ، بل تتأخر عنه ، إما واقعة بين الضمير وما يسب إليه ، أو واقعة أخيراً ، كما مثل .

(مُعطيَها ما لها في النداء) ـ من الضم ونصب الموضع ، والوصف باسم الجنس مرفوعاً .

(إلاَّ حرفَه) ـ فلا يدخل حرف النداء على أيّ في الاختصاص ؛ إذ لا يراد بها إلاَّ المتكلم ، والمتكلم لا ينادي نفسه ؛ ويستثنى أيضاً وصفه باسم الإشارة ، وُصفَ اسم الإشارة أم لا ، فلا يقال : عليَّ أيُّها ذا الفقير يُتصدَّق ؛ وزعم أبو الحسن[1] أن أيًّا منادى ، قال : ولا ينكر نداءُ الإنسان نفسَه ؛ فقد قال عمر رضي الله عنه : كلُّ الناس أفقه منك يا عمرُ . وأما التزام حذف يا فلقوَّةِ الدلالة عليها . ورد بأن المتكلم لا ينادي نفسه .

وقال السيرافيّ : إنها في الاختصاص مبتدأ ، أو خبر مبتدأ[2] ، وكأنه قال بعد

---

(١) الأخفش .

(٢) قال في التوضيح ٢ / ١٩١ : وذهب السيرافيّ إلى أن أيًّا في الاختصاص معربة ، وزعم أنها =

أنا أفعل كذا : الرجل المخصوص أنا ، أو هو الرجل ، أي المخصوص ؛ وعلى هذا القول[1] لا يكون في موضع نصب بعامل مضمر ، بل جزءاً من جملة .

(ويقوم مقامها) ـ أي مقام أيّ في الاختصاص .

(اسم دال على مفهوم الضمير ، معرفٌ[2] بالألف واللام) ـ نحو : نحن العربَ أقرى الناس للضيف ؛ وجاء بألْ لأنه غير منادى .

(أو الإضافة) ـ قال سيبويه : أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان ، ومعشر مضافة ، وأهل البيت ، وآل فلان . انتهى .

ومن كلامهم : إنا ، معاشرَ الصعاليك ، لا قوة لنا على المروءة ؛ وفي الخبر : « نحن ، معاشر الأنبياء ، لا نورث »[3] .

ومنه :

نحن بناتِ طارقْ نمشي على النمارق[4]

=تحتمل وجهين : أحدهما : أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أن أفعل كذا ، هو ، أيها الرجل ، أي المخصوص به ؛ والثاني أن تكون مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : أيها الرجل المخصوص أنا المذكور .

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (د ، ز) : مُعَرَّفاً .

(٣) قال في التوضيح ٢ / ١٩١ : وهذا الحديث بلفظ نحن ، قال الحفاظ غير موجود ، وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى : « إنا معاشر الأنبياء ... » ؛ وذكره في المغني ٢ / ٣٨٧ بلفظ : « نحن معاشر الأنبياء » ، وكذا في الأشموني مع الصبان ٣ / ١٨٧ ـ فلعلها رواية . وينظر أيضاً بخاري خمس / ١ ، فضائل أصحاب النبي / ١٣ ، نفقات / ٣ ، فرائض / ٣ برواية : « إنا معشر الأنبياء لا نورث » وفيه الشاهد .

(٤) في الدرر ١ / ١٤٧ روى الرجز بكسر القاف ، والصواب بالسكون ، كما رواه في المغني ٢ / ٣٨٧ ، وكما ذكره صاحب معجم شواهد العربية ؛ قال في الدرر : الشاهد فيه كالذي قبله ـ قال الأعلم : الشاهد فيه نصب بني منقر على الاختصاص والفخر ـ قال : وهذا سهو من السيوطي ـ في الهمع ـ لأن =

عومل بنات معاملة بنين في قوله :

٥٤٦ ـ نحن ، بني ضَبَّـةَ ، أصحـابُ الجمـل   المـوت أحلى عنـدنـا من العسـل[1]

وفهم من كلام المصنف أنه لا يكون هنا اسم إشارة نحو : إني ، هـذا ، أفعل ؛ ولا نكرة نحو : إنّا ، قوماً ، نصنع كذا .

(وقد يكون علَماً) ـ أنشد سيبويه لرؤبة :

٥٤٧ ـ ☆ بنا ، تميماً ، يُكشَفُ الضبابْ[2] ☆

بنات هنا ليست بعض الأشياء التي نقل عن سيبويه أن أكثر مجيء الاختصاص بعدها ..

وفي الدماميني قال أبو عمرو : تصبت العرب في الاختصاص أربعة أشياء : معشر وآل وأهل وبني ؛ ولا شك أن هذه الأربعة أكثر استعمالاً في الاختصاص ، وليس هو محصوراً فيها بدليل البيت :

☆ نحن بنات طارق ☆

وطـارق ، قيل هو كوكب الصبح ، أي أن أبـانـا في الشرف والعلو كالنجم المضيء ؛ وقيل : أرادت نحن بنات ذي الشرف في الناس ، كأنه النجم في علو قـدره . والبيت من رجز ينسب لهـند بنت عتبـة ، تحرض به المشركين يوم أحد ؛ وقيل : لهند بنت بياضة بن رباح بن طارق الإياديّ ، تحض به المشركين يوم أحد ؛ وعليه فلا حاجة إلى تفسير طارق بما سبق .

(١) في (غ) :

☆ نحن بنو ضبة أصحابُ الجمل ☆

☆ ننازل الموت إذا الموت نزل ☆

☆ الموت أحلى عندنا من العسل ☆

وفي الدرر ١ / ١٤٦ : استشهد به على نصب الاختصاص بعـد نحن ، وبين في الأصل أن أكثر نصبـه في أربعة ألفاظ ، هذا أحدها . وهذا الرجز لرجل من بني ضبة ، يقال له الحارث ، قـالـه في وقعـة الجمل ـ وفي معجم شواهد العربية نسبه للحارث الضبي ، أو الأعرج المعني ، أو عمرو بن يثربي ـ قال في الدرر : وروي هذا الرجز هكذا :

نحن بنـو ضبـة أصحـاب الجمـل   ننـازل المـوت إذا المـوت نـزل

والمـوت أشهى عنـدنـا من العسـل   ننعى ابن عفـان بـأطراف الأسـل

ردوا علينا شيخنا ثم بجل

(٢) جـاء بـه في الخزانـة ٢ / ٤١٣ (١ / ٤١٢) قـال : على أن المنصوب على الاختصـاص ربمـا كان علَماً ، وفي الحاشية : ملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ ، وقبله :

☆ راحت وراح كعصا السيسابْ ☆

(وقد يلي هذا الاختصاصُ ضميرَ مخاطب) ـ نحو قولهم : بك ، اللهَ ، نرجو الفضلَ ، وسبحانك ، اللهَ ، العظيمَ ؛ ذكرهما سيبويه ، وذكر عن الخليل أنهما منصوبان على الاختصاص . ولا يجوز : اللهم اغفر لهم ، أيتها العصابة ، لأن الاختصاص لا يكون في الغائب ؛ وأما ما في كتاب سيبويه من قولهم : على المُضارب الوضيعةُ أيها البائع ، فقيل : هو فساد وقع في الكتاب ، والصواب : عليَّ الوضيعة أيها البائع ؛ وقد روي هكذا ؛ وروي أيضاً : وعليَّ صارت الوضيعة أيها البائع ؛ وعن الفارسيّ أنه قال : لا علم لي بوجه ذلك ؛ وقيل : هو على وضع الظاهر موضع المضمر ، أي وعلى المضارب الوضيعة ، وأنا مضاربٌ ، فعلى الوضيعة أيها البائع ، فهو في تأويل المتكلم[1]؛ ونظيره ما في الإغراء من قوله ، عليه الصلاة والسلام : « فعليه بالصوم » ، لأنه مخاطب في المعنى بقوله : « عليكم بالباءة »[2].

قال في حاشية سيبويه ٢ / ٧٥ (١ / ٢٥٥) : وضبطت القافية في بعض المراجع بضم الباء ، وصوابها الإسكان ؛ وقد جعل الضباب مثلاً لشدة الأمر واستبهامه ، يريد أنهم يكشفون الشدائد في الحرب ونحوها . والشاهد فيه نصب : تميماً على الاختصاص والفخر .

(١) في المقتضب ٣ / ٢٩٩ (٣ / ٢٦٢ ، ٢٦٣) : وعلى هذا تقول : على المُضاربِ الوَضيعةُ أيها الرجلُ ؛ ولا يجوز أن تقول : يا أيها الرجل ؛ لأنك لا تنبه إنساناً ، إنما تختص ، ويا إنما هي زجر وتنبيه ...

وفي الحاشية : وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع ، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة ؛ وإنما أردتَ أن تختص ولا تبهم حين قلت : أيتها العصابة ، وأيها الرجل ... ولا تدخل يا ههنا ، لأنك لست تنبه غيرك .

وفي الهمع ١ / ١٧١ : وقلَّ وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب ، نحو : بك ، الله ، نرجو الفضل ، وسبحانك ، الله العظيم ؛ وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو : على المُضارب الوضيعةُ ، أيها الرجل ؛ فالمضارب لفظ غيبة ، لأنه ظاهر ، ولكنه في معنى عليَّ أو عليك ؛ ومنع الصفار ذلك البتة ، لأن الاختصاص مشبه بالنداء ، فكما لا ينادى الغائب ، لا يكون فيه الاختصاص .

(٢) نص الحديث : « يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع ، فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » ـ بخاري ـ صوم ١٠ ، نكاح ٢ ، ٣ ؛ مسلم ـ نكاح ١ ، ٣ ، ترمذي ـ نكاح ١

٥٤ ـ باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما

ثبت هذا الباب في بعض[1] النسخ التي عليها خط المصنف ، ولم يشرحه المصنف فيما شرحه ، بل ذكر بعد شرح باب الاختصاص ، شرح باب أبنية الفعل . والمراد بالملحق ما يذكره في الفصل بَعْدُ .

(يُنصَبُ تحذُّراً[2]) ـ وفي بعض النسخ : تحذيراً .

(إيَّايَ وإيَّانا ، معطوفاً عليه المحذور) ـ قال في البسيط : يقول أحدهما للآخر : إياك ؛ فيقول : إياي ، أي إياي أحفظ . انتهى . فليس العطف شرطاً ؛ وقالوا : إياي والشر ، أي إياي باعد من الشر ، والشر باعد مني ؛ وقال بعضهم : إياي أباعد ، وقالوا : إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب ؛ فقال السيرافيّ : هو جملة واحدة ، أي باعدوني وحذف أحدكم الأرنب ؛ وقال الزجاج : جملتان ، أي إياي وحذف الأرنب ، وإياكم وحذف أحدكم الأرنب ؛ فحذف من كل ما أثبت نظيره في الأخرى ؛ وليس جملة واحدة ، إذ لا يصح : لأباعد حذف أحدكم الأرنب ؛ إذ لا يباعد الإنسان فعل غيره ، بخلاف : إياي والشر ، فهو

---

(١) ثبت هذا الباب بالنسخة (ح) من نسخ التسهيل في ورقة منفصلة ، وعليه تعليق .

(٢) وفي بعض نسخ التسهيل : تحذّراً ، وفي بعضها : تحذيراً ، وفي (د) : حذراً ؛ وفي هامش النسخة (ح) من نسخ التسهيل : شرحها بأن التحذّر لنفس المتكلم ، والتحذير لغيره ؛ وفي هامش (ز) : قوله : تحذّراً مفعول لأجله ، أي ينصب لأجل التحذّر ، والتحذر مصدر تحذّر من كذا تحذّراً ، فلذلك كان المنصوب في التحذر المتكلم ، بخلاف التحذير ، فإنه مصدر حذّر غيره من كذا ، ولذلك كان المنصوب هو المخاطب . انتهى .

جملة واحدة ؛ ويجوز تقدير العامل قبل إياي لحذفه ، فإن ذكر اتصل الضمير نحو : باعدني من الشر ، والشر مني ؛ وعلى تقدير : أباعد ، لا يجوز الاتصال فليذكر مؤخراً .

(وتحذيراً إياك وأخواته) - وهي إياكِ وإياكما وإياكم وإياكنَّ ؛ والشائع في التحذير أن يراد به المخاطب .

(ونفسَك وشبهه من المضاف إلى المخاطب) - نحو : رأسَك والحائط ، عينَك والنظر لما لا يحل لك ، فمك والحرام ، رجلَك والحجر .

(معطوفاً عليهنَّ المحذور) - كما مثل ؛ والكلام جملة واحدة ، فإذا قلت : إياك والشر ، فالتقدير : إياك باعد من الشر ، والشر منك ؛ وهذا قول السيرافيّ وجماعة ؛ وقال ابن طاهر وتلميذه ابن خروف : هو جملتان ، والتقدير : إياك باعد من الشر ، واحذر الشر ؛ وقال ابن عصفور مرة : الصحيح الأول ، للزوم إضمار العامل في هذا ، ولو كان كما زعم الثاني لكان باتفاق من النحويين من قبيل الجائز إظهاره ، لكنه لا يجوز ، وإنما وجب الإضمار ، لتنزل إياك منزلته ، وتحمله ضمير الفعل ؛ ولا يبعد مجيء هذا الخلاف في : نفسَك والشر ونحوه .

(بإضمار ما يليق من : نَحِّ أو اتَّقِ وشبههما) - كباعد واحفظ ؛ وهو متأخر عن إياك ، ولا يقدَّر متقدِّماً ؛ والضمير متصل ، فلما حذف انفصل ؛ إذ يلزم كون الأصل : باعدك ، مثلاً ؛ وهو ممتنع في غير بابه ؛ وهذا بخلاف إياي عند تقدير الأمر كما سبق ؛ وبخلاف : نفسَك والشر ونحوه ؛ إذ يقدر مقدَّماً ومؤخراً .

(ولا يكون المحذور ظاهراً ولا ضميرَ غائب ، إلاَّ وهو معطوف) - فالظاهر نحو : إياك والشر ، ونفسك والشر ، ومازِ رأسَك والسيف ، وهو ترخيم مازني

بعد ترخيمه ، وسماه مازناً ، لأنه من بني مازن ؛ فأما : أعور عينَك الحجر ، فعلى الحذف ، أي والحجر ، والضمير نحو :

٥٤٨ ـ فـــلا تصحب أخـــا الجهـــل ، وإيـــاك وإيـــاه[١]

أي إياك باعد منه ، وإياه باعد منك ، أو باعده .

(وشذَّ : إيّاه وإيَّا الشوابِّ ، من وجهين) ـ قال سيبويه : حدثني من لا أتهم عن الخليل ، أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين ، فإياه وإيا الشوابِّ . انتهى . فشذوا فيه من جهة استعمال ضمير الغيبة بلا عطف ، ومن جهة إضافة إيَّا لظاهر ؛ والتقدير : فإياه ليباعد من النساء الشواب ، وليباعدهن عنه .

(ولا يلزم الإضمار إلاَّ مع إيَّا) ـ فناصبها فعل واجب الإضمار حيث وقعت في هذا الباب ، لقيامها مقامه ، وقد سبق بيان تقديره .

(أو مكرر) ـ نحو : الأسدَ الأسدَ ؛ وفي البسيط أنه قيل بجواز إظهار العامل فيه ، وكذا قال الجزوليّ إنه يقبح ولا يمتنع ، قال : ومنعه قوم ؛ وقال سيبويه : إذا قلت : الطريقَ الطريقَ ، لم يحسن إظهار الفعل فيه ؛ لأن أحد الاسمين قام مقامه ؛ فإن أفردت الطريق حسن الإظهار .

(أو معطوفٍ ومعطوفٍ عليه) ـ نحو : نفسَك والشرّ ، ومنه : ﴿ ناقةَ الله وسُقْياها ﴾[٢] .

---

(١) في الدرر ١ / ١٤٥ : استشهد به على أن المحذور لا يكون ظاهراً ولا ضمير غائب إلاَّ وهو معطوف نحو : إياك والشر ، وماز ، رأسك والسيف .. والشاهد هنا في مجيء المحذور ضمير غائب معطوفاً في قوله : وإياه ، قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٢) الشمس : ١٣ : ﴿ فقال لهم رسول الله : ناقة الله وسقياها ﴾ .

(ولا يحذف العاطف بعد إيَّا ، إلاَّ والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر) ـ نحو : إياك الشرَّ ؛ فليس الشر منصوباً بإياك ، بل بعامل آخر ؛ قال سيبويه : زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز في الشعر :

٥٤٩ ـ فإياك إياك المِراءَ فإنه إلى الشرِّ دعَّاءٌ وللشرِّ جالبُ[1]

كأنه قال : إياك ، ثم أضمر بعد إياك فعلاً ، فقال : اتق المراء ؛ قال ابن عصفور : ولا يلزم إضمارُ الفعل في هذا ، فلو كان في الكلام لجاز إظهار الفعل ؛ وقال أبو البقاء : المختار عندي تقدير فعل يتعدى إلى اثنين ، فتقدير : إياك الشرَّ : جنب نفسَك الشرَّ ، وإياك في موضع نفسك .

(أو مجرورٍ بِمنْ) ـ نحو : إياك من الشرِّ .

(وتقديرها مع أن تفعل كافٍ) ـ نحو : إياك أن تفعل ، أي من أن تفعل ؛ فقدرت مِنْ مع أن ، لما عرف من قياسها وفي موضعها ذلك الخلاف ؛ وفي البسيط : تقول : رأسَك من الجدار ، وعنه ؛ ومن الجدار مفعول الفعل المحذوف ، أي وَقِّ رأسَك من الجدار ؛ أو مفعول من أجله ، أي من أجل الجدار ، أي من ضرره ؛ وتقدير عن : نَحِّ رأسَك عن الجدار ؛ وقال سيبويه في : إياك أن تفعل : إن أردت : إياك والفعل لم يَجُزْ ، أو إياكَ أعظ ، مخافة أن تفعل ، أو من أجل أن تفعل ، جاز . انتهى . وحمل على تفسير المعنى ، بجعل الكلام خبراً .

(وحكم الضمير في هذا الباب ، مؤكداً ومعطوفاً عليه ، حكمه في غيره) ـ ففي قولك : إياك والشرَّ ، ضميران : منصوب وهو إياك ، ومرفوع وهو المستتر

---

(١) في المقتضب ٣ / ٢١٣ (٣ / ١٩١) : فأما إياك الضربَ ، فلا يجوز في الكلام ، كما لا يجوز : إياك زيداً ؛ فإن اضطر شاعر جاز .. وعلى هذا : إياك إياك المراءَ .. البيت ، فأضمر بعد قوله : إياك ، فعلا آخر على كلامين ، لأنه لما قال : إياك ، أعلم أنه يزجره ، فأضمر فعلا ، يريد : اتق المراءَ يا فتى . وفي الحاشية قال : في سيبويه ١ / ١٤١ : زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في شعر : إياك إياك المراء .. ونسب البيت إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشيّ .

في إياك ، لقيامه مقام الفعل ؛ فتأكيد كل منهما والعطف عليه ، على الحال المقرر في غير هذا الباب ، فتقول : إياك نفسَك أن تفعل ، بالنصب ، أو[1] إياك نفسَك والشرَّ ، وإن شئت قلت : إياك أنت ؛ هذا إن أكدت إياك ؛ وتقول[2] : إياك أنت[3] نفسُك أن تفعل ، بالرفع ، أو إياك أنت نفسُك والشر ؛ بلزوم أنت لتأكيد الضمير المتصل .

وتقول : إياك وزيداً والأسدَ ؛ وإن شئت أتيت بأنت نحو : إياك أنت وزيداً والأسدَ ؛ وتقول : إياك أنت وزيد[4] أن تفعلا ؛ ويقبح : إياك وزيدٌ ؛ وقال جرير :

من (١) إلى (٢) سقط هذا السطر من (د) ؛ وقد عقد سيبويه لهذا الحكم بابا ١ / ٢٧٧ (١ / ١٤٠) قال : هذا باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية ، ويكون معطوفا على المفعول ، وما يكون صفة المرفوع المضمر في النية ، ويكون على المفعول . قال : وذلك قولك : إياك أنت نفسُك أن تفعل ، وإياك نفسَك أن تفعل ؛ فإن عنيت الفاعل المضمر في النية قلت : إياك أنت نفسُك ، كأنك قلت : إياك نَحِّ أنت نفسُك ، وحملته على الاسم المضمر في نحِّ ؛ فإن قلت : إياك نفسُك ، تريد الاسم المضمر الفاعل ، فهو قبيح ، وهو على قبحه رفع ؛ ويدلك على قبحه أنك لو قلت : اذهب نفسُك ، كان قبيحاً حتى تقول : أنت نفسُك ؛ فمن ثَمَّ كان نصباً ـ وفي نسخة : كان النصب أحسن ـ

قال السيرافي : إنما لم يحسن في المرفوع إلاَّ بتقدمة توكيد قبل النفس ؛ لأن المرفوع يكون في النية بغير علامة ، والمنصوب لا يكون إلاَّ بعلامة ؛ وقد يقع في المرفوع اللبس في بعض الأحوال ، كما إذا قلت : هند خرجت نفسُها ، وجعلت النفس توكيداً للضمير في : خرجتْ ، فإنه يتوهم أن الفعل للنفس ـ أي أنها فاعل ـ فإذا قلت : خرجت هي نفسُها علم أنها توكيد ، والعطف بهذه المنزلة .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) في (ز) : وزيداً ؛ قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٣ / ١٩٠ : قوله : حكم الضمير في هذا الباب ... أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب ، والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل إلى إياك بعد حذف الفعل .

وقوله : حكمه في غيره ، قال الدماميني : فإذا قلت : إياك ، فعندنا ضميران : أحدهما : هذا البارز المنفصل المنصوب ، وهو إياك ، والآخر ضمير رفع مستكن فيه ، فينقل إليه من الفاعل الناصب له ؛ فإذا أكدت إيَّاكَ قلت : إياك نفسَك ، وأنت بالخيار في تأكيده بأنت قبل النفس ؛ وإن أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت : إياك أنت نفسُك ، ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذ ؛ وأما =

٥٥٠ ـ فإيـــاك أنت وعبـــدَ المسيــح أن تقربـــا قبلـــةَ المسجـــدِ[1]

قال سيبويه : أنشدناه ـ يعني يونس ـ منصوباً . انتهى . وروي مرفوعاً ، عطفاً على الضمير المستكن في : إياك .

(وينصب المغرى به ظاهراً) ـ فلا يكون المضمر مُغْرًى به .

(مفرداً) ـ أي غير مكرر ولا معطوف عليه ، نحو : العهدَ ؛ لمن يُتوهم منه نكثه ؛ أي الزم العهدَ .

(أو مكرراً) ـ نحو : الخَلَّةَ الخَلَّةَ .

(أو معطوفاً عليه) ـ نحو : الأهلَ والولدَ .

(بإضمار الزم أو شبهه) ـ نحو : احفظ .

(ولا يمتنع الإظهار ، دون عطف ولا تكرار) ـ فتقول : الزم العهدَ ؛ وهذا كما سبق في : إياك المراءَ ، ولا يجوز مع العطف والتكرار ، كما سبق في ذاك .

(وربما رُفع المكرَّرُ) ـ أنشد الفراء :

٥٥١ ـ إن قـــومـــاً منهم عُمَيرٌ وأشبـــا ةُ عُمَيْرٍ ومنهم السفـــــــاحُ

= العطف ، فتقول في العطف على إياك : إياك وزيداً والشرَّ ؛ وإن شئت قلت : إياك أنت وزيداً والشرَّ ؛ وتقول إن عطفت على المرفوع : إياك أنت وزيدٌ ؛ ويقبح بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم . انتهى .

(١) في المقتضب ٣ / ٢١٣ : استشهد به سيبويه ١ / ١٤٠ على أنه عطف عبد المسيح على إياك ، فقد أنشده بنصب المعطوف .

والبيت لجرير يخاطب الفرزدق لميله مع الأخطل ـ النصراني ـ فيقول له : لا تقرب المسجد ، فلست على الملة لميلك إلى النصارى ومداخلتك لهم .

وفي ديوان جرير قصيدة من بحر الشاهد ورويه ص ١٢٧ وما بعدها ، وليس بها الشاهد ، وبها بيت قريب منه :

نفـــاك الأغرُّ ابن عبـــد العـــزيـــز بحقـــك تُنفَى من المسجـــد

لجـــديرون بـــالـــوفـــاء إذا قـــا   لَ أخـو النجـدة : السـلاحُ السـلاحُ[1]

وقال في المعـاني[2] : نصب ﴿ نـاقـة الله وسقيـاهـا ﴾[3] على التحـذير ، وكل تحذير نصب ، ولو رفع على إضمار : هـذه نـاقـة الله وسقيـاهـا لجـاز ، لأن العرب رفعت ما فيه معنى التحذير ؛ وأنشـد البيتين ؛ وأطلق على الإغراء تحـذيراً ؛ لأن من أمر بلزوم شيء حذّر من تركه .

(ولا يُعطف في هذا الباب إلاّ بالواو) ـ أي في التحذير والإغراء ؛ لمقـارنـة المعطوف ، وهو المحـذر منـه ، في الـزمـان من غير مهلـة ؛ والمعطـوف هنـا يشبـه التأكيـد اللفظيّ ، لأنـه المحـذر[4] منـه ؛ والمعنى : ابعـد عن الشر ، والشرَّ عنـك ؛ والتأكيد اللفظيّ إذا اختلف اللفظ لا يعطف إلاّ بالواو ، نحو :

☆ وهندٌ أتى من دونها النأيُ والبعدُ[5] ☆

---

(١) في الدرر ١ / ١٤٦ : استشهد به على أن المكرر قـد يرفع ؛ وأشعر قولـه : وقـد يرفع المكرر أن ذلك قليل ؛ وعبارة التسهيل وشرحه : وربمـا رفع المكرر ، كقولـه : لجـديرون ... الخ ، ورب للتقليل أيضا .

والبيت من شواهد العيني قال : قوله : السلاح ، مقول القول ، والاستشهاد فيـه ، إذ أصلـه : خـذ السلاح ، لأن مقول القول يكون جملة ، ثم رفع لأن العرب ترفع مـا فيـه معنى التحـذير وإن كان حقـه النصب ، كما في قوله تعالى : ﴿ ناقة الله وسقيـاهـا ﴾ ، فنصب النـاقـة على التحـذير ، وكل محـذور فهو نصب ، ولو رفع على إضمار : هذه ناقة الله ، لجاز كما ذكرنا . كـذا قـال الفراء ، ثم أنشـد البيتين ؛ وكأنـه جعل الإغراء تحذيراً من ناحية المعنى ؛ لأن من أمرته بلزوم ، فقد حذرته عن ترك .

(٢) أي الفراء .

(٣) الشمس : ١٣ .

(٤) في (د ، غ) : المحذور منه .

(٥) في الدرر ٢ / ١١٥ :

ألا حبـــذا هنـــدٌ وأرض بهـــا هنـــدُ   وهنـــدٌ أتى من دونهـــا النـــأي والبعـــدُ

قال استشهد به على مـا في الأبيـات قبلـه : على أن ذا في حبـذا لاتتبع ، وتلزم الإفراد والتـذكير ، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك ..

(وكون ما يليها مفعولاً معه جائز) ـ لأن الواو جاء معه ، وهي للمقاربة[1] في الزمان ، فجاز نصب ما يليها على أنه مفعول معه .

(**فصل**) : (ألحق بالتحذير والإغراء ، وفي التزام إضمار الناصب مثلٌ وشبهُه ، نحو : كلَيْهما[2] وتمراً) ـ ويستعمل هذا لمن خُيِّر بين شيئين ، فطلبهما جميعاً[3] ؛ وأصله أن إنساناً خُيِّر بين شيئين ، فطلبهما وطلب معهما تمراً .

(وامرأً ونفسَه[4]) ـ والمعنى على ترك الاعتراض .

(والكلابَ على البقر[5]) ـ قيل : المعنى : خلِّ بين الناس جميعا ، خَيِّرهم وشرِّيرهم ، واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها ؛ وقيل : المعنى : إذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها .

= وجاء به في الأمالي الشجرية ٢ / ٣٦ شاهداً على الجمع بين النأي والبعد .. والشاهد هنا على أن التأكيد اللفظي إذا اختلف اللفظ لا يعطف إلاّ بالواو ، كما في قوله : النأي والبعد . والبيت من قصيدة للحطيئة ـ ديوانه / ١٩ .

(١) في (ز) : للمقارنة ، بالنون الفوقية .

(٢) عقد سيبويه لهذا الفصل باباً في كتابه ١ / ٢٨٠ (١ / ١٤٢) بعنوان : هذا باب يُحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم ، حتى صار بمنزلة المثل ... قال : ومن ذلك قول العرب : كليهما وتمراً ، فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل ، وتُرك ذكر الفعل ، لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال : أعطني كليهما وتمراً .

قال في الحاشية : أمثال الميداني ٢ / ١٥١ حيث ذكر قصة المثل . والشاهد في نصب كليهما بفعل محذوف ، كما قال سيبويه ، تقديره : أعطني .

(٣) زاد الصبان ، عن الدماميني ، في حاشية ٣ / ١٩٣ : وطلب الزيادة عليها .

(٤) قال الصبان : هذا من شبه المثل ، كما في الدماميني ؛ والشاهد في نصب : امرأً ، قال الصبان : ودع هو ناصب امرأ ، وأما نفسَه فيحتمل أن يكون معطوفاً ، وأن يكون مفعولا معه .

(٥) قال الصبان : هو مثل معناه : خلِّ الناس ، خيرهم وشريرهم ، واغتنم أنت طريق السلامة ؛ والشاهد في نصب الكلاب بفعل محذوف تقديره : أرسل .

(وأحشَفاً وسُوءَ كِيلة[1] ؟) ـ قال الهرويّ : هذا مثل لمن يظلم الناس من وجهين ، والكِيلة كالجِلْسة .

(ومن أنت زيداً[2]) ـ يذكر هذا لمن قال : أنا زيد ، فينكرَ عليه ذلك للعلم بأنه ليس إياه ، أو ذكر صفات لنفسه هي لزيد ، أو يقول : جاءني زيد ، أو يسأل عنه ، وليس من هذا القبيل . وفي قولهم : من أنت ؟ تحقير للمخاطب وتقليل له ؛ ويقال لمن لم يذكر زيداً ، بل قال مثلا : أنا عمرو ، وقصدت الإنكار عليه في ذلك : من أنت زيداً ؟ على المثل ، كقولك للرجل : الصيفَ ضيعتِ اللبنَ ، بكسر التاء ، ولو اشتهر شخص بفعل جاز في اسمه ما جاز في زيد ، فلك عند ذكره ممن ينكر عليه أن تقول : من أنت زيداً ؟ ومن أنت عمراً ؟ إن كان اسم المشهور عمراً مثلا ؛ وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله : من أنت فلاناً ؟

(وكلَّ شيءٍ[3] ولا هذا) ـ تقوله لمن ارتكب أمراً تراه دون كل شيء ، والمقصود التحذير عن ذلك الشيء .

(ولا شتيمةَ حُرٍّ[4]) ـ أي كل شيء ولا شتيمة حر ؛ جعل شتيمة الحر أخسَّ ما يؤتى وأقبحه .

---

(١) قال الصبان : وأتبيع ناصب حشفاً ، وأما سوء كيلة فيحتمل أن يكون بتقدير : وتزيد ، وأن يكون مفعولاً معه .

(٢) قال الصبان : وتذكر هو ناصب زيداً .

(٣) ، (٤) في سيبويه ٢٨١/١ (١٤٢/١) : ومن ذلك قولهم : كلَّ شيء ولا هذا ، وكلَّ شيء ولا شتيمة حُرّ ؛ أي أنت كلَّ شيء ، ولا ترتكب شتيمة حُرّ ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه ، فأجري مجرى : ولا زعماتك ؛ وفي بعض نسخ التسهيل كما في سيبويه ، وفي الأشموني مع الصبان ٣ / ١٩٣ كما في التحقيق ؛ قال الصبان : واصنع هو ناصب كلَّ شيء ، ولا ترتكب هو ناصب هذا ؛ وظاهر سكوته عن قوله : ولا شتيمة حر ، أنه من تتمة ما قبله ، وأن العامل في شتيمة هو العامل في الكلمة قبلها ، وهو ترتكب .. وقد يؤخذ من هذا أنه قد يقال : ولا شتيمة حر ، فقط ، وقد يقال : كلَّ شيء ولا شتيمة =

(وهـذا ولا زعَماتـك[1]) ـ ومعنـاه أن المخـاطب كان يزعم زعمـات ، ثم ظهر خلاف زعمه ، فقيل له ذلك .

(وإن تـأتني فـأهـلَ الليـل وأهـلَ النهـار[2]) ـ ومعنـاه المبرة واللطف بالمخاطب .

(ومرحباً وأهلاً وسهلاً[3]) ـ وهذا يقع خبراً لمن قصدك ، ودعـاء للمسـافر ، أي لقَّاك اللهُ ذلك .

(وعذيرَك[4]) ـ قال عمرو بن معدي كرب :

٥٥٣ ـ أريـــد حيـــاتــــه ويريــــد قتلي عـــــذيرَك من خليلـــك من مُراد[5]

حر ، والظاهر أن الأول عطف على اصنع كلَّ شيء ، محذوفاً .

(١) قـال سيبـويـه ١ / ٢٨٠ (١ / ١٤١) : أي ولا أتـوهم زعمـاتـك ، لكثرة استعمالهم إيـاه ، ولاستدلاله بما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه ؛ قال الصبان : ولا أتوهم هو ناصب زعماتك ، وأما هذا في هذا التركيب فناصبه محذوف أيضا ، أي أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك ، كما قاله ابن الحاجب .

(٢) قال الصبان : وتجد هو ناصب أهلَ الليل وأهلَ النهار ، أي تجد من يقوم لـك مقـام أهلـك في الليل والنهار .

(٣) وقال الصبان : وأصبت نـاصب مرحبـاً ، وأتيت نـاصب أهلاً ، ووطئت نـاصب سهلاً ، فعلى هذا هي ثلاث جمل ، وغيره جعل العامل فيها كلها واحـداً ، وقـدره : صـادفت ، فعلى هـذا هي جملـة واحدة .

وقال سيبويه ١ / ٢٩٥ (١ / ١٤٨ ، ١٤٩) : ومن ذلك قولهم : مَرحباً ، وأهلاً ، وإن تأتني فـأهلَ الليل والنهار ، وزعم الخليل ، رحمه الله ، حين مثله أنه بمنزلة رجل رأيتـه قـاصـداً إلى مكان ، أو طـالبـاً أمراً ، فقلت : مرحباً وأهلاً ، أي أدركت ذلك وأصبت ؛ فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، وكأنه صار بدلاً من رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ ، كما كان الحـذر بـدلا من : احـذر ؛ ويقول الرَّادُّ : وبـك وأهلا وسهلا ، وبك أهلا ، فإذا قـال : وبـك وأهلا ، فكأنـه قـد لفـظ بمرحبـا بـك وأهلا ، وإذا قـال : وبـك أهلا فهو يقول : ولك الأهل إذا كان عندك الرحب والسعة .

(٤) قال الصبان : وأحضر ناصب عذيرك ؛ قال سيبويـه : أي أحضر عـذرَك ، وقـال بعضهم : أي أحضر عاذرك .

(٥) في الدرر ١ / ١٤٥ : استشهد بـه على مجيء عـذيرَك بمعنى : أحضر عـاذرك ، واستشهـد بـه أبو

يقال : عذيرَك من فلان ، أي هلم ، من يعذرك منه ؟ أي تلومه ولا يلومك ؛ وقدر سيبويه عذيراً تقدير عذر ، فقيل : هو اسم وضع موضع المصدر ، نحو : عائذاً بالله ، أي عياذاً ؛ أو مصدر كالنكير والنذير ؛ وقيل : مذهب سيبويه أنه مصدر كنذير[1] ؛ وقال المفضل : هو بمعنى عاذر .

(وديارَ الأحباب[2]) ـ التزموا إضمار العامل في ذكر ديار الأحباب ، لكثرة ذكر الشعراء ذلك ، ووصف الأطلال والآثار ، ومثله ذكر الأيام والمعاهد والدمن ، لاستعمالهم ذلك كثيرا ؛ ومنه قول ذي الرمة :

٥٥٤ ـ ديارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ تساعفنا ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عربُ[3]

(بإضمار : أعطني) ـ أي أعطني كليهما ، وتمراً ، يحتمل العطف على[4] كليهما ، ويحتمل النصب بعامل آخر ، أي وزدني تمراً ، ويحتمل النصب على المعية .

(ودَعْ) ـ أي دع امرأً ونفسه ، ويحتمل نصب نفسه على العطف ، أي دع امرأ ودع نفسه ، وكذا قدره سيبويه ، ويحتمل نصبه على المعية .

= حيان في باب الإغراء ، قال : أي الزم عذيرك ، قال : وسيبويه يقدر عذيرك اعذر ، وقد تكون اسما وضع موضع المصدر . والبيت لعمرو بن معد يكرب .

(١) في (ز) : كمدين ، وهو تحريف أو سهو من الناسخ .

(٢) قال الأشموني والصبان ٣ / ١٩٣ : واذكر هو ناصب ديارَ الأحباب .

(٣) في سيبويه ١ / ٢٨٠ (١ / ١٤١ ، ١٤٢) : ومن ذلك قول الشاعر ، وهو ذو الرمة ـ ديوانه / ٣ :

☆ ديارَ مية إذ مي مُساعفةٌ ☆

كأنه قال : أذكر ديار مية ، ولكنه لا يذكر : أذكر ، لكثرة ذلك في كلامهم ، واستعمالهم إياه ، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك .

وفي الحاشية : مساعفة : مواتية ، ويروى : تساعفنا ، ورخم مية فقال : مَيّ في غير النداء ضرورة ، وقيل كانت تدعى مَيّاً ومَيّةَ . والشاهد فيه نصب : ديارَ بفعل محذوف تقديره : أذكر .

(٤) سقطتا من (ز) .

(وأرسِلْ) ـ أي أرسل الكلابَ على البقر ؛ ويروى برفع الكلاب على الابتداء .

(وأتبيع ؟) ـ أي أتبيع حشفاً ، وسوءَ كِيلة ، بتقدير : وتكيل سوءَ كِيلة ؛ وقيل : تقديره : أتعطي حشفاً وتسيء الكيل ؟ وهو تفسير معنى .

(وتذكر[1]) ـ أي من أنت تذكر زيداً ؟ وتذكر في موضع الحال ، والعامل فيها ما في أنت من الإنكار[2] ، والمعنى : من أنت حتى تذكر زيداً ؟

(واصنع ، ولا ترتكب) ـ أي اصنع كلَّ شيء ، وقولهم : ولا هذا ، بتقدير : ولا ترتكب هذا ، وكذا : ولا شتيمة حر ، بتقدير : ولا ترتكب شتيمة حر .

(ولا أتوهم) ـ أي ولا أتوهم زعماتك ، هكذا قدره قوم منهم المصنف ، فزعماتك مفعول به ، وقدره آخرون : ولا أزعم زعماتك ، فنصب على أنه مصدر مشبه به ، أي ولا أزعم زعمات مثل زعماتك ، وأما هذا فمبتدأ حذف خبره ، أي هذا الحق ، ويقال أيضاً : أقول كذا ولا زعماتك ، ونحو ذلك .

(وتجد) ـ أي إن تأتني فتجد أهلَ الليل والنهار ، أي فتجد من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار ، وحذف الفعل لجريانه مجرى المثل في كثرة الاستعمال .

(وأصبت ، وأتيت ، ووطئت) ـ أي أصبت مرحباً ، وأتيت أهلاً ، ووطئت سهلاً ، هكذا قدر المصنف أنها جمل ثلاث ، وأعمل في كل واحد منها ما يليق به ، وجعلها غيرُه جملة واحدة فقدر : صادفت كذا وكذا وكذا ، وهذا

من (١) إلى (٢) سقط من (ز) .

التقدير ظاهر في الخبرية ؛ وقدر سيبويه مرحباً برحبت بلادك ، وأهلاً بأهلت ، على أنه دعاء كسقياً ، فهما عنده مصدران حينئذ .

ومن قال إن مرحباً عند سيبويه مفعول ، وعند غيره مصدر بدل من اللفظ بالفعل فقدوهم ؛ والمعنى على الخبر : صادفت مرحباً ، أي رُحْباً وسعةً ، وأهلاً أي ومن يقوم لك مقام الأهل ، وسهلاً أي ليناً لا حَزْناً ، ولا يمتنع هذا على إرادة الدعاء ؛ والحاصل على الخبرية أنك أتيت سعة وأتيت أهلاً ومكاناً سهلاً ، فاستأنس ولا تستوحش ؛ وعلى الدعاء ما سبق عند ذكر الألفاظ .

والرُّحب بالضم السعة ، والرَّحب بالفتح الواسع ، وقد رَحُبَ يرحُب رُحْباً ورَحابة ؛ والأهل أهل الرجل وأهل الدار ، وكذلك الأَهْلَةُ ، وأَهَل الرجلُ يأهَل أُهولاً تزوَّج ، وكذلك تأهَّل ، وأهَّلْتُ بالرجل أنست به ، والسهل نقيض الجبل ، وأرض سهلة ، والنسبة إليه : سُهُليّ بالضم على غير قياس .

(وأحضر) ـ أي أحضر عذيرك ، وسبق تفسير معناه ، ونحو ما سبق قول بعض الكوفيين : العذير النصير ، يقال : عذيرَك من فلان ، أي هلم نصيرَك[1] ؛ قال الخدبّ[2] : العذير الحال ، والعذير المعذرة ، يقال : عذيرك من فلان ، أي هلم معذرتَك[3] منه .

(وأُذكر) ـ أي مع الديار ، فديار مية ونحوه منصوب بأُذكر ، وبعضهم يقدره : ذكرت ، ويدل على الفعل ما يساق من وصف الديار والأطلال .

(ويتصل بهذه) ـ وفي بعض النسخ : ويتصل بها ، أي المنصوبات في هذا الفصل .

من (١) إلى (٢) سقط من (ز) .

(٣) الخِدَبُّ الرجل الطويل ، وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي ، مات في عشر الثانين وخمسمائة .

(في الجملة) ـ يعني أنه يقع ذلك في كلامهم ، وليس المقصود أن كل شيء سبق ذكره ، يتصل به شيء مما ذكره ، ففيه ما ليس كذلك ، نحو : من أنت زيداً ، ونحو : عذيرَك ، وغيرهما .

(ما يستلزم عاملَه عاملُ ما قبله) ـ نحو : أحشَفاً وسوءَ كِيلَةٍ ؟ فالبيع يستلزم في هذا المبيع الكيل ، فاتصل سُوءُ كيلة بقوله : أحشَفاً ، وعامل حشفاً وهو تبيع مستلزم لعامل سوء كيلة وهو تكيل .

(أو يتضمن معناه وضعاً) ـ نحو : كلَّ شيء ولا هذا ، وكلَّ شيء ولا شتيمة حر ؛ فالتقدير كما سبق : اصنع كل شيء ، ولا ترتكب هذا ؛ نحو[1] : من أنت هذا ، ونحو : عذيرَك ، وغيرهما[2] ؛ وما ذكره بعد هذا شرح على وجه لم يظهر لي موافقته لكلامه ذلك الظهور في أكثره ، وقد وقع لي فيه شيء ستراه ، فإن كان مطابقا فالحمد لله ؛ أو ولا ترتكب شتيمة حر ، فعامل كلَّ شيء يتضمن معنى عامل هذا أو وشتيمة حر بمقتضى الوضع ، لاشتراكهما في المعنى من حيث الوضع ؛ لكن الأول مأمور به ، فهو من حيث القصد مثبت ، والثاني منهيٌّ عنه ، فهو من حيث القصد منفيّ ؛ فلا مشاركة بينهما من جهة القصد ، بل من جهة الوضع ، فلم يتضمن معناه قصداً ، بل وضعاً .

(وما هو في المعنى مشارك لما قبله في عامله) ـ نحو : كليهما وتمراً ، وامرأ ونفسَه ، والكلابَ على البقر ، وإن تأتني فأهلَ الليل وأهلَ النهار ؛ فالثاني والأول مشتركان في معنى العامل المقدَّر ، لتعلق معناه بكل منهما .

(أو فيما ناب عنه) ـ نحو : مرحباً وأهلاً وسهلاً ؛ فسهلاً يشارك ما قبله في : مرحباً ، ومرحباً نائب عن عامله ، والمعنى أن سهلا يشارك أهلاً في الشيء الذي ناب عن عامله ، وهو مرحباً ، مشاركة معنوية لا لفظية ؛ لأن كل واحد

من (١) إلى (٢) سقط من (د) .

جملة مستقلة : إلاَّ أن معنى الجمل مشترك في أنها دعاء أو خبر ؛ ومعناها في الدعاء : لقاك الله ذلك . كما سبق ، وفي الخبر ما سبق أيضا ، وهو أنك أتيت سعة وأهلا ومكانا سهلا ، فاستأنس . فهذا ما ظهر لي ، والله أعلم .

(ولا يمتنع الإظهار ، إن لم يكثر الاستعمال) ـ يعني ما جاء منصوباً حذف ناصبه ، ولكن لم يكثر استعماله ، كما كثر استعمال ما سبق ، لا يساويه في لزوم إضمار العامل ، كقولهم : انته ، أمراً قاصداً ، أي وأْتِ أمراً قاصداً ، فيجوز إظهار : وأْتِ . نص عليه سيبويه[١] ؛ ووهم في هذا الزمخشريّ ، ثم الجزوليّ ، فجعلاه مما التُزم إضمارُ عامله ؛ قال الشلوبين : ولا أعرف من غلط فيه غيرهما .

(وربما قيل : كلاهما وتمراً ، وكلُّ شيء ولا شتيمة حُرٍّ ، ومن أنت زيدٌ) ـ أي برفع كِلاَ وكُلّ وزيد .

(أي كلاهما لي) ـ فكلاهما مبتدأ خبره لي ، وهو محذوف لزوماً ، كما التزم إضمار ناصبه ، وتمراً منصوب بزدني ؛ وقال الفراء : كلاهما منصوب على لغة من يجعل كلا بالألف[٢] في كل حال .

(وكلُّ شيء أَمَمٌ ولا ترتكب) ـ فكل مبتدأ خبره أَمَمٌ، أي قَصْدٌ[٣] ، وحذف لزوماً ، ولا ترتكب ناصب هذا أو شتيمةَ .

(ومن أنت ، كلامُك زيدٌ أو ذكرك[٤] زيدٌ) ـ فزيد خبر مبتدأ محذوف

---

(١) قال سيبويه ١ / ٢٨٤ (١ / ١٤٣) : ونظير ذلك من الكلام : انته يا فلان أمراً قاصداً ، فإنما قلت : انته وأْتِ أمراً قاصداً ؛ إلاَّ أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل .

(٢) كالمقصور لفظاً وإعراباً .

(٣) أي سهل يسير .

(٤) قال الصبان ٢ / ١٩٤ : قوله : كلامك زيدٌ ، أي متكلَّمك الذي تتكلم فيه ، وذكرُك أي مذكورك .

واجب الحذف . وجاء أيضا الرفع في قولهم : الكلابُ على البقر ، وقالوا : مرحبٌ بالرفع ، أي هذا مرحبٌ ، وقالوا : أهلٌ ومرحبٌ ، وأنشد سيبويه قوله[1] :

٥٥٥ - ☆ لملتمس المعروف أهلٌ ومرحبُ[2] ☆

وروي أيضا الرفع في الديار[3] .

☆ ☆ ☆

(١) طفيل الغنوي ، من قصيدة له في الوحشيات لأبي تمام ١٢٥ - ١٢٦ .

(٢) في المقتضب ٣ / ٢١٩ (٣ / ١٩٦) : وهذا البيت ينشد على وجهين : على الرفع والنصب ، وهو :

وبالسَّهْبِ ميمونُ النقيبة قولُه ... لملتمس المعروف : أهلٌ ومرحبُ

قال في الحاشية : استشهد به سيبويه ١ / ١٤٩ على رفع أهل ومرحب .

والسَّهْبُ بفتح أوله وسكون ثانيه ، وآخره باء موحَّدة الفلاة الواسعة ، وسبخة بين الحمتين ، والمضياعة تبيض بها النعام . وأهل خبر لمبتدأ محذوف ، التقدير : هذا أهل ، أو مبتدأ والخبر محذوف أي لك أهل .

(٣) كقول ذي الرمة :

مكرر ٥٥٤ - ☆ ديار ميَّة إذ ميّ تساعفنا ☆

وقد سبق تخريج البيت على نصب ديار ؛ قال سيبويه : ومن العرب من يرفع الديار ، كأنه يقول : تلك ديارُ مية .

٥٥ ـ باب أبنية الأفعال[1] ومعانيها

هذا الباب يذكر في التصريف ، وكأن المصنف ذكره هنا ، لبيان حال العامل الذي انقضى الكلام في معمولاته .

(لماضيها المجرد ، مبنياً للفاعل[2] :) ـ أي المجرد من الزيادة ؛ وخرج المبني للمفعول نحو : حُمد ودُحرج .

(فعَل وفعِل وفعُل وفعلل) ـ ودليل الحصر الاستقراء ، فإن عرض غير هذا الوزن صورةً ، فأصله وزن من هذه نحو : عَلْمَ ، بسكون اللام ، أصله : عَلِمَ ، وكذلك حَسْنَ أصله : حَسُنَ[3] ؛ ولما كانت أصول الأسماء تنتهي إلى الخمسة ، جعلت الأفعال على أربعة لتنقص عنها .

(ففعُلَ لمعنى مطبوع عليه ما هو قائم به) ـ نحو : كرُمَ ولَؤُمَ .

(أو كمطبوع عليه) ـ نحو : فقُه وشعُر ، إذا صارا طبعاً[4] .

(أو شبيه بأحدهما) ـ نحو : جَنُبَ جنابةً ، فهو معنى متجدد زائل ، لكن يشبه بغير المتجدد وهو نَجُس .

---

(١) في (د) وفي بعض نسخ التسهيل : الفعل

(٢) في (د ، ز) : لفاعل

(٣) في سيبويه ٤ / ١١٣ (٢ : ٢٥٧ ـ ٢٥٨) : باب ما يسكن استخفافاً ، وهو في الأصل متحرك . وذلك قولهم في فَخِذ : فَخْذٌ ، وفي كَبِد : كَبْدٌ ، وفي عَضُد : عَضْدٌ ، وفي رَجُل : رَجْلٌ ، وفي كَرُم الرجل : كَرْمَ ، وفي عَلِمَ : عَلْمَ ؛ وهي لغة بكر بن وائل ، وأناس كثير من بني تميم .

(٤) في هامش (ز) إزاء هذا الحكم : أي بالمطبوع وما هو كالمطبوع ؛ فمن الأول : قرُبَ وبَعُدَ ، إذا كانا غير متجددَين ولا زائلين ، كبَعُد ما بين المتضادَّين ، وقرُب ما بين المتماثلَين ؛ ومن الثاني : فَقُه وشَعُر إذا صار الفقه والشعر له كالسجيَّة والطبيعة .

(ولم يرد يائيَّ العين إلاَّ هَيُؤَ) ـ وهو شاذ ، ومعنى هَيُؤَ الشيءُ حَسُنت هيْئَتُه ، واستغنوا في اليائيّ العين بفعَل عن فَعُل ، لاستثقال ضم الياء تقديراً ، كما استثقل ظاهراً ، يقال : طاب يطيب ، ولان يلين ؛ بخلاف الواو نحو : طال أصله طَوُلَ ، إذ لم يستثقل ضم الواو ظاهراً نحو : أَدْوُرُ .

(ولا متصرفاً يائيَّ اللام إلاَّ نَهُوَ) ـ خرج بمتصرف نحو : قَضُوَ في التعجب ، وهو مطرد ؛ وبيائيّ نحو : سَرُوَ الرجل ؛ وواو نَهُوَ بدل ياء ، لأنه من النُّهية بالضم واحدة النُّهَى ، وهي العقول ، لأنها تنهى عن القبيح ، فقلبت الياء واواً لضمِّ ما قبلها .

(ولا مضاعَفاً إلاَّ قليلاً مشروكاً) ـ أي غير منفرد ، بل يكون معه وزن آخر؛ ولم يَحْكِ سيبويه منه إلاَّ لَبُبْتَ تَلُبُّ ، أي صرت لبيباً ، حكاه عن يونس[1] ؛ وحكى قطرب : شَرُرْتَ أي صرتَ صاحب شَرٍّ ؛ وقالوا : لَبِبْتَ بالكسر ، تلَبُّ لَبابةً ، وشَرِرْتَ بالكسر شراً وشَرراً وشرارة ؛ وقالوا أشررتَ أيضا ؛ واستعمال فَعُل في المضاعف شاذ ، ومنه فيما حكى ابن جني : دَمُمْتَ تَدُمُّ دمامةً ، أي قَبُحتَ ، والمشهور : دَمَمْتَ بالفتح تَدُمُّ وتدِمُّ .

(ولا متعدِّياً إلاَّ بتضمين) ـ كقول عليّ رضي الله عنه : إن بُسْراً قد طَلُع اليمن ، أي بلغ . وقول بعضهم : أرَحُبَكُمُ الدخولُ في طاعة الكرمانيّ ؟ أي وسعكم ، ولا يُحفَظُ غيرهما .

(أو تحويل) ـ نحو : صُنْتُه ومُنْتُه ، حول فعَل إلى فَعُل ، بضم العين ، ثم نقلت الضمة إلى الفاء ، لتدل على الواو المحذوفة للساكن ؛ وإنما فعل ذلك ليعلم أن المحذوف واو ، وتركت التعدية لعروض هذا البناء .

---

(١) في سيبويه ٤ / ٣٧ (٢ / ٢٢٦) : وزعم يونس أن من العرب من يقول : لَبُبْتَ تَلُبُّ ، كما قالوا : ظرُفْتَ تظرُف .

(ولا غيرَ مضمومِ عين مضارعِه إلاَّ بتداخل) ـ كقول بعض العرب : كُدْتُ ، بضم الكاف ، لكاد يكاد ، وقياسه : يكود ، إلاَّ أنهم استغنوا بمضارع كِدتَ ، بكسر الكاف عن مضارع المضمومها ؛ قال الفراء : والذي ضم أراد الفرق بين كاد من المقاربة ، وكاد من الكيد .

(وكثر في اسم فاعله : فَعيلٌ) ـ نحو : شَرُف فهو شريف ، ولؤم فهو لئيم .

(وفَعْلٌ) ـ كضخُم فهو ضَخْمٌ ، وشَهُم فهو شَهْم ، أي جَلْدٌ ذكيّ الفؤاد ؛ قال المصنف : ومن استعمل القياس فيهما ، يعني في فَعيل وفَعل ، لعدم السماع ، فهو مصيب ؛ والذي ذكر غيره أن فعيلاً فقط مقيس ، وغيره يُسمع ولا يقاس عليه .

(وقلَّ فاعلٌ) ـ مثل المصنف بحامض ، وقد قالوا : حَمُض وحَمَض ، بضم الميم وفتحها ، فحامض من الاستغناء ؛ قال ابن خالويه : فَرُه فهو فارهٌ ، هذا الحرف شذَّ فقط ، وسائر ذلك فيه لغتان نحو : كمُل وكمَل ، فيؤخذ الفاعل من كمَل لا من كمُلَ .

(وأفعل) ـ أحمق .

(وفَعَل) ـ حسَن .

(وفَعِل) ـ خَشِن .

(وفَعَال) ـ جبان .

(وفُعال) ـ فُرات أي عذب .

(وفُعَّال) ـ وُضَّاء أي وضيء .

(وفِعْل) ـ عِفْر أي ذو دهاء وشجاعة .

(وفُعْل) ـ غُمْر أي جاهل .

(وفُعُل) ـ جُنُب أي ذو جنابة .

(وفَعُول) ـ حصور ، أي ضيقة مجرى اللبن .

(فصل) : (حَقٌّ عينِ مضارع فَعِلَ الفتحُ) ـ سواء كان الفعل لازماً أو متعدِّياً .

(وكسرتْ فيه من وَمِقَ) ـ أي أحبَّ .

(ووثِق) ـ وثِقَ به قوي اعتماده عليه .

(ووَفِق) ـ يقال : وَفِقْتَ أمرَك ، تَفِقُ ، بالكسر فيهما ، أي صادفته موافِقاً ، وهو من التوفيق .

(ووَلِيَ) ـ تبع ، والأمرَ صار حاكماً عليه .

(ووَرِثَ) ـ يقال : ورثتُ أبي ، وورثت الشيء من أبي ، وِرْثاً وإرْثاً .

(ووَرِعَ) ـ صار ذا ورَع .

(ووَرِمَ) ـ ورم العضو والجلدُ يَرِمُ دخله الورم .

(ووَرِيَ المخُّ) ـ كبر من السمن .

فهذه ثمانية أفعال : ولم يذكر : وَعِمَ يَعِمُ ، لذكره في ما لا يتصرف : عِمْ صباحاً ، وليس كما ذكر ، بل هو متصرف .

(وفي مضارع حَسِبَ) ـ قالوا : أحسِبُه وأحسَبُه ، بالفتح والكسر ؛ وكذا الثمانية المذكورة بعدُ .

(ونَعِم) ـ أي عدم البؤس .

(وبَئِس) ـ صار ذا بؤس .

(ويَبِس) ـ جفَّ .

(ويَئِس) ـ قنِط .

(ووَغِرَ) ـ وَغِر الصدر التهب حزناً أو غيظاً .

(ووَحِرَ[1]) ـ مثل وَغِر .

(ووَلِهَ) ـ كاد يعدم العقل .

(ووَهِلَ) ـ اشتد فزعه .

(وجهان) ـ هو مبتدأ ، خبره قوله : في مضارع حسب .

واستغنى[2] في ضَلِلْتَ تَضِلُّ ، ووَرِيَ الزندُ يَرِي ، وفَضِل الشيءُ يفضُل بمضارع فعَل عن مضارع فعِل . فضَلِلْتَ بكسر العين ، قياسُ مضارعه يفعَل بفتح العين ، لكن كسروها ، لأن اللغة الفصحى ضَلَلْتَ بفتح العين ، ومضارعه مكسور العين ، فاستغنوا بمضارع المفتوح العين عن مضارع المكسورها ؛ وكذا الكلام في وَرِيَ الزندُ أي أخرج ناره ؛ وقالوا : يفضُل بضم العين ، والماضي مكسورها ، استغناء بمضارع فعَل بفتح العين عن مضارع المكسور .

(ولزوم فَعِل أكثر من تعدِّيه[3]) ـ وفعَل بالفتح كثُر الأمران فيه ، وبالضم واجب اللزوم .

(ولذا غلَب وضعُه للنعوت اللازمة) ـ نحو : شَنِبَ ، والشَّنَبُ حِدَّة في الأسنان ، ويقال : بَرْدٌ وعُذوبة .

---

(١) بالحاء المهملة ، وفي (د) وفي بعض نسخ التسهيل : وَجِرَ بالجيم المعجمة ، والمادتان في مضارعها الوجهان .

(٢) في (د ، غ) : واستغنوا

(٣) في (د) : تعديته .

(وللأعراض) ـ نحو : مَرِض .

(والألوان) ـ نحو : سَوِد .

(وكِبَر الأعضاء) ـ نحو : أَذِنَ .

(وقد يشارك فَعُل) ـ نحو : حمِق وحمُق ، ورعِن ورعُن .

(ويغني عنه لزوماً في اليائيّ اللام) ـ نحو : حَيِيَ فهو حَيٌّ ، وعَيِيَ فهو عَيٌّ ، وسماعاً في غيره نحو : سَمِن فهو سمين ، ونقِيَ فهو نَقِيٌّ ؛ واستدل بمجيء الوصف على فعيل على أصالة فَعُل .

(ويطاوع فعَل كثيراً) ـ نحو : ثلَمه فثَلِم ، وعلَمه فعَلِم ، وشتَر الله عينَه فشتِرت ؛

(وتسكينُ عينِه وعينِ فَعُل وشبههما من الأسماء لغةٌ تميميَّة) ـ نحو : عَلْمَ وظَرْفَ ، في عَلِمَ وظَرُفَ ، ونَمْرَ ورَجْلَ في نَمِرَ ورَجُلَ ؛ وعن الخضراويّ : هذا التسكين لبكر بن وائل وناس كثير من تميم ؛ وكذا فُعِل بالبناء للمفعول ، قالوا : لم يحرم من قُصْدَ له ، أي قُصِدَ ، وقال الخفاف : قُصْدَ فاشية في تغلب بني وائل .

(فصل) : (اسم الفاعل من متعدي فَعِلَ على فاعل) ـ كعالم

(ومن لازمه على فَعِل) ـ كفَرِح .

(وأَفْعَل) ـ كأَحْوَل ، وبابه الآفات والعاهات ونحوهما .

(وفَعْلان) ـ كشبعان ، وبابه الامتلاء وضده .

(وقد يجيء على فاعل) ـ كسالم ، ويقاس لمذهب الرُّمَّانيّ نحو : مارِضٍ[1]

---

(١) هذا المثال غير واضح في النسخ ، وجاء بعده لفظ : عدا أو غدا .

(وفعيل) ـ كحزين .

(ولزمَ فعيلٌ في المغني عن فَعُلَ) ـ كسمين وحَيِيٍّ[1] .

(وقد يَشْرَك فَعُلٌ فَعِلاً) ـ نحو : طَمِع وطمُع ، وعَجِل وعَجُل ، ويَقِظ ويَقُظ .

(وفَعِلٌ أفعلَ) ـ كسَوِدٍ وأسودَ ، وخَضِرٍ وأخضَرَ .

(وفعْلان) ـ كفرِحٍ وفَرْحان ، وسَكِرٍ وسَكْران .

(وربما اشتركت الثلاثة) ـ نحو : شَعِث وأشْعَث وشعثان ؛ والأشعث المغْبَرُّ الرأس .

(فصل) : (لفعَلَ تَعَدٍّ ولزومٌ) ـ وكلٌّ كثير ، وثبتا مع اتحاد المادة في : فَغَرَ فاه : فتحه ، وفغَر فوه انفتح ، وسارَ الدّابة فسارت ، أي سيَّرها فتسيَّرتْ ، ورجعَ الشيءَ فرجَع ، أي ردَّه فارتد

(ومن معانيه غلَبةُ المقابل) ـ نحو : شاعرَني فشعَرتُه ، وكاتبَني فكتبْتُه ، أي قابلَ شِعْرَه بِشِعْري ، وكتابتَه بكتابتي ، فكنت أشعرَ منه وأكْتَبَ .

(والنيابة عن فَعُلَ في المضاعفِ) ـ نحو : جَلَلْتَ فأنت جليل ، وعَفَفْتَ فأنت عفيف

(واليائيِّ العين) ـ نحو : طاب يطيب فهو طَيِّبٌ ، ولان يلينُ فهو لَيِّنٌ .

(واطرد صَوْغُه من أسماء الأعيان لإصابتها) ـ نحو : ركَبَهُ ورَجَلَه[2] .

(أو إنالتها) ـ نحو : لحَمَه وتمَرَه ، أي أطعمه لحماً وتمراً .

---

(١) في (د) : وجسيم .

(٢) أي أصابه في ركبته ، وأصابه في رجله .

(أو عَملٍ بها) ـ نحو : عانَه أصابه بالعين ، وركَبه البعيرُ أصابه بركبته .

(وقد يُصاغُ لعملها) ـ نحو : جدَر الجدارَ ، وعصَد العصيدة .

(أو عملٍ لها) ـ نحو : سبعَه السَّبعُ ، وغله النملُ .

(أو أخْذٍ منها) ـ نحو : ثلَثَ المالَ ، وكذا إلى العشرة .

(ومن معاني فعَل الجمعُ) ـ نحو حشَر وكسَب[1] .

(والتفريقُ) ـ نحو : قسَم وفصَل ؛ ومنه ما دلَّ على قطع كصَرم ، أو كَسْر كقصَف .

(والإعطاء) ـ نحو : منح ووهب ، وكذا سقَى .

(والمنع) ـ نحو : عضَل وحجَر .

(والامتناع) ـ لجأ وشرَد .

(والإيذاء) ـ نحو : لسَع ولكَم .

(والغلَبة) ـ قهَر وقمَعَ .

(والدفع) ـ درَأ وزبَر .

(والتحويل) ـ قلب ونقل .

(والتحوُّل) ـ رحل وذهب .

(والاستقرار) ـ سكن وقطن .

(والسَّيْر) ـ دَبَّ ودرج .

(والسَّتْر) ـ حجب وصبغ .

---

(١) في (ز) : وكتب ، وفي (غ) : وكثب

(والتجريد) ـ سلخ وحلق .

(والرمي) ـ رجم وطرح .

(والإصلاح) ـ طحن وطبخ .

(والتصويت) ـ بكى ونهق ، وكذا نطق .

(ولا تُفتح عين مضارع فعَل ، دون شذوذ ، إن لم تكن هي أو اللام حلقيةً) ـ استظهر بشذوذ على ما حكى من قولهم : يذَر حملاً على يدَع ، وهلَك يهلَك ، بفتح العين فيهما ، وكذا أبَى يأبَى ؛ على أن ابن سيده حكى في المحكم ، أن قوماً قالوا في الماضي : أبِي بكسر العين ، فيأبَى على لغتهم جارٍ على القياس ، كنسِيَ ينسَى ؛ وعلى هذا يكون من الاستغناء بمضارع فعَل عن مضارع آخَر ؛ فإن كانت العين حرف حلق أو اللام ، فتحت العين ، نحو : ذهب يذهب ، وسمح يسمح[1] .

(بل تُكْسَر أو تُضَمّ تخْييراً ، إن لم يشتهر[2] أحد الأمرين[3]) ـ وجاء سماعُ ذلك في فعل واحد ، نحو : يفسِق بالكسر والضم ، وفي فعلين نحو : يضرِب ويقتُل ؛ وقضية كلامه ، أن جواز الأمرين يثبت فيما سُمِعَ فيه أحدهما ولم يشتهر ؛ وبعضهم يرى تقييد ذلك بعدم سماع واحد منهما ، وعليه أئمة اللغة ؛ وقال ابن جني : الوجه في هذا الكسرُ ؛ وابن عصفور قال : إن الضم والكسر جائزان ، وإن لم يسمع إلاَّ أحدُهما ، فيجوز على هذا : يضرُب ، بالضم ، ويقتِل ، بالكسر ، وما أبعده ؛ وبعض أهل العربية يقول : يُتلقى خصوص الضم أو الكسر من السماع .

---

(١) في (د) : وذبح يذبح .
(٢) في (غ) وفي بعض نسخ التسهيل : يشهر
(٣) في (د) : الاستعمالين .

(أو يُلتَزم لسبب ، كالتزام الكسر ، عند غير بني عامر ، فيما فاؤه واو) ـ أي ولم تكن عينه أو لامه حرف حلق كيَهبُ ويقَع ، فهذا تفتح عينه ، وأما غيره نحو : وعَد يَعِدُ ، ووزَن يَزِن ، ووجَد يَجِد ، فتكسر عينه ، وتحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ وكذا يفعلون فيما الماضي منه على فَعِل ، بكسر العين من هذا النوع نحو : ورِثَ يَرِثُ .

وقوله : عند غير بني عامر ، يشعر بأن بني عامر لا يلتزمون الكسر في الباب الذي ذكره ، ولم يفعل بنو عامر ذلك في جميعه ، بل في فعل واحد منه ، وهو يجد ، فإنهم قالوا فيه : وجدَه يجُده ، بالضم ، وهو شاذ[1] ؛ وحذفت الواو لشذوذ الضم ، وأصالة الكسر ؛ وقال السيرافيّ : إنهم يقولون ذلك في : يجد ، من الموجدة والوجدان ؛ وبنو عامر في غير يجُد كغيرهم .

(وعند الجميع فيما عينه ياء[2]) ـ نحو : سار يسير ، وباع يبيع .

(وعند غير طيِّئ ، فيما لامه ياء ، وعينه غير حلقية) ـ نحو : مشَى يمشي ، ورمَى يرمِي ، فغير طيِّئ يكسر ؛ قال المصنف : وطيِّئ تبدل الكسرة فتحةً ، والياء ألفاً ، نحو : يَقْلَى ؛ قيل : ولم يذكر غيره ذلك عن طيئ ، ولم يرد عنهم في يمشي ويرمي ونحوهما ، يمشَى ويرمَى ؛ ونص غيره على أن يقلَى شاذ ، والمشهور كسر عينه ؛ وكذلك شذَّ يحيَا[3] ، والمشهور يحيِي بالكسر ؛ وقال المصنف ، وقد ذكر مسألة : أبَى يأبَى ، ما ألحق بيأبَى كيحيا ويقلى ، وجه بأن الأصل : يحيِي ويقلِي ، بالكسر ، ففتحت العين ، فانقلبت الياء ألفاً ، وهي لغة طيئ ، ولم يحكم

---

(١) في سيبويه ٤ / ٥٣ (٣ / ٢٣٢) : وقد قال ناس من العرب : وجَد يَجُد ، كأنهم حذفوها من يَوْجُد ؛ وهذا لا يكاد يوجد في الكلام .

(٢) ذكرت هذه العبارة ضمن المتن في العبارة السابقة في (ز) ولم يذكرها في (غ) ولم يمثّل لها في النسختين .

(٣) جاءت المفتوحة كلها بالألف في النسخ الثلاث .

على يأبى بذلك ، إذ لم يسمع فيه الكسر ، كما سمع في ذينك واشتهر ، فجعل أصلاً ، وفرع عليه الفتح .

(والتزم الكسر أيضا في المضاعف اللام[1] ، غير المحفوظ ضمه) ـ نحو : حنَّ يحِنُّ ، وندَّ ينِدُّ ؛ ومما حفظ ضمه جوازاً : شبَّ الفرس يشِبُّ ويشُبُّ شِباباً ، بكسر الشين ، وشبباً قمص ولعب ؛

وحكى أبو زيد : يدُبُّ بالضم ، وحكاه غيره بالكسر ؛ ومما حكى فيه الضم وجوباً : مرَّ يمُرُّ ، وحَلَّ يَحُلُّ[2] .

(والضمُّ فيما عينه أو لامه واو ، وليس أحدهما حلقيا) ـ فالعين قام يقوم ، ورام يروم ؛ قال ابن عصفور : وشذَّ طاح يطيح ، وتاه يتيه ، في لغة من قال : ما أطوحه ، وما أتوهه ؛ ومن قال : ما أتيهه ، فيتيه عنده على القياس ، وكذا من قال : ما أطيحه ، يطيح عنده على القياس ؛ واللام نحو : غزا يغزو ، ورنا يرنو .

وخرج بحلقيّ : ماهَ ومَحا ، قالوا : يموه ويماه ، ويمحو ويمحَى ، بالضم والفتح في مضارع كل منهما ؛ وقالوا أيضا : يميه ويمحِي ؛ ويقال : ماهت البئر كثر ماؤها ، وماهت السفينة دخل فيها الماء .

(وفي المضاعف المتعدّي) ـ نحو : ردَّ يرُدُّ ، وصبَّ يصُبُّ .

(غير المحفوظ كسره) ـ جوازاً ، ومنه : عَلَّ يعُلُّ ويَعِلُّ ، بالضم والكسر ،

---

(١) في (ز ، غ) : اللازم ، وهو سهو أو تحريف .

(٢) في (د) : حك يحك ، وفي (غ) : يجل ، بالجيم ، والمعروف في يحك الفتح والضم ، ولا يعرف فيها الكسر ، والمشهور في يجل الكسر ؛ وقال سيبويه ٤ : ٣٦ ، ٣٧ (٣ : ٢٢٦) : واعلم أن ما كان من التضعيف من هذه الأشياء ، فإنه لا يكاد يكون فيه فعُلتَ وفَعُل ، لأنهم قد يستثقلون فَعُل والتضعيف ، فلما اجتمعا حادوا إلى غيرْ ذلك ، وهو قولك : ذلَّ يذِلُّ ذُلاًّ وذِلَّةً وذليل . . وقالوا : شحَّ يشِحُّ . . وقالوا : ضنَنت ضِناً . . وضَنِنت ضَنانة ، كرفَقت رِفْقاً وسَقِمت سَقامةً . .

من العلّل وهو الشرب الثاني ؛ أو وجوباً ، وهو حرف واحد ، قالوا : حَبَّه يحِبُّه ، بالكسر ؛ ولم يجئْ في هذا الباب يفعِل بالكسر إلاّ ومعه الضم ، إلاّ هذا الحرف ، فلم يجئْ إلاّ بالكسر ، وبه قرأ أبو رجاء العُطارديّ : ﴿ يَحِبُّكم الله ﴾[1] .

(وفيا لغلبة المقابل) ـ نحو : كاتبني فكتَبتُه أكتُبه ، وعالَمني فعلَمتُه أعلُمه ؛ وهو مطرد في كل فعل ثلاثي متصرف تام ؛ بفتح الماضي وبضم المضارع .

(خالياً من مُلزم الكسر) ـ احترز من واعَدني فوعَدته أعِدُه ، فيجب كسر عين هذا المضارع ، وكذا أسِيرُه من سار ، وأرمِيه من رمى .

(ولا تأثير لحلقيٍّ فيه) ـ فيضم المضارع السالم من مُلزم الكسر وجوباً ، وإن كان حلقيَّ العين أو الفاء نحو : فاهمني ففهَمتُه أفهُمه ، وفاقهني ففقَهتُه أفقُهه .

(خلافاً للكسائيّ) ـ في إجازته فتح عين المضارع لأجل حرف الحلق ، وجاء عن العرب الفتح في قولهم : شاعَرني فشعَرتُه أشعَره ، وواضأني فوضأته أوضَؤه ؛ وجاء عنهم الكسر في : خاصَمني فخصَمتُه أخصِمه ؛ والبصريون يلتزمون الضم[2] ، فهذا نادر .

(وقد يجيء ذو الحلقيّ غيرَه) ـ أي غير الذي لغلبة المقابل .

(بكسرٍ) ـ نحو : نزَع ينزِع ، وجاء يجيء .

(أو ضمٍّ) ـ نحو : دخَل يدخُل ، وساء يسوُء .

---

(١) آل عمران : ٣١ .

(٢) قال سيبويه ٤ / ٦٨ (٢ / ٢٣٩) : واعلم أن يفعَل من هذا الباب ـ فاعلتُه ـ على مثال يخرُج ، نحو : عازَّني فعزَزته أعُزّه ، وخاصمني فخصَمتُه أخصُمه ـ وكذلك جميع ما كان من هذا الباب ، إلاّ ما كان من الياء مثل رميت وبعت ، وما كان من باب وعد ، فإن ذلك لا يكون إلاّ على أفعِله .

(أو بهما) ـ أي بلغتين ، هما الفتح مع غيره ، نحو : منحَه يمنَحه ، أو ضم نحو : محاه يمحاه ويمحوه .

(أو مثلثاً) ـ نحو : رجَح يرجح ، بالضم والكسر والفتح ، وكذا ينبع مضارع نبع ، وأكثر النحويين يتلقى الفتح أو الكسر أو الضم من السماع ، وكذا اللغتان والثلاث ، وقال أكثر أهل اللغة : الفتح أكثر ، وإليه يُرجع عند عدم السماع ؛ وهذا في غير ما للمغالبة ، وأما المغالبة فالضم فيه قياس ، كما تقدَّم ؛ ولم يذكر المصنف اسم فاعل فَعُل اكتفاء بما ذكره في باب اسم الفاعل .

(**فصل**) : (يُكسر ما قبل آخر المضارع ، إن كان ماضيه غير ثلاثي ، ولم يُبدأ بتاء المطاوعة) ـ نحو : يدحرج وينطلق ويستخرج ، وخرج بمضارع : تعلَّم وتدحرج ونحوهما ، فإنه بالفتح نحو : يتعلَّم ويتدحرَج ؛ وسميت هذه التاء تاء المطاوعة ، لأن ما هي فيه يطاوع العاري منها .

(أو شبهها) ـ نحو تكبر وتوانى .

(ويُضم أوله إن كان ماضيه رباعيا) ـ أي على أربعة أحرف ، ولو بزيادة نحو : أكرم يُكرم ، ودحرج يُدحرج .

(وإلاَّ فتح) ـ أي وإن لم يكن الماضي رباعيا فتح أول المضارع نحو : ينطلق[1] ويستخرج .

(ويكسره غير الحجازيين ، ما لم يكن ياءً ، إن كسر ثاني الماضي) ـ وكانت عين المضارع مفتوحة ، فيقولون : إعلَمُ وتِعلَمُ[2] ، بكسر الهمزة والنون

---

(١) لم يذكر الثلاثيّ ، وهو يدخل في غير الرباعيّ نحو : يَقرأ ويَسعَى .

(٢) سقطت من (د ، ز) .

والتاء ، ولا يفعلون ذلك في الياء ، وستأتي لغة من يكسرها ، ولو كسرت عين المضارع فتحوا كالياء[1] نحو : أَحسِب وأَرِث .

(أو زيد أوله تاءٌ معتادة) ـ وهي تاء المطاوعة أو شبهها ، فيقولون : إتذكَّر وتِنكسر[2] ، بالكسر في غير الياء . وأخرج بمعتادة المزيدة أول الماضي شذوذاً نحو : تَرمَس الشيءَ بمعنى رمسه ، أي ستره .

(أو همزةُ وصل) ـ فيقولون : انطلق واستخرج ، بكسر الهمزة ، وكذا الباقي غير الياء . وأفهم كلامه أن الحجازيين يفتحون حروف المضارعة في هذا كله .

(ويكسرونه مطلقا في مضارع أبى) ـ أي الذين يكسرون غير الياء فيما سبق ، يكسرون ذلك والياء أيضاً في هذا ، فيقولون : يِئبَى ، وكذا الباقي .

(ووَجِل ، ونحوه) ـ وهو ما فاؤه واو ، ووزنه كوزنه ، وعين مضارعه مفتوحة[3] ، نحو : وجِع يوجَع ، فيكسرون حروف المضارعة كلها ، فتنقلب الواو ياءً نحو : يِيجَل ويِيجَع ؛ ومن العرب من يبدل الواو ياءً مع الفتح ، فيقولون : يَيجَل ، وكذا الباقي .

(وربما حمل على تِعلم تِذهب وشبهه) ـ قال الكسائيّ : سمعت بني دبير يقولون : أنتَ تِلحَن وتِذهب ، لشبه المضارع من حيث فتح العين ، وإن اختلف وزن الماضي ؛ وأشذُّ من هذا قراءة ﴿ نِعبُد ﴾[4] بكسر النون .

---

(١) ياء يعلم ويحسب ويرث .

(٢) في (غ) : وتتذكر .

(٣) في (ز) : غير مفتوحة .

(٤) الفاتحة : ٥

(وعلى يِئبَى يِئلَم) ـ فكسرت اليـــــاء في يِئلَم كما في يِئبَى ؛ وقرأ يحيي بن وثاب : ﴿ فإنهم يِئلَمون كما تِئلَمون ﴾[1] .

(**فصل**) : (انفرد الرباعيّ بفعلل لازماً) ـ كعربد .

(ومتعدِّياً لمعانٍ كثيرة) ـ كدحرج .

(وقد يصاغ من اسم رباعيّ لعمل بمسماه[2]) ـ نحو : قرمص القرموص حفره ، والقرموص واحد القراميص ، قال ابن السكيت : هي حفر صغار ، يستكن فيها الإنسان من البرد ، وهذا مثال عمل المسمى ، وأما العمل به فنحو : فرجَن الدابّة إذا حسَّها بالفرجون ، وهو المحسَّة ، فإن كان لفظ الكتاب : لعمل مسمّاه ، فالمثال الأول ، وإن كان لعمل بمسماه فالمثال الثاني ؛ ويجوز أن يرد عمل بمساه إلى معنى عمل مسماه ، بجعل الباء للنظر فيه ، على تكلف فيه .

(أو لمحاكاته) ـ نحو : عقرب الشيء لواه كالعقرب .

(أو لجعله في شيء) ـ فلفل الطعام ، وعصفر الثوب .

(أو لإصابته) ـ عرقبه أصاب عرقوبه .

(أو لإصابة به) ـ عرجنه أصابه بالعرجون .

(أو لإظهاره) ـ عسلجت الشجرة أخرجت عساليجها ؛ هذا ليس من تمثيل المصنف .

(وقد يصاغ من مركب لاختصار حكايته) ـ نحو : بسمل ، قال : بسم الله الرحمن الرحيم ؛ وجعفل ، قال : جعلني الله فداك .

---

(١) النساء : ١٠٤

(٢) في (ز) : لعمل مسماه .

(**فصل**) : (من مُثل المزيد فيه : أفعَلَ ، وهو للتعدية) ـ نحو : أخرجت زيداً وألبسته ثوباً ، وأعلمته عمراً قائماً .

(أو للكثرة) ـ نحو : أظبى المكان كثر ظباؤه ، وأذأب كثر ذئابه .

(أو للصيرورة) ـ أغَدَّ البعير صار ذا غُدَّة ، وأجرب الرجل صار ذا جرب في إبله أو غنمه .

(أو للإعانة) ـ نحو : أرعيت فلانا وأقريته : أعنته على الرعي والقِرى .

(أو للتعريض) ـ أبعت الشيء وأقتلته : عرَّضته للبيع والقتل .

(أو للسلب) ـ نحو : أشكيته أزلت شكواه ؛ وذكر اللغويون أنه يكون للإحواج إلى الشيء ، وحكوا أنه يقال : أشكيته أحوجته للشكوى[1] .

(أو لإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه) ـ نحو : أحمدت فلانا وجدته محموداً ، وأبخلته وجدته بخيلاً .

(أو لجعله صاحبه بوجه ما ، وفي بعض النسخ : أو لجعل الشيء صاحب ما هو مشتق من اسمه) ـ نحو : أنعلته جعلت له نعلاً ، وأقبرته جعلت له قبراً .

(أو لبلوغ عدد) ـ نحو : أعشرت الدراهم صارت عشرين ، وكذا إلى أتسعت صارت تسعين ، وأمَّأت وألَّفت صارت مائةً وألفاً .

(أو زمانٍ) ـ أصبحنا وأمسينا بلغنا الصباح والمساء .

(أو مكانٍ) ـ أشأم القوم وأيمنوا بلغوا الشام واليمن ، أو قصدوهما .

(أو لموافقة ثلاثيّ) ـ أقاله البيع وقاله ، وأشغله الأمر وشغله .

---

(١) في (ز) : إلى الشكوى

(أو لإغنائه عنه) ـ أذنب أثم ، وأقسم حلف .

(أو لمطاوعة فعل) ـ وهذا لم يذكره سيبويه ، وذكره ابن جني في الخصائص ، ومنه : كببت الرجل أسقطته ، فأكبَّ سقط ؛ وقشعت الريح السحاب فرقته ، فأقشع تفرق .

(ومنها فعَّل ، وهو للتعدية) ـ نحو : أدَّبت الصبيَّ وعلَّمته الخير والأدب ، أدب النفس والدرس ؛ يقال منه : أدُب الرجلُ ، بالضم فهو أديب ، وأدَّبته فتأدَّب .

(وللتكثير) ـ فتّحت الأبواب .

(وللسلب) ـ قَرَّدت البعيرَ ، وقذَّيت عينه : أزلت القراد والأذى .

(وللتوجُّه) ـ شرَّق[1] وكوَّف .

(ولجعلِ الشيء بمعنى ما صيغ منه) ـ أمَّرت زيداً جعلته أميراً ، وعدَّلته جعلته عدلاً .

(ولاختصار حكايته) ـ نحو : أيَّه وحمَّد أي قال : يا أيها والحمد لله .

(ولموافقة تفعَّل) ـ ولَّى وتولَّى وفكَّر وتفكر .

(وفعَل) ـ نحو : بشَر وبشَّر ، يقال : بشَرتُ الرجل أبْشُره بالضم بَشْراً وبُشوراً من البشرى ، وكذلك الإبشار والتبشير ، ثلاث لغات .

(وللإغناء عنها) ـ فعن تفعَّل قولهم : من دخل ظفار حمَّر ، أي تكلم بكلام حمير ، وهو خبر بمعنى الأمر ، أي فليحمِّر ؛ وعن فعَل عرَّد الرجل تعريداً فرَّ .

---

(١) توجه إلى الشرق وإلى الكوفة .

(ومنها تفعَّل وهو لمطاوعة فعَّل) ـ أدَّبت الصبيَّ فتأدَّب ، وعلمته فتعلَّم

(وللتكلف) ـ تشجَّع وتصبَّر تكلف ذلك .

(وللتجنب) ـ تأثَّم وتحرَّج ترك الإثم والحرج .

(وللصيرورة) ـ تأيَّمت المرأة صارت أيِّماً ، وتحجَّر الطينُ صار حجراً[1] .

(وللتلبُّس بمسمَّى ما اشتق منه) ـ تقمَّص وتقبَّأ لبس قميصاً وقباء .

(وللعمل فيه) ـ أي في مسمَّى ما اشتق منه نحو : تسحَّر وتعشَّى .

(وللاتخاذ) ـ تبنَّيت الصبيَّ اتخذته ابناً ، وتديَّرت المكان اتخذته داراً .

(ولمواصلة العمل في مهلة) ـ نحو : تفهَّم وتبصَّر .

(ولموافقة استفعل) ـ نحو : تعجَّل الشيء استعجله ، وتغنَّى استغنى ، وفي الخبر : « من لم يتغنَّ بالقرآن فليس منا »[2] .

(وموافقة المجرد) ـ نحو : تعجَّب وعجب ، وتعدَّى الشيء وعداه جاوزه .

(والإغناء عنه) ـ نحو : تكلم وتصدَّر .

(وعن فعَّل) ـ نحو : توَيَّل قال : يا وَيلاه ! . والمعروف في اختصار الحكاية فعَّل .

(ولموافقته) ـ تولَّى بمعنى ولَّى .

(ومنها : فاعَلَ ، لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً ، والاشتراك فيهما معنىً) ـ نحو : ضارَبَ زيدٌ عمراً ؛ فكل من الاسمين صالح لجعله فاعلاً لفظا

---

(١) في (د ، غ) : صار كالحجر .

(٢) بمعنى يستغني : بخاري توحيد ٤٤ ، وأبو داود والترمذي / ٢٠ ، والدارمي صلاة / ١٧١ وفضائل القرآن / ٣٤ ، وابن حنبل ١ / ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٩

ومفعولاً لفظا ، مع أن كلاً منهما في المعنى فاعل مفعول ؛ قال المصنف : ولو أتبع المنصوب بمرفوع وبالعكس لجاز . انتهى . وهذا مخالف لقول البصريين وأكثر الكوفيين ، وإنما قال به ابن سعدان .

(ولموافقة أفعل ذي التعدية) ـ نحو : عاليت رحلي على الناقة وأعليته ؛ وجاء أيضا في اللازم ، قالوا : شارفت البلاد وأشرفت عليها .

(والمجرَّد) ـ جاوزت الشيء وجُزته ، وواعدت زيداً ووعدته .

(وللإغناء عنهما) ـ فعن أفعل : راءَهُ أراه غير ما يقصده ، وعن فعل : قاسى وبارك الله فيه .

(ومنها : تفاعَل ، للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنىً) ـ نحو : تضارب زيدٌ وعمرٌ .

(ولتخييل تارك الفعل كونه فاعلاً) ـ نحو : تغافل زيدٌ وتجاهل .

(ولمطاوعة فاعلَ الموافق أفعلَ) ـ نحو : باعدته فتباعد ، وضاعفت الحساب فتضاعف .

(ولموافقة المجرَّد) ـ نحو : تعالى : علا ، وتوانَى : ونَى .

(والإغناء عنه) ـ نحو : تثاءب[1] .

(وإن تعدَّى تفاعَل أو تفعَّل ، دون التاء ، إلى مفعولين ، تعدَّى بها إلى واحدٍ) ـ نحو : نازعته الحديث ، فتقول : تنازعنا الحديث ، ونحو : علمته الرماية فتعلمها

---

(١) في (د) : تمارى .

(وإلاَّ لزم) ـ نحو : ضارب زيدٌ عمراً ، وأدبت الصبيَّ ، فتقول : تضارب زيدٌ وعمرو ، وتأدب الصبيُّ .

(ومنها : افتعل ، وهو للاتخاذ) ـ نحو : اطَّبخ واشتوى : اتخذ لنفسه طبيخاً وشواءً .

(وللتسبُّب) ـ نحو : اعتمل واكتسب ، إذا تسبب في العمل والكسب ؛ وقالوا إنه يدل على الكثرة .

وقال المبرد : اقتدر أكثر من قدَر ، وكذا قال ابن جني في : ﴿ وعليها ما اكتسبت ﴾[1] لأن كسب السيئات أكثر .

(ولفعل الفاعل بنفسه) ـ نحو : اكتحل وادَّهن .

(وللتخيُّر)[2] ـ اصطفى وانتقى .

(ولمطاوعة أفعل) ـ نحو : أوقدت النار فاتَّقدت ، وأضرمتها فاضطرمت[3] .

(ولموافقة تفاعل) ـ نحو : اقتتلوا واطعنوا .

(وتفعَّل) ـ نحو : ابتسم : تبسَّم ، واعتدى : تعدَّى .

(واستفعل) ـ نحو : ارتاح : استراح ، واعتصم : استعصم .

(والمجرد) ـ فلا يزيد عليه شيئا ، نحو : قرأ السورة واقترأها ، وحكى الأصمعيّ : حمل واحتمل .

(والإغناء عنه) ـ نحو : التجأ الرجل .

---

(١) البقرة : ٢٨٦

(٢) في (ز) : وللتخيير .

(٣) مثل في (د) : نحو : أعلقته فاعتلق ، وأشفقته فاشتفق

(ومنها : انفعل ، لمطاوعة فعَل علاجاً) ـ نحو : قسَمته فانقسم ، وكشفته فانكشف ، فإن لم يدل على علاج ، لم يُصَغ منه انفعل ، لا يقال : عرفته فانعرف ، ولا سمعته فانسمع ؛ وكذا لو دَلَّ على معالجة ، ولم يكن ثلاثياً ، فلا يقال : أكملته فانكمل .

(وقد يطاوع أفعلَ) ـ نحو : أغلقته فانغلق ، وأزعجته فانزعج ، وهو شاذ ، ويحتمل كون انغلق على لغة من قال : غلَّقتُ .

(وقد يشارك المجرد) ـ نحو : انطفأت النار وطفئت .

(وقد يغني عنه) ـ نحو : انطلق بمعنى ذهب ، وانزرب في الزريبة دخلها .

(وعن أفعل) ـ نحو : انحجز أتى الحجاز .

(ويغني عنه) ـ نحو : أي عن أفعل .

(افتعل فيما فاؤه لام) ـ نحو : لويته فالتوى ، ولففته[1] فالتفَّ .

(أوراء) ـ نحو : ردعته فارتدع ، ورفعته فارتفع .

(أو واو) ـ نحو : وصلته فاتصل ، ووضعته فاتضع .

(أو ميم) ـ نحو : مِزته فامتاز ، ومحوته فامتحى ، وندر انماز وانمحى ، ومددته فامتد ، وملأته فامتلأ .

(أو نون) ـ نحو : نقلته فانتقل ، ونفيته فانتفى .

(وقد يشاركه فيما ليس كذلك) ـ : أي فيما لم تكن فاؤه شيئاً مما ذكر نحو : شويت اللحم فاشتوى وانشوى ، وحجبت زيداً فاحتجب وانحجب .

---

(١) في (د) : ولفقته فالتفق .

(ويغني عنه) ـ : أي يغني افتعل عن انفعل فيما ليس كذلك ، نحو : سترته فاستتر ، وشددته فاشتد .

(ومنها : استفعل للطلب) ـ نحو : استغفر واستعان .

(وللتحول) ـ نحو : استنوق الجمل ، واستحجر الطين .

(وللاتخاذ) ـ نحو : استعبد عبداً ، واستأبى أباً .

(ولإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه) ـ نحو : استعظمته واستصغرته .

(أو لعدّه كذلك) ـ كالمثالين فيما يعدُّه عظيما أو صغيراً ، وكذلك استكثرته واستقللته لما يجده كذلك أو يعدُّه .

(ولمطاوعة أفعل) ـ نحو : أراحه فاستراح ، وأحكمه فاستحكم .

(ولموافقته) ـ نحو : استعجله وأعجله ، واستبلَّ من المرض وأبلَّ .

(وموافقة تفعَّل) ـ نحو : استمتع وتمتَّع ، واستكبر وتكبَّر .

(وافتعلَ) ـ نحو : استعصم واعتصم ، واستعذر واعتذر .

(والمجرَّد) ـ نحو : استغنى وغني ، واستبان وبان .

(والإغناء عنه) ـ نحو : استنكف واستأثر .

(وعن فعَّل) ـ نحو : استرجع قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، والأصل : رجَّع ، كسبَّح قال : سبحان الله .

(ومنها للألوان : افعلَّ) ـ وأصله : افعلَل بدليل : احمررت واحمررنا واحمررن .

(غير مضاعف العين) ـ كاحمرُّوا[1] واسودُّوا ، بخلاف أحَمَّ ، وهو الأسود ، يقال : رجل أحَمُّ بين الحَمم ، فلا يقال : أحْمَم ، لما فيه من الثقل .

(ولا معتل اللام) ـ كألمى ، وهو من اللمَى ، سمرة في الشفة تستحسن ، يقال ؛ رجل ألمى ، وامرأة لمياء .

(دون شذوذ) ـ كقولهم : احووَى من الحُوَّة ، وهي كما قال الأصمعيّ : حمرة تضرب إلى السواد ، وأشذ منه قولهم : ارعوى عن القبيح ، أي انكفَّ ، لاعتلال لامه ، وكونه لغير لون ولا عيبٍ حِسِّيّ ، ووزنها : افعلَل ، وترك الإدغام لسكون الآخر .

(وقد تلي عينَه ألفٌ) ـ نحو : احمارَّ واصفارَّ ، وسمع في احووَى احواوَى ، وذكرهما الأصمعيّ .

(وقد يدل بحالَيه) ـ أي بغير ألف وبها .

(على عيب حِسِّيّ) ـ نحو : اعورَّ واعوارّ ، واحولَّ واحوالَّ .

(وربما طاوع فعَل) ـ قالوا : رعَوْتُه فارعوَى ، أي كففته فانكفَّ ، وكلام ابن جني وابن عصفور والمصنف على أن وزن هذا ونحوه افعلّ ، والمقصود الوزن الذي يستحقه هذا البناء ، لو لا مانع الإدغام ، وهو السكون ، كما تقدَّم ، وإذا أردت زنة اللفظ بحاله قلت : افعلَل ، وعلى ذلك جرى بعضهم .

(وقد يدلان على غير لون وعيب) ـ نحو قولهم : ارقدَّ أي أسرع ، وسبق ذكر ارعوَى ومثله اقتوى أي خدم ، وقالوا : اشعارَّ الرأس أي تفرق شعره .

(وإفهامُ العُروض مع الألف كثير ، وبدونها قليل) ـ فتكثير العُروض مع

---

(١) في (د ، غ) : احمرَّ واسودَّ .

الألف ، واللزوم مع سقوطها ، ومن اللزوم مع الألف : ﴿ مدهامتان ﴾[1] ، ومن العروض بدونها : اصفرَّ وجلاً ، واحمرَّ خجلاً ، ومنه قراءة ابن عامر : ﴿ تَزْوَرُّ عن كهفهم ﴾[2] ، وقال ابن عصفور : افعلَّ مقصور من افعالَّ ، ومعناه كمعناه ، بدليل أن ما من شيء يقال بالألف إلاَّ يقال بدونها ، لكن قد يكثر أحدهما في لفظ ويقل في الآخر ، فكثرة افعلَّ كاحمرَّ واخضرَّ ، وكثرة افعالَّ كاشهابَّ وادهامَّ ، ولم يسمع في : ارقدَّ وارعوَى واقتوى إلاَّ افعلَّ ، قال : ويجوز في القياس افعالَّ ، وما ذكر من القصر هو قول الخليل[3] .

(ومنها : افعوعل للمبالغة) ـ نحو : اعشوشب المكان كثر عشبه ، واخشوشن الشيء عظمت خشونته .

(وللصيرورة) ـ نحو : احلولَى الشيء صار حُلواً ، واحقوقف الرمل والهلال صار أعوج .

(وقد يوافق استفعل) ـ قالوا : احلوليت الشيء أي استحليته بمعنى وجدته حلوا ، ومنه :

٥٥٦ ـ فلو كنت تُعطى حين تَسألُ سامَحتْ لكَ النفسُ واحلولاك كلُّ خليل[4]

واستعمال احلولى لازماً بمعنى الصيرورة أكثر .

---

(١) الرحمن : ٦٤

(٢) الكهف : ١٧

(٣) في المنصف ١ / ٨٠ : قال أبو الفتح : اعلم أن افعلَلْت إنما هي مقصورة من افعالَلْت ، لطول الكلمة ، ومعناها كمعناها .

(٤) في (د ، ز) : لو كنت تعطي ، وفي (غ) : ولو كنت . . وفي المنصف ١ / ٨٢ : وقرأت أو سمعت يقرأ على ابن مِقْسَم ، عن ثعلب :

فلو كنت تُعطي حين تُسأل سامحت لك النفس واحلولاك كلٌّ خليل

جاء به ابن جني شاهداً على مجيء افعوعَل متعدّياً ، والشاهد هنا على موافقته استفعل .

(ويطاوع فعَل) ـ نحو : ثنيته فاثنونَى ، ومنه قراءة بعضهم : ﴿ تَثْنَوْنَى صدورهم ﴾[1]

(وافعوَّل بناء مقتضب) ـ والمقتضب ما كان على مثال لم يُسبق بآخرَ أصل له أو كالأصل ، مع الخلو من حرف زِيدَ لمعنى أو إلحاق ، ومنه : اعلوَّط بعيره اعلِوَّاطاً إذا تعلق بعنقه وعلاه .

(وكذا ما ندر من افعَوْلَل وافعَيَّل) ـ نحو : اعْثَوْجَج البعيرُ أسرع ، واهبيَّج الرجل تكبر ، وأغفلها سيبويه ، قال بعض النحويين : ولم يذكرهما أحد إلاَّ صاحب العين[2] ، فلا يلتفت إليهما .

(وأما فَوْعَل) ـ كحوقلَ الشيخ كبر وفتر عن الجماع .

(وفَعْوَلَ) ـ كجَهْوَر رفع صوته بالقول .

(وفَعْلَلَ ذو الزيادة) ـ كجلببَ .

(وفَيْعَل) ـ كبَيْطر .

(وفَعْيلَ) ـ كعَزْيَط .

(وفَعْلَى) ـ كسَلْقَى .

(فملحقات بفعلل) ـ وهي ستة أوزان ، وأغفل سيبويه فَعْيل .

(وإلحاق ما سواها به نادر) ـ كالإلحاق بتاء متقدمة كتَرْمسَ بمعنى رَمَس ، أو همزة متوسطة كتأبلَ القِدْرَ بمعنى تبَّلها ، أو نون متأخرة كقطرنَ البعيرَ .

---

(١) هود : ٥ : ﴿ ألا إنهم يثنون صدورهم ﴾

(٢) الخليل بن أحمد

(وتزاد التاء قبل متعدّياتها للإلحاق بتفعللَ) ـ نحو قولهم : تجلببت المرأة لبست جلبابها ، للإلحاق بتسربل لبس سربالاً .

(وهو) ـ أي تفعلل .

(وافْعَنْللَ) ـ نحو : احرنجم .

(لمطاوعة فَعْللَ تحقيقاً) ـ نحو : سربلته فتسربل ، وحرجمت الإبل جمعتها فاحرنجمت اجتمعت .

(أو تقديراً) ـ نحو : تبختر وابْرَنشق بمعنى انبسط فرحاً ؛ وبختر وبَرْشَق مهملان .

(وألحق بافْعَنْللَ افْعَنْلَى) ـ نحو : اسْلَنْقَى[1] ، ومذهب سيبويه عدم تعدي هذا البناء ، وقال ابن جني : قد يتعدّى ، ومنه :

٥٥٧ ـ قد جعل النعاسُ يَغْرَنْدِيني   أدفعه عني ويَسْرَنْدِيني[2]

قال الزبيدي : أحسبه مصنوعاً ؛ والاغرنداء والاسرنداء الغلبة[3] .

(وافعنلل الزائد الآخر) ـ نحو : اقعنسس[4] .

(وإلحاق ما سواهما به نادر) ـ نحو : احْوَنْصَل الطائر ؛ قال بعض

---

(١) قال الأشموني في ٢ / ٨٨ : واسلنقى الرجل إذا نام على ظهره .

(٢) في الأشموني ٢ / ٨٨ : وافعنلى ، وقد جاء منه المتعدي نحو اسرندى واغرندى أي علا ، وركب في قول الراجز :

قد جعل النعاس يسرنديني   أدفعه عني ويغرنديني

(٣) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٢ / ٨٨ : قوله : واغرندى ، بالغين المعجمة ، مرادف اسرندى ، كما في المغني ، فقول الشارح : أي علا وركب ، راجعان لكل منهما .

(٤) قال الأشموني ٢ / ٨٨ : يقال : اقعنسس البعير إذا امتنع من الانقياد .

النحويين : ولم يذكره إلا صاحب العين ، واحْبَنْطَى[١] يحتمل كون الهمزة فيه بدل ألف الإلحاق ، فيكون افعنلى ، فالمعروف فيه احبنطى .

(وافعلَلّ بناءٌ مقتضب) ـ نحو : اقشعرّ واطمأنّ .

(وقد يطاوع فَعْلَلَ) ـ نحو : طمأنته فاطمأنّ ؛ ومذهب سيبويه أن الهمزة مقدمة في هذه الكلمة على الميم ، كما في طامَن فاطمأن ، مقلوب ، وعكس الجرميّ ، لأن أكثر تصرف الكلمة على تقديم الميم .

(والإلحاق به نادر) ـ كقولهم : ابيضَضّ .

(**فصل**[٢]) : كل هذه الأمثلة للتعدية قابل ، إلاّ افعلّ[٣] وافعالّ[٤] وافْعَلَلّ[٥] ، وما طاوع متعدِّياً لواحد[٦] ، أو ألحق بما لا يتعدى[٧] ، وربما عُدِّي افعنلل وافعنلى[٨] ، وهمزة غير أفعل من المهموز الأول همزة وصل .

---

(١) قال الأشموني في منهج السالك ٢ / ٤٦٣ : وافعنلأ نحو : احبنطأ لغة في احبنطى إذا نام على بطنه .

(٢) هذا الفصل ذكر في بعض نسخ التسهيل ، وسقط من بعضها ، واستدرك في هامش بعض النسخ ، مع القول بأنه لم يثبت في النسخة التي سودها المصنف ، ولم يذكر في نسخ التحقيق .

(٣) كاحمرّ .

(٤) كابياضّ .

(٥) كاطمأنّ .

(٦) كامتدّ مطاوعاً لمدّه فامتدّ .

(٧) كاطمأنّ واقشعرّ ، وما ألحق بهما وهو افْوَعَلّ نحو : اكْوَهَدّ الفرخ إذا ارتعد .

(٨) قال ابن جني في المنصف ١ / ٨٦ : ولا يكون افعَنْلَلْت متعدِّياً أبداً ، لأنه نظير : انفعلت ، ألا ترى أن فيه نوناً وهمزة وصل ، كما أن انفعلت كذلك .

قال : وافعنليت على ضربين : متعدٍّ ، وغير متعدٍّ ، فالمتعدي نحو قول الراجز :

قد جعل النعاس يغرندِيني ... أدفعه عني ويسرندِيني

وغير المتعدي نحو قولهم : احْرَنْبَى الديك ، إذا انتفش للقتال .

(**فصل**[1]) : يقال للمعتل الفاء مثال[2] ، وللمعتل العين أجوف[3] ، وللمعتل اللام ناقص[4] ، وللمتضمن أصلين معتلّين ، أو معتلا ومضاعفا لفيف ، فإن اتصل المعتلان كهوى فمقرون ، وإن انفصلا كوفَى فمفروق .

(**فصل**) : (صيغة فعل الأمر من كل فعل كمضارعه المجزوم المحذوف أوله) ـ نحو : عِدْ وسَلْ وقُم ورِدْ ودَحرج وضارب .

(فإن لم يكن من أفعل ، وسَكن تالي حرف المضارعة لفظاً ، أُولِيَ همزة الوصل) ـ نحو : استَمِعْ وانطلِقْ واستخرِج واحبَنْطِ ؛ وخرج بقوله : لفظاً ، ما سكن تقديراً نحو : يقوم ويرُدّ .

(وإن كان من أفعل افتتح بهمزته مطلقاً) ـ نحو : أكرِمْ وأقِمْ وأعِدْ .

☆ ☆ ☆

---

(١) هذا الفصل ذكر في بعض نسخ التسهيل ، وسقط من بعضها ، واستدرك في هامش بعض النسخ ، مع القول بأنه لم يثبت في النسخة التي سودها المصنف ، ولم يذكر في نسخ التحقيق .

(٢) كوعد .

(٣) كقال .

(٤) كسعى .

٥٦ ـ باب همزة الوصل

قيل : وضعت أولاً همزة ، وقيل : يحتمل كون أصلها ألفاً ، وصارت همزة للحركة ؛ والأول لابن جني ؛ واختلف أيضاً ، فقيل : اجتلبت متحركة ، وقيل : ساكنة ثم حُركت .

(وهي المبدوء بها في الأفعال الماضية) ـ أخرج المضارع ، فهمزته للقطع .

(الخماسية والسداسية ومصادرها والأمر منها) ـ نحو : انطلقَ انطلاقاً وانطلِقْ ، واستخرجَ استخراجاً واستخرِجْ ، وخرج الرباعيٌّ على أفعلَ كأكرمَ ، وفاعلَ مفتتحاً بهمزة ، كآخذَ ماضي يؤاخذُ ، والثلاثيُّ المفتتح بها كأخذ .

(ومن الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً عند حذف أوله) ـ كاضرب واقتل واذهب ؛ وخرج الساكنُ تقديراً نحو : يقوم .

(وفي ابن واثنين وامرئ وإناثها) ـ وهي ابنة واثنتان وامرأة .

(واسم واست وابنم) ـ وكذا التثنية كاسمَيْن واستَيْن وابنَمَيْن ؛ ويقال : سَهٌ بحذف العين ، وسَتٌ بحذف اللام[1] ، وفي الخبر : العينان وكاء السَّته ، ووكاء الست ـ روايتان .

(وايمن المخصوص بالقسم[2]) ـ فهو مفرد ، وهمزته وصل ، وقيل : جمع يمين ، وهمزته قطع جزماً .

---

(١) قال الأشموني في شرحه مع الصبان ٤ / ٢٧٥ : وأما است فأصله سَتَهٌ لقولهم : سُتَيْهة وأستاه ، وزيدٌ أَسْتَهُ من عمرو ، حذفت اللام وهي الهاء تشبيهاً بحروف العلة ، وسكن أوله ، وجيء بالهمزة لما ذكر ؛ وفيه لغتان أخريان : سَهٌ بحذف العين ، فوزنه : فَلٌ ، وسَتٌ بحذف اللام فوزنه : فَعٌ .

(٢) وقال الأشموني ٤ / ٢٧٦ : وأما أيمن المخصوص بالقسم ، فألفه للوصل عند البصريين ، وللقطع =

(والمبدوء بها ال) ـ للتعريف كالرجل ، أو زائدة نحو : ادخلوا الأول فالأول ، أو موصولة نحو : الضارب ؛ وقال ابن كيسان : الهمزة للقطع ، وحذفت تخفيفاً .

(وتفتح مع هذين) ـ أي مع آيمن المذكورة وأل ، وكذا مع آم بدل أل .

(وتضم مع غيرهما ، قبل ضمة أصلية موجودة) ـ نحو : أُخرُج ، وكذا مع الماضي المبني للمفعول نحو : أُنطُلِقَ واستُخرِجَ .

(أو مقدَّرة) ـ نحو : أُدْعي يا هند ، بضم الهمزة ، الأصل : أُدْعُوِي ، استثقلت الكسرة فنقلت ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين .

(وتُشَمُّ قبل المُشَمَّة) ـ نحو : اخْتِيرَ وانْقِيدَ ، فتُشَمُّ الهمزةُ ضَمّاً ، على لغة من يُشِمُّ كما في قيل .

(وتُكسَرُ فيما سوى ذلك) ـ وهو الأفعال الخماسية والسداسية مبنية للفاعل ، والأمر منها والمصدر ، وكذا الأمر من يضرب ويذهب ويعلم ، وما عدا ايمن من تلك الأسماء .

(وقد تكسر في آيمن) ـ أي المذكور ، وهو المخصوص بالقسم .

(وربما كُسرت قبل الضمة الأصلية) ـ حكى ابن جني أن من العرب من يكسر الهمزة من : اقتل واخرج ونحوهما ، قال : على الأصل ، ولا يُتبِع ، وهي لغة شاذة ، وشبَّهه[1] بقول من قال : إِصبُع بكسر الهمزة وضم الباء .

= عند الكوفيين ، لأنه عندهم جمع يمين ، وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة ، فلما حذفت نونه فقيل : آيم الله ، أعاضوه الهمزة في أوله ، ولم يحذفوها لما أعادوا النون ، لأنها بصدد الحذف كما قيل في امرئ ، وفيه اثنتا عشرة لغة ، جمعها الناظم في قوله :

همزَ آيم وآيمن فافتح واكسر أوْ اِمُ قُلْ ... أو قُلْ م أوْ منَ بالتثليث قدْ شُكِلا

(١) في (د) : وشبهه قول من قال ..، وفي (ز) : وشبهه من يقول ..

(وأصلها الكسر على الأصح) ـ لثقل الضم ، وإلباس الفتح ، فلو قيل : آصطفىَ في الخبر بالفتح أُلبِسَ بالاستفهام .

(فصل) : (لا تَثبُتُ همزةُ الوصل غيرَ مبدوءٍ بها إلاَّ في ضرورة) ـ نحو :

٥٥٨ ـ إذا جـاوز الإثنين سِرٌّ فـإنـه بنَثٍّ وتكثير الحـديث قمينُ[١]

وكثر قطعُها في أوائل أنصاف الأبيات ، نحو :

٥٥٩ ـ لا نسبَ اليـومَ ولا خلـةً إتَّسـع الخرق على الراقـع[٢]

(ما لم تكن مفتوحةً تلي همزة استفهام ، فتبدل ألفاً) ـ نحو : ﴿ قل آلذَّكَرَيْن ﴾[٣].

(أو تُسهَّل) ـ نحو :

مكرر٤٣٤ أالخير الـذي أنـا أبتغيـه أم الشرُّ الـذي هـو يبتغيني[٤]؟

---

(١) في الدرر ٢ / ٢٣٧ : استشهد به على أن همزة الوصل لا تثبت في غير الابتداء إلاَّ ضرورة ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان : مثال ثبوتها غير مبدوء بها في الضرورة قول الشاعر : إذا جاوز الإثنين ... البيت ، شبه قطعها حشواً في الضرورة بكونها مبتدأ بها .. وروي : وإنشاء بدل وتكثير ، وقمين أي جدير وحريّ ، وبِنَثٍّ ، بالباء الجارّة وفتح النون وبتشديد الثاء المثلثة ، من نَثَّ الحديثَ ينثُّه بالضم نَثّاً إذا أفشاه . والبيت من قصيدة لقيس بن الخطيم الأوسيّ ـ ديوانه / ١٠٥ .

(٢) جاء به سيبويه ٢ / ٢٨٥ (١ / ٣٤٩) ، وفي الدرر ٢ / ١٩٨ ، وفي الأشموني مع الصبان ٢ / ٩ شاهداً على نصب ولا خلةً عطفاً على محل اسم لا السابقة .. والشاهد هنا قطع همزة الوصل في أول الشطر الثاني في قوله : إتَّسع الخرق .. وروي :

إتسع الفتق على الراتق .

والبيت رواه سيبويه لأنس بن العباس بن مرادس السلميّ ، وقيل : لأبي عامر جد العباس بن مرادس ؛ ونسب عجز البيت مع صدر آخر في المؤتلف ٩٢ إلى ابن حمام الأزديّ .

(٣) الأنعام : ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٤) البيت للمثقب العبديّ ، قال في المفضليات ٥٧٤ : واسمه عائذ بنُ مِحْصَن بن ثعلبة ... قال : ويروى : أم الشر الذي لا يأتليني ، أي لا يألو في طلبي ، والشاهد تسهيل همزة الوصل في أول البيت .

والأول هو المشهور ، ولم يحذف لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر .

(وثبوتها قبل حرف التعريف المحرَّك[1] بحركةٍ منقولةٍ راجح) - فإذا نقلت حركة الهمزة في الأحمر إلى اللام ، فمن العرب من يرى التحريك عارضاً ، فيبقي همزة الوصل[2] ، فيقول : اَلَحْمرُ جاءَ[2] ، ومنهم من يعتد بالحركة العارضة فيحذفها ، فيقول : لَحْمرُ جاء ، والأول أجود ، وبه قرأ القراء في الأشهر .

(وتغني عنها في غيره) - أي وتغني عن الهمزة الحركةُ المنقولةُ في غير حرف التعريف ، ففي : اِنْأَ ثوبَك ، أي أصلحه ، إذا نقلت حركة الهمزة للنون وحذفتها ، تحذف همزة الوصل فتقول : نَ[3] ثوبَك ، واستغني عن الهمزة هنا ، كما استغني في الإدغام فقيل في : اردد : رُدَّ .

(وشذَّ في : سَلْ : اِسَلْ) - حكاه الأخفش ، وقال ابن جنّي : من العرب من يقول : اقَّتلوا ، يُدخل همزة الوصل ، لأن الحركة عارضة . انتهى ؛ وحكى قطرب : أُرُدَّ وأُشُدَّ ، فأثبتوها مع الإدغام .

(وإن اتصل بالمضمومة ساكن صحيح ، أو جارٍ مجراه ، جاز كسرُه وضمُّه) - فالساكن الصحيح نحو : ﴿ ولقد استُهزِئ ﴾[4] ، ﴿ قُلِ انْظروا ﴾[5] ؛ والجاري مجراه نحو : ﴿ أوِ انْقُص منه ﴾[6] قُرِئ في السبعة بضم الدال واللام والواو

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) سقطتا من (د) .

(٣) في (د) : نَه .

(٤) الأنعام : ١٠ ، والرّعد : ٣٢ ، والأنبياء : ٤١ .

(٥) يونس : ١٠١ : ﴿ قل انظروا ماذا في السموات والأرض ﴾ .

(٦) المزمل : ٣ : ﴿ نصفَه أو انقص منه قليلاً ﴾ .

وكسرها ؛ وحكم ما لا يثبت في الخط كذلك ، وهو التنوين نحو : ﴿ فتيلاً انْظر ﴾[1]، قرئ بضم التنوين وكسره[2].

☆ ☆ ☆

---

(١) النساء : ٤٩ ، ٥٠ : ﴿ ولا يُظلمون فتيلاً . انظر كيف يفترون على الله الكذب ﴾ .

(٢) في الأشموني مع الصبان ٤ / ٢٧٨ ـ لخص الأشموني حالات حركة همزة الوصل في الخاتمة ، قال : اعلم أن لهمزة الوصل ، بالنسبة إلى حركتها سبع حالات :

وجوب الفتح ، وذلك في المبدوء بها أل .

ووجوب الضم ، وذلك في نحو : أُنْطُلِق واستُخرج ، مبنيين للمفعول ، وفي أمر الثلاثيّ المضموم العين نحو : أُقتُل واكتُب ، بخلاف : امشوا وامضوا .

ورجحان الضم على الكسر ، وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو : اغزي ، قاله ابن الناظم ؛ وفي تكملة أبي عليّ أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة ، وإخلاص ضمة الهمزة ، وفي التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم .

ورجحان الفتح على الكسر ، وذلك في ايمن وايم .

ورجحان الكسر على الضم ، وذلك في كلمة اسم .

وجواز الضم والكسر والإشمام ، وذلك في نحو : اختار وانقاد ، مبنيين للمفعول .

ووجوب الكسر ، وذلك فيما بقي ، وهو الأصل .

٥٧ ـ باب مصادر الفعل الثلاثيّ

(منها : الثلاثيُّ ، محرَّكَ الفاء بالثلاث ، مفتوحَ العين ، مجرَّداً) ـ كفَرَح وغِلَظ وهُدًى .

(أو ذا ألفٍ بعدَها) ـ كصَلاح وجِماح ونُباح .

(مُذكَّراً) ـ كالمثُل .

(أو مؤنثاً بالتاء) ـ كجَنابة وخِطابة ودُعابة .

(أو ساكن العين مجرداً) ـ نحو : صَبْر وذِكْر وشُكْر .

(أو مؤنثاً بالتاء[١]) ـ : كرَحْمة وسِدْرة[٢] وقُدرة .

(أو الألف المقصورة) ـ كدَعوَى وذِكرَى ورُجْعَى .

(أو مزايداً آخره ألف ونون) ـ نحو : لَيَّان وشَنآن ، ولم يجئْ من فَعْلان غيرُهما ، ونحو : إتْيان وغُفران .

(ومنها : فَعَلان) ـ كجَوَلان .

(وفَعِل) ـ نحو : كَذِب .

(وفَعِلة) ـ كسَرِقة .

(وفِعِّيل) ـ كذمِّيل .

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) في (د) : ونِشْدة .

(وفَعيلة) ـ كنَمِيمة .

(وفُعول) ـ كحلول .

(وفُعولة) ـ كسُهولة .

(وفَعول) ـ كَقبول .

(وفعوليَّة) ـ كخصوصيَّة[1] .

(وفُعْلِيَّة) ـ كحُفْرِيَّة .

(وفُعُل) ـ كحُلُم .

(وفَعالية) ـ كراهية .

(وفُعْلَل) ـ كسُؤْدَد .

(وفَيْعُولة) ـ كبَيْنُونة .

(وفَيْعُولِيَّة) ـ كَيْعُوعِيَّة .

(وفَعَلى) ـ كجَمَزَى .

(وفَعْلَى) ـ كهَلْكَى[2] .

(وفُعَلاء) ـ كخُيَلاء[3] .

---

(١) في (ز ، غ) وزن واحد بفتح الفاء ، ومثل لها بخَصوصيَّة ، وفي النَسخة المحققة من التسهيل وزنان بفتح الفاء وضمها ، وكذا في (د) وزنان ، مثل لها بخصوصية ، بفتح الخاء وضمها .

(٢) في هذا الوزن اضطراب بالنسخ ، فجاء فعلى بالألف في بعضها ، وجاء هلكى بالألف في بعضها .

(٣) في النسخة المحققة من التسهيل ثلاثة أوزان : فَعْلاء وفُعَلاء وفِعَلاء ، وفي (ز) : وفَعْلا كهَلْكَى ، وفُعلاء كخُيلاء ، وفي (د ، غ) : وفُعْلَى كهلكا ، وفُعلاء كخُيلاء ، وفِعَلاء كخِيلاء ، فلعلها بالخاء المهملة .

(ومفعولاء) ـ كمخلوفاء .

(وفِعِّيلَى) ـ كخِصِّيصَى .

(وفِعِّيلاء) ـ كهِجِّيراء .

(وإفْعِيلَى) ـ إهجيرَى .

(وإفعيلاء) ـ إهجيراء .

(وفُعُلَّة) ـ عُلُبَّة .

(وفُعُلَّى) ـ غُلُبَّى .

(وفِعَلَّى) ـ دِفَقَّى[1] .

(وفَعلوت) ـ رغَبوت .

(وفُعَلْنية) ـ سُحَفْنية مصدر سَحفَ رأسَه حلقه .

(وفَعالَّة) ـ زَعارَّة .

(وفِعِلاَّن) ـ عِرِفَّان .

(وفَعُّول) ـ صَيُّور .

(وتفعِلة) ـ تجِلّة .

(وتفعُلة) ـ تهلُكة .

(ومَفْعل ، مثلَّثَ العين مجرَّداً) ـ مَذهَب ، ومَرجِع ، ومَهْلُك ، وسُمع فيه الثلاث .

---

(١) زاد في النسخة المحققة من التسهيل : وفِعِلَّى .

(وبالتاء) ـ كمقدرة ، سُمع فيه الثلاث[1].

(ومفعول) ـ كمجلود[2].

(ومفعولة[3]) ـ كمأْوِيَة .

(وفاعل) ـ فالج .

(وفاعلة) ـ لاغية .

(والغالب أن يعني بفَعالة وبفُعولة المعاني الثابتة كالفطانة والبلادة ، والسهولة والصعوبة ؛ وبفِعالة الحرف وشبهها) ـ كالخياطة والنجارة ، والمراد بشبهها الولايات كالإمارة والوزارة .

(وبفِعال ما فيه تأبٍّ) ـ نحو : الشِّراء والجِماح .

(وبفُعال الأدواء) ـ كالزكام والصداع .

(والأصوات) ـ كالنباح والنعاق .

(وبفَعيل الأصوات وضروب السير) ـ كالصهيل والنهيق والذميل والدبيب .

(وبفَعلان ما فيه تقلب) ـ كطَوفان وجوَلان .

(وبفعَل الأعراض) ـ كفَرح وحزَن .

(وبفُعْلة الألوان) ـ كحُمرة وصُفرة .

---

(١) في (د) : كمسعاة ومحمدة ومهلكة .

(٢) من جَلُد ككرُم جلادة وجلودة وجلَداً ومجلوداً ـ القاموس المحيط .

(٣) لم يذكر هذا الوزن في (د ، ز) وذكر في (غ) ولم يمثل له ، وذكر في بعض نسخ التسهيل ، ومثل له الدماميني في شرحه بنحو : مأوية ، وهي الرقة والمرحمة ، من أوى إذا رقّ ورحم .

قال : ونبهت بالغالب على أن معاني هذه الأوزان ، قد يُدَلُّ عليها بغيرها ، وأنها قد يُدَلُّ بها على معانٍ أُخَر .

(والمقيس في المتعدِّي من فَعَل مطلقاً ، ومن فَعِل المُفْهِم عملاً بالفَمِ فَعْلٌ) - والمعنى بمطلقاً تناول القسمين ، المذكور أحدُهما لفظاً ، والمفهوم ثانيهما من المذكور مما يفهم عملاً بالفم ، نحو : أكلت أكلاً ، وغيره نحو : ضربت ضرباً ؛ ومثال فَعْل في فعَل المذكور : لَحَس القصعةَ يلحَسُها لَحْساً ، وشرِبَ شُرْباً .

وما ذكر من التقييد بعمل الفم ذكره سيبويه ، والأخفش يخالفه ؛ والمذاهب في المسألة ثلاثة :

أحدها : أن فَعْلاً قياسٌ في المتعدِّي من فَعل و فَعِل ، فيما لم يُسمع خلافُه ، فإن سُمع خلافُهُ وُقِفَ عنده ، وهو مذهب سيبويه والأخفش ؛ قال سيبويه : قالوا : ضربَها الفحلُ ضِراباً ، والقياس : ضَربٌ ، ولا يقولونه ، كما لا يقولون : نكْحاً وهو القياس .

والثاني : أن القياس جائز ، وإن سُمع غيرُه ؛ وهو ظاهر قول الفراء .

والثالث : لا يقاس ؛ فلو ورد فعل منه ، لا يُدْرى كيف نُطق بمصدره ، لم يَجُزْ النطق به على فَعْل ، على الثالث ، ويجوز على الآخَرَيْن .

(وفي اللازم من فَعِل : فعَلٌ) - كفرح فرَحاً ، وجَوِيَ جَوًى . والجَوى الحرقة[1] وشدَّةُ الوجد ، من عِشق أو حُزن ، وشَلِلْتَ يارجل شَلَلاً ، أي فسدت يدك ؛ ويستثنى ما دلَّ على لون ، فقياسُه فُعْلَة[2] .

---

(١) في (ز) : الفرقة .

(٢) حَمِرَ حُمرة ، وصَفِر صُفرةً .

(ومن فعَل[1] فُعول) ـ كقعود وجلوس ؛ وفيه المذاهب الثلاثة :

يُقاس فُعول ، إن لم يُسمع غيرُه ، وهو قول سيبويه والأخفش والجمهور .

يُقاس ، سُمع غيرُه أو لم يُسمع .

يُقتصر على السماع .

(ما لم يَغْلِب فيه) ـ أي في فعل اللازم .

(فُعالة أو فُعال[2] أو فِعال أو فَعِيل أو فَعلان) ـ وقد سبق بيان ذلك .

(فيندر فيه فُعول) ـ وقال أبو العباس بن الحاج : الفُعول مرفوض في هذه المواضع ، يعني الأوزان المذكورة ، للمعاني المذكورة ، قال : أو قليل .

(ويُدَلُّ على المرَّة بفَعْلَة) ـ كضَربة وجَلسة ؛ وكلام النحويين على أن هذا مقيس في الثلاثيّ التام التصرُّف ؛ وفي البسيط : ليس لحوق هذه الهاء قياساً ، فلا يقال : فَهْمة .

(وعلى الهيئة بفِعْلَة) ـ نحو : هو حَسنُ الجِلْسَة والقِعْدة ، وهو مقيس فيما يقاس فيه فَعلة للمرة .

(ما لم يُصَغ المصدرُ عليهم) ـ فإن صيغ على فَعلة كرحمة ، فيحتاج في الدلالة على الوحدة إلى قرينة نحو : رحمة واحدة ؛ وإن صيغ على فِعلة كدِرْبة ورِحْلة ، فكذلك في الهيئة ؛ يقال : رحل فلان وارتحل وترحَّل بمعنى ، والاسم الرحيل ، وقال أبو عمرو : الرُّحلة بالضم الوجه الذي تريده ، يقال : أنتم رُحلتي ، أي الذين أرتحل أليهم ، والرِّحلة بالكسر الارتحال ؛ وأكثر النسخ : ما لم

---

(١) زاد في إحدى نسخ التسهيل : اللازم .

(٢) سقطت من (ز) ، وأمثلة الثلاثة على الترتيب : دُعابة وصُراخ وصياح .

يُضَع ، والوجه كونه بالصاد المهملة والغين المعجمة ، كما قال فيما بعد : يصاغ المصدر من كل ماض . . . وتكرر له ذلك ؛ وأما كونه بالضاد المعجمة والعين المهملة ، والبناء للمفعول ، فغير صحيح ، لسقوط الواو ، وحقها الثبوت ، فيقال : لم يوضع ، وأما لم يُضَع[1] فشاذ ، حملاً على يَدع ، لشذوذ ثبوت الواو في ودع[2] ، وقد قرئ : ﴿ ما ودَعَك ربُّك ﴾[3] ؛ وحمله بعضهم على هذا المعنى ؛ وقيل : على هذا ينبغي أن يقرأ بالتاء ، والبناء للفاعل ، أي ما لم تَضَع أنت أو العرب ؛ وفي بعض النسخ : يوضع ، وكأنه إصلاح مما ظنَّ أن الكلمة من هذه المادة .

(وشذَّ نحو : إتيانة ولقاءة) ـ والقياس : أَتْية ولَقْية ، وهو جائز .

☆ ☆ ☆

---

(١) في النسخ : يدع ، والتحقيق يناسب السياق ، وسيأتي لهذا بيان .

(٢) في هذه العبارة اضطراب في النسخ ، وقد حاول الشارح المحقق جلاءه ، والتحقيق يتمشى مع مضمون العبارة بقدر الإمكان .

(٣) الضحى : ٣

٥٨ ـ باب مصادر غير الثلاثيّ

(يُصاغ المصدرُ من كل ماض أوله همزة وصل ، بكسر ثالثه ، وزيادة ألف قبل آخره) . . . نحو : اقتدر اقتداراً ، واستخرج استخراجاً ؛ وليس المراد من قوله : يصاغ المصدر من كل ماض ، اشتقاق المصدر من الفعل ، فينافي هذا ما سبق له في المفعول المطلق ، وإنما المراد بيان بنية المصدر التي يتعلق بها الفعل المذكور ؛ فالمعنى أن الاستقراء دلّ على أن مصادر ما كان كذلك من الأفعال ، على هذه الهيئة يكون ؛ ونحو هذا قول سيبويه : وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً : مفاعلة ، وأورد أنه ينبغي تقييد ما ذكر ، فيقال : من كل ماض أوله همزة وصل ، وليس أصله : تفاعل ، ولا تفعَّل ، فإن هذين لا يكسر ثالث مصدريهما ، ولا يزاد ألف قبل آخريهما ، بل تقول في : اطَّايرَ : اطَّايُراً ، وفي اطَّيَّرَ : اطَّيُّراً ، والأصل : تطايرَ وتطيَّرَ ، فأدغمت التاء في الطاء ؛ وإذا حُمل كلام المصنف على البنية الأصلية لم يرد هذا .

(ومن كل ماض أوله تاء المطاوعة أو شبهها ، بضم ما قبل آخره ، إن صحَّ الآخِرُ) ـ نحو : تكسَّر تكسُّراً ، وتصبَّر تصبُّراً ، وتضاربَ تضارُباً ، والأخيران لشبهها ؛ وجاء في تفعَّل تِفْعال نحو : تكلَّم تِكلاماً ، وتحمَّل تِحْمالاً ؛ وجاء في : تفاوت فتح الواو وكسرها ، وفي : تطاعن : طِعْنان ، وقالوا أيضا القياس ، وهو : تطاعن .

(وإلاَّ خَلَف الضمَّ الكسرُ) ـ نحو : تعدَّى تعدِّياً ، وترامىَ تراميًا .

(ويصاغ من أفعلَ على إفعال) ـ نحو : أكرمَ إكراماً ، وآلى إيلاءً .

(ومن فعَّل على تفعيل) ـ نحو : كلَّم تكليماً .

(وقد يشركه تَفْعِلة) ـ نحو : ذكَّر تذكِرةً ، وحلَّل اليمين تَحْلِلَةً .

(ويغني عنه غالباً فيما لامه همزة) ـ فيغلب في المهموز تفعلة تفعيلاً ، فتقول : خطَّأ تخطِئةً ، وجزَّأ تجزئةً ، ويجوز : تخطيئاً وتجزيئاً ؛ وزعم أبو زيد أن التفعيل فيه في كلام العرب أكثر ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز إلاَّ فيما سُمع ؛ وحكي منه تنْبيئاً وبهذا أخذ الشلوبين ، فيما حكى ابن عصفور .

(ووجوباً في المعتل) ـ نحو : زكَّى تزكيةً وحيَّا تحيَّةً ، بالإدغام وجوباً ، وقال المازنيّ : يجوزُ الإدغام ، وهو الأكثر والأحسن .

(وتُنَزِّي دَلوَها تَنْزِيّاً من الضرورات) ـ يعني قوله :

٥٦١ ـ باتتْ تُنَزِّي دلوها تَنْزِيّاً ... كما تُنَزِّي شَهلَةٌ صبِيّاً[1]

فجاء المعتل على تفعيل شذوذاً . وأما :

☆ حتى اتَّقَوها بالسلام والتَّحيِّي ☆

فجمع تحيَّة كتَمْرة وتَمْر .

(ومصدر فاعَلَ مُفاعَلَة وفِعال) ـ نحو : خاصمَ مخاصمةً وخِصاماً ، وواعدَ مواعدةً ووِعاداً .

---

(١) في المنصف ٢ / ١٩٥ : فهي تُنَزِّي دلوها تنزيا . . . البيت ، قال : وقياسه : تنْزِية . وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٣٠٧ : قال : ورواية العيني : وهي تنزي . قال : أي تلك المرأة تحرك دلوها . . . والشهلة بالفتح العجوز ، شبه يديها إذا جذبت بها الدلو ليخرج من البئر ، بيدي امرأة ترقص صبيا ؛ والشاهد في : تنزياً ، فإن القياس فيه تَنْزِية ؛ ولا يعرف قائله .

(وندر فيما فاؤه ياء) ـ أي فِعال ، لاستثقال الكسرة في الياء ، فتقول : ياسَرَهُ مُياسَرةً ، ويَاوَمَهُ مُياومةً ؛ وحكى ابن سيدة : يِوَاماً ، وهو نادر .

(ومصدر فعلَل والملحق به بزيادة هاء التأنيث في آخره) ـ نحو : دحرج دحرجةً وجلبَب جَلْبَبَةً .

(أو بكسر أوله وزيادة ألف في آخره) ـ قالوا : سَرْهَفَ سِرْهافاً ، وليس هو بمقيس ، ولم يُسمع في دَحرَج دِحْراج ، ولا في الملحق بفعلل ، إلاَّ حِيقال مصدر حَوْقلَ ؛ ويقال : سَرْهفتُ الصبيَّ وسَرْعفته أحسنت غذاءه .

(وفتح أول هذا إن كان كالزلزال جائز) ـ فتقول في المضاعف : فَعْلالاً بكسر الفاء وفتحها نحو : صلصَل صَلصالا ، وقلقلَ قَلقالاً ، مع فَعْلَلَة كزلزلة وصلصلة وقلقلة .

(والغالب أن يراد به حينئذ اسمُ فاعل) ـ فإذا فتح أول فعلال غلبَ لاسم الفاعل ، كصلصال بمعنى مُصَلْصِل ، ووسواس في معنى موسوس .

(وربما ورد كذلك مصدر فَوْعل) ـ أي جاء على فِعلال ، بكسر الفاء ، قالوا : حَوْقلَ حَوْقلَةً ، وهو المُقاس ، وقالوا : حيقالاً ، كما قالوا في سَرْهف : سِرْهافاً ، والأصل : حِوْقال ، فقلبت الواو ياءً للمكسرة كميزان ، قال :

٥٦٢ ـ يـاقـوم قـد حَـوْقلت أو دنـوت وشَرُّ حِيقـال الرجـال المـوت[1]

---

(١) في المقتضب ٢ / ٩٦ : وبعضُ حيقال الرجال الموت ، وفي المخصص ١ / ١٤ : وبعد حيقال الرجال الموت ، وكذلك في اللسان ، ثم قال : ويروى : وبعدَ حَوْقال . . وأراد المصدر ، فلما استوحش من أن تصير الواو ياء فتحه .

وفي المنصف ١ / ٣٨ ، ٣٩ : ويجوز عندي أن يكون اشتقاق حوقل من الحقلة ، وهي ما بقي من نفايات التمر ، لأن قولهم : قد حوقل الرجل معناه : كبر وضعف ، فصار كأنه لم يبق منه إلاَّ نفايته ، وقال الراجز : يا قوم قد حوقلت . . . وهو قريب في المعنى من قولهم : شيخ قاحل ، إذا كبر ويبس . والبيت لرؤبة ـ ملحقات ديوانه ١٧٠ .

(وقد يقال : فعَّل فِعَّالاً) ـ نحو : كلَّم كِلاَّماً ، وكذَّبَ كِذَّاباً ، وجاء مخفَّفاً ، قرئ : ﴿ وكذَّبوا بآياتنا كِذَاباً ﴾[1] .

(وفاعلَ فيعالاً) ـ نحو : ضاربَ ضِيراباً .

(وتفعَّل تِفِعَّالاً) ـ نحو : تحمَّل تِحمّالاً .

(وافْعَلَلَّ فُعَلِّيلَةً) ـ نحو : اطمأنَّ طُمَأنينةً ، واقشعَرَّ قُشَعْريرةً ؛ وكلامه يقتضي المصدرية ، وظاهر كلام سيبويه أنها غير مصدرين ، بل اسمان وضعا موضع المصدر ، كنبات في قوله تعالى : ﴿ أنبتكم من الأرض نَباتاً ﴾[2] .

(وفَعْللَ فَعْللَى) ـ نحو : قهقر قهقرى ، أي رجع على قفاه .

(وفُعْلُلاء) ـ نحو : قرفص القُرْفُصاء ، والمقيس : قَرْفَصةً .

(وندر فِعَّال ، غيرَ مصدر) ـ كقِثاءً وحِنَّاء .

(ما لم تبدل أول عينه ياءً) ـ كقيراط ، وأصله : قِرَّاط ، بدليل قراريط .

(وأندر منه فِيعال ، غير مصدر) ـ نحو قولهم : ناقة مِيلاع من المَلْع ، وهو السير السريع الخفيف ، يقال : مَلَعَت الناقة في سيرها وانملعت .

(وقد يغني في التكثير عن التَّفعيلِ التِّفعالُ) ـ فتقول لقصد الكثرة : التِّضْراب والتِّرْداد ؛ ومذهب سيبويه وبقية البصريين أن هذا مصدر فعَل المخفف ، وأنه جيء به لذلك لقصد التكثير ، كما تضعف عين الفعل كذلك ؛ وذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى أنه مصدر المضعَّف العين ، وهو مقتضى ظاهر كلام المصنف ، وهذا المصدر بفتح التاء ، فأما تِلْقاء وتبيان فاسمان وضعا

---

(١) النبأ : ٢٨ .

(٢) نوح : ١٧

موضع المصدر ، أي اللقاء والبيان ، هذا هو قول سيبويه ؛ وزعم الأعلم أن الكسر شذوذ ، والمعنى على التكثير .

(أو الفِعِّيلَى) ـ كالدِّلِّيلَى أي الدلالة الكثيرة ، والهِرِّيمَى أي الهرم الكثير ، وليسا من فعَّل المضعَّف ، بل من المخفَّف ، خلافاً لما يوهمه قول المصنف ؛ ومع كثرةِ هذا النوع هو غير مطرد ، وقيل : مطرد .

(وقد يغني الفِعِّيلَى أيضا عن التفاعل) ـ نحو : كان بينهم رِمِّيتَى أي تَرامٍ ، وتَرامٍ تفاعُل ، وأصلُه : تَرامُوٌ[1] ، بقلب الياء واواً للضمة ، والعمل المؤدي إلى كون آخر الاسم واواً مضموماً ما قبلها ، يجب عنده قلب الواو ياءً ، والضمَّة كسرةً ، كما في أَدْلٍ .

(**فصل**) : (تلزم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال ، معتلَّي العين ، عِوضاً من المحذوف) ـ نحو : أقام إقامةً ، وأبان إبانةً ، واستقام استقامة ، واستبان استبانةً ، والأصل[2] إقْوام وإبْيان ، واستقوام واستبيان[3] ؛ ويأتي في التصريف بيان المحذوف ؛ وجاء منه شيء على الأصل ، قالوا : أغْيَمَتِ السماءُ إغْياماً ، واستحوذَ اسْتِحواذاً .

(وربما خلَوَا منه) ـ أي من التاء ، مع بقاء الإعلال بالحذف ، قال سيبويه : وإن شئت لم تعوض ، وتركت الحذف على الأصل ، قال تعالى : ﴿ وإقامَ الصلاةِ ﴾[4] انتهى .

---

(١) في (د) : ترامِيٌ ، فقلبت الياء واواً للضمة .

من (٢) إلى (٣) سقط من (ز ، غ) .

(٤) الأنبياء : ٧٣ ، والنور : ٣٧ .

وقالوا : استفاه الرجل استفاهاً ؛ وقال الفراء : إنما تحذف التاء عند تعويض الإضافة منها ؛

وقال ابن عصفور : لا يجوز حذفها إلاَّ حيث سُمع ، ولا يقاس عليه . انتهى . وهو مخالف لظاهر كلام سيبويه ، لكن حجته قلة ما ورد .

(وتلحق سائرَ أمثلة الباب المجرَّدة منها ، دلالةً على المرَّة) ـ نحو : أعطيت إعطاءةً ، واستخرجت استخراجةً ، وكذا الباقي ، إذا كانت مقيسة ، فلا يقال : كلمته كِلامَةً ، بل تكليمةً ، وإن كان في المصدر التاء ، دُلَّ على الوحدة بالصفة ، نحو : قابله مقابلة واحدة ، وكذا يُدل بالقرينة المعنوية .

(ويصاغ مثل اسم مفعول كل منها ، دالاًّ على حدثه أو زمانه أو مكانه) ـ فمُكرَم يستعمل للمصدر أي الإكرام ، ولوقت الإكرام ، ولمكانه ، وكذا مستخرج ونحوه ، قال تعالى : ﴿ ومزقناهم كُلَّ مُمَزَّق ﴾[1] أي تمزيق ؛ ويقولون : هذا مخرَجُنا ومدخلنا ، للوقت أو المكان .

(فصل) : (يجيء المصدر على زنة اسم المفعول ، في الثلاثيّ قليلاً) ـ ثبت هذا الفصل في نسخة البهاء الرَّقِّيّ ، وهو آخر أصحاب المصنف ، وعلى النسخة خط المصنف ، رحمهما الله .

ومثال ذلك : المرفوع والموضوع ، بمعنى الرفع والوضع ، وهذا قول الأخفش والفراء ، ولم يثبت سيبويه ذلك ، وقال في هذين : إنهما بمعنى الشيء الذي ترفعه وتضعه ، تقول : هذا مرفوع ما عندي وموضوعه ، أي ما أرفعه وأضعه .

(وفي غيره كثيراً) ـ وهذا في معنى قوله : ويصاغ مثل اسم مفعول[2] كل

---

(١) سبأ : ١٩ .

(٢) سقطت من (ز) .

منها ، دالاً على حدَثه ... وقد جاء في غير الثلاثيّ لفظ مفعول للمصدر ، فيما ذهب إليه الفراء ، قال : العرب يجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولاً ، ومن ذلك : الميسور والمعسور ، بمعنى[1] الإيسار والإعسار . انتهى . وجعل سيبويه الميسور والمعسور[2] للزمان ، أي زمان يوسر فيه ويعسر ، كقولك : هذا وقت[3] مضروب فيه زيدٌ ، وعجبت من زمان مضروب فيه عمرو .

(وربما جاء في الثلاثيّ بلفظ اسم الفاعل) ـ نحو : قم قائماً ، أي قياماً ، ومنه : الكاذبة بمعنى الكذب ، والكافية بمعنى الكفاية ، قال :

☆ كفَى بالنَّأْيِ من أسماءَ كافٍ[4] ☆ ـ ٥٦٣

أي كفاية .

☆ ☆ ☆

من (١) إلى (٢) سقط من (ز) .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٣١٠ جاء به الأشموني شاهداً على مجيء المصدر بلفظ اسم الفاعل ، في قوله : كافٍ بمعنى كفاية ؛ والنأي البعد .

٥٩ ـ باب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدَّم ، وليس[1] بصفة

أخرج مضاربة ومقاتلة وممسى ومصبح ومرفوع وموضوع ونحوهما ؛ وليس بصفة ، أخرج ما جاء صفة على مَفْعَل كمقنع ، والمقنع بالفتح : العَدْل من الشهود ، يقال : فلان شاهد مَقْنَع ، أي رضا يقنع به .

(يُصاغ من الفعل الثلاثيّ مَفعَل) ـ لا بد من التقييد بالمتصرِّف ، فلا يبنى ذلك من الجامد كليس وعسى .

(فتفتح عينه مُراداً به المصدر أو الزمان أو المكان ، إن اعتلت لامه مطلقاً) ـ أي صحَّت فاؤه ، نحو : غزا مَغْزًى ، أو اعتلَّت نحو : وفَى مَوْفًى .

(أو صحَّت ، ولم تكسر عينُ مضارعه) ـ نحو : مذهب ومقتل ، وجاء بالتاء من المضموم عين مضارعه ، ومنه : المدعاة إلى الطعام ، ومن المفتوحها ، ومنه : المسعاة ، السعي إلى الخير .

(فإن كسرت) ـ أي عين المضارع .

(فتحت) ـ أي عين مفعل .

(في المراد به المصدر) ـ نحو : إن في ألف درهم ، لمضرباً ، أي لضرباً ، وقال تعالى : ﴿ أين المفَرُّ ﴾[2] .

---

(١) هذه العبارة في أكثر النسخ ليست من العنوان ، وإنما جاءت أول الكلام في المتن ، ولكنها بالنسخة المحققة من التسهيل ضمن العنوان ، وهو أنسب .

(٢) القيامة : ١٠ .

(وكسرت في المراد به الزمان أو المكان) ـ نحو : هذا مَضْرِبُنا ، أي زمان ضربنا أو مكانه ؛ قالوا : أتت الناقة على مَضْرِبها ، أي الزمان الذي فيه الضِّراب .

(وما عينه ياء في ذلك كغيره) ـ أي كالصحيح ، فتفتح للمصدر ، وتكسر للزمان والمكان ، فتقول من بات يبيت ، وقال يقيل : مباتاً ومقالاً للمصدر ، ومَبيتاً ومَقيلاً للآخرين ، قال تعالى : ﴿ وجعلنا النهار معاشاً ﴾[1] أي عيشاً ، ومحيض[2] على هذا القول خارج عن القياس .

(أو مخيَّر فيه) ـ وهذا بالنسبة إلى المصدر ، فيجوز على هذا القول أن تقول في المعاش ، مراداً به المصدر : المعيش قياساً على قولهم : المحيض للمصدر ، ويجوز في المحيض المحاض ، قياساً على المعاش ، وأما الزمان والمكان فمكسور العين .

(أو مقصور على السماع) ـ فلا يتعدى مورده ، فلا يقال على هذا في المعاش : المعيش ولا في المحيض المحاض .

(وهو الأَوْلَى) ـ لأن في خلافه ترك المحقق للمحتمل .

(والتزم غير طيئ الكسر مطلقاً ، في المصوغ مما صحَّت لامه ، وفاؤه واو) ـ فخرج بصحَّت المعتلة نحو : وفَى ، فتقول : مَوْفَى بالفتح ؛ وذلك نحو : موعد وموكل ؛ فإن كان المضارع مفتوح العين ، فإن تحركت الواو كيَوَدّ وجب الفتح عند الجميع نحو : مَوْدَد ، وإن سكنت كيَوْجَل ، فأكثر العرب يكسر فيقول : مَوْجِل ، وبعضهم يفتح ، قال الخضراويّ وذلك في المصدر ، فأما الزمان والمكان فبالكسر .

(وشذَّ من جميع ذلك) ـ أي من جميع ما سبق ذكر القياس فيه .

---

(١) النبأ : ١١ .

(٢) في (د) : ومحيص بالمهملة .

(بكسر مَشرِق ومَغرِب ومرفق ومنبِت ومَسجِد ومجزِر ومَسقِط ومَظِنَّة) - وقياس هذه الثمانية الفتح ، لضم عين المضارع ؛ وزاد غيرُه : مَوفِق ؛ وأجاز الفراء وغيره الفتح في الجميع ، قياساً على ما سُمع ، ومنه : مَسْحَلَة[1] .

(ومَرجِع ومعرِفة ومغفِرة ومعذِرة ومأوِية ومعصِية) - وقياس هذه الستة الفتح ، لكسر عين المضارع ، والمراد المصدر ، مع اعتلال المعتل منها ، ومثلها : محمية ، حقها الفتح فكسرت ..

(ومَرْزِئة ومَكْبِر ومحمِيَة) - والمضارع من الأوَّلَين مفتوح ، فقياسها الفتح ، لا سيا الأول ، وقد سبق لي ذكر محمية مع نظيره ؛ وذكر غير المصنف في المضموم عين مضارعه ، أن شذوذ الكسر ، إنما هو يفي المقصود به الموضع ، وأما المصادر فإنها تفتح . ويقال : رزأت الرجل أرزؤه مرزئة : أصبت منه خيراً ما كان ، والمرزئة المصيبة .

(وبه مع الفتح : مطلع ومفرق ومحشر ومسكن ومنسك ومحل أي منزل) - فهذه الستة جاء فيها الكسر مع الفتح الذي هو القياس ، لضم عين المضارع ، ومثلها مناص وسيأتي .

(ومجمع ومناص ومذمة ، من الذمام ، ومدب النمل ومأوى الإبل ومعجز ومعجزة ومظلمة ومضلّة ومزلّة ومعتبة ومضربة السيف) - فأما مجمع فمن المفتوح عين مضارعه ، وسيأتي ذكر الباقي من ذلك ، وأما مناص فمن المضموم ، ناص عن قرنه ينوص نوصاً ومناصاً : فرَّ وزاغ ، وقال تعالى : ﴿ ولات حين مناص ﴾[2] أي ليس وقت تأخر وفرار ، والمناص أيضا الملجأ والمفرّ ، ويقال : أخذتني منه مذمَّة ، بفتح الذال وكسرها ، أي رقة وعار من ترك الحرمة ، والذمام الحرمة ،

---

(١) في (ز ، غ) : مسجد .

(٢) ص : ٣ .

ويقال : البخل مذمة ، بالفتح لا غير ، أي مما يذم عليه ، وأما مدب النمل ، فسمع في المضارع منه الضم والكسر ، وهو القياس ، كغيره من المضعَّف اللام كصَحَّ ، ومأوى إلى مضربة ، ما خلا معتبة ، مما يكسر عين مضارعه ، وأما معتبة ، ففي مضارعه الكسر والضم ، يقال : عتب عليه أي وجد ، يعتِب ويعتُب عَتباً ومعتباً والاسم المعتَبة والمعتِبة .

(ومَوضع ومَوحل ومَوقعة الطائر ومحمدة ومحسبة وعِلقُ مَضنَّة[1]) - ومضارع هذه كلها مفتوح كمضارع مجمع ، وجاء في محسب الكسر شذوذاً ، ويقال : ضننت بالشيء أضنُّ به ضنّاً وضنانةً بخلت ؛ قال الفراء : وضننت بالفتح أضِنُّ لغة ؛ والعِلْق بالكسر النفيس من كل شيء ، يقال : علق مضنة ، أي ما يضن به .

(وبالتثليث) - أي بتحريك العين بالحركات الثلاث .

(مَهلك ومقدرة ومأربة ومقبرة ومشرقة ومزرعة) - يقال : هلك الشيء يهلك هلاكاً ومهلكا ، بضم اللام وفتحها وكسرها ، وكذلك المهلكة بالثلاث ، وهي المفازة ، ويقال : مالي على هذا الشيء مقدرة ، بضم الدال وفتحها وكسرها ، أي قدرة ، وأما من القضاء والقدر ، فالمقدَرة بالفتح لا غير ، والمأربة الحاجة ، يقال : أرب الرجل ، بالكسر ، يأرب أرباً وإربةً ومأربة ، والمقبرة واحدة المقابر ، وجاء في الشعر مَقْبَر ، قال :

٥٦٤ - لكل أناس مَقْبَرٌ بفنائهم فهم ينقصون والقبورُ تزيدُ[2]

والمشرقة موضع القعود في الشمس ، ومثلها : الشَّرْقة ، بفتح الشين وتسكين

---

(١) يقال : علق مضنَّة أي ما يضنُّ به .

(٢) لا يعرف قائله ، والشاهد فيه مجيء مَقْبر في الشعر ، مع تحريك عينه بالحركات الثلاث ، وخلوه من التاء .

الراء ، وكذا المشراق ؛ وذكر أبو العباس بن الحاج معذَرة بفتح الذال وضمها ، والمشهور الكسر ، كما سبق في كلام المصنف وبهذا تكون هذه الأسماء ثمانية .

(ولم يجئ مفعُل سوى مَهلُك إلاّ مَعُون ومَكرُم ومألُك ومَيْسُر) - وهذا خلاف قول سيبويه قال : ليس في الكلام مَفعُل ، وإثباته قول بعض الكوفيين ، وقد سبق ذكر مهلك ، وقال :

٥٦٥ - بُثينَ الزمي لا ، إنَّ لا إنْ لَزِمتِه على كثرة الواشين ، أيّ مَعُونِ[1]

أي معونة ، وكذا قوله :

٥٦٦ - ☆ لِيَوْمِ رَوْعٍ أو فَعالِ مَكْرُمِ[2] ☆

وقول الآخر :

٥٦٧ - أبلغ النعمان عني مألُكاً أنه قد طال حبسي وانتظاري[3]

أي رسالة ، المألُك والمألُكة الرسالة ؛ وقرأ بعض القراء : ﴿ فنظرة إلى ميسُرة ﴾[4] . وخرّج ذلك كله على أن أصله مَفعُلة ، وقد سُمِع ذلك فيه ، فحذفت التاء .

---

(١) ، (٢) ، (٣) في المنصف ١ / ٣٠٨ : فأما قول الشاعر : بُثينَ الزمي لا .... البيت ، فمعون جمع معونة ، وليس بواحد .

قال : وكذلك قول الآخر :

لِيوم رَوْعٍ أو فَعالِ مَكْرُم

إنما هو جمع مَكْرُمة .

وكذلك قول الآخر :

أبلغ النعمان عني مألكا ... البيت .

فقد يجوز أيضا أن يكون جمع مألُكة ، وهي الرسالة ، أو يكون حذف الهاء ضرورة ، وهو يريدها .

(٤) البقرة : ٢٨٠ .

(**فصل)** : (يصاغ من الثلاثي اللفظ) ـ أي الاسم الثلاثيّ اللفظ كأسد وسبع .

(أو الأصل) ـ نحو : أفعى وقثاء .

(لسبب كثرته) ـ أي كثرة ذلك الاسم ، أي مسماه .

(أو محلّها) ـ أي محل الكثرة .

(مَفْعَلَة) ـ كما روي : الولد مبخلة مجبنة ، أي سبب كثرة البخل والجبن ، ونحو : مأسدة ومسبعة ومَفْعاة ومَقْثأة ، للأرض الكثيرة الأسود والسباع والأفاعي والقثاء .

(وقد يقال في المحل مَفْعُلة) ـ نحو ما حكى أبو عبيد في الغريب المصنف : مَزْبُلة ومَبْطُحة[1] ومقثُوة ، بالضم .

(ومَفْعَل[2]) ـ كمطبخ لمكان الطبخ ، ومرفق لبيت الخلاء .

(وأفعلَ فهو مُفْعِل) ـ نحو : أعشب فهو معشب ، وأبقل فهو مبقل .

(ونحو : مُثَعْلَبة ومُعَقْرَبة ومَعْقَرة نادر) ـ لبنائها من غير الثلاثيّ ، والأولان حكاهما سيبويه ، بفتح ما قبل الباء ، والميم المضمومة ، قالوا : أرض مثعلبة وأرض معقربة ، أي كثيرة الثعالب والعقارب ، وحكى أبو زيد الكسر على زنة اسم فاعل غير الثلاثيّ ، وحكى بعض اللغويين : مكانٌ مُعْقِرب ، بكسر الراء ، وأما الصدغ فمعقرب بالفتح لا غير ، وأما معقرة ، فمن العقرب ، بالرد إلى الثلاثيّ ، بحذف

---

(١) في (غ) : مطبخة .

(٢) زاد بعدها في النسخة المحققة من التسهيل : ومِفْعَل ، وإذا كانت ثابتة بالأصل ، تكون سقطت من نسخ الشرح ، ويكون التمثيل لها بمِرْفَق ، وهو بيت الخلاء .

البـاء ، وهو بفتـح الميم والقـاف وسكـون العين ؛ ولا يقـاس على هـذا لنـدوره ، فلا يقال : أرض مضفدعة .

(ويصـاغ لآلـة الفعـل الثـلاثيّ مثـال : مِفْعَـل) ـ كمِضْرَب ومِكْسَر ومِفْتـح ومِخْيَط .

(أو مِفعـال) ـ كمصبـاح ومِقْراض ومِفتـاح ؛ وقـد يُقصَر مِفعـال ، ومنـه مِخْيط ، ولا ينقاس ، لا يقال : مِصْبَح إلاّ في الشعر .

(أو مِفْعَلة) ـ كمكسحة ومرآة ومِسَلَّة .

(أو فِعال) ـ ومنه : سِراد في المِسْرَد ، وهو ما يُخرز به ولا يطَّرد .

(وشـذَّ بـالضم مُسْعُـط ومُنْخُـل ومُـدْهُن ومُـدُق ومُكْحُلَـة ومُحْرُضَـة[1] ومُنصُل[2]) ـ فضموا أولها وثـالثهـا ، والقيـاس كسر الأول وفتح الثـالث ، وقـالوا أيضـا : مُنْخَل بضم الميم وفتح الخـاء ، ومُـدَق ومُـدَقَّـة ومِحْرَضـة ، على القيـاس ، والمِحْرَضة إنـاء الحُرُض ، وهو الأشنـان ؛ ويقـال أيضـا : مُنْصَل ، بضم الميم وفتح الصاد ، وهو السيف .

☆ ☆ ☆

---

(١) في بعض نسخ التسهيل بالخاء المعجمة ، وفي الصحاح والقاموس المحيط بكسر الميم وفتح الراء .

(٢) في بعض نسخ التسهيل بالمعجمة : مُنْصُل ؛ والمنصل بضم الصاد المهملة وفتحها السيف ؛ وزاد بعدها في بعض نسخ التسهيل : وبالفتح : منارة ومنقل ومنقبة .

٦٠ ـ باب أسماء الأفعال والأصوات

وحكمه باسميتها جارٍ على مذهب البصريين ، ودليلُه تنوينُها ؛ وقال الكوفيون : هي أفعال ، نظراً إلى معناها ؛ وعلى الأول الأكثرون أنها اسمٌ لمعنى الفعل ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل للفظه .

(أسماءُ الأفعال ألفاظ تقوم مقامها[١]) ـ أي مقام الأفعال في الدلالة على معانيها وفي عملها .

(غيرَ متصرِّفةٍ تصرُّفَها) ـ أي تصرف الأفعال ، فلا تتصرف في نفسها ولا في معمولها ؛ بل تلزم ما وضعت عليه من لفظ ، ويتأخر[٢] المعمول .

(ولا تصرف الأسماء) ـ فلا تكون مبتدأ ولا فاعلاً ولا نحو ذلك مما يقع في الأسماء غيرها ؛ وأما قوله[٣]:

٥٦٨ ـ فَدَعَوْا : نزالِ ، فكنتُ أوّلَ نازلٍ وعلام أركبه إذا لم أنزلِ[٤]

---

(١) قال السيوطي في همع الهوامع ٢ / ١٠٥ وقولي : هي أسماء أحسن من قول التسهيل : هي ألفاظ ، لأنه يدخل فيه إنّ وأخواتها .

(٢) في (ز) : وتأخير المعمول .

(٣) سقطت من (د ، غ) .

(٤) البيت لربيعة بن مقروم الضبي ؛ قال المرزوقي في شرح الحماسة جـ ١ صـ ٦٢ وما بعدها : قوله : دَعَوا نزال أي صاحوا : نزالِ نزالِ .. والمعنى تنادَوا وقالوا : نزالِ فكنت أول النازلين ..

وفي أمالي ابن الشجري ٢ / ١١٠ : فعالِ المسمى بها فعل الأمر للمواجهة كنزالِ ونظارِ ومنَاعِ وحذَارِ وتَراكِ ودَراكِ هذه معدولة عن انزل وانظر وامنع واحذر واترك وأدرك وحكمها في اللزوم والتعدي حكم مسمياتها ، قال ربيعة بن مقروم الضبي : فدعوا نزال .. الخ والشاهد في قوله : فدعوا نزال .. قال المرزوقي : ويجوز أن يكونوا جعلوا نزالِ على التوسع هي المدعوّة وإن كانت دُعِيَ إليها ، =

فمن الإسناد اللفظيّ .

(وحكمها غالباً في التعدّي واللزوم والإظهار والإضمار ، حكمُ الأفعالِ الموافقتِها معنىً) - استظهر بغالباً على آمين ، فهو بمعنى استجب ، وهذا متعدٍّ نحو : اللهم استجب دعاءنا ، ولا يقال : آمين دعاءنا ؛ وبقيتها موافق فيما ذكر ، ولذا يتعدّى رُوَيد نحو : رُويدَ زيداً ، كما تقول : أمهل زيداً ؛ ولا يتعدى صه ، كما لا يتعدى اسكت . ويلزم إضمار الفاعل في هذين ونحوهما ، ولا يلزم في هيهات ونحوه ، ومن إظهاره :

٥٦٩ - فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ وأهلُه وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نواصله[1]

ونَصُّوا على أن اسم الفعل لا يعمل مضمراً ، فلا يُحمل كلامُه على ذلك ؛ وقول سيبويه في : زيداً فاقتله : إن شئت نصبته على عليك ، كأنك قلت : عليك زيداً فاقتله ، محمول على أنه تفسير معنى .

= ويشهد لهذا الوجه :

٥٧٠ - دُعيَتْ : نزالِ ولجَّ في الذعر

- زهير ديوانه ٨٩ - والشارح هنا جعل هذا من الإسناد اللفظيّ .

وفي همع الهوامع ٢ / ١٠٥ : وأما قول زهير :

☆ دُعيت : نَزالِ ولُجَّ في الذعر ☆

فمن الإسناد اللفظيّ . وصدره :

☆ ولنعم حشو الدرع أنت إذا ☆

(١) في شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٥ : هيهات اسم لبَعُدَ ، وإنما عدلوا عن لفظ الفعل لضرب من المبالغة ؛ فإذا قال : هيهات زيدٌ فكأنه قال : بَعُدَ جداً ، أو بعد كلَّ البعد ... وهو مبنيّ لوقوعه موقع الفعل المبنيّ ، وهو بعد ؛ ويقع الاسم بعدها مرفوعاً بها ارتفاع الفاعل بفعله ؛ لأنها جارية مجرى الفعل ، فاقتضت فاعلاً كاقتضائه الفعل ، قال جرير :

فهيهات هيهات العقيق ... البيت .

قال في الحاشية : والشاهد في البيت مجيء هيهات بمعنى بعد ، ورفع العقيق بعده على الفاعلية ، وكذلك خِلٌّ في الشطر الثاني . والشاهد هنا على إظهار فاعل هيهات في الشطرين . والبيت لجرير - ديوانه ٤٧٩ .

(ولا علامةَ للمضمر المرتفع بها) ـ أي لا يبرز معهـا المضمرُ مطلقـاً ، فتقول : صَه يا زيدُ ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، ويا هندُ ، ويا هندان ، ويا هنداتُ ؛ بخلاف الفعل ، فتقول : اسكتا واسكتوا واسكتي واسكُتْن .

(وبروزه مع شبههـا في عـدم التصرف دليلُ فعليتـه) ـ نحو : هَلُمَّ ، في لغـة تميم ، إذ يقولون : هَلُمِّي وهَلُمَّا وهَلُمُّوا وهلممن ؛ فهي عندهم فعل .

(وأكثرها أوامر) ـ نحو : صه ومه ودراك ، وما سيأتي .

(وقد تـدل على حـدَث مـاض) ـ نحو : هيهـات بمعنى بَعُـد ، وشتـان بمعنى افترق .

(أو حاضر) ـ نحو : أف أي أتضجَّر .

(وقـــد تُضمَّن معنى نفي أو نهي أو استفهـــام) ـ فمثـــال النفي مـــا حكى اللحيانيّ[1] عن الكسـائيّ ، أنه سمع أعرابيـاً[2] من بني عـامر يقول : إذا قيل لنـا : أبَقِيَ عندكم شيءٌ ؟ قلنا : همهام[3] ، أي لم يبق شيء ؛ وحكاه الكسائي عنهم باليـاء والميم[4] ؛ ذكر هذا ابن سيدة في المحكم ، وذكره أيضاً ابن جني في كتاب التعاقب من تأليفه[5] .

---

(١) أبـو الحسن علي بن حـازم ، كان في زمن الفراء ، قيـل : وكان أحفـظ النـاس للنـوادر عن الكسائي والفراء والأحمر .

(٢) في (د ، غ) : رجلاً ، وقد ضرب عليها في (ز) ووضع بدلها : أعرابياً .

(٣) في (د) : بجباح .

(٤) في (غ) : بالهاء والميم .

(٥) وفي لسان العرب ـ هم ـ : والهمْهيمُ الأسد ، وقد همهم ، قال اللحيـاني : وسمع الكسـائيّ رجلاً من بني عامر يقول : إذا قيل لنا : أبَقي عندكم شيء ؟ قلنا هَمْهامْ ، وهَمْهامْ يا هذا ، أي لم يبق شيء ... وقال ابن جني : هَمْهامِ وحَمْحامِ ومحماحِ اسم لفتًى مثل سَرْعـانَ ووشكانَ وغيرهمـا من أسماء الأفعـال التي استعملت في الخبر .

ومثال الاستفهام : مَهْيَم ؟ ومنه قوله عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف ، وقد رأى عليه أثر صفرة : « مَهْيَم » ؟[1] فقال : تزوجت يا رسول الله !

أي أحدث لك شيء ؟

(أو تعجب استحسان) ـ نحو :

٥٧١ ـ وا ! بــأبي أنتِ وفُــوكِ الأشْنَبُ   كأنمــا ذُرَّ عليـــه الـــزَّرْنَبُ[2]

(أو تندُّم) ـ نحو :

٥٧٢ ـ ســألتــاني الطــلاقَ إذْ رأتــاني   قــلَّ مــالي ، قــد جئتمــاني بنكر[3]
وَيْكأَنْ مَنْ يَكُنْ لـــه نشَبٌ   يُحْبَبْ ، ومن يفتقر يعش عيشَ ضُرِّ

فهذا تعجب تندم .

---

(١) بخاري نكاح ٧ ، مناقب الأنصار ٣ ، ٥٠ ؛ نسائي نكاح ٧٥ .

(٢) في المغني صـ ٣٦٩ : وا على وجهين : أحدهما أن تكون حرف نداء مختصاً بباب الندبة ، وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقيّ ؛ والثاني أن تكون اسماً لأعجب ، كقوله : وا ! . بأبي أنت .. الخ

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٩٨ : قاله راجز من رجاز تميم ، وتمامه :

☆ أو زنجبيل وهو عندي أطيبُ ☆

قال : والشاهد في : وا !. بأبي أنتِ .. حيث جاءت فيه وا بمعنى التعجب ، والجار والمجرور خبر مقدم ، وأنت مبتدأ مؤخر ، أي أنتِ مفداة بأبي ، وفوك مبتدأ ، والأشنب صفته من الشنَّب وهو حدة الأسنان ، وقيل : البرودة والعذوبة ؛ والخبر قوله : كأنما ذُرَّ عليه الزرنب ، وهو نبت طيب الرائحة .

(٣) في الدرر ٢ / ١٣٩ وما بعدها : استشهد به على أن أسماء الأفعال ترد للتندم ، والبيت من شواهد سيبويه والرضي ؛ قال البغداديّ : على أن ويْ كأن عند سيبويه والخليل مركبة من وَيْ التعجبية وكأن المخففة من المثقلة ، وهذان البيتان من جملة أبيات لزيد بن عمرو بن نفيل القرشيّ .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٩٩ : قال سيبويه : سألت الخليل عن الآيتين : ﴿ وي كأنــه لا يفلـح الكافرون ﴾ القصص : ٨٢ ، ﴿ وَيْكَأَنَّ الله يبســط الرزق لمن يشـــاء ﴾ القصص : ٨٢ ، فزعم أنها وَيْ مفصولة من كأن ، ويدل على ما قاله قول الشاعر :

☆ وَيْ كأنْ من يكن له نشب .. ☆ الخ .

(أو استعظام) ـ ومنه قوله عليه السلام لأبي طلحة : « بخٍ بخٍ ، ذلك مالٌ رابح » ؛ قال ابن[1] دريد : معنى بخٍ تعظيم الأمر وتفخيمه .

(وقد يصحب بعضَها لا النافية)[2] ـ [نحو : لا لعاً]

(فمنها لخُذْ : ها وهاءَ مجردَين) ـ أي من كاف الخطاب ، فتقول : ها يا زيد ، ويا هند ، ويا زيدان ، وياهندان ، ويا زيدون ، ويا هندات ، وكذلك هاءَ بالمدِّ .

(ومتلُوَّين[3] بكاف الخطاب بحسب المعنى) ـ نحو : هاكَ هاكِ هاكما هاكم هاكُنَّ ، وهاءَكَ وهاءَكِ وهاءكما وهاءكم وهاءكن[4] ؛ قال الفراء : وإلحاق الكاف لغة بني ذبيان .

(وتخلفه[5] همزةُ هاءَ مصرَّفةً تصريفه) ـ أي تخلفُ الكافَ الهمزةُ مصرَّفةً

---

(١) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد صاحب الجمهرة والاشتقاق والمقصورة الدريدية ، توفي بالبصرة سنة ٣٢١ هـ .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من نسخ التحقيق ، وقد وردت بالنسخة المحققة من التسهيل صـ ٢١٠ ومثل لها المصنف بقولهم : لا لعاً ، أي لا إقامة .

وفي همع الهوامع ٢ / ١٠٦ : « وقد تُضَمَّن نَفْياً ، كقولهم : همهام بمعنى فَنِيَ ـ أي لا شيء ـ أو بلا النافية كقولهم : لا لعاً له ، أي لا إقالة » .

وفي ارتشاف الضرب صـ ١١٧٠ من أسماء الأفعال : ... ودع ، ولا يخاطب بها إلاَّ العاثر ، فيقال له : دع أي قم وانتعش ، وقد تنون فيقال : دعاً ، ويقال : دعدعًا ؛ ولعاً للعاثر بمعنى دع .

وفي كتاب قطرب ـ أبي علي محمد بن المستنير المتوفى سنة ٢٠٦ هـ ـ : ويقال : دع دع ، ويقال : لعاً لعاً بك ، ولعًّا لك بالتشديد ؛ ودَعْ دعاً تريد دع دع ، ويقال : دعدعت بالرجل أدعدع به دعدعةً إذا قلت له : دع دع ؛ ولعلعت به لعلعةً إذا قلت له : لعاً لعاً ؛ ولا يستعمل لعاً ولا دعدعاً إلاَّ منونين .

(٣) في (ز) وفي النسخة المحققة من التسهيل : ومتلوّي كاف الخطاب .

(٤) في (د ، ز) لم يذكر من أمثلة المدودة غير مثال كاف المخاطب والمخاطبة ، ثم قال : وكذا الباقي .

(٥) في بعض نسخ التسهيل : وتخلفها .

تصريف الكاف بحسب المعنى ، نحو : هاءَ هاءِ هاؤما هاؤم هاؤنَّ ، وهي أفصح اللغات ، وبها جاء القرآن ، قال تعالى : ﴿ هاؤم اقرؤوا كتابيه ﴾[1] ، وهي في هذه اللغات اسم فعل ، لاستكنان الضمير فيها استكنانه في أسماء الأفعال ؛ ومن العرب من يجعلها فعلاً فيقول : هاءَ يا رجل ، هائي يا امرأة ، هائيا يا رجلان أو يا امرأتان ، هاؤوا يا رجال ، هائنَّ يا نساء ، حكاه الأخفش .

وقد[2] يقال : هَأْ وهاءِ مصرَّفَين مع المخاطب تصريفَ خَفْ ودَارِ ، ويقول المخاطب بها : ما أهاءُ وما أُهاءُ ، أي ما آخذ وما أُعْطى[3] .

(ومنها لأَحْضِرْ أو أقْبِل هَلُمَّ الحجازية)[4] ـ نحو : ﴿ قل هَلُمَّ شهداءَكم ﴾[5] أي أحضروهم ، فيتعدَّى[6] كأحضر ، وقال تعالى : ﴿ هَلُمَّ إلينا ﴾[7] أي أقبلوا ، فعُدِّيتْ بإلى كأقبل ؛ ومنهم من يُعدِّيها باللام نحو : هلم للثريد ، وقالوا أيضاً : هلم الثريدَ أي ائتِه .

واحترز بالحجازية من التميمية ، فهي عندهم فعل ، لاتصال الضمائر بها ، على حدِّ اتصالها بالأفعال ، فتقول : هلمَّ يا رجلُ ، وهلمِّي يا امرأة ، وهَلُمَّا يا رجلان أو يا امرأتان ، وهلمُّوا يا رجال ، وهلممن يا نساء ؛ وأما الحجازيون فلا يفعلون ذلك ، بل تكون بلفظ واحد للجميع ، لأنها عندهم اسم فعل .

---

(١) الحاقة : ١٩ .

من (٢) إلى (٣) سقط من المساعد ، ومن بعض نسخ التسهيل ، وثبت في النسخة المحققة من التسهيل ، ويظهر أنه من عبارات الشرح .

(٤) في (ز) : احضُر بضم الضاد ، وبعدها في بعض نسخ التسهيل : وقد تفتح لامها ، ويظهر أنه اقتباس من عبارات الشرح ، وسيأتي عند ذكر التركيب .

(٥) الأنعام : ١٥٠ .

(٦) أي هَلُمَّ .

(٧) الأحزاب : ١٨ .

وهي مركبة عند الجمهور ؛ ثم قال البصريون منهم : مركبة من هاء التنبيه ولَمَّ من قولهم : لَمَّ اللهُ شَعثَه جمعه ، والمعنى : اجمع نفسك إلينا ، فحذف ألف ها تخفيفاً لكثرة الاستعمال ؛ وقال الفراء : مركبة من هل للزجر ، وأُمَّ بمعنى اقصد ، فألقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذفت[1] ؛ ويَدُلُّ للبصريين قولهم : هَالُمَّ ، ذكره في البسيط .

(ولقدِّم أو عَجِّل أو أقبل حَيَّهَل[2]) - وهي مركبة من حي بمعنى أقبل ، وهل بمعنى عجِّل ، وعند التركيب تكون بمعنى ماذكر ، فتتعدَّى بنفسها ، ومن كلامهم : حيَّ هلا الصلاة ، وبالباء[3] كعجِّل ، وبإلى كأقبل ؛ وتفرد ، ومنه : حيَّ على الصلاة ، قال الصفَّار : ولا يصل بنفسه حينئذ ؛ ويقال : هَلا[4] الثريدَ وإلى الثريد ؛ ويقال : حيَّهَل وحيَّهْل ، وقد ينوَّنان[5] ، ومنه : إذا ذكر الصالحون فحيَّهَلاً بعُمَر ، أي ائت ، وحيَّهْلا بإثبات الألف وصلاً ووقفاً بغير تنوين .

---

(١) أي الهمزة .

(٢) زاد بعد هذا في النسخة المحققة من التسهيل ص٢١١ : « وحَيَّهَلَ ، وحَيَّهلاً ، وحَيَّهْلَ ، وبتنوين أيضا » ، وأشار في الهامش إلى سقوط هذه الزيادة من بعض نسخ التسهيل ، ومن نسخ المساعد ، ويظهر أن هذه الزيادة من عبارات الشرح .

(٣) أي وتتعدَّى بالباء

(٤) في (د ، غ) : هل الثريد .

(٥) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٩٦/٣ : وقالوا : حَيَّهلاً بالتنوين ، وحَيَّهلاَ بالألف بلا تنوين ، وهي مركبة من حيّ بمعنى أقبل ، وهل التي للحث والعجلة ، لا التي للاستفهام ، فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير كخمسة عشر ، كذا في الفارضي : وذكر بعضهم أن لام حيهل تسكن وتفتح ، وأن هاء حيهلاً بالتنوين ، وحيهلاَ بالألف تفتح وتسكن ، وأن الألف بدل التنوين وقفاً ، وأنها قد تثبت وصلاً ؛ وعن قول الأشموني : « وحيهل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل » قال : هو بمعنى الأول متعدٍّ بنفسه ، وبمعنى الثاني متعدٍّ بعلى ، وبمعنى الثالث متعد بالباء أو بإلى : وقد تفرد حيّ من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويُعَدَّى بعلى ، وبمعنى ائت ويعدَّى بنفسه ، كما في الدماميني .

(ولأمهل تَيْدَ ورُوَيْدَ) ـ فتقول : تَيْدَ زيداً ، ورُوَيْدَ زيداً ، أي أمهله[1] ، وقال الفارسيّ : تَيْدَ من التؤدة ، فالفاء أبدلت تاء ، والعين همزة أبدلت منها الياء لزوماً ، كما حكى سيبويه من قول بعضهم : بيس ؛ ورُوَيْدَ عند البصريين تصغير إرواد تصغير ترخيم ، وعند الفراء تصغير رود بمعنى المَهَل : ويدل للبصريين تعدّيه ، ولو كان بمعنى المَهَل لم يتعدَّ[2] .

(مالم يُنصَبْ[3] حالاً) ـ نحو : ساروا رُوَيْداً ، فهو حال من ضمير المصدر ، والتقدير : ساروا أي السيرَ في حال كونه رويداً ، وأضمر لدلالة سار عليه ، نحو : من كذَب كان شَرًّا له ، أي كان هو ، أي الكذب .

(أو مصدراً نائباً عن أَرْوِدْ مفرداً[4] ، أو مضافاً إلى المفعول) ـ نحو : رويداً[5] زيداً ، ومن إضافته إلى المفعول قولهم : رويدَ نفسه ، أي دع نفسه ، ويضاف أيضاً إلى الفاعل نحو قولهم : رويدك زيداً ، ويحتمل غير ذلك : والمبرد يمنع النصب به لتصغيره ، والفارسيّ أجازه ، واستعمل تيدَ أيضاً مصدراً : وحكى البغداديون : تَيْدَكَ زيداً ، وهو محتمل .

(أو نعتاً لمصدرٍ مذكورٍ) ـ نحو : ساروا سيراً رويداً .

---

(١) في الهمع ١٠٥/٢ : ورويدَ وتَيْدَ ، وكلاهما بمعنى إمهل ـ هكذا بالهمزة المكسورة ـ وقد يردان مصدرين معربين نحو : رويدك وتيدك ورويد زيدٍ ؛ وفي الارتشاف لوحة/١١٧١ : فتيْد بمعنى امهل ، وحكى البغداديون : تيدك زيداً ، فاحتمل أن يكون مصدراً والكاف مجرورة ، واحتمل أن يكون اسم فعل ، والكاف للخطاب ؛ ويظهر من كلام ابن مالك أنها لاتكون إلاّ اسم فعل .

(٢) وفي شرح الألفية لابن عقيل ٣٠٤/٢ بتصرف : ومنها مايستعمل مصدرا واسم فعل كرويدَ فإن انجّر مابعدها فهي مصدر نحو : رويدَ زيدٍ ، أي إرواد زيد ، أي إمهاله ، وهو منصوب بفعل مضر ، وإن انتصب فهي اسم فعل نحو : رويدَ زيداً ، أي أمهل زيداً .

(٣) في (د) : ينتصب .

(٤) في (د) : مركبا .

(٥) في (ز) : رويدك زيداً ، ويحتمل غير ذلك . وهو تكرار سيأتي ذكره .

(أو مقدَّرٍ) ـ وعليه خرج أكثر المعربين : ساروا رويداً ، والتقدير عندهم : سيراً رويداً ؛ وماسبق من الحالية هو قول سيبويه ، وهو الصحيح .

(ولأسرِعْ هَيْتَ وهَيَّت وهَيَّا وهِيَّا[1] وهَيْك وهيَّك[2]) ـ ونحو تفسيره بأسرِعْ تفسير بعضهم له بأقبل أو ائت أو فَعال ، وقيل : معنى هيتَ لك جئت لك ؛ والمعروف ماتقدَّم ، والكاف اللاحقة له حرف خطاب ، واللام في لك للبيتين ، مثلها في : سقيا لك ، أي لك أعني .

(ولِدَعْ بَلْهَ وكذاك) ـ نحو : بَلْهَ زيداً ، قال سيبويه : أي دَعْ زيداً ؟ ويخفض مابعدها نحو : بَلْهَ زيدٍ ، فتكون مصدراً عند سيبويه ، وحرف جرّ عند الأخفش ، ذكره في الاستثناء ؛ وحكى بعض اللغويين النصب بكذاك ، ومنه قول جرير :

٥٧٣ ـ يَقُلْنَ ، وقد تلاحقَت المطايا كذاك القولَ إنَّ عليك عينا[3]

---

(١) في (د) : وهَيا ، وفي (ز) : وهِيا ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ؛ قال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٩٦/٣ : وهيا بفتح الهاء وكسرها ، مع تشديد الياء فيهما .

وفي الهمع ١٠٥/٢ : وهيت بفتح الهاء وكسرها وضمها ، وهيه بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما ، وكلاهما بمعنى أسرِعْ ، وقد قرئ قوله تعالى : ﴿ قالت هيت لك ﴾ بالأوجه الثلاثة .

(٢) في (د) : وهياك ؛ وفي الارتشاف لوحة /١١٧١ : وهيت أي أسرِعْ وعَجِّلْ ، وقال صاحب اللباب : هيت اسم فعل معناه : جئت لك ، وبني لوقوعه موقع الماضي ، فعلى هذا يكون خبراً لا أمراً ، ثم قال : وتكون بمعنى الأمر ، وفيها لغات : هَيْتَ وهَيَّتَ وهِيتَ وهِيتُ وهَياء وهِياء وهَيْكِ وهِيك ؛ وفي كتاب الفرق لقطرب : وتقول في حَثِّ الإنسان تشبيها بسوق البهائم : هَيَا هيا ، وهَيَّا هَيَّا ، قال الشاعر ـ ابن ميادة :

٥٧٤ ـ وقد دجا الليل فهيّا هيّا مادام فيهنَّ فَصيلٌ حَيّا

والذي في سيبويه ٢٧/١ ، ٢٨ :

لَتَقْرُبِنَّ قَرَباً جُلْذِيَّا مادام فيهنَّ فَصيلٌ حَيَّا
فقد دجا الليل فهَيَّا هَيَّا

قال في الحاشية : دجا الليل أظلم ، وهيا هيا زجر لها وتصويت ، بكسر الهاء وفتحها .

(٣) وفي لسان العرب ـ لحق :

أي دع القولَ ، وهي مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة ، والكاف بعدها للخطاب .

(ولاسْكُتْ صَهْ) ـ قال في البسيط : وهي في الأصل صوت استعمل استعمال أسماء الأفعال ؛ وفسَّره بعضهم باكْفُفْ ، ورُدَّ بعدم تعدِّي صه ؛ ويجوز كون صه كآمين ، مما جاء على غير الغالب ، كما سبق ذكره ، وسيأتي مثله ، وكسرت أيضاً بلا تنوين[1] وبه .

(ولا نكفف إيها ومَهْ) ـ وهذا التفسير أولى من قول بعضهم : إنما هي بمعنى اكفف ، لما سبق في صه ، وفيه ذلك البحث ؛ وفسَّر بعضهم مه باسكت ؛ ومن العرب من يترك تنوين إيها فيقول : إيهْ ومَهْ مبنية على السكون ؛ ومنهم من يكسر بلا تنوين وبه[2].

(ولحدِّث[3] إيهْ) ـ وهي ساكنة ، ومنهم من يكسر مع التنوين ودونه[4]،

أقول وقد تلاحقت المطايا كذاك القولَ إنَّ عليك عينا

كذاك القول أي ارفق وأمسك عن القول ... والشاهد في قوله : كذاك القول بمعنى دع القول ، والبيت لجرير ـ ديوانه ٥٧٩

(١) أي صَهِ وصَهٍ ، وفي الارتشاف لوحة ١١٦٩/ : مَهْ انكفف ، وصَهْ اسكت ، وقد تُكسر هاؤهما منونةً وغير منونة ، فتقول : مَهِ وصَهِ ومَهٍ وصَهٍ .. ويقال : صاهْ بألف بين الصاد والهاء ، والهاء ساكنة ، ويقال : صهصيت أصَهْصِي صَهْصَاةً إذا قلت : صه .

(٢) فيقول : إيهِ وإيهٍ ؛ وفي الارتشاف لوحة ١١٧٣/ : وإيهاً وهيهاً ، ومن العرب من يقول : إيهَ فلا ينوِّن ، ومعناه طلب الكف عن فعل ، فإذا قلت : إيهاً قلت : أيَّهْتُ به أوَيِّه تأيُّهاً ؛ وإيهِ ، ومن العرب من لا ينون ، فيقول : إيهِ ، ومعناه : زِدْ أو حدِّث ، وقال قطرب : وقالوا في زجر الخيل : إيهِ إيهِ وقد أيَّه بها ، ولا يستعمل مفعول بعده ، وقد استعمله بعض الشعراء المولدين فقال :

☆ إيهِ أحاديثَ نعمانٍ وساكنه ☆

وما أظنه يصح . انتهى .

(٣) ، (٤) انظر مانقل عن الارتشاف في الحاشية السابقة ، وقال الأشموني ١٩٦/٣: ووَيْها بمعنى أغرِ ، وإيه بمعنى امض في حديثك ؛ قال الصبان في حاشيته : وويها بالتنوين لزوما ، كما في الفارضي ، وأغرِ بقطع الهمزة لأنه من أغريت ، وإيه بكسر الهمزة والهاء وفتحها ، وتنون المكسورة .

٥٧٥ ـ

وقال الصفار[1] البَطَلْيَوْسيّ : إنه بمعنى حدِّث أو زِدْ ، لكن استعمل لازماً ، لايقال : إيهِ كذا . انتهى . وفي البسيط أن التنوين يلزم إيهٍ على مذهب سيبويه ، وأن اللغويين نقلوا إيهِ .

(ولأغْرِ وَيْها) ـ يقال : غَرِيَ[2] بكذا يَغْرَى غَراء بالمدّ لصق ، والمد شاذ ، والإغراء التسليط ، وهو راجع لمعنى اللصوق ، فمعنى وَيْها تسلَّط[3] ، وبعضهم يقول : هو اسم لانزجر أو اغر ؛ وقال ابن درستويه : إنما هو حَضٌّ لاغير ، ولايكون زجراً .

(ولا ستجبْ آمين وأمين) ـ بالمدّ والقَصْر ، وفيه أيضاً الإمالة وتشديد الميم .

(ولارفُق بَسٍّ) ـ قال أبو عبيدة : يقال : بسبست الإبل وأبسيت لغتان إذا زجرتها وقلت لها : بس بس .

(ولِقَرْقِرْ قَرْقار) ـ قال أبو النجم :

☆ قالت له ريح الصَّبا قرقارِ[4] ☆

---

(١) الصفار هو أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح الصفار المتوفي سنة ٣٤١ هـ ـ نزهة الألباء ـ وأما البطليوسيّ فهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد المتوفى سنة ٥٢١ هـ ، فلعل العبارة فيها سقط واو العطف بين الصفار والبطليوسي ، ولعله صفار غير هذا .

(٢) في (د) : غرا

(٣) في (د) : تسليط

(٤) قال الأشموني في تنبيهاته ١٦٠/٣ : ادعى سيبويه سماع اسم فعل الأمر المبني على الكسر من غير الثلاثي ـ فَعالِ ـ شذوذاً كقرقار من قرقر في قوله :

☆ قالت له ريح الصبًا قرقارِ ☆

أي صَوِّتْ .

(1)أي قالت للسحاب : قَرْقِرْ ، أي صَوِّتْ ، ويقال : جرجار[2] بمعنى قرقار ، حكاه ابن خالويه ؛ وقال المبرد : قرقار[3] حكاية صوت كغاق ، والأول قول سيبويه .

(ولبَعُدَ هيهات) ـ والحجاز يفتح التاء ، وأسد وتميم تكسر ، وبعضهم يضم ، وقرئ بهنَّ ، وذُكر فيها ستة وثلاثون وجهاً[4] ، وعلى الفتح تكتب هاء ، وعلى الكسر تاء ، وعلى الضم ، قال الفارسي : تكتب تاء ، وقال ابن جني : هاء[5] .

(ولسَرُع سرعان ووشكان مثلَّثَيْن) ـ فيُضَم أوَّلُ كُلٍّ منهما ويُفتَح ويُكْسَر ، والثاني منهما ساكن ، وقالوا في وُشكان بضم[6] الواو أُشْكان ، بقلب[7] الهمزة واواً ، ويستعمل سرعان خبراً محضاً ، وخبراً فيه معنى التعجب ، ومنه قولهم : سرعان ماصنعتُه كذا ، أي ماأسرع ماصنعتَه ؛ ويقال : وشك يَوشُك وشكا سَرُع ، ويقال : قَرُبَ ، ومنه : يُوشك للمقاربة ، ويستعمل وشكان مصدراً نحو : عجبت من وشكان ذلك ، أي سرعته .

من (1) إلى (3) سقط من (غ) .

(2) في (ز) : حرحار بالمهملتين .

(4) قال الأشموني في تنبيهاته ١٩٩/٣ : وحكى الصغاني فيها ستًّا وثلاثين لغة : هَيْهاه وأَيْهاه وهيهات وأيهات وهيهان وأيهان ، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته ، وكل واحدة منونة وغير منونة ، فتلك ست وثلاثون ؛ وحكى غيره : هيهاك وأيهاك وأيهاء وأيهاه وهيهاء وهيهاه . انتهى قال الصبان في حاشيته : فجملة اللغات اثنتان وأربعون .

(5) زاد في المتن بالنسخة المحققة من التسهيل بعد هيهات : وأيهات محركين مطلقاً بتنوين ودونه ، وأيهان وأيهاء وأيهاك ، وقد سقطت هذه الزيادة من نسخ التحقيق الثلاث ، ويظهر انها من عبارات الشرح ، كما يبدو في التعليق بالحاشية السابقة .

(6) في الارتشاف لوحة ١١٧٦/ : ووشكان مثلثة الواو ، ومعناه سَرُع وقيل : قَرُب ، ويقال : وشَك يَشِكُ وَشْكاً ، ويوشك من أفعال المقاربة ماضيه أوشك ، ويقال في : وشكان أشكان ، وفي مصدر وشَك أُشْكاً بإبدال الهمزة المضمومة واواً ، والشين في وشكان ساكنة على كل حال .

(7) في (د) : بقلب الواو همزة ، والمقصود من عبارة التحقيق قلب همزة أُشكان واواً في وُشكان .

(ولافْتَرقَ : شَتَّان) ـ وعلى هذا لايكتفي باسم واحد ، فلا يقال : شتَّان زيد ، كما لا يقال : افترق زيد ، بل شتان زيد وعمرو ؛ وفسَّره بعضهم ببَعُدَ ، وعلى هذا يكتفي بالواحد ، ويجوز : شتان مابين زيد وعمرو ، وأنكره الأصمعي ، وفي البسيط : أجازه الأصمعي ، ومنعه الأكثرون . انتهى . وهو خلاف المعروف ؛ وأصله البناء على السكون ، وحرك لالتقاء الساكنين بالكسر على الأصل فيه ، وبالفتح للتخفيف .

(ولأبطأ بطآن) ـ وفسَّره بعضهم بَبُطؤَ ، يقال : بُطْآن هذا الأمر ، وبُطْآن ذَا خُروجاً ، وفيه معنى التعجب .

(ولأعجب : واهاً ووَيْ[1]) ـ قال الشاعر :

٥٧٧ ـ واهاً لسلمى ثم واهاً واها هي المنى لو أننا نلناها[2]

أي أعجب ؛ وقال تعالى : ﴿ وَيْ كأنَّ اللّهَ يبسُط الرزقَ لمن يشاء ﴾[3] قال الأخفش : أي أعجب لأن الله ، فالكاف عنده للخطاب ، وقال الخليل وسيبويه : هي وَيْ دخلت على كأنَّ للتشبيه ؛ وذكر المصنف في الكافية الشافية لهذا المعنى : وا أيضاً ومنه :

مكرر٥٧١ وا !. بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ

كأنما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ[4]

---

(١) زاد بعدها في النسخة المحققة من التسهيل ص٢١٢ : ووَا ، وسيأتي ذكره في الشرح .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٧٠/١ : قاله أبو النجم ، قاله الجوهريّ ، وقيل : قاله رؤبة ، وليس بصحيح ؛ وروايته : واهاً لرَيَّا .. وفي رواية : واهاً لليلى .. قال : واهاً كلمة يقولها المتعجب ، وفي جـ٣ ص١٧ ، ١٩٨ : والشاهد في واهاً فإنه بمعنى أَعْجَبُ .

(٣) القصص :٨٢ ، وقد سبق الحديث في الآيتين : ﴿ ويكأن الله .. ﴾ ﴿ ويكأنه لا يفلح الكافرون ﴾ .

(٤) سبق تخريج الشاهد من المغني ص٣٦٩ وشرح شواهد العيني على الأشموني والصبان ١٩٨/٣

وقال في شرح الكافية إنَّ وَيْ وواهاً أكثر من وا .

(ولأتوجَّع : أوَّه) ـ وهذه على اللغة المشهورة فيها ، ويقال : أوّة وأوتاه[1] .

(ولأتضجَّر : أف[2]) ـ وفي البسيط : معناه : الضَّجَر ، وقيل : أضْجَر ، وقيل : ضجرت ، وذكر فيها لغات كثيرة تقارب الأربعين .

(مالم يؤنث بالتَّاء فينتصب مصدراً[3]) ـ يقال في الدعاء على الشخص : أُفَّةَ وتُفَّةَ ، فينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل نحو : عَقْراً .

(وقد يُرفع) ـ وهو أيضا على معنى الدعاء كالمنصوب ، وهو مبتدأ محذوف الخبر .

(ولأتكرّه : إخّ وكِخّ)[4] ـ ومنه الخبر ، أن الحسن أخذ تمرة من تمر الصدقة ، فجعلها في فيه ، فقال له رسول الله ﷺ : « كخّ كخّ »[5] ، حتى ألقاها من فيه .

---

(١) في حاشية الصبان عند قول الأشموني ٣ / ١٩٧ : كأوَّه بمعنى أتوجع ، قال : فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء (أوَّهْ) ، ومنها (أوْهِ) بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء ، (وآه) بقلب الواو ألفاً ، (وآوه) بفتح الهمزة ممدودة ، وكسر الواو مشدَّدة ومخففة وسكون الهاء ، (وأوَّهِ) بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء ، وقد تمد الهمزة في هذه .

(٢) زاد بعدها في النسخة المحققة من التسهيل ص٢١٢ : « وأُفّ مُمالاً ، وأفّ مثلَّث الآخر ، بتنوين ودونه » وقد اضطربت نسخ التسهيل في رواية هذه العبارة والتي بعدها ، وخلط بعضها بين المتن والشرح .

(٣) في هذه العبارة والتي قبلها اضطراب في نسخ التسهيل ، والذي جاء بالنسخة المحققة من التسهيل ، تلفيقاً من هذه النسخ : « ويؤنث بالتاء وينون ، جارياً مجرى مصدر أبدل من فعله لفظاً » .

(٤) في الهمع ١٠٦/٢ : وإخّ وكخّ بكسر الهمزة والكاف ، وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى أتكرَّه ، وفي الصبان على الأشموني ٢٠٨/٣ : وفي القاموس جواز تخفيف الخاء ، وجواز تنوينها ، وجواز فتح الكاف .

(٥) بخاري ـ زكاة /٦ ، جهاد /١٨٨ ، الدارمي ـ زكاة /١٦ .

(ولأُجيب : هاء) - فهذه كلها من قوله : واهاً إلى هاء بمعنى الفعل المضارع ، وكذا بَجلْ ومامعه في أحد الوجهين ، وهي أكثر مما جاء بمعنى الماضي ، والذي للأمر أكثر من الذي بمعنى المضارع .

(ولأكتفي : بَجَلْ[1] وقط[2] وقد في أحد الوجهين) - والوجه الآخر كونها بمعنى حَسْب ، فلا تكون اسمَ فِعْل ، فعلى الأول تقول : بَجَلْني وقَطْني وقَدْني ، فتأتي بنون الوقاية ، والمعنى يكفيني ؛ وعلى الثاني تحذف النون وتصل بها الياء ، كما تقول : حسبي ، وقد اجتمع الوجهان في قوله :

☆ قَدْنِيَ من نصر الخُبَيْبَيْن قَدِي ☆[3]

- ٥٧٨

---

(١) وفي الارتشاف لوحة ١١٧٤/ : وبَجَلْ حرف بمعنى نعم في الطلب والخبر ، واسم فعل بمعنى أكتفي ، وتلحقها نون الوقاية نحو : بَجَلْني ، واسم فعل بمعنى حَسْب فلا تلحقها نون الوقاية ، قال :

☆ ألا بَجَلِي من الشراب ألا بَجَلي ☆

- ٥٧٩

وفي المغني ١١١/١ : بَجَلْ على وجهين : حرف بمعنى نعم ، واسم ، وهي على وجهين : اسم فعل بمعنى يكفي ، واسم مرادف لحَسْب ، ويقال على الأول : بَجَلْني ، وهو نادر ، وعلى الثاني : بَجَلي ، قال :

ألا إنني أُشْرِبْتُ أسودَ حالكاً ألا بَجَلي مِنْ ذا الشَّراب ألا بَجَلْ

(٢) في الارتشاف لوحة ١١٧٠/ : وقطْ وقدْ بمعنى واحد ، قيل : الدال بدل من الطاء ، وقيل : منقولة من قد الحرفية ، فإذا انتصب ما بعدها كانا اسمي فعل ، تقول : قط عبدَ الله درهمٌ ، وقد زيداً درهمٌ ، وهما مبنيان على السكون ، وتلحقها نون الوقاية ، فتقول : قطني وقدني ؛ وحكى الكوفيون أن من العرب من يقول : قط عبدِ الله درهمٌ ، وقد عبدِ الله درهمٌ ، بجرِّ عبد الله وإضافة قط وقد إليه ، وإعرابها مبتدأين ، ودرهم الخبر ، ومعناهما حَسْب ، فإذا انتصب مابعدهما فهما اسما فعل ، ومعناهما لينكف ؛ وقال في البسيط : قَطْكَ اسم بمعنى حَسْب أي اكتف ، وهي ساكنة الطاء مفتوحة القاف ، وإذا أضفته إلى نفسك قلت : قَطْني وقَطِي وقَطِ بالكسر ليدل على الياء ، وإذا أضفته إلى غيرك قلت : قَطْكَ وقطْكِ [وقطْكما] وقطْكم وقطْكنَّ . انتهى .

(٣) في المغني ١٧٠/١ : قد على وجهين : حرفية وستأتي ، واسمية ، وهي على وجهين : اسم فعل وسيأتي ، واسم مرادف لحَسْب ، وهذه تستعمل على وجهين : مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ، ولكثير من الحروف في وضعها ، ويقال في هذا : قدْ زيد درهمٌ ، بالسكون ، وقَدْنِي بالنون ، حرصاً على بقاء السكون ، لأنه الأصل فيا يبنون ، ومعربة وهو قليل ، يقال : قَدُ زيدٍ درهمٌ ، بالرفع ، كما يقال : حَسْبُه درهمٌ ، بالرفع ، وقَدِي درهمٌ ، بغير نون ، كما يقال : حَسْبي ، والمستعملة اسمَ فعل =

(ومنها) - أي من أسماء الأفعال ، وهذا النوع يسميه النحويون بالإغراء ، وهو في اصطلاحهم وَضْعُ الظرف أو الجار والمجرور موضع فعل الأمر ، ولم يأت منه في الخبر إلاَّ قول بعضهم : إليَّ ، وقد قيل له : إليك أي تنَحَّ .

(ظروف) - وفي بعض النسخ : « وشبهها[1] » ، وهو حسن ، فسيأتي أن منها ما هو جار ومجرور ، والنسخة الأخرى جارية على اصطلاح كثير من النحويين في إطلاق الظرف على مايشمل الجار والمجرور ، ومايتبادر من مفهوم الظرف .

(كمكانَك بمعنى اثبُتْ) - وقول من فسّره بتأخَّرْ يرجع إلى ذلك ، وحفظ الكوفيون تعدِّيه ، قالوا : مكانك زيداً ، أي انتظرْ .

(وعندك ولديك ودونك بمعنى خُذْ) - فتكون متعدِّية نحو : عندك زيداً ، وكذا الآخران ؛ وحكى الإغراءَ بلدَيك الجوهريّ .

(ووراءَك بمعنى تأخَّرْ) - وبعضهم يفسِّره بتلَفَّتْ ، وتفسيره بانظر شرح معنى .

= مرادفة ليكفي ، يقال : قَدْ زيداً درهمٌ ، وقَدْني درهم ، كما يقال : يكفي زيداً درهم ، ويكفيني درهمٌ ، وقوله :

قَدْنِيَ مِنْ نصر الخُبيبَيْن قَدِي ليس الإمامُ بالشحيح الملحد

تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء ، وأن تكون اسمَ فعل ، وأما الثانية فتحتمل الأولَ وهو واضح ، والثاني على أن النون حذفت للضرورة ، ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للإطلاق ، والكسرة للساكنين .

وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المُثْبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، وهي معه كالجزء ، فلا تفصل منه بشيء إلاَّ القسم كقوله :

☆ أخالدَ قَدْ واللهِ أوطأت عَشْوةً ☆

(١) في النسخة المحققة من التسهيل ص٢١٢ : « ومنها ظروف وشبهها جارَّةً ضمير مخاطب كثيراً ، وضمير غائب قليلا ... »

(وأمـامَـك بمعنى تقـدَّم) ـ وبعضهم يقول : تلَفَّتْ ، وقول بعضهم : تبصَّرْ أو تخَوَّفْ شرح معنى .

(وإليـكَ وإليَّ بمعنى[1] تنَـحَّ وأتنَحَّى) ـ فتنَـحَّ يرجـع إلى إليـكَ ، وأتنَحَّى يرجع إلى إليَّ ، يقـال : إليـكَ[2] ، فتقـول : إليَّ[3] ، ويُفسَّر بمـا ذكر المصنف ، وبعضهم يقول : تنحَّيْت ، وهـذا كلـه على قول البصريين ؛ وفسَّر الكوفيـون وابن السكيت إليك بأمْسِكْ ، فجعلوه متعـدِّيـاً ، تقول : إليـك زيـداً ، أي أمسكـه ، وليس بمحفوظ من كلام العرب ، وقد أولع بتعدِّيه شعراء الأندلس .

(وعليكَ وعليَّ وعليـه بمعنى الزَمْ وأَوْلِني وليلزم) ـ فـالزم راجع إلى عليـك ، تقول : عليكَ زيداً ، أي الزمه[4] ، وقد يُعـدَّى عليـك بـالبـاء ، ومنـه : « عليـك بذات الـدِّين »[5] ، وأولني راجع إلى عليَّ ، فتقول : عليَّ زيـداً ، أي أولنيـه ، فهي في معنى مايتعدَّى إلى اثنين ، وليلزم راجع إلى عليه ؛ وأجاز بعضهم إغراء الغـائب كما يؤمر ، فيقـال : ليقم زيـدٌ ، والأكثر على أنـه شـاذ ، فلا يقوى اسم واحـد على قيـامـه مقـام الحرف والفعـل ، لتنـافي أحكامها ، ولـذا لم يجئْ اسم فعـل للنهي ، والـذي شـذَّ من ذلـك قول بعضهم : عليـه رجلاً ليسني[6] ، ذكره سيبويـه ، قـالـه شخص قيل له : إن فلاناً آخذُك .

---

(١) سقطت من نسخ التحقيق الثلاث ، وثبتت بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٢) أي تنَحَّ .

(٣) أي أتنَحَّى .

(٤) ومنه قولـه تعـالى في سورة المـائـدة :١٠٥ : ﴿ يـاأيهـا الـذين آمنوا عليكم أنفسَكم ﴾ عنـد أكثر المفسِّرين .

(٥) من حديث : « تنكح المرأة لأربع .. » في بعض الروايـات : بخـاري نكاح ١٥ ، أبو داود نكاح ٢ ، نسائي نكاح ٦٣ ، ابن ماجة نكاح ٦ ، موطأ نكاح ٢١ ، أحمد ٤٢٨/٢ ، ٨٠/٣

(٦) في (د) : ليسِي .

(ويقيس على هـذه الكسـائيّ) - فيقيس على مـاسُمع من هـذه الظروف والمجرورات غيرها ، فيجوز عنده الإغراء بكل ظرف ومجرور ، بشرط أن لا يكون على حرف واحد نحو : بـك ولـك ؛ ومنهم من أطلق الجواز ، ومـذهب البصريين القصر على السماع .

([1] وعلى قَرْقـارِ الأخفشُ) - فيجيز بنـاء اسم فعـل الأمر من كل ربـاعيّ مجرَّد ، فيقـول : دَحْرَاج أي دَحْرِجْ ، قيـاسـاً على مـاسمع من قـولهم : قرْقـارِ أي قَرْقِرْ ، وعَرْعـارِ أي عَرْعِرْ ؛ والقرقرة صـوت الرعـد ، والعرعرة لعبـة الصبيـان ، فقَرْقارِ معناه : صَوِّتْ ، وعَرْعارِ معناه : هلموا للعرعرة ، وتحقيقـه : عَرْعِرُوا ، أي العَبُوا العَرْعَرة ، فالصبيُّ يقول : عَرْعارِ ليدعُوَ غيره إلى العَرْعرة ؛ ومذهب سيبويه أن ذلك لاينقاس لقلة ماسمع منه ، وهو قول الجمهور [2] .

(ووافق سيبويه في القيـاس على فَعـالِ) - فيجوز عنـد سيبويـه والأخفش بناء اسم فعلِ الأمر على فَعالِ من كل فعل ثلاثيّ متصرِّف تام نحو : ضَرابِ زيـداً ، أي اضربـه ، قيـاسـاً على مـاسُمع من ذلـك لكثرتـه ، وهو الصحيح ؛ وذهب المبرد وغيره إلى أنـه لاينقـاس ، لأنـه ابتـداع اسم لم ينطقـوا بـه ؛ ولا يبنى من جـامـد وناقص ، فلا يقال في : هَبْ زيداً كذا : وهَابِ ، ولافي : كُنْ كذا[3] : كَوانِ .

(وسمع الأخفش من العَرب الفصحـاء : عَلَيَّ عبـدِ الله زيـداً) - أي بِجَرِّ عبدِ الله .

(فموضع الضمير البـارز المتصـل بها) - أي بعلى وهـو اليـاء ، واحترز من المستكنّ فإن موضعه رفع ، ففي عليَّ ضمير مرفوع مستتر ، لقيـامهـا مقـام الأمر ، وإذا أكدته رفعت فتقول : عليك أنت نفسُك زيداً .

من (١) إلى (٢) سقط من (د) .

(٣) زاد في (ز) : كن كذا زيداً .

(وبأخواتها) ـ نحو : عليك ولديك ودونك وعليه .

(مجرور) ـ لحكاية الأخفش جرّ تابعه ، وعبد الله بدل ، على طريقة الأخفش ، ولكن الجمهور على أنه نادر ، وقد سبق ذلك بباب البدل ، فتقول إذا أكدت المجرور : عليك نفسِك زيداً ، وإلى الجرّ ذهب البصريون .

(لا مرفوع ، خلافاً للفراء) ـ ورد قوله بأن الكاف ليست من ضمائر الرفع .

(ولا منصوب ، خلافاً للكسائيّ) ـ لقولهم : عليك زيداً ، بمعنى خذه ، وخذ إنما يتعدّى لواحد ؛ وذهب ابن بابْشاذ[1] إلى أن الكاف في هذه وأخواتها حرف للخطاب ، كما في ذلك ورويدك وأخواتها من أسماء الإشارة وأسماء الأفعال ، على أن من الكوفيين من قال إنها في رويدك ونحوه من اسم الفعل في موضع رفع .

(ولايتقدمُ عند غيره معمولٌ شيء منها) ـ أي غير الكسائيّ ، فيجوز عنده : زيداً عليك ، وزيداً رُوَيْد ، كما يجوز في الفعل ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين ، واستثنى بعضهم ، منهم الفراء ، ومذهب البصريين المنع ، لعدم تصرفها ، فلا تؤنث ولا تلحقها ضمائر الرفع كما تلحق الأفعال ، وأما ﴿ كتابَ الله عليكم ﴾[2] فمنصوب على المصدرية ، نحو : ﴿ وعدَ الله ﴾[3] أي كتب الله ذلك

---

(١) أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري ، وأصله من الديلم ، ولد ونشأ بمصر ، ثم وفد إلى العراق لتجارة اللؤلؤ ، فجنحت نفسه إلى تلقي العلم عن علماء بالعراق ، وفتح عليه ، ثم قفل إلى مصر وتصدّر للإفادة في جامع عمرو بن العاص ، وتولى ديوان الإنشاء للفاطميين ، وعلا سطحه في ليلة مقمرة ، وبعينيه بقية من النوم ، فزلت قدمه وسقط ومات سنة ٤٦٩ هـ ، وبابشاذ كلمة أعجمية معناها الفرح والسرور .

(٢) النساء :٢٤

(٣) ﴿ وعدَ الله حقّاً ﴾ النساء :١٢٢ ، يونس :٤ ، لقمان :٩ ، ﴿ وعدَ الله ، لايخلف الله وعده ﴾ الروم :٦ ، ﴿ وعدَ الله ، لا يخلف الله الميعاد ﴾ الزمر :٢٠

عليكم كتاباً .

(وما نُوِّنَ منها نكرة ، ومالم يُنَوَّنْ معرفة) ـ هذا قول الجمهور ، وقيل : كلُّها معارف تعريفَ علَم الجنس ؛ ومما نُوِّن دائماً واهاً ، ومما لم ينون نزَالِ ، ومما جاء بالوجهين صَه .

(وكلُّها مبنيٌّ لشبه الحرف ، بلزوم النيابة عن الأفعال ، وعدم مصاحبة العوامل) ـ واحترز بعدم المصاحبة من المصدر النائب منابَ الفعل نحو : ضرباً زيداً .

وكون صَهْ ونحوه من أسماء الأفعال غير معمول لشيء هو قول الأخفش ، ونقله المصنف عن المحققين ، ونقله الخضراويّ عن الجمهور واختاره ، ومذهب سيبويه والمازنيّ وغيرهما أنها معمولة ، وعلى الخلاف يتخرج دونك وأخواته ، فعلى الأول هي مبنية ، وهو محكيّ عن الأخفش وابن جني ، وعلى الثاني معربة ؛ وعلى أن أسماء الأفعال معمولة قيل : منصوبة ، وقيل مرفوعة على الابتداء ، والضمير المرفوع فيها يسدُّ مسدَّ الخبر . وقيل : بنيت أسماء الأفعال لوقوعها موقِعَ[1] المبنيّ ، ورُدَّ بأفّ ؛ وقيل : لتضمن معنى لام الأمر ، ورُدَّ به وبهيهات .

(وما أمكنت مصدريته أو فعليته لم يُعَدَّ منها) ـ كسُقياً لك ورَعياً وتعالَ وهات .

(فصل) : (وضع الأصوات إما لزجر كهَلاً للخيل) ـ اسم الصوت ماوضع لخطاب ما لايعقل أو نحوه كصغار البشر ، أو لحكاية الأصوات ؛ وقوله للخيل أي لاستحثاث الخيل ، وذكر غيره أنها لاستحثاث غير العاقل ، وجاء للعاقل في قوله :

---

(١) سقطتا من (د)

٥٨١ ـ ☆ ألا حَيِّياَ ليلى وقولا لها : هَلاَ ☆[١].

(وعَدَسْ للبَغْل) ـ أي لا ستحثاثه وزجره عن الإبطاء ، نحو :

٥٨٢ ـ عَدَسْ مالعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ نجوتِ ، وهذا تحملين طليقُ[٢]

وقيل : هو اسم لكل بغلة ، ومنه :

٥٨٣ ـ إذا حملتُ بزَّتي على عدَسْ على التي بين الحمار والفرس

فما أبالي من غدا ومن جلس[٣]

---

(١) في شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٤ : وربما اكتفوا بهلاً وحدها ، قال النابغة الجعديّ :

☆ ألا حيّيا ليلى وقولا لها : هَلا ☆

أي تعالَيْ وأقبلي ؛ قال في الحاشية : البيت للنابغة الجعديّ من كلمة هجا بها ليلى الأخيلية ، والشاهد في البيت مجيء هَلا اسم فعل بمعنى أسرعي ، والمشهور أنه اسم لزجر الدابة لتذهب فتكون من أسماء الصوت ؛ قال صاحب الصحاح : هلا زجر للخيل ، أي توسعي وتنحي ؛ قال الصبان في حاشيته ٢٠٨/٣ : وقد يستحث بها العاقل ، لتنزيله منزلة غيره ، كقوله :

☆ ألا حييا ليلى ، وقولا لها : هَلا ☆

(٢) جاء به في الإنصاف ص٧١٧ لمناقشة مذهب الكوفيين في أن « هذا » وما أشبهه من أسماء الإشارة ، يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة برواية : أمِنْتِ بدل نَجوْتِ .. وكذا جاء به ابن يعيش بهذه الرواية ، ولهذا الغرض في موضعين من شرح المفصل ـ ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، ٢٤ ـ ثم جاء به في مبحث أسماء الأفعال والأصوات ـ ٧٩/٤ ـ قال : وقالوا : عَدَسْ ، وهو زجر للبغل ، قال ابن مفرغ : عدس مالعباد ... البيت ؛ وقد سموا البغل نفسه عدس ، قال :

إذا حَملتُ بزَّتي على عدسْ ... البيت .

وهو ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ـ ديوانه ١١٥ ـ والشاهد هنا مجيء عَدَسْ اسم صوت للبغل ، أي لاستحثاثه وزجره عن الإبطاء في قوله :

عدَسْ مالعبَّاد عليك إمارة ... الخ .

(٣) في ش . المفصل لابن يعيش ٧٩/٤ : وقد سموا البغل نفسه عدس ، قال :

إذا حملتُ بزَّتي على عدَسْ

على الذي بين الحمار والفرسْ

فلا أبالي مَنْ غزا ومن جلَسْ

(وهَـيْدَ وهادِ ، ودَه وجَه[1] ، وعاهِ[2] وعِيهِ ، وحوب وحاي[3] وعـاي وهـاب للإبل ، وهَـيْج[4] وعاج وحَلْ للناقة ، وحلا وحاب وحب وجـاه للبعير[5] ، وإسَّ وهُـسَّ وهَـــــــجٍّ وفَـــــــــاعِ للغنم[6] ، وهَـــــــجْ وهَجــــــــــاً

(١) في(د،ز) : وعَـهْ ، والتحقيق من(غ) والأشموني والصبـان ٢٠٨/٣ ـ قـال الصبـان : وهَيْـدَ ، بفتح الهـاء وكسرهـا ، وفتح الـدال فيها ، والتحتيـة بينهما سـاكنـة ؛ وهـادِ بكسر الـدال على الأصل في التخلص من التقاء السـاكنين ؛ ودَه وجَهْ بفتح الدال المهملة من الأول ، والجيم من الثاني ، وإسكان الهـاء منهما .

(٢) قال الصبان : بعين مهملة فيهما ، مكسورة من الثاني ، وهاء مكسورة فيهما

(٣) في(ز) : وحـاءَ ، وفي(غ) : وحـاءي وعـاءي ، وفي ش . المفصـل لابن يعيش ٨١/٤ : ومن ذلك قولهم : عاي في الزجر ، وحاي كلمة زجر للإبل وغيرها من المواشي .

(٤) قال الصبان : بكسر الهاء وفتحها وسكون الياء ، مع كسر الجيم وسكونها .

(٥) في هذه العبارة كلها اضطراب وخلافات بين النسخ في الأصوات والضبط ، يظهر أنها لغـات ؛ وفي ش . المفصل ٨٣/٤ : ومن الأصوات : حَلْ ، وهـو زجر للنـاقـة ، وهـو مبنيّ على السكـون ، لأنـه لم يلتق في آخره ساكنـان ، فبقي على سكونـه ، يقـال منـه : حلحلت بـالنـاقـة إذا قلت لهـا :حَلْ حَلْ ، ويدخله تنوين التنكير ، فيقال : حَلٍ ، قال رؤبة :

٥٨٤ـ ☆ وطول زجر بحَلٍ وعاجِ ☆

وقالوا : حَبْ بالحـاء غير المعجمـة ، وهو صوت يزجر بـه الجمل عنـد البروك .. وهو مبني على السكون ؛ وقالوا : جـاهِ مكسور الآخر ، وهو صوت يزجر بـه البعير دون النـاقـة ، هكـذا نقلـه الجوهريّ ، وربما قالوا : جاهٍ بالتنوين ، وأنشد :

٥٨٥ـ إذا قلت : جــــــــاهٍ لـــــــجَّ حتى تَرُدَّه   قُــوَى أدَمٍ أطــواقُهـــــا في الســـلاســـل

وصاحب الكتاب قال : هو زجر للسبع ، وسيأتي في آخر العبارة .

(٦) قـال الصبـان ٢٠٨/٣ : ويقـال في زجر البعير : حَلٍ بفتح الحـاء المهملـة وكسر اللام منـونـة ، وإسَّ بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة ، وهِسَّ مثلها ، إلاَّ أن أولها هاء ، وقـال الرضي : إسْ مكسورة الهمزة ساكنة السين ، وكذا هِسْ مكسورة الهاء ساكنـة السين ، وقيل : بضم الهـاء وفتح السين المشددة . انتهى . دماميني .

وقال زكريا : إس وهِس بكسر اولها مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما . انتهى .

وفي القاموس : هُس بالضم زجر للغنم ولا يكسر .انتهى . وقوله : بالضم ، أي ضم الهاء .

وذكر الأشموني : وهَجْ وقاع للغنم ، وقال الصبان : وهَجْ بهاء مفتوحة فجيم ساكنـة ، وقـاعِ بقـاف فألف فعين مهملة مكسورة ؛

وفي ش . المفصل ٨٤/٤ : وقالوا : فاع بالفاء ، والمشهور قَع ، فعلى ذلك تكون الألف إشبـاعـاً عن فتحـة =

للكلب[1] ، وسَعْ وحج للضأن[2] ، ووَحْ وحو للبقر[3] ، وعَزْ وعَيْزَ وحَزْ[4] وحَيْزَ للعنز ، وحَرّ للحمار[5] ، وجَاهِ للسَّبُع) .

(وإمَّا[6] لدعاء كأوْ وهُبي[7] للفرس ، ودَوْهِ[8] للرُّبَع ،

= الفاء ، يقال : فعفع بالغنم إذا قال لها فع فع ، ومنه راعٍ فعفاع .

(١) في ش . المفصل ٨٤/٤ : وقالوا : هَجْ في خَسْءِ الكلب وزجره ، ساكن الآخر مخففاً على أصل البناء كصه ومه ، وهو زجر للغنم ، وربما قالوا فيه : هجا بألف

وقال الصبان ٢٠٩/٣ : وهَجٍ للكلب ، بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة .. وأما هج السابقة التي للغنم ، فاقتصر شيخنا السيد في ضبطها على فتح الهاء وسكون الجيم .

والخلاصة أن الأولى فيها لغتان : كسر الثاني وإسكانه مع التشديد فيهما ، والثانية فيها لغتان : كسر الثاني منونا ، وإسكانه مع التخفيف فيهما .

(٢) قال الصبان : وسَعْ بفتح السين وسكون العين ، وفي ش . المفصل : وحَجْ وهو صوت يزجر به الضأن ، ومثله : عه وعيز .

(٣) وفي الارتشاف ١١٨٢/ : وللبقر وَحْ وقس ، قال قطرب : ولم يسمع غيرها .

(٤) زيادة في الارتشاف قال : وللعنز عز وعيز وحز وحيز ، ولم يذكر الأشموني غير : عز وعيز ، قال الصبان : وعَزْ بعين مهملة فزاي ساكنة ـ دماميني ـ والعين من عَزْ مفتوحة ، كما يقيده صنيع القاموس .. قال الصبان : وعَيزِ بفتح أوله وكسره مع فتح آخره وكسره ـ زكريا ـ وقال الدماميني : بعين مهملة مفتوحة ، فمثناة تحتية ساكنة ، فزاي مكسورة ، والذي في القاموس أن العين بالكسر والفتح ، والزاي بالفتح ، وأنه لزجر الضأن .

(٥) ذكرها الأشموني ٢٠٩/٣ ، وقال الصبان : وحَرّ بالحاء المهملة بخط الشارح ـ الأشموني ـ وفي بعض النسخ : وهَرّ ، قال الدماميني : بفتح الهاء ، وكسر الراء المشددة ؛ وجاه بجيم فألف فهاء مكسورة ، ويكون لزجر البعير أيضا ، فهو مشترك ـ دماميني .

(٦) عطف على إمّا السابقة في أول الفصل :(إمّا لزجر ..) .

(٧) في(د) : وهي للفرس ، والتحقيق من(ز،غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، ولم يذكرها الأشموني ولا الصبان ولابن يعيش في شرح المفصل ولا السيوطي في الهمع ، وفي الارتشاف ١١٨٢/ : وقال ابن الرقاع : هنَّ عجم ، وقد عرفن من القول : هبي واجدمي وقومي وهبي .الخ ، وفي موضع آخر : وقال قطرب : ومن زجر الحمار والفرس : هب هب وهابٍ هابٍ وهاب هاب .

(٨) قال الصبان ٢٠٩/٣ : بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء ، والربع بضم الراء وفتح الباء وبعدها عين مهملة وهو الفصيل .

وعَـوْهِ[١] للجحش ، وبُسّ[٢] للغنم ، وجُـوْتَ[٣] وجِئْ لـلإبـل المـوردة ، وتُـؤْ[٤] وتَـأْ للتَّيس المنزَّى ، ونـخ[٥] مخفَّفـاً ومشـدَّداً للبعير المنـاخ ، وهِـدْعْ[٦] لصغـار الإبـل المسكنة ، وسَأْ[٧] وتُشُؤْ للحمار المورد ، ودَجْ[٨] للدجاج ، وقُوسِ[٩] للكلب) .

(وإمـا للحكايـة كغـاقِ[١٠] للغراب ، ومَـاءِ[١١] للظبيــة ، وشِيبِ[١٢] لشرب الإبل ، وعِيـطِ للمتلاعبين ، وطِيخِ[١٣] للضـاحـك ، وطـاقِ[١٤] للضرب ، وطَقْ[١٥] لوقـع الحجـارة ، وقَبْ[١٦] لـوقـع السيف ، وخـازِ بـازِ للـذبـاب ، وخـاقِ[١٧] بـاقِ للنكاح ، وقاشِ ماشِ وحاثِ باثِ للقماش ، كأنه سُمِّيَ بصوته) .

---

(١) بعين مهملة ، فواو ساكنة ، فهاء مكسورة ، والعين مفتوحة على ماذكره البعض ـ صبان .

(٢) بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها ، وضبط بعضهم بسكون السين ـ صبان .

(٣) بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحـة ، وفي القـاموس أن جوت مثلثـة الآخر ، والجيم مفتوحة .

(٤) بمثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة ، وتأ بمثناة فوقية مفتوحة فهمزة ساكنة ـ دماميني .

(٥) بكسر النون وإسكان الخاء المعجمة ، مخففة ومشدَّدة ، وضبطه بعضهم بفتح النون .

(٦) بكسر الهاء وفتح الدال وإسكان العين المهملة ، وزاد في القاموس لغة ثانية : سكون الـدال مع كسر العين .

(٧) سَأْ بفتح السين المهملة وسكون الهمزة ، وتُشُؤْ بمثنـاة فوقيـة مضمومـة ، فشين معجمـة مضمومـة فهمزة سـاكنة .

(٨) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة .

(٩) بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة .

(١٠) بغين معجمة وقاف مكسـورة

(١١) قال الرضي إن ميه ممالة وهمزته مكسورة بعد الألف .

(١٢) بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة

(١٣) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الخاء المعجمة أوفتحها .

(١٤) بطاء مهملة وقاف مكسـورة

(١٥) بقاف سـاكنة

(١٦) بقاف مفتوحة وباء ساكنة

(١٧) بكسر الآخر فيها جميعا

ولقد أكثر من التمثيل ، ولو اقتصر على تمثيل كل نوع بواحد لكان أجود . وقد تكلم على أسماء الأصوات ابن القطاع[1] في مصنف له في ذلك وفي المصادر .

(وحكم جميعها[2] البناء) ـ لشبهها الحرف المهمل في كونها غير عاملة ولامعمولة .

(وقد يعرب بعضها لوقوعه موقع ممتكن) ـ كقوله :

٥٨٦ ـ ☆ إذ لِمَّتي مثلُ جناحِ غَاقٍ[3] ☆

(وربما سمي بعضها باسم فبُنِيَ لسَدِّه مسد الحكاية كمِضّ المعبَّر به عن صوتٍ مُغْنٍ عن لا) ـ ومِضّ صُوَيت مع ضم الشفتين بمعنى لا ، لكن فيه إطماع ، لأنه غير رَدٍّ صريح ، قال الراجز :

٥٨٧ ـ سألتها الوصل فقالت : مِضِّ ... وحركت لي رأسها بالنغضِ[4]

وفي أمثالهم : إنَّ في مِضّ لمطمعاً .

---

(١) علي بن جعفر المتوفي سنة ٥١٤ أو سنة ٥١٥هـ .

(٢) في همع الهوامع ١٠٧/٢ : قال ابن قاسم ـ أظنه أبا القاسم بن القاسم من نحاة الأندلس ، على ماجاء بالارتشاف /١١٦٧ ـ : وحصر أسماء الأصوات وضبطها من علم اللغة ، وحظ النحويّ أن يتكلم على بنائها ـ انتهى .

(٣) قال صاحب الهمع : وقد تقدم في باب المعرب والمبنيّ أنها كلها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لاعاملة ولامعمولة ؛ وشذ إعراب بعضها لوقوعه موقع متمكن ، كقول :

☆إذ لِمَّتي مثل جناح غاقٍ☆

أُعرب غاقٍ لوقوعه موقع غراب ؛ وتنكيرها بالتنوين ، كما في أسماء الأفعال ، وأصل بنائها على السكون كقَبْ وسَعْ وحَجْ ووَحْ وحَلْ .. الخ وما سكن وسطه من ثلاثيّ كُسر ، على أصل التقاء الساكنين كغاقِ وطاقِ وهابِ وهاجِ وعاجِ وجاهِ وحوبِ وعوهِ وقوسِ وهيج وعيط وطيخِ .

(٤) في الدرر ١٤١/٢ : استشهد به على أن مِضِّ ـ بالميم والضاء المعجمة ـ يعبر بها عن صوت ؛ وفي اللسان : وإذا أقرَّ الرجل بحق قيل : مِضٍّ ياهذا ، أي قد أقررت ، وإن في مِضٍّ وبضّ لمطمعاً ، وأصل ذلك أن يسأل الرجلَ الرجلَ فيعوج شفته ، فكأنه يطمعه فيها ؛ الليث : المِضّ أن يقول الإنسان بطرف لسانه شبه لا ، وهو هيج بالفارسية ، وأنشد : سألتها الوصل ..الخ البيت ، والنغض التحريك .

قال الفراء : مِضٍّ كقول القائل يقولها بأضراسه إلى أن قال : الجوهريّ : مِضِ بكسر الميم والضاد كلمة تستعمل بمعنى لا ، وهي مع ذلك كلمة مطمعة في الإجابة . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

٦١ ـ باب نُونَى التوكيد

(وهما خفيفة وثقيلة) ـ وقال الخليل : إن التوكيد بالشديدة أشد ؛ واستدل سيبويه على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة بإبدال الخفيفة ألفاً في الوقف ؛ وزعم الكوفيون أنها مخففةٌ منها .

(تلحقان وجوباً المضارعَ الخاليَ من حرف تنفيس[1] المقسَم عليه مستقبلاً مثبتاً غير متعلق به جارٌّ سابق) ـ وذلك نحو : والله ليقومَنَّ زيدٌ غداً ؛ وما حكم به من الوجوب هو ظاهر قول سيبويه ، قال في اللام : لزمت اليَمينَ، كما لزمت النون اللامَ ؛ وهذا المنقول عن البصريين ، على أن أبا عليّ قال : لاتلزم النون ، وحكاه عن سيبويه ؛ ومذهب الكوفيين أن اللام والنون يتعاقبان ، فتقول عندهم : لَيقومَنَّ وليقوم ويقومَنَّ .

وخرج بالخالي نحو :﴿ ولسوفَ يُعطيك ربُّك[2] ﴾ ؛ وبالمقسَم عليه نحو : يقوم زيدٌ غداً ، وبالمستقبل نحو : والله ليقوم زيدٌ الآن ؛ فلاتدخل النون في شيء من هذا ؛ والمسألة الأخيرة مبنية على أن فعل الحال يكون مقسماً عليه ، وهو قول الكوفيين ، ولا يُجيز ذلك البصريون .

وبالمثبت[3] المنفيُّ نحو : واللهِ لا يقوم زيدٌ غداً ، فلا تلزمه النون ، وهذا بناء على ما يأتي من قوله : والنفي بلا متصلة .. الخ .

---

(١) في(د) : التنفيس

(٢) الضحى : ٥

(٣) أي وخرج بالمثبت

وبغير متعلق[١] نحو : ﴿ لإِلَى اللهِ تُحشَرون ﴾[٢] ، والمراد ما تقدم معموله كما ذكر في القسم ، فيدخل نحو : واللهِ لـزيداً أضربُ ، ولمسرعاً أخي ، ولساهراً أبيتُ ؛ وفاته ما قُرن بقد نحو : والله لقد أذهبُ ، فلا يجوز : أذهَبَنَّ .

(وجوازاً فعلَ الأمر[٣]) ـ كقول زهير :

٥٨٨ ـ ☆ تَعَلَّمَنْ ها ، لعَمرُ اللهِ ، ذا قسَماً[٤] ☆

ويدخل فيه الدعاء نحو :

٥٨٩ ـ ☆ فأنزلَنْ سكينةً علينا[٥] ☆

---

(١) أي وخرج بقوله : غير متعلق به جارٌ ...

(٢) آل عمران : ١٥٨

(٣) أي وتلحقان جوازاً فعلَ الأمر .

(٤) في المقتضب ٣٢٣/٢ ، وفي الدرر ٥٠/١ عجزه :

☆ فا قدُرْ بذَرعِك وانظر أين تنسلك ☆

قال في حاشية المقتضب : استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٤٥ على الفصل بين ها التنبيه وذا بالقسم ، واستشهد به فى ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة ؛ وهو موضع الشاهد هنا في قوله : تعلَّمَنْ ها وجواز توكيد فعل الأمر ؛ والمعنى : تعلَّمَنْ ، لعمر الله ، هذا قسماً ، فقدَّم ها .. وذَرْعُ الإنسان طاقته ، واقصد بذرعك مثل أورده الميداني في مجمع الأمثال ٩٢:٢ وقال: يضرب لمن يتوعَّد ، أي كلِّف نفسك ماتطيق ، وقسماً مصدر مؤكد لما قبله معناه : أقسم ، وتعلَّمَنْ بمعنى اعلم ملازم للأمر ، والبيت لزهير من قصيدة هدد بها الحارث بن ورقاء ـ ديوانه ١٨٣

(٥) في المغني ٢ / ٢٣٩ عجزه :

☆ وثبت الأقدام إن لاقَيْنَا ☆

وفي الدرر٢ / ٩٥ :

فثبت الأقدام إن لاقَيْنا وأنزلَنْ سكينة علينا

قال : استشهد به على جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على الأمر ، وهو من رجز لعبد الله بن رواحة ، وقيل : لعامر بن الأكوع ؛ روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينقل التراب يوم الخندق حتى وارى صدره ، وهو يرتجز بهذا الرجز :

تالله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا ..إلخ .

ولحاقُها أفْعِلْ[1] في التعجب شاذ ، ومنه :

٥٩٠ ـ ☆ فأحْرِ به مِنْ طُولِ فَقْرٍ وأَحْرِيَا[2] ☆

(والمضارعَ[3] التَّاليَ أداةَ طلبٍ) ـ كلامِ الأمر ، ولا في النهي ، نحو :

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) في نسخ التحقيق الثلاث ، وفي المغني ٢ / ٣٣٩ : فأحْرِ به بطول فقر .. والتحقيق من ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٢١ ، والدرر ٢ / ٩٨ ، وصدر البيت :

☆ ومُسْتَبْدِلٍ من بعد عَضْبَى صُرَيمةً ☆

قال الأشموني : وأشذ من هذا :

٥٩١ ـ ليت شعري وأشعرنَّ إذا ما .... ـ :

توكيد أفْعِلْ في التعجب كقوله : ومستبدل من بعد عضبى .. البيت ، قال الصبان : قال الشمني : عضبى معرفة لا تنون ولا تدخلها ال وهي مائة من الإبل ، وصُريمة تصغير صِرْمة بالكسر ، وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين ، وأحريا بحاء مهملة فراء فتحتية ، وفي الحاشية : قوله : ومستبدل من بعد عضبى ... بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة ، هذا اللفظ على شهرته لم يوجد في القاموس ، وإنما الذي فيه في فصل الغين المعجمة من باب المعتل : غَضْيَى كسلمى مائة من الإبل . انتهى . قاله نصر .

وفي الدرر ٢ / ٩٨ : من بعد غَضْيا ... قال : استشهد به على شذوذ توكيد فعل التعجب ، والأصل : فأحرِيَنْ فأبدلها ألفاً في الوقف ، وجعله في المغني مستثنى مما تلحقه النون ، قال : وشذ قوله : فأحر به .. البيت .

قال السيوطي في شرحه : قال الشارح : اختلف الناس في إنشاد هذا البيت في موضعين ، في غضيا وفي أحريا بالمثناة التحتية ، فقيل : غضبى بالموحدة ، وفي أحربا ، وعليه صاحب الصحاح ، قال في باب الباء الموحدة : غضبى اسم مائة من الإبل ، وهي معرفة لا تنون ولا يدخلها ال ، وأنشد البيت ، ثم قال : أراد النون الخفيفة فوقف .

وقيل : غَضْيا بالمثناة التحتية ، وأحربا بالموحدة ، وعليه صاحب المحكم وابن السكيت في إصلاحه ؛ وقال ابن السيرافيّ في شرحه : أراد : رُبَّ إنسان كان ماله قليلاً بعد أن كان كثيراً ، فأحْرِ به .. تعجب كما تقول : أكرم به ، يريد ما أحراه أن يطول فقره ، وقوله :وأحْرِبا تعجب من قولهم :حرب الرجل إذا ذهب ماله وإذا قلَّ ، قال المصنف : وعلى هذا فلا تأكيد ولا نون ، ثم قال : لم يذكر في الصحاح حَرِبَ بالكسر إلا بمعنى اشتد غضبه ، وأما حرب بمعنى أُخذ ماله فبالفتح ، وقد حرَب ماله أي سلبه . انتهى .

قال : ولم أعثر على قائله ، ولم ينسبه في معجم شواهد العربية إلى أحد .

(٣) معطوف على : فعلَ الأمر ، قبلَه

ليقومَنَّ زيدٌ ، ولا تضربَنَّ ؛ وكذا العرض ونحوه ، وجميع أدوات الاستفهام ، ومن أمثلة سيبويه : أتقولَنَّ ذلك ؟ ومتى تفعلَنَّ ؟

(أو ما الزائدة الجائزة الحذف في الشرط كثيراً ، وفي غيره قليلاً) ـ فالشرط نحو : إمَّا تأتِيَنِّي آتِكَ ، وأيهم ماياتِيَنِّي آتِه . ولا يختص ذلك بإنْ كما وهمَ بعضُ المصنِّفين ، وهو مخالف لنص سيبويه ، ومثال غيره قولهم : بعينٍ ما أرينَّكَ ، تقوله لمن يُخفي عنك أمراً أو حيلة أنت بصيرٌ بها ، والمعنى : إني أراك بعين بصيرة ، وما زائدة .

وقوله : الجائزة الحذف ، يقتضي عدم الجواز في : حيثما تكُنْ أكُنْ ، فلا تقول : تكونَنَّ ، وكلام سيبويه على خلافه ، ويقتضي جواز حذف ما في المثال المذكور لغير الشرط ونحوه ، والظاهر لزومها ، لأنها أمثال .

(ولا يلزمان بعد إمَّا الشرطية ، خلافاً لأبي إسحاق) ـ فتقول : إمَّا تقم أقم ، بلا نون خفيفة أو ثقيلة ، وهو مذهب المحققين ، ونصَّ عليه سيبويه قال : وإن شئت لم تقحم النون ، كما أنك إن شئت لم تجئ بما . وزعم الزجاج وشيخه المبرد أن حذف النون ضرورة ، ويَرُدُّ قولَهما كثرة السماعِ بذلك ، ومنه :

٥٩٢ ـ فإمَّا تَرَيْني ولي لِمَّةٌ فإنَّ الحوادثَ أودَى بها[1]

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٥٣ : قاله الأعشى ميمون بن قيس .. وإما أصله : إنْ ما ، فإن شرطية ، وما زائدة ، والمعنى : فإن تريني ، كما في قوله تعالى : ﴿ فإمَّا ترينَّ من البشر أحداً ﴾ ـ مريم : ٢٦ ـ .. قال : والشاهد في أودى .

وفي الدرر ٢ / ٩٧ : ... واستشهد سيبويه والرضي على هذه المسألة بقول الشاعر :

فإما تريني ولي لمة ... البيت ،

قال البغداديّ : على أنَّ إنْ الشرطية المقرونة بما الزائدة يلزم توكيد شرطها بالنون عند الزجاج ، وترك توكيده جيد عند غيره .. قال ابن الناظم : وأما الشرط بإمَّا فتوكيده بالنون جائز ، قال تعالى : ﴿ فإمَّا تَثقفَنَّهم .. ﴾ ـ أنفال : ٥٧ ـ ﴿ وإما تخافَنَّ .. ﴾ ـ أنفال : ٥٨ ـ وقد يخلو من التوكيد بها كقوله : فإما تريني ... البيت .

ولكن الإثبات أحسن .

(والنفيُ بلا متصلة كالنهي على الأصح) ـ وإليه ذهب ابن جني ، وتبعه المصنف ، وظاهر قوله : ﴿ لا تصيبَنَّ الذين ظلموا ﴾[1] يدلّ عليه ، والجمهور على المنع ، إلاَّ في نادر أو ضرورة ، وتكلفوا تأويل الآية .

(ويلحق به النفي بلا منفصلة) ـ أي يلحق بالنفي المتصل أو بالنهي ، ومنه :

٥٩٣ ـ ☆ فلا ذا نعيمٍ يُتْرَكَنْ لنعيمه[2] ☆

أنشده أحمد بن يحي .

(وبلَمْ[3]) ـ نحو :

٥٩٤ ـ ☆ يحسَبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا[4] ☆

أنشده سيبويه .

---

(١) الأنفال : ٢٥ .

(٢) في الدرر ٢ / ٩٨ : استشهد به على ما في البيت قبله :

نَبتُّم نباتَ الخيزرانيّ في الوغَى حديثاً متى ما يأتك الخيرُ ينفعا

استشهد به على أن دخول نون التوكيد في جواب الشرط ضرورة ، والبيت من شواهد سيبويه على الضرورة أيضاً ؛ قال الأعلم : الشاهد في إدخال النون في : ينفعَنْ ، وهو جواب شرط ، وليس من مواضع النون ، لأنه خبر يجوز فيه الصدق والكذب ، إلاَّ أن الشاعر إذا اضطر أكده بالنون تشبيهاً بالفعل في الاستفهام ، لأنه مستقبل مثله ...

قال صاحب الدرر : ويجري فيه ما جرى في هذا البيت ؛ ولم أعثر على قائله ولا تتمته .

(٣) معطوف على : بلا منفصلة .

(٤) عجز البيت :

☆ شيخاً على كرسيِّه معمَّماً ☆

وفي شرح شواهد العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢١٨ : قاله أبو حيان الفقعسيّ ، والضمير في =

(والتقليل المكفوف بما) ـ قال سيبويه : زعم يونس أنهم يقولون : ربما يقولَنَّ ذلك .

(والشرط مجرداً من ما) ـ نحو :

٥٩٥ ـ ☆ مَنْ يُثْقفَنْ منهم فليس بآيبٍ[1] ☆

= يحسبه يرجع إلى الجبل ، لأنه يصف جبلاً قد عمه الخصب وحفه النبات ، ـ وليس هذا التخريج بشيء ـ وقال ابن الشجري في أماليه ١ / ٣٨٤ : في وصف وطب مملوء لبناً ، ملفوف في غشاء ؛ وفي حاشية شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٤٢ : اختلف الرواة وشراح الشواهد في نسبة هذا البيت اختلافاً عظيماً واضطربوا في شرحه .. فنسبه ابن السيد واللخميّ إلى مساور العبسيّ ، وقال ابن السيرافيّ : للعجاج قصيدة يشبه أن تكون هذه الأبيات منها ، وقال العيني : قال ابن هشام : هو لأبي حيان الفقعسيّ ، ونسبه الصغانيّ إلى عبد بني عبس ، وقال السيرافيّ : قائله الدبيري ؛ وعلى أية حال ، فإن الرواة قد ذكروا قبل هذا البيت أبياتاً ـ ذكرها ـ ثم قال : وأخطأ كثير من أرباب الحواشي فحسبوا هذا البيت في وصف جبل قد عمه الخصب وحفه النبات ، ومنهم من جعله في وصف خابية ، وهو كلام مضحك سببه عدم الوقوف على سوابق البيت .. قال في شرح بيت قبله : والقمع ، بكسر ففتح آلة تجعل في فم السقاء ونحوه يصب فيها اللبن ... والثال بضم الثاء الرغوة ، والقشعم هنا الغليظ ، وقوله : يحسبه أي الجاهل الذي لا يعرف حقيقة هذا الثال الغليظ ، إذا نظر إليه وهو فوق القمع حسبه شيخاً ... والشاهد في قوله : ما لم يعلما ، قال ابن يعيش : أراد النون الخفيفة ، فأبدل منها الألف في الوقف .

(١) عجز البيت :

☆ أبداً ، وقتلُ بني قتيبة شافي ☆

وقد اختلف الرواة والشراح في لفظ الشاهد : يُثْقَفَنْ ؛ قال في الدرر ٢ / ١٠٠ : استشهد به على شذوذ توكيد نثقفن لأنه ليس بعد ما بيِّن في الأصل قياس التوكيد بعده ، والبيت من شواهد سيبويه ، قال الأعلم : وروايته : مَنْ يُثْقفَنْ ، بالبناء للمجهول ، والشاهد في إدخال النون على فعل الشرط ، وليس من موضعها إلاَّ أن يوصل حرف الشرط بما المؤكدة ، فيضارع ما أكد باللام لليمين ، يقول :

مَنْ ظَفِر به من آل قتيبة بن مسلم فليس بآيب إلى أهله ، لما في قتلهم من شفاء النفوس ، يصف قتله ، وانتقال دولته وإظهار الشماتة به . ا هـ .

قال عبد القادر البغداديّ بعدما ساق كلام الأعلم : وليس قتيبة ما ذكره ، ولو اطلع على الشعر ما قاله ، والبيت أحد أبيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان الحارثي ، قالتها لما قتل أبوها وهي :

إنَّا وباهلة بن أعصر بيننا ... داء الضرائر بغضة وتقافي

من نَثْقفَنْ منهم فليس بآيب ... أبداً ، وقتل بني قتيبة شافي =

أنشده سيبويه ؛ وما ذكره من قوله : ويلحق .. إلخ قليل ، لكن قال سيبويه في التقليل المكفوف بما : إن ترك النون أكثر وأجود ، وهذا يقتضي أن إثباتها كثير وجيد .

(وقد تلحق جوابَ الشرط اختياراً) ـ ومن لحاقها له قوله :

٥٩٦ ـ فمهما تشأ منه فِزارةُ تُعطكم ومهما تشأ منه فِزارةُ تمنعا[1]

وقال سيبويه : إن ذلك قليل في الشعر .

(واسمَ الفاعل[2] اضطراراً) ـ أنشد ابن جنّي :

٥٩٧ ـ أريتَ إن جاءتْ به أُملودا مُرَجَّلاً ويلبسُ البُرودا

أقائلن : أحضروا الشهودا[3]؟

= ذهبت قتيبة في اللقاء بفارس لا طائش رعش ولا وقاف

مَنْ نثقفَنْ : من نظفر به ، وآيب : راجع ، وليس بآيب : ليس براجع إلى أهله سالماً .. وروي : مَنْ تَثْقَفَنْ بالمثناة الفوقية ، وفاعله ضمير يعود على باهلة ، أي من أخذوا منا قتلوه ؛ وروي : مَنْ يَثْقَفُوا منا فليس بوائل أي ملتجئ ؛ وهاتان الروايتان لا تناسبان المقام .

(١) في الدرر ٢ / ١٠٠ : استشهد به على شذوذ توكيد المضارع بعد أداة الشرط ـ في الهمع ـ أما هنا فهو شاهد على توكيد جواب الشرط اختياراً ؛ قال : والبيت من شواهد سيبويه والرضي ، قال البغداديّ : على أنه يجوز أن تدخل نون التوكيد اختياراً في جواب الشرط ، إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه ، وهو أقل من دخولها في الشرط .

وقوله : تمنَعا جواب الشرط ، وقد أكد دون الشرط بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف .. وقال الأعلم : أراد : مها تشأ فزارة إعطاءه تعطكم ، ومهما تشأ منعه تمنعكم ، فحذف الفعل لعلم السامع به ، وأدخل الخفيفة على تمنَعا ، وهو جواب الشرط ضرورة ، وليس من مواضع النون ، لأنه خبر يجوز فيه الصدق والكذب ، إلاّ أن الشاعر إذ اضطر أكده بالنون تشبيهاً بالفعل في الاستفهام ، لأنه مستقبل مثله ؛ قال العيني : وفِزارة بكسر الفاء في غطفان ؛ قال صاحب الدرر : والبيت نسبه سيبويه لعوف ابن الخَرِع ، والصحيح أنه من قصيدة للكميت بن معروف .

(٢) معطوف على : جواب الشرط قبله .

(٣) قال ابن جني في الخصائص : ومن ذلك ـ أعني الاستحسان ـ أيضاً قول الشاعر :

غصن أملود أي ناعم ، ورجل أملود ، وامرأة أملودة .

(وربما لحقت المضارع خالياً مما ذكر) ـ ومنه :

مكرر ٥٩١ ليت شعري وأشعرَنَّ إذا مـــا قرَّبـوهـا منشـورةً ودُعيتُ[1]

وقال سيبويه : ويجوز للمضطر : أنت تفعلَنَّ .

(**فصل**) :(الفعلُ المؤكَّدُ بالنون مبنيٌّ ، ما لم يُسند إلى الالف أو الياء أو الواو) ـ نحو : هل تضربَنَّ زيداً ؟ ، والمراد أنه يَعرضُ البناءُ للنون ، فلا يرد فعلُ الأمر ونحوه ، كالمضارع الذي لحقته نون الإناث ، على قوله : ما لم يُسند ؛ وعلة بنائه التركيب مع النون ، فإن أسند إلى أحد الثلاثة أُعربَ ، نحو : هل تضربانِّ يا زيدان ؟ وهل تضربِنَّ يا هند ؟ وهل تضربُنَّ يا زيدون ؟ وذلك لعدم صحة التركيب ، فليس من كلامهم جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ؛ وفي معنى الإسناد إلى الألف والواو وقوعها علامتين نحو : هل يقومانِّ الزيدان ؟

= أرأيت إن جئتُ به أملودا .. إلخ : أقائلُنَّ أحضروا الشهودا ؟

قال : فألحق نون التوكيد اسم الفاعل ، تشبيهاً له بالفعل المضارع ، فهذا إذاً استحسان ، لا عن قوة علة ، ولا عن استمرار عادة ...

وفي الدرر ٢ / ١٠١ : استشهد به ـ في الهمع ـ على شذوذ توكيد اسم الفاعل ، وهو من شواهد الرضي ، قال البغداديّ على أن نون التوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضرورة تشبيهاً له بالمضارع .. ثم جاء بنص ابن جني في الخصائص وفي سر الصناعة .. وقال : وهذا من رجز أورده السكريّ في أشعار هذيل لرجل منهم ، ثم أتى ببعض الخلافات في الرواية .

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٢١ : وبعده :

أليَ الفَـوْزُ أم عليَّ إذا حُـو سِبْتُ ، إني على الحسـاب مُقيتُ

قالها السموْءَل بن عادياء الغسانيّ اليهودي ؛ أي ليتني أشعر ، فأشعر هو الخبر ، وناب شعري الذي هو المصدر عن أشعر ، ونابت الياء عن اسم ليت الذي في ليتني ؛ والشاهد في أشعرَنَّ ، حيث أكده بالنون الخفيفة ، وهو مثبت عارٍ عن معنى الطلب والشرط ونحوهما ، وهذا في غاية الندرة ، وما زائدة ، والضمير في قربوها يرجع إلى الصحيفة في البيت الذي قبله ، ومنشورة حال ، وكذا دعيت بتقدير قد ، والمقيت المقتدر والحافظ الشاهد ، وهو المراد هنا .

وهل يقومُنَّ الزيدون[1] ؟ فلو قال : ما لم يتصل ، كما قال في أول الكتاب ، لكان أحسن .

(خلافاً لمن حكم ببنائه مطلقاً) ـ وهو الأخفش والزجاج ؛ وهو قضية كلام الجزوليّ ؛ والصحيح ما اختاره المصنف من التفصيل ، والسماع يشهد له ، لأنهم لما حذفوا الخفيفة للوقت ، ردُّوا ما حُذف من علامة الفاعل أو ضميره ، مع علامة الرفع ؛ وفي المسألة قول آخر ، أنه معرب مطلقاً .

(فيُفتَح آخره) ـ أي حين بنائه مع النون ، كما مثل ، ثم قيل : هي حركة بناء ، وقيل : حركة التقاء الساكنين ، فرد المضارع إلى ما يستحق من السكون بمقتضى الأصل ، وفي كلام سيبويه ما يقتضي كُلاًّ من القولين .

(وحذفُه إن كان ياءً تلي كسرةً لغةٌ فزارية) ـ أي حذف آخر الفعل الذي يُفتَح للنون ، فتقول فزارة : ابْكِنَّ ولتَبْكِنَّ يا زيد ، بحذف الياء ، وغيرهم من العرب يثبت الياء مفتوحةً ، ومن الحذف :

٥٩٨ ـ وابْكِنَّ عيشاً تولَّى بعد جِدَّتِهِ طابتْ أصائلُه في ذلك البلدِ[2]

---

(١) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٢) في المغني صـ٢١١ : وذلك على لغة فزارة ، في حذف آخر الفعل لأجل النون ، إن كان ياءً تلي كسرةً ، كقوله :

☆ وابْكِنَّ عيشاً تقضَّى بعد جِدَّتِه ☆

وفي الدرر ٢ /١٠٢ : استشهد به على أن حذف اخر الفعل ، إذا كان ياءً تلي كسرة لغة فزارة ، قال : وفي الدماميني ، عند قول التسهيل : « وحذفه إن كان ياءً تلي كسرة لغة فزارية » فتقول في : ارمي يا هند : ارْمِنَّ ، بحذف الياء ، وعليه جاء قوله : وابكن عيشاً .. البيت . وهذا صريح منه في أن الخطاب لامرأة ، كما نقل البغداديّ عنه ذلك في الحاشية الهندية ، ثم بين غلطه ، قال : والبيت خطاب لمذكر ، بدليل ما قبله :

يا عمرو أحسن نماك الله بالرشد واقر السلام على الأنقاء والثمد

كذا أنشدهما ا بن الأنباري في شرح المفضليات ، وبه يرد على الدماميني في الحاشية الهندية . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(وإن كان مع الآخر واوُ الضمير) ـ نحو : والله لتقومُنَّ يا زيدون .

(أو ياؤه) ـ نحو : والله لتقومِنَّ يا هند .

(حذفت بعد الحركة المجانسة) ـ كما مُثِّل ، فإنَّ قبلَ الواو ضمة ، والياء كسرة[1] ، تدل على ما حذف من واو أو ياء ، وفي معنى واو الضمير واوُ العلامة نحو: واللهِ ليقومُنَّ الزيدون .

(وحُرِّكتْ بها بعد الفتحة) ـ أي حركت واو الضمير أو العلامة أو ياء الضمير بالحركة المجانسة ، من ضمة للواو ، وكسرة للياء ، وذلك بعد الفتحة ، نحو : اخشَوُنَّ يا رجال ، واخشَيِنَّ ياهند .

(وحذف ياء الضمير بعد الفتحة لغةٌ طائية) نحو : اخشَنَّ[2] ياهند ، بحذف الياء ، والجمهور على منع ذلك ، بل تكسرُ[3] الياء كما تقدم ؛ ونقل عن الكوفيين الإجازة ، وقال الفراء : هي لغة طيِّئ .

(وتكسر الثقيلة بعد ألف الاثنين) ـ نحو اضربانِّ ولا تضربانِّ وهل تضربانِّ يازيدان ؟[4]

(وبعد ألف فاصل إثر نون الإناث) ـ نحو : اضربنانِّ ولا تضربنانِّ يا هندات .

(وتشاركها الخفيفة في زيادة الفاصل المذكور ، عند من يرى لحاقها في

---

(١) أي وقبل الياء كسرة .

(٢) في (ز) : اخشين .

(٣) في (د) : بل تثبت الياء .

(٤) في (ز ، غ) : الزيدان ؟

الموضعين المذكورين ، وهو يونس والكوفيون) ـ أي في زيادة الفاصل ، وهو الألف إثر نون الإناث ، والمراد بالموضعين ألف التثنية وألف الفصل ؛ فمن يرى لحاق الخفيفة في مثل ذلك ، ولا يبالي بالتقاء الساكنين يقول : اضربانْ زيداً ولا تضربانْ عمراً ، واضربنانْ زيداً ولا تضربنانْ عمراً ؛ والجمهور على المنع ، لما فيه من التقاء الساكنين على غير الحد ؛ واحتجَّ من أجاز بقولهم : التقت حلقتا البِطان ؛ قال الشلوْبين[1] : وهو شاذ ، لاينبغي أن يقاس عليه .

(**فصل**) : (تختص الخفيفة بحذفها وصلاً ، لملاقاة ساكن مطلقاً) ـ أي سواء كانت بعد فتحة نحو : اضربَنْ يازيدُ ، أو ضمة نحو : اضربُنْ يا رجال ، أو كسرة نحو : اضربِنْ يا هند ، فتقول : اضربَ الرجلَ يا زيد ، واضربوا الرجلَ يا رجال ، واضربي الرجلَ يا هند ، ومنه :

٥٩٩ ـ لا تُهينَ الفقيرَ علَّك أن تَرْ ... كَعَ يوماً والدهرُ قد رفعه[2]

وعلى قول يونس : اضربان واضربنان بالخفيفة ، قال : تبدل النون ألفاً وتفتح فتقول : اضربا الرجل ، واضربنا الرجل ؛ قال سيبويه : وهذا لم تقله العرب .

(وبالوقف عليها مبدلةً ألفاً بعد فتحة) ـ نحو :« لنسفعاً »[3] ،

---

(١) أبو علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين أو الشلوبينيّ المولود سنة ٥٦٢ هـ المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

(٢) في الدرر ٢ / ١٠٢ ، ١٠٣ : استشهد به على أن نون التوكيد الخفيفة تحذف لملاقاة ساكن ؛ قال الأشموني : لأنها لو لم تصح للحركة عوملت معاملة حرف المد ، فحذفت لالتقاء الساكنين ؛ والبيت من شواهد الرضي ، قال البغداديّ : على أن نون التوكيد الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين ، والأصل : لاتُهينَنْ الفقير ، فحذفت النون وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، لكونها مع المفرد المذكر ، ورواه الجاحظ في البيان : لاتحقرن الفقير ، ورواه غيره : ولا تعاد الفقير ، ولا شاهد فيه . والبيت من أبيات للأضبط بن قريع السعديّ .

(٣) العلق : ١٥ : ﴿ لنسفعاً بالناصية ﴾ .

« ولنكوناً »[1] فتبدل النون ألفاً وتقف عليها ، وبالألف كتبت في المصحف اعتباراً بالوقف .

(أو ألفٍ) ـ[2] هذا يأتي على قول يونس في لحاق الخفيفة ألف الاثنين أو ألف الفصل ، فتقول في : اضربانْ زيداً ، إذا وقفت على الفعل : اضربا بمدَّة كألفين ، وكذلك في اضربنان، وفي الغُرَّة : تبدل الثانية همزة ، وهو قياس ما سبق عن يونس في :اضربا الرجلَ ، واضربنا الرجلَ .

(ومحذوفة بعد كسرة) ـ نحو : اضربي في : اضرِبن يا هند .

(أوضمة) ـ نحو : اضربوا في : اضربُن يا رجال .

(وأجاز يونس للواقف إبدالها واواً أو ياءً في نحو : اخشوُن واخشِين) ـ فتقول عنده : اخشَوُوا واخشَيِي ، تشبيهاً لها بالتنوين ، حيث قالوا وقفاً : قام زيدو ، ومررت بزيدي ، وغيره يقول : اخشَوا واخشَيْ ؛ ورد بأن المقيس عليه لغة ضعيفة ، وهي لغة أزد السَّراة ، ولا يقاس على الضعيف ، وفيه نظر .

ولا يختص مذهب يونس بالمثالين ونحوهما ، بل مذهبه إبدال النون الخفيفة وقفاً[3] بعد الحركات الثلاث من جنس ما قبلها مطلقاً ، فيقول في : هل تخرجنْ : هل تخرجي ؟ ، وفي : هل تخرجُنْ يازيدون : هل تخرجوا ؟ ولا يَردُّ نونَ الرفع لبقاء موجب حذفها .

(ويعاد إلى الفعل الموقوف عليه بحذفها ، ما أزيل في الوصل بسببها) ـ فتقول في الوقف في : اضرِبنْ يا هند : اضربي ، وفي : اضربُنْ يا رجال :اضربُوا

---

(١) التوبة : ٧٥ : ﴿ لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين ﴾ .

(٢) أي أو بعد ألف .

(٣) سقطت من (د) .

كما تقـدم ؛ وكـذا : هل تقومون أو تقومين ؟ في :تقومُن يـا رجـال ، وتقومِنْ يـا هند ؛ وهذاعلى مذهب غير يونس ، وقد سبق ذكر مذهبه .

(وربمـا نويت في أمر الواحـد ، فيفتح وصـلاً) ـ أي فيفتـح آخره ، كما كان يُفتَح لو نُطق بها ، وأنشدوا في ذلك لطرفة :

٦٠٠ ـ اضربَ عنـك الهمـومَ طـارقَهـا ضَرْبَـك بـالسيف قَـوْنَسَ الفرَسِ[١]

بفتح الباء ؛ والقَوْنَسُ عَظْمٌ ناتئٌ بين أذني الفرس .

(**فصل**) : (التنوين نون ساكنة ، تُزاد آخرَ الاسم تبييناً لبقاء أصالته) ـ فخرج بساكنة نون التثنية والجمع ، وبقوله : تزاد ، الأصليـة كنون عنبر ، فليست زائدة ، لأن فنعلاً[٢] غيرُ موجود في الأسماء ، بل في الصفـات كعنبس ، وهو فنعل من العبوس ؛ وبالآخر[٣] نون منطلق ، وبالتبيين نون الوقايةفي قوله :

٦٠١ ـ ☆ أمسلمني إلى قومي شراحي[٤] ؟ ☆

---

(١) في الخصائص ١ / ١٢٦ : وأمـا ضعفُ الشيء في القيـاس ، وقلّتـه في الاستعمال فمرذول مطَّرَح ، غير أنه قد يجيء منه الشيء إلاَّ أنه قليل ، وذلك نحو ما أنشده أبو زيـد من قول الشـاعر : اِضرب عنـك الهموم ... البيت . قال في حاشيته : قال ابن بري : البيت لطرفة ، ويقـال : إنـه مصنوع عليـه ؛ وفي نوادر أبي زيد ١٣ : قال أبو حاتم : أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفـة ، وذكر هـذا البيت ، ثم قـال : أراد النون الخفيفة ، وقد نسبه صاحب معجم شواهد العربية لطرفة ، ثم قال : وليس في ديوانه .

وفي شرح المفصل لابن يعيش ٩ /٤٤ : وربما حذفت في الشعر ، وإن لم يكن بعدها سـاكن ، على توهم السـاكن ، نحو قوله : اِضربَ عنكَ الهمومَ .. البيت .

ورواية الدرر ٢ /١٠٣ :

اِصْرِفَ عنـك الهمـومَ طـارقهـا صرفَـك بـالسيف ..الـخ البيت

قال استشهد به على ندور حذف نون التوكيد في الوصل دون ساكن...

(٢) في (د ، غ) : فيعل .

(٣) أي آخر الاسم .

(٤) في النسخ الثـلاث : شراح بـدون يـاء ، والتحقيـق من المغني والـدرر ، وصـدر البيت في =

والتي لتكمِل الوزن في قوله :

٦٠٢ ـ أحب منــــكِ مــوضـــعَ القَفَنِّ ومــوضـــعَ الإزار والـــوشَحْنِ[١]

والمراد ببقاء الأصالة أنه لم يعرض له شبهُ المبني ، ولا شَبَـهُ الفعل ، وهـذا هو المسمى تنوين التمكين ، وهو اللاحق للأسماء المعربـة ، إلاَّ نحو : جَوارٍ ، ومـا جمـع بـالألف والتـاء ، كما[٢] في جوارٍ ونحوه ، رفعـاً وجرّاً ، وقيل : هو فيـه عِـوَضٌ عن الحركة ، وقيل : تنوين التمكين[٣]

(او لتنكيره[٤]) ـ وهو تنوين التنكير ، وهو اللاحق للأسماء المبينـة ، فرقـاً بين معرفتها ونكرتها ، نحو : مررت بسيبويـهِ وسيبويـهٍ آخر ، وإيـهِ إذا استزدتـه من حديث معين. ، فإن أردت مجهولاً نوَّنْتَ .

= المغني صـ٣٤٥ :

☆ وما أدري ، وظنيٌّ كلُّ ظنٌّ ☆

وفي الدرر ١ /٤٣ :

☆ فما أدري وكلُّ الظن ظنيٌّ ☆

قال في المغني : وزعم هشام أن الذي في : أسلمني ونحوه تنوين لانون .. وفي الـدرر : استشهـد بـه الدماميني عند قول ا بن مالك في التسهيل : « وقد تلحق مع اسم الفاعل وأفعل التفضيل » .

قال : ولحوقها مع اسم الفاعل ، تارة يكون مع كونه ناصباً ، وتارة مع كونه خافضاً ؛ فالأول كقوله : وليس الموافيني ... البيت ، والثاني كقولـه : أسلمني ... البيت ؛ وفي البيت شـاهـد آخر ، وهو أن شراحي مرخم شراحيل دون نداء . قال : والبيت ليزيد بن محمد الحارثي ، وفي معجم شواهـد العربيـة أنه يزيد بن مخرم الحارثي .

(١) رواية البيت في نسخ التحقيق : وموضع الإزار والكشحن ؛ وفي الدرر ٢ / ٢٢٠ :

أحب منــــكِ مــوضـــع الــوشَحْنِ ومـــوضـــع الإزار والقفَنِّ

وقال صاحب الدرر : استشهد به على أن زيـادة النون الشـديـدة في آخر الكلمـة من الضرورات ؛ والأصل : الوشاح والقفا .

والشاهد هنا على زيادة النون في آخر الاسم في الشعر لتكميل الوزن . قال في الـدرر : ولم أعثر على قائل هذا البيت ؛ وقد نسبه في معجم شواهد العربية لدهلب بن قريع .

من (٢) إلى (٣) سقط من (د ،غ) .

(٤) في (د) : أو للتنكير

(أو تعويضاً) ـ وهو تنوين العوض ؛ ويكون عوضاً عن جملة ، نحو : ﴿ وأنتم حينئذ تنظرون ﴾[1] ، أي حين إذ بلغت الحلقوم ؛ وعن حرف ، كما في جوارٍ ونحوه ، رفعاً وجرّاً ، وقيل : هو عوض عن الحركة ، وقيل : تنوين التمكين . ومن العوض عن حرف تنوين جندل ، عوضاً عن ألف جنادل ؛ وفي تنوين كل وبعض قولان : قيل : عوض ، وقيل : للتمكين .

(أو مقابلة لنون جمع المذكر) ـ وهو اللاحق ما جمع بالألف والتاء كهندات وذُنَيْنيرات وحمامات ، فالحركة تقابل حرف العلة في مسلمين ، والتنوين يقابل النون ؛ وليس تنوين الصرف ، خلافاً للرَّبَعِيّ[2] ، لثبوته في هندات علَماً ، ولا هو للعوض ، خلافاً لبعضهم ، في جعله عوض الفتحة التي فاتته ، ورد بثبوته رفعاً وجرّاً .

(أو إشعاراً بترك الترنُّم) ـ وهو تنوين الترنم ، والمعنى على هذا للتنوين[3] الذي يُترك به الترنم ، وقد نصَّ على ذلك سيبويه وابن السراج في أصوله ؛ وتوجيهه أن الترنم عبارة عن ترجيع الصوت ، فإذا ثبت حرف العلة حصل الترجيع ، وإذا أبدل منه التنوين زال الترجيع ؛ وقريب من هذا قولهم : داود القياسيّ ، وما في الخبر من أن القدرية مجوس هذه الأمة .

(في رويّ مطلق) ـ وحروف الإطلاق : الواو والألف والياء .

(في لغة تميم) ـ وهو كثير في إنشادهم ، وكذلك قيس ، وأما أهل الحجاز فإنهم يبقون[4] المدة .

---

(١) الواقعة : ٨٤

(٢) أبو الحسن علي بن عيسى المشهور بالرَّبَعيّ ، المتوفى ببغداد سنة ٤٢٠ هـ

(٣) في (ز) : والمعنى على هذا التنوين . . . ، وفي (د) : وعلى هذا هو التنوين . . .

(٤) في (د) : يثبتون .

(ويشارك المتمكِّنَ المجردَ في هذا ذو الألف واللام) ـ وذلك لأنه متعلق بالقوافي ، ولا تتقيد القافية باسم متمكن ولا غيره ، ومثال المتمكن المجرَّد :

٦٠٣ ـ ☆ قفا نَبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزِلنْ ☆[1]

ومثال ذي آلْ :

٦٠٤ ـ ☆ أقلِّي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ ☆[2]

(والمبنيّ) ـ نحو :

٦٠٥ ـ ☆ يا أبتا علَّكَ أو عساكَنْ[3] ☆

ونحو :

٦٠٦ ـ أفِد[4] الترحُّل غير أن ركابنا ... لما تزَل برحالنا وكأنْ قَدِنْ[5]

(والفعل) ـ نحو :

---

(١) مطلع قصيدة لامرىء القيس مشهورة ، والشاهد في تنوين الترنم على المتمكن المجرد : ومنزِلنْ .

(٢) من بيت لجرير ، والشاهد في قوله : والعتابَنْ ، حيث دخل تنوين الترنم على ذي الألف واللام : والعتابَنْ .

(٣) في سيبويه ٢ / ٢٩٩ (٤ / ٢٠٦) : وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدَّة النونَ فيما ينوَّن وما لم ينوَّن ، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونا ، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه ، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المدّ ، سمعناهم يقولون :

☆ يا أبتا علَّك أو عساكَنْ ☆

وفي الخصائص ٢ / ٩٦ أنه لرؤبة ، وقيل للعجاج ، وصدره :

☆ تقول بنتي : قد أنَى إناكا ☆

وذكر في معجم شواهد العربية أنه لرؤبة ـ ملحقات ديوانه ١٨١ ـ .

(٤) في (د) : أزف ، وهي رواية بعض المراجع .

(٥) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ٣١ : قاله النابغة الذبياني . . . ويروى : أزف . والشاهد في دخول تنوين الترنم على الحرف المبني : قد في قوله : وكأنْ قدِنْ ، والأصل : قَدِي .

مكرر ٦٠٤ ـ ☆ وقولي إن أصبت لقد أصابَنْ[1] ☆

ونحو :

٦٠٧ ـ ☆ داينتُ أرْوَى والديونُ تُقْضَنْ[2] ☆

(وكذا اللاحق رَوِيّاً مقيداً) ـ فيشارك المتمكن المجرد فيه فيما[3] سبق ذكره ، ومنه في المتمكن المجرد :

٦٠٨ ـ ☆ ومنهلٍ وردتُه طامٍ خالِنْ ☆[4]

وفي ذي آلْ :

٦٠٩ ـ وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْنْ مُشْتَبِهِ الأعلامِ لَمَّاعِ الخفَقْنْ[5]

وفي المبني أيضا قوله :

٦١٠ ـ ☆ قالت بناتُ العَمِّ : يا سلمى وإنِنْ[6] ☆

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ٣١ قال الأشموني : والنون اللاحقة للقوافي المطلقة أي التي آخرها حرف مدّ ، عوضاً عن مدة الإطلاق في لغة تميم وقيس ، كقوله :

أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ وقولي إن أصبتِ لقد أصابَنْ

قاله جرير ، والشاهد هنا على دخول تنوين الترنم على الفعل في قوله : أصابَنْ ، أصله : أصابا .

(٢) في الخصائص ٢ / ٩٦ ، عجزه :

☆ فمطلت بعضاً وأدَّتْ بَعْضَنْ ☆

والبيت لرؤبة ـ ديوانه / ٧٩ والشاهد فيه كالذي قبله : لحاق تنوين الترنم بالفعل في قوله : تُقْضَنْ .

(٣) في (د ، غ) : ما سبق ذكره .

(٤) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد في لحاق النون للرويّ المقيد ، في القوافي المقيدة التي رويُّها ساكن غير مدّ في قوله : خَالِنْ ، أصله خالٍ ، وهو المقصود بالمتمكن المجرد .

(٥) لرؤبة بن العجاج ، والشاهد فيه لحاق هذه النون الزائدة لذي ال في القوافي المقيدة ، ويسميه البعض التنوين الغالي ، ويسمي الحركة التي قبله الغلُوّ ، وهو تجاوز الحد بالخروج على الوزن في قوله : المخترَقْنْ .

(٦) قاله رؤبة ـ ملحقات ديوانه / ٨٦ ، وتمامه :

=

وفي الفعل :

٦١١ ـ ☆ ويعدو على المرء ما يأتمرن ☆[1]

والرويّ المقيد خلاف الرويّ المطلق ، وهو الساكن .

(عند من أثبته) ـ وأنكره السيرافيّ وغيره ، من حيث أن القافية المقيدة لا يلحقها حرف الإطلاق ، فكذلك التنوين ، لأن ذلك يكسر الوزن ، وما سُمع حُمِل على زيادة إنْ ، إشعاراً بالتمام .

(ويسمى الغالي) ـ كان الأخفش يسميه بذلك ، والحركة قبله تسمى الغلُوّ ، وذلك لدخوله مجاوزاً للحدّ ، بمنعه الوزن ، وهو في آخر البيت بمنزلة الخَرْم في أوله ، وزعم ابن يعيش أنه ضرب من تنوين الترنم ، إذ الترنم يجمعها ، أي وهو رفع الصوت بالغناء والتطريب . ترنم بكذا رفع صوته مطرباً مُغَنِّياً .

(ويختص ذو التنكير بصوتٍ) ـ كما سبق من التمثيل بسيبويه آخر .

☆ كان فقيراً معدماً ؟ قالت : وإنن ☆

والشاهد في : إنن في الموضعين ، حيث أدخل فيها التنوين زيادة على الوزن ، فلذلك سمي الغالي .

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ٣٢ ـ ذكره الأشموني عند قوله : ومخرج أيضا للنون اللاحقة للقوافي المقيدة ، وهي التي رويها ساكن غير مدة ، كقوله :

أحار بنَ عمرو كأني خمِرْنْ ويَعدُو على المرء ما يأتمِرْنْ

قال : الأصل : خَمِر ويأتمِر . قال الصبان : حارِ منادى مرخم حارث ، وخَمِر بفتح فكسر أي مخمور ، أي مستور العقل مغلوبه ؛ ويعدو : يسطو ، والواو استئنافية أو تعليلية . . ما يأتَمِرْنْ : ما مصدرية ، أي ائتماره لأمر غير رشيد . . . قال العيني : قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي الشاعر . . . قال : وخَمِرَ بفتح فكسر معناه : كأني خامرني داء أو وجع ، وأصله من الخَمَر بفتحتين ، وهو كل ما سترك من شجر أو بناء ، وما يأتمرن فاعل يعدوْ ، وما مصدرية ، كما سبق ، والتقدير : ويعدو على المرء ائتماره أمراً ليس برشيد . . .

والشاهد في قوله : ما يأتمرن ، حيث أدخل فيه التنوين الغالي .

(أو شبهه) ـ أي في البناء وعدم التصرف كما سبق من إيهِ إذا استزاده من حديثٍ ما ؛ وزعم الأصمعيّ أن العرب إنما تقول : إيهٍ بالتنوين ، والجمهور على ما سبق من أن التنوين للتنكير ، وتركه لقصد المعرفة ، وعليه قول ذي الرمة :

٦١٢ - ☆ وقفنا فقلنا : إيهِ عن أمِّ سالمٍ ☆[1]

(ويسمى اللاحقُ به الأوَّلُ أمكنَ ومنصرفاً) ـ وهو اللاحق تبييناً لبقاء الأصالة ، وأمكن أفعل من التمكن ، وهو بناء شاذ ؛ ومنصرف قيل : من الصِّرف ، وهو الخالص ، وقيل : من الصَّريف ، وهو الصوت ؛ وقيل : من الانصراف ، وهو الرجوع ، لانصرافه عن شبه الفعل .

(وقد يُسمَّى لحاقُ غيره صَرْفاً) ـ فيطلق على تنوين التنكير والمقابلة والعوض تنوين الصرف . وزعم ابن معزوز أن التنوين قسمان : قسمٌ في الكلام ، وهو تنوين التمكين ، وتنوين الصرف أيضا ، ورَدَّ الثلاثة المذكورة بعده إليه ؛ وقسمٌ في القوافي ، وزعم أن هذا مذهب سيبويه ؛ ثم زاد على هذا فقال : ظاهر كلام سيبويه : أن الترنم ليس تنويناً ، وإنما هو باب إبدال حرف العلَّةِ نوناً .

---

(١) في المقتضب ٣ / ١٧٩ : وأما إيهِ يا فتى ، فحركت الهاء لالتقاء الساكنين ـ هكذا ـ وترك التنوين لأن الأصوات إذا كانت معرفة لم تنوَّن ؛ قال الشاعر :

☆ وقفنا فقلنا : إيهِ عن أمِّ سالمٍ ☆

ولو جعله نكرة لقال : إيهٍ يا فتى . . .

وفي الحاشية : وقول ذي الرمة : وقفنا فقلنا : إيهِ . . . البيت فلم ينون وقد وصل ، لأنه نوى الوقف ، وكذلك قال ثعلب في مجالسه ص ٢٧٥ .

وقال ابن جني : فإذا نونت وقلت : إيهٍ ، فكأنك قلت : استزادة ، وإذا قلت : إيهِ فكأنك قلت : الاستزادة ، فصار التنوين علَم التنكير ، وتركه علم التعريف . . . ومثله في شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣٠ .

والبيت لذي الرمة ـ ديوانه ٣٥٦

تم بفضل الله وتوفيقه ، تحقيق الجزء الثاني
من المساعد على تسهيل الفوائد
والتعليق عليه بما أفاء الله عليّ
ويليه الجزء الثالث والأخير
إن شاء الله ؛ وأوله :
باب منع الصرف
والحمد لله
أولا وآخرا
مكة المكرمة غرة جمادى الأولى ١٤٠١ هـ
٧ من مارس ١٩٨١ م

☆ ☆ ☆

أولاً : فهرس الأبواب والفصول

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع
٢٩٢	فصل : قد يلي - عند غير المبرد - لولا الامتناعية الضمير الموضوع للنصب والجر
٢٩٥	فصل : في الجر بحرف محذوف
٣٠٢	**٤٠ - باب القسم** : وهو صريح وغير صريح ...
٣١٣	فصل : المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم
٣٢٤	فصل : وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي استغنى بجواب الأداة ...
٣٢٦	فصل : لا يتقدم على جواب قسم معموله ...
٣٢٩	**٤١ - باب الإضافة** : المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضاً له ..
٣٣٦	فصل : لا يُقَدَّم على مضاف معمول مضاف إليه
٣٤٠	فصل : لازمت الإضافة لفظا ومعنى أسماء ..
٣٥٠	فصل : ما أفرد لفظا من اللازم الإضافة معنى
٣٥٤	فصل : تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل ، فتبنى وجوبا
٣٦٣	فصل : يجوز حذف المضاف للعلم به
٣٦٧	فصل : يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور
٣٧٣	فصل : الأصح بقاء إعراب المعرب والمضاف إلى ياء المتكلم
٣٨١	**٤٢ - باب التابع** : وهو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله ...
٣٨٤	**٤٣ - باب التوكيد** : وهو معنوي ولفظي
٣٩٦	فصل : التوكيد اللفظي إعادة اللفظ ...
٤٠١	**٤٤ - باب النعت** : وهو التابع المقصود بالاشتقاق ...
٤٠٥	فصل : المنعوت به مفرد أو جملة
٤١٣	فصل : يُفَرَّق نعت غير الواحد بالعطف إذا اختلف ، ويُجمع إذا اتفق
٤١٩	فصل : من الأسماء ما يُنعت به ويُنعت
٤٢١	فصل : يُقام النعت مقام المنعوت كثيراً إن عُلم جنسه

الصفحة	الموضوع

ثانيا : الفهرس التفصيلي للموضوعات

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع
	٣١ ـ باب كم وكأين وكذا :
١٠٦	كم اسم لعدد مبهم ، فيفتقر إلى مميِّز
١٠٧	وهو إن استفهم بها كمميز عشرين وأخواته
١٠٩	ولا يكون مميزها جمعا ، خلافا للكوفيين
١٠٩	وإن أخبر بكم قصداً للتكثير ، فمميزها كمميز عشرة أو مائة
١١١	وإن فُصل نُصب حملاً على الاستفهامية
١١١	وربما نصب غير مفصول
١١٢	وقد يجر في الشعر
١١٣	**فصل :** لزمت كم التصدير
١١٤	وبنيت في الاستفهام لتضمنها معنى حرفه
١١٤	وفي الخبرية لشبهها بالاستفهامية
١١٤	وتقع في حاليتها مبتدأ ومفعولا ومضافاً إليها ...
١١٥	**فصل :** معنى كأين وكذا كمعنى كم الخبرية
١١٦	والأكثر جرُّه بمن بعد كأين
١١٦	وتنفرد من كذا بلزوم التصدير
١١٧	وأنها قد يستفهم بها
١١٨	وقلَّ ورود كذا مفرداً أو مكرراً بلا واو
١١٨	وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه
١٢٠	**٣٢ ـ باب نعم وبئس :**
١٢١	وأصلها فَعِل ، وقد يردان كذلك ...
١٢٣	وقد تجعل العين الحلقية متبوعة الفاء في فعيل
١٢٤	وتابعتها في فَعْل
١٢٤	وقد يقال في بئس : بَيْس
١٢٥	**فصل :** فاعل نعم وبئس في الغالب ظاهر معرف

الصفحة	الموضوع

٣٥ ـ باب أفعل التفضيل :

الصفحة	الموضوع
١٨١	وإن نُويت إضافتُه بُني على الضم
١٨٢	وربما أعطي مع نيتها ماله مع وجودها
١٨٢	وإن جرد عن الوصفية جرى مجرى أفكل
١٨٢	وألحق آخر بأول غير المجرد ...
١٨٣	وقد تنكر الدنيا والجُلَّى لشبههما بالجوامد
١٨٤	وأما حسنى وسُوءَى فمصدران
١٨٤	**فصل** : لا يرفع أفعل التفضيل في الأعرف ظاهراً إلاَّ قبل مفضول هوهو ...
١٨٦	ولا ينصب مفعولاً به
١٨٧	وتتعلق به حروف الجرِّ
١٨٨	**٣٦ ـ باب اسم الفاعل :**
١٨٨	وهو الصفة الدالة على فاعل
١٨٨	ويوازن في الثلاثي المجرد فاعلا
١٨٩	وفي غيره المضارع مكسوراً ما قبل الآخر ، مبدوءاً بميم مضمومة
١٨٩	وربما استغنى عن فاعل بمُفْعِل
١٨٩	وعن مُفْعَل بمفعول فيما له ثلاثي
١٩٠	وربما خلف فاعلٌ مفعولاً ، ومفعولٌ فاعلاً
١٩١	**فصل** : يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوفُ
١٩٣	وربما عمل محوَّلاً إلى فعيل وفَعِل
١٩٤	وربما بني فعَّال ومفعال وفعيل وفعول من أفعل
١٩٨	وليس نصب ما بعد المقرون بال مخصوصاً بالمفتي
١٩٩	ولا على التشبيه بالمفعول به
٢٠٠	**فصل** : يضاف اسم الفاعل المجرد الصالح للعمل إلى المفعول به
٢٠٢	وشذَّ فصلُ المضاف إلى ظاهر بمفعول أو ظرف
٢٠٢	ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلاَّ إذا كان مثنى أو مجموعاً على حدة

الصفحة	الموضوع
	ومنها : الكاف للتشبيه ، ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل ،
٢٧٥	وعلى أنت وإياك وأخواتها أقل
٢٧٦	وقد توافق على ، وقد تزاد إن أمن اللبس ،
٢٧٧	وتكون اسماً فتُجر ويُسند إليها
٢٧٨	وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة
٢٧٨	وتزاد بعدها ما كافة وغير كافة
٢٧٩	وكذا بعد ـ رب والباء
٢٨١	وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل
٢٨١	وقد تحدث في الكاف معنى التعليل
٢٨١	وبما نصبت حينئذ مضارعاً
٢٨٢	وإن ولي ربما اسم مرفوع فهو مبتدأ بعده خبره
٢٨٢	وتزاد ما غير كافة بعد مِنْ وعَنْ
٢٨٢	ومنها : مذ ومنذ ، وقد ذكرا في باب الظروف
٢٨٢	ومنها : رُبَّ ... وليس اسماً ، خلافاً للكوفيين والأخفش
٢٨٤	بل هي حرف تكثير ، والتقليل بها نادر ،
٢٨٥	ولا يلزم وصف مجرورها ،
٢٨٧	ولا مضي ما يتعلق به ...
٢٨٩	وقد تجر ضميراً
	فصل : قد يلي ـ عند غير المبرد ـ لولا الامتناعية الضمير الموضوع
٢٩٢	للنصب والجر
٢٩٤	ويُجَرُّ بلعلَّ وعلَّ في لغة عقيل ، وبمتى في لغة هذيل
٢٩٥	**فصل** : في الجر بحرف محذوف :
٢٩٥	يُجرُّ برُبَّ محذوفةً بعد الفاء كثيراً
٢٩٥	وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلاً ، ومع التجرد أقل
٢٩٨	ويُجرُّ بغير رُبَّ أيضاً محذوفاً

الصفحة	الموضوع
٢٩٩	وقد يُجَرُّ بغير ما ذكر محذوفاً
٣٠١	وقد يُفْصل في الضرورة بين حرف جر ومجرور بظرف
٣٠١	أو جار ومجرور ، وندر في النثر الفصل بالقسم ...
٣٠٢	٤٠ ـ **باب القسم** : وهو صريح وغير صريح ، وكلاهما جملة فعلية أو اسمية
٣٠٥	ويُضْمر الفعل في الطلب كثيرا ...
٣٠٦	وإن كان المقسَم به الله جاز جرُّه بتعويض آ ثابت الألف
٣٠٧	أو ها محذوف الألف أو ثابتها
٣٠٧	ويجوز جرُّ الله دون عوض ...
٣٠٨	فإن ابتدئ في الجملة الاسمية بمتعين للقسم حذف الخبر وجوباً
٣٠٩	وإن كان ايْمن الموصول الهمزة لزم الإضافة إلى الله غالبا
٣١٠	وقد يضاف إلى الكعبة والكاف والذي
٣١٣	**فصل** : المقسَم عليه جملة مؤكدة بالقسم
٣١٨	ويكثر حذف نافي المضارع المجرد مع ثبوت القسم ويقل مع حذفه
٣١٩	وقد يحذف نافي الماضي إن أمن اللبس
٣٢٠	وقد يحذف لأمن اللبس نافي الجملة الاسمية
٣٢٣	وقد يلي لقد ولما المضارعُ الماضي معنى
٣٢٤	**فصل** : وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي استغنى بجواب الأداة مطلقاً ...
٣٢٦	**فصل** : لا يتقدم على جواب قسم معموله إلاَّ إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٣٢٧	ويستغنى للدليل كثيرا بالجواب عن القسم وعن الجواب بمعموله ...
٣٢٩	٤١ ـ **باب الإضافة** : المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضاً له
٣٣١	ويتعرف به إن كان معرفة ...
٣٣٣	وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لامحضة

الصفحة	الموضوع
٣٣٦	**فصل** : لا يُقدَّم على مضاف معمولُ مضاف إليه ...
٣٣٨	ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه ...
٣٤٠	ويضاف الشيء بأدنى ملابسة
٣٤٠	**فصل** : لازمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماء ...
٣٤٣	وربما ثني مضافاً إلى ضمير مثنى
٣٤٣	ومنها كلا وكلتا ، ولا يضافان إلاّ إلى معرفة
٣٤٤	ومنها ذو وفروعه ، ولا يُضَفْن إلاّ إلى اسم جنس
٣٤٥	وكذا أو لو وأولات
٣٤٥	وقد يضاف ذو إلى علَم ...
٣٤٦	وربما أضيف جمعُه إلى ضمير غائب
٣٤٦	ولازمتها معنى لا لفظاً أسماء كقبل وبعد ...
٣٤٩	وإفراد ما لكلا وكلتا أجود من تثنيته
٣٥٠	**فصل** : ما أفرد لفظا من اللازم الإضافة معنى
٣٥٤	**فصل** : تضاف أسماء الزمان المبهمة إلى الجمل فتبنى
٣٥٧	ولا يضاف اسم زمان إلى جملة اسمية ، غير ماضية المعنى إلاّ قليلا ...
٣٥٧	وقد تضاف آية بمعنى علامة إلى الفعل المتصرف
٣٦٠	وعود ضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر
٣٦١	ويجوز في رأي الأكثر بناء ما أضيف إلى مبني من اسم ناقص الدلالة
٣٦٣	**فصل** : يجوز حذف المضاف للعلم به
٣٦٤	وقد يُحذف مضاف ومضاف إليه
٣٦٥	وقد يُقام مقام مضاف ومضافٌ إلى محذوف قائم مقامه رابع
٣٦٥	وقد يُستغنى بمضاف إلى مضاف إلى رابع ، عن الثاني والثالث
٣٦٥	ويجوز الجر بالمضاف محذوفاً ...
٣٦٧	**فصل** : يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور
٣٧٢	وإن كان المضاف مصدراً جاز أن يضاف نظماً ونثراً إلى فاعله ...

الصفحة	الموضوع
	وربما فصل في اختيار اسمُ الفاعل المضافُ إلى المفعول بمفعول آخر أو
٣٧٣	جار ومجرور
٣٧٣	**فصل** : الأصح بقاء إعراب المعرب المضاف إلى ياء المتكلم
٣٧٦	وقد يُضم في النداء ما قبل ياء المتكلم المحذوفة وتنوى الإضافة
٣٧٩	ويجوز في أبي وأخي : أبيّ وأخيّ
	وحذف ميم الفم مضافاً أكثر من ثبوته
٣٨١	**٤٢ ـ باب التابع** : وهو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله ...
٣٨١	وهو توكيد أو نعت أو عطف بيان أو عطف نسق أو بدل
٣٨١	ويجوز فصله من المتبوع بما لا تتمحض مباينته
٣٨٣	ولا يتقدم معمول تابع على متبوع ...
٣٨٤	**٤٣ ـ باب التوكيد** : وهو معنوي ولفظي
٣٨٤	فالمعنوي هو التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع
٣٨٤	أو أن يراد به الخصوص
٣٨٤	ومجيئه في الغرض الأول بلفظ النفس والعين ..
٣٨٥	ولا يؤكد بهما غالباً ضميرُ رفع متصل إلاَّ بعد توكيده بمنفصل
٣٨٥	ولا يؤكد مثنى بغيرهما ، إلاَّ بكلا وكلتا
٣٨٦	ومجيئه في الغرض الثاني تابعا لذي أجزاء
٣٨٧	وقد يُستغنى بكليهما عن كليتهما وبكلِّهما عنهما
٣٨٩	ولا يثنَّى أجمع ولا جمعاء ...
	ويَتْبَع كُلَّه أجمعُ ، وكلَّها جمعاءُ ، وكلَّهم أجمعون وكلَّهن جُمع ، وقد
٣٨٩	يُغْنِين عن كُلٍّ ، وقد يُتْبَعْن بما يوازنهن من كتع وبصع وبتع
٣٩١	وربما نُصب أجمع وجمعاء حالَين ..
	ولا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه إلاَّ إذا اتحد معنى عامليها ؛
٣٩٢	وإن أفاد توكيد النكرة جاز

الصفحة	الموضوع
	٤٥ ـ باب عطف البيان :
٤٢٣	هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع وفي التوضيح والتخصيص
٤٢٤	ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح
٤٢٤	ويجوز جعله بدلاً ...
٤٢٦	وجعل الزائد بياناً عطفاً أولى من جعله بدلاً
٤٢٧	**٤٦ ـ باب البدل :** وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون مُتْبِع
٤٢٨	ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتنكير
٤٢٩	ولا يُبْدلُ مُضمر من مضمر ولا من ظاهر ...
٤٣٠	فإن اتحدا معنى سمي بدل كل من كل
٤٣٢	وقد يتحدان لفظاً ...
٤٣٢	ولا يُتبع ضمير حاضر في غير إحاطة
٤٣٣	ويُسمّى بدل بعض إن دلَّ على بعض الأول
٤٣٣	وبدل اشتمال ، إن باين الأول ، وصح الاستغناء به عنه ، ولم يكن بعضه
٤٣٤	وبدل إضراب أو بَداء ، إن باين الأول مطلقاً
٤٣٤	وإلاّ فبدل غلط
٤٣٥	ويختص بدلا البعض والاشتمال باتباعهما ضمير الحاضر كثيراً
٤٣٦	وبتضمن ضمير أو ما يقوم مقامه
٤٣٦	**فصل :** المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول
٤٣٨	وقد يُستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه
٤٣٨	وقد تبدل جملة من مفرد ، ويبدل فعل من فعل ...
٤٣٩	ويُبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم التوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق

الصفحة	الموضوع
٤٤١	**٤٧ ـ باب المعطوف عطف النسق** : وهو المجعول تابعاً بأحد حروفه
	وتنفرد الواو بكون مُتْبَعِها في الحكم محتملاً للمعية برجحان ، وللتأخر
٤٤٤	بكثرة ، وللتقدم بقلة
٤٤٥	وبجواز أن يُعطف بها بعضُ متبوعها تفضيلاً
٤٤٧	ويقال في ثُمَّ فُمَّ وثُمَّتْ وثُمَّتَ
٤٤٧	وتشركها الفاء في الترتيب ، وتنفرد ثم بالمهلة
٤٤٧	والفاء العاطفة جملة أو صفة بالسببية غالباً
٤٤٨	وقد يكون معها مهلة
٤٤٨	وتنفرد أيضا بعطف مفصّل على مجمل
٤٤٨	وقد تقع موقع ثم ، وثم موقعها
٤٤٩	وقد يُحكم على الفاء وعلى الواو بالزيادة
٤٥١	**فصل** : المعطوف بحتىّ بعضُ متبوعه أو كبعضه
٤٥٢	وغاية له في زيادة أو نقص ...
٤٥٣	وإن عطفت على مجرور لزم إعادة الجارّ مالم يتعين العطف
٤٥٣	ولا تقتضي ترتيبا على الأصح
٤٥٤	وأم متصلة ومنقطعة
٤٥٥	وتقتضي إضراباً مع استفهام
٤٥٧	وأو لشكٍّ أو تفريق مجرد أو إبهام
٤٥٧	أو إضراب أو تخيير
٤٥٨	وتعاقب الواو في الإباحة كثيرا
٤٥٩	وتوافق ولا بعد النهي والنفي
٤٦٠	والمعنى مع إمَّا شك أو تخيير أو إبهام ...
٤٦١	وفتح همزتها لغة تميمية ، وقد تبدل ميمها الأولى ياء
٤٦٣	والمعطوف ببل مقرر بعد تقرير نهي أو نفي ...
٤٦٥	وقد تكرر بل رجوعاً عما وَلِيَ المتقدمة

الصفحة	الموضوع
٤٦٥	وتزداد لا قبل بل لتأكيد التقرير وغيره
٤٦٦	ولكنْ قبل المفرد ، بعد نفي أو نهي كبل
٤٦٧	ويُعطف بلا بعد أمر أو خبر مثبت أو نداء
٤٦٨	**فصل** : لايشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه
٤٦٩	ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ...
٤٧٠	وضمير النصب المتصل في العطف عليه كالظاهر
٤٧٠	ومثله في الحالين الضميران المنفصلان
٤٧٠	وإن عطف على ضمير جر اختير إعادة الجار ولم تلزم
٤٧١	وأجاز الأخفش العطف على عاملين
٤٧٢	**فصل** : قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه
٤٧٤	ويشاركها في الأول الفاء وأم ، وفي الثاني أو
٤٧٥	ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً ، والفاء قليلا ، وندر ذلك مع أو
٤٧٥	وقد يقدَّم المعطوف بالواو للضرورة
٤٧٦	وإن صلح لمعطوف ومعطوف عليه مذكورٌ بعدهما طابقهما بعد الواو ...
٤٧٧	ويُعطف الفعلُ على الاسم ، والاسمُ على الفعل
٤٧٨	وقد يُفصل بين العاطف والمعطوف ...
٤٨٠	٤٨ ـ **باب النداء** : المنادى منصوب لفظا أو تقديراً بأنادي لازم الإضمار
٤٨١	وجعلهم كعوض منه في القرب همزة ،
٤٨١	وفي البعد حقيقة أو حكماً يا أو أيا أو هيا أو آ أو أيْ أو آيْ
٤٨٢	ولا يلزم الحرف إلاّ مع الله ...
٤٨٤	والمستغاث والمتعجب منه والمندوب
٤٨٤	ويقل حذفه مع اسم الإشارة واسم الجنس المبنيّ للنداء
٤٨٦	وقد يُحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فتلزم يا

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع
٥٥٢	ولا يرخم الثلاثي المحرك الوسط العاري من هاء التأنيث
٥٥٣	ويجوز ترخيم الجملة ...
٥٥٣	**فصل** : تقدير ثبوتِ المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التام بدونه
	ويُعطَى آخرُ المقدَّر التام ما يستحقه لو تم به وضعاً ، وإن كان ثنائياً
٥٥٦	ذا لين ضعف إن لم يُعلم له ثالث ، وجيء به إن عُلم
٥٥٧	**فصل** : قد يقدَّر حذف هاء التأنيث ترخيماً ، فتُقحم مفتوحةً
٥٥٨	ولا يُفعل ذلك بألفه الممدودة
٥٥٩	ويرخم في الضرورة ما ليس منادى من صالح للنداء
٥٦٢	ولا يرخم في غيرها منادى عار من الشروط إلاَّ ما شذَّ
٥٦٣	وشاع ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه
٥٦٣	وندر حذف المضاف إليه بأسره ، وحذف آخر المضاف
	٥٣ ـ **باب الاختصاص** : إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه أو يُشارك فيه تأكيد الاختصاص أولاه أيًّا معطيها مالها في النداء إلاَّ حرفه ،
٥٦٥	ويقوم مقامها اسم دال على مفهوم الضمير
٥٦٨	وقد يلي هذا الاختصاصَ ضميرَ مخاطب
	٥٤ ـ باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما :
٥٦٩	يُنصب تَحذُّراً إيَّاي وإيَّانا ، معطوفاً عليه المحذور
٥٧٠	وتحذيراً إياك وأخواته ونفسك وشبهه .. معطوفاً عليهن المحذور
٥٧٠	بإضمار ما يليق من : نَحِّ أو اتَّق وشبههما
٥٧٠	ولا يكون المحذور ظاهراً ولا ضمير غائب إلاَّ وهو معطوف
٥٧١	ولا يلزم الإضمار إلاَّ مع إيَّا ...
	ولا يحذف العاطف بعد إيَّا إلاَّ والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر ،
٥٧٢	أو مجرور بمن ..
٥٧٢	وحكم الضمير في هذا الباب مؤكداً ومعطوفاً عليه حكمه في غيره

الصفحة	الموضوع
٦٠٤	ومنها افتعل ، وهو للاتخاذ وللتسبب ...
٦٠٥	ومنها انفعل ، لمطاوعة فعَل ...
٦٠٦	ومنها استفعل للطلب وللتحول وللاتخاذ ...
٦٠٦	ومنها للألوان افعلّ ...
٦٠٨	ومنها افعوعل للمبالغة وللصيرورة ...
٦٠٩	وأما فَوْعل وفعول
٦٠٩	وفعلل ذو الزيادة وفَيعل وفَعْيل وفَعْلَى فملحقات بفعلل ...
٦١١	**فصل** : كل هذه الأمثلة للتعدية قابل إلاّ افعلّ وافعالّ وافعَلَلّ ...
٦١٢	**فصل** : يقال للمعتل الفاء مثال ، وللمعتل العين أجوف ...
٦١٢	**فصل** : صيغة فعل الأمر من كل فعل كمضارعه المجزوم المحذوف أوله ...
٦١٣	٥٦ ـ **باب همزة الوصل** : وهي المبدوء بها في الأفعال الماضية الخماسية والسداسية ومصادرها والأمر منها ومن الثلاثي الساكن ثاني مضارعه
٦١٥	**فصل** : لا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلاّ في ضرورة
٦١٦	وثبوتها قبل حرف التعريف المحرك بحركة منقولة راجح
٦١٦	وتغني عنها في غيره ، وشذّ في سَلْ اِسَلْ
٦١٦	وإن اتصل بالمضمومة ساكن صحيح ، أو جارٍ مجراه جاز كسره وضمه .
٦١٨	٥٧ ـ **باب مصادر الفعل الثلاثي** : منها الثلاثي محرك الفاء بالثلاث ...
٦١٨	ومنها فَعَلان وفَعِل وفَعِلة وفِعِّيل ... الخ
٦٢١	والغالب أن يعنى بفَعالة وبفعولة المعاني الثابتة .
٦٢٢	والمقيس في المتعدّي من فعَل مطلقاً ومن فَعِل المفهم عملاً بالفم فَعْلٌ ...
٦٢٢	وفي اللازم من فَعِل فَعَلٌ ...
٦٢٣	ويُدَلُّ على المرة بفَعْلَة وعلى الهيئة بفِعْلَة

ثالثاً : فهرس الشواهد من القرآن الكريم

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
١٩		﴿ أو كالـذي مرَّ على قريـة وهي خـاويـةٌ على عروشها ﴾	البقرة	٢٥٩
٢٢		﴿ قِرَدةً خاسئين ﴾	الآعراف ١٦٦ ، البقرة ٦٥	
٢٣		﴿ خُشَّعاً أبصارُهم يخرجون ... ﴾	القمر	٧
٢٥		﴿إليه مرجعكم جميعاً ﴾	يونس	٤
٢٥		﴿ ونزعنا مافي صدورهم من غِلٍّ إخواناً ﴾	الحجر	٤٧
٢٥		﴿ أن اتَّبِعْ ملَّةَ إبراهيمَ حنيفاً ﴾	النحل	١٢٣
٢٦		﴿ خُشَّعاً أبصارهم يخرجون ﴾	القمر	٧
٢٨		﴿ لإلىَ الله تُحشَرون ﴾	آل عمران	١٥٨
٣٢		﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾	الزمر	٦٧
٣٢		﴿ هنالك الولاية لله الحق ﴾	الكهف	٤٤
٣٣		﴿ ففي الجنة خالدين فيها ﴾	هود	١٠٨
٣٣		﴿ أنهما في النار خالدَين فيها ﴾	الحشر	١٧
٣٤		﴿ وأمـا الـذين ابيضَّتْ وجـوههم ، ففي رحمة الله هم فيها خالدون ﴾	آل عمران	١٠٧
٣٥		﴿ وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ﴾	إبراهيم	٣٣
٣٦		﴿ إمَّا شاكراً وإمَّا كفورا ﴾	الإنسان	٣
٣٧		﴿ بلى قادرين ﴾	القيامة	٤
٣٧		﴿ أن لن نجمع عظامه ﴾	القيامة	٣
٣٩		﴿ وما خلقنـا السموات والأرض ومـا بينهما لاعبين ﴾	الدخان	٣٨
٣٩		﴿ ومـا خلقنـا السماء والأرض ومـا بينهما لاعبين ﴾	الأنبياء	١٦
٣٩		﴿ ولا تمش في الأرض مرحاً ﴾	الإسراء	٣٧
٣٩		﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾	هود	٧٢

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
١٨٦		﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالاته ﴾	الأنعام	١٣٤
	٣٦ - اسم الفاعل			
١٩٠		﴿ خلق من ماء دافق ﴾	الطارق	٦
١٩٠		﴿ في عيشة راضية ﴾	القارعة	٧
١٩٤		﴿ ودانيةً عليهم ظلالها ﴾	الإنسان	١٤
١٩٦		﴿ وأقرضوا الله قرضاً حسناً ﴾	الحديد	١٨
١٩٧		﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾	الكهف	١٨
١٩٩		﴿ والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيراً والذاكرات ﴾	الأحزاب	٣٥
٢٠٠		﴿ هَدْياً بالغَ الكعبةَ ﴾	المائدة	٩٥
٢٠٠		﴿ غيرَ مُحِلِّي الصيد ﴾	المائدة	١
٢٠٠		﴿ والله مخرج ما كنتم تكتمون ﴾	البقرة	٧٢
٢٠٠		﴿ ولا آمِّينَ البيتَ الحرام ﴾	المائدة	٢
٢٠١		﴿ إني جاعلٌ في الأرض خليفةً ﴾	البقرة	٣٠
٢٠٢		﴿ مُخلفَ وعدَه رُسُلِه ﴾	إبراهيم	٤٧
٢٠٣/٢٠٢		﴿ والمقيمي الصلاة ﴾	الحج	٣٥
٢٠٥		﴿ والمقيمين الصلاةَ ، والمؤتون الزكاةَ ﴾	النساء	١٦٢
	٣٧ - باب الصفة المشبهة باسم الفاعل :			
٢١٨		﴿ ومَن يكتمها فإنه آثمٌ قلبَه ﴾	البقرة	٢٨٣
٢٢١		﴿ وضائق به صدرك ﴾	هود	١٢
٢٢		﴿ إنك ميتٌ وإنهم ميتون ﴾	الزمر	٣٠
٢٢٥		﴿ جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ﴾	ص	٥٠
	٣٨ - باب إعمال المصدر :			
٢٣١		﴿ أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة . يتيماً ﴾	البلد	١٤ ، ١٥

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٢٦٩		﴿ وآتى المالَ على حبه ﴾	البقرة	١٧٧
٢٦٩		﴿ لذو مغفرة للناس على ظلمهم ﴾	الرعد	٦
٢٦٩		﴿ ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾	البقرة	١٨٥
٢٧٠		﴿ واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان ﴾	البقرة	١٠٢
٢٧٠		﴿ ودخل المدينة على حين غفلة ﴾	القصص	١٥
٢٧٠		﴿ إذا اكتالوا على الناس ﴾	المطففين	٢
٢٧٠		﴿ إلاَّ على أزواجهم ﴾	المؤمنون ٦ ، المعارج ٣٠	
٢٧١		﴿ حقيق على أن لا أقول ﴾	الأعراف	١٠٥
٢٧٥/٢٧٢		﴿ ليسجننَّه حتى حين ﴾	يوسف	٣٥
٢٧٦		﴿ ليس كمثله شيء ﴾	الشورى	١١
٢٧٦		﴿ كأمثال اللؤلؤ المكنون ﴾	الواقعة	٢٣
٢٧٨		﴿ تماماً على الذي أحسن ﴾	الأنعام	١٥٤
٢٨٠		﴿ فبما رحمة من الله ﴾	آل عمران	١٥٩
٢٨٠		﴿ فبما نقضهم ﴾	النساء ١٥٥ ، المائدة ١٣	
٢٨٠		﴿ كما أرسلنا فيكم رسولا منكم ﴾	البقرة	١٥١
٢٨٣/٢٨٢		﴿ ربما يودُّ ﴾	الحجر	٢
٢٨٢		﴿ مما خطيئاتهم ﴾	نوح	٢٥
٢٦٢		﴿ عما قليل ﴾	المؤمنون	٤٠
٢٩٢		﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾	سبأ	٣١
	باب القسم :			
٣٠٥		﴿ فالحق والحق أقول : لأملأنَّ ﴾	ص	٨٤
٣٠٥		﴿ والله ربنا ماكنا مشركين ﴾	الأنعام	٢٣
٣٠٥		﴿ لقد آثرك الله علينا ﴾	يوسف	٩١
٣٠٨		﴿ وليحلفُنَّ إن أردنا إلاَّ الحسنى ﴾	التوبة	١٠٧

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٣٢٦		﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون ﴾	الحشر	١٢
٣٢٧		﴿ عما قليل ليصبحُنَّ ﴾	المؤمنون	٤٠
٣٢٨		﴿ يوم ترجف الراجفة ﴾	النازعات	٦
٣٢٨		﴿ بلى وربنا ﴾	الأنعام	٣٠
	٤١ - باب الإضافة :			
٣٢٩		﴿ وهو ألَدُّ الخصام ﴾	البقرة	٢٠٤
٣٢٩		﴿ تربُّص أربعة أشهر ﴾	البقرة	٢٢٦
٣٣٠		﴿ لأعدُّوا له عُدَّة ﴾	التوبة	٤٦
٣٣٥		﴿ لحق اليقين ﴾	الحاقة	٥١
٣٣٥		﴿ ولدار الآخرة ﴾	يوسف	١٠٩
٣٣٦		﴿ كمن مثله في الظلمات ﴾	الأنعام	١٢٢
٣٣٦		﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار ﴾	محمد	١٥
٣٣٩		﴿ يلتقطه بعض السيارة ﴾	يوسف	١٠
٣٣٩		﴿ لاتنفع نفساً إيمانُها ﴾	الأنعام	١٥٨
٣٣٩		﴿ يوم تجد كلُّ نفس ﴾	آل عمران	٣٠
٣٣٩		﴿ ووفيت كلُّ نفس ﴾	آل عمران	٢٥
٣٤٠		﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾	الأعراف	٥٦
٣٤٠		﴿ إلاَّ عشية أو ضحاها ﴾	النازعات	٤٦
٣٤٣		﴿ كلتا الجنتين ﴾	الكهف	٣٣
٣٤٣		﴿ عوان بين ذلك ﴾	البقرة	٦٨
٣٤٥		﴿ إنما يتذكر أولو الألباب ﴾	الزمر	٩
٣٤٥		﴿ وإن كُنَّ أولات حمل ﴾	الطلاق	٦
٣٤٨		﴿ وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ﴾	مريم	٩٥
٣٤٩/٣٤٨		﴿ وكلٌّ أتوه داخرين ﴾	النمل	٨٧

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٣٤٩		﴿ وإن كل نفس لما عليها حافظ ﴾	الطارق	٤
٣٤٩		﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ و	آل عمران	١٨٥
٣٤٩		﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ و	الأنبياء	٣٥
٣٤٩		﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾	العنكبوت	٥٧
٣٤٩		﴿ قل : كلٌ يعمل على شاكلته ﴾	الإسراء	٨٤
٣٤٩		﴿ وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ﴾	مريم	٩٥
٣٤٩		﴿ إلاَّ آتي الرحمن عبداً ﴾	مريم	٩٣
٣٥٠		﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾	الكهف	٣٣
٣٥٠		﴿ وكل أتوه داخرين ﴾	النمل	٨٧
٣٥٠		﴿ أيًّا ما تدعوا ﴾	الإسراء	١١٠
٣٥٣/٣٥٠/٣٤٦		﴿ لله الأمرُ من قبل ومن بعد ﴾	الروم	٤
٣٥٥		﴿ هذا يوم ينفع ﴾	المائدة	١١٩
٣٥٥		﴿ يوم لا تملك ﴾	الانفطار	١٩
٣٥٧		﴿ يوم هم بارزون ﴾	غافر	١٦
٣٥٨		﴿ إن آية ملكه ﴾	البقرة	٢٤٨
٣٦١		﴿ يوماً تُرجعون فيه إلى الله ﴾	البقرة	٢٨١
٣٦٢		﴿ وحيل بينهم وبين ما يشتهون ﴾	سبأ	٥٤
٣٦٢		﴿ ومنا دون ذلك ﴾	الجن	١١
٣٦٢		﴿ مثل ما أنكم تنطقون ﴾	الذاريات	٢٣
٣٦٢		﴿ مثل ما أصاب ﴾	هود	٨٩
٣٦٣		﴿ أو كصيِّب من السماء ﴾	البقرة	١٩
٣٦٣		﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم ﴾	البقرة	١٩
٣٦٣		﴿ واسأل القرية التي كنا فيها ﴾	يوسف	٨٢
٣٦٣		﴿ وكم من قرية أهلكناها ﴾	الأعراف	٤
٣٦٤		﴿ واسأل القرية ﴾	يوسف	٨٢

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٣٦٤		﴿ وأُشربوا في قلوبهم العجل ﴾	البقرة	٩٣
٣٦٤		﴿ تدور أعينهم كالذي يغشى عليه ﴾	الأحزاب	١٩
٣٦٥		﴿ من أثر الرسول ﴾	طه	٩٦
٣٦٧		﴿ والله يريد الآخرة ﴾	الأنفال	٦٧
٣٧٢		﴿ قتل أولادَهم شركائهم ﴾	الأنعام	١٣٧
٣٧٣		﴿ فلا تحسبن الله مخلفَ وعدَه رسلِه ﴾	إبراهيم	٤٧
٣٧٣		﴿ وما هم بضارِّي به من أحد ﴾	البقرة	١٠٢
٣٧٦		﴿ فبشِّر عباد الذين ﴾	الزمر	١٧
٣٧٦		﴿ قال : رَبٌّ احكم بالحق ﴾	الأنبياء	١١٢
٣٧٦		﴿ ربٌّ السجن أحبٌّ إليَّ ﴾	يوسف	٣٣
٣٧٨		﴿ وما أنتم بمصرِخِيِّ ﴾	إبراهيم	٢٢
٣٧٩		﴿ ومَحيايْ ﴾	الأنعام	١٦٢

٤٢ ـ باب التابع :

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٣٨٢		﴿ أفي الله شك فاطر السموات ﴾	إبراهيم	١٠
٣٨٢		﴿ قل : بلى وربي لتأتينكم ، عالم الغيب ﴾	سبأ	٣
٣٨٢		﴿ سبحان الله عما يصفون . عالم الغيب والشهادة ﴾	المؤمنون	٩٢
٣٨٢		﴿ حَشْرٌ علينا يسير ﴾	ق	٤٤
٣٨٢		﴿ إن امرؤ هلك ليس له ولد ﴾	النساء	١٧٦
٣٨٢		﴿ وإنه لقسمٌ لو تعلمون عظيم ﴾	الواقعة	٧٦
٣٨٣		﴿ ويرضَيْن بما آتيتهن كلُّهن ﴾	الأحزاب	٥١
٣٨٣		﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾	الحجر ٣٠ ، ص ٧٣	
٣٨٣		﴿ وأنه هو رب الشعرى ﴾	النجم	٤٩
٣٨٣		﴿ في أنفسهم قولاً بليغاً ﴾	النساء	٦٣

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية

٤٤ ـ باب النعت :

الصفحة	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٤٠١	﴿ والصلاة الوسطى ﴾	البقرة	٢٣٨
٤٠١	﴿ منه آيات محكمات ﴾	آل عمران	٧
٤٠٢	﴿ ومناة الثالثة الأخرى ﴾	النجم	٢٠
٤٠٢	﴿ الذي جمع مالاً وعدّده ﴾	الهمزة	٢
٤٠٢	﴿ فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان ﴾	المائدة	١٠٧
٤٠٣	﴿ إن الله هو الرازق ذو القوة المتين ﴾	الذاريات	٥٨
٤٠٤	﴿ شواظ من نارٍ ونحاس ﴾	الرحمن	٣٥
٤٠٥	﴿ وأرجُلِكم إلى الكعبين ﴾	المائدة	٦
٤٠٦	﴿ وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ﴾	يس	٣٧
٤٠٦	﴿ كمَثَل آدم خلقَه من تراب ﴾	آل عمران	٥٩
٤٠٧	﴿ عن الذي أوحينا إليك ﴾	الإسراء	٧٣
٤٠٨	﴿ حتى تنزل علينا كتابا نقرؤهْ ﴾	الإسراء	٩٣
٤٠٨	﴿ أهذا الذي بعث الله رسولا ﴾ ؟	الفرقان	٤١
٤٠٨	﴿ وكُلٌّ وعَد الله الحسنى ﴾	النساء	٩٥
٤٠٨	﴿ واتقوا يوماً لا تجزِي نفسٌ ﴾	البقرة	٤٨ ، ١٢٣
٤١٠	﴿ أولو الألباب ﴾	البقرة ٢٦٩ ، آل عمران ٧ ، الرعد ١٩ ، إبراهيم ٥٢ ، ص ٢٩ ، الزمر ٩ ، ١٨	
٤١٠	﴿ وأولات الأحمال ﴾	الطلاق	٤
٤١٣	﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾	البقرة	١٩٧
٤١٦	﴿ إلهين اثنين ﴾	النحل	٥١
٤١٦	﴿ نفخة واحدة ﴾	الحاقة	١٣
٤١٧	﴿ لا بارد ولا كريم ﴾	الواقعة	٤٤

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٤١٧		﴿ لا ظليل ولا يغني ﴾	المرسلات	٣١
٤١٨		﴿ هو الأول والآخر ﴾	الحديد	٣
٤١٨		﴿ هو الله الخالق البارئ المصور ﴾	الحشر	٢٤
٤١٨		﴿ إلى صراط العزيز الحميد ، الله ﴾	إبراهيم	١ ، ٢
٤١٨		﴿ وقال رجلٌ مؤمنٌ مِنْ آل فرعون يكتم إيمانه ﴾	غافر	٢٨
٤١٨		﴿ يحبهم ويحبونه أذلة ﴾	المائدة	٧٤
٤١٨		﴿ وهذا كتاب أنزلناه إليك مبارك ﴾	ص	٢٩
٤١٩		﴿ كبيرهم هذا ﴾	الأنبياء	٦٣
٤١٩		﴿ ابنتيَّ هاتين ﴾	القصص	٢٧
٤١٩		﴿ أهذا الذي بعث الله رسولا ﴾ ؟	الفرقان	٤١
٤١٩		﴿ أهذا الذي يذكر ﴾	الأنبياء	٣٦
٤٢١		﴿ أن اعمل سابغات ﴾	سبأ	١١
٤٢١		﴿ فليضحكوا قليلاً ، وليبكوا كثيراً ﴾	التوبة	٨٢
٤٢١		﴿ وإن من أهل الكتاب إلاَّ ليؤمنَنَّ به ﴾	النساء	١٥٩
٤٢٢		﴿ ولا رطب ولا يابس ﴾	الأنعام	٥٩
٤٢٢		﴿ لا يغادر صغيرة ولا كبيرة ﴾	الكهف	٤٩
٤٢٢		﴿ وكذَّب به قومُك ﴾	الأنعام	٦٦
٤٢٢		﴿تدمِّر كلَّ شيء ﴾	الأحقاف	٢٥
٤٢٢		﴿ لرادُّك إلى معاد ﴾	القصص	٨٥
٤٢٤		﴿ شجرة مباركة زيتونة ﴾	النور	٣٥
٤٢٤		﴿ من ماء صديد ﴾	إبراهيم	١٦
٤٢٤		﴿ فيه آياتٌ بيناتٌ مقامَ إبراهيم ﴾	آل عمران	٩٧
٤٢٦/٤٢٤		﴿ ويُسقَى من ماء صديد ﴾	إبراهيم	١٦
٤٢٦		﴿ أو كفارة طعام مساكين ﴾	المائدة	٩٥

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٤٢٦		﴿ من شجرة مباركة زيتونة ﴾	النور	٣٥
	٤٦ ـ باب البدل :			
٤٢٧		﴿ للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾	الأعراف	٧٥
٤٢٧		﴿ من الذين فرقوا ﴾	الروم	٣٢
٤٢٨		﴿ لمن كان يرجو الله ﴾	الأحزاب ٢١ ، الممتحنة ٦	
٤٢٨		﴿ اتبعوا من لا يسألكم أجراً ﴾	يس	٢١
٤٢٨		﴿ الله الذي له ﴾	إبراهيم	٢
٤٢٨		﴿ حدائق وأعناباً ﴾	النبأ	٣٢
٤٢٨		﴿ صراط الله الذي ﴾	الشورى	٥٣
٤٢٨		﴿ ناصية كاذبة ﴾	العلق	١٦
٤٢٩		﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه ﴾	البقرة	٢١٧
٤٢٩		﴿ هارون أخي ﴾	طه	٣٠
٤٢٩		﴿ حدائق وأعناباً ﴾	النبأ	٣٢
٤٣٠		﴿ إلى صراط العزيز الحميد ، الله ﴾	إبراهيم	١ ، ٢
٤٣٢		﴿ مفازاً ، حدائق وأعناباً ﴾	النبأ	٣١ ، ٣٢
٤٣٢		﴿ كُلَّ أمة تُدعَى إلى كتابها ﴾	الجاثية	٢٨
٤٣٢		﴿ لأوَّلنا وآخرنا ﴾	المائدة	١١٤
٤٣٢		﴿ الذين خسروا أنفسهم ﴾	الأنعام	١٢
٤٣٣		﴿ وما أنسانيه إلاَّ الشيطانُ أن أذكره ﴾	الكهف	٦٣
٤٣٣		﴿ ونرثه ما يقول ﴾	مريم	٨٠
٤٣٤		﴿ قتالٍ فيه ﴾	البقرة	٢١٧
٤٣٤		﴿ قتل أصحابُ الأخدود . النَّار ﴾	البروج	٤ ، ٥
٤٣٦		﴿ من استطاع إليه سبيلاً ﴾	آل عمران	٩٧
٤٣٦		﴿ النَّار ذات الوقود ﴾	البروج	٥
٤٣٧		﴿ قتالٍ فيه ﴾	البقرة	٢١٧

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٤٤٩		﴿ فجاءها بأسُنا ﴾ .	الأعراف	٤
٤٤٩		﴿ ثم جعل منها زوجها ﴾	الزمر	٦
٤٤٩		﴿ ثم قلنا للملائكة اسجدوا ﴾	الأعراف	١١
٤٥٠		﴿ ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾	التوبة	١١٨
٤٥٠		﴿ ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ، ثم يدركَه الموتُ ﴾	النساء	١٠٠
٤٥١		﴿ وفتحت أبوابها ﴾	الزمر	٧٣
٤٥١		﴿ ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾	التوبة	١١٨
٤٥١		﴿ ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون . ثم آتينا موسى الكتاب ﴾	الأنعام	١٥٣،١٥٤
٤٥٣		﴿ حتى حين ﴾	يوسف ٣٥ ، المؤمنون ٢٥ ، ٥٤ ، الصافات ١٧٤ ، الذاريات ١٧٨ ، ٤٣	
٤٥٤		﴿ ألهم أرجل يمشون بها ؟ أم لهم ... ﴾	الأعراف	١٩٥
٤٥٤		﴿ أفي قلوبهم مرض ؟ أم تابوا ... ﴾	النور	٥٠
٤٥٥		﴿ وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾	يس	١٠
٤٥٥		﴿ وجعلوا له من عباده جزءاً ، إن الإنسان لكفور مبين . أم اتخذ مما يخلق بنات ... ﴾	الزخرف	١٥
٤٥٥		﴿ أم خُلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ﴾ ؟	الطور	٣٥
٤٥٥		﴿ أم يقولون افتراه ، بل هو الحق من ربك ﴾	السجدة	٣
٤٥٦		﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾ ؟	النمل	٨٤
٤٥٦		﴿ أم من هذا الذي هو جند لكم ﴾ ؟	الملك	٢٠
٤٥٦		﴿ أذلك خيرٌ أم جنة الخلد ﴾ ؟	الفرقان	١٥

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٤٧٨		﴿ ومن الأرض مثلهن ﴾	الطلاق	١٢
٤٧٨		﴿ ومن وراء إسحاق يعقوب ﴾	هود	٧١
٤٨٠	**٤٨ ـ باب النداء :**			
٤٨٤		﴿ إياك تُعبَد ﴾	الفاتحة	٥
٤٨٤/٣٩٧		﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾	البقرة	٨٥
٤٨٥		﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾	البقرة	٨٥
٤٨٦		﴿ يوسفُ أعرض عن هذا ﴾	يوسف	٢٩
٤٨٦		﴿ أيها المؤمنون ﴾	النور	٣١
٤٨٦		﴿ ألا يا اسجدوا ﴾	النمل	٢٥
٤٨٦		﴿ يا ليتني كنت معهم ﴾	النساء	٧٣
٤٦٦		﴿ يا ليتني متُّ قبل هذا ﴾	مريم	٢٣
٤٩٥		﴿ يا عيسى ابن مريم ﴾	المائدة ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٦	
٤٩٧		﴿ الحمدُ لله ﴾ ـ أول سورة الفاتحة والأنعام والكهف وسبأ وفاطر ..		
٤٩٩		﴿ عُزَيرٌ ابنُ الله ﴾	التوبة	٣٠
٥٠٤		﴿ يا أيها الذي نُزِّل عليه الذكر ﴾	الحجر	٦
٥٠٥		﴿ يا أيُّهَ الساحر ﴾	الزخرف	٤٩
٥٠٦		﴿ يا أيتها النفس المطمئنة ﴾	الفجر	٢٧
٥٠٦		﴿ أيها الثقلان ﴾	الرحمن	٣١
٥٠٦		﴿ أيها المؤمنون ﴾	النور	٣١
٥١١		﴿ اللهم مالِكَ الملك ﴾	آل عمران	٢٦
٥١١		﴿ اللهم فاطر السموات ﴾	الزمر	٤٦
٥١٢		﴿ يا جبال أوِّبي معه والطير ﴾	سبأ	١٠
٥٢٤		﴿ ما ليه . هلك عني سلطانيه ﴾	الحاقة	٢٩/٢٨
٥٢٥		﴿ إذ تستغيثون ربكم ﴾	الأنفال	٩

رابعاً : فهرس الشواهد من الحديث الشريف

الصفحة	الحديث	باب	المرجع

٥٢ **الحال :**

حديث أم معبد في صفة النبي ﷺ : « أبلج الوجه أزج أقرن » ـ مسند أحمد ـ ١٥١/١

٥٢ **ـــ :**

من حديث عائشة : « والنساء يومئذ لم يهبلهن اللحم » ـ بخاري ـ مغازي /٣٤

٧٣ **العدد :**

« ليس فيا دون خمس ذود صدقة » بخاري ـ زكاة ٣٢٤ ٤٠ ـ ٤٣ ـ ٥٦

٨٩ **ـــ :**

حديث جابر : « كنا خمس عشرة مائة ـ أهل الحديبية ـ مسلم عن جابر : أربع عشرة مائة

٨٩ **ـــ :**

وحديث البراء : كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة ـ البخاري وأبو داود

٩٠ **ـــ :**

وحديث حذيفة : أتخاف علينا يا رسول الله ، ونحن ما بين الست مائة إلى السبع مائة ؟ ـ مسلم ـ إيمان /٣٥ والترمذي ـ قدر /٧

٩١ **ـــ :**

« إن كنت صائما فعليك بالغر البيض : ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » ـ للنسائي وأبي داود والترمذي .

الصفحة	الحديث	باب	المرجع

١٠٤ « لادريت ولا تليت » - من حديث الملكين في القبر

١٠٤ « ارجعن مأزورات غير مأجورات » - ابن ماجة - جنائز ٥٠/

١١٧ **كم وكأين وكذا :**

« كأين تقرأ سورة الأحزاب » ؟ - مسند الإمام أحمد ٥ ، ١٣٢

١٣٢ **نعم وبئس :**

« نعم عبد الله خالد بن الوليد » - ترمذي عن أبي هريرة - جامع الأصول ٦٨/١٠

١٥١ **التعجب :**

« فليتبوأ مقعده من النار » - بخاري علم ٣٨ ، جنائز ٣٣ ، مسلم إيمان١١٣

١٨٣ **أفعل التفضيل :**

« أخراهن بالتراب » - بخاري وضوء ٣٣ ، مسلم طهارة ٨٩ ، ٩١

١٩٠ **اسم الفاعل :**

« ارحموا ملفجكم » - « أطعموا ملفجكم » -

هـ ١٩٠ **ـــ :**

« فقطعوهم بالمآشير » أي بالمناشير -

٢١٨ **الصفة المشبهة :**

« أعور عينه اليمنى » - بخاري لباس ٦٨ ، فتن ٣٦ ، مسلم إيمان ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، فتن ١٠٠ ، ترمذي فتن ٦٠ ،مسند الإمام أحمد ١٣٢/٢ ، ١٤٤

٢٢٠ **ـــ :**

« يتعاقبون فيكم ملائكة ... » - رواه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة - التاج الجامع للأصول ١٣٤/١

٢٢٨ **إعمال المصدر :**

« ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس ؟ .. « محاسنكم أخلاقا ... » - بخاري فضائل الصحابة ٢٧ ، مناقب ٢٣ ، ترمذي بر ٧١ برواية : « أحسنكم

الصفحة	الحديث	باب	المرجع

أخلاقا » ،وفي مسند الإمام أحمد ١٩٢/٤ ، ١٩٤ برواية : « محاسنكم أخلاقا » .

٢٣٨ **إعمال المصدر :**

« من قُبلة الرجل امرأته الوضوء » ـ موطأ مالك ـ طهارة ٦٦/٦٥

٢٤٦ **حروف الجرّ :**

« من محمد رسول الله ، إلى هرقل عظيم الروم » ـ بخاريْ ـ بدء الوحي /٦ ، ومسلم ـ جهاد /٧٤

٢٦٥ **ـــ :**

« ما أنتم في سواكم من الأمم .. » ـ ترمذي ـ جنة ١٣ ، أحمد ٣٨٦/١ ، ٤٣٨

٢٧١ **ـــ :**

« من حلف على يمين ... » ـ ترمذي ـ نذور /٧ ، نسائي ـ أيمان /٣٩ ، مسلم ـ أيمان /١٤

٢٨٥ **ـــ :**

« يا رُبَّ كاسية في الدنيا ، عارية في الآخرة » ـ بخاري ـ تهجد /١٩ ، صلاة الليل /٥

٢٩٨ **ـــ :**

« أقربها باباً » جواباً لمن قال : فإلى أيها أهدي ؟ بخاري ـ أدب /٣٢ وشفعة /٣

٣١٠ **القسم :**

« وايمُ الذي نفسي بيده ... » ـ بخاري ـ كتاب الأيمان والنذور ، فتح الباري ٥٢٤/١١ / أبو هريرة

٣١٦ **ـــ :**

« لَيَرِدُ عليَّ أقوام أعرفهم ويعرفوني ... » ـ بخاري ـ فتن /١ ، مسلم ـ فضائل /٢٦

٣٥٢ **الإضافة :**

« إن أحدكم ليُفتن في قبره مثل أو قريبا من فتنة الدجال » ـ بخاري ـ

الصفحة الحديث باب المرجع

علم /٣٤ ... وفي جامع الأصول ٤٥٠/١١ ـ رواية البخاري : قام رسول الله ﷺ خطيبا ، فذكر فتنة القبر ... وزاد النسائي : « قد أوحى إليّ أنكم تفتنون في القبور قريباً من فتنة الدجال ... » ـ مسلم ـ كسوف /١١٢٨ ، مساجد /١٢٣، ١٢٥

٣٦٢ ـــ :

« لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ... » ابن ماجة فتن /٣

٣٦٨ ـــ :

« هل أنتم تاركو لي صاحبي » ؟ بخاري ـ تفسير سورة البقرة والأعراف

٣٧٣ ـــ :

« هل أنتم تاركو لي صاحبي » ؟ بخاري ـ تفسير سورة البقرة والأعراف

٣٨٠ ـــ :

« لخلوفُ فَمِ الصائِم ... » ـ بخاري صوم ٢ ، ٩ ، مسلم ـ صيام ـ ١٦٢ ، ١٦٤

٣٩١ **التوكيد :**

« فصلُّوا جلوساً أجمعين » ـ رواية البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي عن أبي هريرة : « إنما جُعل الإمام ليؤتمَّ به ... وإذا صلَّى قاعداً فصلُّوا جلوساً أجمعون ... » ، وفي رواية أبي داود : « وإذا صلَّى قاعداً فصلُّوا قعوداً أجمعين » .

٤٣١ **البدل :**

« فأذن لها بنفسين : نفَس في الشتاء ، ونفَس في الصيف : ـ بخاري ومسلم والترمذي ، عن أبي هريرة .

٤٣٤ ـــ :

« إن الرجل ليصلي الصلاة .... » ـ أحمد /٤ ، ٣١٩ ، ٣٢١ .

٤٣٩ ـــ :

« اجتنبوا السبع الموبقات : الشرك بالله ، والسحر ... أخرجه البخاري في ٧٦ كتاب الطب ، ٤٨ باب الشرك والسحر .

الصفحة	الحديث	باب	المرجع

٤٥٠ **عطف النسق :**

« لايبولنّ أحدُكم في الماء الدائم ، ثم يغتسل منه : ـ بخاري ـ وضوء /٦٨ ، ومسلم ـ طهارة /٩٤ ـ ٩٦ ، وترمذي ـ طهارة /٥١

ــ :

٤٥٤ « كل شيء بقضاء وقدر ، حتى العجز والكيس » ـ مسلم ـ قدر /١٨ ، موطأ قدر /٤ : « كل شيء بقدر ، حتى العجز والكيس » .

٤٥٩ « اسكن حراء ، فإنما عليك نبي أو صديق أو شهيد » بخاري ـ فضائل الصحابة /٦ ، مسلم ـ فضائل الصحابة /٥ ، ٥١

ــ :

٤٧٣ « تصدق الرجل من ديناره ... » ـ مسلم ـ زكاة /٧٠ ، نسائي ـ زكاة ٦٤ .

٤٨٥ **النداء :**

« اشتدي أزمة تنفرجي »

٤٨٥ « ثوبي حجر » ـ أي يا حجر ، قاله ﷺ حكاية عن موسى عليه السلام ، حين فرَّ الحجر بثوبه حين وضعه عليه ، وذهب ليغتسل ...

٤٩٢ « يا عظيماً يرجى لكل عظيم .... » ـ مجمع الزوائد ١٤٨/٢ برواية : ياعظيم ...

٥٦٦ **الاختصاص :**

٥٦٦ « نحن معشر الأنبياء لانورث » ـ بخاري ـ خمس /١ ، فضائل /١٢ نفقات /٣ فرائض /٣

ــ :

٥٦٨ « فعليه بالصوم » من حديث : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج .... » بخاري صوم /١٠ ، ترمذي نكاح /١

٦٠٢ **أبنية الأفعال ومعانيها :**

« من لم يتغَنَّ بالقرآن فليس منا » ـ بخاري توحيد /٤٤ ، وأبو داود والترمذي /٢٠ ، والدارمي صلاة /١٧١ وفضائل القرآن /٣٤ ، وابن حنبل ١٧٢/١ ، ١٧٥ ، ١٧٩

٦٤٢ **أسماء الأفعال والأصوات :**

قوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف : « مهيم » ؟ ـ بخاري نكاح ٧ ، ومناقب الأنصار ٣ ، ٥٠

٦٤٣

بخ بخ ، ذلك مال رابح .

٦٥٢ ـــ :

فقال له رسول الله ﷺ : « كخ كخ » ـ بخاري ـ زكاة ٦/ جهاد ١٨٨/ ، الدارمي ـ زكاة ١٦/

٦٥٥ « عليك بذات الدين ... » في بعض الروايات بخاري نكاح ١٥ ، أبو داود نكاح ٢ ، نسائي نكاح ٦٣ ، ابن ماجه نكاح ٦ ، موطأ نكاح ٢١ ، أحمد ٤٢٨/٢ ، ٨٠/٣

خامساً : فهرس الشواهد من الشعر والرجز

الهمزة المكسورة

الباء الساكنة

الباء المفتوحة

١٩	١٤	وقطّع وصلها سيفي وإني	فجعتُ بخالدٍ طرًّا كلابا
		الحارث بن ظالم المريّ	٢٣

الباء المضمومة

٢٠	١٤٦	لئن كنت قد بُلِّغت عني وشاية	لمبلغك الواشي أغش وأكذب
		النابغة الذبياني	١٩٧
٢١	٥٥٥	وبالسَّهب ميمون النقيبة قوله	لملتمس المعروف : أهلٌ ومرحبٌ
		طفيل الغنويّ	٥٨٤
٢٢	٢٦٦	لاِكعبةَ الله ما هجرتكمُ	إلاّ وفي النفس منكمُ أربُ
		غير معروف	٣٠٨
٢٣	١٩٥	فلا تتركني بالوعيد كأنني	إلى الناس مطليّ به القار أجرب
		النابغة الذبياني	٢٥٥
٢٤	٥٥٤	ديار مية إذ ميٌّ تساعفنا	ولا يرى مثلها عجم ولا عرب
		ذو الرمة	٥٧٩
٢٥	٢٢٦	أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد	كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
		البختري بن المغيرة	٢٧٨
٢٦	٣٠٥	فقلت : انجوا عنها نجا الجلد إنه	سيرضيكما منها سنام وغاربه
		أبو الجراح أو أبو الغمر الكلابي	٣٣٤
٢٧	١٤٤	فياموقداً ناراً لغيرك ضوءُها	وياحاطباً في غير حبلك تحطب
		غير معروف	١٩٦
٢٨	٩٧	هجرت غضوب وحُبَّ من يتجنب	وعدت عوادٍ بعد وليك تشعب
		ساعدة بن جؤية	١٤٠
٢٩	٥٤٩	فإياك إياك المراء فإنه	إلى الشر دعّاءٌ وللشر جالب
		الفضل بن عبد الرحمن القرشي	٥٧٢
٣٠	٤١٨	لمياء في شفتيها حوة لعس	وفي اللثات وفي أنيابها شنب
		ذو الرمة	٤٣٥

الباء المكسورة

التاء الساكنة

٦٥ ٢٤٧ ☆ بل جَوْزِ تيهاءَ كظهر الحجَفَتْ ☆

سؤر الذئب ٢٩٦

التاء المفتوحة

٦٦ ٤٦٢ يـا أبجر بن أبجر يـا أنتـا أنت الـذي طلقت عـام جُعتـا

سالم بن دارة ٤٨٣

٦٧ ٥٨٠ ☆ أخالدُ قد والله أوطأت عشوة ☆

غير معروف هـ ٦٥٤

التاء المضمومة

٦٨ ٢٥٥ ألا رجـل جـزاه الله خيراً يـدلُّ على محصِّلـة تبيتُ

أنشده سيبويه ٣٠٠

٦٩ ٣٩٦ ليت ، وهل ينفع شيئا ليت ؟ ليت شبـاب بـوع فـاشتريت

رؤبة ٣٩٨

٧٠ ١٥١ ☆ أمسلمني للموت أنت فميت ☆

غير معروف ٢٠٢

٧١ ١٦٣ لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها لمـا بـدت مجلـوة وجنـاتهـا

عمر بن لجأ أو لجأ التيمي ٢١٨

٧٢ ٦٦ ☆ فلما التقينا واحدَين علوته ☆

غير معروف ٨٨

٧٣ ٥٦٢ يـا قـوم قـد حـوقلت أو دنـوت وشرحيقـال الرجـال المـوت

رؤبة ٦٢٧

٧٤ ٥٩١ ليت شعري وأشعرن إذا مـا قرِّبـوهـا منشـورة ودُعيتُ ٦٦٦

السموءل بن عادياء ٦٧١

التاء المكسورة

٧٥ ٥٧ عُلّق من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته
قيل : نقيع بن طارق ٧٨

٧٦ ٣٥٧ رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات
ابن قيس الرقيات ٣٦٧

٧٧ ١٣٠ ☆ في حبِّ دنيا طال ما قد مدَّتِ ☆
العجاج ١٨٤

٧٨ ٣٢٧ فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات
عبد الله بن يعرب أو يزيد بن الصعق ٣٥١

٧٩ ٥٨ كأن بها البدر ابن عشر وأربع إذا هبوات الصيف منه تَجلَّتِ
غير معروف ٧٨

٨٠ ٤١٥ وكنت كذي رجلين : رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فشلت
كثير عزة ٤٣١

٨١ ٣٠٧ فلو بلغت عَوًّا السماء قبيلة لزادت عليها نهشل وتعلَّتِ
الفرزدق أو الحطيئة ٣٣٦

٨٢ ٣١٧ كلا أخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات وإلمام الملمات
غير معروف ٣٤٤

الجيم المضمومة

٨٣ ١٠٨ ولم أر شيئا بعد ليلى ألذه ولا مشربا أروى به فأعيج
أنشده ابن الأعرابي ١٦١

٨٤ ٢٠٦ شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج
أبو ذؤيب الهذليّ ٢٦٤

الجيم المكسورة

٨٥ ٥٨٤ ☆ وطول زجر بحَلٍ وعاجِ ☆
رؤبة ٦٦٠

الحاء المفتوحة

٨٦ ٤٧٢ يا أيها الربع مبكيا بساحته كم قد بذلت لمن وافاك أفراحا
غير معروف ٤٨٨
٨٧ ٥٢٦ يا ناق سير عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا
أبو النجم العجلي ٥٤٧

الحاء المضمومة

٨٨ ٥٥١ إن قوما منهم عُمير وأشبا ه عمير، ومنهم السفاح
لجديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجدة : السلاح السلاح ٥٧٤
أنشدهما الفراء ٥٧٥
٨٩ ١٦٦ وما أنا من رزء وإن جلَّ جازع ولا بسرور بعد موتك فارح
أشجع بن عمرو السلمي ٢٢٢
٩٠ ٣٠٨ أقام ببغداد العراق وشوقه لأهل دمشق الشام شوق مبرّح
بعض الطائيين ٣٣٦
٩١ ٢٩٧ لئن كانت الدنيا عليّ كما أرى تباريح من ميّ فللموت أروح
ذو الرمة ٣٢٥
٩٢ ٣٤٢ لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم فلايك منكم للخلاف جنوح
غير معروف ٣٥٨
٩٣ ٥٤٤ يا علقم الخير قد طالت إقامتنا هل كان منا إلى ذي الغمر تسريح ؟
أوس بن حجر ٥٦٤

الحاء المكسورة

٩٤ ٤٠٢ حميت حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح

جرير ٤٠٧

٩٥ ٦٠١ فما أدري وكل الظن ظني أسلمني إلى قومي شراحي

يزيد بن محمد الحارثي ٦٧٦

(وما أدري وظني كل ظن) (شراح) أو ابن مخرم الحارثي ٦٧٦

٩٦ ٥٠٨ يالعطّافنا ويالَرياح وأبي الحشرج الفتى النفاخ

رواه سيبويه - (الوضاح) ٥٢٧

٩٧ ٣٩٠ أخاك أخاك إن من لا أخا له كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

إبراهيم بن هرمة أو مسكين الدارمي ٣٩٦

الخاء المكسورة

٩٨ ١٣٣ أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طبّاخِ

غير معروف ١٨٦

الدال الساكنة

٩٩ ٤٧٨ يا حكم بن المنذر بن الجارود أنت الجواد ابن الجواد المحمود

سرادق المجد عليك ممدود

نسب إلى رؤبة أو راجز من بني الحرماز ٤٩٤

الدال المفتوحة

١٠٠ ١٨٠ ما جعل امرأ القومُ سيداً إلاَّ اعتيادُ الخلق المجَّدَا

غير معروف ٢٣٧

١٠١ ٤١٤ أحب ريَّاما حييت أبدا ولا أحب غير ريّا أحدا

غير معروف ٤٣٠

١٠٢ ٢٧٥ بربك هل للصب عندك رأفة فيرجوَ بعد اليأس عيشا مجددا ؟

غير معروف ٣٢٤

الدال المضمومة

الدال المكسورة

١٣٩ ٣٨١ وإن الذي حـانت بفلج دمـاؤهم هُمُ القوم كلُّ القوم يـا أمَّ خـالـد
الأشهب بن رميلة هـ ٣٨٧

١٤٠ ٥٩٨ وابْكِنَّ عيشاً تـولىَّ بعـد جـدَّتـه طـابت أصـائلـه في ذلـك البلـد
غير مغروف ٦٧٢

١٤١ ٧٩ كم دون مية مـومـاة يُهـالُ لهـا إذا تيمَّمهـا الخرِّيتُ ذو الجلـد
ذو الرمة ١١٢

١٤٢ ٤٨٧ ألا أيهـذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي ؟
طرفة ٥٠٤

١٤٣ ٢٨٦ فـإن شئت آليت بين المقـا مِ والركن والحجر الأسـود
نسيتـك مـا دام عقلي معي أمـدّ بـه أمـدَ السرمـد
أمية بن أبي عائذ الهذليّ ٣١٩

١٤٤ ١١ تسلَّيتُ طرًّا عنكمُ بعـد بينكم بـذكراكمُ حتى كأنكمُ عنـدي
غير معروف ٢١

١٤٥ ١٩٢ فقام يـذود النـاسَ عنهـا بسيفـه ألا لا من سبيـل إلى هنـد ؟
غير معروف ٢٥٠

١٤٦ ٢٠١ وملكت مـا بين العراق ويثرب مُلكا أجـار لمسلم ومعـاهـد
ابن ميادة الرماح ٢٥٩

١٤٧ ٧ وبـالجسم منِّي بينـا لـو علمتـه
شحوبٌ ، وإن تستشهدي العين تشهد
غير معروف ١٨

١٤٨ ٨ ومـا لام نفسي مثلهـا ليَ لائم ولا سدَّفقري مثلُ ما ملكت يدي
غير معروف ١٩

١٤٩ ٨١ ☆ كم دون سلمى فلوات بيد ☆ غير معروف ١١٢

١٥٠ ٥٠٠ يـا ابن أمي ويـا شُقيِّق نفسي أنت خليتني لـدهر شـديـد
أبو زبيد الطائي أو أبو زيد حرملة بن المنذر ٥٢١

١٥١ ٢٤٦ لعـــلَّ اللهِ يمكنني عليهـــا جهـــاراً من زهير أو أسيـــد
خالد بن جعفر هـ ٢٩٥

الراء الساكنة

١٥٢ ٣٠٦ إلى الحول ثم اسم السـلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتـذر
لبيد ٣٣٥

الراء المفتوحة

١٥٣ ١٥٧ من صــديـق أو أخي ثقـــة أو عـــدو شـــاحـــط دارا
عديّ بن زيد العباديّ ٢١١

١٥٤ ١٠٣ لقد طرقت رحـال القـوم ليلى فـأبعـــد دار مرتحـل مـزارا
غير معروف ١٥٠

١٥٥ ٢١٤ رعتـــه أشهراً وخـلا عليهـــا فطـــار النِّيُّ فيهـا واُستغـــارا
الراعي ٢٧٠

١٥٦ ٣٧٠ بـــأيّ ، تراهم ، الأرضين حلـوا الـــدّابَران أم عسفـوا الكِفـــارا
أنشده ابن السكيت ٣٧٢

١٥٧ ٣٤ بَصُرَتْ بي قد لاح شيبي فصدَّت فتسلّيت واكتسيت وقـــــارا
غير معروف ٤٨

١٥٨ ٣٥٣ أكلَّ أمرئٍ تحسبين امرأ ونـارٍ تـوقّـدُ بـالليـل نـارا ؟
أبو دؤاد الإياديّ أو عديّ بن زيد ٤٧١/٣٦٦

١٥٨
مكرر ٤٧١

١٥٩ ١١٦ لم نلـق أخبث يـا فرزدق منكم ليـلا ، وأخبث بـالنهـار نهـارا
جرير ١٦٩

١٦٠ ٢٥١ مـــا لمحبٍّ جلَـــدٌ إن هُجرا ولا حبيب رأفـــــةٌ فيجْبُرا
غير معروف ٢٩٨

الراء المضمومة

١٨٥ ٥١١ فهل من خالد إما هلكنا — وهل بالموت يا للناس عارُ ؟
عديّ بن زيد ٥٢٨

١٨٦ ٢٣٣ إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن — عاراً عليك ، ورُبَّ قتلٍ عارُ
١٨٦ ٤٠٣ إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن — عاراً عليك ، ورُبَّ قتلٍ عارُ
مكرر
ثابت قطنة ٤٠٨/٢٨٤

١٨٧ ٤٧ فإنك لا تبالي بعد حول — أظبيٌ كان أمَّك أم حمار ؟
ثروان بن فزارة أو خداش بن زهير هـ ٦٥

١٨٨ ٢٢٨ ربَّما الجامل المؤبَّل فيهم — وعَناجيج بينهنَّ المهارُ
أبو دؤاد ٢٧٩و٢٨٨

١٨٩ ٤٥٠ إن ابن ورقاء لا تُخشَى بوادره — لكن غوائله في الحرب تنتظر
زهير ٤٦٧

١٩٠ ٥٢٩ يا أسمَ صبراً على ما كان من حدَث — إن الحوادث ملقيٌّ ومنتظر
نسب إلى لبيب أو أبي زبيد الطائي ٥٥٠ د

١٩١ ٢٣١ وطرفَك إمَّا جئتنا فاحبسنَّه — كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
(إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا
لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر)
لبيد العامري أو عمر بن أبي ربيعة ٢٨١

١٩٢ ٦٥ فوالله ما ينفكُّ منّا عداوة — ولا منهمُ مادام من نسلنا شَفْر
غير معروف ٨٨

١٩٣ ٤٣٠ إني وقتلي سليكا ثم أعقله — كالثور يضرب لما عافت البقر
أنس بن مدركة الخثعميّ ٤٥١

١٩٤ ٥٤٢ خذوا خطكم يا آل عكرم واذكروا — أواصرنا والرحم بالغيب تذكر
زهير ٥٤٢

١٩٥ ٤٦ علام ملئت الرعب والحربُ لم تقِدْ — لظاها ، ولم تُستعمل البيضُ والسمر
غير معروف ٦٥

الراء المكسورة

٢٢٩	١٦٠	أزورُ امرأ جمــاًّ نــوالٌ أعـــدّه	لمن أمَّـه مستكفيـا أزمـة الــدهر
		غير معروف	٢١٤
٢٣٠	٣٠٩	إن امرأ خصني عمـداً مـودَّتــه	على التنائي لعنَدي غير مكفور
		أبو زبيد الطائي	٣٣٧
٢٣١	٣٥١	ولا الحجــاج عينَيْ بنت مــاء	تُقَلِّب طرفَهـا حــذرَ الصقــور
		إمام بن أقرم النميريّ	٣٦٥
٢٣٢	٤٥٧	بــات يعشِّيهــا بعضب بــاتر	بقصــد في أسـوُقِهــا وجــائر
		غير معروف	٤٧٧
٢٣٣	٥١٧	☆ ياريَّها اليوم على مبير ☆	
		غير معروف	٥٣٢
٢٣٤	١١٠	☆ بلال خير الناس وابن الأخير ☆	
		غير معروف	١٦٧

السين الساكنة

٢٣٥	٥٨٣	إذا حملت بــزّتي على عــــدَسْ	على التي بين الحمـــار والفرسْ
		فما أبالي مَنْ غزا ومَنْ جلَسْ	
		غير معروف	٦٥٩

السين المفتوحة

٢٣٦	١٧	سريعاً يهون الصعبُ عند أولي النُّهى	إذا برجاءٍ صادقٍ قابلوا البـأسـا
		غير معروف	٢٤
٢٣٧	٤٠٨	قد أصبحتْ بقرقرى كوانسا	فـلا تلُمـه أن ينـام البـائسـا
		رواه سيبويه	٤٢٠
٢٣٨	٢١٩	إن سلمى من بعــد يــأسيَ همّتْ	بوصــال لـو صـحّ لم يُبـق بـؤسـا
		عَينتْ ليلــــةً فمــــازلتُ حتى	نصفِها راجياً فعـدتُ يـؤوسـا
		غير معروف	٢٧٤

السين المضمومة

السين المكسورة

الشين المفتوحة

الصاد المكسورة

الضاد المكسورة

الطاء الساكنة

الطاء المفتوحة

الطاء المكسورة

الظاء المفتوحة

العين الساكنة

العين المفتوحة

العين المضمومة

العين المكسورة

٢٨٨ ١٤٢ وإن امرأ لم يَغْنَ إلاّ بصـــالـح لغيرُ مُهين نفسَـه بـالمطـامـع
غير معروف ١٩٥

٢٨٩ ٢٧٦ بالله ربِّك إلاّ قلتِ صادقةً هل في لقائك للمشغوف من طمع ؟
غير معروف ٣١٤

٢٩٠ ٣٨٥ قـد أصبحت أم الخيـار تـدَّعي عليَّ ذنبـاً كلُّـه لم أصنـع
أبو النجم العجليّ ٣٩٤

الفاء المفتوحة

٢٩١ ٣٦٣ من رصَفٍ نـازع سيـلاً رصفـا حتى تناهَى في صهاريج الصفـا
العجاج ٣٧٠

٢٩٢ ١٢٩ ☆ خالط من سلمى خياشيم وفا ☆
العجاج ١٨٢

٢٩٣ ٤٧٤ ألا يـا فـابكِ تهيـامـا لطيفـا وأذرى الـدمـع تسكابـا وكيفـا
بنت لطيفة أو جداية أو خدام بنت خالد النخعية ٤٨٨

الفاء المضمومة

٢٩٤ ٤٨٠ عمرو الـذي هشم الثريـد لقومـه ورجـال مكـة مُسنتـون عجـافُ
عبد الله بن الزبعري أو مطرود بن كعب الخزاعي أو ابنة هاشم ٤٩٦

٢٩٥ ٣٦٢ تسقي امتياحاً ندى المسواك ريقتها كما تضمَّن مـاءَ المـزنـة الرصَفُ
جرير ٣٦٩

الفاء المكسورة

٢٩٦ ٥٩٥ من يثقفَنْ منهم فليس بـآيبٍ أبـداً ، وقتـل بني قتيبـة شـافي
بنت مرة بن عاهان الحارثي ٦٦٩

٢٩٧ ٥٦٣ ☆ كفَى بالنأي من أسماءَ كافٍ ☆
غير معروف ٦٣١

القاف الساكنة

القاف المضمومة

الكاف الساكنة

الكاف المفتوحة

الكاف المضمومة

الكاف المكسورة

اللام الساكنة

اللام المفتوحة

اللام المضمومة

اللام المكسورة

الميم الساكنة

الميم المفتوحة

الميم المضمومة

الميم المكسورة

النون الساكنة

٤٦٩ ٦٠٦ أفـــد الترحـــل غير أن ركابنـــا   لما تـزَلْ برحـالنـــا وكأن قـــدنْ

النابغة ٦٧٩

٤٧٠ ٣٩٧ حتى تراهـــــــــا وكأنَّ وكأنْ   أعنـــاقهـــا مُشـــدَّداتٌ بقَرَنْ

خطام المجاشعي أو الأغلب العجلي ٣٩٩

٤٧١ ٦١١ أحـــــار بنَ عمرو كأني خَمِرْنْ   ويعـــدو على المرء مـــا يـــأتمرنْ

امرؤ القيس ٦٨١

٤٧٢ ٢٤٣ أتُطمـع فينـا من أراق دمـاءنـا   ولـولاك لم يعرض لأحسـابنـا حسَنْ

عمرو بن العاص ٢٩٣

٤٧٣ ٦٠٧ داينت أروى والـديـون تُقضَنْ   فمطلت بعضـــــاً وأدَّتْ بَعْضَنْ

رؤبة ٦٨٠

٤٧٤ ٢٤٩ ☆ وقاتم الأعماق خاوي المخترقْن ☆

رؤبة ٢٩٧

٤٧٤ ٦٠٩ وقـــاتم الأعمـــاق خـــاوي المخترقن   مشتبـــه الأعـلام لمـــاع الخَفقّن

مكرر

رؤبة ٦٨٠

٤٧٥ ٦٠٥ تقـول بنتي : قـــد أنى إنـــاكا   يـــا أبتـــا علَّـــك أو عســـاكنْ

رؤبة أو العجاج ٦٧٩

٤٧٦ ٦٠٨ ☆ ومنهل وردتُه طامٍ خالِنْ ☆

غير معروف ٦٨٠

٤٧٧ ٦٠٣ ☆ فقا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلِنْ ☆

امرؤ القيس ٦٧٩

٤٧٨ ٦١٠ قـالت بنـات العم : يـا سلمى وإننْ   كان فقيراً معـدمـاً ؟ قـالت : وإنن

رؤبة ٦٨٠

٤٧٩ ٢٧٧ قالت لـه : بـالله يـا ذا البُرْدَين   لَمَّـــا غنثت نفســـاً أو اثنين

أنشده ابن دريد ٣١٥

النون المفتوحة

النون المضمومة

النون المكسورة

الهاء الساكنة

الهاء المفتوحة

الهاء المضمومة

الهاء المكسورة

الواو الساكنة

الواو المكسورة

الألف اللينة

الياء الساكنة

الياء المفتوحة

الياء المكسورة

